

الجزء الثاني عشر

فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل
البخاري لشيخ الإسلام قاضي القضاة الحافظ
أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن
محمد بن حجر العسقلاني الشافعي
زين القاهره رحمه الله

الزائر عبد الرحمن محمد

ميدان الجامع الأزهر بصر

سنة هجرية

الطبعة الثامنة للضريح لصاحبها عبد الرحمن محمد

الطبعة الثانية سنة هجرية

ور

أحمد والذليل والذليل

بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الفرائض

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي لَهُ الْقَوْلُ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ
عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ مَرَضْتُ فَعَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَهُمَا مَاشِيَانِ فَأَتَانِي
وَقَدْ أَغْنَى عَلَيَّ قَوْضَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَبَّ عَلَيَّ وَضُوهُ فَأَقَفْتُ ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ
كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي فَلَمْ يُجِبْنِي شَيْءَ حَتَّى رَلْتُ آيَةَ الْمَوَارِيثِ

(كتاب الفرائض)

جمع فرضة كحقيقة وحدائق والفريضة فعيلة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع يقال فرضت لفلان
كذا أي قطعت له شيئاً من المال قاله الخطابي وقيل هو من فرض القوس وهو الحز الذي في طرفه حيث يوضع
الوتر ليثبت فيه ويلزمه ولا يزول وقيل الثاني خاص بفرائض الله وهي ما ألزم به عباده وقال الراغب الفرض قطع
الشيء الصلب والتأثير فيه وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى نصيباً مفروضاً أي مقدراً أو معلوماً
أو مقطوعاً عن غيرهم (قوله وقول الله يوصيكم الله في أولادكم) أفاد السبيل أن الحكمة في التعبير بلفظ الفعل المضارع
لا بلفظ الفعل الماضي كما في قوله تعالى ذلكم وصاكم به وسورة أنزلناها وفرضناها الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة
لوصية المكتوبة عليهم كإساقى يانه قريباً في باب ميراث الزوج قال وأضاف الفعل إلى الاسم المظهر تنويعاً بالحكم وتنظيماً
لعموم القول في أولادكم ولم يقل بأولادكم إشارة إلى الأمر بالعدل فيهم ولذلك لم يخص الوصية بالميراث بل أتى باللفظ عاماً وهو
كقوله لا أشهد على جور وأضاف الأولاد إليهم مع أنه الذي أوصى بهم إشارة إلى أنه أرحمهم من آبائهم (قوله إلى قوله
وصية من الله والله عليم حكيم) كذا لا يذروا ما غيره فساد الآية الأولى وقال بعد قوله عليها حكماً إلى قوله والله عليم
حكيم وذكر في حديث جابر مرضت فعادني النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله كيف أصنع في مالي فلم يجبني
بشيء حتى نزلت آية الميراث هكذا وقع في رواية حذيفة وقد تقدم في تفسير سورة النساء أن مسلماً أخرجه عن عمرو الناقد
عن سفیان وهو ابن عيينة شيخ قتية فيه وزاد في آخره يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة وبينت هناك أن
هذه الزيادة مدرجة وإن الصواب ما أخرجه الترمذي من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة حتى نزلت يوصيكم
الله في أولادكم وأما قول البخاري في الترجمة إلى والله عليم حكيم فإشارته إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله
وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وقد سبق في آخر تفسير النساء ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن جابر
أن يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة نزلت فيه وقد اشكل ذلك قديماً قال ابن العربي بعد أن ذكر الروایتين
في أحدهما فقلت يستفتونك وفي أخرى آية الموارث هذا تعارض لم يتفق يانه إلى الآن ثم أشار إلى ترجيح آية

بَابُ تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ وَقَالَ عَقِبَةُ بْنُ عَامِرٍ تَعَلَّمُوا قَبْلَ الظَّانِّينَ يَعْنِي الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ بِالظَّنِّ مَدْرَشًا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّا كُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَبَاعَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا

المواريث وتوهم يستفتونك ويظهران يقال ان كلا من الآيتين لما كان فيها ذكر الكلالة نزلت في ذلك لكن الآية الاولى لما كانت الكلالة فيها خاصة بميراث الاخوة من الام كما كان ابن مسعود يقرأ وله اخ وأخت من أم وكذا قرأ سعد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الاخوة فنزلت الاخرى فيصح أن كلا من الآيتين نزل في قصة جابر لكن المتعلق به من الآية الاولى ما يتعلق بالكلالة وأما سبب نزول أولها فورد من حديث جابر أيضا في قصة ابني سعد بن الربيع ومنع عنهما أن يرثا من أبيهما فنزلت يوصيكم الله الآية فقال للعلم اعط ابني سعد الثلثين وقد بينت سياقه من وجه آخر هناك وبالله التوفيق وقد وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين فقلت يارسول الله انما يرثني كلاله وقوله فلم يجئني بشئ استدل به على انه صلى الله عليه وسلم كان لا يجتهد ورد بانه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصة ولا سيما وهي في مسألة المواريث التي غالبا لا مجال للرأى فيه سلتنا أنه كان يمكنه أن يجتهد فيها لكن لعله كان ينتظر الوحي أولا فان لم ينزل اجتهد فلا يدل على نفى الاجتهاد مطلقا (قوله **بَابُ تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ** وقال عقيب بن عامر تعلموا قبل الظانين يعني الذين يتكلمون بالظن) هذا الاثر لم أظفر به موصولا وقوله قبل الظانين فيه إشعار بان أهل ذلك العصر كانوا يقفون عند النصوص ولا يتجاوزونها وان نقل عن بعضهم الفتوى بالرأى فهو قليل بالنسبة وفيه انذار بوقوع ما حصل من كثرة القائلين بالرأى وقيل مراده قبل اغتراس العلم وحدث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند الى علم قال ابن المنير وانما خص البخاري قول عقيب بالفرائض لانها ادخل فيه من غيرها لان الفرائض الغالب عليها التعبد وانحسام وجوه الرأى والخوض فيها بالظن لا انضباط له بخلاف غيرها من أبواب العلم فان للرأى فيها مجالا والانضباط فيها يمكن غالبا ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة الحديث المرفوع للترجمة وقيل وجه المناسبة أن فيه إشارة الى أن النهي عن العمل بالظن يتضمن الحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعلمه وعلم الفرائض يؤخذ غالبا بطريق العلم كما تقدم تقريره وقال الكرماني يحتمل أن يقال لما كان في الحديث وكونوا عباد الله اخوانا يؤخذ منه تعلم الفرائض ليعلم الآخ الوارث من غيره وقد ورد في الحديث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط المصنف أخرجه احمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود رفعه تعلموا الفرائض وعلوها الناس فاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض حتى يحتل ، الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ورواته موثقون الا أنه اختلف فيه على عوف الاعرابي اختلافا كثيرا فقال الترمذي انه مضطرب والاختلاف عليه انه جاء عنه من طريق أبي مسعود وجاء عنه من طريق أبي هريرة وفي أسانيدنا عنه أيضا اختلاف ولفظه عند الترمذي من حديث أبي هريرة تعلموا الفرائض فانها نصف العلم وانه أول ما ينزع من أمي وفي الباب عن أبي بكرة أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق راشد الحناني عن عبد الرحمن ابن أبي بكر عن أبيه رفعه تعلموا القرآن والفرائض وعلوها الناس أوشك أن يأتي على الناس زمان يحتصم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما وراشد مقبول لكن الراوي عنه مجهول وعن أبي سعيد الخدري بلفظ تعلموا الفرائض وعلوها الناس أخرجه الدارقطني من طريق عطية وهو ضعيف واخرج الدرامي عن عمر موقوفا تعلموا الفرائض كما تعلموا القرآن وفي لفظ عنه تعلموا الفرائض فانها من دينكم عن ابن مسعود موقوفا

باب قول النبي ﷺ لا نورث ما ترك كتنا صدقة حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة أن فاطمة والعباس عليهما السلام أتيا أبا بكر يبتغيان ميراثهما من رسول الله ﷺ وهما حينئذ يطلبان أرضيهما من قده وسههما من خيبر، فقال لهما أبو بكر سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا نورث ما ترك كتنا صدقة إنما يأكل آل محمد من هذا المال. قال أبو بكر والله لا أدع أمرأ رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيه إلا صنعته. قال هجرته فاطمة فلم تكلمه حتى ماتت. حدثنا إسحاق بن أبيان أخبرنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال لا نورث ما ترك كتنا صدقة. حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني مالك بن أنس بن الحديان وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكرًا من حديثه ذلك، فأطلقت حتى دخلت عليه فسأله فقال انطلقت حتى أدخل على عمر فأناؤه حاجبه يرتاف فقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسد قال نعم فأذن لهم ثم قال هل لك في علي وعباس قال نعم قال عباس يا أمير المؤمنين افض بيني وبين هذا قال أشدكم بالله الذي يأنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال لا نورث ما ترك كتنا صدقة، يريد رسول الله ﷺ نفسه، فقال الرهن قد قال ذلك، فأقبل على علي وعباس، فقال هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قال ذلك قالوا قد قال ذلك. قال عمر فإني أحدثكم عن هذا الأمر إن الله قد كان خص رسول الله ﷺ في هذا الشيء بشيء لم يعطه أحدًا غيره، فقال عز وجل: ما آناه الله على رسوله إلى قوله قد ير، فكانت خاتمة لرسول الله ﷺ والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم لقد أعطاكموه وبها فيكم حتى بقي منها هذا المال فكان النبي ﷺ ينفق على أهله من هذا المال نفقة سنته، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعل مال الله فيعمل بذلك رسول الله ﷺ حياته أشدكم بالله هل تعلمون ذلك قالوا نعم ثم قال لعلي وعباس أشدكم بالله هل تعلمان ذلك قالوا نعم فتوفي الله نبيه ﷺ فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله ﷺ فقبضها فعمل بما عمل به رسول الله ﷺ ثم توفي الله أبا بكر فقلت أنا ولي رسول الله ﷺ فقبضتها

أيضا من قرأ القرآن فليعلم الفرائض ورجالها ثقات إلا أن في أسانيدنا انقطاعا قال ابن الصلاح لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا وقد قال ابن عينة إذا شئنا عن ذلك أنه يثبت به كل الناس وقال غيره لأن لهم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت وقيل لأن الأحكام تتلقى من النصوص ومن القياس والفرائض لا تتلقى إلا من النصوص كما تقدم ثم ذكر حديث أبي هريرة إياكم والظن الحديث وقد هجم من وجه آخر عن أبي هريرة في باب ما ينهى عن التحاسد في أوائل كتاب الأدب وتقدم شرحه مستوفى وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذي لا يستند إلى أصل ويدخل فيه ظن السوء بالمسلم وابن طائوس المذكور في السند هو عبد الله (قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة) هو بالرفع أي المروك

سَلْتَنِي أَعْمَلُ فِيهَا مَا عَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جِئْتَنِي وَكَلِمَتُكُمَا وَاحِدَةٌ
وَأَمْرُكُمَا جَمِيعٌ، جِئْتَنِي تَسْأَلُنِي نَصِيحَتَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ. وَأَنَا فِي هَذَا يَسْأَلُنِي نَصِيحَتَ امْرَأَتِهِ مِنْ
أَيِّهَا، فَقُلْتُ إِنَّ شَيْئًا دَفَعْتُهَا إِلَيْكَ بِذَلِكَ قَلْتُمَا مَنِي قَضَاءٌ غَيْرُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ الَّذِي بِأَذْنِهِ
تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ لَا أَضْهِ فِيهَا قَضَاءٌ غَيْرُ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ فَإِنْ عَجَزْتُمَا فَادْفَعَا مَا
إِلَيَّ فَأَنَا أَلْكَفِيكُمَا مَا حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَمْعِيلٍ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَنْقَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفْقَةِ نِسَائِي وَمَوْتَةِ عَامِلِي
فَهُوَ صَدَقَةٌ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ ﷺ أَرَدْنَ أَنْ يَنْتَقِضَ عُمْرُ إِبْنِ أَبِي
بَكْرٍ يَسْأَلْنَهُ مِيرَاثَهُنَّ فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَلَيْسَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَوْرَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ

عنا صدقة وادعى الشيعة انه بالنصب على أن ما نافية ورد عليهم بان الرواية ثابتة بالرفع وعلى النزول فيجوز
النصب على تقدير حذف تقديره ما تركنا مبدول صدقة قاله ابن مالك وبينني الاضراب عنما الوقوف مع ما ثبتت
به الرواية وذكر فيه أربعة أحاديث . أحدها حديث أبي بكر في ذلك وقصته مع فاطمة وقدمضي في فرض الخمس
مشروحا وسياقه أتم بما هنا وقوله فيه انما يأكل آل محمد من هذا المال يعني بقدر حاجتهم وبقية للمصالح ، ثانيا
حديث عائشة بلفظ الترجمة وأورده آخر الباب بزيادة فيه . ثالثا حديث عمر في قصة علي والعباس مع عمر في
منازعتهم في صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قول عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي
وقاص والزبير بن العوام هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما كنا صدقة يريد نفسه
فقالوا قد قال ذلك وفيه انه قال مثله لعلي والعباس فقالا كذلك الحديث بطوله وقد مضى مطولا في فرض الخمس
وذكر شرحه هناك (تنبيهات) الرأ من قوله لا نورث بالفتح في الرواية ولو روى بالكسر لصح المعنى أيضا
وقوله فكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كذا لاكثر وفي رواية أبي ذر عن المستلي والكشميني
خاصة وقوله لقد أعطاكوه أى المال في رواية الكشميني أعطاكوه أى الخاصة له وقوله فوالله الذى بأذنه
في رواية الكشميني بحذف الجلالة . رابعا حديث أبي هريرة واسماعيل بن عمار عن أبي أويس المدنى عن أخت
مالك وقد اكثرت عنه وأما اسمعيل بن ابان شيخه في الحديث الذى قبله بحديث فلا رواية له عن مالك (قوله
لا ينقسم) كذا لا يذ عن غير الكشميني وللاباقين لا ينقسم بحذف التاء الثانية قال ابن التين الرواية في الموطأ
وكذا قرأته في البخارى . رفع الميم على انه خبر والمعنى ليس ينقسم ورواه بعضهم بالجزم كانه نهم إن خلف شيا
لا ينقسم بعده فلا تعارض بين هذا وما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث الخزاعي ماترك رسول الله
صلى الله عليه وسلم ديناارا ولا درهمها ويحتمل أن يكون الخير بمعنى التهي فيتحد معنى الروايتين ويستفاد من رواية
الرفع انه أخبر أن لا يخلف شيا بما جرت العادة بقسمته كالذهب والفضة وان الذى يخلفه من غيرها لا ينقسم أيضا
بطريق الارث بل تقسم منافعه لمن ذكر (قوله ورثتي) أى بالقوة لو كنت بمن يورث أو المراد لا ينقسم مال
تركه لجهة الارث فأني بلفظ ورثتي ليكون الحكم معللا به الاشتقاق وهو الارث فالنفي اقتسامهم بالارث عنه قاله
السبكي الكبير (قوله ما تركت بعد نفقة نساى وموثة عاملى فهو صدقة) تقدم الكلام على المراد بقوله عاملى في
أوائل فرض الخمس مع شرح الحديث وحكيته فيه ثلاثة أقوال ثم وجدت في الخصائص لابن دحية حكاية قول
رابع ان المراد بخادمه وعبر عن العامل على الصدقة بالعامل على النخل وزاد أيضا وقيل الاجير ويتحصل من المجموع

حصة أقوال الخليفة والصانع والناظر والخدام وحافر قبره عليه الصلاة والسلام وهذا ان كان المراد بالخدام الجنس والافان كان الضمير للنخل فيتحد مع الصانع أو الناظر وقد ترجم المصنف عليه في أواخر الوصايا باب نفقة قيم الوقت وفيه اشارة إلى ترجيح حل العامل على الناظر وما يستل عنه تخصيص النساء بالنفقة والمؤنة بالعامل وهل بينهما منازعة قد أجاب عنه السبكي الكبير بأن المؤنة في اللغة القيام بالكفاية والاتفاق بذل القوت قال وهذا يقتضي ان النفقة دون المؤنة والسرى في التخصيص المذكور الاشارة الى ان ازواجه صلى الله عليه وسلم لما اخترن الله رسوله والدار الآخرة كان لابلهن من القوت فاقصر على ما يدل عليه والعامل لما كان في صورة الاجير فيحتاج الى ما يكفيه اقتصر على ما يدل عليه انتهى ملخصا ويؤيده قول ابى بكر الصديق ان حرقى كانت تكفى عائلتي فاشتغلت عن ذلك بأمر المسلمين فحصلوا له قدر كفايته ثم قال السبكي لا يعترض بأن عمر كان فضل عائشة في العطاء لانه علل ذلك بمزيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما (قلت) وهذا ليس بما بدأ به لان قسمة عمر كانت من الفتح وأما ما يتعلق بحديث الباب فمما يتعلق بما خلفه النبي صلى الله عليه وسلم وانه يبدأ منه بما ذكر وأفاد رحمه الله أنه يدخل في لفظ نفقة نسائي كسوتين وسائر اللوازم وهو كما قال ومن ثم استمرت المساكن التي كن قبل وفاته صلى الله عليه وسلم كل واحدة باسم التي كانت فيه وقد تقدم تقرير ذلك في اول فرض الحبس واذا انضم قوله ان الذي تخلفه صدقة الى ان آله تحرم عليهم الصدقة تحقق قوله لا نورث وفي قول عمر يريد نفسه اشارة الى أن التورث في قوله نورث للتكلم خاصة لا للجمع وأما ما اشتهر في كتب اهل الاصول وغيرهم بلفظ نحن معاشر الانبياء لا نورث فقد أنكره جماعة من الأئمة وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ نحن لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن الزناد بلفظ انا معاشر الانبياء لا نورث الحديث أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه وهو كذلك في مسند الهيدى عن ابن عيينة وهو من اتقن اصحاب ابن عيينة فيه وأورده المهيمن بن كليب في مسنده من حديث ابى بكر الصديق باللفظ المذكور واخرجه الطبراني في الاوسط بنحو اللفظ المذكور وأخرجه الدارقطني في العلل من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن ابى بكر الصديق بلفظ ان الانبياء لا يورثون قال ابن بطال وغيره ووجه ذلك والله اعلم ان الله بعثهم بلفظ رسالته وأمرهم ان لا يأخذوا على ذلك أجرا كما قال قل لا أسألكم عليه أجرا وقال نوح وهود وغيرهما نحو ذلك فكانت الحكمة في ان لا يورثوا لئلا يظن انهم جمعوا المال لوارثهم قال وقوله تعالى وورث سليمان داود حله اهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة وكذا قول زكريا فهب لى من لدنك وليا يرثنى وقد حكى ابن عبد البر أن للعلماء في ذلك قولين وان الأكثر على ان الانبياء لا يورثون وذكر ان من قال بذلك من الفقهاء ابراهيم بن اسمعيل بن علي بن نقلة عن الحسن البصرى عياض في شرح مسلم واخرج الطبري من طريق اسمعيل بن ابى خالد عن ابى صالح في قوله تعالى حكاية عن زكريا وان خفت الموالى قال العصبة ومن قوله هرب لى من لدنك وليا يرثنى قال يرث مالى ويرث من آل يعقوب النبوة ومن طريق قتادة عن الحسن نحوه لكن لم يذكر المال ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن رفعه مرسل رحم الله أخى زكريا ما كان عليه من يرث ماله (قلت) وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نينا عليه الصلاة والسلام لا نورث ما تركنا صدقة فيكون ذلك من خصائصه الى أكرم بها بل قول عمر يريد نفسه يؤيد اختصاصه بذلك وأما عموم قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم الخ فأجيب عنها بانها عامة فيمن ترك شيئا كان يملكه واذا ثبت انه وقفه قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث وعلى تقدير انه خلف شيئا ما سلك يملكه فدخله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرفت من كثرة خصائصه وقد اشتهر عنه انه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس وقيل الحكمة في كونه لا يورث حسم المادة في تمنى الوازث موت المورث من أجل المال وقيل لكون النبي كالأب لانه فيكون مبراهة للجميع وهذا معنى الصدقة العامة وقال ابن المنير في الحاشية يستفاد من الحديث ان من قال دارى صدقة لا نورث انها تكون حبا ولا يحتاج الى التصريح بالوقف او الحبس وهو حسن لكن هل

بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَاحَ لَهُ حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَنَا أَوَّلِي بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً فَعَلَيْنَا قَضَاؤَهُ .

يكون ذلك صريحا أو كناية يحتاج الى نية وفي حديث أبي هريرة دلالة على صحة وقف المقولات وان الوقف لا يختص بالمقار لعموم قوله ما تركت بعد نفقة نسائي الخ ثم ذكر حديث عائشة ان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي اردن أن يبعن عثمان الى أبي بكر يسألنه ميراثهن فقالت عائشة اليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة اوردته من رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة وهذا الحديث في الموطأ ووقع في رواية ابن وهب عن مالك حدثني ابن شهاب وفي الموطأ للدارقطني من طريق القعني يسألنه ثمنهن وكذا أخرجه من طريق جويرية بن أسماء عن مالك وفي الموطأ أيضا أرسلن عثمان الى أبي بكر الصديق وفيه فقالت لمن عائشة وفيه ما تركنا فهو صدقة وظاهر سياقه أنه من مسند عائشة وقد رواه اسحق بن محمد الفروي عن مالك هذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق وورده الدارقطني في الغرائب وأشار الى انه تفرد بزيادة أبي بكر في مسنده وهذا يوافق رواية معمر عن ابن شهاب المذكورة في أول هذا الباب فان فيه عن عائشة ان أبا بكر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول قد كره فيحتمل أن تكون عائشة سمعته من النبي ﷺ كما سمعه أبوها ويحتمل أن تكون إنما سمعته من أبيها عن النبي ﷺ فأرسلته عن النبي ﷺ لما طلب الأزواج ذلك والله أعلم * (قوله باب قول النبي ﷺ من ترك ما لا فلاح له) هذه الترجمة لفظ الحديث المذكور في الباب من طريق أخرى عن أبي سلمة وأخرجه الترمذي في أول كتاب القرائن من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ وبعده ومن ترك ضياعا قال وقال بعده رواه الزهري عن أبي هريرة أطول من هذا (قوله في السند عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد وقد بينت في الكفالة الاختلاف على الزهري في صحابته وان معمر انفرد عنه بقوله عن جابر يدل أبي هريرة (قوله أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) هكذا أوردته مختصرا وتقدم في الكفالة من طريق عقيل عن ابن شهاب بذكر سبه في أوله ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول هل ترك لدينه قضاء فان قيل نعم صلى الله عليه والا قال صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتح قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم الحديث وتقدم في القرض وفي تفسير الأحزاب من رواية عبد الرحمن بن أبي هريرة بلفظ ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة اقرؤا ان شئتم التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم الحديث وفي حديث جابر عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول أنا أولى بكل مؤمن من نفسه وقوله هنا فمن مات وعليه دين ولم يترك وفاء فعلينا قضاؤه يخص ما أطلق في رواية عقيل بلفظ فمن توفي من المؤمنين وترك ديننا فعلى قضاؤه وكذا قوله في الرواية الأخرى في تفسير الأحزاب فان ترك ديننا أو ضياعا فليأتيني فانا مولاه أو وليه فعرف أنه مخصوص بمن لم يترك وفاء وقوله فليأتيني أي من يقوم مقامه في السعي في وفاء دينه أو المراد صاحب الدين وأما الضمير في قوله مولاه فهو للميت المذكور وسأيت بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ فانا وليه فلا داعي له وقد تقدم شرح ما يتعلق بهذا الشق في الكفالة وبيان الحكمة في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وفاء وانه كان اذا وجد من يتكفل بوفائه صلى الله عليه وان ذلك كان قبل أن يفتح الفتح كما في رواية عقيل وهى كان ذلك من خصائصه أو يجب على ولاية الأمر بعده والراجح الاستمرار لكن وجوب الوفاء إنما هو من مال المصالح ونقل ابن بطال وغيره انه كان صلى الله عليه وسلم يتبرع بذلك وعلى هذا لا يجب على من بعده وعلى الاول قال ابن بطال فان لم يعط الامام عنه من بيت المال لم يحبس عن دخول الجنة لانه يستحق القدر الذى عليه في بيت

وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْ رَسَمَهُ بِأَبٍ مِيرَاثُ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ ، وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِذَا تَرَكَ رَجُلٌ
 أَوْ امْرَأَةٌ مَتْنًا فَلَهَا النِّصْفُ وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَلَهُنَّ الثُّلُثَانُ وَإِنْ كَانَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ بُدِيَ
 بِمَنْ شَرَكَهُمْ فَيُؤْتَى فَرِيضَتُهُ فَمَا بَقِيَ فَلَا ذَكَرَ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ
 اسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ
 ﷺ قَالَ الْحَقُّوْا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا

لِلْمَالِ مَا يَكُنْ دِيْنُهُ أَكْثَرُ مِنَ الْقَدْرِ الَّذِي لَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ مِثْلًا (قُلْتُ) وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي الْمَقَاصِصَةِ
 بِمَوْكُنْ لَهُ حَقٌّ وَعَلَيْهِ حَقٌّ وَقَدْ مَضَى أَنَّهُمْ إِذَا خَلَصُوا مِنَ الصَّرَاطِ حَسَبُوا عِنْدَ قِطْرَةٍ بَيْنَ الْجَنَةِ وَالنَّارِ يَتَقَاضُونَ
 الْعَظَامُ حَتَّى إِذَا هَدَّوْا وَتَقَرَّوْا أَنَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ فَيَحْمِلُ قَوْلُهُ لَا يَحْبِسُ أَيْ مَعْدَبًا مِثْلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ وَمَنْ
 تَرَكَ مَالًا فَلَوْ رَسَمَهُ) أَيْ هُوَ لَوْرَثُهُ وَبَيَّنْتُ كَذَلِكَ هُنَا فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيْنِيِّ وَكَذَا لِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 أَبِي عَمْرٍة طَيْرُهُ عَصْبَتُهُ مِنْ كَانُوا وَلِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ الْعَصْبَةُ مَنْ كَانَ وَسَيَّاقِي بَعْدَ قَلِيلٍ
 مِنْ رِوَايَةِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفْظُ قَالَهُ لِمَوْلَى الْعَصْبَةِ أَيْ أَوْلِيَاءِ الْعَصْبَةِ قَالَ الدَّوْدِيُّ الْمَرَادُ بِالْعَصْبَةِ هُنَا
 الْوَرَّةُ لَا مَنْ يَرِثُ بِالنَّصِيبِ لِأَنَّ النَّاصِبَ فِي الْأَصْطِلَاحِ مَنْ لَهُ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْمَجْمَعِ عَلَى تَوَرِثِهِمْ وَيَرِثُ كُلُّ
 أَمَالٍ إِذَا تَعَرَّدَ وَيَرِثُ مَا ضَلَّ بَعْدَ الْفُرُوضِ بِالنَّصِيبِ وَقِيلَ الْمَرَادُ بِالْعَصْبَةِ هُنَا قَرَابَةُ الرَّجُلِ وَهِيَ مَنْ يُلْقَى مَعَ
 الْمَيِّتِ فِي أَبٍ وَلَوْ عِلَاسُوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَحِيطُونَ بِهِ يَقَالُ عَصَبُ الرَّجُلِ بَقْلَانِ أَحَاطَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ قِيلَ نَصَبٌ لِلْفُلَانِ
 أَيْ أَحَاطَ بِهِ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ الْمَرَادُ بِالْعَصْبَةِ بَعْدَ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ قَالَ وَيُؤْخَذُ بِحُكْمِ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ مِنْ ذِكْرِ
 الْعَصْبَةِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ وَيُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ مِنْ كَانُوا فَانْهَ بَقْلَانِ أَنْوَاعِ الْمُتَشَبِّهِينَ إِلَيْهِ بِالْفَسْخِ أَوْ بِالْبَغْيِ قَالَ وَيَحْتَمِلُ
 أَنْ تَكُونَ مِنْ شَرْطِيَّةٍ (قَوْلُهُ بِأَبٍ مِيرَاثُ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ) لَقَوْلُ الْوَلَدِ أَعْمُ مِنَ الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى وَيُطْلَقُ عَلَى
 الْوَلَدِ الْفَصْلِ وَعَلَى وَلَدِ الْوَلَدِ إِنْ سَقَلَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَوَّلُ مَا بَنَى عَلَيْهِ مَالُكَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَهْلُ الْحِجَازِ وَمَنْ وَاقَفَهُمْ فِي
 الْفَرَائِضِ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَوَّلُ مَا بَنَى عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِرَاقِ وَمَنْ وَاقَفَهُمْ فِيهَا قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَكُلُّ مَنْ الْفَرِيقَيْنِ
 لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُ صَاحِبَةِ الْأَلَا فِي الْيَسِيرِ النَّادِرُ إِذَا ظَهَرَ لَهُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِقْيَادُ إِلَيْهِ (قَوْلُهُ وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ الْحَجَّ) وَصَلَهُ
 سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزَّادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ فَقَدْ كَرَّمَهُ سِوَا مَا أَنَّهُ
 قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ إِنْ كَانَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَلَا فَرِيضَةَ لَأَحَدٍ مَعَهُنَّ وَيَبْدَأُ بِمَنْ شَرَكَهُمْ فَيُعْطَى فَرِيضَتُهُ فَمَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلِذَلِكَ مِثْلُ حَظِّ
 الْأُنْثَيْنِ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ قَوْلُهُ إِنْ كَانَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ يَرِيدُ إِنْ كَانَ مَعَ الْبَنَاتِ أَخٌ مِنْ أَبِيهِنَّ وَكَانَ مَعَهُنَّ غَيْرُهُنَّ مِنْ مَلْهُ فَرَضَ مَسْمُومًا
 كَالْأَبْنَاءِ لِقَوْلِهِ لَنُكَالَ شَرَكُهُمْ وَلَمْ يَقُلْ شَرَكُهُنَّ فَعُطِيَ الْآبُ مِثْلًا فَرَضُهُ وَيُقَسَّمُ مَا بَقِيَ بَيْنَ الْإِبْنِ وَالْبَنَاتِ لِذَلِكَ مِثْلُ حَظِّ
 الْأُنْثَيْنِ قَالَ وَهَذَا تَأْوِيلُ حَدِيثِ الْبَابِ وَهُوَ قَوْلُهُ الْحَقُّوْا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا (قَوْلُهُ ابْنُ طَاوُسٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ (قَوْلُهُ عَنْ ابْنِ
 عَبَّاسٍ) قِيلَ تَعْرِيبُهُمْ بِمَوْكُنْ وَهُوَ التَّوَرَى عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ لَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَبَّاسٍ بَلْ أَرْسَلَهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ وَأَشَارَ
 النَّسَائِيُّ إِلَى تَرْجِيحِ الْأَرْسَالِ وَرَجَّحَ عِنْدَ صَاحِبِي صَحِيحِ الْمَوْصُولِ لِمَتَابَعَةِ رُوحِ بْنِ الْقَاسِمِ وَهِيَ عِنْدَ مَا وَجَّهَ بِي أَبُو بَرٍّ
 هَدَّ مُسْلِمٌ وَزَيْدُ بْنُ سَعْدٍ وَصَالِحٌ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ وَاخْتَلَفَ عَلَى مَعْمَرٍ فَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْهُ مَوْصُولًا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ
 وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ وَالثَّوْرِيُّ جَمِيعًا مَرْسَلًا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ
 وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَمْلُ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ عَلَى رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ وَأَمَّا صَحَّاحُ لَانَ الثَّوْرِيِّ وَإِنْ كَانَ أَحْفَظَ مِنْهُمْ لَكِنْ الْعِدَدُ
 الْكَثِيرُ يَتَوَّاهُ وَإِذَا تَعَارَضَ الْوَصْلُ وَالْأَرْسَالُ وَلَمْ يَرْجَحْ أَحَدُ الطَّرِيقَيْنِ قَدِمَ الْوَصْلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ الْحَقُّوْا
 الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا) الْمَرَادُ بِالْفَرَائِضِ هُنَا الْأَنْصَابُ الْمُقَدَّرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ النِّصْفُ وَنُصْفُهُ وَنُصْفُ نُصْفِهِ
 وَالثُّلُثَانُ وَنُصْفُهُمَا وَنُصْفُ نُصْفِهِمَا الْمَرَادُ بِأَهْلِهَا مَنْ يَسْتَحِقُّهَا بِنَصِ الْقُرْآنِ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ رُوحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ

ابن طائوس أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله أى على وفق ما أنزل في كتابه (قوله فابقي) في رواية روح بن القاسم فما تركت أى أقيمت (قوله فهو لأولى) في رواية الكشيبي فلابد بفتح الهذلة واللام بينهما واو ساكنة أفعل تفضيل من الولي بسكون اللام وهو القرب أى لمن يكون أقرب في النسب الى المورث وليس المزداد هنا الاحق وقد حكى عياض ان في رواية ابن الحنفية عن ابن مهران في مسلم فهو لأولى بدل ونون وهى بمعنى الاقرب قال الخطابي المعنى أقرب رجل من العصبة وقال ابن بطال المراد بأول رجل أن الرجال من العصبة بعد أهل الفروض اذا كان فيهم من هو أقرب الى الميت استحق دون من هو أبعد فان استواوا اشتركوا قال ولم يقصد في هذا الحديث من يدل بالأباء والامهات مثلاً لانه ليس فيهم من هو أولى من غيره اذا استواوا في المنزلة كذا قال ابن الأثير وقال ابن التين انما المراد به العمة مع العم وبنت الاخ مع ابن الاخ وبنت العم مع ابن العم وخرج من ذلك الاخ والاخت لأبوين أولاد فانه يرثون بنص قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالاً ونساء فلذلك مثل حظ الاثنين ويستثنى من ذلك من يحجب كالاخ للاب مع البنت والاخت الشقيقة وكذا يخرج الاخ والاخت لام لقوله تعالى فلكل واحد منهما السدس وقد نقل الاجماع على ان المراد بها الاخوة من الام وسأيت مزيد في هذا في باب ابني عم إحداهما أخ لام والآخر زوج (قوله رجل ذكر) هكذا في جميع الروايات ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتليذه الغزالي فلاولى عصبة ذكر قال ابن الجوزي والمنذرى هذه اللفظة ليست محذوفة وقال ابن الصلاح فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فضلاً عن الرواية فان العصبة في اللغة اسم للجمع لا للواحد كذا قال والذي يظهر أنه اسم جنس ويدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي في الباب قبله فإيرته عصبة من كانوا قال ابن دقيق العيد قد استشكل بان الاخوات عصبات البنات والحديث يقتضى اشتراط الذكورة في العصبة المستحق للباقي بعد الفروض والجواب انه من طريق المفهوم وقد اختلف هل له عموم وعلى التزليفخص بالخبر الدال على ان الاخوات عصبات البنات وقد استشكل التعبير بذكر بعد التعبير برجل فقال الخطابي انما كرر للبيان في نعمة بالذكورة ليعلم ان العصبة اذا كان عمأو ابن عم مثلاً وكان معه أخت لا ترث ولا يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الاثنين وتعقب بان هذا ظاهر من التعبير بقوله رجل والاشكال باق الا ان كلامه ينحل الى انه للتأكيده وبه جزم غيره كابن التين قال ومثله ابن لبون ذكر وزيفه القرطبي فقال قيل انه للتأكيده اللفظي ورد بان العرب انما تؤكد حيث يفيد فائدة اما تمين المعنى في النفس واما رفع توهم المجاز وليس ذلك موجوداً هنا وقال غيره هذا التوكيد لم يتعلق بالحكم وهو الذكورة لان الرجل قد يراد به معنى الجدة والقوة في الامر فقد حكى سيويه مررت برجل رجل ابوه فلها احتاج الكلام الى زيادة التوكيد بذكر حتى لا يظن أن المراد به خصوص البالغ وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل الشخص وهو أعم من الذكر والانثى وقال ابن الرزقي في قوله ذكر الاحاطة بالميراث انما نكون للذكر دون الانثى ولا يرد قول من قال ان البنت تأخذ جميع المال لانها انما تأخذها بسببين متغايرين والاحاطة مختصة بالسبب الواحد وليس الا بالذكر فلها ان عليه بذكر الذكورية قال وهذا لا يتفطن له كل مدع وقيل انه احتراز عن الخش في الموضوعين فلا تؤخذ الخش في الزكاة ولا يجوز الخش المال اذا انفرد وقيل للاعتناء بالجنس وقيل للاشارة الى الكمال في ذلك كما يقال امرأة أنثى وقيل لنفي توهم اشتراك الانثى معه لتلا محمل على التغليب وقيل ذكر تنبيه على سبب الاستحقاق بالعصبة وسبب الترجيح في الارث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الانثيين وحكمته ان الرجال تلحقهم المؤن بالقيام بالعيال والضيقات وارفاة القاصدين ومواساة السائلين وتحمل الغرامات وغير ذلك هكذا قال النووي وسبقه القاضي عياض فقال قيل هو على معنى اختصاص

الرجال بالتصيب بالذكورة التي بها القيام على الاناث وأصله للمازي فانه قال بعد أن ذكر استحكال ماورد في هذا وهو رجل ذكر وفي الزكاة ابن لبون ذكر قال والذي يظهر لي ان قاعدة الشرع في الزكاة الانتقال من سن الى أعلى منها ومن عدد الى أكثر منه وقد جعل في خمسة وعشرين بنت مخاض وسنا أعلى منها وهو ابن لبون فقد يتخيل انه على خلاف القاعدة وأن السنين كالسن الواحد لان ابن اللبون اعلى سنا لكنه أدنى قدراً فنبه بقوله ذكر على ان الذكورة تبخه حتى يصير مساوياً لبنت مخاض مع كونها أصغر سناً منه وأما في الفرائض فلما علم أن الرجال هم القائمون بالامور وفيهم معنى التصيب وترى لم العرب مالا ترى للنساء فغير بلفظ ذكر إشارة الى الملة التي لاجلها اقتص بذلك فيما وان اشتركا في ان السبب في وصف كل منهما بذكر التنيه على ذلك لكن معلق التنيه فيها مختلف فانه في ابن اللبون إشارة الى النقص وفي الرجل إشارة الى الفضل وهذا قد لخصه القرطبي وارتضاه وقيل انه وصف لاول لا لرجل قاله السبيل واطال في تقريره وتيج به فقال هذا الحديث اصل في الفرائض وفيه اشكال وقد تلقاه الناس او أكثرهم على وجه لا تصح اضافته الى من اوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصاراً فقالوا هو نعت لرجل وهذا لا يصح لعدم الفائدة لانه لا يتصور ان يكون الرجل الا ذكرًا وكلامه جل من ان يشتمل على حشو لا فائدة فيه ولا يتعلق به حكم ولو كان كما زعموا لنقص فقه الحديث لانه لا يكون فيه بيان حكم الطفل الذي لم يبلغ سن الرجولية وقد اتفقوا على ان الميراث يجب له ولو كان ابن ساعة فلا فائدة في تخصيصه بالبالغ دون الصغير قال والحديث انما سبق لبيان من يستحق الميراث من القرابة بعد اصحاب السهام ولو كان كما زعموا لم يكن فيه تفرقة بين قرابة الاب وقرابة الام قال فاذا ثبت هذا بقوله اولى رجل ذكر يريد القرب في النسب الذي قرابته من قبل رجل وصلب لامن قبل بطن ورحم فالاولى هنا هو ولي الميت فهو مضاف اليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف الى النسب وهو مصلب فغير عن الصلب بقوله اولى رجل لان الصلب لا يكون الا رجلاً فاذا بقوله لاولى رجل نفى الميراث عن الاولى الذي هو من قبل الام كالخال وأعاد بقوله ذكر نفى الميراث عن النساء وان كن من المدلين الى الميت من قبل صلب لانهن اناث قال وسبب الاشكال من وجهين احدهما انه لما كان مخفوضاً ظن نعتاً لرجل ولو كان مرفوعاً لم يشكل كان يقال فورانه اولى رجل ذكر والثاني انه جاء بلفظ افعول وهذا الوزن اذا أريد به التفضيل كان بعض ما يضاف اليه كفلان أعلم انسان فعناه اعلم الناس ففهم أن المراد بقوله اولى رجل اولى الرجال وليس كذلك وانما هو اولى الميت باضافة النسب واولى صلب باضافته كما تقول هو اخوك اخي الرضاء لا اخو البلا قال فالاولى في الحديث كالاولى فان قيل كيف يضاف للواحد وليس بجزء منه فالجواب اذا كان معناه الاقرب في النسب جازت اضافته وان لم يكن جزءاً منه كقوله يُتَّبَعُ في البربر امك ثم أبوك ثم ادناك قال وعلى هذا فيكون في هذا الكلام الموجز من المائة وكثرة المعاني ما ليس في غيره فالجدة التي وفق واعان انتهى كلامه ولا يخلو من استغراق وقد لخصه الكرماني فقال ذكر صفة لاول لا لرجل والاولى بمعنى القريب الاقرب فكانه قال فهو لقرب الميت ذكر من جهة رجل وصلب لامن جهة بطن ورحم فالاولى من حيث المعنى مضاف الى الميت واشير بذكر الرجل الى الاولوية فاذا بذلك نفى الميراث عن الاولى الذي من جهة الام كالخال وبقوله ذكر نفية عن النساء بالصوبة وان كن من المدلين للميت من جهة الصلب انتهى وقد اوردته كما وجدته ولم احذف منه الا امثلة اطال بها وكلمات طويلة تيج بها بما بسبب ما ظهر له من ذلك والعلم عند الله تعالى قال النوى اجمعوا على ان الذي يبقى بعد الفروض للعصبة يقدم الاقرب فالاقرب فلا يرث عاصب بعيد مع عاصب قريب والعصبة كل ذكر يدل بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت اثني فتي افرد اخذ جميع المال وان كان مع ذوم فروض غير مستغرقين اخذ ما بقي وان كان مع مستغرقين فلا شيء له قال القرطبي وأما تسمية الفقهاء الاخت مع البنت عصبة فعلى سبيل التجوز لانها لما كانت

باب ميراث البنات حديثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري قال أخبرني عامر ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال مرضت بمكة مرضاً فأشقيت منه على الموت فأتاني النبي ﷺ يهودني . فقلت يارسول الله إن لي مالا كثيراً وليس يرثني إلا ابنتي أفأعطي بلسني مالى قال لا قال قلت فأنظر قال لا قلت أأعطي الثلث قال الثلث كثير إن تركت ولذلك أغنياء خير من أن تنزكهم عائلة يتكففون الناس وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت عليها حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك . فقلت يارسول الله أأخلف عن هجرتي ؟ فقال لن تخلف بعدي فتعمل عملاً تريد به وجه الله إلا أزدت به رفعة ودرجة ولعل أن تخلف بعدي حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون . لكن البنات سعد بن خولة يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة قال سفيان وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي **حديثنا** محمود حدثنا أبو النصر حدثنا أبو معاوية شيبان عن أشعث عن الأسود بن يزيد قال أتانا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً ، فسألناه عن رجل توفى وترك ابنته وأخته فأعطى الابنة النصف والأخت النصف

في هذه المسئلة تأخذ ما فضل عن البنت اشبهت العاصب (قلت) وقد ترجم البخاري بذلك كما سيأتي قريباً قال الطحاوي استدلل قوم يعني ابن عباس ومن تبعه بحديث ابن عباس على أن من خلف بنتاً وأختاً شقيقة كان لابنته النصف وما بقي لأخيه ولا شيء . لأخته ولو كانت شقيقة وطرودوا ذلك فيما لو كان مع الأخت الشقيقة عصبه فقالوا لا شيء . لها مع البنت بل الذي يبقى بعد البنت للعصبه ولو بعدوا واحتجوا ايضاً بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك قالوا فن اعطى الأخت مع البنت خالف ظاهر القرآن قالوا استدلل عليهم بالاتفاق على أن من ترك بنتاً وابن ابن وبنت ابن متساويين ان للبنت النصف وما بقي بين ابن الابن وبنت الابن ولم يخصوا ابن الابن بما بقي لكونه ذكراً بل ورثوا معه شقيقته وهي أختي قال فلم بذلك ان حديث ابن عباس ليس على عموه بل هو في شيء خاص وهو ما اذا ترك بنتاً وعماً وعملاً فان للبنت النصف وما بقي للعم دون العمه إجماعاً قال فاقضى النظر ترجيح إلحاق الأخت مع الأخ بالابن والبنت بالعم والعمه لان الميت لو لم يترك إلا أختاً وأختاً شقيقتين فالمال بينهما فكذلك لو ترك ابن ابن وبنت ابن بخلاف ما لو ترك عملاً وعملاً فان المال كله للعم دون العمه باتفاقهم قال وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على أن الميت لو ترك بنتاً وأختاً لأب كان للبنت النصف وما بقي للأخت وان معنى قوله تعالى ليس له ولد إنما هو ولد يحوز المال كله لا الولد الذي لا يحوز وأقرب العصباء البنون ثم بنوه وإن سفوا ثم الأب ثم الجد والأخ اذا انفرد واحد منها فان اجتماعاً فسيأتي حكمه ثم بنو الاخوة ثم بنوه وإن سفوا ثم الأعمام ثم بنوه وإن سفوا ومن أدل بأبوين يقدم على من أدل بأب لكن يقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ويقدم ابن الأخ لأب على عم لأبوين ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين واستدل به البخاري على أن ابن الابن يحوز المال اذا لم يكن دونه أب وعلى أن الجد يرث جميع المال اذا لم يكن دونه أب وعلى أن الأخ من الأم اذا كان ابن عم يرث بالفرض والتعصيب وسيأتي جميع ذلك والاحت فيه (قوله **باب** ميراث البنات) الأصل فيه كما تقدم في أول كتاب الفرائض قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى سبب نزولها وان أهل الجاهلية كانوا لا يورثون البنات كما حكاه

باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن

أبو جعفر بن حبيب في كتاب الميراث وحكى أن بعض عقلاء الجاهلية ورث البنت لكن سوى بينها وبين الذكر وهو علم بن جشم بضم الجيم وفتح المعجمة وقد تمسك بالسبب المذكور من أجاب عن السؤال المشهور في قوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين حيث قيل ذكر في الآية حكم البنتين في حال اجتماعهما مع الابن دون الافراد وذكر حكم البنت الواحدة في الحالين وكذا حكم ما زاد على البنتين وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأتى ذلك الجمهور واختلف في مأخذهم فقيل حكمهما حكم الثلاث فإزاد ودليله بيان السنة فإن الآية لما كانت محتملة بين السنة أن حكمهما حكم ما زاد عليهما وذلك واضح في سبب النزول فإن العلم لما منع البنتين من الارث وشكت ذلك أمهما قال **عليه السلام** لما يقضى الله في ذلك فتزل آية الميراث فأرسل إلى النعم فقال اعط بنت سعد الثلاثين فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فانه يان. لانسخ وقيل بالقياس على الاثنتين وهما أولى لما يخص بهما من أنهما أمر رجا بالميت من أخيه فلا يقصر بهما عنهما وقيل إن لفظ فوق في الآية مقحم وهو غلط وقال المبرد يؤخذ من جهة أن أقل عدد يجتمع فيه الصنفان ذكر وأتى فإن كان للواحدة الثلث كان للبنتين الثلثان وقال اسمعيل القاضي في أحكام القرآن يؤخذ ذلك من قوله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين لأنه يقتضي أنه إذا كان ذكر وأتى فلذكر الثلثان وللأنثى الثلث فإذا استتقت الثلث مع الذكر فاستحقاقها الثلث مع أنثى مثلهما بطريق الأولى وقال السبكي يؤخذ ذلك من المحي. بلام التعريف التي للجنس في قوله حظ الأنثيين فانه يدل على أنهما استحقا الثلاثين وإن الواحدة لما مع الذكر الثلث وكان ظاهر ذلك أنهم لو كن ثلاثا لاستوعبن المال فلهذا ذكر حكم الثلاث فإزاد واستغنى عن إعادة حكم الأنثيين لأنه تقدم بدلالة اللفظ وقال صاحب الكشاف وجه أن الذكر كما يجوز للثنتين مع الواحدة فالاثنتان كذلك يجوزان الثلاثين فلما ذكر ما دل على حكم الثنتين ذكر بعده حكم ما فوق الثنتين وهو متوزع من كلام القاضي وقرر الطبري فقال اعتبر القاضي الفاء في قوله تعالى فإن كن نساء لأن مفهوم ترتيب الفاء ومفهوم الوصف في قوله فوق اثنتين مشعران بذلك فكأنه لما قال للذكر مثل حظ الأنثيين علم بحسب الظاهر من عبارة النص حكم الذكر مع الأنثى إذا اجتمعا وفهم منه بحسب إشارة النص حكم الثنتين لأن الذكر يجوز للثنتين مع الواحدة فالثنتان يجوزان الثلاثين ثم أراد أن يعلم حكم ما زاد على الثنتين فقال فإن كن نساء فوق اثنتين فنظر إلى عبارة النص قال أريد حالة الاجتماع دون الافراد ومن نظر إلى إشارة النص قال إن حكم الثنتين حكم الذكر مطلقا واعتراض على هذا التقرير بأنه ثبت بما ذكر أن لها الثلاثين في صورة ما وليست هي صورة الاجتماع دائما إذ ليس للبنتين مع الابن الثلاثين والجواب عنه عسر إلا أن انضم إليه أن الحديث بين ذلك ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يبلغه فوقف مع ظاهر الآية وفهم أن قوله فوق اثنتين لا تنفاه الزيادة على الثلاثين لا لا ثبات ذلك للثنتين وكذا يرد على جواب السبكي أن الأنثيين لا يستر الثلاثان حظهما في كل صورة والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب حديث سعد ابن أبي وقاص في الوصية بالثلث وقد مضى شرحه مستوفى في الوصايا والغرض منه قوله وليس يرثني إلا ابني وقد تقدم أن الذي نفاه سعد أولاده والا فقد كان له من المصبات من يرثه وحديث معاذ في توريث البنت والاخت. وسيأتي شرحه قريبا في باب ميراث الأخوات مع البنات من وجه آخر عن الأسود وأبو النضر المذكور في سنده عن هاشم بن القاسم وشيخان هو ابن عبد الرحمن والأشعث هو ابن أبي الشعثاء سليم المخاري وقد أخرجه يزيد بن هرون في كتاب الفرائض له عن سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء بن الأسود بن يزيد قال قضى ابن الزبير في ابنة وأختها على الابنة النصف وأعطى المصبة بقية المال فقلت له أن معاذا قضى فيها بالثمن قد كره قال فقال له أنت رسول إلى عبد الله بن عتبة وكان قاضي الكوفة فحدثه بهذا الحديث وأخرجه الدارمي والطحاوي من طريق الثوري نحوه (قوله **باب** ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن) أى للميت أصله سواء كان أباه أو عمه

وقال زيدٌ ولدُ الأنبا بمنزلة الولد إذا لم يكن دونهم ولدٌ ذكرهم كذا كرمهم وأتاهم كأنثاهم
يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون ولا يرث ولد الابن مع الابن **حديثنا** مسلم بن إبراهيم
حدثنا وهيبٌ حدثنا ابن طائوس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ الحقوا
الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر **باب ميراث ابنة ابن مع ابنة حديثنا**
أدمٌ حدثنا شعبهٌ حدثنا أبو قيس سمعتُ هزيل بن شرحبيل قال سئل أبو موسى عن ابنة
وابنة ابن وأخت ، فقال لابنة النصف وللأخت النصف وأت ابن مسعود فسئلتني ، فسئل ابن
مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين أقضى فيها بما قضى
النبي ﷺ لابنة النصف ولابنة ابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فلاخت فأتينا أبا
موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود ، فقال

(قوله وقال زيد بن ثابت الخ) وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه
وقوله بمنزلة الولد أي للصلب وقوله إذا لم يكن دونهم أي بينهم وبين الميت وقوله ولد ذكر احتز به عن الأنبي وسقط
لفظ ذكر من رواية الأكثر وثبت للكشمي وهي رواية سعيد بن منصور المذكورة وقوله يرثون كما يرثون
ويحجبون كما يحجبون أي يرثون جميع المال إذا انفردوا ويحجبون من دونهم في الطبقة من بينه وبين الميت مثلا اثنان
فضاعدا ولم يرد تشبيههم بهم من كل جهة وقوله في آخره ولا يرث ولد الابن مع الابن تأكيده لما تقدم فإن حجب اولاد
الابن إذا لم يكن دونهم إلى آخره بطريق المفهوم ثم ذكر حديث ابن عباس الحقوا الفرائض بأهلها وقدم في شرحه قريبا قال
ابن بطلال قال أكثر الفقهاء فمن خلفت زوجا وأبا وبنتا وابن ابن وبنت ابن تقدم الفروض فلزوج الربع وللاب
السدس وللبنت النصف وما بقي بين ولدي الابن للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كانت البنت أسفل من الابن فالباقي لها دونها
وقيل الباقي له مطلقا لقوله فابقي فلاولى رجل ذكر وتسلط زيد بن ثابت والجمهور بقوله تعالى في اولادكم للذكر مثل حظ
الأنثيين وقد اجمعا ان بنى البنين ذكورا واناثا كالبنين عند فقد البنين إذا استروا في التعدد فعل هذا تخص هذه الصورة من
عموم فلاولى رجل ذكر (قوله **باب ميراث ابنة ابن مع ابنة**) في رواية الكشمي مع بنت (قوله حدثنا أبو قيس)
هو عبد الرحمن بن ثروان بفتح المثناة وسكون الراء وهزيل بالزاي مصغرووقع في كتب كثير من الفقهاء هذيل بالذال
المجتمعه هو تحريفه هو ابن شرحبيل وهو الراوى عنه كوفيان اوديان ووقع في رواية النسائي من طريق وكيع عن سفيان
عن أبي قيس واسمه عبد الرحمن (قوله سئل أبو موسى) في رواية غندر عن شعبه عن النسائي جاز رجل إلى أبي موسى الأشعري
وهو الأمير والى سلبان بن ربيعة الباهلي فسألها وكذا أخرجه أبو داود ومن طريق الأعشى عن أبي قيس لكن لم يقل وهو
الأمير وكذا للترمذي وابن ماجه والطحاوي والدارمي من طرق عن سفيان الثوري ياد سلبان بن ربيعة مع أبي موسى وقد
ذكروا أن سلبان المذكور كان على قضاء الكوفة (قوله واث ابن مسعود فسئلتني) في رواية الأعشى والشاربها
فقال له أبو موسى وسلبان بن ربيعة فيها أيضا فسئلتنا وهذا قاله أبو موسى على سيل الظن لانه اجتهد في المسئلة وواقعه
سلبان فظن أن ابن مسعود يوافقهما ويحتمل أن يكون سبب قولنا ابن مسعود الاستبانت (قوله فقال لقد ضللت إذا) قاله
جوابا عن قول أبي موسى انه سئلتنا وأشار إلى أنه لو تابعه لخالف صريح السنة عنده وانه لو خالفها عامدا لضل (قوله
أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ) في رواية الدارقطني من طريق حجاج بن ارطاة عن عبد الرحمن بن مروان فقال ابن مسعود
كيف أقول يعني مثل قول أبي موسى وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكره (قوله فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول
ابن مسعود) فيه إشارة إلى أن هزيلة الراوى توجه مع السائل إلى ابن مسعود فسمع جوابه فنادى إلى أبي موسى

لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْعَبْرُ فَيَكُمُ **يَابِسُ** مِيرَاثُ الْجَدِّ مَعَ الْأَبِ وَالْأَخَوَةِ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ
وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزَّيْزِ الْعَبْدُ أَبُ

مَعَهُمْ فَأَخْبَرَهُ (قوله لا تسألوني مادام هذا الجبر) يفتح الميملة ويكسرهما أيضا وسكون الموحدة حكاه الجوهري
ورجح الكسر وجزم القراء بالكسر وقال سمي باسم الجبر الذي يكتب به وقال أبو عبيد الهروي هو العالم بتجوير
الكلام وتحسينه وهو بالفتح في رواية جميع المحدثين وأنكر أبو الهيثم الكسر وقال الراغب سمي العالم خبر لما يلقى
من أثر علومه وكانت هذه القصة في زمن عثمان لأنه هو الذي أمر أبا موسى على الكوفة وكان ابن مسعود قبل ذلك
أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها عدة قال ابن بطال فيه أن العالم يجتهد إذا ظن أن النص في المسئلة ولا
يتولى الجواب المدان يحدث عن ذلك وفيه أن الحجة عند التنازع سنة النبي ﷺ فيجب الرجوع إليها وفيها كانوا
عليه من الانصاف والاعتراف بالحق والرجوع اليه وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل وكثرة اطلاع ابن
مسعود على السنن وثبتت أبي موسى في الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه قال ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه
ابن مسعود في جواب أبي موسى اشعار بأنه رجع عما قاله وقال ابن عبد البر لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري
وسلمان بن ربيعة الباهلي وقد رجع أبو موسى عن ذلك ولعل سلمان أيضا رجع كما في موسى وسلمان المذكور مختلف في
صحبته أثر في فتوح العراق أيام عمرو عثمان واستشهد في زمن عثمان وكان يقال لسلمان الجبل لمعرفة بها واستدل
الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا على أن المراد بحديث ابن عباس فما اقبلت الفرائض فلاولى رجل ذكر من يكون
أقرب النسب إلى الميت فلو كان هناك عصة أقرب إلى الميت ولو كانت اثني كان ذلك الباقي لها ووجه الدلالة منه
أن النبي ﷺ جعل للأخوات من قبل الأب مع البنت عصة فصرن مع البنات في حكم المذكور من قبل الأثر وقال
غيره وجه كون الولد المذكور في قوله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد ذكرًا أنه الذي يسبق إلى الوهم من قول
القاتل قال ولد فلان كذا فأول ما يقع في نفس السامع أن المراد الذكر وإن كان الاناث أيضا اولادا بالحقيقة ولكن
هو امر شائع وقد قال الله تعالى إنما أموالكم وأولادكم فتنة وقال لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم وقال حكاية عن
الكافر الذي قال لأثنين ما لأولاد الوالد بالاولاد والولد في هذه الآية الذكر دون الاناث لأن العرب ما كانت
تكتار بالبنات فإذا حمل قوله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد على الولد الذكر لم يمنع الأخت الميراث مع البنت وعلى
تقدير أن يكون الولد في الآية عم فانه محتمل لأن يراد به العموم على ظاهره وأن يراد به خصوص الذكر فيثبت السنة
الصحيحة لأن المراد به الذكر دون الاناث قال ابن العربي يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل
بالتقاسم قبل معرفة الخبر والرجوع إلى الخبر بعد معرفته وتقض الحكم إذا خالف النص (قلت) ويؤخذ من
صنيع أبي موسى أنه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث عن النص وهو لا تقب من يعمل بالعالم قبل البحث عن
المخصص وقد نقل ابن الحاجب الاجماع على منع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص وتعب بان أبوي اسحق
الاسفرائيني والشرازي حكيا الخلاف وقال أبو بكر الصيرفي وطائفة وهو المشهور وعن الخففة يجب الاتقياء للعموم
في الحال وقال ابن شريح وابن خيران والقفال يجب البحث قال أبو حامد وكذا الخلاف في الأمر والنهي المطلق
(قوله **يَابِسُ** ميراث الجد مع الأب والأخوة) المراد بالجد هنا من يكون من قبل الأب والمراد بالأخوة
الاشقاء ومن الأب وقد انفرد الاجماع على أن الجد لا يرث مع وجود الأب (قوله وقال أبو بكر وابن عباس
وابن الزبير الجد أب) أي هو أب حقيقة لكن تتفاوت مراتبه بحسب القرب والبعد وقيل المعنى أنه ينزل منزلة
الأب في الحرمة ووجه البر والبر المعروف عن المذكورين الأول قال يزيد بن هرون في كتاب الفرائض له أخبرنا محمد
ابن سالم عن الشعبي أن أبا بكر وابن عباس وابن الزبير كانوا يجعلون الجد أبا يرث ما يرث ويحجب ما يحجب ومحمد

وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَا بَنِي آدَمَ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ
أَحَدًا خَالَفَ أَبَا بَكْرٍ فِي زَمَانِهِ وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مُتَوَافِرُونَ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَرِثُنِي
ابْنُ ابْنِي دُونَ إِخْوَتِي وَلَا أَرِثُ أَنَا ابْنَ ابْنِي

ابن سالم ضعيف والشعبي عن أبي بكر منقطع وقد جاء من طريق أخرى وإذا حل مانقه الشعبي على العموم لازمته
خلاف ما أجمعوا عليه في صورة وهي أم الأب إذا علت تسقط بالاب ولا تسقط بالجد واختلف في صورتين
إحداهما أن بني العلات والاعيان يسقطون بالاب ولا يسقطون بالجد إلا عند أبي حنيفة ومن تابعه والام مع الأب
وأحد الزوجين تأخذ تلك ما بقي ومع الجد تأخذ تلك الجميع الا عند أبي يوسف فقال هو كالأب وفي الارث بالولا.
صورة ثالثة فيها اختلاف أيضا فأما قول أبي بكر وهو الصديق فوصله الدارمي بسند على شرط مسلم عن أبي سعيد
الخدري أن أبا بكر الصديق جعل الجد أبا وبسند صحيح أيضا إلى عثمان بن عفان أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا وفي
لفظه له جعل الجد أبا إذا لم يكن دونه أب وبسند صحيح عن ابن عباس أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا وقد أسند
المصنف في آخر الباب عن ابن عباس أن أبا بكر أنزله أبا وكذا مضى في المناقب موصولا عن ابن الزبير أن أبا بكر
أنزله أبا وأما قول ابن عباس فأخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الفرائض من طريق عمرو بن دينار عن عطاء
عن ابن عباس قال الجد أب وأخرج الدارمي بسند صحيح عن طلوس عنه أنه جعل الجد أبا وأخرج يزيد بن هرون من
طريق ليث عن طلوس أن عثمان وابن عباس كان يجعلان الجد أبا وأما قول ابن الزبير فتقدم في المناقب موصولا
من طريق ابن أبي مليكة قال كتب أهل الكوفة إلى ابن الزبير في الجد فقال إن أبا بكر أنزله أبا وفيه دلالة على أنه أقام بمثل
قول أبي بكر وأخرج يزيد بن هرون من طريق سعيد بن جبير قال كنت كاتباً لعبد الله بن عتبة فأنه كتاب بن الزبير أن
أبا بكر جعل الجد أبا (قوله وقرأ ابن عباس يا بني آدم واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحق ويعقوب) أما احتجاج ابن
عباس بقوله تعالى يا بني آدم فوصله محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن معقل قال جاء رجل إلى ابن عباس فقال له
كيف تقول في الجد قال أي أب لك أكبر فسكت وكانه عي عن جوابه فقلت أنا آدم فقال أفلا تسمع إلى قوله تعالى
يا بني آدم وقد أخرجه الدارمي من هذا الوجه وأما احتجاجه بقوله تعالى واتبعت ملة آبائي فوصله سعيد بن منصور من
طريق عطاء عن ابن عباس قال الجد أب وقرأ واتبعت ملة آبائي الآية واحتج بعض من قال بذلك بقوله ﷺ أنا ابن عبد
المطلب وناموا ابن ابنة (قوله ولم يذ كر) هو يضم أوله على البناء للمجهول (قوله إن أحدا خالف أبا بكر في زمانه) أصحاب
النبي ﷺ متوافرون (كانه يريد بذلك تقوية القول المذكور فإن الإجماع السكوني حجة وهو حاصل في هذا
وعن جاء عنه التصريح بأن الجد يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب غير من سواه المصنف معاذ وأبو الدرداء وأبو
موسى وابن بن كعب وعائشة وأبو هريرة ونقل ذلك أيضا عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود على اختلاف عنهم كما
سألت ومن التابعين عطاء وطلوس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء وشرح والشعبي ومن قهها الامصار
عثمان التيمي وأبو حنيفة واسحق بن راهويه وداود وأبو ثور والمزني وابن سريج وذهب عمر وعلي وزيد بن ثابت
وابن مسعود إلى توريث الاخوة مع الجد لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سيأتي بيانه (قوله وقال ابن عباس يرتق
ابن ابني دون اخوتي ولا ارث أنا ابن ابني) وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عنه قال قد كره قال ابن
عبد البر وجه قياس ابن عباس أن ابن الابن لما كان كالابن عند عدم الابن كان ابو الاب عند عدم الاب كالأب
وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا توجيه قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالأب في الشهادة له
وفي العتق عليه وأنه لا يقتض منه وأنه ذو فرض أو عاصب وعلى أن من ترك ابنا وابا لن للأب السدس والباقي
للابن وكذا لو ترك جدة لايه وابنا وعلي أن الجد يضرب مع أصحاب القروض بالسدس كما يضرب الأب سواء

وَيَذْكُرُ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ أَقْوِيلٍ مُتَخِلِّفَةً حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا وَمَيْبُتٌ عَنْ ابْنِ طَلُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَلْفُوا الْقَرَأِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلَاؤُكَ رَجُلٍ ذَكَرَ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْنَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَمَّا الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ كُنْتُ مُتَخِذًا مِنْ هَذِهِ أُمَّةٍ خَلِيلًا لَا تَخَذُهُ وَلَكِنْ تَحِلَّةَ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ أَوْ قَالَ خَيْرٌ فَإِنَّهُ أَبَا أَوْ قَالَ قَسَّاهُ أَبَا

قيل بالمولد لا وافقوا على أن ابن الابن بمنزلة الابن في حجب الزوج عن الصف والمراة عن الربع والام عن الثلث كالابن سوله فلو ان رجلا ترك ابويه وابن ابنة كان لكل من ابويه السدس وان من ترك اباه جده وعمه ان المال لابي جده دون عمه فينبغي ان يكون لوالد ابية دون اخوته فيكون الجد اولى من اولاد ابية كما ان اباه اولى من اولاد ابية وعلى ان الاخوة من الام لا يرثون مع الاب فحجبهم الجد كما حجبهم الاب فينبغي ان يكون الجد كالأب في حجب الاخوة وكذا القول في بنى الاخوة ولو كانوا اشقاء وقال السبيل لم ير زيد بن ثابت لاحتجاج ابن عباس بقوله تعالى يا بني آدم وها مما ذكر عنه حجة لأن ذلك ذكر في مقام النسبة والتعريف فغير بالبوة ولو عبر بالولادة لكان متعلق ولكن بين التعبير بالولد والابن فرق ولذلك قال تعالى وصيكم الله في اولادكم ولم يقل في ابناءكم ولم يقل الولد يقع على الذكر والانثى والواحد والجمع بخلاف الابن وبما فلفظ الولد يلبق بالمبرات بخلاف الابن تقول ابن فلان من الرضاة ولا تقول ولده وكذا كان من يبنى ولد غيره قال له ابني وتبناه ولا يقول ولدى ولا ولده ومن ثم قال في آية التحريم وحلائل ابناءكم إذ لو قال وحلائل اولادكم لم يتنجح الى أن يقول من أصلا بكم لأن الولد لا يكون الا من صلب أوطى (قوله ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة) سقط ذكر زيد من شرح ابن بطال فاعلمه من النسخة وقد أخذ بقوله جمهور العلماء وتسمكوا بحديث أفرضكم زيد وهو حديث حسن أخرجه أحد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي غلابة عن أنس وأعله بالارسال ورجحه الدارقطني والخطيب وغيرهما وله متابعات وشواهد ذكرتها في تخرج أحاديث الراضي فأما عمر فأخرج الدارمي بسند صحيح عن الشعبي قال أول جد ورث في الاسلام عمر فأخذ ماله فأناه على وزيد يعني ابن ثابت فقال ليس لك ذلك إنما أنت كأحد الآخرين وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الرحمن بن غنم مثله دون قوله فأناه الخ لكن قال فأراد عمر أن يمتاز المال فقلت له يا أمير المؤمنين انهم شجرة دونك يعني بني أيمو وأخرج الدارقطني بسند قوي عن زيد بن ثابت ان عمر أتاه فرفقه فيها ان مثل الجد كمثل شجرة نبتت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصن فان قطعت الغصن رجع المال الى الساق وان قطعت الثاني رجع المال الى الأول فخطب عمر الناس فقال ان زيدا قال في الجد قولا وقد أمضيه وأخرج الدارمي عن طريق اسماعيل بن ابي خالد قال قال عمر خذ من الجد ما اجتمع عليه الناس وهذا منقطع وأخرجه الدارمي عن طريق عيسى الحياطي عن الشعبي قال كان عمر يقاسم الجد مع الأخ والأخوين فإذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه مع الولد السدس وأخرج البيهقي بسند صحيح عن نوس بن يزيد عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب وعبيد الله ابن عبد الله بن عتبة وقصة بن ذؤيب ان عمر قضى ان الجد يقاسم الاخوة للأب والام والاخوة للأب ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث فان كثرت الاخوة أعطى الجد الثلث وأخرج يزيد بن هرون في كتاب القرائض عن هشام ابن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمر وقال اني لاحظظ عن عمر في الجد مائة فنية كلها ينقص بعضها بعضا وروينا في الجزء الحادى عشر من فوائد أبي جعفر الرازي بسند صحيح الى ابن عون عن محمد بن سيرين سألت

عبيدة عن الجدة فقال قد حفظت عن عمر في الجدة مائة قضية مختلفة وقد استبعد بعضهم هذا عن عمر وتأول الزوار صاحب المسند قوله قضيا مختلفة على اختلاف حال من يرث مع الجد كأن يكون أخ واحد أو أكثر أو أخت واحدة أو أكثر ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمر وينقض بعضها بعضاً وسيأتي عن عمر أقوال أخرى وأما على فأخرج ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي كتب ابن عباس إلى علي يسأله عن ستة أخوة وجد فكتب إليه إن أجمله كأحدهم وأصح كتابي وأخرج الدارمي بسند قوي عن الشعبي قال كتب ابن عباس إلى علي وابن عباس بالبصرة أني أتيت جد وستة أخوة فكتب إليه علي أن أعط الجد سبعة ولا تعطه أحدا بعده وبسند صحيح إلى عبد الله بن سلة أن علياً كان يجعل الجد أخاً حتى يكون سادساً ومن طريق الحسن البصري أن علياً كان يشرك الجد مع الأخوة إلى الدس ومن طريق إبراهيم النخعي عن علي نحوه وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي أنه أتى في جد وستة أخوة فأعطى الجد الدس وأخرج يزيد بن هرون في الفرائض له عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي نحوه ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف وسيأتي عن علي أقوال أخرى وأخرج الطحاوي من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال حدثت أن علياً كان ينزل بني الأخوة مع الجد منزله آبائهم ولم يكن أحد من الصحابة يفعل غيرهم ومن طريق السري بن يحيى عن الشعبي عن علي كقول الجماعة وأما عبد الله بن مسعود فأخرج الدارمي بسند صحيح إلى أبي إسحق السديقي قال دخلت على شريح وعنده عامر يعني الشعبي وعبد الرحمن بن عبد الله أي ابن مسعود في فريضة امرأة منا تسمى العالية تركت زوجها وأما وإخاها لأبيها وجدها فذكر قصة فيها فأتيت عبيدة بن عمرو وكان يقال ليس بالكوفة أعلم بفريضة من عبيدة والحارث الأعور فسأله فقال إن شئتم بأنكم بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا فجعل للزوج ثلاثة أسهم النصف وللأم ثلث مابقي وهو الدس من رأس المال وللأخ سهم وللجد سهم وروينا في كتاب الفرائض لسفيان الثوري من طريق النخعي قال كان عمر وعبد الله يكرهان أن يفضلأ أما علي جد وأخرج سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح إلى عبيد بن فضالة قال كان عمر وابن مسعود يقاسمان الجد مع الأخوة ما بين وبين أن يكون الدس خبراً له من مقاسمة الأخوة وأخرجه محمد بن نصر مثله سواء وزاد ثم إن عمر كتب إلى عبد الله ما أرانا إلا قد أجبنا بالجد فإذا جاءك كتابي هذا فاقسم به مع الأخوة ما بين وبين أن يكون الثلث خبراً له من مقاسمتهم فأخذ بذلك عبد الله وأخرج محمد بن نصر بسند صحيح إلى عبيدة بن عمر وقال كاتب يعطي الجد مع الأخوة الأخوة الثلث وكان عمر يعطيه الدس ثم كتب عمر إلى عبد الله أنا نخاف أن نكون قد أجبنا بالجد فاعطه الثلث ثم قدم علي هاهنا يعني الكوفة فاعطاه الدس قال عبيدة فرأيتهما في الجماعة أحب إلي من رأي أحدهما في الفرقة ومن طريق عبيد بن فضالة أن علياً كان يعطي الجد الثلث ثم تحول إلى الدس وأن عبد الله كان يعطيه الدس ثم تحول إلى الثلث وأما زيد بن ثابت فأخرج الدارمي من طريق الحسن البصري قال كان زيد يشرك الجد مع الأخوة إلى الثلث وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة ، زيد بن ثابت ومن كبراء آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيها قال زيد بن ثابت وكان رأي أن الأخوة أولى بميراث أخيه من الجد وكان عمر يرى أن الجد أولى بميراث ابن ابنته من أخوته وأخرجه ابن حزم من طريق اسمعيل القاضي عن اسمعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه قال كان رأي أن الأخوة أحق بميراث أخيه من الجد وكان أمير المؤمنين يعني عمر يعطيهم بالوجه الذي يراه على قدر كثرة الأخوة وقتهم (قلت) فاختلف القتل عن زيد وأخرج عبد الرزاق من طريق إبراهيم قال كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الأخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه أباه والأخوة مابقي ويقاسم الأخ للاب ثم يرد على أخيه ويقام بالأخوة من الأب مع الأخوة الأشقاء ولا يورث الأخوة للاب شيئاً ولا يعطى أخا لام مع الجد شيئاً قال

باب ميراث الزوج مع الولد وغيره حديثنا محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن حماد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ، ففسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ،

ابن عبد البر تفرد زيد بن من الصحابة في معادله الجد بالاخوة بالاب مع الاخوة الاشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض في ذلك لان الاخوة من الاب لا يرثون مع الاشقاء فلامعنى لادخالهم معهم لانه حيف على الجد في المقاسمة وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال انما أقول في ذلك برأى كما تقول أنت برأى وقال الطحاوى ذهب مالك والشافعي وأبو يوسف الى قول زيد بن ثابت في الجد ان كان معه اخوة أشقاء فاسمهم ما دامت المقاسمة خيرا له من الثلث وان كان الثلث خيرا له أعطاه اياه ولا ترث الاخوة من الاب مع الجد شيئا ولا بنو الاخوة لو كانوا أشقاء واذا كان مع الجد والاخوة أحد من أصحاب القروض بدأ بهم ثم أعطى الجد خير الثلاثة من المقاسمة ومن ثلث ما بقى ومن السدس ولا ينقصه من السدس الا في الأكدرية قال وروى هشام عن محمد بن الحسن انه وقف في الجد قال أبو يوسف وكان بن أبي ليلى يأخذ في الجد بقول علي ومذهب احمد انه كواحد الاخوة فان كان الثلث أحظ له أخذه وله مع ذى فرض بعده الأحظ من مقاسمة كاخ أو ثلث الباقي أو سدس الجميع والأكدرية المشار اليها تسمى مربعة الجماعة لانهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا في قسمها هي زوج وأم وأخت وجد فلزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف ونصف مائة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة وللجد ثمانية وقد نظمها بعضهم .

ما فرض أربعة يوزع بينهم ميراث ميتهم بفرض واقع
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما يبقى لثانهم بحكم جامع
وثلث من بعد ذا ثلث الذى يبقى وما يبقى نصيب الرابع

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس الحقوق الفرائض وقد تقدم شرحه ووجه تعلفه بالمسئلة انه دل على ان الذى يبقى بعد الفرض يصرف لأقرب الناس للميت فكان الجد اقرب فيقدم قال ابن بطال وقد احتج به من شرك بين الجد والاخ فانه اقرب الى الميت بدليل انه ينفرد بالولاء ولانه يقوم مقام الولد في حجب الام من الثلث الى السدس ولان الجد إنما يدل بالميت وهو ولد ابنه والاخ يدل بالميت وهو ولد ابيه والابن اقوى من الابن لان الابن ينفرد بالمسأل ويرد الاب الى السدس ولا كذلك الاب فتعصيب الاخ تعصيب بنوة وتعصيب الجد تعصيب ابوة والبنوة اقوى من الابوة في الارث ولان الأخت فرضها النصف اذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنات ولان الاخ يعصب اخته بخلاف الجد فامتنع من قوة تعصيبه عليه ان يسقط به وقال السهيلي الجد اصل ولكن الاخ في الميراث اقوى سببا منه لانه يدل بولاية الاب فالولادة اقوى الاسباب في الميراث فان قال الجد وانا ايضا ولدت الميت قيل له انما ولدت والده وأبوه ولد الاخوة فصار سببهم قويا وولد الولد ليس ولدا الا بواسطة وان شاركه في مطلق الولدية ثم ذكر حديث ابن عباس ايضا في فضل أبي بكر وقد تقدم شرحه في المناقب وقوله أفضل أو قال خير شك من الراوى وكذا قوله أنزله أبا أو قال قضاه أبا * (قوله **باب** ميراث الزوج مع الولد وغيره) أى من الوارثين فلا يسقط للزوج بحال وانما يعطيه الولد عن النصف الى الربع ذكر فيه حديث ابن عباس كان المال أى المنحرف عن الميت للولد والوصية للوالدين الحديث وقد تقدم في الوصايا وذكر شرحه هناك مستوفى سنداً ومتناً وانه الحديث قال ابن المنير استشهد البخارى بحديث ابن عباس هذا مع ان الدليل من الآية واضح اشارة منه الى تهريب سبب نزول الآية وانها على ظاهرها غير مؤولة ولا منسوخة واقاد السهيلي ان في الآية التى نسختها وهي

وَجَعَلَ لِلْأَبِ بْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمْنُ وَالرُّبْعُ وَالزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبْعُ
بَابُ مِيرَاثِ الْمَرْأَةِ وَالزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ
 شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَيْنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي
 لُثَيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بِفَرْقَةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْمَرْءَةِ تَوَفَّيْتُ فَقَضَى رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا **بَابُ** مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ مَعَ
 الْبَنَاتِ عَصَبَةُ **حَدَّثَنَا** يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ قَضَى فِينَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ النِّصْفَ لِلْبَنَةِ

يُوصِيكُمْ اللَّهُ أَشَارَةً إِلَى اسْتِمْرَارِهَا فَلِذَلِكَ عُبِّرَ بِالْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى الدَّوَامِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الْآيَاتِ حَيْثُ قَالَ فِي الْآيَةِ
 الْمَنْسُوخَةِ الْحَكَمَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا الْآيَةُ (قوله وجعل للأبوين لكل واحد
 منهما السدس) أفاد السبيل أن الحكمة في إعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما ليستمر فيهما فلا يحذف بهما أن
 كثرت الأولاد مثلا وسوى بينهما في ذلك مع وجود الولد أو الأخوة لما يستحقه كل منهما على الميت من الترية
 ونحوها وفضل الأب على الأم عند عدم الولد والأخوة لما للأب من الامتياز بالاتفاق والنصرة ونحو ذلك
 وعوضت الأم عن ذلك بأمر الولد بتفضيلها على الأب في البر في حال حياة الولد انتهى ملخصا وأخرج عبد بن حديد
 من طريق قتادة عن بعض أهل العلم أن الأب حجب الأخوة وأخذ سهامهم لأنه يتولى انكاحهم والاتفاق عليهم
 دون الأم (قوله **بَابُ** ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره) أي من الوارثين فلا يسقط إرث واحد
 منهما بحال بل يحيط الولد الزوج من النصف إلى الربع ويحيط المرأة من الربع إلى الثمن ذكر فيه حديث ابن هُريرة
 في قصة المرأة التي ضربت الأخرى فأسقطت جنيها ثم ماتت الضاربة فقضى النبي ﷺ في جنين بفرة وإن العقول
 على عصبه القائلة وإن ميراث الضاربة لبنها وزوجها وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب أدبيات إن شاء الله تعالى
 ووجه الدلالة منه على الترجمة ظاهرة لأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها لا لمصبتها الذين عقلوا عنها فورث الزوج
 مع ولده وكذا لو كان الأب هو الميت لورثت الأم مع الأولاد أشار إلى ذلك ابن التين وكذا لو كان هناك
 عصبه بغير ولد (قوله **بَابُ** ميراث الأخوات مع البنات عصبه) قال ابن بطال أجمعوا على أن الأخوات
 عصبه البنات فيرثن ما فضل عن البنات فمن لم يخلف الابنات واختا فلبنت النصف وللأخت النصف الباقي على ما في
 حديث معاذ وإن خلف بنتين واختا فلهما الثلثان وللأخت ما بقى وإن خلف بنتا واختا وبنت ابن فلبنت النصف
 ولبنت الابن تسكعة الثلثين وللأخت ما بقى على ما في حديث ابن مسعود لأن البنات لارثن أكثر من الثلثين ولم
 يخالف في شيء من ذلك إلا ابن عباس فإنه كان يقول للبنت النصف وما بقى للمصبة وليس للأخت شيء وكذا للبنتين الثلثان
 وللبنت وبنت الابن كما مضى والاقى للعصبه فإذا لم تكن عصبه رد الفضل على البنت أو البنات وقد تقدم البحث
 في ذلك قال ولم يوافق ابن عباس على ذلك أحد إلا أهل الظاهر قال وجه الجماعة من جهة النظر أن عدم الولد في قوله
 تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت إنما جعل شرطا في فرضها الذي تقاسم به الورثة لا في تورثها مطلقا فإذا عدم
 الشرط سقط الفرض ولم يمنع ذلك أن ترث بمعنى آخر كما شرط في ميراث الأخ من أخته عند عدم الولد وهو يرثها إن
 لم يكن لها ولد وقد أجمعوا على أنه يرثها مع البنت وهو كما جعل النصف في ميراث الزوج شرطا إذا لم يكن ولد ولم يمنع ذلك
 أن يأخذ النصف مع البنت فيأخذ نصيب النصف بالفرض والنصف الآخر بالعصبية كان ابن عمر مثلا فكذلك الأخت
 والله أعلم (قوله عن سليمان) هو الأعمش وإبراهيم هو النخعي والأسود هو ابن يزيد وهو خال إبراهيم الراوى عنه

وَالصَّفُّ الْإِخْوَةُ ، ثُمَّ قَالَ سُلَيْمَانُ قَضَى فِينَا وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَنِي
عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هُرَيْبٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ
لَا قَضِيْنَ فِيهَا بِقَضَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْإِخْوَةِ الصَّفِّ وَالْإِخْوَةِ الْإِخْوَةِ السُّدُسُ وَمَا بَقِيَ فَلَا اخْتِ بَابُ
مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ وَالْإِخْوَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ
مُعَمَّدِ بْنِ الْمُسَكِّدَرِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ
فَدَعَا يَوْضُوهُ فَوَضَّاهُ ثُمَّ نَضَحَ عَلَىَّ مِنْ وَضُوئِهِ فَأَقْبَعْتُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا لِي أَخَوَاتٌ فَتَزَلَتْ
آيَةُ الْفَرَاغِ بَابُ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرٌ وَهُوَ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ
أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الشُّشَانُ بِمَا تَرَكَ
وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ بَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ
شَيْءٍ عَلِيمٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ

(قوله ثم قال سليمان قضى فينا ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ) القائل ذلك هو شعبة وسليمان هو الاعمش وهو
موصول بالسند المذكور وحاصله ان الاعمش روى الحديث أولا باثبات قوله على عهد رسول الله ﷺ فيكون مرفوعا
على الراجح في المسئلة مرة بدونها فيكون موقوفا وقد أخرجه الاسماعيل عن القاسم بن زكريا عن بشر بن خالد
شيخ البخارى فيه مثله لكن قال قال سليمان بعد قال القاسم وحديثنا محمد بن عبد الأعلى حديثنا خالد بسنده بلفظ
قضى بذلك معاذ فينا (قلت) وقد مضى في باب ميراث البنات من وجه آخر عن الاسود بن يزيد قال أنا معاذ
ابن جبل باليمن معلما وأميرا فسالناه عن رجل فذكره وسياته مشعر بان ذلك كان في عهد النبي ﷺ لان النبي
ﷺ هو الذى أمره على اليمن كما مضى صريحا في كتاب الزكاة وغيره وأخرجه أوداود والدارقطنى من وجه ثالث
عن الاسود ان معاذ ورث فذكره وزاد هو باليمن ونبي الله ﷺ يومئذ حى والدارقطنى من وجه آخر عن
الاسود قدم علينا معاذ حين بعث رسول الله ﷺ فذكره باختصار وهذا أصرح ما وجدت في ذلك (قوله عبد الرحمن) هو
ابن مهدى وسفيان هو الثوري وأبو قيس هو عبد الرحمن وقد مضى ذكره وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب
من طريق شعبة عن أبي قيس وفيه قصة أبي موسى وحزم فيه بقوله لا قضين فيها بقضاء النبي ﷺ وأما قوله هنا
أو قال قال النبي ﷺ فهو شك من بعض رواته وأكثر الرواة أثبتوا الزيادة فى رواية وكيع وغيره عن سفيان
عند النسائي وغيره سأقضى فيها بما قضى رسول الله ﷺ ومراده بالقضاء بالنسبة اليه الفتيا فان ابن مسعود يومئذ
لم يكن قاضيا ولا أميرا (قوله باب ميراث الاخوات والاخوة) ذكر فيه حديث جابر المذكور في اول
كتاب الفرائض والفرض منه قوله انما لى أخوات فانه يقتضى انه لم يكن له ولد واستتب المصنف الاخوة بطريق
الاولى وهم الاخوات في الذكر التصريح بهن في الحديث وعبد الله المذكور في السند هو ابن المبارك قال ابن
بطال أجموا على ان الاخوة الأشقاء او من الاب لا يرثون مع الابن وان حمل ولا مع الاب واختلفوا فيهم
مع الجد على ما مضى الإشارة اليه وما عدا ذلك فلو احدى من الاخوات النصف والبنين فصاعدا الثلثان وللأخ
الجميع فما زاد فالقصة السوية وان كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين كما نص عليه القرآن ولم
يضع في كل ذلك اختلاف إلا في زوج وأم وأختين لأم وأخ شقيق فقال الجمهور يشرك بينهم وكانت على وان
وأبو موسى لا يشركون الاخوة ولو كانوا أشقاء مع الاخوة للآم لانهم عصبة وقد استفرقت الفرائض المال
وبذلك قال جمع من الكوفيين (قوله باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله) ذكر فيه حديث البراء من

اللَّهُ عَنْهُ قَالَ آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ خَاتَمَةُ سُورَةِ النِّسَاءِ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِي الْكَلَالَةِ
بَابُ ابْنِ عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ الْغَنَمِ وَالْآخَرُ زَوْجٌ . وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي النَّضْرِ وَالْزَّوْجُ النَّصْفُ وَالْآخَرُ مِنَ
 الْأُمِّ السُّدُسُ وَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ

طريق أبي اسحق عنه آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء يستفتونك قل الله يفتكم في الكلالة وإراد بذلك ما فيها
 من التخصيص على ميراث الأخوة وقد أخرج أبو داود في المراسيل من وجه آخر عن أبي اسحق عن أبي سلة بن
 عبد الرحمن جاء رجل فقال يا رسول الله ما الكلالة قال من لم يترك ولدا ولا والدا فورثته كلالته ووقع في صحيح
 مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال إني لأدع بعدى شيئا أهم عندي من الكلالة وما رجعت رسول الله ﷺ ما رجعت
 في الكلالة حتى طعن بأصبعه في صدرى فقال ألا يكفيك آية النصف التي في آخر سورة النساء وقد اختلف في
 تفسير الكلالة والجمهور على أنه من لا ولده ولا والد واختلف في بنت واخت دل ترث الأخت مع البنت وكذا
 في الجد هل يثنى منزلة الأب فلا ترث معه الأخوة قال السبلي الكلالة من الكليل المحيط بالرأس لأن الكلالة
 وراثته تكلت العصبه أى أحاطت بالميت من الطرفين وهى مصدر كالقراءة وسى أقرباء الميت كلالته بالمصدر
 كما يقال هم قرابة أى ذو قرابة وإن عتبت المصدر قلت ورثته عن كلالته ونطق الكلالة على الورثة مجازا قال ولا
 يصح قول من قال الكلالة المال ولا الميت إلا على إرادة تفسيره معنى من غير نظر إلى حقيقة اللفظ ثم قال ومن
 العجب أن الكلالة في الآية الأولى من النساء لا ترث فيها الأخوة مع البنت مع أنه لم يقع فيها التقيد بقوله ليس
 له ولد وقيد به في الآية الثانية مع أن الأخت فيها ورثت مع البنت والحكمة فيها أن الأولى عبر فيها بقوله تعالى
 وإن كان رجل يورث فإن مقتضاه الإحاطة بجميع المال فأغنى لفظ يورث عن القيد ومثله قوله تعالى وهو يرثها
 إن لم يكن لها ولد أى يحيط بميراثها وأما الآية الثانية فالمراد بالولد فيها الذكر كما تقدم تقريره ولم يعبر فيها بلفظ
 يورث فلذلك ورثت الأخت مع البنت وقال ابن المنير الاستدلال بآية الكلالة على أن الأخوات عصبه لطيف جدا
 وهو أن العرف في آيات الفرائض قد اطرد على أن الشرط المذكور فيها هو لمقدار الفرض لا لاصل الميراث
 فيفهم أنه إذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر الميراث فن ذلك قوله ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن
 كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ثمه الثلث فتغير القدر ولم يتغير اصل الميراث وكذا في الزوج وفي
 الزوجة فقياس ذلك أن يطرد في الأخت فلها النصف إن لم يكن ولدها فإن كان ولد تغير القدر ولم يتغير أصل الإرث
 وليس هناك قدر يتغير إليه إلا التعصيب ولا يلزم من ذلك أن ترث الأخت مع الابن لأنه خرج بالإجماع فيبقى
 ما عداه على الأصل وأنه أعلم وقد تقدم الكلام في آخر ما نزل من القرآن في آخر تفسير سورة البقرة وقال
 الكرماني اختلف في تعيين آخر ما نزل فقال البراء هنا خاتمة سورة النساء وقال ابن عباس كما تقدم في آخر سورة
 البقرة آية الربا وهذا اختلاف بين الصحابين ولم ينقل واحد منهما ذلك عن النبي ﷺ فيحمل على أن كلا منهما
 قال بظنه وتعقب بأن الجمع أولى كما تقدم بيانه هناك (قوله باب ابني عم أحدهما أخ للأم والآخَر زوج)
 صورتها أن رجلا تزوج امرأة فأنت منه بابن ثم تزوج أخرى فأنت منه بآخر ثم طارقت الثانية فتزوجها أخوه
 فأنت منه بنت فهى اخت الثاني لأمه وابنة عمه فتزوجت هذه البنت الابن الأول وهو ابن عمها ثم ماتت عن ابني
 عمها (قوله وقال على للزوج النصف والآخر من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان) وحاصله أن الزوج يعطى
 النصف لكونه زوجا ويعطى الآخر السدس لكونه أخا من أم فيبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق العصبية فيصح
 للاول الثلثان بالفرض والتعصيب وللآخر الثلث بالفرض والتعصيب وهذا الأثر وصله عن علي رضي الله عنه
 سعيد بن منصور من طريق حكيم بن غفال قال أتى شريح في امرأة تركت ابني عمها أحدهما زوجها والآخر أخوها

حديثنا مَعْنُوهُ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ مَاتَ
 وَتَرَكَ مَالًا فَهَلْ لِمَوَالِي النَّصَبَةِ وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا وَلِيُّهُ فَلَا دَعَى لَهُ

لأنهم لجلل الزوج النصف والباقي للأخ من الأم فأبوا عليا فذكروا له ذلك فأرسل إلى شريح فقال ما قضيت
 أبكتك الله لو سئلت رسول الله ﷺ فقال بكتاب الله قال ابن قال وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله
 قال فهل قال للزوج النصف وللأخ ما بقي ثم أعطى الزوج النصف وللأخ من الأم السدس ثم قسم ما بقي بينهما
 وأخرج يزيد بن هرون والداري من طريق الحارث قال أتى علي في ابني عم أحدهما أخ لأم فقيل له إن عبد الله كان
 يعطى الأخ للأم المال كله فقال رحمه الله إن كان لفقها ولو كنت أنا لأعطيت الأخ من الأم السدس ثم قسمت
 ما بقي بينهما قال ابن بطلال وأحق عليا زيد بن ثابت والجمهور وقال عمر وابن مسعود جميع المال يعني الذي يبقى
 بعد نصيب الزوج للذي جمع القرائتين فله السدس بالفرض والثلث الباقي بالتعصيب وهو قول الحسن وابن ثور
 وأهل الظاهر واحتجوا بالأجماع في أخوين أحدهما شقيق والآخر لأب أن الشقيق يستوعب المال لكونه أقرب
 بأم ووجه الجمهور ما أشار إليه البخاري في حديث ابن هُريرة الذي أورده في الباب بلفظ فن مات وترك مالا
 فله لموالي النصف والمراة بموالي النصف بنو العم فسوى بينهم ولم يفضل أحدا على أحد وكذا قال أهل التفسير في
 قوله وإن خفت لموالي من ورثي أي بنى العم فإن احتجوا بالحديث الآخر المذكور في الباب أيضا من حديث
 ابن عباس فما تركت القرائن فلاولي رجل ذكر فالجواب أنهما من جهة التعصيب سواء والتقدير للحقوا القرائن
 بأهلها أي أعطوا أصحاب القروض حقهم فإن بقي شيء فهو للأقرب فلما أخذ الزوج فرضه والأخ من الأم
 فرضه صار ما بقي موروثا بالتعصيب وها في ذلك سواء وقد أجمعوا في ثلاثة أخوة للام أحدهم ابن عم إن الثلاثة
 الثلث والباقي لابن العم قال المازري مراتب التعصيب النبوة ثم الأبوة ثم الجدودة فالابن أولى من الأب وإن
 فرض له منه السدس وهو أولى من الأخوة وينبئهم لأهم يتسبون بالمشاركة في الأبوة والجدودة والأب أولى من
 الأخوة ومن الجد لأهم به يتسبون فيسقطون مع وجوده والجد أولى من بنى الأخوة لأنه كالأب معهم ومن
 العمومة لأهم به يتسبون والأخوة وبنوهم أولى من العمومة وبنينهم لأن تعصيب الأخوة بالأبوة والعمومة
 بالجدودة هذا ترتيبهم وهم يختلفون في القرب فالأقرب أولى كالأخوة مع بنينهم والعمومة مع بنينهم فإن تساوا في
 الطبقة والقرب ولا أحدهما زيادة كالشقيق مع الأخ لأب قدم وكذا الحال في بنينهم وفي العمومة وبنينهم فإن كانت
 زيادة الترجيح بمعنى غير ماها فيه كإني عم أحدهما أخ لأم فقيل يستمر الترجيح فيأخذ ابن العم الذي هو أخ لأم
 جميع ما بقي بعد فرض الزوج وهو قول عمر وابن مسعود وشريح والحسن وابن سيرين والنخعي وأبو ثور والطبري
 ودلود وهل عن أشهب وإن ذلك الجمهور فقالوا بل يأخذ الأخ من الأم فرضه ويقسم الباقي بينهما والفرق بين
 هذه الصورة وبين تقدم الشقيق على الأخ لأب طريق الترجيح لأن الشرط فيها أن يكون فيه معنى مناسب لجهة
 التعصيب لأن الشقيق شارك شقيقه في جهة القرب المتعلقة بالتعصيب بخلاف الصورة المذكورة والله أعلم (قوله
 حدثنا محمود) هو ابن غيلان وعبد الله شيخه هو ابن موسى وقد حدث البخاري عنه كثيرا بغير واسطة وإسرائيل
 هو ابن يونس بن أبي إسحق وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم وأبو صالح هو ذكروان السمان (قوله
 أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) زاد في رواية الأصل هنا وإزواجه أمهاتهم قال عياض وهي زيادة في
 الحديث لا معنى لها هنا (قوله فلا دعى له) قال ابن بطلال هي لأم الأمر أصلها الكسر وقد تسكن مع الفاء
 والواو غالبا فيها وإثبات الألف بعد العين جائز كقوله لم يأتك والأخبار تنمي والأصل عدم الأشباع

والكل العيال **حدثنا** أمية بن بسطام **حدثنا** يزيد بن زريع عن روح عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال **الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا**، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضَ فَلَاؤِي رَجُلٌ ذَكَرَ **باب** ذوى الأرحام **حدثني** إسحق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة **حدثكم** إدريس **حدثنا** طلحة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس **ولكل جعلنا موالى والدین عاقدت إيمانكم** قال كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصاري المهاجري دون ذوى رحمه للأخوة التي آخى النبي ﷺ بينهم فلما نزلت **ولكل جعلنا موالى** قال نسختها والدین عاقدت إيمانكم

للجزم والمعنى فادعوني له أقوم بكله وضياعه (قوله والكل العيال) ثبت هذا التفسير في آخر الحديث في رواية المستمل والكشميني وأصل الكل التقل ثم استعمل في كل أمر يصعب والعيال فرد من أفراده وقال صاحب الأساس كل بصره فهو كليل وكل عن الأمر لم تنبع نفسه له وكل كلاله أي قصر عن بلوغ القرابة وقد مضى شرح حديث ابن عباس في أوائل الفرائض وروح شيخ يزيد بن زريع فيه هو ابن القاسم العنبري (قوله **باب** ذوى الأرحام) أي بيان حكمهم هل يرثون أو لا وهم عشرة أصناف الخالو الخالة والجد للام وولد للبنت وولد للاخت وبنت للاخ وبنت للام والعمة والعم للام وابن للاخ والام ومن ادلى بأحد منهم فن ورثهم قال أولاهم أولاد البنت ثم أولاد الاخت وبنت للاخ ثم العم والعمو الخالو الخالة وإذا استوى اثنان قدم الأقرب إلى صاحب فرض أو عصة (قوله إسحق بن إبراهيم) هو الإمام المعروف بابن راهويه (قوله قلت لأبي أسامة **حدثكم** إدريس) أي ابن زيد بن عبد الرحمن الأودي والد عبد الله طلحة شيخه هو ابن مصرف وقد نسب المصنف في التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة وقال في آخره سمع إدريس من طلحة وأبو أسامة من إدريس وقد صرح هنا بالثاني ووقع في رواية أبي داود عن هرون بن عبد الله عن أبي أسامة **حدثني** إدريس بن يزيد **حدثنا** طلحة بن مصرف وكذا أخرجه الأساعلي عن الهنجاني عن أبي كريب عن أبي أسامة وكذا عند الطبري عن أبي كريب (قوله **ولكل جعلنا موالى والدین عاقدت إيمانكم** قال كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصاري المهاجري دون ذوى رحمه للأخوة التي آخى النبي ﷺ بينهم فلما نزلت **ولكل جعلنا موالى** قال نسختها والدین عاقدت إيمانكم) قال ابن بطال كذا وقع في جميع النسخ نسختها والدین عاقدت إيمانكم والصواب أن المنسوخة والدین عاقدت إيمانكم والناسخة ولكل جعلنا موالى قال وقع في رواية الطبري بيان ذلك ولفظه فلما نزلت هذه الآية ولكل جعلنا موالى نسخت (قلت) وقد تقدم في الكفالة التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة مثل ما عزاه للطبري فكان عزوه إلى مافي البخاري أولى مع أن في سياقه فائدة أخرى وهو أنه قال ولكل جعلنا موالى ورثة فأفاد تفسير الموالى بالورثة وأشار إلى أن قوله والدین عاقدت إيمانكم ابتداء شيء يريد أن يفسره أيضاً ويؤيده أنه وقع في رواية الصلت ثم قال والدین عاقدت وبقي قوله نسختها مشكلاً كما قال ابن بطال وقد أجاب ابن المنير في الحاشية فقال الضمير في نسختها عائد على المواخاة على الآية والضمير في نسختها وهو الفاعل المسترد يعود على قوله ولكل جعلنا موالى وقوله والدین عاقدت إيمانكم بدل من الضمير وأصل الكلام لما نزلت ولكل جعلنا موالى نسخت والدین عاقدت إيمانكم وقال الكرماني فاعل نسختها آية جعلنا والدین عاقدت منصوب باضمار اعني (قلت) ووقع في سياقه هنا أيضاً موضع آخر وهو أنه عبر بقوله يرث الأنصاري المهاجري وتقدم في رواية الصلت بالعكس وأجاب عنه الكرماني بأن المقصود إثبات الورثة بينهما في الجملة (قلت) والاولى أن يقرأ الأنصاري بالصعب على أنه مفعول مقدم فتجد

باب ميراث الملاعة **حدثني يحيى بن قزعة** **حدثنا مالك** **عن نافع** **عن ابن عمر**
رضي الله عنهما أن رجلاً **لاعاً** **امرأته** **في زمن النبي** **ﷺ** **واتتني** **من ولدها** **قترق النبي** **ﷺ**
بينهما **والحق الولد بالمرأة**

ارويان وقع في رواية الصلت موضع ثالث مشكل وهو قوله والذين عاقدت إيمانكم من النصر النخ وظاهر الكلام ان قوله من النصر يتعلق بعاقدة إيمانكم وليس كذلك وإنما يتعلق بقوله فأتوهم نصيبهم وقد بين ذلك أبو كريب في روايته وكذلك أخرجه أبو داود عن هرون بن عبد الله عن أبي أسامة وقد تقدم في تفسير النساء عدة طرق لذلك مع اعراب الآية والكلام على حكم المعاقدة المذكورة ونسخها بما يقضى عن اعادته والمراد بإيراد الحديث هنا ان قوله تعالى والكل جعلنا موالى نسخ حكم الميراث الذي دل عليه والذين عاقدت إيمانكم قال ابن بطال أكثر المفسرين على ان الناسخ لقوله تعالى والذين عاقدت إيمانكم قوله تعالى في الأفعال وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض وبذلك جزم أبو عبيد في النسخ والمنسوخ (قلت) كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس قال ابن الجوزي كان جماعة من المحدثين يروون الحديث من حفظهم فتقصّر عباراتهم خصوصاً العجم فلا يبين للكلام روتى مثل هذه الالفاظ في هذا الحديث ويان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبي ﷺ كان آخى بين المهاجرين والانصار فكانوا يتوارثون بتلك الاخوة ويرونها داخلة في قوله تعالى والذين عاقدت إيمانكم فلما نزل قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله نسخ ميراث بين المتعاقدين وبقي النصر والرفادة وجواز الوصية لهم وقد وقع في رواية العوفي عن ابن عباس بيان السب في ترسيم قال كان الرجل في الجاهلية يلحق به الرجل فيكون تابعه فإذا مات الرجل صار لأقاربه الميراث وبقي تابعه ليس له شيء فنزلت والذين عاقدت إيمانكم فأتوهم نصيبهم فكانوا يعطونه من ميراثه ثم نزلت وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ففسخ ذلك (قلت) والعوفي ضعيف والذي في البخاري هو الصحيح المعتمد وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وأن بعض الرواة قدم بعض الالفاظ على بعض وحذف منها شيئاً وإن بعضهم ساقها على الاستقامة وذلك هو المعتمد قال ابن بطال اختلف الفقهاء في توريث ذوى الأرحام وهم من لاسمه له وليس بصبة فنصب أهل الحجاز والشام الى منعم الميراث وذهب الكوفيون وواحد واسحق الى توريثهم واحتجوا بقوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض واحتج الآخرون بأن المراد بها من له سهم في كتاب الله لأن آية الأفعال بمجلة وآية الموارث مفسرة وبقوله ﷺ من ترك مالا فليصته وانهم أجمعوا على ترك القول بظاهرها فعملوا ما يخلفه المعنى اثناً لصته دون مواله فان قدوا فليؤا اليه دون ذوى رحمه واختلفوا في توريثهم فقال أبو عبيد رأى أهل العراق رد ما بقى من ذوى الفروض اذا لم تكن عصبة على ذوى الفروض وإلا فليهم وعلى العصبة فان قدوا أعطوا ذوى الأرحام وكان ابن مسعود ينزل كل ذى رحم منزلة من يجر اليه وأخرج بسند صحيح عن ابن مسعود انه جعل الممة كالآب والحالة كالآلام فقسم المال بينهما أثلاثاً وعن علي أنه كان لا يرد على البنت دون الام ومن أدلتهم حديث الخال وارث من لا وارث له وهو حديث حسن أخرجه الترمذي وغيره وأجيب عنه بأنه محتمل أن يراد به اذا كان عصبة ويحتمل أن يريد بالحديث المذكور السلب كقولهم الصبر حيلة من لا حيلة له ويحتمل أن يكون المراد به السلطان لانه خال المسلمين حكى هذه الاحتمالات ابن العربي (قوله باب ميراث الملاعة) ففتح العين الميملة ويجوز كسرهما والاراد بيان ما ترثه من ولدها الذي لا عنت عليه ذكر فيه حديث ابن عمر المختصر في الملاعة وقد مضى شرحه في كتاب اللعان ومن وجه آخر مطول عن ابن عمر ومن حديث سهل ابن سعد والغرض منه هنا قوله والحق الولد بالمرأة وقد اختلف السلف في معنى الحاقه بأمه مع اتفاقهم على أنه لا

باب الولد للفراش حرة كانت أو أمة حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان عتبة عهد إلى أخيه سعد أن ابن وليدة زمة مني ، فاقبضه إليك .

مرات بينه وبين الذي نجاه عن علي وابن مسعود انهما قالا في ابن الملاعة عصبة أمه يرثهم ويرثونه أخرجه ابن أبي شيبة وبه قال النخعي والشامي وجاء عن علي وابن مسعود انهما كانا يجعلان أمه عصبة وحدها فتمطي المال كله فان ماتت أمه قبله قاله لعصبتها وبه قال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري واحد في رواية وجاء عن علي أن ابن الملاعة ترثه أمه وأخوته منها فان فضل شيء فوليته المال وهذا قول زيد بن ثابت وجهور العلماء وأكثر فقهاء الأصناف قال مالك وعلي هذا أدركت أهل العلم وأخرج عن الشعبي قال بعث أهل الكوفة إلى الحجاز في زمن عثمان يسألون عن ميراث ابن الملاعة فأخبرهم أنه لأمه وعصبتها وجاء عن ابن عباس عن علي أنه أعطى الملاعة الميراث وجعلها عصبة قال ابن عبد البر الرواية الأولى أشهر عند أهل الفرائض قال ابن بطال هذا الخلاف إنما نشأ من حديث الباب حيث جاء فيه وألحق الولد بالمرأة لانه لما ألحق بها قطع نسب أبيه فصار كمن لا أب له من أولاد البغي وتمسك الآخرون بان معناه إقامتها مقام أبيه فجعلوا عصبة أمه عصبة أبيه (قلت) وقد جاء في المرفوع ما يقوى القول الأول فأخرج ابوداود من رواية مكحول مرسلًا ومن رواية عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال جعل النبي ﷺ ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدها ولاصحاب السنن الأربعة عن عائلة رفعه تحوز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاغت عليه قال البيهقي ليس بثابت (قلت) وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وليس فيه سوى عمر بن رؤبة بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة يختلف فيه قال البخاري فيه نظر ووثقه جماعة وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر ومن طريق داود بن أبي هند عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن رجل من أهل الشام أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمه وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى صديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعة فكتب إليه أني سألت فأخبرت أن النبي ﷺ قضى به لأمه وهذه طرق يقوى بعضها بعض قال ابن بطال تمسك بعضهم بالحديث الذي جاء أن الملاعة بمنزلة أبيه وأمه وليس فيه حجة لأن المراد أنها بمنزلة أبيه وأمه في تربيته وتأديبه وغير ذلك مما يتولاه أبوه فأما الميراث فقد اجمعوا أن ابن الملاعة لولم تلعن أمه وترك أمه وأباه كان لأمه السدس ولو كانت بمنزلة أبيه وأمه لورثت سدسين فقط سدس بالأمومة وسدس بالابوة كذا قال وفيه نظر تصويرًا واستدلالًا وحجة الجمهور ما تقدم في اللعان أن في رواية فليح عن الزهري عن سهل في آخره فكانت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض لها أخرجه ابوداود وحديث ابن عباس فهو لاول رجل ذكر فانه جعل ما فضل عن أهل الفرائض لعصبة الميت دون عصبة أمه وإذا لم يكن لولد الملاعة عصبة من قبل أبيه فالمسلمون عصبة وقد تقدم من حديث أبي هريرة ومن ترك مالا فليرثه عصبة من كانوا (قوله باب الولد للفراش حرة كانت) أي المستترشة أو أمة (قوله عن عروة) في رواية شعيب عن الزهري في العتق حديثي عروة وكذا وقع في رواية عبد الله بن مسلمة عن مالك في المغازي لكن أخرجه في الوصايا بلفظ عن عروة (قوله كان عتبة عهد إلى أخيه) في رواية يحيى ابن قزعة عن مالك في أوائل البيوع ابن أبي وقاص في الموضعين وكذا في رواية شعيب والليث وغيرهما عن الزهري وفي رواية بن عينة عن الزهري الماضية في الاشخاص أوصاني أخي إذا قدمت يعني مكة أن اقبض إليك ابن أمة زمة فانه ابن (قوله أن ابن وليدة زمة) في رواية ابن عينة عن ابن شهاب الماضية في الظالم ابن أمة زمة والوليدة في الأصل المولودة وتطلق على الأمومة وهذه الوليدة لم أقف على اسمها لكن ذكر مصعب الزبيري وابن أخيه الزبير

فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ فَقَالَ ابْنُ أَخِي عَهْدٌ إِلَيَّ فِيهِ ، فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ ، فَقَالَ أَخِي وَابْنُ
وَلِيدَةُ ابْنِي وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ

في نسب قريش انها كانت أمة يمانية والوليدة فعيلة من الولادة بمعنى مفعولة قال الجوهري هي الصبية والأمة والجمع
ولائد وقيل انها اسم لغير أم الولد وزمعة بفتح الزاي وسكون الميم وقد تحرك قال النوى التسكين أشهر وقال
أبو الوليد اللؤلؤي التحريك هو الصواب (قلت) والجاري على السنة المحدثين التسكين في الاسم والتحريك في النسبة
وهو ابن قيس بن عبد شمس القرشي العامري والد سودة زوج النبي ﷺ وعبد ابن زمعة بغير اضافة ووقع في
مخمر ابن الحناج عبد الله وهو غلط نعم عبد الله بن زمعة آخر وفي بعض الطرق من غير رواية عائشة عند
الطحاوي في هذا الحديث عبد الله بن زمعة وانه على أنه غلط وان عبد الله بن زمعة هو ابن الأسود بن المطلب بن أسد بن
عبد المزي آخر (قلت) وهو الذي مضى حديثه في تفسير والشمس وشجهاها وقد وقع لابن منده خطي في ترجمة عبد الرحمن
ابن زمعة فانه زعم ان عبد الرحمن وعبد الله وعبد اخوة ثلاثة أولاد زمعة بن الأسود وليس كذلك بل عبد بغير اضافة
وعبد الرحمن اخوان عامريان من قريش وعبد الله بن زمعة قرشي أسدي من قريش أيضا وقد أوضحت ذلك في
الاحصاء في تمييز الصحابة والابن المذكور اسمه عبد الرحمن وذكره ابن عبد البر في الصحابة وغيره وقد أعقب
بالمدينة وعتبة بن أبي وقاص أخو سعد مختلف في صحته فذكره في الصحابة العسكري وذكره ما نقله الزبير بن بكار
في النسب انه كان أصاب دما بمكة في قريش فانتقل الى المدينة فولد مات أوصى الى سعد وذكره ابن منده في الصحابة
ولم يذكر مستندا إلا قول سعد عبد الله أخيه أنه ولده واستنكر أبو نعيم ذلك وذكر أنه انتهى شج وجه رسول الله
ﷺ قال وما علت له اسلا ما بل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الجزري عن مقسم ان النبي ﷺ دعا بأن
لا يحول على عتبة الحول حتى يموت كافرا فاتقبل الحول وهذا مرسل واخرجه من وجه آخر عن سعيد بن المسبب
بنحوه واخرج الحاكم في المستدرک من طريق صفوان بن سليم عن أنس انه سمع حاطب بن أبي بلتعنة يقول ان
عتبة لما فعل بالنبي ﷺ ما فعل تبعت هنته كذا قال وجزم ابن التين والديمياطي بأنه مات كافرا (قلت) وام عتبة
هند بنت وهب بن الحرث بن زهرة وام اخيه سعد حنة بنت سفيان بن أمية (قوله فلما كان عام الفتح اخذه سعد
قال ابن اخي) في الرواية يونس عن الزهري في المغازي فلما قدم رسول الله ﷺ مكة في الفتح وفي رواية معمر
عن الزهري عند أحد وهى لمسلم لكن لم يسق لفظها فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعرفه بالشبه فاحتضنه
وقال ابن اخي ورب الكعبة وفي رواية الليث قال سعد يا رسول الله هذا ابن اخي عتبة بن أبي وقاص عبد الله
ابنه وعتبة بالجرب بدل من لفظ اخي او عطف بيان والضمير في اخي لسعد لا لعتبة (قوله فقام عبد ابن زمعة فقال
اخي وابن وليدة ابني ولد على فراشه) في رواية معمر فجاء عبد بن زمعة فقال بل هو اخي ولد على فراش ابن من جاريه
وفي رواية يونس يا رسول الله هذا اخي هذا ابن زمعة ولد على فراشه زاد في رواية الليث انظر الى شبه يا رسول الله
وفي رواية يونس فظهر رسول الله ﷺ فاذا هو أشبه الناس بعتبة بن أبي وقاص وفي رواية الليث فرأى شها بينا
بعتبة وكذا لابن عينة وعند أبي داود وغيره قال الخطابي وتبعه عياض والقرطبي وغيرهما كان اهل الجاهلية يفتنون
الولائد ويهررون عليهم الضرائب فيكتسبون بالفجور وكانوا يلحقون النسب بالزناة اذا ادعوا الولد لكان في النكاح
وكانت لزمنة مائة وكان يلم بها فظهر بها حمل زعم عتبة بن أبي وقاص انه منه وعهد الى اخيه سعدان يستلحقه فخاصم
فيه عبد بن زمعة فقال لسعد هو ابن اخي على ما كان عليه الامر في الجاهلية وقال عبد هو اخي على ما استقر عليه
الامر في الاسلام فابطل النبي ﷺ حكم الجاهلية والحق بزمعة وابدل عياض قوله اذا ادعوا الولد بقوله اذا اعترفت به الام وبني
عليها القرطبي فقال ولم يكن حصل الحاق بعتبة في الجاهلية لما لعدم الدعوى وما لكون الام لم تعترف بعتبة (قلت)

وقد مضى في النكاح من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الام في صورة والحاق القائف في صورة ولفظها ان النكاح في الجاهلية كان على اربعة انحاء الحديث وفيه مجتمع الرهط مادون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها فاذا حملت ووضعت ومضت ليال ارسلت اليهم فاجتمعوا عندها فقالت قد ولدت فهو ابنك يا فلان فيلحق به ولدها ولا يستطيع ان يتمتع الى ان قالت ونكاح البغايا كن ينصن على ابوابهن رايات فمن ارادهن دخل عليهن فاذا حملت احدهن فوضعت جمعوا لها القافة ثم الحقوا ولدها بالذي يرى القائف لا يتمتع من ذلك انتهى واللاق بقصة امة زمعة الاخير فلعل جمع القافة لهذا الولد تعذر بوجه من الوجوه او انها لم تكن بصفة البغايا بل اصحابها عتبه سرا من زنا وهما كافران فحملت وولدت ولدا يشبه فغلب على ظنه انه منه ففخته الموت قبل استلحاقه فأوصى اخاه ان يستلحقه فعمل سعد بعد ذلك تمسكا بالبراءة الاصلية قال القرطبي وكان عبد بن زمعة سمع ان الشرع ورد بان الولد للفراش والا فم يكن عادتهم الالحاق به كذا قاله وما ادرى من اين له هذا الجزم بالنفي وكأنه بناه على ما قال الخطابي امة زمعة كانت من البغايا اللاتي عليهن من الضرائب فكان الالحاق مختصا باستلحاقها على ما ذكر أو بالحاق القائف على ما في حديث عائشة لكن لم يذكر الخطابي مستندا لذلك والذي يظهر من سياق القصة ما قدمته انها كانت امة مستفرشة لرمعة فاتفق أن عتبه زنى بها كما تقدم وكانت طريقة الجاهلية في مثل ذلك أن السيد إن استلحقه لحقه وان نفاه اتفى عنه واذا ادعاه غيره كان مرد ذلك الى السيد أو القافة وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي اسوقه بعد هذا ما يؤيد ما قلته وأما قوله أن عبد بن زمعة سمع أن الشرع ألحق فيه فقهر لانه يبعد أن يسمع ذلك عبد بن زمعة وهو بمكة لم يسلم بعد ولا يسمعه سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الاولين الملائمين لرسول الله ﷺ من حين اسلامه الى حين فتح مكة نحو العشرين سنة حتى ولو قلنا أن الشرع لم يرد بذلك الا في زمن الفتح فلوغره لعبد قبل سعد بعيد ايضا والذي يظهر لي أن شرعية ذلك انما عرفت من قوله ﷺ في هذه القصة الولد للفراش والا فاكأن سعد لو سبق عليه بذلك ليدعيه بل الذي يظهر أن كلام من سعد وعتبه بنى على البراءة الاصلية وان مثل هذا الولد يقبل الزنا وقد اخرج ابوداود تلو حديث الباب بسند حسن الى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قام رجل فقال يا رسول الله فلانا ابني عاهرت بأمة في الجاهلية فقال رسول الله ﷺ لادعوه في الاسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللماهر الحجر وقد وقع في بعض طرقه أن ذلك وقع في زمن الفتح وهو يؤيد ما قلته واستدل بهذه القصة على أن الاستلحاق لا يختص بالاب بل للاخ أن يستلحق هو قول الشافعية وجماعة بشرط أن يكون الاخ حائرا أو يوافق باق الورثة وامكان كونه من المذكور وان يوافق على ذلك ان كان بالغاً عاقلاً وان لا يكون معروف الاب وتعقب بأن زمعة كان له ورثة غير عبد واجيب بأنه لم يخلف وارثا غيره الاسودة فان كان زمعة مات كافرا فلم يرثه الا عبد وحده وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثته سودة فيحتمل أن تكون وكلت أحماءها في ذلك او ادعت أيضا وخص مالك وطائفة الاستلحاق بالاب واجابوا بأن الالحاق لم ينحصر في استلحاق عبد لاحتمال أن يكون الذي ﷺ أطلع على ذلك بوجه من الوجوه كاعتراف زمعة بالوطء ولانه انما حكم بالفراش لانه قال بعد قوله هو لك الولد للفراش لانه لما ابطل الشرع الحاق هذا الولد بالزاني لم يبق صاحب الفراش وجري المرنى على القول بان الالحاق يختص بالاب فقال اجمعوا على أنه لا يقبل اقرار أحد على غيره والذي عندي في قصة عبد بن زمعة أنه ﷺ أجاب عن المسئلة فاعلمهم أن الحكم كذا بشرط أن يدعى صاحب الفراش لانه قبل دعوى سعد عن اخيه عتبه ولا دعوى عبد بن زمعة عن زمعة بل عرفهم أن الحكم في مثلها يكون كذلك قال ولذلك قال احتجني منه يا سودة وتعقب بأن قوله لعبد بن زمعة هو أخوك يدفع هذا التأويل واستدل به على أن الوصي يجوز له يستلحق ولد موصيه اذا اوصى اليه بأن يستلحقه ويكون كالوكيل عنه في ذلك وقد مضى التبريد بذلك في كتاب الاشخاص وعلى أن الإمة تصير فراشا بالوطء فاذا اعترف السيد بوطء أمته وثبت

ذلك بأى طريق كان ثم أتت بولد لمدة الامكان بعد الوطء لحقه من غير استلحاق كما في الزوجة لكن الزوجة تصير فراشا بمجرد العقد فلا يشترط في الاستلحاق الا الامكان لانها تراد الوطء لجعل العقد عليها كالوطء بخلاف الأمة فانها تراد لمنافع أخرى فاشترط في حقها الوطء ومن ثم يجوز الجمع بين الأخنتين بالملك دون الوطء وهذا قول الجمهور وعن الحنفية لا تصير الأمة فراشا الا اذا ولدت من السيد ولو أُلحق به فهما ولدت بعد ذلك لحقه الا أن ينفيه وعن الحنابلة من اعترف بالوطء فأنت منه لمدة الامكان لحقه وان ولدت منه أولا فاستلحقه لم يلحقه ما بعده إلا باقرار مستأنف على الراجح عندم وترجيح المذهب الأول ظاهر لانه لم ينقل انه كان لزعة من هذه الأمة ولد آخر والكل متفقون على أنها لا تصير فراشا إلا بالوطء قال النووي وطء زمة أمته المذكورة علم اما بينة واما باطلاع النبي ﷺ على ذلك (قلت) وفي حديث ابن الزبير ما يشتر بان ذلك كان أمرا مشهورا لفظه قريبا واستدل به على أن السب لا يخرج ولو قلنا ان العبرة بعنوم اللفظ ونقل الغزالي تبعا لشيخه والآمدى ومن تبعه عن الشافعي قولا بخصوص السب تمسكا بما نقل عن الشافعي انه ناظر بعض الحنفية لما قال ان أبا حنيفة خص الفرائش بالزوجة وأخرج الأمة من عموم الولد للفرائش فرد عليه الشافعي بان هذا ورد على سبب خاص ورد ذلك الفخر الرازي على من قاله بان مراد الشافعي ان خصوص السب لا يخرج والخبر انما ورد في حق الأمة فلا يجوز اخراجه ثم وقع الاتفاق على تعميمه في الزوجات لكن شرط الشافعي والجمهور الامكان زمانا ومكانا وعن الحنفية يكفي بمجرد العقد نصير فراشا ويلحق الزوج الولد وحجتهم عموم قوله الولد للفرائش لانه لا يحتاج الى تقدير وهو الولد لصاحب الفرائش لان المراد بالفرائش الموطوءة ورده القرطبي بان الفرائش كناية عن الموطوءة لكون الواطء يستفرشها أى يصيرها بوطء لها فراشا له معنى فلا بد من اعتبار الوطء حتى تسمى فراشا وألحق به امكان الوطء فمع عدم إمكان الوطء لا تسمى فراشا وفهم بعض الشراح عن القرطبي خلاف مراده فقال كلامه يقتضي حصول مقصود الجمهور بمجرد كون الفرائش هو الموطوءة وليس هو المراد فلم انه لا بد من تقدير محضوف لانه قال ان الفرائش هو الموطوءة والمراد به ان الولد لا يلحق بالواطء قال المعترض وهذا لا يستقيم الا مع تقدير الحذف (قلت) وقد بينت وجه استقامته بحمد الله ويؤيد ذلك أيضا ان ابن الأعرابي القنوي نقل ان الفرائش عند العرب يعبر به عن الزوج وعن المرأة والأكثر اطلاقه على المرأة ومما ورد في التعبير به عن الرجل قول جرير فيمن تزوجت بعد قتل زوجها أو سيدها

باتت تعاقه وبات فراشا خلق العباءة بالبلاء ثقلا

وقد يعبر به عن حالة الافتراش ويمكن حمل الخبر عليها فلا يتعين الحذف نعم لا يمكن حمل الخبر على كل واطء بل المراد من له الاختصاص بالوطء كالزوج والسيد ومن ثم قال ابن دقيق العيد معنى الولد للفرائش تابع للفرائش أو محكوم به للفرائش أو ما يقارب هذا وقد شنع بعضهم على الحنفية بان من لازم مذهبهم اخراج السبب مع المبالغة في العمل بالعموم في الأحوال وأجاب بعضهم بانه خصص الظاهر القوي بالقياس وقد عرف من قاعدته تقديم القياس في مواضع على خير الواحد وهذا منها واستدل به على أن القاعف انما يعتد في الشبه اذا لم يعارضه ما هو أقوى منه لان الشارع لم يلتفت هنا الى الشبه والتفت اليه في قصة زيد بن حارثة وكذا لم يحكم بالشبه في قصة الملاعة لانه عارضه حكم أقوى منه وهو مشروعية اللعان وفيه تخصيص عموم الولد للفرائش وقد تمسك بالعموم الشعبي وبعض المالكية وهو شاذ ونقل عن الشافعي انه قال لقوله الولد للفرائش معنيان أحدهما هو له ما لم ينه فاذا ناهى بما شرع له كاللعان اتقى عنه والثاني اذا تنازع رب الفرائش والظاهر فالولد لرب الفرائش (قلت) والثاني منطبق

فَقَسَاوَقَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي قَدْ كَانَ عَهْدَ ابْنٍ فِيهِ . فَقَالَ عَبْدُ بْنُ
زَمْعَةَ أَخِي وَأَبْنُ وَلِيدَةَ أَبِي وَلِدَ عَلِيٌّ فِرَاشِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ الْوَلَدُ
لِلْفِرَاشِ وَالْعَاهِرِ الْحَجَرِ .

على خصوص الواقعة والاول اعم (قوله قساوفا) أى تلازما فى الذهاب بحيث أن كلا منهما كان كالذى يسوق
الآخر (قوله هو لك يا عبد بن زمعة) كذا للاكثر وقد تقدم ضبط عبد وانه يجوز فيه الضم والفتح واما ابن فهو
منصوب على الحالين ووقع فى رواية للنسائي هو لك عبد بن زمعة بحذف حرف النداء وقرأه بعض المخالفين بالتونين
وهو مردود فقد وقع فى رواية يونس المعلقة فى المغازى هو لك هو أخوك يا عبد ووقع لسعد عن ابن عينة عند
ابى داود هو أخوك يا عبد قال ابن عبد البر ثبت الأمة فراشا عند أهل الحجاز أن أقرسبها انه كان يلزمها وعند
أهل العراق أن أقرسبها بالولد وقال المازرى يتعلق بهذا الحديث استلحاق الاخ لاجيه وهو صحيح عند الشافعي
إذا لم يكن له وارث سواء وقد تعلق أصحابه بهذا الحديث لأنه لم يرد أن زمعة إدعاء ولدا ولا اعترف بوطء أمه
فكان المولى فى هذه القصة على استلحاق عبد بن زمعة قال وعدنا لا يصح استلحاق الاخ ولا حجة فى هذا الحديث لأنه
يمكن أن يكون ثبت عند النبي ﷺ أن زمعة كان يبطأ أمته فألحق الولد به لأن من ثبت وطؤه لاحتياج الى الاعتراف
بالوطء واما يصعب هذا على العراقيين ويمسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعي لما قرئ انه لم يكن لزمعة ولد من
الأمة المذكورة سابق وبجرد الوطء لا عبرة به عندهم فيلزمهم تسليم ما قاله الشافعي قال ولما ضاق عليهم الأمر قالوا
الرواية فى هذا الحديث هو لك عبد بن زمعة وحذف حرف النداء بين عبد وابن زمعة والأصل يا ابن زمعة قالوا
والمراد أن الولد لا يلحق بزمعة بل هو عبد لولده لأنه وارثه ولذلك أمر سودة بالاجتماع منه لأنها لم ترث زمعة
لأنه مات كافرا وهى مسئلة قال وهذه الرواية التى ذكروها غير صحيحة ولو وردت لرددناها الى الرواية المشهورة
وقلنا بل المخذوف حرف النداء بين لك وعبد كقوله تعالى حكاية عن صاحب يوسف حيث قال يوسف أعرض
عن هذا انتهى وقد سلك الطحاوى فيه مسلكا آخر فقال معنى قوله هو لك أى يدك عليه لا أنك تملكه ولكن تمنع
غيرك منه لأن أن يبين أمره كما قاله صاحب القطة هى لك قاله اذا جاء صاحبا فادها اليه قالوا لما كانت سودة شريكة
لعبد فى ذلك لكن لم يعلم منها تصديق ذلك ولا الدعوى به الزم عبد بما أقر به على نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها
فامرها بالاحتجاب وكلامه كله متعقب بالرواية الثانية المصرح فيها بقوله هو أخوك فانها رفعت لاشكال وكأنه لم
يقف عليها ولا على حديث ابن الزبير وسودة الدال على أن سودة واقتضت أخاها عبدا فى الدعوى بذلك (قوله الولد
للفراش وللعاشر الحجر) تقدم فى غزوة الفتح تعلقا من رواية يونس عن ابن شهاب قالت عائشة قال رسول الله
ﷺ الولد داخ وهذا منقطع وقد وصله غيره عن ابن شهاب ووقع فى رواية يونس أيضا قال ابن شهاب وكان
أبو هريرة يصيح بذلك وقد قدمت هناك أن مسلما أخرجه موصولا من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
وأبى سلة وأبى هريرة وقوله وللعاشر الحجر أى للزاني الحية والحرماني والمهر بفتحين الزنا وقيل يختص بالليل
ومعنى الحية هنا حرمان الولد الذى يدعى وجرت عادة العرب أن تقول لمن غاب له الحجر وفيه الحجر والتراب
ونحو ذلك وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرجم قال النووي وهو ضعيف لأن الرجم يختص بالمحسن ولأنه لا يلزم من
رجمه نفى الولد والخبر انما سبق لنفى الولد وقال البيهقي والاول أشبه بمساق الحديث لتمام الحية كل زان ودليل
الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة للتخصيص من غير دليل (قلت) ويؤيد الاول أيضا ما أخرجه أبو احمد
الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه الولد للفراش وفى فم العاشر الحجر وفى حديث ابن عمر عبد ابن حبان الولد
للفراش وبقي العاشر الأثلب بمثابة ثم موعدة بينهما لام وبفتح أوله وثالثه ويكرران قيل هو الحجر وقيل دقاقة

ثم قال لسودة بنت زمة احتججى منه لئلا رأى من شبهه بعثة فمأراها حتى لقي الله

وقيل التراب (قوله ثم قال لسودة احتججى منه) في رواية الليث واحتججى منه ياسودة بنت زمة (قوله فأراها حتى لقي الله) في رواية معمر قالت عائشة فوالله ما رأها حتى ماتت وفي رواية الليث فلم تره سودة قط يعني في المدة التي بين هذا القول وبين موت أحدهما وكذا لمسلم من طريقه وفي رواية ابن جريج في صحيح أبي عوانة مثله وفي رواية الكشميني الآتية في حديث الليث أيضا فلم تره سودة بعد وهذه إذا ضمت إلى رواية مالك ومعمر استفيد منها أنها امتلكت الأمر وبالت في الاحتجاب منه حتى أنها لم تره فضلا عن أن يراها لأنه ليس في الأمر المذكور دلالة على منعه من رؤيته وقد استدل به الحنفية على أنه لم يلحقه بزمة لأنه لو ألحقه به لكان أخا سودة والأخ لا يؤمر بالاحتجاب منه وأجاب الجمهور بأن الأمر بذلك كان للاحتياط لأنه وإن حكم بأنه أخوها لقوله في الطرق الصحيحة هو أخوك باعد وإذا ثبت أنه أخو عبد لايه فهو أخو سودة لا يها لكن لما رأى الله بينا بعته أمرها بالاحتجاب منه احتياطا وأشار الخطابي إلى أن في ذلك منزلة لأهملات المؤمنين لأن من في ذلك مالميس لغيرهن قال والله يعتبر في بعض المواطن لكن لا يقضى به إذا وجد ما هو أقوى منه وهو كما يحكم في الحادثة بالقياس ثم يوجد فيها نص فيترك القياس قال وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت احتججى منه ياسودة فإنه ليس لك بأخ وبعه النوى فقال هذه الزيادة باطلة مردودة وتعقب بأنها وقعت في حديث عبد الله بن الزبير عند النسائي بسند حسن ولفظه كانت لزمة جارية يملؤها وكان يظن بأخو أنه يقع عليها فجاءت بولد يشبه الذي كان يظن به فأت زمة فذكرت ذلك لسودة التي عليها السلام فقال الولد للفراش واحتججى منه ياسودة بمس لك بأخ ورجال سنده رجال الصحيح الا شيخ مجاهد وهو يوسف مولى آل الزبير وقد طعن البيهقي في سنده فقال فيه جرير وقد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ وفيه يوسف وهو غير معروف وعلى تقدير ثبوته فلا يعارض حديث عائشة المتفق على صحته وتعقب بأن جرير هذا لم ينسب إلى سوء حفظ وكانه اشبه عليه بجرير بن حازم وبأن الجمع بينهما ممكن فلا ترجيح وبأن يوسف معروف في موالى آل الزبير وعلى هذا فيعتين تأويله وإذا ثبتت هذه الزيادة تعين تأويله في الأخوة عن سودة على نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه ونقل ابن العربي في القوانين عن الشافعي نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه ونقل ابن العربي في القوانين عن الشافعي نحو ما تقدم وزاد ولو كان أخاها بنسب محقق لما منعها كما أمر عائشة أن لا تحتجب من عمها من الرضاغة وقال البيهقي معنى قوله ليس لك بأخ إن ثبت ليس لك بأخ شها فلا يخالف قوله لعبد هو أخوك (قلت) أو معنى قوله ليس لك بأخ بالنسبة للبراء من زمة لأن زمة مات كافرا وخلف عبد بزمة والولد المذكور وسودة فلا حق لسودة في إرثه بل حازه عبد قبل الاستلحاق فإذا استلحق الابن المذكور شاركه في الارث دون سودة فلذا قال لعبد هو أخوك وقال لسودة ليس لك بأخ وقال القرطبي بعد أن قرر أن أمر سودة بالاحتجاب للاحتياط وتوفي الشبهات ويحتمل أن يكون ذلك لتغلظ أمر الحجاب في حق أهملات المؤمنين كما قال أفعميا وإن أتينا فهاهما عن رؤية الأعمى مع قوله لفاطمة بنت قيس لتعدي عند ابن أم مكتوم فإنه أعمى فغلظ الحجاب في حقهن دون غيرهن وقد تقدم في تفسير الحجاب قول من قال أنه كان يحرم عليهن بعد الحجاب إبراز أشخاصهن ولو كن مستترات الا لضرورة بخلاف غيرهن فلا يشترط وأيضا فإن الزوج ان يمنع زوجته من الاجتماع بمحارمها فلعل المراد بالاحتجاب عدم الاجتماع به في الخلوة وقال ابن حزم لا يجب على المرأة ان يراها أخوها بل الواجب عليها صلة رحمها ورد على من زعم ان معنى قوله هو لك ان عبد لايه لو قضى بأنه عبد لايه لسودة بالاحتجاب منه اما لأن لها فيه حصة واما لأن من في الرق لا يحتجب منه على القول بذلك وقد تقدم جواب للزنى عن ذلك قريبا واستدل به بعض المالكية على مشروعية الحكم بين

حَدَّثَنَا سُودَةُ عَنْ يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ **ﷺ** قَالَ الْوَالِدُ لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ

حكيم وهو ان يأخذ الفرع شيئا من أكبر من اصل فيعطى احكاما بعد ذلك وذلك ان الفرائش يقتضى إلحاقه بزمعة في النسب والشبه يقتضى إلحاقه بعتة فأعطى الفرع حكما بين حكيم فروعى الفرائش في النسب والشبه اليين في الاحتجاب قال وإلحاقه بهما ولو كان من وجه لولى من النافا. احدهما من كل وجه قال ابن دقيق العيد ويعترض على هذا بأن صورة المسئلة ما إذ دار الفرع بين اصلين شرعيين وهنا الإلحاق شرعى التصريح بقوله الولد للفراش ففى الأمر بالاحتجاب مشکلا لانه يناقض الإلحاق فتعين انه للاحتياط لا لوجوب حكم شرعى وليس فيه الاترك مباح مع ثبوت المحرمية واستدل به على ان حكم الحاكم لايجل الأمر فى الباطن كالأحكام بشهادة فظهر انها زور لانه حكم بانه اخو عبدو امر سودة بالاحتجاب بسبب الشبه بعتة فلو كان الحكم محل الأمر فى الباطن لما امرها بالاحتجاب واستدل به على ان لو ط. الزنا حكم وط. الحلال فى حرمة المصاهرة وهو قول الجمهور ووجه الدلالة امر سودة بالاحتجاب بعد الحكم بانه اخوها لاجل الشبه بالزناى وقال مالك فى المشهور عنه والشافعى لا اثر لو ط. الزنا بل الزناى ان يزوج ام التى زنى بها وبنتها وزاد الشافعى ووافق ابن الماجشون والبنت التى تلدها المزنى بها ولو عرفت انها منه قال النوى وهذا احتجاج باطل لانه على تقدير ان يكون من الزنا فهو اجنبى من سودة لايجل لها ان تظهر له سواء الحق بالزناى ام لا فلا تعلق له بمسألة البنت المخلوقة من الزنا كذا قال وهو رد للفرع برد الأصل والا فالبناء الذى بنوه صحيح وقد اجاب الشافعى عنه بما تقدم ان الامم بالاحتجاب للاحتياط وبعمل الامم فى ذلك اما على التدب واما على تخصيص امهات المؤمنين بذلك فعلى تقدير التدب فالشافعى قائل به فى المخلوقة من الزنا وعلى التخصيص فلا اشكال والله اعلم ويلزم من قال بالوجوب ان يقول به فى تزويج البنت المخلوقة من ماء الزنا فيجيز عند فقد الشبه ويمنع عند وجوده واستدل به على صحة ملك الكافر الوثنى الاممة الكافرة وان حكمها بعد ان تلد من سيدها حكم القن لان عبدا وسعدا اطلقا عليها امة ووليدة ولم ينكر ذلك النبى **ﷺ** كذا اشار اليه البخارى فى كتاب المتق عقب هذا الحديث بعد ان ترجم له ام الولد ولكنه ليس فى اكثر النسخ واجيب بان عتق ام الولد يموت السيد ثبت بأدلة اخرى وقيل ان غرض البخارى بايراد ان بعض الحنفية لما ازم ان ام الولد المتنازع فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت وكانه قد ورد فى بعض طرقه انها امة فمن ادعى انها عتقت فعليه البيان (قوله عن يحيى) هو ابن سعيد القطان ومحمد بن زياد هو الجمحى (قوله الولد لصاحب الفراش) كذا فى هذه الرواية وزاد آدم عن شعبة وللعاهر المجرو كذا أخرجه الاسماعيلى من طريق معاذ عن شعبة ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمعة فقد أخرجه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابنه عن جده قال قام رجل فقال لما فتحت مكة إن فلانا ابنى فقال النبى **ﷺ** لادعوة فى الاسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر الاثلب قيل ما الاثلب قال الحجر تكلمة حديث الولد للفراش قال ابن عبد البر هو من أصح ما يروى عن النبى **ﷺ** جاء عن بضعة وعشرين نفسا من الصحابة قد كره البخارى فى هذا الباب عن أبى هريرة وعائشة وقال الترمذى عقب حديث أبى هريرة وفى الباب عن عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وأبى أمامة وعمرو بن خارجة والبراء وزيد بن أرقم وزاد شيخنا عليه معاوية وابن عمر وزاد أبو القاسم بن منده فى تذكرته معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأنس ابن مالك وعلى بن أبى طالب والحسين بن على وعبد الله بن حذافة وسعد بن أبى وقاص وسودة بنت زمعة ووقع لى من حديث ابن عباس وأبى مسعود البدرى ووائله بن الاسقع وزينب بنت جحش وقد رقت عليها علامات من أخرجهما من الاثمة فظب علامة الطبرانى فى الكبير وطس علامته فى الاوسط وبز علامة الباروص علامة

باب الولاء لمن أعتق وميراث القيط . وقال عمر القيط حرٌ **حدثنا** حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت اشترت بريرة فقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اشترها فإنَّ الولاء لمن أعتق . أُنْهِيَ لَهَا شَأْنُ . فَقَالَ هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ . قَالَ الْحَكَمُ وَكَانَ زَوْجَهَا حُرًّا . وَقَوْلُ الْحَكَمِ مُرْسَلٌ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَأَيْتُهُ عَبْدًا **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ

أَيُّ يَصِلُ الْمَوْصِلُ وَتَمَّ عَلَامَةُ تَامٍ فَوَائِدُ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ . وَقَعَ عِنْدَهُمُ الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَالْعَاهِرِ الْحَجَرِ وَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْجَمَلَةِ الْأُولَى فِي حَدِيثِ عُمَانَ قِصَّةً وَكَذَا عَلَى فِي حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ قِصَّةً أُخْرَى لَمَعَ نَصْرُ بْنُ حِجَّاجٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فَقَالَ لَهُ نَصْرُ فَإِنْ قَضَاؤُكَ فِزِيَادَ قَالَ قَضَاؤُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ مِنْ قَضَاءِ مَعَاوِيَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ عِبَادَةُ أَحْكَامٍ أُخْرَى فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حِذَاقَةَ قِصَّةً لَهُ فِي سَوَالِهِ عَنْ إِسْمَ أَبِيهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ قِصَّةً نَحْوَ قِصَّةِ عَائِشَةَ بِاخْتِصَارٍ وَقَدْ أَشْرَتْ إِلَيْهِ فِي حَدِيثِ سُودَةَ نَحْوَهُ وَلَمْ تَسْمَعْ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بَلْ قَالَ عَنْ بَنْتِ زَمْعَةَ فِي حَدِيثِ زَيْنَبِ قِصَّةً وَلَمْ يَسْمَعْ أَبُو هَابِلٍ فِيهِ عَنْ زَيْنَبِ الْأَسَدِيَّةِ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَجَاءَ مِنْ مَرْسَلٍ عِيْدُ بْنُ عَمِيرٍ وَهُوَ أَحَدُ كِبَارِ التَّابِعِينَ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِسَدِّ صَحِيحٍ إِلَيْهِ (قَوْلُهُ **باب** إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَمِيرَاثُ الْقَيْطِ) وَقَالَ عُمَرُ الْقَيْطُ حُرٌّ (هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لِمِيرَاثِ الْقَيْطِ فَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِ قَوْلِ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْقَيْطَ حُرٌّ وَالْوَلَاءُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَإِلَى مَا جَاءَ عَنِ النَّخَعِيِّ أَنَّ وَلَاءَهُ لِلَّذِي تَقَطَّعَ وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ عُمَرَ لِأَنَّ جَمِلَةً فِي تَنَادِيِ التَّقَطُّعِ أَذْهَبَ فَهُوَ حُرٌّ وَعَلَيْنَا تَفَقُّهُ وَلَكِ الْوَلَاءُ وَتَقَدَّمَ هَذَا الْاِثْرُ مَعْلُوقًا بِتَهَامِهِ فِي أَوَائِلِ الشَّهَادَاتِ وَذَكَرْتُ هَذَا مِنْ وَصْلِهِ وَأُجِبْتُ عَنْهُ بِأَنْ مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ لِكَ الْوَلَاءُ أَيْ أَنْتَ الَّذِي تَتَوَلَّى تَرْبِيَتَهُ وَالْقِيَامَ بِأَمْرِهِ فَهِيَ وَلَايَةُ الْإِسْلَامِ لَا وَلَايَةُ الْعَقْدِ وَالْحُجَّةُ لِنَاكَ صَرِيحُ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ فَاقْتَضَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِ لَا وُلَاةَ لَهُ لِأَنَّ الْعَقْدَ يَسْتَدْعِي سَبْقَ مَلِكٍ وَالْقَيْطُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَمْلِكُهُ الْمُتَقَطُّعُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّاسِ الْحُرِّيَّةُ إِذْ لَا يَخْلُو الْمُنْبُوذُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ حُرَّةٍ فَلَا يَسْتَرْقِ أَوْ ابْنُ أُمَةٍ قَوْمِ فِرَائِهِ هُمْ فَإِذَا جَهِلَ وَضَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَلَارَقَ عَلَيْهِ الَّذِي تَقَطَّعَ وَجَاءَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْقَيْطِ مَوْلَى مَنْ شَاءَ وَبِهِ قَالَ الْحَنَفِيُّ إِلَى أَنْ يَعْقِلَ عَنْهُ فَلَا يَنْتَقِلُ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ عَقْلِ عَنْهُ وَقَدْ خَفِيَ كُلُّ هَذَا عَلَى الْأَسْمَاعِيلِيِّ فَقَالَ ذَكَرَ مِيرَاثُ الْقَيْطِ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ وَلَيْسَ لَهُ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرٌ وَلَا عَلَيْهِ دَلَالَةٌ يُرِيدَانِ حَدِيثَ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ مُطَابِقَ لَتَرْجُمَةِ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا ذِكْرُ مِيرَاثِ الْقَيْطِ وَقَدْ جَرَى الْكِرْمَانِيُّ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ قَانَ قُلْتُ فَإِنْ ذَكَرَ مِيرَاثُ الْقَيْطِ قُلْتُ هُوَ مَا تَرْجَمَ لَهُ وَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ إِيرَادُ الْحَدِيثِ فِيهِ (قُلْتُ) وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَأَمَّا بِحَسَبِ تَدْقِيقِ النَّظَرِ وَمُنَاسِبَةِ إِيرَادِهِ فِي أَبْوَابِ الْمَوَارِيثِ فَيَأْتِيهِ مَا قَدِمَتْ وَبِاللَّهِ اعْلَمْ قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْقَيْطَ حُرٌّ الْأَرَاوِيَّةُ عَنِ النَّخَعِيِّ وَعَنْهُ كَالْجَمَاعَةِ وَعَنْهُ كَالْمَقُولِ عَنِ الْحَنَفِيَّةِ وَقَدْ جَاءَ عَنْ شَرِيحِ نَحْوِ الْأَوَّلِ وَبِهِ قَالَ اسْتَحَقَّ بَنُ رَاهُوَيْهِ (قَوْلُ الْحَكَمِ) هُوَ ابْنُ عَتِيَّةٍ بِمِثْلَةِ ثُمَّ مَوْحِدَةٌ مَصْفَرٌّ وَابْرَاهِيمُ هُوَ النَّخَعِيُّ وَالْأَسْوَدُ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ وَالثَّلَاثَةُ تَابِعِيُّونَ كُوفِيُّونَ (قَوْلُهُ قَالَ الْحَكَمُ وَكَانَ زَوْجَهَا حُرًّا) هُوَ مَوْصُولٌ إِلَى الْحَكَمِ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الْوَلِيدِ عَنْ شُعْبَةَ مَدْرَجًا فِي الْحَدِيثِ وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ الْحَكَمُ مِنْ قَبْلِ قِصَّةِ فَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ مِنْ طَرِيقٍ مَنْصُورٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ الْأَسْوَدَ قَالَهُ أَيْضًا فَهُوَ سَلَفُ الْحَكَمِ فِيهِ (قَوْلُهُ وَقَوْلُ الْحَكَمِ مَرْسَلٌ) أَيُّ لَيْسَ بِمُسْنَدٍ إِلَى عَائِشَةَ رِوَايَةِ الْخُبَرِ فَيَكُونُ فِي حُكْمِ التَّصْلِ الْمَرْفُوعِ (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَأَيْتُهُ عَبْدًا) زَادَ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ وَقَوْلُ الْأَسْوَدِ مَنْقُطٌ أَيُّ لَمْ يَصِلْهُ بِذِكْرِ عَائِشَةَ فِيهِ وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ

باب ميراث السائبة حديثنا قبيصة ابن عتبة حدثنا سفيان عن أبي قيس عن هزيل عن عبد الله قال إن أهل الإسلام لا يسيئون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيئون **حديثنا** موسى حدثنا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود أن عائشة رضى الله عنها اشترت بريرة لتعتقها واشترط أهلها ولأهلها فقالت يارسول الله إني اشتريت بريرة لأعتقها وإن أهلها يشترون ولأهلها فقال أعتقها فإنا الولاء لمن أعتق أو قال أعطى الثمن قال فاشتريتها فأعتقتها قال وخيرت فاختارت نفسها وقالت لو أعطيت كذا وكذا ما كنت ممته قال الأسود وكان زوجها حراً، قول الأسود منقطع، وقول ابن عباس رأيته عبداً أصح

أصح لانه ذكر أنه رآه وقد صح أنه حضر القصة وشاهدها فترجع قوله على قول من لم يشدها فان الاسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله ﷺ وأما الحكم فولد بعد ذلك بدمر طويل ويستفاد من تحجير البخارى قول الاسود منقطع جواز اطلاق المقتطع في موضع المرسل خلافا لما اشترى في الاستعمال من تخصيص المقتطع بما يسقط منه من اثنا السند واحد الا في صورة سقوط الصحابي بين التابعي والتابعي فان ذلك يسمى عندهم المرسل ومنهم من خصه بالتابعي الكبير فيستفاد من قول البخارى ايضا وقول الحكم مرسل أنه يستعمل في التابعي الصغير ايضا لأن الحكم من صغار التابعين واستدل به لاحدى الروايتين عن أحد أن من اعتق عن غيره فالولاء للعتق والاجر للعتق عنه وسأني البحث في باب ما يرث النساء من الولاء (قوله باب ميراث السائبة) بمهلوق موحدة بوزن فاعلة وتقدم بيانها في تفسير المائدة والمراد بها في تفسير المائدة والمراد بها في الترجمة العبد الذي يقول له سيده لاولاء لأحد عليك أو أنت سائبة يريد بذلك عتقه وان لاولاء لأحد عليه وقد يقول له أعتقتك سائبة أو أنت حرسائبة ففى الصيغتين الاوليين يفتقر في عتقه الى نية وفي الآخرين يعتق واختاف في الشرط فالجهر على كراهيته وشذ من قال باباحته واختلف في ولائه وسأينه في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى (قوله عن هزيل) قدرواية يزيد بن أبي حكيم العدنى عن سفيان عن اسماعيل حدثني هزيل بن شرحبيل وهو بالراى مضمر ووم من قاله بالقال المعجمة وقد تقدم ذلك قريبا وان سفيان في السند هو الثورى وان أباقيس هو عبد الرحمن (قوله عن عبد الله) هو ابن مسعود (قوله أن أهل الإسلام لا يسيئون وان أهل الجاهلية كانوا يسيئون) هذا طرف من حديث أخرجه الاسماعيلي بتمامه من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان بسنده هذا الى هزيل قال جاء رجل الى عبد الله فقال انى اعتقت عبداً الى سائبة فأتى فترك مالا ولم يدع وارثا فقال عبد الله قد ذكر حديث الباب وزاد وأنت ولى نعمته فلك ميراثه فان تأملت أو تخرجت في شيء فحن نعله ونجعله في بيت المال وفي رواية العدنى فان تخرجت ولم يشك وقال فارنا (٣) نجعله في بيت المال ومعنى وتأملت بالمثلة قبل الميم خشيت أن تقع في الائم وتخرجت بالخاء المعجمة ثم الجيم بمعناه وهذا الحكم في السائبة قال الحسن البصرى وابن سيرين والشافى وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين أن سالما مولى أبى حذيفة الصحابى المشهور اعتقه امرأة من الانصار سائبة وقالت له وال من شئت فوالى أبى حذيفة فلما استشهد بالهامة دفع ميراثه للانصارية أو لانها واخرج ابن المنذر من طريق بكر ابن عبد الله المزنى أن ابن عمر أتى بمال مولى له مات فقال أنا كنا اعتقناه سائبة فأمر أن يشتري بثمانى رقابا فتعتق وهذا يحتمل أن يكون فعله على سبيل الوجوب أو على سبيل التدب وقد أخذ بظاهره عطاء فقال اذا لم يخلف السائبة وارثا دعى الذى اعتقه فان قبل ماله والا ابتعت به رقاب فأعتقت وفيه مذهب آخر ان ولاده للسليين يرثونه (٣) قوله فارنا الخ كذا في النسخ بالراء ولعله محرف عن فأذا وحرر اه

باب إثم من تبرأ من مواليه **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** جرير عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال قال علي رضي الله عنه ما عندنا كتاب نقرأه إلا كتاب الله غير هذه الصحيفة قال فأخرجها فإذا فيها أشباه من الجراحات وأستان الأبل قال وفيها المدينة حرم ما بين غير إلى نور فمن أحدث فيها حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل، ومن وإلى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل ودائمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل

ويعلقون عنه قاله عمر بن عبد العزيز والزهري وهو قول مالك وعن الشعبي والنخعي والكوفيين لأبأس يبيع ولا. السابعة وهه قال ابن المنذر واتباع ظاهر قوله الولاء لمن اعتق أولى (قلت) والى ذلك أشار البخاري بإيراد حديث عائشة في قصة بريرة وفيه قائما الولاء لمن اعتق وفيه قول الاسود أن زوج بريرة كان حراً وقد بدم الكلام على ذلك في الباب الذي قبله = (قوله **باب** إثم من تبرأ من مواليه) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد والطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه عن النبي ﷺ قال إن لله عبداً لا يكلمهم الله تعالى الحديث وفيه رجل أنعم عليه قوم فكفر نعمتهم وتبرأ منهم وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضعه عند أحمد كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق وله شاهد عن أبي بكر الصديق وأما حديث الباب فلفظه من وإلى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ومثله لأحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابن عباس ولأبي داود من حديث أنس فعليه لعنة الله المتابعة إلى يوم القيامة وقد مضى شرح حديث الباب في فضل المدينة وفي الجزية ويأتي في الديات وفي معنى حديث علي في هذا حديث عائشة مرفوعاً من تولى إلى غير مواليه فليتوا مقده من النار صححه ابن حبان ووالده إبراهيم التيمي الراوي له عن علي اسمه يزيد بن شريك وقد رواه عن علي جماعة منهم أبو جيفة وهب بن عبد الله السوائي ومضى في كتاب العلم وذكرت هناك وفي فضائل المدينة اختلاف الرواة عن علي فيما في الصحيفة وإن جميع ما روي من ذلك كانت فيها أو كان فيها أيضاً ما مضى في الخمس من حديث محمد بن الحنفية أن أباه علي بن أبي طالب أرسله إلى عثمان بصحيفة فيها فرائض الصدقة فإن رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أحمد أنه كان في صحيفته فرائض الصدقة وذكرت في العلم سبب تحديث علي ابن أبي طالب بهذا الحديث وإعراب قوله إلا كتاب الله وتفسير الصحيفة وتفسير العقل ومواقع فيه في العلم لا يقتل مسلم بكافرو وأحلت بشرحه على كتاب الديات والذي تضمنه حديث الباب بما في الصحيفة المذكورة أربعة أشياء ه أحدها الجراحات وأستان الأبل وسيأتي شرحه في الديات وهل المراد بأستان الأبل المتعلقة بالخراج أو المتعلقة بالزكاة أو أعم من ذلك ثانياً المدينة حرم وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في أواخر الحج وذكرت فيه ما يتعلق بالتبويان الاختلاف في تفسير الصرف والعدل ه ثالثاً ومن وإلى قوماً هو المقصود هنا وقوله فيه بغير إذن مواليه قد تقدم هناك أن الخطابي زعم أن له مفهوماً هو أنه إذا استأذن مواليه ممنعه ثم راجعت كلام الخطابي وهو ليس إذن الموالى شرطاً في ادعاء نسب وولاء ليس هو منه واليه وإنما ذكر تأكيداً للتحريم ولأنه إذا استأذنتهم ممنعه وحالوا بينه وبين ما يفعل من ذلك انتهى وهذا لا يطرد لأنهم قد يتواطئون معه على ذلك لغرض ما والاولى ما قال غيره أن التعبير بالاذن ليس لتقييد الحكم بعدم الاذن وقصره عليه وإنما

حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ

ورد الكلام بذلك على انه الغالب انتهى ويحتمل أن يكون قول من تولى شاملا للبعي الاعم من الموالاة وان منها مطلق النصرة والاعانة والارث ويكون قوله بغير اذن مواليه يتعلق بفهمه بما عدا الميراث ودليل اخراجه حديث انما الولاء لمن أعتق والعلم عند الله تعالى وكان البخارى لحظ هذا فقبح الحديث بحديث ابن عمر في النهي عن بيع الولاء وعن هبته فانه يؤخذ منه عدم اعتبار الأذن في ذلك بطريق الاولى لانه اذا منع السيد من بيع الولاء مع ما تحصل له من العوض ومن هبته مع ما يحصل له من المائة بذلك فتعنه من الأذن بغير عوض ولا مائة أولى وهو مندرج في الهبة وفي الحديث ان اتى المولى من اسفل الى غير مولاه من فوق حرام لما فيه من كفر النعمة وتضييع حق الارث بالولاء والفعل وغير ذلك وبه استدلك على ما ذكره عنه ابن وهب في موطئه قال سئل عن عبد يبتاع نفسه من سيده على انه يوالى من شاء فقال لا يجوز ذلك واحتج بحديث ابن عمر ثم قال ذلك الهبة المنهى عنها وقد شد عطاء بن ابي رباح بالاخذ بمفهوم هذا الحديث فقال فيما اخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ان اذن الرجل لمولاه ان يوالى من شاء جازا واستدل بهذا الحديث قال ابن بطلان وجماعة الفقهاء على خلاف ما قال عطاء قال ويحمل حديث على انه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق وقد أجمعوا على ان قتل الولد حرام سواء خشى الاملاق أم لا وهو منسوخ بحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته (قلت) قد سبق عطاء الى القول بذلك عثمان فروى ابن المنذر أن عثمان اختصموا اليه في نحو ذلك فقال للعتيق وال من شئت وان ميمونة وهبت ولأه مواليا للعباس وولده والحديث الصحيح مقدم على جميع ذلك فلعله لم يبلغ هؤلاء أو بلغهم وتأولوه وانعقد الاجماع على خلاف قولهم قال ابن بطلان وفي الحديث انه لا يجوز للعتيق ان يكتب فلان بن فلان ويسمى نفسه ومولاه الذى اعتمقه بل يقول فلان مولى فلان ولكن يجوز له ان ينسب إلى نسيه كالتقرشى وغيره قالوا لاولى أن يفصح بذلك ايضا كان يقول التقرشى بالولاء اموالهم قال وفيه ان من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب عليه من الوعيد ويجب عليه التوبة والاستغفار وفيه جواز لمن أهل الفسق عموما ولو كانوا مسلمين ، رابعا وذمة المسلمين واحدة يسعى بها ادناهم وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجزية وأما حديث الباب الثانى فقد مضى في كتاب المتق واحلت بشرحه على ما هنا (قوله حديثنا سفیان) هو الثورى (قوله عن عبد الله بن دينار) هكذا قال الحفاظ من اصحاب سفیان الثورى عنه منهم عبد الرحمن بن مهدى ووکیع وعبد الله ابن نمير وغيرهم (قوله عن ابن عمر) في رواية الاسماعيلي من طريق أحمد بن سنان عن عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة وسفيان عن ابن دينار سمعت ابن عمر وقد اشتهر هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم لما أخرجه في صحيحه الناس في هذا الحديث عيال عليه وقال الترمذى بعد تخريجه حسن صحيح لانعرفه الا من حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد وسفيان ومالك ويروى عن شعبة انه قال وددت ان عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لى حتى كنت اقوم اليه فاقبل رأسه قال الترمذى وروى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار (قلت) وصل رواية يحيى ابن سليم ابن ماجه ولم ينفرد به يحيى بن سليم فقد تابعه أبو ضمرة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد الاموى كلاهما عن عبيد الله بن عمر أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقهما لكن قرن كل منهما نائفا بعدد الله بن دينار واخرجه ابن حبان في الثقات في ترجمة أحمد بن أبى اوفى وساقه من طريقه عن شعبة عن عبد الله بن دينار وعمر بن دينار جميعا عن ابن عمر وقال عمرو بن دينار غريب وقد اعنى أبو نعيم الاصبهانى بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار فاوردته عن خمس وثلاثين نفسا ممن حدث به عن عبد الله بن دينار منهم من الاكابر يحيى بن سعيد الانصارى وموسى

ابن حنبل بن محمد بن الحارث بن عبيد الله بن دينار وعبد الرحمن بن عبيد الله بن دينار وعبد العزيز بن مسلم وأبو أويس ومن لم يقع له ابن جريج وهو
 عند أبي عروثة وسليمان بن بلال وهو عند مسلم وأحمد بن حازم المقرئ في جزء المروى من طريق الطبراني (قوله عن ابن عمر)
 في رواية أبي داود المقرئ عن سفيان عند الأسماعيلي سمعت ابن عمر وكذا مضى في العتق من رواية شعبة وفي مسند
 أبي داود عن شعبة قلت لعبد الله بن دينار أنت سمعت هذا من ابن عمر قال نعم سأله ابنه عنه وذكره أبو عروثة عن
 جزي بن سعد عن شعبة قلت لأبي دينار أنت سمعت من ابن عمر قال نعم وسأله ابنه حمزة عنه وكذا وقع في رواية غفان
 عن شعبة عند أبي نعيم وأخرجه من وجه آخر أن شعبة قال قلت لأبي دينار أنت سمعت من ابن عمر يقول
 هذا أصحقت له وقيل لأبي عينة أن شعبة يستحلف عبد الله بن دينار قال لكننا نستحلفه سمعته منه مراراً
 وروياه في مسند أبي حنيفة عن سفيان وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الحسن بن زياد اللؤلؤي عن
 مالك عن ابن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سأل أباه عن شراء الولاء فذكر الحديث فهذا ظاهره أن
 ابن دينار لم يسمعه من ابن عمر وليس كذلك وقال ابن العري في شرح الترمذي تفرد بهذا الحديث عبد الله بن دينار
 وهو من الدرجة الثانية من الخبر لأنه لم يذكر لفظ النبي ﷺ وكأنه نقل معنى قول النبي ﷺ إنما الولاء لمن أعتق
 (قلت) ويؤيده أن ابن عمر روى هذا الحديث عن عائشة في قصة برة كما مضى في العتق لكن جاءت عنه صيغة
 الحديث من وجه آخر أخرجه النسائي وأبو عروثة من طريق الليث عن يحيى بن أيوب عن مالك ولفظه سمعت النبي
 ﷺ ينهى عن بيع الولاء وعن هبته ووقع في رواية محمد بن أبي سليمان التي أثرت بها لفظ الولاء لا يباع
 ولا يوهب وفي رواية عثمان بن عبيد عن شعبة مثله ذكره أبو نعيم وزاد محمد بن سليمان الخبر في السند عن ابن عمر
 عن عمر فروم أخرجه الدارقطني أيضاً وضعفه واتفق جميع من ذكرنا على هذا اللفظ وخالفهم أبو يوسف القاضي
 فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ الولاء لمحة كلحمة النسب أخرجه الشافعي ومن طريقه الحاكم ثم
 الباقى وأدخل بشر بن الوليد بين أبي يوسف وبين ابن دينار عبيد الله بن عمر أخرجه أبو يعلى في مسنده عنه
 وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى وأخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن أعين عن بشر فزاد
 في المتن لا يباع ولا يوهب ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار إنما الولاء نسب لا يصح بيعه لأنه
 والمخفوف في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب موقوفاً عليه
 الولاء لمحة كلحمة النسب وكذا ما أخرجه البزار والطبراني من طريق سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه
 عن جده رضى الولاء ليس بمقتل ولا متعول وفي مسنده المغيرة بن جهم وهو مجبول نعم عن ابن عباس من قوله
 الولاء لمن أعتق لا يجوز بيعه ولا هبته وقال ابن بطال أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب فإذا كان حكم
 الولاء حكم النسب فكما لا ينتقل الولاء وكانوا في الجاهلية يقولون الولاء بالبيع وغيره فهى الشرع عن ذلك وقال
 ابن عبد البر اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث إلا ما روى عن ميمونة أنها وهبت ولأبي سليمان بن يسار لأبي
 عباس وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن يسار للسيدان بأذن لعمده أن يوالى من شاء (قلت) وقد تقدم
 البحث فيه في الباب الذى قبله وقال ابن بطال وغيره جاء عن عثمان جواز بيع الولاء وكذا عن عروة وجاء عن
 ميمونة جواز هبة الولاء وكذا عن ابن عباس ولعلمهم لم يبلغهم الحديث قلت قد أنكر ذلك ابن مسعود في زمن
 عثمان فأخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول أبيع أحدكم نسبه ومن طريق علي بن الولاء شعبة من النسب ومن طريق
 جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته ومن طريق عطاء أن ابن عمر كان ينكره ومن طريق عطاء عن ابن عباس لا يجوز
 وسنده صحيح ومن ثم فصلوا في النقل عن ابن عباس بن البيع والية وقال ابن العري معنى الولاء لمحة كلحمة
 النسب أن الله أخرجه بالحرمة إلى النسب حكماً كما أن الأب أخرجه بالطفة إلى الوجود حساً لأن العبد كان كالمملوك

باب إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ ، وَكَانَ الْحَسَنُ لَا يَرَى لَهُ وَلَايَةً ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ، وَيَذْكُرُ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَفَعَهُ قَالَ دُوْ أَوَّلَى النَّاسِ بِمَحَبَّتِهِ وَتَمَانِهِ وَاسْتَقْبَلُوا فِي صِحَّةٍ هَذَا النَّبِيُّ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تَعْتِقُهَا فَقَالَتْ أَهْلُهَا نَيْعُكُمَا عَلَى أَنْ وَلَاهَا لَنَا قَدْ كَرِهَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَا يَمْتَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ فَأَشْرَطْتُ أَهْلَهَا وَلَاهَا قَدْ كَرِهَتْ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَتْ أَغْنِيهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْطَى الْوَرَقَ قَالَتْ فَأَعْتَقْتُهَا قَالَتْ قَدْ عَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَيَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا فَقَالَتْ لَوْ أَعْطَانِي كَذَا وَكَذَا مَا بَيْتُ عَنْدَهُ فَأَحْتَارَتْ نَفْسَهَا

في حق الأحكام لا يقضي ولا يلي ولا يشهد فاخرجه سيده بالحرية الى وجود هذه الأحكام من عدما فلما شابه حكم النسب أنيط بالمعتق فلذلك جاء انما الولاء لمن أعتق وألحق برتبة النسب فهي عن يمينه وهبه وقال القرطبي استدلل للجمهور بحديث الباب ووجه الدلالة انه أمر وجودي لا يأتى إلا تفكك عنه كالنسب فكما لا تنتقل الأبوة والجودودة فكذلك لا ينتقل الولاء إلا أنه يصح في الولاء جرما يترتب عليه من الميراث كما لو تزوج عبد معتقة آخر فولد له منها ولد فانه يعتق حر الحرية أمه فيكون ولاؤه لموالها لو مات في تلك الحالة ولو أعتق السيد أباه قبل موت الولد فان ولادته ينتقل اذا مات لمعتق أبيه اتفاقا انتهى وهذا لا يقدح في الأصل المذكور أن الولاء لحمه كحكمة النسب لأن التشبيه لا يستلزم التسوية من كل وجه واختلف فيمن اشترى نفسه من سيده كالمكاتب فالجمهور على أن ولادته لسيده وقيل لا ولادته عليه وفي ولادته من أعتق سائبة وقد تقدم قريبا (قوله **باب** اذا أسلم على يديه) كذا للنسفي وزاد الفريري والأكثر رجل ووقع في رواية الكشميى الرجل وبالتشكيك أولى (قوله وكان الحسن لا يرى له ولاية) كذا للاكثر وفي رواية الكشميى ولادته بالهمز بدل الياء من الولاء وهو المراد بالولاية وأثر الحسن هذا وهو البصري وصله سفيان الثوري في جامعه عن مطرف عن الشعبي وعن يونس وهو ابن عبيد عن الحسن قال في الرجل يوالى الرجل قالوا هو بين المسلمين وقال سفيان وبذلك أقول وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان وكذا رواه الدارمي عن أبي نعيم عن سفيان وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق يونس عن الحسن لا يريه إلا ان شاء أوصى له بماله (قوله ويذكر عن تميم الداروي رفعه هو أولى الناس بمحبهه وتمانه) هذا الحديث أغفله من صف في الاطراف وكذا من صف في رجال البخاري لم يذكره إنما تميم الداروي فيمن أخرج له وهو ثابت في جميع النسخ هنا وذكر البخاري من روايته حديثا في الايمان لكن جعله ترجمة باب وهو الدين النصيحة وقد أخرجه مسلم من حديثه وليس له عنده غيره وقد تكلمت عليه هناك وذكر من حديث أبي هريرة وغيره أيضا فلم يتعين المراد في تميم وهو ابن اوس بن خارجة بن سواد اللخمي ثم الداروي نسب الى بني الدار بن لحم وكان من اهل الشام ويتعاطى التجارة في الجاهلية وكان يهدي للنبي ﷺ فيقبل منه اسلامه سنة تسع من الهجرة وقد حدث النبي ﷺ اصحابه وهو على المنبر عن تميم بقصة الجساسة والدجال وعد ذلك في مناقبه وفي رواية الاكابر عن الاصاغر وقد وجدت رواية النبي ﷺ عن غير تميم وذلك فيما أخرجه ابو عبد الله بن منده في معرفة الصحابة في ترجمة زرعة بن سيف بن ذي يزن فساق بسنده الى زرعة ان النبي ﷺ كتب اليه كتابا وفيه وان مالك بن مرزود الرهاوي قد حدثني انك اسلمت وقاقلت المشركين فابشر بخير الحديث وكان تميم الداروي من افاضل الصحابة وله

منقلب وهو أول من اسرج المساجد وأول من قضى على الناس أخرجها الطبراني وسكن تيم بيت المقدس وكان
سأل النبي ﷺ أن يقطعه عيون وغيرها إذا فُتحت ففعل فقلبها بذلك لما فُتحت في زمن عمر ذكر ذلك ابن سعد
وغيره ومات تيم سنة أربعين وقوله رضة هو في معنى قوله قال رسول الله ﷺ ونحوها وقد وصله البخاري في تاريخه
وابو داود وابن أبي عاصم والطبراني والباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز بالنعنة كلهم من طريق عبد العزيز بن
عمر بن عبد العزيز قال سمعت عبيد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد العزيز عن قيصه بن ذؤيب عن تيم الداري
قال قلت يا رسول الله ما أئسنا في الرجل يسلم على يدي رجل من المسلمين قال هو أولى الناس بمحابه وممانه قال
البخاري قال بعضهم عن ابن موهب سمع تيميا ولا يصح لقول النبي ﷺ الولاء لمن اعتق وقال الشافعي هذا الحديث
ليس ثابتا إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب وابن موهب ليس بالمعروف ولا نعله لقي تيميا مثل هذا لا يثبت وقال
الخطابي ضعف أحمد هذا الحديث وأخرجه أحمد والدايمي والترمذي والنسائي من درأين وكيع وغيره عن عبد العزيز عن ابن
موهب عن تيم وصرح بعضهم بسباع ابن موهب من تيم وأما الترمذي فقال ليس إسناده متصل قال وادخل بعضهم
بين ابن موهب وبين تيم قيصه رواه يحيى بن حمزة (قلت) ومن طريقه أخرجه من بدات بذكره وقال بعضهم انه
تقدم فيه بذكر قيصه وقد رواه أبو اسحق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكر تيم أخرجه النسائي أيضا وقال
ابن المنذر هذا الحديث مضطرب هل هو عن ابن موهب عن تيم أو بينهما قيصه وقال بعض الرواة فيه عن عبد
الله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز رواه ليس بالحافظ (قلت) هو من رجال البخاري كما تقدم
في الاشارة ولكنه ليس بالكثير وأما ابن موهب فلم يدرك تيميا وقد أشار النسائي في أن الرواية التي وقع
التصريح فيها بسباعه من تيم خطأ ولكن وثقه بعضهم وكان عمر بن عبد العزيز ولاء القضاء عن أبي زارة لدمشق
في تاريخه بسند له صحيح عن الأوزاعي أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجها وصحح هذا الحديث أبو زارة
الدمشقي وقال هو حديث حسن المخرج متصل وإلى ذلك أشار البخاري بقوله واختلفوا في صحة هذا الخبر وجزم
في التاريخ بأنه لا يصح لمعارضته حديث إنما الولاء لمن اعتق ويؤخذ منه أنه لو صح سنده لما قاوم هذا الحديث
وعلى التزل تردد في الجمع هل يخص عموم الحديث المتفق على صحته هذا فيستثنى منه من أسلم أو تقول الأولوية
في قوله أول الناس بمعنى الصرة والمعاونة وما أشبه ذلك لا بالميراث ويبقى الحديث المتفق على صحته على عومه
جنح الجمهور إلى الثاني ورجحانه ظاهر وبه جزم ابن القصار فيما حكاه ابن بطلال فقال لو صح الحديث لكان تأويله
أنه أحق بمواالاته في النصر والاعانة والصلاة عليه إذا مات ونحو ذلك ولو جاء الحديث بلفظ أحق بميراثه لوجب
تخصيص الأول والله أعلم قال ابن المنذر قال الجمهور بقول الحسن في ذلك وقال حماد وأبو حنيفة وأصحابه وروى
عن النخعي انه يستمر ان عقل عنه وإن لم يعقل عنه فله أن يتحول لغيره واستحق الثاني وهل جازا وعن النخعي
قول آخر ليس له أن يتحول وعنه إن استمر إلى أن مات تحول عنه وبه قال إسحق وعمر بن عبد العزيز ووقع ذلك
في طريق الباغندي التي اسلفتها وفي غيرها انه أعطى رجلا أسلم على يديه رجل فات وترك مالا وبنتا نصف المال
الذي بقي بعد نصيب البنت ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة برة من أجل قوله فيه فإن الولاء لمن اعتق
لان اللام فيه للاختصاص أي الولاء مختص بمن اعتق وقد تقدم توجيهه وقوله فيه لا يملك وقع في رواية
الكشميني لا يملك بالتأكيد ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مختصرا وقال في آخره قال وكان زوجها حرا وقد
تقدم قبل باب من وجه آخر عن منصور ان قاتل ذلك هو الأسود رواه عن عائشة وفي الباب الذي قبله من طريق الحكم
عن إبراهيم انه الحكم ومضى الكلام على ذلك مستوفى بحمد الله تعالى ومحمد المذكور في أول السند الثاني قال أبو علي
النسائي هو ابن سلام إن شاء الله وجريه هو ابن عبد الحميد (قلت) وقد وقع في الاستقراض حدثنا محمد حدثنا
جريح كذا عند الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الفريري محمد بن سلام وفي رواية أبي

باب ما يرث النساء من الولاء **حدثنا** حفص ابن عمر **حدثنا** همام عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أرادت عائشة أن تشتري بريرة فقالت للنبي ﷺ إنهم يشترون الولاء فقال النبي ﷺ اشتريها فإنما الولاء لمن أعتق **حدثنا** ابن سلام أخبرنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة **باب** مولى القوم من أنفسهم وابن الأخت منهم **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** معاوية بن قرة وقائدة عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال مولى القوم من أنفسهم أو كما قال **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن قائدة عن أنس عن النبي ﷺ قال ابن أخت القوم منهم أو من أنفسهم

ذر عن الكشميني محمد بن يوسف يعني البكندی وليس في الكتاب محمد بن جرير سوى هذين الموضعين والمرجح انه ابن سلام وقد اعراب ابو نعيم فأخرج الحديث من طريق عثمان ابن ابي شبة عن جرير ثم قال أخرجه البخاري عن عثمان كذا وجدته وما اظنه إلا ذهولا (قوله **باب ما يرث النساء من الولاء**) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر عن نافع وحديث عائشة من وجه آخر عن منصور مقتصرا على قوله الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة وهذا اللفظ لو كيع عن سفيان الثوري عن منصور وقد أخرجه الترمذي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ إنها أرادت أن تشتري بريرة فاشتروا الولاء قال النبي ﷺ قد كره وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق وكيع أيضا ومن طريق عبد الرحمن ابن مهدي جميعا عن سفيان تأما وقال لفظهما واحد ففرف ان وكيعا كان ربما اختصره وعرف انه في قصة بريرة وقد ذكره أصحاب منصور كأني عوانة بلفظ إنما الولاء لمن أعتق وكذلك ذكره أصحاب ابراهيم كالحاكم والأعشى وأصحاب الأسود وأصحاب عائشة وكلها في الكتب الستة وتفرد الثوري وتابعه جرير عن منصور بهذا اللفظ فيحتمل ان يكون منصور رواه لهما بالمعنى وقد تفرد الثوري بزيادة قوله وولى النعمة ومعنى قوله اعطى الورق الى الثمن وإنما عبر بالورق لأنه الغالب ومعنى قوله وولى النعمة اعتق ومطابقته لقوله الولاء لمن أعتق ان صحة العتق تستدعي سبق ملك والمالك يستدعي ثبوت العوض قال ابن بطلان هذا الحديث يقضي ان الولاء لكل معتق ذكر كان أو أنثى وهو مجمع عليه وأما جرير الولاء فقال الأبهري ليس بين الفقهاء اختلاف انه ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن او اولاد من اعتقن إلا ما جاء عن مسروق أنه قال لا يخص الذكور بولاء من اعتق أبائهم بل الذكور والاناث فيه سواه كالمرأة التي تملك ابن المتمر عن طائوس مثله وعليه اقتصر سخون فيما نقله ابن التين وتعقب الحصر الذي ذكره الأبهري تبعاً لسخون وغيره بأنه يراد بولاء الاناث من ولد من أعتق قال والعبارة السالمة ان يقال إلا ما اعتقن او جره اليهن من أعتقن بولادة أو عتق احترزا لمن لها ولد من زنا أو كانت مملعة او كان زوجها عبداً فان ولاد هؤلاء كلهن لمعتق الأم والحجة للجمهور اتفاق الصحابة من حيث النظر ان المرأة لا تستوعب المال بالفرض الذي هو آكد من التعصيب فأخص بالولاء من يستوعب المال وهو الذكور أما ما روئ من عتق لأنه عن مباشرة لا عن جر الأثر واستدل بقوله الولاء لمن أعطى الورق على من قال فيمن اعتق عن غيره بوصية من الملتق عنه ان الولاء للمعتق عملاً بمعموم قوله الولاء لمن أعتق وموضع الدلالة منه قوله الولاء لمن أعطى الورق فدل على ان المراد بقوله لمن أعتق لمن كان من عتق في ملكه حين العتق لا لمن باشر العتق فقط (قوله **باب** بالتكوين (مولى القول من أنفسهم) أي عتقهم ينسب نسبتهم ويرثونه (قوله وابن الأخت منهم) أي لأنه ينسب الى بعضهم وهي ^١ (قوله **حدثنا** شعبة **حدثنا** معاوية بن قرة وقائدة عن أنس) هكذا وقع في رواية آدم

باب ميراث الأسير قالوا كان شريح يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أخوج إليه وقال عمر بن عبد العزيز أجز وصية الأسير وعقاقه وما صنع في ماله ما لم يتغير عن دينه فأما هو ماله يصنع فيه ما يشاء **حدثنا أبو الوليد** حدثنا شعبه عن عدي عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال من ترك مالا فلورثته ومن تركه كلاً فالينا

عن شعبه مقرونا واكثر الرواة قالوا عن شعبه عن قتادة وحده عن انس وقد تقدم بيان ذلك في مناقب قريش ولجورده محمداً ومن وجه آخر عن شعبه عن قتادة معلولاً في غزوة حنين وتقدمت فوائده هناك وفي كتاب الجزية واخرجه الاسماعيل من طرق عن شعبه عن قتادة وقال المعروف عن شعبه في مولى القوم منهم او من انفسهم روايته عن قتادة وعن معاوية بن قرة والمعرف عنه في ابن اخت القوم منهم او من انفسهم روايته عن قتادة وحده واقرده على بن الجعد عن شعبه به عن معاوية بن قرة ايضاً (قلت) وليس كما قال بل تابعه ابو النصر عن شعبه عن معاوية بن قرة ايضاً اخرجه احد في مسنده عنه وافاد فيه ان المعنى بذلك التعان بين مقرن المولى وكانت أمه انصارية والله اعلم واستدل بقوله ابن اخت القوم منهم من قال بان ذوى الأرحام يرثون كما يرث العصبه وحمله من لم يقل بذلك على ما تقدم وكان البخاري رمز الى الجواب بإيراد هذا الحديث لأنه لو صح الاستدلال بقوله ابن اخت القوم منهم على ارادة الميراث لصح الاستدلال به على ان العتيق يرث من اعتقه لورود مثله في حقه فدل على ان المراد بقوله من انفسهم وكذا منهم في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لافي الميراث وقال ابن ابى جرة الحكمة في ذكر ذلك ابطال ما كانوا عليه في الجاهلية من عدم الالتفات الى اولاد البنات فضلاً عن اولاد الأخوات حتى قال قائلهم

بنونا بنو ابائنا وبناتنا بنوهن ابنا الرجال الاباعد

فأراد بهذا الكلام التحريض على الالفة بين الأقارب (قلت) وأما القول في المولى فالحكمة فيه ما تقدم ذكره من جواز نسبة العبد الى مولاة لابلطف البتة لما ساقى قريباً من الوعيد الثابت لمن تنسب الى غير أبيه وجواز نسبته الى نسب مولاة بلفظ النسبة وفي ذلك جمع بين الأدلة وبالله التوفيق (قوله **باب ميراث الأسير**) أى سواء عرف خبره أم جهل (قوله وكان شريح) بمجمة اوله ومهمله آخره وهو ابن الحرث القاضي الكندي الكوفي المشهور (قوله يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أخوج اليه) وصلها بن أبي شيبة والدارمي من طريق داود ابن أبي هند عن الشعبي عن شريح قال يورث الأسير إذا كان في أرض العدو وزاد ابن أبي شيبة قال شريح أخوج ما يكون الى ميراثه وهو أسير (قوله قال عمر بن عبد العزيز أجز وصية الأسير وعقاقه وما صنع في ماله ما لم يتغير عن دينه فأما هو ماله يصنع فيه ما يشاء) في رواية الكشميني ما شاء وهذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن اسحق ابن ابراهيم عن عمر كتب اليه أن أجز وصية الأسير واخرجه الدارمي من طريق ابن المبارك عن معمر عن اسحق ابن ابراهيم عن عمر بن عبد العزيز في الأسير يوصى قال أجز له وصيته مادام على الإسلام لم يتغير عن دينه قال ابن بطلال ذهب الجمهور الى ان الأسير اذا وجب له ميراثه يوقف له وعن سعيد بن المسيب انه لم يورث الأسير في أيدي العدو قال وقول الجماعة أولى لأنه إذا كان مسلماً دخل تحت عموم قوله ﷺ من ترك مالا فلورثته والى هذا أشار البخاري بإيراد حديث ابن هريرة وقد تقدم شرحه قريباً وايضاً فهو مسلم تجري عليه احكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك الا بحجة كما أشار اليه عمر بن عبد العزيز ولا يكفي ان ثبت انه ارتد حتى يثبت ان ذلك وقع منه طوعاً فلا يحكم بخروج ماله عنه حتى يثبت انه ارتد طائفاً لا مكرهاً وما ذكره ابن بطلال عن سعيد بن المسيب اخرجه ابن أبي شيبة واخرج عنه ايضاً رواية اخرى انه يرث وعن الزهري روايتين ايضاً وعن النخعي لا يرث (تنبيه) تقدم في اواخر الكتاب

باب لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَإِذَا أَسْتَمَ قَبْلَ أَنْ يُقَسَمَ الْمِيرَاثُ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ **حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عُمَرَ ابْنِ عَثْمَانَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ

في باب حكم المفقود في اهله وماله اشياء تتعلق بالاسير في حكم زوجته وماله وان زوجته لا تزوج وماله لا يقسم ماتت حياته وعلم مكانه فاذا انقطع خبره فهو مفقود وتقدم بيان الاختلاف في حكمه هناك (قوله **باب** لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) هكذا ترجم بلفظ الحديث ثم قال واذا اسلم قبل ان يقسم الميراث فلا ميراث له فأشار الى ان عمومته يتناول هذه الصورة فمن قيد عدم التوارث بالقسمه احتاج الى دليل وحجة الجماعة ان الميراث يستحق بالموت فاذا انتقل من ملك الموت بموته لم ينتظر قسمته لانه استحق الذي انتقل عنه ولو لم يقسم المال قال ابن المنير صورة المسئلة اذا مات مسلم وله ولدان مثلا مسلم وكافر فأسلم الكافر قبل قسمة المال قال ابن المنذر ذهب الجمهور الى الاخذ بما دل عليه عموم حديث اسامة يعني المذكور في هذا الباب الا ما جاء عن معاذ قال يرث المسلم من الكافر من غير عكس واحتج بانه سمع رسول الله ﷺ يقول الاسلام يزيد ولا ينقص وهو حديث اخرج ابو داود وصححه الحاكم من طريق يحيى بن يعمر عن ابي الاسود الدائلي عنه قال الحاكم صحيح الاسناد وتعب بالانقطاع بين ابي الاسود ومعاذ ولكن سماعه منه ممكن وقد زعم الجوزاقاني انه باطل وهي مجازة وقال القرطبي في المفهم هو كلام محكي ولا يروى كذا قال وقد رواه من قدمت ذكره فكانه ما وقف على ذلك واخرج احدين منبع بسند قوي عن معاذ انه كان يورث المسلم من الكافر بغير عكس واخرج مسدد عنه ان اخوين اخصما اليه مسلم ويهودي مات ابوهما يهوديا فخاز ابنه اليهودي ماله فازعه المسلم فورث معاذ المسلم واخرج ابن ابي شيبة عن طريق عبد الله بن معقل قال ماريت قضاء احسن من قضاء قضى به معاوية نزل اهل الكتاب ولا يرثونا كما يحل النكاح فيهم ولا يحل لهم وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وابراهيم النخعي واسحق وحجة الجمهور انه قياس في معارضة النص وهو صريح في المراد ولا قياس مع وجوده واما الحديث فليس نصا في المراد بل هو محمول على انه يفضل غيره من الاديان ولا تعلق له بالارث وقد عارضه قياس آخر وهو ان التوارث يتعلق بالولاية ولا ولاية بين المسلم والكافر لقوله تعالى لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض وبان الذي يتزوج الحرية ولا يرثها وايضا فان الدليل ينقلب فيما لو قال الذي ارث المسلم لانه يتزوج النوا فيه قول ثالث وهو الاعتبار بقسمة الميراث جاء ذلك عن عمر وعثمان وعن عكرمة والحسن وجابر بن زيد وهو رواية عن أحمد (قلت) ثبت عن عمر خلافة كما مضى في باب تورث دور مكة من كتاب الحج فان فيه بعد ذكر حديث الباب مطولا في ذكر عقيل بن أبي طالب فكان عمر يقول فذكر المتن المذكور هنا سواء (قوله عن ابن شهاب) هو الزهري وكذا وقع في رواية للاسماعيلي من وجه آخر عن ابي عاصم (قوله عن علي بن) حسين هو المعروف بزين العابدين وعمرو بن عثمان أي ابن عفان وقد تقدم في الحج من هذا الشرح بيان من رواه عن الزهري مصرحا بالأخبار بينه وبين علي وكذا بين علي وعمرو واتفق الرواة عن الزهري ان عمرو بن عثمان بفتح اوله وسكون الميم إلا ان مالكا واحده قال عمر بضم اوله وفتح الميم وشذت روايات عن غير مالكا على وقته وروايات عن مالكا على وفق الجمهور وقدين ذلك ابن عبد البر وغيره ولم يخرج البخاري رواية مالكا وقد عد ذلك ابن الصلاح في علوم الحديث له في أمثلة المنكر وفيه نظر أوجه شيخنا في التكت وزدت عليه في الانصاح (قوله لا يرث المسلم الكافر الخ) تقدم في المغازي بلفظ المؤمن في الموضعين

باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصارى

وأخرجه التتائي من رواية هشيم (٣) عن الزهري بلفظ لا يورث أهل ملتين وجاءت رواية شاذة عن ابن عينة عن الزهري مثله وله شاهد عند الترمذي من حديث جابر وآخر من حديث عائشة عند أبي يعلى وثابت من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده في السنن الأربعة وسند أبي داود فيه الاغمر وصحيح وعسك بها من قال لا يرث أهل ملة كافرة من أهل ملة أخرى كافرة وحلها الجمهور على أن المراد بأحدى الملتين الاسلام وبالأخرى الكفر فيكون مساويا للرواية التي بلفظ حديث الباب وهو اولى من حملها على ظاهر عمومها حتى يمتنع على اليهودي مثلا ان يرث من النصراني والاصح عند الشافعية ان الكافر يرث الكافر وهو عن الحنفية والاكثر ومقابلة عن مالك وأحمد وعنه التفرقة بين الذي والحربي وكذا عند الشافعية قول أبي حنيفة لا يورث حربى من ذمى فان كانا حربيين شرط ان يكونا من دار واحدة وعند الشافعية لافرق وعدم وجه كالحنفية وعن الثوري وربيعة وطائفة الكفر ثلاث ملل يهودية ونصرانية وغيرهم فلا ترث ملة من هذه ملة من الملتين وعن طائفة من أهل المدينة والبصرة كل فريق من الكفار ملة فلم يورثوا مجوسيا من وثني ولا يهوديا من نصراني وهو قول الاوزاعي وبالغ فقال ولا يرث أهل نخلة من دين واحد أهل نخلة أخرى منه كالعقوبة والمملوكية من النصارى واختلف في المرتد فقال الشافعي وأحمد يصير ماله اذا مات فيا للسلبين وقال مالك يكون فيا الا ان قصد برئته ان يحرم ورثته المسلمين فيكون لهم وكذا قال في الزنديق وعن أبي يوسف ومحمد لورثته المسلمين وعن أبي حنيفة ما كسبه قبل الردة لورثته المسلمين وبعد الردة لبيت المال عن بعض التابعين كملعقة يستحقه أهل الدين الذي انتقل اليه وعن داود يخص ورثته من أهل الدين الذي انتقل اليه ولم يفضل فالخاضل من ذلك ستة مذاهب حررها الماوردي واحتج القرطبي في المفهم لمذهبه بقوله تعالى لكل جعلنا شرعة ومنهاجا فهي ملل متعددة وشرائع مختلفة قال وأما ما احتجوا به من قوله تعالى ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم فوجد الملة فلا حجة فيه لان الوحدة في اللفظ وفي المعنى الكثرة لانه أضافه الى مفيد الكثرة كقول القائل أخذ عن علماء الدين عليهم يريد علم كل منهم قال واحتجوا بقوله قل يا أيها الكافرون الى آخرها والجواب ان الخطاب بذلك وقع لكفار قرش وهم أهل وثن وأما ما أجابوا به عن حديث لا يورث أهل ملتين بأن المراد ملة الكفر وملة الاسلام فالجواب عنه بأنه اذا صح في حديث أسامة فردود في حديث غيره واستدل بقوله لا يرث الكافر المسلم على جواز تخصيص عموم ان كتاب بالأحاد لان قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم عام في الأولاد يخص منه الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحديث المذكور وأجيب بأن المتع حصل بالاجماع وخبر الواحد اذا حصل الاجماع على وقته كان التخصيص بالاجماع لا بالخبر فقط (قلت) لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به الى جواب وقد قال بعض الخذاق طريق العام هنا قطعي ودلالته على كل فرد ظنية وطريق الخاص هنا ظنية ودلالته عليه قطعية فيحتاج الى ان يتم ترجع الخاص بان العمل به يستلزم الجمع بين الدليلين المذكورين بخلاف عكسه : (قوله باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصارى) كذا للاكثر بغير حديث ولا في ذكر المستعلي والكشميني باب من أدعى اخا أو ابن أخ ولم يذكر فيه حديثا ثم قال عن الثلاثة باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ولم يذكر أيضا فيه حديثا ثم قال عنهم باب انهم من اتقى من ولده وذكر قصة سعد وعبد بن زمة فجري ابن بطال وابن آتين على حذف باب من اتقى من ولده وجعلنا قصة ابن زمة لباب من أدعى اخا ولم يذكر في باب ميراث العبد حديثا على ما وقع عند الأكثر وأما الاسماعيلي فلم يقع عنده باب ميراث العبد النصراني بل وقع عنده باب انهم من اتقى من ولده وقال ذكره بلا حديث ثم قال باب من أدعى اخا وابن أخ وذكر قصة

(٣) قوله من رواية هشيم كذا في نسخة وفي أخرى من رواية ابراهيم أم مصححه

باب إثم من انتفى من ولده **باب** من ادعى أخا أو ابن أخ حديثنا فتينة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة في غلام فقال سعد هذا يارسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عبد إلى أنه ابنه انظر إلى شبهه ، وقال عبد بن زمة هذا أخي يارسول الله ولدت على فراش أبي من ولديته ، فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهه فرأى شبا بينا بعته ، فقال هو لك ياعبد بن زمة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتججى منه يأسودة بنت زمة ، قالت فلم ير أسودة بعد

عبد بن زمة ووقع عند أبي نعم باب ميراث النصراني ومن انتفى من ولده ومن ادعى أخا أو ابن أخ وهذا كله راجع إلى رواية الفرير عن البخاري وأما النسفي فوقع عنده باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني وقال لم يكتب فيه حديثا وفي عقبه باب من انتفى من ولده ومن ادعى أخا أو ابن أخ وذكر فيه قصة ابن زمة فليخص لنا من هذا كله أن الأكثر جعلوا قصة ابن زمة لترجمة من ادعى أخا أو ابن أخ ولا اشكال فيه وأما الترجتان فقصتا أحدهما عند بعض وثبت عند بعض قال ابن بطال لم يدخل البخاري تحت هذا الرسم حديثا ومذهب العلماء أن العبد النصراني إذا مات فماله لسيده بالرق لأن ملك العبد غير صحيح ولا مستقر فهو مال السيد يستحقه لا بطريق الميراث وإنما يستحق بطريق الميراث ما يكون ملكا مستقرا لمن يورث عنه وعن ابن سيرين ماله لبيت المال وليس للسيد فيه شيء لاختلاف دينهما وأما المكاتب فإن مات قبل أداء كتابته وكان في ماله وقا لباق كتابته أخذ ذلك في كتابته فما فضل فهو لبيت المال (قلت) وفي مسألة المكاتب خلاف ينشأ من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته هل يعق منه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقي عليه شيء وقد مضى الكلام على ذلك في كتاب العتق وقال ابن المنير يحتمل أن يكون البخاري أراد أن يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذي قبلها لأن النظر فيه محتمل كان يقال ياخذ المال لأن العبد ملكه وله انتزاعه منه حيا فكيف لا يأخذه ميتا ويحتمل أن يقال لا يأخذه لمعموم لا يرث المسلم الكافر والأول أوجه (قلت) وتوجهه ما تقدم وجرى الكرمانى على ما وقع عند أبي نعم فقال هاهنا ثلاث تراجم مثالية والحديث ظاهر للثالثة وهي من ادعى أخا أو ابن أخ قال وهذا يؤيد ماذكروا أن البخاري ترجم لأبواب وأراد أن يلحق بها الأحاديث فلم يتفق له إتمام ذلك وكان أخفى بين كل ترجمتين يابضا فضم النقلة بعد ذلك إلى بعض (قلت) ويحتمل أن يكون في الأصل ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني كان مضموما إلى اليرث المسلم الكافر الخ وليس بعد ذلك ما يشكل إلا ترجمة من انتفى من ولده ولا سيما على سياق أبي ذر وسأذكره في الباب الذي يليه (تكميل) لم يذكر البخاري ميراث النصراني إذا اعتقه المسلم وقد حكى فيه ابن التين ثمانية أقوال فقال عمر بن عبد العزيز واليثة والشافعي هو كالمولى المسلم إذا كانت له ورثة والا فماله لسيده وقيل يرثه الولد خاصة وقيل الولد والوالد خاصة وقيل هما والأخوة وقيل هم والعصبة وقيل ميراثه لنوى رحمة وقيل لبيت المال فأقول يوقف فن ادعاء من النصارى كان له انتهى ملخصا وما نقله عن الشافعي لا يعرفه أصحابه واختلف في عكسه فاجبور أن الكافر إذا أعتق مسلما لا يرثه بالولاء وعن أحد رواية أنه يرثه ونقل مثله عن علي وأما ما أخرج النسائي والحاكم من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعا لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته وأعله ابن حزم بتدليس أبي الزبير وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابرا فلا حجة فيه لكل من المستثنين لانه ظاهر في الموقوف (قوله باب) إثم من انتفى من ولده (أورد فيه حديث عائشة في

باب من ادعى إلى غير أبيه حديثنا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ قَدْ كَرِهَهُ لَا بِي بَكْرَةَ فَقَالَ وَأَنَا سَمِعْتُهُ أَدْنَى وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **حديثنا** أَصْبَحَ ابْنُ الْفَرَجِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَنْ عَمْرِو

هَاشِمٍ مُحَاصِمَةَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ الْوَلَدِ الْفَرَّاشِ وَقَدْ خَفِيَ بَوَاجِهُ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَخْرُجَ عَلَى أَنَّ عَتَبَةَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ مَاتَ مُسْلِمًا وَإِنَّ الَّذِي حَلَّهَ عَلَى أَنْ يَوْصَى أَخَاهُ بِأَخْذِ الْوَلِيدَةِ زَمْعَةَ خَشِيَ أَنْ يَكُونَ سَكُوتُهُ عَنْ ذَلِكَ مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ وَلَدُهُ يَنْتَزِلُ مِثْلُ النَّبِيِّ وَكَانَ سَمْعٌ مَأْثُورٌ فِي حَقِّ مَنْ اتَّغَى مِنْ وَلَدِهِ مِنَ الْوَعِيدِ فَهَذَا إِلَى أَخِيهِ أَنَّهُ ابْنُهُ وَأَمْرُهُ بِاسْتِلْقَاعِهِ وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ عَتَبَةُ مَاتَ كَافِرًا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ هُوَ الْحَامِلُ لِسَعْدٍ عَلَى اسْتِلْقَاعِ ابْنِ أَخِيهِ وَيَلْحَقُ اسْتِقْنَاءُ وَلَدِ الْأَخِ بِالْإِقْنَاءِ مِنَ الْوَلَدِ لِأَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ مِنْ عَمِّهِ كَمَا يَثْبُتُ مِنْ أَبِيهِ وَقَدْ وَرَدَ الْوَعِيدُ فِي حَقِّ مَنْ اتَّغَى مِنْ وَلَدِهِ مِنْ رِوَايَةِ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَفَعَهُ مِنْ اتَّغَى مِنْ وَلَدِهِ مِنْ رِوَايَةِ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَفَعَهُ مِنْ اتَّغَى مِنْ وَلَدِهِ لِيَفْضَحَهُ فِي الدُّنْيَا فَفَضَحَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْحَدِيثُ وَفِي سَنَدِهِ الْجِرَاحُ وَالِدُ وَكَيْفَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عَنْ ابْنِ عَمْرِو أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى بِلَفْظٍ: مَنْ اتَّغَى مِنْ وَلَدِهِ فَلْيَقْبِرْهُ مُقَمَّعًا مِنَ النَّارِ وَفِي سَنَدِهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الرَّعِيزِ عَنْ رِوَايَةِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ مُتَكَرِّرًا الْحَدِيثُ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ ابْنُ دَاوُدَ وَالتَّنَائِي وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ بِلَفْظٍ: مَنْ حَلَّ جَدُّهُ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ الْحَدِيثُ وَفِي سَنَدِهِ عَيْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حِجَازِي مَارُورِي عَنْهُ سَوِيٌّ يَنْبَغِي الْمَادُ (قَوْلُهُ **باب** مِنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ إِثْمًا مِنْ ادَّعَى كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ أَوْ أَطْلَقَ لَوْفُوعَ الْوَعِيدِ فِيهِ بِالْكَفْرِ وَيَنْحَرِمُ الْجَنَّةَ فَوَكَّلَ ذَلِكَ إِلَى نَظَرٍ مِنْ يَسَعِي (قَوْلُهُ خَالِدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) يَعْنِي الْوَاسِطِي الطَّحَانُ وَمُحَالِدُ شَيْخِهِ هُوَ ابْنُ مِهْرَانَ الْحِزَّاءِ وَأَبُو عَثْمَانَ هُوَ الْهِنْدِيُّ وَسَعْدُ هُوَ ابْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَالسَّنْدُ إِلَى سَعْدِ كُلِّهِ بِصُرُوفٍ وَالْقَائِلُ قَدْ كَرِهَتْ لَآبِي بَكْرَةَ هُوَ أَبُو عَثْمَانَ وَقَدْ وَفَّقَ فِي رِوَايَةِ هَاشِمٍ عَنْ خَالِدِ الْحِزَّاءِ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي أَوَّلِهِ قِصَّةً وَلَفْظُهُ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ قَالَ لَمَّا ادَّعَى زِيَادٌ لَقِيتُ أَبَا بَكْرَةَ قُلْتُ مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتَ إِنِّي سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُرَادُ بِزِيَادَةِ الَّذِي ادَّعَى زِيَادُ بْنُ سَمِيَةَ وَهِيَ أُمُّهُ كَانَتْ أُمُّهُ لِلْحَرِثِ بْنِ كَلْدَةَ زَوْجِهَا لَمَوْلَى عَيْدٍ فَأَتَتْ بِزِيَادٍ عَلَى فَرَسِهِ وَهُمْ بِالطَّائِفِ قَبْلَ أَنْ يَسْلُمَ أَهْلُ الطَّائِفِ فَلَمَّا كَانَ فِي خِلَافَةِ عَمْرِو سَمِعَ أَبُو سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ كَلَامَ زِيَادٍ عِنْدَ عَمْرِو وَكَانَ بَلِيغًا فَأَعْجَبَهُ فَقَالَ إِنِّي لَا أَعْرِفُ مِنْ وَضَعِهِ فِي أُمِّهِ وَلَوْ شِئْتُ لَسَمِيتُهُ وَلَكِنْ أَخَافُ مِنْ عَمْرِو فَلَمَّا وَلِيَ مُعَاوِيَةُ الْخِلَافَةَ كَانَ زِيَادٌ عَلَى فَرَسٍ مِنْ قَبْلِ عَلَى فَأَرَادَ مِدَارَاتِهِ فَأَطْمَعَهُ فِي أَنَّهُ يَلْحَقُهُ بِأَبِي سَفْيَانَ فَأَصْنَى زِيَادٌ إِلَى ذَلِكَ فَجُرَتْ فِي ذَلِكَ خُطُوبٌ إِلَى أَنْ أَدْعَاهُ مُعَاوِيَةُ وَأَمَرَهُ عَلَى الْبَصْرَةِ ثُمَّ عَلَى الْكُوفَةِ وَأَكْرَمَهُ وَسَارَ زِيَادٌ سِيرَتَهُ الْمَشْهُورَةَ وَسِيَاسَتَهُ الْمَذْكُورَةَ فَكَانَ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّالِعِينَ يَنْكُرُونَ ذَلِكَ عَلَى مُعَاوِيَةَ يَحْتَجِبِينَ بِحَدِيثِ الْوَلَدِ الْفَرَّاشِ وَقَدْ مَضَى قَرِيبًا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَأَمَّا خُصَرُ أَبُو عَثْمَانَ أَبَا بَكْرَةَ بِالْإِنْكَارِ لَأَنَّ زِيَادًا كَانَ أَخَاهُ مِنْ أُمِّهِ وَلَآبِي بَكْرَةَ مَعَ زِيَادٍ قِصَّةً تَقْدُمُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِي غَزْوَةِ حَتِّينَ مِنْ رِوَايَةِ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ سَعْدًا وَأَبَا بَكْرَةَ وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَبِي بَكْرَةَ (قَوْلُهُ مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ) وَفِي رِوَايَةِ عَاصِمِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا عِنْدَ مُسْلِمٍ مَنْ ادَّعَى أَبَا فِي الْإِسْلَامِ غَيْرُ أَبِيهِ وَالتَّالِي مِثْلَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي مَنَاقِبِ قُرَيْشٍ فِي السَّكَّامِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ وَفِيهِ مَنْ ادَّعَى لغير أبيه وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْكَفْرَ وَوَقَعَ هُنَاكَ الْإِكْفَارُ وَتَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ كُفْرُ بَالِهِ اتَّغَى مِنْ نَسَبٍ وَإِنْ دَقَّ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (قَوْلُهُ أَخْبَرَنِي عَمْرُو) هُوَ

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْمَةَ عَنْ عِرَاكِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تَرْتَعِبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَمَنْ رَغِبَ
عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كَفَرٌ **بَابٌ** إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ ابْنًا **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا
أَبُو الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ كَانَتْ امْرَأَتَانِ
مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا جَاءَ الذَّنْبُ فَذَهَبَ بَابِنِ إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ لِصَاحِبَتِهَا إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ فَقَالَتِ الْآخَرَى
إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ فَتَحَا كِمَتًا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِهِ لِلْكَبْرَى . فَخَرَجَتَا عَلَى سَلِيمَانَ بْنِ
دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، فَأَخْبَرَتَاهُ . فَقَالَ اتَّوْنِي بِالسَّكِينِ أَشَقُّهُ يَتِيَهُمَا . فَقَالَتِ الصَّغْرَى لَا تَفْعَلْ
يَرْحَمَكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا فَقَضَى بِهِ لِلصَّغْرَى . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسَّكِينِ قَطُّ إِلَّا
يَوْمُئِذٍ وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمَذْيَةَ

هو ابن الحرث وعراك بكسر الميملة وتخفيف الراء وآخره كاف وابن مالك (قوله عن أبي هريرة) في رواية
مسلم عن هرون بن سعيد عن ابن وهب بسنده الى عراك انه سمع أبا هريرة (قوله لاترغبوا عن آبائكم فترغب
عن أبيه فهو كفر) كذا للاكثر وكذا لمسلم ووقع للكشيميني فقد كفر وسيأتي في باب رجم الحليل من الزنا
في حديث عمر الطويل لاترغبوا عن آبائكم فهو كفر بربكم قال ابن بطال ليس معنى هذين الحديثين ان من اشهر
بالنسبة الى غير أبيه ان يدخل في الوعيد كالمقداد بن الأسود وانما المراد به من تحول عن نسبه لآيه الى غير أبيه
علما عامدا بخيارا وكانوا في الجاهلية لا يستكبرون أن يتبني الرجل ولد غيره ويصير الولد ينسب الى الذي تنبأه
حتى نزل قوله تعالى ادعهم لآبائهم هو أقط عند الله وقوله سبحانه وتعالى وما جعل أديعاهم كم آبائكم فنب كل
واحد الى أبيه الحقيقي وترك الانتساب الى من تنبأه لكن بقي بعضهم مشهوراً بمن تنبأه فيذكر به لقصد التعريف
لا لقصد النسب الحقيقي كالمقداد بن الأسود وليس الأسود أباه وإنما كان تنبأه واسم أبيه الحقيقي عمرو بن
ثعلبة بن مالك بن ربيعة النهراني وكان أبوه حليف كندة فليل له الكندى ثم حالف هو الأسود بن عبد يغوث
الزهري فبني المقداد فليل له ابن الأسود انتهى ملخصاً موضعاً قال وليس المراد بالكفر حقيقة الكفر التي يخلد صاحبها
في النار وبسط القول في ذلك وقد تقدم توجيهه في مناقب قريش وفي كتاب الأيمان في أوائل الكتاب وقال
بعض الشراح سبب إطلاق الكفر هنا انه كذب على الله كأنه يقول خلقني الله من ماء فلان وليس كذلك لأنه
انما خلقه من غيره واستدل به على أن قوله في الحديث الماضي قريباً ابن أخت القوم من أنفسهم ومولى القوم
من أنفسهم ليس على عمومته اذ لو كان على عمومته لجاز أن ينسب الى خاله مثلاً وكان معارضاً لحديث الباب المصريح
بالوعيد الشديد لمن فعل ذلك فعرف انه خاص والمراد به انه منهم في الشفقة والبر والمعاونة ونحو ذلك
(قوله باب) إذا دعت المرأة ابناً ذكر قصة المرائين اللتين كان مع كل منهما ابن فأخذ الذنب أحدهما فاخلفنا
في أيهما ذهب فتحا كمتا الى داود وفيه حكم سليمان وقد مضى شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من أحاديث الانبياء
قال ابن بطال اجمعوا على ان الأم لا تستلحق بالزوج ما ينكره فان اقامت البيعة قلت حيث تكون في عصمة فلو
لم يكن ذات زوج وقالت لمن لا يعرف له أب هذا ابني ولم يناعها فيه أحد فانه يعمل بقولها وترثه ويرثها ويرثه
اخوته لأمه ونازعه ابن التين فخكى عن ابن القاسم لا يقبل قولها إذا ادعت اللقط وقد استنبط النساق في السنن
الكبرى من هذا الحديث أشياء نفيسة فترجم نقض الحاكم ما حكم به غيره من هو مثله أو أجل إذا قضى الأمر
ذلك ثم ساق الحديث من طريق علي بن عياش عن شعيب بسنده المذكور هنا وصرح فيه بالتحدث بين أبي الزناد
وبين الأعرج وأبي هريرة وساق الحديث نحو أبي اليمان وترجم أيضاً الحاكم بخلاف ما يعترف به المحكوم له

باب القاتل حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت إن رسول الله ﷺ دخل على مسروراً تيقن أسارى وجهه فقال ألم ترى إلى مجزراً نظر آتفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم وهو مسرور فقال يا عائشة ألم ترى أن مجزراً المدلجى دخل فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد عطينا رؤسهما بدت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام

إذا تبين للحاكم إن الحق غير ما اعترف به وساق الحديث من طريق مسكين بن بكير عن شعيب وفيه قال اقطعوه نصفين لهذه نصف ولهذا نصف فقالت الصغرى لا تقطعوه هو ولنا قضى به لى أبت أن يقطعه فأشار إلى قول الصغرى هو ولدها ولم يعمل سليمان بهذا الأقرار بل قضى به لها مع أقرارها بأنه لصاحبها وترجم له التوسعة للحاكم أن يقول للشيء الذى لا يفعله أفلح ليستين له الحق وساقه من طريق محمد بن عجلان عن أبى الزناد وفيه قال اتوني بالسكين أشق الغلام بينهما فقالت الصغرى أشقه فقال نعم فقالت لا تفعل حظ منه لها وقد أخرجه مسلم من طريق أبى الزناد ولم يسق لفظه بل أحال به على رواية ورقاء عن أبى الزناد وقد ذكرت ما فيها في ترجمة سليمان ثم ترجم الفهم في القضاء والتدبير فيه والحكم بالاستسبال ثم ساقه من طريق بشير بن نيك عن أبى هريرة ذكر الحديث مختصراً وقال في آخره فقال سليمان يعنى للكبرى لو كان ابنك لم ترض أن يقطع (قوله **باب** القاتل) هو الذى لا يعرف الشبه ويميز الأثر سمي بذلك لأنه يفتق الأشياء أى يتبعها فكانه مقلوب من القاتل قال الاصمعى هو الذى يفتق الأثر ويقتافه فتقوا وقيافة والجمع القافة كذا وقع في التبريين والنهاية (قوله في الطريق الثانية عن الزهري) في رواية الحيدى عن سفيان حدثنا الزهري أخرجه أبو نعيم (قوله دخل على مسرور تيقن أسارى وجهه) تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ (قوله فقال ألم ترى إلى مجزراً) في الرواية التى بعدها لم ترى أن مجزراً والمراد من الرؤية هنا الأخبار أو العلم ومضى في مناقب زيد من طريق ابن عينة عن الزهري لم تسمى ما قال المدلجى ومضى في صفة النبي ﷺ من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري بلفظ دخل على قاتل الحديث وفيه فسر بذلك النبي ﷺ وأعجبه وأخبر به عائشة وسلم من طريق معمر وابن جريج عن الزهري وكان مجزراً قاتلاً ومجزز بضم الميم وكسر الزاى الثقيلة وحكى فتحها وبعدها زأى أخرى هذا هو المشهور ومنهم من قال بسكون الحاء المهملة وكسر الراء ثم زأى وهو ابن الأعور بن جعدة المدلجى نسبة إلى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة وكانت القيافة فيهم وفي بنى أسد والعرب تعترف لهم بذلك وليس ذلك خاصاً بهم على الصحيح وقد أخرج يزيد بن هرون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن عمر كان قاتلاً أوردته في قصته وعمر قرشي ليس مدلجياً ولا أسدياً لا أسد قرشي ولا أسد خزيمية ومجزز المدكور هو والد علقمة بن مجز الماضى ذكره في باب سرية عبد الله بن حذافة من المنازى وذكر مصعب الزبيرى والواقدي أنه سمي مجزراً لأنه كان إذا أخذ أسيراً في الجاهلية جز ناصيته وأطلقه وهذا يدفع فتح الزاى الأولى من اسمه وعلى هذا فكان له اسم غير مجزز لكنى لم أر من ذكره وكان مجزراً عارفاً بالقيافة وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر وقال لأعلم له رواية (قوله نظر آتفاً) بالمد ومجزز القصر أى قريباً أو أقرب وقت (قوله إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد) في الرواية التى دخل على فرأى أسامة ابن زيد وزيداً وعليهما قطيفة قد عطينا رؤسهما وبدت أقدامهما وفي رواية إبراهيم

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)
(كِتَابُ الْحُدُودِ)

ابن سعد واسامة وزيد مضطجعان وفي هذه الزيادة دفع توهم من يقول لعله حابها بذلك لما عرف من كونهم كانوا يطعنون في اسامة (قوله بعضها من بعض) في رواية الكشميني لمن بعض قال أبو داود نقل احمد بن صالح عن اهل النسب انهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب اسامة لأنه كان اسود شديد السواد وكان ابوه زيد ابنيض من القطن فلما قال القائف ما قال مع اختلاف اللون سر النبي ﷺ بذلك لكونه كافلا لم عن الطعن فيه لاعتقادهم ذلك وقد اخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين ان ام اسامة وهي ام ايمن مولاة النبي ﷺ كانت سوداء فلما جاء اسامة اسود وقد وقع في الصبح عن ابن شهاب ان ام ايمن كانت حبشية وصفية لعبد الله والد النبي ﷺ ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل فصارت لعبد المطلب فوها لعبد الله وتزوجت قبل زيد عبيد الحبشي فولدت له ايمن فكنتيت به واشتهرت بذلك وكان يقال لها ام الظباء وقد تقدم لها ذكر في لواخر الهبة قال عياض لو صح بان ام ايمن كانت سوداء لم ينكروا سواد ابنها اسامة لأن السواد قد تلد من الابيض اسود (قلت) يحتمل انها كانت صافية فجاء اسامة شديد السواد فوقع الانكار لذلك وفي الحديث جواز الشهادة على المتتعبة والاكتفاء بمعرفتها من غير رؤية الوجه وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شعار واحد وقبول شهادة من يشهد قبل ان يستشهد عند عدم التهمة وسرور الحاكم لظهور الحق لاحد الخصمين عند السلامة من الهوى وتقدم في باب اذا عرض بنفي الولد من كتاب العنان حديث ابي هريرة في قصة الذي قال ان امرأتى ولدت غلاما اسود وفيه قول النبي ﷺ لعله نزع عرق ومضى شرحه هناك وبالله التوفيق (تنبيه) وجه ادخال هذا الحديث في كتاب الفرائض الرد على من زعم ان القائف لا يعتبر قوله فان من اعتبر قوله فعلم به لزوم منه حصول التوارث بين الملقق والملحق به (خاتمة) اشتمل كتاب الفرائض من الاحاديث المرفوعة على ثلاثة واربعين حديثا المعلق منهم حديث تميم الداري فيمن اسلم على يديه رجل والبقية موصولة والمكرر منها فيه وفيما مضى سبعة وثلاثون حديثا والبقية خالصة لم يخرج مسلم منها سوى حديث ابي هريرة في الجنين غرة وحديث ابن عباس الحقوا الفرائض بأهلها واما حديث معاذ في توريث الاخوت والبنات وحديث ابن مسعود في توريث بنت الابن وحديثه في السأبة وحديث تميم الداري المعلق فانفرد البخاري بتخريجها وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم اربعة وعشرون اثر او الله سبحانه وتعالى اعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الحدود)

جمع حد والمذكور فيه هنا حد الزنا والخمر والسرقة وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئا فمن المتفق عليه الردة والحراة والم يبق قبل القدرة والزنا والقذف به وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقة ومن اختلف فيه جحد العارية وشرب ما يسكر كثيره من غير الخمر والقذف بغير الزنا والتعريض بالقذف واللواط ولو لم يجل له نكاحها وإتيان البهمة والسحاق وتمكين المرأة القرد وغيره من اللواط من وطنها والسر وترك الصلاة تكاملا والقطر في رمضان وهذا كله خارج عما تشرع فيه المقاتلة كما لو ترك قوم الزكاة ونصبوا لذلك

باب ما يحذر من الحدود باب الزنا وشرب الخمر وقال ابن عباس: يُزَّخُّ مِنْهُ نَوْرُ
الْإِيمَانِ فِي الزَّانِ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ
أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي
وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ
مُؤْمِنٌ وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً

الحرب وإصل الحد ما يحجز بين شيئين فيمنع اختلاطهما وحد الدار ما يميزها وحد الشيء وصفه المحيط به المميز
له عن غيره وسميت عقوبة الزاني ونحوه حداً لكونها تمنعه المعاودة أو لكونها مقدرة من الشارع وللإشارة إلى
المنع سمي البواب حداً قال الراغب وتطلق الحدود ويراد بها نفس الماصي كقوله تعالى تلك حدود الله فلا
تقربوها وعلى فضل فيه شيء مقدر ومنه ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه وكأنها لما فصلت بين الحلال والحرام
سميت حدوداً فيها ما جاز عن فعله ومنها ما جاز من الزيادة عليه والنقصان منه وإما قوله تعالى إن الذين يجادلون الله
ورسوله فهو من الممانعة ويحتمل أن يراد استعمال الحديد إشارة إلى المقاتلة وذكرت البسمة في رواية أخرى سابقة
على كتاب (قوله باب ما يحذر من الحدود) كذا للمستمل ولم يذكر فيه حديثاً ولا غيره وما يحذر عطفاً على
الحدود وفي رواية النسفي جعل البسمة بين الكتاب والباب ثم قال لا يشرب الخمر وقال ابن عباس الخ (قوله)
باب الزنا وشرب الخمر أي التحذير من تعاطيها ثبت هذا للمستمل وحده (قوله) وقال ابن عباس ينزع
منه نور الإيمان في الزنا (وصله أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان من طريق عثمان بن أبي شيبة قال كان
ابن عباس يدعو غلاماً غلاماً فيقول ألا تزوجك ما من عبد يزني إلا نزعه الله منه نور الإيمان وقد روى
موفوفاً أخرجه أبو جعفر الطبري من طريق مجاهد عن ابن عباس سمعت النبي ﷺ يقول من ذنن نزع الله نور
الإيمان من قلبه فإن شاء الله أن يردّه إليه رده وله شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود (قوله عن أبي بكر بن
عبد الرحمن) أي ابن الحرث بن هشام الخزومي ووقع في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه حديثي
عقيل بن خالد قال قال ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام (قوله لا يزني الزاني حين
يزني وهو مؤمن) قيد في الإيمان بحالة ارتكابه لها ومقتضاه أنه لا يستمر بعد فراغه هذا هو الظاهر ويحتمل أن
يكون المعنى انت زوال ذلك إنما هو إذا اقلع الاقلاع الكلي وإما لو فرغ وهو مصر على تلك المعصية فهو
كالمرتكب فينتج أن تبقى الإيمان عنه يستمر ويؤيده ما وقع في بعض طرقه كإساق في المحاربين من قول ابن
عباس فإن تاب عاد إليه ولكن أخرجه الطبري من طريق نافع بن جبير ابن مطعم عن ابن عباس قال لا يزني حين
يزني وهو مؤمن فإذا زال رجع إليه الإيمان ليس إذا تاب منه ولكن إذا تأخر عن العمل به ويؤيده أن المصر
وإن كان اسمه مستمراً لكن ليس اسمه كمن باشر الفعل كالسرقة مثلاً (قوله ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو
مؤمن) في الرواية الماضية في الأشربة ولا يشربها ولم يذكر اسم الفعل من الشرب كما ذكره في الزنا والسرقة
وقد قدم الكلام على ذلك في كتاب الأشربة قال ابن مالك فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير
ولا يشرب الشارب الخمر الخ ولا يرجع الضمير إلى الزاني لتلاخيص به بل هو عام في حق كل من شرب وكذا
القول في لا يسرق ولا يقتل وفي لا يفل ونظر حذف الفاعل بعد النفي قراءة هشام ولا يحسن الذين قبلوا في سبيل
لغة فتح الباء التثنية أوله أي لا يحسن حاسب (قوله ولا ينتهب نهبة) بضم التاء هو المال المنهوب والمراد به
لأنه جبراً أقراً ووقع في رواية همام عند أحمد والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهبة الحديث وأشار برفع

يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَأَبِي سَلَمَةَ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ إِلَّا التَّهْبَةَ

البصر الى حالة الموتى فانهم ينظرون الى من ينههم ولا يقدرين على دفعه ولو تعرضوا اليه ويحتمل ان يكون
كناية عن عدم التستر بذلك فيكون صفة لازمة للتهب بخلاف السرقة والاختلاس فانه يكون في خفية والانتهاز
اشد لما فيه من مزيد الجرامة وعدم المبالاة وزاد في رواية يونس بن زيد عن ابن شهاب التي يأتي التنبه عليها
عقبها ذات شرف اي ذات قدر حيث يشرف الناس لما نظروا اليها ولهذا وصفها بقوله يرفع الناس اليه فيها ابصارهم
ولفظ يشرف وقع في معظم الروايات في الصحيحين وغيرهما بالثنتين المتجمة وقيدنا بعض رواة مسلم بالمجمة
وكذا نقل عن ابراهيم الحربي وهي ترجع الى التفسير الأول قاله ابن الصلاح (قوله يرفع الناس الخ) هكذا
وقع تقيده بذلك في التهبة دون السرقة (قوله وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وابي سلمة عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم بمثله الا التهبة) هو موصل بالسند المذكور وقد اخرج مسلم من طريق شبيب بن
اليث بلفظ قال ابن شهاب وحدثني سعيد بن المسيب وابو سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة عن رسول الله ﷺ
بمثل حديث أبي بكر هذا الا التهبة وتقدم في الاثرية من طريق يونس بن زيد عن ابن شهاب سمعت ابا سلمة
ابن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال ابو هريرة فذكره مرفوعا وقال بعده قال ابن شهاب وأخبرني عبد الملك
ابن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث ابن هشام ان ابا بكر يعني اياه كان يحدث عن ابي هريرة ثم يقول كان
ابو بكر يلحق بمعن ولا ينتهب تهبة ذات شرف والباقي نحو الذي هنا وتقدم في كتاب الاثرية ان مسلما اخرجه
من رواية الاوزاعي عن ابن شهاب عن ابن المسيب وابي سلمة وابي بكر بن عبد الرحمن ثلاثتهم عن ابي هريرة
وساقه مساقا واحدا من غير تفصيل قال ابن الصلاح في كلامه على مسلم قوله وكان ابو هريرة يلحق بمعن ولا
ينتهب يوم انه موقف على أبي هريرة وقد رواه ابو نعيم في مستخرجه على مسلم من طريق همام عن ابي هريرة
عن النبي ﷺ قال والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم تهبة الحديث فصرح برفعه انتهى وقد اخرج مسلم من
هذا الوجه لكن لم يسق لفظ بل قال مثل حديث الزهري لكن قال يرفع اليه المؤمنون أعينهم فيها الحديث قالوزاد
ولا يفل أحدكم حين يفل وهو مؤمن فاباكم إياكم وسيأتي في المحاررين من حديث ابن عباس هذا فيه من الزيادة
ولا يقتل وتقدمت الإشارة الى بعض ما قيل في تأويله في أول كتاب الاثرية واستوعبه هنا ان شاء الله تعالى قال
الطبري اختلف الرواة في أداء لفظ هذا الحديث وأنكر بعضهم أن يكون ﷺ قاله ثم ذكر الاختلاف في تأويله
ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحد في الزنا على أنحاء مختلفة في حق الحر المخصن والحر البكر
وفي حق البديل وكان المراد ينفي الايمان ثبوت الكفر لاستواء العقوبة لان المكلفين فيما يتعلق بالايمان والكفر
سواء فلما كان الواجب فيه من العقوبة مختلفا دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة وقال الثوري اختلف
العلماء في معنى هذا الحديث والصحيح الذي قاله المحققون ان معناه لا يفتل هذه المعاصي وهو كامل الايمان هذان
الالفاظ التي تطلق على نفي الشيء والمراد نفي كاله كما يقال لا علم إلا مانع ولا مال الا ما يفل ولا يعيش الا بمش
الآخرة وانما تأولناه الحديث أبي ذر من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وان زنى وان سرق وحدث عبادة الصحيح
المشهور انهم يابعدوا رسول الله ﷺ على (٣) أن لا يسرقوا ولا يزنا الحديث وفي آخره ومن فعل شيئا من ذلك
فموجب به في الدنيا فهو كفارة ومن لم يعاقب فهو الى الله ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه فهذا مع قول الله عز وجل

(٢) قوله على أن لا يسرقوا في نسخة أن لا يسرقوا حرراه مصححه

ان الله لا يضر أن يشرك به ويفتر مادون ذلك لمن يشاء مع إجماع أهل السنة على أن يرتكب الكبائر لا يكفر إلا
 بالشرك يضطرنا إلى تأويل الحديث ونظائره وهو تأويل ظاهر سائق في اللغة مستعمل فيها كثيرا قال وتأوله بعض
 العلماء على من ضله مستحلا مع علمه بتحريره وقال الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري معناه يترفع عنه اسم
 المدح الذي سمي الله به أوليائه فلا يقال في حقه مؤمن ويستحق اسم الذم يقال سارق وزان وفاجر وفاسق وعن
 ابن عباس يترفع عنه نور الإيمان وفيه حديث مرفوع وعن المهلب ترفع منه بصيرته في طاعة الله وعن الزهري أنه
 من المشكل الذي يؤمن به وتترك ما جاء ولا تعرض لتأويله قال وهذه الأقوال محتملة والصحيح ما قدمته قال
 وقيل في معناه غير ما ذكرته مما ليس بظاهر بل بعضها غلط فتركها انتهى ملخصا وقد ورد في تأويله بالمستحل
 حديث مرفوع عن علي بن عبد الطبراني في الصغير لكن في سنده راو كذبوه فمن الأقوال التي لم يذكرها ما أخرجه
 الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن عبد الله بن عمر أنه خبر بمعنى النهي والمعنى لا يزين مؤمن ولا يسرق
 مؤمن وقال الخطابي كان بعضهم يرويه ولا يشرب بكسر الباء على معنى النهي والمعنى المؤمن لا ينبغي له أن يفعل
 ذلك ورد بعضهم بهذا القول بأنه لا يبقى للتقييد بالطرف فائدة فإن الزنا منهي عنه في جميع الملل وليس مختصا
 بالمؤمنين (قلت) وفي هذا الرد نظر واضح لمن تأمله نائبا أن يكون بذلك مناقضا ففاق معصية لا فاق كفر حكاة
 ابن بطال عن الأوزاعي وقد مضى تقريره في كتاب الإيمان أو الكتاب ثالثها أن معنى نفى كونه مؤمنا
 أنه شبه الكافر في عمله وموقع التشبيه أنه مثله في جواز قتاله في تلك الحالة ليكف عن المعصية ولو أدى إلى قتله
 فإنه لو قتل في تلك الحالة كان دمه هدرا فانتفت فائدة الإيمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصمته في تلك الحالة
 وهذا يقوى ما تقدم من التقييد بحالة التلبس بالمعصية رابعها معنى قوله ليس بمؤمن أي ليس مستحضر في حالة تلبسه
 بالكبيرة جلال من آمن به فهو كناية عن الغفلة التي جلبها له غلبة الشهوة وعبر عن هذا ابن الجوزي بقوله فإن المعصية
 تذهله عن مراعات الإيمان وهو تصديق القلب فكأنه نسي من صدق به قال ذلك في تفسير نزع نور الإيمان
 ولعل هذا هو مراد المهلب خامسها معنى نفى الإيمان نفى الأمان من عذاب الله لأن إيمان مشتق من الأمان سادسها
 أن المراد به الجزم والتفكير ولا يراد ظاهره وقد أشار إلى ذلك الطبري فقال يجوز أن يكون من باب التغليظ والتهديد
 كقوله تعالى ومن كفر فإن الله غني عن العالمين يعني أن هذه الحاصل ليست من صفات المؤمن لأنها منافية لحاله
 فلا ينبغي أن يتصف بها بإيمانه يسلب الإيمان حال تلبسه بالكبيرة فإذا فارقها عاد إليه وهو ظاهر ما أسنده
 البخاري عن ابن عباس كما ساق في باب اثم الزنا من كتاب المحاريب عن عكرمة عنه بنحو حديث الباب قال
 عكرمة قلت لأبي عبد الله كيف يترفع عنه الإيمان قال هكذا وشبك بين أصابعه ثم أخرجه فإذا تاب عاد إليه هكذا
 وشبك بين أصابعه وجاء مثل هذا مرفوعا أخرجه أبو داود والحاكم بسند صحيح من طريق سعيد المقبري أنه سمع
 أبا هريرة رفعه إذا زل الرجل خرج منه الإيمان فكان عليه كالظلة فإذا أقبل رجع إليه الإيمان وأخرج الحاكم من
 طريق ابن حبيزة أنه سمع أبا هريرة يقول من زنى أو شرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما ينزع من الإنسان القديس
 من رأسه وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم يسم رفعه من زنى خرج منه الإيمان فإن
 تاب تاب الله عليه وأخرجه الطبري من طريق عبد الله بن رواحة مثل الإيمان مثل قيص بيننا أنت مدبر عنه إذ لبسته
 وبيننا أنت قد لبسته إذ نزعته قال ابن بطال ويان ذلك أن الإيمان هو التصديق غير أن التصديق معين أحدهما
 قول والآخر عمل فإذا ركب المصدق كبيرة فارق اسم الإيمان فإذا كف عنها عاد له الاسم لأنه في حال كفه عن
 الكبيرة مجنب لبلائه ولسانه مصدق عقد قلبه وذلك معنى الإيمان (قلت) وهذا القول قد يلاق ما أشار إليه النووي
 فيما نقله عن ابن عباس يترفع عنه نور الإيمان لأنه مل منه على أن المراد في هذه الأحاديث نور الإيمان وهو عبارة
 عن فائدة التصديق وثمرته وهو العمل بمقتضاه ويمكن رد هذا القول إلى القول الذي رجحه النووي فقد قال ابن بطال في آخر

كلامه تبعاً للطبرى الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الايمان الذى هو بمعنى المدح الى الاسم الذى بمعنى الذم فيقال له فاسق مثلاً ولا خلاف انه يسمى بذلك مالم تظهر منه التوبة فالزائل عنه حيثذ اسم الايمان بالاطلاق والثابت له اسم الايمان بالتقييد فيقال هو مصدق باقه ورسوله لفظاً واعتقاداً لاعلاماً ومن ذلك الكف عن المحرمات وأظن ابن بطلان تلقى ذلك من ابن حزم فانه قال المعتمد عليه عند أهل السنة ان الايمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح وهو يشمل عمل الطاعة والكف عن المعصية فالمرتكب لبعض ما ذكر لم يخل اعتقاده ولا نطقه بل اختلعت طاعته فقط فليس بمؤمن بمعنى انه ليس بمطيع فمعنى نفي الايمان محمول على الانذار بزواله عن اعتاد ذلك لانه يخشى عليه أن يفضى به الى الكفر وهو كقوله ومن يرتع حول الحى الحديث أشار اليه الخطاطي وقد أشار المازرى الى أن القول المصحح هنا مبنى على قول من يرى أن الطاعات تسمى ايماناً والعجب من النوى كيف جزم بأن في التأويل المنقول عن ابن عباس حديثاً مرفوعاً ثم صحح غيره فله لم يطلع على صحته وقد قدمت انه يمكن رده الى القول الذى صححه قال الطبرى يحتمل أن يكون الذى نقص من ايمان المذكور الحياء وهو المعبر عنه في الحديث الآخر بالنور وقد مضى ان الحياء من الايمان فيكون التقدير لا يزنى حين يزنى وهو يستحي من الله لانه لو استحي منه وهو يعرف انه مشاهد حاله لم يرتكب ذلك والى ذلك نصح إشارة ابن عباس تشبيكاً أصابه ثم اخراجها منها ثم أعادتها اليها ويصتنه حديث من استحي من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى انتهى وحاصل ما اجتمع لنا من الأقوال فى معنى هذا الحديث ثلاثة عشر قولاً خارجاً عن قول الخوارج وعن قول المعتزلة وقد أشرت إلى بعض الأقوال المنسوبة لأهل السنة يمكن رد بعضها الى بعض قال المازرى هذه التأويلات تدفع قول الخوارج ومن واقفهم من الراضة أن مرتكب الكبيرة كافر بخلافه فى النار إذا مات من غير توبة وكذا قول المعتزلة انه فاسق بخلافه فى النار فإن الطوائف المذكورين تعلقوا بهذا الحديث وشبهه وإذا احتمل ما قلناه اندفعت حججهم قال القاضى عياض أشار بعض العلماء إلى أن فى هذا الحديث تنبيهاً على جميع أنواع المعاصى والتحذير منها فنه بالزنا على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة فى الدنيا والحرص على الحرام وبالخمر على جميع ما يصدر عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه وبالإتياب الموصوف على الاستخفاف بعباد الله وترك توقيرهم والحياء منهم وعلى جمع الدنيا من غير وجهها وقال القرطبي بعد أن ذكره ملخصاً وهذا لا يمتشى الا مع المسامحة والأولى أن يقال إن الحديث يتضمن التحرى من ثلاثة أمور هى من اعظم اصول المفاسد واضدادها من اصول المصالح وهى استباحة الفروج المحرمة وما يؤدى الى اختلال العقل وخص الخمر بالذكر لكونها أغلب الوجوه فى ذلك والسرقة بالذكر لكونها أغلب الوجوه التى يؤخذ بها مال الغير بغير حق (قلت) وأشار بذلك إلى ان عموم ما ذكره الأول يشمل الكبائر والصغائر وليست الصغائر مرادة هنا لأنها تكفر باجتناب الكبائر فلا يقع الوعيد عليها بمثل التشديد الذى فى هذا الحديث وفى الحديث من القوائد ان من زنى دخل فى هذا الوعيد سواء كان بكراً أو محصناً وسواء كان المزنى بها أجنبية أو محرماً ولا شك انه فى حق المحرم أخش ومن المتزوج أعظم ولا يدخل فيه ما يطلق عليه اسم الزنا من اللمس المحرم وكذا التقيل والنظر لأنها وإن سميت فى عرف الشرع زناً فلا تدخل فى ذلك لأنها من الصغائر كما تقدم تقريره فى تفسير اللعم وفيه ان من سرق قليلاً أو كثيراً وكذا من انتهب انه يدخل فى الوعيد وفيه نظر فقد شرط بعض العلماء وهو لبعض الشافعية أيضاً فى كون الغصب كبيرة ان يكون المنصوب نصيباً وكذا فى السرقة وإن كان بعضهم أطلق فيها فهو محمول على ما أشهر أن وجوب القطع فيها متوقف على وجود النصاب وإن كان سرقة مادون النصاب حراماً وفى الحديث تعظيم شأن أخذ حق الغير بغير حق لانه يؤتى أقسم عليه ولا يقسم الا على ارادة تأكيد القسم عليه وفيه ان من شرب الخمر دخل فى الوعيد المذكور سواء كان المشروب كثيراً أم قليلاً لأن شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر وإن كان ما يترتب على الشرب

باب ما جاء في ضرب شارب الخمر حديثنا **ح** حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِالْحَرِيدِ وَالْعُتَالِ وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ

من المخمور من اختلال العقل أخش من شرب مالا يتغير معه العقل وعلى القول الذي وجهه النووي لا إشكال في شحه من ذلك لأن نقص الكمال مراتب بعضها أقوى من بعض واستدل به من قال إن الانتهاك كله حرام حتى فيما أتى مانعه كالنثار في العرس ولكن صرح الحسن والنخعي وقادة فيما أخرجه ابن المنذر عنهم بأب شرط التحريم أن يكون بغير إذن المالك وقال أبو عبيدة هو كما قالوا وأما النية المختلف فيها فهو ما أذن فيه صاحبه وإباحه وغرضه تساويهم لو مقارنة التساوى فإذا كان القوى منهم يغلب الضعيف ولم تغلب نفس صاحبه بذلك فهو مكروه وقد ينشئ إلى التحريم وقد صرح المالكية والشافعية والجمهور بكراهته وعن كراهه من الصحابة أبو مسعود البدرى ومن التابعين النخعي وعكرمة قال ابن المنذر ولم يكرهوه من الجهة المذكورة بل لكون الأخذ في مثل أمثال ذلك يحصل لمن فيه ضل قوة لو قلل حياء واحتج الخنفية ومن واقفهم بأنه ﷺ قال في الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن قريظ بن النخعي قال في البدن التي نحرها من شاة اقتطع واحتجوا أيضاً بحديث معاذ رفعه إنما نهيتكم عن نهى العساكر فاما الرسان فلا الحديث وهو حديث ضعيف في سنده ضعف وانقطاع قال ابن المنذر هي حجة قوية في جواز أخضاها يثرى العرب ونحوه لأن المصحح لم قد علم اختلاف حالم في الأخذ كما علم النبي ﷺ ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التي نحرها وليس فيها معنى إلا وهو موجود في الشاة (قلت) بل فيه معنى ليس في غيرها بالنسبة إلى المأثور لم فاتهم كانوا الغاية في الورع والانصاف وليس غيرهم في ذلك ملتهم (قوله باب ما جاء في ضرب شارب الخمر) أي خلافاً لما قال يعين الجلد ويان الاختلاف في كونه وقد تقدم الكلام على تحريم الخمر ووقته وسبب نزوله وحقيقتها وهل هي مشتقة وهل يجوز تذكيرها في أول كتاب الأشربة (قوله عن قتادة عن أنس) في رواية لسط والنسائي سمعت أنساً أخرجاها من طريق خالد بن الحرث عن شعبة وهو يدل على أن رواية شعبة عن شعبة بزيادة الحسن بن قتادة وأنس التي أخرجاها النسائي من المزيد في متصل الاسانيد (قوله أن النبي ﷺ) كذا ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسق المتن وتحول (٣) إلى طريق هشام عن قتادة فساق المتن على لفظه وقد ذكره في الباب الآتي بعد باب عن شيخ آخر عن هشام بهذا اللفظ وأما لفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافات من طريق جعفر بن محمد القلانسي عن آدم شيخ البخاري فيه بلفظ أن النبي ﷺ أتى رجل شرب الخمر فضر به بمجريدتين نحواً من أربعين ثم صنع أبو بكر مثل ذلك فلما كان عمر استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون فضله عمر ولفظ رواية خالد التي ذكرتها إلى قوله نحواً من أربعين وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم إلا أنه قال وفعله أبو بكر فلما كان عمر أي في خلافته استشار الناس فقال عبد الرحمن يعني ابن عوف أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر ووقع لبعض رواة مسلم أخف الحدود ثمانين قال ابن دقيق العيد فيه حذف عامل النصب والتقدير جملة وتعبه ألفا كهي فقال هذا بعيداً وباطل وكأنه صدر عن غير تأمل لقواعد العربية ولا مراد المتكلم إذ لا يجوز أن يورد الناس الزبدان على تقدير جعلهم لأن مراد عبد الرحمن الأخبار بأخف الحدود لا الأمر بذلك فالذي يظهر أن راوى التصحيح واحتمال توهمه أولى من ارتكاب

(٣) قوله ولم يسق المتن وتحول إلى طريق هشام الخ لعل هذه روايته في نسخته التي شرح عليها والافسخ الصحيح التي بإيدنا لم يسق المتن في طريق هشام وتحول إلى طريق شعبة كما ترى بالهامش فخره مصححه

بابُ مَنْ أَمَرَ بِضَرْبِ الْحَدِّ فِي الْبَيْتِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ
ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ جِئْتُ بِالنَّعِيمَانِ أَوْ بَابِنِ النَّعِيمَانِ

ملا يجوز لفظا ولا معنى ورد عليه تليذه ابن مرزوق بأن عبد الرحمن مستشار والمستشار مسؤول والمستشير سائل ولا يبعد أن يكون المستشار أمرا قالوا المال الذي مثل به غير مطابق (قلت) بل هو مطابق لما ادعاه ابن عبد الرحمن قصد الاخبار فقط والحق انه أخبر برأيه مستندا الى القياس وأقرب التقادير أخف الحدود واجده ثمانين أو أجد أخف الحدود ثمانين فتصهبا واغرب ابن العطار صاحب النووى في شرح العمدة فقل عن بعض العلماء انه ذكره بلفظ أخف الحدود ثمانون بالرفع واعرابه مبتدأ وخبرا قالوا لا أعلمه منقولاً رواية كذا قال والرواية بذلك ثابتة والاولى في توجيهها ما أخرجه مسلم أيضا من طريق معاذ بن هشام عن أبيه ثم جلد أبو بكر أربعين فلما كان عمرو دنا الناس من الريف والقرى قال ماترون في جلد الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف أرى أن تجعلها كأخف الحدود قال لجلد عمر ثمانين فيكون المحضوف من هذه الرواية المختصرة أرى أن تجعلها وأداة التشبيه وأخرج النسائي من طريق يزيد ابن هرون عن شعبة فضر به بالنعال نحو من أربعين ثم أتى به أبو بكر فصنع به مثل ذلك ورواه همام عن قتادة بلفظ فأمر قريبا من عشرين رجلا جلده جلدتين بالجريد والنعال أخرجه أحمد والبيهقي وهذا يجمع بين ما يختلف فيه على شعبة وإن جملة الضربات كانت نحو أربعين لا إنه جلد به مجريدتين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما اجاب به بعض الناس ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ جلد بالجريد والنعال أربعين علقه أودادو بسند صحيح ووصله البيهقي وكذا أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام بلفظ كان يضرب في الخمر مثله وقد نسب صاحب قصة عبد الرحمن هذه الى تخرج الصحيحين ولم يخرج البخاري منها شيئا وبذلك جزم عبد الحق في الجمع ثم المنذرى نعم ذكر معنى صنيع عمر فقط في حديث السائب في الباب الثالث وسأيت بسط ذلك في تنبيه الرجل المذكور لم أقف على اسمه صريحا لكن سأذكر في باب ما يكره من لعن الشارب ما يؤخذ منه انه النعيمان (قوله باب)

من أمر بضرب الحد في البيت) يعني خلافا لما قال لا يضرب الحد سرا وقد ورد عن عمر في قصة ولده أبي شحمة لما شرب بمصر فجلده عمرو بن العاص في البيت أن عمر انكر عليه وأحضره الى المدينة وضربه الحد جبرا روى ذلك ابن سعد وأشار اليه الزبير واخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر مطولا وجمهور أهل العلم على الاكتفاء وحلوا صنيع عمر على المبالغة في تأديب ولده لا ان إقامة الحد لا تصح الا جبرا (قوله عبد الوهاب)

هو ابن عبد المجيد الثقفي وأيوب هو السخثاني وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله وقد سمي في الباب الذي بعده من رواية وهيب بن خالد عن أيوب (قوله عن عقبة بن الحرث) أي ابن عامر بن نوفل بن عبد مناف ووقع في رواية عبد الوارث عن ايوب عند أحمد حدثني عقبة بن الحرث وقد اتفق هؤلاء على وصله وخالفهم اسمعيل بن علي فقال عن ايوب عن ابن أبي مليكة مرسلأ أخرجه مسدد عن (قوله جئ) كذا لما على البناء للجهول وقد ذكرت في الوكالة تسمية الذي أتى به ولم ينفه عليه أحد ممن صنف في المهمات (قوله بالنعيمان أو بابين النعيمان)

في رواية الكشميين في الباب الذي يليه نعيمان بغير الف ولام في الموضعين وقد تقدم التنبيه على ذلك في كتاب الوكالة وانه وقع عند الاسماعيلي النعيمان بغير شك فان الزبير بن بكار وابن منده اخرجا الحديث من وجهين فهما النعيمان بغير شك وذكرت نسبة هناك وفي رواية الزبير كان النعيمان يصيب الشراب وهذا يعكر على قول ابن عبد البر ان الذي كان أتى به قد شرب الخمر هو ابن النعيمان فانه قيل في ترجمة النعيمان كان رجلا صالحا وكان له ابن انهمك في شرب الخمر فجلده النبي ﷺ وقال في موضع آخر أظن ان النعيمان جلد في آخر أكثر من خمسين مرة وذكر الزبير بن بكار ايضا انه كان مزاحا وله في ذلك قصة مع سويط بن حرملة ومع مخزومة بن نوفل والد

شكراً فامر النبي ﷺ من كان بالبيت أن يضربوه . قال فضربوه فبكت أنا فممن ضربته
 بالنعال **باب الضرب بالجريد والنعال** **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا وهيب بن
 خالد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث أن النبي ﷺ أتى
 بعتيمان أو بابين عتيان وهو سكران فشق عليه ، وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد
 والنعال وكنت فممن ضربته **حدثنا** مسلم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس قال جلد
 النبي ﷺ في الغمر بالجريد والنعال ، وجلد أبو بكر أربعين **حدثنا** قتبة حدثنا أبو
 حمزة أنس عن يزيد بن الهاد

المسور مع أمير المؤمنين عثمان ذكرهما الزبير مع نفاظر لها في كتاب الفكاكة والمراح وذكر محمد بن
 سعد أنه عاش إلى خلافة معاوية (قوله شاربا) في رواية وهيب وهو سكران وزاد فشق عليه النبي ﷺ ووقع
 في روايته على بن اسد عن وهيب عند النسائي فشق على النبي ﷺ مشقة شديدة وسأق بقية ما يتعلق بقصة
 العتيان في الذي يليه ان شاء الله تعالى واستدل به على جواز إقامة الحد على السكران في حال سكره وبه قال
 بعض الظاهرية والجمهور على خلافة وأولوا الحديث بأن المراد ذكر سبب الضرب وان ذلك الرصف استمر
 في حال ضربه وأيدوا ذلك بالمعنى وهو ان المقصود بالضرب في الحد الاتيلايم ليضربه في الحد في تحريم
 الخمر ووجوب الحد على شاربه سواء كان شرب كثيرا ام قليلا وسواء اسكر ام لا . قوله **باب الضرب**
 بالجريد والنعال (اي في شرب الخمر وأشار بذلك الى انه لا يشترط الجلد وقد اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال
 وهي لوجه عند الشافعية اصحها يجوز الجلد بالسوط ويجوز الاقتصار على الضرب بالأيدي والنعال والسياب . ثانيا
 يتعين الجلد . ثالثا يتعين الضرب وحجة الرابع انه فعل في عهد النبي ﷺ ولم يثبت نسخه والجلد في عهد الصحابة
 فدل على جوازه وحجة الآخر ان الشافعي قال في الام لو اقام عليه الحد بالسوط فمات وجبت الدية فسوى بينهما
 ما اذا زاد فدل على ان الاصل الضرب بغير السوط وصرح ابو الطيب ومن تبعه بانه لا يجوز بالسوط وصرح
 القاضي حين يتعين السوط واحتج بانه اجماع الصحابة ونقل عن النص في القضاء ما يوافق ولكن في الاستدلال
 باجماع الصحابة نظر فقد قال النووي في شرح مسلم اجمعا على الاكتفاء بالجريد والنعال واطراف الثياب ثم قال
 والاصح جوازه بالسوط وشذم قال هو شرط وهو غلط منا بدلا لحداد الحديث الصحيحة (قلت) وتوسط بعض المتأخرين
 فعين السوط للتردين واطراف الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متجه ونقل ابن دقيق
 العيد عن بعضهم ان معنى قوله نحو من اربعين تقدير اربعين ضربة بعضا مثلا لا أن المراد عدد معين ولذلك وقع
 في بعض طرق عبد الرحمن بن اضر أن أبا بكر سأل من حضر ذلك الضرب قومه اربعين فضرب أبو بكر اربعين
 قال وهذا عندى خلاف الظاهر ويعدوه قوله في الرواية الاخرى جلد في الخمر اربعين (قلت) ويعد التأويل المذكور
 ما تقدم من رواية همام في حديث انس فامر عشرين رجلا فجلده كل رجل جلدة بالجريد والنعال وذكر المصنف
 فيه خمسة احاديث . الاول حديث عقبة بن الحرث وقد تقدم في الباب الذي قبله وهو ظاهر فيما ترجم له . الثاني
 حديث انس وقد تقدم ايضا في الباب الاول وقوله فيه جلد تقدم في الباب الاول بلفظ ضرب ولا منافاة بينهما
 الا ان معنى جلدها ضربه لم صاب جلده وليس المراد به ضربه بالجلد . الثالث حديث أبي هريرة (قوله ابو ضمير انس)
 يعني ابن عياض (قوله عن يزيد بن الهاد) هو يزيد بن عبد الله بن اسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد فنسب الى
 جده الاعلى وهو وشيخه وشيخه مديون تابعيون ووقع في آخر الباب الذي يليه انس بن عياض حدثنا ابن

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ أَنَسُ بْنُ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجُلٌ قَدْ شَرِبَ قَالَ اضْرِبُوهُ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَمِينًا الضَّارِبُ يَدَيْهِ ، وَالضَّارِبُ بَيْتَهُ ، وَالضَّارِبُ بَيْتَهُ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ أَخْزَالَهُ اللَّهُ ، قَالَ لَا تَقُولُوا هَكَذَا ، لَا تَبْنُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ سَمِعْتُ عُمَيْرَ بْنَ سَعِيدٍ النَّخَعِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ

المهاد (قوله عن محمد بن إبراهيم) أي ابن الحرث بن خالد التيمي زاد في رواية الطحاوي من طريق نافع بن يزيد عن ابن الهادي عن محمد بن إبراهيم أنه حدثه عن أبي سلمة (قوله عن أبي سلمة) هو بن عبد الرحمن بن عوف وصرح به في رواية الطحاوي (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم رجل قد شرب) في الرواية التي في الباب الذي يليه بذكرنا وهذا الرجل يحتمل أن يفسر بعد الله الذي كان يلقب حمار المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر ويحتمل أن يفسر بآب النعمان والاول اقرب لأن في قصته فقال رجل من القوم اللهم العنه ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة لكن لفظه قال بعض القوم اخزالك الله ويحتمل أن يكون ثالثا فان الجواب في حديثي عمر وأبي هريرة مختلف وأخرج النسائي بسند صحيح عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم بنشوان فامر به فنهز بالابدى وخفق بالعمال الحديث ولعبد الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد كبار التابعين كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وبعض اماره عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكونه (قوله قال اضربه) هذا يفسر الرواية الآية بلفظ فامر بضربه ولكن لم يذكر فيهما عدد (قوله قال بعض القوم) في الرواية الآية فقال رجل وهذا الرجل هو عمر بن الخطاب إن كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة حمار كما سألناه (قوله لا تقولوا هكذا لا تبنيوا عليه الشيطان) في الرواية الاخرى لا تكونوا دون الشيطان على اخيكم ووجه عنهم الشيطان بذلك ان الشيطان يريد بتزيينه له المعصية ان يحصل له الخزي فاذا دعوا عليه بالخزي فكانهم قد حصلوا مقصود الشيطان ووقع عند ابي داود من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ويحيى بن ايوب وابن الهيثم ثلاثتهم عن يزيد بن الهادي نحوه وزاد في آخره ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه زاد فيه ايضا بعد الضرب ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابه يكتوه وهو أمر بالتبكي وهو مواجته بقيع فعله وقد فسره في الخبر بقوله فاقبلوا عليه يقولون له ما اتقيت الله عز وجل ما خشيت الله جل ثناؤه ما استحييت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أرسلوه وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر عند الشافعي بعد ذكر الضرب ثم قال عليه الصلاة والسلام يكتوه يكتوه ثم أرسله ويستفاد من ذلك منع الدعاء على العاصي بالابعاد عن رحمة الله كاللعن وسألت مزيد لذلك في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى الحديث الرابع (قوله سفيان) هو الثوري وصرح به في رواية مسلم وابو حصين بمهملتين مفتوح اوله وعمير بن سعيد بالتصغير وابوه بفتح اوله وكسر ثانيه تابي كبريئة قال النووي هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا ووقع في الجمع للحميدي سعد بسكون العين وهو غلط ووقع في المذهب وغيره عمر بن سعد بخذف الياء فهما وهو غلط فاحش (قلت) ووقع في بعض النسخ من البخاري ما ذكر الحميدي ثم رتبته في قيد أبي علي الجاني منسوباً إلى زيد المروزي قال والصواب سعيد وجزم بذلك ابن حزم وأنه في البخاري سعد بسكون العين فلفظه سعد الحميدي ووقع للنسائي والطحاوي عمر بضم العين وفتح الميم كما في المذهب لكن الذي عندهما في أبيه سعيد ووقع عند ابن حزم في النسائي عمرو بفتح أوله وسكون الميم والمخفوظ كما قال النووي وقد أعل ابن حزم الخبر بالاختلاف في اسم عمير واسم أبيه وليست بعلقة تقدم في روايته وقد عرفه ووثقه من صحيح حديثه وقد عمر عمير المذكور وعاش الى سنة

ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي إلا صاحب الخمر فإنه لو مات وذنبه
وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسته **حدثنا** مكي بن إبراهيم عن الجعدي عن يزيد بن خصفة
عن السائب بن يزيد قال كنا نؤتي بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر
وصدراً من خلافة عمر فقوموا إليه بأيدينا ونعالنا وأردبنا حتى كان آخر إمرة عمر
فجند أريصين

خمس عشرة ومائة (قوله ما كنت لأقيم) اللام لتأكيده النفي كما في قوله تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم (قوله
فيموت فاجد) بالنصب فهما معنى أحد من الوجد وله معانٍ الالاق منها هنا الحزن وقوله فيموت سبب عن أقيم
وقوله فاجد سبب عن السبب والمسبب معاً (قوله الا صاحب الخمر) أي شاربها وهو بالنصب ويجوز الرفع
والاستثناء منقطع أي لكن أحد من حد شارب الخمر إذا مات ويحتمل أن يكون التقدير ما أحد من موت أحد
يقام عليه الحد شيئاً إلا من موت شارب الخمر فيكون الاستثناء على هذا متصلاً قاله الطبري (قوله فانه لو مات وذنبه)
أي أخطئ ذنبه لمن يستحق قبضها وقد جاء مفسراً من طريق أخرى أخرجه النسائي وابن ماجه من رواية الشعبي
عن عمر بن سعيد قال سمعت علياً يقول من أقتنا عليه حداً فأتى فلاذية له إلا من ضربناه في الخمر (قوله لم يسته)
أي لم يست فيه عدداً معنياً في رواية شريك فإن رسول الله ﷺ لم يست فيه شيئاً ووقع في رواية الشعبي فانهما هوشى
صغناه (تكملة) اتفقوا على أن مات من الضرب في الحد لأضيان على قوله إلا من حد الخمر فمن على
ما تقدم وقال الشافعي أن ضرب بغير السوط فلا ضار وإن جلد بالسوط ضمن قبل الدية وفي قدر تفاوت ما بين
الجلد بالسوط وبغيره والدية في ذلك على عاقلة الامام وكذلك لو مات فيما زاد على الأربعين الحديث الخامس
(قوله عن الجعدي) بالجيم والتصغير ويقال الجعد بفتح أوله ثم سكون وهو تابعي صغير تقدمت روايته عن السائب
ابن يزيد في كتاب الطهارة وروى عنه هنا بواسطة وهذا السند البخاري في غاية العلولان بينه وبين التابعي فيه واحداً
فكان في حكم الثلاثيات وإن كان التابعي رواه عن تابعي آخر وله عنده نظائر ومثله ما أخرجه في العلم عن عبيد الله
ابن موسى عن معروف عن أبي الطفيل عن علي بن أبي الطفيل صحابي فيكون في حكم الثلاثيات لأن بينه وبين الصحابي
فيه اثنين وإن كان صحابياً إنما رواه عن صحابي آخر وقد أخرجه النسائي من رواية حاتم بن اسمعيل عن الجعدي
سمعت السائب فلي هذا فادخل يزيد بن خصفة بينهما أما من المزيد في متصل الاسناد وأما أن يكون الجعدي
سمعه من السائب وثبت فيه يزيد ثم ظهر لي السبب في ذلك وهو أن رواية الجعدي المذكورة عن السائب مختصرة فكانه
سمع الحديث تاماً من يزيد عن السائب فحدث بما سمعه من السائب عنه من غير ذكر يزيد وحدث أيضاً بالتام فذكر
الواسطة وزيد بن خصفة المذكور هو بن عبد الله بن خصفة نسب لجده وقيل هو يزيد بن عبد الله بن يزيد بن
خصفة فيكون نسب إلى جد أبيه وخصفة هو ابن يزيد بن ثمامة أخو السائب بن يزيد صحابي هذا الحديث فتكون
رواية يزيد بن خصفة لهذا الحديث عن عم أبيه أو عم جده (قوله كنا نؤتي بالشارب) فيه اسناد القائل الفعل
بصيغة الجمع التي يدخل هو فيها مجازاً لكونه مستورياً معهم في أمر ما وإن لم يشار هو ذلك الفعل الخاص لأن
السائب كان صغيراً جداً في عهد النبي ﷺ فقد تقدم في الترجمة النبوية أنه كان ابن ست سنين فيعد أن يكون شريك
من كان يجالس النبي ﷺ فيما ذكر من ضرب الشارب فكان مراده بقوله كنا أي الصحابة لكن يحتمل أن ينحصر
مع أبيه أو عمه فيشاركهم في ذلك فيكون الاسناد عن حقيقة (قوله وإمرة أبي بكر) بكر الهمة وسكون الميم
أي خلافة وفي رواية حاتم بن زيد عن النبي ﷺ وإن بكر وبعض زمان عمر (قوله وصدرنا من خلافة عمر) أي
جانبا أولياً (قوله فقوموا إليه بأيدينا ونعالنا وأردبنا) أي فنضربه بها (قوله حتى كان آخر إمرة عمر فجد أريصين)

حَتَّى إِذَا عَتَوْا وَقَسَقُوا جَلَدَ ثَمَانِينَ

ظاهره ان التحديد بأربعين انما وقع في آخر خلافة عمرو ليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابه الى عمر فانه يدل على ان امر عمر بجلد ثمانين كان في وسط امارته لأن خالد امات في وسط خلافة عمر وانما المراد بالفاية المذكورة أولا استمرار الأربعين فليست الغاء معقبة لآخر الامرة بل لزمان أي بكر وبيان ما وقع في زمن عمر فالتقدير فاستمر جلد أربعين والمراد بالفاية الأخرى في قوله حتى اذا عتوا تأكيد الفاية الأولى وبيان ما صنع عمر بعد الفاية الأولى وقد أخرجه النسائي من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن الجعيد بلفظ حتى كان وسط إمارة عمر فجلد فيها أربعين حتى اذا عتوا وهذه لاشكال فيها (قوله حتى اذا عتوا) بمهمة ثم مشاة من العتو وهو التجبر والمراد ههناهما كهم في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لانه ينشأ عنه الفساد (قوله وقسقوا) أي خرجوا عن الطاعة ووقع في رواية للنسائي فلم يتكلموا أي بدعوا (قوله جلد ثمانين) وقع في مرسل عيين بن عمير أحد كبار التابعين فيها أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه ان عمر جعله أربعين سوطا فلما رأى ان لا يتأهون جعله ستين سوطا فلما رأى ان لا يتأهون جعله ثمانين سوطا وقال هذا أدنى الحدود وهذا يدل على أنه وافق عبد الرحمن بن عوف في الثمانين أدنى الحدود وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الزنا وحد السرقة للقطع وحد القذف وهو أخفض عقوبة وأدناها عدا وقد مضى من حديث أنس في رواية تبعة وغيره سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن (٣) يزيد أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب نرى أن نجعله ثمانين فانه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى اقترى فجلد عمر في الخمر ثمانين وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن فليح عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطولا ولفظه ان الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ بالأبدى والنعال والعصا حتى توفي فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر لو فرضنا لهم حدا فتوخى نحو ما كانوا يضربون في عهد النبي ﷺ فجلد عمر أربعين حتى توفي ثم كان عمر فجلد عمر كذلك حتى أتى برجل فذكر قصة وانه تأول قوله تعالى «ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا» وان ابن عباس ناظره في ذلك واحتج ببقية الآية هو قوله تعالى «اذا ما اتقوا» والذي يرتكب ما حرمه الله ليس بمقتضى فقال عمر ماترون فقال علي فذكره وزاد بعد قوله واذا هذى اقترى على المفتري ثمانون جلدة فأمر به عمر فجلده ثمانين ولهذا الأثر عن علي طرق أخرى منها ما أخرجه الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن ان رجلا من بني كلاب يقال له ابن ديرة أخبره ان أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر يجلد فيها أربعين قال فبعثني خالد بن الوليد الى عمر فقلت ان الناس قد انهمكوا في الخمر واستخفوا العقوبة فقال عمر لمن حوله ماترون قال ووجدت عنده عليا وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد فقال علي فذكر مثل رواية ثور الموصولة ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة ان عمر شاور الناس في الخمر فقال له علي ان السكير اذا سكر هذى الحديث ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال شرب نفر من أهل الشام الخمر وتأولوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت أرى ان تستبيهم فان تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين والاضربت أعناقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله فاستتابهم فتابوا فضربهم ثمانين ثمانين وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن ازهر في قصة الشارب الذي ضربه النبي ﷺ بحجر فيه فلبا كان عمر كتب اليه خالد بن الوليد ان الناس قد انهمكوا في الشرب وتحافروا العقوبة قال وعنده المهاجرون والأنصار فسلموا واجتمعوا على أن يضربوه ثمانين وقال علي فذكر

(٣) قوله يزيد في نسخة زيد اه مصححه

مثله واخرج عند الرزاق عن ابن جريج ومعمّر عن ابن شهاب قال فرض أبو بكر في الخمر أربعين سوطا وفرض
 فيها عمر ثمانين قال الطحاوي جاءت الاخبار متواترة عن علي أن النبي ﷺ لم يسن في الخمر شيئا ويؤيده ذكر الأحاديث
 التي ليس فيها تحديد بعد حديث أبي هريرة وحديث عقبة بن الحرث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن أضر أن
 النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه ففهم من ضربه بالمال ومنهم من ضربه بالعصا ومنهم من ضربه
 بالجرم ثم أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ترايا فرمى به في وجهه وتعبق بانه قد ورد في بعض طرقه
 ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث ثم أتى أبو بكر يسكران فتوخى الذي كان من ضربهم
 عند رسول الله ﷺ فضربه أربعين ثم أتى عمر يسكران فضربه أربعين فانه يدل على انه وإن لم يكن في الخبر
 تخصيص على عدد معين فحيثما اعتمد أبو بكر حجة على ذلك ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حضير بنهملة وضاد
 بن سماعة عن مضر بن المنذر أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد بن عقبة في الخمر فقال لعبد الله بن جعفر اجلده فجلده فلما
 بلغ أربعين قال امسك جلد رسول الله ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سقوه هذا أحب إلى
 فان فيه الجرم بأن النبي ﷺ جلد أربعين وسائر الاخبار ليس فيها عدد إلا بعض الروايات الماضية عن أنس
 فيها نحو الأربعين والجمع بينها أن عليا أطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها بلفظ التقريب وادعى الطحاوي
 أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لمخالفتها الآثار المذكورة ولأن راويها عبد الله بن فيروز المعروف بالذناج
 بنون وجم ضعيف وتعبه البيهقي بأنه حديث صحيح مخرج في المسانيد والسنن وأن الترمذي سأل البخاري عنه
 فقواه وقد صححه مسلم وتلقاه الناس بالقبول وقال ابن عبد البر انه أثبت شيئا في هذا الباب قال البيهقي وصحة الحديث
 إنما تعرف بثقة رجاله وقد عرفهم حفظ الحديث وقلوبهم تضعيفه الذناج لا يقبل من حرج بعد ثبوت التعديل لا يقبل
 الا مفسرا ومخالفة الراوي غيره في بعض ألفاظ الحديث لا تقتضي تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع (قلت) وثق
 الذناج المذكور أبو زرعة والنسائي وقد ثبت عن علي في هذه القصة من وجه آخر انه جلد الوليد أربعين ثم ساقه
 من طريق هشام بن يوسف عن معمّر وقال أخرجه البخاري وهو كما قال وقد تقدم في مناقب عثمان وإن بعض
 الرواة قال فيه انه جلد ثمانين وذكرت ما قبل في ذلك هناك وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواه أني ساسان أيضا
 بأن عليا قال وهذا أحب إلى أي جلد أربعين مع أن عليا جلد النجاشي الشاعر في خلافة ثمانين وبأن ابن أبي شيبة
 أخرج من وجه آخر عن علي أن حد الزبيد ثمانون والجواب عن ذلك من وجهين أحدهما انه لا تصح أسانيد شيء
 من ذلك عن علي والثاني على تقدير ثبوته فانه يجوز أن ذلك يختلف بحال الشارب وأن حد آخر لا ينقص عن
 الأربعين ولا يزداد على الثمانين والحجة انما هي في جزمه بانه ﷺ جلد أربعين وقد جمع الطحاوي بينهما بما أخرجه
 هو والطبري من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أن عليا جلد الوليد بسوط له طرفان وأخرج الطحاوي
 أيضا من طريق عروة مثله لكن قال له ذناب أربعين جلدة في الخمر في زمن عثمان قال الطحاوي ففي هذا الحديث
 أن عليا جلد ثمانين لأن كل سوط سوطان وتعبق بأن السد الأول منقطع فان أبا جعفر ولد بعد موت علي بأكثر
 من عشرين سنة وبأن الثاني في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور ميمرا وعلي تقدير ثبوته
 فليس في الطريقين أن الطرفين أصابا في كل ضربة وقال البيهقي يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين فأراد
 بالأربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر وكل سقوه هذا أحب إلى لانه لا يقتضي
 الثغائر والتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الفريقين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع التفاضل فيه وأما
 دعوى من زعم أن المراد بقوله هذا الإشارة إلى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون علي رجح ما قبل النبي ﷺ
 وأبو بكر وهذا لا يظن به قاله البيهقي واستدل الطحاوي لضعف حديث أبي ساسان بما تقدم ذكره من قول علي انه
 اذا سكر هددني الخ قال فلما اعتمد علي في ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد بطريق الاستنباط دل على أنه

لاتوقيف عنده من الشارع في ذلك فيكون جزمه بأن النبي ﷺ جلد أربعين غلطا من الراوى إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه الى القياس ولو كان عند من يحضره من الصحابة كعمر وسائر من ذكر في ذلك شيء مرفوع لانكروا عليه وتعمق بأنه إنما يتجه الانكار لو كان المزع واحدا فاما مع الاختلاف فلا يتجه الانكار وبيان ذلك ان في سياق القصة ما يقتضى انهم كانوا يعرفون ان الحد أربعون وإنما تشاوروا في أمر يحصل به الارتداع يزيد على ما كان مقررا ويشير الى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه انهم احتقروا العقوبة وانهمكوا فاقضى رأيهم أن يضيفوا الى الحد المذكور قدره اما اجتهدا بنا على جواز دخول القياس في الحدود فيكون الكل حدا أو استنبطوا من النص معنى يقتضى الزيادة في الحد لا نقصان منه أو القدر الذى زاد به كان على سبيل التعزير تحذيرا وتخويفا لأن من احتقر العقوبة اذا عرف أنها غلظت في حقه كان أقرب الى ارتداعه فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر الى ما كان عليه قبل ذلك ف رأى على الرجوع الى الحد المنصوص واعرض عن الزيادة لانتفاء سببها ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصا بمن تمرد وظهرت منه أمارات الاشتمار بالفجور ويدل على ذلك ان في بعض طرق حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عند الدارقطني وغيره فكان عمر اذا أتى بالرجل الضعيف تكون منه الزلة جلده أربعين قال وكذلك عثمان جلد أربعين وثمانين وقال المازري لو فهم الصحابة ان النبي ﷺ حد في الخمر حدا معينا لما قالوا فيه بالرأى كالم يقولوا بالرأى في غيره فلعلمهم فهموا أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى وقد وقع التصريح بالحد المعلوم فوجب المصير اليه ورجح القول بأن الذى اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعزير على القول بأنهم اجتهدوا في الحد المعين لما يلزم منه من المخالفة التي ذكرها كما سبق تقريره وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنباء عطاء انه سمع عيينة بن خزيمة يقول كان الذى يشرب الخمر يضربونه بأيديهم ونعالهم فلما كان عمر فعل ذلك حتى خشى فيجلعه أربعين سوطا فما رأيهم لا يتناهون جلعه ثمانين سوطا وقال هذا أخف الحدود والجمع بين حديثي على المصرح بأن النبي ﷺ جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور في هذا الباب ان النبي ﷺ لم يسه بأن يحمل النفي على أنه لم يحد الثمانين أى لم يسن شيئا زائدا على الأربعين ويؤيده قوله وإنما هو شيء صنعناه نحن يشير الى ما أشار به على عمر وعلى هذا فقلوه لو مات لوديته أى في الأربعين الزائدة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم ويحتمل أن يكون قوله لم يسه أى الثمانين لقوله في الرواية الأخرى وإنما هو شيء صنعناه فكانه خاف من الذى صنعوه باجتهادهم أن لا يكون مطابقا واختص هو بذلك لكونه الذى كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له ان الوقوف عندما كان الأمر عليه أولا أولى فرجع الى ترجيحه واخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين فأتى المضروب وداه لعله المذكورة ويحتمل أن يكون الضمير في قوله لم يسه لصفة الضرب وكونها بسوط الجلد أى لم يسن الجلد بالسوط وإنما كان يضرب فيه بالنعال وغيرها مما تقدم ذكره أشار الى ذلك البيهقي وقال ابن حزم أيضا لو جاء عن غير على من الصحابة في حكم واحدانه مسنون وأنه غير مسنون لوجب حمل أحدهما على غير ما حمل عليه الآخر فضلا عن على مع سعة عليه وفوقه عنه وإذا تعارض خبر عمير بن سعيد وخبر أبي ساسان فخير أبي ساسان أولى بالقول لأنه مصرح فيه برفع الحديث عن على وخبر عمير موقوف على على وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع وأما دعوى ضعف سند أبي ساسان فر دودة والجمع أولى مهما أمكن من توهين الاخبار الصحيحة وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهما فرواية الإثبات مقدمة على رواية النفي وقد ساعدتها رواية أنس على اختلاف ألفاظ الثقة عن قتادة وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض فحديث أنس سالم من ذلك واستدل بصنيع عمر في جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون وهو قول الأئمة الثلاثة واحد القولين للشافعي واختاره ابن المنذر والقول الآخر للشافعي وهو الصحيح انه أربعون (قلت) جاء عن أحد كالمذهبيين قال القاضي عياض اجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلوا

في تقديره فذهب الجمهور الى التامين وقال القاضي في المشهور عنه واحد في رواية ابو ثور وداود اربعين وتبعه على
 نقل الاجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما وتعقب بان الطبري وان المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من اهل
 العلم ان الخمر لاحد فيها وإنما فيها التعزير واستدلوا بأحاديث الباب فانها ساكنة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها
 حديث أنس ولم يجرم فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه وقد قال عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج ومعمّر سئل
 ابن شهاب كم جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر فقال لم يكن فرض فيها حداً كان يأمر من حضره أن يضربه
 بأيهم ونهالهم حتى يقول لهم ارضوا وورد أنه لم يضربه أصلاً وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوي
 عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوقت في الخمر حداً قال ابن عباس وشرب رجل فسكر فانطلق
 به الى النبي ﷺ فلما حاذى دار العباس اقبلت فدخل على العباس فالتزمه فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك ولم يأمر
 فيه بشيء. وأخرج الطبري من وجه آخر عن ابن عباس ما ضرب رسول الله ﷺ في الخمر إلا أخيراً ولقد غزا تبوك
 فقتل حجرته من الليل سكران فقال ليمم اليه رجل فيأخذ يده حتى يرده الى رحله والجواب أن الاجماع انعقد
 بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبا بكر تحرى ما كان النبي ﷺ ضرب السكران فضيره حداً واستمر عليه وكذا
 استمر من بعده وإن اختلفوا في العدد وجمع القرطبي بين الأخبار بأنه لم يكن أولاً في شرب الخمر حد وعلى ذلك
 يحمل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الاحاديث التي لا تقدير فيها
 ثم شرع الحد ولم يطلع أكثرهم على تعيين صريحاً مع اعتقادهم أن فيه الحد للمعين من ثم نوحى أبو بكر ما فعل بحضرة
 النبي ﷺ فاستقر عليه الامر ثم رأى عمر ومن وافقه الزيادة على الاربعين اما حداً لطريق الاستنباط واما تعزيراً
 (قلت) وبني ماورد في الحديث أنه إن شرب لحد ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وفي رواية الخامسة وهو
 حديث مخرج في السنن من عدة طرق أصابها قوة ونقل الترمذي الاجماع على ترك القتل وهو محمول على من بعد
 من نقل غيره عنه القول به كعبد الله بن عمر وفيما أخرجه احمد والحسن البصري وبعض أهل الظاهر وبالغ النووي
 فقال هو قول باطل مخالف لاجماع الصحابة فمن بعدهم والحديث الوارد فيه منسوخ اما بحديث لا يحمل دم امرئ مسلم
 إلا بأحدى ثلاث واما بأن الاجماع دل على نسخه (قلت) بل دليل النسخ منصوص وهو ما أخرجه أبو داود من
 طريق الزهري عن قبيصة في هذه القصة قال فأتى برجل قد شرب جلدته ثم أتى به قد شرب جلدته ثم أتى به جلدته
 ثم أتى به جلدته فرفع القتل وكانت رخصة وسيأتي بسط ذلك في الباب الذي يليه واحتج من قال ان حده ثمانون
 بالاجماع في عهد عمر حيث وافقه على ذلك كبار الصحابة وتعقب بأن علياً أشار على عمر بذلك ثم رجع على عن
 ذلك واقتصر على الاربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر مستدين الى تقدير ما فعل بحضرة النبي
 ﷺ وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ردعاً للذين انتهكوا لأن في بعض طرق القصة
 كأنهم احتقروا العقوبة وبهذا تمسك الشافعية فقالوا أقل ما في حد الخمر أربعون ويجوز الزيادة فيه الى التامين على
 سبيل التعزير ولا يجاوز التامين واستندوا في التعزير الى رأى الامام فرأى عمر فعله بموافقة على ثم رجع على
 وقصده ما فعله النبي ﷺ وأبو بكر ووافقه عثمان على ذلك وأما قول على وكل سنة فعناه الاقتصار على الأربعين سنة النبي
 ﷺ فصار اليه أبو بكر والوصول الى التامين سنة عمر ردعاً للشاربين الذين احتقروا العقوبة الأولى ووافقه من ذكر في
 زمانه للنبي الذي تقدم وسوغ لهم ذلك اما اعتقادهم جواز القياس في الحدود على رأى من يجعل الجميع حداً واما
 أنهم جعلوا الزيادة تعزيراً بناء على جواز أن يبلغ التعزير قدر الحدود لعلمهم لم يبلغهم الخبر الآتي في باب
 التعزير وقد تمسك بذلك من قال بجواز القياس في الحدود وادعى اجماع الصحابة وهي دعوى ضعيفة لقيام الاحتمال
 وقد شنع ابن حزم على الخفية في قولهم ان القياس لا يدخل في الحدود والكفارات مع جزم الطحاوي ومن وافقه
 منهم بأن حد الخمر وقع بالقياس على حد القذف وبه تمسك من قال بالجواز من المالكية والشافعية واحتج من

منع ذلك بأن الحدود والكفارات شرعت بحسب المصالح وقد تشترك أشياء مختلفة وتختلف أشياء متساوية فلا سبيل
 إلى علم ذلك إلا بالنص وأجابوا عما وقع في زمن عمر بأنه لا يلزم من كونه جلد قدر حد القذف أن يكون جعل
 الجميع حدا بل الذي فعلوه محمول على أنهم لم يبلغهم أن النبي ﷺ حد فيه أربعين ذلوا بلغهم لما جاوزوه كما لم يجاوزوا
 غيره من الحدود المنصوصة وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال فرجح أن
 الزيادة كانت تمزيراً ويؤيده ما أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث بسند صحيح عن أبي رافع عن عمر أنه أتى
 بشارب فقال لطبيع بن الأسود إذا أصبحت غدا فاضربه فجاء عمر فوجده يضربه ضرباً شديداً فقال كم ضربته قال
 ستين قال اقض عنه بعشرين قال أبو عبيد يعني اجعل شدة ضربك له قصاصاً بالعشرين التي بقيت من الثمانين قال
 أبو عبيد فيؤخذ من هذا الحديث أن ضرب الشارب لا يكون شديداً وأن لا يضرب في حال السكر لقوله إذا
 أصبحت فاضربه قال البيهقي ويؤخذ منه أن الزيادة على الأربعين ليست مجداً لو كانت حداً لما جاز القصص منه
 بشدة الضرب إذ لا قاتل له وقال صاحب المفهم مالم يخصصه بعد أن ساق الأحاديث الماضية هذا كله يدل على أن
 الذي وقع في عهد النبي ﷺ كان أدباً وتمزيراً ولذلك قال علي بن النعمان في حديثه لم يسهن فلذلك ساغ للصحابه الاجتهاد فيه
 فالحقوه بأخف الحدود وهذا قول طائفة من علماءنا ويرد عليهم قول علي بن النعمان في حديثه أربعين وكذا وقوع
 الأربعين في عهد أبي بكر وفي خلافة عمر أولاً أيضاً ثم في خلافة عثمان فلولاً أنه حد لا يختلف التقدير ويؤيده
 قيام الاجماع على أن في الحر الحد وإن وقع الاختلاف في الأربعين والثمانين قال والجواب أن النقل عن الصحابة
 اختلف في التحديد والتقدير ولا بد من الجمع بين مختلف أقوالهم وطريقه أنهم فهموا أن الذي وقع في زمنه ﷺ
 كان أدباً من أصل ما شاهدوه من اختلاف الحال فلما كثرت الاقدام على الشرب الحقوه بأخف الحدود المذكورة
 في القرآن وقوى ذلك عندهم وجود الافتراء من السكر فأنبتوها حداً ولهذا أطلق على أن عمر جلد ثمانين وهي سنة
 ثم ظهر أن الاقتصار على الأربعين أولى مخافة أن يموت فتجب فيه الدية ومراعاة بذلك الثمانون وبهذا يجمع بين
 قوله لم يسهن وبين تصريحه بأنه ﷺ جلد أربعين قال وغاية هذا البحث أن الضرب في الحر تعزير يمنع من الزيادة
 على غايته وهي تختلف فيها قال وحاصل ما وقع من استنباط الصحابة أنهم أقاموا السكر مقام القذف لأنه لا يخلو
 عنه غالباً فأعطوه حكمه وهو من أقوى حجج القائلين بالقياس فقد اشتهرت هذه القصة ولم ينكرها في ذلك الزمان
 منكر قال وقد اعترض بعض أهل النظر بأنه إن ساغ الحاق حد السكر بحد القذف فليحكم له بحكم الزنا والقتل لأشهما
 مظنته وليقتصروا في الثمانين على من سكر لاعلى من اقتصر على الشرب ولم يسكر قال وجوابه أن المظنة موجودة
 غالباً في القذف نادرة في الزنا والقتل والوجود يحقق ذلك وإنما أقاموا الحد على الشارب وإن لم يسكر مبالغة في
 الردع لأن القليل يدعو إلى الكثير والكثير يكثر غالباً وهو المظنة ويؤيده أنهم اتفقوا على إقامة الحد في الزنا بمجرد
 الإلاج وإن لم يثبذ ولا أنزل ولا أكمل (قلت) والذي تحصل لنا من الآراء في حد آخر ستة أقوال الأول أن النبي
 ﷺ لم يجعل فيها حداً معلوماً بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به قال ابن المنذر قال بعض أهل العلم
 أتى النبي ﷺ بسكران فأمرهم بضربه وتبكيته فدل على أن لاحد في السكر بل فيه التكييل والتبكيك ولو كان ذلك
 على سبيل الحد لبيانه واضحاً قال فلما كثرت الشراب في عهد عمر استشار الصحابة ولو كان عندهم عن النبي ﷺ
 شيء محمولاً تجاوزوه كما لم يتجاوزوا حد القذف ولو كثرت القاذفون بالنوا في الفحش فلما اقتضى رأيهم أن يجعلوه حداً جعلوه
 كحد القذف واستدل على بما ذكر من أن في تباطئه ما يؤدى إلى وجود القذف غالباً أولى ما يشبه القذف ثم رجع إلى
 الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي ﷺ دل على صحة ما قلناه لأن الروايات في التحديد بأربعين اختلفت عن أنس
 وكذا عن علي فالأولى أن لا يتجاوز أقل ما ورد أن النبي ﷺ ضربه لأنه لا محقق سواء كان ذلك حداً أو تمزيراً
 الثاني أن الحد فيه أربعين ولا يجوز الزيادة عليها الثالث مثله لكن للإمام أن يبلغ به ثمانين وهل تكون الزيادة من

باب ما يكره من لمن شارب الخمر وإنه ليس بخارج من الملة حدثنا يحيى
ابن بكير حدثني الليث قال حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن
 أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب

تمام الحد أو تعزيراً قولان الرابع أنه ثمانون ولا يجوز الزيادة عليها الخامس كذلك ويجوز الزيادة تعزيراً وعلى الأقوال كلها هل يتعين الجلد بالسوط أو يتعين بما عداه أو يجوز بكل من ذلك أقوال السادس أن شرب فجلد ثلاث مرات ضد الربيعة وجب قتله وقيل أن شرب أربعاً فماد الخامسة وجب قتله وهذا السادس في الطرف الأبعد من القول الأول وكلاهما شاذ وأظن الأول رأى البخاري فإنه لم يترجم بالعدد أصلاً ولا أخرج هنا في العدد الصريح شيئاً مرغوعاً وتمسك من قال لا يزداد على الأربعين بأن أبابكر تحرى ما كان في زمن النبي ﷺ فوجده أربعين فعمل به ولا يعلم له في زمنه مخالف فإن كان السكوت اجماعاً فهذا الإجماع سابق على ما وقع في عهد عمر والتمسك به أولى لأن مستند فعل النبي ﷺ ومن ثم رجع إليه على فعله في زمن عثمان بحضرة وبحضرة من كان عنده من الصحابة منهم عبد الله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي فإن كان السكوت اجماعاً فهذا هو الأخير فينبغي ترجيحهما وتمسك من قال بجواز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة ومنهم من أجاب عن الأربعين بأن المضروب كان عبداً وهو بعيد فاحتمل الأمرين أن يكون حداً أو تعزيراً وتمسك من قال بجواز الزيادة على الثمانين تعزيراً بما تقدم في الصيام أن عمر حد الشارب في رمضان ثم فاه إلى الشام وبما أخرجه ابن أبي شيبة أن علياً جلد النجاشي الشاعر ثمانين ثم أصبح فجلده عشرين بجرامته بالشرب في رمضان وسأى الكلام في جواز الجمع بين الحد والتعزير في الكلام على تقريب الزاني أن شاء الله تعالى وتمسك من قال يقتل في الرابعة أو الخامسة بما سأذكره في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى وقد استقر الإجماع على ثبوت حد الخمر وأن لا يقتل فيه واستمر الاختلاف في الأربعين والثمانين وذلك خاص بالحر المسلم وأما الذي فلا يحد فيه وعن أحد رواية أنه يحد وعنه إن سكر والصحيح عندهم كالجمهور وأما من هو في الرق فهو على الصنف من ذلك إلا عند أبي ثور وأكثر أهل الظاهر فقالوا الحر والعبد في ذلك سواء لا ينقص عن الأربعين قتله ابن عبد البر وغيره عنهم وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور (قوله باب ما يكره من لمن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة) يشير إلى طريق الجمع بين ما تضمنته حديث الباب من النهي عن لعنه وما تضمنته حديث الباب الأول لا يشرب الخمر وهو مؤمن وأن المراد به نفى كمال الإيمان لا أنه يخرج عن الإيمان جملة وعبر بالكراهة هنا إشارة إلى أن النهي للتنزيه في حق من يستحق اللعن إذا قصد به اللعن محض السب لا إذا قصد معناه الأصلي وهو الإبعاد عن رحمة الله فاما إذا قصد فيه حرماً ولا سيما في حق من لا يستحق اللعن كهذا الذي يجب الله ورسوله ولا سيما مع إقامة الحد عليه بل يتدب الدعاء له بالتوبة والمغفرة كما قدم تقريره في الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة ثانياً حديثي الباب وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهية لمن شارب الخمر إلى قوله ما يكره من فاشتر بذلك إلى التفصيل وعلى هذا التقرير فلا حجة فيه لمنع لمن الفاسق المعين مطلقاً وقيل إن المنع خاص بما يقع في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً بقرآن الشارب عند عدم الإنكار أنه مستحق ذلك وربما أوقع الشيطان في قلبه ما يمكن به من فتنه وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة لا تكونوا عون الشيطان على أخيك وقيل المنع مطلقاً في حق من أقيم عليه الحد لأن الحد قد كفر عنه الذنب المذكور وقيل المنع مطلقاً في حق ذى الرثة والجواز مطلقاً في حق المجاهرين وصوب ابن المنير أن المنع مطلقاً في حق المعين والجواز في حق غير المعين لأنه في حق غير المعين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق المعين أذى له وسب وقد ثبت النهي عن أذى المسلم واحتج من أجاز لمن المعين بأن النبي ﷺ إنما لعن من يستحق اللعن

أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ وَكَانَ يَلْقَبُ حَمَارًا وَكَانَ يَضْحَكُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

اللعن فيستوى المعين وغيره وتعقب بأنه إنما يستحق اللعن بوصف الإيهام لو كان لعنه قبل الحد جائز إلا استمر بعد الحد كما لا يسقط التغريب بالجلد وأيضاً فصيب غير المعين من ذلك يسير جداً والله أعلم قال النووي في الأذكار وأما الدعاء على إنسان بينه من اتصف بشيء من المعاصي فظاهر الحديث أنه لا يجرم وأشار الغزالي إلى تحريره وقال في باب الدعاء على الظلمة بعد أن أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الغزالي وفي معنى اللعن الدعاء على الإنسان بالسوء حتى على الظالم مثل لا أصح الله جسمه وكل ذلك مذموم انتهى والاولى حمل كلام الغزالي على الاول وأما الاحاديث فتدل على الجواز كما ذكره النووي في قوله ﷺ الذي قال كل يمينك فقال لا أستطيع فقال لا استطعت فيه دليل على جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي ومال هنا إلى الجواز قبل اقامة الحد والمنع بعد اقامته وصنيع البخاري يقتضي لعن المتصف بذلك من غير أن يعين باسمه فيجمع بين المصلحين لأن لعن المعين والدعاء عليه قد يحمله على التبادي أو يقتطعه من قبول التوبة بخلاف ما اذا صرف ذلك إلى المتصف فان فيه جرأ وردعاً عن ارتكاب ذلك وباعثاً لفاعله على الافلاع عنه ويقويه النهي عن التريب على الامة اذا جلست على الزنا كما سيأتي قريباً واحتج شيخنا الامام البقيني على جواز لعن المعين بالحديث الوارد في المرأة اذا دعاها زوجها إلى فراشه فأبت لعتنها الملائكة حتى تصبح وهو في الصحيح وقد توقف فيه بعض من لقيناه بأن الالاعن لها الملائكة فيتوقف الاستدلال به على جواز الناسي بهم وعلى التسليم فليس في الخبر تسميتها والذي قاله شيخنا أقوى فان الملائكة معصوم والتأسي بالمعصوم مشروع والبحث في جواز لعن المعين وهو الموجود (قوله أن رجلاً كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً) ذكر الواقدي في غزوة خيبر من معازيره عن عبد الحميد ابن جعفر عن أبيه قال ووجد في حصن الصعب بن معاذ فذكر ما وجد من الثياب وغيرها إلى أن قال وزقاق خمر فارقت وشرب يومئذ من تلك الخمر رجل يقال له عبد الله الحمار وهو باسم الحيوان المشهور وقد وقع في حديث الباب الاول اسمه والثاني لقبه وجوز ابن عبد البر أنه ابن النعمان المبهم في حديث عقبة بن الحرث فقال في ترجمة النعمان كان رجلاً صالحاً وكان له ابن انهمك في الشراب فجعله النبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا يكون كل من النعمان وولده عبد الله جلد في الشرب وقوى هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكار في الفاكهة من حديث محمد بن عمرو بن حزم قال كان بالمدينة رجل يصيب الشراب فكان يؤتى به النبي صلى الله عليه وسلم فيضربه بنعله ويأمر أصحابه فيضربونه بنعالهم ويحسون عليه التراب فلما كثر ذلك منه قال له رجل لعنك الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل فإنه يحب الله ورسوله وحديث عقبة اختلف ألفاظ ناقله هل الشارب النعمان أو ابن النعمان والراجح النعمان فهو غير المذكور هنا لأن قصة عبد الله كانت في خير فهي سابقة على قصة النعمان فان عقبة بن الحرث من مسألة الفتح والفتح كان بعد خيبر بنحو من عشرين شهراً والاشبه أنه المذكور في حديث عبد الرحمن بن أزهر لأن عقبة بن الحرث ممن شهدا من مسألة الفتح لكن في حديثه ان النعمان غرب في البيت وفي حديث عبد الرحمن بن أزهر أنه أتى به والنبي صلى الله عليه وسلم عند رجل خالد بن الوليد ويمكن الجمع بأنه أطلق على رجل خالد بيتاً فكانه كان بيتاً من شعر فان كان كذلك فهو الذي في حديث أبي هريرة لأن في كل منهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه بكتوه كما تقدم (قوله وكان يضحك رسول الله ﷺ) أي يقول بحضرة أو يفعل ما يضحك منه وقد أخرج أبو يعلى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بسند الباب أن رجلاً كان يلقب حماراً وكان يهدي رسول الله ﷺ العكة من السمن والعسل فاذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعط هذا متاعه فما يزيد النبي ﷺ أن يتيسم ويأمر به فيعطى ووقع في حديث محمد بن عمرو بن حزم بعد قوله يحب الله ورسوله

وكان النبي ﷺ قد جلدته في الشراب فأتى به يوماً فامر به فجلد فقال رجل من القوم اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى به فقال النبي ﷺ لا تلعنوه فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله

قال وكان لا يدخل الى المدينة طرقة إلا اشترى منها ثم جاء فقال يا رسول الله هذا أهديت لك فإذا جاء صاحبه يطلب ثمنه جاء به فقال اعط هذا الثمن فيقول ألم تهدي الى فيقول ليس عندي فيضحك ويأمر لصاحبه بئمنه وهذا مما يقوى أن صاحب الترجمة والنعيمان واحد والله أعلم (قوله قد جلدته في الشراب) أى بسبب شربه الشراب المسكر وكان فيه مضرة أى كان قد جلدته ووقع في رواية معمر عن زيد بن أسلم بسنده هذا عند عبد الرزاق أن رجلاً قد شرب الخمر لحد ثم أتى به لحد ثم أتى به لحد أربع مرات (قوله فأتى به يوماً) فذكر سفيان اليوم الذي أتى به فيه والشراب الذي شربه من عند الواقدي ووقع في روايته وكان أتى به في الخمر مراراً (قوله فامر به فجلد) في رواية الواقدي فامر به فخنق بالمال وعلى هذا فقوله فجلد أى ضرب ضرباً أصاب جلدته وقد يؤخذ منه أنه المذكور في حديث أنس في الباب الأول (قوله قال رجل من القوم) لم أر هذا الرجل مسمى وقد وقع في رواية معمر المذكورة قال رجل عند النبي ﷺ ثم رأيت مسمى في رواية الواقدي فعنده قال عمر (قوله ما أكثر ما يؤتى به) في رواية الواقدي ما يضرب وفي رواية معمر ما أكثر ما يشرب وما أكثر ما يجلد (قوله لا تلعنوه) في رواية الواقدي لا تضل يا عمر وهذا قد ينسك به من يدعى اتحاد القصتين وهو بعيد لما بينته من اختلاف الوقتين ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعيمان وإن اسمه عبدالله ولقبه حمار والله أعلم (قوله فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله) كذا للأن كثر بكسر الهجمة ويجوز على رواية ابن السكن الفتح والكسر وقال بعضهم الرواية بفتح الهجمة على أن مانافية يحيل المعنى الى ضده وأغرب بعض شراح المصاييح فقال ما موصولة وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى علت لكوتة مشتملة على المنسوب والمنسوب اليه والضمير في أنه يعود الى الموصول والموصول مع صلتها خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي علت والجملة في جواب القسم قال الطبري وفيه تمسك وقال صاحب المطالع ما موصولة بكونها بكسر الهجمة مبتدأ وقيل فتحا وهو مفعول علت قال الطبري فعل هذا علت بمعنى عرفت وأنه خبر الموصول قال أبو الباقى اعراب الجمع مازائدة أى فوالله علت انموذ الهزمة على هذا مفتوحة قال ويحتمل أن يكون المفعول محذوف أى ما علمت عليه أو فهو اسم استأنف فقال انه يحب الله ورسوله ونقل عن رواية ابن السكن ان التاء بالفتح للخطاب تقريراً ويصح على هذا كسر الهزمة وفتحها والكسر على جواب القسم والفتح معمول علت وقيل مازائدة للتأكيد والتقدير لقد علت (قلت) وقد حكى في المطالع ان في بعض الروايات فوالله لقد علت وعلى هذا فالهزمة مفتوحة ويحتمل أن تكون مامصدرية وكسرت ان لأنها جواب القسم قال الطبري وجعل مانافية أظهر لاقضاء القسم أن يلتقى بحرف النفي وبان وباللام بخلاف الموصولة ولأن الجملة القسمية جى بها مؤكدة بمعنى النفي مقررة للانكار ويؤيده أنه وقع في شرح السنة فوالله ما علمت الا أنه قال ففى الحصر في هذه الرواية بمنزلة تاء الخطاب في الرواية الأخرى لارادة مزيد الانكار على المخاطب (قلت) وقد وقع في رواية أبي ذر عن الكشميني مثل ما عراه لشرح السنة ووقع في رواية الاساعلى من طريق أبي ذرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه فوالله ما علمت انه يحب الله ورسوله ويصح معه أن تكون مازائدة وإن تكون ظرفية أى مدة على ووقع في رواية معمر والواقدي فانه يحب الله ورسوله وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم ولا اشكال فيها لأنها جاءت تعليلاً لقوله لا تضل يا عمر والله أعلم وفي هذا الحديث من الفوائد جواز التلقين وقد تقدم القول فيه في كتاب الأدب وهو محمول هنا على أنه كان لا يكرهه أو أنه ذكره على سبيل التبريد لكثرة من كان يسمى بعبدالله أو أنه لا تكرر منه الاقدام على الفعل المذكور نسب الى البلادة

فاطلق عليه اسم من يتصف بها ليرتدخ بذلك وفيه الرد على من زعم ان مرتكب الكبيرة كافر لشبه النبي عليه
والأمر بالدعاء له وفيه أن لاتتافى بين ارتكاب النبي وثبوت عجة الله ورسوله في قلب المرتكب لأنه **خبر**
بأن المذكور يحب الله ورسوله مع وجود ما صدر منه وأن من تكررت منه المعصية لاتزعم منه عجة الله ورسوله
ويؤخذ منه تأكيد ما تقدم ان نفى الايمان عن شارب الخمر لايراد به زواله بالكلية بل نفى كاله كما تقدم ويحتمل
ان يكون استمرار ثبوت عجة الله ورسوله في قلب العاصي مقيداً بما اذا ندم على وقوع المعصية وأثم عليه الحد
فكفر عنه الذنب المذكور بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه يخشى عليه بتكرار الذنب أن يطع على قلبه شيء حتى
يسلب منه ذلك نسأل الله العفو والعافية وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر اذا تكرر منه الى
الرابعة أو الخامسة فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة والأمر المنسوخ أخرجه الشافعي في
رواية حرملة عنه وأبو داود وأحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححه ابن (٣) حبان من طريق أبي سلة
ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفته اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر
فاقتلوه ولبعضهم فاضربوا عنقه وله من طريق أخرى عن أبي هريرة أخرجه عبد الرزاق وأحمد والترمذي تعليقا
والنسائي كلهم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه بلفظ اذا شربوا فاجلدوهم ثلاثا فاذا شربوا الرابعة
فاقتلوه وروى عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح فقال أبو بكر بن عياش عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد كذا
أخرجه ابن حبان من رواية عثمان بن أبي شيبة عن أبي بكر وأخرجه الترمذي عن أبي كريب عنه فقال عن معاوية
بدل أبي سعيد وهو المحفوظ وكذا أخرجه أبو داود من رواية ابان الطبراني عنه وتابعه الثوري وشيخان بن عبد الرحمن
وغيرهما عن عاصم ولفظ الثوري عن عاصم ثم ان شرب الرابعة فاضربوا عنقه ووقع في رواية ابان عند أبي داود
ثم ان شربوا فاجلدوهم ثلاث مرات بعد الاولى ثم قال ان شربوا فاقتلوه ثم ساقه أبو داود من طريق حميد بن زيد
عن نافع عن ابن عمر قال وأحب قال في الخامسة ثم ان شربها فاقتلوه قال وكذا في حديث عفيف في الخامسة
قال أبو داود وفي رواية عمر بن أبي سلة عن أبيه وسهيل بن أبي صالح عن أبيه كلاهما عن أبي هريرة في الرابعة
وكذا في رواية ابن أبي نعيم عن ابن عمرو كذا في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص والشريد وفي رواية معاوية فان
عاد في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه وقال الترمذي بعد تخريجه وفي الباب عن أبي هريرة والشريد وشرحيل بن أوس
وأبي الرمضاء وجرير وعبد الله بن عمرو (قلت) وقد ذكرت حديث أبي هريرة وأما حديث الشريد وهو ابن أوس
التقفي فاخرجه أحمد والدارمي والطبراني وصححه الحاكم بلفظ اذا شرب فاضربوه وقال في آخره ثم ان عاد
الرابعة فاقتلوه وأما حديث شرحيل وهو التكندي فاخرجه أحمد والحاكم والطبراني وابن منده في المعرفة ورواته
ثقات نحو رواية الذي قبله وصححه الحاكم من وجه آخر وأما حديث أبي الرمضاء وهو بفتح الراء وسكون الميم
بعدها دال مهملة وبالمد وقيل بموحدة ثم ذال معجمة وهو بدوي نزل مصر فاخرجه الطبراني وابن منده وفي
سند ابن لهيعة وفي سياق حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالذي شرب الخمر في الرابعة أن يضرب عنقه
فضربت فأفاد أن ذلك عمل به قبل النسخ فان ثبت كان فيه رد على من زعم انه لم يعمل به وأما حديث جرير
فاخرجه الطبراني والحاكم ولفظه من شرب الخمر فاجلدوه وقال فيه فان عاد في الرابعة فاقتلوه وأما حديث عبد الله
ابن عمرو بن العاص فاخرجه أحمد والحاكم من وجهين عنه وفي كل منهما مقال ففى رواية شهر بن حوشب عنه
فان شربها الرابعة فاقتلوه (قلت) ورويناه عن أبي سعيد أيضاً كما تقدم وعن ابن عمر وأخرجه النسائي والحاكم
من رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم عن ابن عمرو ونفر من الصحابة بنحوه وأخرجه الطبراني موصولا من طريق

(٣) قوله وصححه ابن حبان في بعض النسخ وصححه الحاكم اه مصححه

عباس بن عفيف عن أبيه وفيه في الخامسة كما أشار إليه أبو داود وأخرجه الترمذي تعليقا والبرار والشافعي والنسائي والحاكم موصولا من رواية محمد بن المنكدر عن جابر وأخرجه البيهقي والخطيب في المبهمات من وجهين آخرين عن ابن المنكدر وفي رواية الخطيب جلد وللحاكم من طريق يزيد بن أبي كبة سمعت رجلا من الصحابة يحدث عبد بن مروان رضى بنحوه ثم إن أعاد في الرابعة فاقولوه وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن المنكدر مرسل وفيه أني بآب النعمان بعد الرابعة لجلده وأخرجه الطحاوي من رواية عمرو بن الحارث عن ابن المنكدر أنه بلغه وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق وأبو داود من رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه إلى أن قال ثم إذا شرب في الرابعة فاقولوه قال فأتى برجل قد شرب لجلده ثم أتى به قد شرب لجلده ثم أتى به في الرابعة قد شرب فجلده فرفع القتل عن الناس وكانت رخصة وعلقه الترمذي فقال روى الزهري وأخرجه الخطيب في المبهمات من طريق محمد بن إسحق عن الزهري وقال فيه فأتى برجل من الأنصار يقال له نعمان فضره أربع مرات فرأى المسلمون أن القتل قد اُخِرَ وان الضرب قد وجب وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة وولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ورجال هذا الحديث ثقات مع إرساله لكنه أعل بما أخرجه الطحاوي من طريق الأوزاعي عن الزهري قال بلغني عن قبيصة ويعارض ذلك رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري أن قبيصة حدثه أنه بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أصح لأن يونس أحفظ لرواية الزهري من الأوزاعي والظاهر أن الذي بلغ قبيصة ذلك صحابي فيكون الحديث على شرط الصحيح لأن إبهام الصحابي لا يضر وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال حدثت به ابن المنكدر فقال ترك ذلك قد أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بآب نعمان فجلده ثلاثا ثم أتى به في الرابعة فجلده ولم يزد ووقع عند النسائي من طريق محمد بن إسحق عن ابن المنكدر عن جابر فأتى رسول الله ﷺ برجل منا قد شرب في الرابعة فلم يقتله وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن إسحق بلفظ فإن عاد الرابعة فاضربوا عنقه فضره رسول الله ﷺ أربع مرات فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع قال الشافعي بعد تخريج هذا مالا اختلاف فيه بين أهل العلم علته وذكره أيضا عن أبي الزبير مرسلًا وقال أحاديث القتل منسوخة وأخرجه أيضا من رواية ابن أبي ذئب حدثني ابن شهاب أني النبي ﷺ بشارب فجلده ولم يضرب عنقه وقال الترمذي لأنهم بين أهل العلم في هذا اختلافا في القديم والحديث قال وسمعت محمدا يقول حديث معاوية في هذا أصح وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد وقال في العلل آخر الكتاب جميع ما في هذا الكتاب قد عمل به أهل العلم إلا هذا الحديث وحديث الجمع بين الصلاتين في الحضر وتعقبه النووي فلم يقله في حديث الباب دون الآخر ومال الخطابي إلى تأويل الحديث في الأمر بالقتل فقال قد يرد الأمر بالوعيد ولا يراد به وقوع الفعل وإنما قصد به الردع والتحذير ثم قال ويحتمل أن يكون القتل في الخامسة كان واجبا ثم نسخ بحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل وأما ابن المنذر فقال كان العمل فيمن شرب الخمر أن يضرب وينكل به ثم نسخ بالأمر بجلده فإن تكرر ذلك أربعة قتل ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة وإجماع أهل العلم إلا من شذ عن لا يحد خلافا (قلت) وكأبه أشار إلى بعض أهل الظاهر فقد قتل عن بعضهم واستمر عليه ابن حزم منهم واحتج له وادعى أن الإجماع وارد من مسند الحارث ابن أبي أسامة ما أخرجه هو والامام أحمد من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن عمرو أنه قال اتوني برجل أقم عليه الحد يعني ثلاثا ثم سكر فان لم اقله فأنا كذاب وهذا منقطع لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما حرم به ابن المديني وغيره فلا حجة فيه وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو لم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو لكان عذره أنه لم يبلغه النسخ وعد ذلك من نذرة المخالف وقد جاء عن عبد الله بن عمرو أشد من الأول فاخرج سعيد بن منصور عنه بسند لين قال لو رأيت أحدا يشرب الخمر

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِمَاضٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِسْكَرَانَ فَأَمَرَ بِضَرْبِهِ فَمَنَّا مَنْ يَضْرِبُهُ يَدُهُ وَمَنَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِنَعْلِهِ وَمَنَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِثَوْبِهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ رَجُلٌ مَالَهُ أَخْزَاهُ اللَّهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَكُونُوا عَوْنُ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ **بَابُ السَّارِقِ حِينَ يَسْرِقُ **حَدَّثَنِي** عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ عَزْوَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ **بَابُ لَعْنِ السَّارِقِ** إِذَا لَمْ يُسَمَّ **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ**

واستطعت أن أقتله لقتله وأما قول بعض من انتصر لابن حزم فظعن في النسخ بأن معاوية إنما أسلم بعد الفتح وليس في شيء من أحاديث غيره الدالة على نسخه التصريح بأن ذلك متأخر عنه وجوابه أن معاوية أسلم قبل الفتح وقيل في الفتح وقصة ابن النعمان كانت بعد ذلك لأن عقبة بن الحرث حضرها إما بحنين وإما بالمدينة وهو إنما أسلم في الفتح وحين وحضور عقبة إلى المدينة كان بعد الفتح جزماً ثبت ما فاه هذا القائل وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة فأخرج عبد الرزاق في مصنفه بسندلين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن الثقفي في الحرثان مراراً وأورد نحو ذلك عن سعيد بن أبي وقاص وأخرج حماد بن سلة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جلد أبا محجن في الحرث أربع مرار ثم قال له أنت خليع فقال أما إذا خلعتني فلا أشرها أبداً (قوله حدثنا علي ابن عبد الله بن جعفر) هو المعروف بابن المديني (قوله أتى النبي ﷺ بسكران فأمر بضربه) وقع في رواية المستمل مقام لضربه وهو تصحيح فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي ضمرة على الصواب بلفظ فقال اضربوه قال القرطبي ظاهره يقتضي أن السكر بمجرد موجبه للحد لأن الفاء للتعليل كقوله سهى فسجد ولم يفصل هل سكر من ماء عنب أو غيره ولا هل شرب قليلاً أو كثيراً ففيه حجة للجمهور على الكوفيين في التفرقة وقد مضى بيان ذلك في الأثرية (قوله **بَابُ** السارق حين يسرق) ذكر فيه حديث ابن عباس نحو حديث أبي هريرة الماضي في أول الحدود مقتصرأ فيه على الزنا والسرقة ولأبي ذر ولا يسرق السارق وسقط لفظ السارق من رواية غيره وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية عمرو بن علي شيخ البخاري فيه وأخرجه أيضاً من طريق اسحق ابن يوسف الأزرق عن الفضيل بن غزوان بسنده فيه ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يقتل وهو مؤمن قال عكرمة قلت لابن عباس كيف ينتزع منه الإيمان قال هكذا فإن تاب راجعه الإيمان وقد تقدم بسط هذا في أول كتاب الحدود (قوله **بَابُ** لعن السارق إذا لم يسم) أي إذا لم يعين إشارة إلى الجمع بين النهي عن لعن الشارب المعين كما مضى تقريره وبين حديث الباب قال ابن بطال معناه لا ينبغي تغيير أصل المعاصي ومواجهتهم باللعن وإنما ينبغي أن يلحق في الجملة من فعل ذلك ليكون ردعاً لهم وجرأ عن انتهاك شيء منها ولا يكون للمعين ثلثا يقطع قال فان كان هذا مراد البخاري فهو غير صحيح لانه إنما نهى عن لعن الشارب وقال لا تعينوا عليه الشيطان بعد إقامة الحد عليه (قلت) وقد تقدم تقرير ذلك قريباً وقال الداودي قوله في هذا الحديث لعن الله السارق يحتمل أن يكون خيراً ليرتدع من سمعه عن السرقة ويحتمل أن يكون دعاء (قلت) ويحتمل أن لا يراد به حقيقة اللعن بل التغير فقط وقال الطبري لعل هنا المراد باللعن الأمانة والحدلان كأنه قيل لما استعمل أعز شيء في أحقر شيء خذله الله حتى قطع وقال عياض جوز بعضهم لعن المعين مالم يحمد لأن الحد كفارة قال وليس هذا

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ مَقْطُوعَ يَدِهِ، قَالَ الْأَعْمَشُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ يَبْضُ الْحَدِيدُ، وَالْحَبْلُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْهَا مَا يَسْوَى دَرَاهِمَ

بديد لجوت النبي عن الحسن في الجملة فعمله على المعين أولى وقد قيل إن لعن النبي ﷺ لأهل المعاصي كان تحذيراً لم عنهما قبل وقوعها فإذا ضلوعها استغفر لم ودعا لم بالتوبة وأما من أغلظ له ولمنه تأديباً على فعل فعله فقد دخل في عموم شرطه حيث قال سألت ربي أن يجعل لعن له كفارة ورحمة (قلت) وقد تقدم الكلام عليه فيما مضى ويثبت هناك أنه مقيد بما إذا صدر في حق من ليس له بأهل كما قيد بذلك في صحيح مسلم (قوله عن أبي هريرة) في رواية محمد بن الحسين عن أبي الحنين عن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه سمعت أبا هريرة وكذا في رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح سمعت أبا هريرة وسيأتي بعد سبعة أبواب في باب توبة السارق وقال ابن حزم وقد سلم من تدليس الأعمش (قلت) ولم ينفرد به الأعمش أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح (قوله لعن الله السارق يسرق البيضة تقطع يده) في رواية عيسى بن يونس عن الأعمش عند مسلم والاسماعيلي أن سرق بيضة قطعت يده وإن سرق حبلاً قطعت يده (قوله قال الأعمش) هو موصول بالاستناد المذكور (قوله كانوا يرون) يفتح أوله من الرأي ويضمه من الظن (قوله أنه يبض الحديد) في رواية الكشميبي بيضة الحديد (قوله والحبل كانوا يرون أنه منها ما يسوى دراهم) وقع لنير أبي ذر يساوي وقد أنكر بعضهم صحته والحق أنها جائزة لكن بقلة قال الخطابي يروون أن الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث ومخرج الكلام فيه وذلك أنه ليس بالشائع في الكلام أن يقال في مثل ماورد فيه الحديث من اللوم والتشريب أخزى الله فلاناً عرض نفسه للتلقي في مال له قدر ومزية وفي عرض له قيمة إنما يضرب المثل في مثله بالشئ الذي لا وزن له ولا قيمة هذا حكم العرف الجاري في مثله وإنما وجه الحديث وتأويله ذم السرقة وتهجين أمرها وتحذير سوء مقبها فيما قل وكثر من المال كأنه يقول إن سرقة الشئ اليسير الذي لا قيمة له كالبيضة المدرة والحبل الخلق الذي لا قيمة له إذا تعاطاه فاستمرت به العادة لم يباس أنه يؤديه ذلك إلى السرقة ما فوقها حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد تقطع يده كأنه يقول فليخذر هذا الفعل وليتوقه قبل أن تملكه العادة ويبرن عليها ليسلم من سوء مقبته ووخيم عاقبته (قلت) وسبق الخطابي إلى ذلك أبو محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال احتج الخوارج بهذا الحديث على أن القطع يجب في قليل الأشياء وكثيرها ولا حجة لهم فيه وذلك أن الآية لما نزلت قال عليه الصلاة والسلام ذلك على ظاهر ما نزل ثم أعله الله أن القطع لا يكون إلا في ربع دينار فكان يائناً لما أجمل فوجب المصير إليه قال وأما قول الأعمش إن البيضة في هذا الحديث بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وأن الحبل من حبال السفن فهذا تأويل بعيد لا يجوز عند من يعرف صحيح كلام العرب لأن كل واحد من هذين يبلغ دنانير كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما سرقة السارق ولأن من عادة العرب والمعم أن يقولوا قبح الله فلاناً عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض للعقوبة بالغلل في جراب مسك وإنما العادة في مثل هذا أن يقال لعنه الله تعرض للقطع اليد في حبل رث أو في كبة شعر أو رداء خلق وكل ما كان نحو ذلك كان أبلغ انتهى وروايته في غريب الحديث لابن قتيبة وفيه حضرت يحيى بن أكثم بمكة قال فرأيت يذهب إلى هذا التأويل ويعجب به ويدي. ويبيد قال وهذا لا يجوز فذكره وقد تبعه أبو بكر بن الأنباري فقال ليس الذي طعن به ابن قتيبة على تأويل الخبر بشئ لأن البيضة من السلاح ليست علماً في كثرة الثمن ونهاية في غلو القيمة فتجرى مجرى العقد من الجوهر والجراب من المسك اللذين ربما يساويان الألوف من الدنانير بل البيضة من الحديد بما اشترت

**باب الحدود كفارة حدنا محمد بن يوسف أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي
إذريس الخولاني عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال كنا عند النبي ﷺ في مجلس**

بأقل مما يجب فيه القطع وإنما مراد الحديث أن السارق يعرض قطع يده بما لا غنى له به لأن البيضة من السلاح لا يستغنى بها أحد وحاصله أن المراد بالخبر أن السارق يسرق الجليل فيقطع يده ويسرق الحقيق فيقطع يده فكانه تعجيز له وتضعيف لاختياره لكونه باع يده بقليل الثمن وكثيره وقال المازري تناول بعض الناس البيضة في الحديث بيضة الحديد لأنه يساوي نصاب القطع وحمله بعضهم على المبالغة في التنية على عظم ما خسر وحقر ما حصل وأراد من جنس البيضة والحبل ما يبلغ النصاب قال القرطبي ونظير حمله على المبالغة ما حمل عليه قوله ﷺ من بين الله مسجدا ولو كمفصص قطاة فإن أحد ما قيل فيه إنه أراد المبالغة في ذلك والافن المعلوم أن مفصص القطاة وهو قدر ما تحصن فيه يضاهي لا يتصور أن يكون مسجدا قال ومنه تصديق ولو بظلف محرق وهو بما لا يتصدق به ومثله كثير في كلامهم وقال عياض لا ينبغي أن يلتفت لما ورد أن البيضة بيضة الحديد والحبل حبل السفن لأن مثل ذلك له قيمة وقد ران سياق الكلام يقتضي ذم من أخذ القليل لا الكثير والخبر إنما ورد لتعظيم ما جنى على نفسه بما يقل به قيمته لا بما لا يدرى الصواب تأويله على ما تقدم من تقليل أمره وتهجين فعله وأنه لم يقطع في هذا القدر جرت عاده إلى ما هو أكثر منه وأجاب بعض من انتصر لتأويل الأعشى أن النبي ﷺ قاله عند نزول الآية بحملة قبل بيان نصاب القطع انتهى وقد أخرج ابن أبي شبة عن حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه قطع يد سارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار ورجاله ثقات مع انقطاعه ولعل هذا مستند لتأويل الذي أشار إليه الأعشى وقال بعضهم البيضة في اللغة تستعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم فمن الأول قولهم فلان بيضة البلد إذا كان فردا في العظمة وكذا في الاحتقار ومنه قول أخت عمرو بن عبدود لما قتل على أخاها يوم الخندق في مرييتها له

لكن قائلة من لا يعاب به . من كان يدعى قديما بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر يهجو قوما

تأني قضاة ان تبدى لكنسبا . وأبنا زار فاتهم بيضة البلد

ويقال في المدح أيضا بيضة القوم أي وسطهم وبيضة السنام أي شحمته فلما كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التمثيل بها كأنه قال يسرق الجليل والحقيق فيقطع فرب أنه عذر بالجليل فلا عذر له بالحقيق وأما الحبل فأكثر ما يستعمل في التحقير كقولهم ما ترك فلان عقالا ولا ذهب من فلان عقال فكان المراد به إذا اعتاد السرقة لم يتالك مع غلبة العادة التمييز بين الجليل والحقيق وأيضا فالعار الذي يلزمه بالقطع لا يساوي ما حصل له ولو كان جليلا وإلى هذا أشار القاضي عبد الوهاب بقوله

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال فافهم حكمة الباري

ورد بذلك على قول المعري

يد بحدس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار

وسياقي مزيد لهذا في باب السرقة أن شاء الله تعالى . (قوله باب الحدود كفارة) (قوله حدنا محمد بن يوسف) لم أره منسوبا ويحتمل أن يكون هو اليكندي ويحتمل أن يكون الفرابي وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وابن عيينة هو سفيان (قوله عن الزهري) في رواية الحميدي عن سفيان بن عيينة سمعت الزهري أخرجه أبو نعيم وذكر حديث عبادة بن الصامت وفيه ومن أصاب من ذلك شيئا فموقب به فهو كفارة وقد تقدم أن عند مسلم

هَكَالَ بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تَشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ كُلَّهَا
فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ وَمَنْ أَصَابَ
مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَمَسَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ عَفَّرَ لَهُ ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ **بَاب** ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ
حِمَى الْإِنْفَى حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

من وجه آخر ومن أتى منكم حدا ولا أحد من حديث خزيمة بن ثابت رفعه من أصاب ذنبا أقيم عليه حد ذلك
للذنب فهو كفارة وسنده حسن وفي الباب عن جرير بن عبد الله نحوه عند أبي الشيخ وفي حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده عنده بسند صحيح إليه نحو حديث عبادة وفيه فن فعل من ذلك شيئا فاقم عليه الحد فهو كفارته
وعن ثابت بن الضحاك نحوه عند أبي الشيخ وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب
الإيمان في أول الصحيح وقد استشكل ابن بطلال قوله الحدود كفارة مع قوله في الحديث الآخر ما أدرى الحدود
كفارة لاهلها أولا وأجاب بأن سند حديث عبادة أصح وأجيب بأن الثاني كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة
ثم أعلم قال الحديث الثاني وبهذا جزم ابن التين وهو المتمدن وقد أجيب من توقف في ذلك لاجل أن الأول من
حديث أبي هريرة وهو متأخر الإسلام عن بيعة العقبة والثاني وهو التردد من حديث عبادة بن الصامت وقد ذكر
في الخبر أنه ممن بايع ليلة العقبة وبيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين وحاصل الجواب أن البيعة
المذكورة في حديث الباب كانت متأخرة عن إسلام أبي هريرة بدليل أن الآية المشار إليها في قوله وقرا الآية كلها
هي قوله تعالى يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا إلى آخرها وكان نزولها في فتح
مكة وذلك بعد إسلام أبي هريرة بنحو ستين وقررت ذلك تقريرا بينا وإنما وقع الإشكال من قوله هناك أن
عبادة بن الصامت وكان أحد الثقباء ليلة العقبة قال أن النبي ﷺ قال بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تَشْرِكُوا فَانْهَى يَوْمَ ذَلِكَ
كَانَ لَيْلَةَ الْعَقْبَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْبَيْعَةُ الَّتِي وَقَعَتْ فِي لَيْلَةِ الْعَقْبَةِ كَانَتْ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعَسْرِ وَالْيَسْرِ وَالْمُنَشْطِ
وَالْمَكْرَهِ الخ وهو من حديث عبادة أيضا كما أوضحته هناك قال ابن العربي دخل في عموم قوله المشرك أو هو
مستثنى فإن المشرك إذا عوقب على شركه لم يكن ذلك كفارة له بل زيادة في نكاله (قلت) وهذا لا خلاف فيه
قال وأما القتل فهو كفارة بالنسبة إلى الولي المستوفى للقصاص في حق المقتول لأن القصاص ليس بحق
له بل يبقى حق المقتول فيطالبه به في الآخرة كسائر الحقوق (قلت) والذي قاله في مقام المنع
وقد قلقت الكلام على قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا قول من قال يبقى للبتولى حق التشفي وهو أقرب من
إطلاق ابن العربي هنا قال وأما السرقة فوقف براءة السارق فيها على رد المسروق لمستحقه وأما الزنا فاطلق الجمهور
أنه حق الله وهي غفلة لأن لآل الزنى بها في ذلك حقا لما يلزم منه من دخول العار على أبيها وزوجها وغيرهما ومحصل
ذلك أن الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق الادمي في جميع ذلك (قوله **بَاب** ظهر المؤمن حمى) أى حمى
محصون من الأبدان (قوله إلا في حد أوفى حق) أى لا يضرب ولا يذل إلا على سبيل الحدو التعزير تأديبا وهذه
الترجمة لفظ حديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة فوقف براءة السارق فيها على رد المسروق لمستحقه وأما الزنا فاطلق الجمهور
أنه حق الله وهي غفلة لأن لآل الزنى بها في ذلك حقا لما يلزم منه من دخول العار على أبيها وزوجها وغيرهما ومحصل
ذلك أن الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق الادمي في جميع ذلك (قوله **بَاب** ظهر المؤمن حمى) أى حمى
محصون من الأبدان (قوله إلا في حد أوفى حق) أى لا يضرب ولا يذل إلا على سبيل الحدو التعزير تأديبا وهذه
الترجمة لفظ حديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة فوقف براءة السارق فيها على رد المسروق لمستحقه وأما الزنا فاطلق الجمهور
أنه حق الله وهي غفلة لأن لآل الزنى بها في ذلك حقا لما يلزم منه من دخول العار على أبيها وزوجها وغيرهما ومحصل
ذلك أن الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق الادمي في جميع ذلك (قوله **بَاب** ظهر المؤمن حمى) أى حمى
محصون من الأبدان (قوله إلا في حد أوفى حق) أى لا يضرب ولا يذل إلا على سبيل الحدو التعزير تأديبا وهذه

حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا أَلَا
 شَهْرُنَا هَذَا. قَالَ أَلَا أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا أَلَا بَلَدُنَا هَذَا. قَالَ أَلَا
 أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا أَلَا يَوْمُنَا هَذَا. قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ
 دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ
 هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ تِلْكَ كُلَّ ذَلِكَ يُجِبُّونَهُ إِلَّا تَعْمُ قَالَ وَيَحْكُمُ أَوْ يَنْتَكُمُ لَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي
 كَقَارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ **بَابُ** إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْإِنْتِقَامِ لِلْحُرْمَاتِ اللَّهِ
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ مَا خَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ تَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْتَرُهُمَا تَالَمْ يَأْتُمْ فَأَذَا كَانَ
 الْإِثْمُ كَانَ أَبْعَدَهُمَا مِنْهُ، وَاللَّهُ مَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتِي إِلَيْهِ قَطُّ حَتَّى تَنْتَهَكَ حُرْمَاتِ اللَّهِ
 فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ **بَابُ** إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ

ابن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس وقد حدث البخارى في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن المبارك المخزومي وعن
 محمد بن عبد الله بن ابى الثلج بالثلثة والجمع وعن غيرها وقد بينت ذلك موضعاً في آخر حديث في كتاب الايمان والنذور
 وقد سقط محمد بن عبد الله من رواية ابى احمد الجرجاني عن الفريرى واعتمد ابونعيم في مستخرجه على ذلك فقال
 رواه البخارى عن عاصم بن على وعاصم المذكور هو ابن عاصم الواسطى وشيخه عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله
 ابن عمر وشيخه واقد هو اخوه (قوله قال عبد الله) هو ابن عمر جد الراوى عنه (قوله الا اى شهر تعلمونه) هو
 بفتح الهمزة وتخفيف اللام حرف اقتراح للتنبيه لما يقال وقد كررت في هذه الرواية سؤالاً وجواباً وقوله في هذه
 الرواية اى يوم تعلمونه اعظم حرمة قالوا يومنا هذا يعارضه ان يوم عرفة اعظم الايام واجاب الكرماني بان المراد
 باليوم الوقت الذى تزدى فيه التماسك ويحتمل ان يختص يوم التحرى بمزيد الحرمة ولا يلزم من ذلك حصول المزية
 التى اختص بها يوم عرفة وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في كتاب العلم وتقدم ما يتعلق بالسؤال والجواب
 مبسوطاً في باب الخطبة ايام منى من كتاب الحج ومضى ما يتعلق بقوله ويلكم او ويحكم في كتاب الادب وباتى
 ما يتعلق بقوله لا ترجعوا بعدى مستوفى في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى * (قوله باب اقامة الحدود والانتقام
 لحرمات الله) ذكر فيه حديث عائشة ما خير رسول الله ﷺ بين امرين الا اختار ايسرهما وقد تقدم شرحه مستوفى
 في باب صفة النبي ﷺ من كتاب المناقب وقوله هنا مالم يأتى من رواية المستملى مالم يكن اثم قال ابن بطلال هذا
 التخيير ليس من الله لان الله لا يخير رسوله بين امرين احدهما اثم الا ان كان في الدين واحدهما يؤل الى الاثم
 كالغلو فانه مذموم كالمو اوجب الانسان على نفسه شيئاً شافاً من العبادة فجزع عنه ومن ثم نهى النبي ﷺ اصحابه
 عن الترهيب قال ابن التين المراد التخيير في امر الدنيا واما امر الآخرة فكلما صعب كان اعظم ثواباً كذا قال وما
 اشار اليه ابن بطلال اولى واولى منها ان ذلك في امور الدنيا لان بعض امورها قد يفضى الى الاثم كثيراً والاقرب
 ان فاعل التخيير الاممى وهو ظاهره واثمته كثيرة ولا سيما اذا صدر من الكافر - (قوله باب اقامة الحدود
 على الشريف والوضيع) هو من الوضع وهو النقص ووقع هنا بلفظ الوضع وفي الطريق التى تليه بلفظ
 الضعيف وهى رواية الاكثر في هذا الحديث وقد رواه بلفظ الوضع ايضا النسائي من طريق اسمعيل بن امية عن

حدثنا أبو الوليد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن أسامة كتم النبي ﷺ في امرأة فقال إنما ملكه من كان قبلكم أنهم كانوا يقيمون الحد على الوضيع ويتركون الشرف ، والذي تقي يده لو فاطمة فقلت ذلك لقطع يدها **باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان **حدثنا** سعيد بن سليمان حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة**

الزهري والشريفي قابل الاثنى لما يستلزم الشرف من الرفعة والقوة ووقع للنسائي ايضا في رواية لسفيان بلفظ المودع الضعيف (قوله حدثنا ابو الوليد) هو الطيالسي (قوله حدثنا الليث عن ابن شهاب) في رواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث عند احمد حدثنا ابن شهاب ولا يعارض ذلك رواية ابن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب فيما أخرجه ابو داود لان لفظ السابقين مختلف فيحمل على انه عند الليث بلا واسطة باللفظ الأول وعنده باللفظ الثاني بواسطة وسأوضح ذلك (قوله عن عروة) في رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب اخبرني عروة ابن الزبير وقدمني سباحة في غزوة الفتح (قوله ان أسامة) هو ابن زيد بن حارثة (قوله كلمهم النبي ﷺ في امرأة) هكذا رواه ابو الوليد مختصرا ورواه غيره عن الليث مطولا كما في الباب بعده (قوله ويتركون الشرف) كذا لا يدر عن الكشمي وفيه حذف تقديره ويتركون إقامة الحد على الشرف فلا يقيمون عليه الحد (قوله لو فاطمة) كذا الأكثر قال ابن التين التقدير لو ضلت فاطمة ذلك لان لوليها الفعل دون الاسم (قلت) الاولي التقدير عما جافى الطريق الاخرى لو أن فاطمة كذا في رواية الكشمي هنا وهي ثابتة في سائر طرق هذا الحديث في غير هذا الموضوع ولو هنا شرطية وحذف ان ورد معها كثيرا كقوله ﷺ في الحديث الذي عند مسلم لو أهل عمان اتاهم رسول فالتقدير لو ان أهل عمان وقد انكر بعض الشراح من شيوختنا على ابن التين ايراده هنا بخلاف ان ولا انكار عليه فان ذلك ثابت هنا في رواية ابن ذر عن غير الكشمي وكذا هو في رواية النسفي ووقع في رواية اسحق بن راشد عن ابن شهاب عند النسائي لو سرت فاطمة وهو يساعد تقدير ابن التين * (قوله **باب** كراهية الشفاعة في الحداد رفع إلى السلطان) كذا قيد ما اطلقه في حديث الباب اتشفع في حد من حدود الله وليس القيد صريحا فيه وكأنه اشار إلى ماورد في بعض طرقه صريحا وهو في مرسل حبيب بن ابي ثابت الذي اشترت اليه وفيه ان النبي ﷺ قال لا سامة لما شفع فيها لا تشفع في حد فان الحدود اذا انتهت إلى فليس لها مترك وله شاهد من حديث عمر و بن شبيب عن ابيه عن جده رفعه تماقوا الحدود فيما بينكم فابلقني من حد فقد وجب ترجم له ابو داود العفو عن الحد ما لم يبلغ السلطان وصححه الحاكم وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح وأخرج أبو داود أيضا وأحمد وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال خرج علينا ابن عمر فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول من حالت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر أصح منه عن ابن عمر موقوفا وللرفع شاهد من حديث ابن هريرة في الأوسط والطبراني وقال فقد ضاد الله في ملكه وأخرج ابو يعلى عن طريق ابن الحية عن ابي حطر رايت عليا أتى يسارق فذكر قصة فيها ان رسول الله ﷺ أتى يسارق فذكر قصة فيها قالوا يا رسول الله فلا عوت قال ذلك سلطان سوء الذي يعفو عن الحدود بينكم وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال لقي الزبير سارقا فشفع فيه فقبل له حتى بلغ الامام فقال اذا بلغ الامام فلن الله الشافع والمشفع وأخرج الموطأ عن ربيعة عن الزبير نحوه وهو منقطع مع وقفه وهو عند ابن أبي شيبة بسند حسن عن الزبير موقوفا بسند آخر حسن عن علي نحوه كذلك وبسند صحيح عن عكرمة بن عباس وعمار بن الزبير اخذوا سارقا فخلوا سيده فقلت لان عباس يسأضعت حين خليم سيده فقال لا ام لك اما لو كنت انت لسر كان يخلي سبيلك وأخرجه الدارقطني من حديث الزبير موصولا مرفوعا بلفظ اشفعوا ما لم يصل

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قَرِيشًا أَهَمَّتْهُمُ الْمَرْأَةُ الْمُخْزُومِيَّةُ

إلى الوالى فاذا وصل الوالى فمعا فلاحا الله عنه والموقوف هو المعتدوف فى الباب غير ذلك حديث صفوان بن أمية عند أحد وأبى داود والنسائى وابن ماجه والحاكم فى قصة الذى سرق دأؤه ثم أراد أن لا يقطع فقال له النبى ﷺ هل لاقبل أن تأتيني به وحديث ابن مسعود فى قصة الذى سرق فأمر النبى ﷺ بقطعه فأرأوا منه أسفا عليه فقالوا بارسل الله كأنك كرهت قطعه فقال وما يمتنى لا تكونوا أعوانا للشيطان على أخيك انه يبنى للامام اذا انتهى إليه حد أن يقيم به والله عفو يجب العفو وفى الحديث قصة مرفوعة وأخرج مرفوعة أخرجه أحمد وصححه الحاكم وحديث عائشة مرفوعة أقبلوا ذوى الهيات زلاتهم الا فى الحدود أخرجه أبو داود ويستفاد منه جواز الشفاعة فيما يقتضى التعزير وقد نقل ابن عبد البر وغيره فيه الاتفاق ويدخل فيه سائر الأحاديث الواردة فى تدب السر على المسلم وهى محمولة على ما لم يبلغ الامام (قوله عن عائشة) كذا قال الحفاظ من أصحاب ابن شهاب عن عروة وشذ عن ابن قيس الماصر بكسر الميم فقال ابن شهاب عن عروة عن أم سلمة فذكر حديث الباب سواء أخرجه أبو الشيخ فى كتاب السرقة والطبرانى وقال تفرد به عمر بن قيس يعنى من حديث أم سلمة قال الدارقطنى فى العلل الصواب رواية الجماعة (قوله ان قريشا) أى القبيلة المشهورة وقد تقدم بيان المراد بقريش الذى انتسبوا إليه فى المناقب وان الاكثر انه فهر بن مالك والمراد بهم هنا من أدرك القصة التى تذكر بمكة (قوله أهمتهم المرأة) أى جلبت اليهم هماً أو صيرتهم ذوى هم بسبب ما وقع منها يقال أهمنى الأمر أى ألقنى ومضى فى المناقب من رواية قتيبة عن الليث بهذا السند أنهم شأن المرأة أى أمرها المتعلق بالسرقة وقوقع فى رواية مسعود بن الاسود الآتى التنبه عليها لما سرت تلك المرأة أعظمنا ذلك فأتينا رسول الله ﷺ ومسعود المذكور من بطن آخر من قريش وهو من بنى عدى بن كعب رهط عمرو سبب إعظامهم ذلك خشية أن تقطع يدهما لعلمهم أن النبى ﷺ لا يرضى لاي شخص فى الحدود وكان قطع السارق معلوما عندهم قبل الاسلام ونزل القرآن تقطع السارق فاستمر الحال فيه وقد عتد ابن الكلبي باليمن قطع فى الجاهلية بسبب السرقة فذكر قصة الذين سرقوا غزال الكعبة فقطعوا فى عهد عبد المطلب جد النبى ﷺ وذكر من قطع فى السرقة عوف بن عبد بن عمرو بن مخزوم ومقيس بن قيس بن عدى بن سعد بن سهم وغيرهما وأن عوفا السابق لذلك (قوله المخزومية) نسبة الى مخزوم بن يقظة بفتح التثنية والقاف بعدها ظاء معجمة مثالة ابن مرة بن كعب ابن لؤى بن غالب ومخزوم أخو كلاب بن مرة الذى نسب اليه بنو عبد مناف ووقع فى رواية اسمعيل بن أمية عن محمد بن مسلم وهو الذى عند النسائى سرت امرأة من قريش من بنى مخزوم واسم المرأة على الصحيح فاطمة بنت الاسود بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم وهى بنت أخى أبى سلمة بن عبد الأسد الصحابى الجليل الذى كان زوج أم سلمة قبل النبى ﷺ قتل أبوها كافرا يوم بدر قتلته حمزة بن عبد المطلب ووم من زعم أن له صحة وقيل هى أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد وهى بنت عم المذكورة أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرنى بشر بن تيم أنها أم عمرو بن سفيان بن عبد الأسد وهذا معضل ووقع مع ذلك فى سياقه انه قال عن ظن وحسبان وهو غلط من قاله لأن قصتها مغايرة للقصة المذكورة فى هذا الحديث كما سأوضحه قال ابن عبد البر فى الاستيعاب فاطمة بنت الاسود بن عبد الأسد هى التى قطع رسول الله ﷺ يدها لأنها سرت حليا فكلمت قريش اسامة فشفع فيها وهو غلام الحديث (قلت) وقساق ذلك ابن سعد فى ترجمتها فى الطبقات من طريق الاجلج بن عبد الله الكندى عن حبيب بن أنثابت رفعه ان فاطمة بنت الاسود بن عبد الأسد سرت حليا على عهد رسول الله ﷺ فاستشفعوا الحديث وأورد عبد الغنى بن سعيد المصرى فى المهمات من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن عمار الدهنى عن شقيق قال سرت فاطمة بنت أبى أسد بنت أخى أبى سلمة فاشفقت قريش أن يقطعها النبى ﷺ الحديث والطريق الأولى أقوى ويميل

التي سرقت

أن يقال لامتناعه بين قوله بنت أبي الاسود لاحتمال أن تكون كنية الاسود أم الاسود وأما قصة أم عمرو فقد كرها ابن سعد أيضا وابن الكلبي في الثالب وتبعه الهيثم بن عدي فذكروا أنها خرجت ليلا فوقت بركب نزول فأخذت عية لم فأخذها القوم فأوثقوها فلما أصبحوا أتوا بها النبي ﷺ فعادت بحقوى أم سلمة فأمر بها النبي ﷺ فقطعت وأنشدوا في ذلك شعرا قاله خنيس بن يعلى بن أمية وفي رواية ابن سعد أن ذلك كان في حجة الوداع وقد تقدم في الشهادات وفي غزوة الفتح أن قصة فاطمة بنت الاسود كانت عام الفتح فظهر تغاير القصةين وإن بينهما أكثر من ستين ويظهر من ذلك خطأ من اقتصر على أنها أم عمرو كابن الجوزي ومن ردها بين فاطمة وأم عمرو كابن طاهر وابن بشكوال ومن تبعهما فقه الحمد وقد تقلد ابن حزم ما قاله بشر بن تيم لكنه جعل قصة أم عمرو وبنت سفيان في جحد العارية وقصة فاطمة في السرقة وهو غلط أيضا لوقوع التصريح في قصة أم عمرو بأنها سرقت (قوله التي سرقت) زاد يونس في روايته في عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح ووقع بيان المرسوق في حديث مسعود بن الاسود المعروف بابن السجاء فأخرج ابن ماجه وصححه الحاكم من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن طلحة بن ركانة عن أمه عائشة بنت مسعود بن الاسود عن أبيها قال لما سرقت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله ﷺ أعظمتنا ذلك فجئنا إلى رسول الله ﷺ فنكلمه وسنده حسن وقد صرح فيه ابن اسحق بالتحديث في رواية الحاكم وكذا علقه أبو داود فقال روى مسعود بن الاسود وقال الترمذي بعد حديث عائشة المذكور ما وفي الباب عن مسعود ابن السجاء وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة من طريق يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن طلحة فقال عن خاتمة بنت مسعود بن السجاء عن أبيها فيحتمل أن يكون محمد بن طلحة سمعه من أمه ومن خاتمة ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أنشأت إليه أنها سرقت حليا ويمكن الجمع بأن الحلي كان في القطيفة فالنبي ذكر القطيفة أراد بما فيها والذي ذكر الحلي ذكر المظروف دون الظرف ثم رجع عندي أن ذكر الحلي في قصة هذه المرأة وهم كما سألته ووقع في مرسل الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب فيما أخرجه عبدالرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو ابن دينار أن الحسن أخبره قال سرقت امرأة قال عمرو وحسب أنه قال من ثياب الكعبة الحديث وسنده إلى الحسن صحيح فإن أمكن الجمع والافاقول أقوى وقد وقع في رواية معمر عن الزهري في هذا الحديث أن المرأة المذكورة كانت تستعير المتاع وتجيده أخرجه مسلم وأبو داود وأخرجه النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بلفظ استعارت امرأة على ألسنة ناس يعرفون وهي لا تعرف حليا فباعته وأخذت ثمنه الحديث وقد بينه أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحرث بن هشام فيما أخرجه عبدالرزاق بسند صحيح إليه أن امرأة جاءت امرأة فقالت إن فلانة تستعيرك حليا فأعارتها إياه فكشك لآتراه فجاءت إلى التي استعارت لها فأسألتها فقالت ما استعرتك شيئا فرجعت إلى الأخرى فانكرت فجاءت إلى التي سألها فدعاها فساءلها فقالت والذي بئتك بالحق ما استعرت منها شيئا فقال اذهبوا إلى بيتها تجده تحت فراشها فأتوه فأخذوه وأمر بها فقطعت الحديث فيحتمل أن تكون سرقت القطيفة وجحدت الحلي وأطلق عليها في جحد الحلي في رواية حبيب بن أبي ثابت سرقت مجازا قال شيخنا في شرح الترمذي اختلف على الزهري قال الليث ويونس واسماعيل بن أمية واسحق بن راشد سرقت وقال معمر وشعيب أنها استعارت وجحدت قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري فاختلف عليه سندا ومتنا فرواه البخاري يعني كما تقدم في الشهادات عن علي بن المدين عن ابن عيينة قال ذهبت أسأل الزهري عن حديث المخزومية فصاح علي فقلت سفيان فلم يحفظه عن أحد قال وجدت في كتاب كتبه أيوب بن موسى عن الزهري وقال فيه أنها سرقت وهكذا قال محمد بن منصور عن ابن عيينة أنها سرقت أخرجه النسائي عنه وعن زوق الله بن موسى

عن سفيان كذلك لكن قال أني النبي صلى الله عليه وسلم يسارق قطعه فذكره مختصرا ومثله لأن يعلى عن محمد بن عباد عن سفيان وأخرجه أحد عن سفيان كذلك لكن في آخره قال سفيان لأدري ما هو وأخرجه النسائي أيضا عن اسحق بن راهويه عن سفيان عن الزهري بلفظ كانت غزومية تستعير المتاع وتجعله الحديث وقال في آخره قيل لسفيان من ذكره قال أيوب بن موسى قد ذكره بسنده المذكور وأخرجه من طريق ابن أبي زائدة عن ابن عينة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه سرت قال شيخنا وابن عينة لم يسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري إنما وجدته في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح بسأعه من أيوب بن موسى ولهذا قال في رواية أحد لأدري كيف هو كما تقدم وحزم جماعة بأن معمرا تفرد عن الزهري بقوله استعارت وجحدت وليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي ويونس كما أخرجه أبو داود من رواية أبي صالح كاتب الليث عن الليث عنه وعلقه البخاري الليث عن يونس لكن لم يسق لفظه كما نهت عليه وكذا ذكر البيهقي أن شعيب بن سعيد رواه عن يونس وكذلك رواه ابن أخي الزهري أخرجه ابن أبي عمير في مصنفه عن اسمعيل القاضي بسنده إليه وأخرج أصله أبو عوانة في صحيحه والذي اتضح لي أن الحديثين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا فحدث يونس عنه بالحديثين واقتصرت كل طائفة من أصحاب الزهري غير يونس على أحد الحديثين فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو عوانة في صحيحه من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر أن امرأة غزومية كانت تستعير المتاع وتجعله فأمر النبي ﷺ بقطع يدها أخرجه النسائي وأبو عوانة أيضا من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ استعارت حليا وقد اختلف نظر العلماء في ذلك فأخذ بظاهره أحد في أشهر الروايتين عنه واسحق واتصروا له ابن حزم من الظاهرية وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع في جحد العارية وهي رواية عن أحد أيضا وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روى سرت أرجح وبالجملة بين الروايتين بضرب من التأويل فأما الترجيح فنقل النووي أن رواية معمرا شاذة مخالفة لمجاهير الرواة قال والشاذة لا يعمل بها وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبري قيل إن معمرا انفرد بها وقال القرطبي رواية أنها سرت أكثر وأشهر من رواية الجحد فقد انفرد بها معمرا وحده من بين الأئمة الحفاظ وتابعه على ذلك من لا يقتدى بحفظه كابن أخي الزهري ونعطة هذا قول المحدثين (قلت) سبقه لبعضه القاضي عياض وهو يشعر بأنه لم يقف على رواية شعيب ويونس بموافقة معمرا إذ لو وقف عليها لم يحزم بتفرد معمرا وأن من وافقه كابن أخي الزهري ونعطة ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين إذ لا يعرف عن أحد من المحدثين أنه قرن شعيب بن أبي حمزة ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بابن أخي الزهري بل هم متفقون على أن شعيبا ويونس أرفع درجة في حديث الزهري من ابن أخيه ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهري ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه إلا لكون رواية سرت متفقا عليها ورواية جحدت انفرد بها مسلم وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروايتين وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي فقال لم يختلف على معمرا ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهري وقد وافقهما ابن أخي الزهري وأما الليث ويونس وإن كانا في الزهري كذلك فقد اختلف عليهما فيه وأما اسمعيل بن أمية واسحق بن راشد فدون معمرا وشعيب في الحفاظ (قلت) وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم وعلى هذا فتعادل الطريقتان ويتعين الجمع فهو أولى من إطراح أحد الطريقتين فقال بعضهم كما تقدم عن ابن حزم وغيره هما قصتان مختلفتان لا مراءيتين مختلفتين تعقب بأن في كل من الطريقتين أنهم استشفعوا بأسامة وأنه شفع وأنه قيل له لا تشفع في حد من حدود الله فيبعد أن أسامة يسمع النبي المؤكد عن ذلك ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى ولا سيما أن اتخذ من القصتين وأجاب ابن حزم بأنه يجوز أن ينسب ويجوز أن يكون الزجر عن الشفاعة في حد السرقة تقدم فظن أن الشفاعة في جحد العارية جائز وأن لاحد فيه شفع فاجيب بأن فيه الحد أيضا ولا يخفى ضعف الاحتالين وحكي ابن المنذر عن بعض العلماء أن القصة لامرأة

واحدة استأوت وجهدت وسرقت فقطعت للسرقة لالعارية قال وبذلك تقول وقال الخطابي في معالم السنن بعد
 أن حكى الخلاف أشار إلى ما حكاه ابن المنذر وإنما ذكرت العارية والجد في هذه القصة تعريفا لما يخص صفتها
 إذ كانت يتكرر ذلك كما عرفت بأنها مخزومية وكانها لما كثر منها ذلك ترفت إلى السرقة وتجزأت عليها وتلقف هذا
 الجواب من الخطابي جماعة منهم الشافعي فقال تحمل رواية من ذكر جحد العارية على تعريفا بذلك والقطع على
 السرقة وقال المنذري نحوه ونقله المازري ثم التوى عن العلماء وقال القرطبي يرجع أن يدها قطعت على السرقة
 لا لأجل جحد العارية من أوجه أحدها قوله في آخر الحديث الذي ذكرت فيه العارية لو أن فاطمة سرقت فإن فيه
 دلالة فاطمة على أن المرأة قطعت في السرقة إذ لو كان قطعها لأجل الجحد لكان ذكر السرقة لاغيا ولقال لو أن
 فاطمة جحدت العارية (قلت) وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضا ثانيا لو كانت قطعت في جحد العارية لوجب
 قطع كل من جحد شيئا إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق العارية ثالثا أنه عارض ذلك حديث ليس على ثنائ
 ولا محس ولا متب قطع وهو حديث قوي (قلت) أخرجه الأربعة وصححه أبو عوانة والترمذي من طريق
 ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رفته وصرح ابن جريج في رواية للنسائي بقوله أخبرني أبو الزبير ووهب بعضهم
 هذه الرواية فقد صرح أبو داود بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير قال وبلغني عن أحد أنما سمعه ابن جريج
 من بين الزيات ونقل ابن عدي في الكامل عن أهل المدينة أنهم قالوا لم يسمع ابن جريج من أبي الزبير وقال
 النسائي رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه عن أبي الزبير فلم يقل أحد منهم أخبرني ولا أحسب سمعه (قلت)
 لكن وجدته متابع عن أبي الزبير أخرجه النسائي أيضا من طريق المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير لكن أبو الزبير
 مدلس أيضا وقد غفنه عن جابر لكن أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن جابر بن ثابت عن أبي الزبير فقوى الحديث
 وقد أجمعوا على العمل به إلا أن شذ فقل ابن المنذر عن إياس بن معاوية أنه قال الخنسل يقطع كأنه الحق بالسارق
 لا شرا كنهما في الأخذ خفية ولكنه خلاف ما صرح به في الخبر والا ما ذكر من قطع جاحد العارية وأجمعوا على
 أن لا يقطع على الخائن في غير ذلك ولا على المتب إلا إن كان قاطع طريق والله أعلم وعارضه غيره ممن خالف فقال
 ابن القيم الحنبل لا تنافي بين جحد العارية وبين السرقة فإن الجحد داخل في اسم السرقة فيجمع بين الروايتين بأن
 الذين قالوا سرقت أطلقوا على الجحد سرقة كذا قال ولا يخفى بعده قال والذي أجاب به الخطابي مردود لأن
 الحكم المرب على الوصف معمول به ويقويه أن لفظ الحديث وترتيبه في إحدى الروايتين القطع على السرقة
 وفي الأخرى على الجحد على حد سواء وترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية فكل من الروايتين دال على أن
 علة القطع كل من السرقة وجحد العارية على انفرادة ويؤيد ذلك أن سياق حديث ابن عمر ليس ذكر فيه للسرقة
 ولا للشفاعة من أسامة وفيه التصريح بأنها قطعت في ذلك وأبسط ما وجدت من طرق ما أخرجه النسائي في رواية
 له أن امرأة كانت تستعير الحلي في زمن رسول الله ﷺ فاستعارت من ذلك حلياً فجمعتها ثم أمسكتها فقام رسول الله ﷺ
 فقال لتب امرأة إلى الله تعالى وتؤد ما عندها مراراً فلم تفعل فامر بها فقطعت وأخرج النسائي بسند صحيح من
 مرسل سعيد بن المسيب أن امرأة من بني مخزوم استعارت حلياً على لسان أناس فجدت فامر بها النبي ﷺ فقطعت
 وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح أيضا إلى سعيد قال أن النبي ﷺ بأمرأة في بيت عظيم من بيوت قريش قد أتت
 أناساً فقالت إن آل فلان يستعيرونكم كذا فاعاروهم ثم أوتوا أولئك فانكروا ثم أنكرت هي فقطعتها النبي ﷺ
 وقال ابن دقيق العيد صنيع صاحب العمدة حيث أورد الحديث بلفظ البت ثم قال وفي لفظ فذكر لفظ معمر
 يقتضي أنها قصة واحدة اختلف فيها هل كانت سارقة أو جاحدة يعني لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجه
 من طريق الليث ثم قال وفي لفظ كانت امرأة تستعير المتاع وتجدده فامر النبي ﷺ بقطع يدها وهذه رواية معمر
 في مسلم قطع قال وعلى هذا فالجدة في هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة لأنه اختلاف في واقعة واحدة فلا يثبت

فَقَالُوا مَنْ يُكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ يَجْتَرِي عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ

الحكم فيه بترجيح من روى انها جاحدة على الرواية الأخرى يعنى وكذا عكسه فيصح أنها قطعت بسبب الأمرين والقطع في السرقة متفق عليه فيترجح على القطع في الجحد المختلف فيه (قلت) وهذه أقوى الطرق في نظري وقد تقدم الرد على من زعم أن القصة وقعت لامرأتين قطعنا في أوائل الكلام على هذا الحديث والالزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جحد العارية للزم القطع في جحد غير العارية قوى أيضا فان من يقول بالقطع في جحد غير العارية فيقاس المختلف فيه على المتفق عليه اذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الإطلاق وأجاب ابن القيم بأن الفرق بين جحد العارية وجحد غيرها أن السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جاحد العارية بخلاف المختلس من غير حرز والمنتهب قال ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس الى العارية فلو علم المعبران المستعير اذا جحد لاشئ عليه لجر ذلك الى سد باب العارية وهو خلاف ما تدل عليه حكمة الشريعة بخلاف ما اذا علم أنه يقطع فان ذلك يكون ادعى الى استمرار العارية وهي مناسبة لا تقوم بمجرد حجة اذا ثبت حديث جابر في أن لا قطع على خائن وقد فر من هذا بعض من قال بذلك فنقص القطع بمن استار على لسان غيره مخادعا للاستعارة ثم تصرف في العارية وانكرها لما طول بها فان هذا لا يقطع بمجرد الخيانة بل لمشاركة السارق في اخذ المال خفية (تنبيه) قول سفيان المتقدم ذهبت أسأل الزهري عن حديث المخزومية التي سرقت فصاح على عما يكثر السؤال عنه وعن سبيه وقد أوضح ذلك بعض الرواة عن سفيان فرأينا في كتاب المحدث الفاضل لأبي محمد الرازمري من طريق سليمان بن عبد العزيز أخبرني محمد بن ادريس قال قلت لسفيان بن عيينة كم سمعت من الزهري قال أما مع الناس فأحصى وأما وحدي فحديث واحد دخلت يوما من باب بني شبة فاذا أنا بمجالس الى عمود فقلت يا أبا بكر حدثني حديث المخزومية التي قطع رسول الله ﷺ يدها قال فضرربو جحي بالحصى ثم قال قم فايزال عبد يقدم علينا بما نكره قال فقممت منكسراً فر رجل فدعاه فلم يسمع فرماه بالحصى فلم يبلغه فاضطر الى فقال ادعني فدعوت له فاتاه فقصي حاجته فنظر الى فقال تعال فبحث فقال اخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال العجما جبار الحديث ثم قال لي هذا خير لك من الذي أردت (قلت) وهذا الحديث الأخير أخرجه مسلم والأربعة من طريق سفيان بدون القصة (قوله فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ) أى يشفع عنده فيها أن لا تقطع إما عفواً وإما بفداء وقد وقع ما يدل على الثاني في حديث مسعود بن الأسود ولفظه بعد قوله اعظمنا ذلك فبحثنا إلى النبي ﷺ فقلنا نحن نفديها بأربعين أوقية فقال تطهر خير لها وكأنهم ظنوا أن الحد يسقط بالقدية كما ظن ذلك من أفتى والد العسيف الذي زنى بأنه يفتدى منه بمائة شاة ووليدة ووجدت لحديث مسعود هذا شاهداً عند أحمد من حديث عبد الله بن عمرو أن امرأة سرقت على عهد رسول الله ﷺ فقال قومها نحن نفديها (قوله ومن يجترى عليه) بسكون الجيم وكسر الراء يقتل من الجرأة بضم الجيم وسكون الراء وفتح الهزعة ويجوز فتح الجيم والراء مع المد ووقع في رواية قتيبة فقالوا ومن يجترى وهو أوضح لأن الذي استفهم بقوله من يكلم غير الذي أجاب بقوله ومن يجترى والجرأة هي الاقدام بادلال والمعنى ما يجترى عليه إلا أسامة وقال الطبري الوار عاطفة على مخدوف تقديره لا يجترى عليه أحد لمهاتبه لكن أسامة له عليه اذلال فهو يجسر على ذلك ووقع في حديث مسعود بن الأسود بعد قوله تطهر خير لها قلنا سمعنا ابن قول رسول الله ﷺ أتينا أسامة ووقع في رواية بونس الماضية في الفتح ففرع قومها الى أسامة أى لجؤا وفي رواية أيوب بن موسى في الشهادات فلم يجترى أحد أن يكلمه إلا أسامة وكان السبب في اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه أن النبي ﷺ قال لأسامة لا تشفع في حد وكان إذا شفع شفعه بتشديد الفاء أى قبل شفاعة وكذا وقع

حَبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَتَشَقُّعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ ،
قَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا ضَلَّ مِنْ قِبَلِكُمْ

في مرسل حبيب بن أبي ثابت وكان رسول الله ﷺ يشفعه (قوله حب رسول الله ﷺ) بكسر المهملة بمعنى محبوب مثل قسم بمعنى مقسوم وفي ذلك تلخيص يقول النبي ﷺ اللهم إني أحبه فأحبه وقد تقدم في المناقب (قوله فكل رسول الله ﷺ) بالنصب وفي رواية قوية فكله أسامة وفي الكلام شيء مطوى تقديره فجاءوا إلى أسامة فكلوه في ذلك فجاء أسامة إلى النبي ﷺ فكله ووقع في رواية يونس فأتى بها رسول الله ﷺ فكله فيها فأعادت هذه الرواية أن الشافع يشفع بحضرة المشفوع له ليكون أعز له عنده إذا لم تقبل شفاعته وعند النسائي من رواية اسمعيل بن أبيه فكله فزره بفتح الزاي والموحدة أي أغلظ له وفي النهي حتى نسه إلى الجبل لأن الزبر بفتح ثم سكن هو العقل وفي رواية يونس فكله فلون وجه رسول الله ﷺ زاد شيب عند النسائي وهو يكلمه وفي مرسل حبيب بن أبي ثابت قلنا أقبل أسامة ورآه النبي ﷺ قال لا تكلمني يا أسامة (قوله فقال اتشفع في حد من حدود الله) بهمة الاستهزام الانكارى لأنه كان سبق له منع الشفاعة في الحد قبل ذلك زاد يونس وشعب قال أسامة استغفر لي يا رسول الله ووقع في حديث جابر عند مسلم والنسائي أن امرأة من بني مخزوم سرق فأتى بها النبي ﷺ فذاذت بأم سلة بذال معجمة أي استجارت أخرجها من طريق معقل بن يسار عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر وذكره أبو داود تعليقا والحاكم موصولا من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر فذاذت برب بنت رسول الله ﷺ قال المنذرى يجوز أن تكون عاذت بكل منهما وتعبه شيخنا في شرح الترمذي أن زينب بنت رسول الله ﷺ كانت ماتت قبل هذه القصة لأن هذه القصة كما تقدم كانت في غزوة الفتح وهي في رمضان سنة ثمان وكان موت زينب قبل ذلك في جمادى الأولى من السنة فلعل المراد أنها عاذت بزينب ربيبة النبي ﷺ وهي بنت أم سلة قصصت على بعض الرواة (قلت) أو نسبت زينب بنت أم سلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم مجازاً لكونها ربيبة فلا يكون فيه تصحيف ثم قال شيخنا وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة وقال فيه فذاذت بريب النبي صلى الله عليه وسلم براء وموحدة مكسورة وحذف لفظ بنت وقال في آخره قال ابن أبي الزناد وكان ريب النبي صلى الله عليه وسلم سلمة بن أبي سلمة وعمر بن أبي سلمة فذاذت بأحدهما (قلت) وقد ظفرت بما يدل على أنه عمر بن أبي سلمة فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي سرق امرأة فذكر الحديث وفيه فجاء عمر بن أبي سلمة فقال للنبي صلى الله عليه وسلم أي أبة إنهما عمتي فقال لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها قال عمرو بن دينار الراوي عن الحسن فلم أشك أنها بنت الأسود بن عبد الأسد (قلت) ولا منافاة بين الروایتين عن جابر فإنه يحمل على أنها استجارت بأم سلة وبأولادها واختصا بذلك لأنها قريبتها وزوجها عمها وإنما قال عمر بن أبي سلمة عمتي من جهة السن والأبى بنت عمه أخى أبيه وهو كما قالت خديجة لورقة في قصة المبعث أي عم اسمع من ابن أخيك وهو ابن عمها أخى أبيها أيضا ووقع عند أبي الشيخ من طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر أن امرأة من بني مخزوم سرق فذاذت بأسامة وكلها جاءت مع قومها فكلوا أسامة بعد أن استجارت بأم سلة ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت فاستشفعوا على النبي ﷺ بنير واحد فكلوا أسامة (قوله ثم قام فخطب) في رواية قوية فخطب وفي رواية يونس فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ خطيبا (قوله فقال يا أيها الناس) في رواية قوية بخذف ياء من أوله وفي رواية يونس فقام خطيبا فأتى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد (قوله إنما ضل من كان قبلكم) في رواية أي الوليد هلك وكذا محمد بن ربح عند مسلم وفي رواية سفيان عند النسائي إنما هلك بنو إسرائيل وفي رواية قوية أهلك من كان قبلكم

أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ. وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ
فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعَهُ مُحَمَّدٌ يَدَهَا

قال ابن دقيق العيد الظاهر أن هذا الحصر ليس عاما فان بنى اسرائيل كان فيهم أمور كثيرة تقتضي الاهلاك فيحتمل ذلك على حصر مخصوص وهو الاهلاك بسبب المحابة في الحدود فلا ينحصر ذلك في حد السرقة (قلت) يؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة من طريق زاذان عن عائشة مرفوعا انهم عطلوا الحدود عن الأغنياء وأقاموها على الضعفاء والأمور التي أشار إليها الشيخ سبق منها في ذكر بنى اسرائيل حديث ابن عمر في قصة اليهوديين اللذين زنيا وسأيت شرحه بعد هذا وفي التفسير حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف اذا قتل عمدا والقصاص من الضعيف وغير ذلك (قوله انهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه) في رواية قتيبة اذا سرق فيهم الشريف وفي رواية سفيان عند النسائي حين كانوا اذا أصاب فيهم الشريف الحد تركوه ولم يقيموه عليه وفي رواية اسمعيل بن أمية واذا سرق فيهم الوضع قطعوه (قوله وإيم الله) تقدم ضبطها في كتاب الايمان والذور ووقع مثله في رواية اسحق بن راشد ووقع في رواية أبي الوليد والذي نفسى يده وفي رواية يونس والذي نفس محمد يده (قوله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت) هذا من الأمثلة التي صح فيها ان لو حرف امتناع لامتناع وقد اتقن القول في ذلك صاحب المعنى وسأيت بسط ذلك في كتاب التمني ان شاء الله تعالى وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن ربح شيخه في هذا الحديث سمعت الليث يقول عقب هذا الحديث قد أعادها الله من ان تسرق وكل مسلم ينبغي له أن يقول هذا ووقع للشافعي انه لما ذكر هذا الحديث قال قد ذكر عضوا شريفا من امرأة شريفة واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الأدب البالغ وانما خص فاطمة بنته بالذكر لانها أعز أهله عنده ولأنه لم يبق من بناته حيث ذكر غيرها فأراد المبالغة في إثبات إقامة الحد على كل مكلف وترك المحابة في ذلك ولأن اسم السارقة وافق اسمها عليها السلام فناسب أن يضرب المثل بها (قوله لقطع محمد يدها) في رواية أبي الوليد والا كثر لقطع يدها وفي الأول تجريد زاذ يونس في روايته من رواية ابن المبارك عنه كما مضى في غزوة الفتح ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطع يدها ووقع في حديث ابن عمر في رواية النسائي قم يا بلال فخذ يدها فاقطعها وفي أخرى له فأمر بها فقطع وفي حديث جابر عند الحاكم فقطعها وذكر أبو داود تعليقا عن محمد بن عبد الرحمن بن غنيج عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد نحو حديث المخزومية وزاد فيه قال فشهد عليها وزاد يونس أيضا في روايته قالت عائشة فضنت ثوبها بعد وتزوجت وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها الى رسول الله ﷺ وأخرجه الاسماعيلي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك وفيه قال عروة قالت عائشة ووقع في رواية شعيب عند الاسماعيلي في الشهادات وفي رواية ابن أخي الزهري عند أبي عوانة كلاهما عن الزهري قال وأخبرني القاسم بن محمد أن عائشة قالت فكحت تلك المرأة رجلا من بنى سليم وتابت وكانت حسنة التلبس وكانت تأتيني فأرفع حاجتها الحديث وكان هذه الزيادة كانت عند الزهري عن عروة وعن القاسم جميعا عن عائشة وعند أحدهما زيادة على الآخر وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم قال ابن اسحق وحديثي عبد الله بن أبي بكر أن النبي ﷺ كان بعد ذلك يرحمها ويصلها وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد أنها قالت هل لي من توبة يا رسول الله فقال أنت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك وفي هذا الحديث من الفوائد منع الشفاعة في الحدود وقد تقدمت في الترجمة الدلالة على تقييد المنع بما اذا انتهى ذلك الى أولى الأمر واختلف العلماء في ذلك فقال أبو عمر بن عبد البر لا أعلم خلافا أن الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة جميلة ما لم تبلغ السلطان وأن على السلطان أن يقيمها اذا بلغته وذكر الخطابي وغيره عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف فقال لا يشفع للأول مطلقا سواء بلغ الامام أم لا وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن يشفع له ما لم يبلغ الامام

باب قول الله تعالى: وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا

وتمسك بحديث الباب من أوجب إقامة الحد على القاذف إذا بلغ الإمام ولو عفا المقنوف وهو قول الخنفية والثوري والأوزاعي وقال مالك والشافعي وأبو يوسف يجوز العفو مطلقا ويبدأ بذلك الحد لأن الإمام لو حده بعد عفو المقنوف لجاز أن يقيم البيئة بصديق القاذف فكانت تلك شبهة قوية وفيه دخول النساء مع الرجال في حد السرقة وفيه قبول توبة السارق ومتبعة لأسامة وفيه ما يدل على أن فاطمة عليها السلام عند أبيها عليه السلام في أعظم المنازل فإن في القصة إشارة إلى أنها الغاية في ذلك عنده ذكره ابن هبيرة وقد تقدمت مناسبة اختصاصها بالذكر دون غيرها من رجال أهل ولا يؤخذ منه أنها أفضل من عائشة لأن من جملة ما تقدم من المناسبة كون اسم صاحبة القصة وافق اسمها ولا تنفي المساواة وفيه ترك المحابة في إقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولدا أو قريبا أو كبير القدر والتشديد في ذلك والانكار على من رخص فيه أو تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه وفيه جواز ضرب المثل بالكبير القدر للبالغة في الزجر عن الفعل ومراتب ذلك مختلفة ولا يخفى ندب الاحتراز من ذلك حيث لا يرجح التصريح بحسب المقام كما تقدم نقله عن الليث والشافعي ويؤخذ منه جواز الاخبار عن أمر مقدر يفيد القطع بأمر محقق وفيه أن من حلف على أمر لا يتحقق أنه يفعله أو لا يفعله لا يحنث كمن قال لمن حاصم أخاه والله لو كنت حاضرا لهضمت أشك خلافا لمن قال يحنث مطلقا وفيه جواز التوجه لمن أقيم عليه الحد بعد إقامته عليه وقد حكى ابن الكلبي في قصة أم عمرو بنت سفيان أن امرأة أسيد بن حضير أوتها بعد أن قطعت وصنعت لها طعاما وأن أسيدا ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم كالمنكر على أمراته فقال رحمتها رحمتها الله وفيه الاعتناء بأحوال من مضى من الأمم ولا سيما من خالف أمر الشرع وتمسك به بعض من قال إن شرع من قبلنا شرع لا لأن فيه إشارة إلى تحذير من فعل الشيء الذي جر الهلاك إلى الذين من قبلنا لئلا نهلك كما هلكوا وفيه نظر ولما يتم أن لو لم يرد قطع السارق في شرعنا وأما اللفظ الظاهر فلا دلالة فيه على المدعى أصلا (قوله **باب** قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) كذا أطلق في الآية البد واجمعوا على أن المراد اليمنى إن كانت موجودة واختلفوا فيما لو قطعت الشمال عمدا أو خطأ هل يجزئ وقدم السارق على السارقة وقدمت الزانية على الزاني لوجود السرقة غالبا في الذكورية ولأن داعية الزنا في الآفات أكثر ولأن الآثي سبب في وقوع الزنا إذ لا يتأتى غالبا إلا بطواعيتها وقوله بصيغة الجمع ثم التثنية إشارة إلى أن المراد جنس السارق فلو حظ فيه المعنى لجمع والتثنية بالنظر إلى الجنسين المتلفظ بهما والسرقة بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكانها ويجوز كسر أوله وسكون ثانيه الأخذ خفية وعرفت في الشرع بأخذ شيء خفية ليس للأخذ أخذه ومن اشترط الحرز وهم الجمهور زاد فيه من حرز مثله قال ابن بطلال الحرز مستفاد من معنى السرقة يعني في اللغة ويقال لسارق الأبل الخارب بجاء معجزة والسارق في المكيال مطفوف للسارق في الميزان غسر في أشياء أخرى ذكرها ابن خالويه في كتاب ليس قال المازري ومن تبعه صان الله الأموال بإيجاب قطع سارقها وخص السرقة لقله ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاب والغصب ولسهولة إقامة البيئة على ما عدا السرقة بخلافها وشدد العقوبة فيها ليكون أبلغ في الزجر ولم يجعل دية الجناية على العضو المقطوع منها بقدر ما يقطع فيه حماية لليد ثم لما خانت هانت وفي ذلك إشارة إلى الشبهة التي نسبت إلى أبي العلاء المعري في قوله

يد بنحس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربيع دينار

فأجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال فأنهم حكمة البارئ

وشرح ذلك إن الدية لو كانت ربيع دينار لكثرت الجنايات على الأيدي ولو كان نصاب القطع خمسمائة دينار

وَيَكْمُ يَقْطَعُ وَقَطَعَ عَلَى مِنَ الْكَفِّ وَقَالَ قَتَادَةُ فِي امْرَأَةٍ سَرَقَتْ قَطَّعَتْ شِمَاهُ لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ

لكثرت الجنابات على الاموال فظهرت الحكمة في الجانين وكان في ذلك صيانة من الطرفين وقد عرّفهم المعنى المقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكرى القياس فقال القطع في السرقة دون الغصب وغيره غير معقول المعنى فان الغضب أكثر هناك الحرمة من السرقة فدل على عدم اعتبار القياس لانه اذا لم يعمل به في الاعلى فلا يعمل به في المساوي وجوابه أن الدالة على العمل بالقياس أشهر من أن يتكلف لايرادها وستأق الاشارة الى شيء من ذلك في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى (قوله وقطع على من الكف) أشار بهذا الاثر الى الاختلاف في محل القطع وقد اختلف في حقيقة اليد قليل أولها من المنكب وقليل من المرفق وقليل من الكوع وقليل من أصول الاصابع فحجة الاول أن العرب تطلق اليد على ذلك ومن الثاني آية الوضوء فيها وايديكم الى المرفق ومن الثالث آية التيمم ففي القرآن فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه وبينت السنة كما تقدم في بابه أنه عليه الصلاة والسلام مسح على كفيه فقط وأخذ بظاهر الاول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستنكره جماعة والثاني لا نعلم من قال به في السرقة والثالث قول الجمهور ونقل بعضهم فيه الاجماع والرابع نقل عن علي واستحسنه أبو ثور ورد بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا عرفاً بل مقطوع الاصابع وبحسب هذا الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع فقال بالاول الخوارج ومحمودون باجماع السلف على خلاف قولهم وألزم ابن حزم الحنفية بأن يقولوا بالقطع من المرفق قياساً على الوضوء وكذا التيمم عندهم قال وهو أولى من قياسهم قدر المهر على نصاب السرقة ونقله عياض قولاً شاذاً وحجة الجمهور الاخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم لان اليد قبل السرقة كانت محترمة فلما جاء النص بقطع اليد وكانت تطلق على هذه المعاني وجب أن لا يترك المتيقن وهو تحريمها الا بمتيقن وهو القطع من الكف وأما الاثر عن علي فوصله الدار فطلي من طريق حجة بن عدي أن علياً قطع من المفصل وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل رجاء بن حيوة أن النبي ﷺ قطع من المفصل وأورده أبو الشيخ في كتاب حد السرقة من وجه آخر عن رجاء بن حيوة عن عدي رفعه مثله ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر رفعه مثله وأخرج سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال كان عمر يقطع من المفصل وعلى يقطع من مشط القدم وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي حيوة ان علياً قطعه من المفصل وجاء عن علي انه قطع اليد من الاصابع والرجل من مشط القدم أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قنادة عنه وهو منقطع وان كان رجال السند من رجال الصحيح وقد أخرج عبد الرزاق من وجه آخر أن علياً كان يقطع الرجل من الكعب وذكر الشافعي في كتاب اختلاف علي وابن مسعود أن علياً كان يقطع في يد السارق الخصر والبصر والوسطى خاصة ويقول أستحي من الله أن أتركه بلا عمل وهذا يحتمل أن يكون بقي الاجام والسبابة وقطع الكف والاصابع الثلاثة ويحتمل أن يكون بقي الكف أيضاً والاول أليق لانه موافق لما نقل البخاري انه قطع من الكف وقد وقع في بعض النسخ بجحف من بلفظ وقطع على الكف (قوله وقال قتادة في امرأة سرقت قطعت شِمَاهُ لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ) وصله أحمد في تاريخه عن محمد بن الحنين الواسطي عن عوف الاعراب عنه هكذا قرأت بخط مغنطاوي في شرحه ولم يسبق لفظه وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قنادة فذكر كمثل قول الشعبي لا يزداد على ذلك قد أقبح عليه الحد وكان ساق بسنده عن الشعبي أنه سئل عن سارق قدم ليقطع فقدم شِمَاهُ قَطَّعَتْ فقال لا يزداد على ذلك وأشار المصنف بذكره الى أن الاصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو قول الجمهور وقد قرأ ابن مسعود فاقطعوا أيماهما وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم قال هي قراءتنا يعني أصحاب ابن مسعود ونقل فيه عياض الاجماع وتعبت نعم قد شذ من قال اذا قطع الشمال أجزأت مطلقاً كما هو ظاهر النقل عن قتادة وقال مالك إن كان عمداً وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمين وان كان خطأ وجبت الدية

حدثنا عبد الله بن مسعدة حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة

وبحريه عن السارق وكذا قال أبو حنيفة وعن الشافعي وأحمد قولان في السارق واختلف السلف فيمن سرق قطع ثم سرق ثانياً فقال الجمهور تقطع رجله اليسرى ثم إن سرق فإلده اليسرى ثم إن سرق فالرجل اليمنى واحتجوا بآية الحاربة وبفعل الصحابة وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا عاد السارق وجب عليه القطع ثانياً إلى أن لا يبقى له ما يقطع ثم إن سرق عزر وسجن وقيل يقتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهري المدني صاحب مالك وحجته ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث جابر قال جئ به سارق إلى النبي ﷺ فقال اقلوه فقالوا يا رسول الله إنما سرق قال اقلوه ثم جئ به الثانية فقال اقلوه فذكر مثله إلى أن قال فأق به الخامسة فقالوا اقلوه قال جابر فأنطلقنا به فقتلناه ورميناه في بئر قال النسائي هذا حديث منكر ومصعب ابن ثابت رواه ليس بالزوى وقد قال بعض أهل العلم كان المنكر والشافعي أن هذا منسوخ وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذكور فكان النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على أنه واجب القتل ولذلك أمر بقتله من أول مرة ويحتمل أنه كان من المفسدين في الأرض (قلت) وللحديث شاهد من حديث الحرث بن حاطب أخرجه النسائي ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلص فقال اقلوه فقالوا إنما سرق فذكر نحو حديث جابر في قطع أطرافه الأربع إلا أنه قال في آخره ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حين قال اقلوه ثم دفعه إلى قبة من قريش فقتلوه قال النسائي لأعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً (قلت) نقل المنذرى تبعاً لغيره في الإجماع ولعلمهم أرادوا أنه استقر على ذلك والافقد جزم الباجي في اختلاف العلماء أنه قول مالك ثم قال وله قول آخر لا يقتل وقال عياض لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره عن مالك وغيره من أهل المدينة فقال ومن سرق عن بلغ الحلم قطع يمينه ثم إن عاد فرجله اليسرى ثم إن عاد فيده اليسرى ثم إن عاد فرجله اليمنى فإن سرق في الخامسة قتل كما قال رسول الله ﷺ وعمر بن عبد العزيز انتهى وفيه قول ثالث بقطع اليد بعد اليد ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر وعمر ولا يصح وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن القاسم بن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر إنما قطع رجله وكان مقطوع اليد ورجال السندين ثقات مع انقطاعها وفيه قول رابع بقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا قطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي وسنده ضعيف ومن طريق أبي الضحى أن علياً نحوه ورجاله ثقات مع انقطاعه بسند صحيح عن إبراهيم النخعي كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد يأكل بها ويستحي بها ويسند حسن عن عبد الرحمن بن عائذ أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي اضربه واحبسها ففعل وهذا قول النخعي والشعبي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وفيه قول خامس قاله عطاء لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية قال ابن عبد البر حديث القتل في الخامسة منكر وقد ثبت لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث وثبت السرقة فاحشة وفيها عقوبة وثبت عن الصحابة قطع الرجل بعد اليد وهم يقرمون والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما كما اتفقوا على الجزاء في الصيد قتل خطأ وهم يقرمون ومن قتله منهم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم ويمسحون على الخفين وهم يقرمون غسل الرجلين وإنما قالوا جميع ذلك بالنسبة ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحدهما حديث عائشة من طريقين الأولى (قوله عن عروة) قال الدارقطني في الملل أنقص إبراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب عن عروة ورواه يونس عنه فزاد مع عروة عروة (قلت) وحكى ابن عبد البر أن بعض الضعفاء وهو إسحق الحنظلي بمهمة ونونين مصغر رواه عن مالك عن الزهري من عروة عن عروة عن عائشة وكذا روى عن الأوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر وهذان الاستادان

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا تَابِعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ

ليسا صحيحين وقول ابراهيم ومن تابعه هو المعتمد وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية زكريا بن يحيى وحمويه عن ابراهيم بن سعد ورواية يونس بمجمعهما صحيحة (قلت) وقد صرح ابن اخي ابن شهاب عن عمه بسماعه له من عمرة وبسماع عمرة له من عائشة أخرجه أبو عوانة وكذا عند مسلم من وجه آخر عن عمرة اما سمعت عائشة (قوله تقطع اليد في ربع دينار) في رواية يونس تقطع يد السارق وفي رواية حرمة عن ابن وهب عند مسلم لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار وكذا عنده من طريق سليمان بن يسار عن عمرة (قوله فصاعدا) قال صاحب المحكم يختص هذا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا تجوز الواو وقال ابن جني هو منصوب على الحال المؤكدة أي ولو زاد ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن الا صاعدا (قلت) ووقع في رواية سليمان بن يسار عن عمرة عند مسلم فافوقه بدل فصاعدا وهو بمعناه (قوله وتابعه عبد الرحمن بن خالد وابن أخى الزهرى ومعمر عن الزهرى) أي في الاقتصار على عمرة ثم ساق رواية يونس وليس في آخره فصاعدا وقد أخرجه مسلم عن حرمة والاسماعيلي من طريق ممام كلاهما عن ابن وهب بأبائهما وأما متابعة عبد الرحمن بن خالد وهو ابن مسافر فوصلها الذهلي في الزهريات عن عبد الله بن صالح عن الليث عنه نحو رواية ابراهيم بن سعد وقرأت بخط مغلطاي وقلده شيخنا ابن الملقن أن الذهلي أخرجه في علل حديث الزهرى عن محمد بن بكر وروح بن عباد جميعا عن عبد الرحمن وهذا الذى قاله لا وجود له بل ليس لروح ولا محمد بن بكر عن عبد الرحمن هذا رواية أصلا وأما متابعة ابن أخى الزهرى وهو محمد ابن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو عوانة في صحيحه من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن ابن أخى ابن شهاب عن عمه وقرأت بخط مغلطاي وقلده شيخنا أيضا أن الذهلي أخرجه عن روح بن عباد عنه (قلت) ولا وجود له أيضا وإنما أخرجه عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد وأما متابعة معمر فوصلها أحمد عن عبد الرزاق عنه وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يسبق لفظه وساقه النسائي ولفظه تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا ووصلها أيضا هو وأبو عوانة من طريق سعيد بن أبى عروبة عن معمر وقال أبو عوانة في آخره قال سعيد بلغنا معمر أروياه عنه وهو شاب وهو بنون وموحدة ثقيلة أى صيرناه نيلا (قلت) وسعيد أكبر من معمر وقد شاركه في كثير من شيوخه ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه أخرجه النسائي وقد رواه عن الزهرى أيضا سليمان بن كثير أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هرون عنه مقرونا برواية ابراهيم بن سعد (قوله عن يونس) في رواية مسلم عن حرمة وابن داود عن أحمد بن صالح كلاهما عن ابن وهب (قوله حدثنا الحسين) هو ابن ذكوان المعلم وهو بصرى ثقة وفي طبقة حسين بن واقد قاضى مرو وهو دونه في الاتقان (قوله عن محمد بن عبد الرحمن الانصارى) في رواية الاسماعيلي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث سمعت أبى يقول حدثنا الحسين المعلم عن يحيى حدثني محمد بن عبد الرحمن الانصارى قال الاسماعيلي رواه حرب بن شداد عن يحيى بن أبى كثير كذلك وقال ممام بن يحيى عن يحيى بن أبى كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن زرارة (قلت) نسب عبد الرحمن الى جده وهو عبد الرحمن بن سعد بن زرارة قال الاسماعيلي ورواه ابراهيم القناد عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان كذا حدثناه ابن صاعد عن لوين عن القناد والذى قبله

عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَتْهُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ
يُقَطَّعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٌ

المصحح وبه جزم البيهقي وإن من قال فيه ابن ثوبان فقد غلط (قلت) وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي
الرحال عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمرة عن عائشة مرفوعا ولفظه يقطع يد السارق في ثمن الجن وثمان الجن
ربع دينار وأخرجه من طريق سليمان بن يسار عن عمرة بلفظ لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن الجن قيل
لعائشة ما ثمن الجن قالت ربع دينار وقد توسع حسين المعلم عن يحيى أخرجه أبو نعيم في المستخرج من
طريق هقل بن زيد عنه بلفظه (قوله عن عمرة بنت عبد الرحمن حديثه) أي أنها حديثه وكذا في
قوله عن عائشة حديثهم وقد جرت عادتهم بحديثها في مثل هذا كما أكثروا من حذف قال في مثل حديثنا
عنه حديثا عبدة وفي مثل سمعت أبي حدثنا فلان وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من النطق يقال وفيه
بحث ولم ينبه على حذف ان التي اشترت اليها وفي رواية عبد الصمد المذكورة ان عمرة حدثته ان عائشة
أم المؤمنين حديثها (قوله يقطع اليد في ربع دينار) هكذا في هذه الرواية مختصرا وكذا في رواية مسلم وأخرجه
أبو دلود عن أحمد بن صالح عن ابن وهب بلفظ يقطع في ربع دينار فصاعدا وعن وهب بن بيان عن ابن وهب بلفظ
يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا وأخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس بلفظ يقطع يد
السارق في ربع دينار فصاعدا ورواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ما طال على ولا نسيت
القطع دينار فصاعدا وهو ان لم يكن رفعة صريحا لكنه في معنى المرفوع وأخرجه الطحاوي من رواية ابن عينة
عن يحيى كذلك ومن رواية جماعة عن عمرة موقوفا على عائشة قال ابن عينة ورواية يحيى مشعرة بالرفع ورواية
الزهري صريحة فيه وهو اعظمهم وقد أخرجه مسلم من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة مالى
رواية سليمان بن بشار عنها التي اشترت اليها أنفا وكذا أخرجه النسائي من طريق ابن الهادي بلفظ لا تقطع يد السارق
الا في ربع دينار فصاعدا وأخرجه من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن
عائشة موقوفا وحاول الطحاوي تعليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة وأبو بكر أنف وأعلم من ولده
على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لان الموقوف محمول على طريق الفتوى والمعجب أن الطحاوي
ضف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورام هنا تضعيف الطريق القوية بروايته وكان البخاري أراد الاستظهار
لرواية الزهري عن عمرة بموافقة محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عنها لما وقع في رواية ابن عينة عن الزهري من
الاختلاف في لفظ الجن هل هو من قول النبي ﷺ أو من فعله وكذا رواه ابن عينة عن غير الزهري فيما أخرجه
النسائي عن قتية عنه عن يحيى بن سعيد وعبد ربه بن سعيد وزريق صاحب أيلة أنهم سمعوا عمرة عن عائشة قالت
القطع في ربع دينار فصاعدا ثم أخرجه النسائي من طرق عن يحيى بن سعيد به مرفوعا وموقوفا وقال الصواب ما وقع
في رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ما طال على العبد ولا نسيت القطع في ربع دينار فصاعدا
وفي هذا إشارة للرفع والله أعلم وقد تعلق بذلك بعض من لم يأخذ بهذا الحديث فذكره يحيى بن يحيى وجماعة
عن ابن عينة بلفظ كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربع دينار فصاعدا وأورده الشافعي والحيدى وجماعة عن
ابن عينة بلفظ قال رسول الله ﷺ يقطع اليد الحديث وعلى هذا التعليل عول الطحاوي فأخرج الحديث عن يونس
ابن عبد الأعلى عن ابن عينة بلفظ كان يقطع وقال هذا الحديث لاجبة فيه لأن عائشة إنما أخرت عما قطع فيه
فيحتمل أن يكون ذلك لكونها قومت ما وقع القطع فيه اذ ذاك فكان عندما ربع دينار فقال كان النبي ﷺ يقطع
في ربع دينار مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر وتعقب باستبعاد أن تجزم عائشة بذلك مستندة الى ظنها

المجرد وأيضا باختلاف التقويم وإن كما يمكننا لكن محال في العادة أن يتفاوت هذا التفاوت الفاحش بحيث يكون عند قوم أربعة أضعاف قيمته عند آخرين وإنما يتفاوت بزيادة قليلة أو نقص قليلة ولا يبلغ المثل غالبا وادعى الطحاوي اضطراب الزهري في الحديث لاختلاف الرواة عنه في لفظه ورد بان من شرط الاضطراب أن يتساوى وجهه فاما إذا رجح بعضها فلا ويتمين الاخذ بالراجح وهو هنا كذلك لان جل الرواة عن الزهري ذكروه عن لفظ النبي ﷺ على تقرير قاعدة شرعية في النصاب وخالفهم ابن عينة تارة وأوقفهم تارة فالاخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى وعلى تقدير أن يكون ابن عينة اضطرب فيه فلا يقدر ذلك في رواية من ضبطه وأما نقل الطحاوي عن المحدثين أنهم يقدمون ابن عينة في الزهري على يونس فليس متفقا عليه لعدم بل أكثرهم على العكس وعن جزم بتقديم يونس على سفيان في الزهري يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وذكر ان يونس صاحب الزهري أربع عشرة سنة وكان يزامله في السفر وينزل عليه الزهري اذ قدم أيلة وكان يذكر أنه كان يسمع الحديث الواحد من الزهري مرارا وأما ابن عينة فاقام سمع منه سنة ثلاث وعشرين ومائة ورجع الزهري فأتى بعدها ولو سلم أن ابن عينة أرجح في الزهري من يونس فلا معارضة بين روايتهما فتكون عائشة أخبرت بالفعل والقول مما وقد وافق الزهري في الرواية عن عمرة جماعة كما سبق وقد وقع الطحاوي فيما عابه على من احتج بحديث الزهري مع اضطرابه على رأيه فاحتج بحديث محمد بن اسحق عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال قطع رسول الله ﷺ رجلا في بجن قيمته دينار أو عشرة دراهم أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي والحاكم ولفظ الطحاوي كان قيمة المجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم وهو أشد في الاضطراب من حديث الزهري فقليل عنه هكذا وقيل عنه عن عمرو بن شعيب عن عطاء عن ابن عباس وقيل عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولفظه كانت قيمة المجن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم وقيل عنه عن عمرو بن شعيب عن عطاء عن ابن عباس عن أيمن أن النبي ﷺ قطع في بجن قيمته دينار كذا قال منصور والحكم بن عتيبة عن عطاء وقيل عن منصور عن مجاهد وعطاء جميعا عن أيمن وقيل عن مجاهد عن أيمن بن أم أيمن عن أم أيمن قالت لم يقطع في عهد رسول الله ﷺ الا في ثمن المجن وثمنه يومئذ دينار وأخرجه النسائي ولفظ الطحاوي لا تقطع يد السارق الا في جففة وقومت يومئذ على عهد رسول الله ﷺ دينارا أو عشرة دراهم وفي لفظه له أدنى ما يقطع فيه السارق ثمن المجن وكان يقوم يومئذ دينارا واختلف في لفظه أيضا على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقال حجاج بن أرطاة عنه بلفظ لا قطع فيما دون عشرة دراهم وهذه الرواية لو ثبتت لكانت نصا في تحديد النصاب الا أن حجاج بن أرطاة ضعيف ومدرس حتى ولو ثبتت روايته لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما بأنه كان أولا لا قطع فيما دون العشرة ثم شرع القطع في الثلاثة فيما فوقها فزيد في تغليظ الحد كما زيد في تغليظ حد الحر كما تقدم وأما سائر الروايات فليس فيها الا أخبار عن فعل وقع في عهده ﷺ وليس فيه تحديد النصاب فلا ينافي رواية ابن عمر الآتية أنه قطع في بجن قيمته ثلاثة دراهم وهو مع كونه حكاية فعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري فان ربع دينار صرفة ثلاثة دراهم وقد أخرج البيهقي من طريق ابن اسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان بن يسار عن عمرة قالت قيل لعائشة ما ثمن المجن قالت ربع دينار وأخرج أيضا من طريق ابن اسحق عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال أتيت ببغلي قد سرق فبعثت الى عمرة فقالت أي بنى أن لم يكن بلغ ما سرق ربع دينار فلا تقطعه فان رسول الله ﷺ حدثني عائشة أنه قال لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا فهذا يعارض حديث ان اسحق الذي اعتمد عليه الطحاوي وهو من رواية ابن اسحق أيضا وجمع البيهقي بين ما اختلف في ذلك عن عائشة بانها كانت تحدث به تارة وتارة تستفتي فتفتي واستند الى ما أخرجه من طريق عبد الله بن أبي بكر بن محمد عمرو بن حزم عن عمرة أن جارية سرق فتبطلت عائشة فقالت

حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا عبدة عن هشام عن أبيه قال أخبرني عائشة أن يد السارق لم تقطع على عهد النبي ﷺ إلا في ثمن حنجر حقة أو ترس **حدثنا عثمان** حدثنا حميد بن عبد الرحمن حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة مثله **حدثنا محمد بن مقاتل** أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت لم تكن تقطع يد السارق في أدنى من حقة أو ترس كل واحد منهما ذو ثمن * رواه وكيع وابن إدريس عن هشام مرسل **حدثني** يوسف ابن موسى حدثنا أبو أسامة

القطع في ربع دينار فصاعدا * الطريق الثاني لحديث عائشة (قوله حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا عبدة) هو ابن سليمان ثم قال (حدثنا عثمان حدثنا حميد بن عبد الرحمن) وقد أخرجه مسلم عن عثمان هذا قال حدثنا عبدة ابن سليمان وحيد بن عبد الرحمن جميعا وضمهما إلى غيرها فقال كلهم عن هشام وحيد بن عبد الرحمن هذا هو الرؤاسي بضم الواو ثم همزة خفيفة ثم سين مهملة وقد أخرجه مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير عنه ونسبه كذلك (قوله عن أبيه أخبرني عائشة أن يد السارق لم تقطع الخ) وقع عند الاسماعيلي من طريق هرون بن اسحق عن عبدة بن سليمان فيه زيادة قصة في السند ولفظه عن هشام بن عروة أن رجلا سرق قدحا فأتى به عمر بن عبدالعزيز فقال هشام بن عروة قال أبي إن اليد لا تقطع في الشيء التافه ثم قال حدثني عائشة وهذا أخرجه اسحق بن راهويه في مسنده عن عبدة بن سليمان وهكذا رواه وكيع وغيره عن هشام لكن أرسله كله (قوله لم يقطع على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن حنجر حقة أو ترس) الحنجر بكسر الميم وفتح الجيم مفعل من الاجتنان وهو الاستتار عما يجازره المستر وكسرت ميمه لأنه آله في ذلك والحقة بفتح المهملة والجيم ثم فاء هي البرقة وقد تكون من خشب أو عظم وتغلف بالجلد أو غيره والترس مثله لكن بطارق فيه بين جلدتين وقبلهما بمعنى واحد وعلى الاول أو في الخبر للثك وهو المتمد ويؤيده رواية عبد الله بن المبارك عن هشام التي تلي رواية حميد بن عبد الرحمن لفظ في أدنى ثمن حقة أو ترس كل واحد منهما ذو ثمن والتوين في قوله ثمن للكثير والمراد أنه ثمن يرغب فيه فأخرج الشيء التافه كما فهمه عروة راوى الخبر وليس المراد ترسا بعينه ولا حقة بعينها وإنما المراد الجنس وإن القطع كان يقع في كل شيء يبلغ قدر ثمن الجن سواء كان ثمن الجن كثيرا أو قليلا والاعتدائهم على لاقل فيكون نصابا ولا يقطع فيما دونه ورواية أبي أسامة عن هشام جامعة بين الروایتين المذكورتين أولا وقوله فيها كان كل واحد منهما ذا ثمن كذا ثبت في الاصول وأفاد الكرماني أنه وقع في بعض النسخ وكان كل واحد منهما ذو ثمن بالرفع وخرجه على تقدير ضمير الشأن في كان (قوله رواه وكيع وابن إدريس عن هشام عن أبيه مرسل) أما رواية وكيع فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ولفظه عن هشام بن عروة عن أبيه قال كانت السارق في عهد النبي ﷺ يقطع في ثمن الجن وكان الجن يومئذ له ثمن ولم يكن يقطع في الشيء التافه وأما رواية ابن إدريس وهو عبد الله الاودي الكوفي فأخرجه الدارقطني في الملل أو البقي من طريق يوسف بن موسى عن جرير وعبد الله بن اديس ووكيع ثلاثهم عن هشام عن أبيه أن يد السارق لم تقطع قد ذكر مثل سياق أبي أسامة سواء وزاد ولم يكن يقطع في الشيء التافه وقرأت بخط منطوى وبعه شيخنا ابن الملقن أن رواية ابن إدريس عند عبد الرزاق عنه فيما ذكره الطبراني في الاوسط كذا قال الاسماعيلي ووصله أيضا عن هشام عمر بن علي المصمعي وعثمان النطفاقي وعبد الله بن قيسه الفزاري وأرسله أيضا عبد الرحمن بن سليمان وحاتم ابن اسماعيل وجرير (قلت) وقد ذكرت رواية جرير وأما عبد الرحمن فاختلف عليه فقيل عنه مرسل ووصله

قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمْ تُفْطَحْ يَدُ سَارِقٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَدْنَى مِنْ تَمَنٍّ الْمَجْرَنِ " تَرَسُ أَوْ حَجَفَةٍ وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَا تَمَنٍّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي يَمِينٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ * حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي يَمِينٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي يَمِينٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَ سَارِقٍ فِي يَمِينٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ . تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي نَافِعٌ قِيمَتُهُ

عنه أبو بكر بن أبي شيبة أخرجه مسلم (تنبيه) لم يختلف الرواة عن هشام بن عروة عن أبيه في هذا المتن وأما الزهري فاختلف عليه في سنده ولم يختلف عليه في المتن أيضا كما تقدم وهو حافظ فيحتمل أن يكون عروة حدثه به على الوجهين كما تقدم ويحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه وحمل يونس حديث عروة على حديث عمرة فساقه على لفظ عمرة وهذا يقع لهم كثيرا ويشهد للآول أن النسائي أخرجه من طريق حصن بن حسان عن يونس عن الزهري عن عروة وحده عن عائشة بلفظ رواية ابن عينة ورواه أيضا من رواية القاسم ابن مبرور عن يونس بهذا السند لكن لفظ المتن أو نصف دينار فصاعدا وهي رواية شاذة . الحديث الثاني حديث ابن عمران رسول الله ﷺ قطع في يمين قيمته ثلاثة دراهم أورده من حديث مالك قال ابن حزم لم يروه عن ابن عمر إلا نافع وقال ابن عبد البر هو أصح حديث روى في ذلك (قوله تابعه محمد بن إسحق) يعني عن نافع أي في قوله ثمنه وروايته موصولة عند الاسماعيلي من طريق عبد الله بن المبارك عن مالك بن محمد بن إسحق وعبيد الله بن عمر ثلاثتهم عن نافع عن النبي ﷺ أنه قطع في يمين ثمنه ثلاثة دراهم وقد أخرجه المؤلف رحمه الله من رواية جويرية وهو ابن أسامة مثل هذا السياق سواء ومن رواية عبيد الله وهو ابن عمر أي العمري مثله ومن رواية موسى بن عقبة عن نافع بلفظ قطع النبي ﷺ يده سارق مثله (قوله وقال الليث حدثني نافع قيمته) يعني أن الليث رواه عن نافع كالجماعة لكن قال قيمته بدل قولهم ثمنه ورواية الليث وصلها مسلم عن قتيبة ومحمد بن رمح عن الليث عن نافع عن ابن عمران النبي ﷺ قطع سارقا في يمين قيمته ثلاثة دراهم وأخرجه مسلم أيضا من رواية سفيان الثوري عن أبي أيوب السخيتي وأيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية ومن رواية ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك وأسامة بن زيد كلهم عن نافع قال بعضهم ثمنه وقال بعضهم قيمته هذا لفظ مسلم ولم يميز وقد أخرجه أبو داود من رواية ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية عن نافع ولفظه أن النبي ﷺ قطع يد رجل سرق ترسا من حبيطة النساء ثمنه ثلاثة دراهم وأخرجه النسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده بلفظ ثمنه ومن طريق غلدة بن يزيد عن حنظلة بلفظ قيمته فوافق الليث في قوله قيمته لكن خالف الجميع فقال خمسة دراهم وقول الجماعة ثلاثة دراهم هو المحفوظ وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبيد الله بن عمر بلفظ قطع في يمين قيمته ومن رواية أيوب ومالك قال مثله ومن رواية ابن إسحاق بلفظ أني برجل سرق حبيطة قيمتها ثلاثة دراهم قطعه (تنبيه) قوله قطع معناه أمر لانه ﷺ لم يكن يباشر القطع بنفسه وقد تقدم في الباب قبله أن بلالاهو الذي يباشر قطع يد المخزومية فيحتمل أن يكون هو الذي كان موكلا بذلك ويحتمل غيره وقوله قيمته قيمة الشيء ما انتهى إليه الرغبة فيه وأصله قومة فأبدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة والثمن ما يقابل بالمبيع

عند البيع والذي يظهر أن المراد هنا القيمة وإن من رواء بلفظ الثمن أما يجوز أو أما أن القيمة والثمن كان جنته
ستوين قال ابن دقيق العيد القيمة والثمن قد يختلفان والمعتبر انما هو القيمة ولعل التعبير بالثمن لكونه صادف القيمة
في ذلك الوقت في ظن الراوي أو باعتبار التلبؤ قد تمسك مالك بحديث ابن عمر في اعتبار النصاب بالفضة وأجاب الشافعية
وسائر من عاقله بأنه ليس في طرقة أنه لا يقطع في أقل من ذلك وأورد الطحاوي حديث سعد الذي أخرجه
ابن مالك أيضا وسنده ضعيف ونقطه لا يقطع السارق الا في الجنب قال فليكن أنه لا يقطع في أقل من ثمن الجنب لكن
اختلف في ثمن الجنب ثم ساق حديث ابن عباس قال كان قيمة الجنب الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم قال
فلا احتياط أن لا يقطع الا فيما اجتمعت فيه هذه الآثار وهو عشرة ولا يقطع فيما دونها لوجود الاختلاف فيه
وتحسب بأنه لو سلم في الدرهم لم يسلم في النصف الصريح في ربع دينار كما تقدم ايضاحه ودفع ما اعلاه به والجمع بين
ما اختلفت الروايات في ثمن الجنب يمكن بالحل على اختلاف الثمن والقيمة أو على تعدد الجنب التي قطع فيها وهو أولى
وقال ابن دقيق العيد الاستدلال بقوله قطع في جنب على اعتبار النصاب ضعيف لانه حكاية فعل ولا يلزم من القطع
في هذا المقدار عدم القطع فيما دونه بخلاف قوله يقطع في ربع دينار فصاعدا فانه بمنطوقه يدل على أنه يقطع فيما اذا
بلغه وكذا فيما زاد عليه وبمفهومه على أنه لا قطع فيما دون ذلك قال واعتاد الشافعية على حديث عائشة وهو قول أقوى
في الاستدلال من الفعل المجرد وهو قوى في الدلالة على الحنفية لانه صريح في القطع في دون القدر الذي
يقولون بجواز القطع فيه ويدل على القطع فيما يقولون به طريق الفحوى وأما دلالة على عدم القطع في دون ربع
دينار فليس هو من حيث منطوقه بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول بالمفهوم (قلت) وقرر
الباجي طرق الأخذ بالمفهوم هنا فقال دل التقويم على أن القطع يتعلق بقدر معلوم والا فلا يكون لذلك فائدة حيث
قالتمت ماورد به النص صريحا مرفوعا في اعتبار ربع دينار وقد خالف من المالكية في ذلك من القدماء ابن عبد
الحكم وعن بعدم ابن العربي فقال ذهب سفيان الثوري مع جلالة في الحديث الى ان القطع لا يكون الا في عشرة
دراهم وحيث ان اليد محترمة بالاجماع فلا تسباح الا بما أجمع عليه والعشرة متفق على القطع فيها عند الجميع
فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على ما دون ذلك وتعقب بأن الآية دلت على القطع في كل قليل وكثير واذا اختلفت
الروايات في النصاب أخذ بالصحيح ما ورد في الأقل ولم يصح أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم فكان اعتبار ربع دينار
أقوى من وجوب أحدهما انه صريح في الحصر حيث ورد بلفظ لا يقطع اليد الا في ربع دينار فصاعدا وسائر
الآخبار الصحيحة الواردة حكاية فعل لا عموم فيها والثاني أن المعول عليه في القيمة الذهب لانه الأصل في جواهر
الأرض كلها وبؤيده ما نقل الخطابي استدلالا على ان أصل النقد في ذلك الزمان الدنانير بأن الصكوك القديمة كان
يكتب فيها عشرة دراهم ووزن سبعة مثاقيل فعرفت الدراهم بالدنانير وحصرتها بها والله أعلم وحاصل المذهب في
القدر الذي يقطع السارق فيه يقرب من عشرين مذهبا الأول يقطع في كل قليل وثير تأنها كان أو غير تأنها نقل
عن أهل الظاهر والخوارج ونقل عن الحسن البصري وبه قال أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي ومقابل هذا القول
في التثنية ما نقله عياض ومن تبعه عن ابراهيم النخعي ان القطع لا يجب الا في أربعين درهما أو أربعة دنانير وهذا
هو القول الثاني الثالث مثل الأول الا ان كان المسروق شيئا تأنها حديث عروة الماضي لم يكن القطع في شيء من
التأنها ولأن عثمان قطع في فخارة خسية وقال لمن يسرق السباط ان عدمه لا قطع فيه وقطع ابن الزبير في نلين
آخرهما ابن أبي شيبة وعن عمر بن عبد العزيز انه قطع في مد أو مدين الرابع تقطع في درهم فصاعدا وهو قول
عثمان التي يفتح المرحلة وتشد المائة من قنطار البصرة وريعة من قنطار المدينة ونسبة القرطبي الى عثمان فاطلقنا
منه انه الخليفة وليس كذلك الخامس في درهمين وهو قول الحسن البصري جزم به ابن المنذر عه السادس فيما زاد
على درهمين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبي شيبة بسند قوى عن أنس ان أبا بكر قطع في شيء ما يساوي

درهمين وفي لفظ لا يساوي ثلاثة دراهم السابع في ثلاثة دراهم ويقوم ماعداها بها ولو كان ذها وهي رواية عن أحمد وحكاها الخطابي عن مالك الثامن مثله لكن إن كان المسروق ذها فصاحبه ربع دينار وإن كان غيرها فان بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع به وإن لم تبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار وهذا قول مالك المعروف عند أتباعه وهي رواية عن أحمد واحتج له بما أخرجه أحمد من طريق محمد بن راشد عن يحيى بن يحيى عن القسائي عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة مرفوعا إقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا في أدنى من ذلك قالت وكان ربع الدينار قيمته يومئذ ثلاثة دراهم والمرفوع من هذه الرواية نص في أن المعتد والمعتبر في ذلك الذهب والموقوف منه يقتضى أن الذهب يقوم بالفضة وهذا يمكن تأويله فلا يرتفع به النص الصريح التاسع مثله إلا إن كان المسروق غيرها قطع به إذا بلغت قيمته أحدهما وهو المشهور عن أحمد ورواية عن إسحق العائشة مثله لكن لا يكتفى بأحدهما إلا إذا كانا غالبيتا كان أحدهما غالبا فهو المول عليه وهو قول جماعة من المالكية وهو الحادى عشر الثاني عشر ربع دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض وهو مذهب الشافعي وقد تقدم تقريره وهو قول عائشة وعمرة وأبي بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي والليث ورواية عن إسحق وداود ونقله الخطابي وغيره عن عمر وعثمان وعلي وقد أخرجه ابن المنذر عن عمر بسند منقطع أنه قال إذا أخذ السارق ربع دينار قطع ومن طريق عمرة أن عثمان بسارق سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثني عشر قطع ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصف الثالث عشر أربعة دراهم نقله عياض عن بعض الصحابة ونقله ابن المنذر عن أبي هريرة وأبي سعيد الرابع عشر ثلث دينار حكاه ابن المنذر عن أبي جعفر الباقر الخامس عشر خمسة دراهم وهو قول ابن شبرمة وابن أبي ليلى من فقهاء الكوفة ونقل عن الحسن البصري وعن سليمان بن يسار أخرجه النسائي وجاء عن عمر بن الخطاب لا تقطع الخمس إلا في خمس أخرجه ابن المنذر من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وأبي سعيد مثله ونقله أبو زيد الدبوسي عن مالك وشذ بذلك السادس عشر عشرة دراهم أو ما يبلغ قيمتها من ذهب أو عرض وهو قول أبي حنيفة والثوري وأصحابهما السابع عشر دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض حكاه ابن حزم عن طائفة وحزم ابن المنذر بأنه قول النخعي الثامن عشر دينار أو عشرة دراهم أو ما يساوي أحدهما حكاه ابن حزم أيضا وأخرجه ابن المنذر عن علي بسند ضعيف وعن ابن مسعود بسند منقطع قال وبه قال عطاء التاسع عشر ربع دينار فصاعدا من الذهب على ما دل عليه حديث عائشة ويقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض وهو قول ابن حزم ونقل ابن عبد البر نحوه عن داود واحتج بأن الحديد في الذهب ثبت صريحا في حديث عائشة ولم يثبت الحديد صريحا في غيره فبقى عموم الآية على حاله فيقطع فيما قل أو كثر إلا إذا كان الشيء تافها وهو موافق للشافعي إلا في قياس أحد التقدين على الآخر وقد أيده الشافعي بأن الصرف يومئذ كان موافقا لذلك واستدل بأن الذهب على أهل الذهب الف دينار وعلى أهل الفضة اثنا عشر ألف درهم وتقدم في قصة الأترجة قريبا ما يؤيده ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية أن التقييم يكون بغالب نقد البلدان ذها فالذهب وإن فضة فالفضة تمام العشرين مذهبا وقد ثبت في حديث ابن عمر أنه عليه السلام قطع في بجن قيمته ثلاثة دراهم وثبت لا قطع في أقل من ثمن الجبن وأقل ما ورد في ثمن الجبن ثلاثة دراهم وهي موافقة للنص الصريح في القطع في ربع دينار وإنما ترك القول بأن الثلاثة دراهم نصاب يقطع فيه مطلقا لأن قيمة الفضة بالذهب تختلف فبقى الاعتبار بالذهب كما تقدم والله أعلم واستدل به على وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز وهو قول الظاهرية وأبي عبيد الله البصري من المعتزلة وخالفهم الجمهور فقالوا العام إذا خص منه شيء بدليل بقي ماعده على عمومه وحجته سواء كان لفظه ينيء عما ثبت في ذلك الحكم بعد التخصيص أم لا لأن آية السرقة عامة في كل من سرق فخص الجمهور منها من سرق من غير حرز فقالوا لا يقطع وليس في الآية

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَيَقْطَعُ يَدَهُ، وَيَسْرِقُ الْحُلَّ فَيَقْطَعُ يَدَهُ **بَابُ** تَوْبَةِ السَّارِقِ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ يَدَ امْرَأَةٍ، قَالَتْ عَائِشَةُ وَكَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ فَأَرْفَعُ حُجَّتَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَتَابَتْ وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ قَالَ أَبَايَحْكُمُ عَلَى أَنْ لَا تَشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ وَلَا تَأْتُوا بِبَهْتَانٍ تَشْتَرُهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ وَلَا تَعْصُوْنِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَاخْذِ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَطَهْرٌ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ، فَذَلِكَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِذَا تَابَ السَّارِقُ بَعْدَ مَا قُطِعَ يَدُهُ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ وَكُلُّ عُدُوْدٍ كَذَلِكَ إِذَا تَابَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ .

ما ينبغي عن اشتراط الحرز وطرد البصري أصله في الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز ليعتبر الاحتجاج بالآية نعم وزعم ابن بطال أن شرط الحرز مأخوذ من معنى الرقة فإن صح ما قال سقطت حجة البصري أصلاً . واستدل به على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لأن آية السرقة نزلت في سارق رداء صفوان أو سارق المجن وعمل بها الصحابة في غيرها من السارقين واستدل باطلاق ربع دينار على أن القطع يجب بما صدق عليه ذلك من الذهب سواء كان مضروباً أو غير مضروب جيداً كان أو ردياً وقد اختلف فيه التراجع عند الشافعية ونصر الشافعي في الزكاة على ذلك وأطلق في السرقة فجزم الشيخ أبو حامد وأتباعه بالتميم هنا وقال الاصطخري لا يقع الا في المضروب ورجحه الرافعي وقد ثبت الشيخ أبو حامد النقل عن الاصطخري بالقدر الذي ينقص بالطبع واستدل بالقطع في المجن على مشروعية القطع في كل ما يمتول قياساً واستثنى الخفعية ما يسرع إليه الفساد وما أصله الإباحة كالحجارة واللبن والخشب والملح والتراب والكلا والطير وفيه رواية عن الحنابلة والراجح عدمه في مثل السرجين القطع تقريباً على جواز بيعه وفي هذا تفارب أخرى محل بسطها كتب الفقهاء والله التوفيق . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في لمن السارق يسرق البيضة فيقطع ختم به الباب إشارة إلى أن طريق الجمع بين الاخبار أن يحمل حديث عمرة عن عائشة أصلاً فيقطع في ربع دينار فصاعداً وكذا فيما بلغت قيمته ذلك فكانه قال المراد بالبيضة ما يبلغ قيمتها ربع دينار فصاعداً وكذا الحل فيه إيماناً إلى ترجيح ما سبق من التأويل الذي نقله الأعمش وقد تقدم البحث فيه (قوله **بَابُ** تَوْبَةِ السَّارِقِ) أي هل تقبيل يرفع اسم الفسق عنه حتى تحل شهادته أولاً وقد وقع في آخر هذا الباب قال أبو عبد الله إذا تاب السارق وقطعت يده قبلت شهادته وكذلك كل الحدود إذا تاب أصحابها قبلت شهادتهم وهو في رواية أبي ذر عن العكشي عن وحده وأبو عبد الله هو البخاري المصنف وقد تقدمت هذه المسئلة في الشهادات فيما يتعلق بالقاذف والسارق وشهادتهما ونقل البيهقي عن الشافعي أنه قال يحتمل أن يسقط كل حق لله بالتوبة قال وجزم به في كتاب الحدود وروى الربيع عنه أن

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(كِتَابُ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ)

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ

حد الزنا لا يسقط وعن الليث والحسن لا يسقط شيء من الحدود أبدا قال وهو قول مالك عن الحنفية يسقط الإلشرب وقيل الطحاوي ولا يسقط الإقطع الطريق لورود النص فيه والله أعلم وذكر في الباب حديث عائشة في قصة التي سرقت مختصرا ووقع في آخره ونات وحسنت توبتها وقد تقدم شرحه مستوفى قبيل هذا ووجه مناسبه للترجمة وصف التوبة بالحسن فان ذلك يقتضي أن هذا الوصف يثبت للثابت المذكور فيعود لحاله التي كان عليها وحديث عباد بن الصامت في البيعة وفيه ذكر البرقة وفي آخره فن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو كفارة له وطهور ووجه الدلالة منه أن الذي أقيم عليه الحد وصف بالتطهر فاذا انضم الى ذلك أنه تاب فإنه يعود الى ما كان عليه قبل ذلك فضمن ذلك قبول شهادته أيضا والله أعلم

(قوله كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة)

كذا هذه الترجمة ثبتت للجميع ها وفي كونها في هذا الموضع اشكال واظنها بما اقبل على الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة والذي يظهر لي أن محلها بين كتاب الديات وبين استتابة المرتدين وذلك أنها تحل بين أبواب الحدود فان المصنف ترجم كتاب الحدود وصدره بحديث لايزن الزاني وهو مؤمن وفيه ذكر السرقة وشرب الخمر ثم بدأ بما يتعلق بمحد الخمر في أبواب ثم بالسرقة كذلك فالذي يليق أن يثبث بابوَاب الزنا على وفق ما جاء في الحديث الذي صدر به ثم بعد ذلك إما أن يقدم كتاب المحاربين وأما أن يؤخره والاولى أن يؤخره ليعقبه باب استتابة المرتدين فإنه يليق أن يكون من جملة أبوابه ولم أر من نه على ذلك الا الكرماني فإنه تعرض لشيء من ذلك في باب اثم الزناة ولم يستوفه كما سانه عليه ووقع في رواية النسفي زيادة قد يرتفع بها الاشكال وذلك أنه قال بعد قوله من أهل الكفر والردة فزاد ومن يجب عليه الحد في الزنا فان كان محفوظا فكانه ضم حد الزنا الى المحاربين لافضائه الى القتل في بعض صورته بخلاف الشرب والسرقة وعلى هذا فالاولى أن يبدل لفظ كتاب بباب وتكون الابواب كلها داخلة في كتاب الحدود (قوله وقول الله إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية) كذا لابي ذر وساق في رواية كريمة وغيرها الى أوينفوا من الارض قال ابن بطال ذهب البخاري الى أن آية المحاربة نزلت في أهل الكفر والردة وساق حديث العرينين وليس فيه تصريح بذلك ولكن أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة حديث العرينين وفي آخره قال بلغنا ان هذه الآية نزلت فيهم إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية ووقع مثله في حديث أبي هريرة ومن قال ذلك الحسن وعطاء والضحاك والزهري قال وذهب جمهور الفقهاء الى أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسعى في الارض بالفساد ويقطع الطريق وهو قول مالك والثايفي والكوفيين ثم قال ليس هذا منافيا للقول الاول لانه وان نزلت في العرينين باعنائهم لكن لفظها عام يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد (قلت) بل هما متغايران والمرجع الى تفسير المراد بالمحاربة فمن حملها على الكفر خص الآية بأهل الكفر ومن حملها على المصيبة عم ثم نقل ابن بطال عن اسماعيل القاضي ان ظاهر القرآن وما مضى عليه عمل المسلمين يدل على ان الحدود المذكورة في هذه الآية نزلت في المسلمين وأما الكفار فقد نزل فيهم فاذا لقيتم الذين كفروا فاضرب الرقاب الى آخر الآية فكان حكمهم خارجا عن ذلك وقال تعالى في آية المحاربة الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم وهي دالة على أن من تاب من المحاربين يسقط عنه الطلب بما

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ الْعَرَمِيُّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْمٌ مِنْ عُسْكَلٍ قَالُوا قَاتِلُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَبَلَانِهَا فَفَعَلُوا فَارْتَدُّوا وَقَتَلُوا رُعَاتَهَا وَاسْتَأْفَقُوا قَبْعَتَ فِي آثَارِهِمْ فَأَتَى بِهِمْ فَطَعَّ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ ، ثُمَّ لَمْ يَحْسِمَهُمْ حَتَّى مَاتُوا **بَابٌ لَمْ يَحْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرِّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو يَعْلَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ الْعَرَبِيِّينَ وَلَمْ**

ذكر بما جناه فيها ولو كانت الآية في الكافر لنفعت المحاربة ولكن اذا أحدث الحاربة مع كفره اكتفينا بما ذكر في الآية وسلم من القتل فتكون الحاربة خففت عنه القتل وأجيب عن هذا الاشكال بأنه لا يلزم من اقامة هذه الحدود على المحارب المرتد مثلا ان تسقط عنه المطالبة بالعود الى الاسلام أو القتل وقد تقدم في تفسير المائدة ما قبله المصنف عن سعيد بن جبير أن معنى المحاربة لله الكفر به وأخرج الطبري عن طريق روح بن عبادة عن سعيد بن أنس عروة عن قادة عن أنس في آخر قصة العرنيين قال فذكر لنا ان هذه الآية نزلت فيه إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وأخرج نحوه من وجه آخر عن أنس وأخرج الاساعلي هناك من طريق مروان بن معاوية عن معاوية ابن أبي العباس عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله قال هم من عكل (قلت) قد ثبت في الصحيحين أنهم كانوا من عكل وغربة فقد وجد التصريح الذي نفاه ابن بطال والمعتد ان الآية نزلت أولا فيهم وهي تتناول بعدهم من حارب من المسلمين بقطع الطريق لكن عقوبة الفريقين مختلفة فان كانوا كفارا يجر الامام فيهم اذا ظفر بهم وان كانوا مسلمين فعلى قولين أحدهما وهو قول الشافعي والكوفي ينظر في الجناية فمن قتل قتل ومن أخذ المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ مالا نفى وجعلوا أو للتوبع وقال مالك بل هي للتخيير فتخير الامام في المحارب المسلم بين الأمور الثلاثة ورجع الطبري الاول واختلوا في المراد بالنفي في الآية فقال مالك والشافعي يخرج من بلد الجناية الى بلدة أخرى زاد مالك فيحبس فيها وعن أبي حنيفة بل يحبس في بلده وتعقب بان الاستمرار في البلد ولو كان مع الحبس اقامة فهو ضد النفي فان حقيقة النفي الاخراج من البلد وقد قرنت مفارقة الوطن بالقتل قال تعالى ولو اننا كتبنا عليهم ان قتلوا أنفسهم أو اخرجوا من دياركم وحجة ان حنيفة انه لا يؤمن منه استمرار المحاربة في البلدة الاخرى فانفصل عنه مالك بأنه يحبس بها وقال الشافعي يكفيه مفارقة الوطن والعشرة خذلانا وذلك ثم ذكر المصنف حديث انس في قصة العرنيين أورده من طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة مصرحا فيه بالحديث في جميعه فامن فيه من التدليس والتسوية وقد تقدم شرحه في باب أبواب الابل من كتاب الطهارة ووقع في هذا الموضع ففعلوا فصحوا فارتدوا وقتلوا رعاتها واستأفوا الابل (قوله **بَابٌ** لَمْ يَحْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَارِبِينَ إلخ) الحسم بفتح الحاء وسكون السين المهملتين الكى بالثاء قطع الدم حسمته فأنحسم كقطعته فاقطع وحسمت العرق معناه حبست دم العرق فنتحه أن يسيل وقال الداودي الحسم هنا أن توضع اليد بعد القطع في زيت حار (قلت) وهذا من صور الحسم وليس محصورا فيه وأورد فيه طرفا من قصة العرنيين مقتصرًا على قوله قطع العرنيين ولم يحسمهم قال ابن بطال إنما ترك حسمهم لانه أراد اهلاكهم فاما من قطع في سرقة مثلا فانه يجب حسمه لانه لا يؤمن معه التلف غالبا ينزف

يَحْسِبُهُمْ حَتَّى مَاتُوا **بَاب** لَمْ يُسَقِ الْمُرْتَدُونَ الْمُحَارِبُونَ حَتَّى مَاتُوا **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ وَهْبٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا فِي الصُّفَةِ فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْنَا رَسُولًا فَقَالَ مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِأَبِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَوْهَا فَتَشَرُّوا مِنَ الْبَانِيَا وَأَبْوَاهَا حَتَّى صَحَوْا وَسَمِنُوا وَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ وَاسْتَأْفَوْا الدَّوْدَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ الصَّرِيحُ فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ فَمَا تَرَجَّلَ النَّهَارُ حَتَّى أَتَى بِهِمْ فَأَمَرَ بِسَامِيَةٍ فَأُحْمِيَتْ فَكَحَلَهُمْ وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَمَا حَسَمَهُمْ ثُمَّ أَلْفُوا فِي الْحَرَةِ يَسْتَسْقُونَ فَأَسْفُوا حَتَّى مَاتُوا * قَالَ أَبُو قَلَابَةَ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ **بَاب** سَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَغْنَى الْمُحَارِبِينَ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ

الدم * (قوله **بَاب** لَمْ يُسَقِ الْمُرْتَدُونَ الْمُحَارِبُونَ حَتَّى مَاتُوا) كَذَا هُمْ بضم أوله على البناء للجول ولو كان يفتح لهصب المحاربون وكان راجعا إلى فاعل يحسم في الباب الذي قبله وأورد فيه قصة العرنيين من وجه آخر عن أبي قلابَةَ عن أَنَسٍ تاما (قوله حتى صحوا وسمنوا وقتلوا الراعي) في رواية الكشمي مني وقتلوا الراعي بالغاء وهي أوجه وحكى ابن بطال عن المذهب أن الحكمة في ترك سقيم كفرهم نعمة السقي التي أنشئهم من المرض الذي كان بهم قال وفيه وجه آخر يؤخذ مما أخرجه ابن وهب من مرسل سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ قال لا يلقاه ما صنعوا عطر الله من عطش آل محمد الليلة قال فكان ترك سقيم إجابة لدعوته ﷺ (قلت) وهذا لا ينافي أنه عاقبهم بذلك كما ثبت أنه سلمهم لكونهم سلموا أعين الرعاة وإنما تركهم حتى ماتوا لانه أراد إهلاكهم كما مضى في الحسم وأبعد من قال إن تركهم بلا سقي لم يكن يعلم النبي ﷺ وقوله في هذه الطريق قالوا أبناهمزة قطع ثم موحدة ثم معجمة أي اطلب لنا يقال أبغاه كذا طلبه له وقوله رسلا بكسر الراء وسكون المهملة أي لنا وقوله ما أجدهم لكم إلا أن تلحقوا بأبي رسول الله ﷺ فيه تجريد وسياق الكلام يقتضي أن يقول بأبي ولكنه كقول كبير القوم يقول لكم الأمير مثلا ومنه قول الخليفة يقول لكم أمير المؤمنين وتقدم في غير هذه الطريق وهو في الباب الأول أيضا بلفظ فأمرهم أن يأتوا أهل الصدقة فجمع بعضهم بين الروايتين بأنه ﷺ كانت له أهل ترضى وأهل الصدقة في جهة واحدة فدل كل من الصنفين على الصنف الآخر وقيل بل الكل أهل الصدقة وإضافتها إليه إضافة التبعية لكونه تحت حكمه ويؤيد الأول ما ذكر قريبا من تعطيش آل محمد لأنهم كانوا لا يتناولون الصدقة * (قوله **بَاب**) بالتونين (سمر النبي ﷺ) بفتح السين المهملة والميم بالفعل الماضي ويجوز مضافا بغير تونين مع سكن الميم وأورد فيه حديث العرنيين من وجه آخر عن أيوب وقوله فيه حتى جئهم في رواية الكشمي أي جئهم وقوله وسمر أعينهم وقع في رواية الأوزاعي في أول المحاربين وسلم باللام وهما بمعنى قال ابن التين وغيره وفيه نظر قال عياض سمر العين بالتخفيف كحلها بالمسحار المحمي فيطابق السمل فانه فسر بان يدين من العين حديدة محما حتى يذهب نظرها فيطابق الأول بان تكون الحديدة مسمارا قال وضبطناه بالتشديد في بعض النسخ والأول أوجه وفسروا السمل أيضا بأنه قهر العين بالشوك وليس هو المراد هنا (تنبه) أشكل قوله في آية المحاربين ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم مع حديث عبادة الدال على من أقيم عليه الحد في الدنيا كان له كفارة فان ظاهر الآية أن المحارب يجمع له الأمران والجواب أن حديث عبادة مخصوص بالمسلمين بدليل أن فيه ذكر الشرك مع ما انضم إليه من المعاصي فلما حصل الإجماع على أن الكافر إذا قتل على شركه فوات مشركا أن ذلك القتل لا يكون كفارة له قام إجماع أهل السنة

سَعِيدٌ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ أَوْ قَالِ
عَرَبِيَّةٍ وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ مِنْ عُكْلٍ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ ، فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ وَأَمَرَهُمْ
أَنْ يَخْرُجُوا فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَاهَا وَأَلْبَانِهَا فَشَرِبُوا حَتَّى إِذَا بَرُّوا قَتَلُوا الرَّاعِي وَاسْتَأْفَوْا
النَّعَمَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَوَهُ قَبِعَتْ الطَّلَبُ فِي إِثْرِهِمْ فَأَارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِئَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ
فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ فَأُلْفُوا بِالْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ * قَالَ أَبُو قَلَابَةَ
مَوْلَاهُ قَوْمٌ مَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ **بَابُ** فَضْلِ
مَنْ تَرَكَ الْفَوَاحِشَ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ
خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ سَبْعَةٌ يَظْلِمُهُمُ
اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ : إِمَامٌ عَادِلٌ ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ ، وَرَجُلٌ
ذَكَرَ اللَّهَ فِي تَخْلَاهُ فَصَافَتْ عَيْنَاهُ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسْجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ ،
وَرَجُلٌ دَعَا امْرَأَتَهُ ذَاتَ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ إِلَى نَفْسِهَا قَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ
فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو
ابْنُ عَلِيٍّ وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ
قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ تَوَكَّلَ لِي مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ وَمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ تَوَكَّلْتُ لَهُ بِالْجَنَّةِ .

عَلَى أَنْ مَنْ أَقْبَمَ عَلَيْهِ الْحَدِّ مِنْ أَهْلِ الْمَعَاصِي كَانَ ذَلِكَ كَفَارَةً لَأَثَمِ مَعْصِيَتِهِ وَالَّذِي يَضْبُطُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنْ لَمْ
يَنْفِرْ أَنْ يَشْرِكْ بِهِ وَيُفَرِّقَ مَا دُونَ ذَلِكَ لَمْ يَشَأْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ **بَابُ** فَضْلِ مَنْ تَرَكَ الْفَوَاحِشَ) جَمْعُ
فَاحِشَةٍ وَهِيَ كُلُّ مَا اشْتَدَّ قُبْحُهُ مِنَ الذُّنُوبِ فَضَلًا أَوْ قَوْلًا وَكَذَا الْفَحْشَاءُ وَالْفَحْشُ وَمِنْهُ الْكَلَامُ الْفَاحِشُ وَيُطْلَقُ غَالِبًا
عَلَى الزُّنَا فَاحِشَةٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَا تَقْرَبُوا الزُّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَأُطْلِقَتْ عَلَى الْوِطَاطِ بِالْإِمَامِ الْمُهَدِيَةِ فِي قَوْلِ لُوطٍ
عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْمِهِ أَنَا تَوْنُ الْفَاحِشَةِ وَمَنْ تَمَّ كَانَ حُدُّهُ حُدُّ الزَّانِي عِنْدَ الْكَثَرِ وَزَعَمَ الْحَلِيمِيُّ أَنَّ الْفَاحِشَةَ أَشَدُّ مِنَ
الْكَبِيرَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَيْنِ أَحَدُهُمَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي السَّبْعَةِ الَّذِينَ يَظْلِمُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ وَالْمَقْصُودُ
مِنْ قَوْلِهِ فِيهِ وَرَجُلٌ دَعَا امْرَأَتَهُ ذَاتَ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ إِلَى نَفْسِهَا فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ
مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ وَيَتَّبِعْ هَذِهِ الْخُصْلَةَ مِنْ وَقَعَتْ لَهَا نَحْوُهَا كَالَّذِي دَعَا شَابًّا جَمِيلًا لِأَنْ يَزُوجَ ابْنَتَهُ لَهَا جَمِيلَةً
كَثِيرَةَ الْجَاهِزِ جَدًّا لِيَتَّالَ مِنْهُ الْفَاحِشَةُ فَبَعَثَ الشَّابَّ عَنْ ذَلِكَ وَتَرَكَ الْمَالَ وَالْجَمَالَ وَقَدْ شَهِدَتْ ذَلِكَ ، وَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِ السَّنَدِ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّسَائِيُّ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِيِّ مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ وَفِي رِوَايَةِ الْقَاسِمِيِّ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ
وَالْأَوَّلُ هُوَ الصُّوَابُ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ مِقَاتٍ مَعْرُوفٌ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ (قُلْتُ) وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ
أَنْ لَا يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ الْخَاصُّ عِنْدَ ابْنِ سَلَامٍ وَالَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ النَّسَائِيُّ قَاعِدَةً فِي تَفْسِيرِ مَنْ أَهَمَّ وَاسْتَمَرَ أَهْمُهُ
فَيَكُونُ كَثْرَةُ أَخْذِهِ وَمِلَازِمَتُهُ قَرِيبَةً فِي تَعْيِينِهِ أَمَا إِذَا أُوْرِدَ التَّنْصِيصُ عَلَيْهِ فَلَا وَقَدْ صَرَحَ بِأَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ
أَبُو ذَرٍّ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ شَيْخِهِ الثَّلَاثَةِ وَكَذَا هُوَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ رِوَايَةِ كَرِيمَةَ وَأَيُّ الْوَقْتِ * الْحَدِيثُ الثَّانِي
(قَوْلُهُ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) هُوَ الْمُقَدَّمُ نِسْبَةً إِلَى جَدِّ مُقَدَّمٍ بوزن مُحَمَّدٌ وَهُوَ عَمُّ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الرَّائِي عَنْهُ وَهُوَ مَوْصُوفٌ
بِالتَّوْبِيلِ لَكِنَّهُ صَرَحَ بِالتَّحْدِيثِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَقَدْ أُوْرِدَ فِي الرَّاقِ عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَخُذْهُ وَقَرْنَهُ هُنَا بِخَلْفِهِ وَسَاقَهُ
عَلَى لَفْظِ خَلْفِهِ (قَوْلُهُ مَنْ تَوَكَّلَ لِي) أَيُّ تَكْفُلُ وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي الرَّاقِ مِنْ رَوَاهُ بِلَفْظِ تَكْفُلٍ وَبِلَفْظِ حَفْظٍ وَهُوَ هُنَاكَ بِلَفْظِ

باب إثم الزناة قول الله تعالى: وَلَا يَزْنُونَ، وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ قَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا * أخبرنا داود بن شبيب حدثنا همام عن قتادة أخبرنا أنس قال لَا حَدَّثْتُكُمْ حَدِيثًا لَا يَحْدِثُكُمْ بِهِ أَحَدٌ بَعْدِي سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ وَإِنَّمَا قَالَ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيُنْشَرَبَ الْخمرُ، وَيَظْهَرَ الزَّانَا، وَيَقِلَّ الرَّجَالُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقَيْمُ الْوَاحِدُ **حدثنا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا الْفَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَزْنِي الْعَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، قَالَ عِكْرِمَةُ، قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ يُزْعُ الْإِيمَانُ مِنْهُ؟ قَالَ هَكَذَا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ أَخْرَجَهَا فَإِنْ تَابَ عَادَ إِلَيْهِ هَكَذَا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ **حدثنا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ ذُكْوَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ

تضمن واصل التوكل الاعتماد على الشيء والوثوق به وقوله توكلت له من باب المقابلة وقوله ما بين رجليه أي فرجه وحيه بفتح اللام وهو منبت اللحية والاسنان ويجوز كسر اللام وثق لأن له أعلى وأسفل والمراد به اللسان وقبل النطق وقد ترجم له في الرقاق حفظ اللسان وتقدم شرحه مستوفى هناك وقوله في آخره له بالجنة كذا للاكثر وفي رواية أبي ذر عن المستمل والسرخسي بحذف الباء وقرأ بالنصب على نزع الحافض أو كانه ضمن توكلت معنى ضمنت هـ (قوله باب إثم الزناة) بضم أوله جمع زان كرماء ورام (قوله وقول الله تعالى ولا يزنون) يشير الى الآية التي في الفرقان وأولها والذين لا يدعون مع الله الها آخر والمراد قوله في الآية التي بعدها ومن يفعل ذلك يلقى أثاما وكانه أشار بذلك الى ماورد في بعض طرقه وهو في آخر طريق مسدد عن يحيى القطان قال متصلا بقوله حليلة جارك قال فزلت هذه الآية تصديقا لقول رسول الله ﷺ والذين لا يدعون مع الله الها آخر الى قوله ولا يزنون ووقعت في الادب من طريق جرير عن الاعمش وساق الى قوله يلقى اثاما ولم يقع ذلك في رواية جرير عن منصور كما بينه مسلم وأخرجه الترمذي من طريق شعبة والنسائي من طريق مالك بن مغول كلاهما عن واصل الاحدب وساقه الى قوله تعالى ويخلد فيه مائة وقع لغيره في ذكر بحذف الواو في قوله وقول الله (قوله ولا تقربوا الزنا انه كان قاحشة) زاد في رواية النسفي الى آخر الآية والمشهور في الزنا القصر وجاء المد في بعض اللغات وذكر في الباب أربعة أحاديث * الحديث الأول (قوله حدثنا) في رواية غير أبي ذر والنسفي أخبرنا (قوله داود بن شبيب) بمعجمة وموحدة وزن عظيم هو الباهلي يكنى أبا سليمان بصري صدوق قاله أبو حاتم وقال البخاري مات سنة اثنين وعشرين (قلت) ولم يخرج عنه الا في هذا الحديث هنا فقط وقد تقدم في العلم من طرق شعبة عن قتادة زيادة في أوله وتقدم شرحه في كتاب العلم والقرض منه قوله فيه ويظهر الزنا أي يشيع ويشتهر بحيث لا يتكاثم به لكثرة من يتعاطاه وقد تقدم سبب قول أنس لا يحدّثكم به أحد بعدى * الحديث الثاني حديث ابن عباس لا يزني الزاني وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث أبي هريرة في أول المجلود وقول

مَنْ رَوَى عَنْهُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ وَسُلَيْمَانُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الدِّنِِّ أَكْثَرُ؟ قَالَ أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ يَخْلُقُكَ، قُلْتُ ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ أَنْ تَقْسُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْظِمَ مَعَكَ، قُلْتُ ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ أَنْ تَزْأِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ، قَالَ يَحْيَى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي وَاصِلٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِثْلُهُ، قَالَ عَمْرُوٌ فَذَكَرْتُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَكَانَ حَدَّثَنَا عَنْ سُفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَوَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ قَالَ

ابن جرير لم يعضم رواه بصيغة الهى لا يزين مؤمن وان بعضهم حمله على المستحل وساقه بسنده عن ابن عباس واسحق بن يوسف المذکور في السند هو الواسطي المعروف بالازرق والفضل بن ماء ومجمة مصغر وأبو غروان بنين مسجعة ثم زاعى ساكنة بوزن شعبان وقوله فيه قال عكرمة الخ هو موصول بالسند المذکور وقوله وشبك بين أصابعه في رواية الاسماعلي من طريق اسمعيل بن هود الواسطي عن خالد الذي أخرجه البخاري من طريقه وقال هكذا فوصف صفلا أحفظها وقد قدمت الكلام على الصفة المذكورة هناك قال الترمذي بعد تحريج حديث أبي هريرة وحكاية تأويل لا يزي الزاني وهو مؤمن لان لم أجد كافر أحد بالزنا والسرقة والشرب يبنى عن يمينه بخلافه قال وقد روى عن أبي جعفر يعني الباقر أنه قال في هذا خرج من الايمان الى الاسلام يعني انه جعل الايمان أخص من الاسلام فاذا خرج من الايمان بقي في الاسلام وهذا يوافق قول الجمهور المراد بالايمان هنا كاله لا أصله والله أعلم الحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك وقد مضى الكلام عليه وعلى قوله في آخره والتوبة معروضة بعد الحديث الرابع حديث عبد الله هو ابن مسعود (قوله عمر بن علي) هو الفلاس ويحيى هو ابن سعيد القطان وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المتمم وسليمان هو الأعمش وأبو وائل هو شقيق وأبو ميسرة هو عمرو بن شرحبيل واصل المذکور في السند الثاني هو ابن حبان بمهمة وتحتانية قليلة هو المعروف بالأحباب ورجال السند من سفيان فاعدا كوفيون وقوله قال عمرو هو ابن علي المذکور (فذكرته لعبد الرحمن) يعني ابن مهدي (وكان حدثنا) هكذا ذكره البخاري عن عمرو بن علي قم رواية يحيى على رواية عبد الرحمن وعقبا بالفاء وقال المهيمن بن خاف فيما أخرجه الاسماعلي عنه عن عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي فساق روايته وحذف ذكر واصل من السند ثم قال وقال عبد الرحمن مرة عن سفيان عن منصور والأعمش وواصل قلت لعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد فذكره مفصلا فقال عبد الرحمن دعه والحاصل ان الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أقس حديثه به عن أبي وائل فأما الأعمش ومنصور فأدخل بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا ميسرة وأما واصل فحذفه بضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلا وأما عبد الرحمن فحدث به أولا بغير تفصيل فحمل رواية واصل على رواية منصور والأعمش فجمع الثلاثة وأدخل أبا ميسرة في السند فلما ذكر لعمر بن علي أن يحيى فضله كأنه تردد فيه فاقصر على الحديث به عن سفيان عن منصور والأعمش حسب ترك طريق واصل وهذا معنى قوله فقال دعه أي تركوا الضمير للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل وقد زاد المهيمن بن خاف في روايته بعد قوله دعه فلم يذكر فيه واصل بعد ذلك ففرق أن معنى قوله دعه أي ترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة وقال للكرمانى حاصله أن أبا وائل وان كان قد روى كثيرا عن عبد الله فان هذا الحديث لم يروه عنه قال وليس المراد بذلك الطعن عليه لكن ظهر له ترجيح الرواية بإسقاط الواسطة لمواقفة الأكثرين كذا قال والذي يظهر ما قدمته انه ترك من أجل التردد فيه لان ذكر أبي ميسرة ان كان في أصل رواية واصل فتحديثه به بدونه يستلزم أنه طعن

فيه بالتدليس أو بقلعة الضبط وإن لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند ما لم يسمعه فاكنته برواية الحديث عن لا تردد عنده فيه وسكت عن غيره وقد كان عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان عن واصل وحده بزيادة أبي ميسرة كذلك أخرجه الترمذى والنسائى لكن الترمذى بعد أن ساءه بلفظه وأصل عطاف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأعمش ومنصور قال مثله وكان ذلك كان في أول الأمر وذكر الخطيب هذا السند مثالا لنوع من أنواع مدرج الاستناد وذكر فيه أن محمد بن كثير وافق عبد الرحمن على روايته الأولى عن سفيان فيصير الحديث عن الثلاثة بشير تفصيل (قلت) وقد أخرجه البخارى في الأدب عن محمد بن كثير لكن أقصر من السند على منصور وأخرجه أبو داود عن محمد بن كثير فضم الأعمش إلى منصور وأخرجه الخطيب من طريق الطبرانى عن ابن مسلم اللبى عن معاذ بن المثنى ويوسف القاضى ومن طريق أبي العباس البرقى ثلاثتهم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن الطبرانى وفيه ما تقدم وذكر الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الأعمش في ذكر أبي ميسرة وحذفه ولم يختلف فيه على واصل في إسقاطه في غير رواية سفيان (قلت) وقد أخرجه الترمذى والنسائى من رواية شعبة عن واصل بحذف أبي ميسرة لكن قال الترمذى رواية منصور أصح يعنى بآبائ أبي ميسرة وذكر البارقضى الاختلاف فيه وقال رواه الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل عن عبد الله كقول واصل ونقل عن الحافظ ابن بكر التيسورى انه قال يشبه أن يكون الثورى جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدى ومحمد بن كثير وحذفه لما حدث به غيرهما يعنى فيكون الإدراج من سفيان لا من عبد الرحمن والعلم عند الله تعالى وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في تفسير سورة الفرقان (قوله أى الذنب أعظم) هذه رواية الأكثر وقع في رواية عاصم عن أبي وائل عن عبد الله أعظم الذنوب عند الله أخرجه الحارث وفي رواية مسدد المازنية في كتاب الأدب أى الذنب عند الله أكبر وفي رواية أبي عبيدة بن معن عن الأعمش أى الذنوب أكبر عند الله وفي رواية الأعمش عند أحمد وغيره أى الذنب أكبر وفي رواية الحسن ابن عبيد الله عن أبي وائل أكبر الكبائر قال ابن بطلان عن الملب يجوز أن يكون بعض الذنوب أعظم من بعض من المذنبين المذكورين في هذا الحديث بعد الشرك لانه لا خلاف بين الأئمة أن الواط أعظم أثما من الزنا فكانه عليه السلام إنما قصد بالأعظم هنا ما تكثر مواقفه ويظهر الاحتياج إلى بيانه في الوقت كما وقع في حق وفد عبد القيس حيث أقصر في منيبتهم على ما يتعلق بالاشربة لفشوها في بلادهم (قلت) وفيما قاله نظر من أوجه أحدها ما قلته من الاجماع ولعله لا يقدر أن يأتي بنقل صحيح صريح بما ادعاه عن امام واحد بل المنقول عن جماعة عكسه فإن الحد عند الجمهور والراجح من الأقوال إنما ثبت فيه بالقياس على الزنا والمقيس عليه أعظم من المقيس أو مساويه والخبر الوارد في قتل الفاعل والمفعول به أو رجما ضعيف وأما ثانيا فاما من مفسدة فيه إلا ويوجد مثلها في الزنا وأشد ولو لم يكن إلا ما قيد به في الحديث المذكور فإن المفسدة فيه شديدة جدا ولا يتأتى مثلها في الذنب الآخر وعلى التناول فلا يزيد وأما ثالثا فحبه مصادمة للنص الصريح على الاعظمية من غير ضرورة الى ذلك وأما رابعا فالذى مثل به من قصة الاشربة ليس فيه إلا أنه أقصر لهم على بعض المناسخ وليس فيه تصريح ولا إشارة بالحصر في الذى أقصر عليه والذى يظهر أن كلا من الثلاثة على ترتبها في العظام ولوجاز أن يكون فيما لم يذكره شيء يتصف بكونه أعظم منها لما طابق الجواب السؤال نعم يجوز أن يكون فيما لم يذكر شيء يساوى ما ذكر فيكون التقدير في المرتبة الثانية مثلا بعد القتل الموصوف وما يكون في النهش مثله أو نحوه لكن يستلزم أن يكون فيما لم يذكر في المرتبة الثانية شيء هو أعظم مما ذكر في المرتبة الثالثة ولا محذور في ذلك وأما ما مضى في كتاب الأدب من عد عقوب الوالدين في أكبر الكبائر لكنها ذكرت بالواو فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهى أكبر مما دونها (قوله حلية جارك) بفتح الحاء المهملة وزن عظيمة

دَعَا دَعَا بِأَبٍ رَجَمَ الْمُحْصَنَ ، وَقَالَ الْحَسَنُ : مَنْ زَنَى بِأَخْتِهِ حَدُّهُ حَدُّ الزَّانِي

أَيُّ الَّذِي يَحِلُّ لَهُ وَطُورُهَا وَقِيلَ الَّذِي تَحِلُّ مَعَهُ فِي فِرَاشٍ وَاحِدٍ وَقَوْلُهُ أَجَلٌ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ بَفَتْحِ اللَّامِ أَيْ مِنْ أَجَلِ
ضَعْفِ الْحَارِ فَاتَّصَبَ وَذَكَرَ الْأَكْلَ لِأَنَّهُ كَانَ الْغَلْبُ مِنْ حَالِ الْعَرَبِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ
فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ بِأَبٍ رَجَمَ الْمُحْصَنَ) هُوَ بَفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ مِنَ الْإِحْصَانِ وَيَأْتِي
بِمَعْنَى الْعِفَّةِ وَالتَّزْوِجِ وَالْإِسْلَامِ وَالْحَرَمِ لِأَنَّ كَلَامَهَا يَنْبَغُ الْمُكَتَفِ مِنْ عَمَلِ الْفَاحِشَةِ قَالَ ابْنُ الْقُطَاعِ رَجُلٌ مُحْصَنٌ
يَكْسِرُ الصَّادَ عَلَى الْقِيَاسِ وَضَعَهَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ (قُلْتُ) يُمْكِنُ تَحْرِيمُهُ عَلَى الْقِيَاسِ وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا مِنْ لَهُ زَوْجَةٌ
عَقْدُهَا وَدَخَلَ بِهَا وَأَصَابَهَا فَكَانَ الَّذِي زَوَّجَهَا لَهُ أَوْحَلَهُ عَلَى التَّزْوِجِ . أَوَّلُو كَانَتْ نَفْسُهُ أَحْصَنَةً أَيْ جَعَلَهُ فِي حَصْنٍ
مِنَ الْعِفَّةِ أَوْ مِنْهُ مِنْ عَمَلِ الْفَاحِشَةِ وَقَالَ الرَّائِبِيُّ يَقَالُ لِلْمُتَزَوِّجَةِ مُحْصَنَةً أَيْ أَنَّ زَوْجَهَا أَحْصَنَهَا وَيَقَالُ امْرَأَةٌ مُحْصَنَةٌ
بِالْكَسْرِ إِذَا تَصَوَّرَ حَصْنًا مِنْ نَفْسِهَا وَبِالْفَتْحِ إِذَا تَصَوَّرَ حَصْنًا مِنْ غَيْرِهَا وَوَقَعَ هَذَا قَبْلَ الْبَابِ عِنْدَ ابْنِ بَطَّالٍ
كِتَابُ الرِّجْمِ وَلَمْ يَقَعْ فِي الرِّوَايَاتِ الْمُسْتَمَدَّةِ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْإِحْصَانُ بِالنِّكَاحِ فَالْمُسْتَمَدُّونَ لَا
الشَّيْءُ فَخَالَفَهُمْ أَبُو ثَوْرٍ فَقَالَ يَكُونُ مُحْصَنًا وَاحْتِجَ بِأَنَّ النِّكَاحَ الْفَاسِدَ يُعْطَى أَحْكَامُ الصَّحِيحِ فِي تَقْدِيرِ الْمَهْرِ وَوُجُوبِ الْعِدَّةِ
وَلِحُقُوقِ الْوَلَدِ وَتَحْرِيمِ الرِّبَةِ وَأُجِيبَ بِمَعْنَى أَدْرَوْا الْخُدُودَ قَالَ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ بِمَجْرَدِ الْعِدَّةِ مُحْصَنًا وَخَالَفُوا إِذَا
دَخَلَ بِهَا وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَصِبْهَا قَالَ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ أَوْ يَوْجَدَ مِنْهُ أَثَرٌ أَوْ يَعْلَمَ مِنْهَا وَلَدٌ وَعَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ إِذَا
زَنَى أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ وَخَالَفَا فِي الْوَطَنِ لَمْ يَصْدُقِ الزَّانِي وَلَوْ لَمْ يَمُضْ لَهَا إِلَّا لَيْلَةً وَأَمَّا قَبْلَ الزَّانِي فَلَا يَكُونُ مُحْصَنًا وَلَوْ
أَقَامَ مَعَهَا مَا أَقَامَ وَخَالَفُوا إِذَا زَوَّجَ الْحَرَامَةَ هَلْ تَحْصَنُ فَقَالَ الْأَكْثَرُ نَعَمْ وَعَنْ عَطَاءٍ وَالْحَسَنِ وَقَتَادَةَ
وَالثَّوْرِيِّ وَالْكَوْفِيِّ وَاحِدٌ وَاسْتَحَقَّ لَا وَخَالَفُوا إِذَا زَوَّجَ كَتَابَةً فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَطَرَسُ وَالشَّعْبِيُّ لَا تَحْصَنُ وَعَنْ
الْحَسَنِ لَا تَحْصَنُ حَتَّى يَطَّأَهَا فِي الْإِسْلَامِ أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ابْنِ الْمُسَيَّبِ تَحْصَنُ بِهِ قَالَ عَطَاءُ
وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ وَأَتَمَّةُ الْأَمْصَارِ عَلَى أَنَّ الْمُحْصَنَ إِذَا زَنَى عَامِدًا عَالِمًا مَخْتَارًا فَلَعَلَّهِ
الرِّجْمُ وَدَفَعَ ذَلِكَ الْخَوَارِجَ وَبَعْضَ الْمُعْتَزَلَةِ وَاعْتَلَوْا أَنَّ الرِّجْمَ لَمْ يَذَكَرْ فِي الْقُرْآنِ وَحَكَاهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ
أَهْلِ الْمَغْرِبِ لَقِيمِهِمْ وَهُمْ مِنْ بَقَايَا الْخَوَارِجِ وَاحْتِجَ الْجَهْلُورُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ وَكَذَلِكَ الْأَتَمَّةُ بَعْدَهُ وَلِذَلِكَ أَشَارَ
عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ فِي أَوَّلِ أَحَادِيثِ الْبَابِ وَرَجَمَهَا بِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَثَبِتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عِبَادَةَ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ خِفُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِمَنْ سِيَلَ الثَّيْبَ بِالثَّيْبِ الرِّجْمَ وَسَيَأْتِي فِي بَابِ رَجْمِ الْحَبْلِيِّ مِنَ الزَّانَا مِنْ
حَدِيثِ عُمَرَ أَبِيهِ خُطِبَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ فَكَانَ مَا أَنْزَلَ آيَةُ الرِّجْمِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ
عَلَيْهِ هُنَاكَ مُسْتَوْفَى أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ وَقَالَ الْحَسَنُ) هُوَ الْبَصْرِيُّ كَذَا لِلْأَكْثَرِ وَاللَّكْشَمِيُّ وَحَدَّثَهُ وَقَالَ
مَنْصُورٌ بَدَلَ الْحَسَنِ وَزَيْفُوهُ (قَوْلُهُ مِنْ زَنَى بِأَخْتِهِ حَدُّهُ حَدُّ الزَّانِي) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ الزَّانَا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي
شَيْبَةَ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ سَأَلْتُ عُمَرَ مَا كَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ فِيمَنْ زَوَّجَ ذَاتَ مَحْرَمٍ وَهُوَ يَعْلَمُ قَالَ عَلَيْهِ الْحَدُّ
وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ أَبُو الشَّعَثَاءِ التَّابِعِيُّ الْمَشْهُورُ فِيمَنْ أَتَى ذَاتَ مَحْرَمٍ مِنْهُ قَدْ يَضْرِبُ
عَقْفَهُ وَوَجَّهَ الدَّلَالَهَ مِنْ حَدِيثٍ عَلَى أَنَّهُ قَالَ رَجَمَهَا بِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَانْفَرَقَ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ الزَّانَا بِمَحْرَمٍ أَوْ بَغِيرِ
مَحْرَمٍ وَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى ضَعْفِ الْخَبَرِ الَّذِي وَرَدَ فِي قَتْلِ مَنْ زَنَى بِذَاتِ مَحْرَمٍ وَهُوَ مَا رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ رَاشِدٍ قَالَ
أَنَّ الْحُجَّاجَ بِرَجُلٍ قَدْ اغْتَضَبَ أَخْتَهُ عَلَى نَفْسِهَا فَقَالَ سَلُوا مِنْ هُنَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
الْمُطَرِّفِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ تَخَطَّى الْحَرَمَيْنِ فَخَطَا وَسَطَهُ بِالسَّيْفِ فَكَتَبُوا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَكَتَبَ
إِلَيْهِمْ بِمَنْزِلَةِ ذِكْرِهِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ وَقَتْلَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَوَى عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ التَّخْفِيرِ مِنْ قَوْلِهِ قَالَ وَلَا
أَدْرِي أَهْوَذَا أَوْ لَا يَشِيرُ إِلَى تَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ الرَّائِي غَلَطَ فِي قَوْلِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُطَرِّفِ فِي قَوْلِهِ وَاتَّامَا هُوَ

حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا سَلْمَةُ بْنُ كَبِيلٍ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَجِمَ الْمَرْأَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَالَ قَدْ رَجِمْتُهَا بِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

مطرف بن عبد الله ولا صحة له وقال ابن عبد البر يقولون ان الراوى غلط فيه وأثر مطرف الذى أشار اليه أبو حاتم أخرجه ابن أبي شيبة من طريق بكر بن عبد الله المزى قال أنى الحجاج برجل قد وقع على ابنته وعنده مطرف ابن عبد الله بن الشخير وأبو بردة فقال احدهما اضرب عنقه فضربت عنقه (قلت) والراوى عن صالح بن راشد ضعيف وهو رفدة بكسر الراء وسكون الفاء وبوضع ضعفه في قوله في فكتبوا الى ابن عباس وابن عباس مات قبل أن يلى الحجاج الامارة بأكثر من خمسين سنين ولكن له طريق أخرى الى ابن عباس أخرجه الطحاوى وضعف راويها وأشهر حديث في الباب حديث البراء لقيت خالي ومعه الراية فقال بئنى رسول الله ﷺ الى رجل تزوج امرأة أبيه ان اضرب عنقه أخرجه احمد واصحاب السنن وفي سنده اختلاف كثير وله شاهد من طريق معاوية بن مرة عن أبيه أخرجه ابن ماجه والدارقطنى وقد قال بظاهره احمد وحله الجمهور على من استحل ذلك بعد العلم بتحريمه بقرينة الأمر باخذ ماله وقسمته ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث الحديث الأول (قوله حدثنا سلمة بن كهيل) في رواية على بن الجعد عن شعبة عن سلمة ومجالده أخرجه الاسماعيلي وذكر الدارقطنى ان قنبر بن محرز رواه عن وهب بن جرير عن شعبة عن سلمة عن مجالده وهو غلط والصواب سلمة ومجالده (قوله سمعت الشعبي عن علي) أى يحدث عن علي قد طعن بعضهم كالحازمى في هذا الأسناد بأن الشعبي لم يسمه من علي قال الاسماعيلي رواه عصام بن يوسف عن شعبة فقال عن سلمة عن الشعبي عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي وكذا ذكر الدارقطنى عن حسين بن محمد عن شعبة ووقع في رواية قنبر المذكورة عن الشعبي عن أبيه عن علي وجزم الدارقطنى بأن الزيادة في الاسنادين وهم وبان الشعبي سمع هذا الحديث من علي قال ولم يسمع عنه غيره (قوله حين رجم المرأة يوم الجمعة) في رواية على بن الجعدان عليا أنى بامرأة زنت فضر بها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وكذا عند النسائي من طريق هز بن اسد عن شعبة وللدارقطنى من طريق ابي حصين بفتح اوله عن الشعبي قال أنى على بشراحة وهى بضم الشين المعجمة وتخفيف الراء ثم جاء مهملة الحمدانية بسكون الميم وقد فجرت فردها حتى ولدت وقال اثبتى باقرب النساء منها فاعطاها الولد ثم رجمها ومن طريق حصين بالتصغير عن الشعبي قال أنى على بمولاة لسعيد بن قيس فجرت وفى لفظ وهى حبلى فضر بها مائة ثم رجمها وذكر ابن عبد البر ان فى تفسير سيد بن داود من طريق أخرى الى الشعبي قال أنى على بشراحة فقال لها لعل رجلا استكرهك قالت لا قال فلعله أذاك وأنت نائمة قالت لا قال لعل زوجك من عدونا قالت لا فأمر بها فحبست فلما وضعت أخرجه يوم الخميس فجعلها مائة ثم ردها الى الحبس فلما كان يوم الجمعة فضر لها ورجمها ولعبد الرازق من وجه آخر عن الشعبي ان عليا لما وضعت أمر لها بحفرة فى السوق ثم قال ان أولى الناس ان يرجم الامام اذا كان بالاعتراف فان كان الشهود فالتشهود ثم رماها (قوله رجمتها بسنة رسول الله) زاد على بن الجعد وجدلتها بكتاب الله زاد اسمعيل بن سالم فى أوله عن الشعبي قيل لعل جمع حدن قد كره وفى رواية عبد الرازق أجعلها بالقرآن وأرجمها بالسنة قال الشعبي وقال ابن أبى كعب مثل ذلك قال الحازمى ذهب احمد واسحق وداود وابن المنذر الى ان الزانى المحصن مجلد ثم يرحم وقال الجمهور وهى رواية عن احمد أيضا لا يجمع بينهما وذكروا ان حديث عبادة منسوخ يعنى الذى أخرجه مسلم بلفظ الثيب بالثيب جلد مائة والرجم والبكر بالبكر جلد مائة والثنى والناسخ له ما ثبت فى قصة ماعز أن النبي ﷺ رجمه ولم يذكر الجلد قال الشافعى فدللت السنة على أن الجلد ثابت على البكر وساقط عن الثيب والدليل على أن قصة ماعز متراخية عن حديث عبادة ان حديث عبادة ناسخ لما شرع أولا من حبس الزانى فى البيوت فنسخ الحبس بالجلد وزيد الثيب رجم وذلك

حدثني إسحق حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى هَلْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ نَعَمْ ، قُلْتُ قَبْلَ سُورَةِ النُّورِ أَمْ بَعْدُ ، قَالَ لَا أَدْرِي **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ

صریح فی حدیث عبادة ثم نسخ الجلد في حق الثيب وذلك مأخوذ من الاختصار في قصة ماعز على الرجم وذلك في قصة العامدية والجهينة واليهوديين لم يذكر الجلد مع الرجم وقال ابن المنذر عارض بعضهم الشافعي فقال الجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة رسول الله كما قال على وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وعمل به على روايته أي وليس في قصة ماعز ومن ذكر معه تصريح بسقوط الجلد عن المرحوم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوح كونه لا محل فلا يرد ما وقع التصريح به بالاحتمال وقد احتج الشافعي بنظير هذا حين عورض إيجابه العمرة بأن قلبي يتردد أمر من سأله أن يجمع عن أبيه ولم يذكر العمرة فاجاب الشافعي بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه قال فكذا ينبغي أن يجاب هنا (قلت) وبهذا ألزم الطحاوي أيضا الشافعية ولهم أن ينفصلوا لكن في بعض طرقاته حج عن أبيه واعتبر كما تقدم بيانه في كتاب الحج فالتقصير في ترك ذكر العمرة من بعض الرواة وأما قصة ماعز فجهات من طرق متوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلد وكذلك العامدية والجهينة وغيرهما قال في ماعز اذهبوا فارجوه وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد فدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه ومن المذهب المستفترية ما حكاه ابن المنذر وابن حزم عن أبي ابن كعب زاد ابن حزم وابن ذر وابن عبد البر عن مسروق أن الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة وأما الشاب فيجلد إن لم يحصن ويرجأ إن حصن فقط وحجهم في ذلك حديث الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث عمر في باب رجم الحبلي من الزنا وقال عياض شئت فرقة من أهل الحديث فقالت الجمع على الشيخ الثيب دون الشاب ولا أصل له وقال الثوري هو منعت بطل كذا قاله ثوري أصله ووصفه بالطلاق أن كان المراد به طريقه فليس بجيد لأنه ثابت كما سألته في باب البكران مجلدان وإن كان المراد دله فيه نظر أيضا لأن الآية وردت بلفظ الشيخ فقم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أعز منه في الجملة فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف يوصف بالطلاق واستدل به على جواز نسخ التلاوة دون الحكم وخالف في ذلك بعض المعتزلة واعتل بأن التلاوة مع حكمها فالعلم مع العالمية فلا ينفكان وأوجب المنع فإن العالمية لا تنافي قيام العلم بالذات سلبا لكن التلاوة أمارات الحكم فيدل وجودها على ثبوته ولا دلالة من مجردها على وجوب الدوام فلا يلزم من انتفاء الأمارة في طرف للدوام انتفاء ما دلكت عليه فإذا نسخت التلاوة لم ينتف المدلول وكذلك بالعكس ه الحديث الثاني (قوله حدثني) في رواية أبي ذر حدثنا إسحق وهو ابن شاهين الواسطي وخالد هو ابن عبد الله الطحان والشيباني هو أبو إسحق سليمان مشهور بكنيته (قوله قبل سورة النور أم بعد) في رواية الكشي يهي أم بعدها فائدة هذا السؤال أن الرجم إن كان وقع قبلها فيمكن أن يدعى نسخه بالتقصير فيها على أن أحد الزواجر الجلد وإن كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد في حق المحصن لكن رد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف وأوجب بأن المنوع نسخ الكتاب بالسنة إذا جاءت من طريق الأحاد وأما السنة المشهورة فلا وأيضا فلا نسخ وإنما هو مخصص بنير المحصن (قوله لا أدري) يأتي بيانه بعد أبواب وقد قام الدليل على أن الرجم وقع بعد سورة النور لأن نزولها كان في قصة الألفك واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست على ما تقدم بيانه والرجم كان بعد ذلك فقد حضره أبو هريرة وإنما أسلم سنة سبع وابن عباس إنما جاء مع أمه إلى المدينة سنة تسع ه الحديث الثالث (قوله حدثنا) في رواية أبي ذر أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله حدثني أبو سلمة)

ابن عبد الله الأنصاري أن رجلاً من أنسلم أتى رسول الله ﷺ فحدثه أنه قد زنى فتهدى
على نفسه أربع شهادات فأمر به رسول الله ﷺ فرجم وكان قد أحسن **باب** لا يرحم المجنون والمجنونة . وقال علي لمعمر : أما علمت أن القلم ربيع عن المجنون حتى يفيق ،
وعن الصبي حتى يدرك ، وعن النائم حتى يستيقظ **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث

في رواية أبي ذر أخبرني (قوله ان رجلاً من أنسلم) أي من بني أسلم القليلة المشهورة واسم هذا الرجل ماعز
ابن مالك كما سيأتي مسمى عن ابن عباس بعد سبعة أبواب * (قوله **باب** لا يرحم المجنون والمجنونة) أي
إذا وقع في الزنا في حال الجنون وهو اجماع واختلف فيما إذا وقع في حال الصحة ثم طرأ الجنون هل يؤخر الى
الافاقه قال الجمهور لا لأنه يراد به التلف فلا معنى للتأخير بخلاف من يجلد فانه يقصد به الإيلاء فيؤخر حتى يفيق
(قوله وقال علي رضي الله عنه لمعمر رضي الله عنه أما علمت الخ) تقدم بيان من وصله في باب الطلاق في الإغلاق
وأن أبا داود وابن حبان والنسائي أخرجه مرفوعاً ورجح النسائي الموقوف ومع ذلك فهو مرفوع حكاه في
أول الأثر المذكور قصة تناسب هذه الترجمة وهو عن ابن عباس أتى عمر أي مجنونة قد زنت وهي حلي فاراد
أن يرحمها فقال له أي أما بلغك أن القلم قد رفع عن ثلاثة فذكره هذا لفظ علي بن الجعد الموقوف في الفوائد
الجمعيات ولفظ الحديث المرفوع عن ابن عباس مر علي بن أبي طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر برحمها
فردها علي وقال لمعمر ما تذكر أن رسول الله ﷺ قال رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله وعن
الصبي حتى يحتلم وعن النائم حتى يستيقظ قال صدقت فخلى عنها هذه رواية جرير بن حازم عن الأعمش عن أبي
ظبيان عن ابن أبي داود وسندها متصل لكن أعله النسائي بأن جرير بن حازم حدث بمصر بأحدث غلط فيها وفي
رواية جرير بن عبد الحميد عن الأعمش بسنده أتى عمر بمجنونة قد زنت فاستشار فيها الناس فأمر بها عمر أن ترحم فربها
علي بن أبي طالب فقال ارجعوا بها ثم أتاه فقال أما علمت أن القلم قد رفع فذكر الحديث وفي آخره قال لي قال فبال
هذه ترجم فارسلها فجعل يبكي ومن طريق وكيع عن الأعمش نحوه وأخرجه أبو داود موقوفاً في الطريقين ورجحه
النسائي ورواه عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي بدون ذكر ابن عباس وفي آخره فجعل عمر يبكي أخرجه أبو داود
والنسائي بلفظ قال أتى عمر بامرأة فذكر نحوه وفيه فخلى على سبيلها فقال عمر ادع لي علياً فإنه أمير المؤمنين
أن رسول الله ﷺ قال رفع القلم فذكره لكن بلفظ المعتوه حتى يبرأ وهذه معروفة بنى فلان لعل الذي أتاهما وهي ببلاتها
ولأبي داود من طريق أبي الضحى عن علي مرفوعاً نحوه لكن قال وعن الخرف بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء بعدها
فاء ومن طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة مرفوعاً رفع القلم عن ثلاثة فذكره بلفظ
وعن المبلى حتى يبرأ وهذه طرق أقوى بعضها يعض وقد أطلب النسائي في تحريجها ثم قال لا يصح منها شيء
والرفوع أولى بالصواب (قلت) وللرفوع شاهد من حديث أبي إدريس الخولاني أخبرني عن غير واحد من
الصحابة منهم شدد بن أوس وثوبان أن رسول الله ﷺ قال رفع القلم في الحد عن الصغير حتى يكبر وعن النائم
حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن المعتوه المالك أخرجه الطبراني وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث
لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة الشر عنهم دون الخير وقال شيخنا في شرح الترمذي هو ظاهر
في الصبي دون المجنون والنائم لأنهما في حيز من ليس قابلاً لصحة العبادة منه لزوال الشعور وحكي ابن العربي
أن بعض الفقهاء سئل عن إسلام الصبي فقال لا يصح واستدل بهذا الحديث فعورض بأن الذي ارتفع عنه قلم
المواخذة وأما قلم الثواب فلا يقوله للمرأة لما سأله لهذا حج قال نعم ولقوله مروم بالصلاة فإذا جرى له قلم الثواب
فكلمة الإسلام أحل أنواع الثواب فكيف يقال أنها تقع لغو أو يعتد بحججه وصلاته واستدل بقوله حتى يحتلم على أنه

عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى رَدَدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ

لَا يُؤْخَذُ بِذَلِكَ وَاحْتِجَ مِنْ قَالٍ بِأَخْذِ قَبْلِ ذَلِكَ بِالرَّدِّ وَكَذَا مِنْ قَالٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ يَقَامُ الْحَدُّ عَلَى الْمَارِقِ وَيُعْتَبَرُ طَلَاغُهُ لِقَوْلِهِ فِي الطَّرِيقِ الْآخَرِ حَتَّى يَكْبُرَ وَالْآخَرِ حَتَّى يَشَبَّ وَتَعْقِبُهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِأَنَّ الرِّوَايَةَ بِلَفْظِ حَتَّى يَحْتَمِلُ عَلَى الْعَلَامَةِ الْمُحَقَّقَةِ فَيَتَيْنِ اعْتِبَارَهَا وَحَلَّ بَاقِي الرِّوَايَاتِ عَلَيْهَا (قَوْلُهُ عَنْ عَقِيلٍ) هُوَ ابْنُ خَالِدٍ (قَوْلُهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) هَذِهِ رِوَايَةٌ يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ عَنْ الْإِثِّ وَوَاقِفُهُ شُعَيْبُ بْنُ الْإِثِّ عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَسَيَأْتِي بِصَدْرَةِ أَبْوَابٍ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ عَفِيرٍ عَنِ الْإِثِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَجَمْعًا مُسْلِمٌ فَوْصَلُ رِوَايَةِ عَقِيلٍ وَعَلَى رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ بَعْدَ رِوَايَةِ الْإِثِّ عَنْ عَقِيلٍ وَرَوَاهُ الْإِثِّ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ (قُلْتُ وَرَوَاهُ مُعَمَّرٌ وَيُونُسُ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَحَدَّثَهُ عَنْ جَابِرٍ وَجَمَعَ مُسْلِمٌ هَذِهِ الطَّرِيقَ وَأَحَالَ بِلَفْظِهَا عَلَى رِوَايَةِ عَقِيلٍ وَسَيَأْتِي لِلْبُخَارِيِّ بَعْدَ بَابَيْنِ مِنْ رِوَايَةِ مُعَمَّرٍ وَعَلَى طَرَفَاتِهِ لِيُونُسَ وَابْنِ جُرَيْجٍ وَوَصَلَ رِوَايَةُ يُونُسَ قَبْلَ هَذَا وَأَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ جُرَيْجٍ فَوْصَلَهَا مُسْلِمٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مُعَمَّرٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ مَعًا وَوَقَعَتْ لَنَا بَعْلُو فِي مُسْتَخْرَجِ أَبِي نَعِيمٍ مِنْ رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ عَنِ الْقُرْبَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَحَدَّثَهُ (قَوْلُهُ أَتَى رَجُلٌ) زَادَ ابْنُ مَسْفَرٍ فِي رِوَايَتِهِ مِنَ النَّاسِ فِي رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ الْإِثِّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ وَمُعَمَّرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ رَأَيْتُ مَا عَزَّ بِنَ مَالِكِ الْأَسْلَمِيِّ حِينَ جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيثُ وَفِيهِ رَجُلًا قَصِيرًا عَضَلُ لَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ وَفِي لَفْظِ ذُو عَضَلَاتٍ يَفْتَحُ الْمَهْمَلَةَ ثُمَّ الْمُجْمَعَةُ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ الْعَضَلَاتُ مَا اجْتَمَعَ مِنَ اللَّحْمِ فِي أَعْلَى بَاطِنِ السَّاقِ وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ كُلُّ عَصَبَةٍ مَعَ لَحْمٍ فَهِيَ عَضَلَةٌ وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّاعِ الْعَضَلَةُ لَحْمُ السَّاقِ وَالذَّرَاعُ وَكُلُّ لَحْمَةٍ مُسْتَدِيرَةٍ فِي الْبَدَنِ وَالْعَضَلُ الشَّدِيدُ الْحَلْقُ وَمِنْهُ أَعْضَلُ الْأَمْرَازِ اشْتَدَلَ كُنْ ذَلِكَ الرِّوَايَةُ الْآخَرَى عَلَى أَنْ الْمُرَادُ هَهُنَا كَثِيرُ الْعَضَلَاتِ (قَوْلُهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ) زَادَ ابْنُ مَسْفَرٍ فَتَنَحَّى لِشَوْجِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ بِكسر القاف وَخَفَّحَ الْمُوحَدَةَ وَفِي رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ قَتَادَةَ وَجْهَهُ أَيْ انْتَقَلَ مِنَ النَّاحِيَةِ الَّتِي كَانَ فِيهَا إِلَى النَّاحِيَةِ الَّتِي يَسْتَقْبِلُ بِهَا وَجْهَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَتَلَقَّاهُ مُنْصَوَّبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَأَصْلُهُ مُصَدَّرٌ أَقِيمَ مَقَامَ الظَّرْفِ أَيْ مَكَانَ تَلَقَّاهُ فَحُذِفَ مَكَانٌ قَبْلَ وَلَيْسَ مِنَ الصَّادِرِ تَعْمَالُ بِكُمْ أَوَّلُهُ الْإِهْذَاءُ وَتَيَانُ سَائِرِهَا يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ بِهَذَا الْوِزْنِ فَكَثِيرَةٌ (قَوْلُهُ حَتَّى رَدَدَ) فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ حَتَّى يَرُدَّ بِدَالٍ وَاحِدَةٍ وَفِي رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ الْإِثِّ حَتَّى تَنْفِي ذَلِكَ عَلَيْهِ وَهُوَ بِمَثَلِهِ بَعْدَهُ تَوْنٌ خَفِيفَةٌ أَيْ كَرَّرَ وَفِي حَدِيثِ بَرِيدَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ وَيَحْكُ أَرْجَعُ فَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ وَتَبَّ إِلَيْهِ فَجَرَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَّرْنِي وَفِي لَفْظِ فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدَاةِ وَوَقَعَ فِي مَرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عِنْدَ مَالِكٍ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ رَجَلٍ مِنْ أَسْلَمَ قَالَ لَا بَيِّنَةَ لِي بِكَ الصَّدِيقُ أَنَّ الْآخَرَ زَنَى قَالَ قَتَبُ إِلَى اللَّهِ وَاسْتَغْفَرَ بَسْرَةَ ثُمَّ أَتَى عَمْرٌو كَذَلِكَ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْرَضَ عَنْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ حَتَّى إِذَا أَكْثَرَ عَلَيْهِ بَعَثَ إِلَى أَهْلِهِ (قَوْلُهُ فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ) فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَفِي رِوَايَةِ بَرِيدَةَ الْمَذْكُورَةِ حَتَّى إِذَا كَانَتْ الرَّابِعَةَ قَالَ فِيمَ أَطْهَرُكَ وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ سَبَّاحٍ فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ عَنْ سَبَّاحٍ قَالَ فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ وَفِي أُخْرَى مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا قَالَ شُعَيْبَةُ قَالَ سَبَّاحٌ فَذَكَرْتُهُ لِسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ فَقَالَ أَنَّهُ رَدَّهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَيْضًا فَأَعْتَرَفَ بِالزَّانَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَاجْتَمَعَ بَيْنَهُمَا أَمَّا رِوَايَةُ مَرَّتَيْنِ فَتَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ اعْتَرَفَ مَرَّتَيْنِ فِي يَوْمٍ وَمَرَّتَيْنِ فِي يَوْمٍ آخَرٍ لَمَّا

أَبُكَ جُنُونٌ ؟ قَالَ لَا ، قَالَ فَهَلْ أَحْصَيْتَ ؟ قَالَ نَعَمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذْ هَبُوا بِهِ فَاَرْجُمُوهُ ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ فَرَجَمَتْهُ بِالْمِصْلَى ،

يشعر به قول بريدة فلما كان من الغد فاقصر الراوى على احدهما أو مراده اعترف مرتين في يومين فيكون من ضرب اثنين في اثنين وقد وقع عند ابى داود من طريق اسرائيل عن سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس جاء ماعز بن مالك الى النبي ﷺ فاعترف بالزنا مرتين فطرده ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين وأما رواية الثلاث فكان المراد الاقتصار على المرات التي رده فيها وأما الرابعة فانه لم يرده بل استتبت فيه وسال عن عقله لكن وقع في حديث ابي هريرة عند ابى داود من طريق عبد الرحمن بن الصامت ما يدل على أن الاستتبات فيه إنما وقع بعد الرابعة ولفظه جاء الاسلى فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات كل ذلك بعرض عن رسول الله ﷺ فاقبل في الخامسة فقال تدرى ما الزانى الى آخره والمراد بالخامسة الصفة التي وقعت منه عند السؤال والاستتبات لان صفة الاعراض وقعت أربع مرات وصفة الاقبال عليه للسؤال وقع بعدها (قوله قال ابك جنون قال لا) في رواية شيب في الطلاق وهل بك جنون وفي حديث بريدة فسأل أبه جنون فاجاب بأنه ليس بجنون وفي لفظ فارسل الى قومه فقالوا ما نعلمه الا وفي العقل من صالحينا وفي حديث أنى سعيد ثم سأل قومه فقالوا ما نعلم به باسا الا أنه أصاب شيئا يرى أنه لا يخرج منه الا أن يقام فيه الحد وفي مرسل أنى سعيد بعث الى أهله فقال اشكوا به جنة فقالوا يا رسول الله انه لصحيح ويجمع بينهما بأنه سأل ثم سأل عنه احتياطا فإن فائدة سؤاله أنه لو ادعى الجنون لكان في ذلك دفع لاقامة الحد عليه حتى يظهر خلاف دعواه فلما أجاب بأنه لا جنون به سأل عنه لاحتمال أن يكون كذلك ولا يعتد بقوله وعند أبى داود من طريق نعيم بن هزال قال كان ماعز بن مالك يتما في حجر أبى فاصاب جارية من الحى فقال له أبى انت رسول الله ﷺ فاجبره بما صنعت لعله يستغفر لك ورجاء ان يكون له مخرج فذكر الحديث فقال عياض فائدة سؤاله أبك جنون ستر الحالة واستبعاد ان يلج عاقل بالاعتراف بما يقتضى أهلاكه ولعله يرجع عن قوله أو لانه سمعه وحده أو ليتم اقراره أربعا عند من يشترطه وأما سؤاله قومه عنه بعد ذلك فبالغة في الاستتبات وتعقب بعض الشراح قوله أو لانه سمعه أو وحده بأنه كلام ساقط لانه وقع في نفس الخبر ان ذلك كان بحضور الصحابة في المسجد (قلت) ويرد بوجه آخر وهو أن انفرادة ﷺ بسماع أقرار المقر كافي في الحكم عليه بعله اتفاقا اذ لا ينطق عن الهوى بخلاف غيره ففيه احتمال (قوله قال فهل احصيت) أى تزوجت هذا معناه جزما هنا لا افتراق الحكم في حد من تزوج ومن لم يتزوج (قوله قال نعم) زاد في حديث بريدة قبل هذا أشربت خمر اقال لا وفيه فقام رجل فاستنكه فلم يجد منه ريحا وزاد في حديث ابن عباس الآتى قريبا لملك قبلت أو غمرت بمجمة وزاى أو نظرت أى فاطلقت على كل ذلك زنا ولكنه لاحد في ذلك قال لا وفي حديث نعيم فقال هل ضاجعتها قال نعم وفي حديث ابن عباس المذكور فقال أنكنتها لا يكفى بفتح التثنية وسكون الكاف من الكناية أى أنه ذكر هذا اللفظ ولم يكن عنه بلفظ آخر كالجمل والمجمل ان يجمع بأنه ذكر بعد ذكر الجماع لان الجماع قد يحمل على مجرد الاجتماع وفي حديث أبى هريرة المذكور أنكنتها قال نعم قال حتى دخل ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب المروء في المكحلة أو الرشاء في البئر قال نعم قال تدرى ما الزنا قال نعم أنيت منها حراما ما يأتى الرجل من امرأته حلالا قال فأتريد بهذا القول قال تطهرتني فأمر به فرجم وقبله عند النسائي هنا هل أدخلته وأخرجته قال نعم (قوله قال ابن شهاب) هو موصول بالسند المذكور (قوله فاجبرني من سمع جابر بن عبد الله) صرح يونس ومعر في روايتهما بأنه أبو سلمة بن عبد الرحمن فكان الحديث كان عند أبى سلمة عن أبى هريرة كما عند سعيد بن المسيب وعنده زيادة عليه عن جابر (قوله فكنت فيمن رجه فرجناه بالمصلى) في رواية معمر فأمر به فرجم بالمصلى وفي حديث

فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَابَةَ هَرَبَ فَادْرَكَنَاهُ بِالْحَرَةِ فَرَجَمْنَاهُ

أبي سعيد قال أوثقناه ولا حفرنا له قال فرميناه بالعظام والمدر والخزف بفتح المعجمة والراي وبالفاء وهي الآنية التي تتخذ من العجين المشوي وكان المراد ما تكسر منها (قوله فلما أذلقته) بذال معجمة وفتح اللام بعدها قاف أى أذلقته وزنه ومعناه قال أهل اللغة الذلق بالتحريك القلق وعن ذكره الجوهري وقال في النهاية أذلقته بلنت منه الجهد حتى قلبي يقال أذلقته الشيء أجهدته وقال النووي معنى أذلقته الحجابة أصابته بجدها ومنه أذلق صار له حد يقطع (قوله هرب) في رواية ابن مسافر جرب يجيم وميم مفتوحين ثم زاي أى وثب مسرعا وليس بالشديد العنبريل كالقفز ووقع في حديث أبي سعيد فاشتد وأسند لنا خلقه (قوله فادركناه بالحرّة فرجمناه) زاد معمر في روايته حتى مات وفي حديث أبي سعيد حتى أتى عرض بضم أوله أى جانب الحرّة فرميناه بجلاميد الحرّة حتى سكك وعند الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قصة ماعز فلما وجد مس الحجابة فريشته حتى مر رجل معه لحي جمل فضربه وضربه الناس حتى مات وعند أبي داود والنسائي من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه في هذه القصة فوجد مس الحجابة فخرج يشتد فلقبه عبد الله بن أنيس وقد عجز أصحابه فزع له بوظيف بغير فرماه قتلته وهذا ظاهره يخالف ظاهر رواية أبي هريرة أنهم ضربوه معه لكن يجمع بأن قوله في هذا قتله أى كان سبباً في قتله وقد وقع في رواية الطبراني في هذه القصة فضرِب ساقه فصرعه ورجموه حتى قتلوه والوظيف بمججمة وزن عظيم خف البعير وقيل مستدق الذراع والساق من الأيل وغيرها وفي حديث أبي هريرة عند النسائي فأتته إلى أصل شجرة فتوسد يمينه حتى قتل والنسائي من طريق أبي مالك عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قد هربوا به إلى حائط يبلغ صدره فذهب يشب فرماه رجل فاصاب أصل أذنه فصرع قتله وفي هذا الحديث من القوائد متعبة لما عثر ابن مالك لأنه استمر على إقامة الحد عليه مع توبته ليم تطهيره ولم يرجع عن إقراره مع أن الطبع البشري يقتضي أنه لا يستمر على الإقرار بما يقتضي إزهاق نفسه فأجهد نفسه على ذلك وقوى عليها وأقر من غير اضطرار إلى إقامة ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق إلى سلامته من القتل بالتوبة ولا يقال له لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع للامام يرتفع بالرجوع لانا نقول كان له طريق أن يبرز أمره في صورة الاستفتاء فيعلم ما يخفى عليه من أحكام المسئلة ويبني على ما يجاب به ويعدل عن الإقرار إلى ذلك ويؤخذ من قضيته أنه يستحب لمن وقع في مثل قضيته أن يتوب إلى الله تعالى ويستتر نفسه ولا يذكر ذلك لاحدا كما أشار إليه أبو بكر وعمر على ماعز وإن من أطلع على ذلك يستر عليه بما ذكرنا ولا يفضحه ولا يرفعه إلى الامام كما قال ﷺ في هذه القصة لو سترته بؤبك لكان خيرا لك وهذا جزم الشافعي رضي الله عنه فقال أحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستتره على نفسه ويتوب واحتج بقصة ماعز مع أبي بكر وعمر وقال ابن العربي هذا كله في غير المجاهر فاما إذا كان متظاهراً بالفاحشة مجاهرأ فإني أحب مكاشفته والتبريح به لينزجر هو وغيره وقد استشكل استحباب الستر مع ما وقع من الثناء على ماعز والغامضية وأجاب شيخنا في شرح الترمذي بأن الغامضية كان ظهر بها العجل مع كونها غير ذات زوج فعذر الاستار للاطلاع على ما يشر بالفاحشة ومن ثم قيد بعضهم ترجيح الاستار حيث لا يكون هناك ما يشر به ضد وإن وجد فالرفع إلى الامام ليقم عليه الحد أفضل انتهى والذي يظهر أن الستر مستحب والرفع لقصد المبالغة في التطهير أحب والمعلم عند الله تعالى وفيه التثبت في إزهاق نفس المسلم والمبالغة في صيائه لما وقع في هذه القصة من ترديده والإيحاء بالرجوع والإشارة إلى قبول دعواه أن ادعى كراهات خطأ في معنى الزنا أو مباشرة دون الفرج مثلاً أو غير ذلك وفيه مشروعية الإقرار بفعل الفاحشة عند الامام وفي المسجد والتصریح فيه بما يستحي من التلطف به من أنواع الرفق في القول من أجل الحاجة الملحة لذلك وفيه نداء الكبير بالصوت العالي وأعراض الامام عن من أقر بأمر محتمل لإقامة الحد لاحتمال أن يفسره بما لا يوجب حداً أو يرجع واستفساره عن شروط

ذلك ليرتب عليه مقتضاه وان اقرار المجنون لاغ والتعريض للمقر بأن يرجع وأنه اذا رجع قيل قال ابن العربي وجاء عن مالك رواية أنه لا أثر لرجوعه وحديث النبي ﷺ اثنان يتبع وفيه أنه يستحب لمن وقع في معصية وتدم ان يبادر الى التوبة منها ولا يخبر بها أحداً ويستتر بستر الله وان اتفق أنه يخبر أحداً فيستحب ان يأمره بالتوبة وستر ذلك عن الناس كما جرى لما عز مع أبي بكر ثم عمر وقد أخرج قصته معها في الموطن عن يحيى ابن سعيد عن سعيد بن المسيب مرسله ووصله أو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه وفي النصبة أن النبي ﷺ قال لهنال لو سترته بثوبك لكان خيراً لك وفي الموطن عن يحيى بن سعيد ذكرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم فقال هزال جدى وهذا الحديث حق قال الباجي المعنى خيراً لك بما أمرته به من اظهار امره وكان ستره بان يأمره بالتوبة والكتيان يا أمره ابو بكر وعمر وذكر الثوب مبالغة اى لو لم تجد السبيل الى ستره الا بردائك بمن علم أمره كان أفضل مما أشرت به عليه من الاظهار واستدل به على اشتراط تكرير الاقرار بالزنا أربعاً الظاهر قوله فلما شهد على نفسه أربع شهادات فان فيه اشعاراً بان العدد هو العلة في تأخير اقامة الحد عليه والا لأمر برجه في اول مرة ولان في حديث ابن عباس قال لما عز قد شهدت على نفسك أربع شهادات اذهبوا به فارجموه وقد تقدم ما يؤيده ويؤيد القياس على عدد شهود الزنا دون غيره من الحدود وهو قول الكوفيين والراجع عند الخباثة وزاد ابن أبي ليلى فاشتراط ان تعدد مجالس الاقرار وهي رواية عن الحنفية وتمسكوا بصورة الواقعة لكن الروايات فيها اختلفت والذي يظهر أن المجالس تعددت لكن لا بعدد الاقرار فأكثر ما نقل في ذلك أنه أقر مرتين ثم عاد من الغد فأقر مرتين كما تقدم بيانه من عند مسلم وتأول الجمهور بان ذاك وقع في قصة ماعز وهي واقعة حال فجاز أن يكون لزيادة الاستناب ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث أبي هريرة وما وقع عند مسلم في قصة الغامدية حيث قالت لما جاءت طهرنى فقال ويحك ارجعى فاستغفرى قالت أراك تريد أن ترددنى كما رددت ماعزا انها حبل من الزنا فلم يؤخر اقامة الحد عليها الا لكونها حبل فلما وضعت أمر برجمها ولم يستفسرها مرة أخرى ولا اعتبر تكرير اقرارها ولا تعدد المجالس وكذا وقع في قصة العسيف حيث قال واغدا يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها وفيه فندا عليها فاعترفت فرجمها ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا المجالس وسيأتى قريباً مع شرحه مستوفى وأجابوا عن القياس المذكور بأن القتل لا يقبل فيه الا شاهدان بخلاف سائر الاموال فيقبل فيها شاهد وامرأتان فكان قياس ذلك أن يشترط الاقرار بالقتل مرتين وقد انفقوا أنه يكفى فيه مرة فان قلت والاستدلال بمجرد عدم الذكر في قصة العسيف وغيره فيه نظر فان عدم الذكر لا يدل على عدم الوقوع فاذا ثبت كون العدد شرطاً فالسكوت عن ذكره يحتمل أن يكون اعلم المأمور به واما قول الغامدية تريد أن ترددنى كما رددت ماعزا فيمكن التمسك به لكن اجاب الطيبي بأن قولها إنها حبل من الزنا فيه إشارة الى أن حالها مغايرة لحال ماعز لانها وان اشتركا في الزنا لكن العلة غير جامعة لان ماعزا كان متمكناً من الرجوع عن اقراره بخلافها فكانها قالت أنا غير متمكة من الانكار بعد الاقرار لظهور الحل بها بخلافه وتعقب بأنه كان يمكنها أن تدعى اكراما أو خطأ أو شبهة وفيه ان الامام لا يشترط ان يبدأ بالرجم فيمن اقر وان كان ذلك مستحباً لان الامام اذا بدأ مع كونه مأموراً بالتبث والاحتياط فيه كان ذلك أدعى الى الراجح عن التساهل في الحكم والى الحصص على التثبت في الحكم ولهذا يبدأ بالشهود اذا ثبت الرجم بالينة وفيه جواز تفويض الامام اقامة الحد لغيره واستدل به على انه لا يشترط الحفر للرجوم لانه لم يذكر في حديث الباب بل وقع التصريح في حديث أبي سعيد عند مسلم فقال فاحفرنا له ولا أوثقناه ولكن وقع في حديث بريدة عنده فحفر له حفيرة ويمكن الجمع بان الحنفى حفيرة لا يمكنه الوثوب منها والمثبت عكسه أو أنهم في اول الامر لم يحفروا له ثم لما فرأوا دركه فحفروا له حفيرة فانصب لهم فيها حتى فرغوا منه وعند الشافعية لا يحفر للرجل وفي

باب في التامر المحمر حدثنا أبو الوليد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن

وجه بنجر الإمام وهو أرجح لثبوته في قصة ماعز فالثبت مقدم على الثاني وقد جمع بينهما بما دل على وجود حفر في الحقة وفي المرأة أوجه ثالثها الأصح أن ثبت زناها بالينة استحج لا باقرار عن الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم لا بنجر وقال أبو يوسف وأبو ثور بنجر للرجل وللراة وفيه جواز تلقين المقر بما يوجب الحد ما يدفع به عنه الحد وأن لا يجب إلا بالاقرار الصريح ومن ثم شرط على من شهد بالزنا أن يقول رأيت ولج ذكره في فرجها أو ما أشبه ذلك ولا يكفي أن يقول أشهد أنه زنى وثبت عن جماعة من الصحابة تلقين المقر بالحد كما أخرجه مالك عن عمرو بن أبي شبة عن أبي القرداء وعن علي في قصة شراحة ومنهم من خص التلقين بمن يظن به أنه يجهل حكم الزنا وهو قول أبي ثور وعند المالكية يستثنى تلقين المشتبه باتهاك الحرمات ويجوز تلقين من عدها وليس ذلك بشرط وفيه ترك سجن من اعترف بالزنا في مدة الاستنبات وفي الحامل حتى تضع وقيل إن المدينة لم يكن بها حينئذ سجن وإنما كان يسلم كل جان لوليه وقال ابن العربي إنما لم يأمر بسجنه ولا التوكيل به لأن رجوعه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الاعراض عنه إذا رجع ويؤخذ من قوله هل أحصت وجوب الاستفسار عن الحال التي تختلف الأحكام باختلافها وفيه أن اقرار السكران لا أثر له يؤخذ من قوله استنكهوه والذين اعتبروه وقالوا إن علة زال بمصيته ولا دلالة في قصة ماعز لاحتمال تقدمها على تحريم الخمر أو أن سكره وقع عن غيره مصية وفيه أن المقر بالزنا إذا أقر يترك فأن صرح بالرجوع فذاك والا اتبع ورجع وهو قول الشافعي وأحمد ودلالته من قصة ماعز ظاهرة وقد وقع في حديث نعيم بن هزال هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وحسنه والترمذي نحوه من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم أيضا وعنه أبي داود من حديث بريدة قال كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن ما عزا والغامدية لو رجعا لم يظلمهما وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب وقيل يشترط أن يؤخذ على الفور فأن لم يؤخذ ترك وعن ابن عينة إن أخذ في الحال كل عليه الحد وأن أخذ بعد أيام ترك وعن أشهب أن ذكر عذرا يقبل ترك والا فلا ونقله القسني عن مالك وحكى الكشي عنه قولين فيمن رجع إلى شبهة ومنهم من قيده بما بعد اقراره عند الحاكم واحتجوا بأن الذين رجوه حتى مات بعد أن هرب لم يلزموا بديته فلو شرع تركه لوجب عليهم الدية والجواب أنه لم يصرح بالرجوع ولم يقل أحد إن حد الرجم يسقط بمجرد الهرب وقد عبر في حديث بريدة بقوله لعله يتوب واستدل به على الاكتفاء بالرجع في حد من أحصر من غير جلد وقد تقدم البحث فيه وأن المصلي إذا لم يكن وقفا لا يثبت له حكم المسجد وسيأتي البحث فيه بعد باين وأن المرجوم في الحد لا تشرع الصلاة عليه إذا مات بالحد ويأتي البحث فيه أيضا قريبا وإن وجد منه ريح الخمر وجب عليه الحد من جهة استنكاه ماعز بعد أن قال له أشربت خمرًا قال القرطبي وهو قول مالك والشافعي كذا قال وقال المازري استدل به بعضهم على أن طلاق السكران لا يقع وتمنع عياض بأنه لا يلزم من دره الحد أنه لا يقع طلاقه لوجود تهمة على ما يظهر من عدم العقل قال ولم يختلف في غير الطامع أن طلاقه لازم قال ومنهنا التزامه بجميع أحكام الصحيح لانه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب الشافعي واستثنى من أكره ومن شرب ما ظن أنه غير مسكر ووافقه بعض متأخري المالكية وقال النووي الصحيح عندنا صحة إقرار السكران ونحو ذلك أقواله فيما له وعليه قال والسؤال عن شربه الخمر محمول عندنا على أنه لو كان سكرانًا لم يقم عليه الحد كذا أطلق فالزم التناقص وليس كذلك فأن مراده لم يقم عليه الحد لوجود شبهة في تقدم من كلام عياض (قلت) وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق ومن المذاهب الظريفة فيه قول الليث يعمل بأفعاله ولا يعمل بأقواله لانه يلدن عمله ويشفي غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وقد قال تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون (قوله باب التامر المحمر) ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابن وليلة زمة وقد تقدم شرحه

عائشة رضى الله عنها قالت اختصم سعد وابن زمة ، فقال النبي ﷺ هو لك يا عبد بن زمة
الولد للفراش واحتجني منه ياسودة ، زاد لنا قتية عن الليث ، وللقاهر الحجر
حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة قال قال النبي ﷺ **الولد**
للفراش وللقاهر الحجر باب الرجم في البلاط حدثنا محمد بن عثمان حدثنا خالد
ابن مخلد عن سليمان حدثني عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما قال أتي رسول

مستوفى في أواخر الفرائض وأورده عن أبي الوليد عن الليث وفيه الولد للفراش وقال بعده زاد قتية عن الليث وللقاهر
الحجر وفي رواية أبي ذر زادنا وقال في البيوع حدثنا قتية فذكره بتامه وذكر هنا حديث أبي هريرة بالجلتين
المذكورتين وقد أورده في كتاب القدر من وجه آخر مقتصر على الجملة الأولى وفي ترجمته هنا إشارة إلى أنه يرجع
قول من أول الحجر هنا بأنه الحجر الذي يرجع به الزاني وقد تقدم ما فيه المراد منه أن الرجم مشروع للزاني
بشرطه لأن على كل من زنى الرجم (قوله باب الرجم في البلاط) في رواية المستمل بالبلاط بالموحدة
بدل في فهم منه بعضهم أنه يريد أن الآلة التي يرمم بها تجوز بكل شيء حتى بالبلاط وهو بفتح الموحدة وفتح اللام
ما تفرش به النور من حجارة وأجر وغير ذلك وفيه بعد والأول أن البلاء ظرفية ودل على ذلك رواية غير المستمل
والمراد بالبلاط هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مفروشا بالبلاط ويؤيد ذلك قوله في هذا المتن
فرجا عند البلاط وقيل المراد بالبلاط الأرض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا ورجحه بعضهم والراجع خلافه قل
أبو عبيد البكري البلاط بالمدينة ما بين المسجد والسوق وفي الموطأ عن عمار بن سهل بن مالك بن أبي عامر عن أبيه كنا نسمع
قراءة عمر بن الخطاب و ن عند دار أبي جهم بالبلاط وقد استشكل ابن بطال هذه الترجمة فقال البلاط وغيره
في ذلك سواء وأجاب ابن المير بأنه أراد أن يبنه على أن الرجم لا يختص بمكان معين للامر بالرجم بالمصلى تارة
وبالبلاط أخرى قال ويحتمل أنه أراد أن يبنه على أنه لا يشترط الحفر للرجم لأن البلاط لا يتأق الحفر فيه وهذا
جزم ابن القيم وقال أراد رد رواية بشير بن المهاجر عن أبي بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ أمر فحفرت لماعز بن
مالك حفرة فرجم فيها أخرجه مسلم قال هو وم سرى من قصة الغامدية إلى قصة ماعز (قلت) ويحتمل أن
يكون أراد أن يبنه على أن المكان الذي يجاور المسجد لا يعطى حكم المسجد في الاحترام لأن البلاط المشار إليه
موضع كان مجاورا للمسجد النبوي كما تقدم ومع ذلك أمر بالرجم عنده وقد وقع في حديث ابن عباس عند أحمد
والحاكم أمر رسول ﷺ برجم اليهوديين عند باب المسجد (قوله حدثنا محمد بن عثمان) زاد أبو ذر بن كرامة
(قوله عن سليمان) هو ابن بلال وهو غريب ضاق على الاسماعيلي مخرجه فأخرجه عن عبد الله بن جعفر المدني
أحد الضعفاء ولو وقع عن سليمان بن بلال لم يعدل عنه وكذا ضاق على أبي نعيم فلم يستخرجه بل أورده بسنده
عن البخاري وخالد بن مخلد أكثر البخاري عنه بواسطة وبغير واسطة وقد تقدم له في الرقاق عن محمد بن عثمان بن
كرامة عن خالد بن مخلد حديث وتقدم في العلم والهيئة والمناقب وغيرها عدة أحاديث وكذا يأتي في التعبير والاعتصام
عن خالد بن مخلد بغير واسطة وقوله في المتن قد أحدثنا أي فلما أمرنا فأحدثنا وقوله أحدثنا أي ابتكروا وقوله
تحميم الوجه أي يصب عليه ماد حار مخلوط بالرماد والمراد تسخيم لوجه بالحيم وهو النعم وقوله والتجيه بفتح
المثناة وسكون الجيم وكسر الموحدة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة ثم هاء أصلية من جهت الرجل إذا قلبه بما
يكره من الاغلاظ في القول أو الفعل قاله ثابت في الدلائل وسبقه الحربي وقال غيره هو بوزن تذكرة ومعناه
الاركاب منكوسا وقال عياض فسر التجيه في الحديث بأنها يجلدان ويحمم وجوهها ويحملان على دابة مخالفا بين

الله ﷺ يهودي ويهودية قد أخذنا جميعاً ، فقال لهم ما تجدون في كتابكم قالوا إن أختارتنا أخذتوا تخميم الوجه والتجيبه قال عبد الله بن سلام ادعهم يارسول الله بالتوراة فأتى بها فوضع أحدهم يده على آية الرجم وجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له ابن سلام ارفع يده ، فإذا آية الرجم تحت يده فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما ، قال ابن عمر فرجما عند البلاط قرأت اليهودي أجناً عليها **باب الرجم بالمصلى حديثي** محمود حدثنا عبد الزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر أن رجلاً من أسلم جاء النبي ﷺ فأعترف بالزنا فأعرض عنه النبي ﷺ حتى شهده على نفسه أربع مرات قال له النبي ﷺ أهلك جنون ؟ قال لا ، قال آخضت ؟ قال نعم ، فأمر به فرجم بالمصلى ، فلما

وجوهها قال الحرز كذا فسر الزهري (قلت) غلط من ضبطه هنا بالتون بدل الموحدة ثم فسر به بأن يحمل الزانين على بعير أو حمار ويخالف بين وجوهها والمعتمد ما قال أبو عبيدة والتجيبه أن يضع اليدين على الركبتين وهو قائم فمصر كالراكع وكذا أن ينكب على وجهه باركاً كالساجد وقال الفارابي جبا بفتح الجيم وتشديد الموحدة فلم يأم الرامح وهو عريان والذي بالتون بعد الجيم إنما جاء في قوله فرأيت اليهودي أجناً عليها وسيأتي وقوع هنا فرأيت اليهودي أجناً عليها وقد ضبطت بالحاء المهملة ثم نون بلفظ الفعل الماصي أي اكب عليها يقال أخت المرأة على ولدها حوا وخت بمعنى وضبطت بالجيم والتون فعند الأصلي بالهمز وعند أبي ذر بلا همز وهو بمعنى الذي بالمهملة قال ابن الطائع جاء على الشيء حنا ظهره عليه وقال الأصمعي أجناً الترس جلده جناً أي يحدودبا وقال عياض الصحيح في هذا مقاله أبو عبيدة بن الجيم والهمز والله أعلم وسيأتي مزيد لهذا في شرح حديث رجم اليهوديين في باب أحكام أهل الذمة . (قوله **باب الرجم بالمصلى**) أي عنده والمراد المكان الذي كان يصلي عنده العبد والجنائز وهو من ناحية بقيق الفرقد وقد وقع في حديث أبي سعيد عند مسلم فأمرنا أن نرجمه فانطلقنا إلى بقيق الفرقد وفهم بعضهم كميّاض من قوله بالمصلى أن الرجم وقع داخله وقال يستغاده من المصلى لا يثبت له حكم المسجد اذ لو ثبت له ذلك لاجتنب الرجم فيه لأنه لا يؤمن التلويث من المرجوم خلافاً لما حكاه الدارمي أن المصلى يثبت له حكم المسجد ولولم يوقف وتعب بأن المراد أن الرجم وقع عنده لافيه كاتقدم في البلاطوان في حديث ابن عباس أن النبي ﷺ رجم اليهوديين عند باب المسجد في رواية موسى بن عقبة انهما رجما قريبا من موضع الجنائز قرب المسجد وبأنه ثبت في حديث أم عطية الأمر بخروج النساء حتى الحوض في العيد إلى المصلى وهو ظاهر في المراد والله أعلم . وقال الزوري ذكر الدارمي من أصحابنا أن مصلى العبد وغيره إذا لم يكن مسجداً يكون في ثبوت حكم المسجد له وجهان أحدهما لا وقال البخاري وغيره في رجم هذا بالمصلى دليل على أن مصلى الجنائز والأعياد إذا لم يوقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد اذ لو كان له حكم المسجد لاجتنب فيه ما يجتنب في المسجد (قلت) وهو كلام عياض بعينه وليس للبخاري منه سوى الترجمة (قوله حديثنا محمود) في رواية غير أبي حنيفة وللنسقي محمود بن غيلان وهو المروزي وقد أكثر البخاري عنه (قوله أخبرنا معمر) في رواية اسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الزاق أن أبا معمر وابن جريج وكذا أخرجه مسلم عن اسحق (قوله فأعترف بالزنا) زاد في رواية اسحق فأعرض عنه أعادها مرتين (قوله فأمر به فرجم بالمصلى) ليس في رواية يونس بالمصلى وقد تقدمت في باب رجم المحصن وسيأتي في رواية عبد الرحمن بن خالد بلفظ كنت

أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ قَرَّ قَأْدُكَ قُرْجِمَ حَيٍّ مَاتَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا وَصَلَّى عَلَيْهِ، لَمْ يَقُلْ يُونُسُ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَصَلَّى عَلَيْهِ

فبين رجمه فرجناه بالمصل (قوله فقال له النبي ﷺ خيرا) أى ذكره بمجمل ووقع في حديث أبى سعيد عند مسلم فما استغفر له ولا سبه وفي حديث بريدة عنده فكان الناس فيه فرقتين قاتل يقول قد هلك لقد أحاطت به خطيئته وقائل يقول ما توبة أفضل من توبة ما عرظبوا ثلاثا ثم جاء رسول الله ﷺ فقال استغفروا لما عر بن مالك وفي حديث بريدة أيضا لقد تاب توبة لو قسمت على أمة لو سعتهم وفي حديث أبى هريرة عند النسائي لقد رأيت بين أنهار الجنة بنمس قال يعنى يتعم كذا فى الأصل وفي حديث جابر عن أبى عروة قد رأيت تخصصض فى أنهار الجنة وفي حديث اللجج عداى داود والنسائي ولا نقل له حيث لهو عند الله أطيب من ريح المسك وفي حديث أبى القيل عند الترمذى لا تشتموه في حديث أبى ذر عند أحمد قد غفر له وأدخل الجنة (قوله وصلى عليه) هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق وخالفه محمد بن يحيى الذهلى وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا فى آخره ولم يصل عليه قال المذرى فى حاشية السنن رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكروا قوله وصلى عليه (قلت) قد أخرجه أحمد فى مسنده عن عبد الرزاق ومسلم عن اسحق ابن راويه وأبو داود عن محمد بن المتوكل الدسقلاني وابن جبان من طريقه زاد أبو داود والحسن بن على الخلال والترمذى عن الحسن بن على المذكور والنسائي وابن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلى زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والاسماعيلى والدارقطنى من طريق أحمد بن منصور الرمادى زاد الاسماعيلى ومحمد بن عبد الملك ابن زنجويه وأخرجه أبو عروة عن الدبرى ومحمد بن سهل الصفاني فبؤلا أكثر من عشرة أنفس خالفوا محمودا منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها (قوله ولم يقل يونس وابن جريج عن الزهرى وصلى عليه) أما رواية يونس فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدم فى باب رجم المحسن ولفظه فأمر به فرجم وكان قد أحسن وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم بمروية برواية معمر ولم يبق المتن وساقه اسحق شيخ مسلم فى مسنده وأبو نعيم من طريقه فلم يذكر فيه وصلى عليه (قوله سئل أبو عبد الله هل قوله فصلى عليه يصح أم لا قال رواه معمر قيل له هل رواه غير معمر قال لا) وقع هذا الكلام فى رواية المستعلى وحده عن الفربرى وأبو عبد الله هو البخارى وقد اعترض عليه فى جزمه بأن معمر أروى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها أمما هو محمود بن غيلان عن عبد الرزاق وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه لكن ظهر لى أن البخارى قويته عنده رواية محمود بالواحد فقد أخرج عبد الرزاق أيضا وهو فى السنن لآنى قره من وجه آخر عن أبى امامة بن سهل بن حنيف فى قصة ماعز قال قيل يا رسول الله أتصلى عليه قال لا قال فلما كان من الغد قال صلوا على صاحبكم فصلى عليه رسول الله ﷺ والناس فهذا الخبر يجمع الاختلاف فيحمل رواية النفى على أنه لم يصل عليه حين رجم ورواية الإثبات على أنه ﷺ صلى عليه فى اليوم الثانى وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة أن النبي ﷺ لم يأمر بالصلاة على ما عر ولم ينه عن الصلاة عليه ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين فى قصة الجهنية التى زنت ورجحت أن النبي ﷺ صلى عليها فقال له عمر أتصلى عليها وقد زنت فقال لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين لو سعتهم وحكى المذرى قول من حل الصلاة فى الخبر على الدعاء ثم قال فى قصة الجهنية دلالة على توهمين هذا الاحتمال قال وكذا أجاب النوى فقال أنه فاسد لأن التأويل لا يصار إليه الا عند الاضطراب اليه ولا اضطراب هنا وقال ابن العربى لم يثبت أن النبي ﷺ صلى على ماعز قال وأجاب من منع عن صلاته على النامدية لكونها عرفت حكم الحد وما عر انما جاء مستفهما قال وهو جواب واه وقيل لأنه قتل غضبا لله وصلاته رخصة فتافيا قالوهذا فاسد لأن الغضب انتهى قال وعمل الرحمة باقى والجواب المرضى أن الامام حيث ترك الصلاة على المحدود كان ردعا لغيره (قلت) وتامه ان

باب مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا دُونَ الْحَدِّ فَأَخْبَرَ الْإِمَامَ فَلَا عِقَابَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ إِذَا جَاءَ مُسْتَفْتًى
قَالَ عَطَاءٌ لَمْ يُعَاقِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَلَمْ يُعَاقِبِ الَّذِي جَامَعَ فِي رَمَضَانَ ، وَلَمْ يُعَاقِبِ
عُمَرُ صَاحِبَ الظُّنْبِ ، وَفِيهِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا
اللَيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا
وَقَعَ بِأَمْرٍ فِي رَمَضَانَ فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً ؟ قَالَ لَا ، قَالَ هَلْ

يَقَالَ وَحَيْثُ صَلَّى عَلَيْهِ يَكُونُ هَاكَ قَرْبَهُ لَا يَحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى الرَّدْعِ فَيُخْتَلَفُ حِينَئِذٍ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَقَدْ اخْتَلَفَ
أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ مَاكُ يَأْمُرُ الْإِمَامَ بِالرَّجْمِ وَلَا يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ وَلَا يَرْفَعُ عَنْهُ حَتَّى يَمُوتَ وَيُخْلِى بَيْنَهُ وَبَيْنَ
أَهْلِهِ يَسْلُونَهُ وَيَصْلُونَهُ عَلَيْهِ وَلَا يَصِلُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ رَدْعًا لِأَهْلِ الْمَعَاصِي إِذَا عَلِمُوا أَنَّهُ يَمْنَعُ لَا يَصِلُ عَلَيْهِ وَلَوْلَا يَجْتَرِءُ
الْبَاسُ عَلَى مِثْلِ فِعْلِهِ وَعَنْ مَضَى الْمَالِكِيَّةِ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَصِلَ عَلَيْهِ وَيَهْجُرَهُ قَالَ الْجَاهِلُونَ وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ مَالِكًَا أَنَّهُ يَكْرَهُ
لِلْإِمَامِ وَأَهْلِ الْفَضْلِ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَرْجُومِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَعَنِ الشَّافِعِيِّ لَا يَكْرَهُ وَهُوَ قَوْلُ الْجَاهِلُونَ وَعَنِ الزَّهْرِيِّ لَا
يَصِلُ عَلَى الْمَرْجُومِ وَلَا عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ وَعَنِ قَتَادَةَ لَا يَصِلُ عَلَى الْمَوْلُودِ مِنَ الزَّوَاطِلِ عِيَاضُ فَقَالَ لَمْ يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ
فِي الصَّلَاةِ عَلَى أَهْلِ النَّسَقِ وَالْمَعَاصِي وَالْمُقْتُولِينَ فِي الْحُدُودِ وَإِنْ كَرِهَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ لِأَهْلِ الْفَضْلِ إِلَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
أَبُو حَنِفَةَ فِي الْحَارِبِينَ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَسَنُ فِي الْمَيْتَةِ مِنْ نَفَاسِ الزَّوْنِ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّهْرِيُّ وَقَتَادَةُ قَالَ وَحَدَّثَ
الْبَابُ فِي قِصَّةِ التَّامِدِيَّةِ حُجَّةً لِلْجَمْعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ **بَاب** مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا دُونَ الْحَدِّ فَأَخْبَرَ الْإِمَامَ فَلَا
عِقَابَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ إِذَا جَاءَ مُسْتَفْتًى) كَذَا لَكَثَرِ بَيِّنَاتٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا مِثْلُهَا مَكْسُورَةٌ ثُمَّ بَاءُ آخِرِ الْحُرُوفِ مِنَ
الِاسْتِغْنَاءِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِي مُسْتَعِينًا وَضَبَطَتْ بِالْمُهْمَلَةِ
وَبِالزَّوْنِ قَبْلَ الْأَلْفِ وَبِالْمُهْمَلَةِ ثُمَّ الْمُثَلَّةُ وَالتَّقْيِيدُ بِدُونِ الْحَدِّ يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ كَانَ ذَنْبُهُ يَوْجِبُ الْحَدَّ لَزِمَ عَلَيْهِ الْعِقَابُ وَلَوْ
نَابَ وَقَدْ مَضَى الْاِخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ الْحُدُودِ وَأَمَّا التَّقْيِيدُ الْآخِرُ فَلَا مَقْصُودَ لَهُ بَلْ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ ذَكَرَ لِدَلَالَتِهِ
عَلَى تَوْبَتِهِ (قَوْلُهُ قَالَ عَطَاءٌ لَمْ يُعَاقِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ) أَيِ الَّذِي أَخْبَرَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي مَعْصِيَةٍ بِإِثْمِهِ حَتَّى صَلَّى مَعَهُ فَأَخْبَرَهُ
بِأَنِّ صَلَاتِهِ كَفَرَتْ ذَنْبَهُ (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَلَمْ يُعَاقِبِ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي جَامَعَ فِي رَمَضَانَ) تَقْدِيمُ شَرْحِهِ
مُسْتَوًى فِي كِتَابِ الصَّيَامِ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرَفِهِ أَنَّهُ عَاقِبَهُ (قَوْلُهُ وَلَمْ يُعَاقِبِ عُمَرُ صَاحِبَ الظُّنْبِ) كَأَنَّهُ أَشَارَ
بِذَلِكَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ مُنْقَطِعًا وَوَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ قِيصَةَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ خَرَجْنَا
حِجَابًا فَسَنَحْنَا لِي ظَنِّي فَرَمَيْتُهُ بِحِجْرٍ فَاتَ فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ سَأَلْنَا عُمَرَ فَسَأَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ حُكْمًا فِيهِ
بَعِزٌّ قُلْتُ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَدْرِمَا يَقُولُ حَتَّى سَأَلَ غَيْرَهُ قَالَ فَمَلَأَنِي بِالْبُورَةِ فَقَالَ اتَّقِلْ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَتَسْفَهُ
الْحُكْمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَحْكُمُ بِذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ وَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَأَنَا عُمَرُ وَلَا يَمَارِضُ هَذَا النَّفْيَ الَّذِي فِي
الترجمة لِأَنَّ عُمَرَ أَعْلَاهُ بِالْبُورَةِ لِمَا طَعَنَ فِي الْحُكْمِ وَالْأَلُو وَجَبَتْ عَلَيْهِ عِقَابُهُ بِمَجْرَدِ الْقَعْلِ الْمَذْكُورِ لِمَا أَخْرَجَاهُ
(قَوْلُهُ وَفِيهِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ) أَيِ فِي مَعْنَى الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ فِي التَّرْجِمَةِ حَدِيثٌ مَرْوًى عَنْ أَبِي عُثْمَانَ
عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَزَادَ الْكَشْمِينِي مِثْلَهُ وَهُوَ زِيَادَةُ لِحَاجَةِ الْيَا لَآئِهِ بِصِيَرِ ظَاهِرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُعَاقِبْ صَاحِبَ
الظُّنْبِ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ وَهُوَ غَلَطٌ وَالصَّوَابُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَقَدْ وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي
أَوَائِلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ فِي بَابِ الصَّلَاةِ كُفَّارَةً مِنْ رِوَايَةِ سَلِيمَانَ النَّبِيِّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ بِهِ وَأَوَّلُهُ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ
امْرَأَةٍ قَبْلَةَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَقُتِلَتْ أَقْرَمُ الصَّلَاةِ طَرَفُ النَّهَارِ الْآيَةُ وَقَدْ ذَكَرْتُ شَرْحَهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ هُودٍ
وَأَنَّ الْأَصْحَفَ فِي تَسْمِيَةِ هَذَا الرَّجُلِ أَنَّهُ أَبُو الْبَيْرِ كَتَبَ بَنُ عُمَرُ الْأَنْصَارِيُّ وَإِنْ نَحَوَ ذَلِكَ وَقَعَ لِحَاجَةِ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ عَنْ حَمِيدٍ

تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ؟ قَالَ لَا، قَالَ فَاطْعِمِ سِتِّينَ مِسْكِينًا * وَقَالَ الْإِثْنُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْرِ عَنْ عُبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْرِ عَنْ عَائِشَةَ
أُمِّ رَجُلٍ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ احْتَرَقْتُ، قَالَ يَمَّ ذَالِكُ؟ قَالَ وَقَعْتُ بِأَمْرٍ آتٍ فِي رَمَضَانَ، قَالَ
لَهُ تَصَدَّقْ، قَالَ مَا عِنْدِي شَيْءٌ، فَجَلَسَ وَأَتَاهُ إِنْسَانٌ يَسُوقُ حِمَارًا وَمَعَهُ طَعَامٌ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
مَا أَذْرِي مَا هُوَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَيْنَ الْحَسْرَةُ؟ فَقَالَ هَا أَنَا ذَا، قَالَ خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ، قَالَ عَلَى
أُحْوَجَ مِنِّي مَا لَا أَهْلِي طَعَامٌ؟ قَالَ فَكُلُوهُ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ ابْنُ قَوْلِهِ أَطْعِمِ
أَهْلَكَ **بَابٌ** إِذَا أَقْرَ بِالْحَدِّ وَلَمْ يَسْتَرْ عَلَيْهِ هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَرْ عَلَيْهِ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ
مُحَمَّدٍ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكَلَابِي حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

ابن عبد الرحمن) هو ابن عوف الزهرى وقد تقدم شرح حديثه مستوفى في كتاب الصيام (قوله وقال الليث
الخ) وصله المصنف في التاريخ الصغير قال حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به وروياه موصولا أيضا في
الأوسط للطبراني والمستخرج للإسماعيلي (قوله عن عمرو بن الحرث) الليث فيه سند آخر أخرجه مسلم عن قتيبة
ومحمد بن رمح كلاهما عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن جعفر بن الزبير وقد مضى في الصيام
من وجه آخر عن يحيى بن سعيد موصولا وأخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحرث
(قوله عن عبد الرحمن بن القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق (عن محمد بن جعفر بن الزبير) أي
العوام (عن عباد) وهو ابن عمه ووقع في رواية ابن وهب عن عمرو بن الحرث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه
أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عبد الله حدثه (قوله عن عائشة) في رواية ابن وهب أنه سمع عائشة (قوله أن
رجل النبي ﷺ في المسجد) زاد في رواية ابن وهب في رمضان (قوله فقال احترقت) كررها ابن وهب (قوله قال
م ذلك) في رواية ابن وهب فسأله عن شأنه (قوله قال ما عندي شيء) في رواية ابن وهب فقال يا بني الله مالي
شيء وما أقدر عليه (قوله جلس أتاه إنسان) في رواية ابن وهب قال اجلس فجلس فينا هو على ذلك أقبل رجل
(قوله ومعه طعام فقال عبد الرحمن) هو ابن القاسم راوى الحديث (ما أدرى ما هو) مقول عبد الرحمن وفي رواية
الكشميهني قال بغيره ولم يقع هذا في رواية الليث ووقع فيها عند الإسماعيلي عرقان فيهما طعام وقال قال أبو صالح عن
الليث عرق وكذا قال عبد الوهاب يعني الثقفى ويزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد قال الإسماعيلي وعرقان ليس
بمحفوظ (قوله ابن المحرق) زاد ابن وهب آتفا (قوله على أحوج مني) هو استفهام حذف أداته ووقع في رواية
ابن وهب أغبرنا أي على غيرنا (قوله ما لأهلي طعام) في رواية ابن وهب أنا لجياع ما لنا شيء (قوله قال فكلوا) في
رواية ابن وهب قال فكلوه وقد مضى شرحه في الصيام * (قوله باب إذا أقر بالحد ولم يبين) أي لم يفسره
(هل للإمام أن يستر عليه) تقدم في الباب الذي قبله التنبيه على حديث أبي امامة في ذلك وهو يدخل في هذا المعنى
(قوله حدثنا عبد القدوس بن محمد) أي ابن عبد الكبير بن شعيب بن الحجاب بمهملتين مفتوحين بينهما موحدة
ساكنة وآخره موحدة هو بصري صدوق وماله في البخارى إلا هذا الحديث الواحد وعمرو بن عاصم هو
الكلابي من شيوخ البخارى أخرج عنه بغير واسطة في الأدب وغيره وقد طعن الحافظ أبو بكر البرذنجي
في صحة هذا الخبر مع كون الشيخين اتفاقا عليه فقال هو منكروم وفيه عمرو بن عاصم مع أن هماما كان يحيى بن
سعيد لا يرضاه ويقول أبان المطار أمثل فيه (قلت) لم يبين وجه الوم وأما إطلاقه كونه منكرا فعلى طريقته في تسمية

عَلَّمَهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَعَبَّاهُ رَجُلٌ فَقَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقُهُ عَلَى قَالَ وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ قَالَ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَصَلْتُ مَعَ
النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا خَفَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقُمْ فِي
كِتَابِ اللَّهِ قَالَ أَلَيْسَ صَلَّيْتُ مَعَكُمْ؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ أَوْ قَالَ حَدَّكَ

ما ينفرد به الراوى منكرا اذا لم يكن له متابع لكن بحاجب بأنه وان لم يوجد لهام ولا لعمر بن عاصم فيه متابع
فناهه حديث بنى امامه الذى أشرت اليه ومن ثم أخرجه مسلم عقبه والله أعلم (قوله فجاه رجل فقال انى أصبت
حدا فأقهُ على) لم أقف على اسمه ولكن من وحد بين هذه القصة والتي في حديث ابن مسعود فسر به وليس بحيد
لاختلاف القصتين وعلى التمسك جري البخارى في هاتين الترحيتين فحمل الأولى على من أقر بذنب دون الحد
للمصريح بقوله غير أنى لم أجامعها وحل الثانية على ما يوجب الحد لانه ظاهر قول الرجل وأما من وحد بين
القصتين فقال لعله ظن ما ليس بعد حدا أو استعظم الذى فعله فظن أنه يجب فيه الحد والحديث أنس شاهد أيضا من
رواية الاوزاعي عن شدداد أبى عمار عن واثله (قوله ولم يسأل عنه) أن لم يستفسره وفي حديث أبى امامة
عند مسلم فسكت عنه ثم عاد (قوله وحضرت الصلاة) في حديث أبى امامة واقيمت (قوله أليس قد صليت معنا)
في حديث أبى امامة أليس حيث خرجت من بيتك توضأت فاحسنت الوضوء قال بلى قال ثم شهدت معنا الصلاة
قال نعم (قوله ذنبك أو قال حدك) في رواية مسلم عن الحسن بن على الحلواني عن عمرو بن عاصم بسنده فيه قد
غفر لك وفي حديث أبى امامة بالكسك ولفظه فان الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدك وقد اختلف نظر العلماء في هذا
الحكم فظاهر ترجمة البخارى حمله على من أقر بعد ولم يفسره فانه لا يجب على الامام أن يقيمه عليه اذا تاب وحمله
الحطائي على انه يجوز ان يكون الذى ﷺ اطلع بالوحي على أن الله قد غفر له لكونها واقعة عين والا لكان
يستفسره عن الحد وقيمه عليه وقال أيضا في هذا الحديث إنه لا يكف عن الحدود بل يدفع مهما أمكن وهذا
الرجل لم يفصح بأمر يلزمه به اقامة الحد عليه فله اصابه صغيرة ظنها كبيرة توجب الحد فلم يكشفه النبي ﷺ
عن ذلك لان موجب الحد لا يثبت بالاحتمال وانما لم يستفسره إمالا لأن ذلك قد يدخل في التجسس المنهى عنه وأما
إثارة السرور رأى ان تعرضه لاقامة الحد عليه ندما ورجوعا وقد استحب العلماء تلقين من أقر بموجب الحد
بالرجوع عنه اما بالترضى واما بأوضح منه ليدرا عنه الحد وجزم النووي وجماعة ان الذنب الذى فعله كان من
الصغائر دليل أن في بقية الخبر أنه كفرته الصلاة بناء على ان الذى تكفره الصلاة من الذنوب الصغائر لا الكبائر وهذا
هو الاكثر الاغلب وقد تكفر الصلاة بعض الكبائر كمن كثرت طوعه مثلا بحيث صلح لان يكفر عددا كثيرا من
الصغائر ولم يكن عليه من الصغائر شئ أصلا أو شئ يسير وعليه كبيرة واحدة مثلا فانها تكفر عنه ذلك لان الله
لا يضع أجر من أحسن عملا (قلت) وقد وقع في رواية أبى بكر البرذنجي عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن عمرو
ابن عاصم بسند حديث الباب بلفظ أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله انى زيتت فأقم على الحد الحديث
فعله بعض العلماء على أنه ظن ما ليس زنا زنا فلذلك كفرته ذنوبه الصلاة وقد يمسك به من قال إنه اذا جاء
تابا سقط عنه الحد ويحتمل ان يكون الراوى غير بالزنا من قوله أصبت حدا فراه بالمعنى الذى ظنه والا صل ما
في الصحيح فبر الذى اتفق عليه الحفاظ عن عمرو بن عاصم بسنده المذكور ويحتمل ان يخص ذلك بالمذكور
لاخبار النبي ﷺ ان الله قد كفر عنه حده بصلاته فان ذلك لا يعرف الا بطريق الوحي فلا يستمر الحكم في غيره
الا في من علم أنه مثله ذلك وقد انقطع علم ذلك بانقطاع الوحي بعد النبي ﷺ وقد تمسك بظاهره صاحب الهدى

باب هل يقول الإمام المقلد لعلك لمست أو غمزت **حدثني** عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت يعلی بن حکيم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت؟ قال لا يارسول الله، قال أنيكتها لا يكتني، قال فبذلك أمر برجميه

باب سؤال الإمام المقلد هل أحصنت **حدثنا** سعيد بن عفير قال حدثني الأئمة حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أن أبا هريرة قال أتى رسول الله ﷺ رجل من الناس وهو في المسجد فناداه يارسول الله إني زنت يريد

فقال للناس في حديث أبي امامة يعني المذكور قبل ثلاث مسائل أحدها ان الحد لا يجب الا بعد تعينه والاصرار عليه من المقربة والثاني ان ذلك يخص بالرجل المذكور في القصة والثالث ان الحد يسقط بالنوبة قال وهذا أصح المسالك وقواه بان الحسنة التي جاء بها من اعترافه طوعا بخفية وحده تقاوم السيئة التي عليها لان حكمه الحدود الردع عن العود وصنيعه ذلك دال على ارتداعه فناسب رفع الحد عنه لذلك والله أعلم (قوله **باب** هل يقول الامام للمقلد) أي بالزنا (لعلك لمست أو غمزت) هذه الترجمة معقودة لجواز تلقين الامام المقر بالحد ما يدفعه عنه وقد خصه بعضهم بمن يظن به أنه أخطأ أو جهل (قوله سمعت يعلی بن حکيم) في رواية موسى بن اسماعيل عند أبي داود عن جرير بن حازم حدثني يعلی ولم يسم أباه في روايته فظن بعضهم أنه ابن مسلم وليس كذلك للتصريح في اسناد هذا الباب بأنه ابن حکيم (قوله عن ابن عباس) لم يذكره موسى في روايته بل ارسله وأشار الى ذلك ابو داود وكان البخاري لم يعتبر هذه العلة لان وهب بن جرير وصله وهو أخير بحديث أبيه من غيره ولأنه ليس دون موسى في الحفظ ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد أخرجه احمد وابو داود من رواية خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس وأخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد ابن خبير عن ابن عباس (قوله لما أتى ماعز بن مالك) في رواية خالد الحذاء ان ماعز بن مالك أتى النبي ﷺ فقال انه زنى فأعرض عنه فأعاد عليه مرارا فسأل قومه أمجنون هو قالوا ليس به بأس وسنده على شرط البخاري وذكر الطبراني في الاوسط ان يزيد بن زريع تفرد به عن خالد الحذاء (قوله قال له لعلك قبلت) حذف المفعول العلم به أي المرأة المذكورة ولم يعين محل التقييل وقوله أو غمزت بالغين المعجمة والزاي أي بعينك أو يدك أي أشرت أو المراد بغمزت يديك الجس أو وضعها على عضو الغير وإلى ذلك الإشارة بقوله لمست بدل غمزت وقد وقع في رواية يزيد بن هرون عن جرير ابن حازم عند الاسماعيلي بلفظ لعلك قبلت أو لمست (قوله أو نظرت) أي فأطلقت على أي واحدة فقلت من الثلاث زنا فقيه الإشارة الى الحديث الآخر المخرج في الصحيحين من حديث أبي هريرة العيين تزني وزناها النظر وفي بعض طرقه عندهما أو عند أحدهما ذكر اللسان واليد والرجل والأذن زاد أبو داود والقلم وعدم والفرج بصدق ذلك أو يكذبه وفي الترمذي وغيره عن أبي موسى الأشعري رفصة كل عين زانية (قوله أنكبا) بالنون والكاف (لا يكتني) أي تلفظ بالكلمة المذكورة ولم يكن عنها بلفظ آخر وقد وقع في رواية خالد بلفظ أفعلت بها وكان هذه الكناية صدرت منه أو من شيخه للتصريح في رواية الباب بأنه لم يكن وقد تقدم في حديث أبي هريرة الذي تقدمت الإشارة ان أبا داود أخرجه في باب لا يرمم المجنون زيادات في هذه الألفاظ (قوله فند ذلك أمر برجمه) زاد خالد الحذاء في روايته فانطلق به فرجم ولم يصل عليه (قوله **باب** سؤال الامام المقر هل أحصنت) أي تزوجت ودخلت بها وأصبها (قوله رجل من الناس) أي ليس من كبار الناس ولا بالمشهور فيهم (قوله زنت)

نَفْسُهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ فَقَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَيْنْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَجَاءَ لِشِقِّ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي أَعْرَضَ عَنْهُ قَلَمًا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ أَبُكَ جُنُونٌ؟ قَالَ لَا يَارَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ أَحْضَنْتُ؟ قَالَ تَمَّ يَارَسُولَ اللَّهِ، قَالَ اذْهَبُوا فَارْجِعُوهُ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا قَالَ فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَعَهُ فَرَجَعْتَاهُ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقْنَاهُ الْحِجَارَةَ جَمَزَ حَتَّى أَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَعْتَاهُ **بَابُ الْإِعْتِرَافِ بِالزُّنَا حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَفِظْنَاهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ** قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ قَالَا

يُرِيدُ نَفْسَهُ) أَيُ أَنَّهُ لَمْ يَجِءْ مُسْتَعْتِبًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ وَأَمَّا جَاءَ فَقَرَأَ بِالزُّنَا لِفِعْلٍ مَعَهُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَرعًا وَقَدْ تَقَدَّمَ فَرَوَاهُ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِيهِ **بَابُ لَا يَرْجَمُ الْمُجْنُونُ** قَالَ ابْنُ التَّيْنِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةٍ سَوَالُ الْمُقَرَّبِ بِالزُّنَا عَنْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ تَزَوَّجَ تَزْوِيجًا صَحِيحًا وَدَخَلَ بِهَا فَأَمَّا إِذَا عَلِمَ أَحْصَانَهُ فَلَا يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ حَكِيَ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ تَفْصِيلًا فِيمَا أَدْعَاهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَقْرَابِهِ بِالدَّخُولِ قَبْلَ مَنْ أَقَامَ مَعَ الزَّوْجَةِ لَيْلَةً وَاحِدَةً لَمْ يَقْبَلْ أَنْكَارُهُ وَقِيلَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَهَلْ يَحْدُثُ حَدِيثُ الْبُكَرِ أَوْ الْبُكَرِ الثَّانِي أَرْجَحُ وَكَذَا إِذَا اعْتَرَفَ الزَّوْجُ بِالْإِصَابَةِ ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا اعْتَرَفْتُ بِذَلِكَ لِمَالِكِ الرَّجْمَةِ أَوْ اعْتَرَفَتِ الْمَرْأَةُ ثُمَّ قَالَتْ إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِاسْتِكْمَالِ الصَّدَاقِ فَإِنْ كَلَّا مِنْهُمَا يَحْدُثُ حَدِيثُ الْبُكَرِ أَتَاهِي وَعَنْدَ غَيْرِهِمْ يَرْفَعُ الْحَدَّ أَصْلًا وَقِيلَ الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَصْحَابِهِمْ إِنْ مَنْ قَالَ لِأَخِي يَا زَيْنُ فَصَدَقَهُ أَنَّهُ يَجْلِدُ الْقَاتِلَ وَلَا يَحْدُ الْمَصْدُوقُ وَقَالَ زُفَرِيُّ بِلِ يَحْدُ (قُلْتُ) وَهُوَ قَوْلُ الْمَجْهُورِ وَرَجَعَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَ زُفَرٍ وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الْبَابِ وَإِنْ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِمَاعَزٍ أَحَقُّ مَا يُلْقَى عَنْكَ أَنْتَ زَيْنْتُ قَالَ نَعَمْ فَصَدَقَهُ قَالَ وَبِإِتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ مَنْ قَالَ لِأَخِي يَا زَيْنُ فَصَدَقَهُ أَفَّ قَالَ صَدَقْتُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْمَالُ. (قَوْلُهُ **بَابُ الْإِعْتِرَافِ بِالزُّنَا**) هَكَذَا عَنِ الْإِعْتِرَافِ لَوْ قَوَّعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قِصَّةِ مَا عَزَّيْتُ فِيهِ أَنَّهُ هَلْ يَشْتَرِطُ فِي الْإِقْرَارِ بِالزُّنَا التَّكْرِيرُ أَوَّلًا وَاحْتِجَ مَنْ أَكْفَى بِالْمَرَّةِ بِاطْلَاقِ الْإِعْتِرَافِ فِي الْحَدِيثِ وَلَا يَمَارِضُ مَا وَقَعَ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّيْتُ مِنْ تَكَرُّرِ الْإِعْتِرَافِ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالًا كَمَا تَقَدَّمَ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ (قَوْلُهُ حَفِظْنَاهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ) فِي رِوَايَةِ الْحَمِيدِيِّ عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ (قَوْلُهُ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ) زَادَ الْحَمِيدِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ (قَوْلُهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ) فِي رِوَايَةِ الْحَمِيدِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَشَبْلٍ وَكَذَا قَالَ أَحَدُ وَتَقِيَّةُ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ عَنِ ابْنِ مَاجَةَ وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنِ الْعَلَاءِ وَالْوَلِيدُ بْنُ شَجَاعٍ وَأَبُو خَيْثَمَةَ وَيَعْقُوبُ الدُّورِيُّ وَأَبِرَاهِيمَ بْنَ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ عَنِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَآخَرُونَ عَنْ سُفْيَانَ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ سُفْيَانَ وَلَعُظُهُ سَمِعْتُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشَبْلٍ لَأَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا وَهُمْ مِنْ سُفْيَانَ وَأَمَّا رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ هَذَا السَّنَدَ حَدِيثُ إِذَا زَنَتِ الْإِمَامَةُ فَذَكَرَ فِيهِ شَبْلًا وَرَوَى حَدِيثُ الْبَابِ هَذَا السَّنَدَ لَيْسَ فِيهِ شَبْلٌ فَرَوَاهُ سُفْيَانُ فِي تَسْوِيَّتِهِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ (قُلْتُ) وَسَقَطَ ذِكْرُ شَبْلٍ مِنْ رِوَايَةِ الصَّحِيحِينَ مِنْ طَرِيقِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَكَذَا أَخْرَجَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِنْهَا عَنْ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَصَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ وَابْنِ خَالَةَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي ذَتْبٍ وَشُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَزْمَةَ وَاسْلَمُ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ وَمَعْمَرُ كُلِّهِمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ فِيهِ شَبْلٌ قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَشَبْلٌ لَا يَحْتَجُّ لِمَا صَحِيحٌ مَارَوْيَ الزُّبَيْدِيِّ وَيُونُسَ وَابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ فَقَالُوا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ شَبْلِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْأَوْسِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْإِمَامَةِ إِذَا زَنَتِ (قُلْتُ) وَرِوَايَةُ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ النَّسَائِيِّ وَكَذَا أَخْرَجَهُ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَلَيْسَ هُوَ فِي الْكُتُبِ السَّتَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَلَيْسَ فِيهِ كُنْتُ عِنْدَ

كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ أَتَشُدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ فَقَامَ خَصْمُهُ وَكَانَ أَقْفَهُ مِنْهُ فَقَالَ أَقْضِ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ وَأَذَنْ لِي قَالَ قُلْ قَالَ

النبي ﷺ (قوله كنا عند النبي ﷺ) في رواية شعيب بيننا نحن عند النبي ﷺ وفي رواية ابن أبي ذئب وهو جالس في المسجد (قوله قام رجل) في رواية ابن أبي ذئب الآتية قريبا وصالح بن كيسان الآتية في الأحكام والليث الماضية في الشروط أن رجلا من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس وفي رواية شعيب في الأحكام إذا قام رجل من الأعراب وفي رواية مالك الآتية قريبا أن رجلين اختصما (قوله أشدك الله) في رواية الليث فقال يا رسول الله أشدك الله بفتح أوله نون ساكنة وضم اللين المعجمة أي أسألك بالله وضمن أشدك معنى أذكرك فحذف الباء أي أذكرك واقفا نشدتي أي صوتي هذا أصله ثم استعمل في كل مطلوب مؤكدا ولو لم يكن هناك رفع صوت وهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي ﷺ مع النبي عنه ثم أجاب عنه بأنه لم يبلغه النبي لكونه أعرابيا أو النبي لمن يرفعه حيث يتكلم النبي ﷺ على ظاهر الآية وذكر أبو علي الفارسي أن بعضهم رواه بضم الهمة وكسر المعجمة وغلطه (قوله إلا قضيت بيننا بكتاب الله) في رواية الليث إلا قضيت لي بكتاب الله قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر وإن لم يكن فيه حرف مصدرى لضرورة افتقار المعنى إليه وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به النفي المحصور فيه المفعول والمعنى هنا لا أسألك إلا القضاء بكتاب الله ويحتمل أن تكون الأجواب القسم لما فيها من معنى الحصر وتقديره أسألك بالله لاتعمل شيئا إلا القضاء فالتأكيد إنما وقع لعدم التماثل بغيره لأن أقوله بكتاب الله مفهوما وهذا يدفع إيراد من استشكل فقال لم يكن النبي ﷺ يحكم إلا بكتاب الله فافائدة السؤال والتأكيد في ذلك ثم أجاب بأن ذلك من جفات الأعراب والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على عباده وقيل المراد القرآن وهو المتبادر وقال ابن دقيق العيد الأول أول لأن الرجم والتغريب ليسا مذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله باتباع رسوله قيل وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله تعالى أو يجعل الله لمن سيلا فين الذي ﷺ أن السيل جلد البكر وفيه ورجم الثيب (قلت) وهذا أيضا بواسطة التبيين ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التي نسخت تلاوتها وهي الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما سياتي بيانه في الحديث الذي يليه وهذا أجاب البيضاوي ويبقى عليه التغريب وقيل المراد بكتاب الله ما فيه من النهي عن أكل المال بالباطل لأن خصمه كان أخذ منه الغنم والوليدة بغير حق فلذلك قال الغنم والوليدة رد عليك والذي يرجح أن المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة بما وقع به الجواب الآتي ذكره والعلم عند الله تعالى (قوله قام خصمه وكان أقفه منه) في رواية مالك فقال الآخر وهو أقفهما قال شيخنا في شرح الترمذي يحتمل أن يكون الراوي كان عارفا بهما قبل أن يتحاكما فوصف الثاني بأنه أقفه من الأول أما مطلقا وإما في هذه القصة الخاصة أو استدلل بحسن أدبه في استنذانه وترك رفع صوته أن كان الأول رفسه وتأكيده السؤال على فقهاء وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم وأورده ابن السني في كتاب رياضة المتعلمين حديثا مرفوعا بسند ضعيف (قوله فقال أقض بيننا بكتاب الله وأذن لي) في رواية مالك فقال أجل وفي رواية الليث فقال نعم فأقض وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب فقال صدق أقض له يا رسول الله بكتاب الله (قوله وأذن لي) زاد ابن أبي شيبة عن سفيان حتى أقول وفي رواية مالك أن أتكم (قوله قل) في رواية محمد بن يوسف فقال النبي ﷺ قل وفي رواية مالك قال تكلم (قوله قال) ظاهر السياق أن القائل هو الثاني وجزم الكرماني بأن القائل هو الأول واستند في ذلك لما وقع في كتاب الصلح عن آدم عن ابن أبي ذئب هنا فقال الأعرابي إن ابني بعد قوله في أول الحديث جاء أعرابي وفيه فقال خصمه وهذه الزيادة شاذة والمحفوظ ما في سائر الطرق كما في رواية سفيان في هذا

عَنِ ابْنِ كَانٍ عَسِيفًا عَلَى هَذَا قَوَّيَ بِأَمْرَائِهِ فَأَقْدَيْتُ مِنْهُ مِائَةَ شَاةٍ وَخَادِمٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ رِجَالَ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جُلْدَ مِائَةٍ وَتَقْرِيبَ عَامٍ وَعَلَى امْرَأَتِهِ الرِّجْمَ فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَضِيعَنَّ يَتْنُكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ

اللب وكذا وقع في الشروط عن عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب موافقا للجماعة ولفظه فقال صدق افض له
يا رسول الله بكتاب الله ان ابني الخ فالاختلاف فيه علي ابن أبي ذئب وقد وافق آدم أبو بكر الحنفي عند أبي نعيم
في المستخرج ووافي عاصم يزيد بن هرون عند الاسماعيل (قوله ان ابني هذا) فيه أن الابن كان حاضرا فأشار
اليه وخلا معظم الروايات عن هذه الإشارة (قوله كان عسيفا على هذا) هذه الإشارة الثانية لحصم المتكلم وهو
زوج المرأة زاد شعيب في روايته والعيث الأجير وهذا التفسير مدرج في الخبر وكانه من قول الزهري
لما عرف من عاده انه كان يدخل كثيرا من التفسير في أثناء الحديث كما بيته في مقدمة سَنَابِي في المدرج
وقد ضله مالك فرقع في سياقه كان عسيفا على هذا قال مالك والعيث الأجير وحذفها سائر الرواة
والعيث بمهملين الأجير وزعم معناه والجمع عسفا كاجراء ويطلق أيضا على الخادم وعلى العبد وعلى السائل وقيل يطلق
على من يشبهان به وفهره عبد الملك بن حبيب بالغلام الذي لم يحتلم وان ثبت ذلك فاطلاقه على صاحب هذه القصة
باعتبار حاله في ابتداء الاستحجار ووقع في رواية النسائي تعيين كونه أجيأ ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن
ابن شهاب كان ابني أجيأ الامرائه وسمى الأجير عسيفا لأن المستأجر يصفه في العمل والعنف الجور أو هو بمعنى
الفاعل لكونه يصف الأرض بالتردد فيها يقال عسف الليل عسفا اذا أكثر السير فيه ويطلق العسف أيضا على
الكفاية والأجير يكنى المستأجر الامر الذي أقامه فيه (قوله على هذا) ضمن على معنى عد بدليل رواية عمرو
ابن شعيب وفي رواية محمد بن يوسف عسيفا في أهل هذا وكان الرجل استخدمه فيها يحتاج اليه امرأته من الامور فكان
ذلك سببا لما وقع له معها (قوله فزني بامرأته فاقديت) زاد الحميدي عن سفيان فزني بامرأته فأخبروني ان علي
ابني الرجم فاقديت وقد ذكر علي بن المديني راوي في آخره هناك سفيان كان يشك في هذه الزيادة فرمما تركها وغالب
الرواة عنه كاحد ومحمد بن يوسف وابن أبي شبة لم يذكروها وثبت عند مالك والليث وابن أبي ذئب وشعيب
وعمر بن شعيب ووقع في رواية آدم فقالوا لي علي ابنك الرجم وفي رواية الحميدي فأخبرت بضم الهذلة على البناء
للجهول وفي رواية أبي بكر الحنفي فقال لي بالافراد وكذا عند أبي عوانة من رواية ابن وهب عن يونس عن
ابن شهاب فان ثبت فالضمير في قوله فاقديت منه لحصه وكانهم ظنوا ان ذلك حقه يستحق أن يعفو عنه على مال
بأخذه وهذا ظن باطل ووقع في رواية عمرو بن شعيب فسألت من لا يعلم فأخبروني أن علي ابني الرجم فاقديت
منه (قوله مائة شاة وخادم) المراد بالخادم الجارية المعدة للخدمة بدليل رواية مالك لفظه وجارية لي وفي
رواية ابن أبي ذئب وشعيب مائة من النعم ووليدة وقد تقدم تفسير الوليدة في آخر الفرائض (قوله ثم سألت
رجالا من أهل العلم فأخبروني) لم أقف على أسماهم ولا على عددهم ولا على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة
وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب ثم إني سألت أهل العلم فأخبروني ومثله لابن أبي ذئب لكن قال
فرعوا وفي رواية معمر ثم أخبرني أهل العلم وفي رواية عمرو بن شعيب ثم سألت من يعلم (قوله أن علي ابني)
في رواية مالك انما علي ابني (قوله جلد مائة) بالاضافة للاكثر وقرأه بعضهم بتوئين جلد مروع وتوئين مائة
منصوب على التخيير ولم يثبت رواية (قوله وعلى امرأة هذا الرجم) في رواية مالك والاكثر وانما الرجم على
امرأته وفي رواية عمرو بن شعيب فأخبروني أن ليس علي ابني الرجم (قوله والذي نفسى بيده) وفي رواية مالك أما
والذي (لافضين) بتشديد التوئين للتأكيد (قوله بكتاب الله) في رواية عمرو بن شعيب بالحق وهي ترجع أول

الْمِائَةُ شَاةٍ وَالْحَادِمُ رَذٌّ وَعَلَى ابْنِكَ جِلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِبُ عَامٍ، وَاعْذُ يَا أَنْتُسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا،
فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا فَقَدْ اعْتَرَفَتْ عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ قَرَجَمَهَا، قُلْتُ لِسُفْيَانَ لَمْ يَقُلْ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ
عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَقَالَ أَشْكُ فِيهَا مِنَ الزُّهْرِيِّ، فَرُبَّمَا قُلْتَهَا وَرُبَّمَا سَكَتُ

الاحتمالات الماضي ذكرها (قوله المائة شاة والحادم رد) في رواية الكشميني عليك وكذا في رواية مالك ولفظه
أما غنمك وجاريك فرد عليك أي مردود من اطلاق لفظ المصدر على اسم المفعول كقولهم ثوب نسج أي منسوج
ووقع في رواية صالح بن كيسان أما الوليدة والغنم فردها وفي رواية عمرو بن شعيب أما ما أعطيه فرد عليك فإن
كان الصغير في أعطيه لخصمه تأيدت الرواية الماضية وإن كان لا مطاء فلا (قوله وعلى ابنك جلد مائة وتقريب عام)
قال النووي هو محمول على أنه صلى الله عليه وسلم علم أن الابن كان بكرًا وإن اعترف بالزنا ويحتمل أن
يكون أضمر اعترافه والتقدير وعلى ابنك أن اعترف والاول الباقى فإنه في مقام الحكم فلو كان في مقام
الافتاء لم يكن فيه اشكال لأن التقدير كان زنى وهو بكر وقرينة اعترافه حضوره مع أبيه وسكونه
عما نسب اليه وأما العلم بكبره بكرًا فوقع صريحًا من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب ولفظه كان ابني أجيبر
لامرأة هذا وابني لم يحسن (قوله وعلى ابنك جلد مائة وتقريب عام) واقفه الأكثر ووقع في رواية عمرو بن
شعيب وأما ابنك فتجلده مائة وتقربه سنة وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وجلد ابنه مائة وغربه عاما وهذا
ظاهر في أن الذي صدر حيثنذ كان حكما لا فتوى بخلاف رواية سفیان ومن واقفه (قوله واعذ يا أنتس) بنون
ومهملة مصغر (على امرأة هذا) زاد محمد بن يوسف فاسألها قال ابن السكن في كتاب الصحابة لا أدرى من هو
ولا وجدت له رواية ولا ذكرًا إلا في هذا الحديث وقال ابن عبد البر هو ابن الضحاك الأسلمي وقيل ابن مرثد وقيل
ابن أبي مرثد وزيفوا الأخير بأن أنيس بن أبي مرثد صحابي مشهور وهو غزوى بالغين المعجمة والنون لا أسلمي
وهو بفتح حين لا التصغير وغلط من زعم أيضا أنه أنس بن مالك وصفر كما صغر في رواية أخرى عند مسلم لأنه
أنصارى لا أسلمي ووقع في رواية شعيب وابن أبي ذئب وأما أنت يا أنيس لرجل من أسلم فاغذ وفي رواية مالك
ويونس وصالح بن كيسان وأمر أنيس الأسلمي لا أن يأتي امرأة الآخر وفي رواية معمر ثم قال لرجل من أسلم
يقال له أنيس قم يا أنيس فسل امرأة هذا وهذا يدل على أن المراد بالغد والذهب والتوجه كما يطلق الرواح على ذلك
وليس المراد حقيقة الغدو وهو التأخير إلى أول النهار كما لا يراد بالرواح التوجه نصف النهار وقد حكى عياض أن
بعضهم استدلل به على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه ليس في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار
(قوله فإن اعترفت فارجمها) في رواية يونس وأمر أنيس الأسلمي أن يرحم امرأة الآخر إن اعترفت (قوله فقد اعترفت
عليها فرجمها) كذا الأكثر ووقع في رواية الليث فاعترفت فامر بها رسول الله ﷺ فرجمت واخصره ابن أبي ذئب فقال فقد
عليها فرجمها ونحوه في رواية صالح بن كيسان وفي رواية عمرو بن شعيب وأما امرأة هذا فترجم ورواية الليث إنما
لأنها تشع بأن أنيس أعاد جوابها على النبي ﷺ فأمر حيثنذ برجمها ويحتمل أن يكون المراد أمره الاول الملق على
اعترافها فيتحد مع رواية الأكثر وهو أولى وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله نصا
أو استنباطا وجواز القسم على الأمر لنا كيدع والخلف بغير استحلاف وحسن خلق النبي ﷺ وحله على من
يخاطبه بما الأولى خلافة وإن من تأسي به من الحكماء في ذلك يمدحون لا ينزعج لقول الخصم مثلا أحكم بيننا بالحق وقال
البيضاوي إن ما تورد على سؤال الحكم بكتاب الله مع أنها يعلمان أنه لا يحكم إلا بحكم الله ليحكم بينهما بالحق الصرف لا بالمصلحة
ولا الأخذ بالأرفق لأن للحاكم أن يفعل ذلك برضا الخصمين وفيه أن حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضي التقديم
في الخصومة ولو كان المذكور مسبوقا وان اللام أن يأذن لمن شاء من الخصمين في الدعوى إذا جاء أمعا وأمكن

ان كلا منهما يدعي واستجاب استذان المدعي والمستغنى الحاكم والعالم في الكلام وثبأ كد ذلك اذا ظن ان له عذراً
 وفيه لن من أقر بالحد وجب على الامام اقامته عليه ولو لم يعترف من مشاركة في ذلك وان من قذف غيره لا يقيم عليه
 الحد لان طلبه المقنوف خلافا لابن أبي ليلى فانه قال يجب ولو لم يطلب المقنوف (قلت) وفي الاستدلال به نظير
 لان عمل الخلاف اذا كان المقنوف حاضرا وأما اذا كان غائبا كذا فالظاهر ان التأخير لاستكشاف الحال فإن
 تبعى حتى المقنوف فلا حد على القاذف كما في هذه القصة وقد قال النوري تبعاً لغيره ان سب بعث النبي ﷺ أنيساً للمرأة ليعلمها
 بالقتل المذكور لطلب الحد فاذن ان أنكرت قال هكذا أوله العلماء من أصحابنا وغيرهم ولا بد منه لأن ظاهره أنه بعث يطلب
 إقامة حد الزنا وهو غير مراد لأن حد الزنا لا يختلط له بالتجسس والتفتيش عنه بل يستحب تلقين المقر به ليرجع
 كما تقدم في قصة ماعز وكان لقوله فان اعترف مقابلاً أي وان أنكرت فأعلمها أن لها طلب حد القذف فحذف
 لوجود الاحتمال فلو أنكرت وطلبت لأجبت وقد أخرج أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن المسيب عن ابن
 عباس أن رجلاً أقر بأنه زنى بامرأة فجلده النبي ﷺ مائة ثم سأل المرأة فقالت كذب فجلده حد الفرية ثمانين وقد
 سكت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستكره النسائي وفيه أن المخدرة التي لا تعتاد البروز لا تكلف الحضور لمجلس
 الحكم بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعليها وقد ترجم النسائي لذلك وفيه أن السائل يذكر كل ما وقع في
 القصة لاحتمال أن يفهم المقتضى أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسألة لقول السائل ان ابني
 كان عفيفاً على هذا وهو انما جاء يسأل عن حكم الزنا والسري في ذلك أنه أراد أن يقيم لانه معذرة ما وإنه لم يكن
 مشهوراً بالهرم ولم يهجم على المرأة مثلاً ولا استكرهها وانما وقع له ذلك لطول الملازمة المقضية لمزيد التأنيس
 والادلال فيستفاد منه الحث على إبعاد الأجنبية من الأجانية مهما أمكن لأن العشرة قد تقضى إلى الفساد ويتصور
 بها الشيطان إلى الافساد وفيه جواز استفتاء المقضول مع وجود الفاضل والرد على من منع التابى أن يفتى مع
 وجود الصحابي مثلاً وفيه جواز الاكتفاء في الحكم بالأمر الناشئ عن الظن مع القدرة على اليقين لكن اذا
 اختلوا على المستغنى يرجع إلى ما يفيد القطع وان كان في ذلك العصر الشريف من يفتي بالظن الذي لم ينشأ عن
 أصل ويحتمل أن يكون وقع ذلك من المتأقين أو من قرب عهده بالجاهلية فاقدم على ذلك وفيه أن الصحابة كانوا
 يفتون في عهد النبي ﷺ وفي يده وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات باباً لذلك وأخرج بإسناد فيها الواقدي
 ان منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعبد الرحمن بن عوف وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وفيه
 أن الحكم المبني على الظن ينقض بما يفيد القطع وفيه أن الحد لا يقبل الفداء وهو يجمع عليه في الزنا والسرقة
 والحراة وشرب المسكر واختلف في القذف والصحيح أنه كفره وانما يجري الفداء في البدن كالفصاح في النفس
 والاطراف وأن الصلح المبني على غير الشرع يرد ويعاد المال المأخوذ فيه قال ابن دقيق العيد وبذلك يبين ضعف
 عذر من اعتمد من بالفقهاء عن بعض العقود الفاسدة بأن المتعاضدين تراضيا وأذن كل منهما للآخر في التصرف
 والعق أن الاذن في التصرف مقيد بالعقود الصحيحة وفيه جواز الاستنابة في اقامة الحد واستدلال به على وجوب
 الاعذار والاكتفاء فيه بواحد وأجاب عياض باحتمال ان يكون ذلك ثبت عند النبي ﷺ بشهادة هذين الرجلين
 كذا قال والذي قبل شهادته من الثلاثة والد السيف فقط وأما السيف والزواج فلا وغفل بعض من تبع
 القاضي فقال لا بد من هذا الحل والا لزم الاكتفاء بشهادة واحد في الاقرار بالزنا ولا قاتل به ويمكن الانفصال
 عن هذا بأن أنيساً بعث حاكماً فاستوفى شروط الحكم ثم استأذن في رجها فأذن له في رجها وكيف يتصور من
 الصورة المذكورة اقامة الشهادة عليها من غير تقدم دعوى عليها ولا على وكيلها مع حضورها في البلد غير متوارية
 الا أن يقال إنها شهادة حبة ويجاب بأنه لم يقع هناك صيغة الشهادة المشروطة في ذلك واستدل به على جواز الحكم
 بقرار الجاني من غير ضبط شهادة عليه ولكنها واقعة عين فيحمل أن يكون أنيس أشهد قبل رجها قال عياض

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ عُمَرُ لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ لَا تَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ قَرِيبَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى وَقَدْ أَحْضَنَ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَمْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ، قَالَ سُفْيَانُ كَذَا حَفِظْتُ أَلَا وَقَدْ رَجَّحَ رَسُولُ اللَّهِ

اجتنب قوم مجاوز حكم الحاكم في الحدود وغيرها بما أقر به الخصم عنده وهو أحد قول الشافعي وبه قال أبو نؤر أبي ذلك الجمهور والخلاف في غير الحدود أقوى قالوقصة أنيس بطرفها احتمال معنى الاعتذار كما مضى وإن قوله فارجمها أى بعداعلامى أو أنه فرض الأمر اليه فإذا اعترفت بمحضرة من ثبت ذلك بقولهم نحكم وقد دل قوله فأمر بها رسول الله ﷺ فرجعت أن النبي ﷺ هو الذى حكم فيها بعد أن أعلمه أنيس باعترافها كذا قال والذى يظهر أن أنيسا لما اعترفت أعلم أن النبي ﷺ مبالغة في الأنابات مع كونه كان علق له رجها على اعترافها واستدل به على أن حضور الإمام الرجم ليس شرطا وفيه نظر لاحتمال أن أنيسا كان حاكما وقد حضر بل باشر الرجم لظاهر قوله فرجها وفيه ترك الجمع بين الجلد والتغريب وسيأتى في باب البكران يجلدان وينفيان وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالمرة الواحدة لانه لم ينقل أن المرأة تكرر اعترافها والاكتفاء بالرجم من غير جلد لانه لم ينقل في قصتها أيضا وفيه نظر لأن الفعل لا عموم له فالترك أولى وفيه جواز استئجار الحر وجواز اجارة الاب ولده الصغير لمن يستخدمه اذا احتاج لذلك واستدل به على صحة دعوى الأب لمحجوره ولو كان بالغا لكون الولد كان حاضرا ولم يتكلم إلا أبوه وتعقب باحتمال ان يكون وكيله أو لان التداعى لم يقع الا بسبب المال الذى وقع به الفداء فكان والد العفيف ادعى على زوج المرأة بما أخذه منه إما لنفسه وإما لامراته بسبب ذلك حين أعلمه أهل العلم بأن ذلك الصلح فاسد ليستعيده منه سواء كان من ماله أو من مال ولده فأمره النبي ﷺ برد ذلك اليه وأما ما وقع في القصة من الحد فباعتراف العفيف ثم المرأة وفيه أن حال الزانين اذا اختلفا أقيم على كل واحد حده لان العفيف جلد والمرأة رجعت فكذا لو كان أحدهما حرا والآخر رقيقا وكذا لو زنى بالغ بصبية أو عاقل بمجنونة حد البالغ والماعول دونهما وكذا عكسه وفيه أن من قذف ولده لا يحد له لان الرجل قال ان ابني زنى ولم يثبت عليه حد القذف * الحديث الثانى (قوله عن الزهرى) صرح الحميدى فيه بالحديث عن سفیان قال أتينا يعنى الزهرى فقال ان شئتم حدثتكم بعشرين حديثا أو حدثتكم بحديث السقيفة فقالوا حدثنا بحديث السقيفة فحدثهم به بطوله فحفظت منه شيئا ثم حدثنى ببقية بعد ذلك معم (قوله عن عبيد الله) بالتصخير هو المذکور فى الحديث قبله ووقع عند أبى عوانة فى رواية يونس عن الزهرى أخبرنى عبيد الله (قوله عن ابن عباس قال قال عمر) فى رواية محمد بن منصور عن سفیان عند النسائي سمعت عمر (قوله لقد خشيت الخ) هو طرف من الحديث وبأنى يتأمله فى الباب الذى يليه والغرض منه هنا قوله الا وإن الرجم حق الخ (قوله قال سفیان) هو موصول بالسند المذکور (قوله كذا حفظت) هذه جملة معترضة بين قوله أو الاعتراف وبين قوله وقد رجم وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية جعفر القرياني عن علي بن عبد الله شيخ البخارى فيه فقال بعد قوله أو الاعتراف وقد قرأناها الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما آتية وقد رجم رسول الله ﷺ ورجما بعده فسقط من رواية البخارى من قوله وقرأ الى قوله آتية ولعل البخارى هو الذى حذف ذلك عمدا فقد أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفیان كرواية جعفر ثم قال لا أعلم أحدا ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفیان وينبغي أن يكون وهم في ذلك (قلت) وقد أخرج الاثمة هذا الحديث من رواية مالك بن يونس ومعم وصالح بن كيسان وعقيل وغيرهم من الحفاظ عن الزهرى فلم يذكرها وقد وقعت هذه الزيادة في هذا

وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ بِابْنِ رُجْمِ الْجُبَلِيِّ مِنَ الزَّنا إِذَا أَحْصَيْتَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ

الحديث من رواية الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال لما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال أيها الناس قد سفت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة ثم قال أيكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قاتل لا ينجح حدين في كتاب الله فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا والفقهاء يسيرون لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبها يدي الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة قال مالك الشيخ والشيخة الثيب والثيبة ووقع في الحلية في ترجمة أبي داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن عمر لكتبها في آخر القرآن ووقعت أيضاً في هذا الحديث في رواية أبي معشر الآتي التنبيه عليها في الباب الذي يليه فقال متصلاً بقوله قد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ولولا أن يقولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبته قد قرأنا الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم وأخرج هذه الجملة النسائي وصححه الحاكم من حديث أبي بن كعب قال ولقد كان فيها أي سورة الأحزاب آية الرجم الشيخ قد ذكر مثله ومن حديث زيد بن ثابت سمعت رسول الله ﷺ يقول الشيخ والشيخة مثله إلى قوله البتة ومن رواية أبي أسامة بن سهل أن خاله أخبره قالت لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم فذكرها إلى قوله البتة وزاد بما قضيان المدة وأخرج النسائي أيضاً أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت لا تكتبها في المصحف قال لا ألا ترى أن الشايعين الثيبين يرجمان ولقد ذكرنا ذلك فقال عمر أنا أكتبكم فقال يا رسول الله اكتبني آية الرجم قال لا أستطيع وروينا في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق يعلى وهو ابن حكيم عن زيد بن أسلم أن عمر خطب الناس فقال لا تشكوا في الرجم فإنه حق ولقد هممت أن أكتبه في المصحف سألت أبي بن كعب فقال ليس اتقي وأما استقرئها رسول الله ﷺ فدفعني في صدري وقلت استقرئها آية الرجم وهم يتسافدون تسافد الحر ورجاله ثقات وفيه إشارة إلى بيان السبب في دفع تلاوتها وهو الاختلاف وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال كان زيد بن ثابت وسعيد ابن العاص يكتبان في المصحف فقرأ على هذه الآية فقال زيد سمعت رسول الله ﷺ يقول الشيخ والشيخة فارجموهما البتة فقال عمر لما نزلت أنيت الذي ﷺ قلت أكتبها فكانه كره ذلك فقال عمر ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحسن جلده وإن الشاب إذا زنى وقد أحسن رجم فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها ليكون العمل على غير الظاهر من عموماً (قوله باب رجم الجبلي في الزنا) في رواية غير أبي ذر من الزنا (قوله إذا أحصيت) أي تزوجت قال الأسعدي يريد إذا جلت من زنا على الإحصان ثم وضعت فاما وهي حيلة فلا ترجم حتى تضع وقال ابن بطال معنى الترجمة هل يجب على الجبلي رجم أو لا وقد استقر الإجماع على أنها لا ترجم حتى تضع قال النووي وكذا لو كان حدها الجلد لا تجلد حتى تضع وكذا من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتصر منها حتى تضع بالإجماع في كل ذلك اهـ وقد كان عمر أراد أن يرمي الجبلي فقال له معاذ لا سبيل لك عليها حتى تضع ما في جلتها أخرجه ابن أبي شيبة ورجاله ثقات واختلف بعد الوضع فقال مالك إذا وضعت رجمت ولا ينتظر أن يكفل ولها وقال الكوفيون لا ترجم حين تضع حتى يجرد من يكفل ولها وهو قول الشافعي ورواية مالك وزاد الشافعي لا ترجم حتى تضع اللبن وقد أخرج مسلم من حديث عمران بن حصين أن امرأة جنيته أتت النبي ﷺ وهي حيلة من الزنا فذكرها نازت فامرأها أن تقعد حتى تضع فلما وضعت أتته فأمر بها فرجمت وعندهم من حديث بريدة أن امرأة من غامد قالت يا رسول الله طهرني فقالت أنها حيلة من الزنا قال لها حتى تضعي فلما وضعت قال لا ترجموها وضع ولها صفيار ليس له من يرضعه فقام رجل فقال اليرضاع يا رسول الله فرجها وفي رواية له فأرضعته حتى قطمته ودفعته إلى رجل من المسلمين ورجمها وجمع بين روايتي بريدة بأن في الثانية زيادة فتحمل الأولى على أن المراد بقوله إلى أرضاعه أي تربيته وجمع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ كُنْتُ أَقْرَى رَجُلًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ يَمِينِي وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي آخِرِ حُجَّةٍ حَتَمَهَا إِذْ رَجَعَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا أَمَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ لَكَ فِي فُلَانٍ يَقُولُ لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلَانًا قَوْلَ اللَّهِ مَا كَانَتْ يَبْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا قَلْتَهُ قَتَمْتُ فَقَضِبَ عُمَرُ، ثُمَّ قَالَ إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَقَاتِمُ الْعَشِيَّةَ فِي النَّاسِ فَمُحَذَّرُهُمْ هُوَ لَا، الَّذِينَ يَرِيدُونَ

بين حديثي عمران وريدته ان الجبهة كان لولدها من يرضعه بخلاف الغامدية (قوله عن صالح) وهو ابن كيسان ووقع كذلك عند يعقوب بن سفيان في تاريخه عن عبد العزيز شيخ البخاري فيه بسنده وأخرجه الاسماعيلي من طريقه (قوله عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله) في رواية مالك عن الزهري ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره وأخرجه أحمد والدارقطني والغرائب وصححه ابن حبان (قوله عن ابن عباس) في رواية مالك ان عبد الله بن عباس أخبره كنت أقرى رجلا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف ولم أقف على اسم أحد منهم غيره زاد مالك في روايته في خلافة عمر فلم أر رجلا من الاقشعيرة ما يجد عبد الرحمن عند القراءة قال الداودي فيما نقله ابن التين معنى قوله كنت أقرى رجلا أى اتلم منهم القرآن لأن ابن عباس كان عند وفاة النبي ﷺ انما حفظ المفصل من المهاجرين والانصار قال وهذا الذي قاله خروج عن الظاهر بل عن النص لأن قوله أقرى بمعنى أعلم (قلت) ويؤيد التعقب ما وقع في رواية ابن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري كنت أختلف الى عبد الرحمن بن عوف ونحن بمنى مع عمر بن الخطاب أعلم عبد الرحمن بن عوف القرآن أخرجه ابن أبي شيبة وكان ابن عباس ذكيا سريع الحفظ وكان كثير من الصحابة لا يشتغلهم بالجهد لم يستوعبوا القرآن حفظا وكان من اتفق له ذلك يستدركه بعد الوفاة النبوية واقامتهم بالمدينة فكانوا يعتمدون على نجاة الآباء فيقرؤهم تلقينا للحفظ (قوله فيما أنا بمنزله بمنى وهو عند عمرو) في رواية ابن اسحق فأتيته في المنزل فلم أجده فانتظرت حتى جاء (قوله في آخر حجة حجة) يعنى عمر كانت ذلك سنة ثلاث وعشرين (قوله لو رأيت رجلا أتمى أمير المؤمنين اليوم) لم أقف على اسمه (قوله هل لك في فلان) لم أقف على اسمه أيضا ووقع في رواية ابن اسحق ان من قال ذلك كان أكثر من واحد ولفظه ان رجلين من الانصار ذكرا يبعه أبي بكر (قوله لقد بايعت فلانا) هو طلحة بن عبيد الله أخرجه البزار من طريق أبي معشر عن زيد بن أسلم عن أبيه وعن عمير مولى غفرة بضم المعجمة وسكون الفاء قال قدم على أبي بكر مال فذكر قصة طويلة في قسم الفى ثم قال حتى اذا كان من آخر السنة التى حج فيها عمر قال بعض الناس لو قد مات أمير المؤمنين أفتنا فلانا يعنون طلحة بن عبيد الله ونقل ابن بطال عن الملب ان الذين عنوا انهم يابيعونه رجلا من الانصار ولم يذكر مستنده في ذلك (قوله هو الله ما كانت يبعه أبي بكر الا قلته) بفتح الفاء وسكون اللام بعدها مشاة ثم تاء تأنيث أى فجاء وزنه ومعناه وجاء عن سحنون عن أشهب انه كان يقولها بضم الفاء ويفسرهما بانفلات الشيء من الشيء ويقول ان الفتح غلط وانه انما يقال فيما يندم عليه ويعة أبي بكر ما لا يندم عليه أحد وتعقب بقبوت الرواية بفتح الفاء ولا يلزم من وقوع الشيء بقتة أن يندم عليه كل أحد بل يمكن الندم عليه من بعض دون بعض وانما أطلقوا على يعة أبي بكر ذلك بالنسبة لمن لم يحضره في الحال الاول ووقع في رواية ابن اسحق بعد قوله قلته فما يمنع امرا ان هلك هذا أن يقوم الى من يريد فيضرب على يده فكون أى البيعة كما كانت أى في قصة أبي بكر وسياق مزيد في معنى الفلانة بعد (قوله فقضب عمر) زاد

أَنْ يَنْصُومَ أُمُورَهُمْ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَقْعَلْ فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ
رِجَالِ النَّاسِ وَغَوَاغَهُمْ فَأَتَتْهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَغْلِبُونَ عَلَى قُرْبِكَ حِينَ تَقُومُ فِي النَّاسِ وَأَنَا أَخْشَى
أَنْ تَقُومَ فَتَقُولَ مَقَالَةً يُلْسِرُهَا عَنْكَ كُلُّ مُطِيرٍ وَأَنْ لَا يَعُوهَا وَأَنْ لَا يَضَعُوهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا
فَأَمِيلَ حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةَ فَأَتِيَهَا دَارَ الْمِجْزَةِ وَالشَّتَةِ فَتَخْلُصَ بِأَهْلِ الْفِقْهِ وَأَشْرَافِ النَّاسِ فَتَقُولَ
مَا قُلْتَ مِمَّنْ كُنَّا قَبْلِي أَهْلُ الْعِلْمِ مَقَالَتَكَ وَيَضَعُوهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا فَقَالَ عُمَرُ أَمَّا وَاللَّهِ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ لَكُمُومٌ بِذَلِكَ أَوْلَى مَقَامَ أَقْوَمِهِ بِالْمَدِينَةِ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فِي عَقَبِ
ذِي الْحِجَّةِ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ بَجَلْنَا الرُّوْحَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ حَتَّى أَجِدَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ

ابن اسحق غضبا ما رأيته غضب مثله منذ كان (قوله أن ينصوم أمورهم) كذا في رواية الجميع يعني معجزة
وحادث معجزة وفي رواية مالك ينصوم بزيادة مشاة بعد العين المعجمة وحكى ابن التين انه روى بالعين المهملة وضم
أوله من أعجب أى صار لا ناصر له والمعضوب الضعيف وهو من غضبت الشاة اذا انكسر أحد قرنها أو قرنها
الداخل وهو الشاش والمعنى انهم يغلبون على الأمر فيضعف لضعفهم والأول أولى والمراد انهم يشبون على الأمر بغير
عبد ولا مشاورة وقد وقع ذلك بعد على وفق ما جدره عمر رضى الله عنه (قوله يجمع رجاء الناس وغوغاهم)
الرجاء فتح الرء وبممثلين الجملة الرذلاء وقيل الشباب منهم والنوغاء بمعجمتين بينهما ووسا كنة اصله صغار
الجراد حين يبدأ في الطيران ويطلق على السفلة المدرعين الى الشر (قوله يغلبون على قريك) بضم القاف وسكون
الراء ثم موحدة أى المكان الذى يقرب منك ووقع في رواية الكشميهني وأبى زيد المروزي بكسر القاف وبالنون
وهو خطأ وفي رواية ابن وهب عن مالك على مجلسك اذا قت في الناس (قوله يطيرها) بضم أوله من أطار الشيء
اذا أطلقه وللرخسى يطيرها بفتح أوله أى يحملونها على غير وجهها ومثله لان وهب وقال يطيرونها أولئك ولا
يعونها أى لا يعرفون المراد بها (قوله تخلص) بضم اللام بعدها مهملة أى تصل (قوله لأنقون) في رواية
مالك فقال لئن قدمت المدينة سالحا لأكلن الناس بها (قوله أقومه) في رواية الكشميهني والرخسى أقوم
بحدف الضمير (قوله في عقب ذى الحجة) بضم المهمله وسكون القاف وبفتحها وكسر القاف وهو أولى فان الأول
يقال لما بعد التكلة والثاني لما قرب منها يقال جاء عقب الشهر بالوجين والواقع الثاني لان قدوم عمر كان قبل أن
ينسلخ ذو الحجة في يوم الاربعاء (قوله عجلت الرواح) في رواية الكشميهني بالرواح زاد سفيان عند التزار
وجاءت الجملة وذكرنا ما حدثني عبد الرحمن بن عوف فهجرت الى المسجد وفي رواية جويرية عن مالك عند
ابن حبان والدارقطني لما أخبرني (قوله حين زاغت الشمس) في رواية مالك حين كانت صكة عى بفتح الصاد
وتشديد الكاف وعى بضم أوله وفتح الميم وتشديد التثانية وقيل بتشديد الميم بوزن حلى زاد أحمد عن اسحق
ابن عيسى قلت لمالك ما صكة عى قال الاعى قال لا يبالى أى ساعة خرج لا يعرف الحر من البرد أو نحو هذا
(قلت) وهو تسمير معنى وقال أبو هلال العسكري المراد به اشتداد الهاجرة والاصل فيه أنه اسم رجل من
الهاجرة يقال له عى غزا قوما في قائم الظهيرة فأوقع بهم فصار مثلا لكل من جاء في ذلك الوقت وقيل هو رجل من
عسوان كان يغيض بالحاج عند الهاجرة فضر به المثل وقيل المعنى ان الشخص في هذا الوقت يكون كالاعى لا
يقدر على مباشرة الشمس بعينه وقيل أصله أن الظبي يدور أى يدوخ من شدة الحر فيصك ي رأسه ما واجهه
والدارقطني من طريق سعيد بن داود عن مالك صكة عى ساعة من النهار تسميها العرب وهو نصف النهار أو قريبا منه

عمر بن نُفَيْل جالسا إلى رُكْنِي المنبر فجلست حوله تَمَسُّ رُكْبَتِي رُكْبَتَهُ فَلَمْ أَتَسِبْ أَنْ
 تَخْرُجْ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَلَمَّا رَأَيْتُهُ مُقْبِلًا قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بِنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ لِيَقُولَنَّ
 الْعِشْيَةَ مَقَالَةً لَمْ يَقُلْهَا مِنْذُ اسْتَخْلَفَ فَأَنْكَرَ عَلَيَّ وَقَالَ مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ
 قَبْلَهُ فَجَلَسَ عَمْرُ عَلَى الْمَنبَرِ فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَدِّثُونَ قَامَ فَأَتَانِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ
 أَمَّا بَعْدُ فَمَاتِي لَكُمْ مَقَالَةً قَدْ قُدِّرَ لِي أَنْ أَقُولَهَا لَا أَذْرِي لَعَلَّهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَجْلِي
 فَمَنْ عَقَلَهَا وَوَعَاهَا فَلْيَحْدِثْ بِهَا حَيْثُ أَتَيْتُ بِهِ رَاحِلَتُهُ وَمَنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَقُولَهَا فَلَا أَحِلُّ
 لِأَحَدٍ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ فَكَانَ بِمَا
 أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الرَّجْمِ فَفَرَّأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ
 فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَضِلُّوا
 بِتَرْكِ قَرِيبَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ

(قوله فجلست حوله) في رواية الاسماعيلي حذفه وكذا لمالك وفي رواية اسحق الفروي عن مالك حذفه وفي رواية
 معمر فجلست الى جنبه تمس ركبتي ركبته (قوله فلم أنشب) بنون معجمة وموحدة أى لم ألتصق بشئ غير ما
 كنت فيه والمراد سرعة خروج عمر (قوله أن خرج) أى من مكانه الى جهة المنبر وفي رواية مالك أن طلع عمر
 أى ظهر يوم المنبر أى يقصده (قوله ليقولن العشي مقالة) أى عمر (قوله لم يقلها منذ استخلف) في رواية مالك
 لم يقلها أحد قط قبله (قوله ما عسيت) في رواية الاسماعيلي ماعسى (قوله أن يقول ما لم يقل قبله) زاد سفيان
 فغضب سعيد وقال ما عسيت قيل أراد ابن عباس أن ينفه سعيداً معتمداً على ما أخبره به عبد الرحمن ليكون على
 يقظة فيلقى باله لما يقول له عمر فلم يقع ذلك من سعيد موقفاً بل أنكره لأنه لم يعلم بما سبق لعمر وعلى بن أبي
 الأمور استقرت (قوله لا أدري لعلها بين يدي أجلى) أى يقرب موتى وهو من الأمور التي جرت على لسان
 عمر فوقع كما قال ووقع في رواية ابن معشر المشار إليها قبل ما يؤخذ منه سبب ذلك وإن عمر قال في خطبته هذه
 رأيت رؤياى وماذا إلا عند قرب أجلى رأيت كأن ديكاً تفرق وفي مرسل سعيد بن المسيب في الموطأ أن عمر
 لما صدر من الحج دعا الله أن يقضه اليه غير مضجع ولا مفراط وقال في آخر القصة فما انسلخ ذو الحجة حتى قتل
 عمر (قوله ان الله بعث محمداً ﷺ بالحق) قال الطبري قدم عمر هذا الكلام قبل ما أراد أن يقوله توطئه له لينقظ
 السامع لما يقول (قوله فكان ما) في رواية الكشميىن في (قوله آية الرجم) تقدم القول فيها في الباب الذى
 قبله قال الطبري آية الرجم بالرفع اسم كان وخبرها من التبعية في قوله مما أنزل الله فقيه تقديم الخبر على الاسم
 وهو كثير (قوله ووعيناها رجم رسول الله ﷺ) في رواية الاسماعيلي ورجم بزيادة واو وكذا لمالك (قوله)
 فاخشى في رواية معمر واني خائف (قوله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله) أى في الآية المذكورة التي نسخت
 تلاوتها وبقي حكمها وقد وقع ماخشيه عمر أيضا فانكر الرجم طائفة من الخوارج أو معظمهم وبعض المعتزلة
 ويحتمل أن يكون استند في ذلك الى توقيف وقد أخرج عبد الرزاق والطبري من وجه آخر عن ابن عباس أن
 عمر قال سيجي قوم يكذبون بالرجم الحديث ووقع في رواية سعيد بن ابراهيم عن عبدالله بن عبدالله بن عتبة في
 حديث عمر عند النسائي وإن ناسا يقولون ما بال الرجم وإنما في كتاب الله الجلد الألف رجم رسول الله ﷺ وفيه
 إشارة الى أن عمر استحضر ان ناسا قالوا ذلك فرد عليهم وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن

وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَيْنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ ، ثُمَّ إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ فِيمَا نَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَنْ لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ قَائِمَةً كُفْرُكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ أَوْ إِنْ كُفِّرَا بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ إِلَّا ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَطْرُقُونِي كَمَا أَطْرَقَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ وَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ثُمَّ إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ قَائِلًا مِنْكُمْ يَقُولُ وَاللَّهِ لَوْ مَاتَ عُمَرُ بَابِعْتُ فَلَانَا فَلَا يَفْتَرَنَ امْرُؤٌ أَنْ يَقُولَ إِنَّمَا كَانَتْ يَتَمَّةٌ أَبِي بَكْرٍ فَلَنَنْتَ وَتَمَمْتَ أَلَا وَإِنَّهَا قَدْ كَانَتْ كَذَلِكَ

عمر اياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا أجد حديث في كتاب الله فقد رجم (قوله والرجم في كتاب الله حق) أى في قوله تعالى أو يحمل الله لمن سبيلنا فينبى النبي ﷺ أن المراد به رجم الثيب وجلد البكر كما تقدم التنية عليه في قصة السيف قريباً (قوله إذا قامت البينة) أى بشرطها (قوله إذا أحصن) أى كان بالغاً عاقلاً قد تزوج حرة تزويجاً صحيحاً وجامعاً (قوله أو كان الحبل) يفتح المهملة والموحدة في رواية معمر الحبل أى وجدت للمرأة الخليفة من زوج أو سيد حبل ولم تذكر شبهة ولا اكراها (قوله أو الاعتراف) أى الإقرار بالزنا والاستمرار عليه وفي رواية سفيان أو كان حلاً أو اعترافاً ونصب على نزع الخافض أى كان الزنا عن حمل أو عن اعتراف (قوله ثم إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ فِيمَا نَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ) أى مما نسخت تلاوته (قوله لا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ) أى لا تنسوا إلى غيرهم (قوله قَائِمَةً كُفْرُكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ أَوْ إِنْ كُفِّرَا بِكُمْ) كذا هو بالشك وكذا في رواية معمر بالشك لكن قال لا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ قَائِمَةً كُفْرُكُمْ أَوْ إِنْ كُفِّرَا بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ ووقع في رواية جويرية عن مالك فإن كُفِّرَا بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ (قوله الاثم أن رسول الله ﷺ) في رواية مالك الاوان بالواو بدل ثم وألا بالتخفيف حرف افتتاح كلام غير الذي قبله (قوله لا تطرونني) هذا القدر مما سمعه سفيان من الزهري أفردته الحميدى في مسنده عن ابن عينة سمعت الزهري به وقد تقدم مفرداً في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الانبياء عن الحميدى بسنده هذا وتقدم شرح الاطراء (قوله كما أطرق عيسى) في رواية سفيان كما أطرت النصارى عيسى (قوله وقولوا عبادة) في رواية مالك قال أنا عبادة فقولوا قال ابن الجوزى لا يلزم من النهي عن الشيء وقوعه لا نالاً نعلم أحداً ادعى في نيتنا مادته النصارى في عيسى وإنما سبب النهي فيما يظهر ما وقع في حديث معاذ بن جبل لما استأذن في السجود له فامتنع ونهاه فكأنه خشي أن يبلغ غيره بما هو فوق ذلك فيبادر إلى النهي تأكيذاً للامر وقال ابن التين معنى قوله لا تطرونني لا تمسحوني كمدح النصارى حتى غلبا بعضهم في عيسى فجعله المأمع الله وبعضهم ادعى أنه هو الله وبعضهم ابن الله ثم أردف النهي بقوله أنا عبد الله قال والنسكة في إيراد عمر هذه القصة هنا أنه خشي عليهم الغلو يعنى خشي على من لا قوة له في الفهم أن يظن بشخص استحقة الخلافة فيقوم في ذلك مع أن المذكور لا يستحق فيطريه بما ليس فيه فيدخل في النهي ويحتمل أن تكون المناسبة أن الذي وقع منه في مدح أبي بكر ليس من الاطراء المهي عنه ومن ثم قال وليس فيكم مثل أبي بكر ومناسبة إيراد عمر قصة الرجم والرجم عن الرغبة عن الآباء للقصة التي خطب بسببها وهي قول القائل لو مات عمر لبابعت فلانا أنه أشار بقصة الرجم إلى زجر من يقول لا أعمل في الأحكام الشرعية إلا بما وجدته في القرآن وليس في القرآن تصريح باشتراط التشاور إذا مات الخليفة بل إنما يؤخذ ذلك من جهة السنة كما أن الرجم ليس فيما تبلى من القرآن وهو مأخوذ من طريق السنة وأما الزجر عن الرغبة عن الآباء فكانه أشار إلى أن الخليفة ينزل للرعية منزلة الأب فلا يجوز لهم أن يرغبوا إلى غيره بل يجب عليهم طاعة بطريقها كما يجب طاعة الأب الذي ظهر لى من المناسبة والعلم عند الله تعالى (قوله ألا وإنها) أى يعة أبي بكر (قوله كانت كذلك) أى قلته وصرح بذلك في رواية إسحق بن عيسى

وَلَكِنَّ اللَّهَ وَكَى شَرَّهَا وَلَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ تَقَطَّعَ الْأَعْنَاقُ إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ مَنْ بَايَعَ رَجُلًا عَنْ
غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَبَإِعُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ تَعَرَّةٌ أَنْ يُقْتَلَ وَإِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ خَيْرِنَا

عن مالك حكى ثعلب عن ابن الأعرابي وأخرجه سيف في الفتوح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه قال القلة
الليلة التي يشك فيها هل من من رجب أو شعبان وهل من المحرم أو صفر كان العرب لا يشهرون السلاح في الأشهر
الحرم فكان من له ثأر تربص فإذا جاءت تلك الليلة انتهز الفرصة من قبل أن يتحقق انصلاح الشهر فيمكن من يرد
إيقاع الشر به وهو آمن فيرتب على ذلك الشر الكثير فشبه عمر الحياة النبوية بالشهر الحرام والقلة بما وقع من
أهل الردة ووقى الله شر ذلك بيعة أبي بكر لما وقع منه من النهوض في قتالهم وإخاد شوكتهم كذا قالوا الأولى أن
يقال الجامع بينهما انتهاز الفرصة لكن كان ينشأ عن أخذ الثأر الشر الكثير فوق الله المسلمين شر ذلك فلم ينشأ عن
بيعة أبي بكر شر بل أطاعه الناس كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها وفي قوله وفي الله شرها إيماء إلى التحذير من
الوقوع في مثل ذلك حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف (قوله ولكن الله وفي شرها) أي وقام ما في المعلة غالباً
من الشر لأن من العادة أن من لم يطلع على الحكمة في الشيء الذي يفعل بقتله لا يرضاه وقد بين عرسب إسرائيل
بيعة أبي بكر لما خشوا أن يبايع الأنصار سعد بن عباد قال أبو عبيد عالجوا بيعة أبي بكر خيفة انتشار الأمر
وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر وقال الداودي معنى قوله كانت قلة أنها وقعت من غير مشورة مع جميع
من كان ينبغي أن يشاور وأكبر هذه الكرايسى صاحب الشافعي وقال بل المراد أن أبا بكر ومن معه انقلبتوا في
دهابهم إلى الأنصار فبايعوا أبا بكر بحضرتهم وفيهم من لا يعرف ما يجب عليه من بيعته فقال منا أمير ومنك أمير
فالمراد بالقلة ما وقع من مخالفة الأنصار وما أرادوه من مبايعة سعد بن عباد وقال ابن حبان معنى قوله كانت
قلة أن ابتداءها كان عن غير ملاك كثير والثني إذا كان كذلك يقال له القلة فيتوقع فيه ما لعله يحدث من الشر
بمخالفة من يخالف في ذلك عادة فكفى الله المسلمين الشر المتوقع في ذلك عادة لا أنبيعة أبي بكر كان فيها شر (قوله
وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر) قال الخطابي يريد أن السابق منكم الذي لا يلحق في الفضل لا
يصل إلى منزلة أبي بكر فلا يطلع أحد أن يقع له مثل ما وقع لأبي بكر من المبايعة أولاً في الملا السير ثم اجتماع
الناس عليه وعدم اختلاطهم عليه لما تحققوا من استحقاته فلم يحتاجوا في أمره إلى نظر ولا إلى مشاورة أخرى وليس
غيره في ذلك مثله انتهى ملخصاً وفيه إشارة إلى التحذير من المسارعة إلى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أبي
بكر لما اجتمع فيه من الصفات المحودة من قيامه في أمر الله ولين جانبه للمسلمين وحسن خلقه ومعرفة بالسياسة ورعه التام
بمن لا يوجد فيه مثل صفاته لا يؤمن من مبايعة عن غير مشورة الاختلاف الذي ينشأ عنه الشر وغير بقوله
تقطع الأعناق لكون الناظر إلى السابق تمتد عنقه لينظر فإذا لم يحصل مقصوده من سبق من يرد سبقة قبل انقطع
عنقه أو لأن المتسابقين تمتد إلى هزؤتهما الأعناق حتى يغيب السابق عن النظر فعبر عن امتناع نظره بانقطاع عنقه
وقال ابن التين هو مثل يقال للفرس الجواد تقطعت أعناق الخيل دون لحافه ووقع في رواية أبي معشر المذكورة
ومن ابن لنا مثل أبي بكر تمتد أعناقاً إليه (قوله من غير) في رواية الكشميني عن غير مشورة بضم المعجمة
وسكون الواو وبسكون المعجمة وفتح الواو فلا يبايع بالموحدة وجاء بالمتاء وهو أولى لقوله هو والذي تابسه
(قوله تفرقة أن يقتل) بمثابة مفتوحة وغين معجمة مكسورة وراء ثقيلة بعدها هاء تأنيث أي حذراً من القتل وهو
مصدر من أغرته تفريراً أو تفرقة والمعنى أن من فعل ذلك فقد غرر بنفسه وبصاحبه وغرضها القتل (قوله وإنه
قد كان من خبرنا) كذا لا أكثر من الخبر بفتح الموحدة ووقع للمستمل بسكون التثنية والضيم لاني بكر وعلى
هذا فيقرأ أن الأنصار بالكسر على أنه ابتداء كلام آخر وعلى رواية الاكثر بفتح همزة أن على أنه خبر كان
(قوله خالفونا) أي لم يجتمعوا معنا في منزل رسول الله ﷺ (قوله وخالف عنا على والوزير ومن معهما) في رواية

حين توفي الله عليه السلام إلا أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأمرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا علي والزبير ومن معهم، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر، فقلت لا يكر يا أبا بكر اطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار، فاضلقتنا تريدهم، فلما دوتنا منهم، لقينا منهم رجلاً صالحاً، قد كرا ما تنامي عليه القوم، فقالوا أين تريدون يا مشرك المهاجرين؟ قلنا نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، فقالوا لا عليكم أن لا تقر يومهم اقضوا أمركم، قلنا والله لنأتيهم، فاضلقتنا حتى آتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا رجل مؤمل بين ظهر آتيتهم، فقلت من هذا؟ قالوا هذا سعد بن عباد، فقلت ما له؟ قالوا يؤعك، فلما جلسنا قليلاً تشهد خطيبهم، فأنشأ على الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد فنحن أنصار الله

مالك ومعر وأن علياً والزبير ومن كان معهما تخلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله ﷺ وكذا في رواية سفيان لكن قال العباس بدل الزبير (قوله يا أبا بكر اطلق بنا إلى إخواننا) زاد في رواية جويرية عن مالك فيما نحن في منزل رسول الله ﷺ إذا رجل ينادي من وراء الجدار أخرج إلى يا ابن الخطاب قتل اليك عني فاني مشغول قال أخرج إلى فانه قد حدث أمر ان الانصار اجتمعوا فادركوهم قبل ان يحدنوا أمرا يكون ينكم فيه حرب فقلت لا يكر اطلق (قوله فاضلقتنا نريدهم) زاد جويرية فلقينا أبو عبيدة بن الجراح فأخذ أبو بكر يده بمشي بيني وبينه (قوله لقينا رجلاً صالحاً) في رواية معمر عن ابن شهاب شهدا بدرًا كما تقدم في غزوة بدر وفي رواية ابن اسحق جلا صدق عويم بن ساعدة ومع بن عدي كذا ادرج تسميتهما وبين مالك أنه قول عروة ولفظه قال ابن شهاب اخبرني عروة انهما معن بن عدي وعويم بن ساعدة وفي رواية سفيان قال الزهري هما ولم يذكر عروة ثم وجدته من رواية صالح بن كيسان رواية في هذا الباب بزيادة فأخرجه الاسماعيلي من طريقه وقال فيه قال ابن شهاب واخبرني عروة أن رجلاً فسيها وزاد فأما عويم فهو الذي بلغنا أنه قيل يارسول الله من الذين قال الله فيهم رجال يحبون أن يتطهروا قال نعم المرء منهم عويم بن ساعدة وأما معن فبلغنا أن الناس بكوا على رسول الله ﷺ حين توفاه الله وقالوا وددنا أنامتنا قبله ثلاثا فحدثنا بعده قال معن بن عدي والله ما أحب ان لومت قبله حتى اصدقه ميتا كما صدقه حيا واستشهد بالبيعة (قوله ما تنامى) بفتح اللام والمهمز اتفق وفي رواية مالك الذي صنع القوم أي من اتفاقهم على أن يبايعوا لسعد بن عباد (قوله لا عليكم ان تقر يوم) لا بعدان زائدة (قوله اقضوا أمركم) في رواية سفيان أمهلوا حتى تقضوا أمركم ويؤخذ من هذا أن الانصار كلها لم تجتمع على سعد بن عباد (قوله مؤمل) بزي وتشديد الميم المفتوحة أي ملغف (قوله بين ظهر آتيتهم) بفتح المعجمة والنون أي فوسطهم (قوله يؤعك) بضم أوله وفتح المهملة أي يحصل له الوعك وهو الحمى بناقض ولانك زمل وفي رواية سفيان وعك بصيغة الفعل الماضي وزعم بعض الشراح أن ذلك وقع لسعد من هول ذلك المقام وفيه نظر لأن سعدا كان من الشيعة والذين كانوا عده أعوانه وأنصاره وقد اتفقوا على تأميره وسياق عمر يقتضي أنه جاء فوجده موعوكا فلو كان ذلك حصل له بعد كلام أبي بكر وعمر لكان له بعض اتجاه لان مثله قد يكون من التباطؤ وأما قبل ذلك فلا وقد وقع في رواية الاسماعيلي قالوا سعد وجع يؤعك وكان سعدا كان موعوكا فلما اجتمعوا اليه في سقيفة بني ساعدة وهي منسوبة اليه لانه كان كبير بني ساعدة خرج اليهم من منزله وهو تلك الحالة فطرقهم أو بكر وعمر في تلك الحالة (قوله تشهد خطيبهم)

وَكِتَابَةُ الْإِسْلَامِ، وَأَنْتُمْ مَعْتَسِرُ الْمُهَاجِرِينَ رَهْطُ، وَقَدْ دَفَعْتُ دَاغَهُ مِنْ قَوْمِكُمْ، فَإِذَا هُمْ يُرِيدُونَ
 أَنْ يَخْتَزِلُونَا مِنْ أَصْلَانَا وَأَنْ يَحْضُنُونَا مِنَ الْأَمْرِ، فَلَمَّا سَكَتَ أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ وَكُنْتُ
 زَوَّرْتُ مَقَالَةَ أَعْجَبْتَنِي أَرِيدُ أَنْ أَقْدِمَهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي بَكْرٍ وَكُنْتُ أَذَارِي مِنْهُ بَعْضَ الْحَدِّ،
 قَدْأَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى رِسْلِكَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَغْضِبُهُ، فَتَكَلَّمْتُ أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ
 هُوَ أَحْلَمَ مِنِّي وَأَوْفَرَ وَاللَّهِ مَا تَرَكَ مِنْ كَلِمَةٍ أَعْجَبْتَنِي فِي تَزْوِيرِي إِلَّا قَالَ فِي بَدْيِهِ مِثْلَهَا أَوْ أَضَلَّ
 مِنْهَا حَتَّى سَكَتَ، فَقَالَ مَا ذَكَرْتُمْ فِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْتُمْ لَهُ أَهْلٌ،

لم أقف على اسمه وكان ثابت بن قيس بن شماس يدعى خطيب الأنصار فالتقى يظهر أنه هو (قوله وكتبة
 الاسلام) الكتبية بشتاة ثم موحدة وزن عظيمة وجمعها كتاب هي الجيش المجتمع الذي لا يتفرق وأطلق عليهم ذلك
 مبالغة كأنه قال لهم أنتم مجتمع الاسلام (قوله وأنتم معشر) في رواية الكشميهني معاشر (قوله رهط) أي
 قليل وقد تقدم أنه يقال للشجرة فادونها زاد ابن وهب في روايته منا وكذا لعمر وهو يرفع الاشكال فانه لم يرد
 حقيقة الرهط وإنما أطلقه عليهم بالنسبة اليهم أي أنتم بالنسبة اليها قليل لان عدد الانصار في المواطن النبوية التي
 ضبطت كانوا دائما أكثر من عدد المهاجرين وهو بناء على أن المراد بالمهاجرين من كان مسلما قبل فتح مكة وهو
 المعتمد والافلو أريد عموم من كان من غير الأنصار لكانوا أضاف أضاف الأنصار (قوله وقد دفت دافة
 من قومكم) بالبدال المهمة والفاء أي عدد قليل وأصله من الدف وهو السير البطيء في جماعة (قوله يختزلونا)
 بخاء معجمة وزاى أي يقطعونا عن الأمر وينفردوا به دوننا وقال أبو زيد خزله عن حاجته عوقفه عنها والمراد
 هنا بالأصل ما تستحقونه من الأمر (قوله وأن يحضنونا) بخاء مهملة وضاد معجمة ووقع في رواية المستطيل
 أي يخرجونا قاله أبو عبيد وهو كما يقال حضنه واحتضنه عن الامر أخرجه في ناحية عنه واستبد به أو حبسه عنه
 ووقع في روايه ابن علي بن السكن يختصونا بشتاة قبل الصاد المهمة وتشديدها ومثله الكشميهني لكن بضم الخاء
 بغير تاء وهي بمعنى الاقطاع والاستئصال وفي رواية سفيان عند البزار ويختصون بالأمر أو يستأثرون بالأمر
 دوننا وفي رواية أبي بكر الحنفى عن مالك عند الدارقطني ويحفظون بخاء معجمة ثم طاء مهملة ثم فاء والروايات
 كلها متفقة على أن قوله فإذا هم الخ بقية كلام خطيب الأنصار لكن وقع عند ابن ماجه بعد قوله وقد دفت دافة من
 قومكم قال عمر فإذا هم يريدون الخ وزيادة قوله هنا قال عمر خطأ والصواب أنه كله كلام الأنصار ويدل له قول
 عمر فلما سكت وعلى ذلك شرحه الخطابي فقال قوله رهط أي أن عددكم قليل بالاضافة للانصار وقوله دفت
 دافة من قومكم يريد أنكم قوم طرأة غرباء أقباتم من مكة اليها ثم أنتم تريدون أن تستأثروا علينا (قوله فلما
 سكت) أي خطيب الأنصار وحاصل ما تقدم من كلامه أنه أخبر أن طائفة من المهاجرين أرادوا أن يمتنعوا
 الأنصار من أمر تعتقد الأنصار أنهم يستحقونه وإنما عرض بذلك بأبي بكر وعمر ومن حضر معهما (قوله أردت
 أن أتكلّم وكنت زورت) بزاي ثم راء أي هيات وحسنت وفي رواية مالك رويت براء وواو ثقيلة ثم
 تحتانية ساكنة من الرواية ضد البديهة ويؤيده قول عمر بعد فارتك كلمة وفي رواية مالك ما ترك من كلمة أعجبتني
 في روثي الا قالها في بديته وفي حديث عائشة وكان عمر يقول والله ما أردت لذلك الا أتى قد هيات كلاما قد أعجبنى
 خشيت أن لا يبلغه أبابكر (قوله على رسلك) بكسر الراء وسكون المهملة ويجوز الفتح أي على مهلك بفتحين وقد تقدم
 بيانه في الاعتكاف وفي حديث عائشة الماضى في مناقب أبي بكر فأسكته أبو بكر (قوله ان أغضبه) بغير نون ضاد
 معجمتين ثم موحدة وفي رواية الكشميهني بمهملتين ثم ياء آخر الحروف (قوله فكان هو أحلم مني وأوفر
 في حديث عائشة فكلّم أبلغ الناس) قوله ما ذكرتم فيكم من خير فأتتم له أهل (زاد ابن اسحق في

وَلَنْ يُزِفَ هَذَا الْأَمْرُ إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ هُمْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ تَسْبًا وَدَارًا ، وَقَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ قَبَايِعُوا أَيْهَمَا شِئْتُمْ ، فَأَخَذَ بِيَدِي وَيَدَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ وَهُوَ جَالِسٌ بَيْنَنَا فَلَمْ أَكْرَهُ مِمَّا قَالَ غَيْرَهَا ، كَانَ وَاللَّهِ أَنْ أَقْدَمْتُ فَتَضَرَّبَ عُنُقِي لَا يَقْرُبُنِي ذَلِكَ مِنْ إِيَّاهُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُسَوِّكَ إِلَيَّ نَفْسِي عِنْدَ الْمَوْتِ نَيْفًا لَا أَجِدُهُ الْآنَ فَقَالَ قَاتِلُ مَنْ الْأَنْصَارِ أَنَا جَذَلُهَا الْمُحَكَّمُ ، وَعُدْتُ بِهَا الْمُرَجَّبُ ، مِمَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ ، فَكَثُرَ اللَّعْطُ ، وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ ، حَتَّى فَرِقْتُ مِنْ

روايته عن الزهري أنا والله يا معشر الأنصار ما تنكر فضلكم ولا بلاك في الاسلام ولا حقكم الواجب علينا (قوله ولن يعرف) بضم أوله على البناء للمجهول وفي رواية مالك ولن تعرف العرب هذا الأمر الا لهذا الحي من قريش وكذا في رواية سفيان وفي رواية ابن اسحق قد عرفت أن هذا الحي من قريش بمنزلة من العرب ليس بها غيرهم وأن العرب لا تجتمع الا على رجل منهم فاتقوا الله لاتصدعوا الاسلام ولا تكونوا أول من أحدث في الاسلام (قوله أو وسط العرب) في رواية الكشميني هو بدلهم والأول اوجه وقد بينت في مناقب أبي بكر أن أحد أخرج من طريق حيد بن عبد الرحمن عن أبي بكر الصديق أنه قال يومئذ قال رسول الله ﷺ الأئمة من قريش وسقت الكلام على ذلك هناك وسأني القول في حكمه في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى (قوله وقد رضى لكم أحد هذين الرجلين) زاد عمرو بن مرزوق عن مالك عند الدارقطني هنا فأخذ يدي ويد أبي عبيدة ابن الجراح وقد ذكرت في هذا الحديث مفاخرة وتقدم ما يتعلق بذلك في مناقب أبي بكر (قوله فقال قاتل من الأنصار) في رواية الكشميني من الأنصار وكذا في رواية مالك وقد سباه سفيان في روايته عند البزار فقال حباب بن المنذر لكنه من هذه الطريق مدرج فقد بين مالك في روايته عن الزهري أن الذي سباه سعيد بن المسيب فقال قال ابن شهاب فاخبرني سعيد بن المسيب أن الحباب بن المنذر هو الذي قال أنا جذيلها المحكم وتقدم موصولا في حديث عائشة فقال أبو بكر نحن الأمراء وأتم الوزراء فقال الحباب بن المنذر لا والله لا تفعل منا أمير ومنكم أمير وتقدم تفسير المرجب والمحكم هناك وهكذا سائر ما يتعلق ببيعة أبي بكر المذكورة مشروحا وزاد اسحق بن الطباع هناك قلت مالك ما معناه قال كانه يقول أنا داهيتا وهو تفسير معنى زاد سفيان في روايته هنا والأعداء الحرب بيننا وبينكم خذت فقلت أنه لا يصلح سيفان في غم واحد ووقع عند معمر أن راوى ذلك قتادة فقال قتادة قال عمر لا يصلح سيفان في غم واحد ولكن ما الأمراء ومنكم الوزراء ووقع عند أبي سعد صحيح من مرسل القاسم بن محمد قال اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد فأتاهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة فقام الحباب بن المنذر وكان بدريا فقال منا أمير ومنكم أمير فانا والله ما تنفس عليكم هذا الأمر ولكننا نخاف أن يليها أقوام قلنا آياهم واخوتهم فقال عمر اذا كان ذلك قت ان استطعت قال الخطابي الحامل للقاتل منا أمير ومنكم أمير ان العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم الا لمن يكن منهم وكانه لم يكن يلفه حكم الامارة في الاسلام واختصاص ذلك بقريش فلما بلغه امسك عن قوله وباع هو وقومه أبا بكر (قوله حتى فرقت) بفتح الفاء وكسر الراء ثم قاف من الفرق بفتحين وهو الخرف وفي رواية مالك حتى خفت وفي رواية جويرية حتى أشقنا الاختلاف ووقع في رواية ابن اسحق المذكورة فيما أخرجه الذهلي في الزهريات بسند صحيح عنه حدثني عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن عمر قال قلت يا معشر الأنصار ان أولى الناس بني الله ثاني اثنين إذ هما في الغار ثم أخذت يده ووقع في حديث ابن مسعود عند أحد والنسائي من طريق عاصم عن زر بن حبیش عنه أن عمر قال يا معشر الأنصار أستم تملكون أن رسول الله ﷺ

الِاخْتِلَافِ، قُلْتُ ابْنُ يَدْلَةَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَتَسَطَّ يَدُهُ فَبَايَعَتْهُ وَبَايَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ ثُمَّ بَايَعَتْهُ
الْأَنْصَارُ، وَزَوَّنَا عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ قَتَلْتُمْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، قُلْتُ قَتَلَ
اللَّهُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، قَالَ عُمَرُ وَإِنَّا وَاللَّهِ مَا وَجَدْنَا فِيهَا حَضْرَتًا مِنْ أَمْرِ أَقْوَى مِنْ بَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ
خَشِينَا إِنْ فَارَقْنَا الْقَوْمَ وَلَمْ تَكُنْ تَيْفَةً أَنْ يَبَايَعُوا رَجُلًا مِنْهُمْ بَعْدَنَا قَائِمًا بِبَايَعَتِهِمْ عَلَى
مَا لَا تَرْضَى وَإِنَّمَا نَخَالِفُهُمْ فَيَكُونُ قَسَادًا، فَعَنِّي بَايَعُ رَجُلًا عَلَى غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
فَلَا يُبَايَعُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ تَفَرُّةً أَنْ يُقْتَلَ

أمر أبا بكر أن يؤم بالناس فابكم طلب نفسه أن يتقدم أبا بكر فقالوا نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر وسنده حسن
وله شاهد من حديث سالم بن عبد الله عن عمر أخرجه النسائي أيضاً وآخر من طريق رافع بن عمرو الطائي أخرجه
الاسماعيلي في مسند عمر بلفظ فابكم يجزى. أن يتقدم أبا بكر فقالوا لا إنا واصله عند أحمد وسنده جيد وأخرج
الترمذي وحسنه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد قال قال أبو بكر الساتح الناس بهذا الامر السات أول من
أسلم السات صاحب كذا (قوله فبايعة وبايعة المهاجرون) فيرد على قول الدارودي فبايعة فله ابن التين عنه حيث أطلق انهم
يكن مع أبي بكر حينئذ من المهاجرين الاعمر وأبو عبيدة وكانه استصحب الحال المتقولة في توجيههم لكن ظهر
من قول عمر وبايعة المهاجرون بعد قوله فبايعة انه حضر معهم جمع من المهاجرين فكانهم تلاحقوا بهم لما بلغهم
أنهم توجهوا الى الانصار فلما بايع عمر أبا بكر وبايعة من حضر من المهاجرين على ذلك بايعة الانصار حين
قامت الحجة عليهم بما ذكره أبو بكر وغيره (قوله ثم بايعة الانصار) في رواية ابن اسحق المذكورة قريباً ثم
أخذت يده وبدن رجل من الانصار فضرب على يده قبل أن يضرب على يده ثم ضربت على يده فتابع الناس
والرجل المذكور بشير بن سعد والله النعمان (قوله وزونا) بنون وزاى مفتوحة أى وثبنا (قوله قتل قل الله
سعد بن عبادة) تقدم بيانه في شرح حديث عائشة في مناقب أبي بكر وسيأتي في الأحكام من وجه آخر عن الزهري
قال أخبرني أنس أنه سمع خطبة عمر الآخرة من الغد من يوم توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر صامت لا يتكلم
فقص قصة البيعة العامة ويأتى شرحها هناك (قوله وإنا والله ما وجدنا فيها حضرة) بجيفة الفعل الماضي (قوله
من أمر) في موضع المفعول أى حضرة فى تلك الحالة أموراً فما وجدنا فيها أقوى من سابقة أبي بكر والأمور
التي حضرت حينئذ الاشتغال بالمشاورة واستيعاب من يكون أهلاً لذلك وجعل بعض التراح منها الاشتغال بتجديد
النبي ﷺ ودفعه وهو محتمل لكن ليس في سياق القصة اشعار به بل لتلليل عمر يرشد الى الحصر فيما يتعلق بالاختلاف
(قوله فاما بايعناهم) في رواية الكشميخى بمثناة وبعد الألف موحدة (قوله على ما لا ترضى) في رواية مالك على ما
ترضى وهو الوجه وبقية الكلام ترشد الى ذلك (قوله فن بايع رجلاً) في رواية مالك فن تابع رجلاً (قوله فلا
يتابع هو ولا الذى بايعة) في رواية معمر من وجه آخر عن عمر من دعى الى إمارة من غير مشورة فلا يحل له
أن يقبل وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم أخذ العلم عن أهله وأن صغرت سن المأخوذ عنه عن الآخذ
وكذا لو نقص قدره عن قدره وفيه التنبيه على أن العلم لا يودع عند غير أهله ولا يحدث به الا من يعقله ولا يحدث
القليل الفهم بما لا يحتمله وفيه جواز أخبار السلطان بكلام من يخشى منه وقوع أمر فيه إفساد للجماعة ولا يمد
ذلك من النعمة المذمومة لكن على ذلك أن يهيمه صونا له وجماله بين المصلحتين ولعل الواقع في هذه القصة
كان ذلك واكتفى عمر بالتخدير من ذلك ولم يعاقب الذى قال ذلك ولا من قيل عنه وبني المهلب على ما زعم أن
المراد مبايعة شخص من الانصار فقال إن في ذلك مخالفة لقول أبي بكر أن العرب لا تعرف هذا الامر الا لهذا

الحى من قريش فان المعروف هو الشيء الذى لا يجوز خلافه (قلت) والذى يظهر من سياق القصة ان انكار عمر
انما هو على من أراد مباينة شخص على غير مشورة من المسلمين ولم يتعرض لكونه قرشياً أولاً وفيه ان العظيم
يحتمل في حقه من الامور المباحة مالا يمتثل في حق غيره لقول وليس فيكم من تمد اليه الأعناق مثل أنى
بكر أى فلا يلزم من احتمال المبادرة الى بيعته عن غير تشاور عام أن يباح ذلك لكل أحد من الناس لا يصف
بمثل صفة أنى بكر قال المهلب وفيه أن الخلافه لاستكون الا في قريش وأدلة ذلك كثيرة ومنها أنه عليه السلام أوصى من
ولى أمر المسلمين بالأضمار وفيه دليل واضح على أن لاحق لهم في الخلافه كذا قال وفيه نظر سأتى يانه عند شرح
باب الامر له من قريش من كتاب الاحكام وفيه ان المرأة اذا وجدت حاملاً ولا زوج لها ولا سيد وجب عليها
الحد الا أن تقيم بينة على الحل أو الاستكراه وقال ابن العربي اقامة الحمل عليه اذا ظهر ولد لم يسبقه سبب جائز
يحل قطعاً أنه من حرام ويسى قياس الدلالة كالدخان على النار ويعكر عليه احتمال أى يكون الوطء من شبهة وقال
ابن القاسم أن ادعت الاستكراه وكانت غريبة فلاحد عليها وقال الشافعى والكوفيون لاحد عليها الا بينته أو
اقرار وحجة مالك قول عمر في خطبته ولم ينكرها أحد وكذا لو قامت القرينة على الاكراه أو الخطأ قال
المازرى في تصديق المرأة الحلية اذا ظهر بها حل فادعت الاكراه خلاف هل يكون ذلك شبهة أم يجب عليها الحد
لحديث عمر قال ابن عبد البر قد جاء عن عمر في عدة قضايا أنه درأ الحد بدعوى الاكراه ونحوه ثم ساق من
طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الزوال بن سيرة قال انما لع عمر بنى فاذا بامرأة حبل ضخمة تبكى فساها
فقال انى ثقيلة الرأس فقصت بالليل أصلى ثم تمت فما استيقظت الا ورجل قد ركبنى ومضى فما أدرى من هو
قال ففردا عنها الحد وجمع بعضهم أن من عرف منها تخايل الصدق في دعوى الاكراه قبل منها وأما المعروفة في
البلد التى لا تعرف الدين ولا الصدق ولا قرينة معها على الاكراه فلا ولا سيما ان كانت متهمه وعلى الثانى بدل قوله
أو كان الحبل واستبط منه أن الباجى ان من وطئ في غير الفرج فدخل مأواه فيه فادعت المرأة أن الولد منه
لا قبيل ولا يلحق به اذا لم يعترف به لانه لو لحق به لما وجب الرجم على حبل لجواز مثل ذلك وعكسه غيره فقال
هذا يقتضى أن لا يجب على الحبل بمجرد الحد لا احتمال مثل هذه الشبهة وهو قول الجمهور وأجاب الطحاوى
أن المستفاد من قول عمر الرجم حتى على من زنى ان الحبل اذا كان من ذنا وجب فيه الرجم وهو كذلك ولكن لابد من ثبوت
كونه من ذن ولا يرمى بمجرد الحبل مع قيام الاحتمال فيه لان عمر لما أتى بالمرأة الحبل وقالوا انها زنت وهى تبكى فساها
مايكيك فأخبرت أن رجلاً ركبها وهى نائمة ففردا عنها الحد بذلك (قلت) ولا يخفى تكلفه فان عمر قابل الحبل
بالاعتراف وقسم الشيء لا يكون قسمه وانما اعتمد من لا يرى الحد بمجرد الحبل قيام الاحتمال بأنه ليس عن زنى
محقق وان الحد يدفع بالشبهة والله أعلم وفيه من اطلع على أمر يريد الامام أن يحدثه فله أن ينبهه غيره عليه اجمالاً ليكون
اذا سمعه على بصيرة كما وقع لابن عباس مع سعيد بن زيد وانما انكر سعد على ابن عباس لان الأصل عنده أن
أمور الشرع قد استقرت فهما أحدث بعد ذلك انما يكون تعريفاً عليها وانما سكت ابن عباس عن بيان ذلك له
لسله بأنه سيسمع ذلك من عمر على الفور وفيه جواز الاعتراض على الامام في الرأى اذا خشى أمراً وكان فيما
أشار به رجحان على ما أراده الامام واستدل به على أن أهل المدينة مخصوصون بالعلم والقهم لاتفاق عبد الرحمن
ابن عوف وعمر على ذلك كذا قال المهلب فيها حكاه ابن بطال وأقره وهو صحيح في حق أهل ذلك العصر ويتحقق
بهم من ضلالتهم في ذلك ولا يلزم من ذلك أن يستمر ذلك في كل عصر بل ولا في كل فرد وفيه الحث على تبليغ
العلم عن حفظه وفهمه وحث من لا يفهم على عدم التبليغ الا ان كان يورده بلفظه ولا يتصرف فيه وأشار المهلب
الى أن مناسبة ايراد عمر حديث لا ترغبوا عن آباءكم وحديث الرجم من جهة أنه أشار الى أنه لا ينبغي لاحد أن
يقطع فيما لا يخفى فيه من القرآن أو السنة ولا يتصور برأيه فيه فيقول أو يعمل بما تزين له نفسه كما يقطع الذى

باب البكران يجلدان ويُفقيان :

قال لومات عمر بايعت فلانا لما لم يجد شرط من يصلح للامامة منصوحا عليه في الكتاب فقام ما أراد أن يقع له بما وقع في قصة أبي بكر فأخطأ القياس لوجود الفارق وكان الواجب عليه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنة عنه ويعمل بما يدلونه عليه فقدم عمر قصة الرجم وقصة النهي عن الرغبة عن الآباء وليس منصوحين في الكتاب المتلو وان كانا مما أنزل الله واستمر حكمهما ونسخت تلاوته نسخ حكمه وفي قوله أخشى أن طال بالناس زمان اشارة الى على ذلك والا فالاصل ان كل شيء نسخت تلاوته نسخ حكمه وفي قوله أخشى أن طال بالناس زمان اشارة الى دروس العلم مع مرور الزمن فيجد الجهال السبيل الى التأويل بغير علم وأما الحديث الآخر وهو لا تطروني فيه اشارة الى تعليمهم عما يخشى عليهم جبهه قال وفيه اهتمام الصحابة وأهل القرن الأول بالقرآن والمنع من الزيادة في المصحف وكذا منع النقص بطريق الأولى لان الزيادة انما تمتع ثلاثا يضاف الى القرآن ما ليس منه فاطراح بعضه أشد قال وهذا يشعر بان كلما نقل عن السلف كافي بن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الامام انما هي على سبيل التفسير ونحوه قال ويحتمل أن يكون ذلك كان في أول الامر ثم استقر الاجماع على ما في الامام وبقيت تلك الروايات تثقل لاعلى أنها ثبتت في المصحف وفيه دليل على أن من خشي من قوم قته وان لا يحميوا الى امثال الامر الحق أن يتوجه اليهم وينظرهم ويقم عليهم الحجة وقد أخرج القسائي من حديث سالم بن عبيد الله قال اجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا انطلقوا بنا الى اخواننا الانصار فقالوا ما أمير ومتمكم أمير قال عمر فسيقان في غمد اذا لا يصلحان ثم اخذ يداي بكر فقال من له هذه الثلاثة اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان اقمعنا من صاحبه اذ هما في النار من هما فبايعه وبايعه الناس أحسن بيعة وأجلها وفيه أن للكبير القدر أن يتواضع وبفضل من هو دونه على نفسه أدبا وفرا من تركه نفسه ويدل عليه أن عمر لما قال له ابسط يدك لم يمتنع وفيه أنه لا يكون للسليين أكثر من إمام وفيه جواز الدعاء على من يخشى في بقائه قته واستدل به على أن من قذف غيره عند الامام لم يجب على الامام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المقدوف لان له ان يعفو عن قاذفه او يرد السر وفيه أن على الامام أن خشي من قوم الوقوع في محذور ان يأتيهم فيعظمهم ويحذرهم قبل الايقاع بهم وتمسك بعض الشيعة بقول أبي بكر قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين بانه لم يكن يستدوجب امامته ولا استحقاقه للخلافة والجواب من اوجه احدها ان ذلك كان نواضعامته والثاني لتجوز إمامة المفضول مع وجود الفاضل وان كان من الحق له فله ان يتبرع لغيره الثالث انه علم أن كلا منهما لا يرضى أن يتقدمه فاراد بذلك الاشارة الى أنه لو قدر أنه لا يدخل في ذلك لكان الامر منحصرأ فيهما ومن ثم لما حضره الموت استخلف عمر لكون أبي عبيدة كان إذ ذاك غائبا في جهاد أهل الشام متشاغلا بفتحها وقد دل قول عمر لان أقدم فغضب عني الخ على صحة الاحتمال المذكور وفيه اشارة ذى الرأي على الامام بالمصلحة العامة بما ينفع عموما أو خصوصا وان لم يستشره ورجوعه اليه عند توضوح الصواب واستدل بقول أبي بكر أحد هذين الرجلين أن شرط الامام أن يكون واحدا وقد ثبت النص الصريح في حديث مسلم اذا باعوا الخلفيتين فاقتلوا الآخر منهما وان كان بعضهم أولا بالخلع والاعراض عنه فيصير كمن قتل وكذا قال الخطابي في قول عمر في حد حق سدد اقتلوه أى اجملوه كمن قتل * (قوله باب البكران يجلدان وينفيان) هذه الترجمة لفظ خبر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن مسروق عن أبي بن كعب مثله وزاد والثيان يجلدان ويرجمان واخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ والثيان ويرجمان والثيان يجلدان ثم يرجان وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الأعشى عن مسروق البكران يجلدان وينفيان والثيان ويرجمان ولا يجلدان والشيخان يجلدان ثم يرجان ويرجماله رجال الصحيح وقد تقدمت الاشارة الى هذه الزيادة في باب رجم الحصن ونقل محمد بن نصر

الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ، الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين . قال ابن عيينة : رأفة إقامة الحدود

في كتاب الاجماع الاختلف على نفي الزنى الا عن الكوفيين ووافق الجمهور منهم ابن أبي ليلى وابو يوسف وادعى الطحاوي أنفسوخ سآذكره في باب لا تقرب على الأمة ولا تنفي واختلف القائلون بالتقريب فقال الشافعي والثوري وداود والطبري بالتعميم وفي قول للشافعي لا ينفي الرقيق وخص الأوزاعي النفي بالذكر بقوله قال مالك وقيدته بالحرية وبه قال إسحق وعن أحمد روايتان واحتج من شرط الحرية بأن نفي العبد عقوبة مالك لئلا ينفعه مدة نفيه وتصرف الشرع يقتضي أن لا يعاقب إلا الجاني ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد وقال ابن المنذر أقسم النبي ﷺ في قصة السيف أنه قضى فيه بكتاب الله ثم قال إن عليه جلد مائة وتقريب عام وهو المين لكتاب الله وخطب عمر بن الخطاب على رؤس الناس وعمل به الخلفاء الراشدون فلم ينكره أحد فكان اجماعا واختلف في المسافة التي ينفي إليها قيل هو المداي الامام وقيل بشرط مسافة القصر وقيل الى ثلاثة أيام وقيل الى يومين وقيل يوم وليلة وقيل من عمل الى عمل وقيل الى ميل وقيل الى ما ينطلق عليه اسم نفي وشرط المالكية الحبس في المكان الذي ينفي اليه وسبق البحث فيه في باب لا تقرب على الأمة ولا نفي ومن عجب الاستدلال احتجاج الطحاوي لسقوط النفي أصلا بأن نفي الأمة ساقط بقوله يعوها كما سبق تقريره قال واذا سقط عن الأمة سقط عن آخرها لأنها في معناها وتأتا كد حديث لتاسفر المرأة الا مع ذى محرم قال واذا اتفقت أن يكون على النساء نفي اتفقت أن يكون على الرجال كذا قال وهو مبني على أن العموم اذا خص سقط الاستدلال به وهو مذهب ضعيف جدا (قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله الآية) كذا لا في ذر وساق في رواية كريمة الى قوله المؤمنين والمراد بذلك هذه الآية ان الجلد ثابت بكتاب الله وقام الاجماع بمن يعتد به على اختصاصه بالبر وهو غير المحسن وقد تقدم بيان المحسن في باب رجم المحسن واختلفوا في كيفية الجلد فمن مالك يختص بالظهر لقوله في حديث اللعان البينة والجلد في ظهرك وقال غيره يفرق على الاعضاء وينفي الوجه والرأس ويجلد في الزنا والبرب والتعزير قائما مجردا والمرأة قاعدة وفي القذف وعليه ثيابة وقال أحمد واسحق وأبو ثور لا يجرد أحد في الحد وليس في الآية للنفي ذكر فتسك به الخفة فقالوا لا يزداد على القرآن بخبر الواحد والجواب أنه مشهور لكثرة طرقه ومن عمل به من الصحابة وقد عملوا بمثله بل بدونه كقضاء الوضوء بالقبة وجواز الوضوء باليد وغير ذلك مما ليس في القرآن وقد أخرج مسلم حديث عباد بن الصامت مرفوعا اخذوا عني قد جعل الله لمن سيلابا البكر بالبكر جلد مائة وتقريب عام والتيب بالتيب جلد مائة والرجم وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال كن يحبس في البيوت ان ماتت ماتت وان عاشت لما نزل واللاق يأتين الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لمن سيلابا حتى زلت الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (قوله قال ابن عيينة رأفة في إقامة الحد) كذا لا أكثر وسقط في بعضهم وبعضهم ابن علية بلام وتحناه ثقيلة وعليه جرى ابن جلال والاول المعتد وقد ذكر منطلي في شرحه انه رآه في تفسير سفيان بن عيينة (قلت) ووقع نظيره عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح اليه وزاد بعد قوله في إقامة الحد بقاء ولا يبطل والمراد بتعطيل الحد تركه أصلا أو بقاءه عدا ومعنى وقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة نقل ابن المنذر عن أحد الاجتزاء بواحد

حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ جِلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَرَّبَ ثُمَّ لَمْ تَزَلْ تِلْكَ السَّنَةُ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ بَنَى عَامَ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ .

عن اسحق اثنين وعن الزهري ثلاثة وعن مالك والشافعي أربعة وعن ربيعة ما زاد عليها وعن الحسن عشرة ونقل ابن أبي شيبة بإسنيده عن مجاهد أداما رجل وعن محمد بن كعب في قوله ان نفق عن طائفة منكم قال هو رجل واحد وعن عطاء اثنان وعن الزهري ثلاثة وسأيت في أول خبر الواحد ماجاء في قوله وان طائفتان من المؤمنين اقتولا (قوله عبد العزيز) هو ابن أبي سلسة الماجشون (قوله عن زيد بن خالد) هكذا اختصر عبد العزيز من السند ذكر أ . هريرة ومن المتن سياق قصة العسف كلها واقتصر منها على قوله يأمر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام ويحتمل ان يكون ابن شهاب اختصره لما حدث به عبد العزيز وقوله جلد مائة بالنصب على نزاع الخافض ووقع في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن عبد العزيز بلفظ سمعت رسول الله ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يحصن بجلد مائة وتغريب عام وقوله قال ابن شهاب هو موصول بالسند المذكور (قوله أن عمر بن الخطاب) هو منقطع لأن عروة لم يسمع من عمر لكنه ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ ضرب وغرب وأن أبا بكر ضرب وغرب وأن عمر ضرب وغرب أخرجه من رواية عبد الله بن إدريس عنه وذكر الترمذي أن أصحاب عيد الله بن عمر روه عنه موقوفا على أبي بكر وعمر (قوله غرب ثم لم تزل تلك السنة) زاد عبد الرزاق في روايته عن مالك حتى غرب مروان ثم ترك الناس ذلك يعني أهل المدينة (قوله في رواية الليث عن عقيل) ووقع عند الاسماعيلي في رواية حجاج بن محمد عن الليث حدثني عقيل (قوله عن سعيد بن المسيب) هكذا خالف عقيل عبد العزيز بن أبي سلسة في شيخ الزهري فان كان هذا المتن مختصراً من قصة السيف فقد وافق عبد العزيز جميع أصحاب الزهري فان شيخه عندهم عيد الله بن عبد الله بن عتبة لا سعيد بن المسيب وان كان حديثاً آخر فالراجح قول عقيل لأنه أخفط لحديث الزهري من عبد العزيز لكن قد روى عقيل عن الزهري الحديث موافقاً لعبد العزيز أخرجهما النسائي من طريق حجين بمهمة ثم جيم بمصر ابن المثنى الليث عن عقيل عن ابن شهاب فذكر الحديثين على الولا حديث زيد بن خالد من رواية عيد الله عنه وحديث أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب عنه وابن شهاب صاحب حديث لا يستكر منه حله الحديث عن جماعة بألفاظ مختلفة (قوله بنى عام بإقامة الحد عليه) وقع في رواية النسائي ان بنى عاماً مع إقامة الحد عليه وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن الليث وعرف أن الباء في رواية يحيى بن بكير بمعنى مع والمراد إقامة الحد ما ذكر في رواية عبد العزيز جلد المائة وأطلق عليها الحد لكونها بنص القرآن وقد تمسك بهذه الرواية من زعم أن النفي تعزير وأنه ليس جزءاً من الحد وأجيب بأن الحديث يفسر بمضنه بعضاً وقد وقع التصريح في قصة العسف من لفظ النبي ﷺ ان عليه جلد مائة وتغريب عام وهو ظاهر في كون الكل حده ولم يختلف على روايه في لفظه فهو أرجح من حكاية الصحابي مع الاختلاف وما يؤيد كون حديثي الباب واحداً

بابُ نَفْيِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْمُخْتَشِينَ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامُ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخْتَشِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ، وَأَخْرَجَ فَلَانًا، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فَلَانًا

مع أنه اختلف على ابن شهاب في تابعيه وصحابيه ان الزيادة عن عمر عند عبد العزيز في حديث زيد بن خالد وقت عند عقيل في حيث أبي هريرة ففي آخر رواية حجاج بن محمد التي أشرت إليها عند الاسماعيلي قال ابن شهاب وكان عمر ينفي من المدينة الى البصرة والى خيبر وفيه إشارة الى بعد المسافة وقرها في النفي بحسب ما يراه الامام وان ذلك لا يتقيد والنفي محمول على من هذا الاختلاف أن في حديث الباب اختصارا عن قصة السيف وأن أصل الحديث كان عند عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد جميعا فكان يحدث به عنهما بتمامه وربما حدث عنه عن زيد بن خالد باختصار وكان عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وحده باختصار والله أعلم وفي الحديث جواز الجمع بين الحد والتعزير خلافا للحنفية ان أخذ بظاهر قوله مع إقامة الحد وجواز الجمع بين الجلد والنفي في حق الزاني الذي لم يحسن خلافا لم أيضا ان قلنا إن الجمع حد واحتج بعضهم بأن حديث عبادة الذي فيه النفي منسوخ بآية النور لان فيها الجلد بغير نفي وتعقب بأنه يحتاج الى ثبوت التاريخ وبأن العكس أقرب فان آية الجلد مطلقة في حق كل زان فنص منها في حديث عبادة الثيب ولا يلزم من خلو آية النور عن النفي عدم مشروعيته كما لم يلزم من خلوها من الرجم ذلك من الحجج القوية أن قصة السيف كانت بعد آية النور لانها كانت في قصة الافك وهي متقدمة على قصة السيف لان أبا هريرة حضرها وقد هاجر بعد قصة الافك بزمان (قوله باب نفي أهل المعاصي والمختشين) كأنه أراد الرد على من أنكر النفي على غير المحارب فيمن أنه ثابت من فعل النبي ﷺ ومن بعده في حق غير المحارب وإذا ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة فوقعه فيمن أتى كبيرة بطريق الأولى وقد تقدم ضبط المختن في باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة في أواخر السكاح (قوله هشام) هو الدستوائي ويعني هو ابن أبي كثير وقد تقدم بيان الاختلاف على هشام في سنده في كتاب اللباس في باب اخراج المتشبهين بالنساء من البيوت مع بقية شرحه (قوله وأخرج عمر فلانا) - نط لفظ عمر من رواية غير أبي ذر - وقد أخرج أبو داود الحديث عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بعد قوله وقال أخرجه من بيوتكم وأخرجوا فلانا وفلانا يعني المختشين وتقدم في اللباس عن معاذ بن فضالة عن هشام كرواية أبي ذر عنها وكذا عند أحمد عن يزيد بن هرون وغيره عن هشام وذكرت هناك اسم من فناه النبي ﷺ من المدينة ولم أذكر اسم الذي فناه عمر ثم وقعت في كتاب المغيرين لابي الحسن المدائني من طريق الوليد بن سعيد قال سمع عمر قوما يقولون أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة فدعا به فقال أنت لشرى فأخرج عن المدينة فقال انت كنت تخرجني قال البصرة حيث أخرجت يا عمر نصر بن حجاج وذكر قصة نصر بن حجاج وهي مشهورة وساق قصة جمعة السلي وأنه كان يخرج مع النساء الى البقيع ويتحدث اليهن حتى كتب بعض الغزاة الى عمر يشكو ذلك فأخرجه وعن مسلمة بن حارب عن اسمعيل بن مسلم أن أمية بن يزيد الاسدي ومولى مزينة كانا يحتكران الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر ثم ذكر عدة قصص لمهم ومعين فيمكن التفسير في هذه القصة ببعض هؤلاء قال ابن بطال أشار البخاري بأيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزاني الى أن النفي اذا شرع في حق من أتى معصية لاحد فيها فلان يشرع في حق من أتى ما فيه حد أولى فتأكد السنة الثابتة بالقياس ليرد به على من عارض السنة بالقياس فاذا تعارض القياس بقيت السنة بلا معارض واستدل به على أن المراد بالمختشين المتشبهون بالنساء لا من يؤتى فان ذلك حده الرجم ومن وجب رجه لا ينفي وتعقب بأن حده مختلف فيه والاكثر أن حكمه حكم الزاني فان ثبت عليه

باب مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الْإِمَامِ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ غَائِبًا عَنْهُ حَدَّثَنَا عاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ بِلِيبَتِكَ اللَّهُ، فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ صَدَقَ اقْضِ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَكْتَابُ اللَّهُ إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرْتَنِي بِأَمْرَاتِهِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَأَقْتَدَيْتُ بِمِائَةِ مِنَ النَّعْمِ وَوَلِيدَةٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَرَعَوْا أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِيبُ عَامٍ، فَقَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قَضِيْنَ بَيْنَكُمَا يَكْتَابُ اللَّهُ، أَمَّا النَّعْمُ وَالْوَلِيدَةُ فَرُدُّهُ عَلَيْكَ وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُتَيْسُ فَأَعْذُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا قَارِجُهَا فَقَدْ أَتَيْسُ قَرَجَهَا **باب** قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قِيَابَتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

جلد ونفى لانه لا يتصور فيه الاحسان وان كان يشبه فقط نفى فقط وقيل أن في الترجمة إشارة الى ضعف القول الصائر الى رجم الفاعل والمفعول به وان هذا الحديث الصحيح لم يأت فيه الا النفي وفي هذا نظر لانه لم يثبت عن أحد ممن أخرجهم النبي ﷺ أنه كان يؤتى وقد أخرج أبو داود من طريق أبي ماثم عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ أتى بمخث قد خضب يديه ورجليه فقالوا ما بال هذا قيل يشبه بالنساء فأمر به نفى الى النضج يعني بالنون والله أعلم (قوله **باب** من أمر غير الامام باقامة الحد غائبا عنه) قال الكرماني في هذا التركيب قلتي وكان الاول ان يدل لفظ غير بالضميم فيقول من أمره الامام الخ وقال ابن بطال قد ترجم بعد يعني في آخر أبواب الحدود هل يأمر الامام رجلا فيضرب الحد غائبا عنه ومعنى الترجمين واحد كذا قال ويظهر لي أن بينهما تغاييرا من جهة أن قوله في الاول غائبا عنه حال من المأمور وهو الذي يقيم الحدوفي الآخر حال من الذي يقام عليه الحد ثم ذكر حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف وقد مضى شرحه مستوفى قريبا وقوله في هذه الرواية ققام خصمه ققام صدق اقض يارسول الله بكتاب الله إن ابني قال الكرماني القائل هو الاعرابي لا خصمه لانه وقع في كتاب الصلح جاء اعرابي فقال يارسول الله اقض بيننا بكتاب الله ققام خصمه وقال صدق اقض بيننا بكتاب الله فقال الاعرابي إن ابني كان عسيفا (قلت) بلى الذي قال اقض بيننا هو والد العسيف ففي الرواية الماضية قريبا في باب الاعتراف بالزنا ققام خصمه وكان أفضه منه فقال اقض بيننا بكتاب الله وأذن لي الخ هذه رواية سفيان بن عيينة ووافقه الجمهور فتقدمت رواية مالك في الايمان والتذور ورواية الليث في الشروط وثاني رواية صالح بن كيسان وشيب بن أبي حمزة في خبر الواحد وكذا أخرجه مسلم من رواية الليث وصالح بن كيسان ومعمر وساقه على لفظ الليث ومع ذلك فالاختلاف في هذا على ابن أبي ذنب فانه رواه عن الزهري هنا وفي الصلح فالرواية له في الصلح عن ابن أبي ذنب آدم بن أبي اياس وهنا عاصم بن علي وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يزيد بن هرون عن ابن أبي ذنب فوافق عاصم بن علي وهذا هو المعتمد وان قوله في رواية آدم فقال الاعرابي زيادة الا إن كان كل من الخصمين متصفا بهذا الوصف وليس ذلك بعيد والله أعلم (قوله **باب** قول الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أزال ينكح المحصنات المؤمنات الآية) كذا لاني ذر وساق في رواية كريمة الى قوله والله غفور رحيم قال الواحدى قرىء المحصنات في القرآن بكسر الصاد وفتحها الا في قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم فبالفتح جزما وقرىء فاذا أحصن بالضم وبالفتح معناه التزويج وبالفتح معناه الاسلام وقال غيره اختلف في

بِإِيمَانِكُمْ بِضُكُّكُمْ مِنْ بَغْضٍ فَانْكُحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ
غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَخَدَّاتٍ أَخَذَانِ فَإِذَا أَحْصَيْتَ فَإِنَّ أَسْنِينَ بِفَاحِشَةٍ تَعْلِيْقَيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى
الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَفِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ
باب إِذَا زَنَتِ الْأَمَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ قَالَ إِذَا زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِنْ

احسان الأمة فقال الأكثر احسانها التزويج وقيل العتق وعن ابن عباس وطائفة احسانها التزويج ونصره أبو
عيد واسماعيل القاضي واحتج له بأنه تقدم في الآية قوله تعالى من فتيانكم المؤمنات فيبعد أن يقول بعده فإذا أسلمن
قال فان كان المراد بالتزويج كان مفهومه أنها قبل أن تزوج لا يجب عليها الحد إذا زنت وقد أخذ به ابن عباس
قال لاحد على الأمة إذا زنت قبل أن تزوج وبه قال جماعة من التابعين وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام وهو
وجه للقاضية واحتج بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس ليس على الأمة حد حتى تحصن وسنده حسن لكن
اختلف في رفعه ووقفه وبذلك جزم ابن خزيمة وغيره وادعى ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ أنه منسوخ بحديث
الباب وتعقب بأن النسخ يحتاج إلى التاريخ وهو لم يعلم وقد عارضه حديث على أقيمو الحدود على أرقامكم من
أحسن منهم ومن لم يحصن واختلف أيضا في رفعه ووقفه والراجح أنه موقوف لكن سياقه مسلم يدل على رفعه
فالتمسك به أقوى وإذا حمل الاحسان في الحديث على التزويج وفي الآية على الاسلام حصل الجمع وقد بينت السنة
أنها إذا زنت قبل الاحسان تجلد وقال غيره التقييد بالاحسان يفيد أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم فاخذ حكم
زناها بعد الاحسان من الكتاب وحكم زناها قبل الاحسان من السنة والحكمة فيه أن الرجم لا يتصف باستمرار
حكم الجلد في حقها قال البيهقي ويحتمل أن يكون نص على الجلد في أكل حالها ليبتدله على سقوط الرجم عنها لا على إرادة
اسقاط الجلد عنها إذا لم تزوج وقد بينت السنة أن عليها الجلد وإن لم تحصن (قوله غير مسافحات زواني ولا متخذات أخدان
أعلاه) فتح المهر فوكر المجوعة والتشديد جمع خليل وهذا التفسير ثبت في رواية المستمل وحده وقد أخرجه ابن أبي
حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله والمسافحات جمع مسافحة مأخوذ من السفاح وهو من أساء الزنا
والأخذان جمع خدن بكسر أوله وسكون ثانيه وهو الخدين والمراد به صاحب قال الراغب وأكثر ما يستعمل
فبين صاحب غيره بشبهة وأما قول الشاعر في المدح خدن المعاني فهو استعارة (قلت) والتسكنة فيه
أنه جعل يشتمى معالي الأمور كما يشتمى غيره الصورة الجميلة فجعله خدينا لها وقال غيره الخدين الخليل في السر
* (قوله باب إذا زنت الأمة) أي ما يكون حكمها وسقطت هذه الترجمة للأصلي وجرى على ذلك ابن
بطلال وهما الحديث المذكور فيها حديث الباب المذكور قبلها ولكن صرح الاسماعيل بأن الباب الذي قبلها لا
حديث فيه وقد تقدم الخراب عن نظيره وأنه إما أن يكون أخل بإضا في المسودة فسد النسخ بعده وإما أن يكون
اكتفى بالآية وتأولها عن الحديث المرفوع وهذا هو الأقرب لكثرة وجود مثله في الكتاب (قوله عن أبي هريرة
وزيد بن خالد) سبق التنقيح في شرح قصة العسيف على أن الزبيدي وبونس زادا في روايتها لهذا الحديث عن الزهري
شبل بن خليل أو ابن حامد وقدّم يانه مفصلا (قوله سئل عن الأمة) في رواية حيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن
رجل النبي ﷺ قال إن جارتني زنت فتبين زناها قال اجلدها ولم أقف على اسم هذا الرجل (قوله إذا زنت ولم
تحصن) تقدم القول في المراد بهذا الاحسان قال ابن بطلال زعم من قال لا جلد عليها قبل التزويج بأنه لم يقل في

زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضَعِيرٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ لَا أَذْرِي بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ

هذا الحديث ولم تحصن غير مالك وليس كما زعموا فقد رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن شهاب كما قال مالك وكذا رواه طائفة عن ابن عيينة عنه (قلت) رواية يحيى بن سعيد أخرجه النسائي ورواية ابن أبي عيينة تقدمت في البيوع ليس فيها ولم تحصن وزادها النسائي في روايته عن الحرث بن مسكين عن ابن عيينة بلقط سئل عن الامة تزنى قبل ان تحصن وكذا عند ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن ابن عيينة وقد رواه عن ابن شهاب أيضا صالح بن كيسان كما قال مالك وتقدمت روايته في كتاب البيوع في باب بيع المدبر وكذا أخرجهما مسلم والنسائي ووقع في رواية سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة هناك بدونها وسأيت قريبا أيضا وعلى تقدير أن مالكا تفرد بها فهو من الحفاظ وزيدته مقبولة وقد سبق الجواب عن مفهومها (قوله قال ان زنت فاجلدوها) قيل أعاد الزنا في الجواب غير مقيد بالاحصان للثنية على أنه لا أثر له وان موجب الحد في الامة مطلق الزنا ومعنى اجلدوها الحد اللائق بها المبين في الآية وهو نصف ما على الحرمة وقد وقع في رواية أخرى عن أبي هريرة فليجلدها الحد والخطاب في اجلدوها لمن يملك الامة فاستدل به على أن السيد يقيم الحد على من يملكه من جارية وعبد أما الجارية فبالنص وأما العبد فبالإلحاق وقد اختلف السلف فيمن يقيم الحدود على الأرقاء فقالت طائفة لا يقيمها إلا الامام أو من يأذن له وهو قول الحنفية وعن الأوزاعي والثوري لا يقيم السيد الا حد الزنا واحتج الطحاوي بما أورده من طريق مسلم بن يسار قال كان أبو عبد الله رجلا من الصحابة يقول الزكاة والحدود والقبي واجمعة الى السلطان قال الطحاوي لا نعلم له مخالفا من الصحابة وتبعه ابن حزم فقال بل خالفه اثنا عشر نفسا من الصحابة وقال اخرون يقيمها السيد ولولم يأذن له الامام وهو قول الشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر في الامة اذا زنت ولا زوج لها يحدها سيدها فان كانت ذات زوج فامرها الامام وبه قال مالك الا ان كان زوجها عبدا لسيدها فامرها الى السيد واستثنى مالك القطع في السرقة وهو وجه للشافعية وفي آخر يستثنى حد الشرب واحتج للمالكية بأن في قطع مثله فلا يؤمن السيد أن يريد أن يمثل بعده فيخشى أن يتصل الأمر بمن يعتقد أنه يعتق بذلك فيدعي عليه السرقة لئلا يعتق فيمنع من مباشرته القطع سدا للذريعة وأخذ بعض المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما اذا كان مستند السرقة علم السيد أو الأقارب بخلاف ما لو ثبت بالبيعة فانه يجوز للسيد لفقد العلة المذكورة وحجة الجمهور حدوثه على المشار اليه قبل وهو عند مسلم والثلاثة وعند الشافعية خلاف في اشتراط أهلية السيد لذلك وتمسك من لم يشترط بأن سبيله سبيل الاستصلاح فلا يفترق للأهلية وقال ابن حزم يقيم السيد الا ان كان كافرا واحتج بانهم لا يقررون الا بالصغار وفي تسليطه على اقامة الحد منافاة لذلك وقال ابن العربي في قول مالك ان كانت الامة ذات زوج لم يحدها الامام من أجل أن الزوج تعلقا بالفرج في حفظه عن النسب الباطل والماء الفاسد لكن حديث النبي ﷺ أول أن يتبع يعني حديث على المذكور الدال على التعميم في ذات الزوج وغيرها وقد وقع في بعض طرقه من أحسن منهم ومن لم يحصن (قوله ثم يبعوها ولو بضفير) بفتح الضاد المعجمة غير المشالة ثم فأدى المضفور فعيل بمعنى مفعول زاد يونس وابن أخي الزهري والزيدي ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائي والضفير الحبل وهكذا أخرجه عن قتيبة عن مالك وزادها عمار بن أبي قزوة عن محمد بن مسلم وهو ابن شهاب الزهري عند النسائي وابن ماجه لكن خالف في الاستناد فقال أن محمد بن مسلم حدثه ان عروة وعمره حدثاه ان عائشة حدثته ان رسول الله ﷺ قال اذا زنت الامة فاجلدوها وقال في آخره ولو بضفير والضفير الحبل وقوله والضفير الحبل مدرج في هذا الحديث من قول الزهري على ما بين في رواية القعنبي عن مالك عن مسلم وأبي داود فقال في آخره قال ابن شهاب والضفير الحبل وكذلك ذكره الدارقطني في الموطأت منسوبا لجميع من روى الموطأ الا ابن مهدي فان ظاهر سياقه انه أدرجه أيضا ومنهم من لم يذكر قوله والضفير الحبل كما في رواية الباب

(قوله قال ابن شهاب) هو موصول بالسند المذكور (قوله لأدري بعد الثالثة أو الرابعة) لم يختلف في رواية مالك في هذا وكذا في رواية صالح بن كيسان وابن عيينة وكذا في رواية يونس والزيدي عن الزهري عند النسائي وكذا في رواية معمر عند مسلم وأدوجه في رواية يحيى بن سعيد عند النسائي ولفظه ثم إن زنت فأجلدها ثم يعوها ولو بضعير بعد الثالثة أو الرابعة ولم يقل قال ابن شهاب وعن قتية عن مالك كذلك وأدرج أيضا في رواية محمد بن أبي فروة عن الزهري في حديث عائشة عند النسائي والصواب التفصيل وأما مالك في الثالثة أو في الرابعة فوقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي فليجلدها ثلاثا فإن عادت فليبعها ونحوه في مرسل عكرمة عند أبي قرة بلفظ وإذا زنت الرابعة فبيعها ووقع في رواية سعيد المقبري المذكورة في الباب الذي يليه ثم إن زنت الثالثة فليبعها وحصل الاختلاف هل يجلدها في الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جلد والراجح الأول ويكون سكوت من سكت عنه للعلم بأن الجلد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجلد لانه المحقق فلفي الشك والاعتداد على الثلاث في كثير من الامور المشروعة وقوله ولو بضعير أي حبل مضفور ووقع في رواية المقبري ولو بحبل من شعر وأصل الضفر نسيج الشعر وادخال بعضه في بعض ومنه صفائر شعر الرأس للمرأة وللرجل قيل لا يكون مضفورا الا ان كان من ثلاث وقيل شرطه أن يكون عربضا وفيه نظر وفي الحديث إن الزنا عيب يرد به الرقيق للامر بالخط من قيمة المرقوق اذا وجد منه الزنا كذا جزم به النووي تبعاً لغيره وتوقف فيه ابن دقيق العيد لجواز أن يكون المقصود الامر بالبيع ولو انحطت القيمة فيكون ذلك متعلقا بالمر وجودي لا أخبارا عن حكم شرعي إذ ليس في الخبر تصريح بالامر من حط القيمة وفيه أن من زنى فاقم عليه الحد ثم عاد أعيد عليه بخلاف من زنى مرارا فإنه يكتفى فيه باقامة الحد عليه مرة واحدة على الراجح وفيه الزجر عن مخالطة الفساق ومعاشرتهم ولو كانوا من الأزام إذا تكرر زجرهم ولم يرتدعوا ويقع الزجر باقامة الحد في الشارع فيه الحد بالبائع يرفها لاحد فيه وفيه جواز عطف الامر لمتقضي الوجوب لان الامر بالجلد واجب بالامر بالبيع مندوب عن الجمهور خلافا لابي ثور وأهل الظاهر وادعي بعض الشافعية أن سبب صرف الامر عن الوجوب أنه مندوخ ومن حكاه ابن الرفعة في المطلب ويحتاج الى ثبوت وقال ابن بطال حمل الفقهاء الامر بالبيع على الحض على مباحة من تكرر منه الزنا لئلا يظن بالسيد الرضا بذلك ولما في ذلك من الوسيلة الى تكثير أولاد الزنا قال وحله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الامة فلا يستقل به وقد ثبت النهي عن اضاعه المال فكيف يجب بيع الامة ذات القيمة بحبل من شعر لا قيمة له فدل على ان المراد الزجر عن معاشرته من تكرر منه ذلك وتعقب بأنه لا دلالة فيه على بيع الثمين بالحقير وان كان بعضهم قد استدل به على جواز بيع المطلق التصرف ماله بدون قيمته ولو كان بما يتفان بمثله الا ان قوله ولو بحبل من شعر لا يراد به ظاهره وانما ذكر للبالغة كما وقع في حديث من بنى لله مسجدا ولو كحفص قطاة على أحد الأجوبة لان قدر المحض لا يسع أن يكون مسجدا حقيقة فلو وقع ذلك في عين علوكة للبحجور فلا يبيعها وليه الا بالقيمة ويحتمل أن يطرد لان عيب الزنا تنقص به القيمة عند كل أحد فيكون بيعها بالقصان بيعا بشئ المثل نه عليه الفاضل عياض ومن تبعه وقال ابن العربي المراد من الحديث الاسراع بالبيع وامضاؤه ولا يتربص به طلب الراغب في الزيادة وليس المراد يبعه بقيمة الحبل حقيقة وفيه أنه يجب على البائع أن يعلم المشتري بعيب السلعة لان قيمتها انما تنقص مع العلم بالعيب حكاه ابن دقيق العيد وتعقبه بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الاعلام واستشكل الامر ببيع الرقيق اذا زنى مع ان كل مؤمن مأثور أن يرى اخيه ما يرى لنفسه ومن لازم البيع أن يوافق أخاه المؤمن على أن يقتني ما لا يرضى اقتناه لنفسه واجيب بأن السبب الذي باعه لاجله ليس محقق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتدع الرقيق اذا علم أنه متى عاد أخرج فان الإخراج من الوطن المألوف شاق ولجواز أن يقع الاعفاف عند المشتري بنفسه أو بغيره قال ابن العربي يرجى عند تبديل المحل تبديل الحال

باب لَا يُسْتَرْبُ عَلَى الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَا تُنْفَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا
الْبَيْهَقِيُّ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا زَنَتْ الْأَمَةُ
فَتَسْتَبِينَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُسْتَرْبُ ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُسْتَرْبُ ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ
فَلْيَجْلِدْهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ * تَابَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

ومن المعلوم أن للجواردة تأثيراً في الطاعة وفي المعصية قال النووي وفيه أن الزاني إذا حذم زنى لزمه حد آخر ثم
كذلك أبداً فإذا زنى مرات ولم يجد فلا يلزمه إلا حد واحد (قلت) من قوله فإذا زنى ابتداء كلامه لتكميل
الفائدة والافليس في الحديث ما يدل عليه اثباتاً ولا نفيًا بخلاف الشق الأول فإنه ظاهر وفيه إشارة إلى أن العقوبة
في التعزيرات إذا لم ينفذ مقصودها من الزجر لا يفعل لأن إقامة الحد واجبة فلا تكرر ذلك ولم ينفذ عدل إلى ترك
شرط إقامته على السيد وهو الملك ولذلك قال يعوها ولم يقل اجلدوها كلها زنت ذكره ابن دقيق العيد وقال قد
تعرض أمام الحرمين لشيء من ذلك فقال إذا علم المعز أن التأديب لا يحصل إلا بالضرب المبرح فليتركه لأن
المبرح يهلك وليس له الإهلاك وغير المبرح لا يفيد قال الرافعي وهو مبنى على أن الإمام لا يجب عليه تعزير من
يستحق التعزير فإن قلنا يجب التحق بالحد فليعزره بغير المبرح وإن لم يزجر وفيه أن السيد يقيم الحد على عبدوان
لم يستأذن السلطان وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب (قوله **باب** لا يثرب على الأمة إذا زنت ولا تنفى)
أما التثريب بمشاة ثم مثلة ثم موحدة فهو التعنيف وزنه ومعناه وقد جاء بلفظ ولا يعنفها في رواية عبد الله العمري
عن سعيد المقبري عند النسائي وأما النفي فاستنبطوه من قوله فليجملها لأن المقصود من النفي
الإبعاد عن الوطن الذي وقعت فيه المعصية وهو حاصل بالبيع وقال ابن بطال وجه الدلالة أنه قال
فليجلدها وقال فليجملها فدل على سقوط النفي لأن الذي ينفي لا يقدر على تسليمه إلا بعد مدة فاشبه الآبق
(قلت) وفيه نظر لجواز أن يتسله المشتري مسلوب المنفعة مدة النفي أو يتفق بيعه لمن توجه إلى المكان
الذي يصدق عليه وجود النفي وقال ابن العربي تستثنى الأمة لثبوت حق السيد فيقدم على حق الله وإنما لم يسقط
الحد لأنه الأصل والنفي فرع (قلت) وتماه أن يقال روعي حق السيد فيه أيضاً بترك الرجم لأنه فوت المنفعة
من أصلها بخلاف الجلد واستمر نفي العبد إذ لاحق للسيد في الاستمتاع به واستثنى نفي الرقيق بأنه لا وطن
له وفي نفيه قطع حق السيد لأن عموم الأمر بنفي الزاني عارضه عموم نهي المرأة عن السفر بغير المحرم وهذا خاص
بالأما من الرقيق دون الذكور وبه احتج من قال لا يشرع نفي النساء مطلقاً كما تقدم في باب البكران بجلدات
ونيفان واختلف من قال بنفي الرقيق فأصحح نصف سنة وفي وجه ضعيف عند الشافعية سنة كاملة وفي ثالث
لا نفي على رقيق وهو قول الأئمة الثلاثة والأكثر (قوله إذا زنت الأمة فتبين زناها) أي ظهر وشرط بعضهم
أن يظهر بالينة مراعاة للفظ تبين وقيل يكفى في ذلك بعلم السيد (قوله فليجلدها) أي الحد الواجب عليها المعروف
من صريح الآية فعملهن نصف ماعلى المحصنات من العذاب ووقع في رواية للنسائي من طريق الأعمش عن أبي صالح
عن أبي هريرة فليجلدها بكتاب الله (قوله ولا يثرب) أي لا يجمع عليها العقوبة بالجلد والتعزير وقيل المراد
لا يقتنع بالتوبيخ دون الجلد وفي رواية سعيد عن أبي هريرة عند عبد الرزاق ولا يعيرها ولا يفندھا قال ابن
بطال يؤخذ منه أن كل من أقیم عليه الحد لا يعزر بالتعنيف واللوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى
الإمام التحذير والتخويف فإذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه (قلت) وقد تقدم قريباً نهي ﷺ عن سب النبي أقیم
عليه حد الحر وقال لا تكونوا أعواناً للشيطان على أخيك (قوله تابعه اسمعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة)
يريد في المتن لا في السند لأنه نقص منه قوله عن أبيه ورواية اسمعيل وصلها النسائي من طريق بشر بن الفضل عن

باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الأمام حدثنا موسى بن إسحاق حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني سألت عبد الله بن أبي أوفى عن الرجم فقال رجم النبي ﷺ هلكت أقبل النور أم بعده ؟ قال لا أدري . تابعه علي بن مسير وحالده بن عبد الله والمحاريبي وعبيدة بن حميد عن الشيباني ، وقال بعضهم المائدة والأول أصح **حدثنا** إسحاق بن عبد الله حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال إن اليهود جاؤا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا ، فقال

اسمعيل بن أمية ولفظه مثل الليث إلا أنه قال فإن عادت فزنت فليعها والباقي سواء . ووافق الليث على زيادة قوله عن أبيه محمد بن إسحق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ووافق اسمعيل على حذفه عبيد الله بن عمر العمري عندهم وأيوب بن موسى عند مسلم والنسائي ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن إسحاق عند النسائي ووقع في رواية عبد الرحمن المذكور عن سعيد سمعت أبا هريرة ولاسمعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وقال أنه خطأ والصواب الأول ووقع في رواية حميد هذه بلفظ آخر قال أن النبي ﷺ رجل قال جارتي زنت فبين زناها قال اجلها خمسين الحديث (قوله **باب** أحكام أهل الذمة) أي اليهود والنصارى وسائر من تؤخذ منه الجزية (قوله وإحصانهم إذا زنوا) يعني خلافا لمن قال ان من شروط الإحصان الاسلام قوله ورفعوا إلى الأمام (أي سواء جاؤا إلى حاكم المسلمين ليحكموه أو رفعهم إليه غيرهم متدبرا عليهم خلافا لمن قيد ذلك بالنسبة الأولى كالحنفية وسأذكر ذلك مبسوطا وذكر فيه حديثين * الحديث الأول (قوله عبد الواحد) هو ابن زياد والشيباني هو أبو إسحاق سليمان (قوله عن الرجم) أي رجم من ثبت أنه زنى وهو محصن (قوله قال رجم النبي ﷺ) كذا أطلق قال الكرماني مطابقة للترجمة من حيث الإطلاق (قلت) والذي ظهر لي أنه جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وهو ما أخرجه أحمد والاسماعيلي والطبراني من طريق هشيم عن الشيباني قال قلت هل رجم النبي ﷺ فقال نعم رجم يهوديا ويهودية وسياق أحد مختصر (قوله أقبل النور) أي سورة النور والمراد باغية النزول (قوله أم بعد) في رواية الكشميني أم بعده (قوله لا أدري) فيه أن الصحابي الجليل قد تخفى عليه بعض الأمور الواضحة وإن الجواب من الفاضل بلا أدري لا عيب عليه فيه بل يدل على تحريره وتنبهه فيمدح به (قوله تابعه علي ابن مسهر) قلت وصلا ابن أبي شيبة عنه عن الشيباني قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى فذكر مثله بلفظ قلت بعد سورة النور (قوله وخالد بن عبد الله) أي الطحان وهي عند المؤلف في باب رجم المحصن وقد تقدم لفظه (قوله والمحاريبي) يعني عبد الرحمن بن محمد الكوفي (قوله وعبيدة) بفتح أوله وأبوه حميد بالتصغير ومتابعته وصلا الاسماعيلي من رواية أبي ثور وأحمد بن منيع قالوا حدثنا عبيدة بن حميد وجريروا هو ابن عبد الله عن الشيباني ولفظه قلت قبل النور أو بعدها (قوله وقال بعضهم) أي بعض المسلمين وهو عبيدة فان لفظه في مستند أحمد بن منيع ومن طريقة الاسماعيلي قلت بعد سورة المائدة أو قبلها كذا وقع في رواية هشيم التي أشرت إليها قبل (قوله والأول أصح) أي في ذكر النور (قلت) ولعل من ذكره توهم من ذكر اليهودي واليهودية ان المراد سورة المائدة لان فيها الآية التي نزلت بسبب سؤال اليهود عن حكم الذين زنيا منهم * الحديث الثاني (قوله عن نافع) في موطناً محمد بن الحسن وحده حدثنا نافع قاله الدارقطني في الموطأ (قوله ان اليهود جاؤا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا) ذكر السبيل عن ابن العربي (١٠) ان اسم المرأة بكرة بضم الموحدة

(١) قوله عن ابن العربي في نسخة عن ابن العمري

كَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ ؟ فَقَالُوا نَقَضْتَهُمْ وَيُجْلَدُونَ ، قَالَ

وَسَكُنَ الْمَهْلَةُ لِمِيسَمِ الرَّجُلِ وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ السَّبِيحُ فِي ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ مِثْلِهِ مِنْ تَبَعِ الْعِلْمِ وَكَانَ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَحْدِثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ زَنَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ بَامْرَأَةٍ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَذْهَبْنَا إِلَى هَذَا الَّتِي فَانَهُ بَعَثَ بِالتَّخْفِيفِ فَإِنَّا بَنَيْنَا دُونَ الرَّجْمِ فَلَنَاهَا وَاجْتَنَبْنَا عِندَ اللَّهِ وَقُلْنَا فَيَا نَبِيَّائِكَ قَالَ قَالُوا النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فِي أَصْحَابِهِ فَقَالُوا يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا زِي فِي رَجُلٍ وَأَمْرَأَةٍ زَانِيَا مِنْهُمْ قَتَلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَنِ الطَّبْرِيِّ عَنِ الثَّعْلَبِيِّ عَنِ الْمُفْسِرِينَ قَالُوا انْطَلَقَ قَوْمٌ مِنْ قَرِيقَةَ وَالْخَضِيرِ مِنْهُمْ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ وَكَعْبُ بْنُ أَسَدٍ وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو وَمَالِكُ بْنُ الصَّيْفِ وَكُنَانَةُ بْنُ ابْنِ الْحَقِيقِ وَشَاسُ بْنُ قَيْسٍ وَيُوسُفُ بْنُ غَازِرٍ فَأَسْأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ مِنْ أَشْرَافِ أَهْلِ خَيْبَرَ زَانِيَا وَاسْمُ الْمَرْأَةِ بِسْرَةَ وَكَانَتْ خَيْرَ حُرٍّ قَالَ لَهَا اسْأَلُوهُ فَتَزَلَّ جَبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ اجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ ابْنَ صُورِيَا فَذَكَرَ الْقِصَّةَ مَطْوَلًا وَلَفْظَ الطَّبْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ أَحْبَارَ الْيَهُودِ اجْتَمَعُوا فِي بَيْتِ الْمَدَارِسِ وَقَدْ زَنَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بَعْدَ احْتِصَانِهِ بَامْرَأَةٍ مِنْهُمْ قَدْ احْتَصَنَتْ فَذَكَرَ الْقِصَّةَ وَفِيهَا فَقَالَ أَخْرَجُوا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صُورِيَا الْأَعْوَرِ قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَيَقَالُ لَهُمْ أَخْرَجُوا مَعَهَا يَا سِرَّ بْنَ أَحْطَبٍ وَوَهَبُ بْنُ يَهُوذَا فَخَلَا النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ صُورِيَا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَهُودِيٌّ مَحْمًا مَجْلُودًا فَدَعَاهُمْ فَقَالَ هَكَذَا تَجِدُونَ حَدِّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ قَالُوا نَعَمْ وَهَذَا يَخَالِفُ الْأَوَّلَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ فِيهِ أَنَّهُمْ ابْتَدَأُوا السُّؤَالَ قَبْلَ أَقَامَةِ الْحَدِّ وَفِي هَذَا أَنَّهُمْ أَقَامُوا الْحَدَّ قَبْلَ السُّؤَالَ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِالتَّعَدُّدِ بَأَنَّ يَكُونُ الَّذِينَ سَأَلُوا عَنْهَا غَيْرَ الَّذِي جُلِدُوهُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ بَادِرُوا جُلِدُوهُ ثُمَّ بَدَأَ لَهَا فَاتَّفَقَ الْمُرُورُ بِالْمَجْلُودِ فِي حَالِ سُؤَالِهِمْ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَهُمْ بِاحْضَارِهَا فَوَقَعَ مَا وَقَعَ وَفِي الْعِلْمِ عِنْدَ اللَّهِ وَبِهِ الْجَمْعُ مَا وَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَهْطًا مِنَ الْيَهُودِ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَهُمْ امْرَأَةٌ قَالُوا يَا مُحَمَّدًا أُنْزِلْ عَلَيْنَا فِي الزَّانِيَةِ فَجَاءَهُمْ جُلِدُوا الرَّجُلُ ثُمَّ بَدَأَ لَهَا أَنْ يَسْأَلَ أَعْنَ الْحُكْمِ فَاحْضَرُوا وَالرَّاهُودُ ذَكَرُوا الْقِصَّةَ وَالسُّؤَالَ وَوَقَعَ فَرَوَا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى يَهُودِيٌّ وَيَهُودِيَّةٌ زَانِيَا وَغَوَّاهُ فَرَوَا عِنْدَ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ الْمَاضِيَةَ قَرِيبًا وَلَفْظُهُ أَحَدُهُمَا وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِثِ عِنْدَ الزَّائِرَانَ الْيَهُودِيَّ زَانِيَا وَقَدْ احْتَصَنَتْ (قَوْلُهُ مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ) قَالَ الْبَاجِي يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُ الْوَلُوحِ أَنَّ حُكْمَ الرَّجْمِ فِيهَا ثَابِتٌ عَلَى مَا شَرَعَ لَمْ يَلْحَقْهُ تَبْدِيلٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُ ذَلِكَ بِأَخْبَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ عَلَى وَجْهِ حَصَلٍ لَهُ بِهِ الْعِلْمُ بِصَحَّةِ تَقْلِيمِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَمَّا سَأَلَهُمْ عَنْ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ مَا عِنْدَهُمْ فِيهِ ثُمَّ يَتَعْلَمُ صَحَّةَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ تَعَالَى (قَوْلُهُ فَقَالُوا نَقَضْتَهُمْ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَلَاثَةٍ مِنَ الْفَضِيحَةِ (قَوْلُهُ وَيُجْلَدُونَ) وَقَعَ بَيَانُ الْفَضِيحَةِ فِي رِوَايَةِ أَبِي يُونُسَ عَنْ نَافِعِ الْآتِيَةِ فِي التَّوْحِيدِ بَلْفَظٍ قَالُوا نَسَخَهُمْ وَجُوهَهُمْ وَنَخَرِيزُهُمَا وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو قَالُوا نَسَدَ وَجُوهَهُمَا وَنَحْمَمَهُمَا وَنَخَالِفُ بَيْنَ وَجُوهِهِمَا وَيَطَافُ بِهِمَا وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ أَحْبَارَنَا أَحْدَثُوا تَحْمِيمَ الْوَجْهِ وَالتَّجْيِيزَ وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَحْمَمُ وَيَجْجُ وَيَجْلُدُ وَالتَّجْيِيزُ أَنْ يَحْمَلَ الزَّانِيَانِ عَلَى حِمَارٍ وَتَقَابِلُ أَقْسِيَّتَهُمَا وَيَطَافُ بِهِمَا وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الرَّجْمِ بِالْبَلَاطِ النُّقْلُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ أَنَّهُ جَزَمَ بِأَنَّ تَفْسِيرَ التَّجْيِيزِ مِنْ قَوْلِ الزَّهْرِيِّ فَكَانَ أَدْرَجَ فِي الْمِخْرَافَةِ لِأَنَّ أَصْلَ الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَتِهِ وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ الْهَمْزَةُ وَأَنَّ التَّجْيِيزَ وَهُوَ الرَّدْعُ وَالزَّجْزُ يُقَالُ جَبَّاهُ تَجْيِيزًا أَوْ رَدْعَةً وَالتَّجْيِيزُ أَنْ يَنْكَسَ رَأْسُهُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعْلٍ بِهِ ذَلِكَ يَنْكَسُ رَأْسُهُ اسْتِحْجَاءً فَسَمِيَ ذَلِكَ الْفَعْلُ تَجْيِيزًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْجَبِّ وَهُوَ الْاسْتِقْبَالُ بِالْمَكْرُوهِ وَأَصْلُهُ مِنْ إَصَابَةِ الْجَبَّةِ تَقُولُ جَبَّاهُ إِذَا أَصَبَتْ جَبَّاهُ إِذَا أَصَبَتْ رَأْسَهُ وَقَالَ الْبَاجِي ظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ قَصَدُوا فِي جَوَابِهِمْ تَحْرِيفَ حُكْمِ التَّوْرَةِ وَالْكَذْبَ عَلَى النَّبِيِّ إِمَّا رَجَاءً أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِغَيْرِ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَإِمَّا لَنَاهُمْ قَصَدُوا بِتَحْكِيمِهِ التَّخْفِيفَ عَنِ الزَّانِيَيْنِ وَاعْتَقَدُوا أَنَّ ذَلِكَ يَخْرِجُهُمْ عَمَّا وَجِبَ عَلَيْهِمْ أَوْ قَصَدُوا اخْتِبَارَ أَمْرِهِ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَقَرَّرَاتِ مِنْ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمٍ كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمٍ ارْقِعْ يَدَكَ فَارْقَعَ يَدَهُ فَأَذَا فِيهَا آيَةَ الرَّجْمِ ، قَالُوا صَدَقَ يَا مُحَمَّدٌ ، فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَا ، قَرَأْتُ الرَّجُلَ يَخْنِي عَلَى الْمَرْأَةِ يَمِينَهَا الْحِجَارَةَ

كان نبياً لا يمر على باطل فظهر بتوفيق الله نبيه كذبهم وصدقه والله الحمد (قوله قال عبد الله بن سلام كذبتم أن فيها الرجم) في رواية أيوب وعبد الله بن عمر قال قاتوا بالتوراة قال قاتلوها أن كنتم صادقين (قوله قاتوا) صيغة الفعل الماضي وفي رواية أيوب فجاؤا وزاد عبد الله بن عمر بها فقرؤوها وفي رواية زيد بن أسلم قاتى بها فزع الوسادة من تحته فوضع التوراة عليها ثم قال آمنت بك وعمن أنزلك وفي حديث البراء عند مسلم فدعا رجلاً من علمائهم فقال أئندك بالله وعمن أنزله وفي حديث جابر عند أبي داود فقال اتوني بأعلم رجلين منكم قاتى بآبٍ سوريا زاد الطبري في حديث ابن عباس اتوني برجلين من علماء بني إسرائيل قاتوه برجلين أحدهما شاب والآخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ولابن أبي حاتم من طريق مجاهد أن اليهود استفتوا رسول الله ﷺ في الزانين فأنفاهم بالرجم فانكروه فأمرهم أن يأتوا بأخبارهم فنادى فكتموا إلا رجلاً من أصاغرم أعور فقال كذبوك يا رسول الله في التوراة (قوله قاتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها) ونحوه في رواية عبد الله بن دينار وفي رواية عبيد الله بن عمر فوضع القتي الذي يقرأ يده على آية الرجم فقرأ ما بين يديها وما ورائها وفي رواية أيوب فقالوا لرجل ممن يرضون يا أعور اقرأ فقرأ حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه واسم هذا الرجل عبد الله بن سوريا كما تقدم وقد وقع عند النقاش في تفسيره أنه أسلم لكن ذكر مكي في تفسيره أنه ارتد بعد أن أسلم كذا ذكر القرطبي ثم وجدته عند الطبري بالسند المتقدم في الحديث الماضي أن النبي ﷺ لما ناشده قال يا رسول الله إنهم ليعلمون أنك نبي مرسل ولكنهم يحسدونك وقال في آخر الحديث ثم كفر بعد ذلك ابن سوريا ونزلت فيه يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر الآية (قوله فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم) في رواية عبد الله بن دينار فاذا آية الرجم تحت يده ووقع في حديث البراء فضده الرجم ولكنه كثر في إشارتنا فكننا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الوضع أفنا عليه الحد فقلنا تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع فجعلنا التعميم والجلد مكان الرجم ووقع بيان ما في التوراة من آية الرجم في رواية أبي هريرة المحض والمحصنة إذا زنيا فقامت عليهما البيعة رجما وإن كانت المرأة حلياً ترص بها حتى تضع مافي بطنها وفي حديث جابر عند أبي داود قالا نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما زاد الزباد من هذا الوجه فان وجدوا الرجل مع المرأة في بيت أو في ثوبها وعلى بطنها فهي ربية وفيها عقوبة قال فانتم كما أن ترجوما قال ذهب سلطاننا فكرها القتل وفي حديث أبي هريرة قال أول ما ارتختصم أمر الله قال زنى ذوا قرابة من الملك فاخر عنه الرجم ثم زنى رجل شريف فارادوا رجمه فقال قومه دونه وقالوا أبدأ بصاحبك فاصطاحوا على هذه العقوبة وفي حديث ابن عباس عند الطبري أنا كنا شية وكان في نساتنا حسن وجه فكثرتنا فلم يبق له فصرنا نجدا والله أعلم (قوله فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما) زاد في حديث أبي هريرة فقال النبي ﷺ قاتى أحكم بما في التوراة وفي حديث البراء اللهم اني أول من أحمى أرمك إذا مات هو ووقع في حديث جابر من الزيادة أيضا فدعا رسول الله ﷺ بالشهود فجاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة فأمر بهما فرجما (قوله فرأيت الرجل يحنى) كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي بالحاء المهملة بعدها نون مكسورة ثم نختاية ساكنة وعن المستمل

والكشميني بحيم ونون مفتوحة ثم همزة وهو الذي قال ابن دقيق العيد إنه الراجح في الرواية وفي رواية أيوب
يحيى. بضم أوله وجيم مهموز وقال ابن عبد البر وقع في رواية يحيى بن يحيى كالرخصي والصواب يحيى أي يميل
وجملة ما حصل لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه الأولان والثالث بضم أوله والجيم وكسر
النون وبالهزرة الرابع كالاول إلا أنه بالموحدة بدل النون الخامس كالثاني إلا أنه يواو بدل التثنية السادس
كالاول إلا أنه بالجيم السابع بضم أوله وفتح الموحدة وتشديد النون الثامن يحيى بالزون التاسع مثله لكن بالحاء
العاشر مثله لكنه بالفاء بدل النون والجيم أيضا ورأيت في الزهريات للذهلي بخط الضياء في هذا الحديث من طريق
معمار عن الزهري يحيى بن بحيم وفاء بغير همز وعلى الفاء صح (قوله بقيها) بفتح أوله ثم قاف تفسير لقوله يحيى
وفي رواية عبيد الله بن عمر فلقد رأيته بقيها من الحجارة بنفسه ولابن ماجه من هذا الوجه بسترها وفي حديث
ابن عباس عند الطبراني قال وجد مس الحجارة قام على صاحبته يحيى عليها بقيها الحجارة حتى قلا جميعا فكان
ذلك مما صنع الله لرسوله في تحقيق الزمانهما وفي هذا الحديث من الفوائد وجوب الحد على الكافر الذي اذازني وهو
قول الجمهور وفيه خلاف عند الشافعية وقد ذهل ابن عبد البر فقل الاتفاق على أن شرط الاحسان الموجب للرجم
الاسلام ورد. عليه بأن الشافعية واحد لا يشترطان ذلك ويؤيد مذهبهما وقوع التصريح بأن اليهوديين الذين رجما
كانا قد احصنا كما تقدم نقله وقال المالكية ومعظم الحنفية وربيعة شيخ مالك شرط الاحسان الاسلام وأجابوا عن
حديث الباب. بأنه عليه السلام آثارهما بحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام شي. وانما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في
كتابهم فان في التوراة الرجم على المحسن وغير المحسن قالوا لو كان في ذلك أول دخول النبي عليه السلام المدينة وكان ما مورأ اتباع حكم
التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعه فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى واللاتي يأتين
الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم الى قوله أو يجعل الله لمن سيلا ثم نسخ ذلك بالفرقة بين من
أحسن ومن لم يحسن كما تقدم انتهى وفي دعوى الرجم على من لم يحسن نظر لما تقدم من رواية الطبري وغيره
وقال مالك إنما رجم اليهوديين لأن اليهود يومئذ لم يكن لهم ذمة فتحاكموا اليه وتعبه الطحاوي بأنه لو لم يكن
واجبا ما فعله قال وإذا أقام الحد على من لا ذمة له فلان يقيم على من لذة أولى وقال المازري يعترض على جواب
مالك بكونه رجم المرأة وهو يقول لا تقتل المرأة إلا أن أجاب أن ذلك كان قبل النهي عن قتل النساء وأبد القرطبي
انهما كانا حريين بما أخرجه الطبري كما تقدم ولا حجة فيه لانه منقطع قال القرطبي ويعكر عليه أن يجيئهم سائلين
بوجب لهم عهدا كما لو دخلوا لقرض كتجارة أو رسالة أو نحو ذلك فانهم في أمان الى أن يردوا الى أمهم (قلت)
ولم ينفصل عن هذا إلا أن يقول إن السائل عن ذلك ليس هو صاحب الواقعة وقال النووي دعوى انهما كانا
حريين باطلة بل كانا من أهل العهد كذا قال وسلم بعض المالكية انهما كانا من أهل العهد واحتج بأن الحاكم
خير اذا تحاكم اليه أهل الذمة بين أن يحكم فيهم بحكم الله وبين أن يعرض عنهم على ظاهر الآية فاختر عليه السلام في هذه
الواقعة أن يحكم بينهم وتعقب بأن ذلك لا يستقيم على مذهب مالك لأن شرط الاحسان عنده الاسلام وهما
كانا كافرين وانفصل ابن العربي عن ذلك بأنهما كانا محكمين له في الظاهر ومختبرين ما عنده في الباطن دل هو نبي
حق أو مسامح في الحق وهذا لا يرفع الأشكال ولا يخلص عن الايراد ثم قال ابن العربي في الحديث أن الاسلام
ليس شرطاً في الاحسان والجواب بأنه انما رجما لاقامة الحجة على اليهود فيها حكموه فيه من حكم التوراة فيه نظر لانه كيف
يقيم الحجة عليهم بما لا يراه في شرعه مع قوله وأن احكم بينهم بما أنزل الله قال وأجيب بأن سياق القصة يقتضي ما قلناه ومن ثم
استدعى شهودهم ليقم الحجة عليهم منهم الى أن قال والحق أحق أن يتبع ولو جاؤني للحكمة ت عليهم بالرجم ولم
أعتبر الاسلام في الاحسان وقال ابن عبد البر حد الزاني حق من حقوق الله وعلى الحاكم إقامة وقد كان لليهود
حاكم وهو الذي حكم رسول الله عليه السلام فيما وقرل بعضهم أن الزانيين حكماء دعوى مردودوا عترض بأن التحكيم

لا يكون إلا لغير الحاكم وأما النبي ﷺ فحكمه بطريق الولاية لا بطريق التحكيم وأجاب الحنفية عن رجم اليهوديين بأنه وضع حكم التوراة ورده الخطائي لأن الله قال وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولما جاءه قوم سائلين عن الحكم عنده كما دلت عليه الرواية المذكورة فأشار عليهم بما كتبه من حكم التوراة ولا جائز أن يكون حكم الاسلام عنده مخالفاً لذلك لأنه لا يجوز الحكم بمسوخ فدل على أنه انما حكم بالناسخ وأما قوله في حديث أبي هريرة فاني أحكم بما في التوراة حتى سنده رجل مبهم ومع ذلك فلو ثبت لكان معناه لأقامة الحججة عليهم وهو موافق لشريعته (قلت) وقوله أن الرجم جماعة ناسخاً للجلد كما تقدم تقريره ولم يقل أحد إن الرجم شرع ثم نسخ الجلد بالرجم وإذا كان حكم الرجم باقياً منذ شرع فاحكم عليهما بالرجم بمجرد حكم التوراة بل بشرعه الذي حكم التوراة عليه ولم يقدر أنهم بدلوه فيها بدلوها وأما ما تقدم من النبي ﷺ رجمهما أول ما قدم المدينة لقوله في بعض طرق القصص لما قدم النبي ﷺ المدينة أنه اليهود فالجواب أنه لا يلزم من ذلك الفور ففي بعض طرقه الصحيحة كما تقدم أنهم تخاكروا إليه وهو في المسجد بين أصحابه والمسجد لم يكمل بناؤه إلا بعد مدة من دخوله المدينة ففعل الفور وأيضاً ففي حديث عبد الله بن الحرث بن جزء أنه حضر ذلك وعبد الله إنما قدم مع أبيه مسلماً بعد فتح مكة وقد تقدم حديث ابن عباس وفيه ما يشعر بأنه شاهد ذلك وفيه أن المرأة إذا أقيم عليها الحد تكون قاعدة هكذا استدل به الطحاوي وقد تقدم أنهم اختلفوا في الحفر للرجومة فمن يرى أنه يخفر لها تكون في الغالب قاعدة في الحفرة واختلفهم في إقامة الحد عليها قاعدة أو قائمة إنما هو في الجلد ففي الاستدلال بصورة الجلد على صورة الرجم نظر لا يخفى وفيه قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وزعم ابن العربي أن معنى قوله في حديث جابر فدعا بالشهود أي شهود الاسلام على اعترافهما وقوله فرجمهما بشهادة الشهود أي البينة على اعترافهما ورد هذا التأويل بقوله في نفس هذا الحديث أنهم رأوا ذكره في فرجها كالميل في المكحلة وهو صريح في أن الشهادة بالمشاهدة لا بالاعتراف وقال القرطبي الجمهور على أن الكافر لا تقبل شهادته على مسلم ولا على كافر لافي حد ولا في غيره ولا فرق بين السفر والحضر في ذلك وقبل شهادتهم جماعة من التابعين وبعض الفقهاء إذا لم يوجد مسلم واستثنى أحد حالة السفر إذا لم يوجد مسلم وأجاب القرطبي عن الجمهور عن واقعة اليهوديين بأنه ﷺ نفذ عليهم ما علم أنه حكم التوراة وأزهم العمل به اظهار التحريفهم كتابهم وتفسيرهم حكمه أو كان ذلك خاصاً بهذه الواقعة كذا قال والثاني مردود وقال النووي الظاهر أنه رجمهما بالاعتراف فان ثبت حديث جابر فلعن الشهود كانوا مسلمين والا فلا عبرة بشهادتهم ونعمين انهما أقرأ بالزنا (قلت) لم يثبت أنهم كانوا مسلمين ويحتمل أن يكون الشهود أخبروا بذلك السؤال بقية اليهود لهم فسمع النبي ﷺ كلامهم ولم يحكم فيهم الاستدلال ما أطلق الله تعالى حكمه بالوحي وأزهم الحججة فيهم كما قال تعالى وشهد شاهد من أهلها وإن شهودهم شهدوا عليهم عند آجارهم بما ذكر فلما رفعوا الامر إلى النبي ﷺ استعلم القصة على وجهها قد كر كل من حضره من الرواة ما حفظه في ذلك ولم يكن مستند حكم النبي ﷺ إلا ما أطلقه الله عليه واستدل به بعض المالكية على أن المجلود يجلد قائماً أن كان رجلاً والمرأة قاعدة لقول ابن عمر رأيت الرجل يقبض الحجارة فدل على أنه كان قائماً وهي قاعدة وتعقب بأنه واقعة عين فلا دلالة فيه على أن قيام الرجل كان بطريق الحكم عليه بذلك واستدل به على أن رجم المحسن وقد تقدم البحث فيه مستوفى وعلى الاتصاف على الرجم ولا يضم إليه الجلد وقد تقدم الخلاف فيه في باب مفرد كذا احتج به بعضهم ولو احتج به لمسكه لكان أقرب لأنه في حديث البراء عند مسلم أن الزاني جلد أولاً ثم رجم كما تقدم لكن يمكن الانفصال بان الجلد الذي وقع له لم يكن بحكم حاكم وفيه ان انكحة الكفار صحيحة لأن ثبوت الاحصان فرع ثبوت صحة النكاح وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وفي اخذه من هذه القصة بعد وفيه أن اليهود كانوا يبنون إلى التوراة ما ليس فيها ولو لم يكن بما اقدموا على تبديله والا لكان في الجواب جيدة عن السؤال لأنه سأل عما يحدون

باب إِذَا دُمِيَ امْرَأَتُهُ أَوْ امْرَأَةٌ غَيْرِهِ بِالزَّوْنِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالنَّاسِ هَلْ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهَا قَيْسًا لَهَا عَمَّا رُمِيَتْ بِهِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَحَدُهُمَا اقْضِ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ. وَقَالَ الْآخَرُ وَهُوَ أَقْبَهُمَا أَجَلْ يَأْتِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاقْضِ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ وَأَذِّنْ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ قَالَ تَكَلَّمْ قَالَ إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَسِيفُ الْإِجِيرُ. فَقَرَى بِأَمْرَائِهِ. فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَاقْتَدَيْتُ مِنْهُ مِائَةَ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لِي ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ. وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قَضِيْنَ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ أَمَّا عَمَلُكَ وَجَارِيَتُكَ قَرْدٌ عَلَيْكَ وَجَلَدُ ابْنَتِهِ مِائَةً وَغَرَبُهُ عَامًا. وَأَمْرُ أَنْيَسَا الْأَسْلَمِيِّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةً الْآخَرِ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجَعَهَا

في التوراة فعدلوا عن ذلك لما يفعلونه وأومروا أن فعلهم موافق لما في التوراة فأكذبهم عبد الله بن سلام وقد استدل به بعضهم على أنهم لم يسقطوا شيئاً من الفاضل كما يأتي تقريره في كتاب التوحيد والاستدلال به لذلك غير واضح لاحتمال خصوص ذلك بهذه الواقعة فلا يدل على التعميم وكذا من استدل به على أن التوراة التي احضرت حينئذ كانت كلها صحيحة سالمة من التبديل لانه بطرقة هذا الاحتمال بعينه ولا يرده قوله آمنت بك وعن انزلك لان المراد اصل التوراة وفيه اكتمال الحاكم بترجمان واحد موثوق به وسأني بسطه في كتاب الاحكام واستدل به على ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا ثبت ذلك لنا بدليل قرآن أو حديث صحيح ما لم يثبت نسخة بشرية نينا أو نبيهم أو شريعتهم وعلى هذا فيجمل ما وقع في هذه القصة على ان النبي ﷺ علم أن هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلاً (قوله **باب** اذ رمى امرأته وامرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم ان يبعث اليها قيساً لها عما رميت به) ذكر فيه قصة العسيف وقد تقدم شرحه مستوفى والحكم المذكور ظاهر فيمن قذف امرأة غيره وأمان قذف امرأته فكانه أخذه من كون زوج المرأة كان حاضراً ولم ينكر ذلك وأشار بقوله هل على الامام الى الخلاف في ذلك والجمهور على أن ذلك بحسب ما يراه الامام وقال النووي الاصح عندنا وجوبه والحجة فيه بعث أنيس الى المرأة وتعقب بأنه فعل وقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البعث ما وقع بين زوجها وبين والد العسيف من الخصام والمصالحة على الحد واشتراط القصة حتى صرح والد العسيف بما صرح به ولم ينكر عليه زوجها فالإرسال الى هذه مختص بمن كان على مثل حالهما من اتهمه القوبة بالفجور وانما على اعترافها لان حد الزنا لا يثبت في مثلها الا بالاقرار لمعذرة الية على ذلك وقد تقدم شرح الحديث مستوفى وذكرت ما قيل من الحكمة في ارسال أنيس الى المرأة المذكورة وفي الموطأ أن عمر أناه رجل فأخبره أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث اليها أبا واهد فسألهما قال زوجها وأعلمها أنه لا يؤخذ بقوله فاعترفت فامر بها عمر فرجعت قال ابن بطال أجمع العلماء على أن من قذف امرأته او امرأة غيره بالزنا فلم يأت على ذلك بينة أن عليه الحد الا ان أقر المذنوب فلها يجب على الامام أن يبعث الى المرأة يسألها عن ذلك ولولم تعترف المرأة في قصة العسيف لوجب على والد العسيف حد القذف وما ينفرع عن ذلك لو اعترف رجل بأنه زنى بامرأة معينة فانكرت هل يجب عليه حد الزنا وحده القذف أو وحده القذف فقط قال بالاول مالك وبالثاني قال أبو حنيفة وقال الشافعي وصاحبنا أن حنيفة من أقر منهما فأنما عليه حد الزنا فقط والحجة فيه انه ان كان صدق

كَاعْتَرَفَتْ قَرَجَهَا **بَابُ** مَنْ أَذَبَ أَهْلَهُ أَوْ غَيْرَهُ دُونَ السَّاطِنِ ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ عَنْ النَّبِيِّ
 ﷺ إِذَا صَلَّيَ فَأَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ ، وَقَعَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ جَاءَ
 أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاصْغَرُ رَأْسُهُ عَلَى فَخِذِي فَقَالَ حَبَسْتِ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ وَالنَّاسَ وَلَيْسُوا عَلَى مَاوٍ فَهَاتِنِي وَجَعَلَ يَطْعُمُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي وَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ
 إِلَّا مَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التِّيمُمِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي ابْنُ
 وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ
 فَلَمَّكَرَنِي لَكُرَّةٍ شَدِيدَةٍ وَقَالَ حَبَسْتِ النَّاسَ فِي قِلَادَةٍ فِي الْمَوْتِ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ
 أَوْجَعَنِي مَوْتُهُ **بَابُ** مَنْ رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ **حَدَّثَنَا** مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ

فِي نَحْوِ الْأَمْرِ فَلَا حُدُودَ عَلَيْهِ لِقَدْ هَانُوا إِنْ كَانَ كَذِبُ فُلَيْسَ بَرَّانٍ وَأَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ حَدَالُ النَّاسِ كُلِّ مَنْ أَقْرَعَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ أَرْمَهُمَا
 أَقْرَعَ عَلَى نَفْسِهِ وَمُدَّعٍ فَيَأْخُذُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ فَيُؤْخَذُ بِأَقْرَعِهِ عَلَى نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ : (قوله **بَابُ** مَنْ أَذَبَ أَهْلَهُ وَغَيْرَهُ دُونَ
 السَّاطِنِ) أَيُدُونِ أَذْنَهُ فِي ذَلِكَ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لِيَبَانَ الْخِلَافُ هَلْ يَحْتَاجُ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ الْإِرْقَاءُ إِلَى أَنْ
 يَتَأَذَّنَ سَيِّدُ الْأَمَامِ فِي أَقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِ أَوَّلُهُ أَنْ يَقِيمَ ذَلِكَ بِغَيْرِ مَشُورَةٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي بَابِ دَرَسَاتِ الْأَمَةِ (قوله وقال
 أَبُو سَعِيدٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا صَلَّيَ فَأَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ وَفَعَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ) هَذَا يَخْتَصِرُ مِنَ الْحَدِيثِ
 الَّذِي تَقَدَّمَ مَوْصُولًا فِي بَابِ يَرُدُّ الْمَصْلَى مِنْ مَرِّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَفْظُهُ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَاتَّاهَا
 شَيْطَانٌ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ فَهُوَ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ بِإِلْفِظَرَأَيْتَ أَبَا سَعِيدٍ
 جَلَّى وَأَرَادَ شَابَ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفٍ هَذَاكَ وَالْغَرَضُ
 مِنْهُ أَنْ الْخَبْرَ وَرَدَ بِالْإِذْنِ لِلصَّلَاةِ أَنْ يُؤْذِبَ الْمُجْتَازَ بِالْدَفْعِ وَلَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى إِذْنِ الْحَاكِمِ وَفَعَلَهُ
 أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ مِرْوَانَ بَلْ اسْتَفْهَمَهُ عَنْ السَّبَبِ فَلَمَّا ذَكَرَ لَهُ أَقْرَعَهُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ ذَكَرَ
 حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي سَبَبِ نَزُولِ آيَةِ التِّيمُمِ مِنْ وَجْهِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ طَرِيقُ مَالِكٍ
 فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْمَائِمَةِ وَطَرِيقُ عَمْرِو بْنِ الْحَرِثِ عَقِبَهَا (قوله فَلَمَّكَرَنِي لَكُرَّةٍ شَدِيدَةٍ) أَيُ بَعْنِي وَاحِدٌ ثَبَتَ هَذَا فِي رِوَايَةِ
 الْمُسْتَمْلَى وَهُوَ مِنْ كَلَامِ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ الْوَكُوفُ فِي الصَّدْرِ بِجَمْعِ الْكَفِّ وَلَهْزُهُ مِثْلُهُ وَهُوَ الْكَرُّ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ فِي هَذَيْنِ
 الْحَدِيثَيْنِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ تَأْذِيبِ الرَّجُلِ أَهْلَهُ وَغَيْرَ أَهْلِهِ بِمَحْضَرَةِ السُّلْطَانِ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي حَقِّ وَفِي
 مَعْنَى تَأْذِيبِ الْأَهْلِ تَأْذِيبُ الرِّقِّ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي بَابِ لَا تَشْرِيبُ عَلَى الْأَمَةِ (قوله **بَابُ** مَنْ رَأَى
 مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ) كَذَا أُطْلِقَ وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحُكْمَ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ فَقَالَ الْجُمْهُورُ عَلَيْهِ الْقَوْدُ وَقَالَ أَحْمَدُ وَاسْتَحْقَانُ
 أَقَامَ بَيْتَهُ أَنَّهُ وَجَدَهُ مَعَ امْرَأَتِهِ هَدْرَدَمَهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَسْعَى فِي بَيْنِهِ وَبَيْنَ اللَّهِ قَتْلُ الرَّجُلِ إِنْ كَانَ نِيًّا وَعَلِمَ أَنَّهُ نَالَ مِنْهَا
 مَا يَوْجِبُ النِّسْلَ وَلَكِنْ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَوْدُ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى هَاشِمِ بْنِ حَزَامٍ
 أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهَا فَكُتِبَ عَمْرُ كِتَابًا فِي الْعِلَالَةِ أَنْ يَقِيدُوهُ بِهِ وَكِتَابًا فِي السَّرَانِ بِعَطْوَةِ الدِّيَةِ
 وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ جَاءَتِ الْأَخْبَارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي ذَلِكَ مَخْتَلَفَةٌ وَعَامَةٌ أَسَانِيدُهَا مُنْقَطِعَةٌ وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَلَّ عَنْ رَجُلٍ
 قَتَلَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ فَقَالَ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ وَالَا فليُظْطَرَّ بِرَمْتِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَهَذَا نَأْخُذُ وَلَا نَعْمَلُ لِمَنْ خَالَفَنَا
 فِي ذَلِكَ (قوله **حَدَّثَنَا** مُوسَى) هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ وَعَبْدُ الْمَلِكِ هُوَ ابْنُ عَمِيرٍ وَوَرَادَهُوَ كَاتِبُ الْبَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَثَبَتَ كَذَلِكَ لِعَمْرِ

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ وَرَادِ كَاتِبِ الْغُبَرِ عَنْ الْمُغِيرَةِ قَالَ قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لَوَزَائِكُ رَجُلًا مَعَ
 امْرَأَتِي لَصُرْبَتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرُ مُصْفَحٍ ، قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ لَا تَأْ
 أُغَيِّرُ مِنْهُ وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي **بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْرِيزِ حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكُ عَنْ
 ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ
 أُعْرَابِيٌّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ فَقَالَ هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ قَالَ نَعَمْ
 قَالَ مَا أَلْوَأَتْهَا قَالَ حَمْرٌ قَالَ فِيهَا مِنْ أَوْزَقٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَتَى كَانَ ذَلِكَ قَالَ أَرَاهُ عَرِيقٌ نَزَعَهُ

أبي ذر (قوله قال سعد بن عبادة) هو الانصاري سيد الخزرج (قوله لو رأيت رجلا مع امرأتى لصربته بالسيف)
 كذا في هذه الرواية بالجزم وفي حديث أبي هريرة عند مسلم أن سعد بن عبادة قال يا رسول الله أرايتان وجدت
 مع امرأتى رجلا أمهل حتى أتى بأربعة شهداء الحديث وله من وجه آخر فقال سعد كلا والذي بعثك بالحق إن
 كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك ولأبى داود من هذا الوجه أن سعد بن عبادة قال يا رسول الله الرجل يجد مع
 أهله رجلا فيقتله قال لا قال بلى والذي أكرمك بالحق وأخرج الطبراني من حديث عبادة بن الصامت لما نزلت
 آية الرجم قال النبي ﷺ إن الله قد جعل لمن سيلا الحديث وفيه فقال أناس لسعد بن عبادة يا أبا ثابت قد نزلت
 الحدود أرايت لو وجدت مع امرأتك رجلا كيف كنت صانعا قال كنت ضاربه بالسيف حتى يسكتا فأنا أذهب
 واجمع أربعة فإلى ذلك قد قضى الخائب حاجته فانطلق وأقول رأيت فلانا فيجلدون ولا يقبلون شهادة أبدا فذكروا
 ذلك لرسول الله ﷺ فقال كفى بالسيف شاهدا ثم لولا إني أخاف أن يتنازع فيها السكران والغيران وقد تقدم
 شرح هذا الحديث في باب الغيرة في أواخر كتاب النكاح وبأن الكلام على قوله والله أغير مني في كتاب التوحيد
 وفي الحديث أن الأحكام الشرعية لا تعارض بالرأى (قوله **بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْرِيزِ**) بين مهمل وضاد معجمة
 قال الراغب هو كلام له وجهان ظاهر وباطن فيقصد قائله الباطن ويظهر إرادة الظاهر وتقدم شيء من الكلام فيه
 في باب التعريض بنفى الولد من كتاب اللعان في شرح حديث أبي هريرة في قصة الاعرابي الذي قال إن امرأتى ولدت
 غلاما أسود الحديث وذكرت هناك ما قيل في اسمه ويان الاختلاف في حكم التعريض وأن الشافعي استدلل بهذا الحديث
 على أن التعريض بالقذف لا يعطى حكم التصريح فتبعه البخاري حيث أورده هذا الحديث في الموضوعين وقد وقع في آخر رواية معمر
 التي أشرت إليها هناك ولم يرخص له في الانتفاء منه وقول الزهري إنما تكون الملاعة إذا قال رأيت الفاحشة قال ابن
 بطال احتج الشافعي بأن التعريض بان خطبة المعتدة جائز مع تحريم التصريح بخطبتها فدل على افتراق حكمها قال
 وأجاب القاضي اسمعيل بأن التعريض بالخطبة جائز لأن النكاح لا يكون إلا بين اثنين فإذا صرح بالخطبة وقع عليه
 الجواب بالإيجاب أو الوعد فنع وإذا عرض فأفهم أن المرأة من حاجته لم تنج إلى جواب والتعريض بالقذف
 يقع من الواحد ولا يفتر إلى جواب فهو قاذف من غير أن يخفيه عن أحد مقام مقام الصريح كذا فرق ويسكر
 عليه أن الحد يدفع بالشبهة والتعريض يحتمل الأمرين بل عدم القذف فيه هو الظاهر والا لما كان تعريضا ومن لم
 يقل بالحد في التعريض يقول بالتأديب فيه لأن في التعريض أذى المسلم وقد أجمعوا على تأديب من وجد مع امرأة
 أجنبية في بيت والباب مغلق عليهما وقد ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في التعريض عقوبة وقال عبد الرزاق أنا أنا
 ابن جريج قلت لعطاء فالتعريض قال ليس فيه حد قال عطاء وعمرو بن دينار فيه نكال وتقل ابن التين عن الداودي
 أنه قال تبويب البخاري غير معتدل قال ولو قال ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عند ما يرى ما ينكره لكان
 صوابا (قلت) ولو سكت عن هذا لكان هو الصواب قال ابن التين وقد انفصل المالكية عن حديث الباب بأن

قَالَ قُلْتُ إِنَّكَ هَذَا مَزَعُ عِرْقِي **بَابُ** كَمْ التَّعْزِيرُ وَالْأَدَبُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بُكَيْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرٍ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حَدُودِ اللَّهِ **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْثَمٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ عَنْ سَمِيعِ النَّبِيِّ ﷺ

الاعرابي انما جاء مستغنيا ولم يرد تعريضه قطعا وحاصله أن القذف في التعريض انما يثبت على من عرف من ارادته القذف وهذا بقوى أن لاحد في التعريض لتعذر الاطلاع على الارادة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله **بَابُ**) بالتون (كم التعزير والادب) التعزير مصدر غزره وهو مأخوذ من العزر وهو الرد والمنع واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من اضراره ومنه وآمنتم رسله وعزتموهم وكدفعه عن اتیان القبيح ومنه عزره القاضي أي اذبه لتلايحه إلى القبيح ويكون بالقول وبالفعل بحسب ما يليق به والمراد بالادب في الترجمة التأديب وعطفه على التعزير لأن التعزير يكون بسبب المعصية والتأديب أعم منه ومنه تأديب الولد وتأديب المعلم وأورد الكلمة بلفظ الاستفهام إشارة إلى الاختلاف فيها كما سأذكره وقد ذكر في الباب أربعة أحاديث * الأول (قوله عن بكير بن عبد الله) يعني ابن الأشج (قوله عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن) في رواية عمرو بن الحرث الآتية في الباب أن بكيرا حدثنا قال بينا أنا جالس عند سليمان بن يسار إذ جاء عبد الرحمن بن جابر فحدث سليمان بن يسار ثم أقبل علينا سليمان فقال حدثني عبد الرحمن (قوله عن عبد الرحمن بن جابر عن عبد الله) في رواية الأصبلي عن أبي أحمد الجرجاني عن عبد الرحمن بن جابر ثم خط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن عن أبي بردة وهو صوب وأصوب منه رواية الجمهور بلفظ ابن بدل عن (قوله عن أبي بردة) في رواية علي بن اسمعيل ابن حنادة عن عمرو بن علي شيخ البخاري فيه يستند إلى عبد الرحمن بن جابر قال حدثني رجل من الانصار قال أبو حفص يعني عمرو بن علي المذكور هو أبو بردة بن نيار أخرجه أبو نعيم وفي رواية عمرو بن الحرث حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الانصاري ووقع في الطريق الثانية من رواية فضيل بن سليمان عن مسلم بن أبي مريم حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم وقد سماه حفص بن ميسرة وهو أوثق من فضيل بن سليمان فقال فيه عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه أخرجه الاسماعيلي (قلت) قد رواد يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي مريم مثل رواية فضيل أخرجه أبو نعيم في المستخرج قال الاسماعيلي ورواه اسحق بن زراهوره عن عبدالرزاق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الانصار (قلت) وهذا لا يمين أحد التفسيرين فان كلام جابر وأبي بردة انصاري قال الاسماعيلي لم يدخل الليث عن يزيد بن عبد الرحمن وأبي بردة أحادوا وقد وافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي مبهم أو مسمى الرابع الثاني ثم الرابع أنه أبو بردة بن نيار وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أولا الرابع الثاني أيضا وقد ذكر الدارقطني في العلل والاختلاف ثم قال القول قول الليث ومن تابعه وخالف في ذلك جميع كتاب التبع فقال القول قول عمرو بن الحرث وقد تابعه أسامة بن زيد (قلت) ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فإنه كيفما دار يدور على ثقة ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير ثم تحديث سليمان بكيرا به عن عبد الرحمن أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير

قَالَ لَا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي
ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كُبَيْزَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَالِسٍ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ إِذْ
جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ
فَقَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ سَمِعْتُ
النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشْرِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى

واسطة وادعى الأصل أن الحديث مضطرب فلا يحتاج به لاضطرابه وتعقب بأن عبد الرحمن قد صرح بسماعه
واسامه الصحابي لا يضرب وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وما العدة في الصحيح وقد وجدت له شاهداً بسند قوي
لكنه مرسل أخرجه الحرث بن أبي أسامة من رواية عبد الله بن أبي بكر بن الحرث بن هشام رفعه لا يحمل أن
يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه ستأتي الإشارة إليه (قوله لا
يجلد) ضم أوله بصيغة النفي ول بعضهم بالجزم ويؤيده ما وقع في الرواية التي بعدها بصيغة النهي لا يجلدوا (قوله
فوق عشرة أسواط) في رواية يحيى بن أيوب وحفص بن ميسرة فوق عشرة جلدات وفي رواية علي بن إسماعيل بن
حماد المشار إليها لا عقوبة فوق عشر ضربات (قوله إلا في حد من حدود الله) ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه
من الشارع عد من الجلد أو الضرب بخصوص أو عقوبة مخصوصة والمتفق عليه من ذلك أصل الزنا والسرقة وشرب المسكر
والحرابة والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد واختلف في تسمية الآخرين
حدوا واختلف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبته حداً أولاً وهي جحد العارية والواط وأتيان البهمة
وتحميل المرأة الفحل من البهائم عليها والسحاق وأكل الدم والميتة في حال الاختيار ولحم الخنزير وكذا الحر
والقذف بشرب الخمر وترك الصلاة تكسلاً والفطر في رمضان والتعريض بالزنا وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد
في حديث الباب حق الله قال ابن دقيق العيد بلغني أن بعض المصريين قرر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدرات
المقدم ذكرها أمر اصطلاحى من الفقهاء وإن عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية كبرت أو
صغرت وتعقبه ابن دقيق العيد بأنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى نقل والأصل عدمه قال ويرد عليه أنا إذا أجزنا
في كل حق من حقوق الله أن يزداد على العشر لم يبق لنا شيء يختص المنع به لأن ما عدا الحرمات التي لا يجوز فيها
الزيادة هو ما ليس بمحرم وأصل التعزير أنه لا يشرع فيما ليس بمحرم فلا يبقى لخصوص الزيادة معنى (قلت)
والعصرى المشار إليه أظنه ابن تيمية وقد تقلد صاحبه القيم المقالة المذكورة فقال الصواب في الجواب أن المراد
بالحدود هنا الحقوق التي هي أوامر الله ونواهيه وهي المراد بقوله ومن يمتد حدود الله فأولئك هم الظالمون وفي
أخرى فقد ظلم نفسه وقال تلك حدود الله فلا تقربوها وقال من يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله ناراً قال
فلا يزداد على العشر في التأديبات التي لا تتعلق بمعصية كتأديب الأب ولده الصغير (قلت) ويحتمل أن يفرق
بين مراتب المعاصي فما ورد فيه تقدير لا يزداد عليه وهو المستثنى في الأصل وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة
جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد كما في الآيات المشار إليها والتحق بالمستثنى وإن كان صغيرة
فهو المقصود بمنع الزيادة فهذا يدفع إيراد الشيخ تقي الدين على العصرى المذكور إن كان ذلك مراده
وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة بالتعزير بلفظ لاتعزروا فوق عشرة أسواط وقد اختلفت البلف في
مدلول هذا الحديث فأنفذ بظاهرة اللفظ واحد في المشهور عنه واسحق وبعض الشافعية وقال مالك والشافعي
وصاحبنا أ حنيفة يجوز الزيادة على العشر ثم اختلفوا فقال الشافعي لا يبلغ أدنى الحدود وهل الاعتبار بحد الحر

ابن بكير حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُعْقِلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ
اللهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ نَبِيُّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ الْوَصَالِ فَقَالَ لَهُ رِجَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَاتِلَكَ يَا رَسُولَ
اللهِ فَوَاصِلُ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَيْكُمْ مِثْلِي إِنِّي أُبَيِّتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي ، فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ
يَقْتُبُوا عَنْ الْوَصَالِ وَاصِلٌ بِهِمْ يَوْمًا ، ثُمَّ يَوْمًا ، ثُمَّ رَأَوْا الْهَلْدَلَّ ، فَقَالَ لَوْ تَأَخَّرَ لَبَزِدْتُمْ
كَامُشْكَلٌ بِهِمْ حِينَ أَبَوْا تَابِعَهُ شُعَيْبٌ وَبَحْنِي بْنُ سَعِيدٍ وَيُرْسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ

أَوِ الْعِدَّةُ قَوْلَانِ فِي قَوْلِ أَوْ وَجْهٍ يَسْتَبْطِ كُلُّ تَعْزِيرٍ مِنْ جَنْسِ حُدِّهِ وَلَا يَجَاوِزُهُ وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ الْأَوَازِعِيِّ لَا
يُلَاحِظُ بَلْ هُوَ مُفَصَّلٌ وَقَالَ الْبَاقُونَ هُوَ إِلَى رَأْيِ الْأَمَامِ بِالْعَامِ مَا بَلَغَ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي ثَوْرٍ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى
أَبِي مُوسَى لَا تَجْلِدُ فِي التَّعْزِيرِ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ وَعَنْ عُثْمَانَ ثَلَاثِينَ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ بَلَغَ بِالْوَطْءِ مِائَةً وَكَذَا عَنْ ابْنِ
سَعْدٍ وَعَنْ مَالِكٍ وَأَبِي ثَوْرٍ وَعَطَاءٍ لَا يَعْزَرُ إِلَّا مِنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ وَمِنْ وَقَعَ مِنْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً مَعْصِيَةً لِأَحَدٍ فِيهَا فَلَا
يَعْزَرُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يُلَاحِظُ أَرْبَعِينَ وَعَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَأَبِي يُونُسَ لَا يَزِيدُ عَلَى خَمْسٍ وَتِسْعِينَ جَلْدَةً وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ
مَالِكٍ وَأَبِي يُونُسَ لَا يُلَاحِظُ ثَمَانِينَ وَأَجَابُوا عَنْ الْحَدِيثِ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا مَا قَدَّمَ مِنْهَا قَصْرَهُ عَلَى الْجُلْدِ أَوْ مَا الضَّرْبُ
بِالْمَصَا مِثْلًا وَبِالْيَدِ فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ لَكِنْ لَا يَجَاوِزُ أَذَى الْحُدُودِ وَهَذَا رَأْيُ الْأَصْطَخَرِيِّ مِنَ الشَّافِعِيِّ وَكَانَ لَمْ
يَقِفْ عَلَى الرِّوَايَةِ الْوَارِدَةِ بِقَوْلِ الضَّرْبِ مِنْهَا أَنَّهُ مَنْسُوخٌ دَلَّ عَلَى نَسْخِهِ إجماعُ الصَّحَابَةِ وَرَدَّ أَنَّهُ قَالَ بِهِ بَعْضُ
التَّابِعِينَ وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ أَحَدِ قَهْقَاهِ الْأَمَصَارِ وَمِنْهَا مَعَارِضَةُ الْحَدِيثِ بِمَا هُوَ أَفْوَرُ مِنْهُ وَهُوَ إجماعُ عَلَى
أَنَّ التَّعْزِيرَ يَخْتَلِفُ بِالْحُدُودِ وَحَدِيثُ الْبَابِ يَقْتَضِي تَحْدِيدَهُ بِالْعَشْرِ فَأَدُونَهَا بِفَصِيرٍ مِثْلِ الْحُدِّ وَالْإجماعُ عَلَى أَنَّ
التَّعْزِيرَ مَوْكُولٌ إِلَى رَأْيِ الْأَمَامِ فِيهِ يَرْجِعُ إِلَى التَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ لِأَنَّ حَيْثُ الْعَدَدُ لِأَنَّ التَّعْزِيرَ شَرَعَ لِلرَّدِّ عَلَى
النَّاسِ مِنْ يَرْدَعُهُ الْكَلَامُ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرْدَعُهُ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ فَلِذَلِكَ كَانَ تَعْزِيرُ كُلِّ أَحَدٍ بِحَسَبِهِ وَتَعْقِبُ أَنَّ
الْحُدَّ لَا يَزِيدُ فِيهِ وَلَا يَنْقُصُ فَخْتَلَفُوا وَأَبَانَ التَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ مُسْلِمٌ لَكِنْ مَعَ مَرَاعَاةِ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الرَّدَّ
لَا يَرَاغَى فِي الْأَفْرَادِ بِدَلِيلِ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَرْدَعُهُ الْحُدُّ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْحُدِّ وَالتَّعْزِيرِ فَلَوْ نَظَرَ
إِلَى كُلِّ فَرْدٍ لَقِيلَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْحُدِّ أَوْ الْإجماعِ بَيْنَ الْحُدِّ وَالتَّعْزِيرِ وَنَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ أَنَّ الْجُهُورَ قَالُوا إِنَّمَا دَلَّ عَلَيْهِ
حَدِيثُ الْبَابِ وَعَكْهُ التَّوَرَى وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فَانْهَ لَيْعُ الْقَوْلِ بِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاعْتَذَرَ الدَّوْدِيُّ فَقَالَ
لَمْ يُلَاحِظْ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ فَكَانَ يَرَى الْعُقُوبَةَ بِقَدْرِ الذَّنْبِ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ مَا عُدِّلَ عَنْهُ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ
بَلَغَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ • الْحَدِيثُ الثَّانِي حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ الْوَصَالِ وَالْفَرَضِ مِنْهُ قَوْلُهُ فَوَاصِلُ بِهِمْ كَالْمُسْكَلِ بِهِمْ قَالَ
ابْنُ بَطَالٍ عَنْ الْمُهَلَّبِ فِيهِ أَنَّ التَّعْزِيرَ مَوْكُولٌ إِلَى رَأْيِ الْأَمَامِ لِقَوْلِهِ لَوْ أَمَدَّ الشَّهْرَ لَزِدْتَ فِدْلَ عَلَى أَنَّ لِلْأَمَامِ أَنْ
يُرِيدَ فِي التَّعْزِيرِ مَا يَرَاهُ وَهُوَ كَمَا قَالَ لَكِنْ لَا يَمَارِضُ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي عِدَّةٍ مِنَ الضَّرْبِ أَوْ الْجُلْدِ فَيَتَعَلَّقُ
بِشَيْءٍ مَحْسُوسٍ وَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ مَتْرُوكٍ وَهُوَ الْأَمَّاكُ مِنَ الْمَفْطَرَاتِ وَالْأَلْفَاءِ يَرْجِعُ إِلَى التَّجْوِيعِ وَالتَّعْطِيشِ وَتَأْثِيرِهِمَا
فِي الْأَشْخَاصِ مِثْلَ مَا تَفَاوَتْ جِنْدًا وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِينَ وَاصِلُ بِهِمْ كَانَ لَهُمْ اقْتِدَارٌ عَلَى ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ فَاشَارَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ
تَعَادَى حَتَّى يَنْتَهَى إِلَى عِزْمٍ عَنْهُ لَكَانَ هُوَ الْمُؤَثِّرُ فِي زَجْرِهِمْ وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّعْزِيرِ مَا يَحْصُلُ بِهِ الرَّدُّ
وَذَلِكَ مُمْكِنٌ فِي الشَّيْءِ أَنَّ يَخْتَلِفُ الْحَالُ فِي صِفَةِ الْجُلْدِ أَوْ الضَّرْبِ تَخْفِيفًا وَتَشْدِيدًا وَاللهُ أَعْلَمُ نَعْمَ يُسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ
التَّعْزِيرِ بِالتَّجْوِيعِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُعْذِيَةِ (قَوْلُهُ تَابِعَهُ شُعَيْبٌ وَبَحْنِي بْنُ سَعِيدٍ وَبَحْنِي بْنُ سَعِيدٍ وَبَحْنِي بْنُ سَعِيدٍ) قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ (أَيُّ تَابِعُوا عَقِيلًا فِي قَوْلِهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَخَالِفَهُمْ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ (قُلْتُ) فَأَمَّا تَابِعَةُ شُعَيْبٍ فَوَصَلَهَا الْمَرْفُوعُ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ أَمَّا تَابِعَةُ بَحْنِي بْنِ سَعِيدٍ

ابن خالد عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ **حدثني** عياش بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا معمر عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاما جرافا أن يبيعوه في مكانهم حتى يؤوه إلى رحلهم **حدثنا** عبد الله بن أحمد عن أبي هريرة عن أنس عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت ما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه في شيء يؤتى إليه حتى يلتئك من حرّ مات الله فينتقم لله **باب** من أظهر الفاحشة واللعن والتهمة بغير بينة **حدثنا** عليّ حدثنا سفيان قال الزهري عن سهل بن سعد قال شهدت المتلا عشرين وأنا ابن خمس عشرة فرّق بينهما ، فقال زوجها كذبت عليّ إن أمسكتها قال فحفظت ذلك من

وهو الانصاري فوصلها الذهلي في الزهريات واما متابعة يونس وهوان يزيد فوصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه وأما رواية عبد الرحمن بن خالد فيأني الكلام عليها في كتاب الأحكام وذكر الاسماعيلي أن أبا صالح رواه عن الليث عن عبد الرحمن المذكور لجمع فيه بين سعيد وأبي سلمة قال وكذا رواه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري بسنده إليه كذلك انتهى وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام - الحديث الثالث (قوله حدثني عياش) تحتانية ثم جمعة وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصري (قوله عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر (قوله عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاما جرافا أن يبيعوه في مكانهم) في رواية أبي أحمد الجرجاني عن الفربري سالم بن عبد الله ابن عمر أنهم كانوا الخ فصارت صورة الاسناد والروايات والصواب عن سالم عن عبد الله فصحت عن فصار ابن وقد وقع في رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الأعلى بهذا الاسناد عن سالم عن ابن عمر به وتقدم في البيع من طريق يونس عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عمرو قال قد ذكر نحوه وتقدم شرح هذا الحديث في كتاب البيع مستوفى ويستفاد من جواز تأديب من خالف الأمر الشرعي فتعاطى العقود الفاسدة بالضرب ومشروعية إقامة المحتسب في الأسواق والضرب المذكور محمول على من خالف الأمر بعد أن علم به - الحديث الرابع (قوله عبد الله بن عثمان وعبد الله بن عثمان) هو ابن المبارك ويونس وهوان يزيد (قوله ما انتقم) هذا طرف من حديث أوله ما أخبر رسول الله ﷺ بين أمرين الاختار أيسرهما أخرجه مسلم بتمامه من رواية يونس وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي ﷺ من طريق مالك عن الزهري وقد تقدم قريبا في أوائل الحدود من طريق عقيل عن ابن شهاب - (قوله باب من أظهر الفاحشة واللعن والتهمة بغير بينة) أي ما حكمه والمراد بظاهر الفاحشة أن يتعاطى ما يدل عليها عادة من غير أن يثبت ذلك بينة أو إقرار واللعن هو بفتح اللام والطاء المهمة بعدها معجزة الرمي بالبشر يقال لطن فلان بكذا أي رمى بشروطنه بكذا بخفا ومغلا لونه به وبالهمة بضم المثناة وفتح الهاء من يتم بذلك من غير أن يتحقق فيه ولو عادة وذكر فيه حديثين - أحدهما حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين أورده مختصرا وفي آخره تصريح سفيان حيث قال حفظت من الزهري وقد تقدم شرحه في كتاب اللعان مستوفى وقوله إن جاءت به كذا فهو وإن جاءت به كذا فهو كذا وقع بالكناية بالاكفاء في الموضعين وتقدم في اللعان ياتيه من طريق ابن جريج عن ابن شهاب ولفظه إن جاءت به أحر قصيرا كانه وحر فلا أراها الا قد صدقت وكذب عليها وأن جاءت به اسودا عين ذا البين فلا راء الا قد صدق عليها وكذبت عليه انتهى وعلى هذا ففسير الكلام فهو كاذب في الأولى فهو صادق في الثانية وعرف منه أن الضمير للزوج كانه قال ان جاءت به أحر فزوجها كاذب فيما رماها به وان جاءت به اسود فزوجها صادق - ثانيهما حديث

الرَّهْزَرِيُّ إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَاوَكْذَا فَهَوَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَاوَكْذَا كَانَهُ وَحَرَةً فَهَوَ وَسَمِعْتُ الرَّهْزَرِيَّ يَقُولُ جَاءَتْ بِهِ لِلَّذِي يُكْرَهُ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنْ أَنَسِ بْنِ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمَتْلَاعَيْنِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا امْرَأَةً عَنْ غَيْرِ بَيْتَةٍ قَالَ لَا تِلْكَ امْرَأَةٌ أُعْلِنْتُ

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذَكَرَ التَّلَاعُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ عَائِشَةُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ثُمَّ انْصَرَفَ وَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو أَنَّهُ وَجَدَهُ مَعَ امْرَأَةٍ رَجُلًا فَقَالَ عَائِشَةُ مَا ابْتَلَيْتُ بِهَذَا إِلَّا لِقَوْلِي قَدْ هَبَّ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصَفَّرًا. قَلِيلَ اللَّحْمِ، سَبِطَ الشَّعْرِ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَ امْرَأَتِهِ آدَمَ خِدْلًا كَثِيرَ اللَّحْمِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اللَّهُمَّ بَسِّنْ قَوْصَعَتَ شَيْبًا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا فَلَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ يَنْهَمَا فَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ هِيَ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَوْ رَجَعْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيْتَةٍ رَجَعْتُ هَذِهِ فَقَالَ لَا تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تَظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ **بَابُ** رَمَى الْمُحْصَنَاتِ : وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا

ابن عباس في اللعان أيضاً أورده من طريقين مختصرة ثم مطولة كلاهما من طريق القاسم بن محمد عنه ووقع لبعضهم باسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط وقد تقدم شرحه مستوفى أيضاً في كتاب اللعان وقوله من غير بينة في رواية الكشميني عن بدل من وقوله في الطريق الأخرى ذكر المتلاعنان في رواية الكشميني ذكر المتلاعن (قوله فقال رجل لابن عباس في المجلس) هو عبدالله بن شداد بن الهاد كما صرح به في الرواية التي قبلها (قوله تلك امرأة كانت تظهر في الاسلام السوء) في رواية عروة عن ابن عباس بسند صحيح عند ابن ماجه لو كنت راجعا احدا بغير بينة لرجعت فلاة فقد ظهر فيها الزية في مطلقها وهيئتها ومن يدخل عليها ولم اتق على اسم المراد المذكورة فكانهم تصموا ايها ما سترأ عليها قال الملب فيه ان الحد لا يجب على أحد بغير بينة أو اقرار ولو كان متبها بالفاحشة وقال النووي معنى تظهر السوء انه اشتهر عنها وشاع ولكن لم تقم البينة عليها بذلك ولا اعترفت فدل على أن الحد لا يجب بالاستفاضة وقد أخرج الحاكم من طريق ابن عباس عن عمر انه قال لرجل أقعد جاريته وقد انتهبا بالفاحشة على النار حتى احترق فرجها هل رأيت ذلك عليها قال لا قال فاعترفت لك قال لا قال فضره وقال لولا لى سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يهاد مملوك من ماله لا قدتها منك قال الحاكم صحيح الاستاد وعقبه الذهلي بان في اسناد عمر بن عيسى شيخ الليث وفيه منكر الحديث كذا قال فأوهن ان نيزه كلاما وليس كذلك فانه ذكره في الميزان فقال لا يعرف لم يزد على ذلك ولا يلزم من ذلك القصد فيما رواه بل يتوقف فيه (قوله باب رمى المحصنات) أى قذفهن المراد الحرائر العفيفات ولا يختص بالمزوجات بل حكم البكر كذلك بالاجماع (قوله والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم الآية) كذا لآنى ذو والنسفى وأما غيرها فاساقوا الآية

وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ تَبَدُّدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ
 إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤَبَّاتِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ الشُّرْكُ
 بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ،
 وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَدْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ

الى قوله غفور رحيم (قوله ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات اعنوا) كذا لابي ذر ولغيره
 الى قوله عظيم واقصر النفسى على أن الذين يرمون الآية وتضمنت الآية الاولى بيان حد القذف والثانية بيان
 كونه من الكبائر بناء على أن كل ما توعد عليه باللعن أو العذاب أو شرع فيه حد فهو كبيرة وهو المعتمد وبذلك
 يطابق حديث الباب الآتين المذكورين وقد انمقد الاجماع على أن حكم قذف المحصن من الرجال حكم قذف المحصنة
 من النساء واختلف في حكم قذف الارقاء كما سأذكره في الباب الذى بعده (قوله والذين يرمون أزواجهن ثم لم
 يأتوا الآية) كذا لابي ذر وحده ونبه على أن ما وقع فيه وهم لأن التلاوة ولم يكن لهم شهداء وهو كذلك لكن في
 ابرادها هنا تكرار لأنها تتعلق باللعان وقد تقدم قريبا باب من رمى امرأته (قوله حدثني سليمان) هو ابن بلال
 وغير أبي ذر حدثنا وأبو الغيث هو سالم (قوله اجتنبوا السبع المؤببات) بموحدة وقاف أى المهلكات قال الملب
 سميت بذلك لأنها سبب لاهلاك مرتقبها (قلت) والمراد بالمؤبقة هنا الكبيرة كما ثبت في حديث أبي هريرة من
 وجه آخر أخرجه البزار وابن المنذر من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رفعه الكبائر
 الشرك بالله وقتل النفس الحديث مثل رواية أبي الغيث إلا أنه ذكر بدل السحر الانتقال الى الاعرابية بعد الهجرة
 وأخرج النسائي والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم من طريق صيب مولى العتاريين عن ابي هريرة وأبي
 سعيد قال قال رسول الله ﷺ مامن عبد يهلى الخس ويختبئ الكبائر السبع الا فتحت له ابواب الجنة الحديث ولكن لم
 يفسرها والمعتد في تفسيرها ما وقع في رواية سالم وقد وافقه كتاب عمرو بن حزم الذى أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه
 والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده قال كتب رسول الله
 ﷺ كتاب الفرائض والديات والسنن وبعث به مع عمرو بن حزم الى اليمن الحديث بطوله وفيه وكان في الكتاب وان
 اكبر الكبائر الشرك فذكر مثل حديث سالم سواء والطبراني من حديث سهل بن أبي خيثمة عن علي رفعه اجتنب الكبائر
 السبع فذكرها لكن ذكر التعرب بعد الهجرة بدل السحر وله في الاوسط من حديث أبي سعيد مثله وقال الرجوع الى
 الاعراب بعد الهجرة ولا سمعيل القاضي من طريق المطلب بن عبدالله بن عطاء بن عبيد الله بن عمر وقال صعد النبي ﷺ
 المنبر ثم قال أبشروا من صلى الخس واجتنب الكبائر السبع نودى من ابواب الجنة قيل له أسمعتم النبي ﷺ يذكركم
 قال نعم فذكر مثل حديث علي سواء وقال عبد الرزاق انبأنا معمر بن الحسن قال الكائن الاشرار بالله فذكر مثل
 الاصول سواء الا انه قال اليمن الفاجرة بدل السحر ولابن عمر وفيما أخرجه البخارى في الادب المفرد والطبرى في
 التفسير وعبد الرزاق والخراطي في مساوى الاخلاق واسماعيل القاضي في احكام القرآن مرفوعا وموقفا قال الكبائر
 تسع فذكر السبع المذكورة وزاد الحاد في الحرم وعقوق الوالدين ولا يبي داود والطبراني من رواية عبيد بن عمير
 قتادة اللبي عن ابيهم فنه أن اولياء الله المصلون ومن يجنب الكبائر قالوا وما الكبائر قال من تسع أعظمهن الاشرار
 بالله فذكر مثل حديث ابن عمر سواء الا انه عبر عن الحاد في الحرم باستحلال البيت الحرام واخرج اسمعيل القاضي

بسند صحيح الى سعيد بن المهيب قال من عشر قد ذكر السبعة التي في الاصل وزاد عقوق والوالدين واليمين الغموس وشرب الخمر ولا ين ابي حاتم من طريق مالك بن حريث عن علي قال الكبائر قد ذكر التسعة الامال اليتيم وزاد العقوق والشرع بعد المجرع وفراق الجماعة ونكث الصفة والطبراني عن ابي امامة اهم تذكروا الكبائر فقالوا الشرك ومال اليتيم والتمسوا من الزحف والسحر والعقوق وقول الزور والغلول والزنا (١) فقال رسول الله ﷺ فأين تجعلون الذين يشركون بعد الله واعيانهم ثمنا قليلا (قلت وقد تقدم في كتاب الادب عد اليمين الغموس وكذا شهادة الزور وعقوق الوالدين وعند عبد الرزاق والطبراني عن ابن مسعود اكبر الكبائر الاشراك بالله والامن من مكر الله والقنوط من رحمة الله والياس من روح الله وهو موقوف وروي اسمعيل بسند صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو مثل حديث الاصل لكن قال الهان بدل البحر والقذف فمثل عن ذلك فقال الهان يجمع وفي الموطأ عن الهان بن مرة مرسل الزنا والسرقة وشرب الخمر فواش وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخاري في الآداب المفرد والطبراني والبيهقي وسنده حسن وتقدم حديث ابن عباس في التسمية ومن رواه بلفظ الغيبة وترك التزهد من البول كل ذلك في الطهارة ولا سمعيل القاضي من مرسل حسن ذكر الزنا والسرقة وله عن ابي اسحق السبيعي شتم ابي بكر وعمر وهو لابن ابي حاتم من قول مقبرة بن مقسم واخرج الطبري عنه بسند صحيح الاضرار في الوصية من الكبائر وعنه الجمع بين الصلاتين من غير عذر رفعه وله شاهد اخرجه ابن ابي حاتم عن عمر قوله وعند اسمعيل من قول ابن عمر ذكر التوبة ومن حديث بريدة عند الزار منع فضل الماء ومنع طروق الفعل ومن حديث ابي هريرة عند الحاكم الصلوات كفارات الايمن ثلاث الاشراك بالله ونكث الصفة وترك السنة ثم فسر نكث الصفة بالخروج على الامام وترك السنة بالخروج عن الجماعة اخرجه الحاكم ومن حديث ابن عمر عند ابن مردويه اكبر الكبائر سوء الظن بالله ومن تصعب في ذلك نسيان القرآن اخبره ابو داود والترمذي عن انس رفعه نظرت في الذنوب فلم ارا عظم من سورة من القرآن اوتيه رجل ففسها وحديث من أتى حائضا أو كاهنا قد كفر أخرجه الترمذي فهذا جميع ما وقفت عليه بما ورد التصريح بأنه من الكبائر أو من أكبر الكبائر صحيحا وضعيفا مرفوعا وموقوفا وقد تتبعته غاية التتبع وفي بعضه ما ورد خاصا ويدخل في عموم غيره كالنسيب في لمن الوالدين وهو داخل في العقوق وقل الولد وهو داخل في قتل النفس والزنا بحليلة الجار وهو داخل في الزنا والنية والغلول واسم الحياة يشمله ويدخل الجميع في السرقة وتعلم السحر وهو داخل في السحر وشهادة الزور وهي داخلة في قول الزور ويمين الغموس وهي داخلة في اليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله كاليأس من روح الله والمعتمد من كل ذلك ما ورد مرفوعا بغير تداعل من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة في حديث الباب والانتقال عن الهجرة والزنا والسرقة والعقوق واليمين الغموس والاحاد في الحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والتسمية وترك التزهد من البول والغلول ونكث الصفة وفراق الجماعة فلك عشر ونخلة وتفاوت مراتبها والجمع على عدم من ذلك أقوى من المختلف فيه الا ما عهده القرآن أو الاجماع فيلتحق بما فوقه ويجتمع من المرفوع ومن الموقوف ما يقاربا ويحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحكمة في الاختصار على سبع ويجب بأن مفهوم العدد ليس بحجة وهو جواب ضعيف بأنه أعلم أولا بالذكورات ثم أعلم بما زاد فيجب الاختصار لئلا أو ان الاختصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل أو من وقعت له واقعة ونحو ذلك وقد أخرج الطبري واسمعيل القاضي عن ابن عباس انه قيل له الكبائر سبع فقال هل هن أكثر من سبع وفي رواية عنه هي إلى السبعين أقرب وفي رواية إلى السبعماية ويحمل كلامه على المبالغة بالنسبة إلى من اقتصر على سبع وكان المتعصر عليها يعتمد على حديث الباب المذكور وإذا تقرر ذلك عرف فساد من عرف الكثرة بأنها ما وجب فيها الحد لان أكثر المذكورات لا يجب فيها الحد قال الراعي في الشرح الكبير الكبير الكثرة هي الموجبة الحد وقيل ما يلحق الوعيد

(١) قوله والزنا في نسخة والربا اه من هامش اصله

باب قذف البتة حديثنا مستدرك حديثنا يحيى بن سعيد عن فضيل بن غزوان عن

بصاحبه بن كتاب أو سنة هذا أكثر ما يوجد للأصحاب وهم إلى ترجيح الأول أميل لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر وقد أقره في الروضة وهو يشعر بأنه لا يوجد عن أحد من الشافعية الجمع بين التعريفين وليس كذلك فقد قال الماوردي في الحاوي هي ما يوجب الحد أو توجه إليها الوعيد وأو في كلامه للتوابع لا لذلك وكيف يقول عالم إن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في الصحيحين بالعقوق واليمين الغموس وشهادة الزور وغير ذلك والأصل فيما ذكره الرافعي قول البغوي في التهذيب من ارتكب كبيرة من زنا أو لواط أو شرب خمر أو غصب أو سرقة أو قتل بغير حق ترد شهادته وإن فعله مرة واحدة ثم قال فكل ما يوجب الحد من المعاصي فهو كبيرة وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بن كتاب أو سنة انتهى والكلام الأول لا يقتضي الحصر والثاني هو المعتمد وقال ابن عبد السلام لم أقف على ضابط الكبيرة يعني يسلم من الاعتراض قال والأولى ضبطها بما يشعر بتأثر مرتكبها أشعار أصغر الكبائر المخصوص عليها قال وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أولمن (قلت) وهذا أشمل من غيره ولا يرد عليه إخلاله بما فيه حد لأن كل ما ثبت فيه الحد لا يخلو من ورود الوعيد على فعله ويدخل فيه ترك الواجبات القورية منها مطلقا والمتراحية إذا تضيقت وقال ابن الصلاح لها أمارات منها إيجاب الحد ومنها الإبعاد عليها بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب أو السنة ومنها وصف صاحبها بالفسق ومنها اللعن (قلت) وهذا أوسع مما قبله وقد أخرج اسمعيل القاضي بسند فيه ابن لهيعة عن أبي سعيد مرفوعا الكبائر كل ذنب أدخل صاحبه النار وبسند صحيح عن الحسن البصري قال كل ذنب نسب الله تعالى إلى النار فهو كبيرة ومن أحسن التعاريف قول القرطبي في المفهم كل ذنب أطلق عليه بن كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم وأخبر فيه بشدة العقاب أو علق عليه الحد أو شدد التنكير عليه فهو كبيرة وعلى هذا فينبغي تتبع ما ورد فيه الوعيد واللعن أو الفسق من القرآن والأحاديث الصحيحة والحسنة ويضم إلى ما ورد فيه التخصيص في القرآن والأحاديث الصحاح والحسان على أنه كبيرة فهما بلغ مجموع ذلك عرف منه تحرير عدها وقد شرعت في جميع ذلك وأسأل الله الإعانة على تحريره بمنه وكرمه وقال الحلبي في المنهاج ما من ذنب إلا وفيه صغيرة وكبيرة وقد تغلب الصغيرة كبيرة بقرينة تضم إليها وتغلب الكبيرة فاحشة كذلك إلا الكفر بالله فإنه أفحش الكبائر وليس من نوعه صغيرة (قلت) ومع ذلك فهو ينقسم إلى فاحش وأفحش ثم ذكر الحلبي أمثلة لما قال فالثاني كقتل النفس بغير حق فإنه كبيرة فإن قتل أصلا أو فرعا أو ذارحم أو بالحرم أو بالشهر الحرام فهو فاحشة والزنا كبيرة فإن كان بحليلة الجار أو بذات رحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة وشرب الخمر كبيرة فإن كان في شهر رمضان نهارا أو في الحرم أو بجاهر به فهو فاحشة والأول كالنفاذة مع الأجنبية صغيرة فإن كان مع امرأة الأب أو حيلة الابن أو ذات رحم فكبيرة وسرقة مادون النصاب صغيرة فإن كان المسروق منه لا يملك غيره وأنضى به عديمه إلى الضعف فهو كبيرة وأطال في أمثلة ذلك وفي الكثير منه ما يتعقب لكن هذا عنوانه وهو منهج حسن لا بأس باعتباره ومداره على شدة المفسدة وخفتها والله أعلم (تنبيه) يأتي القول في تعظيم قتل النفس في الكتاب الذي بعد هذا وتقدم الكلام على السحر في آخر كتاب الطب وعلى أكل ماله اليتيم في كتاب الوصايا وعلى أكل الربا في كتاب البيوع وعلى التولي يوم الزحف في كتاب الجهاد وذكر هنا قذف المحصنات وقد شرط القاضي أبو سعيد المروزي في أدب القضاء أن شرط كون غصب المال كبيرة أن يبلغ نصابا ويتردد في السرقة وغيرها وأطلق في ذلك جماعة ويتردد في أكل مال اليتيم وجميع أنواع الجنابة والله أعلم * (قوله باب قذف البتة) أي الارقاء عبر بالعبارة لفظ الخبر وحكم الأمة والعبد في ذلك سواء والمراد بلفظ الترجمة الإضافة للمفعول بدليل ما تضمنته حديث الباب ويحتمل إرادة الإضافة للفاعل والحكم فيه أن على العبد إذا قذف نصف ماعلى العر ذكرنا أكان أو

ابن أبي نعيم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت أبا القاسم عليه السلام يقول: من قذف مملوكه وهو بري بما قال جلد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال

باب من يأمر رجلا فيضرب الحد غائبا عنه وقد فعله عمر حدثنا محمد بن يوسف حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه وكان أفعه منه فقال صدق أقض بيننا بكتاب الله وأذن لي يا رسول الله

أقول وهذا قول الجمهور وعن عمر بن عبد العزيز والزهري وطائفة بسيرة والاوزاعي وأهل الظاهر حده ثمانون وخاتم ابن حزم فوافق الجمهور (قوله عن ابن أبي نعيم) هو ابن عبد الرحمن (قوله عن أبي هريرة) في رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن خلاد وعلى بن المدني كلاهما عن يحيى بن سعيد وهو القاطن بهذا السند حدثنا أبو هريرة (قوله سمعت أبا القاسم) في رواية الاسماعيلي حدثنا أبو قاسم بن التميمي (قوله من قذف مملوكه) في رواية الاسماعيلي من قذف عبده بشئ. (قوله وهو بري) مما قال جملة حالية وقوله إلا أن يكون كما قال أي فلا يجلد وفي رواية النسائي من هذا الوجه أقام عليه الحد يوم القيامة وأخرج من حديث ابن عمر من قذف مملوكه كان لله في ظهري حد يوم القيامة أن شاء أخذه وإن شاء عفا عنه قال المهلب أجمعوا على أن العبد إذا قذف عبد المملوك عليه الحد وظل هذا الحديث على ذلك لأنه لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة وإنما خص ذلك بالآخرة تمييزا للآحرار من المملوكين فأما في الآخرة فإن ملكهم يزول عنهم ويتكاثرون في العبودية. يقتصر لكل منهم إلا أن يعفو ولا مفاضلة حيث لا بالقوى (قلت) في نقله الاجماع نظر فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع سئل بن عمر عن قذف أم ولد آخر فقال يضرب الحد صاغرا وهذا بسند صحيح وبه قال الحسن وأهل الظاهر وقال ابن المنذر اختلفوا فيمن قذف أم ولد فقال مالك وجاعة يجب فيه الحد وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد وكذا كل من يقول انها عتقت بموت السيد وعن الحسن البصري انه كان لا يرى الحد على قاذف لم الولد وقال مالك والشافعي من قذف حرا يظه عبدا وجب عليه الحد (قوله باب هل يأمر الامام رجلا فيضرب الحد غائبا عنه) تقدم الكلام على هذه الترجمة وهل هو مكروه أولا قريبا (قوله وقد فعله عمر) ثبت هذا التعليل في رواية الكشميني وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار منها ما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عمر أنه كتب إلى عامله أن عاد غفوه ذكره في قصة طويلة وتقدم الكلام على حديث سهل بن سعد المذكور في الباب في قصة الصيف والله الحد ومحمد بن يوسف شيخه فيه هو القريباني كما جزم به أبو نعيم في المسخرج وقوله في هذه الرواية حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد الراسي عن ابن عيينة قال الزهري كنت أحب أني قد أصبت من العلم فلما لقيت عبيد الله كأنما كنت أجز به مجرا فذكر الحديث وفيه إمام إلى أنه لم يحمل هذا الحديث تاما إلا عن عبيد الله المذكور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة (خاتمة) اشتمل كتاب الحدود والمحاريب من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة احاديث الموصول منها تسعة وسبعون والبقية متابعات وتعاليق المكرر منها وفيها مضي اثنان وستون حديثا والخالص سبعة عشر حديثا وآهه مسلم على تخريجها سوى ثمانية احاديث وهي حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب الخمر وفيه لا تقنوا عليه الشيطان وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب وحديث عمر في قصة الشارب الملقب حمارا وحديث ابن عباس لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن وحديث علي في رجم

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ قُلْ فَقَالَ إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا فِي أَهْلِ هَذَا قَرْيَةٍ بِأَمْرَانِهِ فَأَقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ
شَاةٍ وَخَادِمٍ ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةِ وَتَغْرِيبُ
عَامٍ ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرِّجْمِ ، فَقَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قَضِيْنَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ ،
الْمِائَةُ وَالْخَادِمُ رَدُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَيَا أُنَيْسُ اغْدُ عَلَى امْرَأَةٍ
هَذَا قَسْلَهَا فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمْهَا فَأَعْتَرَفَتْ قَرَجَمَهَا .

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

كتاب الديات

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ
حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحَبِيلٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ رَجُلٌ

المرأة وجلدما وحديث على رفع القلم وحديث أنس في الرجل الذي قال بإرسول الله أصبت حدا فأقاه على وحديث
ابن عباس في قصة ماعز وحديث عمر في قصة السقيفة المطول بما اشتمل عليه وقد اتفقا منه على أوله في قصة الرجم
وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثرا بعضها موصول في ضمن الأحاديث المرفوعة مثل قول ابن
عباس ينزع نور الإيمان من الزاني ومثل اخراج عمر المختارين ومثل كلام الحباب بن المنذر

(قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

كتاب الديات

بتخفيف التختانية جمع دية مثل عداء وعدة وأصلها ودية بفتح الواو وسكون الدال تقول ودى القتل يديه إذا أعطى
وليه دية وهي ما جعل في مقابلة النفس وسمى دية تسمية بالمصدر وقاؤها محذوفة والهاء عوض وفي الأمر القتل
بدال مكسورة حسب فان وقعت قلت ده وأورد البخاري تحت هذه الترجمة ما يتعلق بالقصاص لأن كل ما يجب فيه
القصاص يجوز الدفع عنه على ما تكون الدية أشمل وترجم غيره كتاب القصاص وأدخل تحت الديات بناء على أن القصاص هو
الأصل في العمد (قوله وقول الله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) كذا للجميع لكن سقطت الواو الأولى
لابي ذر والنسفي وفي هذه الآية وعيد شديد لمن قتل مؤمنا متعمدا بغير حق وقد تقدم القتل في تفسير سورة
الفرقان عن ابن عباس وغيره في ذلك وبيان الاختلاف هل للقاتل توبة بما بقى عن اعادته وأخرج اسمعيل القاضي
في أحكام القرآن بسند حسن أن هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والانصار وجبت حتى نزل أن الله لا يغفر أن
يشرك به ويغفر ما دبر ذلك لمن يشاء (قلت) وعلى ذلك عول أهل السنة في أن القاتل في مشيئة الله ويؤيده حديث
عبادة المتفق عليه بعد أن ذكر القتل والزنا وغيرهما ومن أصاب من ذلك شيئا فأمره إلى الله أن شاء عاقبه وإن
شاء عفا عنه ويؤيده قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسا ثم قتل المكمل مائة وقد مضى في ذكر بني إسرائيل من
أحاديث الانبياء ثم ذكر فيه خمسة أحاديث مرفوعة : الحديث الأول حديث ابن مسعود أي الذنب أكبر وقد
تقدم شرحه مستوفى في باب أثم الزناة وقوله أن تقتل ولذك قال الكرمانى لامة هو له لأن القتل مطلقا أعظم
(قلت) لا يمتنع أن يكون الذنب أعظم من غيره وبعض أفراداه أعظم من بعض ثم قال الكرمانى وجه كونه

يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَى الذَّنْبُ أَكْبَرُ عِنْدَ؟ قَالَ أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ، قَالَ ثُمَّ أَى؟ قَالَ ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ، قَالَ ثُمَّ أَى؟ قَالَ ثُمَّ أَنْ تُزْنِيَ بِحَبْلِيَّةٍ جَارِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَهَا: وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنُ عَمْرٍو بَنِي سَعِيدٍ بَنِي الْعَاصِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَنْ يَزَلَ الْمُؤْمِنُ فِي فَسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِْبْ دَمًا حَرَامًا **حَدَّثَنِي** أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَخْرُجُ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا سَفَكَ الدَّمِ الْحَرَامِ بِغَيْرِ حِلِّهِ **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى

أعظم أنه جمع مع القتل ضعف الاعتقاد في أن الله هو الرزاق الحديث الثاني حديث ابن عمر (قوله حدثنا علي) كذا للجميع غير منسوب ولم يذكره أبو علي الجبائي في تقييده ولا به عليه الكلاباذي وقد ذكرت في المقدمة أنه على ابن الجعد لأن علي بن المديني لم يدرك إسحاق بن سعيد (قوله لا) في رواية الكشميبي أن (قوله في فسحة) ضمن الماء وسكون المهمله وبجاء مهمله أى سعة (قوله من دينه) كذا لاكثر بكسر المهمله من الدين وفي رواية الكشميبي من دينه فمفهوم الاول أن يضيق عليه دينه فقيه اشعار بالوعيد على قتل المؤمن متوعدا بما يتوعد به الكافر ومفهوم الثاني أنه يصير في ضيق بسبب ذنبه فقيه اشارة الى استبعاد العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور وقال ابن العربي الفسحة في الدين سعة الأعمال الصالحة حتى اذا جاء القتل ضاقت لانها لا تفي بوزره والفسحة في الذنب قوله الغفران بالتوبة حتى اذا جاء القتل ارتفع القبول وحاصله انه فسر على رأى ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل (قوله ما لم يصب دما حراما) في رواية اسمعيل القاضي من هذا الوجه ما لم يتدبم حرام وهو بمثابة نون ثم دال ثقيلة ومعناه الاصابة وهو كناية عن شدة المخالطة ولو قلت وقد أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن ابن مسعود بسند رجاله ثقات الا أن فيه انقطاعا مثل حديث ابن عمر موقوفا أيضا وزاد في آخره فاذا أصاب دما حراما نزع منه الحياة ثم أورد عن أحمد بن يعقوب وهو المسعودي السكوني عن اسحق بن سعيد وهو المذكور في السند الذي قبله بالسند المذكور الى ابن عمر (قوله ان من ورطات) بفتح الواو والراء وحكى ابن مالك أنه قيد في الرواية بسكون الراء والصواب التحريك وهي جمع ورطة بسكون الراء وهي الهلاك يقال وقع فلان في ورطة أى في شئ لا ينجو منه وقد فسرهما في الخبر بقوله التي لا تخرج لمن أوقع نفسه فيها (قوله سفك الدم) أى اراقته والمراد به القتل بأى صفة كان لكن لما كان الاصل اراقه الدم عبر به (قوله بغير حله) في رواية أبي نعيم بغير حقه وهو موافق للفظ الآية وهل الموقوف على ابن عمر منتزع من المرفوع فكان ابن عمر فهم من كون القاتل لا يكون في فسحة أنه ورط نفسه فأهلكها لكن التعبير بقوله من ورطات الأمور يقتضى المشاركة بخلاف اللفظ الاول فهو أشد في الوعيد وزعم الأساعلي أن هذه الرواية الثانية غلط ولم يبين وجه الغلط وأظنه من جهة انفراد أحمد بن يعقوب بها فقد رواه عن اسحق بن سعيد أبو الضر هاشم بن القاسم ومحمد بن كنانة وغيرهما باللفظ الاول وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل عامدا بغير حق تزود من الماء البارد فانك لا تدخل الجنة وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن عمر زوال الدنيا كلها أهون على الله من قتل رجل مسلم قال الترمذي حديث حسن (قلت) وأخرجه النسائي بلفظ لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال

عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو نُسَيْرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنَّ الْمُقْدَادَ بْنَ عَمْرٍو الْكِنْدِيَّ حَلِيفَ نَبِيِّ زُهْرَةَ حَدَّثَهُ وَكَانَ شَهِيدَ بَدْرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَقِيتُ كَافِرًا فَاقْتُلْنَا فَضْرَبَ يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا ثُمَّ لَازَ بِشَجَرَةٍ وَقَالَ أَسْلَمْتُ لِلَّهِ أَقْتُلُهُ بَعْدَ أَنْ قَاتَلْنَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَقْتُلُهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّهُ طَرَحَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا أَقْتُلُهُ؟ قَالَ لَا تَقْتُلُهُ فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ، وَقَالَ

الدنيا قال ابن العربي ثبت النهي عن عن قتل البهيمة بغير حق والوعيد في ذلك فكيف بقتل الآدمي فكيف بالمسلم فكيف بالتقي الصالح الحديث الثالث (قوله حدثنا عبيد الله بن موسى عن الاعمش) هذا السند يلتحق بالثلاثيات وهي أعلى ما عند البخاري من حيث العدد وهذا في حكمه من جهة أن الاعمش تابعي وإن كان روى هذا عن تابعي آخر فإن ذلك التابعي أدرك النبي ﷺ وإن لم تحصل له صحبة (قوله عن أبي وائل عن عبيد الله) تقدم في باب القصاص يوم القيامة في أواخر الوقائق من رواية حفص بن غياث عن الاعمش حدثني شقيق وهو أبو وائل المذكور قال سمعت عبد الله وهو ابن مسعود (قوله أول ما يقضي بين الناس في الدماء) زاد مسلم من طريق آخر عن الاعمش يوم القيامة وقد ذكرت شرحه في الباب المذكور وطريق الجميع بينه وبين حديث أبي هريرة أول ما يحاسب به المرء صلاته ونهه هنا على أن النسائي أخرجهما في حديث واحد أورده من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفعه أول ما يحاسب به العبد الصلاة وأول ما يقضي بين الناس في الدماء وما في هذا الحديث موصولة وهو موصول حرفي ويتعلق الجار بمحذوف أي أول القضاء يوم القيامة القضاء في الدماء أي في الأمر المتعلق بالدماء وفيه عظم أمر القتل لأن الابتداء إنما يقع بالآدم وقد استدل به على أن القضاء يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهائم وهو غلط لأن مفادة حصر الأولية في القضاء بين الناس وليس فيه نفي القضاء بين البهائم مثلا بعد القضاء بين الناس (الحديث الرابع قوله حدثنا عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد وعطاء ابن يزيد هو الليثي وعبيد الله بالصغير هو ابن عدي أي ابن الحيار بكسر المعجمة وتخفيف التحانية الزنوني له أدراك وقد تقدم بيانه في مناقب عثمان والمقداد بن عمر وهو المعروف ابن الأسود (قوله ان لقيت) كذا للاكثر بصيغة الشرط وفي رواية أبي ذر إن لقيت كافرا فاقتلنا فضرب يدي قطعهما وظاهر سياقه ان ذلك وقع والذي في نفس الأمر بخلافه وإنما سألت المقداد عن الحكم في ذلك لو وقع وقد تقدم في غزوة بدر بلفظ أرأيت ان لقيت رجلا من الكفار الحديث وهو يؤيد رواية الأكثر (قوله ثم لا ذ بشجرة) أي التجأ إليها وفي رواية الكشميهني ثم لا ذ مني بشجرة والشجر مثال (قوله وقال أسلمت لله) أي دخلت في الاسلام (قوله فان قتله فانك بمنزلة قبل أن أن تقله) قال الكرمانى القتل ليس سببا لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكن عند النجاة مؤول بالاخبار أي هو سبب لاخباري لك بذلك وعند اليبانيين المراد لازمه كقوله يباح دمك ان عصيت (قوله وأنت بمنزلة قبل أن يقول) قال الخطاطي معناه ان الكافر يباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم فاذا أسلم صار معان الدم كالسلم فان قتله المسلم بعد ذلك صار دمه مباحا بحق القصاص كالكافر بحق الدين وليس المراد الحاقه في الكفر كما تقوله الخوارج من تكفير المسلم بالكبيرة وحاصله عن اتحاد المنزلتين مع اختلاف المآخذ فالاول انه مثلك في صون الدم والثاني

حبيب بن أبي عمرة عن سعيد بن أبي عبيس قال قال النبي ﷺ للمقداد إذا كان رجلاً
مؤمناً يحكي إيمانه مع قوم كفار فأظهر إيمانه فقتلته فكذلك كنت أنت تحكي إيمانك

انك مثله في الهدى ونقل ابن التين عن الداودي قال معناه انك صرت قاتلاً كما كان هو قاتلاً قال وهذا من المعارض
لأنه أراد الاغلاط بظاهر اللفظ دون باطنه وانما أراد أن كلا منهما قاتل ولم يرد أنه صار كافراً بقتله إياه ونقل
ابن بطال عن المذهب معناه قال أي انك بقصدك لقتله عمداً أنت كما كان هو بقصدته لقتلك أتما فأنتم في حالة واحدة
من العصيان وقيل المعنى أنت عدو حلال الدم قبل أن تعلم كنت مثله في الكفر كما كان عدو حلال الدم قبل ذلك وقيل معناه إنه
مغفور له بشهادة التوحيد كما أنك مغفور لك بشهود بدر ونقل ابن بطال عن ابن القصار أن معنى قوله وأنت بمنزلة أي في إباحة
الدم وأما قصد بذلك رده ووزجه عن قتله لأن الكافر إذا قاتل أسلمت حرم قتله وتعقب بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذي قتله
إن لم يعمد فهو لم يكن عرفاً أنه مسلم وإما قتله متأولاً فلا يكون بمنزلة في إباحة قتل القاصي عياض معناه أنه مثله في مخالفة الحق
وارتكاب الأثم وإن اختلف النوع في كون أحدهما كافراً والآخر معصية وقيل المراد أن قتله مستحل لقتله فانت مثله
في الكفر وقيل المراد بالمثلية أنه مغفور له بشهادة التوحيد وأنت مغفور لك بشهود بدر ونقل ابن التين أيضاً عن
الداودي أنه أوله على وجه آخر فقال يفسره حديث ابن عباس الذي في آخر الباب ومعناه أنه يجوز أن يكون الأثام كالشجرة
القاطع ليد مؤثماً يكتم إيمانه مع قوم كفار عليه على نفسه فإن قتله فانت شاك في قتلك إياه أن يتركه الله من العمد والخطأ
كما كان هو مشكوكاً في إيمانه لجواز أن يكون يكتم إيمانه ثم قال فإن قيل كيف قطع يد المؤمن وهو من يكتم إيمانه فالجواب أنه
دفع عن نفسه من يريد قتله فجازله ذلك كما جازل المؤمن أن يدفع عن نفسه من يريد قتله ولو أفضى إلى نيل يريده فأن دمه
يكون هدراً فذلك لم يقد النبي ﷺ من يد المقداد لأنه قطعها متأولاً (قلت) وعليه مؤاخذات منها الجمع بين الفصتين بهذا
التكلف مع ظهور اختلافهما وانما الذي ينطبق على حديث ابن عباس قصة أسامة الآتية في الباب الذي يليه حيث حمل
على رجل أراد قتله فقال إنني مسلم قتله ظناً قال ذلك متعوذاً من القتل وكان الرجل في الأصل مسلماً فالذي وقع للمقداد
نحو ذلك كما سبناه وأما قصة قطع اليد فأما قالها مستفتياً على تقدير أن أوقع لما تقدم تقريره وانما تضمن الجواب
النهي عن قتله لكون أظهر الإسلام فحقن دمه وصار ما وقع منه قبل الإسلام عفواً ومهاً في جوابه عن الاستشكال
نظر لأنه كان يمكنه أن يدفع بالقول بأن يقول له عند إرادة المسلم قتله أني مسلم فكف عنه وليس له أن يبادر لقطع يده مع
القدرة على القول المذكور ونحوه واستدل به على صحة إسلامه من قال أسلمت فهو لم يزد على ذلك وفيه نظر لأن ذلك كاف
في الكف على أنه ورد في بعض طرقه أنه قال لا إله إلا الله وهو رواية معمر عن الزهري عنده مسلم في هذا الحديث
واستدل به على جواز السؤال قبل وقوعه بناء على ما تقدم ترجيحه وأما ما نقل عن بعض السلف من كراهة
ذلك فهو محمول على ما يندر وقوعه وأما ما يمكن وقوعه عادة فيشرع السؤال عنه ليعلم * الحديث الخامس (قوله وقال
حبيب بن أبي عمرة) هو القصاب الكوفي لا يعرف اسم أبيه وهذا التعليق وصله البزار والدارقطني في الأفراد
والطبراني في الكبير من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والدمحدي بن أبي بكر المديني عن حبيب وفي أوله بعث
رسول الله ﷺ سرية فيما المقداد فلما أتوهم وجعلهم تفرقوا وفيهم رجل له بال كثير لم يرح فقال أشهد أن لا إله إلا
الله فأهوى إليه المقداد فقتله الحديث وفيه ذكره واذك رسول الله ﷺ فقال يا مقداد قلت رجلاً قال لا إله إلا الله
فكيف لك بلاله إلا الله فأمر الله بإيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فقتلوا الآية فقال النبي ﷺ للمقداد كان رجلاً
مؤمناً يحكي إيمانه الخ قال الدارقطني فترد به حبيب وتقر به أبو بكر عنه (قلت) قد تابع أبي بكر سفيان الثوري لكنه أرسله
أخراً عن أبي شيبة عن وكيع عنه وأخرجه الطبري من طريق أبي اسحق الفزاري عن الثوري كذلك ولفظ وكيع بسنده
عن سعيد بن جبير خرج المقداد بن الأسود في سرية فذكر الحديث مختصراً إلى قوله فترد ولم يذكر الخبر المعلق وقد قدمت

بِمَكَّةَ مِنْ قَبْلُ **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَنْ أَحْيَاهَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَنْ حَرَّمَ قَتْلَهَا إِلَّا بِحَقِّ حَيٍّ النَّاسُ مِنْهُ **جَمِيعًا حَدَّثَنَا** قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ عَنْ مَرْثُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ

الإشارة إلى هذه القصة في تفسير سورة النساء. وينت الاختلاف في سلب نزوله الآية المذكورة وطريق الجمع وقه الحمد * (قوله **بَابُ** ومن أحياها) في رواية غير أبي ذر. باب قوله تعالى ومن أحياها وزاد المستمل والأصيل فكأنما أحيا الناس جميعا (قوله قال ابن عباس من حرم قتلها) كذا في نسخة (قوله **جَمِيعًا**) وعنه ابن أبي حاتم ومضى يأنه في تفسير سورة المائدة وذكر مغلطاي من طريق وكيع عن سفیان عن خفيف عن مجاهد عن ابن عباس واعترض بأن خفيفا ضعيف وهو اعتراض ساقط لوجوده من غير رواية خفيف والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا وعليه ينطبق أول أحاديث الباب وهو قوله الا كان علي ابن آدم الاول كفل منها وسائرهما في تعظيم أمر القتل وهي اثنا عشر حديثا قال ابن بطال فيها تغليظ أمر القتل والمبالغة في الزجر عنه قال واختلف السلف في المراد بقوله قتل الناس جميعا وأحيا الناس جميعا فقالت طائفة معناه تغليظ الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ومجاهد وقادة ولفظ الحسن أن قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار كما لو قتل الناس جميعا وقيل معناه أن الناس خصاؤه جميعا وقيل يجب عليه من القود بقتله المؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعا لانه لا يكون عليه غير قتله واحدة لجمعهم أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم واختار الطبري أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعذابه وفي مقابله أن من لم يقتل أحدا فقد حيا الناس منه جميعا لسلامتهم منه وحكي ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص فعفا عنه أعطى من الأجر مثل ما لو أحيا الناس جميعا وقيل وجب شكره على الناس جميعا وكأنما من عليهم جميعا قال ابن بطال وإنما اختار هذا لانه لا توجد نفس يقوم قتلها في عاجل الضرر مقام قتل جميع النفوس ولا إحيائها في عاجل النفع مقام إحياء جميع النفوس (قلت) واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول بآدم الأول لكونه سن القتل وهتك حرمة الدماء وجرأ الناس على ذلك وهو ضعيف لأن الإشارة بقوله في أول الآية من أجل ذلك لقصة ابني آدم يدل على أن المذكور بعد ذلك متعلق بغيرهما فالجمل على ظاهر العموم أولى والله أعلم * الحديث الأول (قوله حدثنا سفیان) هو الثوري ويحتمل أن يكون ابن عينة فسأني في الاعتصام من رواية الحميدي عنه حدثنا الأعشى (قوله الأعشى) هو سليمان بن مهران (قوله عن عبد الله بن مرة) في رواية حفص بن غياث عن الأعشى حدثني عبد الله بن مرة وهو الحارثي بمعجمة وراء مكسورة وفاء كوفي وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون (قوله لا تقتل نفس) زاد حفص في روايته ظلما وفي الاعتصام ليس من نفس تقتل ظلما (قوله علي ابن آدم الاول) هو قاتل عند الأكثر وعكس القاضي جمال الدين بن واصل في تاريخه فقال اسم المقتول قاتل اشتق من قبول قربانه وقيل اسمه قاتل بنون بدل اللام بغير ياء وقيل قاتل بنون بغير الف وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في باب خلق آدم من بدء الخلق وأخرج الطبري عن ابن عباس كان من شأنهما أنه لم يكن مسكين يتصدق عليه إنما كان القربان يقربه الرجل فهما قبل تنزل النار فأكله والا فلا وعن الحسن لم يكونا ولدى آدم لهبله وإنما كانا من بني إسرائيل أخرجه الطبري ومن طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد قال كانا ولدى آدم لهبله وهذا هو المشهور ويؤيده حديث الباب لوصفه ابن بأنه الاول أي أول ما ولد لآدم ويقال أنه لم يولد في الجنة لآدم غيره وغير توأمته ومن ثم فخر على أخيه هابيل فقال نحن من أولاد الجنة وأنتما من أولاد الأرض ذكر ذلك ابن اسحق في المبتدأ وعن الحسن ذكر لي أن هابيل قتل وله

آدَمَ الْأَوَّلِ كَفَلُ مِنْهَا حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ وَقَدْ بَنَى عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي عَنْ
أَبِيهِ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ
رِقَابَ بَعْضٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكَةَ قَالَ

عشرون سنة ولاخيه القاتل خمس وعشرون سنة وتفسير هابل هبة الله ولما قتل هابل وحزن عليه آدم ولد له بعد ذلك شيت وممناه عطية الله ومنه انتشرت ذرية آدم وقال الثعلبي ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت لآدم أربعين نفسا في عشرين جلتا أولهم قاييل وأخته اقليما وآخرهم عبدالمغيث وأمة المغيث ثم لم يمض حتى بلغ ولده وولد ولده أربعين ألفا وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان الا ذرية نوح وهو من نسل شيت قال الله تعالى وجعلنا ذريته هم الباقين وكان معه في السفينة ثمانون نفسا وهم المشار اليهم بقوله تعالى وما آمن معه الا قليل ومع ذلك فما بقي الا نسل نوح فتوالدوا حتى ملأوا الأرض وقد تقدم شيء من ذلك في ترجمة نوح من أحاديث الانبياء (قوله كفل منها) زاد في الاعتصام وربما قال سفيان من دمها وزاد في آخره لانه أول من سن القتل وهذا مثل لفظ حفص ابن غياث الماضي في خلق آدم والكفل بكسر أوله وسكون الفاء التصيب وأكثر ما يطلق على الاجر والضعف على الاثم ومنه قوله تعالى كفائين من رحمة ووقع على الاثم في قوله تعالى ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وقوله لانه أول من سن القتل فيه ان من سن شيئا كتب له أو عليه وهو أصل في أن المعونة على ما لا يحل حرام وقد أخرج مسلم من حديث جرير من سن في الاسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن في الاسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة وهو محمول على من لم يقب من ذلك الذنب وعن السدي شدخ قاييل رأس أخيه بحجر فأتى وعن ابن جريج تمثل له ابليس فأخذ بحجر فشدخ به رأس طير فقتل ذلك قاييل وكان ذلك على جبل نور وقيل على عقبة حراء وقيل بالهند وقيل بموضع المسجد الاعظم بالبصرة وكان من شأنه في دفعه ما قصه الله في كتابه الحديث الثاني (قوله واقد بن عبد الله أخبرني) هو من تقديم الاسم على الصيغة وواقد هذا قال أبو ذر في روايته كذا وقع هنا واقد بن عبد الله والصواب واقد بن محمد (قلت) وهو كذلك لكن لقوله واقد بن عبد الله توجيه وهو أن يكون الراوي نسبة لجده الا على عبد الله ابن عمر فانه واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر والذي نسبة كذلك أبو اليزيد شيخ البخاري فيه فقد أخرجه أبو داود في السنن عن أبي الوليد كذلك وتقدم للبيضا في الأدب من رواية خالد بن الحرث عن شعبة على الحقيقة فقال عن واقد بن محمد ويأتي في الفتن عن حجاج بن منهل عن شعبة كذلك وكذا لمسلم والنسائي من رواية غندر عن شعبة ثم وجدته في الأول من فوائد أبي عمرو بن السالك من طريق عفان عن شعبة كما قال أبو الوليد فلعل نسبة كذلك من شعبة لكن أخرجه أحمد عن عفان وغيره عن شعبة كالجادة وفي الجملة فقله عن أبيه لا ينصرف لعبد الله بل لمحمد بن زيد جازما فمن ترجم لعبد الله والد واقد في رجال البخاري أخطأ نعم في هذا النسب واقد بن عبد الله بن عمر تابعي معروف وهو أقدم من هذا فانه عم والد واقد المذكور حناوله ولد اسمه عبد الله بن واقد وقد أخرج له مسلم (قوله لا ترجعوا بعدي كفارا) جملة ما فيه من الأقوال ثمانية أحدها قول الحوارج أنه على ظاهره ثانيا هو في المستحلبين ثالثا المعنى كفارا بحرمة الدماء وحرمة المسلمين وحقوق الدين رابعا يفعلون فعل الكفار في قتل بعضهم بعضا خامسا لابسين السلاح يقال كفر درعه اذا لبس فوقها ثوبا سادسها كفارا بنعمة الله سابعا المراد الزجر عن الفعل وليس ظاهره مرادا ثامنا لا يكفر بعضهم بعضا كان يقول أحد الفريقين للآخر يا كافر فكفر أحدهما ثم وجدت تاسعا وعاشرا ذكرتهما في كتاب الفتن وسيأتي شرح الحديث مستوفى في كتاب

سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ اسْتَنْصَيْتِ النَّاسَ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ فِرَاسٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْكِبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، أَوْ قَالَ الْيَمِينَ الْغُمُوسُ ، شَكُّ شُعْبَةَ * وَقَالَ مُعَاذٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ الْكِبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَالْيَمِينَ الْغُمُوسُ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، أَوْ قَالَ وَقَتْلُ النَّفْسِ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَسَمِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْكِبَائِرُ . وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَقَوْلُ الزُّورِ ، أَوْ قَالَ وَشَهَادَةُ الزُّورِ **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَانَ قَالَ سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ قَالَ بَشَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ

الْفَتَنَانِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * الحديث الثالث حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي (قوله استنصت الناس) أي اطلب منهم الا نصات ليسمعوا الخطبة وقد تقدم أتم سياقاً من هذا في كتاب الحج ويأتي شرحه في الفتن أيضاً * الحديث الرابع والخامس (قوله رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ) يريد قوله لا ترجعوا بعدى كفاراً وحديث أبي بكره وصلة المؤلف مطولاً في الحج وشرح هناك ويأتي في الفتن أيضاً وكذلك حديث ابن عباس * الحديث السادس حديث عبد الله بن عمر وفي الكبائر تقدم شرحه في كتاب الادب (قوله وعقوق الوالدين) أو قال اليمين الغموس شك شعبة (قلت تقدم في الايمان والنذور من طريق النضر بن شميل عن شعبة بالواو بغير شك وزاد مع الثلاثة وقتل النفس وهو المراد في هذا الباب (قوله معاذ) هو ابن معاذ العبدي وهو من تعاليق البخارى وجوز الكرماني أن يكون مقولاً لمحمد بن بشار فيكون موصولاً وقد وصله الاسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه ولفظه الكبائر الاشرار بالله وعقوق الوالدين أو قال قتل النفس واليمين الغموس وهذا مطابق لتعليق البخارى الآن فيه تأخير اليمين الغموس والقرض منه إنما هو اثبات قتل النفس وحاصل الاختلاف على شعبة انه تارة ذكرها وتارة لم يذكرها وأخرى ذكرها مع الشك الحديث السابع حديث أنس في الكبائر أيضاً تقدم شرحه في كتاب الادب * الحديث الثامن حديث أسامة وقوله حدثنا عمرو بن زُرَّارَةَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ (تقدم في المغازي عن عمرو بن محمد عن هشيم وكلاهما من شيوخ البخارى (قوله حدثنا هُشَيْمٌ) في رواية الكشممى أنبأنا (قوله حدثنا حصين) في رواية أبي ذر والاصيلي أنبأنا حصين وهو ابن عبد الرحمن الواسطي من صفار التابعين وأبو ظبيان بظاء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة ثم ياء آخر الحروف واسمه أيضاً حصين وهو ابن جندب من كبار التابعين (قوله بشار رسول الله ﷺ إلى الحرة) بضم المهملة وبالراء ثم قاف وهم بطن من جبهة تقدم نسبهم إليهم في غزوة الفتح قال ابن الكلبي سموها بذلك لوقعة كانت بينهم وبين بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان فاحرقوهم بالسهام لكثرة من قتلوا منهم وهذه السرية يقال لها سرية غالب بن عبيد الله الليثي وكانت في رمضان سنة سبع فيما ذكره ابن سعد عن شيخه وكذا ذكره ابن اسحق في المغازي حدثني شيخ من أسلم عن رجال من قومه قالوا بعث رسول الله ﷺ غالب بن عبيد الله الكلبي ثم الليثي إلى أرض بني مرة وبها مرداس بن نهيك حليف لهم من بني الحرة فقتله أسامة فهذا بين السبب في قول أسامة بثناء

إِلَى الْحَرَّةِ مِنْ جُهَيْنَةَ قَالَ فَصَبَحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ قَالَ وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ
رَجُلًا مِنْهُمْ قَالَ فَلَمَّا غَشِيَتْهُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ فَقَطَعْنَاهُ بِرُمُحِي
حَتَّى قَتَلْتُهُ قَالَ فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فَقَالَ لِي يَا أَسَامَةُ أَقَتَلْتُهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا قَالَ أَقَتَلْتُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ

إِلَى الْحَرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ وَالنَّبِيُّ يَطْرَهُانَ قِصَّةَ الَّذِي قَتَلْتُمَا مَاتَ فَدُفِنَ وَلَفِظَتْهُ الْأَرْضُ غَيْرَ قِصَّةِ أَسَامَةَ لِأَنَّ أَسَامَةَ عَاشَرَ
بَعْدَ ذَلِكَ دَهْرًا طَوِيلًا وَتَرَجِمَ الْبَخَارِيُّ فِي الْمَغَازِيِّ بِعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ إِلَى الْحَرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ فَجَرَى الْبَاوَدِيُّ
فِي شَرْحِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ قَوْلَهُ فِيهِ تَأْمِيرٌ مَنْ لَمْ يَلِغْ وَتَعَقَّبَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّ أَسَامَةَ كَانَ الْأَمِيرَ
أَوْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَمَلُ التَّرْجُمَةِ بِأَسْمِهِ لَكُنْهُ وَقَعَتْ تِلْكَ الْوَاقِعَةُ لَا لَكُنْهُ كَانَ الْأَمِيرُ وَالثَّانِي أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ
سِتَّةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ فَكَانَ أَسَامَةُ يَوْمَئِذٍ لَا يَلِغُ لَانْهَمْ ذَكَرُوا أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَاتَ تِلْكَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ عَامًا (قَوْلُهُ
ضَبَحْنَا الْقَوْمَ) أَيُ هَجَمُوا عَلَيْهِمْ صَبَاحًا قَبْلَ أَنْ يَشْمُرُوا بِهِمْ يُقَالُ صَبَحْتُهُ أَيَّتَهُ صَبَاحًا بِقَتْلِهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ وَلَقَدْ صَبَحْتُهُمْ
بِكُرَّةِ عَذَابٍ مُسْتَقَرٍّ (قَوْلُهُ وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَذْكُورِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ
(قَوْلُهُ رَجُلًا مِنْهُمْ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ اسْمُهُ مَرْدَاسُ بْنُ عَمْرِو الْقُدْكِيِّ وَيُقَالُ مَرْدَاسُ بْنُ نَيْكِ الْفَزَارِيِّ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ
الْكَلْبِيِّ قَوْلَهُ أَسَامَةُ وَسَاقَ الْقِصَّةَ وَذَكَرَ ابْنُ مَنْدَهٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَتَلَ بَعْثَ النَّبِيِّ ﷺ سَرِيَّةً فِيهَا أَسَامَةُ إِلَى بَنِي ضَمْرَةَ فَذَكَرَ قَتْلَ
أَسَامَةَ الرَّجُلُ وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الدِّيَابِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَالِمٍ عَنْ شَدَّادٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ خِيَلًا إِلَى فَيْكٍ فَأَغَارُوا عَلَيْهِمْ وَكَانَ مَرْدَاسُ الْقُدْكِيُّ قَدْ خَرَجَ مِنَ اللَّيْلِ وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ
إِنِّي لَأَحِقُّ بِمُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ فَيَضْرِبُهُ رَجُلٌ فَحَمَلَهُ عَلَيْهِ فَقَالَ إِنِّي مُؤْمِنٌ فَقَتَلَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلَّا شَقِقتَ
عَنْ قَلْبِكَ قَالَ فَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ مَرْدَاسُ مَاتَ فَدَفَنُوهُ فَأَصْبَحَ فَوْقَ الْقَبْرِ قَاعُ دُودٍ فَأَصْبَحَ فَوْقَ الْقَبْرِ مَرَارِفُ ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ
ﷺ فَأَمَرَ أَنْ يُطْرَحَ فِي وَادِيْنِ جَلِينٍ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الْأَرْضَ لَتَقْبَلُ مِنْ هُوْشِرْمِنِ وَنَكْرَانِ اللَّهُ عَظِيمٌ (قَوْلُهُ) إِنِّي نَبِيٌّ هَذَا فَوُ
مَرْدَاسُ آخِرُ وَقَتْلَ أَسَامَةَ لَا يُسَمَّى مَرْدَاسًا وَقَدْ وَفَّقَ مِثْلُ هَذَا عَبْدِ الطَّبَرِيِّ فِي قَوْلِهِ لَمْ يَحْمِلْ مِنْ جَنَامَةِ عَامِرِ بْنِ الْأَضْبَطِ وَإِنْ
عَلِمَ الْمَمَاتُ وَدُفِنَ لَفِظَتْهُ الْأَرْضُ فَذَكَرَ نَحْوَهُ (قَوْلُهُ غَشِيَتْهُ) بِفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَكَسْرُ ثَانِيَةٍ مَعْجَمَتَيْنِ أَيْ لَحِقَتْهُ حَتَّى تَطْلُ
بِنَاوُفٍ رَوَاةُ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي طَالِبَانَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فَأَدْرَكَتْ رَجُلًا فَطَعْنَتْهُ بِرُمُحِي حَتَّى قَتَلَتْهُ وَوَقَعَ فِي حَدِيثٍ جَنْدَبُ عِنْدَ مُسْلِمٍ
فَلَمَّا رَفَعَ عَلَيْهِ السِّيفَ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَتَلَهُ وَيَجْمَعُ بَيْنَهُ رَفَعَهُ عَلَيْهِ السِّيفَ أَوَّلًا فَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْ مِنْ ضَرْبِهِ بِالسِّيفِ طَعْنَهُ
بِالرَّمْحِ (قَوْلُهُ فَلَمَّا قَتَلْنَا) أَيُ الْمَدِينَةِ (بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ) فِي رَوَاةٍ الْأَعْمَشِ فَوْقَ نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَذَكَرَ تِلْكَ تِلْكَ ﷺ
وَلَا مَنَاقَاةَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ أَسَامَةَ لِأَنَّ غَيْرَهُ فَقَدِيرُهُ الْأَوَّلُ بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ
(قَوْلُهُ أَقَتَلْتُهُ بَعْدَ مَا قَالَ) فِي رَوَاةٍ الْكَشْمِيرِيِّ بَعْدَ مَا قَالَ ابْنُ التَّيْنِ فِي هَذَا الْيَوْمِ تَعْلِيمٌ وَابْلَاغٌ فِي الْوَعْظَةِ حَتَّى لَا يَقْدُمَ
أَحَدٌ عَلَى قَتْلِ مَنْ لَفِظَ بِالتَّوْحِيدِ وَقَالَ الْفَرَطِيُّ فِي تَكْرِيرِهِ ذَلِكَ وَالْأَعْرَاضُ عَنْ قَبُولِ الْعَشْرِ زَجَرَ شَدِيدَ عَنِ الْأَقْدَامِ عَلَى
مِثْلِ ذَلِكَ (قَوْلُهُ إِنَّمَا كَانَ) وَذَا فِي رَوَاةٍ الْأَعْمَشِ قَالَهُ خَوْفًا مِنَ السِّلَاحِ وَفِي رَوَاةٍ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَسَامَةَ إِنَّمَا
فَعَلَ ذَلِكَ لِيَحْزِمَهُ (قَوْلُهُ قَالَ يَتْلُو رَسُولُ اللَّهِ) إِنَّمَا كَانَ مَتَوَذًّا (كَذَا) أَعَادَ الْإِعْتِدَارَ (١) وَأَعِيدَ عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ
وَفِي رَوَاةٍ الْأَعْمَشِ أَفَلَا شَقِقتَ عَنْ قَلْبِكَ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهُمْ لَا قَالَ النَّوَوِيُّ الْفَاعِلُ فِي قَوْلِهِ أَقَالَهُمْ الْقَلْبُ وَمَعْنَاهُ إِنَّكَ إِنَّمَا
كَلَفْتَ بِالْعَمَلِ بِالظَّاهِرِ وَمَا يَنْطِقُ بِالسَّانِ وَأَمَّا الْقَلْبُ فَلَيْسَ لَكَ طَرِيقُ الْهَامِيهِ فَانْكَرْ عَلَيْهِ تَرْكُ الْعَمَلِ بِمَا ظَهَرَ مِنْ

(١) قَوْلُهُ كَذَا عَادَ الْإِعْتِدَارُ كَذَا فِي نَسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَايَدُنَا وَلَيْسَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي هُنَا وَعَلَيْهَا شَرْحُ الْقِسْطَلَانِيِّ

إِعَادَةُ الْإِعْتِدَارِ بِمَا تَرَى فَحَرَّرَاهُ مُصَحِّحًا

قَالَ قَبَّازَالُ يُكْرَرُهَا عَلَى حَتَّى تَمْتِنْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَنِ الصَّنَابِجِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِنِّي مِنَ النَّبِيِّاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكَ بِهِ اللَّهُ شَيْئًا وَلَا تُسْرِقَ وَلَا تُزْنِيَ وَلَا تُقْتَلَ النَّفْسُ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ وَلَا تُقْتَبَ

اللسان فقال أفلا شققت عن قلبه لتظروه وكانت فيه حين قالها واعتقدها أولا والمعنى أنك إذا كنت لست قادر على ذلك فكأنك منه باللسان وقال القرطبي فيه حجة لمن أثبت الكلام القضي وفيه دليل على ترتب الأحكام على الأسباب الظاهرة دون الباطنة (قوله حتى تمتنت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم) أي أن إسلامي كان ذلك اليوم لأن الإسلام يجب ما قبله فمتنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام أي آمن من جريرة تلك الفعل ولم ير أنه تمى أن لا يكون مسلما قبل ذلك قال القرطبي وفيه إشعار بأنه كان استغفر ماسق له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعله لما سمع من الإنكار الشديد وإنما أورد ذلك على سبيل المبالغة لبيان ذلك أن في بعض طرقه فرياة بالاعمش حتى تمتنت أني أسلمت يومئذ وقع عند مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصة زيادات ولفظه بعث بعثنا من المسلمين إلى قوم من المشركين فالتقوا فأوجع رجل من المشركين فقيم فابلق قصص رجل من المسلمين غيلة كنا نتحدث أنه أسامة بن زيد فلما رفع عليه السيف قال لا إله إلا الله فقتله الحديث وفيه أن النبي ﷺ قال له فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا أتتك يوم القيامة قال يا رسول الله استغفرني قال كيف تصنع بلا إله إلا الله فجعل لا يزيد على ذلك وقال الخطابي لعل أسامة تأول قوله تعالى فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ولذلك عذره النبي ﷺ فلم يلزمه دية ولا غيرها (قلت) كانه حمل نفي النفع على عمومه دنيا وأخرى وليس ذلك المراد والفرق بين المقامين أنه في مثل تلك الحالة ينفعه نفعا مقيدا بأن يجب الكف عنه حتى يختبر أمره هل قال ذلك خالصا من قلبه أو خشيته من القتل وهذا بخلاف ما لو هجم عليه الموت ووصل خروج الروح إلى الفراغة وانكشف النطاء فانه إذا قالها لم تنفعه بالنسبة لحكم الآخرة وهو المراد من الآية وأما كونه يلزمه دية ولا كفارة فتوقف فيه الداودي وقال لعله سكت عنه لعلم السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الدية والكفارة وقال القرطبي لا يلزم من السكوت عنه عدم الوقوع لكن فيه بعد لأن العادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك أن وقع قال فيحتمل أنه لم يجب عليه شيء لأنه كان مأذونا له في أصل القتل فلا يضمن ما أتلف من نفس ولا مال كالخائن والطيب أو لأن المقتول كان من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يستحق دية قال وهذا يتمشى على بعض الآراء أو لأن أسامة أقر بذلك ولم تقم بذلك بينة فلم تلزم العاقلة الدية وفيه نظر قال ابن بطال كانت هذه القصة سبب حلف أسامة أن لا يقتل مسلما بعد ذلك ومن ثم تخاف عن علي في الجمل ووضفين كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن (قلت) وكذا وقع في رواية الاعمش المذكورة أن سعد بن أبي وقاص كان يقول لا أقاتل مسلما حتى يقايله أسامة واستبدله النوى على رد الفرع الذي ذكره الرازي فمن رأى كافرا أسلم فأكرم أكراما كثيرا فصار ليثني كنت كافرا فأسلمت لا كرم فقال الرازي يكفر بذلك وردده النوى بأنه لا يكفر لانه جازم الإسلام في الحال والاستقبال وإنما تمى ذلك في الحال الماضي مقيداه بالامان ليتم له الأكرام واستدل بقصة أسامة ثم قال ويمكن الفرق في الحديث التاسع حديث عبادة (قوله حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب المصري وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله والصنابجي عبد الرحمن بن عسيلة بمهملتين مصر (قوله أني من النبهاء الذين بايعوا رسول الله ﷺ) يعني ليلة العقبة (قوله باعناه على أن لا تشرك) ظاهره أن هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلة العقبة وليس كذلك كما بيته في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح وإنما كانت البيعة ليلة العقبة على المنشط والمكره في السر واليسر إلى آخره وأما البيعة المذكورة هنا وهي التي تسمى

وَلَا تَصِي بِالْجَنَّةِ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ قَانَ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ **ﷺ** قَالَ مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا رَوَاهُ أَبُو مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ **ﷺ**

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا سَمَاحُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ ، فَقَالَ أَيْنَ تُرِيدُ ؟ قُلْتُ أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ ، قَالَ ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** يَقُولُ إِذَا تَتَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ قَاتِلُ بَالٍ الْمَقْتُولُ قَالَ إِنَّهُ كَانَ حَرَبِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدَ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُيِيَ لَهُ مِنْ أَحَدِهِ شَيْءٌ فَانْتَبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاهُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ

بَابُ سُؤَالِ الْقَاتِلِ حَتَّى يُقَرَّ وَالْإِقْرَارِ فِي الْحُدُودِ **حَدَّثَنَا** حُجَّاجُ بْنُ مُنْهَالٍ حَدَّثَنَا هَمَامٌ

يعة النساء فكانت بعد ذلك بمدة فان آية النساء التي فيها البيعة المذكورة نزلت بعد عمره خديجة في زمن الهدنة وقبل فتح مكة وكانت البيعة التي وقعت للرجال على وقفها كانت عام الفتح وقد أوضحت ذلك والسبب في الحل عليه في كتاب الايمان ومضى شرح هذا الحديث هناك * الحديث العاشر حديث ابن عمر (قوله جويرية) بالجيم تصغير جارية وهو ابن اسماء سمع من نافع مولى ابن عمر وحدث عنه بواسطة مالك أيضا (قوله من حمل علينا السلاح فليس منا) المراد من حمل عليهم السلاح لقتالهم لما فيه من ادخال الرعب عليهم لامن حملهم لحراستهم مثلا فانه يحمله لهم لا عليهم وقوله فليس منا أى على طريقتنا وأطلق اللفظ مع احتمال ارادة انه ليس على الملة للبالغة في الزجر والتخويف وسيأتى بسط ذلك في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى * الحديث الحادى عشر (قوله رواه أبو موسى عن النبي **ﷺ**) قلت سيأتى موصولا مع شرحه في كتاب الفتن ومع حديث أبي هريرة بمعناه وهو عند مسلم من حديث سلة بلفظ من حمل علينا السيف * الحديث الثانى عشر (قوله حدثنا أيوب) هو السخيتاني ويونس هو ابن عبيد البصرى والحسن البصرى (قوله عن الاحنف) هو ابن قيس (قوله لانصر هذا الرجل) هو على بن أبى طالب وكان الاحنف تخلف عنه فوفاة اجل (قوله اذا التقى المسلمان بسيهما) بالثنية وفى رواية الكشيبي بالافراد (قوله في النار) أى أفتد الله عليهما ذلك لانهما فعلا فعلا يستحقان أن يعذبا من أجله وقوله ان كان حربيا على قتل صاحبه احتج به بالافلاقي ومن تبعه على أن من عزم على المعضية يأثم ولو لم يفعلها وأجاب من خالفه بان هذا شرع في الفعل والاختلاف فيمن هم مجردا ثم صدم ولم يفعل شيئا هل يأثم وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث من عتبه ومن هم بيعة في كتاب الرقاق وقال الخطابي هذا الوعيد لمن قاتل على عداوة دينية أو طب ملك مثلا فاما من قاتل أهل البيع أو دفع الصائل قتل فلا يدخل في هذا الوعيد لانه مأذون له في القتال شرعا وسيأتى شرح هذا الحديث في كتاب الفتن ايضا ان شاء الله تعالى * (قوله باب) قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية) كذا لا يدرى وفي رواه الاصل والنسخة وان عاكر القتلى الحر بالحر الى قوله عذاب أليم وللإسماعيلي القتلى الى قوله أليم وساق في رواية كريمة الآية كلها (قوله باب) سؤال القاتل حتى يقر والاقرار في الحدود) كذا

عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ فَقِيلَ لَهَا مَنْ قَتَلَ بِكَ هَذَا؟ أَفُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ حَتَّى سَمِيَ الْيَهُودِيُّ فَأُتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَزَلْ

للاكثر وبعد حديث أنس في قصة اليهودي والجارية ووقع عند النسفي وكرمة وأبي نعيم في المستخرج بحذف باب وقالوا بعد قوله عذاب أليم وإذا لم يزل يسأل القاتل حتى أقر والاقرار في الحدود وصنيع الأكثر أجب وقد صرح الاسماعيل بأن الترجمة الأولى بلا حديث (قلت) والآية المذكورة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجمهور وخالفهم الكوفيون فقالوا يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذمي ونمكوا بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس قال اسمعيل القاضي في أحكام القرآن الجمع بين الآيتين أولى فتحمل النفس على المسكفة ويؤيده اتفاقهم على أن الحر لو قذف عديم الجح على حد القذف قال أبو خذ الحكم من الآية نفسها فإن آخرها فمن تصدق به فهو كفارة له والكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه وكذلك العبد لا يتصدق بحجره لأن الحق لسيد وقال أبو ثور لما اتفقوا على أنه لا قصاص للعبيد والاحرار فيها دون النفس كانت النفس أولى بذلك قال ابن عبد البر أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وإن الاتي يقتل بالذكر ويقتل بها الإناث وردد عن بعض الصحابة كعلي والتابعين كالحسن البصري أن الذكر إذا قتل الاتي فشاء أولياؤها قتلوه وجب عليهم نصف الدية والافلهم الدية كاملة قال ولا يثبت عن علي لكن هو قول عثمان البتي أحد فقهاء البصرة ويدل على التكافؤ بين الذكر والاتي أنهم اتفقوا على أن مقطوع اليد والأعور لو قتله الصحيح عدا لوجب عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يده دية (قوله في الترجمة سؤال القاتل حتى يقر) أي من اتهم بالقتل ولم تقم عليه البينة (قوله حدثنا همام) هو ابن يحيى (قوله عن أنس) في رواية حبان بفتح المهلة وتشديد الموحدة عن همام الآتية بعد سبعة أبواب حدثنا أنس (قوله أن يهوديا) لم أقف على اسمه (قوله رضى رأس جارية) الرضى بالضاد المعجمة والرضخ بمعنى والجارية يحتمل أن تكون أمة ويحتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة فرماها يهودى بحجر وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ عدا يهودى على جارية فأخذوا ضاحا كانت عليها ورضخ رأسها وفيه فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهى في آخر رمق وهذا لا يمين كونه حرة لاحتمال أن يراد بأهلها موالها رقيقة كانت أو عتيقة ولم أقف على اسمها لكن في بعض طرقه أنها من الانصار ولاتنفي بين قوله رضى رأسها بين حجرين وبين قوله رماها بحجر وبين قوله رضى رأسها لأنه يجمع بينهما بأنه رماها بحجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر وأما قوله على أوصاح (١) فمعناه بسبب أوصاح وهى بالضاد المعجمة والخاء المهمل جمع وضع قال أبو عبيد هى حلى الفضة ونقل عياض أنها حلى من حجارة قول له أراد حجارة الفضة أحراز من الفضة المضروبة أو المنقوشة (قوله فقيل لها من قتل بك هذا أفلان أو فلان) في رواية الشامي فلان أو فلان بحذف الهجمة وقد تقدم في الأشخاص من وجه آخر عن همام أفلان أفلان بال تكرار بغير واو عطف وجاء بيان الذى خاطبها بذلك في الرواية التى تلى هذه بلفظ فقال لها رسول الله ﷺ فلان قتلك وبين في رواية أبي فلابة عن أنس عنده مسلم وأبي داود فدخل عليها رسول الله ﷺ فقال لها من قتلك (قوله حتى سمي اليهودي) زاد في الروايتين اللتين في الأشخاص والوصايا فأومأت برأسها ووقع في رواية هشام ابن زيد في الرواية التى تلى هذا بيان الأيماء المذكور وأنه كان تارة دالا على التني وتارة دالا على الإنبات بلفظ فلان قتلك فرفعت رأسها فاعاد فقال فلان قتلك فرفعت رأسها فقال لها في الثالثة فلان قتلك فخفضت رأسها وهو مشعر بان فلان الثانى غير الاول ووقع التصريح بذلك في الرواية التى في الطلاق وكذا الآتية بعد باين فاشارت برأسها أن لا قال فلان لرجل آخر يعنى عن رجل آخر فاشارت أن لا قال فلان قاتلها فاشارت أن نعم (قوله

(١) قوله على أوصاح كذا في نسخ الشرح وليس في رواية هذا الباب ذكر لهذا اللفظ وإنما سأل في باب من أفاد

بالحجر اه مصححه

بِهِ حَتَّى أَقْرَبَهُ فَرَضَ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ **بَابُ** إِذَا قُتِلَ بِحَجَرٍ أَوْ بَعْضًا حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ
أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ جَدِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ
قَالَ خَرَجْتُ جَلِيَّةً عَلَيْهِ أَوْضَاحٌ بِالْمَدِينَةِ قَالَ قَرَّمَاهَا بِحَجَرٍ قَالَ فَجِئْتُ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
وَبِهَارَمٍ فَقَالَ كَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتَلَكَ فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا فَأَعَادَ عَلَيْهَا قَالَ فَلَانَ قَتَلَكَ
فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا فَقَالَ كَمَا فِي الثَّالِثَةِ فَلَانَ قَتَلَكَ فَخَفَضَتْ رَأْسَهَا فَقَدَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

فلم يزل به حتى أقر (في الوصايا فجيء به يعترف فلم يزل به حتى اعترف قال أبو مسعود لا أعلم أحدا قال في هذا الحديث اعترف ولا فاقه إلا مام بن يحيى قال المذهب فيه أنه ينبغي للحاكم أن يستدل على أهل الجنائيات ثم يتلف بهم حتى يقرؤا ليؤخروا باقرارهم وهذا بخلاف ما إذا جاؤا تائبين فإنه يعرض عنهم لم يصرح بالجناية فإنه يجب إقامة الحد عليه إذا أقر وسبق القصة يقتضى أن اليهودى لم تقم عليه بينة وإنما أخذ باقراره وفيه أنه يجب المطالبة بالدم بمجرد الشكوى وبالإشارة قال وفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعواه بالدين والدم (قلت) في هذا نظر لأنه لم يمتنع كون الجارية دون البلوغ وقال المازرى فيه الرد على من أنكر القصاص بغير السيف وقتل الرجل بالمرأة (قلت) وسيأتى البحث فيها في بابين مفردين قال واستدل بعضهم على التدمية لأنها لو لم تعتبر لم يكن لسؤال الجارية فائدة قال ولا يصح اعتباره مجردا لأنه خلاف الإجماع فلم يبق إلا أنه يفيد القسامة وقال النوى ذهب مالك إلى ثبوت قتل المتهم بمجرد قول المجروح واستدل بهذا الحديث ولا دلالة فيه بل هو من باطل لأن اليهودى اعترف كما وقع التصريح به في بعض طرقه ونازعه بعض المالكية فقال لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح وإنما قالوا أن قول المختصر عند موته فلان قتلى لورثته يوجب القسامة فيقسم لثلاث فصادعا من عصبته بشرط الذكورية وقد وافق بعض المالكية الجمهور واحتج من قال بالتدمية أن دعوى من وصل إلى تلك الحالة وهي وقت إخلاصه وتوبته عند معاينة مفارقة الدنيا يدل على أنه لا يقول إلا حقا قالوا وهي أقوى من قول الشافعية أن الولي يقسم إذا وجد قرب وليه المقتول رجلا معه سكن لجواز أن يكون القاتل غير من معه السكن (قوله فرض رأسه بالحجارة) أى دق وفي رواية الأشخاص فرضخ رأسه بين حجرين ويأتى في رواية جاب أن مما قال كلا من القظتين وفي رواية هشام التي تليها فقتله بين حجرين ومضى في الطلاق بلفظ الرواية التي في الأشخاص وفي رواية أبي قلابة عند مسلم فأمر به فرجم حتى مات لكن في رواية أبي داود من هذا الوجه فقتل بين حجرين قال عياض رخصه بين حجرين ورميه بالحجارة ورجحه بها بمعنى والجامع أنه رمى بحجر أو أكثر ورأسه على آخر وقال ابن التين أجاب بعض الحنفية بأن هذا الحديث لا دلالة فيه على المماثلة في القصاص لأن المرأة كانت حية والقود لا يكون في حي وتعبه بأنه أمر بقتله بعد موتها لأن في الحديث أفلان قتلك فدل على أنها ماتت حيث دللت أنها كانت تجود بنفسها فلما ماتت اقتصر منه وادعى ابن المراتب من المالكية أن هذا الحكم كان في أول الإسلام وهو قول لقول القليل وأما ما جاء أنه اعترف فهو في رواية فائدة ولم يقله غيره وهذا ما عده عليه انتهى ولا يخفى فساد هذه الدعوى فتأده حافظ زاده مقبرة لأن غيره لم يتعرض لنفيها فلم يتعارضوا بالنسخ لا يثبت بالاحتمال واستدل به على وجوب القصاص على الذمي وتجب بأنه ليس فيه تصريح بكونه ذميا فيحتمل أن يكون معاهدا أو مستأمرا والله أعلم (قوله باب إذا قتل بحجر أو بعضا) كذا أطلق ولم يثبت الحكم إشارة إلى الاختلاف في ذلك ولكن إيراد الحديث يشير إلى ترجيح قول الجمهور وذكر فيه حديث أنس في اليهودى والجارية وهو حجة للجمهور أن القاتل يقتل بما قتل به وتمسكوا بقوله تعالى وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عاقبتم به ويقول تعالى فاعذوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وغالف الكوفيون فاحجوا

فَقَتَلَهُ بَيْنَ الْحَجَرَيْنِ **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالنِّسْنَ بِالنِّسْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ كَمَنَ يَحْكُمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ

حديثنا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ مَرْثُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيْبُ الزَّانِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ الْجَمَاعَةَ

حديث لا تود إلا بالسيف وهو ضعيف أخرجه الزوارق بن عدى من حديث أبي بكره وذكر الزوارق الاختلاف فيه مع ضعف استاده وقال ابن عدى طرقها ضعيفة وعلى تقدير ثبوته فانه على خلاف قاعدتهم في أن السنة لا تنسخ الكتاب ولا تخصصه وبالنسبة عن المثة وهو صحيح لكنه محمول عند الجمهور على غير المثة في القصاص جماعين الدليلين قال ابن المنذر قال الأكثر اذا قتل بشئ يقتل مثله غالبا فهو عمد وقال ابن أبي ليلى ان قتل بالحجر أو العصا نظر ان كرر ذلك فهو عمد والا فلا وقال عطاء وطاوس شرط العمدان أن يكون بسلامة العقل والشرع والشعبي والنخعي والحكم وأبو حنيفة ومن تبعهم شرطه أن يكون بحديدة واختلف فيمن قتل بعصا فأقيد بالضرب بالعصا فلم يمت هل يكرر عليه فقليل لم يكرر وقيل ان لم يمت قتل بالسيف وكذا فيمن قتل بالتجريح وقال ابن العربي يستقي من المائة ما كان فيه مصيبة كالخمر والواطء والتحرير وفي الثالثة خلاف عند الشافعية والأولان بالاتفاق لكن قال بعضهم يقتل بما يقوم مقام ذلك انتهى ومن أدلة الماتنين حديث المرأة التي رمت ضرتها بعمود الفسطاط فقتلتها فان النبي ﷺ جعل فيها الدية وسيأتي البحث فيه في باب جنين المرأة وهو بعد باب القسامة ومحمد في أول السند جزم الكل بأذى بانه ابن عبد الله بن عيمر وقال أبو علي بن السكن هو ابن سلام (قوله **بَابُ** قول الله تعالى ان النفس بالنفس والعين بالعين) كذا لابي ذر والاصيلي وعند النسفي بعده الآية الى قوله فاولئك هم الظالمون وساق في روايه كريمة الى قوله الظالمون والغرض من ذكر هذه الآية مطابقتها للفظ الحديث ولعله أراد ان يبين انها وان وردت في أهل الكتاب لكن الحكم الذي دلت عليه مسمر في شريعة الاسلام فهو اصل في القصاص في قتل العمد (قوله عن عبدالله) هو ابن مسعود (قوله قال رسول الله ﷺ لا يحل) وقع في رواية سفيان الثوري عن الاعمش عنده سلم والنسائي زيادة في أوله وهي قام فبنا رسول الله ﷺ فقال الذي لا اله الا الله لا يحل وظاهر قوله لا يحل اثبات اباحة قتل من استثنى وهو كذلك بالنسبة لتحريم قتل غيرهم وان كان قتل من أصبح قتلهم من واجب الحكم (قوله دم امرئ مسلم) في رواية الثوري دم رجل والمراد لا يحل اراقه دم أي كله وهو كناية عن قتله ولولم يرق دمه (قوله يشهد أن لا اله الا الله) هي صفة ثانية ذكرت لبيان ان المراد بالمسلم هو الآتي بالشهادتين أو هي حال مقيدة للوصف اشعارا بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم وهذا رجحه الطبري واشتهد بحديث أسامة كيف تصنع بلا اله الا الله (قوله الا باحدى ثلاث) أي خصال ثلاث ووقع في رواية الثوري الاثلاثة نفر (قوله النفس بالنفس) أي من قتل عبدا بغير حق قتل بشرطه ووقع في حديث عثمان المذكور قتل عبدا فعليه القود وفي حديث جابر عند الزوارق ومن قتل نفسا ظلما (قوله والثيب الزاني) أي فيحبل قتله بالرجم وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ رجل زنى بعد احصائه فعليه الرجم قال النووي الزاني يجوز فيه اثبات الهاء وحذفها وأثبتها أشهر (قوله والمارق الذي يترك الجماعة) كذا في رواية أبي ذر عن الكشمي والباقيين والمارق من الدين لكن عند النسفي والرخي والمستمل والمارق الذي قاله الطبري المارق الذي هو التارك له من المروق وهو الخروج

وفي رواية مسلم والثارك لدينه المارق للجماعة وله في رواية الثوري المارق للجماعة وزاد قال الاعمش
 ضمنت بهما ابراهيم بن النخعي فحدثني عن الأسود بن عاصم عن ابي زيد عن عائشة (له) (قلت) وهذه الطريق أغفل المزي
 في الاطراف ذكرها في مسند عائشة وأغفل التنبيه عليها في ترجمة عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود وقد أخرجه
 مسلم أيضا بعده من طريق شيان بن عبد الرحمن عن الاعمش ولم يسق لفظه لكن قال بالاستناد بن جميعا ولم يقل
 والذي لا اله غيره وأفرده أبو عوانة في صحيحه من طريق شيان باللفظ المذكور سواء المراد بالجماعة جماعة المسلمين
 أي قارهم أو تركهم بالارتداد فهي صفة للثارك أو المارق لاصفة مستقلة والا لكانت الخصال أربعا وهو كقوله
 قبل ذلك سلم يشهد أن لا اله الا الله فانها صفة مفسرة لقوله مسلم ولبست قيدا فيه اذ لا يكون مسلما الا بذلك
 وقيد ما قبله أنه وقع في حديث عثمان أو يكفر بعد اسلامه أخرجه النسائي بسند صحيح وفي لفظ له صحيح أيضا
 ارتد بعد اسلامه وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة أو كفر بعد ما أسلم وفي حديث ابن عباس عند النسائي (١)
 مرتد بعد ايمان قال ابن دقيق العيد الردة سبب لا باحة دم المسلم بالاجماع في الرجل وأما المرأة ففيها خلاف
 وقد استدلل بهذا الحديث للجمهور في أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمها في الزنا وتعقب باها دلالة اقتران وهي
 ضعيفة وقال البيضاوي الثارق لدينه صفة مؤكدة للبارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم قال وفي
 الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الاسلام بشئ غير الذي عدد كترك الصلاة ولم يفصل عن ذلك
 وتبعه الطبري وقال ابن دقيق العيد قد يؤخذ من قوله المارق للجماعة أن المراد المخالف لاهل الاجماع فيكون
 متسكلا يقول مخالف الاجماع كافر وقد نسب ذلك الى بعض الناس وليس ذلك بالهين فالمسائل الاجماعية تارة
 يصحها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلا وتارة لا يصحها التواتر فالاول يكفر جاحده
 لمخالفة التواتر لمخالفة الاجماع والثاني لا يكفر به قال شيخنا في شرح الترمذي الصحيح في تكفير منكر الاجماع
 قبيحه بانكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ومنهم من غير بانكار ما علم وجوبه بالتواتر منه
 القول بحدوث العالم وقد حكى عياض وغيره الاجماع على التكفير من يقول بقدم العالم وقال ابن دقيق العيد وقع هنا
 من يدعي الحنف في المقولات ويميل الى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لانه من قبيل مخالفة
 الاجماع وتمسك بقولنا ان منكر الاجماع لا يفكر على الاطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواترا عن صاحب الشرع
 قاله هو تمسك ساقط إمام عنى في البصيرة أو تعام لان حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الاجماع والتواتر بالنقل
 وقال النووي قوله الثارك لدينه عام في كل من ارتد باى ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع الى الاسلام وقوله
 المارق للجماعة يتناول كل خارج عن الجماعة يبدعه أو نفى اجماع كالروافض والخوارج وغيرهم كذا قال وسيأتي
 البحث فيه وقال القرطبي في المنهم ظاهر قوله المارق للجماعة أنه نعت للثارك لدينه لانه اذا ارتد فارق جماعة المسلمين
 غير أنه يلحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وان لم يرتد كمن يتمتع من إقامة الحد عليه اذا وجب ويقانل
 على ذلك كاهل البني وقطاع الطريق والمحاربين من الخوارج وغيرهم قال فيتناولهم لفظ المارق للجماعة بطريق
 العموم ولو لم يكن كذلك لم يصح المحصر لانه يلزم ان ينفي من ذكروده خلال فلا يصح المحصر وكلام الشارع
 منزه عن ذلك فدل على أن وصف المارقة للجماعة يعم جميع هؤلاء قال وتحقيقه أن كل من فارق الجماعة ترك دينه
 غير ان المرتد ترك كله والمارق بغير ردة ترك بعضه انتهى وفيه مناقشة لان أصل الحصة الثالثة الارتداد فلا بد
 من وجوده والمارق بغير ردة لا يسمى مرتدا فيلزم الخلف في المحصر والتحقيق في جواب ذلك ان المحصر فيمن يجب
 قتله عينا وأسامن ذكرهم فان قتل الواحد منهم إنما يباح اذا وقع حال المحاربة والمقاتلة بدليل انه لو أسر لم يجر قتله
 صبرا اتفاقا في غير المحاربين وعلى الراجح في المحاربين أيضا لكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة وقد تعرض له ابن

(١) قوله عند النسائي في نسخة عند الطبراني

دقيق العيد فقال استدل بهذا الحديث ان تارك الصلاة لا يقتل بتركها لكونه ليس من الامور الثلاثة وبذلك استدل شيخ والى الحافظ ابو الحسن بن المفضل المقدسي في آياته المشهورة ثم ساقها ومنها هو كاف في تحصيل المقصود منها والرائى عندي أن يعززه الاما * م بكل تعزير يراه صوابا
فالاصل عصمته الى أن يموت * احدى الثلاث الى الهلاك ركبا

قال فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه وكذا استشكله امام الحرمين من الشافعية (قلت) تارك الصلاة اختلف فيه فذهب احمد واسحق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وابو الطيب بن سلمة وابو عبيد بن جويرية (١) ومنصور الفقيه وابو جعفر الترمذي الى أنه يكفر بذلك ولولم يحدد وجوها وذهب الجمهور الى أنه يقتل حدا وذهب الحنفية وواقفهم المزي الى أنه لا يكفروا ولا يقتل ومن اقوى ما يستدل به على عدم كفره حديث عبادة رفعه خمس صلوات كتبهن الله على العباد الحديث وفيه من لم يأت بهن فليس له عند الله عهدان شاء عذبه وان شاء ادخله الجنة اخرجه مالك واصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما وتمسك احمد ومن واقفه بظواهر آحاد الحديث وردت بتكفيره وحملها من خالفهم على المستحل جمعاً بين الاخبار والله اعلم وقال ابن دقيق العيد واراد بعض من ادركا زمانه ان يزيل الاشكال فاستدل بحديث امرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ووجه الدليل منه انه وقف العصمة على المجموع والمرتب على أشياء لتحصل الا بمحصل مجموعها ويتنفي باتفاق بعضها قال وهذا ان قصد الاستدلال بمنطوقه وهو أقاتل الناس النع فانه يقتضى الامر بالقتال الى هذه الغاية فقد ذهل الفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه فان المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين فلا يلزم من اباحة المقاتلة على الصلاة اباحة قتل المتع من فعلها اذالم يقاتل وليس النزاع في ان قوما لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال انه يجب قتالهم وانما النظر فيما اذا تركها انسان من غير نصب قتال هل يقتل أولا والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر وان كان اخذه من آخر الحديث وهو ترتب العصمة على فعل ذلك فان مفهومه يدل على انها لا ترتب على فعل بعضه هان الامر لانها دلالة مفهوم ومخالفة في هذه المسئلة لا يقول بالمفهوم وأما من يقول به فله ان يدفع حجة بانه عارضته دلالة المنطوق في حديث الباب وهي ارجع من دلالة المفهوم فيقدم عليها واستدل به بعض الشافعية لقتل تارك الصلاة لانه الدين الذي هو العمل وانما لم يقولوا بقتل تارك الزكاة لامكان انتزاعها منه قهرا ولا يقتل تارك الصيام لامكان منعه المفطرات فيحتاج هو ان ينوى الصيام لانه يستغنى وجوبه واستدل به على ان الحر لا يقتل بالعبد لان العبد لا يرجم اذا زنى ولو كان نيبا حكاه ابن التين قال وليس لاحد ان يفرق ما جمعه الله الابدليل من كتاب أوسنة قال وهذا بخلاف الحصة الثالثة فان الاجماع انعقد على ان العبد والحر في الردة سواء فكانه جمل ان الاصل العمل بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل يخالفه وقال شيخنا في شرح الترمذي استثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فانه يجوز قتله للدفع وأشار بذلك الى قول النووي يخص من عموم الثلاثة الصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع وقد يجاب بانه داخل في الفارق للجماعة أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله بمعنى أنه لا يحل قتله الامدافعة بخلاف الثلاثة واستحسنه الطيبي وقال هو أولى من تقرير البيضاوى لانه فسر قوله النفس بالنفس يحل قتل النفس قصاصا للنفس التي قتلها عدوانا فاقضى خروج الصائل ولولم يقصد الدافع قتله (قلت) والجواب الثاني هو المعتد وأما الاول فقدم الجواب عنه وحكى ابن التين عن الداودي ان هذا الحديث منسوخ بآية المحاربة من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض قال فاباح القتل بمجرد الفساد في الارض قال وقد ورد في القتل بغير الثلاث أشياء منها قوله تعالى قاتلوا التي تبغى وحديث من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه وحديث من أتى هيمة فاقتلوه وحديث من خرج وأمر الناس جمع يريد تنفرهم

باب من أقاد بالحجر **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة عن هشام بن زيد عن أنس رضي الله عنه أن يهوديا قتل جارية على أوضاع لها فقتلها بحجر فجيء بها إلى النبي ﷺ وبها رمى فقال لها أقتلك فلان؟ فأشارت برأسها أن لا، ثم قال الثانية فأشارت برأسها أن لا، ثم سأله الثالثة فأشارت أن نعم فقتله النبي ﷺ بحجرين **باب** من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** شيبان عن يحيى

قاتله وقول عمر قهره أن يقتل جماعة من الأئمة أن تاب أهل القدر والاعتقاد وقول جماعة من الأئمة بضرب المتبع حتى يرجع أو يموت وقول جماعة من الأئمة يقتل تارك الصلاة قال وهذا كله زائد على الثلاث (قلت) وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال إنسان أو حرمة بغير حق ومانع الزكاة المفروضة ومن ارتد ولم يفارق الجماعة ومن خالف الإجماع وأظهر الشقاق والخلاف والزنديق إذا تاب على رأى والساحر والجواب عن ذلك كله أن الأكثر في الحاربة أنه إن قتل قتل وبأن حكم الآية في الباغي أن يقاتل لأن يقصد إلى قتله وبأن الخبرين في اللواط وأتبان البهيمة لم يصححا وعلى تقدير الصحة فهما داخلان في الزنا وحديث الخارج عن المسلمين تقدم تأويله بأن المراد يقتله حبه ومنه من الخروج وأثر عمر من هذا القليل والقليل في القدريه وسائر المبتدعة مفرغ على القول بتكفيرهم وبأن قتل تارك الصلاة عند من لا يكفره يختلف فيه كما تقدم إيضاحه وأما من طلب المال أو الحریم فن حكم دفع الصائل ومانع الزكاة تقدم جوابه ومخالف الإجماع داخل في مفارق الجماعة وقتل الزنديق لا يستصحب حكم كفره وكذا الساحر والعلم عند الله تعالى وقد حكى ابن العربي عن بعض أشياخه أن أسباب القتل عشرة وقال ابن العربي ولا يخرج عن هذه الثلاثة مجال فإن من سحر أو سب نبي الله كفر فهو داخل في التارك لدينه والله أعلم واستدل بقوله النفس بالنفس على تساوى النفوس في القتل العمد فيفاد لكل مقتول من قاتله سواء كان حرا أو عبدا وتمسك به الخفية وأدعوا أن آية المائة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ومنهم من فرق بين عبد الجاني وعبد غيره فأقدم عبد غيره دون عبد نفسه وقال الجمهور آية البقرة مفسرة لآية المائة فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنقصه وقال الشافعي ليس بين العبد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر واحتج الجمهور بأن العبد - سبعة فلا يجب فيه إلا القيمة لو قتل خطأ وسيأتي مزيد لذلك بعد باب واستدل بعمومه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأمن والمعاهد وقد مضى في الباب قبله شرح حديث على لا يقتل مؤمن بكافرو في الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو انتقل عنه لاستثنائه المرتد من المسلمين وهو باعتبار ما كان * (قوله **باب** من أقاد بالحجر) أى حكم بالقتل بفتح الحاء وهو المباشرة في القصص ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودى والمجارية وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا وقوله فأشارت برأسها أى نعم في رواية الكشميनी أن نعم بالنون بدل الحاتية وكلاهما يحى لتصيير ما يتقدمه والمراد أنها أشارت إشارة مفهومة يستفاد منها ما يستفاد منها لو نظفت فقال نعم * (قوله **باب** من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين) ترجم بلفظ الخبر وظاهره حجة لمن قال إن الاختيار في أخذ الدية أو الاقتصار راجع إلى أولياء المقتول ولا يشترط في ذلك رضا القاتل وهذا القدر مقصود الترجمة ومن ثم عقب حديث أنى حررة بحديث ابن عباس الذى فيه تفسير قوله تعالى فمن عفى له من أخيه شيء أى تركه دمه ورضى منه بالدية فاتباع بالمعروف أى في المطالبة بالدية وقد فسر ابن عباس العفو بقبول الدية في العمد وقبول الدية راجع إلى الأولياء الذين لهم طلب القصاص وأيضا فاتما لزم القاتل الدية بغير رضاه لأنه مأمور بأحياء نفسه لعموم قوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم فإذا رضى أولياء المقتول بأخذ الدية له لم يكن القاتل أن يتمتع من ذلك قال ابن بطال معنى قوله ذلك تعالى ذلك تخفيف من ربكم

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ خَزَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا * وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا حَرْبٌ
عَنْ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّهُ عَامٌ فَتَحَ مَكَّةَ قَتَلَتْ خَزَاعَةُ رَجُلًا مِنْ بَنِي

إشارة إلى أن أخذ الدية لم تكن في بني إسرائيل بل كان القصاص متحتماً فتخفف الله عن هذه الأمة بمشروعية أخذ الدية إذا رضى أولياء المقتول * ثم ذكر في الباب حديثين * الأول (قوله عن أبي هريرة) كذا إلا أكثر من رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما ووقع رواية النسائي مرسلًا وهو من رواية يحيى بن حميد عن الأوزاعي وهي شاذة (قوله أن خزاعة قتلوا رجلاً وقال عبد الله بن رجاء) كذا تحول إلى طريق حرب بن شداد عن يحيى ، هو ابن أبي كثير في الطريقين وساق الحديث هنا على لفظ حرب وقد تقدم لفظ شيبان وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم وطريق عبد الله بن رجاء وهذه وصلها البيهقي من طريق هشام بن علي السيرافي عنه وتقدم في القطعة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مصرحاً بالتحديث في جميع السند (قوله أنه عام فتح مكة) الهاء في أنه ضمير الشأن (قوله قتل خزاعة رجلاً من بني ليث بقتل لهم في الجاهلية) وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال إن الله حرم مكة فذكر الحديث وفيه ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل ولحقه عاقلة وقع نحو ذلك في رواية ابن إسحق عن المقبري كما أورده في باب لا يعصد شجر الحرم من أبواب جزاء الصيد من كتاب الحج فأما خزاعة فتقدم نسبهم في أول منافع قريش وأما بنو ليث فقبيلة مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ، إلياس بن مضر وأما هذيل فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم بنون مدركة بن إلياس بن مضر وكانت هذيل وبكر من سكان مكة وكانوا في ظواهرها خارجين من الحرم وأما خزاعة فكانوا غلبوا على مكة وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا في ظواهرها وكانت بينهم وبين بني بكر عداوة ظاهرة في الجاهلية وكانت خزاعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان بنو بكر حلفاء قريش كما تقدم بيانه في أول فتح مكة من كتاب المغازي وقد ذكر أهل العلم أن اسم القاتل من خزاعة خراش بمجمعتين ابن أمية الخزاعي وأن المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه أمروان المقتول من بني ليث لم يسم وكذا القاتل ثم رأيت في السيرة النبوية لابن إسحق أن الخزاعي المقتول اسمه منه قال ابن إسحق في المغازي حدثني سعيد بن أبي سندر الأسدي عن رجل من قومه قال كان معنا رجل يقال له أنغر كان شجاعاً وكان إذا نام غط فاذا طرهم شيء صاحوا به فيثور مثل الأسد فزاهم قوم من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الأنوع وهو بالناء المثلثة والعين المهمل لا تعجلوا حتى أنظر فإن كان أحرف فيهم لا سبيل إليهم فاستمع فاذا غطيتم أحرفني إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاروا على الحى فلما كان عام الفتح وكان الغد من يوم الفتح ابن الأنوع الهذلي حتى دخل مكه فوه على شركه فرأته خزاعة فحرفوه فاقبل خراش بن أمية فقال أفرجوا عن الرجل فظلمه بالسيف في بطنه فوقع قتلاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر خزاعة ارفعوا أيديكم عن القتل ولقد قتلتم قتلاً لا دينه قال ابن إسحق وحدثني عبد الرحمن بن حرمة الأسدي عن سعيد بن المسيب قال لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ما صنع خراش بن أمية فإن خراشاً لقاتل يبيع به ذلك ثم ذكر حديث أبي شريح الخزاعي كما تقدم فهذا قصة الهذلي وأما قصة المقتول من بني ليث فكانها أخرى وقد ذكر ابن هشام أن المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الادلج وقال بلغني أن أول قتيل وداه رسول الله ﷺ يوم الفتح جندب بن الادلج قتله بنو كعب فوداه بمائة ناقة لكن ذكر الواقدي أن اسمه جندب بن الادلج فرأه جندب بن الأعرج الأسدي فخرج يستجيش عليه فجاء خراش فقتله فظهر أن القصة واحدة فلمله كان هذلياً حالف بني ليث أو بالعكس ورأيت في آخر الجزء الثالث من فوائد أبي علي بن خزيمة أن اسم الخزاعي القاتل هلال بن أمية فإن ثبت فلعلم هلالاً لقب خراش والله

لَيْتَ قَتِيلَ كُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ وَاسْلَطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ أَلَا وَإِنَّمَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي أَلَا وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ أَلَا وَإِنَّمَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا وَلَا يُضَنَّدُ شَجَرُهَا وَلَا يُلْتَقِطُ سَاقَتُهَا إِلَّا مُشَدُّ وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا يُودَى وَإِمَّا يُقَادُ فَقَامَ رَجُلٌ

أعلم (قوله قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) في رواية سفيان المثار إليها في العلم فأخبر النبي ﷺ بذلك فركب راحلته فخطب (قوله إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ) بالقاء اسم الحيوان المشهور وأشار بحبسه عن مكة إلى قصة الحبشة وهي مشهورة سابقا ابن إسحق مبسوطة وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسة وأرزم الناس بالحج إليها فمهد بعض العرب فاستغفل الحجة وقطعت فهرب أبرهة وعزم على تخريب الكعبة فجهز في جيش كثيف واستصحب معه فيلاً عظيماً فلما قرب من مكة خرج إليه عبد المطلب فأعظمه وكان جميل الهيئة طلب منه أن يرد عليه لإبلاله نبت فاستقصر همته وقال لقد ظننت أنك لاتسألني إلا في الأمر الذي جئت فيه فقال إن لهذا البيت رباً سيحبه فأعاد إليه أباه وتقدم أبرهة بجيوشه فقدموا الفيل فبرك وعجزوا فيه وأرسل الله عليهم طيراً مع كل واحد ثلاثة أحجار حجرين في رجله وحجر في منقاره فالتقوا عليهم فلم يبق منهم أحد إلا أصيب وأخرج ابن مردويه بسند حسن عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء أصحاب الفيل حتى نزلوا الصفاح وهو بكر المهمة ثم قام ثم مهملة موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن فأقام عبد المطلب فقال إن هذا بيت الله لم يسلط عليه أحداً قالوا لا ترجع حتى نهدمه فكانوا لا يقدمون فيهم إلا تأخر فدعا الله الطير الأبايل فأعطاهما حجارة سوداء فلما جادتهم رمتهما فابقى منهم أحد إلا أخذته الحكمة فكان لا يحك أحد منهم جلده إلا تساقط لحمه قال ابن إسحق حدثني يعقوب بن عتبة قال حدثت أن أول ما وقعت الحصاة والجدرى بأرض العرب من يومئذ وعند الطبري بسند صحيح عن عكرمة أنها كانت طيراً أخضر أخرجت من البحر لها رموس كروس السباع ولان أن حاتم من طريق عبيد بن عمير بسند قوي بعث الله عليهم طيراً أنشأها من البحر كأمثال الخطاطيف فذكر نحو ما تقدم (قوله وأنهم لم تحل لأحد قبلي الخ) تقدم بيانه مفصلاً في باب تحرير القتال بمكة من أبواب جزاء الصيد وفيما قبله في باب لا يعضد شجر الحرام (قوله ولا يلتقط) يضم أوله على البناء للمجهول وفي آخره الالفتش ووقع للكشمة هنا بفتح أوله وفي آخره الالفتش وهو واضح (قوله ومن قتل له قتيلاً) أي من قتل له قريب كان حياً فصار قتيلاً بذلك القتل (قوله فهو بخير النظرين) تقدم في العلم بلفظ ومن قتل فهو بخير النظرين وهو مختصر ولا يمكن حمله على ظاهره لأن المقتول لا اختيار له وإنما الاختيار لوليّه وقد أشار إلى نحو ذلك الخطاطي ووقع في رواية الترمذي من طريق الأوزاعي فأما أن يعفو وإما أن يقتل والمراد العفو على الدية جمعاً بين الروايتين ويؤيده أن عنده في حديث أبي شريح فن قتل له قتيلاً بعد اليوم فأمله بين خيرتين إما أن يقتلوا أو يأخذوا الدية ولأبي داود وابن ماجه وعلمة الترمذي من وجه آخر عن أبي شريح بلفظ فانه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتل أو يأخذ الدية وسأذكر الاختلاف فحين يستحق الحياض هل هو القاتل أو ولي المقتول في شرح الحديث الذي بعده وفي الحديث أن ولي الدم يخير بين القصاص والدية واختلف إذا اختار الدية هل يجب على القاتل إجابته فذهب إلا كثر إلى ذلك وعن مالك لا يجب إلا أرض القاتل واستدل بقوله ومن قتل له بأن الحق يتعلق بورة المقتول فلو كان بعضهم غائباً أو طفلاً لم يكن للباقي القصاص حتى يبلغ الطفل ويقدم الغائب (قوله إماماً أو يودي) بسكون الواو أي يعطى القاتل أو ولياً أو ولياً للمقتول الدية وإما أن يقاد أي يقتل بموقع في العلم بلفظ إماماً أن يعقل بدل ما أن يودي وهو بمنه والعقل الدية وفي

مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ فَقَالَ اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اكْتُبُوا
لِي فِي شَاهٍ ، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْأَذْخِرَ قَاتِمًا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا
وَقُبُورِنَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الْأَذْخِرَ * وَتَابَعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ شَيْبَانَ فِي الْفِيلِ ، قَالَ
بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي نَعِيمٍ الْقَتْلُ وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ إِنَّمَا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتْلِ **هَذَا** فَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ
حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ
قِصَاصٌ وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمْ الدِّيَّةُ ، فَقَالَ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ : كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ،
إِلَى هَذِهِ آيَةُ فَمَنْ عُيِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَالْعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ الدِّيَّةُ فِي الْعَمْدِ ،
قَالَ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ أَنْ يَطْلُبَ بِمَعْرُوفٍ وَيُؤَدَّى بِإِحْسَانٍ

رواية الاوزاعي في اللفظة اما ان يفدى بالفاء بدل الواو وفي نسخة ولما ان يعطى أى الدية ونقل ابن التين عن الداودي
ان في رواية أخرى اما ان يودي أوفادى وتعقبه بأنه غير صحيح لانه لو كان بالعالم يكن له فائدة لتقديم ذكر الدية
ولو كان بالقاف واحتمل ان يكون للقول وليان لذلك بالثنية أى يقادا بقتليهما والاصل عدم التعدد قال وصحيح
الرواية اما يودي أوفقاد وانما يصح يقادى ان تقدمه ان يقتص وفي الحديث جواز ايقاع القصاص - بالحرم لانه ﷺ
خطب بذلك بمكة ولم يقده بغير الحرم وتحسك بعمومه من قال بقتل المسلم بالذمي وقسب ما فيه (قوله ققام رجل من
أهل اليمن يقال له أبو شاه) تقدم ضبطه مع شرحه في العلم وحكى السلفيان بعضهم نقلها بتاء في آخره وغلطه وقال
هو فارسي من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى الى اليمن (قوله ثم قام رجل من قريش فقال يا رسول الله الا الاذخر)
تقدم بيان اسمعوانه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية الحديث المتعلق بتحريم مكة وبالأذخر في الابواب المذكورة
من كتاب الحج (قوله وتابعه عبيد الله) يعنى ابن موسى (قوله عن شيبان في الفيل) أى تابع حرب بن شداد عن يحيى في
الفيل بالفاء ورواية عبيد الله المذكورة موصولة في صحيح مسلم من طريقه (قوله وقال بعضهم عن أبي نعيم القتيلى) هو
محمد بن يحيى الذهلي جزم عن أبي نعيم في روايته عنه بهذا الحديث بلفظ القتل وأما البخارى فرواه عنه بالشك بما تقدم
في كتاب العلم (قوله وقال عبيد الله اما ان يقاد أهل القتل) أى يؤخذ لهم بثأره وعبيد الله هو ابن موسى المذكور
وروايته إياه عن شيبان بن عبد الرحمن المذكور وروايته عنه موصولة في صحيح مسلم كما بينته ولفظه اما ان يعطى الدية
واما ان يقاد أهل القتل وهو بيان لقوله اما ان يقاد * الحديث الثانى (قوله عن عمرو) هو ابن دينار (قوله عن مجاهد) وقد
تقدم في تفسير البقرة عن الحميدى عن سفيان حدثنا عمر وسمعت مجاهدا (قوله عن ابن عباس رضى الله عنهما)
في رواية الحميدى سمعت ابن عباس هكذا وصله ابن عينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس في عمرو ورواه ورواه
ابن عمر عن عمرو ولم يذكر فيه ابن عباس أخرجه النسائى (قوله كانت في بنى اسرائيل القصص) كذاها من رواية قتيبة عن
سفيان بن عيينة وفي رواية الحميدى عن سفيان كان في بنى اسرائيل القصص كما تقدم في التفسير وهو الوجه وبكأنه باعتبار
معنى القصص وهو الممانعة والمساواة (قوله فقال الله لهذه الأمة كتب عليكم القصاص في القتل إلى هذه الآية فمن عفى
له من أخيه شئ) (قلت) كذا وقع في رواية قتيبة ووقع هنا عند أبي ذر والاكثر وقوعه هنا في رواية النسفى والقاسمى
الى قوله فمن عفى له من أخيه شئ ووقع في رواية ابن أبي عمر في مسنده ومن طريقة أبي نعيم في المستخرج الى قوله في هذه
الآية وبهذا يظهر المراد والا فالاول بوجه من قوله فمن عفى في آية تلى الآية المبدأ بها وليس كذلك وقد أخرجه الاساعلى
من رواية أبي كريب وغيره عن سفيان فقال بعد قوله في القتل قرأ الى والاثني بالاثني فمن عفى له وقع في

رواية الحميدى المذكورة ماحذف هنا من الآية وزاد في آخره تفسير قوله ذلك تخفيف من ربكم وزاد فيه أيضا تفسير قوله فمن اعتدى أى قتل بعد قبول الدية وقد اختلف في تفسير العذاب في هذه الآية فقيل يتعلق بالآخرة وأما في الدنيا فهو لمن قتل ابتداء وهذا قول الجمهور وعن عكرمة وقادة والسدى يتعمق القتل ولا يتمكن الولي من أخذ الدية وفيه حديث جابر رضى الله عنه لا أعفو عن قتل بعد أخذ الدية أخرجه أبو داود وفي سنده انقطاع قال أبو عبيد ذهب ابن عباس الى ان هذه الآية ليست منسوخة بآية المائدة ان النفس بالنفس بل هما محكمتان وكانه رأى ان آية المائدة مفسرة لآية البقرة وان المراد بالنفس نفس الاحرار ذكورهم وانثىهم دون الارقاء فان انفسهم متساوية دون الاحرار وقال اسمعيل المراد في النفس بالنفس المكافئة للآخرة في الحدود لان الحر لو قذف عبدا لم يجلد انفاقا والقتل قصاصا من جملة الحدود قال ويذهب قوله في الآية والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له فمن هنا يخرج العبد والكافر لان العبد ليس له أن يتصدق بدمه ولا يجرحه ولان الكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه (قلت) حصل كلام ابن عباس يدل على ان قوله تعالى وكنتنا عليهم فيها أى على بنى اسرائيل في التوراة ان النفس بالنفس مطلقا فخصف عن هذه الامه بمشروعية الدية بدلا عن القتل لان عفا من الاولياء عن القصاص ويتخصيصه بالحر في الحر فحينئذ لا حاجة في آية المائدة لمن تمسك بها في قتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر لان شرع من قبلنا انما يتمسك منه بما لم يرد في شرعا ما يخالفه وقد قيل ان شريعة عيسى لم يكن فيها قصاص وانه كان فيها الدية فقط فان ثبت ذلك امتازت شريعة الاسلام بانها جمعت الامرين فكانت وسطى لا افراط ولا تفریط واستدل به على ان الخير في القود أو أخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور وقرره الخطابي بأن العفو في الآية يحتاج الى بيان لان ظاهر القصاص أن لا تنبذ لاحدهما على الآخر لكن المعنى ان من عفى عنه من القصاص الى الدية ففي مستحق الدية الاتباع بالمعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الاداء وهو دفع الدية باحسان وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة الى ان الخيار في القصاص أو الدية للقاتل قال الطحاوى والحجة لم حديث أنس في قصة الربيع عنه فقال النبي ﷺ كتاب الله القصاص فانه حكم بالقصاص ولم يغير ولو كان الخيار للولي لاعلمهم النبي ﷺ اذ لا يجوز للحاكم أن يتحكم ما ثبت له أحد شيئين بأحدهما من قبل أن يعلمه بأن الحق له في أحدهما فلا حكم بالقصاص وجب أن يحمل عليه قوله فهو يغير الظن أي ولي المقتول يغير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية وتعقب بأمر قوله ﷺ كتاب الله القصاص انما وقع عند طلب أولياء المجنى عليه في العمد القود فاعلم ان كتاب الله نزل على ان المجنى عليه اذا طلب القود أجب اليه وليس في ما تقدم من تأخير البيان واحتج الطحاوى أيضا بأنهم أجمعوا على ان الولي لو قال للقاتل رضيت أن تعطيني كذا على أن لا أقتلك ان القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وان كان يجب عليه أن يعقن دم نفسه وقال المهلب وغيره يستفاد من قوله فهو يغير الظن ان الولي اذا سئل في العفو على مال ان شاء الله قبل ذلك وإن شاء أقص وعلى الولي اتباع الأول في ذلك وليس فيما يدل على اكراه القاتل بذل الدية واستدل بالآية على ان الواجب في قتل العمد القود والدية بدل منه وفي الواجب الخيار وهما قولان للعلماء وكذا في مذهب الشافعي أصحهما الأول واختلاف في سبب نزول الآية قيل نزلت في حين من العرب كان لاحدهما طول على الآخر في الشرف فكانوا يتزوجون من نسائهم بغير مهر واذ قتل منهم عبد قتلوا امرأته أو قتلوا بهارجل أخرجه الطبري عن الشعبي وأخرج أبو داود من طريق علي بن صالح بن حي عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال كان قريظة والنضير وكان النضير أشرف من قريظة فكان اذا قتل رجل من قريظة رجلا من النضير قتل به واذا قتل رجل من النضير رجلا من قريظة يؤدي بمائة وسق من التمر فلما بعث النبي ﷺ قتل رجل من النضير رجلا من قريظة فقالوا ادفنوه لنا فقتله فقالوا بيننا وبينكم النبي ﷺ قاتوة فزلت وأن حكمت فاحكم بينهم بالقسط والقسط النفس بالنفس ثم نزلت أحكام الجاهلية ييغون واستدل به الجمهور على جواز أخذ الدية في قتل العمد ولو كان غيلة وهو أن يمدح شخصا حتى يصير به الى موضع خفى فيقتله خلافا

باب مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ حَدَّثَنَا أَبُو الَيْمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ تَهذِيبِ
ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ابْتَضُ النَّاسُ إِلَى اللَّهِ
ثَلَاثَةً: مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَمُتَّبِعٌ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمُطْلَبٌ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيَهْرِي بِقَدَمِهِ

لِلدَّالِكَةِ وَالْحَقُّ مَالِكٌ بِالْمَحَارِبِ فَإِنَّ الْأَمْرَ فِيهِ إِلَى السُّلْطَانِ وَلَيْسَ لِلْأَوْلِيَاءِ الْعَفْوُ عَنْهُ وَهَذَا عَلَى أَصْلِهِ إِنْ حَدَّثَ
الْمَحَارِبُ الْقَتْلَ إِذَا رَأَى الْأَمَامَ وَإِنْ أَوْ فِي الْآيَةِ التَّخْيِيرُ لَا لِلتَّوْبِيعِ وَفِيهِ أَنْ مَنْ قَتَلَ مَنْ لَا كَانَ حَكْمُهُ حَكْمُ مَنْ قَتَلَ
خَطَا فِي وَجُوبِ الدِّبَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ فَإِنَّ عَاقِلَهُ وَاسْتَدْلَ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى قَتْلِ مَنْ تَجَا إِلَى الْحَرَمِ بَعْدَ أَنْ يَقْتُلَ عِدَا
خِلَافًا لِمَنْ قَالَ لَا يَقْتُلُ فِي الْحَرَمِ بَلْ يُلْجَأُ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي قِصَّةِ قَتْلِ خِرَازَةِ الْمَقْتُولِ فِي
الْحَرَمِ وَإِنْ الْقَوْدُ مَشْرُوعٌ فَيَمْنُ قَتْلُ عِدَا وَلَا يَمَارِضُهُ مَا ذَكَرَ مِنْ حُرْمَةِ الْحَرَمِ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِتَعْظِيمِهِ تَحْرِيمَ مَحَرَمِ
اللَّهِ وَاقَامَةَ الْحُدُودِ عَلَى الْجَانِبِ مِنْهُ مِنْ جِلَّةِ تَعْظِيمِ حُرْمَاتِ اللَّهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ آتِفًا مِنْ
كِتَابِ الْحَجِّ هـ (قوله **باب** مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ) أَي بَيَانُ حَكْمِهِ (قوله عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ)
هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ نَسَبَ إِلَى جَدِّهِ وَتَبَيَّنَ ذِكْرُ أَبِيهِ فِي هَذَا السَّنَدِ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي نَسْخَةِ شُعَيْبٍ أَنَّ أَبِي حَزَفُو كَذَا
فِي مَسْتَخْرَجِ أَبِي نَعِيمٍ وَنَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ أَيْ ابْنِ مَطْعَمٍ (قوله ابْتَضُ) هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْبُغْضِ قَالَ وَهُوَ شَاوِثُ مَثَلُهُ أَهْمُ
مِنَ الدَّمِ إِذَا افْتَرَقَ قَالَ وَأَمَّا يُقَالُ أَفْضَلُ مِنْ كَذَا لِلْفَاضِلَةِ فِي الْفِعْلِ الثَّلَاثِي قَالَ الْمُهَلَّبُ وَغَيْرُهُ الْمُرَادُ بِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ
أَنَّهُمْ ابْتَضُ أَهْلُ الْمَعَاصِي إِلَى اللَّهِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ وَالْأَلَا فَالشَّرْكَ ابْتَضُ إِلَى اللَّهِ جَمِيعُ الْمَعَاصِي (قوله مُلْحِدٌ
فِي الْحَرَمِ) أَصْلُ الْمُلْحِدِ هُوَ الْمَائِلُ عَنِ الْحَقِّ وَالْإِلْحَادُ الدُّوَالُ عَنِ الْقَصْدِ وَاسْتَشْكَلَ بَانَ مَرْتَبَ الصَّغِيرَةِ قَمَائِلُ عَنِ الْحَقِّ
وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ فِي الْعَرَفِ مُسْتَعْمَلَةٌ لِلخَارِجِ عَنِ الدِّينِ فَاذْهَبْ وَصَفَ بِهِ مَنْ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةً كَانَتْ فِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ
إِلَى عَظَمَتِهَا وَقِيلَ لِإِرَادَةِهَا بِالْجِلَّةِ الْأَسْمِيَةِ مَشْعَرُ بَيِّنَاتِ الصِّفَةِ ثُمَّ التَّنْكِيرُ لِلتَّعْظِيمِ فَيَكُونُ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى عَظَمِ الذَّنْبِ
وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا فِي عَدَدِ الْكِبَائِرِ مُسْتَحْلٍ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَأَخْرَجَ الثَّوْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنِ السُّدِيِّ عَنْ مَرَّةٍ عَنْ ابْنِ سَعْدٍ
قَالَ مَا مِنْ رَجُلٍ يَهْمُ بِسَيِّئَةٍ فَتَكْتُبُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ رَجُلًا لَوْمْ بَعْدَ أَنْ يَنْ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ إِلَّا أَذَاهُ اللَّهُ مِنْ
عَذَابِ أَلِيمٍ وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ وَقَدْ ذَكَرَ شُعْبَةُ أَنَّ السُّدِيَّ رَفَعَهُ لَهُمْ وَكَانَ شُعْبَةُ يَرْوِيهِ عَنْهُ مَوْقُوفًا أَخْرَجَهُ أَحَدٌ عَنْ يَزِيدَ
ابْنِ هُرَيْرٍ عَنْ شُعْبَةَ وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ أُسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ عَنْ السُّدِيِّ مَوْقُوفًا وَظَاهِرُ سِيَاقِ الْحَدِيثِ أَنَّ فِعْلَ
الصَّغِيرَةِ فِي الْحَرَمِ أَشَدُّ مِنْ فِعْلِ الْكَبِيرَةِ فِي غَيْرِهِ وَهُوَ مُشْكَلٌ فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِلْحَادِ فِعْلَ الْكَبِيرَةِ وَقَدْ يُؤْخَذُ ذَلِكَ
مِنْ سِيَاقِ الْآيَةِ فَإِنَّ الْإِتْيَانَ بِالْجِلَّةِ الْأَسْمِيَةِ فِي قَوْلِهِ وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بَطْلُ الْآيَةِ يَفِيدُ ثُبُوتَ الْإِلْحَادِ وَدَوَامُ التَّوْبِ
لِلتَّعْظِيمِ أَيْ مِنْ يَكُونُ الْإِلْحَادُ عَظِيمًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قوله وَمُتَّبِعٌ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ) أَي يَكُونُ لَهُ الْحَقُّ عِنْدَ شَخْصٍ
فَيُطْلَبُ مِنْ غَيْرِهِ يَنْ لَا يَكُونُ لَهُ فِيهِ مِشَارَكَةٌ كَوَالِدِهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ قَرِيْبِهِ وَقِيلَ الْمُرَادُ مِنْ يَرِيدُ بَقَاءَ سِيرَةِ الْجَاهِلِيَّةِ أَوْ
إِشَاعَتِهَا أَوْ تَفْضِيْهَا وَسُنَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ اسْمُ جَنْسٍ يَمَعُ جَمِيعُ مَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَمْتَدُّونَهُ مِنْ أَخْذِ الْجَارِ بِجَارِهِ
وَالْخَلِيفِ بِخَلِيفَتِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَيَتَحَقَّقُ بِذَلِكَ مَا كَانُوا يَمْتَدُّونَهُ وَالْمُرَادُ مِنْهُ مَاجَاءُ الْإِسْلَامِ بِتَرْكِه كَالطَّيْرِ وَالْكَهَانَةِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي شَرِيْحٍ رَفَعَهُ أَنَّ عَتِيَّ النَّاسِ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ غَيْرِ قَاتَانِهِ
أَوْ طَلَبِ بَدَنِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ فَيَكُونُ أَنَّ يَفْسُرُ بِهِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (قوله وَمُطْلَبٌ) بِالْتَّشْدِيدِ مَقْتُلُ مَنْ
الطَّلَبُ فَأَبْدَلَتْ التَّاءَ طَاءً وَادْغَمَتْ وَالْمُرَادُ مِنْ يَبَالِغُ فِي الطَّلَبِ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ الْمَعْنَى الْمُتَكَلِّفُ لِلطَّلَبِ وَالْمُرَادُ الطَّلَبُ
الْمُرْتَبِعُ عَلَيْهِ الْمَطْلُوبُ لَا يَجُوزُ الطَّلَبُ أَوْ ذَكَرَ الطَّلَبُ لِيَلْزَمَ الزَّجْرُ فِي الْفِعْلِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ وَقَوْلُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ احْتِرَازٌ
عَنْ يَقَعُ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ لَكِنْ يَحْتَاجُ كَطَلَبِ الْقَصَاصِ مِثْلًا وَقَوْلُهُ لِيَهْرِي بِقَدَمِهِ بِفَتْحِ الْمَاءِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُنْ هُوَ مَنْ تَحَسَّكَ بِهِ مِنْ
قَالَ إِنَّ الْعَزْمَ الْمَصْمُومَ يُؤْخَذُ بِهِ وَتَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثٍ مِنْ مِمَّ بِحَسَنَةٍ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ (تَبَيَّنَ)

بابُ العفو في الخطأ بعد الموت حديثنا فَرَوَهُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ بَيْهَقِيُّ ابْنُ أَبِي زَكْرِيَّا عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي النَّاسِ يَا عِبَادَ اللَّهِ أَخْرَاكُمْ ، فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ عَلَى أَخْرَائِهِمْ حَتَّى قَتَلُوا الْيَمَانِ فَقَالَ حَدِيثُهُ أَبِي أَبِي قَتَلُوهُ ، فَقَالَ حَدِيثُهُ غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ . قَالَ وَقَدْ كَانَ أَهْزَمَ مِنْهُمْ قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّائِفِ **بابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ

وقعت لهذا الحديث على سبب فقرأت في كتاب مكة لعمر بن شبة من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء ابن يزيد قال قتل رجل بالزدلفة يعني في غزوة الفتح فذكر القصة. وفيها أن النبي ﷺ قالوا ما أعلم أحدا أتى على الله من ثلاثة رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بدخل في الجاهلية ومن طريق مسمر عن عمرو بن مرة عن الزهري ولعله أن أجرة الناس على الله فذكر نحوه وقال فيه وطلب بدخول الجاهلية . (قوله **باب** العفو في الخطأ بعد الموت) أي عفو الولي لا عفو المقتول لأنه حال ويحتمل أن يدخل وإنما قيده بما بعد الموت لأنه لا يظهر أثره إلا فيه إذ لو عفى المقتول ثم مات لم يظهر لعفوه أثر لأنه لو عاش تبين أن لا شيء له يعفو عنه وقال ابن بطال أجمعوا على أن عفو الولي إنما يكون بعد موت المقتول وأما قبل ذلك فالعفو للقتيل خلافا لأهل الظاهر فانهم أبطأوا عفو القتل وحجة الجمهور أن الولي لما قام مقام المقتول في طلب ما يستحقه فإذا جعل له العفو كان ذلك للاصطلاح أولى وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من مرسل قتادة أن عروة بن مسعود لما دعا قومه إلى الإسلام فرمى بهم قتل ضفا عن قاتله قبل أن يموت فأجار النبي ﷺ عفوه (قوله حديثنا فروة) بقاء هو ابن أبي المغراء (قوله عن أبيه عن عائشة هزم المشركون يوم أحد) سقط هذا القدر لأن ذروا تحول إلى السند الآخر فصار ظاهره أن الروايتين سواء وليس كذلك ويحيى بن أبي زكرياء في السند الثاني هو يحيى بن يحيى النسابي وساق المتن هنا على لفظه وأما لفظ علي بن مسهر فقدم في باب من حث ناسيا من كتاب الإيمان والنذور وقد بينت ذلك في الكلام عليه في غزوة أحد (قوله فقال حذيفة غفر الله لكم) استدلل به من قال إن دية وجبت على من حضر لأن معنى قوله غفر الله لكم عفوت عنكم وهو لا يعفو إلا عن شيء استحق له أن يطالب به وقد أخرج أبو اسحق الفزاري في السنن عن الأوزاعي عن الزهري قال أخطأ المسلمون بأبي حذيفة يوم أحد حتى قتلوه فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فبلغت التي ﷺ فزاده عنده خيرا ووداه من عنده وهذه الزيادة ترد قول من حمل قوله فلم يزل في حذيفة منها بقية خير على الحزن على أبيه وقد أوضحت الرد عليه في باب من حث ناسيا ويؤخذ منها أيضا التقب على المحب الطبري حيث قال حل البخاري قول حذيفة غفر الله لكم على العفو عن الضمان وليس بصريح فيجواب بان البخاري أشار بهذا الذي هو غير صريح إلى ما ورد صريحا وإن كان ليس على شرطه فانه يزيد ما ذهب إليه * (قوله **باب** قول الله تعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ) كذا لا يذروا بن عساكر وساق الباقرن الآية إلى عليا حكيا ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثا (قوله وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ) ذكر ابن اسحق في السيرة سبب نزولها عبد الرحمن بن الحرث بن عبد الله بن عياش بتحتانية وشين معجزة أي ابن ربيعة المخزومي قال قال القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق نزلت هذه الآية في جدك

عَدُو لَكُمْ. وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَنْتَسِكُمْ وَيَنْتَهُمُ مِثْلًا قَدِيَةً مُسَلَّمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ قَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا **بَاب** إِذَا أَمَرَ بِالْقَتْلِ مَرَّةً قُتِلَ بِهِ حَدَثَانِ إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا حَبِائِلُ حَدَّثَنَا هَمَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضِيَ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ ، فَقِيلَ لَهَا مَنْ قَتَلَ بِكَ هَذَا أَفْلَانُ أَفْلَانُ حَتَّى سَمِعَ الْيَهُودِيُّ قَاوَمَاتٍ يَرَأْسَهَا فَجِيءَ بِالْيَهُودِيِّ فَاعْتَرَفَ قَامَرَهُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ وَقَدْ قَالَ هَمَامٌ بِحَجَرَيْنِ

عاش بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجرا حتى إذا كان بظاهر الحرة لقيه عياش بن أبي ربيعة فظنه على شركه فعلاه بالسيف حتى قتله فنزلت روى هذه القصة أبو يعلى من طريق حماد بن سلمة عن ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكر هامرسة أيضا وزاد في السند عبد الرحمن بن القاسم وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير من طريق سعيد بن جبيرة أن عياش بن أبي ربيعة حالف ليقنان الحارث بن يزيد إن ظفريه قد ذكر نحوه ومن طريق مجاهد نحوه لكن لم يسم الحارث وفي سياقه ما يدل على أنه لقي النبي ﷺ بعد أن أسلم ثم خرج فقتله عياش بن أبي ربيعة وقيل في سبب نزولها غير ذلك مما لا يثبت (قوله الاخطا) هو استثناء منقطع عند الجمهور أن أورد بالنفي معناه فإنه لو قدر متصلا لكان مفهوما فله قتله وانفصل من قال إنه متصل بأن المراد بالنفي التحريم ومعنى الاخطا بأن عرفه بالكفر فقتله ثم ظن أنه كان مؤمنا وقيل نصب على أنه مفعول له أي لا يقتله لشيء أصلا الا للخطأ أو حال أي في حال الخطأ أو هو نعت مصدر محذوف أي الاقلا خطا وقيل الاخطا معناه الواو وجوزة جماعة وقيد القراء بشرط مفقود هنا فلذلك لم يجره هنا واستدل بهذه الآية على أن القصاص من المسلم مختص بقتله المسلم فلو قتل كافرا لم يجب عليه شيء سواء كان حريا أم غير حري لأن الآيات بينت أحكام المقتولين عمداتهم خطأ فقال في الحري فإن تولوا فخذلهم واقتلهم حيث تقتضونهم ثم قال فيمن لهم ميثاق فاجعل الله لكم عليهم سبيلا وقال فيمن عاود المحاربة فخذلهم واقتلهم حيث تقتضونهم وقال في الخطا وما كان مؤمنا أن يقتل مؤمنا الا خطأ فكان مفهوما أن له أن يقتل الكافر عدما فخرج الذي ما ذكر قبلها وجعل في قتل المؤمن خطأ الدية والكفارة ولم يذكر ذلك في قتل الكافر فتمسك به من قال لا يجب في قتل الكافر ولو كان ذميا شيء وأيده بقوله وإن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا واسحق في أول السند قال أبو علي الجاني لم أجده منسوبا ويشبه أن يكون ابن منصور (قلت) ولا يبعد أن يكون ابن راهويه فانه كثير الرواية عن جان بن هلال شيخ إسحاق هنا * (قوله باب) إذا أمر بالقتل مرة قتل به (كذا هم وأما النسخ فمطف بدون باب فقال بعد قوله خطأ الآية وإذا أقر الخ وذكروا كلهم حديث أنس في قصة اليهودي والجارية وبحاج إلى مناسبتها للآية فانه لا يظهر أصلا فالصواب صنيع الجماعة قال المنذر حكم الله في المؤمن يقتل المؤمن خطأ بالدين وأجمع أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا في قوله وإن كان من قوم ينتسبكم وبينهم ميثاق فقيل المراد كافر ولما قتله الدية من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشعبي والنخعي والزهري وقيل مؤمن جاء ذلك عن النخعي وأبي الشعثاء قال الطبري والاول أولى لأن الله أطلق الميثاق ولم يقل في المقتول وهو مؤمن كما قال في الذي قبله ويرجع أيضا بأنه حيث ذكر المؤمن ذكر الدية والكفارة معا وحيث ذكر الكافر ذكر الكفارة فقط وهنا ذكر الدية والكفارة معا (قوله فيه فجاء باليهودي فاعترف) في رواية هدية عن همام فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل به حتى أقر أخرجه الاسماعيلي وفي حديث أنس في قصة اليهودي حجة للجمهور في أنه لا يشترط في الاقرار بالقتل أن يتكرر وهو مأخوذ من اطلاق

باب قتل الرجل بالمرأة حدثنا مسددٌ حدثنا يزيد بن زريعٍ حدثنا سعيدٌ عن قتادة عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قتل يهوديًا بجاريةٍ قتلها على أوضح لها

باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات وقال أهل العلم يُقتل الرجل بالمرأة، ويذکر عن عمرٌ تقاد المرأة من الرجل في كلِّ عَمْدٍ يَبْلُغُ نَفْسَهُ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْجِرَاحِ وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِبْرَاهِيمُ وَأَبُو الزِّنَادِ عَنْ أَصْحَابِهِ وَجَرَحَتْ أُخْتُ الرَّبِيعِ إِنْسَانًا

قوله فاخذ اليهودي فاعترف فانه لم يذكر فيه عدد او الاصل عدمه وذهب الكوفيون الى اشتراط تكرار الاقرار باقتل مرتين قياسا على اشتراط تكرار الاقرار بالزنا اربعا تبعا لعدد الشهود في الموضعين هـ (قوله باب قتل الرجل بالمرأة) ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية باختصار وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا وزوجه الدلالة منه واضح ولحق به الى الورد على من منع كما سألته في الباب الذي بعده هـ (قوله باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات) قال ابن المنذر اجمعوا على ان الرجل يقتل المرأة والمرأة بالرجل الا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء وخالف الحنفية فيما دون النفس واحتج بعضهم بأن اليد الصحيحة لا تقطع باليد السليمة بخلاف النفس فان النفس الصحيحة تقاد بالمریضة اتفاقا واجاب ابن القصار بان اليد السليمة في حكم الميتة والحي لا تقاد بالميت وقال ابن المنذر لما اجمعوا على القصاص في النفس واختلفوا فيما دونها وجبورد المختلف الى المتفق (قوله وقال أهل العلم يقتل الرجل بالمرأة) المراد الجمهور أو أطلق إشارة الى وجهي التحريق الى على اولى انه من نكرة المخالفة (قوله ويذكر عن عمر تقاد المرأة من الرجل في كل عَمْدٍ يَبْلُغُ نَفْسَهُ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْجِرَاحِ) وصله سعيد بن منصور من طريق النخعي قال كان فيما جاء به عروة البارقى الى الشريح من عند عمر قال جرح الرجل والنساء سواء وسنده صحيح ان كان النخعي سمعه شريح وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر فقال عن ابراهيم عن شريح قال أمانى عروة قد كره ومعنى قوله تقاد يقتص منها اذا قتلت الرجل ويقطع عضوها الذي تقطعه منه بالعكس (قوله وبه قال عمر بن عبد العزيز وابراهيم وأبو الزناد عن أصحابه) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد العزيز وعن مغيرة النخعي قالوا القصاص بين الرجل والمرأة في العمد سواء وأخرج الاثرم من هذا الوجه عن عمر بن عبد العزيز قال القصاص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس وأخرج البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال كل من أدركت من فحاشائنا وذكر السبعة في مشيخة سولهم أهل فقه وفضل ودين قال وربما اختلفوا في الشيء فاخذنا بقول اكثرهم وأفضلهم رأيا انهم كانوا يقولون المرأة تقاد الرجل عينا بعين وأذا أذن وكل شيء من الجراح على ذلك وان من قتلها قتل بها (قوله وجرحت اخت الربيع انسانا فقال النبي ﷺ القصاص) كذا لم ووقع للنسفي كتاب الله القصاص والمتعد ما عند المجاعة وهو بالنصب على الاغراء قال أبو ذر كذا وقع هنا والصواب الربيع بنت النضر عمة أنس وقال الكرماني قيل إن الصواب وجرحت الربيع بحذف لفظة أخت فانه الموافق لما تقدم في البقرة من وجه آخر عن أنس ان الربيع بنت النضر عمة كسرت ثنية جارية فقال رسول ﷺ كتاب الله القصاص قال الآن يقال ان هذه امرأة أخرى لكنه لم يقل عن أحد كذا قال وقد ذكر جماعة انهما قصتان والمذكور هنا طرف من حديث اخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ان أخت الربيع أم حارثة جرحت انسانا فاقتصموا الى النبي ﷺ فقال القصاص القصاص فقالت أم الربيع يا رسول الله لا يقتص من فلاته والله لا يقتص منها فقال سبحان الله يا ألهم الربيع القصاص كتاب الله فلا زالت حتى قتلوا الدينة فقال إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْقِصَاصُ حَدَّثَنَا عَنْزُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مُوسَى
ابْنُ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَدَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ
فِي مَرَضِهِ فَقَالَ لَا تُتَلَدُونِي، فَقُلْنَا كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ فَلَمَّا أَفَاق قَالَ لَا يَنْبِي أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا لَدَدُ
غَيْرِ الْعَبَّاسِ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ **بَابُ** مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ أَوْ اقْتَصَرَ دُونَ السُّلْطَانِ **هَذَا** أَبُو الْيَمَانِ

والحديث المشار إليه في - ورة البقرة مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصحيح بتمامه من طريق حميد عن
أنس وفيه فقال أنس ابن البصر أنكسر ثنية الربيع يارسول الله لا والذي بعثك بالحق لانكسر ثنيها قال بالأنس
كتاب الله القصاص فرضي القوم رجعوا فقال ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره وسيأتي بعد أربعة
أبواب أيضاً باختصار قال النووي قال العلماء المعروف رواية البخاري ويحتمل ان يكونا قصتين (قلت)
وجزم ابن حزم بانهما قصتان صحيحتان وقعتا لامرأة واحدة احدهما انها جرحت انسانا قضى
عليها بالضيان والاخرى انها كسرت ثنية جارية قضى عليها بالقصاص وحلفت أمها في الأولى
وأخوها في الثانية وقال البيهقي بعد أن أورد الروايتين ظاهر الخبرين يدل على انها قصتان فان قيل هذا الجمع والا
فأثبت أحفظ من حميد (قلت) في القصتين مغايرتان منها هل الجانية الربيع أو أختها وهل الجانية كسرت الثنية أو
الجريحة وهل الخالف أم الربيع أو أخوها أنس بن النضر وأما ما وقع في أول الجنايات عند البيهقي من وجه آخر
عن حميد عن أنس قال اطمت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثنيها فهو غلط في ذكر أنها والمحفوظ أنها بنت
النضر عمه أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري وفي الحديث ان كل من وجب له القصاص في النفس أو
دونها ففعا على مال فرضوا به جاز (قوله يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري (قوله لَدَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ) في مرضه فقال
لا تلدونني (تقدم شرحه في الوفاة النبوية والمراد منه هنا لا يبقى أحد منكم الا لدنانه فيه إشارة الى مشروعية الاقتصاص
من المرأة بما جنته على الرجل لأن الذين لدوه كانوا رجالا ونساء وقد ورد التصريح في بعض طرقه بانهم لدوا ميمونة
وهي صائمه من أجل عموم الامر كما مضى في الوفاة النبوية من وجهين (قوله غير العباس) انه لم يشهدكم (تقدم بيان
أضنا في الوفاة النبوية قبل وفي الحديث أن صاحب الحق يستثنى من غرامته من شاء فجعفو عنه ويقص من الباقي
وفيه نظر لقوله لم يشهدكم وفيه أخذ الجماعة بالواحد قال الخطابي وفيه حجة لمن رأى القصاص في العلة ونحوها واعتل
من لم ير ذلك بأن اللطم يتعذر ضبطه وتقديره بحيث لا يزيد ولا ينقص وأما اللدود فاحتمل أن يكون قصاصا
واحتمل أن يكون معاقبة على مخالفة أمره فموجبوا من جنس جناباتهم وفيه أن الشراكه في الجناية يقتص من كل واحد
منهم اذا كانت أفعالهم لا تتميز بخلاف الجناية في المال لانها تنبعض اذا لو اشترك جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا
اتفاقا وسيأتي بيان ذلك بدستة أبواب (قوله **بَابُ** مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ) أي من جهة غريمه بغير حكم حاكم (أو اقتص) **بَابُ**
اذا وجب له على أحد قصاص في نفس أو طرف هل يشترط أن يرفع أمره الى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم
وهو المراد بالسُّلْطَانِ في الترجمة قال ابن بطال اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان قال
وأما الخلفوا فيمن أقام الحد على عبده كما تقدم تفصيله قال وأما أخذ الحق فانه يجوز عدمه أن يأخذ حقه من المال خاصة اذا
جمعه اياه ولا يئنه عليه كإسائتي تقريره قريبا ثم أجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التغليب والزجر عن الاطلاع
على عورات الناس انتهى (قلت) فأما من نقل الاتفاق فكانه استند فيه الى ما أخرجه اسمعيل القاضي في نسخة أبي
الزياد عن الفقهاء الذين ينتهي الى قولهم ومنه لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئا من الحدود دون السلطان الا أن للرجل أن
يقيم حد الزنا على عبده وهذا انما هو اتفاق أهل المدينة في زمن أبي الزناد وأما الجواب فان أراداه لا يعمل بظاهر

أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ أَنَّ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ وَبِإِسْنَادِهِ لَوْ أَطْلَعَ فِي نَيْتِكَ أَحَدٌ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ حَدَّثَهُ بِحَصَاةٍ فَصَقَاتَ عَنْهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ **مَدْرَسًا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ حُمَيْدٍ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي نَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَدَّدَ إِلَيْهِ مَشَقَصًا ، فَقُلْتُ مَنْ حَدَّثَكَ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ

الخبر فهو عن الزناح (قوله انه سمع أبا هريرة يقول انه سمع رسول الله ﷺ يقول نحن الآخرون السابقون يوم القيامة كذا لأبي ذر وسقط يوم القيامة للباقيين (قوله وبإسناده لو اطلع الخ) هو المراد في هذه الترجمة والاول ذكره لكونه اول الحديث في نسخة شعيب عن أبي الزناد ومن ثم لم يسبق الحديث بتمامه هانبل اقتصر على أول اشارة الى ذلك وساقه بتمامه في كتاب الجمعة ولم يطرده البخاري صنيع في ذلك واطرد صنيع مسلم في نسخة همام بأن يسوق السند ثم يقول فذكر أحاديثا منها ثم يذكر الحديث الذي يريدوه وقد أشرت الى ذلك في كتاب الرقاق وجوز الكرماني أن الراوي سمع الحديثين في نسق واحد فيجمعهما فاستمر من بعده على ذلك (قلت) وهذا يحتاج الى تكملته وهو ان البخاري اختصر الاول لانه لا يحتاج اليه هنا (قوله لو اطلع) الفاعل مؤخر وهو احد (قوله ولم تأذن له) احتراز عن اطلع باذن (قوله حذفته بحصاة) كذا هنا بغير فاء واخرجه الطبراني عن احمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن ابي البيان شيخ البخاري فيه بلفظ فحذفته وهو الاول والاول جائز وسيأتي بعد سبعة ارباب من رواية سفيان بن عيينة عن ابي الزناد بلفظ لو أن امرأ اطلع عليك بغير اذن فحذفته وقوله حذفته بالخاء مهملة عند ابي ذر والقاسبي وعند غيرهما بالخاء المعجمة وهو اوجه لان الرمي بحصاة از نواة ونحوها إما بين الابهام والسبابة واما بين السابيتين وجزم النووي بأنه في مسلم بالمعجمة وسيأتي في رواية سفيان المشار اليها بالمهملة وقال القرطبي الرواية بالمهملة خطأ لان في نفس الخبر أنه الرمي بالحصى وهو بالمعجمة جزما (قلت) ولا مانع من استعمال المهملة في ذلك مجازا (قوله ففقات عينه) بقاف ثم همزة ساكنة اى شفتت عينه قال ابن القطاع فقاعينه اطفأ ضروهما (قوله جناح) اى اثم او مواخذة (قوله يحيى) هو القطان وحيد هو الطويل (قوله ان رجلا) هذا ظاهره الارسال لان حميدا لم يدرك القصة ولكن بين في آخر الحديث أنه موصول وسياتي بعد سبعة ابواب من وجه آخر عن انس ويذكر فيه ما قيل في تسمية الرجل المذكور (قوله فسدد اليه) بدالين مهملتين الاولى ثقيلة قبلها سين مهملة اى صوب وزنه ومعناه والتصويب توجيه السهم الى مرماه وكذلك التسديد ومنه البيت المشهور اعله الرماية كل يوم * فلما استند ساعده رماي

وقد حكى فيه الاعجام ويترجع كونه بالمهملة باسناده الى التعليم لانه الذي في قدرة المعلم بخلاف الشدة بمعنى القوة فانه لا قدرة للمعلم على اجتلابها ووقع في رواية ابي ذر عن السرخسي وفي رواية كريمة عن الكشمي بالسين المعجمة والاول اولي قد اخرجاه لحد عن محمد بن عدى عن حميد بلفظ فاهوى اليه اى امال اليه (قوله مشقفا) تقدم ضبطه وتفسيره في كتاب الاستئذان في الكلام على رواية عبيد الله بن ابي بكر بن انس عن انس وساقه اثم ووقع هنا في رواية حميد مختصرا ايضا وقد اخرجاه احمد عن يحيى القطان شيخ البخاري فيه فزاد في آخره حتى آخر راسه بتشديد الخاء المعجمة اى اخرجها من المكان الذى اطلع فيه وفاعل اخر هو الرجل ويحتمل ان يكون المشقص واسند الفعل اليه مجازا ويحتمل ان يكون النبي ﷺ لكونه السبب في ذلك والاول اظهر فقد اخرجاه احمد ايضا عن سهل بن يوسف عن حميد بلفظ فاخرج الرجل راسه وعنده في رواية ابن ابي عدى التي اشترت اليها فتأخر الرجل (قوله فقلت من حدثك) الفاعل هو يحيى القطان والمقول له هو حميد وجوابه بقوله انس بن مالك يقتضى انه سمعه منه بغير واسطة وهذا من المتون التي سمعها حميد من انس وقد قيل انه لم يسمع منه سوى

باب إِذَا مَاتَ فِي الزَّحَامِ أَوْ قُتِلَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ هِشَامٌ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحَدِ هُزَمِ الْمَشْرِكُونَ فَصَاحَ إِبْنَيْسُ أُمَى عَبْدَ اللَّهِ أَخْرَاكُمْ فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأَخْرَاهُمْ، فَتَنَظَّرَ حَدِيقَهُ فَإِذَا هُوَ بِأَيِّهِ الْيَمَانُ، فَقَالَ أُمَى عَبْدَ اللَّهِ إِبْنِي أَبِي قَالَتْ قَرَأَ اللَّهُ مَا احْتَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ. قَالَ حَدِيقَهُ غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ. ه. قَالَ عُرْوَةُ قَمَا زَالَتْ فِي حَدِيقَةٍ مِنْهُ بَقِيَّةٌ حَتَّى لَحِقَ بِآلِهِ

باب إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَاً فَلَا دِيَّةَ لَهُ **حَدَّثَنَا** الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَسْمِعْنَا

خمس أحاديث والبقية سمعها من أصحابه عنه ككتاب وفائدة فكان يدلها فبروها عن انس بلا وسطة والحق انه سمع منه اضعاف ذلك وقد اكثر البخارى من تخريج حديث حميد عن انس بخلاف مسلم فلم يخرج منها الا القليل لهذه العلة لكن البخارى لا يخرج من حديثه الا ما صرح فيه بالتحدث أو ما قام مقام التصريح ولو بالزوم كالوكان من رواية شعبة عنه فان شعبة لا يحمل عن شيوخره الا ما عرف انهم سمعوه من شيوخرهم وقد اوضحت ذلك في ترجمة حميد في مقدمة هذا الشرح والله الحمد (قوله **باب** اذا مات في الزحام او قتل به) كذا ابن بطال الوسط به من رواية الاكثر او ورد البخارى الترجمة مورد الاستفهام ولم يحرم بالحكم كما جزم به في الذي بعده لوجود الاختلاف في هذا الحكم وذكر فيه حديث عائشة في قصة قتل اليان والد حذيفة وقد تقدم الكلام عليه قريبا قال ابن بطال اختلف على وعمر هل يجب دية في بيت المال اولابه قال اسحق اى بالوجوب وتوجيهه انه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجب دية في بيت المسلمين (قلت) ولعل حجته ماورد في بعض طرق قصة حذيفة وهو ما أخرجه أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة ان والد حذيفة قتل يوم أحد بعض المسلمين وهو يظن أنه من المشركين فوداه رسول الله ﷺ ورجاله فمات مع ارساله وقد تقدم له شاهد مرسل أيضا في باب العفو عن الخطأ وروى مسدد في مسنده من طريق يزيد بن مذكور أن رجلا زحم يوم الجلفة فمات فوداه على من بيت المال وفي المسئلة مذاهب اخرى منها قول الحسن البصرى ان دية يجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله وتوجيهه انه مات بفعلهم فلا يتعداهم الى غيرهم ومنها قول الشافعى ومن تبعه انه يقال لوليه ادع على من شئت واحلف فان حلفت استحققت الدية وان نكلت حلف المدعى عليه على النفي وسقطت المطالبة وتوجيهه ان الدم لا يجب الا بالطلب ومنها قول مالك دمه هدر وتوجيهه انه اذا لم يعلم قاتله بعينه استحال ان يؤخذ به أحد وقد تقدمت الإشارة الى الراجع من هذه المذاهب في باب العفو عن الخطأ (قوله قال هشام أخبرنا) من تقديم اسم الراوى على الصيغة وهو جائز وهشام المذكور هو ابن عروة ابن الزبير (قوله فنظر حذيفة فاذا هو بآية اليمان) تقدم شرح قصته في غزوة أحد وقوله قال عروة هو موصول بالسند المذكور وقوله فارزالت في حذيفة منه أى من ذلك الفعل وهو العفو ومن سببه وتقدم القول فيه أيضا (قوله **باب** اذا قتل نفسه خطا فلا دية له) قال الاسماعيلي قلت ولا اذا قتلها عمدا يعنى انه لا مفهوم لقوله خطا والذي يظهر ان البخارى اتما قيد بالخطا لانه محل الخلاف قال ابن بطال قال الاوزاعي وأحمد واسحق يجب دية على قاتله فان عاش ضي له عليهم وان مات فبى لورثته وقال الجمهور لا يجب في ذلك شيء وقصة عامر هذه حجة لهم اذ لم ينقل ان النبي ﷺ أوجب في هذه القصة له شيئا ولو وجب ليينا اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وقد أجمعوا على انه لو قطع طرفا من أطرافه عمدا أو خطا لا يجب فيه شيء (قوله عز يسلة) هو ابن الاكوع (قوله

يَا عَامِرُ مِنْ هَيْبَتِكَ فَحَذَّاهُمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنِ السَّائِقُ ؟ قَالُوا عَامِرُ ، فَقَالَ رَحِمَهُ
 اللَّهُ ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أُمْتَمَنَّا بِهِ فَأَصِيبَ صَبِيحَةَ لَيْلَتِهِ ، فَقَالَ الْقَوْمُ حَيْطَ عَمَلُهُ
 قَتَلَ نَفْسَهُ فَلَمَّا رَجَعَتْ وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ عَامِرًا حَيْطَ عَمَلُهُ فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قُلْتُ
 يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدَالَةَ ابْنِي وَأُمِّي دَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَيْطَ عَمَلُهُ ، فَقَالَ كَذَبَ مَنْ قَالَهَا إِنَّ لَهُ
 لَا جَزِينَ اثْنَيْنِ إِنَّهُ لِمُجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ ، وَأُمِّي قَتَلَ يَزِيدَهُ عَلَيْهِ **بَاب** إِذَا غَضِبَ رَجُلٌ
 قَوَّصَتْ ثَنَائِيَهُ **مَوْضِع** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى عَنْ عِمْرَانَ

من هيبتك ضم أوله وتشديد التثنية بعد النون ووقع في رواية المستمل بحذف التثنية وقد تقدم ضبطه في
 كتاب المغازي وعامر هو ابن الأكوع فهو أخو سلمة وقيل عمه قال ابن طحال لم يذكر في هذه الطريق صفة قتل عامر
 نفسه وقد تقدم بيانه في كتاب الأدب فيه وكان سيف عامر قصيرا فتناول به يهوديا يضربه فرجع ذباة فاصاب
 ركبته (قلت) وقيل بعض الشراح عن الاسماعيلي انه قال ليس في رواية مكي شيخ البخاري انه ارتد عليه سيفه
 قتله والباب مترجم عن قتل نفسه وظن أن الاسماعيلي تعقب ذلك على البخاري وليس كما ظن وانما ساق الحديث
 بلفظ فارتد عليه سيفه ثم نه على أن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري هنا فإشار الى أنه عدل هنا عن رواية مكي
 ابن ابراهيم لهذه التكة فيكون أولى لوضوحه ويحاج بان البخاري يعتمد هذه الطريق كثير فيترجم بالحكم ويكون
 قد أورد ما يدل عليه صريحا في مكان آخر فلا يجب أن يعيده فيورده من طريق أخرى ليس فيها دلالة أصلا أو
 فيها دلالة خفية كل ذلك للفرار من التكرار لغير فائدة وليعت الناظر فيه على تتبع الطرق والاستكثار منها
 ليتمكن من الاستنباط ومن الجزم بأحد المحدثين مثلا وقد عرف ذلك بالاستقراء من صنع البخاري فلا معني للاعتراض
 به عليه وقد ذكرت ذلك مرار لو انما أنه على ذلك اذا بعد العهد به وقد تقدم في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن
 أبي عبيد شيخ مكي فيه فلما تصاف التوم أصيب عامر بقائمة سيفه فأت وقدا عترض عليه الكرماني فقال قوله في
 الترجمة فلا دية له لوجه له هنا وانما موضعه اللاتق به الترجمة السابقة اذ مات في الزحام فلا دية له على المراحين لظهور
 أن قاتل نفسه لا دية له قال ولله من تصرف النقلة بالتقديم والتأخير عن نسخة الاصل ثم قال وقال الظاهرية دية من
 قتل نفسه على عاقبه فلمل البخاري أراد هذا القول (قلت) نعم أراد البخاري رد هذا القول لكن على قائله قبل الظاهرية
 وهو الاوزاعي كما قسمتوما أظن مذهب الظاهرية اشتهر عند تصنيف البخاري كتابه فانه صنف كتابه في حدود العشرين
 ومائتين وكان داود بن علي الاصباهي رأيهم في ذلك الوقت طالبا وكان سنة يومئذ دون العشرين وأما قول الكرماني
 بان قول البخاري فلا دية له يلقى بترجمة من مات في الزحام فهو صحيح لكنه في ترجمة من قتل نفسه أيق لان الخلاف
 فيمن مات في الزحام قولى فمن ثم لم يجزم في الترجمة بنفى الدية بخلاف من قتل نفسه فان الخلاف فيه ضعيف فجزم
 فيه بالنفى وهو من محاسن تصرف البخاري فظهر أن النقلة لم يخالفوا تصرفه والله التوفيق (قوله رأى قتل يزيد عليه)
 في رواية المستمل وكذا في رواية النسفي وأى قتل وصوبها ابن طحال وكذا عياض وليست الرواية الاخرى خطأ
 محضا بل يمكن ردها المعنى الاخرى والله أعلم (قوله **بَاب** (١) اذا غضب يدرجل فوقع ثنياه) أى هل
 يلزم فيه شيء أولا ذكر فيه حديثين * الاول (قوله عن زرارة) يضم الزاى المعجمة ثم مهملتين الاولى
 خفيفة بينهما ألف بغير همزة هو العامرى ووقع عند الاسماعيلي في رواية على بن الجعد عن شعبة اخبرني

(١) قوله اذا غضب يدرجل هكذا بسخ الشرح بايدينا والذي في المتن بايدينا اذا غضب رجلا فلعل ما في الشارح رواية له

ابن حصين أن رجلاً عض يد رجلٍ فترجَّ يده من فيه فوثقت ثيابه فاختصموا إلى

قتادة أنه سمع زارة (قوله أن رجلاً عض يد رجل) في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عن مسلم بهذا السند عن عمران قال قاتل يعلى بن أمية رجلاً فعض أحدهما صاحبه الحديث قال شعبة وعن قتادة عن عطاء هو ابن أبي رباح عن أبي يعلى يعني صفوان عن يعلى بن أمية قال مثله وكذا أخرجه النسائي من طريق عديقه بن المبارك عن شعبة بهذا السند فقال في روايته يمثل الذي قبله يعني حديث عمران بن حصين (قلت) ولشعبة فيه سند آخر إلى يعلى أخرجه النسائي من طريق بن أبي عدي وعبد بن عقيل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن يعلى ووقع في رواية عبد بن عقيل أن رجلاً من بني تميم قاتل رجلاً فعض يده ويستفاد من هذه الرواية تعيين أحد الرجلين المهمين وأنه ابن أمية وقد روى يعلى هذه القصة وهي الحديث الثاني في الباب فينبى في بعض طرقه أن أحدهما كان أجيراً له ولفظه في الجهاد غزوت مع رسول الله ﷺ فذكر الحديث وفيه فاستأجرت أجيراً قاتل رجلاً فعض أحدهما الآخر فعرف أن الرجلين المهمين يعلى وأجيره وأن يعلى أهم نفسه لكن عنه عمران بن حصين ولم أقف على تسمية أجيره وأما تمييز العاض من المعضوض فوقع بيانه في غزوة تبوك من المغازي من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج في حديث يعلى قال عطاء فلقد أخرتني صفوان بن يعلى أيهما عض الآخر فنسيتُه فظن أنه مستمر على الإبهام ولكن وقع عند مسلم والنسائي من طريق بديل بن مسيرة عن عطاء بلفظ أن أجيراً ليعلى عض رجل ذراعه وأخرجه النسائي أيضاً عن اسحق بن إبراهيم عن سفيان بلفظ قاتل أجيراً رجلاً فضعه الآخر ويؤيده ما أخرجه النسائي من طريق سفيان بن عبد الله عن عمه سلة بن أمية ويعلى بن أمية قالاً خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ومعنا صاحب لنا فقاتل رجلاً من المسلمين فعض الرجل ذراعه ويؤيده أيضاً رواية عبيد بن عقيل التي ذكرتها من عند النسائي بلفظ أن رجلاً من بني تميم عض فأن يعلى تيمى وأما أجيره فانه لم يقع التصريح بانه تيمى وأخرج النسائي أيضاً من رواية محمد بن مسلم الزهري عن صفوان بن يعلى عن أبيه نحو رواية سلة ولفظه فقاتل رجلاً فعض الرجل ذراعه فأوجعه وعرف بهذا أن العاض هو يعلى بن أمية ولعل هذا هو السر في إبهامه نفسه وقد أنكر القرطبي أن يكون يعلى هو العاض فقال يظهر من هذه الرواية أن يعلى هو الذي قاتل الأجير وفي الرواية الأخرى أن أجيراً ليعلى عض يد رجل وهذا هو الأول والآخر إذ لا يليق ذلك الفعل بيعلى مع جلالة وفضله (قلت) لم يقع في شيء من الطرق أن الأجير هو العاض وإنما التيسر عليه أن في بعض طرقه عند مسلم كما بينته أن أجيراً ليعلى عض رجل ذراعه فجوز أن يكون العاض غير يعلى وأما استنباده أن يقع ذلك من يعلى مع جلالة فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه في أوائل إسلامه فلا استبعاد وقال النووي وأما قوله يعني في الرواية الأولى أن يعلى هو المعضوض وفي الرواية الثانية والثالثة المعضوض هو أجير يعلى لا يعلى قال الحفاظ الصحيح المعروف أن المعضوض أجير يعلى لا يعلى قال ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعلى ولأجيره في وقت أو وقتين وتعبه شيخنا في شرح الترمذي بانه ليس في رواية مسلم ولا رواية غيره في الكتب الستة ولا غيرها أن يعلى هو المعضوض لأصريحاً ولا إشارة وقال شيخنا فتبين على هذا أن يعلى هو العاض والله أعلم (قلت) وإنما تردد عياض وغيره في العاض هل هو يعلى أو آخر أجير كما قدمته من كلام القرطبي والله أعلم (قوله فزع يده من فيه) وكذا في حديث يعلى الماضي الجهاد في رواية الكشيبي من فيه وفي رواية هشام عن عروة عن مسلم عض ذراع رجل فجذبه وفي حديث يعلى الماضي في الإجارة فعض أصبع صاحبه فأنزع أصبعه وفي الجمع بين الذراع والأصبع عسر ويعد الحمل على تعدد القصة لاتحاد المخرج لأن مدارها على عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه فوقع في رواية اسمعيل بن علي عن ابن جريج عنه أصبعه وهذه في البخاري ولم يسق

التي **قَالَ يَمُضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ** كَمَا يَمُضُّ الْفَحْلُ لَا دِيَةَ لَكَ **حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ** عَنْ
ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ خَرَجْتُ فِي غَزْوَةِ فَمُضَّ رَجُلٌ

مسلم فقط وفي رواية بدليل بن ميسرة عن عطاء عن مسلم وكذا في رواية الزهري عن صفوان عند النسائي ذراعه
وواقصفان بن عينة عن ابن جريج في رواية اسحق بن راهويه عنه قال ذى يترجع الذراع وقد وقع أيضا في حديث
سلة بن أمية عند النسائي مثل ذلك وانفراد ابن علي عن ابن جريج بلفظ الاصبع لا بقاوم هذه الروايات المتعاضدة
على النزاع والله أعلم (قوله فوقعت ثنتاه) كذا لا أكثر بالثنية وللکشميين ثناياه بصيغة الجمع وفي رواية هشام
المذكورة فسقطت ثنيته بالافراد وكذا له في رواية ابن سيرين عن عمران وكذا في رواية سلة بن أمية بلفظ
فقطب صاحبه يده فطرح ثنيته وقد ترجع رواية الثنية لانه يمكن حل الرواية التي بصيغة الجمع عليها على رأى من
يحبز في الاثنين صيغة الجمع ورد الرواية التي بالافراد اليها على ارادة الجنس لكن وقع في رواية محمد بن بكر
فانزع احدى ثنيته فهذه أصرح في الوحدة وقول من يقول في هذا الحل على التعدد بعيد أيضا لاتحاد المخرج
ووقع في رواية الاسماعيلي فندرت ثنيته (قوله فاختصموا الى النبي ﷺ) كذا في هذا الموضع والمراد يعلى وأجيره
ومن انضم اليهما من يلوزهما أو باحدهما وفي رواية هشام فرفع الى النبي ﷺ وفي رواية ابن سيرين فاستعدي
عليه وفي حديث يعلى فاضاقت هذه رواية ابن علي وفي رواية سفيان فاق وفي رواية محمد بن بكر عن ابن جريج في
المغازي ثانيا (قوله فقال يعض) بفتح أوله والعين المهملة بعدها ضاد معجمة ثقيلة وفي رواية مسلم يعض أحدكم الى
أخيه فيعضه وأصل عض عضض بكسر الاولى يعضض فتحها فادغمت (قوله كما يعض الفحل) وفي حديث
سلة كعضاض الفحل أى الذكر من الابل ويطلق على غيره من ذكر الدواب ووقع في الرواية التي
في الجهاد وكذا في حديث هشام ويقضها بسكون القاف وفتح الضاد المعجمة على الانصاح كما يقضم الفحل من القضم
وهو الأكل بأطراف الأسنان والقضم بالخاء المعجمة بدل القاف الا كل باقصاها وبأدى الأضراس ويطلق على
النق والكسر ولا يكون الا في الشيء الصلب حكاه صاحب الراعي في اللغة (قوله لادية له) في رواية الكشميين
لادية لك ووقع في رواية هشام فابطله وقال أردت أن تأكل لحمه وفي حديث سلة ثم تأتي تلتبس العقل لاعتقل لها
فابطلها وفي رواية ابن سيرين فقال ما تأمرني أن تأمرني أن أمره أن يدع يده في فيك تقضمها قضم الفحل ادفع يدك حتى
يقضمها ثم انزعها كذا مسلم وعند أبي نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه مسلم ان شئت أمرناه فعض يدك
ثم انزعها أنت وفي حديث يعلى بن أمية فاهلها وفي هذا الباب فابطلها وهي رواية الاسماعيلي * الحديث الثاني
(قوله حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج) كذا وقع هنا بعلو درجة وتقدم له في الاجارة والجهاد والمغازي من طريق
ابن جريج بنزول لكن سياقه فيها اثم ما هنا (قوله عن عطاء) هو ابن أبي رباح (عن صفوان بن يعلى) وفي
رواية ابن علي في الاجارة أخبرني عطاء وفي رواية محمد بن أبي بكر في المغازي سمعت عطاء أخبرني صفوان بن يعلى
ابن أمية وكذا لمسلم من طريق أبي أسامة عن ابن جريج (قوله عن أبيه) في رواية ابن علي عن يعلى بن أمية وفي
رواية حجاج بن محمد عند أبي نعيم في المستخرج أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أنه سمع يعلى وأخرجه مسلم من
طريق شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه ومن طريق همام عن عطاء كذلك وهي عند البخاري في الحج
مختصرة مضمومة الى حديث الذي سأل عن العمرة ومن طريق هشام الدستوائي عن قتادة وفيها مخالفة لرواية شعبة
من وجهين أحدهما أنه أدخل بين قتادة وعطاء بدليل بن ميسرة والآخر أنه أرسله ولفظه عن صفوان بن يعلى ان
ان أجرا ليعلى بن أمية عض رجل ذراعه وقد اعترض الدار قطعي على مسلم في تخريجه هذه الطريق وتخرجه طريق
محمد بن سيرين عن عمران وهو لم يسمع منه وأجاب النوى بما حاصله ان المنايعات يقتصر فيها مالا يقتصر في الأصول

وهو كما قال ومنية التي نسب إليها يعلى هنا هي أمه وقبل جدته والأول المعتمد وأبوه كما تقدم في الروايات أمية بن
أبي عبيد بن همام بن الحرث التميمي الحظلي أسلم يوم الفتح وشهد مع النبي ﷺ ما بعدها كخين والطائف وتبرك
ومنية أمه بضم الميم وسكون النون بعدها تحتانية هي بنت جابر عمة عتبة بن غزوان وقبل أخته وذكر عياض أن بعض
رواة مسلم صحفها وقال منه بفتح النون وتشديد الموحدة وهو تصحيف وأغرب ابن وضاح فقال منه بسكون
النون أمه وفتحها ثم موحدة أبوه ولم يوافق أحد على ذلك (قوله خرجت في غزوة) في رواية الكشميني في غزاة
وثبت في رواية سفيان أنها غزوة تبوك ومثله في رواية ابن علية بلقظ جيش العسرة وبه جزم غير واحد من الشراح
وتعقبه بعض من لقبناه بان في باب من أحرم جاهلا وعليه قصص من كتاب الحج في البخاري من حديث يعلى كنت مع
النبي ﷺ فأتاه رجل عليه جبة بها أثر صفرة فذكر الحديث وفيه فقال اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك وعص
رجل يدرجل فانتزع ثيابه فأبطله النبي ﷺ فهذا يقتضي أن يكون ذلك في سفر كان فيه الأحرام بالعمرة (قلت) وليس
ذلك صريحا في هذا الحديث بل هو محمول على أن الراوي سمع الحديثين فأوردهما معا عاطفاً لأحدهما على الآخر
بالواو التي لا تقضي الترتيب وعجب من يتكلم عن الحديث فيرد ما فيه صريحا بالأمر المحتمل وما سبب ذلك إلا
إثارة الراحة بترك تتبع طرق الحديث فانها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبا (قوله ففرض رجل
فانتزع ثيابه) كذا وقع عنده هنا بهذا الاختصار المجحف وقد بينه الأساعلي من طريق يحيى القطان عن ابن جريج
ولفظه قاتل رجل آخر ففرض يده فانتزع يده فانتدرت ثيابه وقد بينت اختلاف طرقه في الذي قبله وقد أخذ بظاهر
هذه القصة الجمهور فقالوا لا يلزم المعنوس قصاص ولا دية لانه في حكم الصائل واحتجوا أيضا بالاجماع بان من
شهر على آخر سلاحا ليقتله يدفع عن نفسه فقتل الشاهر انه لا شيء عليه فكذا لا يضمن منه بدفعه إياه عنها قالوا
ولو جرحه المعنوس في موضع آخر لم يلزمه شيء وشرط الإهدار أن يتالم المعنوس وإن لا يمكنه تخليص يده
بغير ذلك من ضرب في شديقه أو فك لحيه ليرسلها ومهما أمكن التخليص بدون ذلك ففدل عنه إلى الاقتل لم يهدر
وعند الشافعية وجه انه يهدر على الإطلاق ووجه انه لو دفعه بغير ذلك ضمن وعن مالك روايتان اشبهما يجب
الضمان واجابوا عن هذا الحديث باحتيال ان يكون سبب الانذار شدة المض لا الزرع فيكون سقوط ثنية العاض
بفعله لا بفعل المعنوس اذ لو كان من فعل صاحب اليد لا يمكنه ان يخلص يده من غير قلع ولا يجوز الدفع بالاقتل
مع إمكان الاخف وقال بعض المالكية الماض قصد العضو نفسه والذي استحق في اتلاف ذلك العضو غير ما فعل
به فوجب أن يكون كل منهما ضامنا ما جاءه على الآخر كمن قلع عين رجل فقطع الآخر يده وتعقب بأنه قياس في
مقابل النص فهو فاسد وقال بعضهم لعل أسنانه كانت تتحرك فسقطت عقب الزرع وسبق هذا الحديث يدفع هذا
الاحتمال وتمسك بعضهم بانها واقعة عين ولا عموم لها وتعقب بان البخاري اخرج في الإجارة عقب حديث يعلى
هذا من طريق أبي بكر الصديق رضي الله عنه انه وقع عنده مثل ما وقع عند النبي ﷺ وقضى فيه بمثله وما تقدم
من التقييد ليس في الحديث وإنما اخذ من القواعد الكلية وكذا الحاق عضو وآخر غير الهم به فان النص إنما ورد في صورة
مخصوصة نه على ذلك ابن دقيق العيد وقد قال يحيى بن عمر لو بلغ مالكا هذا الحديث لما خالفه وكذا قال ابن طلال لم يقع
هذا الحديث لمالك والا لما خالفه وقال الداودي لم يروه مالك لانه من رواية أهل العراق وقال أبو عبد الله كان له لم يصح
الحديث عنده لانه أتى من قبل المشرق (قلت) وهو مسلم في حديث عمران وأما طريق يعلى بن أمية فرواها أهل الحجاز
وحملها عنهم أهل العراق واعتذر بعض المالكية بفساد الزمان ونقل القرطبي عن بعض أصحابهم إسقاط الضمان قال وضمنه
الشافعي وهو مشهور مذهب مالك وتعقب بان المعروف عن الشافعي انه لا ضمان وكأنه انعكس على القرطبي
(تنبيه) لم يتكلم النووي على ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران فان مقتضاها اجراء التقصاص في العضة
وسأق البحث فيه مع التقصاص في اللطمة بعد بابين. وقد يقال إن المض هنا إنما اذن فيه للتوصل إلى القصاص في

فَاتَرَعَ ثَلَاثَةً فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ **بَابُ السِّنِّ بِالسِّنِّ حَدَّثَنَا** إِذَا نَصَارِي حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ
 أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ لَطَمَتْ جَارِيَةً فَكَسَرَتْ ثَنِيَّتَهَا فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِالْقَصَاصِ

قطع السن لكن الجواب الشديد في هذا انه استفهم استفهام انكار لا تقرير شرع هذا الذي يظهر لي والله اعلم وفي
 هذه القصة من الفوائد التحذير من الغضب وان وقع له ينبغي له ان يكظمه ما استطاع لانه ادى الى سقوط
 نية التضامن لان جلي غضب من أجيره فضر به فدفع الاجير عن نفسه فعضه بعلي فزوع يده فسقطت ثنية العاض
 ولولا الاسترسال مع الغضب لسل من ذلك وفيه استتجار الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو لا ليقا تل عنه
 كما تقدم تقريره في الجهاد وفيه رفع الجناية الى الحاكم من اجل الفصل وان المرء لا يقتصر لنفسه وان المتعدي
 بالجناية يقطع مائت له قبله من جناية اذا ترتبت الثانية على الاولى وفيه جواز تشبيه فعل الآدمي
 بفعل البهيمة اذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل وقد حكى الكرماني انه رأى من
 صف قوله كما يقضم الفحل بالجيم بدل الحاء المهمة وحمله على البقل المعروف وهو تصحيف قبيح
 وفيه دفع الصائل وأنه اذا لم يمكن الخلاص منه الاجتناب على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدرا
 وللعلماء في ذلك اختلاف وتفصيل معروف وفيه أن من وقع له أمر يأفقه أو يحتمش من نسبته اليه اذا حكا كفى
 عن نفسه بان يقول فعل رجل أو انسان أو نحو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في هذه القصة وكما وقع لعائشة حيث
 قالت قبل رسول الله ﷺ امرأة من نسائه فقال لها عروة هل هي الأنت فبسمت * (قوله **بَابُ السِّنِّ بِالسِّنِّ**)
 قال ابن بطال أجمعوا على قطع السن بالسِّنِّ في العمد واختلفوا في سائر عظام الجسد فقال مالك فيها القود الاما كان
 مجزأ أو كان كالأوممة والمنقعة والماشمة ففيها الدية واحتج بالآية ووجه الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا
 اذا ورد على لسان نبينا بغير إنكار وقد دل قوله السن بالسِّنِّ على اجراء القصاص في العظم لان السن عظم الا
 ما أجمعوا على أن لا قصاص فيه اما لحرف ذهاب النفس واما لعدم الاقدار على المائلة فيه وقال الشافعي والليث
 والخنفية لا قصاص في العظم غير السن لان دون العظم حائلا من جلد ولحم وعصب يتعذر معه المائلة فلو أمكنت
 لحكمتا بالقصاص ولكنه لا يصل الى العظم حتى ينال مادونه مما لا يعرف قدره وقال الطحاوي اتفقوا على أنه
 لا قصاص في عظم الرأس فليقتل بها سائر المظام وتغيب بأنه قياس مع وجود النص فان في حديث الباب أنها
 كسرت الثنية فأمرت بالقصاص مع أن الكسر لا تطرد فيه المائلة (قوله حدثنا الانصاري) هو محمد بن عبد الله
 وسماه البخاري في روايته عنه هذا الحديث في تفسير سورة البقرة (قوله عن حميد عن أنس) في رواية التفسير حدثنا
 حميد أن أنسا حدثه (قوله أن ابنة النضر) تقدم في التفسير بهذا السند عن أنس أن الربيع بضم أوله والتشديد عته
 وفي تفسير المائدة من رواية الفزاري عن حميد عن أنس كسرت الربيع عمة أنس ولأبي داود من طريق معتمر عن
 حميد عن أنس كسرت الربيع أخت أنس بن النضر (قوله لطمت جارية فكسرت ثنيتها) وفي رواية الفزاري جارية
 من الانصار وفي رواية معتمر امرأة بدل جارية وهو بوضوح أن المراد بالجارية المرأة الشابة لا الامة الرقيقة (قوله
 فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ) زاد في الصلح ومثله لابن ماجه والنسائي من وجه آخر عن أنس فطلبوا اليهم العفو فأبوا ففرضوا
 عليهم الارش فأبوا أي طلب أهل الربيع الى أهل التي كسرت ثنيها أن يعفو عن الكسر المذكور فجاءوا أو على
 مال فاحتسوا زاد في الصلح فأبوا الا القصاص وفي رواية الفزاري فطلب القوم القصاص فأبوا النبي ﷺ (قوله
 فَأَمَرَ بِالْقَصَاصِ) زاد في الصلح فقال أنس بن النضر الى آخر ما حكته قريبا في باب القصاص بين الرجال والنساء
 وقوله فيه فرضي القوم وعفوا وقع في رواية الفزاري فرضي القوم فقبلوا الارش وفي رواية معتمر فرضوا بارش
 أخذوه وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند الاسماعيلي فرضي أهل المرأة بارش أخذوه فعفوا فعرف أن

باب دية الأصابع **عمر بن آدم** حدثنا **شعبة** عن **قنادة** عن **عكرمة** عن **ابن عباس** عن **النبي** **ﷺ** قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر والابهام **حدثنا** **محمد بن بشر** حدثنا **ابن أبي عدي** عن **شعبة** عن **قنادة** عن **عكرمة** عن **ابن عباس** قال سمعت **النبي** **ﷺ** نحوه

قوله ففعلوا أي على الدية زاد معتمر فعجب أن النبي **ﷺ** وقال إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره أي لأبر قسمه ووقع في رواية خالد الطحان عن حميد عن أنس في هذا الحديث عند ابن أبي عاصم كم من رجل لو أقسم على الله لأبره ووجه تعجبه أن أنس بن النضر أقسم على نفي فعل غيره مع إصرار ذلك الغير على إيقاع ذلك الفعل فكان قضية ذلك في العادة أن يبحث في يمينه فألهم الله الغير العفو فبر قسم أنس وأشار بقوله إن من عباد الله إلى أن هذا الاتفاق إنما وقع أكراما من الله لأنس لبريئته وأنه من جملة عباد الله الذين يجب دعاءهم ويعطهم إرهم واختلف في ضبط قوله **ﷺ** كتاب الله القصص فالشهور أنهما مرفوعان على أنهما مبتدأ وخبر وقبل منصوبان على أنه ما وضع فيه المصدر موضع الفعل أي كتاب الله القصص أو على الأغراء والقصص بدل منه فينصب أو ينصب بفعل محذوف ويجوز رفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف واختلف أيضاً في المعنى فقليل المراد حكم كتاب الله القصص فهو على تقدير حذف مضاف وقيل المراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصص وقيل أشار إلى قوله والروح قصاص وقيل إلى قوله فما جبرأئيل ما عوقب به وقيل إلى قوله والسن بالن في قوله وكتبنا عليهم فيها بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يرفعه وقد استشكل أنكار أنس بن النضر كسر سن الريم مع سماعه من النبي **ﷺ** الأمر بالقصاص ثم قال أتكر سن الريم ثم أقسم أنها لا تكرر وأجيب بأنه أشار بذلك إلى التأكيد على النبي **ﷺ** في طلب الشفاعة اليهم أن يعفو عنها وقيل كان حمله قبل أن يعلم أن القصص حتم فظن أنه على التخيير بينه وبين الدية أو العفو وقيل لم يرد الانكار المحض والرد بل قاله توقعا ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوص الرضا حتى يعفو أو يقبلوا الأرض وبها أجزم الطيبي فقال لم يقبله رد الحكم بل نفي وقوعه لما كان له عند الله من اللطف به في أموره والثقة بفضله أن لا يجنبه فيما حلف به ولا يجنب ظنه فيما أراد أن يلهمهم العفو وقد وقع الأمر على ما أراد وفيه جواز الحلف فيما يظن وقوعه والثناء على من وقع له ذلك عند أمن الفتنة بذلك عليه واستجاب العفو عن القصص والشفاعة في العفو وإن الحيرة في القصص أو الدية للمستحق على المستحق عليه وأثبت القصص بين النساء في الجراحات وفي الأسنان وفيه الصالح على الدية وجريان القصص في كسر السن ومحله فيما إذا أمكن التماثل بأن يكون المكسور مضبوطا فيبرد من سن الجاني ما يقابله بالمبرد مثلا قال أبو داود في السن قلت لأحمد كيف فقال يرد ومنهم من حل الكسر في هذا الحديث على القلع وهو بعيد من هذا السياق * (قوله باب دية الأصابع) أي هل مستوية أو مختلفة (قوله عن ابن عباس عن النبي **ﷺ** قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر والابهام) في رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة الابهام والخنصر وحذف لفظة يعني وزاد في رواية عنه عشر ولعل بن الجعد عن شعبة عن الاسماعيلي وأشار إلى الخنصر والابهام وللإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة ديهما سواء ولأن داود من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة الأصابع والأسنان سواء الثانية والضرس سواء ولأن داود والترمذي من طريق يزيد النحوي عن عكرمة بلفظ الأسنان والأصابع سواء في لفظ أصابع الدين والرجلين سواء وأخرج ابن أبي عاصم من رواية يحيى القطان عن شعبة عن قنادة عن سعيد بن المسيب قال بعثه مروان إلى النبي **ﷺ** في الدخسين وكل أصبع عشر وكذا في كتاب عمرو بن حزم عند مالك في الأصابع عشر عشر وسأذكر سنده ولأن ما جاء من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه الأصابع سواء كلهن فيه عشر عشر من الأبل وقرأ أبو داود في الحديثين وسنده جيد (قوله سمعت النبي **ﷺ** نحوه) نزل المصنف في هذا السند درجة من أجل وقوع التصريح فيه بالسماع وإما قوله نحوه فقد أخرجه ابن ماجه

باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتص منهم كلهم وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل أنه سرق فقطعه على ثم جاء بآخر وقالأنا فأبطل

والاصابع من رواية ابن أبي عدي المذكورة بلفظ الاصابع سواء وأخرجه من رواية ابن أبي عدي أيضا لكن معناه غندر والقطان بلفظ الرواية الأولى ولكن بتقديم الابهام على الخصر قال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم وبه يقول الثوري والشافعي وأحمد وإسحق (قلت) وبه قال جميع فقهاء الاصابع وكان فيه خلاف قديم فأخرج ابن أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن عمر في الابهام خمسة عشر وفي السبابة والوسطى عشر عشر وفي البصر تسع وفي الخصر ست ومثله عن مجاهد وفي جامع الثوري عن عمر نحوه وزاد قال سعيد بن المسيب حتى وجد عمر في كتاب الديات لعمر بن حزم في كل أصبع عشر فرجع إليه (قلت) وكتاب عمرو بن حزم أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في العقول أن في العشر مائة من الابل وفيه وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل أصبع مائة هنالك عشر من الابل ووصله أبو داود في المراسيل والنسائي مزوجه آخر عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مطولا وصححه ابن حبان وأعله أبو داود والنسائي وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه في الابهام والتي تليها نصف دية اليد وفي كل واحدة عشر وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد نحوه أثر عمر الا انه قال في البصر ثمان وفي الخصر سبع ومن طريق الشعبي كنت عند شريح فجاء رجل فآله فقال في كل أصبع عشر فقال سبحان الله هذه وهذه سواء الابهام والخصر قال ويحك ان السبعة من القياس اتبع ولا تتدع وأخرجه بن المنذر وسنده صحيح وأخرج مالك في الموطأ ان مروان بعث أبا غطفان نا في أبي ابن عباس ماذا في الضرس فقال خمس من الابل قال فردني اليه أجعل مقدم القم مثل الأضراس فقال لولم تعتبر ذلك الا في الاصابع عتقا سواء وهذا يقتضي ان لاخلاف عند ابن عباس ومروان في الاصابع والا لكان في القياس المذكور نظر قال الخطابي هذا أصل في كل جنابة لا تضبط كتبها فإذا فاق ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاسم فتسار إلى دينها وان اختلف جالها ومنعتها ومبلغ فعلها فان للابهام من القوة ما ليس للخصر ومع ذلك فدينها سواء وذلك في الجنين غرة سواء كان ذكرا أو أنثى وكذا القول في المواضع دينها سواء ولو اختلفت في المساحة وكذلك الانسان فمع بعضها أقوى من بعض ودينها سواء نظرا للاسم فقط وما أخرجه مالك في الموطأ عن ربيعة سالت سعيد بن المسيب كم في أصبع المرأة قال عشر قلت ففي أصبعين قال عشرون قلت ففي ثلاث قال ثلاثون قلت ففي أربع قال عشرون قلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها قال يا ابن أخي هي السنة فانما قال ذلك لأن دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده تساويه فيما كان قدر تلك الدية فادونه فاذا زاد على ذلك رجعت الى حكم النصف * (قوله **باب** إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب) كذا لاكثر وفي رواية يعاقبون بصيغة الجمع وفي أخرى بخذف النون وهي لغة ضعيفة وقوله أو يقتص منهم كلهم أي اذا قتل أو جرح جماعة شخصا واحدا هل يجب القصاص على الجميع أو يتعين واحدا يقتص منه ويؤخذ من الباقي الدية فالمراد بالمعاقبة هنا المسكاةة وكان المصنف أشار الى قول ابن سيرين فيمن قتل اثنان يقتل أحدهما ويؤخذ من الآخر الدية فان كانوا أكثر وزعت عليهم بقية الدية كما لو قتل عشرة فقتل واحد أخذ من التسعة تسع الدية وعن الشعبي يقتل الولي ما شاء منهما أو منهم ان كانوا أكثر من واحد ويعفو عن بقي وعن بعض السلف يسقط القود ويتعين الدية حكى عن ربيعة وأهل الظاهر وقال ابن بطال جاء عن معاوية وابن الزبير الزهري مثل قول ابن سيرين وحجة الجمهور ان النفس لا تبعض فلا يكون زهوقها بفعل بعض دون بعض وكان كل مذهب لا يؤمنه لو اشتروا في رفع حجر على رجل فقتله كان كل واحد منهم رفع بخلاف ما لو اشتروا في كل رجل رغيف فان الرغيف يتبعض حلا ومثلي (قوله وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل النخ) وصله الشافعي عن سفيان بن

شهادتهما وأخذاً يدية الأول وقال لو علمت أنكما تعدنما لقطعتكما * وقال لي ابن بشار
حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن غلاماً قُتل غيلة فقال
عمر لو اشتراك فيها أهل صنعاء لقتلتهم وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه إن أربعة قتلوا
صبيّاً فقال عمر مثله وأقاد أبو بكر وابن الزبير وعليّ وسويد بن مقرن من لطمية. وأقاد
عمر من ضربته بالدرة، وأقاد عليّ من ثلاثة أسواط، واقتصر شريح من سوط وخموش

عبد الله بن مطرف بن طريق عن الشعبي أن رجلاً أتيا عليها فشدا على رجل أنه سرق فقطع يده ثم أتياه بأخر
فقالا هذا الذي سرق وأعطانا على الأول فلم يجر شهادتهما على الآخر وأغرمهما دية الأول وقال لو أعلم أنكما
تعدنما لقطعتكما ولم أقف على الشاهدين ولا على المشهود عليها وعرف بقوله ولم يجر شهادتهما على الآخر المراد
بقوله في رواية البخاري فابطل شهادتهما فيه تعقب على من حل الإبطال على شهادتهما بما الأولى لاقرارهما فيها
بالخطأ والثانية لكونها صاراً متهمين ووجه التعقب أن اللفظ وإن كان محتملاً لكن الرواية الأخرى عين أحد
الاحتمالين (قوله وقال لي ابن بشار) هو محمد المعروف ببنار ويحيى هو القطان وعبد الله هو ابن عمر العمري
(قوله أن غلاماً قتل غيلة) بكسر الغين المعجمة أى سرا (فقال عمر لو اشتراك فيها) في رواية الكشمي في
وهو أوجه والتأنيث على إرادة النفس وهذا الاثر موصول إلى عمر باصح اسناد وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن
عبد الله بن عمر عن يحيى القطان من وجه آخر عن نافع ولفظه أن عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل الخ
وأخرجه الموطأ بسند آخر قال عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه
غيلة وقال لوماً على أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ورواية نافع أوصل وأوضح وقوله تماماً لجهة مفتوحة بعد اللام
ومعناه توافق والآخر مع ذلك مختصر من الذى بعده (قوله وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه الخ) هو مختصر من
الاثر الذى وصله ابن وهب ومن طريقه قاسم بن أصبغ والطحاوى والبيهقى قال ابن وهب حدثني جرير بن حازم
أن المغيرة بن حكيم صنعاني حدثه عن أبيه أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابناً من غيرها
غلاماً يقال له أصيل فاتخذت المرأة بعد زوجها خليلاً فقالت له إن هذا الغلام يفضحنا فاقطعه فاني فامتنعت منه
فطأوعا فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عية
بفتح المهملة وسكون التحتانية ثم موحدة مفتوحة هي وعاء من آدم فطرحوه في ركة بفتح الراء وكسر الكاف
وتشديد التاجية هي البئر التي لم تطل في ناحية القرية ليس فيها ماء فذكر القصة وفيه فأخذ خليفها فاعترف ثم اعترف
الباقون فكُتِبَ بعلى وهو يومئذ أمير بشأنهم إلى عمر فكُتِبَ إليه عمر بقتلهم جميعاً وقال والله لو أن أهل صنعاء اشتراكوا
في قتله لقتلهم أجمعين وأخرجه أبو الشيخ في كتاب الترهيب من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه فكُتِبَ بعلى بن أبيه
عامل عمر على اليمن إلى عمر فكُتِبَ إليه نحوه وفي أثر ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله لم يقل فيه أنه قتل غيلة لا مالك
وروي نحوه هذه القصة من وجه آخر عند الدارقطني وفي فوائد أبي الحسن بن نجويه بسند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله بن
عميرة من بني قيس بن ثعلبة قال كان رجل يسابق الناس كل سنة بأيام فلما قدم وجد مع ولده سبعة رجال يشربون
فاخذوه فقتلوه فذكر القصة في إعرافهم وكتابه إلى عمر وفي جوابه أن اضرب أعناقهم وأقبلهم معهم فلو أن أهل صنعاء
اشتراكوا في دمه لقتلهم وهذه القصة غير الأولى وسنده جيد فقد تكرر ذلك من عمر ولم أقف على اسم واحد
من ذكر فيها إلا على اسم الغلام في رواية ابن وهب وحكيم والد المغيرة صنعاني لا أعرف حاله ولا اسم والده وقد
ذكره ابن حبان في ثقات التابعين (قوله وأقاد أبو بكر وابن الزبير وعليّ وسويد بن مقرن من لطمية وأقاد عمر من

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِثَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ لَدَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ وَجَعَلَ يُسِيرُ إِلَيْنَا لَا تُلِدُونِي قَالَ فَقُلْنَا كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ بِالذَّوَاءِ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ أَلَمْ أَنَهَكُمُ أَنْ تُلِدُونِي قَالَ قُلْنَا كَرَاهِيَةَ الدَّوَاءِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَبْقَى مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا لَدَّ وَأَنَا أَنْظَرُ إِلَى الْعَبَّاسِ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ

مخربة بالهرة واقاد على من ثلاثة أسواط واقص شريح من سوط وخوش) أما أثر أبي بكر وهو الصديق فوصله ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن الحسين سمعت طارق بن هشاب يقول لطم أبو بكر يوما رجلا لكمة فقبل له رأينا كالسيوم قط منه ولطمه فقال له أبو بكر انت هذا أتاني ليستجملني فحملته فإذا هو يتبعهم فخلعت ان لأحله ثلاث مرات ثم قال له اقص فضا الرجل وأما أثر ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة ومسدد جميعا عن سفان ابن عيينة عن عمرو بن دينار ان ابن الزبير أقاد من لكمة وأما أثر على الأول فآخريه ابن أبي شيبة من طريق ناجية ابن الحسن عن أبيه ان عليا أتى في رجل لطم رجلا فقال للبطون اقص وأما أثر سويد بن مقرن فوصله ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عنه أما أثر عمر فآخريه في الموطن عن عاصم بن عبيد الله عن عمر منقطعاً ووصله عبدالرزاق عن مالك عن عاصم عن عبدالله بن عامر بن ربيعة قال كنت مع عمر بطريق مكة فبال تحت شجرة فناداه رجل فضر به بالهرة فقال عجلت على فاعطاه الحففة وقال اقص فأبى فقال لتفعلن قال فاني اغفرها وأما أثر على الثاني فآخريه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق فضيل بن عمرو عن عبدالله بن معقل بكسر القاف قال كنت عند علي فجاهه رجل فساره فقال ياقتير اخرج فاجلد هذا فجاء المجلود فقال انه زاذ على ثلاثة أسواط فقال صدق قال لحد السوط فاجلده ثلاثة أسواط ثم قال ياقتير اذا جلدت فلا تعد الحدود وأما أثر شريح فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور من طريق ابراهيم النخعي قال جاءه رجل الى شريح فقال أقدن من جلواذك فسأله فقال ازدحوا عليك فضرته سوطا فآقاده منه ومن طريق ابن سيرين قال اختصم اليه يعني شريحاً عبد جرح حراً فقال ان شاء اقص منه وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي اسحق عن شريح انه أقاد من لكمة ومن وجه آخر عن أبي اسحق عن شريح انه أقاد من لكمة وخوش والخوش بضم المعجمة الخدوش وزنه ومعناه والخداسة ما ليس له أرش معلوم من الجراحة والجلواز بكسر الجيم وسكون اللام وآخره زاي هو الشرطي سمي بذلك لأن من شأنه حمل الجلواز بكسر الجيم وباللام الخففة وهو السير الذي يشد في السوط وعادة الشرطي أن يربطه في وسطه قال ابن بطال جاء عن عثمان وخاله ابن الوليد نحو قول أبي بكر وهو قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث وقال الليث وابن القاسم يقاد من الضرب بالسوط وغيره الا اللكمة في العين ففيها العقوبة خشية على العين والمشهور عن مالك وهو قول الاكثر لا قود في اللكمة الا أن جرحت فيها حكومة والسبب فيه تعذر المائلة لافتراق لطمق القوى والضعيف فيجب التعزيز بما يليق باللاطم وقال ابن القيم بالغ بعض المتأخرين فنقل الاجماع على عدم القود في اللكمة والضربة وإنما يجب التعزيز ودخل في ذلك فان القول يجر بان القود في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين فهو أولى بأن يكون اجماعاً وهو مقتضى اطلاق الكتاب والسنة ثم ذكر المصنف حديث عائشة في اللود وقد مضى القول فيه في باب القصاص بين الرجال والنساء وانه ليس بظاهر في القصاص لكن قوله في آخره الا العباس فانه لم يشهدكم فقد تمسك به من قال فعله قصاصاً لا تأديباً قال ابن بطال هو حجة لمن قال يقاد من اللكمة والسوط يعني ومناسبة ذكر ذلك في ترجمة القصاص من الجماعة للواحد ليست ظاهرة وأجاب ابن المنير بان ذلك مستفاد من اجراء القصاص في الأمور المحقرة ولا يعدل فيها عن القصاص الى التأديب فكذلك ينبغي أن يجرى القصاص على المشتركين في الجناية سواء قتلوا أم كثروا فان

باب القسامة وَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ لَمْ يُقَدِّمْهَا مُعَاوِيَةُ وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ أَرْطَاةَ وَكَانَ أَمْرُهُ عَلَى الْبَصْرَةِ فِي قَتِيلٍ وَجَدَ عِنْدَ بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ السَّعْثَانِيِّينَ إِنْ وَجَدَ أَصْحَابُهُ بَيْتَهُ وَإِلَّا فَلَا تَطْلِمِ

نصيب كل منهم عظيم معدود من الكبار فكيف لا يجرى فيه القصاص والعلم عند الله تعالى (قوله باب القسامة) بفتح القاف وتخفيف المهملة مصدر أقسم قسما وقسمته رعى الإيمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعى الدم أو على المدعى عليهم الدم وخص القسم على الدم بلفظ القسامة وقال امام الحرم من القسامة عدداً لاسم القوم الذين قسمون وعدداً فقها باسم للإيمان وقال في المحكم القسامة الجماعة قسمون على الشيء أو يشهدون به ويمين القسامة مفدوب اليهم ثم أطلقت على الإيمان نفسها (قوله وقال الأشعث بن قيس قال النبي ﷺ شاهدك أو يمينه) هو طرف من حديث تقدم موصولاً تاماً في كتاب النيهادات ثم في كتاب الإيمان والدور مع شرحه وأشار المصنف بذكره ها إلى ترجيح رواية سعيد بن عبيد في حديث الباب أن الذي يبدأ في يمين القسامة المدعى عليهم كما سيأتي البحث فيه (قوله وقال ابن أبي مليكة لم يقدر بضم أوله والقاف من أفاد إذا أقصص وقد وصله - فاد بن سلة في مصنفه ومن طريقه ابن المنذر قال حاد عن ابن أبي مليكة سأله عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبد الله بن الزبير أفادها وإن معاوية يعني ابن أبي سفيان لم يقدرها وهذا سند صحيح وقد توقف ابن بطال في ثبوته فقال قد صح عن معاوية أنه أفادها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق (قلت) هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال قتل رجل من الانصار رجلاً من بني السجلان ولم يكن على ذلك بينة ولا لطخ فاجع رأى الناس على أن يخاف ولاية المقتول ثم يسلم اليهم فيقتلوه فركبت إلى معاوية في ذلك فكتب إلى سعيد بن العاص أن كان ما ذكره حقاً فاعجل ما ذكره فدفت الكتاب إلى سعيد فاحلفنا خمسين يمينا ثم أسله (ينا) (قالت) ويمكن الجمع بأن معاوية لم يقدرها لما وقعت له وكان الحكم في ذلك ولما وقعت لغيره وكل الامر في ذلك إليه ونسب إليه أنه أفادها لم يكونه أذن في ذلك وقد تمسك مالك بقول خارجة المذكور فطلق أن القود بها اجماع ويحتمل أن يكون معاوية كان يرى القود بها ثم رجع عن ذلك أو بالعكس وقد أخرج الكرابيسي في أدب القضاء بسند صحيح عن الزهري عن سعيد بن المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل وقصة أخرى لمروان قضى فيها بالقتل وقضى عبد الملك بن مروان بمثل قضاء أبيه (قوله وكتب عمر بن عبد العزيز الخ) وصله سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا حميد الطويل قال كتب عدى بن أرتاة إلى عمر بن عبد العزيز في قتييل وجد في سوق البصرة فكتب إليه عمر رحمه الله أن من القضايا ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وإن هذه القضية لمنهن وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن حميد قال وهو قتييل بين قتيير وعائش فكتب فيه عدى بن أرتاة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر نحوه وهذا أثر صحيح وعدى بن أرتاة بفتح المعزة وسكون الراء بعدها مهملة وهو فزارى من أهل دمشق (قوله وكان أمره) بالتشديد (على البصرة) (قلت) كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدي على إمرة البصرة سنة تسع وتسعين وذكر خليفة أنه قتل سنة اثنتين ومائة وقوله من بيوت الساميين بتشديد الميم أي الذين يبيعون السمن وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة كما اختلف على معاوية فذكر ابن بطال أن في مصنف حماد بن سلة عن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أفاد بالقسامة في أمره على المدينة (قلت) وجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولي الخلافة ولعل سبب ذلك ما سيأتي في آخر الباب من قصة أبي قلابة حيث احتج على عدم القود بها فكانه وافقه على ذلك وأخرج ابن المنذر من طريق الزهري قال قال لي عمر بن عبد العزيز إنى أريد أن أدع القسامة بأن رجل من

النَّاسَ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقْضَى فِيهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ
بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ زَعَمَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ سَهْلُ بْنُ أَبِي حُثْمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْ
قَوْمِهِ أَظْلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ فَتَفَرَّقُوا فِيهَا وَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا وَقَالُوا لِلَّذِي وَجَدَ فِيهِمْ قَتَلْتُمْ

عَنْ كَذَا وَآخَرٍ مِنْ أَرْضِ كَذَا فَيَحْلِقُونَ عَلَى مَا لِي يرون قتلتك انك ان تتركها ان الرجل يقتل عند بابك فيطيل
عظمتك ان الناس في القسامة حياة وسبق عمر بن عبد العزيز الى انكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فاخرج ابن
المنذر عنه انه كان يقول بالقوم يحلقون على امر لم يروه ولم يحضروه ولو كان لي امر لعاقبتهم ولجعلتهم نكالا ولم اقبل لهم شهادة
ويحتمل ان يقدح في قتل اجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فان سالما من أجل قتلها المدينة وأخرج ابن المنذر أيضا عن ابن
عجلان ان القسامة لا يقدح بها وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق ابراهيم النخعي قال القود بالقسامة جور ومتى طريق
الحكم بن عتيبة انه كان لا يرى القسامة شيئا وحصل الاختلاف في القسامة هل يعمل بها أو لا وعلى الاول فلو توجب
القود أو الدية وهل يبدأ بالمدين أو المدعي عليهم واختلفوا أيضا في شرطها (قوله سعيد بن عبيد) هو الطائي الكوفي
يكنى أبا هزبل روى عنه الثوري وغيره من الأثاب وأبو نعيم الراوي عنه هنا هو آخر من روى عنه وثقه أحمد وابن
معين وآخرون وقال الآجري عن أبي داود كان شعبة يتمنى لقاءه وفي طبقته سعيد بن عبيد الهنائي بضم الهاء وتخفيف
الزوائد وممد بصري صدوق أخرجه له الترمذي والنسائي (قوله عن بشير) بالوحدة والمعجمة مصغر ابن يسار
بتحتانية ثم هجمة خفيفة لا أعرف اسم جده وفي رواية مسلم من طريق ابن غير عن سعيد بن عبد حدثنا بشير بن يسار
الأنصاري (قلت) وهو من موالى بني حارثة من الأنصار قال ابن اسحق كان شيخا كبيرا فقها أدرك عامة
الصحابة ووثقه يحيى بن معين والنسائي وكناه محمد بن اسحق في روايته أبا كيسان (قوله زعم ان رجلا من الأنصار
يقال له سهل بن أبي حثمة) يفتح المهملة وسكون المثناة ولم يقع في رواية ابن غير زعم بل عنده عن سهل بن أبي حثمة
الأنصاري انه أخوه وكذا لا ينعى في المستخرج من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخاري واسم أبي حثمة عامر
ابن ساعدة بن عامر ويقال اسم أبيه عبدالله فاشتهر هو بالنسبة الى جده وهو من بني حارثة بطن من الأوس (قوله ان
فرا من قومه) سمي يحيى بن سعيد الأنصاري في روايته عن بشير بن يسار منهم اثنين فقدم في الجزية من طريق
بشر بن الفضل عن يحيى هذا السند انطلق عبد بن سهل ومحبة بن مسعود بن زيد وفي الادب من رواية حماد بن زيد
عن يحيى عن بشير عن سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج انهما حدثاه ان عبد الله بن سهل ومحبة بن مسعود انطلقا
وعند مسلم من رواية الليث عن يحيى عن بشير عن سهل قال يحيى وحسبت انه قال ورافع بن خديج انهما قالوا خرج
عبدالله بن سهل بن زيد ومحبة بن مسعود بن زيد ونحوه عنده من رواية هشيم عن يحيى لكن لم يذكر رافعا ولفظه
عن بشير بن يسار ان رجلا من الأنصار من بني حارثة يقال له عبدالله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عم له يقال له
محبة بن مسعود بن زيد وأسنده في آخره عن سهل بن أبي حثمة به وثبت ذكر رافع بن خديج في هذا الحديث غير
مسمى عند أبي داود من طريق أبي ليلى بن عبدالله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حثمة انه أخوه هو ورجل
من كبراء قومه وعند ابن أبي عاصم من طريق اسمعيل بن عياش عن يحيى عن بشير عن سهل ورافع وسويد بن
النعمان ان القسامة كانت فهم في بني حارثة قد ذكر بشير عنهم ان عبدالله بن سهل خرج قد كرا الحديث ومحبة بضم
الميم وقبح المهمة وتشديد تحتانية مكسورة بعدها صاد مهملة وكذا ضبط أخيه حويصة وحكى التخفيف في الاسمين
معاور وجه طائفة (قوله انطلقوا الى خيبر ففرقوا فيها) في رواية يحيى بن سعيد انطلقا الى خيبر ففرقا وتحمل رواية
الباب على انه كان معهما تابع لهما وقد وقع في رواية محمد بن اسحق عن بشير بن يسار عن ابن أبي عاصم خرج عبد
الله بن سهل في أصحاب له يمتارون تبارزاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد في زمن رسول الله

صَاحِبِنَا ، قَالُوا مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا فَانْطَلَقُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ انْطَلَقْنَا إِلَى خَيْبَرَ فَوَجَدْنَا أَحَدًا قَتِيلًا فَقَالَ الْكَبِيرُ الْكَبِيرُ فَقَالَ لَهُمْ تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ ؟ قَالُوا

ﷺ وهي يومئذ صلح وأهلها يهود وقد تقدم بيان ذلك في المغازي والمراد أن ذلك وقع بعد فحشا فلما فحش أقر النبي ﷺ أهلها فيها على أن يعملوا في المزارع بالشرط مما يخرج منها كما تقدم بيانه وفي رواية ابن أبي ليلى بن عبد الله خرجا إلى خيبر (قوله فوجدوا أحدهم قتيلا) في رواية بشر بن المفضل قاتل محصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتحيط في دمه قتيلا أي يضطرب فيتمرغ في دمه فدفعه وفي رواية الليث فإذا محصة بحد عبد الله بن سهل قتيلا فدفعه وفي رواية سليمان بن بلال فوجد عبد الله بن سهل مقتولا في سربه فدفعه صاحبه وفي رواية أبي ليلى فأخبر محصة أن عبد الله قتل وطرح في قبر بفاء مفتوحة ثم قاف مكسورة أي حفيرة (قوله وقالوا الذي وجد فيهم قتلتم صاحبنا قاتلنا ما قتلنا ولا علمنا قاتلا) في رواية أبي ليلى قاتل محصة يهود فقال أتم والله قتلتموه قالوا والله ما قتلناه (قوله فانطلقوا إلى النبي ﷺ) في رواية حماد بن زيد فجاء عبد الرحمن بن سهل وحويسة ومحصة ابنة مسعود إلى النبي ﷺ فتكلموا في أمر صاحبهم وفي رواية سليمان بن بلال قاتل أخو المقتول عبد الرحمن ومحصة وحويسة فذكروا لرسول الله ﷺ شأن عبد الله حيث قتل وفي رواية الليث ثم أقبل محصة إلى النبي ﷺ هو وحويسة وعبد الرحمن ابن سهل زاد أبو ليلى في روايته وهو أي حويصة أكبر منه أي من محصة (قوله فقال الكبير الكبير) بضم الكاف وسكون الواودة وبالنصب فهما على الإغراء زاد في رواية يحيى بن سعيد فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم زاد حماد بن زيد عن يحيى عند مسلم في أمر أخيه وفي رواية بشير وهو أحدث القوم وفي رواية الليث فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبير الكبير الأولي أمر والأخرى كالأول ومثله في رواية حماد بن زيد وزاد أو قال يبدأ الأكبر وفي رواية بشر بن المفضل كبير كبير يتكرر الأمر وكذا في رواية أبي ليلى وزاد يري السن وفي رواية الليث فسكت وتكلم صاحبه وفي رواية بشر وتكلما (قوله تأتون بالبينه على من قتل قالوا ما لنا بينه) كذا في رواية سعيد بن عبيد ولم يقع في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري ولا في رواية أبي قلابة الآتية في الحديث الذي بعده للينة ذكر وإنما قال يحيى في رواية أنحفون وتتحقون قاتلكم أو صاحبكم هذه رواية بشر بن المفضل عنه أنتتحقون قاتلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم وفي رواية عند مسلم يقسم خمسون منكم على وجل منهم فيدفع برمه وفي رواية سليمان بن بلال تحلفون خمسين يمينا وتتحقون وفي رواية ابن عينة عن يحيى عند أبي داود ترككم يهود بخمسين يمينا تحلفون فبدأ بالمدي عليهم لكن قال أبو داود أنه وهم كذا جزم بذلك وقد قال الشافعي كان ابن عينة لا يثبت أقدم النبي ﷺ الأنصار في الإيمان أو اليهود فيقال له إن في الحديث أنه قدم الأنصار فيقول هو ذلك وربما حدث به كذلك ولم يشك وفي رواية أبي ليلى فقال لحويسة ومحصة وعبد الرحمن تحلفون وتتحقون دم صاحبكم فقالوا لا وفي رواية أبي قلابة فأرسل إلى اليهود فدعاهم فقال أتم قتلتم هذا فقالوا لا فقال أرضون نفل خمسين من اليهود ما قتلوه ونفل بفتح النون وسكون الفاء يأتي شرحه وزاد يحيى بن سعيد كيف نحلف ولم نشهد ولم نر وفي رواية حماد عنه أمر لم نره وفي رواية سليمان ما شهدنا ولا حضرنا (قوله قال فيحلفون قالوا لا نرضى بأيمان اليهود) وفي رواية أبي ليلى فقالوا ليسوا بمسلمين وفي رواية يحيى بن سعيد فبرئكم يهود بخمسين يمينا أي يخلصونكم من الإيمان بأن يحلفوه فإذا حلفوا انتهت الخصومة فلم يجب عليهم شيء وخلصتم من الإيمان قالوا كيف تأخذ بأيمان قوم كفار وفي رواية الليث نقبل بدل تأخذ وفي رواية أبي قلابة ما يبالون أن يقتلونا أجمعين ثم يحلفون كذا في رواية سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الأيمان على المدعين كما لم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب الينة أولا وطريق الجمع أن يقال حفظ أحدهم ما لم يحفظ الآخر

مَالَتَا يَدَيْتَهُ. قَالَ فَيَحْلِفُونَ ، قَالُوا لَا تَرْضَى بِأَيْمَانِ الْيَهُودِ ، فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ فَرَدَّاهُ مِائَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ

فيصل على أنه طلب البينة أولاً فلم تكن لهم بينة فعرض عليهم الإيمان فامتنعوا فعرض عليهم تحليف المدعى عليهم طابروا أما قول بعضهم إن ذكر البينة وهم لانه ﷺ قد علم أن خير حيلة لم يكن بها أحد من المسلمين فدعوى نفى العلم مردودة فانه وإن سلم أنه لم يسكن مع اليهود فيها أحد من المسلمين لكن في نفس القصة إن جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون تمرا فيجوز أن تكون طائفة أخرى خرجوا لمثل ذلك وإن لم يكن في نفس الامر كذلك وقد وجدنا لطلب البينة في هذه القصة شاهداً من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن الأخنس عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن ابن محصة الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خيبر فقال رسول الله ﷺ أقم شاهدين على من قتله أفضه اليك برمه قال يا رسول الله إني أصبت شاهدين وإنما أصبح قتيلاً على أبوابهم قال فتحلف خمسين قسامة قال فكيف أحلف على مالا أعلم قال فستحلف خمسين منهم قال كيف وهم يهود وهذا السند صحيح حسن وهو نص في الحل الذي ذكرته فتعين المصير اليه وقد أخرج أبو داود أيضاً من طريق عباية بن رفاعه عن جده رافع بن خديج قال أصبح رجل من الانصار بخیبر مقتولاً فانطلق أولياؤه الى النبي ﷺ فقال شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم قال لم يكن ثم أحد من المسلمين وانما هم اليهود وقد يجهلون على أعظم من هذا (قوله فذكره رسول الله ﷺ أن يبطل) بضم أوله وكسر الطاء ورفع اللام أي يهدر (قوله فوداه مائة) في رواية الكشميني بمائة ووقع في رواية أبي ليلى فوداه من عنده وفي رواية يحيى بن سعيد فعقله النبي ﷺ من عنده أي أعطى دينه وفي رواية حماد بن زيد من قبله بكسر التثنية وفتح الواو الواحدة أي من جهته وفي رواية الليث عنه فلما رأى ذلك النبي ﷺ أعطى عقله (قوله من ابل الصدقة) زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لتصريح يحيى بن سعيد بقوله من عند وجمع بعضهم بين الروایتين باحتمال أن يكون اشتراها من ابل الصدقة بمال دفعه من عنده أو المراد بقوله من عنده أي بيت المال المرصد للبصالح وأطلق عليه صدقة باعتبار الاتفاق به مجازاً لما في ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات البين وقد حمله بعضهم على ظاهره فحكى القاضي عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة في المصالح العامة واستدل بهذا الحديث وغيره (قلت) وتقدم شيء من ذلك في كتاب الوكالة في الكلام على حديث أبي لاس قال حماد النبي ﷺ على ابل من ابل الصدقة في الحج وعنى هذا فالمراد بالعندية كونها تحت أمره وحكمه وللاحتراز من جعل دينه على اليهود أو غيرهم قال القرطبي في المفهم فلما فعل ﷺ ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجلبا للبصاحة ودرأاً للفسدة على سبيل التأليف ولا سيما عند تذكّر الوصول الى استيفاء الحق ورواية من قال من عنده أصبح من رواية من قال من ابل الصدقة وقد قيل إنها غلط والاولى أن لا يبطل الراوى ما أمكن فيحتمل أوجهها منها فذكر ما تقدم وزاد أن يكون تسلف ذلك من ابل الصدقة ليدفعه من مال النبي. أو أن أولياء القاتل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم أو أعطاهم ذلك من سهم الخوافة استئلافاً لهم واستجلاباً لليهود انتهى وزاد أبو ليلى في روايته قال سهل فر كضتي ناقة وفي رواية حماد بن زيد عن يحيى أدركته ناقة من تلك الابل فدخلت مريداً لهم فركضتني برجلها وفي رواية شيان بن بلال لقد ركضتني ناقة من تلك القرائض بالمريد وفي رواية محمد بن إسحاق فوائده ما نسي ناقة بكرة منها حرأضرتني وأنا أحوزها وفي حديث الباب من الفوائد مشروعية القسامة قال القاضي عياض هذا الحديث أصل من أصول الشرع وقائده من قواعد الاحكام وركن من أركان مصالح العباد وبه أخذ كافة الائمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الامة وفتها الامصار من المجازين والشاميين والكوفيين وإن اختلفوا في صورة الاخذ به وهدوى التوقف عن الاخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة ولا أنشدوا بها في الشرع حكاه وهذا مذهب الحكم بن عتيبة

وأبي قلابه وسالم بن عبد الله وسليان بن يسار وقنادة ومسلم بن خالد وأبراهيم بن علي واليه ينسب البخاري وروى
عن عمر بن عبد العزيز بأخلاف عنه (قلت) وهذا يناق ما صدر به كلامه أن كافة الأئمة أخذوا بها وقد تقدم
القول عن لم يقل بمشروعيتها في أول الباب وفيهم من لم يذكره القاضي قال واختلف قول مالك في مشروعية القسامة
في قتل الخطأ واختلف القائلون بها في المد هل يجب بها القرد أو الدية فذهب معظم المجازين إلى إيجاب القود إذا
كلت شروطها وهو قول الزهري وربيعة وأبي الزناد ومالك والليث والاوزاعي والشافعي في أحد قوليه وأحمد
واسحق وأبي ثور وداود وروى ذلك عن بعض الصحابة كابن الزبير واختلف عن عمر بن عبد العزيز وقال أبو
الزناد قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون أني لأرى أنهم أفرجوا إذا اختلف منهم اثنان (قلت) إنما قل ذلك أبو
الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور البيهقي من رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه
والأقرب الزناد لا يثبت أنه رأى عشرين من الصحابة فضلا عن ألف ثم قال القاضي وحجتهم حديث الباب يعني
من رواية يحيى بن سعيد التي أشرت إليها قال فإن يجيء من طرق صحاح لا يدفع وفيه تجربة المدعين ثم ردها حين
أبو على المدعي عليهم واحتجوا بحديث أبي هريرة البينة على المدعي عليه إلا القسامة ويقول مالك أجمعت الأئمة
في القديم والحديث على أن المدعين يبدؤون في القسامة ولأن جنة المدعي إذا قويت بشهادة أو شبهة صارت اليمين
له وهنأ الشبهة قوية وقالوا هذه سنة بجالها وأصل قائم برأسه حياة الناس وردع المعتدين وخالف الدعاوى في
الاموال فهي على ماورد فيها وكل أصل يتبع ويستعمل ولا تطرح سنة لست وأجاءوا عن رواية سعيد بن عبيد يعنى
المذكورة في حديث هذا الباب يقول أهل الحديث أنهم من رواية أسقط من السياق تجربة المدعين باليمين لكونه
لم يذكر فيه رد اليمين واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ فوجب قبولها وهي تقضى على من لم
يعرفها (قلت) وسأق مزيد بيان لذلك قال القرطبي الأصل في الدعاوى أن اليمين على المدعي عليه وحكم القسامة
أصل نفسه لتعذر إقامة البينة على القتل فيها غالبا فإن القاصد للقتل يقصد الخلوة ويترصد الغفلة وتأيدت بذلك
الرواية الصحيحة المتفق عليها وبقي ما عدا القسامة على الأصل ثم ليس ذلك خروجا عن الأصل بالكلية بل لأن
المدعي عليه إنما كان القول قوله لقوة جانبه بشهادة الأصل له بالبراء بما ادعى عليه وهو موجود في القسامة في
جانب المدعي لقوة جانبه بالوثق الذي يقوى دعوامه قال عياض وذهب من قال بالدية إلى تقديم المدعي عليهم في اليمين إلا الشافعي
وأحمد فقالا يقول الجمهور يبدأ بإيمان المدعين وردها أن أبو على المدعي عليهم وقال بعكسه أهل الكوفة وكثير من أهل
البصرة وبعض أهل المدينة والاوزاعي فقال يستحلف من أهل القرية خمسون رجلا تخميننا ما قتلناه ولا علمنا من قتلناه فإن
حلفوا أبرؤا وإن نقصت قسامتهم عن عددنا نكلوا حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا أن نقصت قسامتهم قدهة وقال
عثمان البتي من فقهاء البصرة ثم يبدأ بالمدعي عليهم بالإيمان فإن حلفوا فلا شيء عليهم وقال الكوفيون إذا حلفوا وجبت عليهم الدية
وجاء ذلك عن عمر قال واتفقوا كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يقرن بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها واختلفوا
في تصوير الشبهة على سبعة أوجه فذكرها وخلصها * الأول أن يقول المريض دمي عند فلان أو ما أشبه ذلك
ولو لم يكن به أثر أو جرح فإن ذلك يوجب القسامة عند مالك والليث ولم يقل به غيرهما واشترط بعض المالكية
الائثر أو الجرح واحتج مالك بقصة بكرة بنى إسرائيل قال ووجه الدلالة منها أن الرجل حتى فاعبر بقائه وتعقب
بخفاء الدلالة منها وقد بالغ ابن حزم في رد ذلك واحتجوا بأن القاتل يتطلب حالة غفلة الناس فتتذر البينة فلم
يعمل بقول المضروب لادى ذلك إلى إهدار دمه لأنها حالة يتحرى فيها اجتناب الكذب ويتروء فيها من البر والتقوى
وهذا إنما يأتي في حال المحتضر * الثانية أن يشهد من لا يكمل النصاب بشهادته كالأولاد أو جماعة غير عدول قال
بها المذكوران ووافقهما الشافعي ومن تبعه * الثالثة أن يشهد عدلان بالضرب ثم يعيش بعده أياما ثم يموت منه
من غير تحلل أفاة فقال المذكوران يجب فيه القسامة وقال الشافعي بل يجب القصاص تلك الشهادة * الرابعة أن

يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من يده آلة القتل وعليه أثر الدم مثلا ولا يوجد غيره فشرع فيه القسامة عند مالك والثاوي ويصح به أن تقتري جماعة عن قتل * الخامسة أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتل فقيه القسامة عند الجمهور وفي رواية عن مالك تختص القسامة بالطائفة التي ليس هو منها إلا إن كان من غيرهما ففعل الطائفتين * السادسة المقتول في الزوجة وقد تقدم بيان الاختلاف فيه في باب مفرد * السابعة أن يوجد قتل في محلة أو قرية فهذا يوجب القسامة عند الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأتباعهم ولا يوجب القسامة عندهم سوى هذه الصورة وشرطها عدم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثر وقال داود لا تجرى القسامة إلا في العمد على أهل مدينة أو قرية كبيرة وهم أعداء للمقتول وذهب الجمهور إلى أنه لا قسامة فيه بل هو مدبر لانه قد يقتل ويلقى في المحلة ليتهموا به قال الثاوي وهو رواية عن أحد إلا أن يكون في مثل القصة التي في حديث الباب فنتجه فيها القسامة لوجود العمد ولم تر الحنفية ومن وافقهم لو أن يوجب القسامة إلا هذه الصورة وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة والجامع أن يقتري بالدعوى شيء يدل على صدق المدعى فيقسم معه ويستحق وقال ابن قدامة ذهب الحنفية إلى أن القتل إذا وجد في محل فادعى عليه على حسين نفسا من موضع قتل فحلفوا حسين يمينًا ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فإن لم يجد حسين كره الأيمان على من وجد وتجب الدية على بقية أهل الحطة ومن لم يحلف من المدعى عليهم حبس حتى يحلف أو يقر واستدلوا بأثر عمر أنه أحلف خمسين نفسا خمسين يمينًا وقضى بالدية عليهم وتعتب باحتمال أن يكونوا اقروا بالخطأ وانكروا العمد وبأن الحنفية لا يعملون بخبر الواحد إذا خالف الأصول ولو كان مرفوعا فكيف احتجوا بما خالف الأصول بخبر واحد موقوف وأوجبوا اليمين على غير المدعى عليه واستدل به على القود في القسامة لقوله قستحقون قاتلكم وفي الرواية الأخرى دم صاحبكم قال ابن دقيق العيد الاستدلال بالرواية التي فيها يدفع برمه أقوى من الاستدلال بقوله دم صاحبكم لأن قوله يدفع برمه لفظ مستعمل في دفع القاتل للأولياء قتل ولو أن الواجب الدية لعد استمال هذا اللفظ وهو في استعماله في تسليم القاتل اظهر والاستدلال بقوله دم صاحبكم اظهر من الاستدلال بقوله قاتلكم أو صاحبكم لأن هذا اللفظ لا بد فيه من اضرار فيحتمل أن يضمر دية صاحبكم احتمالا ظاهرا وأما بعد التصريح بالدية فيحتاج إلى تأويل اللفظ باضرار بدل دم صاحبكم والاضرار على خلاف الأجل ولو احتج إلى اضرار لكان حله على ما يقتضي اراقة الدم أقرب وأما من قال يحتمل أن يكون قوله دم صاحبكم هو القاتل لا القاتل فبرده قوله دم صاحبكم أو قاتلكم وتعتب بأن القصة واحدة اختلفت الفاظ الرواة فيها على ما تقدم يانه فلا يستقيم الاستدلال بلفظ منها لعدم تحقق انه اللفظ الصادر من النبي ﷺ واستدل من قال بالقود أيضا بما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري عن سليمان بن يسار وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ أن القسامة كانت في الجاهلية وأقرها النبي ﷺ على ما كانت عليه من الجاهلية وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على يهود خيبر وهذا يتوقف على ثبوت أنهم كانوا في الجاهلية يقتلون في القسامة وعند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن مجاهد بموحدة وجمي مصفر قال إن سهلا يعني ابن أبي حشمة وهم في الحديث أن رسول الله ﷺ كتب إلى يهود أنه قد وجد بين أظهركم قتل فدعوه فكتبوا يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتلا قال فرواه من عنده وهذا رده الثاوي بانه مرسل ويعارض ذلك ما أخرجه ابن مندة في الصحابة من طريق مكحول حدثني عمرو بن أبي خراعة انه قتل فيهم قاتل على عهد رسول الله ﷺ فيجعل القسامة على خراعة بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فحلف كل منهم عن نفسه وغم الدية وعمره مختلف في حجة وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد إلى إبراهيم النخعي قال كانت القسامة في الجاهلية إذا وجد القاتل بين ظهري قوم أقسم منهم خمسون خمسين يمينًا ما قتلنا ولا علمنا فان عجزت الأيمان ردت عليهم فحلفوا وتمسك من قال لا يجب فيها إلا الدية بما أخرجه الثوري في جامعه وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بسند صحيح إلى الشعبي قال وجد قاتل بين حين من العرب فقال عريقسوا ما بيننا فايهما وجدتموه إليه

أقرب فأحلفوهم خمسين يمينا وأغرموهم الدية وأخرجه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قتل وجد بين خيران وادعة أن يقاس ما بين الفرقين قال أيهما كان أقرب أخرج إليه منهم خمسون رجلا حتى يوافوه مكة فادخلهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم الدية فقال حقت أيمانكم دماءكم ولا يظلم دم رجل مسلم قال الشافعي إنما أخذه الشعبي عن الحرث الأعور والحرث غير مقبول انتهى وله شاهد مرفوع من حديث أبي سعيد عند أحمد أن قتيلا وجد بين حين فأمر النبي ﷺ أن يقاس إلى أيهما أقرب فالتقى دية على الأقرب ولكن سنده ضعيف وقال عبد الرزاق في مصنفه قلت لعبد الله بن عمر العمري أعلت أن رسول الله ﷺ أقاد بالقسامة قال لا قلت فابو بكر قال لا قلت فعمرو قال لا قلت فلم يجتزؤون عليها فسكت وأخرج البيهقي عن طريق القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال القسامة توجب العقل ولا تسقط الدم واستدل به الحنفية على جواز سماع الدعوى في القتل على غير معين لأن الانصار ادعوا على اليهود أنهم قتلوا صاحبهم وسمع النبي ﷺ دعواهم ورد بأن الذي ذكره الانصار أولا ليس على صورة الدعوى بين الخصمين لأن من شرطها إذا لم يحضر المدعى عليه أن يتنذر حضوره سنا ولكن النبي ﷺ قد بين لهم أن الدعوى إنما تكون على واحد لقوله تقسمون على رجل منهم فيدفع اليكم برته واستدل بقوله على رجل منهم على أن القسامة إنما تكون على رجل واحد وهو قول أحمد ومالك وقال الجمهور يشترط أن تكون على معين سواء كان واحدا أو أكثر واختلفوا هل يختص القتل بواحد أو يقتل الكل وقد تقدم البحث فيه وقال أشهب لهم أن يحلفوا على جماعة ويختاروا واحدا للقتل ويسجن الباقيون عاما ويضربون مائة وهو قولهم يسبق إليه وفيه أن الحلف في القسامة لا يكون إلا مع الحرم بالقتال والبريق إلى ذلك المشاهدة وأخبار من يوثق به مع القرينة الدالة على ذلك وفيه أن من توجهت عليه اليمين فنكل عنها لا يقضى عليه حتى يرد اليمين على الآخر وهو المشهور عند الجمهور وعند أحمد والحنفية يقضى عليه دون رد اليمين وفيه أن أيمان القسامة خمسون يمينا واختلف في عدد الحالفين فقال الشافعي لا يجب الحق حتى يحلف الورثة خمسين يمينا سواء قتلوا أم كثروا فلو كان بعدد الأيمان حلف كل واحد منهم يمينا وإن كانوا أقل أو نكل بعضهم ردت الأيمان على الباقيين فإن لم يكن الا واحد حلف خمسين يمينا واستحق حتى لو كان من يرث بالفرض والتعصيب أو بالنسب والولاء حلف واستحق وقال مالك إن كان ولي الدم واحدا ضم إليه آخر من العصبة ولا يستعان بغيرهم وإن كان الأولياء أكثر حلف منهم خمسون وقال الليث لم اسمع أحدا يقول أنها تنزل عن ثلاثة أنفس وقال الزهري عن سعيد بن المسيب أول من نقص القسامة عن خمسين معاوية قال الزهري وقضى به عبد الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز إلى الأمر الأول واستدل به على تقديم الاسن في الأمر المهم إذا كانت فيه أهلية ذلك لاما إذا كان عربا عن ذلك وعلى ذلك يحمل الأمر بتقديم الأكبر في حديث الباب اما لأن ولي الدم لم يكن متأهلا فاقام الحاكم قربه مقامه في الدعوى واما الغير ذلك وفيه التأنيس والتسلي لاولياء المقتول لانه حكم على الغائبين لانه لم يتقدم صورة دعوى على غائب وانما وقع الاخبار بما وقع فذكر لهم قصة الحكم على التقديرين ومن ثم كتب إلى اليهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور ويؤخذ منه ان مجرد الدعوى لا توجب احضار المدعى عليه لان في احضاره مشقة عن اشغاله وتضييعا لماله من غير موجب ثابت لذلك اما لو ظهر ما يقوى الدعوى من شبهة ظاهرة فهل يسوغ استحضار الخصم أولا محل نظر والراجح ان ذلك يختلف بالقرب والبعد وشدة الضرر وخضوعه في الاكفائية بالمكاتبه وبخبر الواحد مع امكان المشاهدة وفيه ان اليمين قبل توجيهها من الحاكم لا أثر لها لقول اليهود في جوابهم والله ما قتلنا وفي قولهم لا نرضى بايمان اليهود استبعاد لصدقهم لما عرفوه من اقدامهم على الكذب وجراحتهم على الايمان الفاجرة واستدل به على ان الدعوى في القسامة لا بد فيها من عداوة اولوئ واختلف في سماع هذه الدعوى ولو لم توجب القسامة فمن أحد روايتان وبسماها قال الشافعي لمعوم حديث اليمين على المدعى عليه بعد قوله لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ولانها دعوى في حق آدمي فنقسم ويستحلف وقد يقر فيثبت الحق في قتله

حَدَّثَنَا مُنْجَبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَسَدِيُّ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ مِنْ آلِ أَبِي قَلَابَةَ حَدَّثَنَا أَبُو قَلَابَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَمَرَ سَرِيرَهُ يَوْمًا لِلنَّاسِ ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا ، فَقَالَ مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ ؟ قَالَ نَقُولُ

ولا يجبل رجوعه عنه فلو نكل ردت على المدعى واستحق القود في العمد والدية في الخطأ وعن الخفية لا ترد البين وهي رواية عن أحد واستدل به على أن المدعين والمدعى عليهم إذا نكلوا عن البين وجبت الدية في بيت المال وقد تقدم ما فيه قريبا واستدل به على أن من يحلف في القسامة لا يشترط أن يكون رجلا ولا بالغا لا حلاق قوله خمسين سنم وبه قال ربيعة والثوري والليث والاوزاعي وأحمد وقال مالك لا مدخل للنساء في القسامة لأن المطلوب في القسامة القتل ولا يسمع من النساء وقال الشافعي لا يحلف في القسامة إلا الوارث البالغ لأنها بمن في دعوى حكومية فكانت كاثرة الإيمان ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة واختلف في القسامة هل هي معقولة المعنى فيقاس عليها أولا والتحقيق أنها معقولة المعنى لكنه خفي ومع ذلك فلا يقاس عليها لأنها لا تغير لها في الأحكام وإذا قلنا أن المبدأ فيها بمن المدعى فقد خرجت عن سنن القياس وشرط القياس أن لا يكون معد ولا به عن سنن القياس كشهادة خزيمة (تنبيه) به ابن المنير في الحاشية على التكتة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الدالة على تخفيف المدعى وهي بما خالفت فيه القسامة بقية الحقوق فقال مذهب البخاري تخفيف القسامة فلذا صدر الباب بالأحاديث الدالة على أن البين في جانب المدعى عليه وأورد طريق سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد والزام المدعى البينة ليس من خصوصية القسامة في شيء ثم ذكر حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب المواعدة والجزية فرارا من أن يذكرها هنا فيغلط المستدل بها على اعتقاد البخاري قال وهذا الاختفاء مع صحة القصد ليس من قبيل كتمان العلم (قلت) الذي يظهر لي أن البخاري لا يحذف القسامة من حيث هي بل يوافق الشافعي في أنه لا قود فيها ويخالفه في أن الذي يحلف فيها هو المدعى بل يرى أن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فيرد المختلف إلى المتفق عليه من أن البين على المدعى عليه فمن ثم أورد رواية سعيد بن عبيد في باب القسامة وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر وليس في شيء من ذلك تخفيف أصل القسامة والله أعلم وادعى بعضهم أن قوله تحلفون وتستحقون استنهام انكار واستعظام للجميع بين الأمرين وتلقب بأنهم يبدؤوا بطلب البين حتى يصح الانكار عليهم وإنما هو استنهام تقرير وتشريع (قوله) أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم الأسدي (بفتح السين المهملة المعروف بابن عتبة واسم جده مقسم وهو الثقة المشهور وهو منسوب إلى بني أسد بن خزيمه لأن أصله من مواليهم والحجاج بن أبي عثمان هو المعروف بالصواف واسم أبي عثمان مسيرة وقيل سالم وكنية الحجاج أبو الصلت ويقال غير ذلك وهو بصرى أيضا وهو مولى بني كندة وأبو رجاء اسمه سليمان وهو مولى أبي قلابه عبدالله بن زيد الجرهمي ووقع هنا من آل أبي قلابه وفيه يجوز فانه منهم باعتبار الولاء لا بالوصالة وقد أخرجه أحمد فقال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا حجاج عن أبي رجاء مولى أبي قلابه وكذا عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح وكذا عند إسماعيل بن إبراهيم عن أبي بكر وعثمان أني أبي شيبة كلهم عن إسماعيل (قوله) عن عمر بن عبد العزيز (يعني الخليفة المشهور (أبو زرعة) أي أظهره) وكان ذلك في زمن خلافته وهو بالشام والمراد بالسري ما جرت عادة الخلفاء الاقتصار بالجلوس عليه والمراد أنه أخرجه إلى ظاهر الدار لا إلى الشارع ولذلك قال أنزل الناس ووقع عند مسلم من طريق عبدالله بن عون عن أبي رجاء عن أبي قلابه كنت حلف عمر بن عبد العزيز (قوله) ما تقولون في القسامة (زاد أحمد بن حرب عن إسماعيل بن عتبة عند أبي نعيم في المستخرج فاضب الناس أي سكتوا مطرقين بقا ، احبوا إذا سكتوا أو ضبوا إذا تكلموا وأصل اضب اضمر ما في القلب ويقال

الْقَسَامَةُ الْقَرْدُ بِهَا حَقٌّ وَقَدْ أَقَادَتْ بِهَا الْخُلَفَاءُ، قَالَ لِي مَا تَقُولُ يَا أَبَا قَلَابَةَ وَتَهْتَبِي لِلنَّاسِ،
 قُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَكَ رُمُوسُ الْأَجْنَادِ وَأَشْرَافُ الْعَرَبِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ
 مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُخَضَّنٍ بِدِمَشْقٍ أَنَّهُ قَدْ زَنَى لَمْ يَرَوْهُ أَكُنْتُ تَرْجُمُهُ؟ قَالَ لَا،
 قُلْتُ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِمُحْضَرٍ أَنَّهُ سَرَقَ أَكُنْتُ تَقْطَعُهُ
 وَلَمْ يَرَوْهُ؟ قَالَ لَا، قُلْتُ فَوَاللَّهِ مَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ:
 رَجُلٌ قَتَلَ بِحَرِيرَةٍ نَفْسَهُ قَتِيلًا، أَوْ رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ رَجُلٌ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
 وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ الْقَوْمُ، أَوْلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ

أضرب على الشيء لومه والاسم الضرب كالحيوان المشهور ويحتمل أن يكون المراد أنهم علوا رأى عمر بن عبد العزيز
 في إنكار القسامة فلما سلم سكتوا مضمرين بخالفه ثم تكلم بعضهم بماعنده في ذلك كما وقع في هذه الرواية قالوا تقول
 القسامة القود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء وأرادوا بذلك ما تقدم نقله عن معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا
 جاء عن عبد الملك بن مروان لكن عبد الملك أفاد بها ثم ندم كما ذكره أبو قلابَةَ بعد ذلك في رواية حماد بن زيد
 عن أيوب وحجاج الصواف عن أبي رجاء أن عمر بن عبد العزيز استشار الناس في القسامة فقال قوم هي حق قضى
 بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضى بها الخلفاء أخرجه أبو عوانة في صحيحة وأصله عند الشيخين من طريقه
 (قوله قالوا) (انقول) في رواية أحمد بن حنبل في باب القلابَةَ ما تقول (قوله ونصني للناس) أي أبرزني لمناظرتهم
 أولئك كذا خلف السير فأمرو أن يظهر في رواية أبي عوانة وأبو قلابَةَ خلف السير فاعدا فالتفت إليه فقال
 ما تقول يا أبا قلابَةَ (قوله عندك رموس الأجناد) بفتح الهمزة وسكون الجيم بعدها نون جمع جند وهي في الأصل
 الانتصار والاعوان ثم اشتهر في القنافة وكان عمر قسم الشام بعد موت أبي عبيدة ومعاذ على أربعة أمراء مع كل أمير
 جند فكان كل من فلسطين ودمشق وحمص وقنسرين يسمى جندا باسم الجند الذي نزلوها وقيل كان الرابع الأردن
 وإنما أفردت قنسرين بعد ذلك وقد تقدم شيء من هذا في الطب في شرح حديث الطاعون لما خرج عمر إلى الشام
 فلقه أمراء الاحاد ولابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق أبي صالح الأشعري عن أبي عبد الله الأشعري في
 غسل الاعقاب قال أبو صالح فقلت لابي عبدالله من حديثك قال أمراء الاجناد خالد بن الوليد وزيد بن أبي سفيان
 وشرحيل بن حسنة وعمرو بن العاص (قوله وأشرف العرب) في رواية أحمد بن حنبل وأشرف الناس (قوله
 أرايت لو أن خمسين الخ) وقع في رواية حماد شهد عندك أربعة من أهل حمص على رجل من أهل دمشق وزاد
 بعد قوله أ كنت تقطعه قال لا قال يا أمير المؤمنين هذا أعظم من ذلك (قوله فوالله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أحدا قط) في رواية حماد لا والله لأعلم رسول الله ﷺ قتل أحدا من أهل الصلاة وهو موافق لحديث ابن
 مسعود الماضي مرفوعا في أول الدييات لا يجل دم امرئ مسلم (قوله إلا في إحدى) في رواية أحمد بن حنبل في حرب الأباحدى
 (قوله بحريرة نفسه) أي بجماعتها (قوله فقال القوم أوليس قد حدث أنس) عند مسلم من طريق ابن عوف فقال عتبة
 قد حدثنا أنس بكذا وفي رواية حماد المذكورة فقال عتبة بن سعيد فأن حديث أنس بن مالك في المكليين كذا في
 هذه الرواية وتقدم في الطهارة وغيرها باللفظ العربيين وأوضح أن بعضهم كان من عكل وبعضهم كان من عرينة وثبت
 كذلك في كثير من الطرق وعتبة المذكور بفتح الميم وسكون الون وفتح الموحدة بعدها سين مهملة هو
 الاموي أخو عمرو بن سعيد المعروف بالاشدق واسم جده العاص بن سعيد بن أمية وكان عتبة من
 خيار أهل بيته وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو بن سعيد يكرمه وله رواية وأخبار مع الحجاج بن

فِي الشَّرْقِ وَسَمَرَ الْأَعْيُنَ ثُمَّ بَدَّهْمُ فِي الشَّمْسِ، فَقُلْتُ أَنَا أَحَدُكُمْ حَدِيثُ أَنَسٍ حَدَّثَنِي أَنَسٌ
أَنَّ قَرَأَ مِنْ عُنْكَ ثَمَانِيَةٍ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ فَاسْتَوْنَحُوا
الْأَرْضَ فَسَقَمَتْ أَجْسَامُهُمْ فَفَكَّرُوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَفَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِيَنَا فِي
إِلَيْهِ فَتَصِيدُونَ مِنَ الْبَانِيَا وَأَبْوَاهَا قَالُوا بَلَى فَخَرَجُوا فَتَرَبَّعُوا مِنَ الْبَانِيَا وَأَبْوَاهَا فَصَحُّوا
فَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَطْرَدُوا النِّعَمَ، قَبْلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلَ فِي آثَارِهِمْ
فَأَتَرَكُوا فَعِيَّهُمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ ثُمَّ بَدَّهْمُ فِي الشَّمْسِ حَتَّى
مَاتُوا، قُلْتُ وَأَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ وَقَتَلُوا وَسَرَقُوا فَقَالَ عَنَبْسَةُ
ابْنُ سَعِيدٍ وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ، فَقُلْتُ أَتَرُدُّ عَلَى حَدِيثِي يَا عَنَبْسَةُ؟ قَالَ لَا، وَلَكِنْ
جِئْتُ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ، وَاللَّهِ لَا يَزَالُ هَذَا الْجَنْدُ يُخَيِّرُ مَا عَاشَ هَذَا الشَّيْخُ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ،
قُلْتُ وَقَدْ كَانَ فِي هَذَا سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَتَحَدَّثُوا عِنْدَهُ،
فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فَقِيلَ، فَخَرَجُوا بَدَّهْمُ، فَإِذَا هُمْ بِصَاحِبِهِمْ يَتَشَخَّطُ فِي الدَّمِ،
فَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ صَاحِبُنَا كَانَ تَحَدَّثُ مَعَنَا فَخَرَجَ بَيْنَ أَيْدِينَا

يوسف ووقفة ابن معين وغيره (قوله أنا أحدكم حديث أنس حديثي أنس) في رواية أحمد بن حرب فايأى حديث
أنس (قوله فايأى) في رواية أحمد بن حرب فايأى (قوله أجسامهم) في رواية أحمد بن حرب أجسامهم (قوله من
البانها وابواها في رواية أحمد بن حرب من رسلها وهو بكسر الراء وسكون الميملة اللان، ويفتحين المال من الابل
والنعم وقيل بل الابل خاصة اذا أرسلت الى الماء تسمى رسلا (قوله ثم نذم) بنون وموحدة مفتوحتين ثم ذال
ممجة أى طرحهم (قوله قلت وأي شيء أشد مما صنع هؤلاء ارتدوا عن الاسلام وقتلوا وسرقوا) في رواية حماد قال
أبو قلابة ف هؤلاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله (قوله فقال عنبسة) هو المذكور قبل قوله ان سمعت
كاليوم قط (ان بالتحفيف وكسر الهمزة بمعنى ما النافية وحذف من قول سمعت - التقدير ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت منك
اليوم وفي رواية حماد فقال عنبسة يا قوم ما رأيت كاليوم قط ووقع في رواية ابن عون قال أبو قلابة فلما فرغت قال عنبسة
سبحان الله (قوله انرد على حديثي يا عنبسة) في رواية ابن عون فقلت اتهمنى يا عنبسة وكذا في رواية حماد كان أبو قلابة
فهم من كلام عنبسة إنكار ما حدث به (قوله لا ولكن جئت بالحديث على وجهه) في رواية ابن عون قال لا هكذا حدثنا أنس
وهذا دل على أن عنبسة كان سمع حديث العكبين من أنس وفيه إشعار بأنه كان غير ضابط له على ما حدث به أنس فكان
يظن أنه في دلائل على جواز القتل في العصية ولو لم يقع الكفر فلا ساق أبو قلابة الحديث تذكر أنه هو الذي حدثهم به أنس
فاعترف لابي قلابة بضبطه ثم أتى عليه (قوله والله لا يزال هذا الجند بخير ما كان هذا الشيخ بين أظهرهم) المراد
بالجند أهل الشام ووقع في رواية ابن عون يا أهل الشام لا تزالون بخير ما دام فيكم هذا أو مثل هذا وفي رواية
حماد والله لا يزال هذا الجند بخير ما أبجأك الله بين أظهرهم (قوله وقد كان في هذا سنة الى قوله دخل عليه نفر من
الانصار) كذا أورد أبو قلابة هذه القصة مرسله وينقلب على الظن أنها قصة عبد الله بن سهل ومحبة فان كان كذلك
فلم عبد الله بن سهل ورفقه تحدثوا عن النبي ﷺ قبل أن يتوجهوا الى خير ثم توجهوا قتل عبد الله بن سهل كما

فَإِذَا بَخْنُ بِهِ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ بَيْنَ تَطْنُونَ أَوْ تَرَوْنَ قَتْلَهُ؟ قَالُوا نَرَى أَنَّ الْيَهُودَ قَتَلْتَهُ فَأَرْسَلْنَا إِلَى الْيَهُودِ قَدَعَاهُمْ ، فَقَالُوا أَتَيْتُمْ قَتَلْتُمْ هَذَا؟ قَالُوا لَا ، قَالَ أَرْضَوْنَ قَتْلَ خَمْسِينَ مِنَ الْيَهُودِ مَا قَتَلْتُمُوهُ قَالُوا مَا يَبَالُونَ أَنْ يَقْتُلُونَا أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ يَتَقَفِلُونَ قَالَ أَفَقَسْتَحِقُونَ الدِّيَةَ بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ ، قَالُوا مَا كُنَّا لِنَحْلِفَ ، فَوَدَاهُ مِنْ عِنْدِهِ ، قُلْتُ وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ خَلَعُوا خَلِيعًا لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَطَرَقَ أَهْلَ بَيْتِ مِنَ الْيَمَنِ بِالْبَطْحَاءِ ، فَأَنْتَبَهَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ ، فَحَذَفَهُ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ ، فَجَاءَتْ هَذِهِ ، فَأَخَذُوا الْيَمَانِيَّ قَرَفُوهُ إِلَى عَمْرِ بِالْمُوسِمِ وَقَالُوا قَتَلَ صَاحِبَنَا ، فَقَالَ إِنَّهُمْ قَدْ خَلَعُوهُ ، فَقَالَ يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْ هَذِهِ مَا خَلَعُوهُ قَالَ فَأَقْسَمَ مِنْهُمْ تِسْعَةً وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا ، وَقَدِمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ مِنَ الشَّامِ ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقْسِمَ ، فَأَقْبَضَ يَمِينَهُ مِنْهُمْ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، فَأَذْخَلُوا مَكَانَهُ رَجُلًا آخَرَ ، فَدَفَعَهُ إِلَى أَخِي الْمَقْتُولِ ، فَقَرِئَتْ يَدُهُ بِيَدِهِ ، قَالُوا فَأَنْظِلْنَا وَالْحَمْسُونَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَخْلَةٍ ، أَخَذَتْهُمْ السَّمَاءُ ، فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي الْجَبَلِ فَأَنْهَجَهُمُ النَّارُ عَلَى الْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا قَمَاتُوا جَمِيعًا وَأَقْلَتَ الْقَرِينَانِ وَاتَّبَعَهُمَا حَجْرٌ فَكَسَّرَ رَجُلٌ أَخِي الْمَقْتُولِ ، فَعَاشَ حَوْلًا ثُمَّ مَاتَ ، قُلْتُ وَقَدْ كَانَ

تقدم وهو المراد بقوله هنا فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل (قوله فخرج رسول الله ﷺ) لهله ﷺ لما جاءوه كان داخل بيته أو المسجد فكلموه فخرج إليهم فأجابهم (قوله فقال بين تظنون أو ترون) بفتح أوله وهما بمعنى (قوله قالوا نرى أن اليهود قتله) كذا لا أكثر بلفظ الفعل الماضي بالافراد وفي رواية المنسوبة إلى قتله بصيغة المسند إلى الجمع المستفاد من اللفظ اليهود لأن المراد قتلوه وقد قدمت بيان ما اختلف فيه من اللفاظ هذه القصة في شرح الحديث الذي قبله (قوله قلت وقد كانت هذيل) أي القبيلة المشهورة وهم ينسبون إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر وهذا من قول أبي قلابة وهي قصة موصولة بالسند المذكور إلى أبي قلابة لكنها مرسلّة لأن أبا قلابة لم يدرك عمر (قوله خلعوا خلعاً) في رواية الكشميبي خلعاً بجاء مهمله وفاء بدل العين والخاع فيل بمعنى مفعول يقال تخالغ القوم إذا نقضوا الحلف فإذا فعلوا ذلك لم يطالبوا بمجانيته فكانهم خلعوا الذين التي كانوا لبسوها معه ومنه سمي الأمير إذا عزل خلعاً ومخلوعاً وقال أبو موسى في المدين خلعه قومه أي حكموا بأنه مفسد فقبضوا منه ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالخليف بل كانوا ربما خلعوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صدرت منه جناية تقتضي ذلك وهذا مما أبطله الإسلام من حكم الجاهلية ومن ثم قيده في الخبر بقوله في الجاهلية ولم أتف على اسم الخلع المذكور ولا على اسم أحد من ذكر في القصة (قوله فطرق أهل بيت) بفتح الطاء الهمزة أي هجم عليهم ليلاً في خفية ليسرق منهم وحاصل القصة أن القاتل ادعى أن المقتول لص وأن قومه خلعوه فأنكرواهم ذلك وحلفوا كأذنين فاهلكهم الله بحنث القسمات وخلص المخلوم وحده (قوله ما خلعوا) في رواية أحد بن حرب ما خلعوه (قوله حتى إذا كانوا بنخلة) باللفظ واحدة النخيل وهو موضع على ليلة من مكة (قوله فأنهجم الغار) أي سقط عليهم بنته (قوله وأقلت) بفتح أوله وسكون الفاء أي تخلص والقرينان هما أخو المقتول والذي أكل الخمسين (قوله واتبعهما حجر) أي بتشديد التاء وقع عليهما بعد أن خرجا من الغار (قوله وقد كان عبد الملك بن مروان) هو مفعول أبي قلابة بالسند أيضاً وهي موصولة لأن أبا قلابة أدركما (قوله فأد رجلاً) لم أتف

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ أَقَادَ رَجُلًا بِالْقَسَامَةِ ثُمَّ تَدِمَ بَعْدَ مَا صَنَعَ قَامَرَ بِالْجَمْعَيْنِ الَّذِينَ
أَقْسَمُوا فَمَحُوا مِنَ الدِّيَوَانِ وَسَيَّرَهُمْ إِلَى الشَّامِ

**بَابُ مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ فَقَقُوا عَيْنَهُ فَلَادِيَهُ لَهُ حَدَثَانِ أَبُو الْيَمَانِ حَدَّثَنَا سَمَاءُ بْنُ زَيْدٍ
عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي بَعْضِ حُجَرِ النَّبِيِّ ﷺ**

على اسمه (قوله ثم تدم بعد) بفتح الدال (قوله ما صنع) كانه ضمن تدم معنى كره ووقع في رواية احمد بن حرب
على الذي صنع (قوله فأمر بالخشين) أي الذين حلفوا ووقع في رواية احمد بن حرب الذين أقسموا (قوله وسيرهم إلى الشام)
أي ضاهمهم وفي رواية احمد بن حرب من الشام وهذه أولى لأن إقامة عبد الملك كانت بالشام ويحتمل أن يكون ذلك وقع لما كان عبد
الملك بالعراق عند عمارته مصعب بن الزبير ويكنون أهل العراق فنظامهم إلى الشام قال الملب فيما حكاه ابن بطال الذي اعترض به
أبو قلابه من قصة العرينين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البيعة والدلائل التي لا تدفع على تحقيق الجناية
في حق العرينين فليس قصتهم من طريق القسامة في شيء لأنها إما تكون في الاختفاء بالقتل حيث لا بيعة ولا دليل
وأما العرينون فانهم كشفوا وجوههم لقطع السبل والخروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث
لا بيعة هناك قال وما ذكره هنا من انه دما النار عليهم يعارضه ما تقدم من السنة قال وليس رأى أبي قلابه حجة ولا
تد به السن وكذا محو عبد الملك أسماء الذين أقسموا من الديوان (قلت) والذي يظهر ان مراد أبي قلابه بقصة
العرينين خلاف ما فهمه عنه الملب ان قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يفعلوا الذي ينبغي وإنما أراد الاستدلال بها
لما ادعاه من الحصر الذي ذكره في ان النبي ﷺ لم يقتل أحدا الا في إحدى ثلاث فمعرض بقصة العرينين وحاول
المعترض إثبات قسم رابع فرد عليه أبو قلابه بما حاصله انهم انما استوجبو القتل بقتلهم الراعي وارتدادهم عن الدين
وهذا بين لاختفاء فيه وإنما استدلت على ترك القود بالقسامة بقصة القتل عند اليهود فليس فيها للقود بالقسامة ذكر
بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب تصريح بالقود كما سأبينه ثم رأيت في آخر الحاشية لابن المنير نحو ما
أجبت به وحاصله توهم الملب ان أبا قلابه عارض حديث القسامة بحديث العرينين فأنكر عليه فهم وإنما اعترض
أبو قلابه على القسامة بالحديث الدال على حصر القتل في ثلاثة أشياء فان الذي عارضه ظن ان قصة العرينين حجة
في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور كان يتمسك بالحجاج في قتل من لم يثبت عليه واحدة من الثلاثه وكان
عنية تلفظ ذلك عنه فانه كان صديقه فين أبو قلابه أنه ثبت عليهم قتل الراعي بغير حق الارتداد عن الاسلام
وهو جواب ظاهر فلم يورد أبو قلابه قصة العرينين مستدلا بها في ترك القسامة بل رد على من تمسك بها للقود بالقسامة
وأما قصة النار فأشار بها إلى أن العادة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كما وقع في حديث ابن عباس
في قصة القتل الذي وقعت القسامة بسببه قبل البيعة وقد مضى في كتاب المبعث وفيه ما حال الحول ومن الثمانية
والاربعين الذين حلفوا عين ظرف وجاه عن ابن عباس حديث آخر في ذلك أخرجه الطبراني من طريق أبي بكر بن
أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله عنه قال كانت القسامة في الجاهلية حجازا بين الناس فكان من حلف على اسم
أرى عترة من الله بكل بها عن الجرأة على الحرام فكانوا يتورعون عن إيمان الصبر وبها يؤمنون فلما بعث الله محمدا
ﷺ كان المسلمون لما أميبت ثم انه ليس في سياق قصة الهزليين تصريح بما صنع عمر هل أقاد بالقسامة أو حكم
بالدية هزل الملب ما فهم من السنة ان كان أشار به إلى صنع عمر فليس بواضح وأما قوله إن رأى أبي قلابه
ومحو عبد الملك من الديوان لا ترد به السن فقبول لكن ما هي السنة التي وردت بذلك نعم لم يظهر لوجه استدلال
أبي قلابه بأن القتل لا يشرع الا في الثلاثة رد القود بالقسامة مع ان القود قتل نفس بنفس وهو أحد الثلاثة
وأما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك (قوله بآب من اطلع في بيت قوم فققوا عينية فلاديه له) كذا

تَقَامَ إِلَيْهِ بِمَشْقَصٍ أَوْ بِمَشَاقِصَ وَجَعَلَ يَحْتَلُّهُ لِيَطْعُمَهُ **حدثنا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي حُجْرٍ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِذْرَى يَحْكُ بِهَا رَأْسَهُ، فَلَقَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَوْ أَعْلِمْتُ أَنَّ تَلْتَظِرُنِي لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ قَبْلِ الْبَصَرِ **حدثنا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي ذُرِّيَّةَ قَالَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ لَوْ أَنَّ امْرَأًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِتَسِيرٍ إِذْنٍ فَخَذَفْتَهُ بِعَصَاةٍ فَفَقَاتَ سِنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ

جزم بنفي الدية وليس في الخبر الذي ساقه تصريح بذلك لكنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه على عادته (قوله أن رجلاً أطلع) أي نظر من علو وهذا الرجل لم أعرف اسمه صريحاً لكن نقل ابن بشكوال عن أبي الحسن بن النخيث أنه الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان ولم يذكر مستنداً لذلك ووجدت في كتاب مكة للقاضي من طريق أبي سفيان عن الزهري وعطاء الخراساني أن أصحاب رسول الله ﷺ دخلوا عليه وهو يلعب الحكم بن أبي العاص وهو يقول أطلع علي وأنا مع زوجتي فلانة فكلح في وجهي وهذا ليس صريحاً في المقصود هنا ووقع في سنن أبي داود من طريق هذيل بن شرhabil قال جاء سعد فوق علي باب النبي ﷺ فقام يستأذن علي الباب فقال هكذا علك فأنما الاستئذان من أجل البصر وهذا أقرب إلى أن يفسر به المهم الذي في ثاني أحاديث الباب ولم ينسب سعد هذا في رواية أبي داود ووقع في رواية الطبراني أنه سعد بن عبادة والله أعلم (قوله من حجر في بعض حجر) تقدم ضبط اللفظين في كتاب الاستئذان (قوله بمشقص أو مشاقص) هو شك من الراوي وتقدم بيانه وأنه الفصل العريض وقوله في الخبر الذي بعده مدرى قد يخالفه فيجعل على تعدد القصة ويحتمل أن رأس المذرى كان محمداً فأشبه الفصل وتقدم ضبط المذرى في باب الاضطباط من كتاب اللباس وإن ما قبل في تفسيره حديدة كالخلال لها رأس محدد وقيل لها سنان من حديد (قوله وجعل يخاله) يفتح أوله وسكون الحاء المعجمة بعدها شدة مكسورة ثم لام من الختل يفتح أوله وسكون ثانيه وهو من الإصابة على غفلة (قوله ليطونه) يضم العين المهملة بناء على المشهور أن الطعن بالفعل يضم العين وبالقول بفتحها وقد قيل هما سواء زاد أو الزبع الزهراني عن حماد عند مسلم فذهب أو لحقه فاختطأ وفي رواية عاصم بن علي عن حماد عند أبي نعيم فما أدرى أذهب أو كيف صنع * الحديث للثاني (قوله حدثنا ليث) هو ابن سعد (قوله أن رجلاً أطلع في حجر في باب رسول الله ﷺ) في رواية الكشميهني من في الموضعين قوله أن هذه رواية الكشميهني أن خيفة (قوله في عينك) كذا للسبكي والسخي وللقائمين في عينك بالأنفراد هذا بما يقوى تعدد القصة لأنه في حديث أنس جزم بأنه أطلع وأراد أن يطعمه وفي حديث سهل علق طعنه على نظره (قوله إنما جعل الإذن من قبل البصر) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة البصر في رواية الكشميهني النظر وقد تقدم في الاستئذان من وجه آخر عن الزهري بلفظ آخر * الحديث الثالث (قوله حدثنا علي) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة (قوله قال أبو القاسم ﷺ) في رواية مسلم أن رسول الله ﷺ قال أخرجه عن ابن أبي عمر عن سفيان (قوله لو أن امرأة) تقدم ضبطه قبل ستة أبواب (قوله لم يكن عليك جناح) عند مسلم من غذا الوجه ما كان عليك من جناح والمراد بالجناح هنا المخرج وقد أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن ابن عيينة بلفظ ما كان عليك من حرج ومن طريق ابن عجلان عن أبيه عن الزهري عن أبي هريرة ما كان عليك من ذلك من شيء. ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ من أطلع في بيت قوم بغير أذنهم فقد حل لهم أن يفتقروا

عنه أخرجه من رواية أبي صالح عنه وفيه رد على من حمل الجناح هنا على الاثم ورتب على ذلك وجوب الدية
 اذ لا يلزم من رفع الاثم رضا لأن وجوب الدية من خطاب الوضع ووجه الدلالة ان اثبات الحل يمنع ثبوت
 القصاص والدية وورد من وجه آخر عن أبي هريرة أصرح من هذا عند أحمد وابن أبي عاصم والشافعي وصححه
 ابن حبان والبيهقي كلهم من رواية بشير بن نهيك عنه بلفظ من اطلع في بيت قوم بغير اذنتهم ففقوا عنه ولا دية
 ولا قصاص وفي رواية من هذا الوجه فهو مدر وفي هذه الأحاديث من القوائد ابقاء شعر الرأس وتربيته واتخاذ
 رزبل بعاثه الفروم ويحك بها لدفع الوسخ أو القمل وفيه مشروعية الاستئذان على من يكون في بيت مغلق
 الباب ومنع التطلع عليه من خلل الباب وفيه مشروعية الامتناع وقد تقدم كثير من هذا كله في
 باب الاستئذان وان الاستئذان لا يخص بغير المحارم بل يشرع على من كان منكشفا ولو كان أما أو
 اختا واستدل به على جواز رمي من تجسس ولو لم يندفع بالشئ الخفيف جاز بالثقل وانه ان أصيبت نفسه
 لو بضعة فهو مدر وذهب المالكية الى القصاص وانه لا يجوز قصد العين ولا غيرها واعتلوا بان المعصية لا تدفع
 بالمعصية واجاب الجمهور بأن المأذون فيه اذا ثبت الاذن لا يسمى معصية وان كان الفعل لو تجرد عن هذا السبب
 منه معصية وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو اتى على نفس المدفوع وهو بغير السبب المذكور معصية فهذا ملحق
 به مع ثبوت النص فيه وأجابوا عن الحديث بأنه ورد على سبيل التخليط والارهاب ووافق الجمهور منهم ابن نافع وقال
 يحيى بن عمر منهم لعل مالكم يبلغه الخبر وقال القرطبي في المفهم ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي يهيم ان يفعل
 ما لا يجوز أو يؤدي الى ما لا يجوز والحل على رفع الاثم لا يتم مع وجود النص برفع الخرج وليس مع النص قياس
 واعتل بعض المالكية ايضا بالاجماع على ان من قصد النظر الى عورة الآخر ظاهرا اذنت لا يباح فيه عنه ولا سقوط
 ضمانها عن قضاها فكذا اذا كان المنظور في بيته وتجسس الناظر الى ذلك ونزع القرطبي في ثبوت هذا الاجماع
 وقال ان الخبر يقتول كل مطلع قاله اذا تناول المطلع في البيت مع المظنة فتناوله المحقق اولي (قوله) وفيه نظر لان
 التطلع الى ما في داخل البيت لم ينحصر في النظر الى شيء معين كمورة الرجل مثلا بل يشمل استكشاف الحريم وما
 يقصد صاحب البيت ستره من الامور التي لا يجب اطلاع كل احد عليها ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد
 عليه حتما المراد ذلك فلو ثبت الاجماع المدعى لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ومن المعلوم ان العاقل يشتد عليه ان
 الاجنبى يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته امه اشدها رأى الاجنبى ذكره منكشفا والذي
 ازمه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر في دفعه المنظور اليه وفي وجه للشافعية لا يشرع في هذه الصورة وهل
 يشترط الانذار قبل الرمي وجها قيل يشترط كدفع الصائل واصحهما لافوله في الحديث يختله بذلك وفي حكم
 المتعلم من خلل الباب الناظر من كوة من الدار وكذا من وقف في الشارع فنظر الى حريم غيره أو الى شيء في
 دار غيره وقيل المنع مختص بمن كان في ملك المنظور اليه وهل يباح الاستماع بالنظر وجها الاصح لان النظر
 الى العورة اشد من استماع ذكرها وشرط القياس المساواة أو أولوية القيس وهنا بالعكس واستدل به على اعتبار
 قدر ما يرى به بصحي الخذف المقدم يابها في كتاب الحج لقوله في حديث الباب فخذقه فلو رماه بحجر يقتل او
 سهم تعلق به القصاص وفي وجه لاضمان مطلقا ولو لم يندفع الا بذلك جاز ويستغنى من ذلك من لحق تلك الدار زوج
 او عزم او متاع فاراد الاطلاع عليه فيمتنع ربه للشبهة وقيل لافرق وقيل يجوز ان لم يكن في الدار غير حريمه فان
 كان فيها غيره أندر فان انتهى والاجاز ولو لم يكن في الدار الارجل واحد هو مالكتها أو ساكنها لم يجوز الرمي قبل
 الانذار لان كان مكشوف العورة وقيل يجوز مطلقا لان من الاحوال ما يكره الاطلاع عليه كما تقدم ولو قصر
 صاحب الدار بان ترك الباب مفتوحا وكان الناظر مجتازا فنظر غير قاصد لم يجوز فان تمدد النظر فوجها أصحهما
 لاويلحق هذا من نظر من سطع بيه فقيه الخلاف وقد توسع اصحاب الفروع في نظائر ذلك قال ابن دقيق العيد

بابُ العاقلةِ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا مُطَرَفٌ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ سَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مَالِيَسَ فِي الْقُرْآنِ وَقَالَ مَرَّةً مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ فَقَالَ وَالَّذِي فَتَقَى الْحَبَّ وَتَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا قَهْمًا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ قُلْتُ وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ قَالَ الْعَقْلُ وَكَأَكُلُ الْأَسِيرِ وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ **بابُ** جَنِينَ الْمَرْأَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

وبعض تصرفاتهم مأخوذة من اطلاق الخبر الوارد في ذلك وبعضها من مقتضى فهم المعنى المقصود وبعضها بالقياس على ذلك والله أعلم * (قوله باب العاقلة) بكسر القاف جمع عاقل وهو دافع الدية وسميت الدية عقلا تسمية بالمصدر لان الابل كانت تعقل بفناء ولي القتل ثم كثر الاستعمال حتى اطلق العقل على الدية ولو لم تكن ابلا وعاقلة الرجل قرايبه من قبل الاب وهم عصبته وهم الذين كانوا يعقلون الابل على باب ولي المقتول وتحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة واجمع اهل العلم على ذلك وهو مخالف الظاهر قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى لكنه خص من عومها ذلك لما فيه من المصلحة لان القاتل لو أخذ بالدية لا وشك ان تأتي على جميع ماله لان تابع الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير تغريم لاهدر دم المقتول (قلت) ويحتمل أن يكون السرفيه أنه لو أفرد بالتغريم حتى يفتر لآل الامر الى الاهدار بعد الافتقار فيجعل على عاقلة لان احتمال فقر الواحد أكثر من احتمال فقر الجماعة ولانه اذا تكرر ذلك منه كان تحذيره من العود الى مثل ذلك من جماعة أدعى الى القبول من تحذيره نفسه والعلم عند الله تعالى وعاقلة الرجل عشيرته فيبدأ بفخذه الادنى فان عجزوا ضم اليهم الاقرب اليهم وهي على الرجال الاحرار البالغين أولى اليسار منهم (قوله قال مطرف) وكذا لا يذر والباقيين حدثنا مطرف ويؤيده أنه سيأتي بعد ستة أبواب بهذا السند بعينه ولفظه حدثنا مطرف وكذا هو في رواية الحميدي عن ابن عيينة ومطرف هو ابن طريف بطاء مهملة ثم فاء في اسمه واسم أبيه وهو كوفي ثقة معروف ووقع مذكورا باسم أبيه في رواية النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عيينة (قوله هل عندكم شيء ماليس في القرآن) أي ما كتبتموه عن النبي ﷺ سواء حفظتموه أم لا وليس المراد تعميم كل مكتوب ومحفوظ لكثرة الثابت عن علي من مرويه عن النبي ﷺ مما ليس في الصحيفة المذكورة والمراد ما يفهم من خوى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه ومراد على ان الذي عنده زائد على القرآن مما كتب عنه الصحيفة المذكورة وما استنبط من القرآن كانه كان يكتب ما يقع له من ذلك لئلا ينساه بخلاف ما حفظه عن النبي ﷺ من الاحكام فانه يتعاهدها بالفعل والافتاء بها فلم يحش عليها من النسيان وقوله لانهما يعطى رجل في كتابه في رواية الحميدي المذكورة الا أن يعطى الله عبدا فيها في كتابه وكذا في رواية النسائي وقد تقدم في كتاب الجهاد من وجه آخر عن مطرف بلفظ لانهما يعطيه الله رجلا في القرآن * (قوله باب جنين المرأة) الجنين بجم ونونين وزن عظيم حمل المرأة مادام في بطنها سمي بذلك لاستناره فان خرج حيا فهو ولد أو ميتا فهو سقط وقد يطلق عليه جنين قال الباجي في شرح رجال الموطأ الجنين ما ألقته المرأة بما يعرف أنه ولد سواء كان ذكرا أو اُنثى ما لم يستل صارخا كذا قال (قوله حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك وحدثنا اسمعيل) يعني ابن أبي أوسب (حدثنا مالك) كذا للاكثر وسقط رواية اسمعيل هنا لا يذر (قوله عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك وقال كما في الباب الذي يليه عن العلي بن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وكلا القولين صواب الا أن مالكا كان يرويه عن ابن شهاب عن سعيد مرسلًا وعن أبي سلمة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِهِ رَمَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بِعُرْقٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ

موصولا وقد مضى في الطب عن قتيبة عن مالك بالوجهين عند الليث من رواية أبي سلمة أيضا لكن بواسطة كما تقدم في الطب أيضا عن سعيد بن عفير عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنه جميعا كما في الباب الذي يليه أيضا ورواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده أخرجه مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة وذكر فيه حديثين هـ الحديث الاول (قوله أن امرأتين من هذيل رمتا إحداهما الأخرى) وفي رواية يونس اقتلت امرأتان من هذيل فرمت وفي رواية حل بن النابتة الهذلي فأخرج أبو أحدهما الحيانة (قلت) ولحيان بن من هذيل وهاتان المرأتان كانتا حرتين وكانتا تحت حل بن النابتة الهذلي فأخرج أبو داود من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طلوس عن ابن عباس عن عمر أنه سأل عن قضية النبي ﷺ فقام حل بن مالك بن النابتة فقال كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى هكذا رواه موصلا وأخرجه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمر فلم يذكر ابن عباس في السند ولفظه إن عمر قال ذكر الله امرأ سمع من النبي ﷺ في الجنين شيئا وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طلوس عن أبيه إن عمر استشار وأخرج الطبراني من طريق أبي المايح ابن أسامة بن عمير الهذلي عن أبيه قال كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك له امرأتان إحداهما هذلية والأخرى عامرية فضربت الهذلية بطن العامرية وأخرجه الحرث من طريق أبي المايح فأرسله لم يقل عن أبيه ولفظه إن حمل ابن النابتة كانت له امرأتان مليكة وأم عفيف وأخرج الطبراني من طريق عون بن عويم قال كانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها أم عفيف بنت مسروح تحت حمل بن النابتة فضربت أم عفيف مليكة ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس في آخر هذه القصة قال ابن عباس إحداهما مليكة والأخرى أم عفيف أخرجه أبو داود وهذا الذي وقعت عليه متفولا وبالأخر جزم الخطيب في المبهات وزاد بعض شراح العمدة وقيل أم مكلف وقيل أم مليكة وأما قوله رمت فوقع في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد فرمت إحداهما الأخرى بمجر زاد عبد الرحمن فاصاب بطنها وهي حامل وكذا في رواية أبي المايح عند الحرث لكن قال فخذفت وقال فاصاب قبلها ووقع في رواية أبي داود المذكورة من طريق حمل بن مالك فضربت إحداهما الأخرى بمسطح وعند مسلم من طريق عبيد بن نضيلة بنون وضاد معجمة مضمر على المغيرة بن شعبة قال ضربت امرأة ضربتها بعمود فسطاط وهي حبل فقتلتها وكذا في حديث أبي المايح بن أسامة عن أبيه فضربت الهذلية بطن العامرية بعمود فسطاط أو خباء وفي حديث عويم ضربتها بمسطح بينها وهي حامل وكذا عند أبي داود من حديث حمل بن مالك بمسطح ومن حديث بريدة أن امرأة أخذت امرأة أخرى (قوله فطرح جينها) في رواية عبد الرحمن بن خالد فقتلت ولدها في بطنها وفي رواية يونس فقتلتها مافي بطنها وفي حديث بن حل مالك ماله بلفظ قتلها وجينها ونحوه في رواية عويم وكذا في رواية أبي المايح عن أبيه (قوله فقضى فيهما رسول الله ﷺ بغيره عبد أو أمة) في رواية عبد الرحمن بن خالد ويونس فأخصموا إلى رسول الله ﷺ فقضى أن دية القتل مافي بطنها غرة عبد أو أمة ونحوه في رواية يونس لكن قال أوليدة وفي رواية معمر من طريق أبي سلمة فقال قاتل كيف يعقل وفي رواية يونس عند مسلم أبي داود وورثها ولدها ومن معهم فقال حل بن النابتة وفي رواية عبد الرحمن بن خالد الماشية في الطب فقال ولي المرأة التي غرمت ثم اتفقا كيف أغرم يارسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهال فقتل ذلك رجل فقتل النبي ﷺ إنما هذا من إخوان الكهان وفي مرسل سعيد بن المسيب عند مالك قضي في الجنين يقتل في بطن أمه بغيره عبد أو أوليدة وفي رواية الليث من طريق سعيد الموصولة نحوه عند الترمذي ولكن قال إن هذا يقول بقول شاعر بل فيه غرة وفيه ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغيرة توفيت فقضى رسول الله

عليه السلام بان ميراثها لبنها وزوجها وان العقل على عصبتها وفي رواية عكرمة عن ابن عباس فقال عنها انها قد أسقطت غلاما قد نبت شعره فقال أبو القاتلة إنه كاذب إنه والله ما استهل ولا شرب ولا أكل فثله يطل فقال النبي ﷺ اسجع كسجع الجالية وكأبتها وفي رواية عبيد بن نضيلة عن المغيرة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عصبة القاتلة وغرة لما في بطنها فقال رجل من عصبة القاتلة أنفرم من لا أكل وفي آخره إسجع كسجع الاعراب وجعل عليهم الدية وفي حديث عويم عند الطبراني قال أخوها العلاء بن مسروح يا رسول الله أنفرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فثل هذا يطل فقال اسجع كسجع الجاهلية ونحوه عند أبي يعلى من حديث جابر لكن قال فقالت عاقلة القاتلة وعبد البيهقي من حديث أسامة بن عميرة قال أبوها انما يعقلها بنوها فاختصموا الى رسول الله ﷺ فقال الدية على العصبة وفي الجين غرة فقال ما وضع فعل ولا صاح فاستهل فاطله فثل يطل وهذا بجميع الاختلاف فيكون كل من أبها وأخها وزوجها قالوا ذلك لانهم كلهم من عصبتها بخلاف المقتولة فان في حديث أسامة بن عمير أن المقتولة عامرية والقاتلة هذيلة ووقع في رواية أسامة فقال دعني من أراجيز الاعراب وفي لفظ أسجاعة بك وفي آخر أسجع كسجع الجاهلية قيل يا رسول الله إن شاعر وفي لفظ لسنا من أساجيع الجاهلية في شيء وفيه فقال إن لها ولدا هم سادة الحى وهم أحق أن يعقلوا عن أمهم قال بل أنت أحق أن تعقل عن أختك من ولدها فقال مالى شيء قال حمل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج المرأة وأبو الجين قبض من صدقات هذيل أخرجه البيهقي وفي رواية ابن أبي عاصم ماله عبد ولا أمة قال عشر من الابل قالوا ماله من شيء الا ان تعينه من صدقة بنى الحبان فاعانه بها فاسعى حمل عليها حتى استوفاهما وفي حديثه عند الحرث بن أبي اسامة فقضى ان الدية على عاقلة القاتلة وفي الجين غرة عبد او أمة وعشر من الابل او مائة شاة ووقع في حديث ابن هريرة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه قضى رسول الله ﷺ في الجين بغرة عبد او أمة او فرس أو بغل وكذا وقع عند عبد الرزاق في رواية ابن طاوس عن أبيه عن عمر مرسلا فقال حمل بن النابتة قضى رسول الله ﷺ بالدية في المرأة وفي الجين غرة عبد او أمة او فرس وأشار البيهقي الى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم وان ذلك اخرج من بعض رواه على سبيل التفسير للقرة وذكر انه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس بلفظ قضى ان في الجين غرة قال طاوس الفرس غرة (قلت) وكذا اخرج الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال الفرس غرة وكان بهار أيا أن الفرس أحق باطلاق لفظ القرة من الآدمي ونقل ابن المنذر والخطاط عن طاوس ومجاهد وعروة بن الزبير القرة عبد او أمة او فرس وتوسع داود ومن تبعه من أهل الظاهر فقالوا يجوز كل ما وقع عليه اسم غرة والقرة في الأصل البياض يكون في جهة الفرس وقد استعمل الآدمي في الحديث المتقدم في الوضوء ان اتى يدعون يوم القيامة غرا وتطلق القرة على الشيء النفيس آدميا كان أو غيره ذكر اركان أو اثني وقيل اطلق على الآدمي غرة لانه اشرف الحيوان فان عمل القرة الوجه والوجه اشرف الاعضاء وقوله في الحديث غرة عبد او أمة قال الاسماعيلي قرأ العامة بالاضافة وغيرهم بالتون وحكى القاضي عياض الخلاف وقال التون أوجه لانه يان للقره ماهي وتوجيه الآخر ان الشيء قد يضاف الى نفسه لكنه نادر وقال الباجي يحتمل أن تكون أو شكانم الراوى في تلك الواقعة المخصوصة ويحتمل أن تكون للتون وهو الاظهر وقيل المرفوع من الحديث قوله بغرة فاما قوله عبد او أمة فشك من الراوى في المرباد بها قال مالك الحمران اولى من السودان في هذا وعن أبي عمر بن العلاء قال القرة عبد او أمة بياض قال فلا يجوز في دية الجين سوداء اولم يكن في القرة معنى زائدا لما ذكرها ولقال عبد او أمة يقال إنه انفر بذلك وسائر الفقهاء على الاجزاء فيالو أخرج سوداء واجابوا بان المعنى الزائد كونه نفيسا فلذلك فسر به عبد او أمة لان الآدمي أشرف الحيوان وعلى هذا فالذي وقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة من زيادة ذكر الفرس في هذا الحديث وهم ولفظه غرة عبد او أمة او فرس أو بغل ويمكن إن كان محفوظا أن الفرس هي الأصل في القرة كما تقدم وعلى

عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ فَقَالَ
الْمَغِيرَةُ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْفَرَةِ عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ فَشَهِدَ مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمَةَ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ قَضَى بِهِ

قول الجمهور فاقول ما يجوز من العبد والأمة ما سلم من العيوب التي يثبت بها الرد في البيع لأن المغيب ليس من الخيار واستنط الشافعي من ذلك أن يكون متفهماً به فشرط أن لا ينقص عن سبع سنين لأن من لم يبلغها لا يستقل غالباً بنفسه فيحتاج إلى التمسك بالتوبة فلا يجبر المستحق على أخذه وأخذ بعضهم من لفظ القلام أن لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين ومنهم من جعل الحد ما بين السبع والعشرين والراجح كما قال ابن دقيق العيد أنه يجوز ما لم يبلغ الستين وأكثر منها ما لم يصل إلى عدم الاستقلال بالهرم والله أعلم واستدل به على عدم وجوب القصاص في القتل بالمثل لأنه ﷺ لم يأمر فيه بالقود وإنما أمر بالدية وأجاب من قال به بأن عمود القسطاط يختلف بالكبر والصغر بحيث يقتل بعضه غالباً ولا يقتل بعضه غالباً وطرد المماثلة في القصاص إنما يشرع فيما إذا وقعت الجناية بما يقتل غالباً وفي هذا الجواب نظر فإن الذي يظهر أنه إنما لم يوجب فيه القود لأنها لم يقصد مثلها وشرط القود العمد وهذا إنما هو شبه العمد فلا حاجة فيه للقتل بالمثل ولا عكسه الحديث الثاني (قوله حدثنا وهيب) هو ابن خالد وصرح أبو داود في روايته عن موسى بن اسمعيل شيخ البخاري به (قوله عن هشام) هو ابن عروة وصرح الاسماعيلي من طريق عفان عن وهيب به (قوله عن أبيه عن المغيرة) في رواية الاسماعيلي من طريق ابن جريج حدثني هشام بن عروة عن أبيه أنه حدثه عن المغيرة بن شعبة أنه حدثه قال أبو داود عقب رواية وهيب زواه حماد بن زيد وحماد بن سلمة عن هشام عن أبيه أن عمر يعني لم يذكر المغيرة في السند (قلت) وهي رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب وساق الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد وعبد الله بن المبارك وعبيدة كلهم عن هشام نحوه وخالف الجميع وكيع فقال عن هشام عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن عمر استشار الناس في إملاص المرأة فقال المغيرة أخرجه مسلم (قوله عن عمر رضي الله عنه أنه استشارهم) في رواية الاسماعيلي من طريق سفيان بن عيينة عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر (قوله في إملاص المرأة) في روايته المصنف في الاعتصام من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في إملاص المرأة وهي التي تضرب بطنها فتلقى جنيهاً فقال أياكم سمع من النبي ﷺ فيه شيئا وهذا التفسير أحسن من قول أهل اللغة أن الإملاص أن تزلق المرأة قبل الولادة أي قبل حين الولادة هكذا قلّه أبو داود في السنن عن أبي عبيد وهو كذلك في الغريب له وقال الخليل أملصت المرأة والناقة إذا رمت ولها وقال ابن القطاع أملصت الحامل القتل ولها وقع في بعض الروايات ملاص بغير الف كأنه اسم فعل الولد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو اسم لتلك الولادة كالحنداج ووقع عند الاسماعيلي من رواية ابن جريج عن هشام المشار إليها قال هشام أملص الجنين وهذا يخرج أيضاً على الحذف وقال صاحب الأربع الإملاص الإسقاط وإذا قبضت على شيء فسقط من يدك تقول أملص من يدي إملاصاً وملص وملصاً ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب أن عمر نشد الناس من سمع النبي ﷺ قضى بالسقط (قوله وقال المغيرة) كذا في رواية عبيد الله بن موسى وفي رواية ابن عيينة فقام المغيرة بن شعبة فقال لي أنا يا أمير المؤمنين وفيه تجريد وكان السياق يقتضي أن يقول قتلته وقد وقع في رواية أبي معاوية المذكورة فقلت أنا (قوله قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالفرة عبد أو أمة) كذا في رواية عفان عن وهيب باللام وهو يؤيد رواية التتوين وسائر الروايات بكرة ومنها رواية أبي معاوية بلفظ سمعت النبي ﷺ يقول فيها فرة عبد أو أمة (قوله فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضى به) كذا في رواية وهيب مختصر وفي رواية ابن عيينة فقال عمر من يشهد معك فقام محمد فشهد بذلك وفي رواية وكيع فقال اتني بمن يشهد معك فجاء محمد بن مسلمة فشهد له وفي رواية أبي معاوية

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ تَشَدَّدَ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الشَّفِطِ وَقَالَ الْمَغِيرَةُ أَنَا سَمِعْتُهُ قَضَى فِيهِ بِعُرَّةِ عَبْدِ أُمِّ أُمِّةٍ قَالَ أَنْتَ مَنْ يَشْهَدُ بِمَعْلُوكٍ عَلَى هَذَا؟ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمَةَ أَنَا أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ مِثْلَهُ

فقال لا تبرح حتى تجيء بالخارج مما قلت قال فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة فحدثت به فشهد معي أنه سمع النبي ﷺ قضى به (قوله حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام) هو ابن عروة وهذا في حكم الثلاثيات لان هشاما تابعي كما سبق تقريره في رواية عبيد الله بن موسى أيضا عن الاعشى في أول الديات (قوله عن أبيه أن عمر) هذا صورته الارسال لكن تبين من الرواية السابقة واللاحقة أن عروة حمله عن المغيرة وان لم يصره في هذه الرواية وفي علول البخاري عن رواية وكيع إشارة الى ترجيح رواية من قال فيه عن عروة عن المغيرة وهم الأكثر (قوله فقال المغيرة) كذا لابي ذر وهو الاوجه واغیره وقال المغيرة بالراو (قوله انت بمن يشهد) كذا للاكثر بصيغة فعل الامر من الاتيان وحذفت عند بعضهم الباء من قوله بن وقع في رواية أبي ذر عن غير الكشميني بألف مدودة ثم نون ثم مائة بصيغة استفهام المخاطب على ارادة الاستثبات أى أنت تشهد ثم استفهم ثانيا من يشهد معك (قوله حدثني محمد بن عبد الله) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي نسبته الى جده وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق وكلام الاسماعيلي يشعر بأن البخاري أخرجه عن محمد بن سابق نفسه بلا واسطة (قوله أنه استشارهم في إملاص المرأة مثله) يعنى مثل رواية وهيب قال ابن دقيق العيد الحديث أصل في إثبات دية الجنين وأن الواجب فيه غرة إمام عبد إمامة وذلك اذ ألقته ميتا بسبب الجناية وتصرف الفقهاء بالتقييد في سن الغرة وليس ذلك من مقتضى الحديث كما تقدم واستشارة عمر في ذلك أصل في سؤال الامام عن الحكم اذا كان لا يعلمه أو كان عد شك أو أراد الاستثبات وفيه ان الوقائع الخاصة قد تخفى على الاكابر ويعلمها من دونهم وفي ذلك رد على المقلد اذا استدلى عليه بخبر يخالفه فيجب لو كان صحيحا لعلمه فلان مثلا فان ذلك اذا جاز خفاؤه عن مثل عمر خفاؤه عن غيره أجوز وقد تعلق بقول عمر لثانين بمن يشهد معك من يرى اعتبار العدد في الرواية ويشترط انه لا يقبل اقل من اثنين كما في غالب الشهادات وهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد فانه قد ثبت قبول الفرد في عدة مواطن وطلب العدد في صورة جزئية لا يلد على اعتباره في كل رقعة لجواز المانع الخاص بتلك الصورة أو وجود سبب يقتضى التثبت وزيادة الاستظهار ولا سيما اذا قامت قرينة وقريب من هذا قصة عمر مع أبي موسى في الاستئذان (قلت) وقوة تقدم شرحا مستوفى في كتاب الاستئذان وبسط هذه المسئلة أيضا هناك ويأتى ايضا في باب إجازة خبر الواحد من كتاب الاحكام وقد صرح عمر في قصة أبي موسى بأنه أراد الاستثبات وقوله في إملاص المرأة اصرح في وجوب الانفصال ميتا من قوله في حديث أبي هريرة قضى في الجنين وقد شرط الفقهاء في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتا بسبب الجناية فلو انفصل حيا ثم مات وجب فيه القرد او الدية كاملة ولو ماتت الام ولم يفصل الجنين لم يجب شيء عند الشافعية لعدم ثبوت وجود الجنين وعلى هذا هل يعتبر نقص الانفصال أو تحقق حصول الجنين فيه وجهان أصحهما الثاني ويظهر أثره فيما لو قتل نصفين أو شق بطنها فشوه الجنين وأما اذا خرج رأس الجنين مثلا بعد ما ضرب وماتت الام ولم يفصل قال ابن دقيق العيد ويحتاج من قال ذلك الى تأويل الرواية وحملها على انه انفصل وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه

بابُ جَنِينِ الْمَرْأَةِ وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْوَالِدِ وَعَصَبَةُ الْوَالِدِ لَا عَلَى الْوَلَدِ **هَذَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ بِعُرَّةٍ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْفُرَّةِ تَوَقَّيْتُ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاسَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ** حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ اقْتُلْتُ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذَيْلٍ قَوَّمتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلْتَهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا فَاتَّخَصَّمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَضَى أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا عُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ وَقَضَى دِيَةَ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا

(قلت) وقع في حديث ابن عباس عند ابن داود فأسقطت غلاما قد نبت شعره ميتا فهذا صريح في الانفصال ووقع مجموع ذلك في حديث الزهري قتي رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الماضية في الطب فاصاب بطنها وهي حامل قتل ولعيا في جلتها وفي رواية مالك في هذا الباب فطرحت جنيها واستدل به على ان الحكم المذكور خاص بولد الحرة لان القصة وردت في ذلك وقوله في إملاص المرأة وان كان فيه عموم لكن الزاوي ذكر انه شهد واقعة مخصوصة وقد تصرف الفقهاء في ذلك فقال الشافعية الواجب في جنين الامة عشر قيمة امه كما ان الواجب في جنين الحرة عشر دينها وعلى ان الحكم المذكور خاص بمن يحكم باسلامه (١) ولم يتعرض المجنين محكوم بتهوده لو تصره ومن الفقهاء من قاسه على الجنين المحكوم باسلامه تبعا وليس هذا من الحديث وفيه ان القتل المذكور لا يجري مجرى العمد وانه أعلم واستدل به على ذم السجع في الكلام وعمل الكراهة اذا كان ظاهر التكلف وكذا لو كان منسجما لكنه في ابطال حق او تحقيق باطل فاما لو كان منسجما وهو في حق أو مباح فلا كراهة بل ربما كان في بعضه ما يستحب مثل أن يكون فيه اذعان مخالف للطاعة كما وقع لثل القاضي الفاضل في بعض رسائله أو إقلاخ عن مصيبة كما وقع لثل أبي الفرج بن الجوزي في بعض مواعظه وعلى هذا يحمل ما جاء عن النبي ﷺ وكذا عن غيره من السلف الصالح والذي يظهر لي أن الذي جاء من ذلك عن النبي ﷺ لم يكن عن قصد الى التنجيع وانما جاء اتفاقا لعظم بلاغته واما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصد وهو الغالب ومرايتهم في ذلك متفاوتة جدا والله أعلم * (قوله باب جنين المرأة وان العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله من وجهين قال الاسماعيلي هكذا ترجم أن العقل على الوالد وعصبة الوالد وليس في الخبر بإيجاب العقل على الوالد فان اراد الوالدة التي كانت هي الجانية فقد يكون الحكم عليها فاذا ماتت أو عاشت فالعقل على عصبتها انتهى والمعتمد ما قال ابن بطال مراده أن عقل المرأة المقتولة على والد القاتلة وعصبته (قلت) وأبوها وعصبة أبيها عصبتها فطابق لفظ الخبر الاول في الباب وأن العقل على عصبتها وبينه لفظ الخبر الثاني في الباب أيضا وقضى ان دية المرأة على عاقلها وانما ذكره بلفظ الوالد للإشارة الى ما ورد في بعض طرق القصة وقوله لا على الولد قال ابن بطال يريد ان ولد المرأة اذا لم يكن من عصبتها لا يعقل عنها لان العقل على العصبه دون ذوى الارحام ولذلك لا يعقل الاخوة من الام قاله مقتضى الخبر أن من يرثها لا يعقل (١) قوله ولم يتعرض الخ كذا في بعض النسخ وفي بعضها قبل قوله ولم يتعرض ولا سلامة تبعا ولعل في سقطا وتحريفا

فحضر اه مصححه

باب من استعان عبداً أو صبيّاً، ويذكر أن أم سليم بعثت إلى معلم الكتاب ابنته إلى غلمانا ينقشون صوفاً ولا تبعت إلى حراً حديثي عمرو بن زُرارة أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن عبد العزيز عن أنس قال لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إن أنسا غلامٌ كئيبٌ فليخدمك ، قال فخدمته في الحضر والسفر ، فوالله ما قال لي لشيء صنعتُهُ لم صنعت هذا هكذا ، ولا لشيء لم أصنعه لم كن تصنع هذا هكذا

عنها إذا لم يكن من عصبها وهو متفق عليه بين العلماء كما قاله ابن المنذر (قلت) وقد ذكرت قبل هذا أن في رواية أسامة بن حمير فقال أبوها إنما يعقلها بنوها فقال النبي ﷺ الدية على العصة (قوله باب من استعان عبداً أو صبيّاً) كذا للأكثر بالنون وللنسي والاسماعيلي استعار بالراء قال الكرماني ومناسبة الباب للكتاب أنه لو هلك وجبت قيمة العبد أو دية الحر (قوله ويذكر أن أم سليم بعثت إلى معلم الكتاب) في رواية النسي معلم كتاب بالتكثير (قوله ابعت إلى غلمانا ينقشون) هو بضم الفاء وبالشين المعجمة (قوله صوفاً ولا تبعت إلى حراً) كذا للجمهور بكسر الهجمة وفتح اللام الخفيفة بعد ياء ثقيلة وذكره ابن بطلال بلفظ لا يحرف الاستثناء وشرحه على ذلك وهو عكس معنى رواية الجماعة وهذا الأثر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه عن محمد بن المنكدر عن أم سليم وكأنه منقطع بين ابن المنكدر وأم سليم ولذلك لم يحزم به ثم ذكر حديث أنس في خدمته النبي ﷺ في الحضر والسفر بالتماس أبي طلحة من النبي ﷺ وإجابته له وأبو طلحة كان زوج أم أنس وعزيراتها فعل ذلك وقدينت ذلك في أول كتاب الوصايا قال ابن بطلال إنما اشترطت أم سليم الحران جمهور العلماء يقولون من استعان حراً لم يبلغ أو عبداً بغير إذن مولاة فهل كما من ذلك العمل فهو ضامن لقيمة العبد وأما دية الحر فهي على عاقلة (قلت) وفي الفرق من هذا التعليل نظر ونقل ابن التين ما قال ابن بطلال ثم نقل عن الداودي أنه قال يحمل فعل أم سليم على أنها أهم قال فعلى هذا لا فرق بين حر وعبد ونقل عن غيره أنها إنما اشترطت أن لا يكون حراً لأنها أم لها فإلنا كالمها وعبدنا كعبيدها وأما أولادنا فاجتبتهم وقال الكرماني لعل غرضها من منع بعث الحرا أكرام الحروا إيصال العوض لانه على تقدير هلاكه في ذلك لا تضمنه بخلاف العبد فان الضمان عليها لو هلك به وفيه دليل على جواز استخدام الاحرار وأولاد الجيران فيما لا كبير مشقة فيه ولا يخاف منه التلف كما في حديث الباب وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في اواخر الوصايا (قوله عن عبد العزيز) هو ابن صبيب وقد تقدم منسوبا في هذا الحديث بعينه في كتاب الوصايا ومناسبة اترام سليم لقصة انس أن في كل منهما استخدام الصغير بإذن وليه وهو جار على العرف السائغ في ذلك وإنما خصت أم سليم بالعبيد بذلك لان العرف جرى برضا السادة باستخدام عبيدهم في الامر اليسير الذي لا مشقة فيه بخلاف الاحرار فلم تجر العادة بالتصرف فيهم بالخدمة كما يتصرف في العبيد وأما قصة انس فانه كان في كفاالة أمه فأرسلته من المصلحة أن يخدم النبي ﷺ لما في ذلك من تحصيل النفع العاجل والاجل فأحضرته وكان زوجها معها فانسب الاحضار اليها تارة وإلى أخرى وهذا صدر من أم سليم أول ما قدم النبي ﷺ المدينة كما سبق في باب حسن الخلق من كتاب الادب وانحاز وكانت لاني طلحة في احضار انس قصة أخرى وذلك عند ارادة النبي ﷺ الخروج الى خيبر كما أوضحت ذلك هناك أيضا وتقدم في كتاب المغازي قوله ﷺ لاني طلحة لما أراد الخروج الى خيبر التمس لي غلاما يخرج معي فأحضر له أنسا وقد بينت وجه الجمع المذكور في كتاب الادب أيضا قال الكرماني مناسبة الحديث للترجمة ان الخدمة مستلزمة للاعانة وقوله في آخر الحديث فاقال لي لشيء صنعت له

باب المَعْدِنُ جِبَارٌ وَالْبَثْرُ جِبَارٌ **عَنْ** عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْعَجَمَاءُ جِرْحًا جِبَارٌ وَالْبَثْرُ جِبَارٌ وَالْمَعْدِنُ جِبَارٌ وَفِي الرَّكَازِ الْحُمُسُ

صنعت هذا هكذا ولا شيء لم أصنع لم تصنع هذا هكذا كذا وقع صيغتها واحدة في الانيات والثني وهو في الانيات واضح وأما الثني فقال ابن التين مراده أنه لم يله في الشق الأول على شيء فعله ناقصا عن إرادته تجوزا عنه وحلها ولا لامة في الشق الثاني على ترك شيء لم يفعله خشية من أنس أن يخطئ فيه لوفعله وإلى ذلك أشار بقوله هذا هكذا لانه كاصح عنه فيما فعله ناقصا عن إرادته صفع عنه فيما لم يفعله خشية وقوع الخطأ منه ولو فعله ناقصا عن إرادته لضع عنه انتهى ملخصا ولا يخفى تكلفه وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن جريج قال أخبرني اسمعيل وهو ابن إبراهيم المعروف بابن علي بن زكريا في هذا الباب بلفظ ولا شيء لم أفعله لم تفعله وهذا من رواية الأكاثر عن الأصاغر فان ابن علي مشهور بالرواية عن ابن جريج هنا عن تليذه **باب** المعدن جبار والبثر جبار (كذا ترجم بعض الخبر وأفرد بعضه بعده وترجم في الزكاة البقية وقد تقدم في كتاب الشرب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بتمامه وبدأ فيه بالمعدن وتي بالبثر وأورده هنا من طريق الليث قال حدثني ابن شهاب وهذا مما سمعته الليث عن الزهري وهو كثير الرواية عنه بواسطة وبغير واسطة (قوله عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة) كذا جمعها الليث ووافقه الأكثر واقتصر بعضهم على أبي سلمة وتقدم في الزكاة من رواية مالك عن ابن شهاب فقال عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهذا قد يطن أنه عن سعيد مرسل وعن أبي سلمة موصول وقد أخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله عن أبي هريرة قال الدارقطني المحفوظ عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة وليس قول يونس بمفروق (قلت) قد تابعه الأوزاعي عن الزهري في قوله عن عبيد الله لكن قال عن ابن عباس بدل أبي هريرة وهو وهم من الراوي عنه يوسف بن خالد كما أنه عليه ابن عدى وقد روى سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد وحده عن أبي هريرة شيئا منه وروى بعض الضعفاء عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس بعضه ذكره ابن عدى وهو غلط وأخرج مسلم الحديث بتمامه من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة وقد رواه عن أبي هريرة جماعة غير من ذكر منهم محمد بن زياد كما في الباب الذي بعد وهام بن منبه أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي (قوله العجماء) بفتح المهملة وسكون الجيم وبالمد تانيث أعجموهي البهيمة ويقال أيضا لكل حيوان غير الإنسان وقال لمن لا يفصح والمراد هنا الأول (قوله جبار) بضم الجيم وتخفيف الموحدة هو المهدر الذي لا شيء فيه كذا أسنده ابن وهب عن ابن شهاب وعن مالك ما لا دية فيه أخرجه الترمذي وأصله أن العرب تسمى السيل جبارا أي لا شيء فيه وقال الترمذي فسر بعض أهل العلم قالوا العجماء الدابة المنفلة من صاحبها فما أصابت من انفلاتها فلا غرم على صاحبها وقال أبو داود بعد تخريجها العجماء التي تكون منفلة لا يكون معها أحد وقد تكون بالنهار ولا تكون بالليل ووقع عند ابن ماجه في آخر حديث عباد بن الصامت العجماء البهيمة من الإعام وغيرها والجبار هو المهدر الذي لا يغرم كذا وقع التفسير مدرجا وكأنه من رواية موسى بن عقبة وذكر ابن العربي أن بناء جبار للرفع والأهوار من باب السلب وهو كثير يأتي اسم الفعل والفاعل لسلب معناه كما يأتي لانيات معناه وتعبه شيخنا في شرح الترمذي بأنه للرفع على ما به لان اتلافات الأدمى مضمونة مقهورة متفاهة على ضماها وهذا اتلاف قد ارتفع عن أن يؤخذ به أحد وسيأتي بقية ما يتعلق بالعجماء في الباب الذي يليه (قوله والبثر جبار) في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم والبثر جرحها جبار أما البثر فهي بكسر الموحدة ثم باسما كثة مهموزة ويجوز تسهيلها وهي مؤنثة

باب النجاء جبار ، وقال ابن سيرين : كانوا لا يضمنون من النجاة ، ويضمنون من رد

وقد تذكر على معنى القلب والطوى والجمع أبور وآبار بالمد والتخفيف وبهزتين بينهما موحدة ساكنة قال أبو عبيد المراد بالبئر هنا العادية القديمة التي لا يعلم لها مالك تكون في البادية ليقع فيها انسان أو دابة فلا شيء في ذلك على احد وكذلك لو حفر بئرا في ملكه أو في موات فوقع فيها انسان أو غيره فلف فلا ضمان اذا لم يكن منه تسبب الى ذلك ولا نفرير وكذا لو استأجر انسانا ليحفر له البئر فأنهات عليه فلا ضمان وأما من حفر بئرا في طريق المسلمين وكذا في ملك غيره بغير إذن فلف بها انسان فانه يجب ضمانه على عاقلة الحافر والكفارة في ماله وإن تلف بها غير آدمي وجب ضمانه في مال الحافر ويلتحق بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور والمراد بجرحها وهي بفتح الجيم لا غير كما نقله في النهاية عن الازهرى ما يحصل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة مخصوصة بذلك بل كل الانلاقات ملحق بها قال عياض وجماعة إنما عبر بالجرح لانه الاغلب أو هو مثال نه به على ما عناه والحكم في جميع الانلاف بها سواء كان على نفس أو مال ورواية الاكثر تناول ذلك على بعض الآراء ولكن الراجح الذي يحتاج لتقدير لا عموم فيه قال ابن بطال وخالف الحنفية في ذلك فضمنوا حافر البئر مطلقا قياسا على ركب الدابة لا قياس مع النص قال ابن العربي اتفقت الروايات المشهورة على التلفظ بالبئر وجاءت رواية شاذة بلفظ النار جبار بنون والقياس كقول الراي ومعناه عندهم ان من استرقق دارا بما يجوز له فعدت حتى اتلفت شيئا فلا ضمان عليه قال وقال بعضهم صحفها بعضهم لان اهل اليمن يكتبون النار بالياء لا بالالف فظن بعضهم البئر الموحدة النار بالنون فرواها كذلك قلت هذا التأويل نقله ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن معين وجزم بان معمرأ صحفه حيث رواه عن همام عن أبي هريرة قال ابن عبد البر ولم يأت ابن معين على قوله بدليل وليس بهذا تردد أحاديث الثقات (قلت) ولا يعترض على الحفاظ الثقات بالاحتمالات ويؤيده ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي هريرة على ذكر البئر دون النار وقد ذكر مسلم أن علامة المنكر في حديث المحدث أن يعمد الى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب فيأتي عنه بما ليس عندهم وهذا من ذلك ويؤيده أيضا أنه وقع عند احمد من حديث جابر بلفظ والجب جبار بجمع مضمومة وموحدة ثقيلة وهي البئر وقد اتفق الحفاظ على تفلط سفيان بن حسين حيث روى عن الزهري في حديث الباب الرجل جبار بكسر الراء وسكون الجيم وما ذاك الا أن الزهري مكث من الحديث والأصحاب ففرد سفيان عنه بهذا اللفظ فعد منكرا وقال الشافعي لا يصح هذا وقال الدارقطني رواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبيد الله بن عبد الله والاعرج وأبو صالح ومحمد بن زياد ومحمد بن سيرين فلم يذكروها وكذلك رواه أصحاب الزهري وهو المعروف نعم الحكم الذي نقله ابن العربي صحيح ويمكن أن يتلقى من حيث المعنى من الالحاق بالعجاء ويلتحق به كل جبار فلو أن شخصا عثر فوقع رأسه في جدار فأت أو انكسر لم يجب على صاحب الجدار شيء (قوله والمعدن جبار) وقع في رواية الاسود بن العلاء عند مسلم والمعدن جرحا جبار والحكم فيه ما تقدم في البئر لكن البئر مؤنثة والمعدن مذكر فكانه ذكره بالتأنيث للزاخاة أو لملاحظة أرض المعدن فلو حفر معدن في ملكه أو في موات فوقع فيه شخص فأت قدمه هدر وكذا لو استأجر أجيرا يعمل له فأنهات عليه فأت ويلتحق بالبئر والمعدن في ذلك كل أجير على عمل كمن استأجر على صعود نخلة فسقط منها فأت (قوله وفي الركاك الخس) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة (قوله باب العجاء جبار) أفرد بها بترجمة لما فيها من التفاريع الزائدة عن البئر والمعدن وتقدمت الاشارة الى ذلك (قوله وقال ابن سيرين كانوا لا يضمنون) بالتشديد (من النجاة) بفتح النون وسكون الفاء ثم جاء مهملة أى الضربة بالرجل يقال نجت الدابة اذا ضربت برجلها ونفع بالمال ورمى به ونفع عن فلان ونافع دفع ودافع (قوله ويضمنون من رد العنان) بكسر المهملة ثم نون خفيفة هو ما يوضع في فم الدابة ليصرفها الراكب كما يختار والمعنى أن الدابة اذا كانت مركوبة فلفت الراكب عانها فاصابت برجلها

الْعَيْنَانِ ، وَقَالَ حَمَادٌ : لَا تَضْمَنُ النَّفْعَةَ إِلَّا أَنْ يَنْخُسَ إِنْسَانٌ الدَّابَّةَ ، وَقَالَ شُرَيْحٌ : لَا تَضْمَنُ مَا عَاقَبَتْ أَنْ يَضْرِبَهَا فَتَضْرِبُ بِرِجْلِهَا ، وَقَالَ الْحَكَمُ وَحَمَادٌ إِذَا سَاقَ الْمُكَارِي حِمَارًا عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَتَغْرُ لَا تُقَى عَلَيْهِ ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ إِذَا سَاقَ دَابَّةً فَأَتَعَبَهَا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ وَإِنْ كَانَ خَلْفَهَا مَرْسَلًا لَمْ يَضْمَنْ **حَدَّثَنَا** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْعَجَمَاءُ عَقَلُهَا جَبَارٌ ، وَالْبِشْرُ جَبَارٌ ، وَالْمَعْدِنُ جَبَارٌ ، وَفِي

شِبَاهِ هَذَا إِنْ رَأَى رَجُلًا وَادَّادَ ضَرْبَ رِجْلِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي ذَلِكَ نَسَبٌ لَمْ يَضْمَنْ وَهَذَا الْاِثْرُ وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ شَيْمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ وَأَسَدُهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ نَحْوَهُ (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ حَمَادٍ لَا يَضْمَنُ النَّفْعَةَ إِلَّا أَنْ يَنْخُسَ) بَنُونَ وَمَعْجَمُهُ ثُمَّ مَهْمَلَةٌ أَيْ يَطْلُبُ (قَوْلُهُ إِنْسَانٌ لِلدَّابَّةِ) هُوَ أَهْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَهَا أَوْ أَجْنَبِيًّا وَهَذَا الْاِثْرُ وَصَلَهُ بَعْضُهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةُ سَأَلَتْ الْحَكَمَ عَنْ رَجُلٍ وَقَفَ عَلَى دَابَّةٍ فَضْرِبَتْ بِرِجْلِهَا فَقَالَ يَضْمَنُ وَقَالَ حَمَادٌ لَا يَضْمَنُ (قَوْلُهُ وَقَالَ شُرَيْحٌ) هُوَ ابْنُ الْحَرِثِ الْقَاضِي الْمَشْهُورُ (قَوْلُهُ لَا تَضْمَنُ مَا عَاقَبَتْ) أَيْ الدَّابَّةَ (أَنْ يَضْرِبَهَا) فَضْرِبَ بِرِجْلِهَا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقٍ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ شُرَيْحٍ قَالَ يَضْمَنُ السَّائِقُ وَالرَّاكِبُ وَلَا تَضْمَنُ الدَّابَّةُ إِذَا عَاقَبَتْ قَلْتُ وَمَا عَاقَبَتْ قَالَ إِذَا ضْرِبَهَا رَجُلٌ فَاصَابَتْهُ وَآخَرَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَزَادَ أَوْرَاسَهَا إِلَّا أَنْ يَضْرِبَهَا رَجُلٌ فَتَعَاقِبَ فَلَا ضَمَانَ (قَوْلُهُ وَقَالَ الْحَكَمُ) أَيْ ابْنُ عَتِيبَةَ بِمِثَالَةِ وَمَوْحِدَةٍ مَصْغَرٌ هُوَ الْكُوفِيُّ أَحَدُ قَهْتَنِهِمْ (وَحَمَادٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي سَلِيمَانَ أَحَدُ قَهْتَانِ الْكُوفَةِ أَيْضًا (قَوْلُهُ إِذَا سَاقَ الْمُكَارِي) بِكسر الراء وَبِقَعْبِهَا أَيْضًا (قَوْلُهُ حِمَارًا عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَتَغْرُ) بِالْحَاءِ الْمُجْمَعَةِ أَيْ تَسْقُطُ (قَوْلُهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ) أَيْ لَا ضَمَانَ (قَوْلُهُ وَقَالَ الشَّعْبِيُّ إِذَا سَاقَ دَابَّةً فَأَتَعَبَهَا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ) وَإِنْ كَانَ خَلْفَهَا مَرْسَلًا لَمْ يَضْمَنْ وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ عَامِرٍ وَهُوَ الشَّعْبِيُّ قَالَ إِذَا سَاقَ الرَّجُلُ الدَّابَّةَ وَأَتَعَبَهَا فَاصَابَتْ إِنْسَانًا فَهُوَ ضَامِنٌ فَإِنْ كَانَ خَلْفَهَا مَرْسَلًا أَيْ يَمْشِي عَلَى هَيْئَةٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فَإِنْ أَصَابَتْ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ فَرَقَ الْخَفِيفَةَ فَمَا أَصَابَتْ الدَّابَّةَ يَدْعَا أَوْ رَجُلًا قَالُوا لَا يَضْمَنُ مَا أَصَابَتْ بِرِجْلِهَا وَذَنْبُهَا وَلَوْ كَانَتْ بِسَبَبٍ وَيَضْمَنُ مَا أَصَابَتْ يَدْعَا وَفَهَا فَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى الدَّابَّةِ قُلْتُ عَنْ أُمَّةٍ أَهْلِ الْكُوفَةِ بِمَا يَخَالَفُ ذَلِكَ وَقَدْ احْتَجَّ لَمْ يَطْلُبُوا أَنَّهُ لَا يَمْكُنُ التَّحْفِظُ مِنَ الرَّجُلِ وَالذَّنْبِ بِخِلَافِ الْبُيُوتِ وَاحْتِجَّ بِرَوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ الرَّجُلُ جَبَارٌ وَقَدْ غَلَطَ الْحَفَاطُ وَلَوْ صَحَّ قَالِدٌ أَيْضًا جَبَارٌ بِالْقِيَاسِ عَلَى الرَّجُلِ وَكُلِّ مِمَّا مَقِيدٌ بِمَا أَذِلَّ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا مَبْشُورَةٌ وَلَا نَسَبٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ حَدِيثُ الرَّجُلِ جَبَارٌ مَخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثِ الْعَجَمَاءِ جَبَارٌ لِأَنَّهُمَا فَرَدَ مِنْ أَفْرَادِ الْعَجَمَاءِ وَهُمْ لَا يَقُولُونَ تَخْصِصُ الْعُمُومِ بِالْمَفْهُومِ فَلَا حَاجَةَ لَهُمْ فِيهِ وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ زِيَادَةُ الرَّجُلِ جَبَارٌ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ مِنْ طَرِيقِ آدَمَ عَنْ شُعْبَةَ وَقَالَ تَفَرَّدَ آدَمُ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ وَهِيَ وَهِيَ وَعَدَّ الْخَفِيفَةَ خِلَافَ قَوْلِ أَكْثَرِهِمْ لَا يَضْمَنُ الرَّكِبُ وَالْقَائِدُ فِي الرَّجُلِ وَالذَّنْبُ إِلَّا ابْنَ أَوْقَعَهَا فِي الطَّرِيقِ وَأَمَّا السَّائِقُ فَقِيلَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ يَدْعَا أَوْ رَجُلًا لِأَنَّ النَّفْعَةَ يَرَى عَيْنَهُ فَيَمْكُنُ الْاِحْتِرَازَ عَنْهَا وَالرَّاجِحُ عِنْدَهُمْ لَا يَضْمَنُ النَّفْعَةَ وَإِنْ كَانَ يَرَاهَا أَذِلَّ عَلَى رِجْلَيْهَا مَا يَمْكُنُ بِهِ فَلَا يَمْكُنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ بِخِلَافِ الْقِيَمَةِ فَاتَّعَمَّ بِاللَّحَامِ وَكَذَا قَالَ الْخَالِدِيُّ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ هُوَ الْجَمْعِيُّ وَالسَّنْدُ بَصْرِيُّونَ (قَوْلُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) فِي رَوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ سَمِعْتُ أَبَاهُ رَوَى (قَوْلُهُ الْعَجَمَاءُ عَقَلُهَا جَبَارٌ) فِي رَوَايَةِ حَامِدِ الْبَلْخِيِّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ شُعْبَةَ جَرَحَ الْعَجَمَاءُ جَبَارٌ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْأَسْوَدِ ابْنِ الْعَلَاءِ عِنْدَ مُسْلِمٍ الْعَجَمَاءُ جَرَحَهَا جَبَارٌ وَكَذَا فِي حَدِيثِ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَفِي حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ

الصامت عنده وقال شيخنا في شرح الترمذي وليس ذكر المرح قدما وإنما المراد به إيتاها بأى وجه كان سواء كان
بجرح وغيره والمراد بالعقل الدية أى لادية فيما تلفه وقد استدلل بهذا الاطلاق من قال لاحضان فيما أتلقت البهيمة
سواء كانت منفردة أو معها أحد سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها وهو قول الظاهرية واستثنوا ما اذا كان
الفعل منسوباً اليه بأن حملها على ذلك الفعل اذا كان راكباً كان يلوى عنها فتلف شيئاً بجرحها مثلاً أو بقطعها
أو بجزعها حين يسوقها أو يقودها حتى تلفت مامرت عليه وأما ما لا ينسب اليه فلا حضان فيه وقال الشافعية اذا
كان مع البهيمة انسان فانه يضمن ما تلفته من نفس أو عضو أو مال سواء كان سائقاً أو راكباً أو قائداً سواء كان
مالكاً أو أجيراً أو مستأجراً أو متعبراً أو غادياً وسواء أتلقت بيدها أو رجلاً أو ذنبها أو رأسها وسواء كان ذلك
ليلاً أو نهاراً والحجة في ذلك أن الائتلاف لافرق فيه بين العمد وغيره ومن هو مع البهيمة حاكم عليها فى كالاته
بيده ففعلها منسوب اليه سواء حملها عليه أم لا سواء علم به أم لا وعن مالك كذلك إلا أن رجحت بغير أن بفعلها
أحدث شيئاً ترمع بسببه وحكاها ابن عبد البر عن الجمهور وقد وقع في رواية جابر عد أحد البزار بلفظ السائمة جابر
وفيه إشعار بأن المراد العجباء البهيمة التي ترعى لا كل بهيمة لكن المراد بالسائمة هنا التي ليس معها أحد لانه غالب
على السائمة وليس المراد بها التي لا تلتصق كما في الزكاة فانه ليس مقصوداً هنا واستدل به على أنه لافرق في إيتلاف
البهيمة للزروع وغيرها في الليل والنهار وهو قول الحنفية والظاهرية وقال الجمهور إنما يسقط الضمان اذا كان ذلك
نهاراً وأما بالليل فإن عليه حفظها فاذا اطلقت بتقصير منه وجب عليه ضمان ما أتلقت ودليل هذا التخصيص
ما أخرجه الشافعي رضى الله عنه وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم من رواية الاوزاعي والنسائي أيضاً وابن
ماجه من رواية عبد الله بن عيسى والنسائي أيضاً من رواية محمد بن مسيرة واسماعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن
حرام بن محبصة الانصاري عن البراء بن عازب قال كان له ناقة ضارية فدخلت حائطا فانصدت فيه قضى رسول
الله ﷺ أن حفظ الحواشي بالليل وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها وإن على أهل المواشي ما أصابت
ماشيتهم بالليل وأخرج ابن ماجه أيضاً من رواية الليث عن الزهري عن ابن محبصة أن ناقة للبراء ولم يسم حراماً
وأخرج أبو داود عن رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلاً قال عن حرام بن محبصة عن أبيه وكذا أخرجه مالك
والشافعي عنه عن الزهري عن حرام بن سعد بن محبصة أن ناقة وأخرجه الشافعي في رواية المزني في المختصر عنه
عن سفيان عن الزهري فزاد مع حرام سعيد بن المسيب قالاً إن ناقة للبراء وفيه اختلاف آخر أخرجه البيهقي من
رواية ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل فاختلف فيه على الزهري على ألوان والمسند منها طريق حرام
عن البراء وحرام بمهملين اختلف هل هو ابن محبصة نفسه أو ابن سعد بن حبان لكن قال إنه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا
لم يرو عنه الزهري ولم يوثقه (قلت) وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال إنه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا
فيحتمل أن يكون قول من قال فيه عن البراء أى عن قصة ناقة البراء فتجتمع الروايات ولا يمتنع أن يكون للزهري
فيه ثلاثة أشياخ وقد قال ابن عبد البر هذا الحديث وإن كان مرسل فهو مشهور حدث به الثقات وتلقاه فقهاء الحجاز
بالقبول وأما إشارة الطحاوي الى انه منسوخ بحديث الباب فقد نفى عنه بان النسخ لا يثبت بالاحتال مع الجبل
بالتاريخ وأقوى من ذلك قول الشافعي أخذنا بحديث البراء لثبوته ومعرفة رجاله ولا يخالفه حديث العجباء جابر
لانه من العام المراد به الخاص فلما قال العجباء جابر وقضى فيما أفسدت العجباء بشئ في حال دون حال دل ذلك
على أن ما أصابت العجباء من جرح وغيره في حال جبار وفي حال غير جبار ثم تقضى على الحنفية أنهم لم يستروا
على الاخذ بعمومه في قضيه الراكب متمسكين بحديث الرجل جبار مع ضعف راويه كما تقدم وتعب بعضهم
على الشافعية قولهم إنه لو جرت عادة قوم إرسال المواشي ليلاً وحبسها نهاراً انعكس الحكم على الاصح وأجابوا بأنهم
اتبوا المعنى في ذلك ونظيره القسم الواجب للبراء لو كان يكتسب ليلاً ويأوى الى أهله نهاراً لانعكس الحكم في حقه

الركاز الحُسْنُ باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم **حدثنا** قيس بن حَفْص حَدَّثَنَا
عبد الواحد حَدَّثَنَا الحسن حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ قَتَلَ
نَفْسًا مَعَاهِدًا كَمْ يَرَحَ رَأْحَةُ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رِيحَهَا يُوْجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا

مع أن عماد القس الليل نعم لواطرت العادة في بعض البلاد فكان بعضهم يرسلها ليلا وبعضهم يرسلها نهارا فالظاهر
أنه يقضى بما دل عليه الحديث * (قوله باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم) يضم الجيم وسكون الراء وقد بينت
في الجزية حكمة هذا القيد وأنه وإن لم يذكر في الخبر فقد عرف من قاعدة الشرع ووقع نصاً في رواية أبي معاوية
عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيلي بلفظ حق واليهي من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آبائهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ من قتل معاهدا له ذمة الله ورسوله
ولاني دليود والنسائي من حديث أبي بكره من قتل معاهدا في غير كنهه والذمي منسوب الى الذمة وهي العهد
ومنه ذمة المسلمين واحدة (قوله عبد الواحد) هو ابن زياد (قوله حدثنا الحسن) هو ابن عمرو الفقيه، بفاء ثم
قاف مصغر وقد بينت حاله في كتاب الجزية (قوله مجاهد عن عبد الله بن عمرو) هكذا في جميع الطرق بالذمة
وقد وقع في رواية مروان بن معاوية عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن
عمرو فراد فيه رجلا بين مجاهد وعبد الله أخرجه النسائي وابن أبي عاصم من طريقه وجرم أبو بكر البردنجي
في كتابه بيان المرسل أن مجاهدا لم يسمع من عبد الله بن عمرو (قوله من قتل نفسا معاهدا) كذا ترجم بالذمي وأورد
الخبر في المعاهد وترجم في الجزية بلفظ من قتل معاهدا كما هو ظاهر الخبر والمراد به من له عدم مع المسلمين سواء
كان بقدر جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم وكأنه أشار بالترجمة هنا الى رواية مروان بن معاوية
الذكورة فان لفظه من قتل قتيلاً من أهل الذمة ولترمذى من حديث أبي هريرة من قتل نفسا معاهدا له ذمة الله
وذمة رسوله الحديث وقد ذكرت في الجزية من تابع عبد الواحد على إسقاط جنادة ونقلت ترجيح الدارقطني
لرواية مروان لاجل الزيادة وبيئت أن مجاهدا ليس مدلسا وسأعنه عبد الله بن عمرو ثابت فترجع رواية عبد الواحد
لانه توبع واقرد مروان بالزيادة وقوله لم يرح تقدم شرحه في الجزية والمراد بهذا النفي وإن كان عاما للتخصيص
بزمان ما لما تناحنت الأدلة العقلية والنقلية إن من مات مسلما ولو كان من أهل الكبار فهو محكوم بإسلامه
غير عطف في النار وماله الى الجنة ولو عذب قبل ذلك (قوله ليوجد) كذا لاكثر هنا وفي رواية الكشميني بخذف
اللام (قوله أربعين عاما) كذا وقع للجميع وخالفهم عمرو بن عبد القمار عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيلي فقال
سبعين عاما ومثله في حديث أبي هريرة عند الترمذى من طريق محمد بن مجلان عن أبيه عنه ولفظه وإن ربحها ليوجد من مسيرة
سبعين خروفا ومثله في رواية صفوان بن سليم المشار اليها ونحوه لا محمد بن طريق هلال بن سيف عن رجل عن النبي ﷺ سيكون
قوم لهم عذق من قتل منهم رجلا لم يرح رائحة الجنة وإن ربحها ليوجد من مسيرة سبعين عاما وعند الطبراني في الأوسط من طريق محمد
ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ من مسيرة مائة عام وفي الطبراني عن أبي بكره خمسة عشر عاما ووقع في الموطأ في حديث آخر أن ربحها
يوجد من مسيرة خمسة عشر عاما وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير من حديث أبي هريرة في حديث الجار ذكره صاحب الفردوس
إن ربح الجنة يدرك من مسيرة ألف عام وهذا اختلاف شديد وقد تكلم ابن بطال على ذلك فقال الأربعون هي الأشد فن
بأنها زاد عمله وبقية ونعمه فكانه وجرح الجنة التي تبعه على الطاعة قال والسبعون آخر المعتكف ويعرض عنها
النم وخشية هجوم الأجل فترداد الطاعة بتوفيق الله فيجد ربحها من المدة المذكورة وذكر في المسألة كلاما
متكلفا حاصله أنها مدة الفترة التي بين كل نبي ونبي فمن جاء في آخرها وآمن بالدين يكون أفضل من غيره فيجد ربح
الجنة وقال الكرماني يحتمل أن لا يكون العدد مخصوصه مقصودا بل المقصود المبالغة في التكثير ولهذا خص الأربعين

باب لا يقتل المسلم بالكافر حدثن أحمد بن يونس حدثننا زهير حدثننا مطرف أن عامراً حدثنهم عن أبي جحيفة قال قلت لعلي وحدثننا صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثننا مطرف سمعت الشعبي يحدث قال سمعت أبا جحيفة قال سألت علياً رضي الله عنه هل عندكم شيء مما ليس في القرآن وقال ابن عيينة مرة ما ليس عند الناس فقال والذي

والسبعين لأن الأربعين يشتمل على جميع أنواع العدد لأن فيه الأحاد وأحاده عشرة والمائة عشرات والآلاف مئات والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة إذا جزأوه بقدر موهي النصف والثلث والسدس بغير زيادة ولا نقصان وأما الخمسة فبهي ما بين السبا والارض (قلت) والذي يظهر لي في أجمع أن يقال إن الأربعين أقل من يدرك به ريح الجنة من في الموقف والسبعين فوق ذلك أودكرت للبالغة والخمسة ثم الآلاف أكثر من ذلك ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال فمن أدركه من المسافة البعدى أفضل من أدركه من المسافة القربى وبين ذلك وقد أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذي فقال الجمع بين هذه الروايات أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص بتفاوت منازلهم ودرجاتهم ثم رأيت نحوه في كلام ابن العربي فقال ريح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عذوقاً بما يدرك بما يخلق الله من أدراكه فارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين وثارة من مسيرة خمسمائة نقل ابن بطال أن الملب احتج بهذا الحديث على أن المسلم إذا قتل الذي أو المعاهد لا يقتل به للاقتصار في أمره على الوعيد الأخرى دون الدينوى وسيأتى البحث في هذا الحكم في الباب الذى بعده (قوله **باب لا يقتل المسلم بالكافر**) عقب هذه الترجمة بالتى قبلها للإشارة إلى أنه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل الذي أن يقتل من المسلم إذا قتله عمداً وللإشارة إلى أن المسلم إذا كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل كافر بل يحرم عليه قتل الذي والمعاهد بغير استحقاق (قوله حدثننا صدقة بن الفضل) ثبت في بعض النسخ هنا حدثننا أحمد بن يونس حدثننا زهير حدثننا مطرف أن عامراً حدثنهم عن أبي جحيفة حدثننا صدقة بن الفضل الخ والصواب ما عند الأكثر وطريق أحمد بن يونس تقدمت في الجزية (قوله مطرف) بهمة وتشديد الراء هو ابن طريف بوزن عظيم كوفي مشهور (قوله سألت علياً) تقدم في كتاب العلم بيان سبب هذا السؤال وهذا السياق أخضر من سياقه في كتاب العلم من وجه آخر عن مطرف قال أحمد عن سفيان بن عيينة بهذا السند هل عندكم شيء عن رسول الله ﷺ غير القرآن ولم يتردد فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهم يؤثرون الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة فذكره وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف في العلم وغيره مع شرح الحديث وبيان اختلاف ألفاظ فقته عن علي وبيان المراد بالعقل وفكك الأسير وأما ترك قتل المسلم بالكافر فاخذ به الجمهور إلا أنه يلزم من قول مالك في قاطع الطريق ومن في معناه إذا قتل غيلة أن يقتل ولو كان المقتول ذمياً استثناء هذه الصورة من منع قتل المسلم بالكافر وهى لا تستثنى في الحقيقة لأن فيه معنى آخر وهو الفساد في الأرض وخالف الحنفية فقالوا يقتل المسلم بالذي إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن وعن الشعبي والنخعي يقتل باليهودى والنصرانى دون المجوسى واحتجوا بما وقع عند أبي داود من طريق الحسن عن قيس بن عباد عن علي بلفظ لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده وأخرجه أيضاً من رواية عمر ابن شعيب عن أبيه عن جده وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس واليهيقي عن عائشة ومعلق بن يسار وطرقه كلها ضعيفة إلا الطريق الأولى والثانية فإن سند كل منهما حسن وعلى تقدير قبوله فقالوا وجه الاستدلال منه أن تقديره ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر قالوا وهو من عطف الخاص على العام فيقتضى تخصيصه لأن الكافر الذى يقتل به ذو العهد هو الحربى دون المساوية والأعلى فلا يبقى من يقتل بالمعاهد إلا الحربى فيجب أن يكون الكافر الذى لا يقتل به المسلم هو الحربى تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه قال الطحاوى ولو كانت فيه دلالة على قتل المسلم

بَلَّغَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فَهَمَّا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ وَمَا فِي
الصَّحِيفَةِ قُلْتُ وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ قَالَ الْمَقْلُ وَفِكَكَ الْإِسِيرُ وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ

الذي كانوجه الكلام ان يقول ولاذى عهد في عهده والا لكان الحنا والتي عَلَيْهِ لا يلحق فلما لم يكن كذلك
عنا ان ذلك العهد هو المعنى بالقصاص فصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذمى عهد في عهد بكافر قال ومثله في القرآن
واللاني من من المحيط من نساتكم ان ارتبتم فودعتن ثلاثة أشهر واللاني لم يحضن فان التقدير واللاني من من
الحض واللاني لم يحضن وتعب بأن الأصل عدم التقدير والكلام مستقيم بغيره إذا جعلنا الجملة مستأنفة وبؤيده
اقتصار الحديث الصحيح على الجملة الاولى ولو سلم أنها للمطف فالشاركة في أصل النفي لامن كل وجه وهو كقول
الناظر مررت برمطة طلقا وعمرو فانه لا يوجب ان يكون بعمر ومطلقا أيضا بل المشاركة في أصل المرو وقال الطحاوي أيضا
لا يصح حمله على الجملة المستأنفة لأن سياق الحديث فيما يتعلق بالدماء التي يسقط بعضها ببعض لأن بعض طرقة المسلمون تنكافأ
دموهم وتعب بأن هذا المصير مردود فان في الحديث أحكاما كثيرة غير هذه وقد أبدى الشافعي له مناسبة فقال يشبه
أن يكونون لا أعلمهم أن لا قود بينهم وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل الذمة والعهد محرمة عليهم بغير حق فقال
لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد في عهده ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصا ولا يقتل من له عهد مادام
عهده باقيا وقال ابن السمعاني وأما حملهم الحديث على المستأنف فلا يصح لأن العبارة بعمرم اللفظ حتى يقوم دليل
على التخصيص ومن حيث المعنى أن الحكم الذي ينشأ في الشرع على الاسلام والكفر إنما هو لشرف الاسلام أو
لنقص الكفر أولهما جميعا فان الاسلام ينبوع الكرامة والكفر ينبوع الهوان وأيضاً إن حرم الدمى شبهة قائمة
لوجود الكفر المسيح للدم والذمة إنما هي عهد عارض منع القتل مع بقاء العلة فن الوفاء بالعهد أن لا يقتل المسلم
ذميا فان اتفق القتل لم يتجه القول بالقود لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة ومع قيام الشبهة لاتباع القود (قلت)
وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن زفر أنه رجع عن قول أصحابه فاستند عن عبد الواحد بن زياد قال قلت لأبي إسحاق
تهولون تدرا الحدود بالشبهات فاجتمعت إلى أعظم الشبهات فأقدمتم عليها المسلم يقتل بالكافر قال فاشهد على أبي رجعت
عن هذا وذكر ابن العربي أن بعض الحنفية سأل الشافعي عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد أن يستدل
بالعموم فيقول أخصه بالحرق فعدل الشافعي عن ذلك فقال وجه دليل السنة والتعليل لأن ذكر الصمة في الحكم
يفضي التعليل فبني لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالاسلام فاستكنه وبما احتج به الحنفية ما أخرجه الدارقطني
من طريق عمار بن مطر عن ابراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة عن ابن اليبلي عن ابن عمر قال قتل رسول الله ﷺ
مسلم بكافر وقال أنا أولى من وى بذمته قال الدارقطني ابراهيم ضعيف ولم يروه موصولا غيره والمشهور عن ابن
اليبلي في رسلا وقال البيهقي خطأ راويه عمار بن مطر على ابراهيم في سنده وانما يرويه ابراهيم عن محمد بن المنكدر
عن عبد الرحمن بن اليبلي هذا هو الأصل في هذا الباب وهو منقطع ورواية غيره ثقة كذلك أخرجه الشافعي
وأبو عبيد جميعا عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى (قلت) لم ينفرد به ابراهيم كما بوجهه كلامه فقد أخرجه أبو داود
في المراسيل والفضايل من طريق سالم بن بلال عن ربيعة عن ابن اليبلي وابن اليبلي ضعفة جماعة ووثق فلا يتجوز عما ينفرد
به إذا وصل فكيف إذا أرسل فكيف إذا خالف قاله الدارقطني وقد ذكر أبو عبيد بعد أن حدث به عن ابراهيم
بلفظي أن ابراهيم قال أنا حدثت به ربيعة عن ابن المنكدر عن ابن اليبلي فرجع الحديث على هذا إلى ابراهيم
وابراهيم ضعيف أيضا قال أبو عبيد وبمثل هذا السند لا تسفك دماء المسلمين (قلت) وتبين أن عمار بن مطر خطب
في سنده وذكر الشافعي في الام كلاما حاصله أن في حديث ابن اليبلي أن ذلك كان في قصة المستأنف الذي قتله
عمرو بن أمية قال فعل هذا لو ثبت لكان منسوخا لأن حديث لا يقتل مسلم بكافر خطب به النبي ﷺ يوم الفتح

باب إِذَا لَطَمَ الْمُسْلِمُ يَهُودِيًّا عِنْدَ الْغَضَبِ رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تُخْشَرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْ لَطِمَ وَجْهَهُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ لَطَمَ فِي وَجْهِهِ قَالَ ادْعُوهُ فَدَعَاهُ قَالَ لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ وَالَّذِي اصْطَلَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ قَالَ قُلْتُ وَعَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ فَأَخَذْتُ غَضَبَهُ فَلَطَمْتُهُ قَالَ لَا تُخْشَرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّ النَّاسَ يَصْفُقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى أَخِيذْ بِعَاتِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ قَلْبًا أَذْرِي أَفَاقِي قَبْلِي أَمْ جَزِي بِصَفَةِ الطُّورِ .

كما في رواية عمرو بن شبيب وقصة عمرو بن أمية متقدمة على ذلك بزمان (قلت) ومن هنا يتبعه محبة التأويل الذي تقدم عن الشافعي فإن خطبة يوم الفتح كانت بسبب القتل الذي قتله خزاعة وكان له عهد فخطب النبي ﷺ فقال لو قتلت مؤمنا بكافر لقتله به وقال لا يقتل مؤمن بكافر ولأدو عهد في عهد فأشار بحكم الأول إلى ترك اقتصاصه من الخزاعي بالمعاد الذي قتله وبالحكم الثاني إلى النهي عن الاقدام على ما فعله القاتل المذكور وأنه أعلم ومن حججه قطع المسلم بسرفة مال الذمي قولا والنفس أعظم حرمة وأجاب ابن بطال بأنه قياس حسن لولا النص وأجاب غيره بأن القطع حق لله ومن ثم لو أُنعت السرفة بعينها لم يسقط الخد ولوعا والقتل بخلاف ذلك وأيضا القصاص يشعر بالمساواة ولا مـاواة للكافر والمسلم والقطع لا يشترط فيه المساواة * (قوله **باب** إذا لطم المسلم يهوديا عند الغضب) أي لم يجب عليه قصاص كما لو كان من أهل الذمة وكأنه رمز بذلك إلى أن المخالف يرى القصاص في الظلمة فلما لم يقتص النبي ﷺ للذمي من المسلم دل على أنه لا يجري القصاص لكن ليس كل الكوفيين يرى القصاص في الظلمة فيختص بالإيراد بمن يقول منهم بذلك (قوله رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ) تقدم موصولا مع شرحه في قصة موسى من أحاديث الأنبياء وفي بعض طرقه كما بيته هناك فقال اليهودي إن لي ذمة وعهدا (قوله حدثنا أبو نعيم حدثنا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تُخْشَرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ لَطَمَ وَجْهَهُ الْحَدِيثُ) كَذَا اقصر في السند الأول على بعض المتن وساقه تاما بالسند الثاني وكان سُفْيَانُ وهو الثوري يحدث به تاما ومختصرا فقد أخرجه الاسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدى عن سُفْيَانٍ بلفظ لا تتحدوا بين الأنبياء وزاد فإن الله بعثهم كما بعثي قال الاسماعيلي لم يزد على ذلك ورواه يحيى القطان عن سُفْيَانٍ تاما (قلت) وليس فيه فإن الله بعثهم كما بعثي (قوله جاء رجل) تقدم القول في اسمه وفي اسم الذي لطمه في قصة موسى (قوله لطم في وجهي) في رواية السرخسي قد لطم وجهي (قوله فقال لطمت وجهه) كذا لاكثرهمزة الاستفهام وفي رواية الكشميهني لم لطمت (قوله أم جوزى) في رواية الكشميهني جزى بنجر وار والاول أولى وفي الحديث استدعاء الذمي على المسلم ورفعته إلى الحاكم وسأع الحاكم دعواه وتعلم من لم يعرف الحكم ما خفى عليه منه والاكتفاء بذلك في حق المسلم وأن الذمي إذا أقدم من القول على ما لا علم له به جاز للمسلم المعروف بالمعلم تعزيره على ذلك وتقدمت سائر فوائده في قصة موسى عليه السلام * خاتمة * اشتمل

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كِتَابُ اسْتِثَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ وَإِثْمُ مَنْ أَشْرَكَ بِاللهِ
وَعُقُوبَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

قَالَ اللهُ تَعَالَى: إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ، لَتَنُ أَشْرَكَتَ لِيَجْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ
الْخَاسِرِينَ **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلْقَمَةَ
عَنْ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ،
شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا: إِنَّا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانُهُ بِظُلْمٍ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِنَّهُ

كتاب الديات والقصاص من الأحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثاً المعلق منها وما في معناها من المنايعات
سبعة أحاديث والباقي موصول المكرر منها فيه وفيها مضى أربعون والخاص منها أربعة عشر حديثاً وافقه مسلم على
تفريغها سوى حديث ابن عمر من ورطات الأمور وحديث ابن عباس بفيض الناس إلى الله ثلاث ملحد في
الحرم الحديث وحديث أنس لو أطلع عليك وحديث ابن عباس هذه وهذه سواء وحديث أبي قلابة المرسل ما نقل
أحد قط إلا في إحدى ثلاث وحديث المرسل دخل على نقر من الانصار الحديث في التسامع وفيه من الآثار عن
الصحابه فمن بعدهم ثمانية وعشرون أثراً بعضها موصول وسائرهما معلق والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب استثابة المرتدين والمعاندين وقتالهم﴾

كذا في رواية الثوري وسقط لفظ كتاب من رواية المستطلى وأما النسفي فقال كتاب المرتدين ثم يسمي ثم قال باب
استثابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وإثم من أشرك الخ وقوله والمعاندين كذا للاكثر بالون وفي رواية الجرجاني بالخاء بدل
النون والاول الصواب * (قوله باب إثم من أشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والآخرة قال الله عز وجل
إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ، لَتَنُ أَشْرَكَتَ لِيَجْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) في رواية القاسمي بعد قوله وقتالهم
وإثم من أشرك إلى آخره وحذف لفظ باب والواو في قوله ولئن أشركت لعطف آية على آية والتقدير
وقال لئن أشركت لانه في التلاوة بلا واو قال ابن بطال الآية الاولى دالة على انه لا إثم أعظم من الشرك وأصل
الظلم وضع الشيء في غير موضعه فالشرك أصل من وضع الشيء في غير موضعه لانه جعل ان أخرجه من العدم إلى
الوجود مساوياً فنسب العمة إلى غير النعم بها والآية الثانية خوطب بها النبي ﷺ والمراد غيره والاجاب المذكور
مفيد بالمر على الشرك لقوله تعالى فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم وذكر فيه أربعة أحاديث الحديث
الاول حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم وقد مضى شرحه في كتاب الايمان
في أوائل الكتاب وأشيرت هناك إلى ما وقع في أحاديث الانبياء في قصة ابراهيم عليه السلام من طريق حفص بن
غيث عن الاعمش بهذا الاستدوال ومن في آخره ليس كما يقولون لم يلبسوا إيمانهم بظلم بشرك الحديث وقد أرسل
التفسير المذكور بعض رواة فتد ابن مردويه من طريق عيسى بن يونس عن الاعمش مختصراً ولفظه عن النبي
ﷺ في قوله الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم قال بشرك ومن طريق أبي أحمد الزيري عن سفيان الثوري عن
الاعمش مثله سواء وقد أخرجه الطبري من طريق منصور عن ابراهيم في قوله ولم يلبسوا إيمانهم بظلم قال لم يخلطوه
بشرك هكذا أورده موقوفاً على ابراهيم ومن وجه آخر عن علقمة مثله وأخرج من طريق الاسود بن هلال عن

لَيْسَ بِذَلِكَ إِلَّا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لِقْمَانَ : إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا
 بِشَرِّ بْنِ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ وَحَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرِاهِيمَ أَخْبَرَنَا
 سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ
 أَكْبَرُ الْكِبَايِرِ : الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ ثَلَاثًا أَوْ
 قَوْلُ الزُّورِ قَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِدْرِاهِيمَ
 أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ فِرَاسٍ عَنِ الثَّعْلَبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 قَالَ جَاءَ عَرَايَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَايِرُ ؟ قَالَ : الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، قَالَ ثُمَّ
 مَاذَا ؟ قَالَ ثُمَّ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، قَالَ ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ الْبَيْنُ الْعَمُوسُ ، قُلْتُ وَمَا الْبَيْنُ الْعَمُوسُ ؟
 قَالَ الَّذِي يَقْتَطِعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ **حَدَّثَنَا** خَلَادُ بْنُ يُحْيَى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ
 عَنْ تَمَّامٍ وَالأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ أَتَوَ أَخَذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ؟ قَالَ مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخَذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ
 وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أَخِذَ بِأَوَّلِهِ وَالْآخِرِ

أبي بكر الصديق مثله موقوفا عليه وعن عمر أنه قرأ هذه الآية ففرع فقال أبي بن كعب فقال إنما هو ولم يلبسوا
 إيمانهم بشرك ومن طريق زيد بن صوحان أنه قال لسلطان آية قد بلغتني كل مبلغ فذكرها فقال لسلطان هو الشرك
 فزيد بذلك وأورده من طرق جماعة من الصحابة ومن التابعين مثل ذلك ثم أورد عن عكرمة قولاً آخرها خاصة
 بمن لم يهاجر ومن وجه آخر عن علي أنه قال هذه الآية لأبراهيم خاصة ليست لهذه الأمة وسندهما ضعيف وصوب
 الطبري القول الأول وأنها على العموم لجميع المؤمنين قال الطبري رداً على من زعم أن لفظ اللبس ياء تفسير الظلم هنا
 بالشرك معتلاً بأن اللبس الخلط ولا يصح هنا لأن الكفر والإيمان لا يجتمعان فاجاب بأن المراد بالذين آمنوا أعم
 من المؤمنين الخالص وغيره واحتج بأن اسم الإشارة الواقع خبراً للوصول مع صلته يقتضي أن ما بعده ثابت لمن
 قبله لا كتنسابه ما ذكر من الصفة ولا ريب أن الأمان المذكور أولاً فيجب أن يكون الظلم عين الشرك لأنه تقدم قوله
 وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون إلى قوله أحق بالأمان قال وأما معنى اللبس فليس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود
 الله يخلط به عبادة غيره ويؤيده قوله تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله الأوهم شركون وعرف بذلك مناسبة ذكرها في
 أبواب المردة وكذلك الآية التي صدر بها وأما الآية الأخرى فقالوا هي قضية شرطية لا تستلزم الوقوع وقيل الخطاب
 له والمراد الأمة والله أعلم به الحديث الثاني حديث أبي بكر في أكبر الكباير وقدم في شرحه في الشهادات وفي عقوق
 الوالدين من كتاب الأدب الحديث الثالث حديث عبد الله بن عمرو في ذكر الكباير أيضاً وقد تقدم شرحه في باب اليمين
 الغموس من كتاب الإيمان والنذور (قوله جاء عراي) لم أقف على اسمه (قوله قلت وما اليمين الغموس) السائل عن ذلك
 قد بينته عند شرح الحديث المذكور ومحمد بن الحسين بن إبراهيم في أول السند المعروف بابن اشكاب أخرو على وهو
 من أقران البخاري ولكنه سمع قبله قليلاً ومات بعده وعبد الله بن موسى شيخه هو من كبار شيوخ البخاري المشهورين وقد
 أكثر عنه بلا واسطة وأقرب ذلك ما تقدم في أواخر الدييات في باب جنين المرأة وباروى عنه بواسطة كذا الحديث
 الرابع حديث ابن مسعود (قوله سفيان) هو الثوري (قوله قال رجل) لم أقف على اسمه (قوله من أسأف في الإسلام
 أخذ بالأول والآخرة) قال الخطابي ظاهره خلاف ما أجمعت عليه الأمة أن الإسلام يجب ما قبله وقال تعالى قل

باب حكم المرتد والمرئدة وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم **تُقتل المرتدة وأستتابت**

لذين كفروا إن يتنوها بفقر لهم ما قد سلف قال ووجه هذا حديث أن الكافر إذا أسلم لم يؤخذ بها مضى فإن أساء في الاسلام غاية الاساءة وركب أشد المعاصي وهو مسنر على الاسلام فإنه إنما يؤخذ بما جناه من المعصية في الاسلام ويكت بما كان منه الكفر كان يقال له ألت فعلت كذا وأنت كافر فهلا منعك إسلامك عن معاودة مثله انتهى ملخصا وحاصله أنه أول ما تؤخذ في الأول بالتبكي وفي الآخر بالعقوبة والاولى قول غيره إن المراد بالاساءة انكفر لأنه غاية الاساءة وأشد المعاصي فإذا ارتد ومات على كفره كان كمن لم يسلم فيعاقب على جميع ما قدمه وإن ذلك أشار البخارى بإيراد هذا الحديث بعد حديث أكبر الكبار الشرك وأورد كلا في أبواب المرتدين وغزل ابن طلال عن المهلب قال معنى حديث الباب من أحسن في الاسلام بالمادى على محافظته والقيام بشراطه لم يؤخذ بماعمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أى في عقيدته ترك التوحيد أخذ بكل ما أسلفه قال ابن بطال فرضته على جماعة من العلماء فقالوا لا معنى لهذا الحديث غير هذا ولا تكون الاساءة هنا إلا الكفر للاجماع على أن المراد لا يؤخذ بما عمل في الجاهلية (قلت) وه جزم المهلب الطبرى ونقل ابن التين عن الداودى معنى من أحسن مات على الاسلام ومن أساء مات على غير الاسلام وعن أبى عبد الملك البونى معنى من أحسن في الاسلام أى أسلم إسلاما صحيحا لا نفاق فيه ولا شك ومن أساء في الاسلام أى أسلم رياء وسعة وهذا جزم القرطبي ولغيره معنى الاحسان الاخلاص - من دخل فيه وداوم عليه إلى موته والاساءة ضد ذلك فإنه إن لم يخلص إسلامه كان منافقا لا ينضم عنه ماعمل في الجاهلية فيضاف نفاقه لما أخر إلى كفره الماضى فيعاقب على جميع ذلك (قلت) وحاصله أن الخطأ حمل قوله في الاسلام على صفة خارجة عن ماهية الاسلام وحمله غير على صفة في نفس الاسلام وهو أوجه (تنبيه) حديث ابن مسعود هذا يقابل حديث أبى سعيد لما سئل في كتاب الايمان معاقبة من مالأك فان ظاهر هذا أن من ارتكب المعاصي بعد أن أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصي قيل أن يسلم وظاهر ذلك أن من عمل الحسنات بعد أن أسلم يكتب له ما عمله من الخيرات قيل أن يسلم وقد مضى القول في توجيه الثاني عند شرحه ويحتمل أن يحى هنا بعض ما ذكر هناك كقول من قال إن معنى كتابة ما عمله من الخير في الكفر أنه كان سببا لعمله للخير في الاسلام ثم وجدت في كتاب السنة لعبد العزيز بن جعفر وهو من رتبس الخنابلة ما يدفع دعوة الخطابي وابن بطال الاجماع الذى نقلاه وهو ما نقل عن الميمونى عن أحمد أنه قال بلغنى أن أباحيفه يقول إن من أسلم لا يؤخذ بما كاذ في الجاهلية ثم رد عليه بحديث ابن مسعود فيه أن الذنوب التى كن الكافر يفعلها في جاهليته إذا أصر عليها في الاسلام فإنه يؤخذ بها لأنه باصراره لا يكون تاب منها وإنما تاب من الكفر فلا يسقط عنه ذنب تلك المعصية لأصراره عليها وإلى هذا ذهب الحلي من الشافعية وناول بعض الخنابلة قوله قل للذين كفروا إن يتنوها بفقر لهم ما قد سلف على أن المراد ما سلف ما انتهوا عنه قالوا الاختلاف في هذه المسئلة مبنى على أن التوبة بغير الدم على الذنب مع الافلاع عنه والعزم على عدم العود اليه والكافر إذا تاب من الكفر ولم يعزم على عدم العود إلى الفاحشة لا يكون تابا منها فلا تسقط عنه المطالبة بها والجواب عن الجمهور أن هذا خاص بالمسلم وأما الكافر فإنه يكون بإسلامه كيوم ولدته أمه والأخبار دالة على ذلك كحديث أسامة لما أسكر عليه **يقتل** الذى قال لا إله الا الله حتى قال في آخره حتى تمت أمتى كنت أسلمت يومئذ (قوله **باب حكم المرتد والمرئدة**) أى هل هما سواء أم لا (قوله واستتابت) كذا لا في ذر وفي رواية القاسمى واستتابتهما وحذف اللبائين لكنهم ذكروها كآبى ذر بعد ذكر الآثار عن ابن عمر وغيره وتوجيه الأولى أنه جمع على إرادة الجنس قال ابن المنذر وقال الجمهور تقتل المرتدة وقال على تسترق وقال عمر بن عبد العزيز تباع بأرض أخرى وقال الثورى يحبس ولا تقتل وأسند عن ابن عباس قال وهو قول عطاء وقال أبو حنيفة تحبس الحرية ويؤمر مولى الأمة أن يجرها (قوله وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم) يعنى النخعي تقتل المرتدة أما قول ابن عمر فنسب مغالطى إلى تخرج ابن أبى

مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَصَلَّيْهِمْ غَضَبٌ مِنْ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا
 الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ أَوَّلُكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى
 قُلُوبِهِمْ وَصَنَّفَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ وَأَوَّلُكَ هُمُ الْغَافِلُونَ لَا جَرَمَ يَقُولُ حَقًّا أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ
 إِلَى قَوْلِهِ : ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكَ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ
 دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قِيمَتُهُ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ
 فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ

حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ أُنِيَ عَلَى

بل وافق كل قارىء مصنف بعده فعل هذا فهي في مصحفى المدينة والشام بدالين وفي القية بدال
 واحدة (قوله ولكن من شرح بالكفر صدرا الى وأولئك هم الغافلون) كذا لابي ذر وساق في رواية
 كريمة الآيات كلها وهي حجة لعدم المواخذة بما وقع حالة الاكراه كإسأى تقريره بعد هذا (قوله لا جرم)
 يقول حقا (أنهم في الآخرة هم الخاسرون الى لغفور رحيم) والمراد أن معنى لا جرم حقا وهو كلام أبى
 عبيدة وحذف من رواية النسخى ففيها بعد قوله صدر الآيتين الى قوله لغفور رحيم وفي الآية وعيد شديد لمن ارتد
 عتارا لقوله تعالى ولكن من شرح بالكفر صدرا الى آخره (قوله ولا يزالون يقاتلونك حتى يردوك عن دينكم
 إن استطاعوا الى قوله وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) كذا لابي ذر وساق في رواية كريمة أيضا الآيات
 كلها والغرض منها قوله إن استطاعوا ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر الى آخرها فانه يقيد مطلق مافى
 الآية السابقة من يرتدد منكم عن دينه صوف يأتي الله بقوم يحجم الى آخرها قال ابن بطال اختلف في استنابة المرتد
 قيل يستتاب فإن تاب والا قتل وهو قول الجمهور وقيل يجب قتله في الحال جاء ذلك عن الحسن وطاوس وبه قال
 أهل الظاهر (قلت) ونقله ابن المنذر عن معاذ وعبد بن عمير وعليه يدل تصرف البخارى فانه استظهر
 بالآيات التي لا ذكر فيها للاستنابة والتي فيها أن التوبة لا تنفع وبمجموع قوله من بدل دينه فاقتوه وبقصة معاذ
 التي بعدها ولم يذكر غير ذلك قال الطحاوى ذهب هؤلاء الى أن حكم من ارتد عن الاسلام حكم الحربى الذى
 بلغته البعثة فانه يقاتل من قبل أن يدعى قالوا وانما تشرع الاستنابة لمن خرج عن الاسلام لا عن بصيرة فأما
 من خرج عن بصيرة فلا ثم نقل عن أبى يوسف موافقتهم لكن قال إن جاء مبادرا بالتوبة خليت سبيله وركلت
 أمره الى الله تعالى وعن ابن عباس وعطاء إن كان أصله مسلما لم يستب والا استتب واستدل ابن القصار لقول
 الجمهور بالاجماع يعنى السكونى لأن عمر كتب في أمر المرتد هلا حبستموه ثلاثة أيام وأعطتموه في كل يوم رغيفا
 لعله يتوب فيتوب الله عليه قال ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا من قوله ﷺ من بدل دينه فاقتوه
 أى إن لم يرجع وقد قال تعالى فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم واختلف القائلون بالاستنابة
 هل يكفي بالمرة أو لا بد من ثلاث وهل الثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام وعن علي يستتاب شهرا وعن
 النجاشى يستتاب أبدا كذا نقل عنه مطلقا والتحقيق أنه في من تكررت منها الردة وسأى مزيد لذلك في الحديث
 الأول عند ذكر الزنادقة ثم ذكر في الباب حديثين * الأول (قوله أيوب) هو السخيانى وعكرمة هو مولى ابن
 عباس (قوله أنى على) هو ابن أبى طالب تقدم في باب لا يعذب بعذاب الله من كتاب الجهاد من طريق سفيان
 ابن عيينة عن أيوب بهذا السند أن عليا حرق قوما وذكرته هناك أن الحميدى رواه عن سفيان بلفظ حرق
 المرتدين ومن وجه آخر عند ابن أبى شبة كان أناس يعبدون الأصنام في السرو وعد الطبرانى في الأوسط من

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِزَنَادِقِهِ فَأَحْرَقَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَنْتَفِخَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرِقْهُمْ لِنَهْيِ

طريق سويد بن غفلة أن علياً بلغه أن قوماً ارتدوا عن الإسلام فبعث اليهم فأطعمهم ثم دعاهم إلى الإسلام فأبوا فحفر حفرة ثم أتى بهم ففرض أعناقهم ورامهم فيها ثم ألقى عليهم الحطب فأحرقهم ثم قال صدق الله ورسوله وزعم أبو المظفر الأسفراييني في الملل والنحل أن الذين أحرقهم على طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سباد يهودياً ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة وهذا يمكن أن يكون أصله ما روئاه في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبد الله بن شريك العامري عن أبيه قال قيل لعلي إن هنا قوماً على باب المسجد يدعون أنك ربه فدهاهم فقال لهم ويلكم ما تقولون قالوا أنت ربنا وخالفنا وزانقنا فقال ويلكم إنما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كما تأكلون وأشرب كما تشربون إن أطعت الله أمتاني إن شاء وإن عصيته خشيت أن يعذبي فأتقوا الله وارجعوا فأبوا فلما كان الند غداً عليه فجاء قبر فقال قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام فقال أدخلهم فقالوا كذلك فلما كان الثالث قال ذلك قلم ذلك لاقتلكم بأخيثة قتلة فأبوا الأذلك فقال يا قبرا تني بفعلة معهم مروهم فدخلهم أخذوا بين باب المسجد والقصر وقال اخروا فاجعلوا في الأرض وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود وقال إني طارحكم فيها أو ترجعوا فأبوا أن يرجعوا فحذف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال

إني إذا رأيت أمراً منكراً * أوقدت ناراً ودعوت قبرا

وهذا سند حسن وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة أن علياً أتى بناس من الزط يعبدون وثناً فأحرقهم فسنده منقطع فإن ثبت حمل على قصة أخرى فقد أخرج ابن أبي شيبة أيضاً من طريق أيوب بن النعمان شهدت علياً في الرحبة فجاءه رجل فقال إن هنا أهل بيت لهموثن في دار يعبدونه فقام يمشي إلى الدار فأخرجوا إليه بمثال رجل قال فالحب عليهم على الدار (قوله بزنادقة) برأى ونون وقاف جمع زنديق بكسر أوله وسكون ثانيه قال أبو حاتم السجستاني وغيره الزنديق فارسي مغرب أصل زنده كرادى يقول بدوام الدهر لأن زنده الحياة وكرد العمل ويطلق على من يكون دقيق النظر في الأمور وقال ثعلب ليس في كلام العرب زنديق وإنما قالوا زنديق لمن يكون شديد التحيز وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا ملحدى ودهرى بفتح الدال أى يقول بدوام الدهر وإذا قالوها بالضم أرادوا كبر السن وقال الجوهرى الزنديق من التثوية كذا قال وفسره بعض الشراح بأنه الذى يدعى أن مع الله الها آخر وتعمق بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك والتحقيق ما ذكره من صف في الملل أن أصل الزنادقة أتباع ديسان ثم ماني ثم مزدك الأول بفتح الدال وسكون المثناة التحتانية بعدها صاد مهملة والثاني بتشديد النون وقد تخفف والياء خفيفة والثالث برأى ساكنة ودال مهملة مفتوحة ثم كاف وحاصل مقالاتهم أن النور والظلمة قديمان وأنهما امتزجا فحدث العالم كله منهما فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور وأنه يجب السعي في تخليص النور من الظلمة فيلزم إزهاق كل نفس وإلى ذلك أشار المتنبي حيث قال في قصيدته المشهورة وكلم لظلام الليل عندك من يد * تخبر أن الماتوية تكذب

وكان بهرام جد كسرى تحيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقاله ثم قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور وقام الإسلام والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام حتى قال للملك الزندقة ما كان عليه المناقون وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم أن الزنديق هو الذى يظهر الإسلام ويخفى الكفر فإن أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك والأفاهلهم ما ذكرت وقد قال النووي في لغات الروضة الزنديق الذى لا يتحلل ديناً وقال

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَقَتْنَهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ

محمد بن ميمون في التتبع على المذهب الزنادقة من التوبة يقولون بقاء الدهر وبالتاسخ قال ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا أن الله خلق شيئاً ثم خلق منه شيئاً آخر فدير العالم بأسره ويسمون بها العقل والنفس وتارة للقتل الأول والعقل الثاني وهو من قول التوبة في النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين قال ولهم مقالات سخيفة في النبوات وتحريف الآيات وفرائض العبادات وقد قيل إن سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفسر به المناقب قول الضاحي في المختصر وأي كفر ارتد إليه مما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرها ثم تاب سقط عنه القتل وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمناقب بل كل زنديق منافق من غير عكس وكان من أطلق عليه في الكتاب والسنة المناقب يظهر الاسلام ويعطن عادة الوثن أو اليهودية أما التوبة فلا يحفظ أن أحداً منهم أظهر الاسلام في العهد النبوي والله أعلم وقد اختلف الثقة في الذين وقع لهم مع علي ما وقع على ما سألته واشترى في صدر الاسلام الجعد بن درهم فذهب خالد القسري في يوم عيد الأضحي ثم كثروا في دولة المنصور وأظهر له بعضهم معتقده فأبادهم بالقتل ثم ابنه المهدي فأكثر من تبعهم وقتلهم ثم خرج في أيام المأمون بالك بمحدثين مفتوحين ثم كاف مخفية الخري بضم المعجمة وتشديد الراء فقتل على بلاد الجبل وقتل في المسلمين وهزم الجيوش إلى أن ظفر به المعتصم فسلبه وله اتباع يقال لهم الخزيمة وقصصهم في التواريخ معروفة (قوله فبلغ ذلك ابن عباس) لم ألق على اسم من بلغه وابن عباس كان حينئذ أميراً على البصرة من قبل علي (قوله انتهى رسول الله ﷺ لا تعذبوا بعباد الله) أي لئله عن القتل بالنار لقوله لا تعذبوا وهذا يحتمل أن يكون ما سمعه ابن عباس من النبي ﷺ ويحتمل أن يكون سمعه من بعض الصحابة وقد تقدم في باب لا يعذب بعباد الله من كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة بعثنا رسول الله ﷺ فقال إن وجدتم فلاناً وفلاناً فاحرقوهما بالحديد وفيه ان النار لا يعذب بها الا الله وينت هناك اسمهما وما يتعلق بشرح الحديث وعند أبي داود عن ابن مسعود قصة أخرى أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار الارباب النار (قوله ولقتلهم لقول رسول الله ﷺ) في رواية اسمعيل بن عليه عند أبي داود في الموضعين قال رسول الله ﷺ قال (قوله من بدل دينه فاقتلوه) زاد اسمعيل بن عليه في روايته فبلغ ذلك علياً فقال ويح أم ابن عباس كذا عند أبي داود وعند الدارقطني يحذف أم وهو محتمل أنه لم يرض بما اعترض به ورأى أن النبي ﷺ للتزوية كما تقدم بيان الاختلاف فيه وسألت في الحديث الذي يليه مذهب معاذ في ذلك وأن الامام إذا رأى التغليب بذلك فعله وهذا بناء على تفسير ويح بأنها كلمة فرجة فتوجع له لكونه حمل النبي على ظاهره فاعتقد التحريم مطلقاً فأفكر ويحتمل أن يكون قالها رضا بما قال وإنه حفظ ما نسبته بناء على أحد ما قيل في تفسير ويح أنها تقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاه في النهاية وكأنه أخذه من قول الخليل هي في موضع رافة واستملاح كقولك للصبي ويح ما أحسنه حكاه الأزمري وقوله من هو عام تخص منه من بدله في الباطن ولم يثبت عليه ذلك في الظاهر قال تجرى عليه أحكام الظاهر ويستثنى من بدل دينه في الظاهر لكن مع الاكراه كما سألني في كتاب الاكراه بعد هذا واستدل به على قتل المرتدة كالمرتدة وخضعه الخيفة بالذكر وتمسكوا بحديث النبي عن قتل النساء وحمل الجمهور النبي على الكافرة الأصلية إذا لم تبشر القتال ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النبي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة ما كانت هذه لتقاتل ثم نهى عن قتل النساء واحتجوا أيضاً بأن من الشرطية لا تعم المؤنث وتعقب بأن ابن عباس راوى الخبر قد قال قتل المرتدة وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم يترك ذلك عليه أحق وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن وأخرج مثله مرفوعاً في قتل المرتدة لكن سنده ضعيف واحتجوا من حيث النظر بأن الأصلية تسرق فتكون غنية للجهاديين والمرتدة لا تسرق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتلها وقد وقع في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسله إلى اليمن قال له أيما رجل ارتد عن الاسلام قاده فان عاد والافاضر بعتقه وأيما امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا

حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ

فاضرب عنقه وسنده حسن وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير اليه ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في المحدث كلها الزنا والسرقة وشرب الخمر والقذف ومن صور الزنا رجح المحصن حتى يموت فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء فكذلك يستثنى قتل المرتدة وتمسك به بعض الشافعية في قتل من انتقل من دين كافر الى دين كافر سواء كان من يقر أهله عليه بالجزية أولا واجاب بعض الحنفية بان العموم في الحديث في المبدل لا في التبديل فأما التبديل فهو مطلق لا عموم فيه وعلى تقدير التسليم فهو متروك الظاهر اتفاقا في الكافر ولو أسلم فإنه يدخل في عموم الخبر وليس مرادا واحتجوا أيضا بأن الكفر ملة واحدة فلو تصر اليهودى لم يخرج عن دين الكفر وكذا لو تهود الوثني فوضع أن المراد من بدل دين الاسلام بدين غيره لان الدين في الحقيقة هو الاسلام قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وما عداه فهو بزعيم المدعى وأما قوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام يتبع فتنا فلن يقبل منه فقد احتج به بعض الشافعية فقال يؤخذ منه أنه لا يقر على ذلك وأجب بأنه ظاهر في أن من ارتد عن الاسلام لا يقر على ذلك سلبا لكن لا يلزم من كونه لا يقبل منه أنه لا يقر بالجزية بل عدم القبول والحسran إنما هو في الآخرة سلبا أن عدم القبول يستفاد منه عدم التقرير في الدنيا لكن المستفاد أنه لا يقر عليه فلو رجع الى الدين الذى كان عليه وكان مقرا عليه بالجزية فإنه يقتل إن لم يسلم مع امكان الاسماك باننا لا نقبل منه ولا نقتله ويؤيد تخصيصه بالاسلام ما جاء في بعض طرقه فقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس ورفعه من خالف دينه دين الاسلام فاضربوا عنقه واستدل به على قتل الزنديق من غير استتابه وتعقب بان في بعض طرقه كما تقدم أن عليا استتابهم وقد نص الشافعى كما تقدم على القبول مطلقا وقال يستتاب الزنديق كما يستتاب المرتد وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان إحداهما لا يستتاب والاخرى إن تكررت منه لم تقبل توبته وهو قول الليث واسحق وحكى عن أبي اسحق المروزي من أئمة الشافعية ولا يثبت عنه بل قيل إنه تحريف من اسحق بن راهويه والاول هو المشهور عند المالكية وحكى عن مالك إن جاء تابيا يقبل منه والا فلا وبه قال أبو يوسف واختاره الاستاذان أبو اسحق الأسفرائينى وأبو منصور البغدادى وعن بقية الشافعية أوجه كالمذاهب المذكورة وخامس يفصل بين الداعية فلا يقبل منه وتقبل توبة غير الداعية وأقبح ابن الصلاح بأن الزنديق اذا تاب تقبل توبته ويعزفان عا دبادرناه بضرب عنقه ولم يعمل واستدل من منع بقوله تعالى الا الذين تابوا وأصلحو فقال الزنديق لا يطلع على صلاحه لان الفساد إنما أتى مما أسره فاذا أطلع عليه وأظهر الاقلاق عنه لم يزد على ما كان عليه ويقول تعالى إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم الآية وأجيب بأن المراد من مات منهم على ذلك كما فسره ابن عباس فما أخرجه ابن أبي حاتم وغيره واستدل لمالك بأن توبة الزنديق لا تعرف قال وإنما لم يقتل النبي ﷺ المنافقين لتألف ولأنه لو قتلهم لقتلهم بعلمه فلا يؤمن أن يقول قاتل إنما قتلهم لمعنى آخر ومن حجة من استتابهم قوله تعالى اتخذوا إيمانهم جنة فدل على أن اظهار الايمان يحسن من القتل وكلهم أجمعوا على أن أحكام الدنيا على الظاهر والله يتولى السرائر وقد قال ﷺ لاسامة هلا شفتك عن قلبه وقال للذى ساره في قتل رجل أليس يصلى قال نعم قال أولئك الذين نبيت عن قتلهم وسيأتى قريبا أن في بعض طرق حديث أبي سعيد أن خالد بن الوليد لما استأذن في قتل الذى أنكر القسمة وقال كم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه فقال ﷺ إني لم أؤمر أن أقب عن قلوب الناس أخرجه مسلم والاحاديث في ذلك كثيرة * الحديث الثانى حديث أبي موسى الأشعرى وهو مشتمل على أربعة أحكام الاول السواك وقد تقدم في الطهارة آثم عما هنا الثانى ذم طلب الامارة ومنع من حرص عليها وسيأتى بسطه في كتاب الأحكام الثالث بعث أبى موسى على وارسال معاذ أيضا وقد تقدم بيانه في كتاب المغازى بعد غزوة الطائف بثلاثة أبواب الرابع قصة اليهودى الذى أسلم ثم ارتد وهو المقصود هنا (قوله يحيى) هو ابن سعيد القطان والسند كله بصريون (قوله عن أبى موسى) في رواية

أَنبَتَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي ، وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي
وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ فَكَلَاهُمَا سَأَلَ فَقَالَ : يَا أَبَا مُوسَى أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ قَالَ قُلْتُ
وَالَّذِي بَيْنَكَ بِالْحَقِّ مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا ، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ ، فَكَأَنِّي
أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِ تَحْتَ شَفَتَيْهِ قَلَصْتُ فَقَالَ : لَنْ أَوْ لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ وَلَكِنْ
إِذْهَبْ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ إِلَى الْيَمَنِ ، ثُمَّ أَتْبِعْهُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ ، فَلَمَّا قَدِمَ

أحمد عن يحيى القطان بهذا السند قال أبو موسى الأشعري (قوله ومعى رجلان من الاشعريين) هما من قومه ولم
أنت على أحدهما وقد وقع في الاوسط للطبراني من طريق عبد الملك عمير عن أبي بردة في هذا الحديث ان احدهما
ابن عم أبي موسى وعنده مسلم من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة رجلان من بني عمي (قوله فكلاهما
سأل) كذا فيه بحذف المسئول وبينه أحد في روايته المذكورة فقال فيها سأل العمل وسيأتي بيان ذلك في الأحكام
من طريق يزيد بن عبد الله ولفظه فقال أحدهما أمرنا يارسول الله فقال الآخر مثله ومسلم من هذا الوجه أمرنا
على بعض ما ولاك الله ولا حد والنسائي من وجه آخر عن أبي بردة فتشهد أحدهما فقال جئناك لتستعين بنا على
عملك فقال الآخر مثله وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه أناني ناس من الاشعريين فقالوا انطلق
معنا الى رسول الله ﷺ فان لنا حاجة فقمتم معهم فقالوا أنستعين بنا في عملك ويجمع بأيه كان معهما من يتبعهما
وأطلق صيغة الجمع على الاثنين (قوله فقال ياأبا موسى أو يا عبد الله بن قيس) شك من الراوي بينهما خاطبة ولم يذكر
القول في هذه الرواية وقد ذكره أبو داود عن أحمد بن حنبل ومسدد كلاهما عن يحيى القطان بسنده فيه فقال ما تقول
ياأبا موسى ومثله لمسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى (قوله قلت والذي بعثك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما)
يفسر به رواية أبي العيميس فاعتذرت الى رسول الله ﷺ عما قالوا وقلت لم أدر ما حاجتهم فصددني وعذرني وفي
لفظ فقال لم أعلم لماذا جاء (قوله لن أولاً) شك من الراوي وفي رواية يزيد عند مسلم إنا والله (قوله لانتعمل
على عملنا من أراد) في رواية أبي العيميس من سألتا بفتح اللام وفي رواية يزيد أحدا سألوه ولا أحدا حرص عليه
وفي أخرى فقال إن اخوتكم عندنا من يطلبه فلم يستعن بهما في شيء حتى مات أخرجه أحمد من رواية اسمعيل
ابن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة وأدخل أبو داود بينهما وبين أبي بردة رجلاً (قوتم أتبعه) همزة ثم مشاة ساكنة
(قوله معاذ بن جبل) بالنصب أي بمثله بعده وظاهره أنه ألحقه به بعد أن توجه ووقع في بعض النسخ وأتبعه همزة
وصل وتشديد ومعاذ بالرفع لكن تقدم في المغازي بلفظ بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذ الى اليمن فقال يسرا
ولا تصرا الحديث ويحمل على أنه أضاف معاذ الى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجه فوصاهما عند التوجه
بذلك ويعين ان يكون المراد أنه وصى كلاهما واحدا بعد آخر (قوله فلما قدم عليه) تقدم في المغازي أن كلاهما
كان على عمل مستقل وأن كلاهما كان اذا سار في أرضه فقرب من صاحبه أحدث به عهدا وفي أخرى هناك فجعلنا
يتزاوران فزار معاذ أبا موسى وفي أخرى ف ضرب فسطاطا ومعنى القى له وسادة فرشها له ليجلس عليها وقد ذكر
الباجي والاصمغلي فيما نقله عياض عنهما ان المراد بقول ابن عباس فاضلجعت في عرض الوسادة
الفرش ورده النووي فقال هذا ضعيف أو باطل وإنما المراد بالوسادة ما يجعل تحت رأس النائم
وهو كما قال قال وكانت عادتهم أن من أرادوا إكرامه وضعوا الوسادة تحته مبالغة في إكرامه وقد وقع في
حديث عبد الله بن عمرو ان النبي ﷺ دخل عليه فلقى له وسادة كما تقدم في الصيام وفي حديث
ابن عمر أنه دخل على عبد الله بن مطيع فطرح له وسادة فقال له ماجئت لأجلس أخرجه مسلم ولم أر في شيء

عَلَيْهِ أَلْقِي لَهُ وَسَادَةٌ قَالَ أَنْزِلْ فَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مَوْثِقٌ قَالَ مَا هَذَا؟ قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَاسْلَمَ ثُمَّ
تَهَوَّدَ، قَالَ أَجْلِسْ، قَالَ لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَأَمَرَهُ بِقَتْلِ، ثُمَّ
تَذَكَّرْنَا قِيَامَ اللَّيْلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا أَمَا أَنَا فَأَقُومُ وَأَتَأَمُّ، وَأَرْجُو فِي نَوْمِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمِي

من كتب اللغة أن الفراش يسمى وسادة (قوله قال أنزل) أي فاجلس على الوسادة (قوله فإذا رجل الخ) هي
جملة حالية بين الأمر والجواب ولم أقف على اسم الرجل المذكور وقوله كان يهوديا فاسلم ثم تهود في رواية مسلم
وابن داود ثم راجع دينه دين السوء لأحد من طريق أبيوب عن حميد بن هلال عن أبي بردة قال قدم معاذ بن جبل
على أبي موسى فإذا رجل عنده فقال ما هذا فذكر مثله وزاد ونحن نريده على الإسلام منذ أحبه شهرين وأخرج
الطبراني من وجه آخر عن معاذ وأبي موسى أن النبي ﷺ أمرهما أن يعان الناس فزار معاذ أبا موسى فإذا عنده
رجل مَوْثِقٌ به بالحديد فقال يا أخي أو بعث نعتب الناس إنما بعثنا نعلمهم دينهم ونأمرهم بما ينفعهم فقال انه
اسلم ثم كفر فقال والذي بعث محمدا بالحق لا أبرح حتى احرقه بالنار (قوله لا اجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله)
بالرفع خبر مبتدا محذوف ويجوز الصب (قوله ثلاث مرات) أي كرر هذا الكلام ثلاث وبن أبو داود في
روايته أنهما كررا القول أبو موسى يقول اجلس ومعاذ يقول لا اجلس فعلى هذا فقله ثلاث مرات من كلام
الراوي لا لثمة كلام معاذ ووقع في رواية أيوب بعد قوله قضاء الله ورسوله أن من رجع عن دينه أو قال بدل
دينه فاقتلوه (قوله فأمر به فقتل) في رواية أيوب فقال والله لا أقعد حتى تضربوا عنقه فغضب عنقه وفي رواية
الطبراني التي أشرت إليها فأتى محبب فلهب فيه النار فكشفه وطرحه فيها ويمكن الجمع بأنه ضرب عنقه ثم اتقاء في
النار ويؤخذ منه أن معاذ وأبا موسى كانا يريان جواز التعذيب بالنار واهراق الميت بالنار مبالغة في إهانته وترهيا
عن الاقتداء به وأخرج أبو داود من طريق طلحة بن يحيى وي زيد بن عبد الله كلاهما عن أبي بردة عن أبي
موسى قال قدم على معاذ فذكر قصة اليهودي وفيه قال لا أنزل عن دابتي حتى يقتل فقتل قال أحدهما وكان قد
استيب قبل ذلك وله من طريق أبي اسحق الشيباني عن أبي بردة أني أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام
فدعاه فابى عشرين ليلة أو قريبا منها وجاء معاذ فدعاه فأبى فغضب عنقه قال أبو داود رواه عبد الملك بن عمير
عن أبي بردة فلم يذكر الاستتابة وكذا ابن فضال عن الشيباني وقال المسعودي عن القاسم يعني ابن عبد الرحمن في
هذه القصة فلم ينزل حتى ضرب عنقه وما استتابة وهذا يعارضه الرواية المثبتة لأن معاذ استتابة وهي أقوى من
هذه والروايات السابقة عنها لا تعارضها وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودي فلا حجة فيه لمن قال يقتل المرتد بلا
استتابة لأن معاذ يكون اكتفى بما تقدم من استتابة أبي موسى وقد ذكرت قريبا أن معاذ روى الأمر باستتابة
المرتد والمردة (قوله ثم تذكرنا قيام الليل) في رواية سعيد بن أبي بردة فقال كيف تقرأ القرآن أي في صلاة الليل
(فقال أحدهما) هو معاذ ووقع في رواية سعيد بن أبي بردة فقال أبو موسى اقرؤه قائما وقاعدا وعلى راحتي
وأنتفرقة تقوفا بقاء وقاف بينهما وأو ثقيلة أي لازم قراءته في جميع الأحوال وفي أخرى فقال أبو موسى كيف تقرأ
أنت يا معاذ قال أنا أول الليل فأقوم وقد قضيت حاجتي فأقرأ ما كتب الله (قوله وأرجو في نومي ما أرجو في قومي)
في رواية سعيد وأحسب في الموضوعين كما تقدم بيانه في المغازي وحاصله أنه يرجو الأجر في ترويح نفسه بالنوم ليكون
أنشط عند القيام وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم تولية أميرين على البلد الواحد وقسمة البلد بين أميرين وفيه كراهة
سؤال الامارة والمحرص عليها ومنع الحريض منها كإسياتى بسطه في كتاب الاحكام وفيه تزاور الاخوان
والأمراء والعلماء واکرام الضيف والمبادرة الى انكار المنكر واقامة الحد على من وجب عليه وإن المباحات

باب قُتِلَ مَنْ أَبَى قَبُولَ الْقَرَارِضِ وَمَا نُسِبُوا إِلَى الرِّدَّةِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا
الْمَيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ لَمَّا

يُوجَرُ عَلَيْهَا بَالِيَةً إِذَا صَارَتْ وَسَائِلَ لِلْمَقْصِدِ الْوَاجِبَةِ أَوْ الْمُنْدُوبَةِ أَوْ تَكْمِيلًا لشيءٍ مِنْهَا * (قوله **باب قتل**
من أبى قبول القرائض) أي جواز قتل من امتنع من التزام الأحكام الواجبة والعمل بها قال الملب قال من
امتنع من قبول القرائض نظر فإن أقر بوجوب الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل فإن أضاف إلى امتناعه
نصب القتال قوتل إلى أن يرجع قال مالك في الموطأ الأمر عندنا فيمن منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع
المسلمون أخذها منه كان حقاً عليهم جهاده قال ابن بطال مراده إذا أقر بوجوبها لا خلاف في ذلك (قوله وما نسبوا
إلى الردة) أي أطلق عليهم اسم المرتدين قال الكرماني ما في قوله وما نسبوا نافية لذا قالوا الذي يظهر لى أنها مصدرية
أي ونسبهم إلى الردة وأشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي أورده كما سأبينه قال القاضي عياض
وغيره كان أهل الردة ثلاثة أصناف صفحنا إلى عبادة الأوثان وصف تبعوا مسيلة والاسود العنبي وكان كل منهما
ادعى النبوة قبل موت النبي ﷺ فصدق مسيلة أهل اليمامة وجماعة غيرهم وصدق الاسود أهل صنعاء وجماعة
غيرهم قتل الاسود قبل موت النبي ﷺ بقليل وبقي بعض من آمن به فقتلهم عمال النبي ﷺ في خلافة أبي بكر وأما مسيلة
فجهز إليه أبو بكر الجيش وعليهم خالد بن الوليد فقتلوه وصف ثالث استمروا على الاسلام لكنهم جحدوا
الزكاة وتأولوا بأنها خاصة بمن النبي ﷺ وهم الذين ناظر عمر أبا بكر في قتالهم كما وقع في حديث الباب وقال
أبو محمد بن حزم في الملل والنحل اقتصم العرب بعد موت النبي ﷺ على أربعة أقسام طائفة بقيت على ما كانت عليه
في حياته وهم الجمهور وطائفة بقيت على الاسلام قايضاً لأنهم قالوا يقيم الشرائع الا الزكاة فهم كثير لكنهم قليل بالنسبة
إلى الطائفة الأولى والثالثة أعلنت بالكفر والردة كأصحاب طليحة وسجاح وهم قليل بالنسبة لمن قبلهم الا أنه كان
في كل قبيلة من قواهم من ارتد وطائفة توقفت فلم تطلع أحداً من الطوائف الثلاثة وتربصوا لمن تكون الغلبة فاخرج
أبو بكر إليهم البعوث وكان فيروز ومن معه غلبوا على بلاد الاسود وقتلوه وقتل مسيلة باليمامة وعاد طليحة إلى
الاسلام وكذا سجاح ورجع غالب من كان ارتد إلى الاسلام فلم يعل الحول الا والجميع قد راجعوا دين الاسلام
وقه اخذ (قوله أن أبا هريرة قال) في رواية مسلم عن أبي هريرة وهكذا رواه الأكثر عن الزهري بهذا السند
على أنه من رواية أبي هريرة عن عمرو عن أبي بكر وقال يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن
أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال أمرت أن أقاتل الناس الحديث فساقه على أنه مسند أبي هريرة ولم يذكر
أبا بكر ولا عمر أخرجه مسلم وهو محمول على أن أبا هريرة أصل الحديث من النبي ﷺ وحضر مناظرة أبي بكر
وسمع عمر قصصها كما هي وفيه أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلا واسطة من طرق فاخرجه مسلم من طريق العلاء
ابن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه ومن طريق أبي صالح ذكر أن كلاهما عن أبي هريرة وأخرجه ابن خزيمة من
طريق أبي العنيس سعيد بن كثير بن عبيد عن أبيه وأخرجه أحمد من طريق همام بن منبه ورواه مالك خارج الموطأ
عن أبي الزناد عن الأعرج وذكره ابن مندة في كتاب الايمان من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة كلهم عن أبي
هريرة ورواه عن النبي ﷺ ايضاً ابن عمر كما تقدم في أوائل الكتاب في كتاب الايمان وجابر وطارق الاشجعي
عند مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس واصله عند البخاري كما تقدم في أوائل الصلاة وأخرجه
الطبراني من وجه آخر عن أنس وهو عند ابن خزيمة من وجه آخر عنه لكن قال عن أنس عن أبي بكر وأخرجه
الطبراني من حديث الثمان بن بشير وأخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد وابن عباس وجابر الجعفي وفي الأوسط

تُوفِّي النَّبِيُّ ﷺ واستخيف أبو بكر، وكفر من كفر من العرب، قال عمرُ بن الخطاب بكراً، كيف تقابل الناس وقد قال رسول الله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فقتل قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله قال أبو بكر والله لا أقاتل من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤذونها

من حديث سمرة وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة أن شاء الله تعالى (قوله كفر من كفر من العرب) في حديث انس عند ابن خزيمة لما توفي رسول الله ﷺ ارتد عامة العرب (قوله يا أبا بكر كيف تقابل الناس) في حديث أنس أريد أن تقابل العرب (قوله أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) كذا ساقه الأكثر وفي رواية طارق عند مسلم من وحده الله وكفر بما يعبد من دونه حرم دمه وماله وأخرجه الطبراني من حديثه كرواية الجمهور وفي حديث ابن عمر حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ونحوه في حديث أبي العباس وفي حديث أنس عند أبي داود حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله أن يستقبلوا قبلتنا ويأكلوا ذبيحتنا ويسلوا صلاتنا وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ويؤمنوا بي وبما جئت به قال الخطابي زعم الروافض أن حديث الباب متناقض لأن في أوله أنهم كفروا وفي آخره أنهم ثبتوا على الإسلام إلا أنهم منعوا الزكاة فإن كانوا مسلمين فكيف استحل قتلهم وسبي ذرائعهم وإن كانوا كفاراً فكيف أخرج على عمر بالفرقة بين الصلاة والزكاة فإن في جوابه إشارة إلى أنهم كانوا مقرين بالصلاة قال والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا إلى الردة كانوا صنفين صنف رجعوا إلى عبادة الاوثان وصف صنعوا الزكاة وتأولوا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم فزعوا أن دفع الزكاة خاص به ﷺ لأن غيره لا يطهرهم ولا يصل عليهم فكيف تكون صلاته سكن لهم وإنما أراد عمر بقوله تقابل الناس الصنف الثاني لأنه لا يتردد في جواز قتل الصف الأول كما أنه لا يتردد في قتال غيرهم من عباد الاوثان والنيران واليهود والنصارى قال وكأنه لم يستحضر من الحديث إلا القدر الذي ذكره وقد حفظ غيره في الصلاة والزكاة معارف رواء عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يعم جميع الشريعة حيث قال فيها يؤمنوا بي وبما جئت به فإن مقتضى ذلك أن من جحد شيئاً بما جاء به ﷺ ودعى إليه فامتنع ونصب القتال أنه يجب قتاله إذا أصر قال وإنما عرضت الشبهة لما دخله من الاختصار وكان راويه لم يقصد سياق الحديث على وجهه وإنما أراد سياق مناظرة أبي بكر وعمر واعتبد على معرفة السامعين بأصل الحديث انتهى ملخصاً (قلت) وفي هذا الجواب نظر لأنه لو كان عند عمر في الحديث حتى يقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ما استشكل قتلهم للتسوية في كون غاية القتال ترك كل من التلطف بالشهادتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة قال عياض حديث ابن عمر نص في قتال من لم يصل ولم يرك كن لم يقر بالشهادتين واحتجاج عمر على أبي بكر وجواب أبي بكر دل على أنهما لم يسمعا الحديث الصلاة والزكاة أدل سمعه عمر لم يحتج على أبي بكر ولو سمعه أبو بكر لرد به على عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم قوله لا يجحد (قلت) أن كان الضمير في قوله بجحد للإسلام فيما ثبت أنه من حق الإسلام تناوله ولذلك اتفق الصحابة على قتال من جحد الصلاة (قوله لا قاتل من فرق بين الصلاة والزكاة) يجوز تشديد فرق وتخفيفه والمراد بالفرق من أقر بالصلاة وأنكر الزكاة جامداً أو مانعاً مع الاعتراف وإنما أطلق في أول القصة الكفر ليشتمل الصنفين فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق الآخرين مجاز تغليبا وإنما قاتلهم الصديق ولم يعذبهم بالجمل لأنهم نصبوا القتال فيهمز اليهم من دعاهم إلى الرجوع فلما أصرروا قاتلهم قال المازري ظاهر السياق أن عمر كان موافقا على قتال من جحد الصلاة فالزمه الصديق بمثله في الزكاة لو رددما في الكتاب والسنة مورداً واحداً (قوله فإن الزكاة حق المال) يشير إلى دليل منع

الشفقة التي ذكرها أن حق النفس الصلاة وحق المال الزكاة فمن صلى ععم نفسه ومن زكى ععم ماله فإن لم يصل
فوتل على ترك الصلاة ومن لم يزك أخذت الزكاة من ماله قهرا وإن نصب الحرب لذلك فقول وهذا يوضح أنه لو
كان سمع في الحديث وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة لما احتاج إلى هذا الاستنباط لكنه يحتمل أن يكون سمعه
واستظهر بهذا الدليل النظري (قوله والله لو منعوني عناقا) تقدم ضبطها في باب أخذ العناق وفي الصدقة من كتاب
الزكاة ووقع في رواية قتيبة عن الليث عند مسلم عقالا وأخرجه البخاري في كتاب الاعتصام عن قتيبة فكفى بهذه
اللفظة فقال لو منعوني كذا واختلف في هذه اللفظة فقال قوم هي وهم وإلى ذلك أشار البخاري بقوله الاعتصام
عقب إرادة قال ابن بكير يعني شيخه فيه هنا وعبد الله يعني ابن صالح عن الليث عناقا وهو أصح ووقع في رواية
ذكرها أبو عبيدة لو منعوني جدبا أذوط وهو يؤيد أن الرواية عناقا والأذوط الصغير الفك والذوق قال عياض
واحتج بذلك من يجيز أخذ الصاق في زكاة الغنم إذا كانت كلها سخالا وهو أحد الأقوال وقيل إنما ذكر العناق
مبالغة في التقليل لا العناق نفسها (قلت) العناق بفتح المهملة والتون الأثني من ولد المعز قال النووي المراد أنها كانت
صغارا فانت أمهاتها في بعض الحول فيزكين بحول الأمهات ولو لم يبق من الأمهات شيء على الصحيح ويتصور فيها
إذا ماتت معظم الكبار وحدثت الصغار لخال الحول على الكبار على يقينها وعلى الصغار وقال بعض المالكية العناق والجذعة
تجزئ في زكاة الأبل القليلة التي تركت بالغنم وفي الغنم أيضا إذا كانت جذعة ويؤيده أن حديث أبي بردة في الأضحية فإن عدى
عناقا جذعة وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة وقال قوم الرواية مخفوفة ولها معنى متجه وجرى النووي
على طريقته فقال هو محمول على أنه قالها مرتين مرة عناقا ومرة عقالا (قلت) وهو بعيد مع اتخاذ المخرج والقصة وقيل العقال
يطلق على صدقة عام يقال أخذ منه عقال هذا العام يعني صدقته حكاها المازري عن الثكناني واستشهد بقول الشاعر

سعى عقالا فلم يترك لنا سندا * فكيف لو قد سعى عمر وعقالي

وعمر المشار إليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان وكان عمه معاوية يبعثه ساعيا على الصدقات ف قيل فيه ذلك ونقل عياض
عن ابن وهب أنه الفريضة من الأبل ونحوه عن النضر بن شميل وعن أبي سعيد الضرير العقال ما يؤخذ في الزكاة
من نعام وغنم لأنه عقل عن مالكها وقيل المبرد العقال ما أخذه العامل من صدقة بعينها فإن تعوض عن شيء منها
قيل أخذ نقدا وعلى هذا فلا إشكال فيه وذهب الأكثر إلى حمل العقال على حقيقته وأن المراد به الحبل الذي
يعقل به البعير نقله عياض عن الواقدي عن مالك بن أبي ذئب قال العقال عقال الباق قال أبو عبيد العقال اسم لما
يعقل به البعير وقد بحث النبي ﷺ محمد بن مسلمة على الصدقة فكان يأخذ مع كل فريضة عقالا وقال النووي ذهب إلى
هذا كثير من المحققين وقال ابن التيمي في التحرير قول من فسر العقال بفريضة العام نكسف وهو نحو تأويل من حمل البيضة
والجبل في حديث لعن السارق على بيضة الحديد وحبل السفينة (قلت) وقد تقدم بيان ذلك في باب حد السرقة إلى أن قال وكل
ما كان في هذا السياق أحقر كان أبلغ قال والصحيح أن المراد بالعقال ما يعقل به البعير قال والدليل على أن المراد به المبالغة
قوله في الرواية الأخرى عناقا وفي الأخرى جدبا قال فعلى هذا فالمراد بالعقال قدر قيمته قال النووي وهذا هو الصحيح الذي
لا ينبغي غيره وقال عياض لإحتج به بعضهم على جواز أخذ الزكاة في عروض التجارة وفيه بعد والراجح أن العقال
لا يؤخذ في الزكاة لوجوه بعين وإنما يؤخذ تبعاً للفريضة التي تعقل به أو أنه قال ذلك مبالغة على تقدير أن لو
كانوا يؤدونه إلى النبي ﷺ وقال النووي يصح قدر قيمة العقال في زكاة النقد وفي المدين والركاز والمخدرات
وزكاة الفطر وفيها لو وجبت سن فأخذ الساعي دونه وفيما إذا كانت الغنم سخالا فنع واحدة وقيمته عقال قال
وقد رأيت كثيراً ممن يتعاني الفقه يظن أنه لا يتصور وإنما هو للمبالغة وهو غلط منه وقد قال الخطابي حمله بعضهم
على زكاة العقال إذا كان من عروض التجارة وعلى الحبل نفسه عند من يجيز أخذ القيم وللشافعي قول إنه يتخير
بين العرض والنقد قال وأظهر من ذلك كله قول من قال إنه يجب أخذ العقال مع الفريضة كما جاء عن عائشة كان

إلى رسول الله ﷺ لِقَاتْنَهُمْ عَلَى مَنَعِهَا، قَالَ عُمَرُ: قَوَاهُ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنْ قَدْ شَرَحَ
اللهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ

من عادة المتصدق أن يعمد إلى قرن بفتح القاف والراء وهو الجبل فيقرن به بين بعيرين ثلاثا تشرد الأبل وهكذا
جاء عن الزهري وقال غيره في قول أبي بكر لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ غنية عن حجة على
المبالغة وحاصله أنهم متى منعوا شيئا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ولو قل قد منعوا شيئا واجبا إذ لا فرق
في منع الواجب وجهه بين القليل الكثير قال وهذا يعني عن جميع التقادير والتأويلات التي لا يسبق الفهم إليها
ولا يظن بالصديق أنه يقصد إلى مثلها (قلت) الحامل لمن حله على المبالغة أن الذي تمثل به في هذا المقام لابد وأن
يكون من جنس ما يدخل في الحكم المذكور فذلك حله على المبالغة والله أعلم (قوله فو الله ما هو إلا أن رأيت أن قد
الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق) أي ظهر له من صحة احتجاجه لأنه قلده في ذلك وفي هذا الحديث
من الفوائد غير ما تقدم في كتاب الإيمان الاجتهاد في التوازل وردعا إلى الأصول والمناظرة على ذلك الرجوع إلى
الراجح والأدب في المناظرة يترك التصريح بالنقطة والعدول إلى التلطف والأخذ في إقامة الحجة إلى أن يظهر
للمناظر فلو عاند بعد ظهورها فحينئذ يستحق الإغلاط بحسب حاله وفيه الحلف عن الشيء لتأكيده وفيه منع قتل
من قال لا إله إلا الله ولو لم يرد عليها وهو كذلك لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلما للراجح لا بل يجب الكف
عن قتله حتى يتبينه فان شهد بالرسالة والتم أحكام الإسلام حكمه بالإسلام وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء بقوله إلا
بحق الإسلام قال البغوي الكافر إذا كان وثيا أو ثوبيا لا يقر بالوحدانية فإذا قال لا إله إلا الله حكمه بالإسلام ثم
يجبر على قبول جميع أحكام الإسلام ويبدأ من كل دين خالف دين الإسلام وأما من كان مقرا بالوحدانية منكرا
للبتوة فانه لا يحكمه بالإسلام حتى يقول محمد رسول الله فان كان يعتقد أن الرسالة الموحدة إلى العرب خاصة فلا بد أن
يقول إلى جميع الخلق فان كان كفر بجمود واجب وإستباحة محرم فيحتاج أن يرجع عما اعتقده ومقتضى قوله
يجبر أنه إذا لم يلتزم تجرى عليه أحكام المرتد وبه صرح الثقفال واستدل بحديث الباب فادعى أنه لم يرد في خبر من
الأخبار أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله أو أني رسول الله كذا قال وهي
غفلة عظيمة فالحديث في صحيح البخاري ومسلم في كتاب الإيمان من كل منهما من رواية ابن عمر بلفظ حتى
يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا إله إلا الله هنا التلطف بالشهادتين
لكونها صارت علما على ذلك ويؤيده ورودهما صريحا في الطرق الأخرى واستدل بها على أن الزكاة لا
تسقط عن المرتد وتغيب بأن المرتد كافر والكافر لا يطالب بالزكاة وإنما يطالب بالإيمان وليس
في فعل الصديق حجة لما ذكر وإنما فيه قتال من منع الزكاة والذين تمسكوا بأصل الإسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي
ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجة وقد اختلف الصحابة عليهم بعد الغلبة عليهم هل تقسم أموالهم وتسي
ذرائعهم كالكفار أولا كالبعثاء فرأى أبو بكر الأول وعمله به وناظره عمر في ذلك كما سيأتى بيانه في كتاب الأحكام
إن شاء الله تعالى وذهب إلى الثاني وواقفه غيره في خلافته على ذلك واستقر الإجماع عليه في حق من جحد شيئا من
الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع فان نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجة فان رجع والاعول معاملة
الكافر حينئذ ويقال إن أصبغ من المالكية استقر على القول الأول فقد من ندرة المخالف وقال القاضي عياض
يستفاد من هذه القصة أن الحاكم إذا أداه اجتهاده في أمر لا نص فيه الشيء تجب طاعته فيه ولو اعتقد بعض المجتهدين
خلافه فان صار ذلك المجتهد المعتقد خلافا حاكما وجب عليه العمل بما أداه إليه اجتهاده وتوغل له مخالفة الذي
قبله في ذلك لان عمر أطلع أبا بكر فيما رأى من حق مانعي الزكاة مع اعتقاده خلافه ثم عمل في خلافته بما أداه

باب إِذَا عَرَّضَ الذَّمُّ وَغَيْرُهُ سَبَّ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يُصَرِّحْ ، نَحْوَ قَوْلِهِ : السَّامُ عَلَيْكَ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَنَسٍ

الله اجتهاده وواقعه أهل عصره من الصحابة وغيرهم وهذا مما ينه عليه في الاحتجاج بالاجماع السكوتي فيشترط في الاحتجاج به انتفاء موانع الانكار وهذا منها وقال الخطابي في الحديث ان من أظهر الاسلام أجريت عليه أحكامه الظاهرة ولو أسر الكفر في نفس الامر وعمل الخلاف انما هو فيمن اطلع على معتقده الفاسد فظاهر الرجوع هل قبل منه أولا وأما من جبل أمره فلا خلاف في إجراء الاحكام الظاهرة عليه (قوله **باب** اذا عرض الذمي أو غيره) أي المعاهد ومن يظهر الاسلام (قوله بسب النبي ﷺ) أي وتنقيصه وقوله ولم يصرح تأكيد فان التعريض خلاف التصريح وقد تقدم بيانه في تفسير قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء (قوله نحو قوله السام عليكم) في رواية الكشميبي السام عليك بالافراد وكذا وقع في حديثي عائشة وابن عمر في الباب ولم يختلف في حديث انس في لفظ عليك بالافراد وتقدمت الاحاديث الثلاثة مع شرحا في كتاب الاستئذان واعترض بأن هذا اللفظ ليس فيه تعريض بالسب والجواب انه اطلق التعريض على ما يخالف التصريح ولم يرد التعريض المصطلح وهو أن يستعمل لفظا في حقيقته يلوح به الى معنى آخر يقصده وقال ابن المنذر حديث الباب يطابق الترجمة بطريق الاول لان الجرح اشد من السب فكان البخاري يختار مذهب الكوفيين في هذه المسئلة انتهى ملخصا وفيه نظر لانه لم يبت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك لمصلحة التأليف ان لا يجب قتله حيث لمصلحة في تركه وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على ان من سب النبي ﷺ صريحا وجب قتله ونقل أبو بكر القاسمي احد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع ان من سب النبي ﷺ بما هو قذف صريح كفر باضاق العلماء فلو تاب لم يسقط عنه القتل لان حد قذفه القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة وخالفه القفال فقال كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام وقل الصيد لاني يزول القتل ويجب حد القذف وضعفه الامام فان عرض فقال الخطابي لأعلم خلافا فوجب قتله اذا كان مسلما وقال ابن طحال اختلف العلماء فيمن سب النبي ﷺ فاما أهل المهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك يقتل الأن يسلم وأما المسلم فيقتل بغير استتابة ونقل ابن المنذر عن الليث والشافعي وأحمد واسحق مثله في حق اليهودي ونحوه ومن طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي ومالك في المسلم هي ردة يستتاب منها وعن الكوفيين ان كان ذميا عزر وان كان مسلما ففي ردة وحكى عياض خلافا هل كان ترك من وقع منه ذلك لمسلم التصريح أو لمصلحة التأليف ونقل عن بعض المالكية انه انما لم يقتل اليهود في هذه القصة لانهم لم تقم عليهم البينة بذلك ولا أقروا به فلم يقض فيهم بعله وقيل إنهم لما لم يظهروه ولووه بالسنتهم ترك قتلهم وقيل انه لم يحمل ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت الذي لا بد منه ولذلك قال في الرد عليهم وعليكم أي الموت نازل علينا وعليكم فلا معنى للدعاء به أشار الى ذلك القاضي عياض وتقدمت الإشارة اليه في الاستئذان وكذا من قال السام بالهمزة يعنى السامة هودعاء بأن يملوا الدين وليس بصريح في السب واقه أعلم وعلى القول بوجوب قتل من وقع منه ذلك من ذمي أو معاهد فترك لمصلحة التأليف هل ينتقض بذلك عهده على تأمل واحتج الطحاوي لأصحابهم بحديث الباب وأيده بان هذا الكلام لو صدر من مسلم لكان ردة وأما صدوره من اليهود فالذي هم عليه من الكفر أشد منه فلذلك لم يقتلهم النبي ﷺ وتعقب بأن دماهم لم تحم إلا بالمهد وليس في المهد أنهم يسبون النبي ﷺ فمن سبه منهم تعد العهد فيقتض فيصير كافرا بلا عهد فيهدر دمه إلا أن يسلم ويؤيده أنه لو كان كل ما يعتقدونه لا يؤخذون به لكانوا لو قتلوا مسلما لم يقتلوا لأن من معتقدهم حل دماء المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلما قتل فان قيل انما يقتل بالمسلم قصاصا بدليل انه يقتل به ولو أسلم ولو سب ثم أسلم

ابن مالك قال سمعت أنس بن مالك يقول: مرَّ يهودي برسول الله ﷺ فقال التَّامُّ عَلَيْكَ، فقال رسول الله ﷺ وَعَلَيْكَ، فقال رسول الله ﷺ أَتَذَرُونَ مَا يَقُولُ، قال التَّامُّ عَلَيْكَ، قالوا يا رسول الله ألا تقتله؟ قال لا، إذا سلمت عليكم أهل الكتاب، فقولوا وعليكم.

حدثنا أبو نعيم عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت استأذن زهط من اليهود على النبي ﷺ فقالوا التَّامُّ عَلَيْكَ، فقلت بل عليكم التَّامُّ واللعنة، فقال يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله، فقلت أو لم تسمع ما قالوا، قال قلت وعليكم **حدثنا** مسددٌ حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان ومالك بن أنس قالاً حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ إن اليهود إذا سلموا على أحدكم إنما يقولون سَامٌ عَلَيْكَ فقلْ عَلَيْكَ

باب **عشر** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال قال عبد الله كأنني أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نبياً من الأنبياء ضربه قومه فأدموه فهو بمنح الدم عن وجهه، ويقول: رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون

لم يقتل فلنا الفرق بينها ان قتل المسلم يتعلق بحق آدمي فلا يهدروا ما السب فان وجوب القتل به يرجع الى حق الدين فيهدهم الاسلام الذي يظهر أن ترك قتل اليهود إنما كان لمصلحة التأليف أولكونهم لم يعلوا به أولهما جميعاً وهو أول ما علم (قوله **باب**) كذا لا كثر بغير ترجمة وحذفه ابن بطلال فصار حديث ابن مسعود المذكور فيه من جملة الباب الذي قبله واعترض بأنه إنما ورد في قوم كفار أهل حرب والنبي ﷺ مأمور بالصبر على الأذى منهم فذلك امتثل أمر ربه (قلت) فهذا يقتضي ترجيح صنيع الأكر من جملة في ترجمة مستقلة لكن تقدم التنبيه على أن مثل ذلك وقع كالفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من متعلق به في الجملة والذي يظهر أنه أشار بإبراده الى ترجيح القول بأن قتل اليهود لمصلحة التأليف لأنه إذا لم يؤخذ الذي ضربه حتى جرحه بالدعاء عليه ليهلك بل صبر على أذاه وزاد فدعا له فلان يصبر على الأذى بالقول أول ويؤخذ منه ترك القتل بالتمريض بطريق الأولى وقد تقدم شرح حديث ابن مسعود المذكور في غزوة أحد من كتاب المغازي وحفص المذكور في السند هو ابن غياث وشقيق هو ابن سلمة أبو وائل والسند كله كوفيون وقوله قال عبد الله يعني ابن مسعود ووقع في رواية مسلم من طريق وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله (قوله يحكي نبياً من الأنبياء) تقدم في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء هذا الحديث بهذا السند وذكرت فيه من طريق مرسلة وفي سندها من لم يسم من سمي النبي المذكور نوحا عليه السلام ثم وقع لي من رواية الأعمش بسند له مضموما الى روايته بسند حديث الباب أخرجه ابن عساکر في ترجمة نوح عليه السلام من تاريخ دمشق من رواية يعقوب بن عبد الله الأشعري عن الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير قال انه كان نوح ليضربه قومه حتى يغنى عليه ثم يفيق فيقول اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون وبه عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فقد ذكر نحو حديث الباب وتقدم هناك أيضا قول القرطبي أن النبي ﷺ هو الحاكم والمحكى عنه ووجه الدعليه وتقدم في غزوة أحد بيان ما فعله ﷺ من الجراحة في وجهه يوم أحد وأنه ﷺ قال ولا كيف يفلح قوم أدموا وجه نبيهم فانه قال أيضا اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون وان عند أحد من رواية عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود أنه ﷺ قال

باب قتل الخوارج والمللحين بعد إقامة الحج عليهم وقول الله تعالى: وما كان الله

نعم ذلك يوم حنين لما ازدحموا عليه عند قسمة الغنائم (قوله فهو يسح الدم عن وجهه) في رواية عبد الله بن مبر عن الأعمش عند مسلم في هذا الحديث عن جينة وقد تقدم في غزوة أحد بيان أنه شج عليه السلام وكسرت رابعيته وشرح ما وقع في ذلك ميسوطا والله الحمد * (قوله باب قتل الخوارج والمللحين بعد إقامة الحج عليهم وقول الله تعالى وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) أما الخوارج فهم جمع خارجة أي طائفة وهم قوم مبتدعون سمو بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين وأصل بدعتهم فيما حكاه الرافعي في الشرح الكبير أنهم خرجوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قلة عثمان رضي الله عنه ويقدرون عليهم ولا يقتصص منهم لرضاء بنته أو موافاة الإمام كذا قالوه. خلاف ما أطلق عليه أهل الأخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا يتكبرون عليه أشياء ويتبرؤون منه وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فظفروا على عثمان بذلك وكان يقال لهم القراء لشدة اجتهدهم في التلاوة والعبادة إلا أنهم كانوا يأنفون القرآن على غير المراد منه ويستبدون برأيهم ويتطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعة واعتقدوا إمامة علي وكفر من قاتله من أهل الجبل الذين كان رئيسهم طلحة والزبير فانهما خرجا إلى مكة بعد أن بايعا عليا فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فانفقوا على طلب قلة عثمان وخرجوا إلى البصرة يدعون الناس إلى ذلك فبلغ عليا فخرج إليهم فوقع بينهم وقعة الجبل المشهورة وانتصر على وقتل طلحة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة فهدده الطائفة هي التي كانت تطالب بدم عثمان بالانفاق ثم قام معاوية بالشام في حثل ذلك وكان أمير الشام إذا كان على أرسل إليه لأن يبايع له أهل الشام فاعتل بأن عثمان قتل مظلوما ويجب المبادأة إلى الاقتصاد من قتلهم وأنما أقوى الناس على الطلب بذلك ويقتض من علي أن يمكنه منهم ثم يبايع له بعد ذلك وعلى يقول أدخل فيما دخل فيه الناس وساحكمهم إلى أحكم فيهم بالحق فلما طال الأمر خرج علي في أهل العراق طالبا قال أهل الشام قاصدا إلى قتاله فالتقى بصنين فدامت الحرب بينهما شهرا وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا وندعوكم إلى كتاب الله تعالى بإشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية فترك جمع كثير ممن كان مع علي وخصوصا القراء القتال بسبب ذلك تدينا واحتجوا بقوله تعالى ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم الآية فراسلوا أهل الشام في ذلك فقالوا ابشوا حكما منكم وحكما منا ويحضر معهم من لم يباشر القتال فن رأوا الحق معه أطلعوه فأجاب علي ومن معه إلى ذلك وأنكرت ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارجا وكتب علي بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين علي معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا اكتبوا اسمه واسم أبيه فأجاب علي إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضا ثم انفصل الفريقان على أن يقع الحكمان من معاوية بعد مدة عندها في مكان وسط بين الشام والعراق ويرجع العسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم فرجع معاوية إلى الشام ورجع علي إلى الكوفة فقارقه الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ونزلوا مكانا يقال له حروراء بفتح المهملة وراي الألف مضمومة ومن ثم قيل لهم الحرورية وكان كبيرهم عبدالله بن الكواء بفتح الكاف وتشديد الواو مع المد يشكروا وشبب بفتح المعجمة والموحدة بعدها مثناة التسمية فأرسل إليهم علي ابن عباس فناظرهم فرجع كثير منهم معه ثم خرج إليهم على فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيسا هم المذكور أن ثم أشاعوا أن عليا تاب من الحكومة ولذلك رجعوا معه فبلغ ذلك عليا فغضب وأنكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لأحكم الله فقال كلمة حتى راد بها باطل فقال لهم لكم علينا ثلاثة أن لا نمنعكم من المساجد ولا من رزقهم من الفتي ولا نبؤكم بقتال عالم تحدثوا فسادا وخرجوا شيئا بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن فراسلهم في الرجوع فأصروا على الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر لرضاء بالتحكيم ويتوب ثم راسلهم أيضا

فأرادوا قتل رسوله ثم اجتمعوا على أن من لا يعتقد معتقدهم يكفر ويباح دمه وماله وأهله وانتقلوا إلى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتازهم من المسلمين ومنهم عبدالله بن خباب بن الارت وكان واليا لعل على بعض تلك البلاد معه سرية وهي حامل قتلوه وبقروا بطن سريته عن ولد فلحق على فخرج إليهم في الجيش الذي كان هياه للخروج إلى الشام فأوقع بهم بالهروان ولم ينج منهم إلا دون العشرة ولا قتل من معه إلا نحو العشرة فهذا ملخص أول أمرهم ثم انضم إلى من بقي منهم من مال إلى رأيهم فكانوا مخفيين في خلافة علي حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليا بعد أن دخل على في صلاة الصبح ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام بمكان يقال له النجيلة ثم كانوا منقسمين في إمارة زياد بنه عبيد الله على العراق طول مدة معاوية وولده يزيد وظفر زياد وابنه منهم بجماعة فأبادهم بين قتل وحبس طويل فلما مات يزيد ووقع الافتراق وولى الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأصمار الأبيض أهل الشام نار مروان فداعى الخلافة وغلب على جميع الشام إلى مصر فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق وباليامنة مع نجدة بن عامر وزاد نجدة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج والمسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدهم وعظم البلاء بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد فأبطلوا رجم المحسن وقطعوا يد السارق من الأباط وأوجبوا الصلاة على الخائض في جبال حبيضا وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن كان قادرا وإن لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وقتلوا فيمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والتب ففهم من يفعل ذلك مطلقا بغير دعوة منهم ومنهم من يدعو أولادهم بقتلهم ولم يزل البلاء بهم يزيد إلى أن أمر المهلب ابن أبي سبرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفر بهم وتقل جمعهم ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية ودخلت طائفة منهم المغرب وقد صف في أخبارهم أبو مخنف بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح التون بعدها فاء واسمه لوط بن يحيى كتابا لمخصه الطبري في تاريخه وصف في أخبارهم أيضا المهدي بن عدى كتابا ومحمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري خارج الصحيح كتابا كبيرا وجمع أخبارهم أبو العباس المبرد في كتابه الكامل لكن بغير أسانيد بخلاف المذكورين قبله قال القاضي أبو بكر بن العربي الخوارج صفان أحدهما يزعم أن عثمان وعليا وأصحاب الجمل وصفين وكل من رضى بالتحكيم كفار والآخر يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر بخلاف النار أبدا وقال غيره بل الصف الأول مفرغ عن الصف الثاني لأن الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أذنوا فيما فعلوه بزعمهم وقال ابن حزم ذهب نجدة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار ومن أذن على صغيرة فهو كرتكب الكبيرة في التخليف النار وذكر أن منهم من غلا في معتقدهم الفاسد فأنكر الصلوات الحسن وقال الواجب صلاة بالعداء وصلاة بالعشي ومنهم من جوز تكاح بنت الابن وبنت الاخ والاخت ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر قبله وقال أبو منصور البغدادي في المقالات عدة فرق الخوارج عشرون فرقة وقال ابن حزم أسوؤهم حالا الغلاة المذكورون وأقربهم إلى قول أهل الحق الإباضية وقد بقيت منهم بقية بالمغرب وقد وردت بما ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جياذ منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري من طريق يونس كلاهما عن الزهري قال ما شرأ أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كاد أهل العراق أن يفلوهم هاب أهل العراق ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم ورجع كل إلى بلده إلى أن اجتمع الحكمان في العام المقبل بدومة الجندل أو افتراقا عن غير شيء فلما رجعوا خالفت الحزبية عليا وقالوا لا حكم إلا الله وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي رزين قال لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع على الكوفة اعتزلت الخوارج بحمروا فبعث لهم على عبد الله بن عباس فناظرهم فلما رجعوا جاء رجل إلى علي فقال إنهم يتحدثون أنك أقروا لهم بالكفر لرضائك بالتحكيم فخطب وأنكر ذلك فتنادوا من جواب المسجد لاحكم

لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرَاهُمْ شِرَارَ خَلْقِ اللَّهِ، وَقَالَ إِنَّهُمْ أَطْلَقُوا إِلَى آيَاتِ نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ فَجَعَلُوها عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ابْنُ عِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا خَيْشَمَةُ حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ غَفْلَةَ قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ

إِلَّا اللَّهُ وَمِنْ وَجْهِ آخَرٍ أَنَّ رَدْمَهُمْ حَيْثُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا بِالنَّهْرِ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهَبٍ الرَّاسِيَّ وَزَيْدَ بْنَ حَصْنِ الطَّائِيَّ وَخُرْقُوصَ بْنَ زُهَيْرِ السَّمْعِيِّ فَاتَّخَفُوا عَلَى تَأْمِيرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ وَسَيَاقِي كَثِيرٍ مِنْ أَسَانِيدِ مَا أُشْرَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ فِي كِتَابِ الْقَتَنِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ النَّزَالِيُّ فِي الْوَسِيطِ تَبَعًا لغيره فِي حُكْمِ الْخَوَارِجِ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ كَحُكْمِ أَهْلِ الرَّدَةِ وَالثَّانِي أَنَّهُ كَحُكْمِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَرَجَعَ الرَّافِعِيُّ الْأَوَّلُ وَلَيْسَ الَّذِي قَالَهُ مَطَرُ دَا فِي كُلِّ خَارِجِي فَأَنَّهُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا مَنْ يَتَقَدَّمُ ذِكْرَهُ وَالثَّانِي مَنْ يَخْرُجُ فِي طَلَبِ الْمَلِكِ لِلدَّعَاءِ إِلَى مَعْتَقَدِهِ وَهُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ أَيْضًا قِسْمٌ خَرَجُوا غَضَبًا لِقَدْرٍ مِنْ أَجْلِ جَوْرِ الْوَلَاءِ وَتَرَكَ عَلَيْهِمُ بِلَا سَبَبٍ فَبُذِلُوا أَهْلَ حَقٍّ وَمِنْهُمْ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي الْحَرَّةِ وَالْقُرَاءُ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى الْحِجَابِ وَقِسْمٌ خَرَجُوا لَطَلَبِ الْمَلِكِ فَقَطَّ سَوَاءً كَانَتْ فِيهِمْ شُبْهَةٌ أَمْ لَا وَهُمْ الْبَغَاةُ وَسَيَاقِي يَأْنِ حُكْمِهِمْ فِي كِتَابِ الْقَتَنِ وَبِأَنَّهُ التَّوْفِيقُ (قَوْلُهُ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرَاهُمْ شِرَارَ خَلْقِ اللَّهِ الْخ) وَصَلَهُ الطَّيْبِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَلَى مَنْ تَهْذِيبِ الْأَثَارِ مِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ أَنَّهُ سَأَلَ نَافِعًا كَيْفَ كَانَ رَأْيُ ابْنِ عُمَرَ فِي الْحُرُورَةِ قَالَ كَانَ يَرَاهُمْ شِرَارَ خَلْقِ اللَّهِ أَطْلَقُوا إِلَى آيَاتِ الْكُفَّارِ لِمَجْعُولِهَا فِي الْمُؤْمِنِينَ (قُلْتُ) وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ لِلصَّحِيحِ الْمَرْفُوعِ عَنْهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ فِي وَصْفِ الْخَوَارِجِ هُمْ شِرَارُ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ وَعَنْدَ أَحْمَدَ بَسَنَدٍ جَدِيدٍ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ وَعَنْدَ الزَّيَّارِ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخَوَارِجَ فَقَالَ هُمْ شِرَارُ أُمَّتِي يَقْتُلُهُمْ خِيَارُ أُمَّتِي وَسَنَدُهُ حَسَنٌ وَعَنْدَ الطَّيْبَانِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَرْفُوعًا هُمْ شِرَارُ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ يَقْتُلُهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ هُمْ شِرَارُ الْبَرِيَّةِ وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْدَ مُسْلِمٍ مَنْ أَبْغَضَ خَلْقَ اللَّهِ إِلَيْهِ وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَابٍ يَعْنِي عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ الطَّيْبَانِيِّ شَرُّ قَتْلَى أَظْلَمَ السَّمَاءِ وَأَقْلَمَ الْأَرْضِ وَفِي حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ نَحْوَهُ وَعَنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَرْدَةَ مَرْفُوعًا فِي ذِكْرِ الْخَوَارِجِ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ يَقُولُهَا ثَلَاثًا وَعَنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَهَذَا بِمَا يُؤَيِّدُ قَوْلَ مَنْ قَالَ بِكُفْرِهِمْ ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ حَدِيثُ عَلِيٍّ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا خَيْشَمَةُ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْمُثَنَّى فِيهِمَا تَحْتَا نَيْسَ كَانَتْ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ الْجَعْفِيُّ لَا يَمُوتُ لَجَدِهِ صَحْبَةً وَوَقَعَ فِي رِوَايَتِهِ سَهْلُ بْنُ بَجْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ هَذَا السَّنَدُ حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ وَلَمْ يَصْرَحْ بِالتَّحْدِيثِ فِيهِ إِلَّا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ فَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ يُوَيْكِعَ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ وَالثَّوْرِيُّ وَجَرِيرٌ وَابْنُ مَعَاوِيَةَ وَقَدْ قَدَّمَ فِي عِلَالَةِ النُّبُوَّةِ وَفَضَائِلِ الْقُرْآنِ مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَهُوَ عَبْدُ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ أَيْضًا وَعَنْدَ أَبِي عَوَانَةَ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ وَعَنْدَ الطَّيْبِيِّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ عِيسَى الرَّمْلِيِّ وَعَلَى بْنِ هِشَامٍ كُلُّهُمْ عَنْ الْأَعْمَشِ بِالْمَعْنَةِ وَذَكَرَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ أَنَّ عِيسَى بْنَ يُونُسَ زَادَ فِيهِ رَجُلًا فَقَالَ عَنْ الْأَعْمَشِ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مَرَّةٍ عَنْ خَيْشَمَةَ (قُلْتُ) لَمْ أَرُ فِي رِوَايَةِ عِيسَى عَنْدَ مُسْلِمٍ ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ مَرَّةٍ وَهُوَ مِنَ الْمَزِيدِ فِي مُتَصَلِّ الْأَسَانِيدِ لِأَنَّ أَبَا مَعَاوِيَةَ هُوَ الْمِيزَانُ فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ (قَوْلُهُ سُؤْيَدُ بْنُ غَفْلَةَ) بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ مُخَضَّرٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ وَقَدْ قِيلَ إِنَّ لَهُ مَحَبَّةً وَتَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ (قَوْلُهُ قَالَ عَلِيٌّ) هُوَ عَلَى حَذْفٍ قَالَ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْخَطِّ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُنْقَطَ بِهِ وَقَدْ مَضَى فِي آخِرِ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ مِنْ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ هَذَا السَّنَدُ قَالَ قَالَ عَلِيٌّ وَعَنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ الدَّارِطِيُّ لَمْ يَصِحَّ لِسُؤْيَدِ بْنِ غَفْلَةَ عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا إِلَّا هَذَا (قُلْتُ) وَمَالَهُ فِي الْكُتُبِ السَّنَةِ وَلَا عَنْدَ أَحَدٍ غَيْرِهِ وَهُوَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ هَذَا قَالَ خُطِبَ عَلَى بَنَاتِ أَبِي جَهْلٍ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي

اللَّهُ عَنْهُ إِذَا حَدَّثْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا ، قَوْلَهُ لَأَنْ أُخْبِرَ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا حَدَّثْتُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ، فَإِنَّ الْحَرْبَ خِدْعَةٌ ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ ، حُدُوثُ الْأَسْثَانِ ، سَفْهَاءُ إِلَّا حَلَامٌ ، يَقُولُونَ مِنْ

زائدة عن زكريا عن الشعبي وسنده جيد لكنه مرسل لم يقل فيه عن علي (قوله اذا حدثتكم) في رواية يحيى ابن عيسى سبب لهذا الكلام فأول الحديث عنده عن سويد بن غفلة قال كان علي يمر بالنهر والساقية فيقول صدق الله ورسوله فقلنا يا أمير المؤمنين ما تزال تقول هذا قال اذا حدثتكم الخ وكان علي في حال المحاربة يقول ذلك واذا وقع له أمر يوم أن عنده في ذلك أرا نخشى في هذه الكائنة أن يظنوا أن قصة ذي النونية من ذلك القليل فأوضح أن عنده في أمره نصا صريحا وبين لهم أنه اذا حدث عن النبي ﷺ لا يكتفى ولا يعرض ولا يورى واذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليخدع بذلك من يحاربه ولذلك استدل بقوله الحرب خدعة (قوله فوالله لان آخر) بكسر الخاء المعجمة أى أسقط (قوله من السماء) زاد أبو معاوية والثوري في روايتهما الى الارض أخرجه أحمد عنهما وسقط للصف في علامات النبوة ولم يسق مسلم لفظهما ووقع في رواية يحيى بن عيسى آخر من السماء فخطفتي الطير أرتوى في الريح في مكان سحيق (قوله فيما بيني وبينكم) في رواية يحيى بن عيسى عن ثقي في رواية الاعمش عن زيد بن وهب عن علي قام فينا على عند أصحاب النهر فقال ما سمعتموني أحدثكم عن رسول الله ﷺ فحدثوا به وما سمعتموني أحدث في غير ذلك ويستفاد من هذه الرواية معرفة الوقت الذي حدث فيه علي بذلك والسبب أيضا (قوله فان الحرب خدعة) في رواية يحيى بن عيسى فانما الحرب خدعة وقد تقدم في كتاب الجهاد أن هذا أعنى الحرب خدعة حديث مرفوع وتقدم ضبط خدعة هناك ومعناها (قوله سيخرج قوم في آخر الزمان) كذا وقع في هذه الرواية وفي حديث أبي برزة عند النسائي يخرج في آخر الزمان قوم وهذا قد يخالف حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده فان مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي وكذا أكثر الأحاديث الواردة في أمرهم وأجاب ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر لان آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة فان في حديث سفينة المخرج في السن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعا الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم قصير ملكا وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهروان في أواخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي ﷺ بدون الثلاثين بنحو ستين (قوله لحدث الاسنان) بمجمة ثم مثله جمع حدث بفتحين والحدث هو الصغير السن هكذا في أكثر الروايات ووقع هنا السلي والسرخصى حدث بضم أوله وتشديد الدال قال في المطالع معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حدث قال ابن التين حدثات جمع حديث مثل كرام جمع كريم وكبار جمع كبير والحديث الجديد من كل شيء ويطلق على الصغير بهذا الاعتبار وتقدم في التفسير حدثات مثل هذا اللفظ لكنه هناك جمع على غير قياس والمراد سمار يتحدثون قالة في النهاية وتقدم في علامات النبوة بلفظ حدثاء بوزن سفهاء وهو جمع حديث كما تقدم تقريره من الاسنان جمع سن والمراد به العمر والمراد أنهم شباب (قوله سفهاء الاحلام) جمع حلم بكسر أوله والمراد به العقل والمعنى أن عقولهم رديئة قال النووي يستفاد منه أن التثبت وقوة البصيرة تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل (قلت) ولم يظهر لي وجه الاخذ منه فان هذا معلوم بالمعادة لامن خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة (قوله يقولون من خير قول البرية) تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال انه مقلوب وان المراد من قول خير البرية وهو القرآن (قلت) ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم لاحكم الله في جواب علي كاسياني وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال خرجنا مع علي فذكر الحديث وفيه يخرج قوم يتكلمون كلمة الحق لا تجاوز

خَيْرَ قَوْلَ الْبَرِيَّةِ ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانَهُمْ حَتَّاجِرَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، فَأَيْنَمَا لَقَيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ

حلقهم وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والطبراني يحسنون القول ويسئون الفعل ونحوه في حديث عبد الله بن عمر وعند أحمد وفي حديث مسلم عن علي يقولون الحق لا يجاوز هذا وأشار إلى حلقه (قوله لا يجاوز إيمانهم حناجرهم) في رواية الكشميني لا يجوزوا الحناجر بالحاء المهملة والنون ثم الجيم جمع حنجرة بوزن قسورة وهي الحلقوم والبلموم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المرى بما يلي القم ووقع في رواية مسلم من رواية زيد بن وهب عن علي لا يجاوز صلاتهم تراقيم فكانه أطلق الإيمان على الصلوات في حديث أبي ذر لا يجاوز إيمانهم حناجرهم والمراد أنهم يؤمنون بالحق لا بالقلب وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم يقولون الحق بالسهم لا يجاوز هذا منهم وأشار إلى حلقه وهذه المجاوزة غير المجاوزة الآتية في حديث أبي سعيد (قوله يمرقون من الدين) في رواية أبي اسحق عن سويد بن غفلة عند النسائي والطبري يمرقون من الإسلام وكذا في حديث ابن عمر في الباب وفي رواية زيد بن وهب المشار إليها وحديث أبي بكر في الطبري وعند النسائي من رواية طارق بن زياد عن علي يمرقون من الحق وفيه تعقب على من فسر الدين هنا بالطاعة كما تقدمت الإشارة إليه في علامات النبوة (قوله كما يمرق السهم من الرمية) يفتح الراء وكسر الميم وتشديد التحتانية أي الشيء الذي يرى به ويطلق على الغريدة من الوحش إذا رمى بها الرامي وسيأتي في الباب الذي بعده (قوله فأينما لقيتوهم فاقتلهم فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة) في رواية زيد بن وهب لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم لاكلوا عن العمل والمسلم في رواية عبيد بن عمرو عن علي لولا أن تطروا الحديثكم بما وعد الله الذين يقولونهم على لسان محمد ﷺ قال عبيد قلت لعلي أنت سمعته قال أعورب الكعبة ثلاثا وله في رواية زيد بن وهب في قصة قتل الخوارج أن عليا لما قتلهم قال صدق الله وبلغ رسوله مقام إليه عبيد فقال يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو لقد سمعت هذا من رسول الله ﷺ قال أي والله الذي لا إله إلا هو حتى استخلفه ثلاثا قال النوى إنما استخلفه ليؤكد الأمر عند السامعين ولتظهر معجزة النبي ﷺ وأن عليا ومن معه على الحق (قلت) وليطهّن قلب المستخلف لازالة توهم ما أشار إليه علي أن الحرب خدعة فخشي أن يكون لم يسمع في ذلك شيئا منصوبا وإلى ذلك يشير قول عائشة لعبد الله بن شداد في روايته المشار إليها حيث قالت له ما قال علي حينئذ قال سمعته يقول صدق الله ورسوله قالت رحم الله عليا إنه كان لا يرى شيئا يعجبه إلا قال صدق الله ورسوله فيذهب أهل العراق فيكذبون عليه ويزيدونه فن هذا أراد عبيد بن عمرو الثبوت في هذه القصة بخصوصها وأن فيها نقلا منصوبا مرفوعا وأخرج أحمد نحوه هذا الحديث عن علي وزاد في آخره قتلهم حتى على كل مسلم ووقع سبب تحديث علي بهذا الحديث في رواية عبيد الله بن أبي رافع فيما أخرجه مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال إن الحرورية لما خرجت وهو مع علي قالوا لا حكم إلا لله تعالى فقال علي كلمة حق أريد بها باطل أن رسول الله ﷺ وصف ناسا أني لأعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالسهم ولا يجاوز هذا منهم وأشار بحلقه من أبيض خلق الله إليه الحديث * الحديث الثاني حديث أبي سعيد (قوله عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ومحمد بن إبراهيم هو التيمي وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق وهذا السياق كأنه لفظ عطاء بن يسار وأما لفظ أبي سلمة فتقدم منفردا في آخر

ابن إيزاهيم عن أبي سلمة وعطاء بن يسار أنهما أتيا أبا سعيد الخدري فسألاه عن الحرورية
 أسمع النبي ﷺ قال لا أدري ما الحرورية سمعت النبي ﷺ يقول : يخرج في هذه الأمة
 ولم يقل منها قوم تحفرون صلاتكم مع صلاتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حلوهم
 أو حناجرهم يمزقون من الدين مروق السهم من الرمية فينظر الرامي إلى سهمه إلى نصله

فضائل القرآن ورواه الزهري عن أبي سلمة كما في الباب الذي بعده بسياق آخر فعل اللفظ المذكور هنا على سياق
 عطاء بن يسار المقرون به وقد قرن الزهري مع أبي سلمة في روايته الماضية في الأدب الضحاك المشرق لكنه أفرد
 هنا عن أبي سلمة فامتاز لفظه عن لفظ الضحاك (قوله فسألاه عن الحرورية أسمع النبي ﷺ) كذا للجمع
 بجذ المسموع وقد بينه في رواية مسلم عن محمد بن المني شيخ البخاري فيه قال يذكرها وفي رواية محمد بن عمرو
 عن أبي سلمة قلت لأبي سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الحرورية أخرجه ابن ماجه والطبري وأخرج الطبري من طريق
 الأسود بن العلاء عن أبي سلمة قال جئنا أبا سعيد فقلنا فذكر مثله من طريق أبي اسحق مولى بني هاشم أنه سأل أبا
 سعيد عن الحرورية (قوله قال لا أدري ما الحرورية) هذا ينافر قوله في أول حديث الباب الذي يليه وأشهد أن عليا
 قتلهم وأنا معه فإن مقتضى الأول أنه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحرورية أولا ومقتضى الثاني أنه
 ورد فيهم ويمكن الجمع بأن مراده بالنفي هنا أنه لم يحفظ فيهم نصا بلفظ الحرورية وإنما سمع قصتهم التي دل
 وجود علامتهم في الحرورية بأنهم هم (قوله يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها) لم تختلف الطرق الصحيحة على
 أبي سعيد في ذلك فعند مسلم من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد أن النبي ﷺ ذكر قوما يكونون في أمته وله من
 وجه آخر ترمق مارة عند فرقة من المسلمين وله من رواية الضحاك المشرق عن أبي سعيد نحوه وأما ما أخرجه
 الطبري من وجه آخر عن أبي سعيد بلفظ من أمي فسنده ضعيف ولكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ
 سيكون بعدى من أمي قوم وله من طريق زيد بن وهب عن علي يخرج قوم من أمي ويجمع بينه وبين حديث أبي
 سعيد بأن المراد بالأمة في حديث أبي سعيد الأمة الاجابة وفي روايه غيره أمة الدعوة قال النووي وفيه دلالة على فقه
 الصحابة ونحوهم الالفاظ وفيه إشارة من أبي سعيد الى تكفير الخوارج وأنهم من غير هذه الأمة (قوله
 تحفرون) بفتح أوله أى تستقنون (قوله صلاتكم مع صلاتهم) زاد في رواية الزهري عن أبي سلمة كما في الباب
 بعده وصيامكم مع صيامهم وفي رواية عاصم بن شميخ عن أبي سعيد تحفرون أعمالكم مع أعمالهم ووصف عاصم
 أصحاب نجدة الحروري بأنهم يصومون النهار ويقومون الليل يأخذون الصدقات على السنة أخرجه الطبري ومثله عنده
 من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنده يتعبدون يحرق أحدكم صلاته
 وصيامه مع صلاتهم وصيامهم ومثله من رواية أنس عن أبي سعيد وزاد في رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة وأعمالكم مع
 أعمالهم وفي رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن علي ليست قراءتكم الى قراءتهم شيئا ولا صلاتكم الى صلاتهم شيئا أخرجه
 مسلم والطبري وعنده من طريق سليمان التيمي عن أنس ذكر لي عن رسول الله ﷺ قال إن فيكم قوما بدأبون ويعملون
 حتى يعجبوا الناس وتعجبهم أنفسهم ومن طريق حفص بن أخى أنس عن عمه بلفظ يتعمقون في الدين وفي حديث
 ابن عباس عند الطبراني في قصة مناظرة للخوارج قال فأتيتهم فدخلت على قوم لم أر أشد اجتادا منهم أيديهم كأنها
 نفن الابل ووجوههم معلقة من آثار السجود وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه ذكر عنده الخوارج واجتهادهم
 في العبادة فقال ليسوا أشد اجتادا من الرهبان (قوله يمزقون من الدين مروق السهم من الرمية) بكسر الميم وتشديد
 التحتانية فعيلة بمعنى مفعولة فأدخلت فيها الهاء وإن كان فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث للاشارة
 لنقلها من الوصفية الى الاسمية وقيل إن شرط استواء المذكر والمؤنث أن يكون الموصوف مذكورا معه وقيل شرطه

إلى رصافه فيتمارى في القوة هل على يها من الدم شيء **حدثنا يحيى بن سليمان** حدثني
ابن وهب قال حدثني عمر بن أنس عن أبيه عن عبد الله بن عمر وذكر الحرورية فقال
قال النبي ﷺ يمزقون من الإسلام مرقوق السهم من الرمية
باب من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفّر الناس عنه **حدثنا عبد الله بن محمد**

سقوط الماء من الموت قبل وقوع الوصف تقول خذ ذبيحتك أي الشاة التي تريد ذبحها فإذا ذبحتها قبل لها حيث
ذبح (قوله فليظن الرامي إلى سهمه) يأتي بيانه في الباب الذي بعده وقوله إلى فصله هو بدل من قوله سهمه أي ينظر
إليه جهة ثم قصيلا وقد وقع في رواية أبي حمزة عن يحيى بن معبد عند الطبري ينظر إلى سهمه فلا يرى شيئا ثم ينظر
إلى فصله ثم إلى رصافه وسيأتي بأبسط من هذا في الباب الذي يليه وقوله فيتمارى أي يتشكك هل بقي فيها شيء من
الدم القوي موضع الوزن سهم قال ابن الأثير في الفوق يذكر ويؤثنت وقديلة فوقه بالهاء * الحديث الثالث حديث ابن
عمر (قوله حدثنا عمر) في رواية غير أبي ذر حديث بالافراد كذا الجميع عمر غير منسوب لكن ذكر أبو علي الجبائي عن الأصملي
قال قرأ علينا أبو زيد في عرضة يمداد عمر بن محمد بن نسيب الاسماعيلي في روايته من طريق أحد بن عيسى عن ابن وهب أخبرني عمر بن
محمد بن زيد العمري (قلت) وزيد هو ابن عبد الله بن عمر وقد تقدم في التفسير هذا السند حديث في تفسير لقمان عن يحيى
ابن سليمان عن ابن وهب حدثني عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ووقع في حديث الثابت منسوباً هكذا إلى عمر
ابن الخطاب في رواية الطبري عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب (قوله عن عبد الله بن عمر وذكر الحرورية)
هي جهة خالصة والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الحرورية وفي إيراد البخاري له عقب حديث أبي سعيد إشارة
إلى أن توقف أبي سعيد المذكور محمول على ما أشرت إليه من أنه لم ينص في الحديث المرفوع على تسميتهم بخصوص
هذا الاسم لأن الحديث لم يرد فيهم * (قوله باب من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفّر الناس عنه) أورد
فيه حديث أبي سعيد في ذكر النبي ﷺ أعدل فقال عمر ائذن لي فأضرب عنقه قال دعه وليس فيه بيان
السبب الأمر بتركه ولكنه ورد في بعض طرقه فأخرج أحمد والطبري من طريق بلال بن بقطر عن أبي بكر قال قال النبي ﷺ
بموجب تعدد يقسمه فأنكر رجل وهو على تلك الحال فذكر الحديث وفيه فقال أصحابه ألا تضرب عنقه فقال لا أريد أن
يسمع المشركون أني أقتل أصحابي ولمسلم من حديث جابر بن محمد عن أبي سعيد وفيه فقال عمر دعني يا رسول الله فأقتل
هذا المنافق فقال معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم
يمرقون منه لكن القصة التي في حديث جابر صرح في حديثه بأنها كانت منصرف النبي ﷺ من الجعرانة وكان ذلك في ذي القعدة
سنة ثمان وكان النبي ﷺ حينئذ في حجة فنهضه كانت في ثوب بلال وكان يعطى كل من جاء منها والقصة التي في حديث أبي سعيد
صرح في رواية أبي نعم عنه أنها كانت بعد بدعت على إلى اليمن وكان ذلك في سنة تسع وكان المقصود فيها ذهابا وخص بأربعة
أقسس فيما قصتان وفي قيتين اتفق في كل منهما انكار القائل وصرح في حديث أبي سعيد أنه ذو الخويصرة التميمي
ولم يسم القائل في حديث جابر وهو من سباه ذا الخويصرة ظانا اتحاد القصتين ووجدت لحديث جابر شاهدا من
حديث عبد الله بن عمر بن العاص عن النبي ﷺ أنه أتاه رجل يوم حنين وهو يقسم شيئا فقال يا محمد أعدل ولم
يسم الرجل أيضا وسماه محمد بن إسحق بسند حسن عن عبد الله بن عمرو أخرجه أحمد والطبري أيضا ولفظه أني
ذو الخويصرة التميمي رسول الله ﷺ وهو يقسم الغنائم بحنين فقال يا محمد فذكر نحو هذا الحديث المذكور فيمن
أن يكون تكرر ذلك منه في الموضعين عند قسمة غنائم حنين وعند قسمة الذهب الذي بعثه على قال الاسماعيلي
الترجمة في ترك قتال الخوارج والحديث في ترك القتل للمنفرد والجميع إذا اظهروا رأيهم ونصوا للناس القتال وجب
قتلهم وإنما ترك النبي ﷺ قتل المذكور لأنه لم يكن أظهر ما يستدل به على ما وراءه فلو قتل من ظاهره الصلاح

حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ
جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذِي الْحَوِصِرَةِ التَّمِيمِيُّ قَالَ أَعَدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ وَيْلَكَ مَنْ يَعْدِلُ إِذَا

عند الناس قبل استحكام أمر الاسلام ورسوخه في القلوب لنفرهم عن الدخول في الاسلام واما بعده عليه السلام فلا يجوز ترك قتالهم اذا هم اظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وخالفوا الائمة مع القدرة على قتالهم (قلت) وليس في الترجمة ما يخالف ذلك الا أنه أشار الى أنه لو اتفقت حالة مثل حالة المذكور فاعتقدت فرقة مذهب الخوارج مثلا ولم ينصبوا حربا أنه يجوز للامام الاعراض عنهم اذا رأى المصلحة في ذلك كان يخشى أنه لو تعرض للفرقة المذكورة لا ظهر من يخفى مثل اعتقادهم امره وناضل عنهم فيكون ذلك سببا لخروجهم ونصبهم القتال للمسلمين مع ما عرف من شدة الخوارج في القتال وثباتهم وإقدامهم على الموت ومن تأمل ما ذكر أهل الاخبار من أمورهم تحقق ذلك وقد ذكر ابن بطلان عن المهلب قال التالف انما كان في أول الاسلام اذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرتهم فاما اذا علا الله الاسلام فلا يجب التالف انما ان تنزل بالناس حاجة لذلك فلامام الوقت ذلك (قلت) واما ترجمة البخاري القتال والخبر في القتل فلان ترك القتال يؤخذ من ترك القتل من غير عكس وذكر في حديثين الاول حديث أبي سعيد (قوله حدثنا عبد الله) هو الجمعي المسند يفتح التون وروى من زعم أنه أبو بكر بن أبي شيبة لأنه وإن كان أيضا عبد الله بن محمد لكنه لا رواية له عن هشام المذكور هنا وهو ابن يوسف الصنعاني (قوله عن أبي سلمة) في رواية شعيب الماضية في علامات النبوة عن الزهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وتقدم في الادب من طريق الاوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة والضحاك وهو ابن شرحبيل او ابن شراحيل المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء بعدها قاف منسوب الى مشرق بطن من مهران وتقدم بيان حاله في فضل سورة الاخلاص وان البزار حكى أنه الضحاك بن مزاحم وأن ذلك غلط ثم وقعت على الرواية التي نسب فيها كذلك أخرجه الطبري من طريق الوليد بن مرثد عن الاوزاعي في هذا الحديث فقال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك بن مزاحم عن أبي سعيد قال الطبري وهذا خطأ وإنما هو الضحاك المشرقي (قلت) وقد أخرجه أحمد عن محمد بن مصعب وابو عوانة من طريق بشر بن بكير كلاهما عن الاوزاعي فقال فيه عن أبي سلمة والضحاك المشرقي وفي رواية بشر الحمداني كلاهما عن أبي سعيد واللفظ الذي ساقه البخاري هو لفظ أبي سلمة وقد أفرد مسلم لفظ الضحاك المشرقي من طريق حبيب بن أبي ثابت عنه وزاد فيه شيئا سأذكره بعد وقد شذأ أفلح بن عبد الله بن المغيرة عن الزهري فروى هذا الحديث عنه فقال عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد أخرجه أبو يعلى (قوله بينا النبي ﷺ يقسم) بفتح أوله من القسمة كذا هنا بحذف المفعول ووقع في رواية الاوزاعي يقسم ذات يوم قسما وفي رواية شعيب بينا نحن عند النبي ﷺ وهو يقسم قسما زاد أفلح بن عبد الله في روايته يوم حين وتقدم في الادب من طريق عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد أن القسوم كان تبرا بعته على بن أبي طالب من اليمن فقسمة النبي ﷺ بين أربعة أنفس وذكرت أسماءهم هناك (قوله جاء عبد الله بن ذى الحويرة التميمي) في رواية عبد الرزاق عن معمر بلفظ بينا رسول الله ﷺ يقسم قسما اذ جاء ابن ذى الحويرة التميمي وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية عبد الرزاق ومحمد بن نور وأبو سفيان الخيري وعبد الله بن معاذ أربعهم عن معمر وأخرجه الثعلبي ثم الواحدى في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال ابن ذى الحويرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج وما أدري من الذي قال وهو حرقوص الخ وقد اعتمد على ذلك ابن الاثير في الصحابة فترجم لذي الحويرة التميمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي اسحق الثعلبي وقال بعد فراغه فقد جعل في هذه الرواية اسم ذى الحويرة حرقوصا والله أعلم وقد جاء أن حرقوصا اسم

كَمْ أَعْدَنُ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ دَعْنِي أَضْرِبْ عَنْقَهُ ، قَالَ دَعْنُ قَالَ لَهُ أَصْحَابًا يَحْفَرُ أَحَدُكُمْ

ذِي النَّدْبَةِ كَمَا سَأَلْتُ (قلت) وقد ذكر حرقوص بن زهير في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر أنه كان له في فتوح العراق أثر وانه الذي افتتح سوق الامواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج قتل معهم وزعم بعضهم أنه ذو النَّدْبَةِ الأتني ذكره وليس كذلك وأكثر ما جاء ذكر هذا القاتل في الاحاديث مبهما ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم المثار اليها بأنه مشرف الوجنتين غائر العينين ناشز الجبهة كث اللحية مخلوق الرأس مشمر الازار وتقدم تفسير ذلك في باب بعث علي من المغازي وفي حديث أبي بكره عند أحمد والطبري فاته رجل أسود طويل مشمر مخلوق الرأس بين عينيه أثر السجود وفي رواية أبي برزة عند أحمد والطبري والحاكم أني رسول الله ﷺ بدناير فكان يقسمها ورجل أسود مطموم الشعر بين عينيه اثر السجود وفي حديث عبد الله بن عمرو عند البزار والطبري رجل من اهل البادية حديث عهد بأمر الله (قوله فقال اعدل يا رسول الله) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم فقال اتى الله يا محمد وفي حديث عبد الله بن عمرو فقال اعدل يا محمد وفي لفظ له عند البزار والحاكم فقال يا محمد والله ائن كان الله أمرك أن تعدل ما اراك تعدل وفي رواية مقسم التي اشرت اليها فقال يا محمد قد رايت الذي صنعت قال وكيف رايت قال لم أراك عدلت وفي حديث أبي بكره فقال يا محمد والله ما تعدل وفي لفظ ما اراك عدلت في القسمة ونحوه في حديث أبي برزة (قوله فقال ويحك) في رواية الكشميهني وبلثوه رواية شعيب والاوزاعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الادب (قوله من يعدل اذا لم اعدل) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم ومن يطع الله اذ لم اطعوا لمسلم من طريقه اولست احق اهل الارض ان اطيع الله وفي حديث عبد الله بن عمرو عند ميمون بن مهران في رواية مقسم عنه فغضب عنه ﷺ وقال المعدل اذا لم يكن عندي فعند من يكون وفي حديث أبي بكره فغضب حتى احمرت وجنتاه ومن حديث أبي برزة قال فغضب غضبا شديدا وقال والله لا ينجون بعدي رجلا هو اعدل عليكم مني (قوله قال عمر بن الخطاب يا رسول الله دعني أضرب عنقه) في رواية شعيب ويونس فقال بزيادة فاه وقال ائذن لي فيه فأضرب عنقه وفي رواية الاوزاعي فلا أضرب بزيادة لام وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقسم عنه قال عمر يا رسول الله الا أقوم عليه فأضرب عنقه وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في هذا الحديث فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله وفي رواية مسلم فقال خالد بن الوليد بالجزم وقد ذكرت وجه الجمع بينهما في تواريخ المغازي وأن كلا منهما سأل ثم رايت عند مسلم من طريق جرير عن عماره بن القعقاع بسنده فيه قيام عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله ألا أضرب عنقه قال لا ثم أدبر فقام اليه خالد بن الوليد سيف الله فقال يا رسول الله ألا أضرب عنقه قال لا فهذا نص في أن كلا منهما سأل وقد استشكل سؤال خالد في ذلك لأن بعث علي الى اليمن كان عقب بعث خالد بن الوليد اليها والذهب المقسوم أرسله علي من اليمن كما في صدر حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد ويحاج بأن علي لما وصل الى اليمن رجع خالد منها الى المدينة فإرسل علي الذهب فعرض خالد قسمة وأما حديث عبد الله بن عمرو فانه في قصة قسم وقع بالجرعانة من غنائم حنين والسائل في قتله عمر بن الخطاب حزما وقد ظهر أن المعارض في الموضوعين واحدا كما مضى قريبا (قوله قال دع) في رواية شعيب فقال له دع كذا لابي ذر وفي رواية الاوزاعي فقال لا وزاد أطلع بن عبد الله في روايته فقال أنا بالذي أقتل أصحابي (قوله فأن له أصحابا) هذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحابا بالصفة المذكورة وهذا لا يقتضي ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي ﷺ بما واجهه فيحتمل أن يكون لمصلحة التألف كما فهمه البخاري لأنه وصفهم بالمباغاة في العبادة مع إظهار الاسلام فلماذا نفي قتلهم لكان ذلك تغفيرا عن دخول غيرهم في الاسلام ويؤيده رواية أطلع ولها شواهد ووقع في رواية أطلع سيخرج أناس يقولون مثل قوله (قوله يحقر أحدكم صلاته مع صيامه مع صيامه) كذا في هذه الرواية بالأفراد وفي رواية شعيب وغيره مع صلاتهم بصيغة الجمع في قوله مع صيامهم وقد تقدم

صَلَاتُهُ مَعَ صَلَاتِهِ وَصِيَامُهُ مَعَ صِيَامِهِ يَمْرُقُونَ مِنَ الَّذِينَ كَمَا يَمْرُقُ النَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَةِ يُنْظَرُ
فِي قُلْدِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَصْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي رِصَافِهِ فَلَا
يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَاضِيهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، قَدْ سَبَقَ الْفَرْثُ وَالْدَّمُ آيَتُهُمْ رَجُلٌ

في ثاني أحاديث الباب الذي قبله وزاد في رواية شعيب ويونس يرمون القرآن ولا يجاوز تراقيهم بمثابة وقاف جمع
ترقوه بفتح أوله وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهي العظم الذي بينقرة النحر والعاتق والمعنى أن قراءتهم
لا يرفعها الله ولا يقبلها وقيل لا يعملون بالقرآن فلا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم الأجره وقال النووي
المزاد أنهم ليس لهم فيه حظ الا مروره على لسانهم لا يصل الى حلقهم فضلا عن أن يصل الى قلوبهم لأن المطلوب
تعقله وتدبره بوقوعه في القلب (قلت) وهو مثل قوله فهم أيضا لا يجاوز إيمانهم حناجرهم أي ينطقون بالشهادتين
ولا يعرفونها بقلوبهم ووقع في رواية لسلم يقرؤون القرآن رطبا قبل المراد الحذق في التلاوة أي يأتون به على أحسن
أحواله وقيل المراد أنهم يواطون على تلاوته فلا تزال ألسنتهم رطبة به وقيل هو كناية عن حسن الصوت به كماها
القرطبي ويرجح الأول ما وقع في رواية أبي الوداك عن أبي سعيد عند مدد يقرؤون القرآن كأحسن ما يقرؤه الناس
ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلم عن أبي بكرة عن أبيه قوم أشداء أحدا ذلقة السهم بالقرآن أخرجه الطبري
وزاد في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان يرمقون وأرجحها
الثالث (قوله يرمقون من الدين كما يرمق السهم) يأتي تفسيره في الحديث الثاني وفي رواية الأوزاعي كرمق
السهم (قوله من الرمية) في رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد الآتية في آخر كتاب التوحيد لا يعودون فيه حتى
يعود السهم الى فوقه والرمية فعيلة من الرمي والمراد الغزاة المرمية مثلا ووقع في حديث عبد الله بن عمرو رواية
مقسم عنه فانه سيكون لهذا شيعة يتعمقون في الدين يرمقون منه * الحديث أي يخرجون من الاسلام بقتلهم كخروج
السهم إذا رماه رام قوى الساعد فاصاب مارماه ففقد منه بسرعة بحيث لا يتعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي
شيء فاذا التمس الرامي سهمه وجده ولم يجد الذي رماه فينظر في السهم ليعرف هل اصاب أو أخرج فاذا لم يره
علق فيه شيء من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه والقرص أنه اصابه والى ذلك أشار بقوله سبق القرص والدم أي
أي جاوزهما ولم يتعلق فيه منهما شيء بل خرجا بعده وقد تقدم شرح القذف في علامات النبوة ووقع في رواية
أبي نضرة عن أبي سعيد عند مسلم فضرب النبي ﷺ لهم مثلا الرجل يرمي الرمية الحديث وفي رواية أبي المتوكل
الناجي عن أبي سعيد عند الطبري مثلهم كمثل رجل رمى رمية فتوخى السهم حيث وقع فأخذه فظفر الى فوقه فلم يبره
دسما ولاد ما لم يتعلق به شيء من الدسم والدم كذلك هؤلاء لم يتعلقوا بشيء من الاسلام وعنده في رواية عاصم
ابن شمع بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها معجمة بعد قوله من الرمية يذهب السهم فينظر في النصل فلا يرى شيئا
من الفرت والدم الحديث وفيه يتركون الاسلام وراء ظهورهم وجعل يديه وراء ظهره وفي رواية أبي إسحق مولى
بني هاشم عن أبي سعيد في آخر الحديث لا يتعلقون من الدين بشيء كما لا يتعلق بذلك السهم أخرجه الطبري
وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود والطبري لا يرجعون الى الاسلام حتى يرتد السهم الى فوقه
وجاء عن ابن عباس عند الطبري وأوله في ابن ماجه بسياق أوضح من هذا ولفظه سيخرج قوم من الاسلام خروجه
السهم من الرمية عرضت للرجال فرموها فترق سهم أحدهم منها فخرج فأناله فظفر اليه فاذا هو لم يتعلق بنصله من الدم شيء ثم نظر
الى القذف فلم يره فعلق من الدم شيء فقال إن كنت أصبت فان بالريش والفوق شيئا من الدم فظفر ظر ريشا تعلق بالريش
والفوق قال كذلك يخرجون من الاسلام وفي رواية بلال بن بقر عن أبي بكرة ياتهم الشيطان من قبل دينهم وللحميدي وان
أبي عرفة في مسندهما من طريق أبي بكر مولى الانصار عن علي أن ناسا يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا

إِحْدَى يَدَيْهِ أَوْ قَالَ تَذَيَّنَهُ مِثْلُ تَذَيَّنَهُ الْمَرْأَةُ أَوْ قَالَ مِثْلُ الْبَضْعَةِ تَذَرْدَرُ يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ
فَرَقَةٍ مِنَ النَّاسِ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ أَشْهَدُ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا قَتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ

يُحَدِّثُونَ فِيهِ أَجَاءَ (قوله آتيهم) أي علامتهم ووقع في رواية ابن أبي مرزوق عن علي عند الطبري علامتهم (قوله رجل إحدى يديه أو قال يديه) هكذا لا أكثر بالثنية فيهما مع الشك هل هي ثنية يد أو ثني بالمثلثة وفي رواية نلتسلي هنا بالمثلثة فيهما فالتكثير عند هل هو الذي بالأفراد أو بالثنية ووقع في رواية الأوزاعي إحدى يديه ثنية يد ولم يشك وهذا هو المعتمد فقد وقع في رواية شعيب ويونس إحدى عضديه (قوله مثل ثني المرأة أو قال مثل البضعة) ففتح الموحدة وسكون المعجمة أي القطعة من اللحم (قوله تذرذر) يفتح أوله ودالين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء وهو على حذف إحدى التامين وأصله تذرذر ومعناه تحرك وتذهب ونجى وأصله حكاية صوت الماء في بطن الوادي إذا تدافع وفي رواية عبيدة بن عمرو عن علي عند مسلم فيهم رجل يخرج اليد أو مودن اليد أو متدون اليد والمخرج بخاء معجمة وجيم والمودن بوزنه والثنون بفتح الميم وسكون المثناة وكلها بمعنى وهو الناقص وله من رواية زيد بن وهب عن علي وغاية ذلك أن فيهم رجل له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلة الثدى عليه شعرات يرض وعند الطبري من وجه آخر فيهم رجل يجرد اليد كأنها ثدى حشيشة وفي رواية أفلح بن عبد الله فيها شعرات كأنها أسخلة سبع وفي رواية أبي بكر مولى الانصار كشد المرأة لها حلة كحلة المرأة حولها سبع هلبات وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم منهم أسود إحدى يديه طلي شاة أو حلة ثدى فأما الطلي فهو بضم الطاء المهملة وسكون الموحدة وهي الثدى وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي في يده شعرات سود والأول أقوى وقد ذكر ﷺ للخوارج علامة أخرى ففي رواية سعيد بن سيرين عن أبي سعيد قيل ما سيماهم قال سيماهم التحليق وفي رواية عاصم بن شمع عن أبي سعيد فقام زجل فقال يا بني الله هل في هؤلاء القوم علامة قال يحلقون رموسهم فيهم ذو ثنية وفي حديث أنس عن أبي سعيد هم من جلدتنا ويتكلمون بالسنتاقيل يارسول الله ما سيماهم قال التحليق هكذا أخرجه الطبري وعند أبي داود بعضه (قوله يخرجون على خير فرقة من الناس) كذا لا أكثر هنا وفي علامات النبوة وفي الأدب حين بكسر المهملة وآخره نون وفرقة بضم الفاء ووقع في رواية عبدالرزاق عند أحمد وغيره حين فرقة من الناس بفتح الفاء وسكون المثناة ووقع للكشيميني في هذه المواضع على خير بفتح المعجمة وآخره راء وفرقة وبكسر الفاء والأول المعتمد وهو الذي عند مسلم وغيره وإن كان الآخر صحيحا ويؤيد الأول أنه عند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق وفي لفظ له يكون في أمي فرقتان فيخرج من بينهما طائفة مارقة إلى قتلهم أو لاهم بالحق وفي لفظ له يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق وفيه قال أبو سعيد واتم قتلهم بآهل العراق وفي رواية الضحاك المشرقي عن أبي سعيد يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق وفي رواية أنس عن أبي سعيد عند أبي داود من قاتلهم كان أولى بالله منهم (قوله قال أبو سعيد) هو متصل بالسند المذكور (قوله أشهد سمعت من النبي ﷺ) كذا هنا باختصار وفي رواية شعيب ويونس قال أبو سعيد فأشهد أني سمعت هذا الحديث من النبي ﷺ وقد مضى في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي سعيد سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج في هذه الأمة وفي رواية أفلح بن عبد الله حضرت هذا من رسول الله ﷺ (قوله وأشهد أن عليا قتلهم) في رواية شعيب أن علي بن أبي طالب قاتلهم وكذا وقع في رواية الأوزاعي ويونس قاتلهم ووقع في رواية أفلح بن عبد الله وحضرت مع علي يوم قتلهم بالنهروان ونسبة قتلهم لعل لكونه كان القاتم في ذلك وقد مضى في الباب قبله من رواية سريد بن غفلة عن علي أمر النبي ﷺ بقتلهم ولفظه

فأبينا لقبتهوم فاقبلوهوم وقد ذكرت شهادته ومنها حديث نصر بن عاصم عن أبي بكرة رفته ان في أمي أقواما
يقرؤن القرآن لا يجاوز تراقيهم فاذا لقبتهوم فآبتهوم أي فاقبلوهوم أخرجه الطبري وتقدم في أحاديث الانبياء
وغيرها لن أدركتهم لاقتلهم وأخرج الطبري من رواية مسروق قال قالت لعائشة من قل المخرج قلت على قالت
فأين قتله قلت على نهر يقال لاسفله النهران قالت اتيت على هذا بيته فأتيتها مسنين نفسا شهدوا ان عليا قتله
بالنهران أخرجه أبو يعلى والطبري وأخرج الطبراني في الاوسط من طريق عامر بن سعد قال قال عمار لسعد أما
سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج أقوام من أمي يرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم على بن أبي
طالب قال أي والله وأما صفة قتالهم فوكت عند مسلم في رواية زيد بن وهب الجهني أنه كان في الجيش الذين
كانوا مع علي حين ساروا الى الخوارج فقال علي بعد أن حدثت بصفتهم عن النبي ﷺ والله لاني لارجو ان يكونوا هؤلاء
القوم فاتهم قد سفكوا الدم الحرام وأناروا في سرح الناس قال فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب
الراسبي فقال لهم ألقوا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونها فاني أخاف أن يناشدوك كما ناشدوك يوم حروراء قال
فشجرهم الناس برماحهم قال قتل بعضهم على بعض وما أصيب من الناس يومئذ الا رجلا واحد وأخرج يعقوب
ابن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أبي بجلز قال كان أهل النهران أربعة آلاف قتلهم المسلمون ولم يقتل من
من المسلمين سوى تسعة فان شئت فاذهب الى أبي برزة فاسأله فانه شهد ذلك وأخرج اسحق بن راهويه في مسنده
من طريق حبيب بن أبي ثابت قال أتيت ابا وائل فقلت أخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم على فيم فارقه وفيهم
استحل قتالهم قال لما كنا بصفين استحر القتل في أهل الشام فرفعوا المصاحف فذكر قصة التحكيم فقال الخوارج
ما قالوا ونزلوا حروراء فارسل اليهم على فرجعوا ثم قالوا يكون في ناحيته فان قبل القضية قاتلناه وإن نقضها
قاتلنا معه ثم افرقت منهم فرقة يقتلون الناس فحدث علي عن النبي ﷺ بأمرهم وعند أحد الطبراني والمحاكم من
طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة مرجعه من العراق ليالي قتل علي فقالت له عائشة تحدثني بأمر هؤلاء
القوم الذين قتلهم على قال إن عليا لما كاتب معاوية وحكما الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فزولوا
بأرض يقال لها حروراء فمن جانب الكوفة وعتبوا عليه فقالوا اتسلخت من قصص البسكة الله من اسم سيك الله به
ثم حكمت الرجال في دين الله ولا حكم الا لله فبلغ ذلك عليا فجمع الناس فدعا بمصنف عظيم فجعل يضربه يده
ويقول أيها المصنف حدث الناس فقالوا ماذا انسان إننا مو مداد وورق ونحن نتكلم بما روينا منه فقال كتاب الله
يبني وبين هؤلاء يقول الله في امرأة رجل فان خفت شقاق بينهما الآية وأمة عند أعظم من امرأة رجل وتقموا على
ان كانت معاوية وقد كاتب رسول الله ﷺ سبيل بن عمرو ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ثم بعث
اليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء فبعث على الآخرين أن يرجعوا فأبوا
فارسل اليهم كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دما حراما ولا تقطعوا سبيلا ولا تظلموا أحدا فان
فعلتم نبذت اليكم الحرب قال عبد الله بن شداد فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السيل وسفكوا الدم الحرام الحديث
وأخرج النسائي في الخصائص صفة مناظرة ابن عباس لهم بطولها وفي الاوسط الطبراني من طريق أبي السائفة
عن جندب بن عبد الله البجلي قال لما فارقت الخوارج عليا خرج في طلبهم فأتيتها الى عسكرهم فاذا لم دوى كنوى
الحل من قراءة القرآن واذا فيهم أصحاب البراس أي الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة قال دخلني من ذلك
شدة فزلت عن فرسي وقت أصلي قتل اللهم ان كان في قتال هؤلاء القوم لك طاعة فأتني لى فيه فربى على قتال
لما حاذاني تعوذ بالله من الشك يا جندب فلما جتته أقبل رجل على بردون يقول إن كان لك بالقوم حاجة فاتهم
قد قطعوا النهر قال ما قطعوه ثم جاء آخر كذلك ثم جاء آخر كذلك قال لا ما قطعوه ولا يقطعونه وليتكن من
دونه عهد من الله ورسوله قلت الله أكبر ثم ركبنا فسيرته فقال لي سأبث اليهم رجلا يقرأ المصحف يدعوه الى

جاء بالرجل على الثعنت الذي نعت النبي ﷺ قال فنزلت فيه ومنهم من يلمز له في القصات

كتاب الله سنة نبيهم فلا يقبل علينا بوجهه حتى يرشقوه بالنبل ولا يقتل منا عشرة ولا ينجمهم عشرة قال فأتينا إلى القوم فارسل اليهم رجلا فرماه انسان فاقبل علينا بوجهه فقدموا وقال لي دونكم اقوم فما قتل منا عشرة ولا نجماهم عشرة وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح عن حيد بن هلال قال حدثنا رجل من عبد القيس قال لحقت بأهل النهر فاني مع طائفة منهم أسير اذا أتينا على قرية بيننا نهر فخرج رجل من القرية مروعا فقالوا له لا دور عليك وقطعوا اليه النهر فقالوا له أنت ابن خباب صاحب النبي ﷺ قال نعم قالوا فحدثنا عن أبيك فحدثهم بحديث يكون فتنة فان استطعت أن تكون عبد المقتول فكأنك قد قدموه فضربوا عنقه ثم دعوا سريره وهي حيل وفكروا عما يطنها ولا ين أبي شيبة من طريق أبي مجلز لاحق بن حيد قال علي لأصحابه لا يندوهم وقاتل حتى يحدوا حدثنا قال فريهم عبد الله بن خباب فذكر قصة قتلهم له وبجاريته وانهم بقروا بطنها وكانوا مروا على ساقته فآخذ واحد منهم ثمرة فوضعا فيه فقالوا له ثمرة معاهد فيم استحلها فقال لهم عبد الله بن خباب أنا أعظم حرمة من هذه الثمرة فاخذوه فذبحوه فبلغ عليا فارسل اليهم أفيدينا بقاتل عبد الله بن خباب فقالوا كلنا قتله فأذن حيثنن في قتلهم وعند الطبري من طريق أبي مريم قال أخبرني أخى أبو عبد الله أن عليا سار اليهم حتى اذا كان حذاؤهم على شط النهر وان أرسل يناشدهم فلم تزل رسله تختلف اليهم حتى قتلوا رسوله فلما رأى ذلك نهض اليهم فقاتلهم حتى فرغ منهم كلهم (قوله جاء بالرجل على الثعنت الذي نعت النبي ﷺ) في رواية شعيب على نعت النبي ﷺ الذي نعت وفي رواية أفلق فالتسمه على فلم يجده ثم وجده بعد ذلك تحت جدار على هذا الثعنت وفي رواية زيد بن وهب فقال علي التمسوا فيهم المخرج فالتسموه فلم يجده فقام على نفسه حتى أتى ناسا قد قتل بعضهم على بعض قال آخروهم فوجده ما على الأرض فكبر ثم قال صدق الله وبلغ رسوله وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع فلما قتلهم قال انظروا فظفروا فلم يجدوا شيئا فقال ارجعوا فواقه ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثا ثم وجده في خربة فأثاب به حتى وضموه بين يديه أخرجهما مسلم وفي رواية الطبري من طريق زيد بن وهب فقال علي اطلبوا اذا التدي فطلبوه فلم يجده فقال ما كذبت ولا كذبت اطلبوه فطلبوه فوجدوه في وهدة من الأرض عليه ناس من القتل فاذا رجل على يده مثل سبلات السنور فكبر على والناس وأعجبه ذلك ومن طريق عاصم بن كليب حدثنا أبي قال بينا نحن قعود عند علي فقام رجل عليه أثر السفر فقال إني كنت في العدة فدخلت على عائشة فقالت ما هؤلاء القوم الذين خرجوا فيكم قلت قوم خرجوا إلى أرض قريبة منا يقال لها حروراء فقالت أما أن ابن أبي طالب لو شاء لحدثكم بأمرهم قال فأهل علي وكبر فقال دخلت على رسول الله ﷺ وليس عنده غير عائشة فقال كيف أنت وقوم يخرجون من قبل المشرق وفيهم رجل كان يده ندى حبشية نشدتكم الله هل أخبرتكم بأنه فيهم قالوا نعم فحشونى قتلهم ليس فيهم خلفت لكم أنه فيهم ثم أتيتهموني تسحبونه كما نمت لي فقالوا اللهم نعم قال فأهل علي وكبر وفي رواية أبي الوضئ يفتح الواو وكسر الصاد المعجمة الخفيفة والتشديد عن علي اطلبوا المخرج فذكر الحديث وفيه فاستخرجوه من تحت القتلى في طين قال أبو الوضئ كانى أنظر اليه حبشى عليه طريق له احدى يديه مثل ندى المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات تكون على ذنب اليربوع ومن طريق أبي مريم قال ان كان ذلك المخرج لمعنا في المسجد وكان فقيرا قد كسوته برنسا لي ورأيت به شهد طعام على وكان سمي نافعا ذا التدية وكان في يده مثل ندى المرأة على رأسه حلة مثل حلة التدي عليه شعيرات مثل سبلات السنور أخرجهما أبو داود وأخرجه الطبري من طريق أبي مريم مطولا وفيه وكان علي يحدنا قبل ذلك أن قوما يخرجون وعلا بهم رجل مخرج اليد فسمعت ذلك منه مرارا كثيرة وسعت المخرج حتى رأيت يكره طعامه من كثرة ما يسمع ذلك منه وفيه ثم أمر أصحابه أن يلبسوا المخرج

فالمسوء فلم يجهوه حتى جاء رجل فبشره فقال وجدناه تحت قبيلين في ساقية فقال والله ما كذبت ولا كذبت وفي رواية أفلح فقال على أيكم يعرف هذا فقال رجل من القوم نحن نعرفه هذا حرقوص وأمه هنا قال فأرسل على إلى أمه فقالت كنت أرى غيا في الجاهلية فتشيتني كريمة الظلة فحملت منه فولدت هذا وفي رواية عاصم بن شمع عن أبي سعيد قال حدثني عشرة من أصحاب النبي ﷺ أن عليا قال التمسوا إلى العلامة التي قال رسول الله ﷺ قاتل من أكذب ولا أكذب فبجى به محمد الله وأثنى عليه حين عرف العلامة ووقع في رواية أبي بكر مولى الأنصار عن علي حوله ما سبع هلمات وهو بضم الهاء وموحدة جمع هلقوفيه أن الناس وجدوا في أنفسهم بعد قتل أهل النهر فقال علي إلى لا أراه إلا منهم فوجدوه على شفير النهر تحت القتلى فقال علي صدق الله ورسوله وفرح الناس حين رأوه واستبشروا وذهب عنهم ما كانوا يجدونه (قوله قال فزلت فيه) وفي رواية السرخسي فيهم (قوله ومنهم من يلزك في الصدقات) اللز العيب وقيل الوقوع في الناس وقيل بقيد أن يكون مواجهة والمهمز في التية أي يبيك في قسم الصدقات ويؤيد القيل المذكور ما وقع في قصة المذكور حيث واجه بقوله هذه قصة ما أريد بها وجه الله ولم أقبل الزيادة إلا في رواية معمر وقد أخرجه عبدالرزاق عن معمر لكن وقعت مقدمة على قوله حين فرقة من الناس قال فزلت فيهم وذكر كلام أبي سعيد بعد ذلك وله شاهد من حديث ابن مسعود قال لما قسم رسول الله ﷺ غنائم حين سمعت رجلا يقول إن هذه القسمة ما أريد بها وجه الله قال فزلت ومنهم من يلزك في الصدقات أخرجه ابن مردويه وقد تقدم في غزوة حنين بدون هذه الزيادة ووقع في رواية عتبة بن وساج عن عبدالله بن عمر ما يؤيد هذه الزيادة فجعل يقسم بين أصحابه ورجل جالس فلم يعطه شيئا فقال يا محمد ما أراك تعدل وفي رواية أبي الوضئ عن أبي بزة نحوه فدل على أن الحامل للقاتل على ما قال من الكلام الجافي وأقدم عليه من الخطاب إليه كونه لم يعط من تلك العطية وأنه لو أعطى لم يقل شيئا من ذلك وأخرج الطبراني نحو حديث أبي سعيد وزاد في آخره ففعل عن الرجل فذهب فسأل النبي ﷺ عنه فطلب ولم يدرك وسنده جيد (تنبيه) جاء عن أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بالخوارج فيها ما يخالف هذه الرواية وذلك فيما أخرجه أحمد بسند جيد عن أبي سعيد قال جاء أبو بكر إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إني مرت بوادي كذا فإذا رجل حسن الهيئة متخشع يصلي فيه فقال اذهب إليه فاقله قال فذهب إليه أبو بكر فلما رآه يصلي كره أن يقتله فرجع فقال النبي ﷺ لعمر اذهب فاقله فذهب فرآه على تلك الحالة فرجع فقال يا علي اذهب إليه فاقله فذهب على فلم يره فقال النبي ﷺ إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلهم هم شر البرية وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول وكانت قصته هذه الثانية متراخية عن الأولى واذن النبي ﷺ في قتله بعد أن منع منه لزوال علة المنع وهي التألف فكانه استغنى عنه بعد انتشار الاسلام كما نهى عن الصلاة من ينسب إلى التفاف بعد أن كان يجري عليهم أحكام الاسلام قبل ذلك وكان أبا بكر وعمر تسكأ بالهوى الأول عن قتل المصلين وحل الأمر هنا على قيد أن لا يكون لا يصل فلذلك عللا عدم القتل بوجود الصلاة أو غلبا جانب النبي ﷺ ثم وجدت في مغازي الأموي من مرسل الشعبي في نحو أصل القصة ثم دعا رجلا فأعطاهم فقام رجل فقال إنك لتقسم ومارى عدلا قال إذا لا يبدل أحد بعدي ثم دعا أبا بكر فقال اذهب فاقله فذهب فلم يجده فقال لو قتله لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم فهذا يؤيد الجمع الذي ذكرته لا يدل عليه ثم من التراخي والله أعلم وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم منقبة عظيمة لعل وأنه كان الإحسان الحق إنه كان على الصواب في قتال من قاتله في حروبه في الجمل وصفين وغيرهما وإن المراد بالحصر في الصحيفة في قوله في كتاب الديات ما عدنا إلا القرآن والصحيفة مفيد بالكتابة إلا أنه ليس عنده عن النبي ﷺ شيء مما أطلعه الله عليه من الأحوال الآتية إلا ما في الصحيفة فقد اشتملت طرق هذا الحديث على أشياء كثيرة كان عنده عن النبي ﷺ بها ما يتعلق بقتال الخوارج وغير ذلك

ما ذكر وقد ثبت عنه انه كان يخبر بأنه سيقته أشقى القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة ويحتمل أن يكون النفي مقيداً
 باختصاصه بذلك فلا يرد حديث الباب لأنه شاركه فيه جماعة وان كان عنده هو زيادة عليهم لأنه كان صاحب
 القصة فكان أشد عناية بها من غيره وفيه الكف عن قتل من يعتقد الخروج على الامام مالم ينصب لذلك حرباً أو
 يستند لذلك لقوله فاذا خرجوا فاقولهم وحكى الطبري الاجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده واستند
 عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في الخوارج بالكف عنهم مالم يسفكوا دماً حراماً أو يأخذوا مالا فان فعلوا فقاتلهم
 ولو كانوا ولدي ومن طريق ابن جريج قلت لعطاء ما يحل لي قال الخوارج قال اذا قطعوا السبيل وأخافوا الامن
 واستند الطبري عن الحسن أنه سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج فقال العمل أملك بالناس من الرأى
 قال الطبري ويؤيده أن النبي ﷺ وصف الخوارج بأنهم يقولون الحق بألسنتهم ثم أخبر أن قولهم ذلك وان كان
 حقاً من جهة القول فإنه قول لا يجاوز حلقهم ومنه قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه
 فأخبر أن العمل الصالح الموافق للقول الطيب هو الذي يرفع القول الطيب قال وفيه انه لا يجوز قتال الخوارج
 وقتلهم الا بعد اقامة الحجة عليهم بدعائهم الى الرجوع الى الحق والاعذار اليهم والى ذلك أشار البخاري في الترجمة
 بالآية المذكورة فيها واستدل به لمن قال بتكفير الخوارج وهو مقتضى صنيع البخاري حيث قرنهم بالمحدثين وأفرد
 عنهم المتأولين بترجمة وبذلك صرح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي فقال الصحيح انهم كفار لقوله
 ﷺ يمرقون من الاسلام ولقوله لا تقاتلهم قتل عاد وفي لفظ ثمود وكل منهما انما هلك بالكفر وبقوله هم شر الخلق
 ولا يوصف بذلك الا الكفار ولقوله انهم أبغض الخلق الى الله تعالى ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر
 والتخلف في النار فكانوا هم أشق بالاسم منهم ومن جنح الى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال
 في فتاويه احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم أعلام الصحابة تضمنه تكذيب النبي ﷺ في شهادة
 لم بالجنة قالوه عنى احتجاج صحيح قال واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعى تقدم عليهم بالشهادة
 المذكورة علماً قطعياً وفيه نظر لاننا لم نركب من كفره علماً قطعياً الى حين موته ذلك كاف في اعتقادنا بتكفير من
 كفرهم ويؤيده حديث من قال لا خير كافر فقد باء به أحدهما وفي لفظ مسلم من رمى مسلماً بالكفر أو قال عذاب الله الخالد
 عليه قال وهؤلاء قد تحقق منهم انهم يرمون جماعة بالكفر ممن حصل عندنا القطع بايمانهم فيجب أن يحكم بكفرهم
 بمقتضى خبر الشارع وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه ممن لا تصریح بالجحود فيه بعد أن فسروا الكفر
 بالجحود فان احتجوا بقيام الاجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا وهذه الاخبار الواردة في حق هؤلاء تقضى كفرهم ولولم
 يعتقدوا تركية من كفره علماً قطعياً ولا ينجيهم اعتقاد الاسلام اجمالاً والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم كالألأ
 ينجى الساجد للصنم ذلك (قلت) ومن جنح الى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه فقال بعد أن سرد أحاديث الباب
 فيه الرد على قول من قال لا يخرج أحد من الاسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه الا بقصد الخروج منه علماً
 فانه مبطل لقوله في الحديث يقولون الحق ويقرؤون القرآن ويمرقون من الاسلام ولا يتعلقون منه بشيء ومن المعلوم
 أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم الا بخطأ منهم فيما ناولوه من آي القرآن على غير المراد منه ثم أخرج
 بسند صحيح عن ابن عباس وذكر عنده الخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال يؤمنون بحكمه ويهلكون عند
 متشابه ويؤيد القول المذكور الأمر بقتلهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود لا يحل قتل امرئ مسلم الا بأحدى
 ثلاث وفيه التارك لدينه المفارق للجماعة قال القرطبي في المقهم يؤيد القول بتكفيرهم التتيل المذكور في حديث أبي
 سعيد يعني الآتي في الباب الذي يليه فان ظاهر مقصوده انهم خرجوا من الاسلام ولم يتعلقوا منه بشيء كما خرج
 السهم من الرمية لسرعه وقوة راميه بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء وقد أشار الى ذلك بقوله سبق الفرت والدم وقال
 صاحب الشفاء فيه وكذا قطع بكفر كل من قال قولاً يتوصل به الى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة وحكاه صاحب

الروضة في كتاب الردة عنه وأقره وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق وإن حكم الإسلام بحرى عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجرحهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأمواهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك وقال الخطابي أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم وإنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الإسلام وقال عياض كادت هذه المسئلة تكون أشد إشكالا عند المتكلمين من غيرها حتى سأل الفقيه عبدالحق الإمام أبا المعالي عنها فاعتذر بأن ادخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين قال وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال لم يصرح القوم بالكفر وإنما قالوا أقوالا تؤدى إلى الكفر وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الإيمان والزندقة الذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلا فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتحديد خطأ والخطأ في ترك الكافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد وما احتج به لم يكفرهم قوله في ثالث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين كمروق السهم فينظر الرامي إلى سهمه إلا أن قال فيتبارى في الفوق هل علق بها شيء قال ابن بطال ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله يتبارى في الفوق لأن التبارى من الشك وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام لأن من ثبت له عقد الإسلام يبين لم يخرج منه الا يبين قال وقد سئل على عن أهل التهرهل كفروا فقال من الكفر فورا (قلت) وهذا أن ثبت عن علي حمل على أنه لم يكن اطلع على معتقدم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم وفي احتجاجه بقوله يتبارى في الفوق نظر فإن بعض طرق الحديث المذكور كانت قدمت الإشارة إليه وكما سيأتى لم يعلق منه بشيء وفي بعضها سبق الفرث والدم وطريق الجمع بينهما أنه تردد هل في الفوق شيء أولا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي بشيء ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف اشخاص منهم ويكون في قوله يتبارى إشارة إلى أن بعضهم قد يتقى معه من الإسلام شيء قال في الفرطبي في الفهم والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث قال فعلى القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون ونسي أمواهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البنى إذا شقوا العسا ونصبوا الحرب فأما من استمر منهم ببيعة فإذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستابة أولا يقتل بل يجتهد في رد بيعة اختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم قال وباب التكفير باب خطر ولا تبدل بالسلامة شيئا قال وفي الحديث علم من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع وذلك أن الخوارج لما حكوا بكفرهم خالفهم استباحوا دماهم وتركوا أهل الذمة فقالوا نفي لهم بهم وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين وهذا كله من آثار عبادة الجهال الذين لم تشرح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بحبل وثيق من العلم وكفى إن رأسهم رد على رسول الله ﷺ أمر أو نسب إلى الجور نسأل الله السلامة قال ابن خزيمة وفي الحديث إن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الإسلام وفي قتال أهل الشرك طلب الربح وحفظ رأس المال أولى وفيه الزجر عن الأخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفرض القول بظواهرها إلى مخالفة إجماع السلف وفيه التحذير من الغلو في الديانة والتنطع في العبادة بالحمل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة وإنما تدب إلى الشدة على الكفار وإلى الرأفة بالمؤمنين فمكس ذلك الخوارج كما تقدم بيانه وفيه جواز قتال من خرج عن طاعة الإمام العادل ومن نصب الحرب مقاتل على اعتقاد فاسد ومن خرج يقطع الطرق ويخيف السبل ويسعى في الأرض بالفساد وأما من خرج عن طاعة إمام جائز أراد النقلة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معذور ولا يحمل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته وسيأتى بيان ذلك في كتاب الفتن وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحرث عن رجل من بني مضر عن علي وقد ذكر الخوارج فقال إن خالفوا إماما عدلا فقاتلوه وأن خالفوا إماما جائرا فلا تقاتلوه فإن لم تقالا

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا يُسَيْرُ بْنُ عَمْرِو
قَالَ قُلْتُ لِسَهْلِ بْنِ حَنُوفٍ هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي الْخَوَارِجِ شَيْئًا قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ
وَأَهْوَى يَدَيْهِ قَبْلَ الْفِرَاقِ يَخْرُجُ مِنْهُ قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ يَمْرُقُونَ مِنَ
الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ

(قلت) وعلى ذلك يحمل ما وقع للحسين بن علي ثم لأهل المدينة في الحرة ثم لعبد الله بن الزبير ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث والله أعلم وفيه ذم استئصال شعر الرأس وفيه نظر لاحتمال أن يكون المراد بيان صفهم الواقعة لا لإرادة ذمها وترجم أبو عوانة في صحيحه لهذه الأحاديث بيان أن سب خروج الخوارج كان بسبب الآثمة في القسمة مع كونها كانت صوابا فنفي عنهم ذلك وفيه إباحة قتال الخوارج بالشروط المتقدمة وقلهم في الحرب وثبوت الأجر لمن قتلهم وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد الخرج منه ومن غير أن يختار ديناً على دين الإسلام وأن الخوارج شر الفرق الممتدة من الأمة المحمدية ومن اليهود والنصارى (قلت) والأخير مبنى على القول بتفكيرهم مطلقاً وفيه متعة عظيمة لعمرائده في الدين وفيه أنه لا يكفي في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود تعديله الغاية في العبادة والتقصيف والورع حتى يحتج بباطل حاله * الحديث الثاني (قوله عبد الواحد) هو ابن زياد والشيباني هو أبو إسحق ويسير بن عمر بتحتانية أوله بعدها مهمله مصغر ويقال له أيضاً أسير ووقع كذلك في رواية مسلم كحديث الباب وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وهو من بني محارب بن ثعلبة نزل الكوفة وقال إن له حجة وذكر أبو نعيم في تاريخه حدثنا قيس بن عمرو أخبرني أبي عن يسير بن عمرو قال توفي النبي ﷺ وأنا ابن عشر سنين ويقال له أسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية أبي نضرة عن أسير بن جابر عن عمير في فضيلة أويس القرني وقيل هو أسير بن عمرو بن جابر نسب لجدّه (قوله سمعته يقول وأهوى يديه قبل الفراق) أي من جهة وفي رواية علي بن مسهر عن الشيباني عند مسلم نحو المشرق (قوله يمرقون) قال ابن بطال المروق الخروج عند أهل اللغة يقال مرق السهم من الغرض إذا أصابه ثم نفذ منه فهو يمرق منه مرقاً ومروقاً والمرق منه وأمرقه الرامي إذا فعل ذلك به ومنه قيل للمرق يمرق لأنه يخرج منه ومنه قيل مرق البرق لخروجه بسرعة (قوله مروق السهم من الرمية) زاد أبو عوانة في صحيحه من طريق محمد بن فضيل عن الشيباني قال قال أسير قلت ما لهم علامة قال سمعت من النبي ﷺ لا أزيدك عليه وفي هذا أن سهل بن حنيف صرح بأن الحرورية هم المراد بالقوم المذكور في أحاديث هذين البابين فقوى ما تقدم أن أباعدتوقف في الاسم والنسبة لافي كونهم المراد قال الطبري وروى هذا الحديث في الخوارج عن علي ثاماً وعنه أسيد الله بن أبي رافع وسويد بن غفلة وعبيدة بن عمرو وزيد بن وهب وكليب الجرهمي وطارق ابن زياد وأبو هريرة (قلت) وأبو الوضئ وأبو كثير وأبو موسى وأبو وائل في مسند إسحق بن راهوية والطبراني وأبو جحيفة عند الزار وأبو جعفر القراء مولى علي أخرجه الطبراني في الأوسط وكثير بن نمير وعاصم بن ضمرة قال الطبري ورواه عن النبي ﷺ مع علي بن أبي طالب أوبعضه عبد الله بن مسعود وأبو زيد وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عمرو أبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وحذيفة وأبو بكر وعائشة وجابر وأبو برزة وأبو أمامة وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف وسليمان الفارسي (قلت) ورافع بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وجندب بن عبد الله الجلي وعبد الرحمن بن عيسى وعقبة بن عامر وطلق بن علي وأبو هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط بسند جيد من طريق الفرزدق الشاعر أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد وأبا هريرة فقال إني رجل من أهل المشرق وإن قوما يخرجون علينا يقتلون من قال لا إله إلا الله ويؤمنون من سواهم فقال لا سمعنا النبي ﷺ يقول من قتلهم فله أجر شهيد من قتلوه فله أجر شهيد فيؤلا خمسة وعشرون نفساً من الصحابة والطرق إلى كثرتهم متعددة كعلي وأبي سعيد

باب قول النبي ﷺ لا تقوم الساعة حتى تقتل فتان دعوتهما واحدة **عشر** علي حدثنا سفيان حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا تقوم الساعة حتى تقتل فتان دعواهما واحدة

باب ما جاء في التأويلين قال أبو عبد الله وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن المصور بن مخزومة وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبراه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقرائه فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ كذلك فكذبت أساوره في الصلاة فانتظرته حتى سلم ثم لبثته برذائه أو برذاني فقلت من أقرأه هذه السورة؟ قال أقرأها رسول الله ﷺ قلت له كذبت فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأئها، وأنت أقرأت سورة الفرقان فقال رسول الله ﷺ أرسله يا عمر أقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي سمعت يقرأها

وعبد الله بن عمر وأبي بكرة وأبي برزة وأبي ذر. فيفيد مجموع خبرهما القطع بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ * (قوله **باب** قول النبي ﷺ لا تقوم الساعة حتى تقتل فتان دعوتهما واحدة) كذا ترجم لفظ الخبر وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى وفي المتن من الزيادة يكون بينهما مقالة عظيمة والمراد بالفتن جماعة على وجاعة معاوية والمراد بالدعوة الاسلام على الراجح وقيل المراد اعتقاد كل منهما أنه على الحق وأورده هنا للإشارة إلى ما وقع في بعض طرقه كما عند الطبري من طريق أبي خنبرة عن أبي سعيد نحو حديث الباب وزاد في آخره فبينما هم كذلك إذ مرقت مارة يقتلها أولى الطائفتين بالحق فذلك ظهر مناسبه لما قبله والله أعلم (قوله **باب** ما جاء في التأويلين) تقدم في باب من أكفر أخاه بغير تأويل من كتاب الادب وفي الباب الذي يليه من لم ير إكفار من قال ذلك متأولا وبيان المراد بذلك والحاصل أن من أكفر المسلم نظرقان كان بغير تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر وإن كان تأويل نظرقان كان غير سائق استحق الذم أيضا ولا يصل إلى الكفر بل بين له وجه خطئه ويذكر بما يليق به ولا يلحق بالاول عند الجمهور وإن كان تأويل سائق لم يستحق الذم بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب قال العلماء كل متأول معذور بتأويله ليس بآثم إذا كان تأويله سائفا في لسان العرب وكان له وجه في العلم وذكر هنا أربعة أحاديث * الحديث الاول حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه يقرأ سورة الفرقان في الصلاة بحروف تخالف ما قرأه هو على رسول الله ﷺ وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب فضائل القرآن ومناسبه للترجمة من جهة أن النبي ﷺ لم يؤخذ عمر بتكذيب هشام لآبكونه ليه برده وأراد الإيقاع به بل صدق هشام فها قله وعذر عمر في إنكاره ولم يزد على بيان الحجة في جواز التأويلين وقوله في أول السند وقال الليث إلى آخره وصله الاسماعيلي من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه ويونس شيخ الليث فيه هو ابن زيد وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث أيضا موصولا لكن عن عقيل لأن يونس ووه مغلطى ومن تبعه في أن البخاري وصله عن سعيد بن غفير عن الليث عن يونس وقوله فكذبت

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا أَنْزَلَتْ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفَرَأَى يَا عُمَرُ قَبَّرَاتُ فَقَالَ هَكَذَا
 أَنْزَلَتْ ثُمَّ قَالَ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْزَفٍ فَأَقْرَأُوا مَا تَيْسَّرَ مِنْهُ
حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
 عَنْ عَقِيقَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا
 إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا إِنَّمَا لَمْ يَظْلِمُوا نَفْسَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ لَيْسَ كَمَا تَقْتُونُ إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لَقَمَانُ لِابْنِهِ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ
حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الزَّرِّيْعِ قَالَ
 سَمِعْتُ عُبَيْدَانَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: غَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَجُلٌ أَيْنَ مَالِكُ بْنُ
 الدَّخْشَنِ فَقَالَ رَجُلٌ مِمَّنْ ذَلِكَ مُتَأَفِّقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَلَا تَقُولُوهُ يَقُولُ
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ قَالَ بَلَى قَالَ فَأَنَّهُ لَا يُوَافِي عَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِهِ إِلَّا حَرَّمَ
 اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ فُلَانٍ قَالَ

أَسَاوَرَهُ بَيْنَ مَهْمَلَةٍ أَوْ أَوَانِهِ وَزَنَهُ وَمَعْنَاهُ وَقِيلَ هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ سَارِيسُورُ إِذَا انْزَعَجَ ذَكَرَهُ وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَى
 الْبَطْشِ لِأَنَّ السُّورَةَ قَدْ تَطَلَّقَ عَلَى الْبَطْشِ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ عَنْهَا * الْحَدِيثُ الثَّانِي حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي نزول قوله تعالى
 الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي أَوَّلِ حَدِيثٍ مِنْ كِتَابِ اسْتِثْنَاءِ الْمُرْتَدِّينَ وَسَنَدُهُ هُنَا كُلُّهُمْ
 كَوَفِيُونَ وَوَجْهَ دَخُولِهِ فِي التَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُوَازِئِ الصَّحَابَةَ بِمَحْمَلِهِمُ الظُّلْمَ فِي الْآيَةِ عَلَى
 عُمُومِهِ حَتَّى يَتَأَوَّلَ كُلُّ مَعْصِيَةٍ بَلْ عَذَرَهُمْ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي التَّأْوِيلِ ثُمَّ يَبَيِّنُ لَهُمُ الْمُرَادَ بِمَا رَفَعَ الْإِشْكَالَ
 * الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ حَدِيثُ عُبَيْدَانَ بْنِ مَالِكٍ فِي قِصَّةِ مَالِكِ بْنِ الدَّخْشَنِ وَهُوَ بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَسُكُونُ الْمَعْجَمَةِ ثُمَّ شَيْنُ مَعْجَمَةِ
 مَضْمُونَةٍ ثُمَّ مِيمٌ أَوْ نُونٌ وَهُوَ الَّذِي وَقَعَ هُنَا وَقَدْ بَصُرَ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى فِي أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ
 مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ وَمُنَاسَبَتِهِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُوَازِئِ الْقَاتِلِينَ فِي حَقِّ مَالِكِ بْنِ الدَّخْشَنِ بِمَا قَالُوا بَلْ يَبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّ
 إِجْرَاءَ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ عَلَى الظَّاهِرِ دُونَ مَا فِي الْبَاطِنِ وَقَوْلُهُ هُنَا أَلَا تَقُولُونَهُ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَذَا فِي رِوَايَةِ
 الْكُشْمِينِيِّ وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالسَّرْحِيِّ لَا تَقُولُونَهُ بِصِيغَةِ النَّهْيِ وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ لَا تَقُولُونَهُ جَاءَتْ الرِّوَايَةُ وَالصَّوَابُ
 تَقُولُونَهُ أَيْ تَقْنُونَهُ (قُلْتُ) الَّذِي رَأَيْتُهُ لَا تَقُولُونَهُ بِغَيْرِ الْفِ فِي أَوَّلِهِ وَهُوَ مُوجِبٌ وَتَفْسِيرُ الْقَوْلِ بِالظَّنِّ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي
 يَظْهَرُ أَنَّهُ مَعْنَى الرُّؤْيَةِ أَوْ السَّمَاعِ وَجُوزُ ابْنِ التَّيْنِ أَنَّهُ خُطَابٌ لِلْفَرْدِ وَاصِلُهُ أَلَا تَقُولُونَ فَاشْبِيعُ ضَمَّةُ اللَّامِ حَتَّى صَارَتْ
 وَلَوْ أَوَّاهِدَ لَفَكَ شَاهِدًا * الْحَدِيثُ الرَّابِعُ حَدِيثٌ عَلَى قِصَّةِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ فِي مَكَاتِبَتِهِ قَرِيشًا وَنَزُولَ قَوْلِهِ
 تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْجِمَاسُوسِ مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَفِي
 بَابِ النَّظَرِ فِي شُعُورِ لَعَلِّ الْفَتْمَةَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ وَاجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِهِ حُجْرَتَهَا وَعَقِيصَتَهَا وَضَبَطَ ذَلِكَ وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ فَضْلِ
 مِنْ شَهْدِ بَرَاءٍ مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ وَفِي تَفْسِيرِ الْمَمْتَحَنَةِ بِأَبْطُغٍ مِنْهُ وَفِيهَا
 الْجَوَابُ عَنْ اعْتِرَاضِ هَرَجَلٍ حَاطِبٍ بَعْدَ أَنْ قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَذْرُهُ وَفِي غُرُورِ الْفَتْحِ الْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِ بَعَثَنِي أَنَا وَالزُّبَيْرُ
 وَالْمُقَدِّدُ وَقَوْلِهِ بَعَثَنِي أَنَا وَأَبَا حَرِثٍ وَفِيهِ قِصَّةُ الْمَرْأَةِ وَيَانٍ مَا قِيلَ فِي اسْمِهَا وَمَا فِي الْكِتَابِ الَّذِي حَمَلَتْهُ وَأَذْكَرَهَا
 بِقِيَّةِ شَرْحِهِ (قَوْلُهُ مِنْ حُصَيْنٍ) بِالْتَصْنِيعِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْوَاسِطِيُّ (قَوْلُهُ عَنْ فُلَانٍ) كَذَا وَقَعَ مَعَهَا وَاسْمُ

تَنَازَعَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَحِبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِحِبَّانَ لَقَدْ عَلِمْتُ الَّذِي جَرَأَ صَاحِبَكَ عَلَى الدِّمَاءِ بَعْنِي عَلِيًّا ، قَالَ مَا هُوَ لَا أَبَا لَكَ ، قَالَ شَيْءٌ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ ، قَالَ مَا هُوَ ؟ قَالَ بَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالزُّبَيْرُ وَأَبَا مَرْثَدٍ وَكُلُّنَا فَارِسٌ قَالَ انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ حَاجٍ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ هَكَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ حَاجٍ فَإِنَّ فِيهَا امْرَأَةً مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ

في رواية هشيم في الجهاد وعبد الله بن إدريس في الاستئذان سعد بن عبيدة وكذا وقع في رواية خالد بن عبد الله وعمر بن فضيل عند مسلم وأخرجه أحمد عن عفان عن أبي عوانة فضله ونحوه للإساعلى من طريق عثمان بن أبي شيبة عن عفان قال حدثنا أبو عوانة عن حصين بن عبد الرحمن حدثني سعد بن عبيدة هو السلي الكوفي يكنى أبا حمزة وكان زوج بنت أبي عبد الرحمن السلي شيخه في هذا الحديث وقد وقع في نسخة الصغاني هنا بعد قوله عن فلان ما نصه هو أبو حمزة سعد بن عبيدة السلي ختن أبي عبد الرحمن السلي انتهى ولعل القائل هو إلى آخره من دون البخاري وسعد تابعي روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر والبراء (قوله تنازع أبو عبد الرحمن) هو السلي وصرح به في رواية عفان (قوله وحبان بن عطية) بكسر المهملة وتشديد اللوحدة وحكى أبو علي الجاني وتبعه صاحب المشارك والمطالع أن بعض رواة أبي ذر ضبطه بفتح أوله وهو وهم (قلت) وحكى المزني أن ابن ما كولا ذكره بالكسر وأن ابن القرضي ضبطه بالفتح قال وتبعه أبو علي الجاني كذا قال والذي جزم به أبو علي الجاني توهم من ضبطه بالفتح كما نقله وذلك في تقييد المهل وصوب أنه بالكسر حيث ذكره مع حيان بن موسى وهو بالكسر إجماعا وكان حبان بن عطية سليبا أيضا ومؤاخيا لأبي عبد الرحمن السلي وإن كانا مختلفين في تفضيل عثمان وعلي وقد تقدم في أواخر الجهاد من طريق هشيم عن حصين في هذا الحديث وكان أبو عبد الرحمن عثمانيا أي يفضل عثمان علي علي حبان بن عطية علويا أي يفضل عليا علي عثمان (قوله لقد علمت الذي) كذا للكشيميني وكذا في أكثر الطرق وللمحموي والمستمل هنا من الذي وعلى الرواية الأولى ففاعل التجري هو القول المعبر عنه هنا بقوله شيء يقوله وعلى الثانية الفاعل هو القائل (قوله جرأ) بفتح الجيم وتشديد الراء مع الهمز (قوله صاحبك) زاد عفان يعني عليا (قوله على الدماء) أي إراقة دماء المسلمين لأن دماء المشركين مندوب إلى إراقتها اتفاقا (قوله لا أبالك) بفتح المهملة وهي كلمة تقال عند الحث على الشيء والاصل فيه أن الإنسان إذا وقع في شدة عاونه أبوه فإذا قيل لا أبالك فعناه ليس لك أب جد في الأمر جد من ليس له معاون ثم أطلق في الاستعمال في موضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من قول أو فعل (قوله سمعته يقول) في رواية المستمل والكشيميني هنا سمعته يقول بحذف الضمير والأول أوجه لقوله قال ما هو (قوله قال بعني) كذا لهم وكان قال الثانية سقطت على عاذتهم في إسقاطها خطأ والاصل قال أي أبو عبد الرحمن قال أي علي (قوله والزبير وأبا مَرْثَدٍ) تقدم في غزوة الفتح من طريق عبيد الله بن أبي رافع عن علي ذكر المقداد بدل أبي مَرْثَدٍ وجمع بأن الثلاثة كانوا مع علي ووقع عند الطبري في تهذيب الآثار من طريق أعشى ثقيف عن أبي عبد الرحمن السلي في هذا الحديث ومع الزبير بن العوام ورجل من الأنصار وليس المقداد ولا أبو مَرْثَدٍ من الأنصار إلا إن كان بالمعنى الأعم ووقع في الأسباب للواحد أن عمر وعمارا وطلحة كانوا معهم ولم يذكره مستندا وكأنه من تفسير ابن الكلبي فاني لم أره في سير الواقدي ووجدت ذكر فيه عمر من وجه آخر أخرجه ابن مردويه في تفسيره من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس في قصة المرأة المذكورة وأخير جبريل التي ﷺ بخبرها فبعث في أثرها عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب (قوله روضة حاج) بفتح ثم جيم (قوله أبوسلة) هو موسى بن إسماعيل شيخ البخاري فيه (قوله هكذا قال أبو عوانة حاج) فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف أن الصواب خاخ بمعجمتين ولكن شيخه قلها بالمهملة والجيم وقد

أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمَشْرِكِينَ فَأَتَوْنِي بِهَا فَأَضَلَّقْنَا عَلَى أُرْسَانِنَا حَتَّى أَدْرَكْنَاهَا حَيْثُ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا وَكَانَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِمَسِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقُلْنَا أَيْنَ الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكَ قَالَتْ مَا مَعِيَ كِتَابٌ فَأَتَيْنَاهَا بِبَعِيرٍ هَا قَاتِبَتُنَا فِي رَحْلِهَا قَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا فَقَالَ صَاحِبِي مَا نَرَى مَعَهَا كِتَابًا قَالَ فَقُلْتُ لَقَدْ عَلِمْنَا مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ خَلَفَ عَلَيَّ وَالَّذِي يُخَلِّفُ بِهِ لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَا تُجَرِّدَكَ فَأَهْوَتْ إِلَى

أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغِ عَنْ عِفَّانَ فَذَكَرَهَا بِلَفْظٍ حَاجٍ بِمَهْمَلَةٍ ثُمَّ جِئْتُ قَالَ عِفَّانُ وَالتَّاسِ يَقُولُونَ خَاخَ أَيْ مَعْجَمَتَيْنِ قَالَ النَّوَوِيُّ قَالَ الْعِلْمَاءُ هُوَ غُلَطٌ مِنْ أَبِي عَوَانَةَ وَكَانَهُ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِمَكَانٍ آخَرَ جَاءَ لَهُ ذَاتُ حَاجٍ بِمَهْمَلَةٍ ثُمَّ جِئْتُ وَهُوَ مَوْضِعٌ بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَالشَّامِ يَسْلُكُهُ الْحَاجُّ وَأَمَّا رُوضَةُ خَاخَ فَهِيَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ بِقَرَبِ الْمَدِينَةِ (قُلْتُ) وَذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ أَنَّهَا بِالقَرَبِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ عَلَى بَرِيدٍ مِنَ الْمَدِينَةِ وَأَخْرَجَ سُمَيْوَهُ فِي غُرَاتِهِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ قَالَ وَكَانَ حَاطِبٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ حَلِيفًا لِلزُّبَيْرِ فَذَكَرَ الْقِصَّةَ وَفِيهَا أَنَّ الْمَكَانَ عَلَى قَرِيبٍ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا مِنَ الْمَدِينَةِ وَزَعَمَ السَّهْلِيُّ أَنَّ هَشِيْمًا كَانَ يَقُولُهَا أَيْضًا حَاجٍ بِمَهْمَلَةٍ ثُمَّ جِئْتُ وَهُوَ أَيْضًا وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي آخِرِ الْبَابِ وَقَدْ سَقَيْتُ فِي آخِرِ الْجِهَادِ مِنْ طَرِيقِ هَشِيمٍ بِلَفْظٍ حَتَّى تَأْتُوا رُوضَةَ كَذَا فَفَعَلَ الْبُخَارِيُّ كَتَبْتُ عَنْهَا أَوْ شَيْخُهُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ هَشِيْمًا كَانَ يَصْحَفُهَا وَعَلَى هَذَا فَلَمْ يَنْفَرِدْ أَبُو عَوَانَةَ بِتَصْحِيفِهَا لَكِنَّ أَكْثَرَ الرِّوَاةِ عَنْ حَصِينٍ قَالُوا عَلَى الصَّوَابِ بِمَعْجَمَتَيْنِ (قَوْلُهُ فَإِنْ فِيهَا امْرَأَةٌ مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمَشْرِكِينَ فَأَتَوْنِي بِهَا) فِي رِوَايَةِ عِيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ فَإِنْ بِهَا ظَلْعِيَّةٌ مَعَهَا كِتَابٌ وَالظَّلْعِيَّةُ بَظَاءُ مَعْجَمَةٍ وَزَنْ عَظِيمَةٍ فَمِثْلَةُ بِمَعْنَى فَاطِمَةُ مِنَ الظَّلْعِ وَهُوَ الرَّجُلُ وَقِيلَ سَمِيتُ ظَلْعِيَّةً لِأَنَّهَا تَرَكِبُ الظَّلْعَيْنِ الَّتِي تَقْلَعُنِ بَرَاكِبَهَا وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ سَمِيتُ ظَلْعِيَّةً لِأَنَّهَا تَظْلَعُنُ مَعَ زَوْجِهَا وَلَا يُقَالُ لَهَا ظَلْعِيَّةٌ إِلَّا إِذَا كَانَتْ فِي الْهُودُجِ سَمِيتُ الْمَرْأَةَ لِرُكُوبِهَا فِيهِ ثُمَّ تَوَسَّعُوا فَأَطْلَقُوهُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ فِي هُودُجٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ بَيَانَ الْاِخْتِلَافِ فِي اسْمِهَا وَذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ أَنَّهَا مِنْ مَزِينَةٍ وَأَنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْعَرَجِ يَفْتَحُ الرَّأْيَ بَعْدَهَا جِئْتُ بِقَرِيَةِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَذَكَرَ الثَّعْلَبِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّهَا كَانَتْ مَوْلَاةَ أَبِي صَيْفِيٍّ بْنِ عَمْرِو بْنِ هَاشِمٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَقِيلَ عِمْرَانُ بَدَلُ عَمْرٍو وَقِيلَ مَوْلَاةُ بَنِي أَسَدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى وَقِيلَ كَانَتْ مِنْ مَوَالِي الْعَبَّاسِ وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ الَّذِي أَشْرَتْ إِلَيْهِ عِنْدَ ابْنِ مَرْدُودٍ أَنَّهَا مَوْلَاةُ لُقْرِيشَ وَفِي تَفْسِيرِ مَقَاتِلِ بْنِ حَبَانَ أَنَّ حَاطِبًا أَعْطَاهَا عَشْرَةَ دَنَانِيرَ وَكَسَاهَا بَرْدًا وَعِنْدَ الْوَاحِدِيِّ أَنَّهَا قَدِمَتْ الْمَدِينَةَ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ جِئْتِ مُسْلِمَةً قَالَتْ لَا وَلَكِنْ اِجْتَحَتُ قَالَ فَإِنْ أَنْتِ عَنْ شَبَابِ قُرَيْشٍ وَكَانَتْ مَغْنِيَةً قَالَتْ مَا طَلَبَ مِنِّي بَعْدَ وَقْعَةِ بَدْرٍ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَكَسَاهَا وَحَلَاهَا فَأَتَاهَا حَاطِبٌ فَكَتَبَ مَعَهَا كِتَابًا إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرِيدُ أَنْ يَغْزُو فَخَضَعُوا حَذْرًا وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ فَكَتَبَ حَاطِبٌ إِلَى كُفَّارِ قُرَيْشٍ بِكِتَابٍ يَنْتَصِحُ لَهُمْ وَعِنْدَ أَبِي بَلْعَةَ وَالطَّيْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَرِثِ بْنِ عَلِيٍّ لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْزُو مَكَّةَ أَسْرَأَ إِلَى نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ذَلِكَ وَأَفْتَى فِي النَّاسِ أَنَّهُ بَرِيدٌ غَيْرُ مَكَّةَ فَسَمِعَهُ حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ فَكَتَبَ حَاطِبٌ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِذَلِكَ وَذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ أَنَّهُ كَانَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْنَى النَّاسِ بِالْغَزْوِ وَلَا أَرَاهُ إِلَّا يَرِيدُ كَوْدَ أَجْبِيتَ أَنْ يَكُونَ إِتْدَارِي لَكُمْ بِكِتَابِي إِلَيْكُمْ وَتَقْدِمُ قِيَمَةً مَا تَقْلَعُ فِي الْكِتَابِ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ (قَوْلُهُ تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا) فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنْ حَصِينٍ تَشْتَدُّ بِشَيْنٍ مَعْجَمَةٍ وَمِثْلُهَا فَوَاقِيَةُ (قَوْلُهُ قَاتِبَتُنَا فِي رَحْلِهَا) أَيْ طَلَبْنَا كَاتِبَتَهَا فَتَشَامَمَهَا ظَاهِرًا وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ فَأَتَيْنَاهَا بِبَعِيرٍ هَا قَاتِبَتُنَا وَفِي رِوَايَةِ الْحَرِثِ فَوْضَعْنَا مَتَاعَهَا وَقَتَشْنَا فَلَمْ نَجِدْ (قَوْلُهُ لَقَدْ عَلِمْنَا) فِي رِوَايَةِ الْكَشِيمِيِّ مَعْنَى لَقَدْ عَلِمْنَا وَهِيَ رِوَايَةُ عِفَّانَ أَيْضًا (قَوْلُهُ ثُمَّ خَلَفَ عَلَيَّ وَالَّذِي يُخَلِّفُ بِهِ) أَيْ قَالَ الْوَاقِدِيُّ وَصَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ (قَوْلُهُ

حُجِرَتْهَا وَهِيَ مُخْتَجِرَةٌ بِكَيْسَاءٍ فَأَخْرَجَتْ الصَّحِيفَةَ فَأَتَوْا بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ عُمَرُ
يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ دَغْنِي فَأَضْرِبْ عَنْقَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَا حَاطِبُ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي أَنْ لَا أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يُدْفَعُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي وَلَيْسَ مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ

لتخرجن الكتاب أو لاجردنك أي أنزعني ثيابك حتى تصير عريانة وفي رواية ابن فضيل أولا قتلك وذكر
الاسماعيلي أن في رواية خالد بن عبد الله مثله وعنده من رواية ابن فضيل لاجردنك بجم ثم زأى أصيرك مثل الجورور
إذا زبحت ثم قال الاسماعيلي ترجم البخاري النظر في شعور أهل الذمة يعني الترجمة الماضية في كتاب الجهاد وهذه
الرواية تخالفه أي رواية أولا قتلك (قلت) رواية لاجردنك أشهر ورواية لاجردنك كأنها مفسرة منها ورواية
لاقتلك كأنها بالمعنى من لاجردنك ومع ذلك فلا تنافي الترجمة لأنها إذا قتلت سلبت ثيابها في العادة فيستلزم التجرد
الذي ترجم به ويؤيد الرواية المشهورة ما وقع في رواية عبيد الله بن أبي رافع بلقط لتخرجن الكتاب أو لتلقين
الثياب قال ابن التين كذا وقع بكسر القاف وفتح الياء التحنائية وتشديد النون قال والياء زائدة وقال الكرماني هو
بكسر الياء ويفتحها كذا جاء في الرواية بآيات الياء والقواعد التصريفية تقتضي حذفها لكن إذا صحت الرواية
فتحمل على أنها وقعت على طريق المشاكلة لتخرجن وهذا توجيه الكسرة وأما الفتحة فتحمل على خطاب المؤنث
الفائب على طريق الالتفات من الخطاب إلى الفية قال ويجوز فتح القاف على البناء للمجهول وعلى هذا ترفع الثياب
(قلت) ويظهر لي أن صواب الرواية لتلقين بالنون بلفظ الجمع وهو ظاهر جدا لا إشكال فيه البتة ولا يفتر إلى
تكلف تخريج ووقع في حديث أنس فقالت ليس معي كتاب فقال كذبت فقال حدثنا رسول الله ﷺ أن معك كتابا والله
لنعطيك الكتاب الذي معك أولا أترك عليك ثوبا إلا التمسنا فيه قالت أو لستم بئامن مسلمين حتى إذا ظنت أنهم يلبسون
في كل ثوب مما حلت عقاصها وفيه فرجها إليها فلا سيفها فقالا والله لنذيقنك الموت أو لندفنن الثياب الكتاب فأنكرت
ويجمع بينهما بأنهما هدها بالقتل أولا فلما أصرت على الإنكار ولم يكن معها إذن بقتلها هدها بتجريد ثيابها
فلما تحققت ذلك خشيت أن يقتلها حقيقة وزاد في حديث أنس أيضا فقالت أذعه اليك على أن تردني إلى رسول الله
ﷺ وفي رواية أعشى ثقيف عن عبد الرحمن عند الطبري فلم يزل على بها حتى خافته وقد اختلف هل كانت مسلمة أو على
دين قومها فالأكثر على الثاني فقد عدت فيمن أهدر النبي ﷺ دمه يوم الفتح لأنها كانت تنفي بهجائه وهجاء أصحابه وقد وقع
في أول حديث أنس أمر النبي ﷺ يوم الفتح بقتل أربعة فذكرها فيهم ثم قال وأما أمر سارة فذكر قصتها مع حاطب
(قوله فانواها) أي الصحفة وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع فأتينا به أي الكتاب ونحوه في رواية ابن عباس عن عمر
وزاد فقرأ عليه فإذا فيه من حاطب إلى ناس من المشركين من أهل مكة منهم الواقدي في رواية سبيل بن عمرو
العمري وعكرمة بن أبي جهل المخزومي وصفوان بن أمية الجمحي (قوله فقال رسول الله ﷺ يا حاطب ما حملك
على ما صنعت) في رواية عبد الرحمن بن حاطب فدعا رسول الله ﷺ حاطبا فقال أنت كتبت هذا الكتاب قال نعم
قال فما حملك على ذلك وكان حاطب لم يكن حاضرا لما جاء الكتاب فاستدعى به لذلك وقد بين ذلك في حديث ابن
عباس عن عمر بن الخطاب ولفظه فأرسل إلى حاطب فذكر نحو رواية عبد الرحمن أخرجه الطبري بسند صحيح
(قوله قال يا رسول الله مالي أن لا أكون مؤمنا بالله ورسوله) وفي رواية المستطلي ماني بالموحدة بدل اللام وهو
أوضح وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب أما والله ما لرببت منذ أسلمت في الله وفي رواية ابن عباس قال والله إن لنا صح
به ورسوله (قوله ولكني أردت أن يكون لي عند القوم يد) أي منه أدفع بها عن أهلي ومالي زاد في رواية
أعشى ثقيفوا رسول الله ﷺ أحب إلى من أهلي ومالي وتقدم في تفسير المتحفة قوله كنت ملصقا وتفسيره وفي رواية عبد الرحمن

إِلَّا لَهُ هُنَاكَ مِنْ قَوْمِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ قَالَ صَدَقَ لَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرَ أَقَالَ قَعَادُ
عُمَرُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ دَعَنِي فَلَا ضَرْبَ عُنُقِهِ قَالَ أَوْلَيْتَ
مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ ااعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ أَوْجِبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةَ
كَافَرُوا وَرَفَقَتْ عَيْنَاهُ فَقَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .

ابن حاطب ولكن كنت امرأ غريباً فيكم وكان لي بنون وأخوة بمكة فكتب لي أدفع عنهم (قوله وليس من أصحابك أحد
إلا ههناك) (في رواية المستمل هناك) (من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله) وفي حديث أنس وليس منك رجل إلا له بمكة
من يحفظني عياله غيري (قوله قال صدق لا تقولوا له إلا خيراً) ويحتمل أن يكون ﷺ عرف صدقه بما ذكر ويحتمل أن
يكون وحي (قوله ضاد عمر) أي عاد إلى الكلام الأول في حاطب وفيه تصريح بأنه قال ذلك مرتين فأما المرة الأولى
فكان فيها مغفور إلا أنه لم ينصح له عنده في ذلك وأما الثانية فكان اضح عذره وصدقه التي ﷺ فيه ونهى أن
يقولوا له إلا خيراً في إعادة عمر ذلك الكلام إشكال وأجيب عنه بأنه ظن أن صدقه في عذره لا يدفع ماوجب
عليه من القتل وتقدم لإيضاحه في تفسير المتحفة (قوله فلا ضرب عنقه) قال المكرمانى هو بكسر اللام ونصب الباء
وهو في تأويل مصدر مخوف وهو خير مبتدأ مخوف أي أتركني لا ضرب عنقه فتركك لي من أجل الضرب ويجوز
سكون الباء والفاء زائدة على رأى الاخفش واللام للامرو يجوز فتحها على لغة وأمر المتكلم نفسه باللام فصيح قليل
الاستعمال وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع دعني أضرب عنق هذا المنافق وفي حديث ابن عباس قال عمر فاخترت
سيفي وقتل يا رسول الله أمكني منه فإنه قد كفر وقد أنكر القاضي أبو بكر بن الباقلاني هذه الرواية وقال ليست
بمروية قاله في الرد على الجاحظ لأنه احتج بها على تكفير العاصي وليس لأنكار القاضي معنى لأنها وردت بسند
صحيح وذكر البرقاني في مستخرجه أن مسلماً أخرجه ورده الحميدى والجمع بينهما أن مسلماً خرج سندها ولم يسق
لفظها وإذا ثبت ظلمه أطلق الكفر وأراد به كفر التهمة كما أطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية وفيه نظر لأنه
استأذن في ضرب عنقه فاشعر بأنه ظن أنه نفاق ففاق كفر ولذلك أطلق أنه كفر ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون
عمري تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما يقوله المتبدعة ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب
ظناً به له النبي صلى الله عليه وسلم عذر حاطب رجع (قوله أو ليس من أهل بدر) في رواية الحرث أو ليس
قد شهد بدراً أو هو استفهام تقرير وجزم في رواية عبيد الله بن أبي رافع أنه قد شهد بدراً وزاد الحرث
فقال عمر لي ولكنه نمكت وظاهر أعدائك عليك (قوله وما يدريك لعل الله أطلع) تقدم في فضل من شهد بدراً
رواية من رواه بالجزم والبحث في ذلك وفي معنى قوله اعملوا ما شئتم وما يؤيد أن المراد أن ذنوبهم تقع مغفورة
حتى لو تركوا فرضاً مثلاً لم يؤاخذوا بذلك ما وقع في حديث سهل بن الحنظلية في قصة الذي حرس ليلة حنين فقال له
النبي ﷺ هل نزلت قال لا إلا لقتل حجة قال لا عليك أن لا تعمل بعدها وهذا يوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن
السلي ويؤيده قول علي فيمن قتل الحزورية لو أخبركم بما قضى الله تعالى على لسان نبيه ﷺ لمن قتلهم لنكنتم عن
العمل وقد تقدم يانه فهذا فيه إشار بأن من باشر بعض الاعمال الصالحة يثاب من جزيل الثواب بما يقاوم الآثام
الحاصلة من ترك الفرائض الكثيرة وقد تعقب ابن بطال على أبي عبد الرحمن السلي فقال هذا الذي قاله ظناً منه
لأن علياً على مكانته من العلم والفضل والدين لا يقتل إلا من وجب عليه القتل ووجه ابن الجوزي والقرطبي في
المنهم قول السلي كما تقدم وقال المكرمانى يحتمل أن يكون مراده أن علياً استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من
أهل الجنة فصرف انه لو وقع منه خطأ في اجتهاده لم يؤاخذ به قطعاً كذا قال وفيه نظر لان المجتهد مغفون فيما أخطأ
فيه اذا بدل فيه وسمه ومع ذلك له أجر فان أصاب فله أجران والحق أن علياً كان مصيباً في حروبه فله في كل

ما اجتهد فيه من ذلك أجران فظهر أن الذي فهمه السلي استند فيه إلى ظنه كما قال ابن طلال والله أعلم ولو كان الذي فهمه السلي صحيحا لكان على من يجترأ على غير الدماء كالأموال والواقع أنه كان في غاية الورع وهو القائل يا صغرا وبياضاء غري غري ولم ينقل عنه قط في أمر المال إلا التحري بالمهمة لا التجري بالجيم (قوله قد أوجبت لكم الجنة) في رواية عبيد الله بن أبي رافع قد غفرت لكم وكذا في حديث عمر ومثله في مغازي أبي الاسود عن عروة وكذا عند أبي عاتق (قوله فأعرو وقت عينا) بالتين المعجمة الساكنة والراء المكسرة بينهما وأو ساكنة ثم قاف أي امتلات من الدموع حتى كأنها غرفت فهو أفعولت من الفرق ووقع في رواية الحرث عن علي ففاضت عينا عمر ويجمع على أنها امتلات ثم فاضت (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله خاخ أصح) يعني بمجمعتين (قوله لكن كذا قال أبو عروانة حاج) أي بمهمة ثم جيم (قوله وحاج نصحيح وهو موضع) (قلت) تقدم بيانه (قوله وهشيم يقول خاخ) وقع للأكثر بالمعجمتين وقيل بل هو كقول أبي عروانة وبه جزم السبلي ويؤيده أن البخاري لما أخرجه من طريقه في الجهاد عبر بقوله روضة كذا كما تقدم فلو كان بالمعجمتين لما كنى عنه ووقع في السيرة للقطب الحلبي روضة خاخ بمجمعتين وكان هشيم يروي الأخيرة منها بالجيم وكذا ذكره البخاري عن أبي عروانة أنه وهو يوم أن المغيرة بينها وبين الرواية المشهورة إنما هو في الخاء الأخيرة فقط وليس كذلك في الأولى فتد أن عروانة أنها بالخاء المهمة جزم وأما هشيم فالرواية عنه محتملة وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم أن المؤمن ولو بلغ بالصلاح أن يقطع له بالجنة لا يهضم من الوقوع في الذنب لأن حاطبا دخل فيمن أوجب الله لهم الجنة ووقع منه ما وقع وفيه تعقب على من تأول أن المراد بقوله اعملوا ما شئتم أنهم حفظوا من الوقوع في شيء من الذنوب وفيه الرد على من كفر المسلم بارتكاب الذنب وعلى من جزم بتخليله في النار وعلى من قطع بأنه لا بد يعذب وفيه أن من وقع منه الخطأ لا ينبغي له أن يمحده بل يعترف ويعتذر لثلاث يجمع بين ذنوب وفيه جواز التشديد في استخلاص الحق والتهديد بما لا يفعله المهدد تخويفا لمن يستخرج منه الحق وفيه هتك ستر الجاسوس وقد استدلل به من يرى قتله من المالكية لاستئذان عمر في قتله ولم يرد النبي ﷺ عن ذلك إلا لكونه من أهل بدر ومنهم من قيده بأن يتكرر ذلك منه والمعروف عن مالك يجتهد فيه الإمام وقد نقل الطحاوي الإجماع على أن الجاسوس المسلم لا يباح دمه وقال الشافعية والأكثر يعزرون أن كان من أهل الهيثم يعني عنه وكذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة يوجع عقوبة ويبطال حبسه وفيه العفو عن زلة ذوى الهيئة وأجاب الطبري عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه إنما صفح عنه لما أطلعه الله عليه من صدقه في اعتذاره فلا يكون غيره كذلك قال القرطبي وهو ظن خطأ لأن أحكام الله في عباده إنما تجرى على ما ظهر منهم وقد أخبر الله تعالى نبيه عن المنافقين الذين كانوا يحضرونه ولم يبح له قتلهم مع ذلك لاظهارهم الإسلام وكذلك الحكم في كل من أظهر الإسلام يجرى عليه أحكام الإسلام وفيه من أعلام النبوة اطلاع الله نبيه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات في ذلك وفيه إشارة الكبير على الإمام بما يظهر له من الرأي العائد نفعه على المسلمين ويتخير الإمام في ذلك وفيه جواز العفو عن العاصي وفيه أن العاصي لأحرمة له وقد أجمعوا على أن الأجنبية يحرم النظر إليها مؤمنة كانت أو كافرة ولولا أنها لعصيانها سقطت حرمتها ما هدها على بتجريدها قاله ابن بطال وفيه جواز غفران جميع الذنوب الجائزة الوقوع عن شاء الله خلافا لمن أبى ذلك من أهل البدع وقد استشكلت إقامة الحد على مسطح فذهب عائشة رضي الله عنها لما تقدم مع أنه من أهل بدر فلم يسأع بما ارتكبه من الكبيرة وسوخ حاطب وعلى ما يكونه من أهل بدر والجواب ما تقدم في باب فضل من شهد بدر أن عمل العفو عن البدر في الأمور التي لاحد فيها وفيه جواز غفران ما تأخر من الذنوب ويبدل على ذلك الدعاء به عدة أخبار وقد جمعت جزأها في الأحاديث الواردة في بيان الأعمال الموعود لها ملها بنفرا ما تقدم وما تأخر سميته المحصل المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة وفيها عدة أحاديث بأسانيد جياد وفيه تأدب عمر وأنه لا ينبغي إقامة الحد والتأديب بحضرة الإمام الأبد

(بسم الله الرحمن الرحيم)
كتاب الاكراه

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا

استقناعه فيه منقبة لعمر ولاهل يتركهم وفيه الكراه عند السرور ويحتمل أن يكون عربي حديثاً لما لحقه من الخشوع والندم على ما قتله في حق حاطب (ع) اشتمل كتابة استنابة المرتدين من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً فيها واحد مطلق والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مضي سبعة عشر حديثاً والأربعة خالصة وافقه مسلم على تخريجها جميعاً وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار بعضها موصول والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الاكراه)

هو الزام الغير بما لا يريد به وشروط الاكراه أربعة الأول أن يكون فاعله قادر على إيقاع ما يهدده والمأمور عاجزاً عن الدفع ولو بالفرار الثاني أن يظلم على ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك الثالث أن يكون ما يهدده به فورياً فلو قال إن لم تفعل كذا ضربتك غداً لا يهدم مكرها ويستثنى ما إذا ذكر زمناً قريباً جداً أو جرت العادة بأنه لا يتخلف الرابع أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره كمن أكره على الزنا فأولج وأمكنه أن يفرج ويقول أنزلت فيتأذى حتى يزل وكن قيل له طلق ثلاثاً فطلق واحدة وكذا عكسه ولا فرق بين الاكراه على القول والفعل عند الجمهور ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التأيد كقتل النفس بغير حق واختلف في المكروه هل يكلف بترك فعل ما أكره عليه أولاً فقال الشيخ أبو اسحق الشيرازي انمقد الاجماع على أن المكروه على القتل مأمور باجتناب القتل والدفع عن نفسه وأنه يأثم إن قتل من أكره على قتله وذلك يدل على أنه مكلف حالة الاكراه وكذا وقع في كلام الغزالي وغيره ومقتضى كلامهم تخصيص الخلاف بما إذا وافق داعية الاكراه داعية الشرع كالاكراه على قتل الكافر واكراهه على الاسلام أما ما خالف فيه داعية الاكراه داعية الشرع كالاكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به وإنما جرى الخلاف في تكليف الملجأ وهو من لا يجد مندوحة عن الفعل كمن ألقى من شاهق وعقله ثابت فسقط على شخص فقتله فإنه لا مندوحة له عن السقوط ولا اختيار له في عدمه وإنما هو آله محضة ولا نزاع في أنه غير مكلف الا ما أشار اليه الآمدي من التفرع على تكليف ما لا يطاق وقد جرى الخلاف في تكليف الغافل كالناهم والناسي وهو أبعد من الملجأ لأنه لا شعور له أصلاً وإنما قال الفقهاء بتكليفه على معنى ثبوت الفعل في ذمته أو من جهة ربط الاحكام بالاسباب وقال القفال إنما شرع سجود السهو ووجبت الكفارة على المخطئ ليكون الفعل في نفسه منياً من حيث هو لا ان الغافل نهى عنه حالة الغفلة اذ لا يمكنه التحفظ عنه واختلف فيما يهدده فاتفقوا على القتل والتلف المضو والضرب الشديد والحبس الطويل واختلفوا في سائر الضرب والحبس كيرم أو يومين (قوله وقول الله تعالى الا من أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان) وساق الى عظيم هو وعيد شديد لمن ارتد غتاراً وأما من أكرهه على ذلك فهو معذور بالآية لان الاستثناء من الاثبات نفى فيقتضى أن لا يدخل الذي أكرهه على الكفر تحت الوعد والمشهور أن الآية المذكورة نزلت في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال أخذ المشركون عماراً فعدبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا فشكى ذلك الى النبي ﷺ فقال له كيف تجد قلبك قال مطمئناً بالإيمان قال فان عادوا فعد وهو مرسل ورجاله ثقات أخرجه الطبري وبقوله هبة الرزاق وعنه هبة بن حديد وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في السند فقال عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار

فَعَلَيْنَهُمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . وَقَالَ : إِنْ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا وَهِيَ تَقِيَّةٌ ؛ وَقَالَ :
 إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ
 إِلَى قَوْلِهِ وَاجْعَلْ لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ، فَقَدَّرَ اللَّهُ الْمُسْتَضْعَفِينَ الَّذِينَ لَا يَتَمَنُّونَ مِنْ تَرْكِ

عن أبيه وهو مرسل أيضا واخرج الطبري أيضا من طريق عطية العوفي عن ابن عباس نحوه مطولا وفي سنده
 ضعف وفيه أن المشركين عذبوا عمارا وأباه وأمه وصهيا وبلالا وخبابا وسالما مولى أبي حذيفة فأت ياسر وامرأته
 في العذاب وصبر الآخرون وفي رواية مجاهد عن ابن عباس عند ابن المنذر أن الصحابة لما هاجروا إلى المدينة أخذ
 المشركون خبابا وبلالا وعمارا فاطاعهم عمار وأبي الآخرون فغذبوهما واخرجهما الفاكهي من مرسل زيد بن
 اسلم وإن ذلك وقع من عمار عند يعة الانصار في العقبة وإن الكفار اخذوا عمارا فآلوه عن النبي ﷺ فجحدهم
 خبره فارادوا أن يعذبوه فقال هو بكفر بمحمد وبما جاء به فاعجبهم واطلقوه فجاء إلى النبي ﷺ فذكر نحوه وفي
 سنده ضعف أيضا وأخرج عبد بن حيد من طريق ابن سيرين أن رسول الله ﷺ لقي عمار بن ياسر وهو يبكي
 فجعل يمسح الدموع عنه ويقول أخذك المشركون فغطوك في الماء حتى قلت لهم كذا إن عادوا فقد ورجاله فقات
 مع إرساله أيضا وهذه المراسيل تقوى بعضها ببعض وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق مسلم الاور وهو ضعيف
 عن مجاهد عن ابن عباس قال عذب المشركون عمارا حتى قال لهم كلاما تقي فاشتد عليه الحديث وقد أخرج
 الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان قال أخبر الله أن كفر بعد
 إيمانه فعليه غضب من الله وأما من أكره لمسا نه وخالفه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عدوه فلا حرج عليه أن يأخذ العباد بما
 عقدت عليه قلوبهم (قلت) وعلى هذا فالاستثناء مقدم من قوله فعليه غضب كأنه قيل فعليه غضب من الله الا من أكره لان
 الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد فاستثنى الاول وهو المكروه (قوله ولو قال الا أن تتقوا
 منهم تقاة وهي تقية) أخذه من كلام أبي عبيدة قال تقاة وتقية واحد (قلت) وقد تقدم ذلك في تفسير آل عمران
 ومعنى الآية لا يتخذ المؤمن الكافر وليا في الباطن ولا في الظاهر الا الثقة في الظاهر فيجوز أن يواليه اذا عااه وبعباده
 باطنا قيل الحكمة في الدلول عن الخطاب أن موالاة الكفار لما كانت مستفجة لم يواجه الله المؤمنين بالخطاب
 (قلت) ويظهر أن الحكمة فيه أنه لما تقدم الخطاب في قوله لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض
 ومن يتولهم منكم فإنه منهم كأنهم اخفوا بعمومه حتى أسكروا على من كان له عذري ذلك فزلت هذه الآية رخصة
 في ذلك وهو كآيات الصريحة في الزجر عن الكفر بعد الإيمان ثم رخص فيه لمن أكره على ذلك (قوله وقال ان
 الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا فم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الارض الى قوله عفوا غفورا وقال
 والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من
 لَدُنْكَ وليا واجعل لنا من لَدُنْكَ نصيرا) هكذا في رواية أبي ذر وهو صواب وإنما أوردته بلفظ التثنية على ما وقع من
 الاختلاف عند الشراح ووقع في رواية كريمة والاصلي والقابسي ان الذين توفاهم فساق الى قوله في الارض وقال
 بعدها الى قوله واجعل لنا من لَدُنْكَ نصيرا وفيه تغيير ووقع في رواية السفي ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى
 أنفسهم قالوا فم كنتم الآيات قال ومالك لا تقاتلون في سبيل الله الى قوله نصيرا وهو صواب وإن كانت الآيات
 الأولى مترابطة في السورة عن الآية الأخيرة فليس فيه شيء من التغيير وإنما صدر بالآيات المترابطة للإشارة إلى
 ما روي عن مجاهد أنها نزلت في ناس من أهل مكة آمنوا فكتب اليهم من المدينة فأنالوا ثمنا الا ان هاجرتم فخرجوا
 فادرهم أهلهم بالطريق فقتلهم حتى كفروا مكرهين واقتصر ابن بطلال على هذا الأخير وعزا للفسرين وقال ابن
 بطلال ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم الى أن يعفو عنهم وقال الا المستضعفين الى الظالم أهلها (قلت) وليس

مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَالْمَكْرَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَضْفًا غَيْرَ مُتَّبَعٍ مِنْ فِعْلٍ مَا أَمَرَ بِهِ ، وَقَالَ الْحَسَنُ
التَّحِيَّةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَنْ يُكْرَهُهُ الصَّوْمُ قِيْلُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَبِهِ
قَالَ ابْنُ عَرَبٍ وَابْنُ الزَّيْرِ وَالْقُصِيُّ وَالْحَسَنُ ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا عَمَلًا بِالنِّيَّةِ .

فيه تغيير من الثلاثة الآن فيه تصرفا فيما ساقه المصنف وقال ابن التين بعد أن تكلم على قصة عمار إلى أن قال
ولكن من شرح بالكفر صدرا أى من فتح صدره لقبوله وقوله الذين توفاهم الملائكة إلى قوله واجعل لنا من لدنك
نصيرا ليس الثلاثة كذلك لأن قوله واجعل لنا من لدنك نصيرا قبل هذا قال ووقع في بعض النسخ إلى قوله غفورا
رحيما وفي بعضها فارتك عساقه أن يغفوا عنهم وقال الا المستضعفين من الرجال إلى قوله من لدنك نصيرا وهذا
على نسق التنزيل كذا قال فاعطأ قالاية التي آخرها نصيرا في أولها والمستضعفين بالواو لا بافظ الا وما نقله عن
بعض النسخ إلى قوله غفورا رحيماعتمل لأن آخر الآية التي أولها ان الذين توفاهم الملائكة قوله وسات مضيرا
وآخر إلى بعدها سيلا وآخر التي بعدها غفورا وآخر التي بعدها غفورا رحيمافكانه أراد سياق أربع
آيات (قوله فضر الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به) يعنى الا اذا غلبوا قال والمكره لا يكون
الاستضعفا غير متمتع من فعل ما أمره به أى ما يأمره به من له قدرة على إيقاع الشر به أى لانه لا يقدر على الامتناع
من الترك كما لا يقدر المكروه على الامتناع من الفعل فهو في حكم المكروه (قوله وقال الحسن) أى البصرى (التقية إلى يوم
القيامة) وصله بن حيد وابن أبى شيبة من رواية عوف الاعرابى عن الحسن البصرى قال التقية جائزة للثبوت من
إلى يوم القيامة إلا أنه كان لا يجمل في القتل تقية ولفظ عبد بن حيد الا في قتل النفس التي حرم الله يعنى لا يعذر
من أكره على قتل غيره لكونه يثر نفسه على نفس غيره (قلت) ومعنى التقية المحذور من إظهار
ما في النفس من معتقد وغيره للغير وأصله وقية بوزن حمزة فعلة من الوقاية وأخرج البيهقي من طريق ابن جريج
عن عطاء عن ابن عباس قال التقية باللسان والقلب مطمئن بالإيمان ولا ييسط يده للقتل (قوله وقال ابن عباس
فيمن يكرهه الصوم فيطلق ليس بشئ . وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن) أما قول ابن عباس فوصله
ابن أبى شيبة من طريق عكرمة أنه سئل عن رجل أكرهه الصوم حتى طلق امرأته فقال قال ابن عباس ليس
بشئ . أى لا يقع عليه الطلاق وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى طلاق
المكره شيئا ولما قول ابن عمرو ابن الزبير فأخرجهما الحميدى في جامعه والبيهقي من طريقه قال حدثنا سفيان سمعت
عمر يعنى بن دينار حدثنى ثابت الأعرج قال تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعاني ابنه ودعا غلامين
له فرطوني وضربوني بالسياط وقال لتطلقها أو لأفعلن وأفعلن فطلقتها ثم سألت ابن عمر وابن الزبير فلم يرياه
شيئا وأخرج عبد الرزاق من روجه آخر عن ثابت الأعرج نحوه وأما قول الشعبي فوصله عبد الرزاق بسند صحيح
عنه قال إن أكرهه الصوم فليس بطلاق وإن أكرهه السلطان وقم وقتل عن ابن عينة توجيهه وهو أن اللص
يقدم على قتله والسلطان لا يقتله وأما قول الحسن فقال سعيد بن منصور حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن الحسن
أنه كان لا يرى طلاق المكروه شيئا وهذا سند صحيح إلى الحسن قال ابن بطال بما لا ين المذخر أجمعوا على أن من
أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ولا تبين منه
زوجه إلا محمد بن الحسن فقال إذا أظهر الكفر صار مرتدا وبانت منه امرأته ولو كان في الباطن مسلما قال وهذا
قول تفتى حكاية عن الرد عليه لمخالفة الصوم وقال قوم محل الرخصة في القول دون الفعل كان يسجد للصم
أو يقتل مسلما أو يأكل الخنزير أو يزنى وهو قول الأوزاعي وسحنون وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح
عن الحسن أنه لا يجمل التقية في قتل النفس المجرمة وقالت طائفة الاكراه في القول والفعل سواء . واختلف في حد

حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن هلال بن أسامة أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة وسلمة بن هشام والوليد بن الوليد اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر وابعث عليهم سنين كسني يوسف

باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر **حديث** محمد بن عبد الله بن حبيب الطائفي حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول

الأكراه فأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عمر قال ليس الرجل بأمين على نفسه إذا سجن أو أوثق أو عذب ومن طريق شريح نحوه وزيادة ولفظه أربع كلن كره السجن والضرب والوعيد والقيد وعن ابن مسعود قال ما كلام يد راعي صوتين إلا كنت متكلم به وهو قول الجمهور وعند الكوفيين فيه تفصيل واختلاف في إطلاق المكره فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع وتقل فيه ابن بطال إجماع الصحابة وعن الكوفيين يقع ونقل مثله عن الزهري وقادة وأبي قلابة وفيه قول ثالث تقدم عن الشعبي (قوله وقال النبي ﷺ الأعمال بالنية) هذا طرف من حديث وصله المصنف في كتاب الإيمان بفتح الهمزة ولفظه الأعمال بالنية هكذا وقع فيه بدون إنما في أوله وإفراد النية وقد تقدم شرحه مستوفى في أول حديث في الصحيح ويأتي ما يتعلق بالأكراه في أول ترك الحيل قريبا وكان البخاري أشار بإبراده هنا إلى الرد على من فرق في الأكراه بين القول والفعل لأن العمل فعل وإذا كان لا يعتبر إلا بالنية كادل عليه الحديث فالمكره لانية له بل نيته عدم الفعل الذي أكره عليه واحتج بعض المالكية بأن التفضيل يشبه ما نزل في القرآن لأن الذين أكرهوا إنما هو على الكلام فيما بينهم وبين ربهم فلما لم يكونوا معتقدين له جعل كانه لم يكن ولم يؤثري بدن ولا مال بخلاف الفعل فانه يؤثري البدن والمال هذا معنى ما حكاه ابن بطال عن إسماعيل القاضي وتعبه ابن الخير بأنهم أكرهوا على النطق بالكفر وعلى مخالطة المشركين ومعاونتهم وترك ما يخالف ذلك والتروك أفعال على الصحيح ولم يؤخذوا بشئ من ذلك واستثنى المعظم قتل النفس فلا يسقط القصاص عن القاتل ولو أكره لانه ثر نفسه على نفس المقتول ولا يجوز لأحد أن ينجي نفسه من القتل بأن يقتل غيره ثم ذكر حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة تقدم في تفسير سورة النساء وجه آخر عن أبي سلمة يمثل هذا الحديث وزاد أنها صلاة العشاء وفي كتاب الصلاة من طريق شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة الحديث وفيه قال أبو هريرة وكان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد يدعو لرجال فيسميهم بأسمائهم فذكر مثل حديث الباب وزاد وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له وفي الأدب من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال لما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركوع قال قد كره وقد تقدم بيان المستضعفين في سورة النساء والتعريف بالثلاثة المذكورين هنا في تفسير آل عمران وما يتعلق بمشروعية القنوت في النازلة ومخلف كتاب الوتر لله الحمد وقوله والمستضعفين) هو من ذكر العام بعد الخاص وتعلق الحديث بالأكراه لأنهم كانوا مكرهين على الإقامة مع المشركين لأن المستضعف لا يكون إلا مكرها كما تقدم ويستفاد منه أن الأكراه على الكفر لو كان كفرا لما دعا لهم وسماهم مؤمنين (قوله **باب** من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب الذي قبله وأن بلا لا اختار الضرب والهوان على التلطف بالكفر وكذلك خباب المذكور في هذا الباب ومن ذكر معه وأن والذي عمار ما نأ تحت العذاب ولما لم يكن ذلك على شرط الصحة اكتفى المصنف بما يدل عليه وذكر فيه ثلاثة أحاديث * الحديث الأول حديث ثلاث من كن فيه

الله ﷺ ثَلَاثٌ مَنْ كُنْ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَهُمَا وَأَنْ يَجِبَ الْمَرْءُ لَا يَجِبُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْدَفَ فِي النَّارِ

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ سَمِعْتُ قَيْسًا سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنْ عَمُرْتُ مِثْلَ مُوَيْثِي عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَوْ انْقَضَ أَحَدُنَا قَلْبُهُ لَعَثَمْتُ بَعْثَانِ كَانَ مُحَقَّقًا أَنْ يَنْقُضَ

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا قَيْسٌ عَنْ خَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ قَالَ شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَقُلْنَا أَلَا تَسْتَنْصِرُ لَنَا أَلَا تَدْعُو لَنَا فَقَالَ قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ فَيُخْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ فَيُجْعَلُ فِيهَا فُجَاءً بِالْمُنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُجْعَلُ نِصْفَيْنِ وَيُمَشَّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ وَعَظْمِهِ فَمَا يَصْدُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ وَاللَّهِ لَيَتِمَّنَّ هَذَا الْأَمْرُ حَتَّى يَسِيرَ الرَّكْبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ وَالذَّبَّ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ

وجد حلاوة الإيمان الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ووجه أخذ الترجمة منه أنه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول النار والقتل والضرب والهوان أسهل عند المؤمن من دخول النار فيكون أسهل من الكفر إن اختار الأخذ بالشدة ذكره ابن بطال وقال أيضا فيه حجة لأصحاب مالك ونعبيه ابن التين بأن العلماء متفقون على اختيار القتل على الكفر وإنما يكون حجة على من يقول إن التلفظ بالكفر أولى من الصبر على القتل وقول عن الملب أن قوما منعوا من ذلك واحتجوا بقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم الآية ولا حجة فيه لأنه قال تلو الآية المذكور قوما يفعل ذلك عدوانا وظلما فقيده بذلك وليس من أهلك نفسه في طاعة الله ظلما ولا متعديا وقد أجمعوا على جواز نفع الممالك في الجهاد انتهى وهذا يقدح في قول ابن التين الاتفاق المذكور وإن من قال بأولوية التلفظ على بدل النفس للقتل وإن كان قائل ذلك بمنفليس بشئ وإن قيده بما لو عرض ما يرجع المفضول كالو عرض على من إذا تلفظ به نفع متعظا فظهر أفضيحه الحديث الثاني (قوله عباد) هو ابن أبي الدوام فيما جزم به أبو مسعود واسماعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم وسعيد بن زيد أي ابن عمرو بن نفيل وهو ابن ابن عم عمر بن الخطاب بن نفيل وقد تقدم حديثه في باب إسلام سعيد بن زيد من السيرة النبوية وهو ظاهر فيما ترجم له لأن سعيدا وزوجته أخت عمر اختار الهوان على الكفر وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة وقال الكرماني هي مأخوذة من كون عثمان اختار القتل على ما يرضى فأنابه فيكون اختياره القتل على الكفر طريق الأولى واسم زوجته فاطمة بنت الخطاب وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة فيما يقال وقيل سبقها أم الفضل زوج العباس الحديث الثالث (قوله يحيى) هو القطان واسماعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم أيضا وخباب بفتح الخاء المعجمة ومحدثين الأولى مشددة بينهما ألف وقد تقدم شرحه مستوفى في باب ما ملقئ النبي ﷺ من المشركين بمكة من البيرة النبوية ودخوله في الترجمة من جهة أن طلب خباب الدعاء من النبي ﷺ على الكفار دال على أنهم كانوا قد اعتدوا عليهم بالأذى ظلما وعدوانا قال ابن بطال إنما لم يجب النبي ﷺ سؤال خباب ومن معه بالدعاء على الكفار مع قوله تعالى أَدْعُونِي أَجْتَجِبْ لَكُمْ وَقَوْلُهُ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا لَا هُمْ عَلِمُوا أَنَّهُ سَبَقَ الْقَدْرُ بِمَا جَرَى عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَلَاءِ لَوْ جَرَوْا عَلَيْهَا كَمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى الْأَنْبِيَاءَ فَضَبَرُوا عَلَى الشَّدَةِ فِي ذَاتِ اللَّهِ ثُمَّ كَانَتْ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ بِالْهَرَبِ وَجَزِيلُ الْعَاقِبَةِ قَالَ الْأَجْرُ قَالَ فَمَا غَيْرَ الْأَنْبِيَاءَ فَوَاجِبُ عَلَيْهِمُ الدَّعَاءُ عِنْدَ كُلِّ نَازِلَةٍ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَطْلُومُوا عَلَى مَا طَلَعُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا مَلَخَصَا وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَدْعُ لَهُمْ بَلْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ دَعَا

باب في بيع المكره وتحويله في الحق وغيره حديثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا
 الليث عن سفيان الثوري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بينما نحن في المسجد إذ
 خرج علينا رسول الله ﷺ فقال انطلقوا إلى يهود فخرجنا معه حتى جئنا بيت المدارس

وانما قال قد كان من قبلكم يؤخذ الخ تسلياً لم وإشارة إلى الصبر حتى تنقضي المدة المقنونة وإلى ذلك الإشارة
 بقوله في آخر الحديث ولكنكم تستعجلون وقوله في الحديث بالمشاريبون ساكنة ثم شين معجزة معروف وفي
 نسخة ياء مثناة من تحت بغير همزة بدل النون وهي لفة فيه وقوله من دون له وعظمه وللاكثر ما بدل من وقوله
 هذا الأمر أي الإسلام وتقدم المراد بصنفاً في شرح الحديث قال ابن بطال أجمعوا على أن من أكره على الكفر
 واختار القتل أنه أعظم أجراً عند الله ممن اختار الرخصة وأما غير الكفر فإن أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر
 مثلاً فالفعل أولى وقال بعض المالكية بل يأثم إن منع من أكل غير ما فاته بصير كالضطر على أكل الميتة إذا خاف
 على نفسه الموت فلم يأكل * (قوله باب في بيع المكره ونحوه في الحق وغيره) قال الخطابي استدلت أبو عبد الله
 يعني البخاري بحديث أبي هريرة يعني المذكور في الباب على جواز بيع المكره والحديث ببيع المضطر أشبه فإن
 المكره على البيع هو الذي يحمل على بيع الشيء شاء أو أبى واليهود لم يبيعوا أرضهم لم يلزموا بذلك ولكنهم شحوا
 على أموالهم فاختروا بيعها فصاروا كأنهم اضطروا إلى بيعها كمن رهن دين فاضطر إلى بيع ماله فيكون جائزاً ولو
 أكره عليه لم يجر (قلت) لم يقتصر البخاري في الترجمة على المكره وإنما قال بيع المكره ونحوه في الحق فدخل في
 ترجمته المضطر وكانه أشار إلى الرد على من لا يصح بيع المضطر وقوله في آخر كلامه ولو أكره عليه لم يجر مردود
 لانه إكراه بحق كذا تعقب الكرماني وتوجيه كلام الخطابي أنه فرض كلامه في المضطر من حيث هو ولم يرد
 خصوص قصة اليهود وقال ابن المنير ترجم بالحق وغيره ولم يذكر إلا الشق الأول ويجاب بأن مراده بالحق
 الدين وبغيره ما عداه بما يكون يمه لازماً لأن اليهود أكرهوا على بيع أموالهم لادين عليهم وأجاب الكرماني
 بأن المراد بالحق الجلاء وبقوله وغيره الجنائيات والمراد بقوله الحق المآليات وبقوله غيره الجلاء (قلت) ويحتمل
 أن يكون المراد بقوله وغيره الدين فيكون من الخاص بعد العام وإذا صح البيع في الصورة المذكورة وهو سبب غير
 مالي فالبيع في الدين وهو سبب مالي أولى ثم ذكر حديث أبي هريرة في إخراج اليهود من المدينة وقد تقدم في
 الجزية في باب إخراج اليهود من جزيرة العرب وينت فيه أن اليهود المذكورين لم يسموا ولم ينسبوا وقد أورد
 مسلم حديث ابن عمر في إجماع بني النضير ثم عقبه بحديث أبي هريرة فاهم أن اليهود المذكورين في حديث
 أبي هريرة هم بنو النضير وفيه نظر لأن أبا هريرة إنما جاء بعد فتح خيبر وكان فتحاً بعد إجماع بني النضير
 وبني قينقاع وقبل بني قريظة وقد تقدمت قصة بني النضير في المغازي قبل قصة بدر وتقدم قول ابن
 اسحق أنها كانت بعد بئر معونة وعلى الحالين فهي قبل مجيء أبي هريرة وسياق إخراجهم يخالف لسياق هذه
 القصة فانهم لم يكونوا داخل المدينة ولا جاءهم النبي صلى الله عليه وسلم إلا لستين بهم في دية رجلين قتلها عمرو بن
 أمية من حلفائهم فأراد القدر به فرجع إلى المدينة وأرسل إليهم يخبرهم بين الإسلام وبين الخروج فأبوا فحاصروهم
 فرضوا بالجلاء وفيهم نزل أول سورة الحشر فيحتمل أن يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقية منهم أومن بني
 قريظة كانوا سكاناً داخل المدينة فاستمروا فيها على حكم أهل الذمة حتى أجلاهم بعد فتح خيبر ويحتمل أن يكونوا
 من أهل خيبر لأنها لما فتحت أقر أهلها على أن يزرعوا فيها ويعملوا فيها ببعض ما يخرج منها فاستمروا بها حتى
 أجلاهم عمر من خيبر كما تقدم بيانه في المغازي فيحتمل أن يكون هؤلاء طائفة منهم كانوا يسكنون بالمدينة فخرجهم
 النبي ﷺ وأوصى عند موته أن يخرجوا المشركين من جزيرة العرب فعمل ذلك عمر (قوله بيت المدارس) بكر

قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَدَاوَمَ يَا مُمَثَّرَ يَهُودَ أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا فَقَالُوا قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ فَقَالَ
 ذَلِكَ أُرِيدُ ثُمَّ قَالَا الثَّانِيَةَ فَقَالُوا قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، ثُمَّ قَالَ الثَّالِثَةَ فَقَالَ اعْلَمُوا أَنَّ
 الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِبَكُمْ قَمَنَ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَا لَهُ شَيْئًا فَلْيَبْعُهُ وَإِلَّا
 فاعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ **بَابُ** لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمَكْرَهَةِ : وَلَا تُكْرَهُوا فَيَتَانِكُمْ
 عَلَى الْبَيْعَاءِ إِنْ أَرَدَنْ تَحَصُّنًا لِيَتَبَتَّعُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهَهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ
 إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ قُزَّاعَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ

المم وآخره مهمة مفعول من الدرس والمراد به كبير اليهود ونسب البيت اليه لانه هو الذي كان صاحب دراسة
 كبير أي قراتها ووقع في بعض الطرق حتى اذا أتى المدينة المدارس ففسره في المطالع بالبيت الذي تقرأ فيه التوراة
 ووجه الكرماني بأن إضافة البيت اليه من إضافة العام الى الخاص مثل شجر اراك وقال في النهاية مفعول غريب في
 المكان والمعروف أنه من صنع المبالغة للرجل (قلت) والصواب انه على حذف الموصوف والمراد الرجل وقد وقع في
 الرواية الماضية في الجزية حتى جئنا بيت المدارس بتأخير الراي عن الالف بصيغة المفاعل وهو من يدرس الكتاب
 ويعلم غيره وفي حديث الرجم فوضع مدرسا الذي يدرسها يده على آية الرجم وفسر هناك بأنه ابن سوريا فيحتمل أن
 يكون هو المراد هنا (قوله قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَدَاوَمَ) في رواية الكشيبي فنادى (قوله أُرِيدُ) أي بقولي أَسْلِمُوا أي إن
 اعترقم اتني بلمتسقط عنى الحرج (قوله اعلموا أن الارض) في رواية الكشيبي إنما الارض في الموضعين وقوله
 لله ورسوله قال الدوسي لله افتتاح كلام ورسوله حقيقة لانها ما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب كذا قال
 والظاهر ما قاله غيره إن المراد أن الحكم لله في ذلك ورسوله لكونه المبلغ عنه القائم بتنفيذ أمره (قوله أجليكم)
 بضم أوله يسكون الجيم أي اخرجكم وزنه ومعناه (قوله فن وجد) كذا هنا بلفظ الفعل الماضي بما له شيئا الباء
 متعلقة بشئ مخوف أو ضمن وجمعي نحل فدها بالباء أو وجد من الوجدان والباء سبية أي فن وجد بما له شيئا من
 الحجة وقال الكرماني الباء هنا للقبالة فجعل وجد من الوجدان * (قوله بَابُ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمَكْرَهَةِ) المكره
 بفتح الواو (قوله وَلَا تُكْرَهُوا فَيَتَانِكُمْ عَلَى الْبَيْعَاءِ) الى قوله غفور رحيم كذا لا في ذر الاسماعيل وزاد القاسبي لفظ
 اكرهن وعند النسفي الآية بدل قوله الخ وكذا للجرجاني وساق في رواية كريمة الآية كلها والفتيات بفتح الفاء
 والتاء جمع فتاة والمراد بها الامه وكذا الخادم ولو كانت حرة وحكمة التقييد بقوله ان أردن تحصنا أن الاكره
 لا يأتي الامع لزيادة التحصن لان المطيعة لا تسمى مكرهه فالتقدير فَيَتَانِكُمْ اللاتي جرت عاداتهن بالبقاء وبخى هذا
 على بعض المفسرين فجعل إن أردن تحصنا متعلقا بقوله فيما قبل ذلك وأنكحوا الايامي منكم وسيأتي بقية الكلام
 على هذه الآية بعد ما بين وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية للترجمة وجوز أنه أشار الى أنه يستفاد مطلوب الترجمة
 بطريق الأولى لانها تانهي عن الاكره فيما لا يحل فالتنهي عن الاكره فيما يحل أولى قال ابن بطال ذهب الجمهور الى بطلان
 نكاح المكره وأما جه الكوفون قالوا فلو أكره رجل على تزويج امرأة بعشر آلاف وكان صدق مثلها الفاضح النكاح
 ولزمته الاصل بطل الزنا بطلوا الزنا بالاكراه كان أصل النكاح بالاكراه ايضا باطلا فلا كان راضيا بالنكاح
 وأكره على المهر كانت المسألة اتفاقية يصح العقد ويلزم المسمى بالدخول ولو أكره على النكاح والوطء لم يجد ولم
 يلزمه شيء وان وطئ مختارا فمهر راض بالمقد حد ثم ذكر في الباب حديثين * أحدهما حديث خنساء بفتح المعجمة
 وسكون النون بعدها مهمة ومد بنت خدام بكسر المعجمة وتخفيف المهملة تجارية جدى الرولين عنها بجم وياء
 مثناة من تحت وقد قدم شرحه في كتاب النكاح وانها كانت غير بكر وذكر ما ورد فيه من الاختلاف ه ثانيا

عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع أبي يزيد بن جارية الأنصاري عن خلفاء بني خدام
 الأنصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك قالت النبي ﷺ قرد نكاحها
حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو
 هو ذكوان عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله يستأمر النساء في أفضاعهن؟
 قال نعم قلت فإن البكر تستأمر فلتستحي فلتسكت قال سكانها إذنها

باب إذا أكره حتى وهب عبدا أو باعه لم يجوز، وقال بعض الناس فإن نذر المشتري
 فيه نذرا فهو جائز برغمه وكذلك إن دبره **حدثنا** أبو الثعمان حدثنا حماد بن زيد عن عمرو
 ابن دينار عن جابر رضي الله عنه أن رجلا من الأنصار دبر مملوكا ولم يكن له مال غيره
 فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال من يشتريه مني، فاشتراه نعيم بن النحام بشما بمائة درهم

(قوله حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان) الظاهر أنه القرياني وشيخه الثوري ويحتمل أن يكون اليكندي
 وشيخه ابن عينة فإن كلا من السفيانيين معروف بالرواية عن ابن جريج لكن هذا الحديث إنما هو عن القرياني كما
 جزم به أبو نعيم والقرياني إذا أطلق سفيان أراد الثوري وإذا أراد ابن عينة نسب (قوله ذكوان) يعني مول
 عائشة (قوله قلت يا رسول الله يستأمر النساء في أفضاعهن قال نعم) في رواية حجاج بن محمد وأبي عاصم عن ابن
 جابر سمعت ابن أبي مليكة يقول قال ذكوان سمعت عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها هل
 تستأمر أم لا فقال نعم تستأمر وفيه تقوية لمضمون الحديث الذي قبله وأرشاد إلى السلامة من إبطال المقدوقوله
 سكانها هو لغة في السكوت ووقع عند الأساعلي من رواية الذهلي وأحمد عن يوسف عن القرياني بلفظ سكوتها
 وفي رواية حجاج وأبي عاصم ذلك إذنها إذا سكنت وتقدم في النكاح من طريق الليث عن ابن أبي مليكة بلفظ
 صمتها وتقدم شرحه أيضا هناك وبيان الاختلاف في صحة انكاح الولي المجر البكر الكبيرة وأن الصغيرة لا خلاف
 في صحة إجازه لها * (قوله **باب** إذا أكره حتى وهب عبدا أو باعه لم يجوز) أي ذلك البيع والهبة والمدياق
 على ملكه (قوله وقال بعض الناس فإن نذر المشتري فيه نذرا فهو جائز) أي ماض عليه ويصح البيع
 الصادر مع الإكراه وكذلك الهبة (قوله برغمه) أي عندهم الزعم يطلق على القول كثيرا (قوله وكذلك إن دبره)
 أي يعتقد التدبير نقل ابن بطال عن محمد بن سحنون قال وافق الكوفيون الجمهور على أن يبيع المكره باطل وهذا
 يقتضي أن البيع مع الإكراه غير ناقل للملك فأنسلوا ذلك بطل قولهم إن نذر المشتري وتدبيره يمنع تصرف الأول
 فيه وإن قالوا إنه ناقل فلم خصوا ذلك بالعتق والهبة دون غيرها من التصرفات قال الكرماني ذكر المشايخ أن
 المراد بقول البخاري في هذه الأبواب بعض الناس الحنفية وغرضهم أنهم تناقضوا فإن بيع الإكراه إن كان ناقل
 للملك إلى المشتري فإنه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذر والتدبير وإن قالوا ليس بناقل فلا يصح النذر
 والتدبير أيضا وحاصله أنهم صححوا النذر والتدبير بكون الملك وفي تحم وتخصيص بغير تخصص وقال المهلب
 أجمع العلماء على أن الإكراه على البيع والهبة لا يجوز معه البيع وذكر عن أبي حنيفة إن اعتقه المشتري أو دبره
 جاز وكذا الموهوب له وكأنه قاسه على البيع الفاسد لأنهم قالوا إن تصرف المشتري في البيع الفاسد نافذ ثم ذكر
 البخاري حديث جابر في بيع المذبر وقد تقدم شرحه مستوفى في الفتاوى قال ابن بطال ووجه الرد به على القول المذكور
 أن الذي دبره لما لم يكن له مال غيره فإن تدبيره سفها من عمله فرد عليه النبي ﷺ ذلك وإن كان ملكه العبد كان صحيحا

قَالَ فَسَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ عَبْدًا قَبِيضًا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ **بَاب** مِنَ الْإِكْرَاهِ كَرَهُ وَكَرَهُ وَاحِدٌ
 هَرَشٌ حُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سُلَيْمَانُ بْنُ قَيْرُورٍ عَنْ
 عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ الشَّيْبَانِيُّ وَحَدَّثَنِي عَطَاءُ أَبُو الْحَسَنِ السَّوَّائِيُّ وَلَا أَطْلُبُهُ إِلَّا
 ذِكْرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا
 النِّسَاءَ كَرَهُمَا الْآيَةُ قَالَ كَانُوا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ أَحَقُّ بِأَمْوَالِهِ إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ
 تَزَوَّجَهَا وَإِنْ شَاءُوا زَوَّجَهَا وَإِنْ شَاءُوا لَمْ يُزَوِّجَهَا، فَمِنْ أَحَقِّ بَهَائِنِ أَهْلِهَا، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِذَلِكَ
بَاب إِذَا اسْتَكْرَهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّوْنَا فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَمَنْ يَكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ
 مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ. وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّ صَفِيَّةَ ابْنَةَ أَبِي مُعَيْبٍ أَخْبَرَتْهُ

فَكَانَ مِنْ اشْتِرَائِهِمَا فَاسْدَادًا وَلَمْ يَصِحْ لَهُ مِلْكُهُ إِذَا دَبَّرَهُ أَوْ اعْتَقَهُ أَوَّلَى أَنْ يَرُدَّ عَنْهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَصِحْ لَهُ مِلْكُهُ. (قوله بَاب
 مِنَ الْإِكْرَاهِ) أَيْ مِنْ جِهَةِ مَا وَرَدَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِكْرَاهِ مَا تَضَمَّنَتْهُ الْآيَةُ وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي زَوَلِّ قَوْلِهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا
 الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرَاهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النِّسَاءِ فَانْهَ أوردَهُ هُنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 مِقَاتٍ عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَهَذَا عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَسْبَاطٍ وَحُسَيْنِ نَيْسَابُورِيِّ مَالِهِ فِي الْبَخَارِيِّ الْإِسْلَامِي
 الْمَوْضِعَ كَذَا جَزَمَ بِهِ الْكَلْبَاذِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مَنْصُورٍ أَبُو عَلِيٍّ حَدَّثَنَا حِجَابُ
 ابْنِ مُحَمَّدٍ كَرَحَدِينًا وَذَكَرَ الْخَطِيبُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدٍ رَوَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ هَذَا فِيهِمَا حُسَيْنًا بِالتَّصْغِيرِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ وَذَكَرَ
 الْمَرْيُوعُ مَعَ حُسَيْنِ بْنِ مَنْصُورٍ نَيْسَابُورِيِّ ثَلَاثَةَ كُلِّ مِنْهُمْ حُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ وَكُلُّهُمْ مِنْ طَبَقَةِ وَاحِدَةٍ وَقَوْلُهُ فِي التَّرْجُمَةِ
 كَرَاهَا وَكَرَاهَا وَاحِدًا يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَيُضَمُّ مَعْنَى وَاحِدٍ هَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِ وَقِيلَ بِالضَّمِّ مَا كَرِهْتَ نَفْسَكَ عَلَيْهِ وَبِالْفَتْحِ
 مَا كَرِهْتَ عَلَيْهِ غَيْرَكَ وَقَعَّ لَغِيظُ أَبِي ذَرٍّ كَرِهَ وَكَرِهَ بِالْفِعْلِ فِيهِمَا وَسَقَطَ لِلنَّفْسِ أَصْلًا وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ
 النِّسَاءِ وَقَالَ ابْنُ جَلَالٍ عَنْ الْمُهَلَّبِ يَسْتَفَادُ مِنْهُ أَنْ كُلَّ مَنْ أَمْسَكَ أَمْرًا طَعَمًا أَنْ تَمُوتَ فَيُثَرِّثَ لَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ بِنَصِّ
 الْقُرْآنِ كَذَا قَالَ وَلَا يُلْزَمُ مِنَ النَّصِّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ أَنْ لَا يَصِحَّ مِيرَاثُهُ مِنْهَا فِي الْحَكِّ الظَّاهِرِ. (قوله بَاب
 إِذَا اسْتَكْرَهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّوْنَا فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ يَكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ) أَيْ لَهَا
 وَقَدْ قَرِئَ فِي الشَّاذِّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ
 وَنُسِبَتْ أَيْضًا لِابْنِ عَبَّاسٍ وَالْمَحْفُوظُ عَنْهُ تَفْسِيرُهُ بِذَلِكَ وَكَذَا عَنْ جَمَاعَةٍ غَيْرِهِ وَجُوزَ بَعْضُ الْمُعَرِّينَ أَنْ يَكُونَ
 التَّقْدِيرُ لَهَا أَيْ لَهَا وَقَعَ مِنْهُ الْإِكْرَاهُ لَكِنْ إِذَا تَابَ وَضَعُفَ لَكُونَ الْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَدُ
 مِنَ التَّقْدِيرِ لِأَجْلِ الرِّبْطِ وَاسْتَشْكَلَ تَعْلِيلُ الْمَغْفَرَةِ لَهَا لِأَنَّ التَّكْرَهَ لَيْسَتْ آثِمَةٌ وَأَجِيبَ بِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ
 الْإِكْرَاهُ الْمَذْكُورُ كَانِ حَتَّى مَا اعْتَبَرَ شَرْعًا فَرُبَّمَا قَصُرَتْ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي تَعَذَّرَ بِهِ فَيَأْتِيهِمْ فَاسْتَبَدَّ تَعْلِيلُ الْمَغْفَرَةِ وَقَالَ
 الْبُيْهَاقِيُّ الْإِكْرَاهُ لَا يَتَأْتِي الْمَوَاحِدَةَ (قُلْتُ) أَوْ ذَكَرَ الْمَغْفَرَةَ وَالرَّحْمَةَ لَا يَسْتَلْزِمُ تَقَدُّمَ الْإِثْمِ فَبُيِّنَ قَوْلُهُ
 فَنَاضِرٌ غَيْرُ بَاطِلٍ وَلَا عَادِلٌ أَيْ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ يَسْتَفَادُ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ لِلْمُكْرِهِينَ لَهَا
 وَفِي ذِكْرِ الْمَغْفَرَةِ وَالرَّحْمَةِ تَعْرِيفٌ وَتَقْدِيرُهُ اتَّهَمُوا أَيُّهَا الْمُكْرَهُونَ فَانْهَى عَنْ كَوْنِهِنَّ مُكْرَهَاتٍ قَدْ يُوَاقِظُنَّ لَوْلَا رَحْمَةُ
 اللَّهِ وَمَغْفَرَتُهُ فَكَيْفَ يَكُنَّ أَيْ وَنَاسَبَتْهَا لِلتَّرْجُمَةِ أَنَّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ لَا إِثْمَ عَلَى الْمُكْرَهَةِ عَلَى الزَّوْنَا فَلِزَمَ أَنْ لَا يَحِبَّ
 الْحَدَّ عَلَيْهَا وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ جَابِرَةَ لَعْنَهُ اللَّهُ بَنِي أَبِي يُقَالُ لَهَا مُسَلِّبَةٌ أُخْرَى يُقَالُ لَهَا أَمِيمَةٌ وَكَانَ يَكْرَهُهَا
 عَلَى الزَّوْنَا فَانْزَلَ اللَّهُ سَجَانَهُ وَتَعَالَى وَلَا تَكْرَهُوا قِيَانَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ الْآيَةُ (قوله وَقَالَ اللَّيْثُ) هُوَ ابْنُ سَعْدٍ (حَدَّثَنِي

أَنْ عُبِدَ مِنْ رَقِيقِ الْإِمَارَةِ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ مِنَ الْخُمْسِ فَاسْتَكْرَهَهَا حَتَّى اقْتَضَتْهَا ، فَجَلَدَهُ
عُمَرُ الْحَدَّ فِي نَفَاةٍ وَلَمْ يَجْلِدِ الْوَلِيدَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا . قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي الْأَمَةِ الْبَكْرُ
يَفْتَرِ عَنْهَا الْحَرُّ يَقِيمُ ذَلِكَ الْحَكَمُ مِنَ الْأَمَةِ الْمَذْرُوءَ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا وَيُجْلَدُ ، وَلَيْسَ فِي الْأَمَةِ الثَّيِّبُ
فِي قَضَاءِ الْأَمَةِ غَرَمٌ ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ ^{مِنْ} أَبُو الْيَمَانِ حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنْ
الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ بِسَارَةٍ دَخَلَ بِهَا قَرِيبَةً
فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَّارَةِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ أَرْسِلْ إِلَيَّ بِهَا فَأَرْسَلَ بِهَا فَقَامَ إِلَيْهَا
فَقَامَتْ تَوَضُّأً وَتُصَلِّي فَقَالَتْ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ الْكَافِرَ

(نافع) هو مولى ابن عمر (قوله ان صفة بنت أبي عبيد أخبرته) يعني التقية امرأة عديله بن عمر (قوله ان عدا
من رقيق الإمارة) بكسر الالف أى من مال الخليفة وهو عمر (قوله وقع على وليدة من الخمس) أى من مال
خمس النعمة الذى يتعلق بالتصرف فيه بالامام والمراد زنى بها (قوله فاستكرها حتى اقتضاها) بقاف وضاد معجمة
مأخوذ من القضا وهى عذرة البكر وهذا يدل على أنها كانت بكرا (قوله جلده عمر الحد ونفاة) أى جلده خمسين
جلدة ونفاة نصف سنة لأن حده نصف حد الحر ويستفاد منه أن عمر كان يرى أن الرقيق ينفى كالحُر
وقد تقدم البحث فيه في الحدود وقوله لم يجلد الوليدة لأنه استكرها لم أقف على اسم واحد منها وهذا الأثر
وصله أبو القاسم البغوي عن العلاء بن موسى عن الليث بن سعد ووقع لى عاليا جدا بنى وبين صاحب الليث
فيه سبعة أنفس بالسباع المتصل في أزبد من ستائة سنة قرأته على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن أحمد بن
نعمان سماعا أنبأنا أبو الجواب بن عمر أنبأنا أبو الوقت أنبأنا محمد بن عبد العزيز أنبأنا عبد الرحمن بن أبي شريح أنبأنا
البغوي فذكره وعند ابن أبي شيبة فيه حديث مرفوع عن وائل بن حجر قال استكرهت امرأة في الزنا فندأ رسول
الله ﷺ عنها الحد وسنده ضعيف (قوله وقال الزهري في الأمة البكر يفترعها) بقاء . وبعين مهملة أى يقتضيها
(قوله يقيم ذلك) أى الاقتراع (الحكم) بفتحين أى الحاكم (قوله بقدر قيمتها) أى على الذى اقتضاها ويجلد والمعنى
أن الحاكم يأخذ من المقرعة دية الاقتراع بنسبة قيمتها أى أرش النقص وهو التفاوت بين كونها بكرا أو ثيبا وقوله
يقيم بمعنى يقوم وفائدة قوله ويجلد لدفع توهم من يظن أن المقرع ينفى عن الجلد (قوله وليس في الأمة الثيب في قضاء
الأمة غرم) بضم المعجمة أى غرامة ولكن عليها الحد ثم ذكر طرقا من حديث أبي هريرة في شأن إبراهيم وسارة
مع الجبارة وقد مضى شرحه مستوفى في أحاديث الأنبياء وقوله هنا الظالم تقدم هناك بلفظ الكافر وقوله غلط ضم
العين المعجمة أى غم وزنه ومناه وقيل خنق ونقل ابن التين أنه روى بالعين المهملة وأخذ من المطمعة وهى حكاية
صوت وتقدم الخلاف في تسمية الجبار والمراد بالقرية حران وقيل الأردن وقيل مصر وقولها أن كنت ليس
لشك فقد يروى إن كنت مقبولة الايمان عندك وقوله ركض أى حرك قال ابن النير ما كان بنى إدخال هذا الحديث
في هذه الترجمة أصلا وليس لها مناسبة للترجمة إلا سقوط الملامة عنها في الخلوة لكونها كانت مكرهة على ذلك قال
الكرمانى تبعا لابن بطال وجه إدخال هذا الحديث في هذا الباب مع أن سارة عليها السلام كانت معصومة من كل
سوء أنها لاملامة عليها في الخلوة مكرهة فكذا غيرها لو زنى بها مكرهة لاحد عليها (تكيل) لم يذكروا حكما إكراه
الرجل على الزنا وقد ذهب الجمهور أنه لاحد وقال مالك وظائفة عليه الحد لأنه لا ينتشر إلا ببلدة وسواء أكرهه
سلطان أم غيره وعن أبي حنيفة محمد بن أن أكرهه غير السلطان وخالفه أصحابه واحتج المالكية بأن الانتشار لا
يحصل إلا بالطمأنينة وسكون النفس والمكره بخلافه لأنه خائف وأجيب بالمتن وبأن الوطء بتصور بغير انتشار

صَطَّحَتْ رِجْلُهُ بِأَبِ يَمِينِ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ إِنَّهُ أَخُوهُ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ أَوْ
نَحْوَهُ وَكَذَلِكَ كُلُّ مُكْرَهٍ يَخَافُ قَاتِلَهُ يَدْبُ عَنْهُ الْمَظَالِمُ وَيُقَاتِلُ دُونَهُ وَلَا يَحْذَلُهُ فَإِنْ
قَاتَلَ دُونَ الْمَظْلُومِ فَلَا قُودَ عَلَيْهِ وَلَا قِصَاصَ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ لَتَشْرَبَنَّ الْحَمْرَ أَوْ لَتَأْكُلَنَّ
الْمَيْتَةَ أَوْ لَتَتَيْسَعَ عَبْدُكَ أَوْ تُقَرَّ بِدَيْنٍ أَوْ تَهَبَ هَبَةً وَتَحُلَّ عَقْدَةً أَوْ لَتَقْتُلَنَّ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ
فِي الْإِسْلَامِ وَسَمِعَهُ ذَلِكَ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَوْ قِيلَ لَهُ
لَتَشْرَبَنَّ الْحَمْرَ أَوْ لَتَأْكُلَنَّ الْمَيْتَةَ أَوْ لَتَقْتُلَنَّ ابْنَكَ أَوْ أَبَاكَ أَوْ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ لَمْ يَسْعَهُ لِأَنَّ

وَلَقَدْ أَعْلَمَ (قوله باب يمين الرجل لصاحبه إنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه) جواب الشرط يأتي
بعده (قوله وكذلك كل مكروه يخاف قاتله أي المسلم (يذب) يفتح أوله وضم الذال المعجمة أي يدفع (عنه الظالم
وقاتل دونه) أي عنه (ولا يحذله) قال ابن بطال ذهب مالك والجمهور إلى أن من أكره على يمين إن لم يحلفها
قتل أخوه المسلم أنه لا حث عليه وقال الكوفيون يحث لأنه كان له أن يورى فلما ترك التورية صار قاصدا لليمين
فيحث وأجاب الجمهور بأنه إذا أكره على اليمين فبئس مخالفة لقوله الأعمال بالنيات (قوله فإن قاتل دون المظلوم
فلا قود عليه ولا قصاص) قال الداودي أراد لا قود ولا دية عليه ولا قصاص قال والدية تسى أرشا (قلت)
والأولى أن قوله ولا قصاص تأكيد أو أطلق القود على الدية وقال ابن بطال اختلفوا فمن قاتل عن رجل خشي
عليه أن يقتل قاتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية فقالت طائفة لا يجب عليه شيء. للحديث المذكور فيه
ولا يسلم في الحديث الذي بعده أنصر أخاك بذلك قال عمر وقالت طائفة عليه القود وهو قول الكوفيين وهو
يشبه قول ابن القاسم وطائفة من المالكية وأجابوا عن الحديث بأن فيه التدب إلى النصر وليس فيه الإذن بالقتل
والوجه قول ابن بطال أن القادر على تخليص المظلوم توجه عليه دفع الظلم بكل ما يمكنه فإذا دافع عنه لا يقصد
قتل الظالم وإنما يقصد دفعه فلو أتى الدفع على الظالم كان دمه هدرا وحيث لا فرق بين دفعه عن نفسه أو عن غيره (قوله
وإن قيل له لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة أو لتتبعن عبدك أو تقر بدین أو تهب هبة أو تحل عقدة أو لتقتلن أباك
أو أخاك في الإسلام وسَمِعَهُ ذلك لقول النبي ﷺ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ قال الكرمانى المراد بحل العقدة فسحها
وقيد الأخ بالإسلام ليكون أعم من القريب وسَمِعَهُ ذلك أي جاز له جميع ذلك ليخلص أباه وأخاه وقال ابن بطال
ما ملخصه مراد البخارى أن من هدد بقتل والده أو بقتل أخيه في الإسلام أن لم يفعل شيئا من المعاصي أو قرر على
نفسه بدین ليس عليه أو تهب شيئا لغيره بغير طيب نفس منه أو يحل عقدا كالطلاق والعناق بغير اختياره أنه يفعل
جميع ما هدد به لينجو أبوه من القتل وكذا أخوه المسلم من الظلم ودليله على ذلك ما ذكره في الباب الذي بعده
مروصلا ومعلقا وبه ابن التين على وم وقع للداودي الشارح حاصله أن الداودي وهم في إيراد كلام البخارى
فيعمل قوله لتقتلن أبانا وجعل قول البخارى وسَمِعَهُ ذلك لم يسمه ذلك ثم تعقبه بأنه إن أراد لا يسعه في قتل أبيه
أو أخيه ضوابط وأما القرار بالدين والهبة والبيع فلا يلزم واختلف في الشرب والاكل قال ابن التين قرأ لتقتلن بناء
المخاطبة وإنما هو بالنون (قوله وقال بعض الناس لو قيل له لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة أو لتقتلن أباك أو
أذا رحم محرم لم يسمه لأن هذا ليس بمضطر ثم ناقض فقال إن قيل له لتقتلن أباك أو ابنك ولتتبعن هذا العبد ولتقرن
بدین أو تهب يلزمه في القياس ولكننا تحسن وتقول البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل (قال ابن بطال معناه
أن ظالما لو أراد قتل رجل فقال لولده الرجل مثلا أن لم تشرب الخمر أو تأكل الميتة قتلت أباك وكذا لو قال له قتلت
ابنك أو ذا رحم لك ففعل لم يأتهم عند الجمهور وقال أبو حنيفة يأتهم لأنه ليس بمضطر لأن الإكراه إنما يكون فيما

هَذَا لَيْسَ بِمُضْطَرٍ ثُمَّ تَأَخَّرَ فَقَالَ إِنْ قِيلَ لَهُ لَنَقْتُلَنَّ أَبَاكَ أَوْ ابْنَكَ أَوْ تَتَّبِعَنَّ هَذَا الْبَيْتَ أَوْ تَقْرَأَ بَيْنَ أَوْ تَهَبَ يَلْزَمُهُ فِي الْقِيَاسِ وَلَكِنَّا نَسْتَحْسِنُ وَنَقُولُ الْبَيْعُ وَالْهَبُ وَكُلُّ عَقْدَةٍ فِي ذَلِكَ بَاطِلٌ قَرَأُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي رَحِمٍ وَغَيْرِهِ بِغَيْرِ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَمْرَأَتِهِ هَذِهِ أُخْتِي ، وَذَلِكَ فِي اللَّهِ ، وَقَالَ النَّحْشِيُّ إِذَا كَانَ الْمُسْتَحْلِفُ

يَتَوَجَّهُ إِلَى الْإِنْسَانِ فِي خَاصَّةٍ نَفْسِهِ لَا فِي غَيْرِهِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ حَتَّى يَدْفَعَ عَنْ غَيْرِهِ بَلِ اللَّهُ سَائِلُ الظَّالِمِ وَلَا يُوَازِئُ الْإِنْسَانَ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الدَّفْعِ إِلَّا بِرُكَايَا مَا لَا يَحِلُّ لَهُ ارْتِكَابُهَا وَنَظِيرُهُ فِي الْقِيَاسِ مَا لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ تَنْصَحْ عَبْدَكَ أَوْ تَقْرَأَ بَيْنَ أَوْ تَهَبَ هَبَةً أَوْ تَقْرَأَ بَيْنَ كُلِّ ذِي رَحِمٍ يَنْقُضُ كَمَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْتَكِبَ الْمَعْصِيَةَ فِي الدَّفْعِ عَنْ غَيْرِهِ ثُمَّ نَاقَضَ هَذَا الْمَعْنَى فَقَالَ وَلَكِنَّا نَسْتَحْسِنُ وَنَقُولُ الْبَيْعُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُقُودِ كُلِّ ذَلِكَ بَاطِلٌ فَخَالَفَ قِيَاسُ قَوْلِهِ بِالِاسْتِحْسَانِ الَّذِي ذَكَرَهُ فَلِذَلِكَ قَالَ الْبُخَارِيُّ بَعْدَهُ فَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ وَغَيْرِهِ بِغَيْرِ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ بِعْنَى أَنَّ مَذْهَبَ الْحَنْفِيَّةِ فِي ذِي الرِّحْمِ بِخِلَافِ مَذْهَبِهِمْ فِي الْأَجْنِيِّ فَلَوْ قِيلَ لِرَجُلٍ لَقَتَلْتُ هَذَا الرَّجُلَ الْأَجْنِي أَوْ لَتَبِعْتُ كَذَا فَعَلْتُ لِيُجِبَهُ مِنَ الْقَتْلِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْبَيْعُ وَلَوْ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ فِي ذِي رَحِمٍ لَمْ يَلْزَمْهُ مَا عَقْدُهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَوَّلَ آيٍ خَفِيَّةٍ الْزُومُ فِي الْجَمِيعِ قِيَاسًا لَكِنْ يَسْتَفْنِي مِنْهُ رَحِمٌ اسْتِحْسَانًا وَرَأَى الْبُخَارِيُّ أَنَّ لَافِرَ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْأَجْنِيِّ فِي ذَلِكَ لِحَدِيثِ الْمُسْلِمِ أَخُو الْمُهْلَمِ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَخُوهُ الْإِسْلَامَ لَا النَّسَبَ وَلِذَلِكَ اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ هَذِهِ أُخْتِي وَالْمُرَادُ أَخُوهُ الْإِسْلَامَ وَالِاسْتِحْكَاحُ الْأَخْتِ كَانَ حَرَامًا فِي مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَهَذِهِ الْأَخُوَّةُ تَوْجِبُ حِمَاةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ وَالدَّفْعُ عَنْهُ فَلَا يَلْزَمُهُ مَا عَقْدُهُ وَلَا أَيْمٌ عَلَيْهِ فِيمَا يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ لِلدَّفْعِ عَنْهُ فَهُوَ كَمَا لَوْ قِيلَ لَهُ لَتَفْعَلَنَّ كَذَا أَوْ لَتَقْتُلَنَّ قَاتَهُ يَسْمُهُ أَيْتَانِهَا وَلَا يَلْزَمُهُ الْحَكْمُ وَلَا يَضَعُ عَلَيْهِ الْأَيْمُ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَقْرَأَ الْبَحْثُ الْمَذْهُورَ أَنَّ قَالَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُضْطَرٍ لِأَنَّهُ غَيْرُ فَعْلٍ فِي أُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَالتَّخْيِيرُ بِنَاقِ الْأَكْرَاهِ فَكَمَا لَا أَكْرَاهَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَهِيَ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ وَالْقَتْلُ كَذَلِكَ لَا أَكْرَاهَ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ وَالْعَقْدُ فَهِيَ قَالُوا يَبْلُغُ الْبَيْعُ اسْتِحْسَانًا قَدْ نَاقَضُوا أَذِيلُ مِنْهُ الْقَوْلُ بِالْأَكْرَاهِ وَقَدْ قَالُوا بَعْدَ الْأَكْرَاهِ (قُلْتُ) وَلَقَاتِلْ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْأَكْرَاهِ أَصْلًا وَنَاقَضَ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ فِي الْجَمِيعِ لَكِنْ اسْتَحْسِنُوا فِي أَمْرِ الْمَحْرَمِ لِمَنْ قَامَ بِهِ وَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِ التَّحْقِيرِ فِي أُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ أَوْفَى التَّوَجُّعِ لِلتَّخْيِيرِ وَأَنَّهَا أَمثلة الْأَمْثَالِ وَاحِدٌ ثُمَّ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وَقَوْلُهُ أَيْ الْبُخَارِيُّ أَنَّ تَفْرِيقَهُمْ بَيْنَ الْمَحْرَمِ وَغَيْرِهِ شَيْءٌ قَالُوهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ أَيْ لَيْسَ فِيهِمَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي بَابِ الْأَكْرَاهِ وَهُوَ أَيْضًا كَلَامُ اسْتِحْسَانِي قَالُوا أَمْثَالُ هَذِهِ الْمُبَاحِثِ غَيْرُ مُنَاسِبَةٍ لَوْضَعِ هَذَا الْكِتَابِ أَذْهَبَ خَارِجٌ عَنْ فَتْوَاهُ عَجَبَ مِنْهُ لِأَنَّ كِتَابَ الْبُخَارِيِّ كَمَا تَقْدِمُ تَقْرِيرُهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ إِيرادَ الْأَحَادِيثِ قَلِيلًا صَرَفًا بَلِ الظَّاهِرُ وَضَعَهُ أَنَّهُ يَجْعَلُ كِتَابًا جَامِعًا لِلْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا وَفِيهِ تَرَاجُهُ فَلِذَلِكَ يُوْرَدُ فِيهِ كَثِيرُ الْاِخْتِلَافِ الْعَامِلِ وَيَرْجِعُ أَحْيَانًا وَيَسْكُتُ أَحْيَانًا تَوْفِيقًا عَنْ الْجُزْمِ بِالْحَكْمِ وَبُورْدُ كَثِيرًا مِنَ التَّفَاسِيرِ وَيُشِيرُ فِيهِ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعِلَلِ وَتَرْجِيحِ بَعْضِ الطَّرِيقِ عَلَى بَعْضٍ فَذَا أُوْرَدَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمُبَاحِثِ لَمْ تَسْتَرْفِ وَأَمَّا رَمْزُهُ إِلَى أَنَّ طَرِيقَ الْبَحْثِ لَيْسَ مِنْ قَتْنِهِ فَلَكَ شِكَاةٌ ظَاهِرَةٌ عَنْكَ عَارِهَا فَلَئِنْ بَخَارِي أَسْوَدَ بِالْأَمَّةِ الَّذِينَ سَلَكَ طَرِيقَهُمْ كَالنَّاصِي وَأَبَى ثَوْرَ وَالْحَمْدُ وَأَحْدُو اسْتَحَقَّ هَذِهِ طَرِيقَهُمْ فِي الْبَحْثِ وَهِيَ مَحْصَلَةٌ لِلْمَقْصُودِ وَإِنْ لَمْ يَرْجِعُوا عَلَى اصْطِلَاحِ الْمُنَاصِحِينَ (قَوْلُهُ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَمْرَأَتِهِ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ لِسَاوَةِ (قَوْلُهُ هَذِهِ أُخْتِي وَذَلِكَ فِي اللَّهِ) هَذَا طَرَفٌ مِنْ قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَسَارَةٍ مَعَ الْجَبَّارِ وَقَدْ وَصَلَهُ فِي أَحَادِيثِ الْإِنْبِيَاءِ وَلَيْسَ فِيهِ وَذَلِكَ فِي اللَّهِ بَلْ تَقْدِمُ هُنَاكَ اثْنَانِ مِنْهُمَا فِي ذَاتِ اللَّهِ قَوْلُهُ أَنِّي سَقِيمٌ وَقَوْلُهُ بَلْ فَضْلُهُ كَبِيرٌ هَذَا وَمَقْبُورُهُ أَنَّ الثَّالِثَةَ وَهِيَ قَوْلُهُ هَذِهِ أُخْتِي لَيْسَتْ فِي ذَاتِ اللَّهِ فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ وَذَلِكَ فِي اللَّهِ مِنْ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ وَلَا عَاقِلَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَقْبُورِ الْحَدِيثِ الْمَذْهُورِ وَلَئِنْ الْمُرَادُ أَنَّهُمَا مِنْ جِهَةِ عَمَضِ الْأَمْرِ الْأَلَهِيِّ بِخِلَافِ الثَّالِثَةِ فَإِنَّ فِيهَا شَائِبَةً تَقَعُ وَحَظُهُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي اللَّهِ أَمْرٌ مِنْ أَجْلِ تَوْصُلِهِ بِذَلِكَ إِلَى السَّلَامَةِ مَا أَرَادَهُ الْجَبَّارُ مِنْهَا أَوْ مَتْنِ (قَوْلُهُ وَقَالَ النَّحْشِيُّ إِذَا كَانَ الْمُسْتَحْلِفُ ظَالِمًا فِيهِ الْخَالِفُ وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا فِيهِ الْمُسْتَحْلِفُ)

ظَالِمًا قَبِيحُ الْخَالِفِ ، وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا فَتَبَةُ الْمُسْتَحْلِفِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا
 اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي
 حَاجَتِهِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ
 اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ
 مَظْلُومًا ، فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْصُرْهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا ، أَقْرَأْتِ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ
 أَنْصُرُهُ قَالَ تَحْجِزُهُ أَوْ تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ فَإِنْ ذَلِكَ نَصْرُهُ .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بابٌ فِي تَرْكِ الْحَيْلِ وَأَنْ لِكُلِّ امْرِئٍ مَا تَوَى فِي الْإِيمَانِ وَغَيْرِهَا حَدَّثَنَا أَبُو

وصله محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عنه بلفظ إذا استحلف الرجل وهو مظلوم فاليمين
 على ما نوى وعلى ما ورى وإذا كان ظالما فاليمين على نية من استحلفه ووصله ابن أبي شيبة من طريق حماد بن أبي
 سليمان عن إبراهيم النخعي بلفظ إذا كان الخالف مظلوما فله أن يورى وإن كان ظالما فليس له أن يورى قال ابن بطال
 قول النخعي يدل على أن النية عنده نية المظلوم أبدا وإلى مثله ذهب مالك والجمهور وعبد أبي حنيفة النية نية الخالف
 أبدا (قلت) ومذهب الشافعي أن الحلف إن كان عند الحاكم فالتية نية الحاكم وهي راجعة إلى نية صاحب الحق
 وإن كان في غير الحكم فالتية نية الخالف قال ابن بطال ويتصور كون المستحلّف مظلوما أن يكون له حق في قبل
 رجل فيجده ولا بينة له فيستحلّفه فتكون التية نيته لا الخالف فلا تنفعه في ذلك التورية ثم ذكر البخاري حديث
 ابن عمر مرفوعا المسلم أخو المسلم وقد تقدم من هذا الوجه باتم من هذا السياق في كتاب المظالم مشروحا (قوله حدثني
 محمد بن عبد الرحيم) هو البزار بمجمعتين البغدادى الملقب صاعقة وهو من طبقة البخاري في أكثر شيوخه وسعيد
 ابن سليمان من شيوخ البخاري فقد روى عنه بغير واسطة في مواضع اقربها في باب من اختار الضرب وقد أخرج
 البخاري حديث الباب في كتاب المظالم عن عثمان بن أبي شيبة عن هشام فتزل فيه هنا درجتين لأن سياقه هنا أتم
 ولغايرة الاسناد (قوله فقال رجل) لم أقص على اسمه ووقع في رواية عثمان قالوا (قوله أنصره إذا كان مظلوما) بالمد
 على الاستفهام وهو استفهام تقرير ويجوز ترك المد (قوله أقرأت) أي أخبرني قال الكرماني في هذه الصيغة
 مجازان إطلاق الرؤية وإرادة الأخبار والخبر وإرادة الأمر (قوله إذا كان ظالما) أي كيف أنصره على ظلمه
 (قوله تحجزه) بمهملة ثم جيم ثم زاي لا أكثر وليعضهم بالراء بدل الزاي وكلاهما بمعنى المنع وفي رواية عثمان
 تأخذ يده وهو كتابة عن المنع وتقدم بيان اختلاف الفاظه هناك ومنها أن في رواية عائشة قال إن كان مظلوما
 فتخذ له بحقه وإن كان ظالما فتخذ له من نفسه أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب أدب الحكماء (خاتمة) اشتمل كتاب
 الإكراه من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا المعلق منها ثلاثة وسائرهما موصول وهي مكررة كلها
 فيما مضى وفيه من الآثار عن الصحابة فمن يعدم تسعة آثار والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿كتاب الحيل﴾

جمع حيلة وهي ما يتوصل به إلى مقصود بطريق خفي وهي عند العلماء على أقسام بحسب الحامل عليها فان توصل بها

الثُّمَّتَانِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلْفَةَ بْنِ وَقَّاصٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخَطِّبُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا الْأَعْدَالُ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا تَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ

بطريق مباح الى إبطال حق أو إثبات باطل ففي حرام أو الى إثبات حق أو دفع باطل ففي واجبة أو مستحبة وإن توصل بها بطريق مباح الى سلامة من وقوع في مكروه ففي مستحبة أو مباحة أو الى ترك مندوب ففي مكروهة ووقع الخلاف بين الأئمة في القسم الأول هل يصح مطلقا وينفذ ظاهرا وباطنا أو يبطل مطلقا أو يصح مع الأئمة ولمن أجازها مطلقا أو أبطلها مطلقا أدلة كثيرة فمن الأول قوله تعالى وخذ يدك مننا فأضرب به ولا تحت وقد عمل به النبي ﷺ في حق الضعيف الذي زنى وهو من حديث أبي أمامة بن سهل في السنن ومنه قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا وفي الحيل مخرج من المضايق ومنه مشروعية الاستئذان فإن فيه تخليصا من الحنث وكذلك الشروط كلها فإن فيها سلامة من الوقوع في الحرج ومنه حديث أبي هريرة وأبي سعيد في قصة بلال مع الجمع بالدرهم ثم اتبع بالدرهم جنينا ومن الثاني قصة أصحاب السبت وحدثت عليهم الشحوم فجمعوها فافاعوها وأكلوا منها وحدث النبي عن النجش وحدث لمن الحيل والمحلل له والأصل في اختلاف العلماء في ذلك إختلافهم هل المعتبر في صنع العقود الفاظها أو معانيها فمن قال بالأول أجاز الحيل ثم اختلفوا فمنهم من جعلها تنفذ ظاهرا وباطنا في جميع الصور أو في بعضها ومنهم من قال تنفذ ظاهرا الأباطنا ومن قال بالثاني أبطلها ولم يجز منها إلا ما وافق فيه اللفظ المعنى الذي تدل عليه القرائن الحالية وقد اشتهر القول بالحيل عن الخفية لكون أن يوسف صنف فيها كتابا لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تنقيد أعمالها بقصد الحق قال صاحب المحيط أصل الحيل قوله تعالى وخذ يدك مننا الآية وضابطها إن كانت للفرار من الحرام والتباعد من الأثم فحسن وإن كانت لإبطال حق مسلم فلا يلزم أي أثم وعدوان * **قوله باب**

ترك الحيل » قال ابن المنير أدخل البخاري الترك في الترجمة لئلا يتوهم أي من الترجمة الأولى إجازة الحيل قال وهو بخلاف ما ذكره في باب بيعه الصغير فإنه أورد فيه أنه لم يبيعه بل دعا له ومسح برأسه فلم يقل باب ترك بيعه الصغير وذلك أن بيعته لو رقت لم يكن فيها إنكار بخلاف الحيل فإن في القول بجوازها عموما إبطال حقوق وجبت وإثبات حقوق لا تجب فتحرى فيها لذلك (قلت) وإنما أطلق أولا للإشارة الى أن من الحيل ما يشرع فلا يترك مطلقا » قوله وإن لكل امرئ ما نوى في الإيمان وغيرها » في رواية الكشميني وغيره وجعل الصغير مذكرا على إرادة البعير المستفاد من صيغة الجمع وقوله في الإيمان وغيرها من تفقه المصنف لامن الحديث قال ابن المنير اتسع البخاري في الاستنباط والمشهور عند النظار حل الحديث على العبادات فحمله البخاري عليها على المعاملات وتبع مالكا في القول بسد الزرائع وإعتراف المقاصد فلو فسد اللفظ وصح القصد النفي للنظر وأعمل القصد تصحيحا وإبطالا قال والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع وإبطال التحيل من أقوى الأدلة ووجه التعميم أن المحذوف المقدر الاعتبار فعنى الاعتبار في العبادات لإجزائها وبيان مراتبها وفي المعاملات وكذلك الإيمان الرد الى القصد وقد تقدم في باب ما جاء إن الأعمال بالنية من كتاب الإيمان في أوائل الكتاب تصريح البخاري بدخول الأحكام كلها في هذا الحديث ونقلت هناك كلام ابن المنير في ضابط ذلك (قوله عن محمد بن إبراهيم) هو التمسى وقد صرح بتحديث علفمة شيخه في هذا الحديث له في أول بدء الوحي سمعت النبي ﷺ يقول يا أيها الناس وفيه إشارته بأنه خطبه وقوله يخاطب تقدم في بدء الوحي أن عمر قاله على المنبر (قوله إنما الأعمال بالنية) تقدم في بدء الوحي لفظ بالنيات وفي كتاب الإيمان بلفظ الأعمال بالنية كما هنا مع حذف إنما من أوله (قوله إنما الامر) ما نوى » تقدم في بدء الوحي لفظ وإنما لكل امرئ ما نوى وهو الذي علقه في أول الباب وتقدم البحث في أن مفهومه أن لم ينو شيئا لم يحصل له وقد أورد عليه من نوى الخج عن غيره وكان لم يحج فإنه لم يصح عنه ويستقط عنه الفرض بذلك عند الشافعي وأحد

الله ورسوله ومن هاجر إلى دينا يصبها أو امرأة يتزوجها، فحجرتها إلى ما هاجر إليه

والأوزاعي واسحق وقال الباقر يصح عن غيره ولا يتقلب عن نفسه لأنه لم ينو واحد الأول بحدث ابن عباس في قصة شيرمة ضد أبي دلود حج عن نفسك ثم حج عن شيرمة وعد ابن ماجه فاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شيرمة وسنده صحيح وأجابوا أن الحج خرج عن بقية العبادات ولذلك يحصى فاسده دون غيره وقد وافق أبو جعفر الطبري على ذلك ولكن حمله على الجاهل بالحكم وأنه إذا علم بأنما الحال وجب عليه أن ينويه عن نفسه فيثبت يتقلب والا فلا يصح عنه ويستثنى من عموم الخبر ما يحصل من جهة الفضل الإلهي بالقصد من غير عمل كالأجر الحاصل للمريض بسبب مرضه على الصبر ثبوت الأخبار بذلك خلافا لمن قال إنما يقع الأجر على الصبر وحصول الأجر بالموعود الصادق لمن قصد العبادة فاضاع عنها عائق بغير ارادته وكن له أو راد ففجر عن فعلها لمرض مثلا فانه يكتب له أجرها كمن عملها وما يستثنى على خلف ما إذا نوى صلاة فرض ثم ظهر له ما يقتضي بطلانها فرضا هل يتقلب فلا وهذا عند المنذر فأما لو أحرم بالظهر مثلا قبل الزوال فلا يصح فرضا ولا يتقلب فلا إذا تعدد ذلك وما يختلف فيه هل يثاب المسبوق ثواب الجماعة على ما إذا أدرك ركعة أو يمس وهل يثاب من نوى صيام نفل في أثناء النهار على جمعه أو من حين نوى وهل تكمل الجمعة إذا خرج وقتها في أول الركعة الثانية جمعة أو ظهر أو هل يتقلب بنفسها لو احتاج إلى تجديد نية والمسبوق إذا أدرك الاعتدال الثاني مثلا هل ينوي الجمعة أو الظهر ومن أحرم بالحج في غير أشهره هل يتقلب عمرة أولا واستدل به من قال بإبطال الحيل ومن قال بأعمالها لأن مرجع كل من التفرعين إلى نية العامل وسأيت في أثناء الأبواب التي ذكرها المصنف إشارة إلى بيان ذلك والصابط ما تقدمت الإشارة إليه من كان فيه خلاص مظلوم مثلا فهو مطلوب وإن كان فيه قوات حق فهو مذموم ونص الشافعي على كراهة تحاطي الحيل في حقوت الحقوق فقال بعض أصحابه هي كراهية تنزيه وقال كثير من محققهم كالغزالي هي كراهية تحريم وبأنهم بقصد ويدل عليه قوله وإنما لكل امرئ ما نوى فن نوى بعقد البيع الربا وقع في الربا ولا يخلص من الأثم صورة البيع ومن نوى بعقد النكاح التحليل كان محلا ودخل في الوعيد على ذلك باللعن ولا يخلص من ذلك صورة النكاح وكل شيء قصد به تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله كان إثما ولا فرق في حصول الأثم في التحليل على الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع لغيره إذا جعل ذريعة له واستدل به على أنه لا تصح العبادة من الكافر والمجنون لأنها ليسا من أهل العبادة وعلى سقوط القود في شبه العمدة لأنه لم يقصد القتل وعلى عدم مؤاخذه المخطئ. والناسي والمكره في الطلاق والعناق ونحوهما وقد تعدد ذلك في أبوابه واستدل به لمن قال كمالا لكية البين على نية المحلوف له ولا تنفع التوريط وعكسه غيرهم وقد تقدم بيانه في الإيمان واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعا البين على نية المستحلف وفي لفظ له يمينك على ما يصدقك به صاحبك وحمله الشافعية على ما إذا كان المستحلف الحاكم واستدل به المالكي على القول بسد التراجع واعتبار المقاصد بالقرائن كما قدمت الإشارة إليه وضبط بعضهم ذلك بأن الالفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلم ثلاثة أقسام أحدها أن تظهر المطابقة إما يقينا وإما ظاهريا والثاني أن يظهر أن المتكلم لم يرد معناه إما يقينا وإما ظاهريا والثالث أن يظهر في معناه وقع التردد في إرادة غيره وعدها على حد سواء فإذا ظهر قصد المتكلم لمعنى ما تكلم به أو لم يظهر قصد بخلاف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره وإذا ظهرت إرادته بخلاف ذلك فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا عمرة بخلاف ذلك أو يعمل بما ظهر من إرادته فاستدل للأول بأن البيع لو كان يفسد بأن يقال هذه الصيغة فيها ذريعة إلى الربا ونية المتعاقدين فيها فاسدة لكان أفساد البيع بما يتحقق تحريمه أولى أن يفسد به البيع من هذا الظن كما لو نوى رجل بشرا سيف أن يقتل به رجلا مسلما بغير حق فإن العقد صحيح وإن كانت نيته فاسدة جز ما فم يستلزم تحريم القتل بطلان البيع وإن كان العقد لا يفسد بمثل هذا فلا يفسد باللعن والتورم بطريق الأولى واستدل

باب في الصلاة قد عني إسحق حدثنا عبد الرزاق عن مفرق عن هشام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ **باب في الزكاة** وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة **حدثنا** محمد بن عبد الله

الثاني بأن التبة تؤثر في الفعل فيصيرها تارة حراما وتارة حلالا كما يصير العقد بها تارة صحيحا وتارة فاسدا كالذبح مثلا فإن الحيوان يحمل إذا ذبح لأجل الأكل ويحرم إذا ذبح لغیره والله والصورة واحدة والرجل يشترى الجارية لو كيله فتحرم عليه ونفسه فتحل له وصورة العقد واحدة وكذلك صورة القرض في الذمة وبيع العقد بمثله إلى أجل صورتهما واحدة والأول قرينة صحيحة والثاني في معصية باطلة وفي الجلة فلا يلزم من صحة العقد في الظاهر رفع الحرج عن يتعامل في الحيلة الباطلة في الباطن والله أعلم وقد قل النسخي الخفي في الكافي عن محمد بن الحسن قال ليس من أخلاق المؤمنين الفرار من أحكام الله بالحيل الموصلة إلى إبطال الحق * (قوله باب في الصلاة) أي دخول الحيلة فيها ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة قال ابن بطال فيه رد على من قال إن من أحدث في القعدة الأخيرة أن صلاته صحيحة لأنه أتى بما يضادها وتعقب بأن الحديث في أثناءها فمفسد لما فهو كالجماع في الحج لو طرأ في خلافه لفسده وكذا في آخره وقال ابن حزم في أجوبة له عن مواضع من صحيح البخاري مطابقة للحديث للترجمة أنه لا يخلو أن يكون المرء طاهرا متيقنا للطهارة أو محدثا متيقنا للحديث وعلى الحالمين ليس لأحد أن يدخل في الحقيقة حيلة فإن الحقيقة إثبات الشيء صدقا أو كونه صدقا فما كان ثابتا حقيقة فنافيه بحيلة مبطل وما كان متنفيا فثبت بحيلة مبطل وقال ابن المنير أشار البخاري بهذه الترجمة إلى الرد على قول من قال بصحة صلاة من أحدث عمدا في أثناء الجلوس الأخير ويكون حديثه كسلامه بأن ذلك من الحيل لتصح الصلاة مع الحديث وتقرير ذلك أن البخاري بنى على أن التحلل من الصلاة ركن منها فلا تصح مع الحديث والقائل بأنها تصح يرى أن التحلل من الصلاة ضدها فتصح مع الحديث قال وإذا تقرر ذلك فلا بد من تحقق كون السلام ركنًا داخلا في الصلاة لا ضدها وقد استدلل من قال بركيته بمقابلته بالتحريم لحديث تحريمها التكبير وتحليلها التسليم فإذا كان أحد الطرفين ركنًا كان الطرف الآخر ركنًا ويؤيده أن السلام من جنس العبادات لأنه ذكر الله تعالى ودعاء لعباده فلا يقوم الحديث الفاحش مقام الذكر الحسن وانفصل الخيفة بأن السلام واجب لا ركن فإن سبقه الحديث بعد التشهد توضأ وسلم وإن تعدد فاعمد قاطع وإذا وجد القاطع انتهت الصلاة لتكون السلام ليس ركنًا وقال ابن بطال فيه رد على أبي حنيفة في قوله أن المحدث في صلاته يتوضأ ويبنى ووافقه ابن أبي ليلى وقال مالك والشافعي يستأنف الصلاة واحتج بهذا الحديث وفي بعض الفاظه لا صلاة إلا بطهور فلا يخلو حال انصرافه أن يكون مصليا أو غير مصلي فإن قالوا هو مصلي رد قوله لا صلاة إلا بطهور ومن جهة النظر أن كل حدث منع من ابتداء الصلاة منع من البناء عليها بدليل أنه لو سبقه إلى لا ستأنف إتفاقا (قلت) وللشافعي قول وافق فيه أبا حنيفة وقال الكرماني وجه أخذه من الترجمة أنهم حكموا بصحة الصلاة مع الحديث حيث قالوا يتوضأ ويبنى وحيث حكموا بصحتها مع عدم التبة في الوضوء لئلا أن الوضوء ليس بعبادة ونقل ابن التين عن الداودي ما حاصله أن مناسبة الحديث للترجمة أنه أراد من أحدث وصلى ولم يتوضأ وهو يعلم أنه يحتاج الناس بصلاته فهو مبطل كما خدع مهاجرهم قيس بهجرته وخادع الله وهو يعلم أنه مطلع على ضميره (قلت) وقصة مهاجرهم قيس إنما ذكرت في حديث الأعمال بالنيات وهو في الباب الذي قل هذا لاني هذا الباب وزعم بعض المتأخرين أن البخاري أراد الرد على من زعم أن الجنازة إذا حضرت وخاف فوتها أنه يتيم وكذا من زعم أنه إذا قام لصلاة الليل فبعد عنه الماء وخشى إذا طلع أن يفوته قيام الليل أنه يتباح له الصلاة بالتيم ولا يخفى تكلفه * (قوله باب في الزكاة) أي ترك الحيل في أسقاطها (قوله وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة) هو لفظ الحديث الأول في الباب وهو طرف من حديث طويل أورده في الزكاة هذا السند تاما ومرفقا

الْبَخَارِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَ الصَّدَقَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَازِرَ الرَّأْسِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي بِمَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى مِنَ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ الصَّلَوَاتُ الْحُمُسُ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا ، فَقَالَ أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى مِنَ الصِّيَامِ ؟ قَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا . قَالَ أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ . قَالَ وَالَّذِي أَكْرَمَكَ لَا تَطَوَّعُ شَيْئًا وَلَا أَقْصُ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى شَيْئًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفَلَمْ تَنْصَحْ أَنْ يَصَدَّقْ أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَّقَ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ فِي عَشْرِينَ وَمِائَةٍ بَعِيرٍ حَقَّتَانِ فَإِنْ أَهْلَكَهَا مُتَعَدِّ أَوْ وَهَبَهَا أَوْ احْتَالَ

وتقدم شرحه هناك . الحديث الثاني حديث طلحة بن عبيد الله أن أعرابيا جاء الى رسول الله ﷺ نازرا الرأس الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان أول الصحيح (قوله وقال بعض الناس في عشرين ومائة بعير حقان فان أهلكها متعمدا أو وهبها أو احتال فيها فرارا من الزكاة فلا شيء عليه) قال ابن بطال أجمع العلماء على أن للمرء قبل الحول التصرف في ماله بالبائع والهبة والذبح وإذا لم ينو الفرار من الصدقة وأجمعوا على أنه إذا حال الحول أنه لا يحل التحيل بأن يفرق بين مجتمع أو يجمع بين متفرق ثم اختلفوا فقال مالك من فوت من مائه شيئا بنوى به الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر أو نحوه لزومه الزكاة عند الحول لقوله ﷺ خشي الصَّدَقَةَ وقال أبو حنيفة إن نوى بتوغته الفرار من الزكاة قبل الحول يوم لا تنضه التية لأن ذلك لا يلزمه الاتهام الحول ولا يتوجه اليه معنى قوله خشي الصدقة الاحتياط قال وقال المهلب قصد البخاري أن كل حيلة يتحيل بها أحد في إسقاط الزكاة فان أتم ذلك عليه لأن النبي ﷺ لما منع من جمع القتم أو تفرقتها خشي الصدقة فهم منه هذا المعنى وفهم من حديث طلحة في قوله أطلع إن صدق أن من رام أن ينقص شيئا من فرائض الله بحيلة يمتثلها أنه لا يفلح قال وما أجاب به من الفقهاء من تصرف ذي المال في ماله قرب حلول الحول ثم يريد بذلك الفرار من الزكاة فمن نوى ذلك فالأنهم عنه غير ساقط وهو لمن فرغ من صيام رمضان قبل رؤية الهلال يوم واستعمل سفرا لا يحتاج اليه ليوفر فالوعيد اليه يتوجه وقال بعض الحنفية هذا الذي ذكره البخاري ينسب لابي يوسف وقال محمد يكره لما فيه من القصد الى إبطال حق الفقراء بعد وجود سببه وهو النصاب واحتج أبو يوسف بأنه امتناع من الوجوب لإسقاط الواجب واستدل بأنه لو كان له مائتا درهم فلما كان قبل الحول يوم تصدق بدرهم منها لم يكره ولو نوى بتصدقه بالدرهم أن يتم الحول وليس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة وتعب بأن من أصل أبي يوسف أن الحرمة تجامع الفرض كطواف المحدث أو العاري فكيف لا يكون القصد مكروها في هذه الحالة وقوله امتناع من الوجوب معترض فان الوجوب قد تقرر من أول الحول ولذلك جاز التحيل قبل الحول لو قد تفقروا على أن الاحتيال لا يسقط الضعفة بعد وجوبها مكروه وإنما الخلاف فيما قبل الوجوب فقاسه أن يكون في الزكاة مكروها أيضا ولا شبه أن يكون أبو يوسف رجوع عن ذلك فانه قال في كتاب الخراج بعد إيراد حديث لا يفرق بين مجتمع ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها عن ملكه الملك غيره لغيرها بذلك فبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منها ما لا يحب فيه الزكاة ولا يحتاج الى إبطال الصدقة بوجه انتهى ونقل أبو حفص الكبير روى كتاب الحيل عن محمد بن الحسن أن محمدا قال ما احتال به المسلم حتى يتخلص به من المحرام أو يتوصل به الى الحلال فلا بأس به وما احتال به حتى يطل حقا أو يحق باطلا أو يدخل به شبهة في حق فهو مكروه والمكروه عنده

فِيهَا قِرَاءًا مِنَ الزَّكَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْهُ إِسْحَقُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هُثَّامٍ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكُونُ كَنْزُ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا
 أَفْرَعُ يَقْرُ مِنْهُ صَاحِبُهُ فَيُطْلَبُ وَيَقُولُ أَنَا كَنْزُكَ، قَالَ وَاللَّهِ لَنْ يَزَالَ يَطْلَبُهُ، حَتَّى يَبْسُطَ يَدَهُ
 فَيُلْقِيَهَا فَأَهْ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَارَبَ النَّعِيمُ لَمْ يُعْطَ حَقَّهَا تَسْلُطَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 تَحْطِيطُ وَجْهَهُ بِأَخْفَافِهَا وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ فِي رَجُلٍ لَهُ إِبِلٌ فَخَافَ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ
 فَبَاعَهَا بِأَبِلٍ مِثْلِهَا أَوْ بَقَرَةٍ أَوْ بَدْرَاهِمَ فِرَارًا مِنَ الصَّدَقَةِ يَوْمَ احْتِيَالًا فَلَا بَأْسَ
 عَلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ إِنَّ زَكَاةَ إِبِلِهِ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ الْحَوْلُ يَوْمٍ أَوْ بَسَنَةٍ جازَتْ عَنْهُ

إلى الحرام أقرب وذكر الشافعي أنه ناظر محمد في امرأة كرهت زوجها وامتنع من فراغها فكنت ابن زوجها من
 نفسها فانها تحرم عندهم على زوجها بناء على قولهم إن حرمة المصاهرة تثبت بالزنا قال قتلت لمحمد الزنا لا يحرم
 الحلال لانه ضده يقاس شئ على ضده فقال بجميعها الجماع قتلت الفرق بينهما ان الاول حدث به وحضت فرجها
 والآخر ذمت به ووجب عليها الرحم ويلزم أن المطلقة ثلاثا اذا زنت حلت لزوجها ومن عنده أربع نسوة فزنى
 بخامسة ان تحرم عليه احدى الاربع الى آخر المناظرة وقد أشكل قول البخاري في الترجمة فان أهلها بأن
 الإهلاك ليس من الحبل بل هو من اضاعة المال فان الحيلة انما هي لدفع ضرر أو جلب منفعة وليس كل واحد
 منهما موجودا في ذلك ويظهر لي انه يتصور بأن يذبح الحقتين مثلا ويتنفع بهما فتنقطع الزكاة بالحقتين وينتقل
 الى مادونهما الحديث الثالث (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهوية كما جزم به أبو نعيم في المستخرج (قوله يكون كنز
 أحدكم يوم القيامة شجاعا أفرع) المراد بالكنز المال الذي يحتاج من غير أن يؤدي زكاته كما تقدم تقريره في كتاب
 الزكاة ووقع هناك في رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ من أعطاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة
 شجاعا أفرع فذكر نحوه وبه تظهر مناسبة ذكره في هذا الباب (قوله أنا كنزك) هذا زائد في هذه الطريق (قوله
 والله لن يزال) في رواية الكشميحي لا بد لن (قوله حتى يبسط يده) أي صاحب المال (قوله فيلقها فاه) يحتمل
 أن يكون فاعل يلقيها الكناز أو الشجاع ووقع في رواية أبي صالح فيأخذ بلهزمته أي يأخذ الشجاع يد الكناز
 بشدقيه وهما اللهزمتان كما أوضحته هناك (قوله وقال رسول الله ﷺ) هو موصول بالسند المذكور وهو من نسخة
 همام عن أبي هريرة وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق فقدم هذا على الذي قبله (قوله اذا مارب النعم) ما زادته والرب
 المسالك والنعم بفتحين الابل والنعم والبقر وقيل الابل والنعم فقط حكاية في المحكم وقيل الابل فقط ويؤيد الاول
 قوله تعالى ومن الانعام حوله وفرشاهم فسرهم بالابل والبقر والنعم ويؤيد الثالث اقتضاه هنا على الاخفاف فانها
 للابل خاصة والمراد بقوله حقها زكاتها وصرح به في حديث أبي ذر كما تقدم في الزكاة آثم منه (قوله وقال بعض
 الناس في رجل له ابل فخاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بابل مثلاً أو بقر أو بقر أو بدرهم فراراً من الصدقة يوم
 احتيالاً فلا بأس عليه وهو يقول ان زكى ابله قبل ان يحول الحول يوم أو ستة جازت عنه) في رواية الكشميحي
 أجزأت عنه ويعرف تقرير مذهب الحنفية بما مضى وقد تأكد المنع بمسئلة التعجيل قبل توجبه لإلزامه التناقض ان
 من أجاز التقديم لم يراع دخول الحول من كل جهة فاذا كان التقديم على الحول مجزئاً فليكن التصرف فيها قبل الحول
 غير مقسط واجاب عنهم ابن بطال بأن أبا حنيفة لم يتناقض في ذلك لانه لا يوجب الزكاة الإلتزام الحول ويجعل من
 قدمها كمن قدم ديناً مؤجلاً قبل أن يتحل انتهى والتناقض لازم لأن يوسف لانه يقول ان الحرمة
 تجتمع الفرض كطواف السارى ولو لم يقرر الوجوب لم يجز التمتع قبل الحول وقد اختلف العلماء

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ الْاَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تَوَقُّعٌ قَبْلَ أَنْ يَخْفِضَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَضْمِ عَنْهَا وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا بَلَغَتْ الْاَبْلُ عِشْرِينَ فَهِيَ أَرْبَعُ شَيْءٍ فَإِنْ وَهَبَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ بَاعَهَا فِرَارًا وَاحْتِيَالًا لِسَقَاطِ الزَّكَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَتْلَفَهَا فَمَاتَ فَلَا شَيْءَ فِي مَالِهِ

فَمِنْ بَاعَ اِبْلًا بِمِثْلِهَا فِي اِثْنَاءِ الْحَوْلِ فَذَهَبَ الْجَهْلُورُ اِلَى اَنْ يَنْبَأَ عَلَى حَوْلِ الْاَوَّلِ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ وَالنَّصَابِ وَالْمَسَاخُذِ عَنِ الشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ وَاخْتَلَفُوا فِي بَعْثِهَا بِغَيْرِ جَنْبِهَا فَقَالَ الْجَهْلُورُ يَسْتَأْفُ لاختلاف النصاب واذا فعل ذلك فرارا من الزكاة أم ولو قلنا يستأف وعن أحد اذا ملكها ستة أشهر ثم باعها بقدر زكي البرام عن ستة أشهر من يوم البيع ونقل شيخنا ابن الملقن عن ابن التين أنه قال إن البخاري إنما أتى بقوله مانع الزكاة ليدل على أن الفرار من الزكاة لا يحمل فهو مطالب بذلك في الآخرة قال شيخنا وهذا لم نره في البخاري (قلت) بل هو فيه بالمعنى في قوله اذا ما رب النعم لم يعط حقها فهذا هو مانع الزكاة . الحديث الرابع حديث ابن عباس قال استفتى سعد بن عبادَةَ الخ تقدم شرحه قريبا في كتاب الايمان والنور قال المهلب فيه حجة على أن الزكاة لا تسقط بالحيلة ولا بالموت لان النذر لما لم يسقط بالموت والزكاة أركبته كانت لازمة لا تسقط بالموت أولى لأنه لما ألزم الولي بقضاء النذر عن أمه كان قضاء الزكاة التي فرضها الله أشد لزوما (قوله) وقال بعض الناس اذا بلغت الابل عشرين فحيا أربع شياء فان وهبها قبل الحول أو باعها فرارا أو احتيالا لا تسقط الزكاة فلا شيء عليه وكذلك ان أتلها فمات فلا شيء عليه في ماله) تقدمت المنازعة في صورة الاتفاق قريبا وأجاب بعض الحنفية بأن المال انما يجب فيه الزكاة مادام واجبا في الذمة أو ما تعلق به من الحقوق وهذا الذي مات لم يبق في ذمته شيء يجب على ورثته وفاؤه والكلام انما هو في حل الحيلة لافي لزوم الزكاة اذا فر (قلت) وحرف المسئلة انه اذا قصد بيعها الفرار من الزكاة أو يهبها الحيلة على اسقاط الزكاة ومن قصد ان يسترجعها بعد اقسامه فهو آثم بهذا القصد لكن هل يؤثر هذا القصد في ابقاء الزكاة في ذمته أو يعمل به مع الآثم هذا محور الخلاف قال الكرماني ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع يجمعها حكم واحد وهو أنه اذا زال ملكه عما يجب فيه الزكاة قبل الحول سقطت الزكاة سواء كان لقصد الفرار من الزكاة أم لا ثم أراد بتفريعها عقب كل حديث التضييع بأن من أجل ذلك خالف ثلاثة أحاديث صحيحة انتهى ومن الحيل في اسقاط الزكاة أن ينوي بعمود التجارة الفنية قبل الحول فاذا دخل الحول الآخر استأف التجارة حتى اذا قرب الحول أبطل التجارة ونوى الفنية وهذا باتم جرمها والذي يقوى أنه لا تسقط الزكاة عنه والعلم عند الله تعالى . (قوله) **باب** الحيلة في النكاح (ذكر فيه حديث ابن عمر في النبي عن الشغار وفيه تفسير عن نافع وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح وتحرير كون التفسير مرفوعا قال ابن المنير ادخال البخاري الشغار في باب الحيل مع أن القائل بالجواز يبطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكل ويمكن أن يقال أنه أخذه عما نقل أن العرب كانت تأتم من التلفظ بالنكاح من جانب المرأة فرجعوا الى التلفظ بالشغار لوجود المساواة التي تدفع الاتفاق فحاشا لغيرهم الجاهلية فحرم الشغار وشدد فيه ما لم يشدد في النكاح الخالي عن ذكر العداق فلو صححت النكاح بلفظ الشغار وأوجبنا فهو المثل أجبنا غرض الجاهلية بهذه الحيلة انتهى وفيه نظر لان الذي نقله عن العرب لا أصل له لان الشغار في العرب بالنسبة الى ضرة قليل ونسبة ما ذكره أن تكون أنسكتهم كلها كانت شغارا لوجود الاتفاق في جميعهم

بابُ حَدَّثَنَا مَسَدُّ بْنُ جَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ ، قُلْتُ لِنَافِعٍ مَا الشَّغَارُ؟ قَالَ يَنْكِحُ ابْنَةُ الرَّجُلِ وَبِنِكَحِهِ ابْنَتُهُ بِمِثْرِ صَدَاقِ وَبِنِكَحِ أُخْتِ الرَّجُلِ وَبِنِكَحِ أُخْتِهِ بِمِثْرِ صَدَاقِ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْ احْتَالَ حَتَّى تَزَوَّجَ عَلَى الشَّغَارِ فَهِيَ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ وَقَالَ فِي الْمُتَعَةِ النِّكَاحُ قَاسِدٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْمُتَعَةُ وَالشَّغَارُ جَائِزَانِ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ

والذي يظهر لي أن الحيلة في الشغار تصور في موسر أراد تزويج بنت قهر فامتنع أو اشتط في المهر فعدده بان قاله زوجها وأنا أزورك ببقى فرغب الفقير في ذلك لسهولة ذلك عليه فلما وقع العقد على ذلك وقيل له إن العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فانه يندم اذا لا قدرة له على مهر المثل لبنت الموسر وحصل للموسر مقصوده بالتزويج لسهولة مهر المثل عليه فاذا أبطل الشغار من أصله بطلت هذه الحيلة (قوله وقال بعض الناس إن احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل وقال في المتعة فائدة الحنفية أن ما لم يشرع بأصله باطل وما شرع بأصله دون وصفه فاسد فالتكاح مشروع بأصله وجعل البضع صدقا وصف فيه فيفسد الصداق ويصح التكاح بخلاف المتعة فانها لما ثبت أنها منسوخة صارت غير مشروعة بأصلها (قوله وقال بعضهم المتعة والشغار جائزان والشرط باطل) أى في كل منهما كأنه يشير الى ما نقل عن زفرانه أجاز التكاح المؤقت وألغى الوقت لأنه شرط فاسد والتكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ورددوا عليه بالفرق المذكور قال ابن بطال لا يكون لبضع صدقا عند أحد من العلماء وإنما قالوا ينقذ التكاح بمهر المثل اذا اجتمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه فهو كما لو عقد بمهر صدق ثم ذكر الصداق فصار ذكر البضع كذا ذكر انتهى وهذا يحصل ما قاله أبو زيد وغيره من أئمة الحنفية وتعبه ابن السمعاني فقال ليس الشغار الا التكاح الذي اختلفنا فيه وقد ثبت النهي عنه والتهى يقتضى فساد المهر عنه لان العقد الشرعى إنما يجوز بالشرع واذا كان منها لم يكن مشروعا ومن جهة المعنى أنه يمنع تمام الإيجاب في البضع للزوج والتكاح لا ينقذ الا بإيجاب كامل ووجه قولنا يمنع أن الذى أوجه للزوج نكاحا هو الذى أوجه للزوجة صدقا واذا لم يحصل كمال الإيجاب لا يصح فانه جعل عين ما أوجه للزوج صدقا للزوجة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فانه لا يكمل الجعل الاول قال ولا يعارض هذا ما لو زوج أمة آخر فان الزوج يملك المتع بالفرج والسيد يملك رقبة الفرج بدليل أنها لو وطئت بعد بشبهة يكون المهر للسيد والفرق أن الذى جعله السيد للزوج لم يبق لنفسه لانه جعل ملك المتع بالامة للزوج وماعدا ذلك باق له وفي مسألة الشغار جعل ملك المتع الذى جعله للزوج بعينه صدقا للزوجة الاخرى ورقبة البضع لا تدخل تحت ملك اليمين حتى يصح جملة صدقا (قوله يحيى) هو القطان وعبد الله بن عمر هو العمري ومحمد بن على هو المعروف بابن الحنفية وعلى هو ابن أبى طالب (قوله قيل له إن ابن عباس لا يرى بتمتع النساء بأسا) لم أقف على اسم القائل وزاد عمر بن على الفلاس في روايته لهذا الحديث عن يحيى القطان فقال له إنك تابه بمثناة فراقية وباه آخر الحرف بوزن فاعل من اتيه وهو الخيرة وإنما وصفه بذلك إشارة الى أنه تمسك بالمنسوخ وغفل عن الناسخ وقد تقدم بيان مذهب ابن عباس في ذلك في كتاب النكاح مستوفى (قوله وقال بعض الناس إن احتال حتى تمتع فالتكاح فاسد) أى ان عقد عقد نكاح متعة والفساد لا يستلزم البطلان لا مكان اصلاحه بالغاء الشرط فيتحيل في تصحيحه بذلك كما قال في ربا الفضل إن حذفت منه الزيادة صح البيع (قوله وقال بعضهم الخ) تقدم أنه قول زفر وقيل إنه لم يجوز الا التكاح المؤقت وألغى الشرط وأجيب بان نسخ

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَمَّرٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُصَدِّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِمَا أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ لَهُ إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَرَى بِمَنْعَةِ النَّاسِ بَأْسًا فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَنْثِيَةِ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْ احْتَالَ حَتَّى تَمْتَحَ قَالَتُكَاجُ قَالِدٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمُ التَّكَاجُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ

بَاب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِحْتِيَالِ فِي الْبُيُوعِ وَلَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلَاءِ

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يُمنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلَاءِ **بَاب** مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَاجُشِ

المنعة ثابتة والتكاح المؤقت في معنى المنعة والاعتبار عند عدم في العقود بالمعاني (قوله **بَاب** ما يكره من الاحتيايل في البيوع ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلام) ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يمنع النخ واسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الشرب قال الملب المراد رجل كان له بئر وحولها كلاب وهو يفتح الكاف واللام مبهوم ما يرى فاراد الاختصاص به فيمنع فضل ماء بئر أن ترده ثم غيره للشرب وهو لا حاجة به إلى الماء الذي يمنعه وإنما حاجته إلى الكلاء وهو لا يقدر على منعه لكونه غير مملوك له فيمنع الماء فيتوفر له الكلاء لأن النعم لا تستغنى عن الماء بل إذا رعت الكلاء عطفست ويكون ماء غير البئر بعيدا عنها فيرغب صاحبها عن ذلك الكلاء فيتوفر لصاحب البئر بهذه الحيلة انتهى موضعا قال وفيه معنى آخر وهو أنه قد يخص أحد معاني الحديث ويسكت عن البقية لأن ظاهر الحديث اختصاص النهي بما إذا أريد به منع الكلاء فإذا لم يرد به ذلك فلا ينهى عن منع الكلاء والحديث معناه لا يمنع فضل الماء بوجه من الوجوه لأنه إذا لم يمنع بسبب غيره فأحرى أن لا يمنع بسبب نفسه وفي تسميته فضلا إشارة إلى أنه إذا لم تكن زيادة عن حاجة صاحب البئر جاز لصاحب البئر منعه والله أعلم وقال ابن المنير وجه مطابقة الترجمة أن الآبار التي في البوادي لمخترها أن يختص بما عدا فضلها من الماء بخلاف الكلاء المباح فلا اختصاص له به فلو تحيل صاحب البئر فادعى أنه لا فضل في ماء البئر عن حاجته ليتوفر له الكلاء الذي يقربه لأن صاحب الماشية حينئذ يحتاج أن يحولها إلى ماء آخر لأنها لا تستطيع الرعى على الظأ لدخل في النهي ثم قال ولا يلزم من كون دعواه كذبا محضاً أن لا يكون في كلامه تحيل على منع المباح فحجة ظاهرة فيها له فيه مقال وهو الماء تحيلاً على ما لا حق له فيه ولا حجة وهو الكلاء (قلت) وهذا جواب عن أصل التحيل لا عن خصوص التحيل في البيع ومن ثم قال الكرماني هو من فيل ما ترجم به وبوض لا فلم يذكر فيه حديثاً يريد أنه ترجم بالتحيل بالبيع وعطف عليه ولا يمنع فضل الماء وذكر الحديث المطلق بالتالي دون الأول لكن لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكمة إيراد منع فضل الماء في ترك التحيل ثم قال الكرماني يمكن أن يكون المنع أعم من أن يكون بطريق عدم البيع أو بغيره انتهى ويظهر أن المناسبة بينهما ما أشار إليه ابن المنير لكن تمامه أن يقال إن صاحب البئر يدعى أنه لا فضل في ماء البئر ليحتاج من احتيايل الكلاء أن يتناع منه ماء بئر ليسقى ماشيته فيظهر حينئذ أنه تحيل بالمجد على حصول البيع لئتم مراده في أخذ ثمن ماء البئر وفي توفير الكلاء عليه وأما ابن بطال فادخل في هذه الترجمة حديث النخ عن النجش فلو كان كذلك لبطل الاعتراض لكن ترجمة النجش موجودة في جميع الروايات بين الحديثين * (قوله **بَاب** ما يكره من التناجش) أشار إلى ماورد في بعض طرق الحديث المذكور في الباب بلفظ نهى عن النجش من حديث أبي هريرة بلفظ لا تناجشوا وقد

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ **بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الْخَدَاعِ فِي الْبَيْعِ** وَقَالَ أَيُّوبُ يُخَادِعُونَ اللَّهَ كَمَا يُخَادِعُونَ آدَمِيًّا لَوْ أَنُّوا الْأَمْرَ عَيْنَانَا كَانُوا هَوْنًا عَلَى حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ إِذَا بَاعْتَ فَقُلْ لَا جِلَابَةَ **بَابُ** مَا يُنْهَى مِنَ الْإِحْتِيَالِ لِلْوَلِيِّ فِي الْيَقِيْمَةِ الْمَرْغُوبَةِ وَأَنَّ

تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع والمراد بالكراهة في الترجمة كراهة التحريم * (قوله **بَابُ** ما ينهى من الخداع) في رواية الكشميبي عن الخداع ويقال له الخدع والكسر ورجل خادع وفي المبالغة خدوع وخداع (قوله وقال أيوب) هو السخنياني (يخادعون الله كما يخادعون آدميا لو أنو الأمر عينا كان هونا على) وصله وكيع في مصنفه عن سفیان بن عيينة عن أيوب وهو السخنياني قال الكرمانى قوله عينا أى لو أعلنوا باخذ الزائد على الثمن معاينة بلا تدليس لكان أسهل لأنه ما جعل الدين آلة للخداع انتهى ومن ثم كان سالك المكر والخدعة حتى يفعل المصيبة أبعض عند الناس من يتظاهر بها وفي قلوبهم أوضع وهم عنه أشد نفرة وحديث ابن عمر إذا باعت قفل لا خلافة بكسر المعجمة وتخفيف اللام ثم موحدة وتقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع قال الملب معنى قوله لا خلافة لا تخلو عن أى لا تخدعون فان ذلك لا يحل (قلت) والذي يظهر أنه وارد مورد الشرط أى إن ظهر في العقد خداع فهو صحيح كأنه قال بشرط أن لا يكون فيه خدعة أو قال لا ترضى خديعتك قال الملب ولا يدخل في الخداع المحرم التنازع على السلعة والاطباب في مدحها فانه متجاوز عنه ولا يتقص به البيع وقال ابن القيم في الأعلام أحدث بعض المتأخرين جيلا لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ومن عرف سيرة الشافعى وفضله علم أنه لم يكن يأمر بفعل الحيل التى تنبى على الخداع وإن كان يجرى العقود على ظاهرها ولا ينظر الى قصد العاقد اذا خالف لفظه فحاشاه أن يبيح للناس المكر والخدعة قال الفرق بين اجراء العقد على ظاهره فلا يعتبر انقصيد في العقد وبين تجوز عقد قد علم بناؤه على المكر مع العلم بأن باطنه بخلاف ظاهره ظاهر ومن نسب حل الثاني الى الشافعى فهو خصمه عندنا فان الذى جوزوه بمنزلة الحاكم يجرى الحكم على ظاهره في عدالة الشهود فيحكم بظاهر عدالتهم وإن كانوا في الباطل شهود زور وكذا في مسألة العينة انما جوزان بيع السلعة عن بشرائها جريما عن ان ظاهر عقود المسلمين سلامتها من المكر والخدعة ولم يجوز قط ان المتعاقدين يتواطآن على ألف بائف ومائتين ثم تحضران سلعة تحال الربا ولا سيما ان لم يقصد البائع بيعها ولا المشتري ثراها ويتأكد ذلك اذا كانت ليست ملكا للبائع كان يكن عنده سلعة لغيره فوقم العقد ويدعى انها ملكه ويصدقه المشتري فوقمان العقد على الاكثر ثم يستعيد البائع بالاقبل ويترتب الاكثر في ذمة المشتري في الظاهر ولوعلم الذى جوز ذلك بذلك لبادر الى انكاره لان لازم المذهب ليس بمذهب فقديذكر العالم الشيء ولا يتحضر لازمه حتى اذا عرفه أنكروا أطال في ذلك جدا وهذا ملخصه والتحقيق انه لا يلزم من الاثم في العقد بطلانه في ظاهر الحكم فالشافعية يجوزون العقود على ظاهرها ويقولون مع ذلك ان من عمل الحيل بالمكر والخدعة ياثم في الباطن وبهذا يحصل الانفصال عن إشكاله والله أعلم * (قوله **بَابُ** ما ينهى من الاحتياال للولي في القيمة المرغوبة وإن لا يكل لها صداقها) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في النكاح ولم يسقه بتمامه وقد تقدم بهذا السند في النكاح تاما قال ابن بطال فيه انه لا يجوز للولي أن يزوج بتيمة بأقل من صداقها ولا أن يعطيها من العروض صداقها مالا يبقى بقيمة صداق مثلها واختلف في سبب نزول الآية المذكورة كما تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير

لَا يَكْمَلُ صَدَاقُهَا **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ** حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ كَانَ عُرْوَةُ يُحَدِّثُ
أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ وَإِنْ خَفْتُمْ أَنْ لَا تُقْطِعُوا فِي الْيَتَامَى قَاتِبِكُمْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ قَالَتْ هِيَ
الْبَيْعَةُ فِي حَبْرٍ وَلَيْسَ قِرْعَبٌ فِي مَالِهَا وَجَمَالُهَا قَرِيدٌ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَذَى مِنْ سُنَّةِ نِسَائِهَا
فَهُوَ عَنْ نِكَاحٍ إِلَّا أَنْ يُقْطِعُوا لَهْنٌ فِي إِكْبَالِ الصَّدَاقِ ثُمَّ اسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
بَعْدُ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قَدْ كَرَّ الْحَدِيثُ **بَاب** إِذَا عَصَبَ جَارِيَةٌ فَرَعَمَ أَمَّا
مَاتَتْ: فَحُضِيَ بِبَيْعَةِ الْجَارِيَةِ الْمَيِّتَةِ، ثُمَّ وَجَدَهَا صَاحِبُهَا فَهِيَ لَهُ، وَرِثَةُ الْبَيْعَةِ وَلَا تَكُونُ
الْبَيْعَةُ تَحْتًا وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ الْجَارِيَةُ لِلْقَاصِبِ لِأَخْذِهِ الْبَيْعَةَ وَفِي هَذَا اخْتِلَالٌ لِمَنْ اشْتَهَى
جَارِيَةً رَجُلٌ لَا يَبِيعُهَا فَفَصَّهَا وَاعْتَلَّ بِأَنَّهَا مَاتَتْ حَتَّى يَأْخُذَ رِبْهَا فَيَمْتَنَّا قَيْطِبُ الْقَاصِبِ
جَارِيَةً غَيْرَهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، وَلِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

سورة النساء وفي قوله في اليتامى حذف تقديره في نكاح اليتامى وقوله ما طاب لكم من النساء أى من سواهن قال
القاضي أبو بكر بن الطيب معنى الآية وإن خفتم أن لا تعذبوا في اليتامى الاطفال الا ان لا أولياء لهم يطالبونكم
بمحقوقين ولا تأمنوا من ترك القيام بمحقوقين لعجزهم عن ذلك فتزوجوا من النساء القادرات على تدبير أمورهن
أو من لمن أولياء بمنونكم من الحيف عليهن وقوله ثم اسفقت الناس رسول الله ﷺ فانزل الله يستفتونك في
النساء قد ذكر الحديث كذا في الاصل وقد تقدم سياقه (قوله باب اذا عصب جارية فرعم انها ماتت قضى)
بالضم على البناء للجهول أى حكم ويجوز بناؤه للعلوم أى حكم القاضي على القاصب (قوله ببيعة الجارية الميتة ثم
وجدها صاحبها) أى اطلع على انها لم تمت (فهى له) أى لصاحبها المنصوبة منه (ويرد القيمة) أى على القاصب (ولا
تكون القيمة تحتًا) أى لعدم جريان بيع بينهما وانما أخذ القيمة بناء على عدم الجارية فاذا زال ذلك وجب الرجوع
الى الاصل (قوله وقال بعض الناس الجارية للقاصب لاخذة القيمة) أى من القاصب (قوله وفي هذا اختلال لمن
اشتى جارية رجل لا يبيعها ففصها واعتل) أى حج أى وكذلك لو كانت الصورة في غير الجارية من مأكول أو
غيره وادعى فساده وكذا لو عصب حيوانا ما كولا فذبحه (قوله قيطب للقاصب جارية غيره) أى وكذا مال
غيره (قوله قال النبي ﷺ أموالكم عليكم حرام) هذا طرف من حديث وصله من حديث أبي بكر مطولا في
أواخر الحج وأحلت بشرحه على كتاب الفتن قال الكرمانى ظاهر قوله أموالكم عليكم مقابلة الجمع بالجمع فيفيد
التوزيع فيلزم أن يكون مال كل شخص على كل شخص حراما فيلزم أن يكون ماله عليه حراما وليس كذلك
وانما هو مثل قولهم قتل بنو فلان أنفسهم أى قتل بعضهم بعضا فيه مجاز للقرينة الصارقة عن الظاهر
(قوله ولكل غادر لواه) أى وقال النبي ﷺ لكل غادر لواه الغ وقد وصله في الباب عن ابن عمر وسفيان
في سند هو الثوري ومعنى شرحه مستوفى في الجهاد والاحتجاج به ظاهر لان دعوى القاصب
أنها ماتت خيانة وغدر في حق أخيه المسلم قال ابن بطال غالف أبا حنيفة الجمهور في ذلك فاحتج هو بأنه لا يجمع
الشيء وبذله في ملك شخص واحد واحتج الجمهور بأنه لا يحل مال المسلم إلا عن طيب نفسه ولأن القيمة إنما
وجبت بناء على صدق دعوى القاصب أن الجارية ماتت فلما تبين أنها لم تمت فهي باقية على ملك المصنوب منه لأنه
لم يجر بينهما عقد صحيح فوجب أن ترد الى صاحبها قال وفرقوا بين الثمن والقيمة بأن الثمن في مقابلة الشيء القائم
والقيمة في الشيء المستهلك وكذا في البيع الفاسد والفرق بين الغصب والبيع الفاسد أن البائع رضى بأخذ الثمن عوضا

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لِكُلِّ غَائِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ **بَابُ حَدَّثَنَا مُتَحَدُّ** ابْنُ كَثِيرٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ زَيْلَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ وَأَضْيَى لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا سَمِعُ قَمْنٌ فَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ **بَابُ فِي التَّكَاحِ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ** حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ

عن سلمته وأذن للشترى بالصرف فيها فاصلاح هذا البيع أن يأخذ قيمة السلعة إن فأت والناسب لم يأذله المالك فلا يحل له أن يتسلطه الغاصب إلا إن رضي المنصوب منه بقيته (قلت) وعمل الصورة المذكورة أولا عند الحنفية أن يدعى المستحق على الغاصب بالجارية فيجيب بأنها ماتت فيصدقه أو يكذبه فيقيم الغاصب البينة أو يستحلها فينكل عن البمين فيكون المستحق حينئذ على الغاصب القيمة لرضا المدعي بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعاء أما لو أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه أنها ماتت فالمدعي حينئذ بالخيار إذا ظهر كذب الغاصب إن شاء أمضى الضمان وإن شاء استعاد الجارية ورد العوض واستدلوا بأن المالك ملك بدل المنصوب وربة وبدن فزال ملكه عن المبدل لكونه قابلا للتقل فلم يقع الحكم للتدعي محضا بل للضمان المشروط ولونشأ منه فروات الجارية على صاحبها بالحيلة ولو ترتب الأثم على الغاصب بذلك لأنه لا ينافي صحة العقد والله أعلم وقال ابن المنير ما ملخصه ألزم بعض الحنفية ما لا كما بأنه يقول في الآتي إذا أخذ المالك قيمته من وجده ففضبه أن الغاصب يملكه فزومه الغاصب بأنه مستمر الأباقي أو أوم موته ثم ظهر خلاف ذلك فللمالك أخذه والحديث يتناول التمويه وغيره ويقضى أن يعود العبد للمالك والقيمة إن كانت ثمنا لم يعد العبد مطلقا وإن لم تكن ثمنا عاد العبد مطلقا وأجيب بأن معنى قوله أموالكم عليكم حرام إذا لم يقع التراضي ومع وجود التمويه لم يحصل الرضا بالعوض بخلاف ما إذا لم يكن هناك تمويه فانه يدل على الرضا بالعوض وتقدير القيمة ثمنا (قوله باب) كذا لا أكثر يغير ترجمة وحذف ابن بطال والنسفي والاسماعيلي وأضاف ابن بطال حديث أم سلمة للباب الذي قبله وتعلقه به ظاهر جدا لدلالته على أن حكم الحاكم لا يل ما حرمه الله وزسوله ولنيه عن أخذه إذا كان يعلم أنه في نفس الأمر لغريمه وعلى الأول هو كالفصل من الباب الذي قبله وإنما أفرد لأنه يشمل الحكم المذكور وغيره وسيأتي شرحه مستوفي في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى وقوله سفيان هو الثوري وقوله عن هشام هو ابن عروة ووقع في رواية أبي داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه حدثنا سفيان حدثنا هشام وقوله عن عروة وقع في رواية أبي داود عن أبيه وقوله عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة هي أمها ووقع في شرح ابن بطال حديث زينب فأؤم أنه من مسندها على ما جرت به عادته من الاختصار على صحاح الحديث (قوله إنما أنا بشر) أي كواحد من البشر في عدم علم الغيب وقوله ولعل هي هنا بمعنى عسى وقوله الحق تقدم في المطالم بلفظ أبلغ وهو بمعناه لأنه من الحق بمعنى فطن وذنه ومعناه والمراد أنه إذا كان أفضل كان قادرا على أن يكون أبلغ في حجة من الآخر وقوله على نحو ما أسمع في رواية الكشميني ما أسمع وهي موصولة وقوله من أخيه أي من حق أخيه وثبت كذلك في الطريق الآتي في الأحكام وقوله فلا يأخذ كذا لا أكثر بخذف المفعول والكشميني فلا يأخذه وقوله فإنا أقطع له قطعة من النار أي إن أخذاها مع علمه بأنها حرام عليه دخل النار (قوله باب في التكااح) تقدم قريبا باب الحيلة في التكااح وذكر فيه الشغار والتمتع وذكر هنا ما يتعلق

أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : لَا تُكْخِ الْبِكْرَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ وَلَا الثَّيْبَ حَتَّى تَسْتَأْمَرَ ، فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ إِذْنُهَا ؟ قَالَ إِذَا سَكَتَتْ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْ لَمْ تَسْتَأْذِنِ الْبِكْرَ وَلَمْ تَزُوجْ فَاحْتَالَ رَجُلٌ فَأَقَامَ شَاهِدِي زُورَ أَنَّهُ زَوَّجَهَا بِرِضَاهَا فَأَثْبَتَ الْقَاضِي نِكَاحَهُمَا الزَّوْجُ يَعْلَمُ أَنَّ الشَّهَادَةَ بَاطِلَةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّأَهَا وَهُوَ زَوْجٌ صَاحِبٌ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ وَلَدِ جَعْفَرٍ تَخَوَّفَتْ أَنْ يَزُوجَهَا وَلَيْهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ فَأَرْسَلَتْ إِلَى شَيْخَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنَيْ جَارِيَةٍ قَالَا فَلَا تَخْشَيْنِ فَإِنَّ خَنَسَاءَ بِنْتَ خَدَّامٍ أُنْكَحَهَا أَبُوهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ قَالَ سُفْيَانُ وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ عَنْ أَبِيهِ إِنْ تَخَنَسَاءَ

بشهادة الزور في النكاح وأورد فيه حديث أبي هريرة واستئذان المخطوبة من وجهين وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب النكاح ثم أورد بعده حديث خنساء بذكر البكر والثيب جميعا وقد تقدم في باب لا يجوز نكاح المكره قريبا وحديث عائشة نحو حديث أبي هريرة * الحديث الأول (قوله هشام) هو الدستوائي (قوله لا تكخ البكر) أي لا تزوج (قوله وقال بعض الناس إذا لم تستأذن) في رواية الكشميين إن بدل إذا قوله فأقام شاهدي زور (في أي شهدا زورا أو زورا متعلق بأقام (قوله فأثبت القاضي) في رواية الكشميين نكاحه أي بشهادتهما (قوله فلا بأس أن يطأها) أي لا يثم بذلك مع علمه بأن شاهديه كذبا الحديث الثاني « قوله علي » هو ابن المديني وسفيان وهو ابن عيينة ويحيى بن سعيد هو الأنصاري « قوله عن القاسم » في رواية محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد حدثنا القاسم أخرجه الإسماعيلي والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق « قوله أن امرأة من ولد جعفر » في رواية ابن أبي عمر عن سفيان أن امرأة من ولد جعفر أخرجه الإسماعيلي ولم أقف على اسمها ولا على المراد بجعفر ويقب على الظن أنه جعفر بن أبي طالب وتجارس الكرماني فقال المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق لأنه انتهى وخفي عليه أن القصة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغيرا لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة وقد وقع في تفسير الحديث أنه أخبر المرأة بحديث خنساء بنت خدام فكيف تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة وأبوها ابن ثلاث عشر سنة أو دونها (قوله فأرسلت إلى شيخين من الأنصار) زاد ابن أبي عمر تخبرهما أنه ليس لأحد من امرئ شيء (قوله ابني جارية) كذا نسبهما في هذه الرواية إلى جدتهما وتقدم في النكاح عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية وهو مجمل وراه ووقع هنا لبعضهم بميلتين ومثله وهو تصحيف (قوله قالا فلا تخشين) كذا لم على أنه خطاب للمرأة ومن معها وظن ابن التين أنه خطاب للمرأة وحدها فقال الصواب فلا تخشين بكسر الياء وتشديد النون قال ولو كان بلا تأكيد لحذفت النون (قلت) ووقع في رواية ابن أبي عمر فارسل إليها أن لا تخافي فدل على أنها خاطبا من كانت أرسلته إليها أو من أرسلها وعلى الحالين فكان من أرسلها في ذلك جماعة نسوة « قوله فان خنساء بنت خدام » بكسر المعجمة ودال مهمة خفيفة تقدم في كتاب النكاح بيان نسبها وحالها (قوله قال سفيان فأما عبد الرحمن) يعني ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر (قوله فسمعت يقول عن أبيه أن خنساء) يعني أنه أرسله فلم يذكر فيه عبد الرحمن ابن يزيد ولا أخاه (قلت) وأخرجه ابن أبي عمر في مسند ومن طريقه الإسماعيلي فقال عن سفيان عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن القاسم أن خنساء فذكره وقصر في سنده وقد تقدم في النكاح من رواية مالك عن يحيى موصولا

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تُنْكَحُ الْإِيْمَةُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ ، قَالُوا كَيْفَ إِذْنُهَا ؟ قَالَ أَنْ تُسَكِّتَ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْ احْتَالَ إِنْسَانٌ بِشَاهِدِي زَوْراً عَلَى تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ تَلْبَسُ بِأَمْرِهَا ، فَأَثَبْتُ الْقَاضِيَ نِكَاحَهَا إِيَّاهُ ، وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجَهَا قط ، فَإِنَّهُ يَسْنَعُهُ هَذَا النِّكَاحُ وَلَا بَأْسَ بِالْمُقَامِ لَهُ مَعَهَا **حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُثَنِيَّةٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ قُلْتُ إِنْ الْبِكْرَ تَسْتَعْنِي قَالَ إِذْنُهَا صُلَاحُهَا وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْ هَوَى رَجُلٌ جَارِيَةً يَتِيمَةً أَوْ بَكْرًا قَابَتْ فَاحْتَالَ قَبْلَهُ بِشَاهِدِي زَوْراً عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا ، فَأَذْرَكَتْ قَرَضِيَتِ الْيَتِيمَةَ فَقَبِلَ الْقَاضِيَ شَهَادَةَ الزَّوْرِ ، وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ بِبُطْلَانِ ذَلِكَ حَلَّ لَهُ الْوَطْءُ**

وبان من أرسله والاختلاف فيه وشرح الحديث ستوفي رواية من قال فيها كانت بكرا وبيان الصواب من ذلك الثالث تقدم التنبيه عليه (قوله وقال بعض الناس ان احتال انسان بشاهدي زور على تزويج امرأة تلبس بأمرها الخ) قال الملب انفق العلماء على وجوب استئذان الثيب والاصل فيه قوله تعالى فلا تمضوهن أن يتكنن أزواجهن اذا تراضا فدل على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين وأمر النبي صلى الله عليه وسلم باستئذان الثيب ورد نكاح من زوجت وهي كارهة فقول الحنفية خارج عن هذا كله انتهى ماخصا الحديث الرابع (قوله البكر تستأذن) تقدم في الاكراه من طريق سفيان عن ابن جريج بهذا الاستاذ قلت يا رسول الله البكر تستأمر قال نعم (قوله وقال بعض الناس ان هوى) بكسر الواو أى أحب (انسان) في رواية الكشميهني رجل (قوله جارية يتيمة أو بكرا) في رواية الكشميهني ثيبا ووقع عند ابن بطال كذلك ويؤيد الاول قوله في بقية الكلام فاذركت اليتيمة فظاهره أنها كانت غير بالغ ويحتمل ان قوله جاء بشاهدي أى يشهدان على أنها مدركة ورضيت (قوله قبل القاضي بشهادة الزور) كذا لم يوحدة وللکشميهني شهادة بخذف الموحدة من أوله (قوله حل له الوطء) أى مع علمه بكذب الشهادة المذكورة وقال ابن بطال لا يحل هذا النكاح عند أحد من العلماء وحكم القاضي بما ظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم الله عليه وقد انفقوا على أنه لا يحل أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ولا فرق بين أكل مال الحرام ووطء الفرج الحرام وقال الملب قاس أبو حنيفة هذه المسئلة والتي قبلها على مسئلة اتفاقية وهي مالو حكم القاضي بشهادة من ظن عدالتهما ان الزوج طلق امرأته وكانا شهدا في ذلك بالزور أنه محل تزويجهما لا يعلم باطن تلك الشهادة قالوا كذلك لو علموا تعقب بأن الذي يقدم على الشيء جاهلا ببطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه مع علمه ببطلانه ولا خلاف بين الأئمة ان رجلا لو أقام شاهدي زور على ابنته أنها أمرت حكم الحاكم بذلك ظانا عدالتهما أنه لا يحل له وطؤها وكذا الشهد في ابنة غيره من حرة أنها أمة المشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما أنه لا يحل له وطؤها انتهى ماخصا وليس الذي نسبته إلى أبي حنيفة من هذا القياس مستقيما وإنما حجتهم أن الاستئذان ليس بشرط في صحة النكاح ولو كان واجبا وإذا كان القاضي أنشأ لهذا الزوج عقدا مستأنا فصيح وهذا قول أبي حنيفة حدموا احتج بأمر عن علي بن نحو هذا قال فيه شهادك زوجك وخالفه صاحبه وقال ابن العرق اعتمد الحنفية أمرين أحدهما قوله ﷺ للتلاعين أحد كما كاذب ففرق بينهما على قول تحقق أنه باطل فكذلك البناء على شهادة الزور والثاني أن الفرج يقبل انشاء الحل فيه كتزويج الرجل ابنته بمال لظان من لا ولي لها والمال انما ينشئ الحل فيها بالقبول من المالك قال وحاصل

باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر، وما نزل على النبي ﷺ في ذلك
حدثنا عبيد بن إسحاق حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت كان
رسول الله ﷺ يحب الحلوة، ويحب الفسل، وكان إذا صلى العصر أجاز على نيسائه فيدنو
منهن فدخل على حفصة، فاحتبس عندها أكثر مما كان يحتبس، فسألت عن ذلك، فقال لي
أعدت امرأة من قومها عكة غسل فسقت رسول الله ﷺ منه شربة، فقلت أما والله
لنحتالن له، قد كرت ذلك لسودة، قلت إذا دخل عليك فإنه سيدنو منك فقولي له

الجواب عن ذلك ان المجتهد انما يحمل الحكم الذي لا أثر فيه على الظاهر لا على الضد فلا يصح حمل شهادة الزور
على اللعان والفرج انما ينشأ الحل فيه بوجه يستوى ظاهره وباطنه وأما بما يظهر باطنه فلا انتهى ماخصا وقال
ابن التين قال أبو حنيفة اذا شهدا بزور على الطلاق فحكم القاضي بها تصير المرأة مطلقة بحكم الحاكم ويجوز لها أن
تزوج حتى يباحد الشاهدين وقال فيما لو اقام شاهد زور على محرم انها زوجته ان الحكم لا ينفذ في الباطن ولا
يحل له وطؤها وهو يعلم وكذا لو شهدا له بال قال وفرق بين الموضعين فان كل شيء جار أن يكون للحاكم فيه
ولاية ابتداء أنه ينفذ حكمه فيه ظاهرا وباطنا وما لا فانه ينفذ في الظاهر دون الباطن فلما ان كان للحاكم فيه
ولاية في عقد النكاح وولاية في أنه يطلق على غيره نفذ حكمه ظاهرا وباطنا ولما لم يكن له ولاية في تزويج ذوات
المحرم ولا في قتل الامور لم ينفذ ظاهرا وباطنا وقالوا الحجة للجمهور قوله ﷺ فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه وهذا
عام في الامور والابضاع فلو كان حكم الحاكم يحل الامور عما هي عليه كان حكم النبي ﷺ أولى (قلت) وهذا احتج الشافعي
كاسيا في ما عند شرحه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وقد احتج لابي حنيفة أيضا بان الفرقة في اللعان تقع بقضاء القاضي
ولو كان الملائع في الباطن كاذبا وبأن اليه ان اذا اختلفا تحالفا وتراد السلعة ولا يحرم انتفاع بائع السلعة بها بعد ذلك
ولو كان في نفس الامر كاذبا لا يجب بأن الاثر المتقدم عن علي لا يثبت وبأنه موقوف واذا اختلف الصحابة لم يكن قول
بعضهم حجة بنير مرجع وبأن الفرقة في اللعان ثبت بالنص والذي حكم بالملائعة لا يعلم أن الملاءع حلف كاذبا
وأما مسألة اليمين فانما كان الحكم فيها كذلك للتعارض « تنبيه » ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع مبنية
على اشتراك الاستدلال ونظمها صحة النكاح بشهادة الزور وحجة الحنفية فيها ما تقدم وعبر في الاولى بقوله فلا
بأس أن طأها وهو تزويج صحيح وفي الثانية بقوله فانه يسمه هذا النكاح ولا بأس بالمقام معها وفي الثالثة بقوله
حل له لو وطئ وهو تزييف البار والمعادوا احديثهم يحتمل أن يكون ذلك وقع في كلام من نقل عنه ويحتمل أن يكون من تعرفه
والله أعلم قال الكرماني صور الاول في البكر والثاني في التيب والثالث في الصغيرة اذ لا يتم بعدا خلاصا وفي الاول ثبت الرضا
بالشهادة اذا كان ذلك قبل العقد وفي الثالث ثبت بالاعتراف أو أنه بعد العقد وقع ذلك فحاصل الفروع الثلاثة
واحد وهو ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا ويحل ويحرم وقائمة ايرادها المبالغة في التشنيع لما فيه من حمل
الزوج في الثلاثة على الاقلام على الاثم العظيم مع العلم بالتحريم والله أعلم * (قوله باب ما يكره من احتيال
المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي ﷺ في ذلك) قال ابن التين معنى الترجمة ظاهر الا أنه لم يبين ما
نزل على النبي ﷺ في ذلك هو قوله تعالى لم تحرم ما أحل الله لك وقلت وقد ذكرت في التفسير الخلاف في المراد
بنلك وأن الذي الصحيح هو السبل وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش وقيل في تحريم مارية وأن الصحيح
أنه نزل في كلا الأمرين ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن مردويه من طريق أبي عامر الخزاز عن ابن أبي مليكة

يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَلْتُ مَعَاظِيرَ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَا فَقُولِي لَهُ مَا هَذِهِ الرَّجْعُ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرَّجْعُ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرِبْتُ عَسَلِي فَقُولِي لَهُ جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ وَسَاقُولُ ذَلِكَ، وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ قُلْتُ قَوْلُ سَوْدَةَ وَاللَّيْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كِدْتُ أَنْ أَبَادِرَهُ بِاللَّيْلِ قُلْتُ لِي وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ قَرَفًا مِنْكِ فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَلْتُ مَعَاظِيرَ؟ قَالَ لَا، قُلْتُ فَمَا هَذِهِ الرَّجْعُ؟ قَالَ سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرِبْتُ عَسَلِي، قُلْتُ جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى قُلْتُ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَدَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ قَالَتْ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ لَا حَاجَةَ لِي بِهِ، قَالَتْ تَقُولُ سَوْدَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ لَقَدْ حَرَمَنَاهُ، قَالَتْ قُلْتُ لَهَا اسْكُتِي

بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِحْتِيَالِ فِي الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ
مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ

عن ابن عباس قال كان النبي ﷺ يشرب عسلا عند سودة فذكر نحو حديث الباب وفي آخره فانزلت يأبها التي لم تحرم ما أحل الله لك ورواه موقوفون إلا أن أبا عامر وهم في قوله سودة ذكر فيه حديث عائشة كان يجب الخلواء والمسل وكان إذا صلى العصر دخل على نسائه فيدنونهن الحديث بطوله وقد تقدم في كتاب الطلاق مشروحا وذكر معه حديث عائشة من طريق عبيد بن عمير عنها وفيه أن التي سقته العسل زينب بنت جحش واستشككت قصة حفصة بأن في الآية ما يدل على أن نزول ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط لتكرار الثانية في قوله ان تنوبا وإن تظاهرا وهنا جاء في ذكر ثلاثة وجمع الكرماني بينهما بأن قصة حفصة سابقة وليس فيها سبب نزول ولا تنية بخلاف قصة زينب فقها تواطأت أنا وحفصة وفيها التصريح بأن الآية نزلت في ذلك وحكي ابن التين عن الداودي أن قوله في هذا الحديث أن التي سقته العسل حفصة غلط لأن صفة هي التي تظاهرت مع عائشة في هذه القصة وإنما شربه عند صفة وقيل عند زينب كذا قال وجزمه بأن الرواية التي فيها حفصة غلط مردود فانها ليست غلط بل هي قصة أخرى والحديث الصحيح لا يرد بمثل هذا ويكفي في الرد عليه أنه جعل قصة زينب لصفة وأشار إلى أن نسبة ذلك لزينب ضيف والواقع أنه صحيح وكلاهما متفق على صحته وللداودي عجائب في شرحه ذكرت منها شيئا كثيرا ومنها في هذا الحديث أنه قال في قوله جرس نحل العرْفُطُ جرس معناه تغير طعم العسل لشيء بأكله النحل والعرْفُطُ موضع وتفسير الجرس بالتغير والعرْفُطُ مخالف للجمع وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث وقوله في هذه الرواية إجاز ثبت هكذا هم وهو صحيح يقال اجزت الرواية إذا قطعت والمراد أنه يقطع المسافة التي بين كل واحدة والتي تليها ووقع في رواية مسلم والاسماعيلي هنا جاز وحسبي أن التين جاز على نسائه أي مرأوسك ووقع في رواية علي بن مسهر الماضية في الطلاق إذا صلى العصر دخل وقوله فيها أباده بهمة وموحدة وفيه اختلاف ذكرته فيما مضى وقوله فرقا بفتح الراء أي خولا وقال ابن المنير إنما ساع لها أن يقلن أكلت معاذير لأنهن أوردته على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله لا وأردن بذلك التعريض لاصريح الكذب فهذا وجه الاحتياط التي قالت عائشة لنحو أن لو كان كذبا لم يسم حيلة إذ لا شبهة لصاحبه * (قوله بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِحْتِيَالِ فِي الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونَ) ذكر فيه حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فذكر

إِلَى الشَّامِ فَلَمَّا جَاءَ بِسَرْعٍ بَلَغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ وَقَعَ بِالشَّامِ فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا سَمِعْتُمْ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهَا وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا
فِرَارًا مِنْهُ . فَرَجَعَ عُمَرُ مِنْ سَرْعٍ . وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ إِنَّمَا انْصَرَفَ
مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ
ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ سَعْدًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ الْوَجَعَ فَقَالَ
رَجُزٌ أَوْ عَذَابٌ عَذِيبٌ بِهِ بَعْضُ الْأُمَمِ ثُمَّ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ فَيَذْهَبُ الْمَرَّةَ وَيَأْتِي الْأُخْرَى
فَمَنْ سَمِعَ بِأَرْضٍ فَلَا يَتَقَدَّمَنَّ عَلَيْهَا وَمَنْ كَانَ بِأَرْضٍ وَقَعَ بِهَا فَلَا يَخْرُجْ فِرَارًا مِنْهُ
بَابُ فِي الْهَبَةِ وَالشَّفْعَةِ * وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْ وَهَبَ هَبَةً أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى مَكَتَ
عِنْدَهُ سِتِينَ وَاحْتَالَ فِي ذَلِكَ ثُمَّ رَجَعَ الْوَاهِبُ فِيهَا فَلَا زَكَاةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَخَالَفَ الرَّسُولُ

حديث عبد الرحمن بن عوف في النهي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون وعن القدوم على البلد التي وقع
بها وحديث سالم بن عبد الله يعني ابن عمر أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن بن عوف وحديث عامر بن سعد
ابن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا بمعنى حديث عبد الرحمن بن عوف وفيه زيادة في أوله وقد تقدم
كل ذلك مشروحا في كتاب الطب ووقع في حديث أسامة هنا الرجوع بدل الطاعون وقوله يذهب المرة ويأتي الأخرى
قال المهلب يتصور التحيل في الفرار من الطاعون بأن يخرج في تجارة أو لزيارة مثلا وهو ينوي بذلك الفرار من
الطاعون واستدل ابن الباقلاني بقصة عمر على أن الصحابة كانوا يقدمون خبر الواحد على القياس لأنهم اتفقوا على
الرجوع اعتمادا على خبر عبد الرحمن بن عوف وحده بعد أن ركبوا المشقة في المسير من المدينة إلى الشام ثم رجعوا
ولم يدخلوا الشام * (قوله **بَابُ فِي الْهَبَةِ وَالشَّفْعَةِ**) أي كيف تدخل الحيلة فيها معا ومنفردين (قوله وقال
بعض الناس إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده ستين واحتال في ذلك) أي بأن تواطع الموهوب
له على ذلك والافاجبة لآتم إلا بالقبض وإذا قبض كان بالخيار في التصرف فيها ولا يتأهل للواهب الرجوع فيها
بعد التصرف فلا بد من المواطأة بأن لا تصرف فيها لئيم الحيلة (قوله ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة على واحد
منهما) فخالف الرسول ﷺ في الهبة وأسقط الزكاة * قال ابن بطال إذا قبض الموهوب له هبة فهو مالك لها فإذا
حال عليها الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيها عند الجميع وأما الرجوع فلا يكون عند الجمهور إلا فيما يروى
للولد فإن رجع فيها الأب بعد الحول وجبت فيها الزكاة على الابن «قلت» فإن رجع فيها قبل الحول صح الرجوع
ويستأف الحول فإن كان فعل ذلك ليريد إسقاط الزكاة سقطت وهو آثم مع ذلك وعلى طريقة من يطل الحيل
مطلقا لا يصح رجوعه لثبوت النهي عن الرجوع في الهبة ولا سيما إذا قارن ذلك التحيل في إسقاط الزكاة وقوله
فخالف الرسول ﷺ يعني خالف ظاهر حديث الرسول وهو النهي عن العود في الهبة وقال ابن التين مراده أن
منعجب أبي حنيفة أن من سوي الوالدين يرجع في هبة ولا يرجع الوالد فيما يروى له وهو خلاف قوله ﷺ لا لرجل أن
أن يعطي عطية ف يرجع فيها إلا الوالد يعطي ولده ومثل الذي يرجع في عطية كالكلب يعود في قيته «قلت» فعلى هذا لا يخرج
البخاري حديث ابن عباس للإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وهو يخرج عند أبي داود عن ابن عباس من
وجه آخر كما تقدم بيانه في كتاب الهبة وذهب الجمهور ومنهم الشافعي إلى أن الزكاة تجب على المهيب مدة مكث

وَاللَّهِ فِي الْهَبَةِ وَأَسْفَطَ الزَّكَاةَ **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ
عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْقَائِدُ فِي هَبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْغُودُ
فِي قَيْتِهِ ، لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السَّوْءِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا
مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّعْفَةَ فِي
كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ قَادًا وَقَعَتِ الْخُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرُفُ فَلَا شُعْفَةَ * وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ الشُّعْفَةُ
لِلْجَوَارِ ثُمَّ نَعَمَدَ إِلَى مَا شَدَّدَهُ فَأَبْطَلَهُ ، وَقَالَ إِنْ اشْتَرَى دَارًا فَخَافَ أَنْ يَأْخُذَ الْجَارُ بِالشُّعْفَةِ
فَاشْتَرَى سَهْمًا مِنْ مِائَةِ سَهْمٍ ثُمَّ اشْتَرَى الْبَاقِيَ وَكَانَ لِلْجَارِ الشُّعْفَةُ فِي السَّهْمِ الْأَوَّلِ وَلَا شُعْفَةَ
لَهُ فِي بَاقِي الدَّارِ وَلَهُ أَنْ يَحْتَثَالَ فِي ذَلِكَ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ الشَّرِيدِ قَالَ جَاءَ الْمِسُورُ بْنُ مُخْرَمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى

المال عنده ثم ذكر في الباب ثلاثة احاديث الحديث الاول (قوله سفیان) هو الثوري وقد تقدم شرح حديث ابن
عباس في كتاب الهبة الحديث الثاني حديث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة وظاهره انه لا شفعة
للجار لانه نفى الشفعة في كل مقسوم كما تقدم تقريره (قوله وقال بعض الناس الشفعة للجار) بكسر الجيم من
المجاررة أى تشرع الشفعة للجار كما تشرع للشريك (قوله ثم عمد الى ما شدده) بالشين المعجمة ولبعضهم بالهمزة (قوله
فأبطله) أى حيث قال لا شفعة للجار في هذه الصورة وقال ان اشترى دارا أى أراد شراءها كاملة فحذف أن يأخذ الجار
بالشفعة فاشترى سهما من مائة سهم ثم اشترى الباقي كان للجار الشفعة في السهم الاول ولا شفعة له في باقي الدار
قال ابن بطال أصل هذه المسئلة أن رجلا أراد شراء دار فخاف أن يأخذها جاره بالشفعة فساءل أبا حنيفة كيف
الحيلة في اسقاط الشفعة فقال له اشترى منها سهما واحدا شائعا من مائة سهم فقصر شريكا للمالكها ثم اشترى منه الباقي
فقصر أنت أحق بالشفعة من الجار لان الشريك في المشاع أحق من الجار وانما أمره بأن يشتري سهما من مائة
سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهم الواحد لحقارته وقلة انتفاعه به قال وهذا ليس فيه شيء من خلاف السنة وانما
أراد البخارى الزامهم التناقض لانهم احتجوا في شفعة الجار بحديث الجار أحق يسبقه ثم تحيلوا في اسقاطها بما
يقضى أن يكون غير الجار أحق بالشفعة من الجار انتهى والمعروف عند الحنفية ان الحيلة المذكورة لابي يوسف
وأما محمد بن الحسن فقال بكرة ذلك أشد الكراهية لان الشفعة شرعت لدفع الضرر عن الشفعين فالذي يحتمل اسقاطها
بمنزلة القاصد الى الاضرار بالغير وذلك مكروه ولا سيما ان كان بين المشتري وبين الشفع عداوة وتضرر من
مشاركته ثم إن محل هذا انما هو فيمن احتال قبل وجوب الشفعة أما بعده كن قال للشفع خذ هذا المال ولا تطالبني
بالشفعة فرضى وأخذ فان شفخته تبطل اتفاقا انتهى * الحديث الثالث (قوله سفیان) هو ابن عيينة (قوله عن
ابراهيم بن ميسرة) في رواية الحميدي عن سفیان حدثنا ابراهيم (قوله جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي)
في رواية الحميدي أخذ المسور بن مخرمة بيدي فقال انطلق بنا الى سعد بن أبي وقاص فخرجت معه وأن يده لعل منكبي
فاطلقت معه الى سعد بن أبي وقاص وهو خال المسور وتقدم في كتاب الشفعة من طريق ابن جريج عن ابراهيم
ابن ميسرة بسياق مخالف لهذا فانه قال عن عمرو بن الشريد قال وقعت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن
مخرمة فوضع يده على احدى منكبي وجمع بأن المسور انما وضع يده على منكب عمرو بعد أن وصل معه الى المنزل
سعد كما هو ظاهر رواية الحميدي ويحتمل أن يكون وضعها أولا ثم اتفق دخول عمرو قبله ثم دخل المسور فأعاد

مَنْكَبِي فَاطْلَقَتْ مَمَهُ إِلَى سَعْدٍ فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ لِلْمُسَوِّرِ أَلَا تَأْمُرُ هَذَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنِّي بَيْتِي
الَّذِي فِي دَارِي فَقَالَ لَا أُرِيدُهُ عَلَى أَرْبَعِينَ أَوْ مِائَةً أَوْ مِائَتَيْنِ وَإِنَّمَا مُنْجَمَةٌ قَالَ أُعْطِيَتْ تَحْسِنَاتُهُ
هَذَا فَصَنَعَتْهُ وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفِيهِ مَا بَعَثْتُكَ أَوْ قَالَ مَا أُعْطِيَتْكَ
قَالَتُ لِسَفْيَانَ إِنَّ مَعْمَرًا لَمْ يَقُلْ هَكَذَا قَالَ لَكِنَّهُ قَالَ لِي هَكَذَا * وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا أَرَادَ
أَنْ يَبِيعَ الشُّعْفَةَ فَلَهُ أَنْ يَحْتَالَ حَتَّى يُبْطِلَ الشُّعْفَةَ فَيَبِيعُ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي الدَّارَ وَيَجْذُهَا
وَيَدْفَعُهَا إِلَيْهِ وَيَعْوِضُهُ الْمُشْتَرِي أَلْفَ دِرْهَمٍ فَلَا يَكُونُ لِلشُّفِيعِ فِيهَا شُفْعَةٌ **حَدَّثَنَا**

وضع به على منكبه (قوله قال أوراغ) زاد في رواية ابن جريج مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله الأناظر
هذا) يعني سعد بن أبي وقاص والمراد أن يسأله أو يشير عليه (قوله يتي الذي) كذا لهم بالأفراد والكشميين
يعني الذين بالثنية ورواية ابن جريج جازمة بالثاني فإن عنده فقال سعد والله ما أبتاعهما (قوله إما مقطعة وإما منجمة
شك من الراوى والمراد أنها منجمة على تقدمات مفرقة والنجم الوقت المعين « قوله قال أعطيت » بضم أوله
على البناء للمجهول والقائل هو أبو رافع « قوله ما بعثتك » أى الشيء وفى رواية المسنلى ما بعثت بحذف المفعول
وقوله أوقال ما أعطيتك هو شك من سفيان وجزم هذا الثانى فى رواية سفيان الثورى المذكورة فى آخر الباب ووقع
فى رواية غير الكشميين فيها أعطيتك بحذف الضمير « قوله قلت لسفيان » القائل هو على بن المدنى « قوله أن
معمر لم يقل هكذا » يشير الى ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن
الشريد عن أبيه الحديث دون القصة أخرجه النسائي والمراد على هذا بالمخالفة ابدال الصحابي بصحابي آخر وهذا هو
المعتمد وقال الكرماني يريد أن معمر لم يقل هكذا أى بأن الجار أحق بل قال الشفعة بزيادة لفظ الشفعة انتهى
ولفظ معمر الذى أنشئت اليه الجار أحق بشفعه كرواية أبي رافع سواء والذى قاله الكرماني لأصل له وما أدرى
ما مستنده فيه (قوله قال لكته) يعنى ابراهيم بن ميسرة (قاله لى هكذا) وفى رواية الكشميين قال بحذف الهاء
موقد تقدم فى كتاب الشفعة ما حكاه الترمذى عن البخارى ان الطريقتين صحيحان وإنما صحبهما لأن الثورى وغيره
تابعوا سفيان بن عيينة على هذا الاسناد ولان عبد الله بن عبد الرحمن الطائفى وعمرو بن شعيب وروياه عن عمرو بن
الشريد عن أبيه وتقدم ان ابن جريج رواه عن ابراهيم بن ميسرة كما فى هذا الباب ورواه ابن جريج أيضا عن عمرو
ابن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه النسائي ولعل ابن جريج إنما أخذه عن عمرو بن شعيب بواسطة
ابراهيم بن ميسرة فإنه ذكره عن عمرو بن شعيب بالشفعة ولم يقف الكرماني على شيء من هذا فقال ما تقدم قال المهلب
حساسة ذكر حديث أبي رافع ان كل ما جعله النبي ﷺ حقا لشخص لا يحل لأحد إبطاله بحيلة ولا غيرها (قوله ما قال
بعض الناس اذا أراد أن يبيع الشفعة « كذا للأصلى ولا يذعن غير الكشميين ولا آخرين يمنع ورجح
عياض الاول وقال هو تنوير من النسخ وقال الكرماني يجوز أن يكون المراد لازم المنع وهو الازالة عن الملك
(قوله فيه البائع للشترى الدار وبجها) بمهملتين وتشديد أى يصف حدودها التى تميزها وقال الكرماني فى
بعض النسخ ونحوها وهو أظهر (قوله ويدفعها اليه ويعوضه المشتري ألف درهم) يعنى مثلا (فلا يكون للشفيع فيها
شفعة) أى يشترط أن لا يكون العوض المذكور مشروطا فلو كان أخذها الشفيع بقبضته وإنما سقطت الشفعة
فى هذه الصورة لأن الهبة ليست معاوضة محضة فاشبهت الارث قال ابن التين أراد البخارى أن يبين أن ما جعله
النبي ﷺ حقا للجار لا يحل له إبطاله ثم ذكر البخارى حديث أبي رافع مختصرا من طريق سفيان وهو الثورى
عن ابراهيم بن ميسرة وساقه فى آخر كتاب الحيل أتم منه وفيه تصريح سفيان بتحديث ابراهيم له به (قوله وقال

ابْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ
 سَعْدًا سَأَلَهُ يَتِيمًا بِأَرْبَعِمِائَةٍ مِثْقَالٍ فَقَالَ لَوْلَا أَتَى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ الْبَحَارُ أَحَقُّ
 بِصَفِيرِهِ لِمَا أُعْطِيَكَ * وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْ اشْتَرَى نَصِيبُ دَارٍ فَأَرَادَ أَنْ يُبْطِلَ الشُّعْفَةَ وَهَبَ
 لِابْنِهِ الصَّغِيرِ وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ يَمِينٌ **بَابُ** احْتِيَالِ الْعَامِلِ لِيَهْدِيَ لَهُ **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ بْنُ
 إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنُ اللَّثِيَةِ فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ قَالَ هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا
 هَدِيَّةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَيْلِكَ وَأَمْلَكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ
 صَادِقًا، ثُمَّ خَطَبَنَا فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ فَأَنْتُمْ اسْتَعْمَلْتُمُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ
 بِمَا وَلَا فِي اللَّهِ فَيَأْتِي يَقُولُ هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أَهْدَيْتَ لِي أَفَلَا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ
 حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ وَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ بِجَهَنَّمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 فَلَا عَرَفْنَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ بِجَهَنَّمِ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارٌ أَوْ شَاةٌ تَبْعُرُ، ثُمَّ
 رَفَعَ يَدَهُ حَتَّى رَوَى بَيَاضُ بَطْنِهِ يَقُولُ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ بَصَرَ عَيْنِي وَسَمِعْتُ أُذُنِي

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ

بعض الناس ان اشترى نصيب دار فاراد أن يبطل الشفعة وهب (أى ما اشتراه لانه الصغير (ولا يكون عليه
 يمين) أى لأن الهبة لو كانت للكبير وجب عليه اليمين فتحيل في إسقاطها بجعلها للصغير قال ابن بطال إنما قال ذلك
 لأن من وهب لآبائه شيئاً فعل ما يباح له فله والهبة للابن الصغير يقبلها الأب لولده من نفسه وأشار باليمين الى
 مانو وهب لأجنبي فان للضعف أن يحلف لأجنبي ان الهبة حقيقة وانما جرت بشروطها والصغير لا يحلف لكز عند
 المالكية ان أباه الذى يقبل له يحلف بخلاف ما إذا وهب للغير وعن مالك لا تدخل الشفعة في الموهوب مطلقاً
 وهو الذى في المدونة * قوله **بَابُ** احتيال العامل ليهدي له ذكر فيه حديث أبى حميد الساعدى في قصة ابن
 اللثبية وقد تقدم بعض شرحه في الهبة وتقدمت تسميته وضبط اللثبية في كتاب الزكاة ويأتى استفتاء شرحه في كتاب
 الأحكام ان شاء الله تعالى ومطابقه لترجمة من جهة أن تملكه ما أهدى له إنما كان لعله كونه عاملاً فاعتقد أن الذى أهدى له يستند
 به دون أصحاب الحقوق التى عمل فيها فبين الذى الذى ﷺ ان الحقوق التى عمل لأجلها هى السبب فى الإهداء لانه لو أقام في منزله
 لم يهد له شئ فلا ينبغي له أن يستحلها بمجرد كونها وصلت اليه على طريق الهدية فان ذلك انما يكون حيث تتمحض الحق له
 وقوله في آخره بصريحه وسمع أذن فتح الموحد وضع الصاد المهمة وفتح السين المهمة وكسر الميم قال المذهب حلة العامل
 ليهدي له تقع بان يسمع بعض من عليه الحق فلذلك قال هلا جلس في بيت أمه لينظر هل يهدى له فأشار الى أنه
 لولا الطمع في وضعه من الحق ما أهدى له قال فأوجب الذى ﷺ أخذ الهدية وضمها الى أموال المسلمين كذا قل
 ولم أتف على أخذ ذلك منه صريحاً قال ابن بطال دل الحديث على أن الهدية للعامل تكون لشكر معروضة أو لتعجب
 اليه أو لطمع في وضعه من الحق فأشار الذى ﷺ الى أنه فيما يهدى له من ذلك كأحد المسلمين لأفضل له عليهم
 فيه وانه لا يجوز الاستئثار به انتهى والذي يظهر أن الصورة الثالثة إن وقعت لم تحل للعامل جزماً وما قبلها في طرف
 الاحتال وسيأتى مزيد لهذا في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان الخ) كذا

قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْ اشْتَرَى ذَارًا بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَحْتَالَ حَتَّى يَشْتَرِيَ الذَّارَ بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَيَنْقُذَهُ تِسْعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَيَسْغِيَهُ تِسْعَةً دِرْهَمٍ وَيَسْغِيَهُ دِينَارًا بِمَا بَقِيَ مِنَ الْعِشْرِينَ أَلْفًا فَإِنْ طَلَبَ الشَّفِيعُ أَخَذَهَا بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَالْأَقْلَى سَبِيلُ لَهُ عَلَى الذَّارِ فَإِنْ اسْتَحَقَّتِ الدَّارُ رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ وَهُوَ تِسْعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَيَسْغِيَهُ تِسْعَةً دِينَارًا وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَدِينَارًا لِأَنَّ السَّيِّعَ حِينَ اسْتَحَقَّ انْتَقَصَ الصَّرْفُ فِي الدِّينَارِ فَإِنْ وَجَدَ يَهْدِيهِ الذَّارُ عَيْنًا وَلَمْ تُمْسَقْ فَإِنَّهُ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ قَالَ فَأَجَارَ هَذَا الْخِذَاعَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ

وقع لا كثر هذا الحديث وما بعده متصلا باب احتيال العامل وأظن وقوع هنا تقديم وتأخير فإن الحديث وما بعده يتعلق باب الهبة والشفعة فلما جعل الترجمة مشتركة جمع مسائلها ومن ثم قال الكرماني أنه من تصرف النقلة وقد وقع عند ابن بطال هنا باب بلا ترجمه ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر باب احتيال العامل وعلى هذا فلا إشكال لأنه حيثما كالفصل من الباب ويحتمل أن يكون في الاصل بعد قصة ابن التلية باب بلا ترجمة فسقطت الترجمة فقط أو يصح لها في الاصل (قوله وقال بعض الناس ان اشترى دارا) أى أراد شراء دار بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يحتمل أى على إسقاط الشفعة حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقذه أى ينقد البائع التسعة آلاف درهم وتسعة وتسعين وينقذه ديناراً بما بقي من العشرين ألف أى مصارفه عنها فإن طالبه الشفع أخذها بعشرين ألف درهم أى إن رضى بالثمن الذى وقع عليه العقد والأفلاسل له على الدار أى لسقوط الشفعة لكونه امتنع من بدل الثمن الذى وقع به العقد (قوله فإن استحققت الدار) بلفظ المجهول أى ظهرت مستحقة لغير البائع رجع المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف الخ أى لكونه الفدر الذى تسلمه منه ولا يرجع عليه بما وقع عليه العقد لأن المبيع حين استحق أى للتغير انتقض الصرف أى الذى وقع بين البائع والمشتري فى الدار المذكورة بالدينار ووقع فى رواية الكشميني فى الدينار وهو أوجه (قوله فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق) أى لم تخرج مستحقة فإنه يرد لها عليه بعشرين ألفاً أى وهذا تناقض بين ومن ثم عقبه بقوله فأجاز هذا الخداع بين المسلمين والفرق عندهم أن البيع فى الاول كان مبنيًا على شراء الدار وهو منسوخ ويلزم عدم التقاضى فى المجلس فليس له ان يأخذ الا ما أعطاه وهو الدراهم والدينار بخلاف الرد بالعيب فإن البيع صحيح وإنما يفسخ باختيار المشتري وأما بيع الصرف فكان وقم صحيحاً فلا يلزم من فسخ هذا جلالاً من هذا وقال ابن بطال إنما خص القدر من الذهب الفضة بالمثال لأن بيع الفضة بالذهب متفاضلاً إذا كان يداً يما يجازى بالاجماع فى القائل أصله على ذلك فأجاز صرف عشرة دراهم ودينار بأحد عشر درهماً جعل العشرة دراهم بعشرة دراهم وجعل الدينار بدرهم ومن ثم جعل فى الصورة المذكورة الدينار بعشرة آلاف ليستعظم الشفع الثمن الذى انعقد عليه الصفة فيترك الأخذ بالشفعة فتسقط شفعتها ولا تنفذ الى ما أتقده لأن المشتري تجاوز للبائع عند التقو وخالف مالك فى ذلك فقال المرعى فى ذلك القدر الذى حصل فى يد البائع فيه يأخذ الشفع بدليل الاجماع على أنه فى الاستحقاق والرد بالعيب لا يرجع إلا بما تقده وإلى ذلك أشار البخارى الى تناقض الذى احتال فى إسقاط الشفعة حيث قال فإن استحققت الدار أى أن ظهر أنها مستحقة لغير البائع البع قد دل على أنه موافق للجماعة فى أن المشتري عند الاستحقاق لا يرد إلا ما قبضه وكذلك الحكم فى الرد بالعيب انتهى ملخصاً وموضحاً وقال الكرماني التكتة فى جعله الدينار فى مقابلة عشرة آلاف درهم ولم يحمله فى مقابلة العشرة آلاف فقط لأن الثمن فى الحقيقة عشرة آلاف بقرينة تقده هذا المقدار فلما جعل العشرة

يَبِيعُ الْمُسْلِمَ لَا دَاءَ وَلَا خِيفَةَ وَلَا غَائِلَةَ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي
إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ أَنَّ أَبَا رَافِعٍ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ تَبْنًا بِأَرْبَعِمِائَةٍ
مِثْقَالٍ وَقَالَ لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفِيهِ مَا أُعْطِيَكَ .

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

كتاب التعبير

بابُ أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ

وَالدِّينَارِ فِي مَقَابِلَةِ الثَّمَنِ الْحَقِيقِيِّ لَزِمَ الرِّبَا مَخْلَافٌ مَاذَا نَقَصَ دَرَاهِمًا قَانَ الدِّينَارِ فِي مَقَابِلَةِ ذَلِكَ الْوَاحِدِ وَالْأَلْفِ إِلَّا
وَاحِدًا فِي مَقَابِلَةِ الْأَلْفِ إِلَّا وَاحِدًا بَغِيرِ تَفَاضُلٍ وَقَالَ الْمُهَلَّبُ مَنَاسِبَةً هَذَا الْحَدِيثُ لِهَذِهِ الْمَسْئَلَةِ أَنَّ الْخَبْرَ لَمَّا دَلَّ عَلَى
أَنَّ الْجَارَ أَحَقُّ بِالْبَيْعِ مِنْ غَيْرِهِ مَرَاعَاةَ لِحَقِّهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَقُّ أَنْ يَرْفُقَ بِهِ فِي الثَّمَنِ وَلَا يَقَامَ عَلَيْهِ عَرُوضٌ بِأَكْثَرِ
مِنْ قِيَمَتِهَا وَقَدْ فَهِمَ الصَّحَابِيُّ رَأَى الْخَبْرَ هَذَا الْقَدْرَ فَقَدِمَ الْجَارُ فِي الْعَقْدِ بِالْثَمَنِ الَّذِي دَفَعَهُ إِلَيْهِ عَلَى مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ
أَكْثَرَ مِنْهُ بِقَدْرِ رُبْعِهِ مَرَاعَاةَ لِحَقِّ الْجَارِ الَّذِي أَمَرَ الشَّارِعُ بِمَرَاعَاتِهِ (قَوْلُهُ فَاجَازَ هَذَا الْخَدَاعُ) أَيْ الْحِيلَةَ فِي إِقْبَاعِ
الشَّرِيكَ فِي الْعَيْنِ الشَّدِيدِ إِنْ أَخَذَ بِالشُّغْفَةِ أَوْ أَبْطَالَ حَقَّهُ أَنْ تَرَكَ خَشْيَةً مِنَ الْعَيْنِ فِي الثَّمَنِ بِالزِّيَادَةِ الْفَاحِشَةِ وَإِنَّمَا
أُورِدَ الْبَخَارِيُّ مَسْئَلَةَ الاسْتِحْقَاقِ الَّتِي مَضَتْ لِيَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَاصِدًا لِلْحِيلَةِ فِي أَبْطَالِ الشُّغْفَةِ وَعَقِبَ بِذِكْرِ
مَسْئَلَةِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ لِيَبَيِّنَ أَنَّهُ تَحَكَّمَ وَكَانَ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ إِلَّا مَا قَبِضَهُ لَا زَائِدًا عَلَيْهِ (قَوْلُهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَبِيعُ الْمُسْلِمَ
لَادَاءَ وَلَا خِيفَةَ) قَالَ ابْنُ التِّينِ ضَبْطَاهُ بِكسر الحاء الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا مِثْلُهُ وَقِيلَ هُوَ بَعْضُ أَوَّلِهِ لَتَانِ
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ غَيْرَ طَيِّبٍ كَانَ يَكُونُ مِنْ قَوْمٍ لَمْ يَحْنِ سِيهِمْ لَعَبْدٌ قَدَّمَ لَهُمُ قَالَ ابْنُ التِّينِ وَهَذَا فِي
عَهْدَةِ الرِّقِّ (قُلْتُ) إِنَّمَا خَصَّهُمْ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْخَبْرَ إِنَّمَا وَرَدَ فِيهِ قَالَ وَالْقَائِلَةُ أَنْ يَأْتِيَ أَمْرًا سَرًّا كَالْتَدْلِيسِ وَنَحْوِهِ (قُلْتُ)
وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ طَرَفٌ قَدَّمَ بِكَالِهِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْبَيْعِ مِنْ حَدِيثِ الْعَدَاءِ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ الْمُهْمَلَتَيْنِ
مَهْمُوزًا بِخَالِهِ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَبْدًا أَوْ أُمَةً وَكُتِبَ لَهُ الْمَهْدَةُ هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَبْدًا أَوْ أُمَةً لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خِيفَةَ يَبِيعُ الْمُسْلِمَ لِلْمُسْلِمِ وَسُنْدُهُ حَسَنٌ وَلَهُ طَرُقٌ إِلَى الْعَدَاءِ وَذَكَرَ هَاكَ تَفْسِيرَ الْقَائِلَةِ
بِالسَّرِقَةِ وَالْأَبَاقِ وَنَحْوَهُمَا مِنْ قَوْلِ قَادَةِ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ فَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْخَبْرِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِلَالُ فِي شَيْءٍ مِنْ
بَيْعِ الْمُسْلِمِينَ بِالصَّرْفِ الْمَذْكُورِ وَلَا غَيْرِهِ (قُلْتُ) وَوَجْهُ الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ لِقِظُهُ لَفْظُ الْخَبْرِ لَكِنْ مَعْنَاهُ النَّهْيُ
وَيُؤْخَذُ مِنْ عَمُومِهِ أَنَّ الْإِحْتِيَالَ فِي كُلِّ بَيْعٍ مِنْ بَيْعِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَحِلُّ فَيَدْخُلُ فِيهِ صَرَفُ دِينَارٍ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَنَحْوِ
ذَلِكَ (قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْبَابِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى) هُوَ الْقَطَّانُ وَسُفْيَانُ هُوَ الثَّوْرِيُّ وَقَوْلُهُ أَنَّ أَبَا رَافِعٍ سَأَلَ سَعْدَ
ابْنَ مَالِكٍ هُوَ ابْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعِنْدَ أَحْمَدَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِالشَّكِّ أَنَّ سَعْدًا سَأَلَ أَبَا
رَافِعٍ أَوْ أَبَا رَافِعٍ سَأَلَ سَعْدًا وَلَا أَثَرَ لِهَذَا الشَّكِّ وَقَوْلُهُ يَتَنَا بِأَرْبَعِمِائَةٍ مِثْقَالٍ فِي يَدَيْنِ الثَّمَنِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ قَالَ
وَقَالَ لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ) الْقَائِلُ الْأَوَّلُ عَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ وَالثَّانِي أَبُو رَافِعٍ وَقَدْ يَتَنَّهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ فِي رَوَايَتِهِ
وَلَفْظُهُ فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ قَدِّمْتُ مَبَاحَتَهُ وَنَحْوَهُ خَاصَّةً بِاشْتِمَالِ كِتَابِ الْحِلِّ مِنَ الْأَحَادِيثِ
الْمَرْفُوعَةِ عَلَى أَحَدٍ وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا مُلَاقً مِنْهَا وَاحِدًا وَسَائِرُهَا مُوَصُولٌ وَكُلُّهَا مُكَرَّرَةٌ فِيهِ وَفِيهَا قَدَّمَ فِيهِ أَثَرُ وَاحِدٍ
عَنِ أَبِي يُونُسَ وَاللَّهُ سَيِّحَانُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(كتاب التعبير)

* (قَوْلُهُ بَابُ) بِالْتَوْنِ (أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ) كَذَا لِلنَّفْسِ وَالْقَابِسِ

ولا يخر منه الا أنه سقط له عن غير المستعمل لفظ باب وتغيرم باب التعبير وأول ما بدى به الى آخره وللإسماعيلي كتاب التعبير ولم يرد وثبتت البسمة أولا للجميع والتعبير خاص بتفسير الرؤيا وهو العبور من ظاهرها الى باطنها وقيل النظر في الشيء فيعتبر بعضه ببعض حتى يحصل على فهمه حكاه الأزهري وبالأول جزم الراغب وقال أصله من العبور بفتح هم سكون وهو التجاوز من حال الى حال وخصوصا تجاوز الماء بسباحة أو في سفينة أو غيرها بلفظ العبور بضمين وعبر القوم اذا ماتوا كأنهم جازوا القنطرة من الدنيا الى الآخرة قال والاعتبار والعبرة الحالة التي يتوصل بها الى معرفة المشاهد الى ما ليس بمشاهد وقال عبرت الرؤيا بالتخفيف اذا فسرناها وعبرتها بالتشديد للبالغة في ذلك وأما الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه وهي بوزن فعلى وقد تسهل الممزة وقال الواحدى هي في الاصل مصدر كاليسرى فلما جعلت اسما لما يتخيله النائم أجريت مجرى الاسماء قال الراغب والرؤية بالماء ادراك المرء بحاسة البصر وطلق على ما يدرك بالتخيل نحو أرى ان زيدا مسافر وعلى التفكير النظرى نحو انى أرى مالا ترون وعلى الرأى وهو اعتقاد أحد التقيضين على غلبة الظن انتهى وقال القرطبي في المفهم قال بعض العلماء وقد تجي الرؤيا بمعنى الرؤية كقوله تعالى وما جعلنا الرؤيا التي أريناك الا فتنة للناس فزعم أن المراد بها ما رآه النبي ﷺ ليلة الاسراء من العجائب وكان الاسراء جميعه في البقعة (قلت) وعكسه بعضهم فزعم أنه حجة لمن قال ان الاسراء كان مناما والاول المعتد وقد تقدم في تفسير الاسراء قول ابن عباس إنها رؤيا عين ويحتمل أن تكون الحكمة في تسمية ذلك رؤيا لكون أمور النيب مخالفة لرؤيا الشهادة فاشبهت ما في المنام وقال القاضي أبو بكر بن العربي الرؤيا ادراكات علقها الله تعالى في قلب العبد على يدى ملك أو شيطان إما باسائها أى حقيقتها وإما بكناها أى عبارتها وإما تخيلها ونظيرها في البقعة الخواطر فانها قد تأتي على نسق في قصد وقد تأتي مسترسلة غير محصلة هذا حاصل قول الأستاذ أبى اسحق قال وذهب القاضي أبو بكر بن الطيب الى أنها اعتقادات واحتج بأن الرائي قد يرى نفسه بجهة أو طائرا مثلا وليس هذا إدراكا فوجب أن يكون اعتقادا لأن الاعتقاد قد يكون على خلاف المعتقد قال ابن العربي والاول أولى والذي يكون من قيل ما ذكره ابن الطيب من قيل المثل فالادراك إنما يتعلق به لا بأصل الذات انتهى ملخصا وقال المازرى كثر كلام الناس في حقيقة الرؤيا وقال فيها غير الاسلاميين أقوال كثيرة منكدة لأنهم حاولوا الوقوف على حقائق لا تدرك بالعقل ولا يقوم عليها برهان وهم لا يصدقون بالسبع فاضطربت أقوالهم فمن يشئ الى الطب ينسب جميع الرؤيا الى الاخلاط فيقول من غلب عليه البغم رأى أنه يسبح في الماء ونحو ذلك لمناسبة الماء طبيعة البغم ومن غلبت عليه الصفراء رأى النيران والصعود في الجو وهكذا الى آخره وهذا وان جوزه العقل وجاز أن يجري الله العادة به لكنه لم يعم عليه دليل ولا اطردت به عادة والقطع في موضع التجويز غلط ومن يشئ الى الفلسفة يقول ان صور ما يجري في الارض هي في العالم العلوى كالنقوش فاحاذى بعض النقوش منها انتقش فيها قال وهذا أشد فسادا من الاول لكونه تحكما لا برهان عليه والانتقاش من صفات الاجسام وأكثر ما يجري في العالم العلوى الاعراض والاعراض لا ينتقش فيها قال والصحيح ما عليه أهل السنة ان الله يخلق في قلب النائم اعتقادات كما يخلقها في قلب اليقظان فاذا خلقها فكأنه جعلها على أمور أخرى يخلقها في ثاني الحال ومما وقع منها على خلاف المعتقد فهو كما يقع اليقظان ونظيره ان الله خلق النعم علامة على المطر وقد يتخلف وتلك الاعتقادات تقع تارة بمحضرة الملك فيقع بعدها ما يبرر أو بمحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والعم عدائه تعالى وقال القرطبي سبب تخيل غير الشرعين اعراضهم عما جاءت به الانبياء من الطريق المستقيم ويان ذلك أن الرؤيا انما هي من ادراكات النفس وقد غيب عنا علم حقيقتها أى النفس وإذا كان كذلك فالاولى أن لا نعلم علم ادراكاتنا بل كثيرة انكشف لاننا من ادراكات السمع والبصر انما نعلم منه امورا جميلة لا تهصيل وهل القرطبي في المفهم عن بعض أهل العلم ان الله تعالى ملكا يعرض المرتبات على المحل المدرك من النائم فيمثل له صورة محسوسة فتارة تكون أمثلة لمواقف في الوجود وتارة تكون أمثلة لمعان

مُبَكِّرٌ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ قَالَ الزُّهْرِيُّ فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ

معمورة وتكون في الحالين مبصرة ومنفرة قال ويحتاج فيها قلبه عن الملك إلى توقيف من الشرع والافجائز أن يخلق الله تلك الثلاث من غير ملك قال وقيل إن الرؤيا إدراك أمثة منضبطة في التخيل جلها الله أعلاما على ما كان أو يكون وقال القاضي عياض اختلف في الثائم المستغرق قيل لا يصح رؤياه ولا ضرب المثل له لأن هذا لا يدرك شيئا مع استغراق أجزاء قلبه لأن النوم يخرج الحى عن صفات التمييز والظن والتخيل كما يخرج عن صفة العلم وقال آخرون بل يصح للثائم مع استغراق أجزاء قلبه بالنوم أن يكون ظانا ومتخيلا وأما العلم فلا لأن النوم آفة تمنع حصول الاعتقادات الصحيحة ثم إن كان بعض أجزاء قلبه لم يعمل فيه النوم فصح وبه يضرب المثل وبه يرى ما يدخله ولا تكلف عليه حينئذ لأن رؤياه ليست على حقيقة وجود العلم ولا صحة البرهان بقيت فيه بقية يدرك بها ضرب المثل وأيده القرطبي بأن النبي ﷺ كان ينام عينه ولا ينام قلبه ومن ثم احترز القائل بقوله المدرك من الثائم وقنا قل منضبطة في التخيل لأن الرائي لا يرى في منامه الأمن نوع ما يدركه في اليقظة بحسب الآلات التخيلات قد تركب له في النوم تركبا يحصل به صورة لا عهد له بها يكون علما على أمر تادر كمن رأى رأس إنسان على جسد فرس له جناحان مثلا وأما قوله أعلاما إلى الرؤيا الصحيحة المنتظمة الواقعة على شروطها وأما الحديث الذى أخرجه الحاكم والعقيلي من رواية محمد بن مجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال لقي عمر عليا فقال يا أبا الحسن الرجل يرى الرؤيا فيهما يصدق ومنها ما يكذب قال نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول ما من عبد ولا أمة ينام فيميتي نوما إلا أخرج بروحه إلى العرش فلقى لا يتيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تصدق والى يتيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تكذب قال القاضي في تلخيصه هذا حديث منكر لم يصححه المؤلف ولعل الآفة من الراوى عن ابن مجلان (قلت) هو أزهري بن عبد الله الأزدي الحراساني ذكره العقيلي في ترجمته وقال أنه غير محفوظ ثم ذكره من طريق أخرى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن الحارث عن علي بن فضال وذكر فيه اختلافا في وقفه ورفضه وذكر ابن القيم حديثا مرفوعا غير معزو أن رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام ووجد الحديث المذكور في نوادر الأصول للترمذي من حديث عباد بن الصامت أخرجه في الأصل الثامن والسبعين وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمر وهو واه وفي سنده جند قال ابن ميمون عن حمزة بن الزبير عن عباد قال الحكيم قال بعض أهل التفسير في قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أى في المنام ورؤيا الانبياء وحى بخلاف غيرهم قالوا لا يدخله خلل لأنه محروس بخلاف رؤيا غير الانبياء فلها قد يحضرها الشيطان وقال الحكيم أيضا وكل الله بالرؤيا ملكا اطلع على أحوال بني آدم من اللوح المحفوظ فينسخ منها ويضرب لكل على قسته مثلا فإذا نام مثل له تلك الاشياء على طريق الحكمة لتكون له بشرى أو نذارة أو معاجة والآدمي قد لطم على الشيطان لشدة العداوة بينهما فهو يكد به بكل وجه ويريد إفساد أموره بكل طريق فيبلس عليه ويواجه إما بتخليطه فيها وإما بخلفته عنها ثم جمع للرأي تنحصر على قسمين الصادقة وهى رؤيا الانبياء ومن تعيم من الصالحين وقد تقع لتبريم بدمور وهى التي تقع في اليقظة على وفق ما وقعت في النوم والاضغاث وهى لا تندرج وهى انواع الاول تلاعب الشيطان ليحزن الرائي كأن يرى أنه قطع رأسه وهو يتبعه أو رأى أنه واقع في هول ولا يحسن بنجده ونحو ذلك الثاني أن يرى أن بعض الملائكة تأمره أن يفعل المحرمات مثلا ونحوه من المحال عقلا الثالث أن يرى ما تحدث به نفسه في اليقظة أو يمتناه فيه كما هو في المنام وكذا رؤية ما جرت به عادته في اليقظة أو ما يطلب على مزاجه ويقع عن المستقبل غالبا وعن الحال كثيرا وعن الماضى قليلا ثم ساق المصنف حديث عائشة في بدء الوحي وقد ذكره في أول الصحيح وقد شرحته هناك ثم استدركت ما فات من شرحه في تفسير أثر أبياسم ربك وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره

بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَسْخِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ
فَلَقَ الصُّبْحَ ، فَكَانَ يَأْتِي حِرَاءَ قَيْتَحَنَتْ فِيهِ هُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعُدَدِ وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ

في القومين غالباً ما يستفاد من شرحه ومبداه على الزهري عن عروة عن عائشة وقد ساقه في الموضع الثلاثة عن يحيى
ابن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهري ولكنه ساقه على لفظه في أول الكتاب في قرنه في التفسير يونس بن زيد
وساقه على لفظه ثم قرنه هنا بمصر وساقه على لفظه وقوله هنا أنبأنا معمر قال قال الزهري فأخبرني عروة وقع عند مسلم
عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق مثله لكن فيه وأخبرني بالواو لا بالفاء وهذه الفاء مقبلة لشيء عذرف وكذلك الواو
عاطفة عليه وقد بينه السبق في الدلائل حيث أخرج الحديث من وجه آخر عن الزهري عن محمد بن النعمان بن بشير
مرسلاً فذكر قصة بدء الوحي مختصرة وتزول اقرأ باسم ربك الذي خلق الإنسان من علق قال محمد بن النعمان فرجع
رسول الله ﷺ بذلك قال الزهري فسمعت عروة بن الزبير يقول قالت عائشة فذكر الحديث مطبوعاً (قوله الصالحة) في
رواية عقيل الصادقة وهما بمعنى واحد بالنسبة إلى أمور الآخرة في حق الأنبياء وأما بالنسبة إلى أمور الدنيا فالصالحة في
الأصل أحسن رؤيا التي كلها صادقة وقد تكون صالحة وهي الأكثر وغير صالحة بالنسبة للدنيا كما وقع في الرؤيا بسوم
أحد وأما رؤيا غير الأنبياء فينبها عموم وخصوص إن فسرنا الصادقة بأنها التي لا تحتاج إلى تعبير وأما إن فسرناها بأنها غير
الاضغاث فالصالحة أحسن مطلقاً وقال الامام نصر بن يعقوب الدينوري في التعبير القادري الرؤيا الصادقة ما تقع بعينه أو
ما عبر في المنام أو يخبر به مالا يكذب والصالحة ما يسر (قوله الا جاءته مثل فلق الصبح) في رواية الكشميهني جاءت
كرواية عقيل قال ابن أبي جرة إنما شبهها بفتح الصبح دون غيره لأن شمس النبوة كانت الرؤيا مبادئ أنوارها فإزال
ذلك النور ينسحق حتى اشترقت الشمس فمن كان باطنه نورياً كان في التصديق بكراً كأي بكر ومن كان باطنه مظلماً كان
في التكذيب خفاساً كأي جهل وبقية الناس بين هاتين للتزلزل كل منهم بقدر ما أعطي من النور (قوله ياتي حراء) قال ابن
أبي جرة الحكمة في تحصيله بالخلف فيه إن اللقم فيه كان يمكنه رؤية الكمية فيجتمع لمن يخلو فيه ثلاث عبادات
الحلوة والتعب والنظر إلى البيت (قلت) وكانه مما بقي عندهم من أمور الشرع على سنن الاعتكاف وقد تقدم إن الزمن
الذي كان يخلو فيه كان شهر رمضان وإن قريشاً كانت تفعله كما كانت تصوم عاشوراء ويزاد هنا أنهم إنما ينام يناموا النبي
ﷺ في غار حراء مع مزيد الفضل فيه على غيره لأن جده عبد المطلب أول من كان يخلو فيه من قريش وكانوا يعظمونه
لجلاله وكبريته فتبعه على ذلك من كان يتأله فكان ﷺ يخلو بمكان جده وسلمه ذلك أعمامه لكرامته عليهم وقد
تقدم ضبط حراء وإن كان الأضعف فيه كسر أوله وبالله وحكي تثليث أوله مع الد والقصر وكسر الراء والفرف وعدمه
فيجتمع فيه عند طلعت مع قلأ حرفه ونظيره قيام لكن الخطأ في جزمه بأن فتح أوله لحن وكذا ضمهم وكذا قصره وكسر أراموزاد التميمي
ترك الصرف وقال الكرماني إن الذي كسر الراء أراد الأمانة فهو سائغ (قوله الليالي ذوات العدد) قال الكرماني يحتمل
الكثرة إذا لكثير يحتاج إلى العدد وهو المناسب للقيام (قلت) أما كونه المناسب فسلم وأما الأول فلا لأن عادتهم
جرت في الكثيرين بوزن وفي القليل أن يبد وقد جزم الشيخ أبو محمد بن أبي جرة بأن المراد به الكثرة لأن العدد
على قسمين فإذا أطلق أريد به مجموع الفقه والكثرة فكأنها قالت ليالي كثيرة أي مجموع قسمي العدد وقال الكرماني
اختاف في تصديده ﷺ بماذا كان يتعب بناء على أنه هل كان متعبداً بشرع سابق أولاً والثاني قول الجمهور ومستندهم أنهم
لو وجد لقل ولأنه لو وقع لكان فيه تغير عنه وبماذا كان يتعب قبل بما يلقي إليه من أنوار المعرفة وقيل بما يحصل
له من الرؤيا وقيل بالتفكير وقيل باجتناب رؤية ما كان يقع من قومه ورجح الأمدى وجماعة الأول ثم اختلفوا في تعيينه
على ثمانية أقوال آدم أو نوح أو إبراهيم أو موسى أو عيسى أي أكل شريعة أو الوقف (قوله فتزوده) في رواية
الكشميهني يحذف الضمير وقوله ثلثها تقدم في بدء الوحي إن الضمير لليالي ويحتمل أن يكون للمرة أو لليلة أو للحلوة

ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَتَزَوِّدُهُ بِإِثْلِهَا حَتَّى فَبِحَةِ الْحَقِّ وَهَوَى فِي غَارِ حِرَاءٍ فَبَإَهُ الْمَلِكُ فِيهِ فَقَالَ

أو العبادة ورجع شيخنا البلقي أن الضمير لستة فذكر من رواية ابن اسحق كان يخرج الى حراء الى كل عام شهرا من السنة ينتسك فيه يطعم من جاءه من المساكين قال وظهره ان التزود لثلاثا كان في السنة التي تليها لا لمدة أخرى من تلك السنة وقد كنت قويت هذا في التفسير ثم ظهر لي بعد ذلك أن مدة الخلوة كانت شهرا كان يتزود لبعض ايام الشهر فاذا نفذ ذلك الزاد رجع الى أهله فتزود قدر ذلك من حبة أنهم لم يكرهوا في سنة بالغنم العيش وكان غالب زادم اللبن واللحم وذلك لا يدخر منه كفاية الشهور لتلايسرع اليه القصاد ولا سيما وقد وصف بأنه كان يطعم من يرد عليه (قوله حتى فبحة الحق) حتى هنا على بابها من انتهاء الناية أى انتهى توجهه لغار حراء بمعنى الملك فترك ذلك وقوله فيه ففتح الفاء وكسر الجيم ثم هز أي جاءه الوحي بفتح قاله النورى قال فانه عليه السلام لم يكن متوقفا للوحي وفي اطلاق هذا التي نظر فإن الوحي كان جاءه في النوم مرارا قاله شيخنا البلقي وأسنده الى ما ذكره ابن اسحق عن عبيد بن عمير أنه وقع له في المنام نظير ما وقع له في اليقظة من الخط والأمر بالقراءة وغير ذلك انتهى وفي كون ذلك يستلزم وقوعه في اليقظة حتى يتوجه نظر فالاولى ترك الجزم بأحد الأمرين وقوله الحق قل الطيبي أى أمر الحق وهو الوحي أو رسول الحق وهو جبريل وقال شيخنا أى الأمر البين الظاهر أو المراد الملك بالحق أى الأمر الذى يثبت به (قوله فجاء الملك) تقدم في بدء الوحي الكلام على الفاء التي في قوله فجاء الملك وانها التفسيرية وقال شيخنا البلقي يحتمل أن تكون للتعقيب والمعنى بمجيء الحق انكشاف الحال عن امر وقع في القلب فجاءه الملك عتبه قال ويحتمل أن تكون سببية أي حتى قضى بمجيء الوحي بسبب ذلك جاءه الملك (قلت) وهذا اقرب من الذى قبله وقوله فيه يؤخذ منه رفع يوم من يظن أن الملك لم يدخل اليه الغار بل كلمه والنبي عليه السلام داخل الغار وللك على الباب وقد عزوت هذه الزيادة في التفسير لللائل البيهقي تبعنا شيخنا البلقي ثم وجدتها هناك فكان العزو اليه أولى فألحقت ذلك هناك قال شيخنا البلقي للملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهدته في كلام ورقة وكما مضى في حديث جابر أنه الذى جاءه بحراء ووقع في شرح القطب الحلبى الملك هنا هو جبريل قاله السبكي فذهب منه شيخنا وقال هذا لا خلاف فيه فلا يحسن عزوه للسبكي وحده قال واللام في الملك لتعريف الماهية لا للمد لا أن يكون المراد به ماعبه الذى عليه السلام قبل ذلك لما كلمه في صباه أو اللفظ لعائشة وقصدت به ما تعبد من مخاطبه به انتهى وقد قال الاسماعيلي هي عبارة عما عرف بعد انه ملك وانما الذى في الاصل فجاءه جاء وكان ذلك الجاني ملكا فاجبر عليه السلام عنه يوم أخبر بحقيقة جنسه وكان الحامل على ذلك انه لم يقدم له مرفة به انتهى وقد جاء التصريح بأنه جبريل فأخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من طريق أبي عمران الجوني عن رجل عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف هو وخديجة فوافق ذلك رمضان فخرج يوما فسمع السلام عليكم قال فظنت أنه من الجن فقال أبشروا فإن السلام خير ثم رأى يوما آخر جبريل على الشمس له جناح بالشرق وجناح بالمغرب قل فبعت منه الحديث وفيه انه جاءه فسلمه حتى أنس به وظهره أن جميع ما وقع له كان وهو في الغار لكن وقع في مرسل عبيد بن عمير فاجلس على درنوك فيه اليافوت والاذؤ وهو بضم الهمزة والنون بينهما راء ساكنة نوع من البسط له حبل وفي مرسل الزهري فاجلس على علس كريم معجب وأفاد شيخنا أن سن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه جبريل في غار حراء كان أربعين سنة على المشهور ثم حكى أقوالا أخرى قبل أربعين يوما وقبل عشرة أيام وقبل شهرين وقبل وستين وقبل وثلاثا وقبل وخمسا قال وكان ذلك يوم الاثنين نهارا قال واختلف في الشهر فقبل شهر رمضان في سابع عشرة وقبل سابعه وقبل رابع عشره (قلت) ورمضان هو الراجح لما تقدم من انه الشهر الذى جاء فيه في حراء فجاءه الملك وعي هذا يكون سنة حينئذ أربعين سنة وستة أشهر وليس ذلك في الاقوال التي حكاهها شيخنا ثم قال وسيأتى ما يؤيد ذلك من قول من قال ان وحي المنام كان ستة أشهر قال شيخنا وقبل في سابع عشرة شهر رجب وقبل في أول شهر ربيع الاول وقبل في ثمانية انتهى ووقع

أَفْرَأَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ هَلْ أَتَاكَ بِقَارِيٍّ فَأَخَذَ نِي فَفَعَطَنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجُهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ أَفْرَأَ هَلْ أَتَاكَ بِقَارِيٍّ فَأَخَذَ نِي فَفَعَطَنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجُهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ أَفْرَأَ هَلْ أَتَاكَ بِقَارِيٍّ فَفَعَطَنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجُهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ أَفْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ

في رواية الطيالسي التي أشرت إليها أن عبيد جبريل كان لما أراد النبي ﷺ أن يرجع إلى أهله فإذا هو بجبريل وميكائيل فبهط جبريل إلى الأرض وبقي ميكائيل بين السماء والأرض الحديث فيستفاد من ذلك أن يكون في آخر شهر رمضان وهو قول آخر يضاف لما تقدم ولله أرجحها (قوله فقال اقرأ) قال شيخنا ظاهره أنه لم يتقدم من جبريل شيء قبل هذه الكلمة ولا السلام فيحتمل أن يكون سلم وحذف ذكره لانه متبادر وقد سلم للملائكة على إبراهيم حين دخلوا عليه ويحتمل أن يكون لم يسلم لان القصد حينئذ تخفيف الامر وتهويله وقد تكون مشروعية ابتداء السلام تتعلق بالبشر لامن الملائكة وان وقع ذلك منهم في بعض الاحيان (قلت) والحالة التي سلموا فيها على إبراهيم كانوا في صورة البشر فلا ترد هنا ولا يرد سلامهم على أهل الجنة لان أمور الآخرة مغايرة لأمور الدنيا غالبا وقد ذكرت عن رواية الطيالسي أن جبريل سلم أولا ولم ينقل أنه سلم عند الامر بالقراءة والله أعلم (قوله فقال له النبي ﷺ) هذا مناسب لسياق الحديث من أوله إلى هنا بلفظ الأخبار بطريق الرسائل ووقع مثله في التفسير في رواية بدء الوحي اختلاف هل فيه قال ما أنا بقاريء أو قلت ما أنا بقاريء وجميع بين اللفظين يونس عند مسلم قل قلت ما أنا بقاريء قال شيخنا البلقيني وظهره أن عائشة سمعت ذلك من النبي ﷺ فلا يكون من مراسلات الصحابة (قوله فقلت ما أنا بقاريء فأخذني فغطني) استدلل به على أن اصل ترد للتنبيه ولم يذكره قاله شيخنا البلقيني ثم قال ويحتمل أن تكون على بابها لطلب القراءة على معنى أن الامكان حاصل (قوله فقال اقرأ) قال شيخنا البلقيني رحمه الله دللت القصة على أن مراد جبريل بهذا أن يقول النبي ﷺ نص ماقاله وهو قوله اقرأ وانما لم يقل له قل اقرأ إلى آخره لئلا يظن أن لفظة قل ايضا من القرآن (قلت) ويحتمل أن يكون السر فيه الابتلاء في أول الامر حتى يترتب عليه ما وقع من اللفظ وغيره ولو قال له في الأول قل اقرأ باسم ربك الخ لبادر إلى ذلك ولم يقع ما وقع ثم قال شيخنا ويحتمل أن يكون جبريل أشار بقوله اقرأ إلى ما هو مكتوب في النمط الذي وقع في رواية ابن اسحق فذلك قال له ما أنا بقاريء أي لا أحسن قراءة الكتب قال والاول أظهر وهو أنه أراد بقوله اقرأ التلغظ بها (قلت) ويؤيده أن رواية عبيد بن عمير انما ذكرها عن منام تقدم بخلاف حديث عائشة فانه كان في القفظة ثم تكلم شيخنا على ما كان مكتوبا في ذلك النمط فقال اقرأ أي القدر الذي أقرأه إياه وهي الآيات الأولى من اقرأ باسم ربك ويحتمل أن يكون جملة القرآن وعلى هذا يكون القرآن نزل جملة واحدة باعتبار نزول منجبا باعتبار آخر قل وفي احضاره له جملة واحدة إشارة إلى أن آخره يكمل باعتبار الجملة ثم تكلم باعتبار التفصيل (قوله حتى بلغ مني الجهد) تقدم في بدء الوحي أنه روى بنصب البدل ورفعها وتوجيهها وقال التوربشحي لأرى الذي قاله بالنصب الاوم فانه يصير المعنى انه غطه حتى استفراغ الملك قوته في ضفطه بحيث لم يبق فيه مزيد وهو قول غير سديد فان البنية البشرية لا تنطبق استيفاء القوة الملكية لاسيما في مبتدأ الامر وقد صرح الحديث بأنه داخله الرعب من ذلك (قلت) وما اللانع أن يكون قواه الله على ذلك ويكون من جملة معجزاته وقد أجاب الطيبي بأن جبريل لم يكن حينئذ على صورة الملكية فيكون استفراغ جهده بحسب صورته التي جاء بها حين غطه قال وإذا صحت الرواية اضمحل الاستبعاد (قلت) الترجيح هنا متعين لاتحاد القصة ورواية الرفع لاشكال فيها وهي التي ثبتت عن الأكثر فترجعت وإن كان للآخرى توجيه وقد رجح شيخنا البلقيني بأن فاعل بلغ هو اللفظ والتقدير بلغ مني النمط جهده أي غايته فيرجع الرفع والنصب إلى معنى واحد وهو أولى قال شيخنا وكان الذي حصل له عندئذ

الَّذِي خَلَقَ، حَتَّى بَلَغَ مَا لَمْ يَتَلَمَّ قَرَجَعُ بِهَا تَرْجُفُ بَوَادِرُهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ فَقَالَ
زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي فَوَعَلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرُّوعُ فَقَالَ يَا خَدِيجَةُ مَا لِي وَأَخْبَرَهَا الْحَبْرَ
وَقَالَ قَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي فَقَالَتْ لَهُ كَلَّا أَبْشِرْ فَوَاقَهُ لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا إِنَّكَ لَتَصِلَ الرَّحِمَ
وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ، ثُمَّ أَطْلَقَتْ

الوحي من الجهد حقة لما صار يحصل له من الكرب عند نزول القرآن كما في حديث ابن عباس كان يبالغ من
التزليل شدة وكذا في حديث عائشة وعمر وبنو أمية وغيرهم وهي حالة يؤخذ فيها عن حال الدنيا من غير موت
فهو مقام برزخي يحصل له عند تلقي الوحي ولما كان البرزخ العام يكشف فيه للبصيرة كثير من الأحوال خصوصاً انه يبه
يرزخ في الحياة يلقي اليه فيه وجه الشتم على كثير من الاسرار وقد وقع لكثير من الصلحاء عند الفية بالنوم أو
غيره اطلاع على كثير من الاسرار وذلك مستند من مقام النبوة ويشهد له حديث رؤيا المؤمن جزء من شتو أوربين
جزءاً من النبوة كما سيأتي الاسم به قريباً قال السبلي تأويل النقط الثلاث على ما في رواية ابن اسحق انها كانت في النوم
انه سيقع له ثلاث شدا تدعى بطنى بها ثم يأتي الفرج وكذلك كان فانه لقي ومن تبعه شدة أولى بالشعب لما حصرهم قريش
وثانية لما خرجوا وتوعدوهم بالقتل حتى فروا الى الحبشة وثالثة لما هموا بما هموا به من السكره كقالت لمالي واذا بكر
بك الذين كنتموا ليشتركوا الآفة فكانت له العاقبة في الشدا الثلاث وقال شيخنا اللبني ما منحه وهذه للنسبة حسنة ولا
يتعين للنوم بل تكون بطريق الاشارة في البيضة قال ويمكن أن تكون للنسبة ان الامر الذي جاء به تقييل من حيث
القول والعمل والنية أو من جهة التوحيد والاحكام والاخبار بالغيب للماضي والآتي وأشار بالرسالات الثلاث الى
حصول التيسير والتسبيل والتخفيف في الدنيا والبرزخ والآخرة عليه وعلى أمته (قوله فرجع بها) أي رجع مصاحباً
للايات المحسوسة المذكورة (قوله ترجف بواديه) تقدم في بدء الوحي بلفظ فؤاده قال شيخنا الحكمة في العنود عن
القلب الى الفؤاد ان الفؤاد وعاء القلب على ما قاله بعض أهل اللغة فاذا حصل للوواء الرجفان حصل لما فيه
فيكون في ذكره من تعظيم الامر ما ليس في ذكر القلب وأما بواديه فلراد بها اللحمة التي بين اللسك والنعق
جردت العادة بأنها تضطرب عند الفزع وعلى ذلك جرى الجوهري ان اللحمة المنكورة سميت
بلفظ الجمع وفتحها ابن بري قال البوادر جمع بادرة وهي ما بين اللسك والنعق يعني أنه لا يختص بضو واحد وهو
جيد فيكون إسناد الرجفان الى القلب لكونه عمله والى البوادر لانها مظهره وأما قول الله اودى البوادر والفؤاد واحد
فان أراد أن مفادهما واحد على ما قررناه والا فهو مرود (قوله وقال قد خشيت على) بالتشديد وفي رواية الكشمبيني
على نفسي (قوله فقالت له كلاً أبشر) قال النووي بما لغيره كلاً كلمة نفي وإيجاد وقد تأتي بمعنى حقاً وبمعنى الاستفتاح
وقال القزاز هي هنا بمعنى الرد لما خشي على نفسه أي لا خشية عليك ويؤيده أن في رواية أبي ميسرة فقالت معاذ الله
ومن اللطائف أن هذه الكلمة التي ابتدأت خديجة النطق بها عقب ما ذكر لها النبي ﷺ من النعمة التي وقعت له هي
التي وقعت عقب الآيات المحسوسة من سورة اقرأ في نطق التلاوة بفرقت على لسانها انفاً لانها لم تكن زالت بعد وانما نزلت
في قصة أبي جهل وهذا هو الشهور عند المفسرين وقد ذهب بعضهم الى أنها تتعلق بالانسان المذكور قيل لان المرة
اذا أعيدت معرفة فهي عين الاولى وقد أعيد الانسان هنا كذلك فكان التقدير كلاً لا يلحم الانسان ان الله هو خلقه
وعلمه أن الانسان ليطغى وما قولها هنا ابشر فلم يقع في حديث عائشة تعيين البشر به ووقع في دلائل البين من طريق
ابى ميسرة مرسل انه ﷺ قص على خديجة لما رأى في المنام فقالت له أبشر فان الله لن يصنع بك الاخيراً ثم أخبرها بما
وقع له من شق البطن واعادته فقالت له ابشر ان هذا واقع خير ثم استعلن له جبريل فذكر القصة فقال لما رايتك الذي
كنت رايت في المنام فانه جبريل استعلن لي بان ربي ارسله الى واخبرها بما جاء به فقالت ابشر فو الله لا يفعل الله بك الاخيراً

بِهِ خَدِيجَةٌ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدٍ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قُصَيْ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ أَخُو أَبِيهَا، وَكَانَ أَمْرًا تَنْصَرُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ، فَيَكْتُبُ بِالْعَرَبِيَّةِ بِحَقِّ الْإِنْجِيلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ أَيْ ابْنُ عَمِّ اسْمِعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ هَذَا وَرَقَةُ ابْنُ أَخِي مَاذَا تَرَى فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَا رَأَى فَقَالَ وَرَقَةُ هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى بِالْيَتْنِ فِيهَا جَذَعًا أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ مَخْرَجِي هُمْ فَقَالَ وَرَقَةُ نَعَمْ لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي وَإِنْ يَذُرْكُنِي يَوْمَكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا ثُمَّ لَمْ يَلْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِيَ وَقَتَرَ الرِّيحُ فَنَزَلَتْ

فَقِيلَ لَقِيَ جَدَّكَ مِنْ اللَّهِ فَانْهَ عَنْهُ وَاجْتَنِبْ فَانْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَقًّا قَالَتْ هَذَا أَصْرَحَ مَا رَدَّدَ فِيهَا أَوَّلُ الْأَدَمِيِّينَ ثَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «قوله لا يَخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا» فِي رِوَايَةِ الْكُشَمِيْنِي لَا يَخْزِيكَ بِهَمْزَةٍ وَنُونٍ «قوله وهو ابن عم خَدِيجَةَ أَخُو أَبِيهَا» كَذَا وَقَعَ هُنَا وَأَخُو صِفَةٍ لَمْ يَكُنْ حَقًّا أَنْ يَذَكَرَ بِجُرُورِ كَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكَرٍ أَخِي أَبِيهَا وَتَوَجَّهَ رِوَايَةَ الزُّفَرِيِّ أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ عَذُوفٌ (قوله تنصر) أَيْ دَخَلَ فِي دِينِ النَّصْرَانِيَّةِ (قوله فِي الْجَاهِلِيَّةِ) أَيْ قَبْلَ الْبَيْتَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ وَقَدْ تَطْلُقُ الْجَاهِلِيَّةُ وَيُرَادُ بِهَا مَا قَبْلَ دُخُولِ الْحَكْمِ عَنْهُ فِي الْإِسْلَامِ وَلَهُ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ «قوله أَوْ مَخْرَجِي هُمْ» تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ وَتَعَامَهُ فِي التَّفْسِيرِ قَالَ السَّيْلِيُّ يُوْخِذُ مِنْهُ شِدَّةُ مَفَارِقَةِ الْوَطَنِ عَلَى النَّفْسِ فَانْهَ عَنْهُ ﷺ سَمِعَ قَوْلَ وَرَقَةَ أَنَّهُمْ يُوْذَنُونَ وَيَكْتَبُونَ فَلَمْ يَظْهَرِ مِنْهُ انْزِعَاجُ لَتَلَكْ فَلَمَّا ذَكَرَ لَهُ الْإِخْرَاجَ تَحَرَّكَ نَفْسَهُ لِتَلَكْ لِحُبِّ الْوَطَنِ وَانْهَ هَذَا أَوْ مَخْرَجِي هُمْ قَالَ وَيُوْذَنُ ذَلِكَ إِدْخَالُ الْوَاوِ بَعْدَ الْفَاءِ اسْتِفْهَامٌ مَعَ اخْتِصَاصِ الْإِخْرَاجِ بِالسُّؤَالِ عَنْهُ فَاشْتَرَى بَيْنَ اسْتِفْهَامٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ أَوْ التَّفْجَعِ وَيُوْكَدُّ ذَلِكَ أَنَّ الْوَطْنَ لِلشَّارِ إِلَيْهِ حَرَمٌ اللَّهُ وَجَوَارِيتهُ وَبِلَدَةِ الْآبَاءِ مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اتَّهَبِي مُلْخَصًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ انْزِعَاجُهُ كَانَ مِنْ جِهَةِ خَشْيَةِ فَوَاتِ مَا أَمَلَهُ مِنْ إِيْمَانِ قَوْمِهِ بِالْفِئَةِ وَانْقَادِهِمْ بِهِ مِنْ وَضْعِ الشَّرِّ وَأَدْنَسِ الْجَاهِلِيَّةِ وَمِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ وَلَيْسَ لَهُ الْمُرَادُ مِنْ إِرْسَالِهِ إِلَيْهِمْ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ انْزِعَاجُهُ مِنَ الْأَمْرِ مِنْهُمَا (قوله لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتَ بِهِ) فِي رِوَايَةِ الْكُشَمِيْنِي بِهَذَا مَا جِئْتُ بِهِ وَكَذَلِكَ الْبَاقِي (قوله نصرا مؤزرا) بِالْمَعْرِزِ لِأَكْثَرِ وَتَشْدِيدِ الزَّيْ أَيْ بِدَهَارٍ مِنْ التَّأْزِيرِ أَيْ التَّقْوِيَةِ وَأَصْلُهُ مِنَ الْأَزْرِ وَهُوَ الْقُوَّةُ وَقَالَ الْقَزَازِيُّ صَوَابٌ مُؤَزَّرًا بِفَرِغْمَزٍ مِنْ وَازَرْتَهُ مَوَازَرَةً إِذَا عَاوَنَتْهُ مِنْهُ أَخَذَ زُرَّاهُ لِلْمَلِكِ وَيُجَوِّزُ حَذْفَ الْأَلْفِ فَتَقُولُ نَصْرًا مُؤَزَّرًا وَيُرَدُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ أَزْرَتْ فَلَمَّا عَلِمَتْهُ لَعْنَةُ تَقُولُ وَازَرْتَهُ (قوله وقتر الوحي) تَقَدَّمَ الْقَوْلُ وَمُدَّةُ هَذِهِ الْفِتْرَةِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ وَقَوْلُهُ هُنَا فِتْرَةٌ حَتَّى حَزَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا بَلَّغْنَا هَذَا وَمَابَدَهُ مِنْ زِيَادَةِ مَعْمَرٍ عَلَى رِوَايَةِ عَقِيلٍ وَيُونُسَ وَصَنَعَ الْمُؤَلِّفُ يَوْمَ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي رِوَايَةِ عَقِيلٍ وَقَدْ جَرَى عَلَى ذَلِكَ الْجَدِيدُ فِي جَمْعِهِ فَنَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ وَقَتَرَ الْوَحْيَ ثُمَّ قَالَ اتَّهَبِي حَدِيثَ عَقِيلٍ الْفَرْدُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ إِلَى حَيْثُ ذَكَرْنَا وَزَادَ عَنْ الْبُخَارِيِّ فِي حَدِيثِهِ الْمُقْتَرَنَ بِمَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ فَقَالَ وَقَتَرَ الْوَحْيَ فِتْرَةٌ حَتَّى حَزَنَ نَفْسَاقَهُ إِلَى آخِرِهِ وَلَقِيَ عِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ خَاصَّةٌ بِرِوَايَةِ مَعْمَرٍ فَقَدْ أَخْرَجَ طَرِيقَ عَقِيلٍ أَوْ نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي زُرْعَةَ لِرَازِي عَنْ يَحْيَى بْنِ بَكْرِ بْنِ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ بِدُونِهَا وَأَخْرَجَهُ مَقْرُونًا هُنَا بِرِوَايَةِ مَعْمَرٍ وَبَيْنَ أَنْ الْفَرْقَ لِمَعْمَرٍ وَكَذَلِكَ صَرَحَ الْإِسْبَاعِيُّ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَاسْمُ الْإِسْبَاعِيِّ وَغَيْرُهُمْ وَأَبُو نَعِيمٍ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ جَمْعٍ مِنْ أَصْحَابِ الْبَيْتِ بِدُونِهَا ثُمَّ إِنَّ الْقَائِلَ فِيمَا بَلَّغْنَا هُوَ الزُّهْرِيُّ وَمَعْنَى الْكَلَامِ أَنَّ فِي جُمْلَةٍ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ خَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ وَهُوَ مِنْ بَلَاغَاتِ الزُّهْرِيِّ وَلَيْسَ مُوَصُولًا وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَلْغُهُ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ وَقَوِّعَ عِنْدَ ابْنِ مَرْدُودِيهِ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مَعْمَرٍ بِاسْقَاطِ قَوْلِهِ فِيمَا بَلَّغْنَا وَلَفْظُهُ فِتْرَةٌ حَزَنَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا حَزَنًا غَدَاً مِنْهُ إِلَى آخِرِهِ فَصَارَ كَأَنَّهُ مَدْرَجًا عَلَى رِوَايَةِ

حَتَّى حَزَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا بَلَّغْنَا حُزْنَآ عَدَا مِنْهُ مِرَارًا كَثِيرًا يَتَرَدَّى مِنْ رُؤْسِ شَرَاهِي الْجِبَالِ فَكُنَّا أَوْفَى بِدِرْوَةِ جَبَلٍ لَكِنِّي بَلَّغْتُ مِنْهُ نَفْسَهُ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا فَيَسْكُنُ لِدَاكَ جَاشُهُ وَتَقَرُّ نَفْسُهُ فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ قَرَّةُ الْوَحْيِ عَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِدِرْوَةِ جَبَلٍ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ *

الزهرى وعن عروة عن عائشة والاول هو المعتمد قوله فيها فاذا طالت عليه قرة الوحي قد ينصك به من يصح مرسل النبي في أن مدة القرة كانت سنتين ونصفا كما نقلته في أول بدء الوحي ولكن يمارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذى ذكره الزهرى وقوله مكث أياما بعد عيى الوحي لارى جبريل فعزن حزنا شديدا حتى كاد يندو الى ثير مرة والى حراء اخرى يريد أن يلقى نفسه فينا هو كذلك علمنا البعض تلك الجبال اذ سمع صوتا فوق فزعنا ثم رفع رأسه فاذا جبريل على كرسى بين السماء والارض مترعا يقول يا محمد أنت رسول الله حقا وأنا جبريل فالصرف وقد أقر الله عينه وانبط جأشه ثم تتابع الوحي فيستغاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التى اهتمت في رواية الزهرى وتقليل مدة القرة والله أعلم وقد تقدم في تفسير سورة والضحي شئ يتعلق بفترة الوحي (قوله فيمكن لذلك جأشه) بجم وهمة ساكنة وقد تسهل وبمدها شين معجمة قال الخليل الجاش النفس فعل هذا قوله وتقر نفسه تأكيد لفظي (قوله عدا) بعين مهلة من العدو وهو الذهاب بسرعة ومنهم من أعجبها من الذهاب غدوة (قوله بنزوة جبل) قال ابن التين رويانه بكسر أوله وضمه وهو فى كتب اللغة بالكسر لا غير (قلت) بل حكى ثلثيه وهو اعلى الجبل وكذا الجبل (قوله تبدى له جبريل) في رواية الكشميى بداله وهو بمعنى الظهور (قوله) فقال له مثل ذلك (زاد) في رواية محمد بن كثير حتى كثر الوحي وتتابع قال الاساعلى موه بعض الطاعنين على الحديثين فقال كيف يجوز للنبي أن يرتاب في نبوته حتى يرجع الى ورقة ويشكو لخديجة ما يغشاها وحتى يوفى بنزوة جبل يلقى منها نفسه على ما جاء في رواية معمر قال ولئن جاز ان يرتاب مع معاينة النازل عليه من ربه فكيف ينسرك على من ارتاب فيها جاء به مع عدم للمائة قال والجواب ان عادة الله جرت بأن الامر للجليل اذا قضى بإيصاله الى الخلق أن يقدمه ترشيح وتأسيس فكان ما رآه النبي صلى الله عليه وسلم من الرؤيا الصادقة ومجة الخالوة والتعبد من ذلك فلما فجئة الملك فجئة بفتنة أمر خالف العادة وللأوف فنفر طبعه البشرى منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل في تلك الحال لان النبوة لازيل طباع البشرية كلها فلا يتجرب ان يجزع محال بال نفسه وينفر طبعه منه حتى اذا تدرج عليه وألفه استمر عليه فذلك رجع الى أهله التى ألف تأنيثها له فاعلمها بما وقع له فبوت عليه خشية بما عرفته من أخلاقه الصكرية وطريقته الحسة فأرادت الاستظهار بمسيرها به الى ورقة لمعرفتها بصدقه ومعرفته وقراته الكتب القديمة فلما سمع كلامه أيقن بالحق واعترف به ثم كان من مقدمات تأسيس النبوة قرة الوحي ليتدرج فيه ويعرن عليه فشق عليه فتور اذا لم يكن خوطب عن الله بعد أنك رسول من الله ومبعوث الى عباده فاشفق أن يكون ذلك أمر بدى به ثم لم يرد استهمله فعزن لذلك حتى تدرج على احتمال اعباء النبوة والصبر على ثقل ما ردد عليه فتح الله له من أمره بما فتح قال ومثال ما وقع له في أول ما خوطب ولم يتحقق الحال على جليتها مثل رجل سمع آخر يقول الحمد لله فلم يتحقق انه يقرأ حتى اذا وصلها بما بعدها من الآيات تحقق انه يقرأ وكذا لو سمع قائلا يقول خلت ابدبار لم يتحقق انه يمشى شعرا حتى يقول عليها ومقامها انتهى ملخصا ثم أشار الى ان الحكمة في ذكره صلى الله عليه وسلم وما اتفق له في هذه القصة أن يكون سببا في انتشار خبره في بطائه ومن يستمع لقوله ويصني اليه وطريقا في معرفتهم مباينة من سواء في أحواله لينبوا على حاله قال وأما ارادته القاء نفسه من رؤس الجبال

قال ابن عباس : قالُ الأصباح ، ضوءُ الشمسِ بالنهار ، وضوءُ القمرِ بالليلِ
باب رؤيا الصالحين وقوله تعالى : لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن
 المسجد الحرام إن شاء الله آمنين مخلقين رؤوسكم ومقصرين لا تخافون فليم ما لم تعلموا
 فحصل من دون ذلك فتحاً قريباً **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن إسحق بن عبد الله

جد ما نرى نضف قوته عن عمل ما حمله من أعباء النبوة وخوفا بما يحصل له من القيام بها من ميانة الخلق جميعا
 كما يطلب الرجل الراحة من غم ياله في العاجل بما يكون فيه رواله عنه ولو أفضى إلى إهلاك نفسه عاجلا حتى إذا تفكر
 فيها فيه صبره على ذلك من العي المحمودة صبر واستقرت نفسه (قلت) أما الإرادة المذكورة في الزيادة الأولى ففي صريح
 الخبر أنها كانت حزنا على ما فاته من الأمر الذي بشره به ورقة وأما الإرادة الثانية بعد أن تبدى له جبريل وقال له
 إنك رسول الله حقا فيحتمل مقالاه والذي يظهر لي أنه يعني الذي قبله وأما المعنى الذي ذكره الاسماعيلي فوقع قبل
 ذلك في ابتداء عجي جبريل ويمكن أن يأخذ بما أخرجه الطبري من طريق الثعالبي بن راشد عن ابن شهاب فذكر نحوه
 حديث الباب وفيه قال لي يا محمد أنت رسول الله حقا قال فلقد هممت أن أطرح نفسي من حالي جبل أي من علوه (قوله)
 وقال ابن عباس قال الأصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل) ثبت هذا لا يذعن السدتي والكشميني
 وكذا النسفي ولابي زيد اللوزي عن الفربري ووصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله فائق
 الأصباح يعني بالأصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل وتعمق بعضهم هذا على البخاري فقال إنما فسر
 ابن عباس الأصباح ولفظ فائق هو المراد هنا لأن البخاري إنما ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع
 في حديث عائشة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح فلا يراد البخاري وجه وقد تقدم في آخر التفسير
 قول مجاهد في تفسير قوله قل أعوذ برب الفلق أن الفلق الصبح وأخرج الطبري هنا عنه في قوله فائق الأصباح قال إضافة
 الصبح وعلى هذا فالمراد بفق الصبح إضاءته والفق اسم فاعل ذلك وقد أخرج الطبري من طريق الضحاك فائق
 الأصباح خلق النور نور النهار وقال بعض أهل اللغة الفلق شق الشيء وقيدته الراغب بابانة بضه من بعض ومنه فلق موسى
 البحر فاخلق وقل الفراء أن فطر وخلق وفاق بمعنى واحد وقد قيل في قوله تعالى فائق الحب والنوى أن المراد به الشق
 التقى في الحبة من الحنطة وفي النواة وهذا يرد على تقييد الراغب والأصباح في الأصل مصدر أصبح إذا دخل في
 الصبح سمى به الصبح قال امرؤ القيس

ألا أيها الليل الطويل ألا نجلي * أصبح وما الأصباح فيك بامثل

* (قوله باب رؤيا الصالحين) الإضافة فيه للفاعل لقوله في حديث الباب يراها الرجل الصالح وكانه جمع إشارة
 إلى أن المراد بالرجل الجنس (قوله وقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله
 آمنين إلى قوله فحقا قريبا) ساق في رواية كريمة الآية كلها وأخرج الفرابي وعبد بن حميد والطبري من طريق
 ابن أبي نجيح عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال أرى النبي ﷺ وهو بالحديبية أنه دخل مكة هو وأصحابه مخلقين قال
 فلما نحر المدي بالحديبية قال أصحابه أين رؤياك فزلت وقوله فجعل من دون ذلك فتحا قريبا قال النحر بالحديبية
 فرجوا ففتحوا خير أي المراد بقوله ذلك النحر والمراد بالفتح فتح خير قالهم اعتمر بعد ذلك فكان تصديق
 رؤياه في السنة المقبلة وقد أخرج ابن مرقويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه الآية قال تأويل رؤيا رسول
 الله ﷺ في عمره القضاء واختلف في معنى قوله إن شاء الله في الآية قيل هي إشارة إلى أنه لا يقع شيء إلا بمشيئة الله تعالى
 وقيل هي حكاية لما قيل للنبي ﷺ في منامه وقيل هي على سبيل التعليل لمن أراد أن يفعل شيئا مستقبلا كقولته تعالى

ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة

ولا تقولون لشيء إلى فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله وقيل هي على سبيل الاستثناء من عموم المخاطبين لأن منهم من مات قبل ذلك أو قتل و قوله عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال سيأتي بعد باب من وجه آخر عن أنس عن عبادة بن الصامت ويأتي بيانه هناك و قوله الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح و هذا يفيد ما أطلق في غير هذا الرواية كقوله رؤيا المؤمن جزء. ولم يقيد بها بكونها حسنة ولا بأن رآها صالِح و وقع في حديث أبي سعيد الرؤيا الصالحة وهو تفسير المراد بالحسنة هنا قال المذهب المراد غالب رؤيا الصالحين والافعال الصالح قد يرى الاضغاث ولكنه نادر لفة يمكن الشيطان منهم بخلاف عكسهم فإن الصدق فيها نادر لفة تسلط الشيطان عليهم قال فاناس على هذا ثلاث درجات الانبياء ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج الى تعبير والصالِحون والاغلب على رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج الى تعبير ومن عداهم يقع في رؤياهم الصدق والاضغاث وهي على ثلاثة اقسام مستورون فالغالب استواء الحال في فهمهم وفقه والغالب على رؤياهم الاضغاث ويقف فيها الصدق وكفار ويندر في رؤياهم الصدق جدا ويشير الى ذلك قوله ﷺ وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وسأني الاشارة اليه في باب القيد في المدام ان شاء الله تعالى وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحبي السجن مع يوسف عليه السلام ورؤيا ملكهم وغير ذلك وقال القاضي أبو بكر بن العربي رؤيا المؤمن الصالح هي التي تنسب الى أجزاء النبوة ومعنى صلاحها استقامتها وانتظامها قال وعندي ان رؤيا الفاسق لا تعد في أجزاء النبوة وقيل تعد من أقصى الاجزاء وأما رؤيا الكافر فلا تعد أصلاً وقال القرطبي المسلم الصادق الصالح هو الذي يناسب حاله حال الانبياء فأكرم بنوع ما أكرم به الانبياء وهو الاطلاع على الغيب وأما الكافر والفاسق والمخطئ فلا ولو صدقت رؤياهم أحياناً فذلك كما قد يصدق الكذوب وليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالكاظم والمستم وقوله من الرجل ذكر للغالب فلامفهوم له فان المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد البر و قوله جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة كذا وقع في أكثر الأحاديث ولمسلم من حديث أبي هريرة جزء من خمسة وأربعين أخرجه من طريق أيوب عن محمد بن سيرين عنه وسيأتي للصف من طريق عوف عن محمد بن لفظ ستة كالجادة ووقع عند مسلم ايضا من حديث ابن عمر جزء من سبعين جزءاً وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفاً وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه مرفوعاً وله من وجه آخر عنه جزء من ستة وسبعين وسندنا ضعيف وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من رواية حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً كذلك وأخرجه أحمد مرفوعاً لكن أخرجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح كالجادة ولابن ماجه مثل حديث ابن عمر مرفوعاً وسنده لين وعند أحمد والبخاري عن ابن عباس مثله وسنده جيد وأخرج ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن المختار عن ثابت عن أنس مرفوعاً جزء من ستة وعشرين والمخفوظ من هذا الوجه كالجادة وسيأتي للبخاري قريباً ومثله لمسلم من رواية شعبة عن ثابت وأخرج أحمد وأبو يعلى والطبري في تهذيب الآثار من طريق الأعرج عن سليمان بن عريب بمهمة وزن عظيم عن أبي هريرة كالجادة قال سليمان فذكرته لابن عباس فقال جزء من خمسين فقلت له إني سمعت أبا هريرة يقول قال ابن عباس فإني سمعت العباس بن عبد المطلب يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول الرؤيا الصالحة من المؤمن جزء من خمسين جزءاً من النبوة وللترمذي والطبري من حديث أبي رزين العقيلي جزء من أربعين وأخرجه الترمذي من وجه آخر كالجادة وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن عباس أربعين للطبري من حديث عبادة جزء من أربعة وأربعين والمخفوظ عن عبادة كالجادة كما سيأتي بعد باب وأخرج الطبري وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص جزء من تسعة

وأربعين وذكره القرطبي في المنهم بلفظ سبعة بتقديم السين فصلا من هذه الروايات على عشرة أوجه أقلها جزء من ستة وعشرين وأكثرها من ستة وسبعين وبين ذلك أربعين وأربعة وأربعين وخمسة وأربعين وستة وأربعين سبعة وأربعين وتسعة وأربعين وخمسين وسبعين أصحها مطلقا الأول ويليها السبعين ووقع في شرح النووي في رواية عبادة أربعة وعشرين وفي رواية ابن عمر ستة وعشرين وهاتان الروايتان لا أعرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عمر هذه لتخريج الطبري ووقع في كلام ابن أبي جرة أنه ورد بالفاظ مختلفة فذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين وسبعين وفي أخرى اثنين وأربعين وفي أخرى سبعة وعشرين وفي أخرى خمسة وعشرين فبلغت على هذا خمسة عشر لفظا وقد استشكل كون الرويا جزءا من النبوة مع أن النبوة انقطعت بموت النبي ﷺ ف قيل في الجواب إن وقعت الرويا من النبي ﷺ فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غير النبي فهي جزء من أجزاء النبوة على سبيل المجاز وقال الخطابي قيل معناه إن الرويا تنجي على موافقة النبوة لا أنها جزء باق من النبوة وقيل المعنى إنها جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت فعلها باق وتعمد بقول مالك فيها حكاية ابن عبد الله أنه سئل أيبر الرويا كل واحد فقال أي النبوة يلبس ثم قال الرويا جزء من النبوة فلا يلبس بالنبوة والجواب أنه لم يرد أنها نبوة باقية وإنما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن يتكلم فيها بغير علم وقال ابن بطال كون الرويا جزءا من أجزاء النبوة مما يستعظم ولو كانت جزءا من ألف جزء فيمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذ من الأبناء وهو الأعلام لغة فعل هذا فالعنى أن الرويا خبر صادق من الله لا كذب فيه كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجوز عليه الكذب فتشابهت الرويا النبوة في صدق الخبر وقال المازري يحتمل أن يراد بالنبوة في هذا الحديث الخبر بالغيب لا غير وإن كان يتبع ذلك إنذار أو تنبيه فالخبر بالغيب أحد ثمرات النبوة وهو غير مقصود لذاته لأنه يصح أن يمتدح نبي يقرر الشرع ويبين الأحكام وإن لم يخبر في طول عمره بنبأ ولا يكون ذلك قادحا في نبوته ولا مبطلا للبصود منها والخبر بالغيب من النبي لا يكون الاصدقا ولا يقع لإحقا وأما خصوص العدد فهو عما أطلع الله عليه نبيه لأنه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلم غيره قال وقد سبق بهذا الجواب جماعة لكنهم لم يكشفوه ولم يحققوه وقال القاضي أبو بكر بن العربي أجزاء النبوة لا يعلم حقيقتها الا ملك أو نبي وإنما القدر الذي أراده النبي ﷺ أن يبين أن الرويا جزء من أجزاء النبوة في الجملة لأن فيها اطلاعا على الغيب من وجه ما وأما تفصيل النسبة فيختص بمعرفة درجة النبوة وقال المازري لا يلزم العالم أن يعرف كل شيء جملة وتفصيلا فقد جعل الله للعالم حدا يقف عنده فنه ما يعلم المراد به جملة وتفصيلا ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلا وهذا من هذا القليل وهذا من هذا الكثير المشهورة وأبدى لها مناسبة فقل ابن بطال عن أبي سعيد السفاقي أن بعض أهل العلم ذكر أن الله أوحى إلى نبيه في المنام ستة أشهر ثم أوحى إليه بعد ذلك في البقعة بقية مدة حياته ونسبتها من الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءا لأنه عاش بعد النبوة ثلاثا وعشرين سنة على الصحيح قال ابن بطال هذا التأويل يفسد من وجهين أحدهما أنه قد اختلف في قدر المدة التي بعد بعث النبي ﷺ إلى موته والثاني أنه يبقى حديث السبعين جزءا بغير معنى (قلت) ويضاف إليه بقية الأعداد الواقعة وقد سبقه الخطابي إلى انكار هذه المناسبة فقال كان بعض أهل العلم يقول في تأويل هذا العدد قولاً لا يكاد يتحقق وذلك أنه ﷺ أقام بعد الوحي ثلاثا وعشرين سنة وكان يوحى إليه في منامه ستة أشهر وهي نصف سنة فهي جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة قال الخطابي وهذا وإن كان وجها تحتمله قسمة الحساب والعدد فأول ما يجب على من قاله أن يثبت بما ادعاه خبراً ولم يسمع فيه أثر ولا ذكر مدعيه في ذلك خبراً فكانه قاله على سبيل الظن والظن لا يفي من الحق شيئا ولأن كانت هذه المدة محسوبة من أجزاء النبوة على ما ذهب إليه فليحلح بها سائر الأوقات التي كان يوحى إليه فيها في منامه في طول المدة كما ثبت ذلك عنه في أحاديث كثيرة جليلة القدر والرويا في

أحد وفي دخول مكة فانه يتلحق من ذلك مدة أخرى وتزاد في الحساب فبطل القسمة التي ذكرها قال فدل ذلك على ضعف ما تأوله المذكور وليس كل ما خفي علينا عليه لا يلزمنا حجة كاعداد الركعات وأيام الصيام ورمى الجمار فانا نأنصل من علمنا إلى أمر يوجب حصرها تحت أعدادها ولم يقدح ذلك في موجب اعتقادها للزوما وهو كقولها في حديث آخر الهدى الصالح والسمت الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة فان تفصيل هذا العدد وحصر النبوة متعذر وإنما فيه أن هاتين الخصائص من جملة هدى الأنبياء وسمتهم فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق أمر الرؤيا وانها ما كان الأنبياء عليه وانها جزء من أجزاء العلم الذي كان بأنهم والانباء التي كان ينزل بها الوحي عليهم وقد قيل جماعة من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطابي أما الدليل على كون الرؤيا كانت ستة أشهر فهو ان ابتداء الوحي كان على رأس الأربعين من عمره عليه السلام كما جزم به ابن اسحق وغيره وذلك في ربيع الأول ونزل جبريل اليه وهو بنار حراء كان في رمضان وبينها ستة أشهر وفي هذا الجواب نظر لانه على تقدير تسليمه ليس فيه تصريح بالرؤيا وقد قال النووي لم يثبت ان زمن الرؤيا لثني عليه السلام كان ستة أشهر وأما ما أورد به من تلفيق أوقات المرائي وضمها إلى المدة بأن المراد وحي المنام المتتابع وأما ما وقع منه في غصون وحي اليقظة فيؤيد بالبدية إلى وحي اليقظة فهو مضور في جانب وحي اليقظة فلم يعتبر بمدته وهو ظنير ما اعتمدوه في زوال الوحي وقد أطلعوا على تقسيم النزول إلى مكروم مدني قطعا فالمكي مازل قبل الهجرة ولو وقع بغيرها مثلا كالأطراف ونخلة والمدني مازل بعد الهجرة ولو وقع وهو بغيرها كما في الغزوات وسفر الحج والعمرة حتى مكة «قلت» وهو اعتذار مقبول ويمكن الجواب عن اختلاف الاعداد أنه وقع بحسب الوقت الذي حدث فيه النبي عليه السلام بذلك كان يكون لما أكمل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي اليه حدث بأن الرؤيا جزء من ستة وعشرين ان ثبت الخبر بذلك وذلك وقت الهجرة ولما أكمل عشرين حدث بأربعين ولما أكمل اثنين وعشرين حدث بأربعة وأربعين ثم بعدها بخمسة وأربعين ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته وأما ما عدا ذلك من الرؤيات بعد الأربعين فضعيف ورواية اثنين يحتمل أن تكون لجبرال كسر ورواية السبعين للبالغة وما عدا ذلك لم يثبت وهذه مناسبة لم أر من تعرض لها ووقع في بعض الشروح مناسبة السبعين ظاهرة التكلف وهي أنه عليه السلام قال في الحديث الذي أخرجه احمد وغيره أنا بشارة عيسى ودعوة ابراهيم ورايت أمي نورا فهذه ثلاثة أشياء تضرب في مدة نبوته وهي ثلاثة وعشرون سنة تضاف إلى أصل الرؤيا فتبلغ سبعين «قلت» ويقتضي في أصل المناسبة إشكال آخر وهو أن المتبادر من الحديث ارادة تعظيم رؤيا المؤمن الصالح والمناسبة المذكورة تقتضي قصر الخبر على صورة ما اتفق لدينا عليه السلام كانه قبل كانت المدة التي أوحى الله إلى نبينا فيها في المنام جزءا من ست وأربعين جزءا المدة التي أوحى الله اليه فيها في اليقظة لا يلزم من ذلك أن كل رؤيا لكل صالح تكون كذلك ويؤيد إرادة التعميم الحديث الذي ذكره الخطابي في الهدى والسمت فانه ليس خاصا بنبوة نبينا عليه السلام أصلا وقد أنكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة التأويل المذكور فقال ليس فيه كبير فائدة ولا ينبغي أن يحمل كلام المؤيد بالنصاحة والبالغة على هذا المعنى ولعل قائله أراد أن يحمل بين النبوة والرؤيا نوع مناسبة فقط وبمكر عليه الاختلاف في عدد الأجزاء «نتبه» حديث الهدى الصالح الذي ذكره الخطابي أخرجه الترمذي والطبراني من حديث عبد الله بن سرحس لكن بلفظ أربعة وعشرين جزءا وقد ذكره القرطبي في المفهم بلفظ من ستة وعشرين انتهى وقد أبدى غير الخطابي المناسبة باختلاف الروايات في العدد المذكور وقد جمع بينها جماعة أولهم الطبري فقال رواية السبعين عامة في كل رؤيا صادقة من كل مسلم ورواية الأربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح وأما ما بين ذلك فبالنسبة لأحوال المؤمنين وقال ابن بطال أما الاختلاف في المدة فله وكثرة فاصح ما ورد ما فيها من ستة وأربعين ومن سبعين وما بين ذلك من أحاديث الشيوخ وقد وجدنا الرؤيا تنقسم قسمين جليلة ظاهرة كمن رأى في المنام أنه يعطى تمرا فأعطى تمرا مثله في اليقظة فهذا القسم لا أغرب في تأويلها ولا رمز في تفسيرها ومرموزة بعيدة المرام

فهذا القسم لا يقوم به حتى يعبه ألا حاذق لبعد ضرب المثل فيه فيمكن أن هذا من السبعين والأول من الستة والأربعين لأنه إذا قلت الأجزاء كانت الرؤيا أقرب إلى الصدق وأسلم من وقوع الغلط في تأويلها بخلاف ما إذا كثرت قال وقد عرضت هذا الجواب على جماعة فحسنوه وزادني بعضهم فيه أن النبوة على مثل هذين الوصفين قلها الشارع عن جبريل فقد أخبر أنه كان يأتيه الوحي مرة فيكلمه بكلام فيه غير كلمة ومرة يلقي إليه جملا وجوامع يشتد عليه حملها حتى تأخذه الرخضاء ويتحدر منه العرق ثم يطلعه الله على بيان ما ألقى عليه منها ولخصه للأزوي فقال قيل إن النماذج دلالات والدلالات منها ما هو جلي ومنها ما هو خفي فالأقل في العدد هو الجلي والأكثر في العدد هو الخفي وما بين ذلك وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جهمرة ما حاصله أن النبوة جاءت بالأمور الواضحة وفي بعضها ما يكون فيه اجتماع كونه مبينا في موضع آخر وكذلك المرأى منها ما هو صريح لا يحتاج إلى تأويل ومنها ما يحتاج فالذي ضمه للعلوم من الحق الذي يصرح عليه منها جزء من أجزاء النبوة وذلك الجزء يكثر مرة ويقل أخرى بحسب فهمه فأعلام من يكون حصصه من حجة النبوة أقل ما ورد من العدد وأدنام الأكثر من العدد من عددهما ما بين ذلك وقال القاضي عياض ويحتمل أن تكون هذه التجربة في طرق الرضى اذنه ما سمع من الله بلا واسطة ومنه ما جاء بواسطة الملك ثم منتهى ما ألقى في القلب من الأعلام ومنه ما جاء به الملك وهو على صورته أو على صورة آدمي معروف أو غير معروف ومنه ما أتاه به في النوم ومنه ما أتاه به في صلصلة الجرس ومنه ما يليقه روح القدس في روعه إلى غير ذلك مما وقفنا عليه وعالم نقف عليه فتكون تلك الحالات إذا عدت انتهت إلى العدد المذكور قال القرطبي في المفهم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتساهل فأن تلك الاعتداد إنما هي أجزاء النبوة وأكثر الذي ذكره إنما هي أحوال لغير النبوة لكونه يعرف الملك أولا يعرفه أو يأتيه على صورته أو على صورة آدمي ثم مع هذا التكلف لم يبلغ عدد ما ذكر عشرين فضلا عن سبعين (قلت) والذي نعه القاضي سبقه إليه الحلبي قرأت في مختصره للشيخ علاء الدين القونوي بخطه ما نصه ثم إن الأنبياء يختصون بأيات يقرءون بها ليتبينوا بها عن ليس مثلهم كما تميزوا بالعلم الذي أتوه فيكون لهم الخصوص من وجهين فاهو في حيز التحليل هو النبوة وما هو في حيز التأيد هو حجة النبوة قال وقد قصد الحلبي في هذا الموضع بيان كون الرؤيا الصالحة جزءا من ستة وأربعين جزءا من النبوة فذكر وجوها من الخصائص العلية للأنبياء تكلف في بعضها حتى أنها إلى العدد المذكور فتكون الرؤيا واحدا من تلك الوجوه فأعلاها تكليم الله بغير واسطة ثانيها الإلهام بلا كلام بل بجد علم شيء في نفسه من غير تقدم ما يوصل إليه بحس أو استدلال ثالثها الوحي على لسان ملك يراه فيكلمه رابعها نطق الملك في روعه وهو الوحي الذي يخص به القلب دون السمع قال وقد نفت الملك في روع بعض أهل الصلاح لكن ينحو الإطماع في الظفر بالعدو والترعب في الشيء والترهب من الشيء فيزول عنه بذلك وسوسة الشيطان بحضور الملك لا بتعريفه علم الأحكام والوعد والوعيد فانه من خصائص النبوة خامسها اكمال عقله فلا يعرض له فيه عارض أصلا سادسها قوة حفظه حتى يسمع السورة الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفا سابعها عصمته من الخطأ في اجتهدائه ثامنها ذكاء فهمه حتى يتسع لضروب من الاستنباط تاسعها ذكاء بصره حتى يكاد يبصر الشيء من أقصى الأرض عاشرها ذكاء سمعه حتى يسمع من أقصى الأرض مالا يسمعه غيره حادي عشرها ذكاء شمه كما وقع ليقرب في قيص يوسف ثاني عشرها تقوية جسده حتى سار في ليلة مسيرة ثلاثين ليلة ثالث عشرها عروجه إلى السموات رابع عشرها مجيء الوحي له في مثل صلصلة الجرس خامس عشرها تكليم الشاة سادس عشرها انطالق النبات سابع عشرها انطالق الجذع ثامن عشرها انطالق الحجر تاسع عشرها افهامه عوام الذئب أن يمرض له رزقا العشرون افهامه رغاء البعير الحادية والعشرون أن يسمع الصوت ولا يرى التكليم الثانية والعشرون تمكنه من مشاهدة الجن الثالثة والعشرون تمثيل الأشياء المغيبة له كما مثل له بيت المقدس صبيحة الاسراء الرابعة والعشرون حدوث أمر يعلم به العاقبة كما قال في التافة لما ركبت في المدينة حبسها حابس القيل الخامسة والعشرون

استدل به باسم على أمر كما قال لما جاءهم سهيل بن عمرو قد سهل لكم الأمر السادسة والعشرون ان ينظر شيئا علويا فيستدل به على أمر يقع في الأرض كما قال ان هذه السحابة لتسهل بنصر بني كعب السابعة والعشرون رقبته من ورائه الثامنة والعشرون اطلاعه على أمر وقع لمن مات قبل أن يموت كما قال في حنظلة رأيت الانكسار نخله وكان قتل وهو جنب التاسعة والعشرون أن يظهر له ما يستدل به على قروح مستقبل كما جاء ذلك يوم الحندق الثلاثون اطلاده على الجنة والثار في الدنيا الحادية والثلاثون الفراسة الثانية والثلاثون طراعية الشجرة حتى انتقلت بمرورها وغصونها من مكان الى مكان ثم رجعت الثالثة والثلاثون قصة الظبية وشكواها له ضرورة خشفا الصغرى الرابعة والثلاثون تأويل الرؤيا بحيث لا تخطئ الخامسة والثلاثون الحز في الرطب وهو على النخل أنه يحجم كذا وكذا وسقا من الثمر فجاء كما قال السادسة والثلاثون الهداية الى الأحكام السابعة والثلاثون الهداية الى سياسة الدين والدنيا الثامنة والثلاثون الهداية الى هيئة العالم وتركيبه التاسعة والثلاثون الهداية الى مصالح الدين بأنواع الطب الأربعون الهداية الى وجوه القربات الحادية والأربعون الهداية الى الصناعات النافعة الثانية والأربعون الاطلاع بما سيكون الثلاثة والأربعون الاطلاع على ما كان مما ينقله أحد قبله الرابعة والأربعون التوقيف على أسرار الناس ومخباتهم الخامسة والأربعون تعليم طرق الاستدلال السادسة والأربعون الاطلاع على طريق التلطف في المعاشرة قال قد بلغت خصائص النبوة فيها مرجعه العلم ستة وأربعين وجهاً ليس منها وجه إلا وهو يصلح أن يكون مقاربا للرؤيا الصالحة التي أخبر أنها جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة والكثير منها وإن كان قد يقع لغير النبي لكنه للنبي لا يخطئ أصلا ولغيره قد يقع فيه الخطأ والله أعلم وقال الغزالي في كتاب الفقر والزهدي من الاحياء لما ذكر حديث يدخل الفقراء الجنة قبل الاغنياء بخمسمائة عام وفي رواية بأربعين سنة قال وهذا يدل على تفاوت درجات الفقراء فكان الفقير المحرص على جزء من خمسة وعشرين جزءا من الفقير الزاهد لأن هذه نسبة الاربعين الى الخمسمائة ولا يظن أن تقدير النبي صلى الله عليه وسلم يتجزأ على لسانه كيف ما اتفق بل لا ينطق بالاجقيقة الحق وهذا كقوله الرؤيا الصالحة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة فانه تقدير تحقيق لكن ليس في قوة غيره أن يعرف تلك النسبة الا بخمين لأن النبوة عبارة عما يختص به النبي ويفارق به غيره وهو يختص بأنواع من الخواص منها أنه يعرف حقائق الأمور المتعلقة بالله وصفاته وملائكته والدار الآخرة لا كما يعلمه غيره بل عنده من كثرة المعلومات وزيادة اليقين والتحقيق ما ليس عند غيره وله صفة تتم له بها الافعال الحارقة للمعادات كالصفة التي بها تتم لغيره الحركات الاختيارية وله صفة يصبر بها للملائكة ويشاهد بها الملكوت كالصفة التي يفارق بها البصير الاعشى وله صفة بها يدرك ما سيكون في النيب ويطالع بها مافى اللوح المحفوظ كالصفة التي يفارق بها الذكي البليد فهذه صفات كالات ثابتة للنبي يمكن انقسام كل واحدة منها الى أقسام بحيث يمكننا أن نقسمها الى أربعين والى خمسين والى أكثر وكذا يمكننا أن نقسمها الى ستة وأربعين جزءا بحيث تقع الرؤيا الصحيحة جزءا من مجملها لكن لا يرجع إلا الى الظن وتخمين لأن الذي أرادته النبي ﷺ حقيقة انتهى ملخصا واطنه اشار الى كلام الحليمي فانه مع نكته ليس على يقين أن الذي ذكره هو المراد والله أعلم وقال ابن الجوزي لما كانت النبوة تتضمن اطلاعا على أمور يظهر تحقيقها فيما بعد وقع تشبيه رؤيا المؤمن بها وقيل إن جماعة من الانبياء كانت نبوتهم وحيا في المنام قطوا أكثرهم ابتدئ بالوحى في المنام ثم رقا الى الوحى في القطة فهذا بيان مناسبة تشبيه المنام الصادق بالنبوة وما يخص البعد المذكور فتكلم فيه جماعة فذكر المناسبة الاولى وهي أن مدح وحى المنام الى نبينا كانت ستة أشهر وقد تقدم ما فيه ثم ذكر أن الاحاديث اختلفت في العدد المذكور قال رضي هذا تكون رؤيا المؤمن خلفه أعلاها ستة وأربعون وأدناها سبعون ثم ذكر المناسبة التي ذكرها الطبري وقال القرطبي في المنهم يحتمل أن يكون المراد من هذا الحديث أن المنام الصادق خصلة من خصال النبوة كما جاء في الحديث الآخر التؤدة قر الاقتصاد وحسن السميت جزء من ستة وعشرين جزءا من النبوة أى النبوة مجموع خصال مبلغ أجزائها ذلك وهذه الثلاثة جزء منها وعلى مقتضى ذلك

باب الرؤيا من الله حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى هو ابن سعيد قال سمعت أبا سلمة قال سمعت أبا قتادة عن النبي ﷺ قال الرؤيا من الله والحلم من الشيطان

يكون كل جزء من الستة والعشرين ثلاثة أشياء فإذا ضربنا ثلاثة في ستة وعشرين انتهت إلى ثمانية وسبعين فيصح لنا أن عدد خصال النبوة من حيث آحادها ثمانية وسبعون قال ويصح أن يسمى كل اثنين منها جزءا فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين ويصح أن يسمى كل أربعة منها جزءا فتكون تسعة عشر جزءا ونصف جزء فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب اختلاف اعتبار الأجزاء ولا يلزم منه اضطراب قال وهذا أشبه ما وقع في ذلك مع أنه لم يشرح به الصدوق ولا أطمأنت إليه النفس وقلت وتعامه أن يقول في الثمانية والسبعين بالنسبة لرواية السبعين ألقى فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين بالنسبة لرواية الأربعين جبر الكسر ولا تحتاج إلى العدد الأخير لما فيه من ذكر الصف وما عدا ذلك من الأعداد قد أشار إلى أنه يعتبر بحسب ما يقدر من الخصال ثم قال وقد ظهر لي وجه آخر وهو أن النبوة معناها أن الله طلع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووجبه إما بالمكالة وإما بواسطة الملك وإما بألقاء في القلب بغير واسطة لكن هذا المعنى المسمى بالنبوة لا يخص الله به إلا من خصه بصفات كال نوعه من المعارف والعلوم والتفاضل والآداب مع تزعمه عن النفاص أطلق على تلك الخصال نبوة كما في الحديث التودة والاقتصاد أى تلك الخصال من خصال الأنبياء والآلئاء مع ذلك متفاضلون فيها كما قال تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم بقطة ومما فن تأسى بهم في الصدق حصل من رؤياه على الصدق ثم لما كانوا في مقاماتهم متفاوتين كان أنبياءهم من الصالحين كذلك وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءا وأكثرها ما يبلغ سبعين وبين العديدين مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألفاظ الروايات وعلى هذا فن كان من غير الآليات في صلاحه وصدقه على رتبة تناسب حال نبي من الأنبياء كانت رؤياه جزءا من نبوة ذلك النبي ولما كانت كالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزاء منامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناه قال وبهذا يندفع الاضطراب إن شاء الله وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة وجه آخر ملخصه أن النبوة لها وجوه من الفوائد النبوية والاخرية خصوصا وعموما منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم وليس بين النبوة والرؤيا نسبة الا في كونها حقا فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرؤيا بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء فنسبتها من أعلام وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ما ورد من العدد ونسبتها إلى الأنبياء غير المرسلين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك ومن ثم أطلق في الخبر النبوة ولم يقيدها بنبوة نبي بعينه ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن المنام شها بما حصل للنبي وتميز به عن غيره بجزء من ستة وأربعين جزءا فهذه عدة مناسبات لم أر من جمعها في موضع واحد فله الحد على ما أهم وعلم ولم أقف في شيء من الاخبار على كون الإلهام جزءا من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحي الا أن ابن أبي حمزة تعرض لشيء منه كما سأذكر في باب من رأى النبي ﷺ أن شاء الله تعالى (قوله **باب**) بالتأويل والرؤيا من الله أى مطلقا وإن قيلت في الحديث بالصالحه فهو بالنسبة إلى ما لا دخول للشيطان فيه وأما ما له فيه دخل فنسبت إليه نسبة مجازية مع أن الكل بالنسبة إلى الخلق والتقدير من قبل الله واضافة الرؤيا إلى الله للتحريف ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما سأبينه وظاهر قوله الرؤيا من الله والحلم من الشيطان أن التي تنضاف إلى الله لا يقال لها حلم والتي تنضاف للشيطان لا يقال لها رؤيا وهو تصرف شرعى والا فالكل يسمى رؤيا وقد جاء في حديث آخر الرؤيا ثلاث فاطلق على كل رؤيا وسأقرب في باب القيد في المنام وذكر فيه حديثين الحديث الاول حديث أبي قتادة وزهير في السند هو ابن معاوية أبو عيشة الجمعي ويحيى بن سعيد هو الانصارى وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن (قوله الرؤيا الصادقة) في رواية الكشميني الصالحة وهو الذي وقع في معظم الروايات وسقط الوصف من رواية أحمد بن يحيى الخلواني عن أحمد بن يونس شيخ البخارى فيه أخرجه أبو نعيم في المستخرج بلفظ الرؤيا من

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا ابْنُ الْهَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَتَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ رُؤْيَا مَحْمِيًّا فَأَتَمَّا هِيَ مِنْ اللَّهِ فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا وَلْيَحْدِثْ بِهَا . وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ يَمَّا يَكْرَهُ فَأَتَمَّا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ فَإِنَّهَا لَا تَنْصُرُهُ

الله كالترجمة وكذا في الطب من رواية سليمان بن بلال والاسماعيلي من رواية الثوري وبشر بن المفضل وبجي القطان كلهم عن يحيى بن سعيد ولمسلم من رواية الزهري عن أبي سلة كما سيأتي قريبا مثله ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلة كما سيأتي في باب إذا رأى ما يكره الرؤيا الحسنة من الله ووقع عند مسلم من هذا الوجه الصالحة زاد في هذه الرواية فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يخبر به إلا من يحب ولمسلم في رواية من هذا الوجه فإن رأى رؤيا حسنة فليشر ولا يخبر إلا من يحب وقوله فليشر يفتح التحتانية وسكون الموحدة وضم المعجمة من البشر وقيل ينون بدل الموحدة أي ليحدث بها وزعم عياض أنها تصحيف ووقع في بعض النسخ من مسلم فليشر بمهملة ومثناة من الثور وفي حديث أبي رزين عند الترمذي ولا يقصها إلا على واد تشديد الدال اسم قائل عن الود أودى رأى وفي أخرى ولا يحدث بها إلا ليبيأ أو حبيبا وفي أخرى ولا يقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح قال القاضي أبو بكر بن العربي أما العالم فانه يؤولها له على الخير مهما أمكنه وأما الناصح فانه يرشد إلى ما ينفعه ويعينه عليه وأما اللبيب وهو العارف بتأويلها فانه يعلم بما يعول عليه في ذلك أو يسكت وأما الحبيب فان عرف خيرا قاله وإن جمل أو شك سكت (قلت) والاولى الجمع بين الروايتين فان اللبيب عبر به عن العالم والحبيب عبر به عن الناصح ووقع عند مسلم في حديث أبي سعيد في حديثي الباب فليحمد الله عليها وليحدث بها (قوله والحلم من الشيطان) كذا اختصره وسيأتي ضبط الحلم ومعناه في باب الحلم من الشيطان ان شاء الله تعالى وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من الطريق المشار إليها فزاد فإذا رأى أحدكم شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله من شرها وأذاها فانها لا تنصره وكذا مضى في الطب من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وسيأتي للصف في باب الحلم من الشيطان من طريق ابن شهاب عن أبي سلة بلفظ فإذا حلم أحدكم الحلم يكرهه فليصق عن يساره وليستعذ بالله منه فلنصره ولمسلم من هذا الوجه عن يساره حين يهب من نومه ثلاث مرات وسيأتي في باب من رأى النبي ﷺ من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي سلة بلفظ فن رأى شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاثا وليتعوذ من الشيطان فانها لا تنصره ومن رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلة الآتية في باب إذا رأى ما يكره بلفظ وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان ولينفل ثلاثا ولا يحدث بها أحدا فانها لا تنصره وهذه أهم الروايات عن أبي سلة لفظا قال الملبس في الشارع الرؤيا الخاصة من الاضغاث صالحة وصادقة واطافها إلى الله وسمى الاضغاث حلما واطافها إلى الشيطان اذا كانت مخلوقة على شاكلته فاعلم الناس بكيدهم وأرشدهم إلى دفعه لئلا يلغوه اربه في تخزينهم والتحويل عليهم وقال أبو عبد الملك اضيفت إلى الشيطان لكونها على هواه ومراده وقال ابن الباقلاني يخلق الله الرؤيا الصالحة بحضرة الملك ويخلق الرؤيا التي تقابلها بحضرة الشيطان فن ثم اضيفت إليه وقيل اضيفت إليه لانه الذي يحيل بها ولا حقيقة لها في نفس الامر * الحديث الثاني عن أبي سعيد الخدري (قوله حدثني ابن الهادي) هو يزيد بن عبد الله بن اسامة ابن عبد الله بن شداد بن الهادي واللبي وسأيت منسوبا في باب إذا رأى ما يكره (قوله فانما هي من الله) في الرواية المذكورة فانها من الله فليحمد الله عليها وليحدث بها وفي رواية الكشميني فليحدث ومثله في الرواية المذكورة (قوله) وإذا رأى غير ذلك مما يكره فانما هي من الشيطان فليستعذ (زاد في نسخة بالله) قوله ولا يذكرها لاحد فانها لا تنصره (في رواية الكشميني) في باب إذا رأى ما يكره فانها لا تنصره فحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا الصالحة

ثلاثة أشياء أن يحمد الله عليها وأن يسبّح بها وأن يتحدث بها لكن لمن يجب دون من يكره وحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا المكروهة أربعة أشياء أن يتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وأن يتفل حين يهب من نومه عن يسلّم ثلاثاً ولا يذكرها لاحدا أصلا ووقع عند المصنف في باب القيد في المنام عن أبي هريرة خامسة وهي الصلاة ولفظه فمن رأى شيئا يكرهه فلا يصحه على احتوليم فليصل لكن لم يصرح البخاري بوصله وصرح به مسلم كما سيأتي يأتيه في باب وغسل القاضي أبو بكر بن العربي فقال زاد الترمذي على الصحيحين بالامر بالصلاة انتهى وزاد مسلم سادسة وهي التحول عن جنبه الذي كان عليه فقال حدثنا قتيبة حدثنا ليث وحدثنا ابن رمح أن أنابا الليث عن أبي الزبير عن جابر رضى عنه إذا رأى أحدا من الرءيا يكرهها فليصق على بشاره ثلاثاً وليستعذ بالله من الشيطان ثلاثاً ولتحول عن جنبه الذي كان عليه وقال قبل ذلك حدثنا قتيبة ومحمد بن رمح عن الليث بن سعد وحدثنا محمد بن المنثري حدثنا عبد الوهاب وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن محمد بن عمار عن يحيى بن سعيد بهذا الأسناد يعنى عن أبي سلمة عن أبي قتادة مثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وزاد ابن رمح في هذا الحديث ولتحول عن جنبه الذي كان عليه وذكر بعض الحفاظ أن هذه الزيادة إنما هي في حديث الليث عن أبي الزبير كما اتفق عليه قتيبة وابن رمح وأما طريق يحيى بن سعيد في حديث أبي قتادة فليست فيه ولذلك لم يذكرها قتيبة وفي الجملة فتكمل الآداب ستة الأربعة الماضية والصلاة والتحول ورأيت في بعض الشروح ذكر سابعة وهي قراءة آية الكرسي ولم يذكر لذلك مستندا فإن كان أخذه من عموم قوله في حديث أبي هريرة ولا يقربك شيطان فتجته وينبئ أن يقرأها في صلاته المذكورة وسيأتي ما يتعلق بآداب العابر وقد ذكر العلماء حكمة هذه الأمور فاما الاستعاذة بالله من شرها فواضح وهي مشروعة عند كل أمر يكره وأما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض عرق الحديث أنها منه وأنه يجلبها قصد تحزين الأدي والتحويل عليه كما تقدم وأما التفل فقال عياض أمر به طردا للشيطان الذي حضر الرؤيا المكروهة تحميرا له واستفادارا ونصت به الياسر لأنها محل الأقدار ونحوها (قلت) والتثليث للتأكيد وقال القاضي أبو بكر بن العربي فيه إشارة إلى أنه في مقام الرقية ليتقرر عند النفس دفعه عنها وعن بعض الروايات بالصاق إشارة إلى استفادته وتذروا ثلاثة ألقاظ النفث والتفل والبصق قال النووي في الكلام على النفث في الرقية تبعاً لعياض اختلف في النفث والتفل فليل هما بمعنى ولا يكونان إلا بريق وقال أبو عبيد بشرط في التفل بريق يسير ولا يكون في النفث وقيل عكسه وسلط عائشة عن النفث في الرقية فقالت كما نفثت آكل الزبيب لا بريق معه قال ولا اعتبار بما يخرج معه من بله بغير قصد قالوه فها في حديث أبي سعيد في الرقية فاحتج الكتاب فجعل يجمع براقه قال عياض وفائدة التفل التبرك بذلك الرطوبة والهوام النفث للمباشرة للرقية المقارن للذكر الحسن كما يتبرك بفسالة ما يكتب من الذكروا الاسماء وقال النووي أيضاً أكثر الروايات في الرؤيا بالنفث وهو نفخ لطيف بلاريق فيكون التفل والبصق محمولين عليه مجازاً (قلت) لكن المطلوب في الموضعين مختلف لأن المطلوب في الرقية التبرك برطوبة الذكر كما تقدم والمطلوب هنا طرد الشيطان وإظهار احتقاره واستفداه كما قلناه من عياض كما تقدم فالذي يجمع الثلاثة الحمل على التفل فانه نفخ معه ريق لطيف فالنظر إلى النفخ قبل له نفث والنظر إلى الريق قبل له بصاق قال النووي وأما قوله فانه لا تضره فعنه ان الله جعل ما ذكر سبباً للسلامة من المكروه المقرب على الرؤيا كما جعل الصدقة وقاية للمال انتهى وأما الصلاة فلما فيها من التوجه إلى الله واللجأ إليه ولأن في التحريم بها عصمة من الاسواء وبها تكمل الرغبة وتصح الطلبة لقرب المصل من ربه عند سجوده وأما التحول فلتفاوتل تحول تلك الحال التي كان عليها قال النووي وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات كلها ويعمل بجميع ما تضمنته فإن اقتصر على بعضها أجزاء في دفع ضررها باذن الله تعالى كما صرح به الأحاديث « قلت » لم أر في شيء من الأحاديث الاقتصار على واحدة نعم أشار المذهب إلى أن الاستعاذة كافية في دفع شرها كما أنه أخذه من قوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا

وعلى ربهم يتوكلون فيحتاج مع الاستعاذة الى جهة التوجه ولا يكفي امرار الاستعاذة باللسان وقال القرطبي في المفهم الصلاة تجمع ذلك كله لانه إذا قام فصل تحول عن جنبه ويصق وثقت عند المضضة في الرضوء واستعاذ قبل القراءة ثم دعا الله في أقرب الاحوال اليه فيكفيه الله شرها منه وكرمه وورد في صفة التعوذ من شر الرؤيا أثر صحيح أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن ابراهيم النخعي قال إذا رأى أحداً في منامه ما يكره فليقل إذا استيقظ أعوذ بما عاذت به ملائكة الله ورسله من شر رؤياي هذه أن يصيبني فيها ما أكره في ديني ودنياي وورد في الاستعاذة من التهويل في المنام ما أخرجه مالك قال بلغني أن خالد بن الوليد قال يا رسول الله إنني أروى في المنام فقال قل أعوذ بكلمات الله التامات من شر غصبه وعذابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون وأخرجه النسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال خالد بن الوليد يفرع في منامه فذكر نحوه وزاد في أوله إذا اضطجعت قل باسم الله فذكره وأصله عند أبي داود الترمذي وحسنه والحاكم وصححه واستثنى الداودي من عموم قوله إذا رأى ما يكره ما يكون في الرؤيا الصادقة لكونها قد تقع انذاراً كما تقع تبشيراً وفي الانذار نوع ما يكرهه الرائي فلا يشرع إذا عرف أنها صادقة ما ذكره من الاستعاذة ونحوها واستند الى ما ورد من مرآتي النبي ﷺ كالقبر التي تحر ونحو ذلك ويمكن أن يقال لا يلزم من ترك الاستعاذة في الصادقة أن لا يتحول عن جنبه ولا أن لا يصلي فقد يكون ذلك سبباً لدفع مكروه الانذار مع حصول مقصود الانذار وأيضاً فالتنذرة قد ترجع الى معنى المباشرة لأن من أنذر بما سيقع له ولو كان لا يسره أحسن حالاً ممن هجم عليه ذلك فإنه يزعج مالا يزعج من كان يعلم بوقوعه فيكون ذلك تخفيفاً عنه ورفعاً به قال الحكيم الترمذي الرؤيا الصادقة أصلها حق تخبر عن الحق وهو بشرى وانذار ومعانية لتكون عوناً لما نذب اليه قال وقد كان غالب أمور الأولين الرؤيا إلا أنها قلت في هذه الأمة لعظم ما جاء به نبيها من الوحي ولتكررة من في أمته من الصديقين من المحدثين بفتح الدال وأهل البقين فاكثفوا بكثرة الالهام والملهمين عن كثرة الرؤيا التي كانت في المتقدمين وقال القاضي عياض يحتمل قوله الرؤيا الحسنة والصالحة أن يرجع الى حسن ظاهرها أو صدقها كما أن قوله الرؤيا المكروهة أو السوء يحتمل سوء الظاهر أو سوء التأويل وأما كتمها مع أنها قد تكون صادقة فخفيت حكمته ويحتمل أن يكون لمخافة تعجيل اشتغال الرائي بمكروه تفسيرها لانه قد تبطل فإذا لم يخبرها زال تعجيل روعها وتخويفها ويبقى إذا لم يعبرها له أحد بين الطمع في أن لها تفسيراً حسناً أو الرجا في أنها من الاضغاث فيكون ذلك أسكن لنفسه واستدل بقوله ولا يذكرها على أن الرؤيا تقع على ما يعبر به وسيأتي البحث في ذلك في باب إذا رأى ما يكره ان شاء الله تعالى واستدل به على أن للوم تأثيراً في النفوس لان الثقل وما ذكر معه يدفع الوم الذي يقع في النفس من الرؤيا فلو لم يكن للوم تأثير لما أرشد الى ما يدفعه وكذا في النهي عن التحديث بما يكره لمن يكره والامر بالتحديث بما يجب لمن يجب (قوله في حديث أبي سعيد وإذا رأى غير ذلك مما يكره فأنما هي من الشيطان) ظاهر المحصر أن الرؤيا الصالحة لا تشتمل على شيء مما يكرهه الرائي ويؤيده مقابلة رؤيا البشرى بالحلم واضافة الحلم الى الشيطان وعلى هذا فقول أهل التعبير ومن تبهم إن الرؤيا الصادقة قد تكون بشرى وقد تكون انذاراً نظر لان الانذار غالباً يكون فيما يكره الرائي ويمكن الجمع بأن الانذار لا يستلزم وقوع المكروه كما تقدم تقريره وبأن المراد بما يكره ما هو أهم من ظاهر الرؤيا وما تعبر به وقال القرطبي في المفهم ظاهر الخبران هذا النوع من الرؤيا يعني ما كان فيه تهويل أو تخويف أو تحزين هو الامور بالاستعاذة منه لانه من تخيلات الشيطان فإذا استعاذ الرائي منه صادقاً في التجاهل الى الله وفعل ما أمر به من الثقل والتحول والصلاة أذهب الله عنه ما به وما يخافه من مكروه ذلك ولم يصبه منه شيء وقيل بل الخبر على عمومها فيما يكرهه الرائي يتناول ما يتسبب به الشيطان ومالا تسبب له فيه وفعل الامور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء أن الدعاء يدفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء وكل ذلك بقضاء الله وقدره ولكن

باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة **حدثنا** مسدد حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وأثنى عليه خيرا لقيته بإيماة عن أبيه حدثنا أبو سلمة عن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان ، فإذا حلم فليستود منه وليستوق عن شماله فإنها لا تضره * وعن أبيه حدثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ مثله

حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك عن عبادة

الاسباب عادت لا موجودات وأما ما يرى أحيانا مما يعجب الرائي ولكنه لا يجده في اليقظة ولا ما يدل عليه فانه يدخل في قسم آخر وهو ما كان الخاطر به مشغولا قبل النوم ثم يحصر النوم فيراه فهذا قسم لا يضر ولا ينفع *

(قوله **باب** الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة) هذه الترجمة لفظ آخر أحاديث الباب فكانه حل الرواية الاخرى بلفظ رؤيا المؤمن على هذه المقيدة وسقطت هذه الترجمة للنسفي وذكر أحاديثها في الباب الذي قبله . ذكر فيه خمسة أحاديث * الحديث الاول (قوله حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وأثنى عليه خيرا لقيته بإيماة) هكذا للاكثر وفي رواية القاسي بعد قوله خيرا قال لقيته بإيماة وفاعل أثنى هو مسدد وهي جملة حالية كانه قال اثنى عليه خير حال تحديده عنه وقد أثنى عليه أيضا إسحق بن أبي اسرائيل فيما أخرجه الاسماعيلي من طريقه قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين (قوله وعن أبيه) هو عطف على السند الذي قبله ففي رواية اسحق بن أبي اسرائيل المذكورة بعد أن ساق طريق أبي سلمة قال وحدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مثل حديث أبي سلمة وتقدم في صفة إيليس من طريق الازداعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وحده عن أبي قتادة وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد كرواية البخاري عن مسدد ومن طريق ابراهيم الحربي عن مسدد بهذا السند فقال عن أبي هريرة بدل أبي قتادة ولعله كان عند أبي سلمة عنهما وكان عند مسدد على الوجهين فقد أخرجه ابن أبي عدي من رواية اسحق بن أبي اسرائيل بهذا السند الى أبي سلمة فقال عن أبي قتادة نارة وعن أبي هريرة أخرى وعن عبيد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث رؤيا الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة أخرجه مسلم (قوله الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فإذا حلم) تقدم شرحه في الباب الذي قبله مستوفى وقد اعترضه الاسماعيلي فقال ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء وأخذه الزركشي فقال ادخله في هذا الباب لا وجه له بل هو ملحق بالذي قبله (قلت) وقد وقع ذلك في رواية النسفي كما اشترت اليه ويحاج عن صنيع الاكثر بان وجه دخوله في هذه الترجمة الاشارة الى أن الرؤيا الصالحة انما كانت جزءا من أجزاء النبوة لكونها من الله تعالى بخلاف التي من الشيطان فانها ليست من أجزاء النبوة وأشار البخاري مع ذلك الى ما وقع في بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة فقد ذكرت في الباب الذي قبله انه وقع في رواية محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي قتادة في هذا الحديث من الزيادة ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة * الحديث الثاني (قوله حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر (قوله عن أنس) في رواية أحمد بن محمد بن جعفر المذكور بسنده المذكور سمعت أنس بن مالك يحدث عن عبادة وقد خالف قتادة غير عظم يذكرها عبادة في السند وهو الحديث الثالث حديث أنس (قوله ورواه ثابت

ابن الصامت عن النبي ﷺ قال رُؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة
حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن
 أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال رُؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين
 جزءاً من النبوة، رواه ثابت وحميد وإسحق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي ﷺ
 حدثني إبراهيم بن حمزة حدثني ابن أبي حازم والدرأوري عن يزيد عن عبد الله بن خباب
 عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: الرؤيا الصالحة جزء من ستة
 وأربعين جزءاً من النبوة **باب** المبشرات **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري

وحيد وإسحق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي ﷺ (أي بغير واسطة) فأمّا رواية ثابت فأتى موصولة بعد
 خمسة أبواب من طريق عبدالعزيز بن المختار عنه تلوحيت أوله من رأي في المنام قد رآني وقال فيمروؤيا المؤمن
 ووصلها مسلم من طريق شعبة عن ثابت كذلك وأخرجها البزار وقال لانعم رواه عن ثابت الأشعبة ورواية عبد
 العزيز ترد عليه ووقع في اطراف المزي أن البخاري أخرجه في التعبير معلقاً فقال رواه شعبة عن ثابت ولم أر ذلك
 في البخاري وأما رواية حيدفوصها أحمد عن محمد بن أبي عدي عنه ولفظ المتن مثل رواية قتادة وأما رواية إسحق
 وهو ابن عبد الله بن أبي طلحة فقد تمت قريباً وأما رواية شعيب وهو ابن الجراح بمثلين مفتوحين وموحدتين
 الأولى ساكنة فرويناها موصولة في كتاب الروح لأبي عبد الله بن مندة من طريق عبد الوارث بن سعيد وفي الجزء
 الرابع من فوائد أبي جعفر محمد بن عمرو الرزاز من طريق سعيد بن زيد كلاهما عن شعيب ولفظه مثل حيدراً أشار
 الدارقطني إلى أن الطريقين صحيحان الحديث الرابع حديث أبي هريرة من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب
 عنه واللفظه مثل قتادة وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه فزاد في أوله أن التي للتأكد وأخرجه من طريق أبي صالح
 عن أبي هريرة بلفظ أبي سعيد آخر أحاديث الباب ومن طريق أبي سلة ومن طريق همام كلاهما عن أبي هريرة
 بلفظ رؤيا الرجل الصالح بدل لفظ المؤمن الحديث الخامس حديث أبي سعيد من رواية ابن أبي حازم والدرأوري
 واسم كل منهما عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار واسم والد الدرأوري محمد بن عبيد ومريد شيخهما هو
 المعروف بابن الهاد والسند كله مدنيون ولفظ المتن مثل الترجمة كما تقدم (قوله من النبوة) قال بعض الشراح كذا
 هو في جميع الطرق وليس في شيء منها بلفظ من الرسالة بدل من النبوة قال وكان السر فيه أن الرسالة تزيد على النبوة
 بتبليغ الأحكام للكافرين بخلاف النبوة المجردة فانها اطلاع على بعض الغيبات وقد يقرر بعض الانبياء شريعة من
 قبله ولكن لا يأتي بحكم جديد يخالف لمن قبله فيؤخذ من ذلك ترجيح القول بأن من رأى النبي ﷺ في المنام فأمره
 بكم يخالف حكم الشرع المستقر في الظاهر انه لا يكون مشروعاً في حق غيره حتى يجب عليه تبليغ ما سألني
 بسط هذه المسئلة في الكلام على حديث من رآني في المنام فقد رآني ان شاء الله تعالى هـ **باب** المبشرات
 بكسر الشين المعجمة جمع مبشرة وهي البشيرة وقد ورد في قوله تعالى لهم البشيرة في الحياة الدنيا هي الرؤيا الصالحة
 أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ورواه
 ثقات الا أن أبا سلمة لم يسمعه من عبادة وأخرجه الترمذي أيضاً من وجه آخر عن أبي سلمة قال نبت عن عبادة
 وأخرجه أيضاً هو وأحمد وإسحق وأبو يعلى من طريق عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن عبادة وذكر
 ابن أبي حاتم عن أبيه ان هذا الرجل ليس بمعروف وأخرجه ابن مردويه من حديث ابن مسعود قال سألت

حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَمْ يَبْقَ مِنَ النَّبُوءَةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ، قَالُوا وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ

باب رُؤْيَا يُوسُفَ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَخِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ قَالَ يَبْنَئِي لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ

رسول الله ﷺ فذكر مثله وفي الباب عن جابر عند البزار وعن أبي هريرة عند الطبري وعن عبد الله بن عمرو عند أبي يعلى (قوله لم يبق من النبوة الا المبشرات) كذا ذكره بالفظ الدال على المضى تحقيقا لوقوعه والمراد الاستقبال أى لا يبقى وقيل هو على ظاهره لانه قال ذلك في زمانه واللام في النبوة العهد والمراد نبوته والمضى لم يبق بعد النبوة المختصة بالامم المبشرات ثم فسر ما بالرؤيا وصرح به في حديث عائشة عند أحمد بلفظ لم يبق بعدى وقد جاء في حديث ابن عباس أنه ﷺ قال ذلك في مرض موته أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس أن النبي ﷺ كشف الستارة ورأسه معصوب في مرضه الذي مات فيه والناس صفوف خلف أبي بكر فقال يا أيها الناس انه لم يبق من مبشرات النبوة الا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له الحديث والنسائي من رواية زفر بن حصيفة عن أبي هريرة رفعه أنه ليس يبقى بعدى من النبوة الا الرؤيا الصالحة وهذا يؤيد التأويل الاول وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أن الرؤيا نبوة وليس كذلك لما تقدم أن المراد تشبيه أمر الرؤيا بالنبوة أو لأن جزء الشيء لا يستلزم ثبوت وصفه له كمن قال أشهد أن لا إله إلا الله رافعا صورته لا يسمى مؤذنا ولا يقال انه أذن وان كانت جزءا من الأذان وكذا لو قرأ شيئا من القرآن وهو قائم لا يسمى مصليا وان كانت القراءة جزءا من الصلاة ويؤيده حديث أم كرز بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي الكمية قالت سمعت النبي ﷺ يقول ذهبت النبوة وبقيت المبشرات أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ولاحد عن عائشة مرفوعا لم يبق بعدى من المبشرات الا الرؤيا وله والطبراني من حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا ذهبت النبوة وبقيت المبشرات ولايى يعلى من حديث أنس رفعه أن الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبى ولا رسول بعدى ولكن بقيت المبشرات قالوا وما المبشرات قال رؤيا المسلمين جزء من أجزاء النبوة قال الملبس ما حاصله التعبير بالمبشرات خرج للاغلب فان من الرؤيا ما تكون منفردة وهي صادقة يربها الله للمؤمن رفقا به ليستعد لما يقع قبل وقومه وقال ابن التين معنى الحديث أن الوحي ينقطع بموتى ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون الا الرؤيا ويرد عليه الالهام فان فيه أخبارا بما سيكون وهو للانبياء بالنسبة للوحي كالرؤيا ووقع لغیر الانبياء كما في الحديث الماضي في مناقب عمر قد كان فيمن مضى من الامم محدثون وفسر المحدث بفتح الدال بالعلم بالفتح أيضا وقد أخبر كثير من الاولياء عن أمور مغيبة فكانت كما أخبروا والجواب أن الحصر في المنام لكونه يشمل أحاد المؤمنين بخلاف الالهام فانه يختص بالبعض ومع كونه مختصا فانه نادر فانما ذكر المنام لشموله وكثرة وقوعه يشير الى ذلك قوله ﷺ فان يكن وكان السر في ندور الالهام في زمانه وكثرته من بعده غلبة الوحي اليه ﷺ في اللحظة وإرادة إظهار المعجزات منه فكان المناسب أن لا يقع لغيره منه في زمانه شيء فلما انقطع الوحي بموته وقع الالهام لمن اختصه الله اللامن من اللبس في ذلك وفي إنكار وقوع ذلك مع كثرته واشتهاره بمكابرة من أنكروه (قوله **باب** رؤيا يوسف) كذا لم يوقع للنسفي يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم خليل الرحمن وقوله عز وجل إذ قال يوسف لاهيه فاسق الى ساجدين ثم قال الى قوله عليم حكيم كذا لاينى ذكره للنسفي وساق في رواية كريمة الآيات كلها (قوله وقوله تعالى وقال يا أبتي هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها

فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ ، وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ
مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ
إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : يَا آدَمُ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَاكَ مِنْ قَبْلُ
قَدْ جَعَلْنَا رُبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السَّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْنِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ
الشَّيْطَانُ نَفْسِي وَبَيْنَ لِيْخَوْنِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ، رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي
مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ
تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ * فَاطِرُ الْبَدِيعِ وَالْمُبْتَدِعِ وَالْبَارِئِ وَالْخَالِقِ وَاحِدٌ مِنْ

رَبِّي حَقًّا إِلَى قَوْلِهِ الْحَقُّ بِالصَّالِحِينَ) كَذَا لَا بِي ذَرِّ وَالنَّفْسِ أَيْضًا وَسَاقٍ فِي رَوَايَةِ كَرِيمَةِ الْآبَتَيْنِ وَالْمُرَادُ أَنَّ مَعْنَى
قَوْلِهِ تَأْوِيلَ رُؤْيَايَ أَيْ الَّتِي تَقْدُمُ ذِكْرَهَا وَهِيَ رُؤْيَا السُّكْرَاكِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ سَاجِدِينَ فَلَمَّا وَصَلَ أَبَوَاهُ وَأَخُوهُ
إِلَى مِصْرَ وَدَخَلُوا عَلَيْهِ وَهُوَ فِي مَرْتَبَةِ الْمَلِكِ وَسَجَدُوا لَهُ وَكَانَ ذَلِكَ مَبَاحًا فِي شَرِيعَتِهِمْ فَكَانَ التَّأْوِيلُ فِي السَّاجِدِينَ
وَكُونِهِمْ حَقًّا فِي السُّجُودِ وَقِيلَ التَّأْوِيلُ وَقَعَ أَيْضًا فِي السُّجُودِ وَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ السُّجُودَ حَقِيقَةً وَإِنَّمَا هُوَ كُنَاةٌ عَنِ الْخُضُوعِ
وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْتَمِدُ وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ وَخَرَّوَالَهُ سَجْدًا قَالَ كَانَتْ تَحِيَّةً مِنْ قِيَلِكُمْ
فَاعْطَى اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ السَّلَامَ تَحِيَّةَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَفِي لَفْظٍ وَكَانَتْ تَحِيَّةَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ أَنْ يَسْجُدَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِنْ طَرِيقِ
ابْنِ إِسْحَاقَ وَالثَّوْرِيَّ وَابْنَ جَرِيرٍ وَغَيْرِهِمْ نَحْوَ ذَلِكَ قَالَ الطَّبْرِيُّ أَرَادُوا أَنْ ذَلِكَ كَانَ فِيهِمْ لَاعِلَى وَجْهِ الْعِبَادَةِ بِلِ
الْأَكْرَامِ وَاخْتَلَفَ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ الرُّؤْيَا وَتَقْسِيمِهَا فَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ وَالْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ
عَنْ سُلَيْمَانَ الْفَارَسِيِّ قَالَ كَانَ بَيْنَ رُؤْيَايَ يَوْسُفَ وَعِبَارَتِهَا أَرْبَعُونَ عَامًا وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ لَهُ شَاهِدًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ
وَزَادَ إِلَيْهَا يَنْتَهَى أَمْدُ الرُّؤْيَا وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ كَانَتْ مَدَّةُ الْفَارِقَةِ بَيْنَ يَعْقُوبَ وَيَوْسُفَ
ثَمَانِينَ سَنَةً وَفِي لَفْظٍ ثَلَاثًا وَثَمَانُونَ سَنَةً وَمِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ سَنَةً وَنَقَلَ الثَّعْلَبِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ثَمَانِينَ
سَنَةً وَعَنِ الْكَلْبِيِّ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ سَنَةً قَالُوا قِيلَ سَبْعًا وَسَبْعِينَ وَنَقَلَ ابْنُ إِسْحَاقَ قَوْلًا إِنَّهَا كَانَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ عَامًا وَالْأَوَّلُ
أَفْوَى وَالْعَلَمُ عِنْدَ اللَّهِ (قَوْلُهُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْمَصْنُفُ وَسَقَطَ هَذَا وَمَا بَعْدَهُ إِلَى آخِرِ الْبَابِ لِلنَّفْسِ (قَوْلُهُ فَاطِرُ
وَالْبَدِيعِ وَالْمُبْتَدِعِ وَالْبَارِئِ وَالْخَالِقِ وَاحِدٌ) كَذَا لِبَعْضِهِمُ الْبَارِئُ بِالرَّاءِ وَلَا يَذَرُ وَالْأَكْثَرُ الْبَادِئُ بِالذَّالِ بَدَلُ الرَّاءِ
وَالْهَمْزُ ثَابِتٌ فِيهِمَا وَزَعَمَ بَعْضُ الشَّرَاحِ أَنَّ الصَّوَابَ بِالرَّاءِ وَأَنَّ رَوَايَةَ الدَّالِ وَهِيَ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ فَقَدْ وَرَدَتْ فِي
بَعْضِ طُرُقِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى كَمَا تَقْدُمُ فِي الدَّعَوَاتِ وَفِي الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى أَيْضًا الْمُبْدِئُ وَقَدْ وَقَعَ فِي التَّكْبِوتِ مَا يَشْهَدُ
لِكُلِّ مِنْهُمَا فِي قَوْلِهِ أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يَمِيدُهُ ثُمَّ قَالُوا فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ قَالُوا لَمْ يَرِ الْبَارِئُ
وَأَسْمَ الْفَاعِلِ مِنْهُ مَبْدِئُ وَالثَّانِي الثَّلَاثِي وَأَسْمَ الْفَاعِلِ مِنْهُ بَادِئُ وَهَذَا لَفْظَانِ مَشْهُورَتَانِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْبَخَّارِيُّ هَذَا اسْتِغْرَادًا
مِنْ قَوْلِهِ فِي الْآيَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَارَادَ تَفْسِيرَ فَاطِرٍ وَزَعَمَ بَعْضُ الشَّرَاحِ أَنَّ دَعْوَى
الْبَخَّارِيِّ فِي ذَلِكَ الْوَحْدَةِ مَنُوعَةٌ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ كَذَا قَالَ وَلَمْ يَرِدِ الْبَخَّارِيُّ بِذَلِكَ أَنَّ حَقَائِقَ مَعَانِيهَا مُتَوَحَّدَةٌ وَإِنَّمَا أَرَادَ
أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ إِيجَادُ الشَّيْءِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَقَدْ ذَكَرْتُ قَوْلَ الْفَرَّاءِ أَنَّ فَطَرَ وَخَلَقَ وَفَلَقَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ
قَبْلَ بَابِ رُؤْيَا لِلصَّالِحِينَ (قَوْلُهُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الْبَدِئِ وَبَادِئُهُ) كَذَا وَجَدْتُهُ مُضَبَّوً فِي الْأَصْلِ بِالْهَمْزِ فِي
الْمَوْضِعَيْنِ وَيُؤَارِ الْعُطْفَ لِأَنَّهُ ذَرَفَانِ كَانَ مَحْضُوظًا تَرْجَعَتْ رَوَايَةُ الدَّالِ مِنْ قَوْلِهِ وَالْبَادِئُ وَلَئِنْ أَرَى ذَرَّ مِنَ الْعَمَلِ
وَبَادِئُهُ بِالْوَاوِ بَدَلُ الْهَمْزِ وَبَغْيَرُ هَمْزٍ فِي بَادِيَةِ وَيَاءٍ تَأْنِيثٌ وَهُوَ أَوْلَى لِأَنَّهُ يَرِيدُ تَفْسِيرَ قَوْلِهِ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَجَاءَ

البَدِيَّةُ بِأَوَّلِهِ . **بَابُ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ** ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ ، فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى ؟ قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمُرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ؛ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَتَذَاتَبَاهُ أَنَّ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ . قَالَ مُجَاهِدٌ : أَسْلَمَا سَلَمًا مَا أَمَرَا بِهِ ، وَتَلَّهُ

بِكَمِّنِ الْبَدْوِ قَسَرَهَا بِقَوْلِهِ بَادِيَةَ أَيْ جَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَادِيَةِ وَذَكَرَهُ الْكِرْمَانِيُّ فَقَالَ قَوْلُهُ مِنَ الْبَدْوِ أَيْ قَوْلُهُ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ أَيْ مِنَ الْبَادِيَةِ قَرَّبَ مَعْنَاهُ الْبَادِيَةَ مِنَ الْبَدْيِ أَيْ الْإِبْتِدَاءِ أَيْ بَادِيَةِ الْخَلْقِ فَمَعْنَى فَاطِرُ بَادِيِ دَرَاهِ أَعْلَمَ (قَوْلُهُ **بَابُ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ**) كَذَا لَا فِي ذِرْوَسَقَطٍ لَفْظُ بَابٍ لِغَيْرِهِ (قَوْلُهُ وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ أَيْ قَوْلُهُ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ) كَذَا لَا فِي ذِرْوَسَقَطٍ لِلْسَّعْيِ وَسَاقُ فِي رِوَايَةٍ كَرِيمَةٍ الْآيَاتُ كُلُّهَا قِيلَ كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَنْدَرُ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ مِنْ سَارِقَوْلِهِ أَنْ يَذْبَحَهُ قَرَبَانًا فَرَأَى فِي الْمَنَامِ أَنْ أَوْفَ يَنْدَرُكَ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ عَبْدِ السَّدى قَالَ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ لَأَسْحَقُ أَطْلُقْ بَنَاتِي قَرَبًا وَأَخِذْ جَلًا وَسَكِنًا ثُمَّ انْطَلِقْ بِهِ حَتَّى إِذَا كَانَ بَيْنَ الْجِبَالِ قَالَ يَا أَبَتِ أَيْنَ قَرَبَانُكَ قَالَ أَنْتَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ الْآيَاتُ فَقَالَ أَشَدُّ رِبَاطِي حَتَّى لَا أَضْطَرُّ وَكَأَنَّكَ حَتَّى لَا يَنْصَحَ عَلَيْهَا مِنْ دُمِي قَرَاهُ سَارَةً فَتَحْزَنُ وَأَسْرَعَ مَرَّ السَّكِينِ عَلَى حَلْقِي لِيَكُونَ أَهْوَنَ عَلَى فِعْلِهِ ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ يَكِي وَأَمَرَ السَّكِينِ عَلَى حَلْقِهِ فَلَمْ تَحْزَنْ وَضَرَبَ اللَّهُ عَلَى حَلْقِهِ صَفِيحَةً مِنْ نَحَاسٍ فَكَفَّ عَلَى جَبِينِهِ وَحَزَنَ فِي قَفَاهُ فَذَلِكَ قَوْلُهُ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَوْدَى أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا فَالْتَفَتَ فَذَا هُوَ تَكْشِفُ فَأَخَذَهُ وَحَلَّ عَنْ ابْنِهِ هَكَذَا ذَكَرَهُ السَّدى وَلَمْ يَأْخُذْ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَيْضًا عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ قَالَ اجْتَمَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَكُفَّ فَحَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةً مُسْتَجَابَةٌ فَقَالَ كُفَّ أَفَلَا أَخْبَرَكَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ لَمَّا رَأَى أَنَّهُ يَذْبَحُ ابْنَهُ اسْحَقُ قَالَ الشَّيْطَانُ إِنَّ لَمْ أَفْنِ هَؤُلَاءِ عِنْدَ هَذِهِ لَمْ أَفْنِهِمْ أَبَدًا فَذَهَبَ إِلَى سَارَةٍ فَقَالَ إِيْ ذَهَبَ إِبْرَاهِيمُ بِابْنِكَ قَالَتْ فِي حَاجَتِهِ قَالَ كَلَّا إِنَّهُ ذَهَبَ بِهِ لِيَذْبَحَهُ يَزْعُمُ أَنَّ رَبَّهُ أَمَرَهُ بِذَلِكَ فَقَالَتْ أَخَشَى أَنْ لَا يَطِيعَ رَبَّهُ فَنَجَّاهُ إِلَى إِسْحَقَ فَاجَابَهُ بِنَحْوِهِ إِبْرَاهِيمُ فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ فَنَاقَسَ أَنْ يَطِيعُوهُ وَسَاقَ نَحْوَهُ مِنْ طَرِيقٍ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ وَزَادَ أَنَّهُ سَدَّ عَلَى إِبْرَاهِيمَ الطَّرِيقَ إِلَى الْمَنَحْرِ فَامَرَهُ جَبْرِيلُ أَنْ يَرْمِيَهُ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ عِنْدَ كُلِّ حِمْرَةٍ وَكَانَ قَتَادَةُ أَخَذَ أَوَّلَهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَآخِرَهُ عَمَّا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّغِيلِ عَنْهُ قَالَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمَّا رَأَى الْمَنَاسِكَ عَرَضَ لَهُ ابْلِيسُ عِنْدَ الْمَسْجِدِ فَسَبَقَهُ إِبْرَاهِيمُ فَذَهَبَ بِهِ جَبْرِيلُ إِلَى الْعَقْبَةِ فَعَرَضَ لَهُ ابْلِيسُ فَرَمَاهُ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ حَتَّى ذَهَبَ وَكَانَ عَلَى إِسْمَاعِيلَ قِصَصٌ أَيْضًا وَثُمَّ تَلَّهُ لِلْجَبِينِ فَقَالَ يَا أَبَتِ أَنَّهُ لَيْسَ لِي قِصَصٌ تَكْفِيَنِي فِيهِ غَيْرُهُ فَأَخْلَعَهُ فَنَوْدَى مِنْ خَلْقِهِ أَنَّ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا فَالْتَفَتَ فَذَا هُوَ يَكْشِفُ أَيْضًا أَقْرَبَ أَهْلِي قَدْحِهِ وَأَخْرَجَ ابْنُ إِسْحَقَ فِي الْمُبْتَدَأِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ وَزَادَ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ كَانَ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ وَأَنَّ رَأْسَ الْكَبِشِ لَمَلَقَ بَقْرَتَهُ فِي مِيزَابِ الْكُمْبَةِ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أَيْضًا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ قَالَ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَوَارَيْتُ قَرْنِي الْكَبِشِ حِينَ دَخَلَ الْبَيْتَ وَهَذِهِ الْآثَارُ مِنْ أَقْوَى الْحُجَّجِ لَمَنْ قَالَ إِنَّ الذَّبِيحَ إِسْمَاعِيلُ وَقَدْ تَقَلَّ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ عَنِ الْعَبَّاسِ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُمَا وَعَنْ الْأَحْمَفِ عَنْ ابْنِ مَيْسَرَةَ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَمَسْرُوقٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ وَعَطَاهُ وَالشَّعْبِيُّ وَكُفَّ الْأَجْبَارُ أَنَّ الذَّبِيحَ إِسْحَقُ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي أَشْهُرِ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ وَعَنْ عَلِيٍّ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمَعَارِيَةَ وَابْنِ عَرَبٍ وَابْنِ الطَّغِيلِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَالشَّعْبِيُّ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُمَا وَبِمُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ كُفَّ وَابْنِ جَعْفَرٍ الْبَاقِرُ وَابْنُ صَالِحٍ وَابْنُ الرَّيْبِ بْنِ أَنَسٍ وَابْنُ عَرَبٍ وَابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ

وَضَعُ وَجْهَهُ بِالْأَرْضِ **بَابُ التَّوَاتُؤِ عَلَى الرُّوَايَا حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا
الْثَّيْبِيُّ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَنَسًا
أَرَوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ ، وَأَنَّ أَنَسًا أَرَوْا أَتَاهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ التَّسْوِهَا

وابن اسحق أن الذبيح اسمعيل ويؤيده ما تقدم وحديث أنا ابن الذبيحين رويناه في الخلفيات من حديث معاوية
ونقله عبد الله بن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه وأظن ابن القيم في الهدى في الاستدلال لتقويته وقرأت
بخط الشيخ تقي الدين السبكي أنه استنبط من القرآن دليلاً وهو قوله في الصافات وقال اني ذاهب الى ربى سيدين
الى قوله انى ارى فى المنام انى اذبحك وقوله فى هود وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها باسحق الى قوله وهذا
بعل شيعا قال ووجه الاخذ منهما أن سياهما يدل على أنهما قصتان مختلفتان فى وقين الأول على طلب من ابراهيم
وهو لما هاجر من بلاد قومه فى ابتداء أمره فسأل من ربه الولد فبشره بسلام حليم فلما بلغ معه السعى قال يا بنى
انى ارى فى المنام انى اذبحك والقصة الثانية بعد ذلك بدهر طويل لما شاخ واستبعد من مثله أن يحى له الولد وجأته الملائكة
عند ما أمروا باهلاك قوم لوط فبشروه باسحق فتعجب أن يكون الأول اسمعيل ويؤيده أن فى التوراة أن اسمعيل بكره وأنه
ولد قبل اسحق (قلت) وهو استدلال جيد وقد كنت أستحسنه واحتج به الى أن مرى قوله فى سورة ابراهيم الحمد لله الذى وهب لى
على الكبر اسمعيل واسحق فانه يعسكر على قوله إنه رزق اسمعيل فى ابتداء أمره وقوته لان هاجر والدة اسمعيل
صارت لسارة من قبل الجبار الذى وهبها لها وانها وهبت لابراهيم لما ينسب من الولد فولدت هاجر اسمعيل فنارت
سارة منها كما تقدمت الإشارة اليه فى ترجمة ابراهيم من أحاديث الانبياء وولدت بعد ذلك اسحق واستمرت غيرة
سارة الى أن كان من اخراجها وولدها الى مكة ما كان وقد ذكره ابن اسحق فى المبدأ مفصلاً وأخرجه الطبرى
فى تاريخه من طريقه وأخرج الطبرى من طريق السدى قال انطلق ابراهيم من بلاد قومه قبل الشام فلقى سارة
وهى بنت ملك حران فأمنت به فتزوجا فلما قدم مصر وهبها الجبار هاجر وهبتا له سارة كانت سارة منعت الولد
وكان ابراهيم قد دعا الله أن يهبه ولداً من الصالحين فأخرت الدعوة حتى كبر فلما علمت سارة ان ابراهيم وقع على
هاجر حزنت على ما فاتها من الولد ثم ذكر قصة محيى الملائكة بسبب اهلاك قوم لوط وبشيرهم ابراهيم باسحق
فلذلك قال ابراهيم الحمد لله الذى وهب لى على الكبر اسمعيل واسحق ويقال لم يكن بينهما الا ثلاث سنين وقيل فان
بينهما أربع عشرة سنة وما تقدم من كون قصة الذبيح كانت بمكة حجة قوية فى أن الذبيح اسمعيل لان سارة
واسحق لم يكونا بمكة والله أعلم (قوله وقال مجاهد أسلمنا ما أمرا به وتله وضع وجهه بالأرض) قال القرطابى
فى تفسيره حدثنا ورقاء عن ابن أنس عن مجاهد فى قوله تعالى فلما أسلمنا قال أسلمنا ما أمرا به وتله للجبين قال وضع
وجهه بالأرض قال لاذبني وأنت تنظر فى وجهي ثلاثاً ترحنى فوضع جبهة فى الأرض وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدى
قال فلما أسلمنا أى سلمنا لله الأمر ومن طريق أنى صالح قال اتفقا على أمر واحد ومن طريق قتادة سلم ابراهيم لأم
الله وسلم اسحق لأم ابراهيم وفى لفظ أما هذا فأسلم نفسه لله وأما هذا فأسلم ابنه لله ومن طريق ابن عمر ان الجوف تله
للجبين كنه لوجهه (تنبيه) هذه الترجمة التى قبلها ليس فى واحد منهما حديث سند بل اكفى فيهما بالقرآن ولها نظائر
وقول الكرماني إنه كان فى كل منهما بياض ليلحق به حديث يناسبه محتمل مع بعده (قوله **بَابُ التَّوَاتُؤِ**
على الروايات) أى توافق جماعة على شئ واحد ولو اختلفت عباراتهم (قوله أن أناساً أروا ليلة القدر فى السبع
الاولى وان أناساً) فى رواية الكشميهنى ناساً (قوله أروا أنها فى العشر الاواخر فقال النبي ﷺ التسوها فى السبع
الاولى) كذا وقع فى هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله بن عمر وتقدم فى أواخر الصيام من طريق مالك
عن نافع مثله لكن لفظه أرى رؤياكم توافق فى السبع الاواخر فن كان متحريراً الحديث ولم يذكر الجملة الوسطى

في السبع **باب** رؤيا أهل السجون والفساد والشره ، لقوله تعالى . ودخل معه
 السجن فتيان ، قال أحدهما لى أراى أعصر خمرا ، وقال الآخر لى أراى أحمل فوق رأسى
 خبزاً فأكل الطير منه . فبشنا يتأويله إنا نزاله من المحسنين ، قال لا يأتىكما طعام
 رزقناه إلا يتأكلكما يتأويله قبل أن يأتىكما ذلكما بما علمنى ربى لى تركت ملة قوم
 لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون ، وأتبع ملة آباءى إبراهيم وإسحق ويعقوب
 ما كن لنا أن نشره بالله من نعم ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس
 لا يشكرون ، يا صاحبي السجن أؤنباب متفرقون . وقال الفضيل ليعض الأتباع يا عبد الله :
 أؤنباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار ، ما تعبذون من دونه إلا أسماء تميئونها أنتم
 وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين

واعترضه الاسماعيلي قال اللفظ الذى ساقه خلاف التواطى . وحديث التواطى . أرى رؤياكم قد توطأت على العشر
 الاخر (قلت) لم يلزم البخارى ايراد الحديث بلفظ التواطى . وانما أراد بالتواطى . التوافق وهو أعم من أن
 يكون الحديث بلفظه أو بمعناه وذلك أن أفراد السبع داخلة فى أفراد العشر فلما رأى قوة أنها فى العشر وقوم أنها
 فى السبع كانوا كاهم توافوا على السبع فامرهم بالتأسا فى السبع لتوافق الطائفتين علي . ولانه أسير عليهم فجرى
 البخارى على عادته فى إثار الاخفى على الاجلى والحديث الذى أشار اليه تقدم فى كتاب قيام الليل من طريق أيوب
 عن نافع عن ابن عمر قال رأيت كأن يدي قطعة استبرق الحديث وفيه وكانوا لا يزالون يقصون على النبي ﷺ الرؤيا
 وفيه أرى رؤياكم قد توطأت فى العشر الاواخر الحديث ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة
 دال على صحتها وصحتها كما تستفاد قوة الخبر من التوارد على الاخبار من جماعة * (قوله **باب** رؤيا أهل
 السجون والفساد والشره) تقدمت الإشارة الى أن الرؤيا الصحيحة وإن اختصت غالبا بأهل الصلاح لكن قد تقع
 لغريمهم وتقع فى رواية أسمى ذو بدل الشره بالشراب بضم المعجمة والتشديد جمع شارب أو فتحتين مخففا أى وأهل
 الشراب والمراد شره المحرم وعطفه على أهل الفساد من عطف الخاص على العام كما أن المسجون أعم من أن يكون
 مفلسا أو مصلحا قل أهل العلم بالبحير اذا رأى الكافر أو الفاسق الرؤيا الصالحة فانها تكون بشرى له بهدايته الى
 الايمان مثلاً أو التوبة أو انذاراً من بقاءه على الكفر أو الفسق وقد تكون لغيره ممن ينسب اليه من أهل الفضل
 وقد يرى ما يدل على الرضا بما هو فيه ويكون من جملة الابتلاء والغرور والمكر نعوذ بالله من ذلك (قوله وقوله
 تعالى ودخل معه السجن فتيان الى قوله ارجع الى ربك) كذا لا يى ذو وساق فى رواية كريمة الآيات كلها وهى ثلاث
 عشرة آية قال السبلى اسم أحدهما شره والآخر شرهم كل منهما بمعجمة احدهما مفتوحة والاخرى مضمومة قال
 وقال الطبرى الذى رأى انه يعصر خمرا اسمه نبوه وذكر اسم الآخر فلم أحفظه (قلت) ساء عظم بمعجمة ومثله
 وعزاه لابن اسحق فى المبتدأ به جزم النعلنى وذكر أبو عبيد الكرى فى كتاب المسالك ان اسم الخباز راشان والساق
 مرطس وحكما أن الملك اتهمها أنها أراد اسم فى الطعام والشراب فحبسها الى أن ظهرت براءة ساحة الساق
 دون الخباز ويقال انها لم يراشيتا وانما أراد امتحان يوسف فاخرج الطبرى عن ابن مسعود قال لم يراشيتا وانما
 تحاكما لجريا وفى سند ضعيف وأخرج الحاكم بسند صحيح عن ابن مسعود نحوه وزاد فلما ذكر لها التأويل قال
 انما كنا نلعب قال قضى الامر الآية (قوله وقال الفضيل الخ) وقع لا يى ذو بعد قوله ارجع الى ربك وعند كريمة

الْقِيمُ وَالْكَيْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ، يَا صَاحِبِي السَّجْنَ أَمَا أَحَدُكُمَا قَتَلَنِي رَبُّهُ خَرًّا وَأَمَّا
 الْآخَرُ فَيُصَلِّبُ قَتْلَ كُلِّ الطَّيْرِ مِنْ رَأْسِهِ قُضِيَ الْإِمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتَانِ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ
 نَاجٍ مِنْهُمَا إِذَا كُنْتُمْ فِي عِندِ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السَّجَنِ بِضْعَ سِنِينَ، وَقَالَ
 الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعُ سُبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى يَابِسَاتٍ
 يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ
 الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ وَقَالَ الَّذِي نَجَّاهُ مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ
 أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى
 يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ، قَالَ تَزَرَّعُونَ سَبْعَ سِنِينَ ذَاتًا قَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُونَهُ
 فِي سُبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعُ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُمْ إِلَّا
 قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ، وَقَالَ الْمَلِكُ
 اتَّخُذْنِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، وَادَّكَرَ أَفْتَلَنَ مِنْ ذِكْرِ أُمَّةٍ قَرْنٍ وَيُفْرَأُ
 أُمَةُ نِسْيَانٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَعْصِرُونَ الْأَعْنَابَ وَالذَّهْنَ، تَحْصِنُونَ تَحْرُسُونَ

عند قوله أرباب متفرقون وهو الألبق وعند غيرهما بعد قوله الأعناب والدهن (قوله وادكر أفتل من ذكرت)
 في رواية الكشميني من ذكر وهو من كلام أبي عبيدة قال اذكر بعد أمة أفتل من ذكرت فادغمت التاء في
 الذال فحولت الدال إلى ياء مهيمة ثقيلة (قوله أمة قرن) هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير آل عمران وقال في
 تفسير يوسف بعد حين وأخرجه الطبري بسند جيد عن ابن عباس مثله ومن طريق سماك عن عكرمة قال بعد حبة
 من الدهر وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير بعد سنين (قوله ويقرأ أمة) ففتح أوله ويميم بعدها هاء
 جنونة نسيان أي تذكر بعد أن كان نسي وهذه القراءة نسبت في الشواذ لابن عباس وعكرمة والضحاك يقال رجل
 مأموه أي ذاهب العقل قال أبو عبيدة قرئ بعد أمة أي نسيان تقول أمهت أمه أيها يكون الميم قال الشاعر
 * أمهت وكنت لا أنسى حديثاً * وقال الطبري روى عن جماعة أنهم قرؤا بعد أمة ثم ساق بسند صحيح عن ابن
 عباس أنه كان يقرؤها بعد أمة وتفسيرها بعد نسيان وساق مثله عن عكرمة والضحاك ومن طريق مجاهد نحوه لكن
 قالها بسكون الميم (قوله وقال ابن عباس يعصرون الأعناب والدهن) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة
 عن ابن عباس في قوله ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون يقول الأعناب والدهن وفيه رد
 على أبي عبيدة في قوله إنه من العصرة وهي النجاة فعنى قوله يعصرون ينجون ويؤيد قول ابن عباس قوله في أول
 القصة إني أراي أعصر خمرًا وقد اختلف في المراد به فقال الأكثر أطلق عصر الخمر باعتبار ما يؤل إليه وهو
 كقول الشاعر

الحمد لله الملى المنان * صار البريد فيرموس القضيان

أي السبل فسمى القمح ثريدًا باعتبار ما يؤول إليه وأخرج الطبري عن الضحاك قال أهل عمان يسمون النيب خمرًا
 وقال الأصمعي سمعت معتمر بن سليمان يقول لقيت أعرابيا معه سلة عنب بقلت ما مملك قال خر وقرأ ابن مسعود

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا جُورِيَّةُ عَنْ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ ثُمَّ أَنَا فِي الدَّاعِي لِأَجَبَتُهُ **بَابُ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَسِيرَانِي فِي الْيَقَظَةِ وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ لِي قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ**

إِنِّي أَرَانِي أَصْعَرُ عِنْدَ أَخْرَجِهِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِسَدِّ حَسَنٍ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ التَّفْسِيرَ وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقٍ عَكْرَمَةَ أَنَّ السَّاقِي قَالَ لِيُوسُفَ رَأَيْتَ فِيمَا يَرَى النَّامُ إِنِّي غَرَسْتُ حَبَّةً فَنَبَتَتْ فَخَرَجَ فِيهَا ثَلَاثُ عَنَاقِيدَ فَصَعَّرْتَهُنَّ ثُمَّ سَقَبَتِ الْمَلِكُ فَقَالَ تَحَكَّمْتُ فِي السَّجْنِ ثَلَاثًا ثُمَّ تَخَرَّجْتُ فَتَسْقِيهِ أَيْ عَلَى عَادَتِكَ (قوله تحسون نحرسون) كذا لم من الحراسة وعند أبي عبيدة في الجواز تحززون بزاي بدل الدين من الأحرار وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس تغززون بخاء معجمة ثم زاي ونونين من الحزن (قوله جورية) بالضم صغر وهو ابن اسمعيل الضبي وروايته عن مالك من الأقران (قوله لولبت في السجن ما لبث يوسف ثم أنا في الداعي لاجته) كذا أورده مختصرا وقد تقدم في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء من هذا الوجه وزاد فيه قصة لوط بوقدم شرحه في أحاديث الأنبياء وأخرجه السائغ في التفسير من هذا الوجه وزاد في أوله نحن أحق بالشك من إبراهيم الحديث وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال مثل حديث يونس بن يزيد عن الزهري عن سبب وأبي سلة عن أبي هريرة بطوله ومن طريق أبي أويس عن الزهري مثل مالك وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جورية بطوله أخرجه كلهم من رواية عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جورية بن أسماء وذكر أن أحمد بن سعيد بن أبي مريم رواه عنه قال عن أبي سلة بدل أبي عبيد وهم فيه فإن المحفوظ عن مالك أبو عبيد لأبوسلة وكذلك أخرجه من طريق سعيد بن داود عن مالك أن ابن شهاب حدثه أن سعيدا وأبا عبيد أخبراه به وقد وقع في بعض طرقه بأبسط من سياقه فأخرج عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة رفعه لقد عجب من يوسف وكرمه وصبره حتى سئل عن البقرات والمعاف والسمان ولو كنت مكانه ما أجت حتى اشترط أن يخرجوني ولقد عجب منه حين أتاه الرسول يعني ليخرج إلى الملك فقال أرجع إلى ربك ولو كنت مكانه ولبت في السجن ما لبث لاسرعت الإجابة ولبادرت الباب ولما انتفتحت العذر وهذا مرسل وقد وصله الطبري من طريق إبراهيم بن يزيد الحوزي بضم المعجمة والزاي عن عمرو بن دينار بذكر ابن عباس فيه فذكره وزاد ولولا الكلمة التي قلنا ما لبث في السجن ما لبث وقد مضى شرح ما يتعلق بذلك في قصة يوسف من أحاديث الأنبياء (قوله **باب** من رأى النبي ﷺ في المنام) ذكر فيه خمسة أحاديث * الحديث الأول حديث أبي هريرة (قوله عبد الله) هو ابن المبارك ويونس وهو ابن يزيد (قوله أن أبا هريرة قال) في رواية الأساعلي من طريق الزبيدي عن الزهري أخبرني أبو سلة سمعت أبا هريرة (قوله من رآني في المنام فسيراني في اليقظة) زاد مسلم من هذا الوجه أو فكأنما رآني في اليقظة هكذا بالشك ووقع عند الأساعلي في الطريق المذكورة قد رآني في اليقظة بدل قوله فسيراني ومثله في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وصححه الترمذي وأبو عوانة ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي جحيفة فكأنما رآني في اليقظة فهذه ثلاثة الفاظ فسيراني في اليقظة فكأنما رآني في اليقظة قد رآني في اليقظة وحل أحاديث الباب كالثالث إلا قوله في اليقظة (قوله قال أبو عبد الله قال ابن سيرين إذا رآه في صورته) سقط هذا التطبيق للنسفي ولأبي ذر وثبت عند غيرهما وقد رويناه موصولا من طريق اسمعيل بن إسحق القاضي عن سليمان

إِذَا رَأَاهُ فِي صُورَتِهِ **حَدَّثَنَا** مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُخْتَارٍ حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَاتِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ قَصْدَ رَأْيِي فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَخَيَّلُ بِي وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ حُزْنٌ مِنْ سِتَةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ الشُّبُوهِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفِثْ عَنْ شِمَالِهِ ثَلَاثًا وَلْيَتَوَضَّأْ مِنَ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَزَايَا بِي **حَدَّثَنَا** خَالِدُ بْنُ خَلْفَةَ

ابن حرب وهو من شيوخ البخاري عن حماد بن زيد عن أيوب قال كان يعني محمد بن سيرين إذا غص عليه رجل أنه رأى النبي ﷺ قال صف لي الذي رأيته فإن وصف له صفة لا يعرفها قال لم تره وسنده صحيح ووجدت له ما يؤيده فأخرج الحاكم من طريق عاصم بن كليب حدثني أبي قال قلت لابن عباس رأيت النبي ﷺ في المنام قال صفة لي قال ذكرت الحسن بن علي فضبه به قال قد رأيته وسنده جيد وبعارضه ما أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من رأى في المنام قد رأى فاني أرى في كل صورة وفي سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف لاختلاطه وهو من رواية من سمع منه بعد الاختلاط ويمكن الجمع بينهما بما قال القاضي أبو بكر بن العربي رؤية النبي ﷺ بصفته المعلومة إدراك على الحقيقة ورؤيته على غير صفته إدراك للثال فان الصواب أن الانبياء لا يتغيرم الأرض ويكون إدراك الذات الكريمة حقيقة وإدراك الصفات إدراك المثل قال وشذ بعض القدرية فقال الرؤيا لا حقيقة لها أصلا وشذ بعض الصالحين فزعم أنها تقع بعيني الرأس حقيقة وقال بعض المتكلمين هي مدركة بعينين في القلب قال وقوله فيراني معناه فيسرى تفسير مارأى لانه حتى وغيب التي فيه وقبل معناه فيسراني في القيامة ولا فائدة في هذا التخصيص وأما قوله فكنا نرآني فهو تشبيه ومعناه أنه لو رآه في البقطة لطابق ما رآه في المنام فيكون الاول حقا وحقيقة والثاني حقا وتميلا قال وهذا كله إذا رآه على صورته المعروفة فان رآه على خلاف صفته فهي أمثال فان رآه مقبلا عليه مثلا فهو خير للرائي وفيه وعلى العكس فبالعكس وقال النووي قال عياض يحتمل أن يكون المراد بقوله قد رأى أو قد رأى الحق أن من رآه على صورته في حياته كانت رؤياه حقا ومن رآه على غير صورته كانت رؤياه باطلا ويل وتعبه فقال هذا ضعيف بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها انتهى ولم يظهر لي من كلام القاضي ما ينافي ذلك بل ظاهر قوله أنه يراه حقيقة في الحالين لكن في الأولى تكون الرؤيا بما لا يحتاج الى تعب والثانية بما يحتاج الى التمييز قال القرطبي اختلف في معنى الحديث فقال قوم هو على ظاهره فن رآه في النوم رأى حقيقته كن رآه في البقطة سواء قال وهذا قول يدرك فساد باطل العول ويلزم عليه أن لا يراه أحد الا على صورته التي مات عليها وأن لا يراه رائيان في آن واحد في مكانين وأن يجبا الآن ويخرج من قبره ويمشي في الأسواق ويخطب الناس ويخطبوه ويلزم من ذلك أن يخلو قبره من جسده فلا يبقى من قبره في شيء فيزار مجرد القبر ويسلم على غائب لأنه جائز أن يرى في الليل والنهار مع اتصال الأوقات على حقيقة في غير قبره وهذه جهالات لا يلزم بها من له أدنى مسكة من عقل وقالت طائفة معناه أن من رآه على صورته التي كان عليها ويلزم منه أن من رآه على غير صفته أن تكون رؤياه من الاضغاث ومن المعلوم أنه يرى في النوم على حالة تخالف حالته في الدنيا من الأحوال اللاحقة به وتقع تلك الرؤيا حقا كالرؤى ملا دارا بجسمه مثلا فانه يدل على امتلاء تلك الدار بالخير لو تمكن الشيطان من التمثيل بشيء مما كان عليه أو ينسب اليه لعارض عموم قوله فان الشيطان لا يتمثل بي فالأولى أن نزه رؤياه وكذا رؤيا شيء منه أو ما ينسب اليه من ذلك فهو أبلغ في الحرمة واليق بالعصبة كما عزم من

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ قَالَ أَبُو قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ رَأَى قَدْرًا رَأَى الْحَقَّ تَابَتْهُ يُونُسُ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ

الشیطان فی یقظته قال والصحيح فی تأویل هذا الحديث أن مقصوده أن رؤيته فی كل حالة ليست باطلة ولا أضفانا علی هی حتی فی نفسها ولو رؤی علی غیر صورته فتصور تلك الصورة ليس من الشیطان بل هو من قبل الله وقال وهذا قول القاضي أن بكر بن العلیب وغيره ویؤيده قوله فقد رأى الحق أى رأى الحق الذى قصد إعلام الرائي به فان كانت علی ظاهرها والاسمی فی تأویلها ولا یحمل أمرها لأنها إما بشری بخیر أو إنذار من شر إما الخیف الرائي وإما البزجر عنه وإما لیبه علی حکم وقع لفدینه أو دنیاه وقال ان طالع قوله فسیرانی فی البقعة یرید تصدیق تلك الرؤیا فی البقعة وصحتها وخروجها علی الحق ویس المراد أنه یراه فی الآخر لأنه سیراه یوم القیامة فی البقعة فتراه جمیع أمته من رآه فی النوم ولم یره منهم وقال ان التین المراد من آمن به فی حیاته ولم یره لكونه حیث قد غابا عنه فیسكون بهذا مبشرا لكل من آمن به ولم یره أنه لا بد أن یراه فی البقعة قبل موته قاله القزاز وقال المازری ان كان المحفوظ فکانما رآنی فی البقعة فعناه ظاهر وإن كان المحفوظ فسیرانی فی البقعة احتمل أن یراه أهل عصره ممن لم یهاجر الیه فانه اذا رآه فی المنام جعل ذلك علامة علی أنه یراه بعد ذلك فی البقعة وأوحى الله بذلك الیه ﷺ وقال القاضي وقیل معناه سیری تأویل تلك الرؤیا فی البقعة وصحتها وقیل معنى الرؤیة فی البقعة أنه سیراه فی الآخرة وتعقب بأنه فی الآخرة یراه جمیع أمته من رآه فی المنام ومن لم یره یعنی فلا یرقی لخصوص رؤيته فی المنام مزیه وأجاب القاضي عیاض باحتیال أن تكون رؤیاه له فی النوم علی الصفة التي عرف بها ووصف علیها موجبة لتكرمه فی الآخرة وأن یراه رؤیة خاصة من القرب منه والشفاعه له بعلو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصیات قال ولا یبعد ان یعاقب الله بعض المذنبین فی القیامة بمنع رؤیة نبيه ﷺ مدة وحله ابن أبی حجرة علی محل آخر فذكر عن ابن عباس أو غیره أنه رأى النبی ﷺ فی النوم فقی بعد أن استیقظ متفكرا فی هذا الحديث فدخل علی بعض أمهات المؤمنین ولعلها خالته میمونة فأخرجت له المرأة التي كانت للنبي ﷺ فنظر فیها فرأى صورة النبي ﷺ ولم یر صورة نفسه ونقل عن جماعة من الصالحین أنهم رأوا النبي ﷺ فی المنام رآوه بعد ذلك فی البقعة وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفین فأرشدهم إلى طریق تفریجها فجاء الأمر كذلك « قلت » وهذا مشكل جدا ولو حمل علی ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولا يمكن بقاء الصحبة إلى یوم القیامة وبمكر علی أن جماعا رآوه فی المنام ثم لم يذكر واحد منهم أنه رآه فی البقعة وخبر الصادق لا یتخلف وقد اشتد انكار القرطبی علی من قال من رآه فی المنام فقد رأى حقیقته ثم یراه فی البقعة كما قدم قریبا وقد قطع ابن أبی حجرة لهذا فأجاب بما قال علی کرامات الأولیاء فان یکس كذلك تعین العدول عن العموم فی كل راء ثم ذکر أنه عام فی أهل التوفیق وأما غیرهم فعلی الاحتمال فان خرق العادة قد یقع للزندیق بطریق الاملاک والأغواء كما یقع للصدیق صدیق الکرامة والاکرام وانما تحصل التفرقة بینهما باتباع الکتاب والسنة انتهى والحاصل من الأجوبة ستة * أحدها أنه علی التشبه والتشیل ودل علی قوله فی الروایة الأخری فکانما رآنی فی البقعة * ثانیاً أن معناها سیری فی البقعة تأویلها بطریق الحقیقة أو التعمیر * ثالثاً أنه خاص بأهل عصره ممن آمن به قبل أن یراه * رابعاً أنه یراه فی المرأة التي كانت له إن أمکنه ذلك وهذا من أبعد المحامل * خامساً أنه یراه یوم القیامة بمزید خصوصية لا مطلق من یراه حیث قد لم یره فی المنام * سادساً أنه یراه فی الدنیا حقیقة وبخاطبه وفيه ما تقدم من الاشکال وقال القرطبی قد تقرر أن الذى یرى فی المنام أمثلة للثریات لا أنفسها غیر أن تلك الامثلة تارة جمع مطابقة وتارة جمع معناها فن الأول رؤیاه ﷺ عائشة وفيه فاذا هی أنت فأخبر أنه رأى فی البقعة ما رآه فی نومه بعینه ومن التانی رؤیا البقر التي تنحر والمقصود بالتانی التنبیه علی معانی تلك الأمور ومن

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَوَّنُ

فوائد رؤيته ﷺ فسكين شوق الرائي لكونه صادقا في محبة ليعمل على مشاهدته إلى ذلك الإشارة بقوله فسراني في البقطة أى من رأى رؤية معظم لحرقى ومشتاق الى مشاهدتى وصل الى رؤية محبوه وظفر بكل مطلوبه قال ويجوز أن يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشريعته فيعبر بحسب ما يراه الرائي من زيادة ونقصان أو اساءة واحسان قلت وهذا جواب سابع الذي قبله لم يظهر لي فان ظهر فهو تامن (قوله ولا يتمثل الشيطان بي) في رواية أنس في الحديث الذي بعده فان الشيطان لا يتمثل بي ومضى في كتاب العلم من حديث أبي هريرة مثله لكن قال لا يتمثل في صورتى وفي حديث جابر عند مسلم وابن ماجه انه لا يتمثل للشيطان ان يتمثل بي وفي حديث ابن مسعود عند الترمذى وابن ماجه ان الشيطان لا يستطيع أن يتمثل بي وفي حديث أبي قتادة الذي يليه وان الشيطان لا يترأى بالراء بوزن يتعاطى ومعناه لا يستطيع أن يصير مرئيا بصورتى وفي رواية غير أبي ذر يترأى بزأى وبعد الالف تحتانية وفي حديث أبي سعيد في آخر الباب فان الشيطان لا يتكوتى اما قوله لا يتمثل بي فمعناه لا يتشبه بي وأما قوله في صورتى فمعناه لا يصير كاتما في مثل صورتى واما قوله لا يترأى بي فخرج بعض الشراح رواية الزأى عليها أى لا يظهر في زبى وليست الرواية الاخرى بعيدة من هذا المعنى وأما قوله لا يتكوتى أى لا يتكون كونه فحذف المضاف ووصل المضاف اليه بالفعل والمعنى لا يتكون في صورتى فالجميع راجع الى معنى واحد وقوله لا يستطيع يشير الى ان الله تعالى وان أمكنه من التصور فى أى صورة أراد فانه لم يمكنه من التصور فى صورة النبي ﷺ وقد ذهب الى هذا جماعة فقالوا في الحديث إن محل ذلك اذا رآه الرائي على صورته التي كان عليها ومنهم من ضيق الغرض في ذلك حتى قال لا بد ان يراه على صورته التي قبض عليها حتى يعتبر عدد الشعرات البيض التي لم تبلغ عشرين شعرة والصواب التعميم في جميع حالاته بشرط ان تكون صورته الحقيقية في وقت ماسواء كان في شبابه أو رجولته أو كهولته أو آخر عمره وقد يكون لما خالف ذلك تمييز يتعلق بالرأي قال المازرى اختلف المحققون في تأويل هذا الحديث فذهب القاضي أبو بكر بن الطيب الى ان المراد بقوله من رأى في المنام قد رأى ان رؤياه صحيحة لا تكون اضرافا ولا من تشبيهات الشيطان قال وبعضه قوله في بعض طرقه قد رأى الحق قال وفي قوله إن الشيطان لا يتمثل بي إشارة الى أن رؤياه لا تكون اضرافا ثم قال المازرى وقال آخرون بل الحديث محمول على ظاهره والمراد أن من رأى قد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا عقل يحمله حتى يحتاج إلى صرف الكلام عن ظاهره وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى في مكانين مختلفين مما فان ذلك غلط في صفته وتخيّل لما على غير ما هي عليه وقد يظن بعض الخيالات مريثات لكون ما يتخيّل مرتبطا بما يرى في العادة فتكون ذاته ﷺ مرئية وصفاته متخيّلة غير مرئية والادراك لا يشترط فيه تحديق البصر ولا قرب المسافة ولا كون المرئي ظاهرا على الأرض أو مدفونا وإنما يشترط كونه موجودا ولم يتم دليل على فناء جسمه ﷺ بل جاء في الخبر الصحيح ما يدل على بقاءه وتكون ثمرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التعبير إن من رآه شيئا فهو عام سلم أو شابا فهو عام حرب ويؤخذ من ذلك ما يتعلق بأقواله كما لو رآه أحد بأمره بقتل من لا يحل قتله فان ذلك يحمل على الصفة المتخيّلة لا المرئية وقال القاضي عياض يحتمل أن يكون معنى الحديث اذا رآه على الصفة التي كان عليها في حياته لا على صفة مضادة لحاله فان روى على غيرها كانت رؤيا تأويل لا رؤيا حقيقة فان من الرؤيا ما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج إلى تأويل وقال النووي هذا الذي قاله القاضي ضعيف بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها كما ذكره المازرى وهذا الذي رده الشيخ تقدم عن محمد بن سيرين إمام المعبرين

اعتباره والذي قاله القاضي توسط حسن ويمكن الجمع بين ما قاله المازري بأن تكون رؤياه على الحالين حقيقة لكن إذا كان على صورته كان يرى في المنام على ظاهره لا يحتاج إلى تمثيل وإذا كان على غير صورته كان القصد من جهة الرائي لتخليه الصفة على غير ما هي عليه ويحتاج ما يراه في ذلك المنام إلى التعبير وعلى ذلك جرى علماء التعبير فقالوا إذا قال الجاهل رأيت النبي ﷺ فإنه يستل عن صفته فإن وافق الصفة المروية وإلا فلا يقبل منه وأشاروا إلى ما إذا رآه على هيئة تخالف هيئته مع أن الصورة كما هي فقال أبو سعيد أحمد بن نصر من رأى نبياً على حاله وهيئته فذلك دليل على صلاح الرائي وكمال جاهه وظفره بمن عاداه ومن رآه متغير الحال عابساً مثلاً فذاك دال على سوء حال الرائي ونحو الشيخ أبو محمد بن أبي جرة إلى ما اختاره النووي فقال بعد أن حكى الخلاف ومنهم من قال إن الشيطان لا يتصور على صورته أصلاً فمن رآه صورة حسنة فذاك حسن في دين الرائي وإن كان في جارية من جوارحه شين أو قص فذاك خلل في الرائي من جهة الدين قال وهذا هو الحق وقد جرب ذلك فوجد على هذا الأسلوب وبه تحصل الفائدة الكبرى في رؤياه حتى يتبين للرائي هل عنده خلل أولاً لأنه ﷺ نوراني مثل المرأة الصالحة ما كان في الناظر إليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن حال لا نقص فيها ولا شين وكذلك يقال في كلامه ﷺ في النوم أنه يعرض على سنته فما وافقها فهو حق وما خالفها فالخلل في سمع الرائي فرؤيا الذات الكريمة حق والخلل إنما هو في سمع الرائي أو بصره قال وهذا خبر ما سمعته في ذلك ثم حكى القاضي عياض عن بعضهم قال خص الله نبيه بموم رؤياه كلها ومنع الشيطان أن يتصور في صورته ثلاثاً يتدبر بالكذب على لسانه في النوم ولما خرق الله العادة للانبياء للدلالة على صحة حالهم في اليقظة واستحال تصور الشيطان على صورته في اليقظة ولا على صفة مضادة لحاله إذ لو كان ذلك دخل اللبس بين الحق والباطل ولم يوفق بما جاء من جهة النبوة حتى الله حماها لذلك من الشيطان وتصوره والقائه وكيفية وكذلك حتى رؤياهم أنفسهم ورؤيا غير النبي التي عن تمثيل بذلك لتصح رؤياه في الوجهين ويكون طرفاً إلى علم صحيح لا ريب فيه ولم يختلف العلماء في جواز رؤيه الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك (قلت) وظهر لي في التوفيق بين جميع ما ذكره ابن من رآه على صفة أو أكثر مما يختص به فقد رآه ولو كانت سائر الصفات مخالفة وعلى ذلك فتفاوت رؤيا من رآه فن رأى على هيئته الكاملة فرؤياه الحق الذي لا يحتاج إلى تمثيل وعليها ينزل قوله قد رآني الحق ومهما نقص من صفاته فيدخل التأويل بحسب ذلك ويصح إطلاق أن كل من رآه في أي حالة كانت من ذلك فقد رآه حقيقة (تنبيه) جوز أهل التعبير رؤية الباري عز وجل في المنام مطلقاً ولم يجزوا فيها الخلاف فدعوا إلى ﷺ واجاب بعضهم عن ذلك بأمر قاطع للتأويل في جميع وجوهها فتارة يعبر بالسلطان وتارة بالوالد وتارة بالسيد وتارة بالربيب في أي فن كان فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته متمماً وجميع من يعبر به يجوز عليهم الصدق والكذب كانت رؤياه تحتاج إلى تعبير دائماً بخلاف النبي ﷺ فإذا رأى على صفته المتفق عليها وهو لا يجوز عليه الكذب كانت في هذه الحالة حقهضاً لا يحتاج إلى تعبير وقال الفزالي ليس معنى قوله رآني أنه رأى جسمي وبدني وإنما المراد أنه رأى مثلاً صار ذلك المثال آلة يتأدى بها المعنى الذي في نفسه إليه وكذلك قوله فسيراني في اليقظة ليس المراد أنه يرى جسمي وبدني قال والآلة تارة تكون حقيقة وتارة تكون خيالاً والنفس غير المثال المتخيل فأراه من الشكل ليس هو روح المصطفى ولا شخصه بل هو مثال له على التحقيق ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فإن ذاته منزهة عن الشكل والصورة ولكن تنتهي تعريفاته إلى المبدء بواسطة مثال محسوس من نور أو غير هو يكون ذلك المثال حقائقاً كونه واسطة التعريف فيقول الرائي رأيت الله تعالى في المنام لا يعني أني رأيت ذات الله تعالى كما يقول حتى غيره وقال أبو القاسم القشيري ما حاصله أن رؤياه على غير صفته لا يستلزم إلا أن يكون هو فأنه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه وهو يعتقد أنه منزّه عن ذلك لا يقدح في رؤيته بل يكون لتلك الرؤيا ضرب من التأويل كما قال الواسطي من رأى ربه على صورة شيخ كان إشارة إلى وقار الرائي وغير ذلك وقال الطبري المعنى من رآني في المنام بأي صفة كانت فليستشتر ويعلم أنه قد رأى الرؤيا

الحق التي هي من الله وهي مباشرة لا الباطل الذي هو الحلم المنسوب للشيطان فان الشيطان لا يمثل بي وكذا قوله فقد رأى الحق أى رؤية الحق لا الباطل وكذا قوله فقد رأى فان الشرط والجزاء اذا اتحدا دل على الغاية في الكمال أى فقد رأى رؤيا ليس بعدها شئ وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ما ملخصه انه يؤخذ من قوله فان الشيطان لا يمثل بي ان من تمثلك صورته ﷺ في خاطره من أرباب القلوب وتصورت له في عالم سره انه بكلمه ان ذلك يكون لحقا بل ذلك أصدق من مرأى غيرهم لما من الله به عليهم من توير قلوبهم انتهى وهذا المقام الذي أشار اليه هو الالهام وهو من جملة أصناف الوحي الى الانبياء ولكن لم أر في شئ من الاحاديث وصفه بما وصفت به الرؤيا انه جزء من النبوة وقد قيل في الفرق بينهما ان المنام يرجع الى قواعد مقررة وله تأويلات مختلفة ويقع لكل أحد بخلاف الالهام فانه لا يقع للاتصاف ولا يرجع الى قاعدة يميز بها بينه وبين له الشيطان وتعقب بأن أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخاطر الذي يكون من الحق يستقر ولا يضطرب والذي يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر فهذا إن ثبت كان قارفا واضحا ومع ذلك فقد صرح الأئمة بأن الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك قال أبو المظفر بن السمعاني في القواطع بعد أن حكى عن أبي زيد الدؤسي من أئمة الحنيفة أن الالهام ما حرك القلب لم يدعو الى العمل به من غير استدلال والذي عليه الجمهور أنه لا يجوز العمل به الا عند فقد الحجج كلها في باب المباح وعن بعض المتبعة إنه حجة واحتج بقوله تعالى فاعلمها فجورها وتقواها وبقوله وأوحى ربك الى النحل أى ألهما حتى عرفت مصالحتها فيؤخذ منه مثل ذلك للآدمي بطريق الاول وذكر فيه ظواهر أخرى ومنه حديث قوله ﷺ اتقوا فراسة المؤمن وقوله لوابسة ماحاك في صدرك فدعه وإن أفترك فجعل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى وقوله قد كان في الامم محدثون ثبت بهذا أن الالهام حتى وأنه وحى باطن وإنما حرمة المعاشي لاستيلاء وحى الشيطان عليه قال وحجة أهل السنة الآيات الدالة على اعتبار الحجة والحث على التفكير في الآيات والاعتبار والنظر في الأدلة وذم الاماني والهواجس والظنون وهي كثيرة مشهورة وبأن الخاطر قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس وكل شئ. احتمل أن لا يكون حقا لم يوصف بأنه حتى قال والجواب عن قوله فاعلمها فجورها وتقواها أن معناه عرفنا طريق العلم وهو الحجج وأما الوحي الى النحل فظهيره في الآدمي فيما يتعلق بالصنائع وما فيه صلاح المعاش وأما الفراسة فليس لها لكن لا تجعل شهادة القلب حجة لانا لا نتحقق كونها من الله أو من غيره انتهى مخلصا قال ابن السمعاني وإنكار الالهام مردود ويجوز أن يفعل الله بعبده ما يكرمه به ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كل ما استقام على الشريعة المحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة ما يردفه فهو مقبول والا فردود يقع من حديث النفس ووسوسة الشيطان ثم قال ونحن لا نسكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه يردده به نظره ويقوى به رايه وإنما نسكر أن يرجع الى قلبه بقول لا يعرف أصله ولا يزعم أنه حجة شرعية وإنما هو نور يختص الله به من يشاء من عباده فان وافق الشرع كان الشرع هو الحجة انتهى ويؤخذ من هذا ما تقدم التنيه عليه أن التائم لو رأى النبي ﷺ بأمره بشئ هل يجب عليه امتثاله ولا بد أو لابد أن يعرضه على الشرع الظاهر فالثاني هو المعتمد كما تقدم (تنبيه) وقع في المعجم الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد مثل أول حديث في الباب بلفظه لكن زاد فيه ولا بالكعبة وقال لا تحفظ هذه اللفظة الا في هذا الحديث الحديث الثاني حديث أنس (قوله من رأى في المنام فقد رأى) هذا اللفظ وقع مثله في حديث أبي هريرة كما مضى في كتاب العلم وفي كتاب الأدب قال الطبري اتحد في هذا الخبر الشرط والجزاء فدل على التناهي في المبالغة أى من رأى فقد رأى حقيقى على كمالها بغير شبهة ولا ارتياب فيما رأى بل هي رؤيا كاملة ويؤيده قوله في حديث أبي قتادة وأنى سعيد فقد رأى الحق أى رؤية الحق لا الباطل وهو يرد ما تقدم من كلام من تكلف في تأويل قوله من رأى في المنام فسيراني في اليقظة والذي يظهر لي أن المراد من رأى في المنام على أى صفة كانت فليست بشر ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله

باب رُؤْيَا اللَّيْلِ ، رَوَاهُ سَمُرَةُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْعِجْلِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّلَوِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَيْتُ مَفَاتِيحَ الْكَلِمِ ، وَصُرْتُ بِالرَّعْبِ وَيَمْنَا أَنَا نَائِمٌ الْبَارِحَةَ إِذْ أُتَيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ حَتَّى

لَا بَاطِلَ الَّذِي هُوَ الْحَلَمُ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَلُّ فِي (قوله فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَلُّ فِي) قد تقدم بيانه وفيه رؤيا المؤمن جزء الحديث وقد سبق قبل خمسة أبواب الحديث الثالث حديث أبي قتادة الرؤيا الصالحة من الله وسيأتي شيء من شرحه في باب الحلم من الشيطان وفيه فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَلُّ بَي وقد ذكرت ما فيه الحديث الرابع حديث أبي قتادة مبرأني فقد رأى الحق أي المنام الحق أي الصدق ومثله في الحديث الخامس قال الطبري الحق هنا مصدر مؤكد أي فقد رأى رؤية الحق وقوله فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَلُّ بَي لتعيم المعنى والتعليل للحكم (قوله تابعه يونس) يعني بن يزيد (وابن أخي الزهري) هو محمد بن عبيد الله بن مسلم يريد أنهما رواه عن الزهري كما رواه الزبدي وقد ذكرت في الحديث أن مسلما وصلهما من طريقهما وساقه على لفظ يونس وأحال برواية ابن أخي الزهري عليه الأول وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبي خزيمة شيخ مسلم فيه ولفظه من رأيي في المنام فقد رأى الحق وقال الاسماعيلي وتابعهما شعيب بن أبي حمزة عن الزهري (قلت) وصله الذهلي في الزهريات الحديث الخامس حديث أبي سعيد من رأيي فقد رأى الحق فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَلُّ وقد تقدم ما فيه وابن الهادي في السند هو يزيد ابن عبد الله بن أسامة قال الاسماعيلي ورواه يحيى بن أيوب عن ابن الهادي قال ولم أره يعني البخاري ذكر عنه أي عن يحيى بن أيوب حديثا برأسه لا استدلالا أي متابعة إلا في حديث واحد ذكره في التذوق من طريق ابن جريج عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر في قصة أخته (قلت) والحديث المذكور أخرجه البخاري عن أبي عاصم عن ابن جريج بهذا السند وسقط في بعض النسخ من الصحيح لكنه أورده في كتاب المحج عن أبي عاصم وليس كما قال الاسماعيلي إنه أخرجه ليحيى بن أيوب استدلالا فإنه أخرجه من رواية هشام ابن يوسف عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب فكان لابن جريج فيه شيعتين وكل منهما رواه عن يزيد بن أبي حبيب فإشار البخاري إلى أن هذا الاختلاف ليس بقادح في صحة الحديث وظهر بهذا أنه لم يخرج ليحيى بن أيوب استدلالا بل بمتابعة سعيد بن أبي أيوب (قوله **باب** رؤيا الليل) أي رؤيا الشخص في الليل هل تساوى رؤياه بالنهار أو تفلوتان وهل بين زمان كل منهما تفاوت وكأنه يشير إلى حديث أبي سعيد أصدق الرؤيا بالأسفار وأخرجه أحمد مرفوعا وصححه ابن حبان وذكر نصر بن يعقوب الدينوري أن الرؤيا أول الليل يبطئ تأويلها ومن النصف الثاني يسرع فتفاوت أجزاء الليل وأن أسرها تأويلها رؤيا السحر ولا سيما عند طلوع الفجر وعن جعفر الصادق أسرها تأويلها رؤيا القنولة وذكر فيه أربعة أحاديث الأول (قوله رواه سمرة) يشير إلى حديثه الطويل الآتي فآثر كتاب التعبير وفيه أنه أتاني الليلة آتيان وسيأتي الكلام عليه هناك الحديث الثاني (قوله عن محمد) هو ابن سيرين وصرح به في رواية أسلم بن سهل عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم والسند كله بصريون (قوله أعطيت مفاتيح الكلم وصرت بالرعب) كذا في هذه الرواية وقد أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان وعبد الله بن يس كلاهما عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه بلفظ أعطيت جوامع الكلم وأخرجه عن أبي القاسم البغوي عن أحمد بن المقدم باللفظ الذي ذكره البخاري ووقع في رواية أسلم بن سهل بلفظ فواتح الكلم وسيأتي بعد أبواب من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ بعثت بجوامع الكلم قال البغوي فيما ذكره عنه الاسماعيلي لا أعلم حدث به عن أيوب غير محمد بن عبد الرحمن (قوله وبينما أنا نائم البارحة إذ أتيت بمفاتيح خزائن الأرض) سيأتي شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام الحديث الثالث حديث ابن عمر في رؤيته ﷺ المسيح

وَضِيعَتْ فِي يَدِي قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَدْ هَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَنْتَقِلُونَهَا

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَرَأَيْتَ اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ قَرَأْتُ رَجُلًا آدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاهُ مِنْ أَهْلِ الرُّجَالِ لَهُ لِمَةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاهُ مِنَ اللَّحْمِ قَدْ رَجَلَهَا نَقَطْرُ مَاءٍ مَكْنِيًّا عَلَى رُجْلَيْنِ أَوْ عَلَى عَوَاقِبِ رُجْلَيْنِ طُوفُ بِالْيَتِ، قَالَتْ مِنْ هَذَا؟ قِيلَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعَلَ قَطْعُ أَعْوَرِ الْغَيْنِ الْيَمْنَى كَأَنَّهَا عَيْبَةُ طَافِيَةٍ، قَالَتْ مِنْ هَذَا؟ قِيلَ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ إِنِّي أَرَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ وَتَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَوْ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ شُعَيْبٌ وَاسْحَقُ بْنُ يَحْيَى عَنْ الزُّهْرِيِّ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ مَقْعَرٌ لَا يَسْنِدُهُ حَتَّى كَانَ يَبْدُو **بَابُ** الرُّؤْيَا بِالنَّهَارِ وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ رُؤْيَا النَّهَارِ مِثْلُ رُؤْيَا اللَّيْلِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا

ابن مريم والمسيح الدجال (قوله أراني الليلة عند الكعبة) سيأتي في باب الطواف بالكعبة من وجه آخر عن ابن عمر بلفظ ينبت أنا نائم رأيت أطوف بالكعبة الحديث وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى * الحديث الرابع (قوله حدثنا يحيى) هو ابن عبد الله بن بكير (قوله إن رجلاً أتى النبي ﷺ قال إني أريت الليلة في المنام) وساق الحديث كذا أقصر من الحديث على هذا القدر وساقه بعد خمسة وثلاثين باباً عن يحيى بن بكير بهذا السند بتمامه وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى (قوله وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين) أما متابعة سليمان بن كثير فوصلها مسلم من رواية محمد بن كثير عن أخيه ووقع لنا بعلو في مسند الدارمي وأما متابعة ابن أخي الزهري فوصلها الذهلي في الزهريات وأما متابعة سفيان بن حسين فوصلها أحمد بن زيد بن هارون عنه (قوله وقال الزبيدي عن الزهري) فذكره بالشك في ابن عباس أو أبي هريرة (قلت) وصلها مسلم أيضاً (قوله وقال شعيب واسحق بن يحيى عن الزهري كان أبو هريرة يحدث) قلت وصلها الذهلي في الزهريات (قوله وكان معمر لا يسنده حتى كان بعد) وصله اسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري كرواية يونس ولكن قال عن ابن عباس كان أبو هريرة يحدث قال اسحق قال عبد الرزاق كان معمر يحدث به فيقول كان ابن عباس يعني ولا يذكر عبيد الله بن عبد الله في السند حتى جاءه زمة بكتاب فيه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس فكان لا يشك فيه بعد وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع وأعاد الاسماعيلي فيه اختلافاً آخر عن الزهري فساقه من رواية صالح بن كيسان عنه قال عن سليمان بن يسار عن ابن عباس والمحفوظ قول من قال عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة * (قوله باب رؤيا النهار) كذا لا يذو ولغيره باب الرؤيا بالنهار (قوله وقال ابن عوف) هو عبد الله (عن ابن سيرين) هو محمد (قوله رؤيا النهار مثل الليل) في رواية السرخسي مثل رؤيا الليل وهذا الاثر وصله علي بن أبي طالب القيرواني في كتاب التفسير له من طريق مسعدة بن اليسع عن عبد الله بن عوف به ذكر ذلك منطلأى قال القيرواني ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليل والنهار

مَالِكُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ ، وَكَانَتْ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَاقَطَعَتْهُ ، وَجَعَلَتْ تَقْلِي رَأْسَهُ ، فَنَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ قُلْتُ مَا يَضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ عُزْرَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ بَرَكْتُمْ ثَبَّحَ هَذَا الْبَحْرُ مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ أَوْ مِثْلَ الْمُدْلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ شَكَ إِسْحَاقُ ؛ قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ قَدْعًا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قُلْتُ مَا يَضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ عُزْرَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى ، قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ، قَالَ أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ قَرَّبْتِ الْبَحْرَ قَبْلَكَ **بَابُ** رُؤْيَا النِّسَاءِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عَفِيرٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ بَايَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُمْ أَنَّهُمْ اقْتَسَمُوا الْمُهَاجِرِينَ فَرَعَةً قَالَتْ فَظَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ وَأَنْزَلَنَاهُ فِي آيَاتِنَا ، فَوَجِعَ وَجَعَهُ الَّذِي تَوُفِّي فِيهِ ، فَلَمَّا تَوُفِّي عُثْلٌ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ فَشَهِدَ بِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ ؟ قُلْتُ يَا أَبَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَمْنُ يُكْرِمُهُ اللَّهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَّا هُوَ قَوْلُهُ لَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ ، وَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَأَنَا رَسُولُ

وكذا رؤيا النساء والرجال وقال المهلب نحوه وقد تقدم نحوه ما نقل عن بعضهم في التفاوت وقد يتفاوتان أيضا في مراتب الصدق وذكر في الباب حديث أنس في قصة نوم النبي ﷺ عند أم حرام وفيه فدخل عليها يوما فاقطعته وجعلت تقلي رأسه فقام وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان في باب من رأى قوما فقال عندهم أي من القائلة وذكر ابن التين أن بعضهم زعم أن في الحديث دليلا على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البحر زمن معاوية وفيه نظر لأن المراد بزمه زمن أمارته على الشام في خلافة عثمان مع أنه لا تعرض في الحديث إلى إثبات الخلافة ولا نفيها بل فيه إخبار بما سيكون فكان كما أخبر ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدى ثلاثون سنة لأن المراد به خلافة النبوة وأما معاوية ومن بعده فنكأن أكثرهم على طريقة الملوك ولوسموا خلفاء والله أعلم * (قوله **بَابُ** رؤيا النساء) فقد تلام القيرواني وغيره في ذلك وذكر أيضا أن المرأة إذا رأت ما ليس له أهل فهو لزوجها وكذا حكم العبد لسيده كما أن رؤيا الطفل لا يبريه وذكر ابن بطال الاتفاق على أن رؤيا المؤمنة الصالحة داخلة في قوله رؤيا المؤمن الصالح جزء من أجزاء النبوة وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ورؤياها له العين الجارية وقد مضى شرحه في أوائل الجنائز وذكر في الشهادات وفي الهجرة وبأني الكلام على العين الجارية بعد ثلاثة عشر بابا إن شاء الله

الله ماذا يفعل بي ، فقالت والله لا أذكرى بقدته أحدًا أبدًا **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا
 شعيب عن الزهري بهذا ، وقال ما أذكرى ما يفعل به ، قالت وأخبرتني فثبت . قرأت لعثمان
 عينا تجري ، فأخبرت رسول الله ﷺ فقال ذلك عمله **باب** الحلم من الشيطان فإذا
 حلم فليصق عن يساره وليستعذ بالله عز وجل **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث
 عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة أن أبا قتادة الأنصاري وكان من أصحاب النبي ﷺ
 وفرسانه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول الرؤيا من الله والحلم من الشيطان ، فإذا حلم
 أحدكم الحلم يكرهه فليصق عن يساره وليستعذ بالله منه قلن بصره **باب** اللب
حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني حمزة بن عمار عن عبد الله
 أن ابن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول بيننا أنا نائم أتيت بقدح لبن ففرت منه
 حتى إنني لأرى الرى يخرج من أففارى ثم أغظيت فضلي يني عمر ، قالوا فما أولته يا رسول

تعالى وقوله هنا فوجع أى مرض وزنه ومعناه ويجوز ضم الراو ه (قوله **باب** الحلم من الشيطان وإذا حلم
 فليصق عن يساره وليستعذ بالله) هكذا ترجم لبعض ألفاظ الحديث وقد تقدم شرحه قريبا والحلم ضم المهمة
 وسكون اللام وقد تضم ما به التائم ولم يحك النوى غير السكون يقال حلم فتح اللام يحلم ضمها وأما من
 الحلم بكسر أوله وسكون ثانيه فيقال حلم بضم اللام وجمع الحلم بالضم والحلم بالكسر أحلام وذكر فيه حديث
 ابن قتادة وسياق الإلام بشئ منه في شرح حديث أبي هريرة في باب القيد في المنام وإضافة الحلم إلى الشيطان بمعنى
 أنها تأسبب صفته من الكذب والنهويل وغير ذلك بخلاف الرؤيا الصادقة فاضيفت إلى الله إضافة تشريف وإن كان الكل مخلوق
 لله وتقديره كما أن الجميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال يعقوب الذين أسرفوا على أنفسهم وقوله تعالى إن عبادي ليس
 لك عليهم سلطان ه (قوله **باب** اللب) أى إذا روى في المنام بماذا يعبر قال الملب اللب يدل على الفطرة والسنة
 والقرآن والعلم (قلت) وقد جاء في بعض الأحاديث المرفوعة تأويله بالفطرة كما أخرجه البزار من حديث أبي هريرة رفعه
 اللب في المنام فطرة وعند الطبراني من حديث أبي بكره رفعه من رأى أنه شرب لبنا فهو الفطرة ومضى في حديث
 أبي هريرة في أول الأثرية أنه ﷺ لما أخذ قدح اللب قال له جبريل المحدثه الذى هذاك للفطرة وذكر الدينورى
 أن اللب المذكور في هذا يختص بالابل وأنه لشاربه مال حلال وعلم وحكمة قال ولبن البقر خصب السنة ومال
 حلال وفطرة أيضا ولبن الشاة مال وسرور وصحة جسم وألبان الوحش شك في الدين وألبان الباع غير محمودة
 إلا أن لبن البوة مال مع عداوة لذى امر (قوله **حدثنا** عبدان) كذا للجميع ووقع في أطراف المزى أن البخارى
 أخرج هذا الحديث في التعبير عن أبي جعفر محمد بن الصلت وفي فضل عمر عن عبدان والموجود في الصحيح
 بالعكس وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد وحمزة الراوى عن ابن عمر هو ولده ووقع في الباب الذى يليه
 من وجه آخر عن الزهري عن حمزة أنه سمع عبد الله بن عمر قال ابن العربى لم يخرج البخارى هذا الحديث من غير
 هذه الطريق وكان يبنى على طريقته أن يخرج عن غيره لو وجد (قلت) بل وجدته وأخرجه كما تقدم في فضل عمر
 من طريق سالم اخى حمزة عن أبيهما وإشارته إلى أن طريقه البخارى أن يخرج الحديث من طريقين فصاعدا الآن
 لا يجد في مقام المنع (قوله حتى إنى لأرى الرى يخرج من أففارى) في رواية الكشميى من أظافيرى وفي رواية صالح

الله؟ قال العلم **باب** إذا جرى اللب في أطرافه أو أظافيره **حدثنا** علي بن عبد الله
حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثني حمزة بن عبد الله
ابن عمر أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ بيننا أنا نائم
أُتيت بقدح لبن فشربت منه حتى إني لأرى الرئي يخرج من أطرافي فأعطيت فضلي عمر
ابن الخطاب، فقال من حوله فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال العلم **باب** القميص
في المنام **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثني أبي عن صالح عن ابن
شهاب قال حدثني أبو أمامة بن سهل أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله

ابن كيسان من اطراف وهذه الرؤيا محتمل أن تكون بصرية وهو الظاهر ويحتمل أن تكون عليّة ويؤيد الاول
ما عند الحاكم والطبراني من طريق أبي بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده في هذا الحديث فشربت
حتى رأته يجرى في عروقي بين الجلد والحم على انه محتمل ايضا(قوله ثم أعطيت فضلي يعني عمر) كذا في الاصل
كان بعض رواة شك ووقع في رواية صالح بن كيسان بالجزم ولفظه فأعطيت فضلي عمر بن الخطاب وفي رواية
أبي بكر بن سالم فضلت فضلة فأعطيتها عمر(قوله قالوا فا أولت) في رواية صالح فقال من حوله وفي رواية سفيان بن
عيينة عن الزهري عن سعيد بن منصور ثم ناول فضله عمر قال مالوك وظاهره ان السائل عمر ووقع في رواية أبي
بكر بن سالم انه **قال** لهم لولوها قالوا يابني الله هذا علم اعطاك الله فلاك منه فضلت فضلة فأعطيتها عمر قال
اصبر وجمع بأن هذا وقع أولا ثم احتمل عندهم أن يكون عنده في تأويلها زيادة على ذلك فقالوا ما أولته الخ وقد تقدم
بعض شرح هذا الحديث في كتاب العلم وبعضه في مناقب عمر قال ابن العربي اللب رزق يخلفه الله طيابين اخبات
من دم وفرت كالم نور يظهره الله في ظلة الجبل فضر به المثل في المنام قال بعض المارفين الذي خلص اللب من
بين فرت ودم قادر على ان يخلق المعركة من بين شك وجمل ويحفظ العمل عن غفلة وزلل وهو كما قال لكن اطردت
المادة بأن العلم بالتعلم والذي ذكره فديقع غارقا للمادة فيكون من باب الكرامة وقال ابن أبي جرة ناول النبي ﷺ
اللب بالعلم اعتبارا بما بين له أول الامر حين أتى بقدح خمر وقدح لبن فاخذ اللب فقال له جبريل اخذت القطرة
الحديث قال في الحديث مشروعية نص الكبير رؤياه على من دونه والقاء العالم المسائل واختبار اصحابه في تأويلها
وان من الأدب ان يرد الطالب علم ذلك الى معلمه قال والذي يظهر انه لم يرد منهم أن يعبرها وإنما أراد أن يسألوه
عن تعبيرها فهموا مراده فسألوه فإجابهم وكذلك ينبغي ان يسلك هذا الأدب في جميع الحالات قال وفيه ان علم
النبي ﷺ بالله لا يبلغ احد درجته فيه لانه شرب حتى رأى الرئي يخرج من أطرافه وأما اعطاؤه فضله عمر فبه
إشارة الى ما حصل لعمر من العلم بالله بحيث كان لا يأخذه في الله لومة لائم قال وفيه ان من الرؤيا ما يدل على الماضي
والحال والمستقبل قال وهذه اولت على الماضي فان رؤياه هذه تمثيل بأمر قد وقع لان الذي أعطيه من العلم كان قد
حصل له وكذلك أعطيه عمر فكانت فائدة هذه الرؤيا تعريف قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر
(قوله **باب** اذا جرى اللب في اطرافه وأظافيره) يعني في المنام ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله وقد تقدم
شرحه فيه • (قوله **باب** القميص في المنام) في رواية الكشميني القمص بضمين بالجمع وكلاهما في الخبر
(قوله حدثنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد بن إبراهيم وقد مضى في كتاب الايمان من وجه آخر عن ابراهيم بن
سعد أعلى من هذا وصالح هو ابن كيسان(قوله رأيت الناس) هو من الرؤيا البصرية وقوله يعرضون حال ويجوز

ﷺ تَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثَّدْيِ. وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ. وَرَمَزَ عَلِيُّ بْنُ الْحَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَيْصٌ بِجَرِّهِ قَالُوا مَا أَوْلَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ الْبَيْنُ **بَابُ** جَرِّ الْقَيْصِ فِي الدَّنَاءِ **قَدْ شَأْنُ** سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ عُرِضُوا عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ قَفْنِي مَا يَبْلُغُ الثَّدْيِ وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ. وَعَرَضَ عَلِيُّ بْنُ الْحَطَّابِ. وَعَلَيْهِ قَيْصٌ بِجَرِّهِ

أن يكون من الروايات العلمية ويعرضون مفعول ثانٍ والناس بالنصب على المفعولية ويجوز فيه الرفع (قوله يعرضون) تقدم في الإيمان بلفظ يعرضون على وفي رواية عقيل الآتية بعد عرضوا (قوله منها ما يبلغ الثدي) يضم المثلثة وكسر الدال وتشديد الهمزة جمع ثدي بفتح ثم سكون والمعنى أن القميص قصير جدا بحيث لا يصل من الحلق إلى نحو السرة بل فوقها وقوله ومنها ما يبلغ دون ذلك يتم أن يريد دونه من جهة السفلى وهو الظاهر فيكون أطول ويحتمل أن يريد دونه من جهة العلوية فيكون أقصر ويؤيد الأول ما في رواية الحكم الترمذي من طريق أخرى عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري في هذا الحديث فهم من كان قميصه إلى سترته ومنهم من كان قميصه الورك ومنهم من كان قميصه إلى أنصاف ساقيه (قوله ومر على عمر بن الخطاب) في رواية عقيل وعرض على عمر بن الخطاب (قوله قميص بجريه) في رواية عقيل بجريه (قوله قالوا ما أولته) في رواية الكشميणी أولت بغير ضمير وتقدم في الإيمان أول الكتاب بلفظ فما أولت ذلك ووقع عند الترمذي الحكم في الرواية المذكورة فقال له أبو بكر على ما أولت هذا يا رسول الله (قوله قال الدين) بالنصب والتقدير أولت ويجوز بالرفع ووقع في رواية الحكم المذكورة قال على الإيمان (قوله **بَابُ** جر القميص في المنام) ذكر فيه حديث أبي سعيد المذكور قبله من وجه آخر عن ابن شهاب وقد أشرت إلى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر قالوا وجه تعبير القميص بالدين أن القميص يستر العورة في الدنيا والدين يسترها في الآخرة وبحجبتها عن كل مكروه والأصل فيه قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير الآية والعرب تنكح عن الفضل والعفاف بالقميص ومنه قوله ﷺ لعثمان أن الله سلبك قميصا فلا تخلمه وأخرجه أحد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان وانفق أهل التميم على أن القميص يبر بالدين وإن طوله بدل على بقاء آثار صاحبه من بعده وفي الحديث أن أهل الدين يتفاضلون في الدين بالقلة والكثرة والقوة والضعف وتقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان وهذا من أمثلة ما يعمد في المنام ويذم في اليقظة شرعا أعني جر القميص لما ثبت من الوعيد في تطويله ومثله ماسياتي في باب القيد وعكس هذا ما يذم في المنام ويحمد في اليقظة وفي الحديث مشروعية تعبير الرؤيا وسؤال العالم عما عن تعبيرها ولو كان هو الراي وفيه الثناء على الفاضل بما فيه لاظهار منزلته عند السامعين ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمن عليه من الفتنة بالمحسب كالإعجاب وفيه فضيلة لعمر وقد تقدم الجواب عما يستشكل من ظاهره وإيضاح أنه لا يستلزم أن يكون أفضل من أبي بكر وملخصه أن المراد بالأفضل من يكون أكثر ثوابا والأعمال علامات الثواب فمن كان عمله أكثر فدينه أقوى ومن كان دينه أقوى فتوابه أكثر ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل فيكون عمر أفضل من أبي بكر وملخص الجواب أنه ليس في الحديث تصريح بالمطلوب فيحتمل أن يكون أبو بكر لم يعرض في أولئك الناس إما لأنه كان قد عرض قبل ذلك وإما لأنه لا يعرض أصلا وأنه لما عرض كان عليه قميص أطول من قميص عمر ويحتمل أن يكون سر السكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من فضيلته ويحتمل أن يكون وقع ذكره فذهل عنه الراوي وعلى التناول أن الأصل عدم جميع هذه الاحتمالات فهو

قَالُوا فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ الدِّينُ **بَابُ** الْخَضِرِ فِي الْمَنَامِ وَالرَّوْضَةِ الْخَضِرَاءِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ قَالَ قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ كُنْتُ فِي حَلْفَةٍ فِيهَا سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ وَابْنُ عُمَرَ فَمَرَّ
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ فَقَالُوا هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُمْ قَالُوا كَذًا وَكَذَا قَالَ

معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية الصلاة وقد تواترت تواترا معنوا فبهي المعتمدة وأقوى هذه الاحتمالات ان
 لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين والمراد من الخبر التنبيه على ان عمر بن حصص له الفضل البالغ في الدين وليس
 فيه ما يصرح بما صار ذلك فيه وقال ابن العربي انما أوله الذي يلقب بالدين لان الدين يستر عورة الجبل كما يستر الثوب
 عورة بدن قال وأما غير عمر فالذي كان يبلغ الندى هو الذي يستر قلبه عن الكفر وان كان يتعاطى المعاصي والذي
 كان يبلغ أسفل من ذلك وفرجه به هو الذي لم يستر رجله عن المشي الى المعصية والذي يستر رجله هو الذي احتجب
 بالتقوى من جميع الوجوه والذي يجر قبضه زائدا على ذلك بالعمل الصالح الخالص قال ابن أبي جريرة ما لم يخصه المراد
 بالناس في هذا الحديث المؤمن لتأويله القميص بالدين قال والذي يظهر ان المراد خصوص هذه الامة المحمدية بل
 بعضها والمراد بالدين العمل بمقتضاه كالحرص على امتثال الاوامر واجتناب المناهي وكان لعمر في ذلك المقام العالي
 قال ويؤخذ من الحديث ان كل ما يرى في القميص من حسن أو غيره فانه يعبر به في لاسه قال والنكته في القميص
 ان لابسها اذا اختار نزعها واذا اختار بقاءه فلما ألبس الله المؤمنين لباس الايمان وانصفهم به كان الكامل في ذلك
 ساجد الثوب ومن لا فلا وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الايمان وقد يكون بسبب نقص العمل والله أعلم وقال
 غيره القميص في الدنيا ستر عورة فما زاد على ذلك كان مذموما وفي الآخرة زينة محضه فاسب ان يكون تعبيرة بحسب
 هيبة من زيادة أو نقص ومن حسن وضده فهما زاد من ذلك كان من فضل لابسها وينسب لكل ما يليق به من دين
 أو علم أو جمال أو حرم أو تقدم في فئة وضده لضده (قوله **بَابُ** الْخَضِرِ فِي الْمَنَامِ وَالرَّوْضَةِ الْخَضِرَاءِ) الْخَضِرُ
 بضم الخاء وسكون الضاد المعجمتين جمع اخضر وهو اللون المعروف في الثياب وغيرها ووقع في رواية النسفي
 الخضره بسكون الضاد وفي آخره هاء تانيث وكذا في رواية ابن أحمد الجرجاني وبعض الشروح قال القيرواني
 الروضة التي لا يعرف نباتها تعبر بالاسلام لتضاربتها وحسن بهجتها وتعبر أيضا بكل مكان فاضل وقد تعبر بالمصحف
 وكتب العلم والعالم ونحو ذلك (قوله حدثنا حرمي) بمهملتين مفتوحتين هو اسم بلفظ النسب تقدم بيانه (قوله عن
 محمد بن سيرين قال قال قيس بن عباد) حذف قال الثانية على العادة في حذفها خطأ والتقدير عن محمد بن سيرين انه قال قال
 قيس ووقع في رواية ابن عون كاسياني بعد باين عن محمد بن سيرين حديثي قيس بن عباد وهو بضم أوله وتخفيف
 الموحدة وآخره دال تقدم ذكره في مناقب عبد الله بن سلام بهذا الحديث وتقدم له حديث آخر في تفسير سورة
 الحج وفي غزوة بدر أيضا وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين وهو بصري تابعي ثقة كبير له ادراك قدم
 المدينة في خلافة عمر وهو من عدة في الصحابة (قوله كنت في حلقة) بفتح أوله وسكون اللام (قوله فيها سعد بن مالك)
 يعني ابن أبي وقاص وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب (قوله فر عبد الله بن سلام) هو الصحابي المشهور
 الاسرائيلي وأبوه بخفيف اللام اتفاقا وقد تقدم بيان نسبة في مناقب من كتاب مناقب الصحابة ووقع في رواية ابن
 عون الماضية في المناقب بلفظ كنت جالسا في مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع فقالوا هذا رجل من
 أهل الجنة زاد مسلم من هذا الوجه كنت بالمدينة في ناس فيهم بعض أصحاب رسول الله ﷺ فجاء رجل في
 وجهه أثر من خشوع (قوله فقالوا هذا رجل من أهل الجنة) في رواية ابن عون المشار اليها عند مسلم فقال بعض

سُبْحَانَ اللَّهِ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا مَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ إِنَّمَا رَأَيْتُ كَأَنَّمَا عَمُودٌ وَضَعْتُ فِي رَوْضَةٍ خَضْرَاءَ قُصِبَ فِيهَا وَفِي رَأْسِهَا عُرْوَةٌ وَفِي أَسْفَلِهَا مَنْصَفٌ . وَالْمَنْصَفُ الْوَصِيفُ . فَقِيلَ ارْتَقَ فَرَقِيتُ حَتَّى أَخَذْتُ بِالْعُرْوَةِ فَقَصَصْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

القوم هذا رجل من أهل الجنة وكرهنا ثلاثاً وفي زوايا خرشة بفتح الحاء المعجمة والراء والشين المعجمة ابن الحر بضم الحاء وتشديد الراء المهملة الفزارى عند مسلم أيضاً كنت جالساً في حلقة في مسجد المدينة وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام فجعل يحدثهم حديثاً حسناً فلما قام قال القوم من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا وفي رواية النسائي من هذا الوجه فجاء شيخ يتوكأ على عصا له فذكر نحوه وجمع بينهما بأنهما قستان اغتفنا لرجلين فكانه كان في مجلس يتحدث كما في رواية خرشة فلما قام ذاهباً مر على الحركة التي فيها سعد بن أبي وقاص وابن عمر فحضر ذلك قيس بن عباد كما في روايته وكل من خرشة وقيس اتبع عبد الله بن سلام ودخل عليه منزله وسأله فأجابه ومن ثم اختلف الجواب بالزيادة والنقص كما سأينته سواء كان زمن اجتماعهما بعد الله بن سلام اتحد أم تعدد (قوله فقلت له إنهم قالوا كذا وكذا) بين في رواية ابن عوف عند مسلم قائل ذلك رجل واحد وفيه عنده زيادة ولفظه ثم خرج فابتنه فدخل منزله ودخلت فتحدثنا فلما استأنس قلت له إنك لما دخلت قبل قال رجل كذا وكذا وكأنه نسب القول للجماعة والناطق به واحد لرضاهم به وسكوتهم عليه وفي رواية خرشة فقلت والله لأتبعنه فلاعلم مكان بيته فاطلق حتى كان يخرج من المدينة ثم دخل منزله فاستأذنت عليه فاذن لي فقال ما حاجتك يا ابن أخي فقلت سمعت القوم يقولون فذكر اللفظ الماضي وفيه فاعجبني أن أكون معك وسقطت هذه القصة في رواية النسائي وعنده فلما قضى صلاته قلت زعم هؤلاء (قوله قال سبحان الله ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم) تقدم إن المراد من هذا في المناقب مفصلاً ووقع في رواية خرشة فقال الله أعلم بأهل الجنة وسأحدثك عما قالوا ذلك فذكر المنام وهذا أقوى احتمال أنه أنكر عليهم الجرم ولم ينكر أصل الأخبار بأنه من أهل الجنة وهذا شأن المراقب الخائف المتواضع ووقع في رواية النسائي الجنة يدخلها من يشاء زاد ابن ماجه من هذا الوجه الحديث (قوله إنما رأيت ثامناً عمود وضع في روضة خضراء) بين في رواية ابن عوف أن العمود كان في وسط الروضة ولم يصف الروضة في هذه الرواية وتقدم في المناقب من رواية ابن عوف رأيت كأن في روضة ذكر من سمعها وخضرتها قال الكرمانى يحتمل أن يراد بالروضة جميع ما يتعلق بالدين والعمود الأركان الخسة والعروة الوثقى الإيمان (قوله فقصب فيها) بضم التون وكسر المهملة بعدها موحدة وفي رواية المسنن والكشميني قبضت بفتح القاف والموحدة بعدها ضاد معجمة ساكنة ثم ناء المتكلم (قوله وفي رأسها عروة) في رواية ابن عوف في أعلى العمود عروة وفي روايته في المناقب ووسطها عمود من حديد أسفله في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عروة وعرف من هذا أن الضمير في قوله وفي رأسها للعمود والعمود مذكر وكأنه أثبت باعتبار الدعامة (قوله وفي أسفلها منصف) تقدم ضبطه في المناقب (قوله والمنصف الوصيف) هذا مدرج في الخبر وهو تفسير من ابن سيرين بدليل قوله في رواية مسلم فجاءني منصف قال ابن عوف والمنصف الخادم فقال بشايبى من خلف ووصف أنه رفته من خلفه يده (قوله فريت) بكسر القاف على الألف (فاستمسكت بالعروة) زاد في رواية المناقب فريت حتى كنت في أعلاها فاخذت بالعروة فاستمسكت فاستيقظت وأنها لقي يدي ووقع في رواية خرشة حتى أتى بي عمود رأسه في في السماء وأسفله في الأرض في أعلاه حلقة فقال لي اصعد فوق هذا قال قلت كيف أصعد فاخذ يدي فزجل بي وهو يراى وجم أبى رفته فاذا أنا متعلق بالحلقة ثم ضرب للعمود فخرو بقت متعلقاً بالحلقة حتى أصبحت وفي رواية خرشة أيضاً زيادة في أول المنام ولفظه أتى بينا أنا نائم إذ أتاني رجل فقال لي قم فاخذ يدي فاطلقت معه فاذا أنا بجواد بجم

يَمُوتُ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ آخِذٌ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى **بَابُ كَشْفِ الْمِرْأَةِ فِي الْمَنَامِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ**
ابْنُ اسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ أُرِيْتُكَ فِي الْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ إِذَا رَجُلٌ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ حَرِيرٍ يَقُولُ هَذِهِ أَمْرُكَ
 فَأَكْشِفُهَا فَأَدَايَهِ أَنْتَ فَأَقُولُ إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُخْصِي **بَابُ نِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْمَنَامِ**
حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو معاوية أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ أُرِيْتُكَ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ مَرَّتَيْنِ رَأَيْتُ الْمَلِكَ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ فَقُلْتُ لَهُ

ودال مشددة جمع جادة وهي الطريق المسلوكة عن شمال قال فأخذت لآخذ فيها أي أسير فقال لآأخذ فيها فانها
 طرق أصحاب الشمال وفي رواية النسائي من طريقه فينا أنا أمشي اذ عرض لي طريق عن شمال فأردت أن أسلكها
 فقال أنك لست من أهلها (رجع) إلى رواية مسلم قال وإذا منهج على يميني فقال لي خذ منها فأتيت بي جبلا فقال لي
 اصعد قال ففعلت إذا أردت أن أصعد خرت حتى فعلت ذلك مرارا وفي رواية النسائي وابن ماجه جبلا زلفا
 فاخذ يدي فزجل بي فاذا أنا في دروته فلم أقار ولم أتماسك وإذا عمود حديد في دروته فاستمسكت بالعمود فاستمسكت بالعروة (قوله
 فزجل بي حتى أخذت بالعروة فقال استمسك فاستمسكت قال فضرب العمود برجله فاستمسكت بالعروة (قوله
 قصصنا على رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ يموت عبد الله وهو آخذ بالعروة الوثقى) زاد في رواية ابن عوف
 قال تلك الروضة روضة الاسلام وذلك العمود عمود الاسلام وتلك العروة عروة الوثقى لا تزل مستسكا
 بالاسلام حتى يموت وزاد في رواية خرشة عند النسائي وابن ماجه فقال رأيت خيرا أما المنهج فالمحشر وأما الطريق
 وفي رواية مسلم فقال أما الطرق التي عن يسارك فهي طرق أصحاب الشمال والطرق التي عن يمينك طرق أصحاب
 اليمين وفي رواية النسائي طرق أهل النار وطرق أهل الجنة ثم اتفقا وأما الجبل فهو منزل الشهداء زاد مسلم ولن
 تاله وأما العمود إلى آخره وزاد النسائي وابن ماجه في آخره فانا أرجو أن أكون من أهلها وفي الحديث منقبة لعبد
 الله بن سلام وفيه من تعبير الرؤيا معرفة اختلاف الطرق وتأويل العمود والجبل والروضة الخضراء والعروة وفيه
 من أعلام النبوة أن عبد الله بن سلام لا يموت شهيدا فوقع كذلك مات على فراشه في أول خلافة معاوية بالمدينة
 وقتل ابن التين عن الدودي أن القوم انما قالوا في عبد الله بن سلام انه من أهل الجنة لانه كان من أهل بدر كذا
 قال والذي أوردته من طرق القصة يدل على انهم انما أخفوا ذلك من قوله لما ذكر طريق الشمال أنك لست من
 أهلها وانما قال ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم على سبيل التواضع كما تقدم وكراهة أن يشار إليه
 بالاصابع خشية أن يدخله العجب ثم انه ليس من أهل بدر أصلا والله أعلم (قوله **بَابُ كَشْفِ الْمِرْأَةِ فِي الْمَنَامِ**
 وقوله بعده **بَابُ نِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْمَنَامِ**) ذكر فيها حديث عائشة في رؤية النبي ﷺ لها في المنام قبل أن يتزوجها
 وساق في الاول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام وهو ابن عروة عن الزبير
 عن أبيه عنها وزاد في رواية أبي أسامة فيقول هذه امرأتك وهذه الزيادة ينظم الكلام وزاد في رواية أبي معاوية
 قبل أن أتزوجك وأعاد فيها صورة المنام يانا لقوله أريتكم مرتين فقال في روايته رأيت الملك يحملك ثم قال أريتكم
 يحملك وقال في المرتين فقلت له اكشف ووقع في رواية أبي أسامة فاكشفها والضمير لقوله امرأتك وقد تقدم في السيرة
 النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من طريق وهيب بن خالد عن هشام بنحو سياق أبي أسامة وتقدم في الكناح من طريق
 حماد بن زيد عن هشام ولفظه فقال لي هذه امرأتك فكشفت عن وجهك ويجمع هذه الاختلاف أن نسبة الكشف
 إليه لكونه الأمر به وإن الذي باشر الكشف هو الملك ووقع في هذه الطريق عند مسلم والاسماعيلي بعد قوله المنام

اَكْشِفْ فَكَشَفَتْ فَإِذَا هِيَ أَنْتَ قُلْتُ إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يَمْضِ . ثُمَّ أَرَيْتُكَ تَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ قُلْتُ اكْشِفْ فَكَشَفَتْ فَإِذَا هِيَ أَنْتَ قُلْتُ إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يَمْضِ

بَابُ الْمَفَاتِيحِ فِي الْيَدِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : بَعَثْتُ بِجَمَاعِ الْكَلَمِ ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ . وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوَضَعْتُ فِي يَدِي قَالَ مُحَمَّدٌ وَبَلَّغَنِي أَنَّ جَمَاعَ الْكَلَمِ أَنَّ اللَّهَ يَجْمَعُ الْأُمُورَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي كَانَتْ تُكْتَبُ فِي الْكُتُبِ قَبْلَهُ فِي الْأَمْرِ الْوَاحِدِ وَالْأَمْرَيْنِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ **بَابُ التَّلْقِينِ بِالْعُرْوَةِ وَالْحَلَقَةِ**

ثلاث ليال فلعل البخاري حذفها لأن أكثر رواده بلغظم من وكذلك أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن إدريس وأبو عوانة من رواية مالك ومن رواية يونس بن بكير ومن رواية عبد العزيز بن المختار كلهم عن هشام بن عروة جازمين بمرتين ومن رواية حاد بن سلمة عن هشام فقال في روايته مرتين أو ثلاثا بالشك فيحمل أن يكون الشك من هشام فاقصر البخاري على المحقق وهو قوله مرتين وتأكد ذلك عنده برواية أبي معاوية المفسرة وحذف لفظ ثلاث من رواية حماد بن زيد لأن أصل الحديث ثابت وقوله فإذا هي أنت قال القرطبي يريد أنه رآها في اليوم كما رآها في البقعة فكانت المراد بالرؤيا لا غيرها وقد بين حماد بن سلمة في روايته المراد ولفظه أتيت بجارية في سرقة من حرير بعد وفاة خديجة فكشفتها فإذا هي أنت الحديث وهذا يدفع الاحتمال الذي ذكره ابن بطال ومن تبعه حيث جوزوا أن هذه الرؤيا قبل أن يوحى إليه وقد تقدم تفسير السرقة وضبطها وإن الملك المذكور هو جبريل وكثير من مباحثه في كتاب النكاح وذكرنا احتمالاً عن عياض في قوله إن يكن هذا من عند الله يمضى ثم وجدته أخذ أكثره من كلام ابن بطال ومحمد في السند الثاني جزم السرخسي في رواية أبي ذر عنه أنه أبو كرب محمد بن العلاء وكلام الكللاذي يقتضي أنه ابن سلام قال ابن بطال رؤيا المرأة في المنام يختلف على وجوه منها أن يتزوج الرائي حقيقة بمن يراها أو شبهها ومنها أن يدل على حصول دنيا أو منزلة فيها أو سعة في الرزق وهذا أصل عند المعبرين في ذلك وقد تدل المرأة بما يقترن بها في الرؤيا على فتنة تحصل للرائي وأما ثياب الحرير فيدل اتخاذها للنساء في المنام على النكاح وعلى العزاء وعلى الفتن وعلى زيادة في البدن قالوا والملبوس كله يدل على جسم لابس لكونه يشتمل عليه ولا سيما واللباس في العرف دال على أقدار الناس وأحوالهم * (قوله باب المفاتيح في اليد) أي إذا رؤيت في المنام قال أهل التفسير المفتاح مال وعز وسلطان فمن رأى أنه فتح باباً بمفتاح فإنه يظفر بحاجته بمعونة من له بأس وإن رأى أن يده مفاتيح فإنه يصيب سلطاناً عظيماً وذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في باب رؤيا الليل من وجه آخر عنه بلفظ بعثت بجوامع الكلم وفيه وبيننا أنا نائم أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ وبيننا أنا نائم البارحة (قوله في آخره قال أبو عبد الله) كذا لاقى ذر ووقع في رواية كريمة قال محمد فقال بعض الشراح لامنافة لأنه اسمه والقائل هو البخاري والذي يظهر لي أن التصواب ما عند كريمة فإن هذا الكلام ثبت عن الزهري واسمه محمد بن مسلم وقصاه البخاري هنا من طريقه فيبعد أن يأخذ كلامه في نفسه لنفسه وكان بعضهم لما رأى وقال محمد ظن أنه البخاري فأراد تنظيمه فنكناه فأخطأ لأن محمداً هو الزهري وليست كنيته أبا عبد الله بل هو أبو بكر وسيأتي الكلام على جوامع الكلم وسيأتي الحديث في الاعتصام أن شاء الله تعالى * (قوله باب التعليق بالعروة والحلقة) ذكر فيه حديث عبد الله بن سلام رأيت كافي في رؤيته وقد تقدم قبل هذا بأربعة أبواب

صَدَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَزْهَرُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنٍ وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا مُعَاذُ حَدَّثَنَا
ابْنُ عُيَيْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ رَأَيْتُ كَأَنِّي فِي رَوْضَةٍ
وَسَطَ الرَّوْضَةِ عَمُودٌ فِي أَعْلَى الْعَمُودِ عُرْوَةٌ قَلِيلٌ لِي أَرْقُهُ ، قُلْتُ لَا أَسْتَطِيعُ ، فَأَتَانِي وَصِيفٌ
فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَرَقَبْتُ فَاسْتَمْسَكْتُ بِالْعُرْوَةِ فَأَتَيْتُ وَأَنَا مُسْتَمْسِكٌ بِهَا ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ
ﷺ فَقَالَ تِلْكَ الرَّوْضَةُ رَوْضَةُ الْإِسْلَامِ ، وَذَلِكَ الْعَمُودُ عَمُودُ الْإِسْلَامِ ، وَتِلْكَ الْعُرْوَةُ
عُرْوَةُ الْوَفْقِ لَا تَزَالُ مُسْتَمْسِكًا بِالْإِسْلَامِ حَتَّى تَمُوتَ **بَاب** عَمُودِ الْفُسْطَاطِ تَحْتَ وَسَادَتِهِ

أَمَّ مِنْ هَذَا وَتَقَدَّمَ شَرْحُهُ هُنَاكَ قَالَ أَهْلُ التَّعْبِيرِ الْخَلْفَةُ وَالْعُرْوَةُ الْمَجْهُولَةُ تَدُلُّ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهَا عَلَى قُوَّتِهِ فِي دِينِهِ وَاخْلَاصِهِ
فِيهِ (قَوْلُهُ **بَاب** عَمُودِ الْفُسْطَاطِ) الْعَمُودُ بَفَتْحٍ أَوَّلُهُ مَعْرُوفٌ وَالْجَمْعُ أَعْمَدَةٌ وَعَمَدٌ بَضَمْتَيْنِ وَيَفْتَحِينَ مَا تَرَفَعَ
بِهِ الْإِخِيَّةُ مِنَ الْخَشَبِ وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى مَا يَرْفَعُ بِهِ الْبُيُوتُ مِنْ حِجَارَةٍ أَوْ خَامٍ وَالصَّوَانُ وَيُطْلَقُ عَلَى مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ
مِنْ حَدِيدٍ وَغَيْرِهِ وَعَمُودٌ ابْتِدَاءُ ضَرْوَتِهِ وَالْفُسْطَاطُ بَضَمِّ الْفَاءِ وَقَدْ تَكَسَّرَ وَبِالطَّاءِ الْمَهْمَلَةُ مَكْرُورَةٌ وَقَدْ تَبَدَّلَ
الْأَخِيرَةُ سِينًا مَهْمَلَةً وَقَدْ تَبَدَّلَ التَّاءُ طَاءً مَثْنَاءً فِيهِمَا وَفِي أَحَدِهِمَا وَقَدْ تَدَغَّمَ التَّاءُ الْأَوَّلَى فِي السَّيْنِ وَبِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةُ فِي آخِرِهِ
لَمَاتُ تَبْلُغُ عَلَى هَذَا اثْنِي عَشْرَةَ اقْتَصَرَ التَّوَرَى مِنْهَا عَلَى سِتِّ الْأَوَّلَى وَالْآخِرَةِ وَبَتَاءُ بَدَلِ الطَّاءِ الْأَوَّلَى وَبَضَمِّ الْفَاءِ
وَبِكْسَرِهَا وَقَالَ الْجَوَالِيقِيُّ إِنَّهُ فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ (قَوْلُهُ تَحْتَ وَسَادَتِهِ) عِنْدَ النَّسْفِيِّ عِنْدَ بَدَلِ تَحْتَ كَذَا لِلْجَمْعِ لَيْسَ
فِيهِ حَدِيثٌ بَعْدَهُ عِنْدَ **بَابِ** الْاسْتَبْرَقِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ فِي الْمَنَامِ الْأَنَّهُ سَطَلُ فَرْقَاطٍ **بَابِ** عِنْدَانَدَ فِيهِ وَالْآخِرُ عَلَى فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ
عَمْرِ رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَانَ فِي يَدِي سَرَقَةٌ مِنْ حَرِيرٍ وَأَمَّا ابْنُ بَطَالٍ فَجَمَعَ التَّرْجَمَتَيْنِ فِي **بَابِ** وَاحِدٍ فَقَالَ **بَابِ** عَمُودِ
الْفُسْطَاطِ تَحْتَ وَسَادَتِهِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ فِي الْمَنَامِ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِ الْخِ وَلَعَلَّ مُسْتَدَّهُ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْجُرْجَانِيِّ
بَابِ الْاسْتَبْرَقِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ فِي الْمَنَامِ وَعَمُودِ الْفُسْطَاطِ تَحْتَ وَسَادَتِهِ فَجَعَلَ التَّرْجَمَتَيْنِ فِي **بَابِ** وَاحِدٍ وَقَدْ قَدَّمَ رَأْسُ
ثُمَّ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ قَالَ الْمُهَلَّبُ السَّرَقَةُ الْكَلَّةُ وَهِيَ كَالْهُودُجِ عِنْدَ الْعَرَبِ وَكُونُ عَمُودِهَا فِي يَدِ ابْنِ عَمْرِ دَلِيلٌ عَلَى الْإِسْلَامِ
وَطَبِهَا الدِّينُ وَالْعِلْمُ وَالشَّرْعُ الَّذِي بِهِ يَرْزُقُ التَّمَكُّنُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَ وَقَدْ يَعْبُرُ هُنَا بِالْحَرِيرِ عَنْ شَرَفِ الدِّينِ وَالْعِلْمِ لِأَنَّ
الْحَرِيرَ أَشْرَفَ مَلَابِسِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِالْإِسْلَامِ أَشْرَفُ الْعُلُومِ وَأَمَّا دُخُولُ الْجَنَّةِ فِي الْمَنَامِ فَانَّهُ يَدُلُّ عَلَى دُخُولِهَا فِي
الْبَقْعَةِ لِأَنَّ فِي بَعْضِ وَجْهِهِ الرُّؤْيَا وَجْهًا يَكُونُ فِي الْبَقْعَةِ كَمَا يَرَاهُ نَصًّا وَيَعْبُرُ دُخُولُ الْجَنَّةِ أَيْضًا بِالْإِسْلَامِ
الَّذِي هُوَ سَبَبُ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَطَبِهَا السَّرَقَةُ قُوَّةُ تَدُلُّ عَلَى التَّمَكُّنِ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ وَسَأَلْتُ الْمُهَلَّبَ
عَنْ تَرْجَمَةِ عَمُودِ الْفُسْطَاطِ تَحْتَ وَسَادَتِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ عَمُودَ فُسْطَاطٍ وَلَا وَسَادَةَ فَقَالَ الَّذِي يَقَعُ فِي نَفْسِي
أَنَّهُ رَأَى بَعْضَ طُرُقِ الْحَدِيثِ السَّرَقَةَ شَيْئًا أَكْمَلَ مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ وَفِيهِ أَنَّ السَّرَقَةَ مَضْرُوبَةٌ فِي الْأَرْضِ عَلَى عَمُودٍ
كَالْحَبَاءِ وَأَنَّ ابْنَ عَمْرِ أَقْبَلَهَا مِنْ عَمُودِهَا فَوَضَعَهَا تَحْتَ وَسَادَتِهِ وَقَامَ هُوَ بِالسَّرَقَةِ فَأَمْسَكَهَا وَهِيَ كَالْهُودُجِ مِنْ اسْتَبْرَقٍ
فَلَا يَرِيدُ مَوْضِعًا مِنَ الْجَنَّةِ الْإِطَارَتِ بِهِ إِلَيْهِ وَلَمْ يَرْضَ بِسَنَدِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ فَلَمْ يَدْخُلْهُ فِي كِتَابِهِ وَقَدْ فَعَلَ مِثْلَ هَذَا فِي
كِتَابِهِ كَثِيرًا كَمَا يَتَرَجَّمُ بِالشَّيْءِ وَلَا يَذْكُرُهُ وَيُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ رَوَى فِي بَعْضِ حُرُوفِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ وَاعْتَمَلَتْهُ
الْمُنْيَةُ عَنْ تَهْذِيبِ كِتَابِهِ أَتَمَّ وَقَدْ نَقَلَ كَلَامَ الْمُهَلَّبِ جَمَاعَةً مِنَ الشَّرَاحِ سَاكِنِينَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ مَا خُذَ أَصْلُهَا إِدْخَالَ
حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِ فِي هَذَا الْبَابِ وَلَيْسَ مِنْهُ بَلْ لَهُ **بَابٌ** مُسْتَقِلٌّ وَأَشَدُّهَا تَقْسِيرُهُ السَّرَقَةُ بِالْكَلَّةِ فَانَّهُ لَمْ أَرَهُ لغيرِهِ قَالَ
أَبُو عِيْدَةَ السَّرَقَةُ قِطْعَةٌ مِنْ حَرِيرٍ وَكَأَنَّهَا فَارِسِيَّةٌ وَقَالَ الْفَارَابِيُّ شَقَّةٌ مِنْ حَرِيرٍ وَفِي النِّهَايَةِ طَلْعَةٌ مِنْ جِيدِ الْحَرِيرِ زَادَ
بَعْضُهُمْ أَيْضًا وَيَكْفِي فِي رَدِّ تَقْسِيرِهَا بِالْكَلَّةِ وَالْهُودُجِ قَوْلُهُ فِي نَفْسِ الْحَبْرِ رَأَيْتُ كَانَ يَبْدُو قِطْعَةً اسْتَبْرَقٍ وَتَحِيلُهُ
أَنَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِ الزِّيَادَةَ الْمَذْكُورَةَ لَا أَصْلَ لَهُ فَجَمَعَ مَا رَتَبَهُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ وَقَدْ لَدَّ ابْنُ الْمُنِيرِ فَذَكَرَ التَّرْجَمَةَ

بابُ الإسْتِئْذَانِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ فِي الْمَنَامِ حَدَّثَنَا مُسْلَى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنِّي فِي يَدَيَّ سَرَّةَ مِنْ حَرِيرٍ لَا أَهْوِي بِهَا إِلَى مَكَانٍ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ بِي إِلَيْهِ تَقْصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ ، فَقَصَصْتُهَا

كما ترجم وزاد عليه أن قال روى غير البخاري هذا الحديث أي حديث ابن عمر بزيادة عمود القسطاط ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم توافق الزيادة شرطه فأدرجها في الترجمة نفسها وفساد ما قل يظهر مما تقدم والمتضمن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث جاء من طريق أن النبي ﷺ رأى في منامه عمود الكتاب انتزع من تحت رأسه الحديث وأشهر طرق ما أخرجه يعقوب بن سفيان والطبراني وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص سمعت رسول الله ﷺ يقول بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فأبته بصرى فإذا هو قد عهد به إلى الشام إلا وإن الأمان حين تقع القتن بالشام وفي رواية فإذا وقعت القتن فالأمان بالشام وله طريق عند عبد الرزاق رجاله رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعاً بين أبي قلابة وعبد الله بن عمرو ولفظه عنده أخذوا عمود الكتاب فعمدوا به إلى الشام وأخرج أحمد ويعقوب بن سفيان والطبراني أيضاً عن أبي الدرداء رفعه بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فظننت أنه منهوب به فأتبته بصرى فعمد به إلى الشام الحديث وسنده صحيح وأخرج يعقوب والطبراني أيضاً عن أبي أمامة نحوه وقال انتزع من تحت وسادتي وزاد بعد قوله بصرى فإذا هو نور حتى ظننت أنه قد هوي به فعمد به إلى الشام وإلى أولت أن القتن إذا وقعت أن الأمان بالشام وسنده ضعيف وأخرج الطبراني أيضاً بسند حسن عن عبد الله بن حوالة أن رسول الله ﷺ قال رأيت ليلة أسرى في عمود أيضاً كأنه لواء تحمله للأنبياء قتل ما تحمفون قالوا عمود الكتاب أمرنا أن نضعه بالشام قال بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت وسادتي فظننت أن الله نحلي عن أهل الأرض فأتبته بصرى فإذا هو نور ساطع حتى وضع بالشام وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني بسند ضعيف وعن عمر عند يعقوب والطبراني كذلك وعن ابن عمر في فوائد المخلص كذلك وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً وقد جمعها ابن عساكر في مقدمة تاريخ دمشق وأقر بها إلى شرط البخاري حديث أبي الدرداء فإنه أخرجه لرواياته إلا أن فيه اختلافاً على يحيى بن حمزة في شيخه هل هو نور بن يزيد أو زيد بن وائد وهو غير قاض لأن كلامها تقع من شرطه فلم يكتب الترجمة ويض الحديث لينظر فيه فلم ينهياً له أن يكتبه وإنما ترجم بعمود القسطاط ولفظ الخبر في عمود الكتاب إشارة إلى أن من رأى عمود القسطاط في منامه فإنه يعبر بالدين أو رجل يعتمد عليه فيفسروا العمود بالدين والسلطان وأما القسطاط فقالوا من رأى أنه ضرب عليه قسطاطاً فإنه ينال سلطاناً بغيره أو يخاصم ملكاً فيظفر به * (قوله **باب** الاستبرق ودخول الجنة في المنام) تقدم في الذي قبله ما يتعلق بشيء منه وحديث ابن عمر في الباب ذكره هنا من طريق وهيب بن خالد عن أيوب عن نافع بلفظ سرقة وذكره بلفظ قطعة من الاستبرق كما في ترجمة الترمذي من طريق إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن علي عن أيوب فذكره مختصراً كرواية وهيب إلا أنه قال كأنما في يدي قطعة من استبرق فكان البخاري أشار إلى روايته في الترجمة وقد أخرجه أيضاً في باب من تمارن الليل من كتاب التهجد وهو في أواخر كتاب الصلاة من طريق حماد بن زيد عن أيوب أم سياتا من رواية وهيب وإسحاق وأخرجه النسائي من طريق الحرث بن عمر عن أيوب لجمع بين اللفظين فقال سرقة من الاستبرق وقوله هنا لأهوى بها هو بضم أوله أهوى إلى الشيء بالفتح جهوى بالضم أي مال ووقع في رواية حماد فكان لا أريد مكاناً من الجنة إلا طارت بي إليه (قوله في رواية وهيب قصصتها علي حفصة قصصتها على النبي ﷺ) الحديث وقع مثله في رواية حماد عند مسلم ووقع عند المؤلف في روايته بعد قوله طارت بي إليه من الزيادة ورأيت كان اثنين اثنيان أراد أن يذهب إلى

حَفْصَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنَّ أَخَاهُ رَجُلٌ صَالِحٌ أَوْ قَالَ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ
بَابُ الْقَيْدِ فِي النَّامِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ سَمِعْتُ عَوْفًا حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكُنْ

لِلنَّارِ الْحَدِيثُ بِهِمُ الْقِصَّةُ مَخْتَصَرًا وَقَالَ فِيهِ قَعَمْتُ حَفْصَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَحَدِي رَوَايَ وَظَاهِرُ رَوَايَةِ وَهَيْبٌ وَمَنْ
 تَابَهُ أَنَّ الرُّوَايَاتِ الَّتِي ابْتِغَتْ فِي رَوَايَةِ حَمَادٍ هِيَ رَوَايَةُ السَّرِقَةِ مِنَ الْحَرِيرِ وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ صَرِيحًا فِي رَوَايَةِ حَمَادٍ عِنْدَ
 مُسْلِمٍ لَكِنْ يُلَاحِظُهُ مَامُضِيٌّ فِي بَابِ قِيَامِ اللَّيْلِ وَيَأْتِي فِي بَابِ الْإِخْذِ عَنِ الْيَمِينِ مِنْ كِتَابِ التَّعْبِيرِ مِنْ طَرِيقِ سَالِمِ بْنِ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِيهِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي رَوَايَةِ النَّارِ وَفِيهِ قَعَمْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ وَقَعَمْتُهَا فَهِيَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ
 حَفْصَةَ قَعَمَتْ رَوَايَةَ النَّارِ كَمَا أَنَّ رَوَايَةَ حَمَادٍ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ حَفْصَةَ قَعَمَتْ رَوَايَةَ السَّرِقَةِ وَلَمْ يَتَرَضَّ فِي رَوَايَةِ سَالِمٍ إِلَى
 رَوَايَةِ السَّرِقَةِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أَحَدِي رَوَايَ مَحْمُولًا عَلَى أَنَّهَا قَعَمَتْ رَوَايَةَ السَّرِقَةِ أَوَّلًا ثُمَّ قَعَمَتْ رَوَايَةَ النَّارِ بَعْدَ ذَلِكَ
 وَلَوْ أَنَّ الْقَصْدَ قَعَمَتْ أَحَدِي رَوَايَ أَوَّلًا فَلَا يَكُونُ لِقَوْلِهِ أَحَدِي مَفْهُومًا وَهَذَا الْمَوْضِعُ لَمْ أَرْمَنْ تَعْرِضْ لَهُ مِنَ الشَّرَاحِ
 وَلَا أَزَالُ اشْكَاكُهُ فَتَعَالَى الْحَمْدُ عَلَى ذَلِكَ (قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ أَوْ قَالَ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ) هُوَ شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ
 وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ حَمَادٍ الذِّكْرُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ بِالْجَزْمِ وَكَذَا فِي رَوَايَةِ صَخْرِ بْنِ جَوْرِيَّةٍ عَنْ نَافِعٍ زَادَ الْكَشْمِيرِيُّ
 فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الْقُرَرِيِّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَوْ كَانَ يَصْلَى مِنَ اللَّيْلِ وَسَقَطَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَتَبَيَّنَ وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي رَوَايَةِ سَالِمٍ كَأَنَّهُ قَدَّمَ
 فِي قِيَامِ اللَّيْلِ وَيَأْتِي وَيَدَّ بَيِّنَاتُهَا قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ حَمَادٍ عِنْدَ الْجَمِيعِ فَقَالَ نَافِعٌ فَلَمْ يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ يَكْثُرُ الصَّلَاةُ وَقَدْ تَقَدَّمَ
 فِي قِيَامِ اللَّيْلِ وَفِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَقَالَ نَعَمْ الْفَقِيْ أَوْ قَالَ نَعَمْ الرَّجُلُ ابْنُ عَمْرِو
 لَوْ كَانَ يَصْلَى مِنَ اللَّيْلِ قَالَ ابْنُ عَمْرِو وَكَانَتْ إِذَا نَعَتْ لَمْ أَقُمْ حَتَّى أَصْبَحَ قَالَ نَافِعٌ فَكَانَ ابْنُ عَمْرِو بَعْدَ يَصْلَى مِنَ اللَّيْلِ أَخْرَجَ
 مُسْلِمٌ إِسْنَادَهُ وَأَحَالَ بِاللَّيْلِ عَلَى رَوَايَةِ سَالِمٍ وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ لِتَغَايُرِهَا وَأَخْرَجَهُ بُلْفُظُهُ أَبُو عَوَانَةَ وَالْجَوْزُقِيُّ بِهَذَا وَيَأْتِي
 فِي بَابِ الْأَمْنِ وَذَهَابَ الزُّوْعُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ صَخْرِ بْنِ جَوْرِيَّةٍ عَنْ نَافِعٍ وَكَذَا بَعْدَهُ فِي بَابِ الْإِخْذِ عَنِ الْيَمِينِ فِي رَوَايَةِ
 سَالِمٍ قَالَ ابْنُ زُهَيْرٍ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بَعْدَ ذَلِكَ يَكْثُرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ وَلَعَلَّ الزُّهْرِيَّ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ نَافِعٍ أَوْ مِنْ سَالِمٍ وَمَضَى
 شَرْحُهُ هُنَاكَ وَوَقَعَ فِي مَسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ هُرَيْرٍ الرُّوَايَاتِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنْ
 الزِّيَادَةِ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ كَثِيرَ الرِّقَادِ وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ لِلْمَلِكِ الَّذِي قَالَ لَهُ لَمْ تَرَعْ قَالَ لَهُ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ نَعَمْ الرَّجُلُ أَنْتَ لَوْ لَا قَلَّةُ
 الصَّلَاةِ (قَوْلُهُ **بَابُ الْقَيْدِ فِي النَّامِ**) أَيْ مِنْ رَأْيٍ فِي النَّامِ أَنَّهُ مُقِيدٌ مَا يَكُونُ تَعْبِيرُهُ وَظَاهِرُ الْخَبَرِ أَنَّهُ يَعْبُرُ
 بِالنَّبَاتِ فِي الدِّينِ فِي جَمِيعِ وَجُوهِهِ لَكِنْ أَهْلُ التَّعْبِيرِ خَصُّوا ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قَرْيَةٌ أُخْرَى كَمَا لَوْ كَانَ مَسَافِرًا
 أَوْ مَرِيضًا فَانْهَ بَدَلَ عَلَى أَنْتَ سَفَرُهُ أَوْ مَرَضُهُ يَطُولُ وَكَذَا لَوْ رَأَى فِي الْقَيْدِ صِفَةً زَائِدَةً كُنْ رَأَى فِي رَجُلِهِ قَيْدًا مِنْ
 قَضَاةٍ فَانْه بَدَلَ عَلَى أَنْ يَزُوجَ وَإِنْ كَانَ مِنْ ذَهَبٍ فَانْه لَامَرٌ يَكُونُ بِسَبَبِ مَالٍ يَتَطَلَّبُهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ صَفَرٍ فَانْه لَامَرٌ مَكْرُوهٌ
 أَوْ مَالٌ قَاتٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ رِصَاصٍ فَانْه لَامَرٌ فِيهِ وَهْنٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ جَسَدٍ فَلَامَرٌ فِي الدِّينِ وَإِنْ كَانَ مِنْ خَشَبٍ فَلَامَرٌ
 فِيهِ خَائِفٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ حَطَبٍ فَلَتِمَةٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ خَرْقَةٍ أَوْ خَيْطٍ فَلَامَرٌ لَا يَدُومُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ
 وَتَشْدِيدِ اللَّوْحَةِ هُوَ الْعَطَّارُ الْبَصْرِيُّ وَتَقَدَّمَ فِي الصَّلَاةِ فِي بَابِ السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ وَبَعْضُهُمْ عَبْدُ
 اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ كَمَا هُنَا وَلَا يَنْبَغِي هُنَا مِنْ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عِجْيٍ بِنْتُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ وَفِي الْبُخَارِيِّ بْنِ الصَّبَّاحِ
 ثَلَاثَةٌ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا وَمُحَمَّدٌ وَالْحَسَنُ وَابْنُ أَبِي نَجْمٍ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ وَعُوفٌ
 هُوَ الْأَعْرَابِيُّ (قَوْلُهُ إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكُنْ رَوَايَةَ الْمُؤْمِنِ تَكْذِيبٌ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ غَيْرِ
 الْكَشْمِيرِيِّ بِتَقْدِيمِ تَكْذِيبٍ عَلَى رَوَايَةِ الْمُؤْمِنِ وَكَذَا فِي رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عِجْيٍ وَكَذَا فِي رَوَايَةِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ عَنْ عُوفٍ
 عِنْدَ الْأَسْمَاعِيلِيِّ قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْعِلَالِمْ فِي قَوْلِهِ إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ تَهَابَ زَمَانُ اللَّيْلِ وَزَمَانُ

النهار وهو وقت استوائهما أيام الربيع وذلك وقت اعتدال الطابع الاربع غالبا وكذلك هو في الحديث والعبرون يقولون أصدق الرؤيا ما كان وقت اعتدال الليل والنهار وادراك الشمل وعه في غريب الحديث عن أبي داود السجستاني ثم قال والعبرون يزعمون ان أصدق الزمان لوقوع التغيير في وقت اشتاق الزهار وادراك الشمل وهما الوقتان اللذان يستدل بهما الليل والنهار والقول الآخر ان اقتراب الزمان انتهاء مدته اذا قايما الساعة (قلت) يمد الاول التقيد بالموثوق فان الوقت الذي تتعدل فيه الطابع لا يخص به وقد جزم ابن بطال بان الاول هو الصواب واستند الى ما أخرجه الترمذي من طريق معمر عن أنس في هذا الحديث بلطف في آخر الزمان لا تنكذب رؤيا للؤمن وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا قال فعل هذا فالتى اذا اقتربت الساعة وقبض أكثر العلم ودرست معالم الحياة بالمرج والفتنة فسكان الناس على مثل الفترة محتاجين الى مذكر وعبد لمادرس من الدين كما كانت الامم تذكر بالانبياء لكن لما كان نبينا خاتم الانبياء وصار الزمان المذكور يشبه زمان الفترة عوضا عما منحوا من النبوة بعده بالرؤيا الصادقة التي هي جزء من النبوة الآتية بالتبشير والانداز انتهى ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه من طريق الاوزاعي عن محمد بن سيرين بلطف اذا قرب الزمان وأخرج البزار من طريق بونس بن عبيد عن محمد بن سيرين بلطف اذا تقارب الزمان وسيأتي في كتاب الفتن من وجه آخر عن أبي هريرة يتقارب الزمان ويرفع العلم الحديث وللرأى به اقتراب الساعة قطعا وقال الداودي المراد بتقارب الزمان قص الساعات والايام والليالي انتهى ومراده بالنقص سرعته ورها وذلك قرب قيام الساعة كما ثبت في الحديث الآخر عند مسلم وغيره يتقارب الزمان حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالיום واليوم كالساعة والساعة كاحترق الحقة وقيل ان المراد بان الزمان المذكور زمان للهدى عند بسط العدل وكثرة الأمن وبسط الخير والرزق فان ذلك الزمان يستقصر لاستناده بتقارب أطرافه وأما قوله لم تنكذب الى آخره في إشارة الى غلبة الصدق على الرؤيا وان أمكن أن شيئا منها لا يصدق والراجح ان المراد تنكذب عنها أصلا لان حرف النفي الداخلة على كاد ينفي قرب حصوله والثاني لقرب حصول الشيء أدل على نفيه منه ذكره الطبري وقال القرطبي في الفهم والمراد والله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى ابن مريم بعد قتله البهال فقد ذكر مسلم في حديث عبد الله بن عمر راضيه فيثاق عيسى بن مريم فيمكث في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ثم يرسل الله ريحا باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان الا قبضه الحديث قال فكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الأمة حالا بعد الصدر الاول واصدقهم اقوالا فكانت رؤياهم لا تنكذب ومن ثم قال عقب هذا واصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا وانما كان كذلك لان من كثرة صدقه تنور قلبه وقوى ادراكه فانتفتحت فيه للمعانى على وجه الصحة وكذلك من كان غالب حاله الصدق في يقظته استصحب ذلك في نومه فلا يرى الا صدقا وهذا بخلاف الكاذب والمخطئ فانه يصدق قلبه ويظلم فلا يرى الا غلطا واضفانا وقد يندر اللام احيانا فيرى الصادق مالا يصح ويرى الكاذب ما يصح ولكن الاغلب الاكثر ما تقدم واقه أعلم وهذا يؤيد ما تقدم ان الرؤيا لا تكون الا من اجزاء النبوة الان صدرت من مسلم صادق صالح ومن ثم قد بدلتك في حديث رؤيا المسلم جزء فانه جاء مطلقا مقتصر على المسلم فاخرج الكافر وجاء مقيدا بالصالح تارة وبالصالحه وبالحسنة وبالصادقة كما تقدم بيانه فيحمل المطلق على التقيد وهو الذي يناسب حاله التي فيكرم بما اكرم به النبي وهو الاطلاع على شيء من السيب فاما الكافر وللناقص والكاذب والمخطئ وان صدقت رؤياهم في بعض الاوقات فانها لا تكون من الوحي ولان النبوة اذ ليس كل من صدق في شيء ما يكون خبره ذلك نبوة فقد يقول الكاهن كلمة حق وقد يحدث للمنجم فيصعب لكن كل ذلك على الندور والثقة والله أعلم وقال ابن أبي جرة معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تنكذب تكذيبها تقع غالبا على الوجه الذي لا يحتاج الى تبخير فلا يدخلها الكذب بخلاف ما قبل ذلك فانها قد يغني تأويلها فيعبرها المابر فلا تقع كما قال فيصدق دخول الكذب فيها بهذا الاعتبار قال والحكمة في

تَكْذِبُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَارْتَعَيْنِ جُزْأَهُمَا مِنَ النُّبُوَّةِ ، قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ قَالَ وَكَانَ يُقَالُ الرُّؤْيَا ثَلَاثٌ حَدِيثُ النَّفْسِ وَتَخْوِيفُ الشَّيْطَانِ وَبُشْرَى مِنَ اللَّهِ

لنصلح ذلك بآخر الزمان أن المؤمن في ذلك الوقت يكون غريبا كما في الحديث بدا الاسلام غريبا وسيعود غريبا أخرجه مسلم فقل أنيس المؤمن وميعته في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة قال ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف الاحاديث في عدد اجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال كلما قرب الامر وكانت الرؤيا اصدق حمل على اقل عدد ورد وعكسه وما من ذلك (قلت) وتنبى الاشارة الى هذه النسبة فيما تقدم من للنسبات وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله اذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب اذا كان المراد آخر الزمان ثلاثة اقوال احدها ان العلم بامور الدنياء لا يذهب غايته بذهاب غالب اهله وتمنوت النبوة في هذه الامة عرضوا بالرأى الصادقة ليجد لهم ما قد درس من العلم والثاني ان المؤمنين لما قبل عددهم وطلب الكفر والجبل والنسقى على الموجودين يؤنس المؤمن ويعان بالرؤيا الصادقة اكراما له وتسلية وعلى هذين القولين لا يختص ذلك زمان معين بل كلما قرب فراغ الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادقة (قلت) ان ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم وأولها وأولها والله أعلم (قوله ورؤيا المؤمن جزء) الحديث هو معطوف على جملة الحديث التي قبله وهو اذا اقترب الزمان الحديث فهو مرفوع أيضا وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا وقوله وما كان من النبوة فانه لا يكذب هذا القدر لم يتقدم في شيء من طرق الحديث المذكور وظاهر ابراهه هنا انه مرفوع ولكن كان كذلك فانه أولى ما فسره المراد من النبوة في الحديث وهو صفة الصدق ثم ظهري ان قوله بعد هذا قال محمد وأنا أقول هذه الاشارة في قوله هذه لاجملة المذكورة وهذا هو السري اعاده قوله قال بعد قوله هذه ثم رأيت في ربيعة التفاد لان الواق ان عبد الحق أغفل التنبيه على ان هذه الزيادة مدرجة وانه لاشك في ادراجها فلي هذا في من قول ابن سيرين وليست مرفوعة (قوله وأنا أقول هذه) كذا لا في ذر وفي جميع الطرق وكذا ذكره الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ووقع في شرح ابن بطلان وأنا أقول هذه الامة وكان يقال الخ (قلت) وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا ذكرها عبد الحق في جمعه ولا الحيدى ولا من أخرجه حديث عوف من أصحاب الكتب والمسانيد وقد نقله عياض فذكره كما ذكره ابن بطلان وتبعه في شرحه فقال خشي ابن سيرين أن يتأول أحد معنى قوله وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا انه اذا تقارب الزمان لم يصدق الارؤيا الرجل الصالح قال وأنا أقول هذه الامة يعني رؤيا هذه الامة صادقة كلها صالحها وفاجرها ليكون صدق رؤياهم زاجرا لهم وحجة عليهم لم يروى اعلام الدين وطبوس آثاره بموت العلماء وظهور النكر انتهى وهذا مرتب على أدبوت هذه الزيادة فتوهي لفظه الامة ولم أجدها في شيء من الاصول وقد قال أبو عوانة الاسفرايني بعد أن أخرجه موصولا مرفوعا من طريق هشام عن ابن سيرين هذا لا يصح مرفوعا عن ابن سيرين (قلت) والى ذلك أشار البخاري في آخره بقوله وحديث عوف أي حيث فصل للرفوع من اللوقوف (قوله قال وكان يقال الرؤيا ثلاث الى آخره) قائل قال هو محمد بن سيرين وأهم التفاضل في هذه الرواية وهو أبو هريرة وقد رفعه بعض الرواة ووقعه بعضهم وقد أخرجه أحمد عن هرون بن خليفة عن عوف بسنده مرفوعا للرؤيا ثلاث الحديث مثله وأخرجه الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ الرؤيا ثلاث فرويا حق ورؤيا يحدث بها الرجل نفسه ورؤيا تحزين من الشيطان وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق عبد الوهاب التيمي عن أيوب عن محمد بن سيرين مرفوعا أيضا بلفظ الرؤيا ثلاث قال رؤيا الصالحة بشرى من الله والباقي نحوه (قوله) حديث النفس وتخويف الشيطان وبشرى من الله وقع في حديث عوف بن مالك عند ابن ماجه بسند حسن رفعه للرؤيا ثلاث منها لهاوئل من الشيطان ليحزن ابن آدم ومنها ما يهيم به الرجل في يقظته فيراه في منامه ومنها جزء من

قَمَنَ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلَا يَقْضُهُ عَلَى أَحَدٍ وَلَقِمَ فَلْيَصْلَ، قَالَ وَكَانَ بُكَرَةُ الْعُلَى فِي النَّوْمِ
وَكَانَ يُنَجِّهِمُ الْقَيْدَ، وَيُقَالُ الْقَيْدُ ثَبَاتُ فِي الدِّينِ هـ وَرَوَى قَتَادَةُ وَيُونُسُ وَهَشَامٌ وَأَبُو هِلَالٍ
عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَدْرَجَهُ بَعْضُهُمْ كَلَّهُ فِي الْحَدِيثِ وَحَدِيثُ

سَنَاءُ وَأَرْبَعِينَ جُزْأً مِنَ الثَّبُوتِ (قُلْتُ) وَلَيْسَ الْحَصَرُ مُرَادًا مِنْ قَوْلِهِ ثَلَاثُ ثَبُوتٍ نَوْعٍ رَابِعٍ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي
الْبَابِ وَهُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ اللَّاحِظِينَ سِوَى ذِكْرِ وَصْفِ الرُّؤْيَا بِأَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ
وَمَحْبُوبَةٌ أَوْ حَسَنَةٌ وَسَيِّئَةٌ وَبَقِيَ نَوْعٌ خَامِسٌ وَهُوَ تَلَاْعِبُ الشَّيْطَانِ وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ جَاءَ أَمْرًا
قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتُ فِي النَّامِ كَانِ رَأْسِي قُطِعَ فَأَنَا أُنْبِئُهُ وَفِي لَفْظٍ قَدْ خَرَجَ فَاسْتَدْرَكَ فِي أَثَرِهِ قَالَ لَاهْبِرُ تَلَاْعِبُ
الشَّيْطَانِ بِكَ فِي النَّامِ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ إِذَا تَلَاْعَبَ الشَّيْطَانُ بِأَحَدِكُمْ فِي مَنَامِهِ فَلَا يَخْبِرُ بِهِ تَالِسٌ وَنَوْعٌ سَادِسٌ وَهُوَ رُؤْيَا
مَا يَتَذَكَّرُ الرَّاى فِي الْبَقِيَّةِ كَمَا كَانَتْ عَادَتُهُ أَنْ يَأْكُلَ فِي وَقْتٍ فَنَامَ فِيهِ فَرَأَى أَنَّهُ يَأْكُلُ أَوْبَاتٍ طَائِفًا مِنْ أَكْلِ أَوْشُرٍ
فَرَأَى أَنَّهُ يَتَقَبَّأُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ النَّفْسِ عَمُومٍ وَخُصُوصٍ وَسَائِعٍ وَهُوَ الْاضْطِرَّاتُ (قَوْلُهُ) فَنَ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلَا يَقْضُهُ
عَلَى أَحَدٍ وَلَقِمَ فَلْيَصْلَ) زَادَ فِي رِوَايَةِ هُوَذَةَ فَإِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ رُؤْيَا تَحْبِيهِ فَلْيَقْضِهَا لِمَنْ يَشَاءُ وَإِذَا رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ
فَذَكَرْهُ مِثْلَهُ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ فَيَصْلُ وَلَا يَحْدِثُ بِهَا تَالِسٌ وَزَادَ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْبَةَ
عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَكَانَ يَقُولُ لِأَتَمِّ الرُّؤْيَا الْأَعْلَى وَادَّأَوْزَى رَأَى وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ فِي بَابِ الرُّؤْيَا مِنْ
عِنْدِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَإِنْ مَاجَهُ وَلَا يَقْضِهَا الْأَعْلَى وَادَّأَوْزَى رَأَى وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ فِي بَابِ الرُّؤْيَا مِنْ
اللَّهِ تَعَالَى (قَوْلُهُ) قَالَ وَكَانَ يَكْرَهُ الْعُلَى فِي النَّوْمِ وَكَانَ يَحْبِبُهُمُ الْقَيْدَ وَيُقَالُ الْقَيْدُ ثَبَاتُ فِي الدِّينِ) كَذَا ثَبَتَ هُنَا بِلَفْظِ الْجَمْعِ
فِي يَعْجِبُهُمُ وَالْأَفْرَادُ فِي يَكْرَهُ وَيَقُولُ قَالَ الطَّبْطَبِيُّ ضَمِيرُ الْجَمْعِ لِأَهْلِ التَّحْيِيرِ وَكَذَا قَوْلُهُ وَكَانَ يَقَالُ قُلُ لِلْهَلَبِ التَّلْ يَمِيرُ
بِالْمَكْرُوهِ لَا أَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُمْ صِفَاتُ أَهْلِ النَّارِ يَقُولُهُ تَعَالَى إِذَا الْاِغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ يَدُكَ مَغْلُولَةٌ إِلَى عُنُقِكَ وَغُلَّتْ
وَقَدْ يَمِيرُ بِأَمْرَةٍ تَوْدَى وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ إِنَّمَا أَحْبَبُوا الْقَيْدَ لِقَوْلِهِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ فِي قِسْمِ الْمُعْتَدِلِ الْقَيْدُ الْإِيمَانُ الْفَتْكَ وَأَمَّا
الْعُلَى فَقَدْ ذَكَرَهُ شَرْعًا فِي الْفُرُوقِ كَقَوْلِهِ خُفُوهُ فَنَلَوْهُ وَإِذَا الْاِغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَلَا يَجْعَلُ يَدُكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَغُلَّتْ
أَيْدِيَهُمْ وَأَمَّا جَعْلُ الْقَيْدِ ثَبَاتًا فِي الدِّينِ لِأَنَّ الْقَيْدَ لَا يَسْتَطِيعُ لِلشَّيْءِ فَضْرٌ مِثْلًا لِلإِيمَانِ الَّذِي يَنْجُو عَنْ الشَّيْءِ إِلَى الْبَاطِلِ
وَقَالَ النَّوَوِيُّ قَالَ الْعُلَمَاءُ إِنَّمَا أَحَبُّ الْقَيْدِ لِأَنَّ عِلَّةَ الرَّجُلِ وَهُوَ كَفٌّ عَنِ الْعَاصِي وَالشَّرِّ وَالْبَاطِلِ وَأَيْضًا الْعُلَى لِأَنَّ عِلَّةَ
الْعُنُقِ وَهُوَ صِفَةُ أَهْلِ النَّارِ وَأَمَّا أَهْلُ التَّحْيِيرِ فَقَالُوا إِنَّ الْقَيْدَ ثَبَاتٌ فِي الْأَمْرِ الَّذِي يَرَاهُ الرَّائِي عَسَبَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ لَهُ
وَقَالُوا إِنَّ أَنْفُسَ الْعُلَى إِلَى الْقَيْدِ دَلَّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَكْرُوهِ وَإِذَا جَعَلَ الْعُلَى فِي الدِّينِ حُدَّ لَاحِظٌ كَفُّ لَهَا عَنِ الشَّرِّ وَقَدْ
بَدَلَ عَلَى الْبُخْلِ بِحَسَبِ الْحَالِ وَقَالُوا أَيْضًا أَنْ رَأَى أَنَّ يَدَيْهِ مَغْلُولَتَانِ فَهُوَ يَحْجِلُ وَإِنْ رَأَى أَنَّهُ قَيْدٌ وَغُلَّ فَهُوَ يَقَعُ فِي سَجْنٍ
أَوْشَدَةٍ (قُلْتُ) وَقَدْ يَكُونُ الْعُلَى فِي بَعْضِ الرَّاى مَحْمُودًا كَمَا وَقَعَ لِأَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ
صَحِيحٍ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ مَرَّ صَهِبٌ بِأَبِي بَكْرٍ فَاعْرَضَ عَنْهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ رَأَيْتُ يَدُكَ مَغْلُولَةً عَلَى بَابِ أَبِي الْحَشَرِ رَجُلٌ مِنْ
الْأَنْصَارِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ جَمَعَ لِي دِينِي إِلَى يَوْمِ الْحَشَرِ وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ وَكَانَ يَقَالُ هَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ أَوْ لَا
فَقَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِهِ وَكَانَ يَقَالُ إِلَى قَوْلِهِ فِي الدِّينِ مَرْفُوعٌ كُلُّهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ كُلُّهُ كَلَامُ ابْنِ سِيرِينَ وَقَالَ هَلْ كَانَ يَكْرَهُ
أَبُو هُرَيْرَةَ (قُلْتُ) أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الطَّبْطَبِيِّ فَهُوَ قَالَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَقُولًا لِلرَّاى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ فَيَكُونُ اسْمُ كَانَ ضَمِيرًا
لِابْنِ سِيرِينَ وَإِنْ يَكُونُ مَقُولًا لِابْنِ سِيرِينَ وَاسْمُ كَانَ ضَمِيرًا لِأَبِي هُرَيْرَةَ أَوَّلَانِ ﷺ وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ
عَنِ ابْنِ سِيرِينَ وَقَالَ فِي آخِرِهِ لَا أَدْرِي هُوَ فِي الْحَدِيثِ أَوْ قَالَهُ ابْنُ سِيرِينَ (قَوْلُهُ) وَرَوَى قَتَادَةُ وَيُونُسُ وَهَشَامٌ وَأَبُو هِلَالٍ
عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) يَعْنِي أَصْلَ الْحَدِيثِ وَأَمَّا مِنْ قَوْلِهِ وَكَانَ يَقَالُ فَهَمْ مِنْ رِوَايَةِ هَشَامٍ مَرْفُوعًا
وَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِهِ كَمَا سَأَلْتُهُ (قَوْلُهُ) وَأَدْرَجَهُ بَعْضُهُمْ كَلَّهُ فِي الْحَدِيثِ) يَعْنِي جَعَلَهُ كُلَّهُ مَرْفُوعًا وَلِلرَّادِ بِرِوَايَةِ هَشَامٍ عَنْ

عَوْفٍ أَيْتُ وَقَالَ يُونُسُ لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَيْدِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَا تَكُونُ
أَوْ ضَلَّ إِلَّا فِي أَوْعَاتِي

قصة كلبانية (قوله وحديث عوف أيت) أي حيث فصل للرفوع من الموقف ولا ياتصرحه بقول ابن سيرين وأنا أقول
حقيقة كلبانية على الاحتساس بخلاف مقال فيه وكان يقال فإن فيها الاحتمال بخلاف أول الحديث فإنه صرح برفعه وقد اقتصر بعض
الرواة عن عوف على بعض ما ذكره معتمر بن سليمان عنه كما بينته من رواية هوزة وعيسى بن يونس قال القزطبي ظاهر
السياق أن الجمع من قول النبي ﷺ غير أن أيوب هو الذي روى هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة
وقد أخبر عن نفسه أنه شك من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة فلا يقول على ذلك الظاهر (قلت) وهو
حصر مرعوب وكانه تكلم عليه بالنسبة لرواية مسلم خاصة فإن مسلما ما خرج طريق عوف هذه ولكنه أخرج طريق
قطعة عن محمد بن سيرين فلا يلزم من كون أيوب شك أن لا يقول علي رواية من لم يشك وهو قتادة مثلا لكن لما
كان في الرواية لفظة زائدة رجحت (قوله وقال يونس لأحبه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم في القيد) يعني أنه
شك في رفعه (قوله قال أبو عبد الله) هو السنن (قوله لا تكون الاعلال إلا في الاعناق) كأنه يشير إلى الرد علي
من قال قد يكون القيل في غير السنن كاليد والرجل والنعل بضم المعجمة وتشديد اللام واحد الاعلال قال وقد أطلق
بضم القيل على ما ربط به اليد وعن ذكره أبو علي القالي وصاحب المحكم وغيرهما قالوا القيل جامعة تجعل في القيل
أو اليد والجمع اغلال ويد منقولة جعلت في القيل ويؤيده قوله تعالى غلت أيديهم كذا استشهد به الكرماني وفيه نظر
لأن اليد تذل في القيل وهو عند أهل التصير عبارة عن كفرهما عن الشر ويؤيده مناصب في حق أبي بكر
الصديق كما ختم قريبا لها ورواية قتادة المطلقة فوصلها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن أبي عبد الله المستوأي
من أبيه عن قتادة ولفظ النسائي بالسند المذكور عن النبي ﷺ أنه كان يقول الرؤيا الصالحة بشارة من الله والتحزين
من الشيطان ومن الرؤيا ما يحدث به الرجل نفسه فإذا رأى أحدا رؤيا يكرهها فليصل وأكره القيل في النوم
ويصحب القيد فإن القيد ثبات في الدين وأما مسلم فإنه ساقه بسند عقب رواية معمر عن أيوب التي فيها قال أبو هريرة
فيصحبني القيد ولصكره القيل ثبات في الدين قال مسلم فأدرج يعني هشاما عن قتادة في الحديث قوله وأكره
القيل لغيره ولم يذكر الرؤيا جزء الحديث وكذلك رواه أيوب عن محمد بن سيرين قال قال أبو هريرة أحب القيد في
النوم وأكره القيل في النوم ثبات في الدين أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية سفيان بن عيينة عنه وأخرجه
مسلم وأبو داود والترمذي من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فذكر حديث إذا اقترب الزمان الحديث ثم قال
ورؤيا مسلم جزء من الحديث ثم قال والرؤيا ثلاث الحديث ثم قال بعده قال وأحب القيد وأكره القيل ثبات في
الدين فلا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين هذا لفظ مسلم ولم يذكر أبو داود ولا الترمذي قوله فلا أدري إلى
آخره وأخرجه الترمذي وأحمد والحاكم من رواية معمر عن أيوب فذكر الحديث الأول ونحو الثاني ثم قال بعدهما
قال أبو هريرة يصحبني القيد إلى آخره قال وقال النبي صلى الله عليه وسلم رؤيا المؤمن جزء إلى آخره وقد أخرج
الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة حديث الرؤيا ثلاثة مرفوعة كما أثرت إليه قبل هذا ثم
قال بعده وكان يقول يصحبني القيد وبهده وكان يقول من رآني فاني أنا هو الحديث وبهده وكان يقول
لا تخس الرؤيا الأعلى عالم أو صاحب وهذا ظاهر في أن الأحاديث كلها مرفوعة وأما رواية يونس وهو ابن عبيد فأخرجها
البرزالي في مسنده من طريق أبي خلف وهو عبد الله بن عيسى الحزاز بمسجمات البصري عن يونس بن عبيد عن محمد
ابن سيرين عن أبي هريرة قال إذا ظهر الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب وأحب القيد وأكره القيل قالوا لعله لا يقدرفه
عن النبي ﷺ قال البرزالي روى عن محمد بن عيسى عدة أوجه وأما ذكرناه من رواية يونس لمرأى مستديونس عن محمد بن

بابُ النِّسْبِ الجاريةِ في المتامِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أُمِّ الْعَلَاءِ وَهِيَ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِمْ بَايَعَتْ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ طَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَطْلُوعٍ فِي السُّكْنَى حِينَ اقْتَرَعَتْ الْأَنْصَارُ عَلَى

سيرين (قلت) وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي بكر الهذلي عن ابن سيرين حديث القيد موصولا مرفوعا
ولكن الهذلي ضعيف وأما رواية هشام فقال أحمد حدثنا يزيد بن هرون أنبأنا هشام هو ابن حسان عن محمد بن
سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال إذا اقترب الزمان الحديث ورؤيا المؤمن الحديث وأحب القيد في النوم
الحديث الرؤيا ثلاث الحديث فاق الجميع مرئوعا وهكذا أخرجه الدارمي من رواية علقمة بن الحسين عن هشام أخرجه
الخطيب في المدرج من طريق علي بن عاصم عن خالد وهشام عن ابن سيرين مرفوعا قال الخطيب والله كل مرفوعا
الأذكر القيد والقيل فانه قول أبي هريرة أدرج في الخبر وبينه معمر عن أيوب وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من
طريق عبد الله بن بكر عن هشام قصة القيد وقال الأصح ان هذا من قول ابن سيرين وقد أخرجه مسلم من طريق
حماد بن زيد عن هشام بن حسان وأيوب جميعا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال إذا اقترب الزمان قال وساق
الحديث ولم يذكر فيه النبي ﷺ وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام موقوفا وزاد في آخره
قال أبو هريرة أن ابن في المتام الفطرة وأما رواية أبي هلال واسمه محمد بن سليم الراسي عن محمد بن سيرين فلم أقف
عليها موصولة الى الآن وأخرج أحمد في الزهد عن عثمان عن حماد بن زيد عن أيوب قال رأيت ابن سيرين مقيدا
في المنام وهذا يشعر بأن ابن سيرين كان يعتمد في تغيير القيد على مافي الخبر فاعطى هو ذلك وكان كذلك قال القرطبي
هذا الحديث وان اختلف في رفعه ووقفه فان معناه صحيح لان القيد في الرجلين تثبيت للقيد في مكانه فاذا رآه من
هو على حالة كان ذلك دليلا على ثبوته على تلك الحالة وأما كراهة القيل فلان عمله الاعتناق نكالا وعقوبة وقهرا واذلالا
وقد يسحب على وجهه ويخر على قفاه فهو مذموم شرعا وعادة فرويته في النكاح دليل على وقوع حال سيئة للراي تلازمه
ولا ينفك عنها وقد يكون ذلك في دينه كواجبات فرط فيها أو معاص ارتكبا أو حقوق لازمة لهم فوجها أهلها مع قدرته
وقد تكون في دنياه كشدته فتمتبه أو تلازمه * (قوله باب العين الجارية في المنام) قال للباب العين الجارية تحمل
وجوها فان كان ماؤها صافيا عبرت بالعمل الصالح والأفلا وقال غيره العين الجارية عمل جار من صدقه أو معروف
لحمي أوميت قد أحدثه أو أجراه وقال آخرون عين الماء نعمة وبركة وخير وبلغ أمانة ان كان صاحبها مستورا فان
كان غير عفيف أصابته مصيبة يئس لها أهل داره (قوله عبد الله) هو ابن المبارك (قوله عن أم العلاء وهي امرأة من
نسائهم) وتقدم في كتاب الهجرة انها والممة خارجة بن زيد الراوي عنها ها وان هذا الحديث ورد من طريق أبي
النضر عن خارجة بن زيد عن أمه وذكرت نسبها هناك وان اسمها كنيته ومنه يؤخذ ان القائل هنا وهي امرأة من
نسائهم هو الزهري راويه عن خارجة بن زيد ووقع في باب رؤيا النساء فيها مضي قريبا من طريق عقيل عن ابن شهاب
عن خارجة ان أم العلاء امرأة من الانصار بايعت رسول الله ﷺ أخبرته وأخرج أحمد وابن سعد بسند فيه علي بن
زيد بن جدهان وفيه ضعف من حديث ابن عباس قال لما مات عثمان بن مظنون قالت امرأته هنيأ لك الجنة فذكر نحو
هذه القصة وقوله امرأته فيه نظر فلهذا كان فيه قالت امرأة بغير ضمير وهي أم العلاء ومحملة انه كان تزوجا قبل
زيد بن ثابت ومحملة أن يكون القول لعمد منهما وعند ابن سعد أيضا من مرسل زيد بن أسلم بسند حسن قال سمع
رسول الله ﷺ عجوزا تقول في جنازة عثمان بن مظنون وراء جنازته هنيأ لك الجنة يا أبا السائب فذكر نحوه وفيه
بحسبك ان تقول كان يحب الله ورسوله (قوله طار لنا) تقدم بيانه في باب القرعة في الشكوك ووقع عند ابن سعد
من وجه آخر عن معمر فتشاحت الانصار فيهم أن يزلوم منازلهم حتى اقترعوا عليهم فطار لنا عثمان بن مظنون يني
وقع في سهمنا كذا وقع التفسير في الاصل واظنه من كلام الزهري أو من دونه (قوله حين اقترعت) في رواية أبي ذر

سَكَنَ الْمُهَاجِرِينَ فَاشْتَكَى فَمَرَضَنَاهُ حَتَّى تَوُفِّيَ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ فِي أَنْوَابِهِ قَدْ خَلَّ عَلَيْنَا رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ قُلْتُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أبا السَّائِبِ فَشَهِدَاتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ ، قَالَ وَمَا
 يُدْرِيكَ ؟ قُلْتُ لَا أَذْرِي وَاللَّهِ ، قَالَ أَمَا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ ، إِنِّي لَا رَجُو لَهُ الْخَيْرَ مِنَ اللَّهِ ،
 وَاللَّهُ مَا أَذْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ قَالَتْ أُمُّ الْعَلَاءِ قَوْلَهُ لَا أُرَكِّي أَحَدًا بَعْدَهُ
 قَالَتْ وَرَأَيْتَ لِعُثْمَانَ فِي التَّوْبَةِ عَيْنًا تَجْرِي فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَرِهْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ
 ذَلِكَ عَمَلُهُ يُجْزَى لَهُ **بَابُ** نَزْعِ الْمَاءِ مِنَ الْبُئْرِ حَتَّى يَزُولَ النَّاسُ ، رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ
 النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا صَخْرُ
 ابْنُ جُوَيْرِيَةَ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْنَا أَنَا
 عَلَى بُئْرِ أَنْزَعُ مِنْهَا إِذَا جَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ الدَّلْوُ ، فَزَرَعَ دَنُوبًا أَوْ دَنُوبَيْنِ

عن غير الكشميين اقرعت بحذف التاء ووقع في رواية عقيل المذكورة انهم اقتسموا المهاجرين قرعة (قوله فاشتكى
 فمرضناه حتى توفي) في الكلام حذف تقديره فقام عندنا مدة فاشتكى أي مرض فمرضناه أي قمنا بأمره في مرضه وقد
 وقع في رواية عقيل فطار لنا عُبَانُ بْنُ مَطْعُونٍ فَأَنْزَلَنَاهُ فِي آيَاتِنَا فَوَجَعَ وَجْهَهُ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ (قلت) وكانت وفاته في
 في شعبان سنة ثلاث من الهجرة أرخه ابن سعد وغيره وقد تقدمت سائر فوائده في أول الجائز والسلام على قوله
 ما يصل به والاختلاف فيها وقوله في آخره ذلك عمله يجري له قيل يحتمل انه كان له ثوبان شيء عمله بقي له ثوابه جاريا
 كالصدقة وانكره مثلطاي وقال لم يكن لعُبَانُ بْنُ مَطْعُونٍ شيء من الامور الثلاث التي ذكرها مسلم من حديث أبي
 هريرة رضى الله عنه لما مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث (قلت) وهو بنى مردود فانه كان له ولد صالح شهد بدرًا وما بعدها
 وهو السائب مات في خلافة أبي بكر فبواحد الثلاث وقد كان عُبَانُ بْنُ مَطْعُونٍ من الاغنياء فلا يبعد ان تكون له صدقة - امتزمت
 بعد موته قد اخرج ابن سعد من مرسل أبي بردة بن أبي موسى قال دخلت امرأة عُبَانُ بْنُ مَطْعُونٍ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ
 ﷺ فَرَأَيْنَ هَيْثُنَا قَتْلَ مَالِكٍ ثَمَا فِي قُرَيْشٍ اغْنَى مِنْ بَعْلِكَ قَالَتْ أَمَا لِيْلَهُ فَقَامَ الْحَدِيثُ وَبِحْتِمَالٍ أَنْ يَرَادَ بِعَمَلِ
 عُبَانُ بْنُ مَطْعُونٍ مَرَابَطُهُ فِي جِهَادِ أَعْدَاءِ اللَّهِ فَانَّهُ عَمِلَ بِمَجْرَى لَهُ عَمَلُهُ كَمَا ثَبَتَ فِي السَّنَنِ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ
 وَابْنُ جِبْرِينَ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَفَعَهُ كُلُّ مِثٍّ يَحْتَمِلُ عَلَى عَمَلِهِ الْإِلَاحُ الرَّابِطُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَانَّهُ يَنْمَى
 لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيَأْمَنُ مِنْ فَتْنَةِ الْقَبْرِ وَلَهُ شَهِيدٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيُّ وَالْبَزَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَلْدَانَ رَفَعَهُ رِبَاطُ يَوْمِ
 وَلِيَّةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرِ وَقِيَامِهِ وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُ وَأَمِنْ الْفَتَنِ وَلَهُ شَوَاهِدُ أُخْرَى
 فَلْيَحْمِلْ حَالُ عُبَانُ بْنُ مَطْعُونٍ عَلَى ذَلِكَ وَزُولُ الْأَشْكَالِ مِنْ أَصْلِهِ (قوله **بَابُ** نَزْعِ الْمَاءِ مِنَ الْبُئْرِ حَتَّى يَزُولَ
 النَّاسُ) هُوَ بِنْتُ الْوَالِدِ مِنَ الرِّى وَالزَّرْعُ بِنْتُ النَّوْنِ وَسُكُونُ الزَّيْ أَخْرَاجُ الْمَاءِ لِلِاسْتِنْقَاءِ (قوله رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ
 عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وَصَلَهُ لِلنَّصَفِ مِنْ حَدِيثِهِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ (قوله حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ) هُوَ الدُّورِيُّ
 وَشَيْبُ بْنُ حَرْبٍ هُوَ لِلدَّائِي يُكْنَى أَبُو صَالِحٍ كَانَ أَصْلُهُ مِنْ بَنِي إِدَادٍ فَسَكَنَ لِلدَّائِي حَتَّى نَسَبَ إِلَيْهَا ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَكَّةَ فَلَزِمَهَا
 إِلَى أَنْ مَاتَ بِهَا وَكَانَ صِدُوقًا شَدِيدَ الْوَرَعِ وَقَدْ وَفَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَارِثِيُّ وَأَخْرَجُوا وَمَا لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ
 سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الضُّعْفَاءِ شَيْبُ بْنُ حَرْبٍ فَقَالَ مُتَكَرِّرَ الْحَدِيثِ بِجَهْلٍ وَأُظْهِرَ آخِرُ وَافِقٍ اسْمُهُ
 وَلِسَمِ أَيْهِ وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى (قوله يَدْنَا أَنَا عَلَى بُئْرِ أَنْزَعُ مِنْهَا) أَيْ اسْتَخْرَجَ مِنْهَا الْمَاءَ بِأَلَةٍ كَالدَّلْوِ وَفِي حَدِيثِ أَبِي
 هُرَيْرَةَ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ رَأَيْتُ عَلَى قَلْبٍ وَعَلَيْهَا دَلْوٌ فَزَعَتْ مِنْهَا مَا شَاءَ اللَّهُ وَفِي رِوَايَةِ هَيْمٍ رَأَيْتُ أَنِّي عَلَى حَوْضٍ
 لَسْتُ النَّاسَ وَالْمَجْعُ مِنْهُمَا أَنَّ الْقَلْبَ هُوَ الْبُئْرِ لِلْقُلُوبِ تَرَاهَا قَبْلَ الْطَيِّ وَالْحَوْضُ هُوَ الَّذِي يَعْمَلُ بِجَانِبِ الْبُئْرِ لِشَرْبِ الْأَبْلِ

وَلَمَّا نَزَعَهُ ضَعْفٌ فَقَعَرَ اللَّهُ لَهُ ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ الْخَطَّابِ مِنْ يَدِ أَبِي بَكْرٍ فَاسْتَحَالَتَ فِي يَدِهِ غَرْبًا فَلَمْ أَرِ عُبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَغْرِى قَرِيْبَهُ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعُطْنِ

فلا منافاة (قوله إذ جاءني أبو بكر وعمر) في رواية أبي يونس عن أبي هريرة فجاءني أبو بكر فأخذ أبو بكر الدلو الذي كان النبي ﷺ يلا بها الماء ووقع في رواية همام الآتية بعد هذا فأخذ أبو بكر مني الدلو ليرغى وفي رواية أبي يونس ليروحني وأول حديث سالم عن أبيه في الباب الذي يليه رأيت الناس اجتمعوا ولم يذكر فيه النزاع ووقع في رواية أبي بكر بن سالم عن أبيه أريت في النوم اني أنزع على قلب بدو بكرة فذكر الحديث نحوه أخرجه أبو عوانة (قوله فبزع ذنوبا أو ذنوبين) كذا هنا ومثله لاكثر الرواة ووقع في رواية همام المذكورة ذنوبين ولم يشكوا منه في رواية أبي يونس والذنوب بفتح اللجمة الدلو المعتلى (قوله وفي نزعه ضعف) تقدم شرحه وبيان الاختلاف في تأويله في آخر علامات النبوة في مناقب عمر (فقعر الله له) وقع في الروايات المذكورة والله يخبر له (قوله ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر) كذا هنا ولم يذكر مثله في أخذ أبي بكر الدلو من النبي ﷺ فيه إشارة الى أن عمر ولي الخلافة بعد من أبي بكر اليه بخلاف أبي بكر فلم تكن خلافته عهد صريح من النبي ﷺ ولكن وقعت عدة إشارات الى ذلك فيها ما يقرب من الصريح (قوله فاستحالت في يده غربا) أي تحولت الدلو غربا وهي بفتح الغين للجمة وسكون الراء بعدها موحدة بلفظ مقابل الشرق قال أهل اللغة الغرب الدلو العظيمة المتخذة من جلود البقر فإذا فتحت الراء فهو الماء الذي يسيل بين البئر والحوض ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك البزني أن الغرب كل شيء رفيع وعن الداودي قال المراد إن الدلو احالت باطن كفيه حتى صار أحمر من كثرة الاستفهام قال ابن التين وقد أنكر ذلك أهل العلم وردوه على قائله (قوله فلم أر عبقريا) تقدم ضبطه وبيانه في مناقب عمر وكذلك قوله يغري قريبه ووقع عند النسائي في رواية ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه قال حجج قلت لابن جريج ما استحالت قال رجح قلت ما العبقرى قال الاجير وتفسير العبقرى بالاجير غريب قال أبو عمرو الشيباني عبقرى القوم سيدهم وقومهم وكبيرهم وقال الفارابي العبقرى من الرجال الذي ليس فوقه شيء وذكر الأزهرى إن عبقر موضع بالبادية وقيل بلد كان يسبح فيه البسط الموشية فاستعمل في كل شيء جيد وفي كل شيء فائق ونقل أبو عبيد أنها من أرض الجن وصار مثلا لسكل ما ينسب الى شيء نفيس وقال الفراء العبقرى السيد وكل فاخر من حيوان وجوهر وبساط وضمت عليه وأطلقوه على كل شيء عظيم في نفسه وقد وقع في رواية عقيل المشار اليه ينزع نزاع ابن الخطاب وفي رواية أبي يونس فلم أر نزع رجل قط أقوى منه (قوله حتى ضرب الناس بعطن) بفتح الهمزة وفي آخره نون هو ما يمدد للشرب حول البئر من مبارك الابل والمراد بقوله ضرب أي ضربت بعطن بركت والعطن للابل كالوطن للناس لكن غلب على مبركها حول الحوض ووقع في رواية أبي بكر بن سالم عن أبيه عند أبي بكر بن أبي شيبة حتى روى الناس وضربوا بعطن ووقع في رواية همام فلم يزل ينزع حتى تولى الناس والحوض يتفجر وفي رواية أبي يونس ملآن يتفجر قال القاضي عياض ظاهر هذا الحديث أن المراد خلافة عمر وقيل هو لخلافتهما معا لأن أبا بكر جمع شمل المسلمين أولا بدفع أهل الردة وابتدئت الفتوح في زمانه ثم عهد الى عمر فكثرت في خلافة الفتوح واتسع أمر الاسلام واستقرت قواعده وقال غيره معنى عظم الدلو في يد عمر كون الفتوح كثرت في زمانه ومعنى استحالت اقلبت عن الصغر الى الكبر وقال النووي قالوا هذا اللتان مثال لما جرى للخليفين من ظهور آثارهما الصالحة وانتفاع الناس بهما وكل ذلك مأخوذ من النبي صلى الله عليه وسلم لانه صاحب الامر فقام به أكمل قيام وقرر قواعد الدين ثم خلفه أبو بكر فقاتل أهل الردة وقطع دابرهم ثم خلفه عمر فآلح الاسلام في زمانه فنهى أمر المسلمين بقلب فيه لواء الذي فيه حياتهم وصلاحيهم وشبه بالمتقى لهم منها وسقيه هو قيمه بمصالحهم وفي قوله ليرغى إشارة الى خلافة أبي بكر بعد موت

بابُ نَزْعِ الذُّنُوبِ وَالذُّنُوبَيْنِ مِنَ الْبَرِّ بِضَعْفٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا مُوسَى عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رُوَيْثِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ قَالَ رَأَيْتُ النَّاسَ اجْتَمَعُوا فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذَنْبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ ، وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ وَاللَّهُ يُغْفِرُ لَهُ ، ثُمَّ قَامَ ابْنُ الْخَطَّابِ فَاسْتَحَالَتْ غَرَبًا فَمَادَرَأَيْتُ مِنَ النَّاسِ يَفْرِي قَرِيْبَهُ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعِطْنِ

التي صلى الله عليه وسلم لان في الموت راحة من كدر الدنيا وتعيبها فقام أبو بكر بتدبير أمر الامة ومعاناة أحوالهم وأما قوله وفي نزع ضعف فليس فيه حط من فضيلته وانما هو اخبار عن حالة في قصر مدة ولايته وأما ولاية عمر فانها لما طالت كثُر انتفاع الناس بها واتسعت دائرة الاسلام بكثرة الفتوح وتمصير الامصار وتكوين الدواوين وأما قوله والله يغفر له فليس فيه نقص له ولا اشارة الى انه وقع منه ذنب وانما هي كلمة كانوا يقولونها يدعون بها الكلام وفي الحديث اعلام بخلافتها وصحة ولايتها وكثرة الانتفاع بهما فكان كما قال وقال ابن العربي ليس المراد بالدلو التقدير الدال على قصر الحظ بل المراد التمكن من البر وقوله في الرواية المذكورة بدلو بكرة فيه اشارة الى صغر الدلو قبل ان يصير غربا وأخرج أبو ذر الهروي في كتاب الرويا من حديث ابن مسعود نحو حديث الباب لكن قال في آخره فبصرها بأبا بكر قال الى الامر بعدك وبليه بعدى عمر قال كذلك عمرها الملك وفي سننه أيوب بن جابر وهو ضعيف وهذه الزيادة منكورة وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر زيادة فيه فأخرج أحمد وأبو دلود واختاره الضياء من طريق أشعث بن عبد الرحمن الجرمي عن أبيه عن سمرة بن جندب ان رجلا قال يا رسول الله رأيت كالت دلوا دلى من السماء فجاء أبو بكر فاخذ بعراقيها فشرب شربا ضعيفا ثم جاء عمر فاخذ بعراقيها فشرب حتى تضرع ثم جاء عثمان فاخذ بعراقيها فشرب حتى تضرع ثم جاء علي فاخذ بعراقيها فانتشطت وانتضح عليه منها شيء. وهذا يبين ان المراد النزع الضعيف والنزع القوى الفتوح والغنائم وقوله دلى بضم المهملة وتشديد اللام أى أرسل الى أسفل وقوله بعراقيها بكسر المهملة وفتح القاف والعراقان خشبتان تجمعان على فم الدلو متخالفتان لربط الدلو وقوله تضرع بالضاد المعجمة أى ملا اضلاعه كناية عن الشبع وقوله انتشطت بضم المثانة وكسر المعجمة بعدها طاء مهمة أى نزعته منه فاضطربت وسقط بعض ما فيها أو كله قال ابن العربي حديث سمرة يعارض حديث ابن عمر وهما خبران (قلت) الثاني هو المتشدد حديث ابن عمر مصرح بان النبي صلى الله عليه وسلم هو الرائي وحديث سمرة فيه ان رجلا اخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى وقد اخرج احمد من حديث ابى الطفيل شاهد الحديث ابن عمر وزاد فيه فوردت على غنم سود وغم غفر وقال فيه فاولت السود والعرب والغفر السموم وفي قصة عمر تملأ الحوض واروى الواردة من المغيرة بينهما أيضا ان في حديث ابن عمر نزع الماء من البر وحديث سمرة فيه نزول الماء من السماء فيها قصتان تشد احدهما الأخرى وكان قصة حديث سمرة سابقة فنزل الماء من السماء وهي خزانته فأسكن في الأرض كما يقتضيه حديث سمرة ثم اخرج منها بالدلو كما دل عليه حديث ابن عمر وفي حديث سمرة اشارة الى نزول النصر من السماء عن الخلفاء وفي حديث ابن عمر اشارة الى استيلائهم على كنوز الأرض بأيديهم وكلاهما ظاهر من الفتوح التي فتحوها وفي حديث سمرة زيادة اشارة الى مواقع لعل من الفتن والاختلاف عليه فان الناس أجمعوا على خلافة ثم لم يلبث أهل الجبل ان خرجوا عليه وامتنع معاوية في أهل الشام ثم حاربه بصفين ثم غلب بعد قليل على مصر وخرجت الحرورية على علي فلم يحصل له في أيام خلافة راحة فضرب المنام المذكور مثلا لاحوالهم رضوان الله عليهم أجمعين * (قوله باب نزع الذنوب والذنوبين من البر بضعف) أى مع ضعف نزع في ذكر حديث ابن عمر الذي قبله وحديث أبي هريرة بمعناه وزهير في الحديث الأول هو ابن

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَنِينَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلْبٍ وَعَلَيْهَا دَلْوٌ فَتَرَعْتُ مِنْهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قَحْطَاةٍ فَتَرَعَ مِنْهَا دَنُوبًا أَوْ دَنُوبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ اسْتَحَالَتْ غَرَبًا فَأَخَذَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَلَمَّ أَرَعَ عَفِيرًا مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنِ

بَابُ الْإِسْتِرَاحَةِ فِي الْمَنَامِ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنِينَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنِّي عَلَى حَوْضٍ أَسْفَى النَّاسَ فَأَتَانِي أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ الدَّلْوَ مِنْ يَدِي لِيَرْبِحَنِي فَتَرَعَ دَنُوبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ فَأَتَانِي ابْنُ الْخَطَّابِ فَأَخَذَ مِنْهُ قَلَمٌ يَزَلُّ يَنْزِعُ حَتَّى تَوَلَّى النَّاسُ وَالْحَوْضُ يَنْفَجِرُ

بَابُ الْقَصْرِ فِي الْمَنَامِ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ يَنِينَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَنِينَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ، قُلْتُ لِمَنِ

معاوية وقوله عن رؤيا النبي ﷺ كأنه تقدم للتابعي سؤال عن ذلك فأخبره به الصحابي وقوله في أبي بكر وعمر أي فيها يتعلق بمدة خلافهما وقوله قال رأيت القائل هو النبي ﷺ وحكي ذلك عنه هو ابن عمر وقوله رأيت الناس اجتمعوا فقام أبو بكر فيه اختصار يوضحه ما قبله وأن النبي ﷺ بدأ أولا فتزع من البشر ثم جاء أبو بكر وقد تقدمت بقية فوائد حديثي الباب في الباب قبله وسعيد في الحديث الثاني هو ابن المسيب وفي الحديثين أنه من رأى أنه يستخرج من بئر ماء أنه على ولاية جليلة وتكون مدته بحسب ما استخرج قلة وكثرة وقد تعبر البئر بالمرأة وما يخرج منها بالاولاد وهذا الذي اعتمدته أهل التعبير ولم يرجعوا على الذي قبله فهو الذي ينبغي أن يعول عليه لكنه بحسب حال الذي ينزع الماء والله أعلم * (قوله **بَابُ** الاستراحة في المنام) قال أهل التعبير ان كان المستريح مستلقيا على قفاه فانه يقوى أمره وتكون الدنيا تحت يده لان الارض أقوى ما يستند اليه بخلاف ما اذا كان منبطحا فانه لا يدرى ما وراءه ذكر فيه حديث همام عن أبي هريرة في رؤياه صلى الله عليه وسلم الدلو وفيه فاخذ أبو بكر الدلو ليربحنى وقد تقدمت فوائده في النبي قبله وقوله فيه رأيت اني على حوض أسقى الناس كذا لا أكثر وفي رواية المستمل والكشميني على حوضي والاولى وكانه كان يملا من البئر فيسكب في الحوض والناس يتناولون الماء لهاثهم وأنفسهم وان كانت رواية المستمل محفوفة احتمل ان يريد حوضا له في الدنيا لاحوضه الذي في القيامة

(قوله **بَابُ** القصر في المنام) قال أهل التعبير القصر في المنام عمل صالح لاهل الدين ولغيرهم بحسب وضيق وقد يفسر دخول القصر بالتزويج ذكر فيه حديث أبي هريرة يينا نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال يينا أنا نائم رأيتني في الجنة أخرجه من رواية عقيل عن ابن شهاب ووقع عند مسلم من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب بلفظ يينا أنا نائم اذ رايتني وهو بضم التاء لضمير المتكلم (قوله فاذا امرأة توضع) تقدم في مناقب عمر

هَذَا الْقَصْرِ؟ قَالُوا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ قَوْلَيْتُ مُذْبِرًا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَبَكِي
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ثُمَّ قَالَ أَعَلَيْكَ يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَارُ حَدَّثَنَا عَنْ
عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا أَنَا بِقَصْرِ مِنْ ذَهَبٍ ،
صَلَّيْتُ لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَمَا مَنَعَنِي أَنْ أَدْخُلَهُ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ إِلَّا مَا
أَعْلَمُ مِنْ غَيْرَتِكَ ، قَالَ وَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ **بَابُ** الْوُضُوءِ فِي الْمَنَامِ حَدَّثَنَا يَحْيَى
ابْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ
قَالَ يَتِمُّنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَتِمُّنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ فَإِذَا امْرَأَةٌ
تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ ، فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ فَقَالُوا لِعُمَرَ ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ قَوْلَيْتُ

ما نزل عن ابن قتيبة الخطابي ان قوله توضع تصحيف وان الاصل شواهدين معجزة مقروحة وواو ساكنة ثم
هاء عوض الضاد المعجمة واعتل ابن قتيبة بان الجنة ليست دار تكليف ثم وجدت بعضهم اعترض عليه بقوله وليس
في الجنة شواهدها وهذا الاعراض لا يرد على ابن قتيبة لانه ادعى ان المراد بالشواهدها الحسنات كما تقدم بانه واضحا قال الوضوء
لنوى ولا مانع من قول القرطبي انما توضع لتزداد حسنا ونورا لانها تزيل وسخا ولا قدر اذا الجنة منزلة عن ذلك وقال
الكرمانى توضع من الوضوء وهي النظافة والحسن ويحتمل ان يكون من الوضوء ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست
دار تكليف لجواز ان يكون على غير وجه التكليف (قلت) ويحتمل أن لا يرد وقوع الوضوء منها حقيقة لكونه
مناما فيكون مثالا لحالة المرأة المذكورة وقد تقدم في المناقب أنها أم سليم وكانت في قيد الحياة حينئذ فرأها النبي
ﷺ في الجنة الى جانب قصر عمر فيكون تعبيره بأنها من أهل الجنة لقول الجمهور من أهل التعبير أن من رأى أنه
دخل الجنة أنه يدخلها فكيف اذا كان الراي لذلك اصدق الخلق وأما وضوؤها فغير بنظافتها حسا ومعنى وطهارتها
جسما وحكما وأما كونها الى جانب قصر عمر ففيه اشارة الى أنها تدرك خلافتهم وكان كذلك ولا يعارض هذا ما تقدم
في صفة الجنة من بده الخلق من أن رؤيا الأنبياء حق والاستدلال على ذلك بغيره عمر لأنه لا يلزم من كون المنام
على ظاهره أن لا يكون بعضه يفتقر الى تعبير فان رؤيا الأنبياء حتى يعنى ليست من الأضغاث سواء كانت على حقيقتها
أو مثالا والله أعلم وقد تقدمت فوائد هذا الحديث في المناقب وقوله عليك يا أبى أنت وأمى يا رسول الله أغار تقدم أنه
من المقلوب لأن القياس أن يقول أعليا غار منك وقال الكرمانى لفظ عليك ليس متعلقا بأغار بل التقدير
مستحيا عليك أغار عليها قال ودعوى القياس المذكور ممنوعة اذ لا يجوز الى ارتكاب القلب مع وضوح المعنى
ببونه ويحتمل أن يكون أطلق على وأراد من كما قيل ان حروف الجر تتناوب وفي الحديث جواز ذكر الرجل بما
علم من خلقه كقصة عمر وقوله رجل من قريش عرف من الرواية الأخرى أنه عمر قال الكرمانى علم النبي ﷺ
أنه عمر إما بالقرائن وإما بالوحى (قوله معتمر) هو ابن سليمان التيمي البصري وعبد الله بن عمر هو العمرى
المدنى وقد تم حديث جابر أنهم من هذا وشرحه مستوفى في المناقب * (قوله بَابُ الْوُضُوءِ فِي الْمَنَامِ) قال أهل
التعريف رؤية الوضوء في المنام وسيلة الى سلطان أو عمل فان أتته في النوم حصل مراده في اليقظة وإن تعذر لعجز
الهاء مثلا أو توضع بما لا تجوز الصلاة به فلا والوضوء للخائف أمان وبدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا

مُذْبِرًا قَبْلَكَ عُمْرُ وَقَالَ عَلَيْكَ يَا بِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ **أَعَارُ بِابٍ** الطَّيَافِ بِالْكُتْبَةِ
 فِي الْمَنَامِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
 أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أُطَوَّفُ
 بِالْكُتْبَةِ فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ سَبَطَ الشَّعْرَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْطَفُ رَأْسُهُ مَاءً فَقُلْتُ مَنْ هَذَا؟
 قَالُوا ابْنُ مَرْثَمٍ ، قَدْ هَبْتُ التَّفْتُ فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمُ جَعْدُ الرَّأْسِ أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى
 كَانَ عَيْنُهُ عَيْنَةً طَافِيَةً ، قُلْتُ مَنْ هَذَا؟ قَالُوا هَذَا الدَّجَالُ أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا ابْنُ قُطَيْبٍ .
 وَأَبْنُ قُطَيْبٍ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْمِصْطَلِقِ مِنْ خَزَاةٍ **بَابٌ** إِذَا أُعْطِيَ فَضْلُهُ غَيْرُهُ فِي النَّوْمِ
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَتَنَا أَنَا نَائِمٌ أُنِيتُ بِقَدَحٍ
 لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَجْزِي ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلُهُ عُمْرٌ ؛ قَالُوا فَمَا أَوَّلُهُ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ الْعِلْمُ **بَابٌ** الْأَمِنْ وَذَهَابِ الزَّوْعِ فِي الْمَنَامِ **حَدَّثَنِي** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ
 إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَرَوْنَ الرُّؤْيَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقْصُصُهَا
 عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ وَأَنَا غُلَامٌ حَدِيثُ السِّنِّ وَيَتَنِي الْمَسْجِدُ
 قَبْلَ أَنْ أُنْكِحَ ؛ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي لَوْ كَانَ فِيكَ خَيْرٌ لَرَأَيْتُ مِثْلَ مَا يَرَى هَؤُلَاءِ ، فَلَمَّا اضْطَجَعْتُ

وذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله وقد مضى الكلام فيه * (قوله **بَابِ** الطواف
 بالكعبة في المنام) قال أهل التعبير الطواف يدل على الحج وعلى التزوج وعلى حصول أمر مطلوب من الآمام
 وعلى بر الوالدين وعلى خدمة عالم والدخول في أمر الآمام فإن كان الرائي رقيقا دل على نصحه لسيده (قوله يَتَنَا
 أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة الحديث) تقدم شرحه مستوفى في ذكر عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء
 وبأبى شيء مما يتعلق بالرجال في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى * (قوله **بَابِ** إذا أعطى فضله غيره في النوم)
 ذكر فيه حديث ابن عمر الماضي في باب اللبث مشروحا وقوله الرى أى ما يتروى به وهو اللبث أو هو اطلاق على
 سبيل الاستعارة قاله الكرماني قال وإسناد الخروج إليه قرينة وقيل الرى اسم من أسماء اللبث * (قوله **بَابِ** الأمن
 وذهاب الروح في المنام) الروح بفتح الراء وسكون الواو بعدها عين مهمله الخوف أما الروح بضم الراء فهو
 النفس قال أهل التعبير من رأى أنه خائف من شيء آمن منه ومن رأى أنه قد آمن من شيء فإنه يخاف منه وذكر
 فيه حديث ابن عمر في رؤياه من طريق نافع عنه وقد مضى شرحه قريبا (قوله ان رجلا) لم أتف على أسمائهم
 (قوله فيقول فيها) أى يعبرها (قوله حديث السن) أى صغيره وفي رواية الكشميين حدث السن بفتح الدال
 (قوله ويأتي المسجد) يعنى أنه كان يأوى إليه قبل أن يتزوج (قوله فاضطجعت ليله) في رواية الكشميين ذات
 ليله (قوله اذ جاءني ملكان) لم أتف على تسميتهما قال ابن بطال يؤخذ منه الجرم بالشيء وإن كان أصله الاستدلال

لَيْلَةً قُلْتُ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ فِي خَيْرٍ فَأَرِنِي رُؤْيَا، قَبِينَمَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ جِئْتُ مَلَكَانَ فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ يُقْبَلَانِي إِلَى جَهَنَّمَ وَأَنَا يَنْتَهِمَا أَدْعُو اللَّهَ اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَهَنَّمَ ثُمَّ أَرَانِي لَقَيْتِي مَلَكٌ فِي يَدِهِ مَقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ لَنْ تُرَاعَ نَعِمَ الرَّجُلُ أَنْتَ لَوْ تَكَثَّرَ الصَّلَاةُ فَاطْلُقُوا بِي حَتَّى وَصَّوْا بِي عَلَى شَقِيرِ جَهَنَّمَ فَأَذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ النَّبْرِ لَهُ قُرُونٌ كَقُرُونِ النَّبْرِ يَنْ كُلِّ قَرْنَيْنِ مَلَكٌ يَدُهُ مَقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ وَأَرَى فِيهَا رَجُلًا مَعْلَقِينَ بِالسَّلَاسِلِ رُءُوسُهُمْ أَسْفَلَهُمْ عَرَفْتُ فِيهَا رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ فَأَنْصَرَفُوا بِي عَنْ ذَاتِ الْيَمِينِ فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ فَقَالَ

لأن ابن عمر استدلل على أنها ملكان بأنها وقفاه على جهنم ووعظاه بها والشيطان لا يعط ولا يذكر الخير (قلت) ويحتمل أن يكونا أخبراه بأنها ملكان أو اعتمد النبي ﷺ لما قصته عليه حفصة فاعتمد على ذلك (قوله مقمعة) بكسر الميم والجمع مقامع وهي كالسياط من حديد رموسها معوجة قال الجوهرى المقمعة كالحجن وأغرب الفادوى فقال المقمعة والمقرعة واحد (قوله لم ترع) أى لم تنزع في رواية الكشميين لن ترع فعلى الأول ليس المراد أنه لم يقع له نزع بل لما كان الذى نزع منه لم يستمر فكأنه لم يفزع وعلى الثانية فالمراد أنك لا روع عليك بعد ذلك قال ابن بطال إنما قال له ذلك لما رأى منه من النزع ووثق بذلك منه لأن المثل لا يقول إلا حقا انتهى ووقع عند ابن أبي شيبة من رواية جرير بن حازم عن نافع فلقبه ملك وهو يرعد فقال لم ترع ووقع عند كثير من الرواة لن ترع بحرف لن مع الجزم ووجه ابن مالك بأنه سكن الدين للوقف ثم شبهه بسكون الجزم فحذف الألف قبله ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ويجوز أن يكون جزمه بأن وهى لغة قليلة حكاهما الكسائى وقد تقدم شئ من ذلك فى الكلام على هذا الحديث فى كتاب التهجد (قوله كطى النبْرِ له قرون) فى رواية الكشميين لها وقرون النبْرِ جوانبا التى تنبى من حجارة توضع عليها الخشب التى تعلق فيها البكرة والمعدة أن لكل بئر قرنين وقوله وأرى فيها رجلا معلقين فى رواية سالم التى بعد هذا فإذا فيها ناس عرفت بعضهم (قلت) ولم أقف فى شئ من الطرق على تسمية أحد منهم قال ابن بطال فى هذا الحديث إن بعض الرؤيا لا يحتاج إلى تمثيل وعلى أن ما فسر فى النوم فهو تفسيره فى اليقظة لأن النبى ﷺ لم يرد فى تفسيرها على ما فسرهما الملك (قلت) يشير إلى قوله ﷺ فى آخر الحديث أن عبد الله رجل صالح وقول الملك قبل ذلك نعم الرجل أنت لو كنت تكثُر الصلاة ووقع فى الباب الذى بعده أن الملك قال له لم ترع أنك رجل صالح وفى آخره أن النبى ﷺ قال إن عبد الله رجل صالح لو أن يكثُر الصلاة من الليل قال وفيه وقوع الوعيد على ترك السن وجواز وقوع العذاب على ذلك (قلت) هو مشروط بالمواظبة على الترك رغبة عنها فالوعيد والتعذيب إنما يقع على المحرم وهو الترك بقيد الاعراض قال وفيه أن أصل التعمير من قبل الانبياء ولذلك تخي ابن عمر أنه يرى رؤيا فيبرها له الشارع ليكون ذلك عنده أصلا قال وقد صرح الأشعرى بأن أصل التعمير بالتوقيف من قبل الانبياء وعلى أئمتهم قال ابن بطال وهو كما قال لكن لو ارد عن الانبياء فى ذلك وإن كان أصلا فلا يعم جميع المراتى فلا بد للحدق فى هذا الفن أن يستدل بحسن نظره فبذلك ما لم ينص عليه إلى حكم التمثيل ويحكم له بحكم النسبة الصحيحة فيجعل أصلا ياتى به غيره كما يفعل الفقيه فى فروع الفقه وفيه جواز الميت فى المسجد ومشروعية النيابة فى قص الرؤيا وتاديب ابن عمر مع النبى ﷺ ومباهته له حيث لم يقص رؤياه بنفسه وكانه لما حاله لم يؤثر أن يقصها بنفسه قصصا على اخته لادلاله عليها وفضل قيام

نَافِعٌ لَمْ يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ **بَابُ** الْإِخْذِ عَلَى الْيَمِينِ فِي النَّوْمِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ كُنْتُ عَلَامًا شَابًا عَزَبًا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَكُنْتُ أَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ مَنْ رَأَى مَنَامًا فَصَّهَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قُلْتُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ لِي عِنْدَكَ خَيْرٌ فَأَرِنِي مَنَامًا يَعْبُرُهُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ مَلَكَيْنِ أُنْيَانِي فَأَنْطَلَقَا بِي فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ آخَرُ فَقَالَ لِي لَنْ تُرَاعَ إِنَّكَ رَجُلٌ صَالِحٌ فَأَنْطَلَقَا بِي إِلَى النَّارِ فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَةٌ كَطَيِّ النَّبْرِ وَإِذَا فِيهَا نَاسٌ قَدْ عَرَفْتُ بَعْضُهُمْ فَأَخَذَ بِي ذَاتُ الْيَمِينِ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلْحَفْصَةِ فَزَعَمَتْ حَفْصَةُ أَنَّهَا قَصَّتْهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ لَوْ كَانَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ * قَالَ الزُّهْرِيُّ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بَعْدَ ذَلِكَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ **بَابُ** الْقَدْحِ فِي النَّوْمِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حَزْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَبْنَا أَنَا نَائِمٌ أَيْتُ بِقَدْحٍ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ . قَالُوا فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ الْعِلْمُ

بَابُ إِذَا طَارَ الشَّيْءُ فِي الْمَنَامِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا

الليل وغير ذلك مما تقدم ذكره وبسطه في كتاب التهجد والله اعلم * (قوله **بَابُ** الإخذ على اليمين في النوم) وفي رواية باليمين ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبل من طريق سالم وهو ابن عبد الله بن عمر عنه وقد تقدم مستوفى في الذي قبله والله الحمد ويؤخذ منه أن من أخذ في منامه إذا سار على يمينه يعبر له بانه من أهل اليمين والعرب بفتح المهملة والزاي ثم موحدة من لازوجة له ويقال له الأعزب بقلة في الاستعمال وقوله أخذاني بالنون وفي رواية بالموحدة * (قوله **بَابُ** القدح في النوم) قال أهل التعبير القدح في النوم امرأة أو مال من جهة امرأة وقدح الزجاج يدل على ظهور الأشياء الخفية وقدح الذهب والفضة ثناء حسن ذكر فيه حديث ابن عمر المتقدم في باب اللبث وقد مضى شرحه هناك * (قوله **بَابُ** إذا طار الشيء في المنام) أي الذي من شأنه أن يطير قال أهل التعبير من رأى أنه يطير فإن كان إلى جهة السماء بغير تعريض ناله ضرر فإن غاب في السماء ولم يرجع مات وإن رجع أفاق من مرضه وإن كان يطير عرضا سافر ونال رفعة بقدر طيرانه فإن كان بجناح فهو مال أو سلطان يسافر في كنفه وإن كان بغير جناح دل على التفرير فيما يدخل فيه وقالوا إن الطيران للشرار دليل ردى . (قوله يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد الزهري وصالح هو ابن كيسان (قوله عن ابن عبيدة) بالصغير ابن نسيط بنون ومعجمة ثم مهمة وزن عظيم ووقع في رواية الكشميني عن أبي عبيدة جعلها كنية والصواب ابن فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في أواخر المغازي في قصة العنسي وقال فيه عن ابن عبيدة بغير اختلاف وزاد في موضع آخر اسمه عبد الله (قلت) وهو الرزبي بفتح الراء والموحدة بعدها معجمة أخو موسى بن عبيدة الرزبي المحدث المشهور بالضعف وليس لعبد الله هذا في البخاري سوى هذا الحديث وقد اختلف على يعقوب بن إبراهيم بن سعد في سنده فأخرجه النسائي عن أبي داود الحراني عنه عن أبيه عن صالح قال قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة اسقط عبد الله بن عبيدة من

أَبِي عَنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ نَشِيطٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي ذَكَرَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَكَرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَبْنَأُ أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنَّهُ وَضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَفُطِعَتْهُمَا وَكُرِّهَتْهُمَا فَأَذِنَ لِي فَفَتَحْتُهُمَا فَطَارَا فَأَوَلَّتْهُمَا كَذَابَتَيْنِ يَخْرُجَانِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَحَدُهُمَا الْعَنَسِيُّ الَّذِي قَتَلَهُ قَيْرُورٌ بِالْيَمَنِ وَالْآخَرُ مُسَيْلِمَةُ **بَابُ إِذَا رَأَى بَقْرًا تَنَحَّرُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ**

السند هكذا أخرجه الاسماعيلي من جه آخر عن أبي داود الحارثي ومن رواية عبيد الله بن سعد بن إبراهيم عن حم يعقوب قال الاسماعيلي هذان ثقتان برواه هكذا «قلت» لكن - عِدَّةٌ وقد تابعه عباس بن محمد الدوري عن يعقوب بن إبراهيم أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه وقد تقدم شرح الحديث في المغازي وباقى شيء منه بعد أبواب وان قول ابن عباس في هذه الرواية ذكر لي على البناء للجهرلين من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن الميهم المذكور أبو هريرة قال الميهم هذه الرؤيا ليست علي وجهها وإنما هي من ضرب المثل وإنما أول النبي ﷺ السوارين بالكذابين لأن الكذب وضع الشيء في غير موضعه فلما رأى في ذراعيه سوارين من ذهب وليسا من لبسه لانهما من حلية النساء عرف انه سيظهر من يدعي ما ليس له وأيضا فقي كونهما من ذهب والذهب منهي عن لبسه دليل على الكذب وأيضا فالذهب مشتق من الذهاب فعلم انه شيء يذهب عنه وتأكيد ذلك بالاختلاف في فتحهما فطارا ففرف انه لا يثبت لهما أمر وإن كلامه بالوحي الذي جاء به يزيلهما عن موضعهما والنفخ يدل على الكلام انتهى ملخصا وقوله في آخر الحديث فقال عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة راوى الحديث وهو موصول بالسند المذكور اليه وهذا التفسير يوم انه من قبله وسيأتي قريبا من وجه آخر عن أبي هريرة انه كلام النبي صلى الله عليه وسلم فيحتمل أن يكون عبيد الله لم يسمع ذلك من ابن عباس وقد ذكرت خبر الاسود العنسي هناك وذكرت خبر مسيلة وقوله في غزوة أحد وشيئا من خبره في أواخر المغازي أيضا قال الكرماني كان يقول للاسود العنسي ذو الحمار لانه علم حمارا اذا قال له اسجد تخفض رأسه (قلت) فعلى هذا هو بالحاء المهملة والمعروف انه بالحاء المعجمة بلفظ التوب الذي يحتتم به قال ابن العربي كان رسول الله ﷺ يتوقع بطلان امر مسيلة والعنسي فاوّل الرؤيا عليهما ليكون ذلك اخراجا للنام عليهما ودفعاً لحالهما فان الرؤيا اذا عبرت خرجت ويحتمل أن يكون بوحى والاول اقوى كذا قال (قوله **بَابُ** اذا رأى بقرًا تنحّر) كذا ترجم فيريد التحرك ولم يقع ذلك في الحديث الذي ذكره عن أبي موسى وكأنه اشار بذلك الى ماورد في بعض طرق الحديث كما سأينه وحديث أبي موسى المذكور في الباب أورده بهذا السند بتمامه في علامات النبوة وفرق منه في المغازي بهذا السند أيضا وعلق فيها منه قطعة في الهجرة فقال وقال أبو موسى وذكر بعضه هنا وبعضه بعد أربعة أبواب ولم يذكر بعضه وقد تقدم في غزوة أحد شرح ما أورده منه فيها (قوله أراه) يحتمل أوله أي أظنه وقد بينت هناك أن القائل أراه البخاري وإن مسلما وغيره رووه عن أبي كريب محمد بن العلاء شيخ البخاري فيه بالسند المذكور بدون هذه اللفظة بل جزموا برفعه (قوله فذهب وهلي) قال ابن التين رويناه وهلي بفتح الهاء والذي ذكره أهل اللغة بكونها تقول وهلت وهلت بالفتح أهل وهلا اذا ذهب وهملك اليه وأنت تريد غيره مثل وهمت ووهل يوم وهلا بالتحريك اذا فرغ قال ولعله وقع في الرواية على مثل ما قالوه في البحر بحر بالتحريك وكذا النهر والنهر والشعر والشعر انتهى وبهذا جزم أهل اللغة ابن فارس والفارابي والجوهري والقالي وابن القطائع

قَالَ رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ يَتَخَلَّى قَدَحُهَا وَهِيَ إِلَى آتَمَةِ السَّمَاءِ
أَوْ هَجْرٌ فَإِذَا هِيَ الْمَدِينَةُ يَتَرَبَّ وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقْرًا وَاللَّهُ خَيْرٌ فَإِذَا هُمْ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ أُحُدٍ
وَإِذَا الْخَيْرُ مَا جَاءَ اللَّهُ مِنَ الْخَيْرِ وَثَوَابِ الصَّدَقِ الَّذِي آتَانَا اللَّهُ بِهِ بَعْدَ يَوْمِ بَدْرٍ

إلا أنهم لم يقولوا وأنت زيد غيره وقد وقع في حديث المائة سنة فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ وهلا
بالتحريك وقال النووي معناه غلطوا يقال وهل يفتح الهاء يهل بكسر هاء وهلا بكسر هاء وهلا يسكون هاء وهلا
غلط وزهد وهمه الى خلاف الصواب وأما وهلت بكسر هاء أو هل بالفتح وهلا بالتحريك أيضا كحضرت أحنف
حذرا فتمناه فزعت والوهل بالفتح الفزع وضبطه النووي بالتحريك وقال الوهل بالتحريك معناه الهم والاعتقاد
وأما صاحب النهاية لجزم أنه بالسكون (قوله أو الهجر) كذا لا يذرها بالالف واللام ورواهه الاصل ووقع في رواية
كرامة أو هجر بغير الف ولا وهى بل قد تمت بيانها في باب الهجرة الى المدينة (قوله ورأيت فيها بقرا والله خير) تقدم ما فيه ووقع في
حديث جابر عند أحمد والنسائي والدارمي من رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر وفي رواية لاحد حدثنا
جابر أن النبي ﷺ قال رأيت كافي في درع حصينة ورأيت بقرا نحر فقلت الدرع الحصينة المدينة وإن البقر
بقر والله خير وهذه اللفظة الأخيرة وهى بقر بفتح الموحدة وسكون القاف مصدر بقره بقره بقره بقره ومنهم من
ضبطها بفتح النون والقاف ولهذا الحديث سبب جاء بيانه في حديث ابن عباس عند أحمد أيضا والنسائي والطبراني وصححه
الحاكم من طريق أبي الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس في قصة أحد وإشارة النبي ﷺ عليهم أن لا يروحوا
من المدينة وإثباتهم الخروج لطلب الشهادة وليس له اللامة وتدأمتهم على ذلك وقوله ﷺ لا ينبغي لبي إذا ليس
لامته أن يضمنها حتى يقال وفيه أن رأيت أني في درع حصينة الحديث بنحو حديث جابر وأتم متوقد تقدمت الإشارة إليه
والى ما له من شاهد في غزوة أحد وتقدم هناك قول السبيل أن البقر تعبر رجال مسلمين يناطحون في القتال والبحث معه فيه وهو
إنما تكلم على رواية ابن عباس في رأيت والله خير رأيت بقر أولكن تقيده في الحديث الذي ذكرته البقر يكونها نحر هو
على ما فسر في الحديث بأنهم من أصيب من المسلمين وإن كانت الرواية يسكون القاف أو بالنون والقاف وليس من
رؤية البقر المتناطحة في شيء وقد ذكر أهل التمييز للبقر في النوم وجوها أخرى منها أن البقرة الواحدة تفسر
بالزوجة والمرأة والخادم والأرض والثور يفسر بالنائر لكونه يثير الأرض فيتحرك غالبا وساقها فكذلك من
يثور في ناحية لطلب ملك أو غيره ومنها أن البقر إذا وصلت الى بلد فإن كانت بحرية فست بالسفن والا فبمسكر
أو بأهل بادية أو بيس يقع في تلك البلد (قوله وإذا الخير ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق الذي آتانا الله
بعد يوم بدر) المراد بما بعد بدر فتح خير ثم مكه ووقع في رواية بعد بالضم أى بعد أحد ونصب يوم أى ما جاء الله به
بعد بدر الثانية من تثبيت قلوب المؤمنين قال الكرماني ويحتمل أن يراد بالخير والنعمة ويبدأ بعد الخير والثواب والخير حصل
في يوم بدر (قلت) وفي هذا السياق إشعار بأن قوله في الخير والله خير من جملة الرؤيا والذي يظهر لى أن لفظه
لم ينحر إرادته وأن رواية ابن عباس هي المحررة وأنه رأى بقرا ورأى خيرا فأول البقر على من قتل من
الصحابه يوم أحد وأول الخير على ما حصل لهم من ثواب الصدق في القتال والصبر على الجهاد يوم بدر وما بعده
إلى فتح مكة والمراد بالمعدة على هذا لا يختص بما بين بدر وأحد به عليه ابن بطال ويحتمل أن يريد بدر بدر
الموعد لا الوقعة المشهورة السابقة على أحد فإن بدر الموعد كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما
رجعوا من أحد قالوا موعدكم العام المقبل بدر فخرج النبي ﷺ ومن اتدب معه الى بدر فلم يحضر المشركون
فسميت بدر الموعد فأشار بالصدق الى أنهم صدقوا الوعد ولم يخافوه فأتاهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد

باب النفخ في المنام حدثني إسحاق بن إبراهيم الحنظلي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا
تممر عن هشام بن ميمونة قال هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال نحن
الآخرون الساجون ، وقال رسول الله ﷺ بينا أنا نائم إذ أوتيت خزائن الأرض ، فوضعت
في يدي سوارين من ذهب فكبيرا على وأمانا في فأوحى إلي أن انفضحهما فنفضختهما فطارا

ذلك من قرينة وغير وما بعدها والله أعلم * (قوله باب النفخ في المنام) قال أهل التعبير النفخ يعبر بالكلام
وقال ابن بطال يعبر بإزالة الشيء المنفوخ بغير تكلف شديد لسهولة النفخ على اللفظ وبدل على الكلام وقد أهلك
له الكذابين المذكورين بكلامه ﷺ وأمره بقتلها (قوله حدثني) في رواية أبي زر حدثنا (قوله إسحاق بن إبراهيم
الحنظلي) هو المعروف بابن راهويه (قوله هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ) قال نحن الآخرون
الساجون وقال رسول الله ﷺ بينا أنا نائم قد تقدم التنبيه على هذا الصنيع في أوائل كتاب الإيمان والنذور
وأن نسخة هشام عن أبي هريرة كانت عند إسحاق بهذا السند وأول حديث فيها حديث نحن الآخرون السابقون
الحديث في الجملة وبقية أحاديث النسخة معطوفة عليه بلفظ وقال رسول الله ﷺ فكان إسحاق إذا أراد التحديث
بشيء منها بدأ بحديث الأول وعطف عليه ما يريد ولم يطرد هذا الصنيع للبخاري في هذه النسخة وأما
مسلم فاطرد صفيه في ذلك كما نهب عليه هناك وبالله التوفيق وقد تقدم هذا الحديث في باب وفد بني حنيفة في أوائل
الغزاة عن إسحاق بن نصر عن عبد الرزاق هذا الإسناد لكن قال في روايته عن هشام أنه سمع أبا هريرة ولم يبدأ
فيه إسحاق بن نصر بقوله نحن الآخرون السابقون وذلك ما يؤيد ما قرنته ويعبر على من زعم أن هذه الجملة
أول حديث الباب وتكلف لذلك وبالله التوفيق (قوله إذ أوتيت خزائن الأرض) كذا وجدته في نسخة معتمدة من
طريق أبي ذر عن الأتيان بمعنى الحجى . وبخلف الباء من خزائن وهي مقدرة وعند غيره أوتيت بزيادة واو من الإتياء
بمعنى الأعطاء ولا إشكال في حذف الباء على هذه الرواية ولبعضهم كالأول لكن باثبات الباء وهي رواية أحد
واسحاق بن نصر عن عبد الرزاق قال الخطابي المراد بخزائن الأرض ما فتح على الأمة من الغنائم من ذخائر كسرى
وقصر وغيرها ومحتل معادن الأرض التي فيها الذهب والفضة وقال غيره بل يعمل على أعم من ذلك (قوله فوضع)
فتح أوله وثانيه وفي رواية إسحاق بن نصر بضم أوله وكسر ثانيه (قوله في يدي) في رواية إسحاق بن نصر في كفي
(قوله سوارين) في رواية إسحاق بن نصر سواران ولا إشكال فيها وشرح ابن التين هنا على لفظ وضع بالضم
وسوارين بالنصب وتكلف لتخرج ذلك وقد أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من رواية أبي سلة عن أبي هريرة
بلفظ رأيت في يدي سوارين من ذهب وأخرجه سعيد بن منصور من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله وزاد
في النام والسوار بكسر المهملة ويجوز ضمها وفيه لغة ثالثة أسوار بضم الهمزة أوله (قوله فكبير على) في رواية
إسحاق بن نصر فكبرا بالثنية والباء الموحدة مضمومة بمعنى العظم قال القرطبي وإنما عظم عليه ذلك لكون الذهب
من حلية النساء وما حرم على الرجال (قوله فأوحى إلي) كذا لا أكثر على البناء للمجهول وفي رواية الكشيبي
في حديث إسحاق بن نصر فأوحى الله إلي وهذا الوحي يحتمل أن يكون من وحي الإلهام أو على لسان الملك قاله
القرطبي (قوله فنفضختها) زاد إسحاق بن نصر فذهبا وفي رواية ابن عباس الماضية قريبا فطارا وكذا في رواية
المقبري وزاد فوقع واحد بالهامة والآخر باليمن وفي ذلك إشارة إلى حقارة أمرها لأن شأن الذي ينفخ فيذهب
بالنفخ أن يكون في غاية الحقارة ورده ابن العربي بأن أمرها كان في غاية الشدة ولم ينزل بالمسلمين قبله مثله « قلت »
وهو كذلك لكن الإشارة إنما هي للحقارة المعنوية لا الحسية وفي طيرانها إشارة إلى إضعاف أمرها كما تقدم

قَاوَلْتُهُمَا الْكَذَّابَيْنِ اللَّذَيْنِ أَنَا بَيْنَهُمَا صَاحِبَةٌ صَنَعَاءُ وَصَاحِبَةُ الْيَمَامَةِ

باب إِذَا رَأَى أَنَّه أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنْ كُوْرَةٍ فَأَسْكَنَهُ مَوْضِعًا آخَرَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَخِي عَبْدُ الْحَمِيدِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ رَأَيْتُ كَانَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ تُفِرُّ الرَّأْسَ خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى

« قوله قَاوَلْتُهُمَا الْكَذَّابَيْنِ » قال القاضي عياض لما كان رؤيا السوارين في الدين جميعا من الجهتين وكان النبي ﷺ حينئذ بينهما فتأول السوارين عليهما موضعهما في غير موضعهما لأنه ليس من حيلة الرجال وكذلك الكذاب يضع الخبر في غير موضعه وفي كونهما من ذهب إشعار بذهاب أمرهما وقال ابن العربي السوار من حل الملوك الكفار كما قال الله تعالى فلولا ألقى عليه أسورة من ذهب واليد لها معان منها القوة والسلطان والفرقال ويحتمل أن يكون ضرب المثل بالسوار كناية عن الأسوار وهو من أسامي ملوك الفرس قال وكثيراً ما يضرب المثل بحذف بعض الحروف « قلت » وقد ثبت بزيادة الألف في بعض طرقه كما بينته وقال القرطبي في الفهم ما ملخصه مناسبة هذا التأويل لهذه الرؤيا أن أهل صنعاء وأهل اليمامة كانوا أسلوا فكانوا كالساعدين للإسلام فلما ظهر فيهما الكذابان وبهرجا على أهلها بزخرف أقوالهما ودعواهما الباطلة اغتدع أكثرهم بذلك فكان الديدان بمنزلة البدين والدوران بمنزلة الكذابين وكونهما من ذهب إشارة إلى ما زخرفاه والزخرف من أساء الذهب « قوله اللذين أنا بينهما » ظاهر في أنهما كانا حين قص الرؤيا موجودين وهو كذلك لكن وقع في رواية ابن عباس يخرجان بعدى والجمع بينهما أن المراد بخروجهما بعده ظهور شوكتهما ومحاربتهما ودعواهما النبوة نقله النووي عن العلماء وفيه نظر لأن ذلك كله ظهر للأسود بصنعاء في حياته ﷺ فادعى النبوة وعظمت شوكته وحارب المسلمين وفكك فيهم وغلّب على البلد وآل أمره إلى أن قتل في حياة النبي ﷺ كما قدمت ذلك واضحا في أواخر المغازي وأما مسيلة فكان ادعى النبوة في حياة النبي ﷺ لكن لم تعظم شوكته ولم تقع محاربته إلا في عهد أبي بكر فاما أن يحمل ذلك على التغليب وإما أن يكون المراد بقوله بعدى أى بعد نبوتى قال ابن العربي يحتمل أن يكون ما تأوله النبي ﷺ في السوارين بوحى ويحتمل أن يكون نقال بذلك عليهما دفعا لحالهما فاخرج المنام المذكور عليهما لأن الرؤيا إذا عبرت وقعت والله أعلم (نبيه) أخرج ابن أبي شيبة من مرسل الحسن رفعه رأيت كان في يدى سوارين من ذهب فكبرتهما فذهبا كسرى وقصر وهذا إن كان الحسن أخذه عن ثبت فظاهره يعارض التفسير بمسيلة والأسود فيحتمل أن يكون تعددا والتفسير من قبله بحسب ما ظنته أدرج في الخبر فالمتعمد ما ثبت مرفوعا أنها مسيلة والأسود « قوله » **باب** إِذَا رَأَى أَنَّهُ أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنْ كُوْرَةٍ وَأَسْكَنَهُ مَوْضِعًا آخَرَ (واختلف في ضبط كوة فوقع في رواية لابي ذر بضم الكاف وتشديد الواو المفتوحة ووقع للباقيين بتخفيف الواو وسكونها بعد هاء) وهو المتعمد والكورة الناحية قال الخليل في العين الكور الرجل بالحاء المهملة الساكنة كذا اقتصر عليه ابن بطال وقال غيره الرجل بادانه فان فتح أوله فهو الرجل بغير أداة والكور بالضم أيضا موضع الزناير وكور الحداد ما بين من طين وأما الزق فهو الكبير والكور بالمدينة والناحية قال ابن دريد ولا أحسنها عربية حصّة (قوله حدثني أخى عبد الحميد) هو ابن أبي أويس واسم أبى أويس عبد الله (قوله عن سليمان بن بلال) في رواية إبراهيم بن المنذر عن أبي بكر بن أبي أويس وهو عبد الحميد المذكور حدثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو مذكور بعد باب (قوله عن سالم بن عبد الله عن أبيه) في رواية فضيل ابن سليمان في الباب بعده حدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر (قوله أن النبي ﷺ قال رأيت) في رواية فضيل في رؤيا النبي ﷺ في المدينة وفي رواية الاسماعيلي من طريق ابن جريج ويعقوب بن عبد الرحمن كلاهما عن موسى ابن عقبة مثله قال في جواب المدينة (قوله رأيت) في رواية عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة لقد رأيت (قوله

قُلْتُ بِمَهْمَةٍ وَهِيَ الْجُحْفَةُ قَالُوا لَنْ أَنْ وَبَاءَ الْمَدِينَةَ نُقِلَ إِلَيْهَا

بابُ الْمَرْأَةِ السَّوْدَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَقْدِسِيُّ حَدَّثَنَا مُصَلِّ بْنِ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا
سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ رَأَيْتُ امْرَأَةً
سَوْدَاءَ نَائِرَةً الرَّأْسِ خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى تَوَلَّتْ بِمَهْمَةٍ قَتَاوَلْتُهَا أَنْ وَبَاءَ الْمَدِينَةَ نُقِلَ إِلَى
مَهْمَةٍ وَهِيَ الْجُحْفَةُ بَابُ الْمَرْأَةِ النَّائِرَةِ الرَّأْسِ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنِي
أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
قَالَتْ رَأَيْتُ امْرَأَةً سَوْدَاءَ نَائِرَةً الرَّأْسِ خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى قَامَتْ بِمَهْمَةٍ قَالُوا لَنْ أَنْ وَبَاءَ
الْمَدِينَةَ نُقِلَ إِلَى مَهْمَةٍ وَهِيَ الْجُحْفَةُ بَابُ إِذَا هَزَّ سَيْفًا فِي الْمَنَامِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ

رَأَيْتُ امْرَأَةً سَوْدَاءَ نَائِرَةً الرَّأْسِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي نَعِيمٍ نَائِرَةُ الشَّعْرِ وَالْمَرَادُ
 شَعْرُ الرَّأْسِ وَزَادَتْهُ بَفَتْحِ الْمَاءِ وَكَسَرَ الْفَاءَ بَعْدَهَا لَمْ أَيْ كَرِهَةِ الرَّحْمَةِ (قوله خرجت) كَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ
 وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ أَخْرَجَتْ بزيادة همزة مضمومة أوله على البناء للجهر ولفظه أخرجت من المدينة
 فَأَسْكَتْ بِالْجُحْفَةِ وَهِيَ الْمَوَاقِفُ لِلتَّرْجَةِ وَظَاهَرُ التَّرْجَةِ أَنْ فَاعِلُ الْإِخْرَاجِ النَّبِيُّ ﷺ وَكَانَ نِسْبَةُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ دَعَا بِهِ
 فَقَدْ تَحَمَّلَ فِي آخِرِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ فِي آخِرِ كِتَابِ الْحَجِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ الْخَدِيثَ
 وَفِيهِ وَاضِلٌ حَامِلًا إِلَى الْجُحْفَةِ قَالَتْ عَائِشَةُ وَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ أَوْبَاءُ أَرْضِ اللَّهِ (قوله حتى قامت بمهمة وهي الجحفة
 أما مهمة ففتح الميم وسكون الهاء بعدها ياء آخر الحروف مفتوحة ثم عين مهملة وقيل بوزن عظيمة وأظن قوله
 وهي الجحفة منجرا من قول موسى بن عقبة قال أكثر الروايات خلا عن هذه الزيادة وثبتت في رواية سليمان وابن
 جريج ووقع في رواية ابن جريج عن موسى عند ابن ماجه حتى قامت بالمهمة قال ابن التين ظاهر كلام الجوهري
 أَنَّ مَهْمَةً تَصْرَفُ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْإِلَافَ وَالْلامَ ثُمَّ قَالَ الْإِلَافُ أَنْ يَكُونَ أَدْخَلَهُمَا لِلتَّعْظِيمِ وَفِيهِ بَعْدُ (قوله فأولت أن
 وباء المدينة نقل إليها) فِي رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالُوا لَهَا وَبَاءَ الْمَدِينَةَ يُنْقَلُ إِلَى الْجُحْفَةِ قَالَ الْمُهَلَّبُ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ مِنْ قِسْمِ الرُّوَايَاتِ الْمَعْبُورَةِ
 بِمَا ضَرَبَ بِهِ الْمَثَلَ وَوَجْهُ التَّمَثِيلِ أَنَّهُ شَقِيَ مِنْ اسْمِ السَّوْدَاءِ السَّوْدِ وَالْبَاءُ قَتَاوَلْتُ خَرُوجَهَا بِمَا جَمَعَ اسْمُهَا وَتَاوَلْتُ مِنْ
 ثَوْرَانٍ شَعْرَ رَأْسِهَا أَنْ الَّذِي يَسُوهُ وَيُشِيرُ الشَّرَّ يُخْرِجُ مِنَ الْمَدِينَةِ وَقِيلَ لِأَنَّ ثَوْرَانِ الشَّعْرِ مِنْ أَقْشَعَرَارِ الْجَسَدِ وَمَعْنَى
 الْأَقْشَعَرَارِ الْأَسْتِحْشَاشُ فَلِذَلِكَ يُخْرِجُ مَا تَسْتَوْحِشُ النَّفْسُ مِنْهُ كَالْحَيِّ (قلت) وَكَانَ مُرَادُهُ بِالْأَسْتِحْشَاشِ أَنْ رُؤْيَاهُ
 مَوْحِيَةٌ وَالْأَقْشَعَرَارُ فِي اللَّفْظِ تَجْمَعُ الشَّعْرَ وَتَقْضِيهِ وَكُلُّ شَيْءٍ تَغْيِيرُ عَنْ هَيْئَتِهِ يُقَالُ أَقْشَعَرْتُ كَأَقْشَعَرْتُ الْأَرْضَ
 بِالْجُدْبِ وَالنَّبَاتِ مِنَ الْعُطْشِ وَقَدْ قَالَ الْقَيْرَوَانِيُّ الْمَعْبَرُ كُلُّ شَيْءٍ غَلَبَتْ عَلَيْهِ السَّوْدَاءُ فِي أَكْثَرِ وَجْهِهَا فَهُوَ مَكْرُوهٌ
 وَقَالَ غَيْرُهُ ثَوْرَانِ الرَّأْسِ يُوَلِّجُ لِأَنَّهُا تُبْرِئُ الْبَدْنَ بِالْأَقْشَعَرَارِ وَارْتِفَاعِ الرَّأْسِ لَا سِيَّامًا مِنَ السَّوْدَاءِ فَانْهَ أَكْثَرُ
 اسْتِحْشَاشًا (قوله بَابُ الْمَرْأَةِ السَّوْدَاءِ) أَيْ فِي الْمَنَامِ ذَكَرَ فِيهِ الْحَدِيثَ الَّذِي قِيلَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي نَهَبَ عَلَيْهِ
 وَقَوْلُهُ فِي قَتَاوَلْتُهَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ قَالَتْهَا (قوله رأيت) حَذَفَ مِنْهُ قَالَ خَطَا وَالتَّقْدِيرُ قَالَ رَأَيْتُ وَثَبْتُ
 فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَفْيَانَ عَنِ الْمُقَدِّمِيِّ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ وَلَفْظُهُ عَنْ رُؤْيَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَيْتُ الْخَبَرَ (قوله بَابُ الْمَرْأَةِ النَّائِرَةِ الرَّأْسِ) أَيْ فِي الْمَنَامِ ذَكَرَ فِيهِ الْحَدِيثَ الْمَشَارَ
 إِلَيْهِ وَقَدْ قَدِّمْتُ مَا فِيهِ (قوله بَابُ إِذَا هَزَّ سَيْفًا فِي الْمَنَامِ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
 قَالَ رَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا فَاقْطَعَ صَدْرَهُ الْحَدِيثُ بِهِذِهِ الْقِصَّةُ وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِهِ الَّذِي أَوْرَدَهُ فِي

حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ رَأَيْتُنِي رُؤْيَا أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا فَأَقَطَعْتُ صَدْرَهُ فَأَذَاهُ مَا أَصِيبُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى، فَقَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَأَذَاهُ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْفَتْحِ، واجتماع المؤمنين **باب** مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كُفْلٌ أَنْ يَقْعِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ يَقْعَلَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ أَوْ يَقْرُونَ مِنْهُ صَبٌّ فِي أَذْنِهِ الْآنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةَ عَذَبٍ وَكُفْلٌ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا، وَلَيْسَ بِنَافِعٍ، قَالَ سُفْيَانُ

علامات النبوة بكمالها وقد ذكر القدر المذكور منه هنا في غزوة أحد وذكرت بعض شرحه هناك وقوله فيه ثم هززه أخرى فقاد أحسن ما كان فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين قال المهلب هذه الرؤيا من ضرب المثل ولما كان النبي ﷺ يصول الصحابة عبر عن السيف بهم وهزه عن أمره لهم بالحرب وعن القطع فيه بالقتل فيهم وفي الهزة الأخرى لما عاد إلى حالته من الاستواء عبر به عن اجتماعهم والفتح عليهم ولاهل التجير في السيف تصرف على أوجه منها أن من نال سيفاً فإنه ينال سلطاناً إما ولاية وإما دبيعة وإما زوجة وإما ولداً فإن سله من غمده فأنزل سلت زوجته وأصيب ولده فإن انكسر القعد وسلم السيف فبالعكس وإن سلماً أو عطفاً فكذلك وقائم السيف يتعلق بالآب والعصبات ونصله بالأم وذوى الرحم وإن جرد السيف وأراد قتل شخص فهو لسانه مجردة في خصومه وربما عبر السيف بسلطان جائز انتهى ملخصاً وقال بعضهم من رأى أنه أغمد السيف فإنه يتزوج أو ضرب شخصاً بسيف فإنه يبسط لسانه فيه ومن رأى أنه يقاتل آخر وسيفه أطول من سيفه فإنه يغلبه ومن رأى سيفاً عظيماً فهو فتنة ومن قلده سيفاً قلداً أمراً فإن كان قصيراً لم يدم أمره وإن رأى أنه يجر حائله فإنه يعجز عنه (قوله **باب** من كذب في حلمه) أي فهو مذموم أو التقدير **باب** ثم من كذب في حلمه والحلم بضم المهملة وسكون اللام ما يراه النائم وأشار بقوله كذب في حلمه مع أن لفظ الحديث تحمل إلى ما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه الترمذي من حديث علي رفعه من كذب في حلمه كلف يوم القيامة عقدة شعيرة وسنده حسن وقد صححه الحاكم ولكنه من رواية عبد الأعلى بن عامر ضعفه أبو زرعة وذكر فيه حديثين * الحديث الأول ذكر له طرقات مرفوعة وموقوفة عن ابن عباس (قوله حدثنا سفیان) هو ابن عيينة (قوله عن أيوب) في رواية الحيدري عن سفیان حدثنا أيوب وقد وقع في الأصل ما يدل على ذلك وهو قوله في آخره قال سفیان وصله لنا أيوب (قوله عن ابن عباس) ذكر المصنف بالاختلاف فيه على عكرمة هل هو عن ابن عباس موقوفاً أو موقوفاً أو هو عن أبي هريرة موقوفاً (قوله من تحمل) أي تكلف الحلم (قوله بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل) في رواية عباد بن عباد عن أيوب عند أحد عذب حتى يعقد بين شعيرتين وليس عاقداً وعنده في رواية همام عن قتادة من تحمل كاذباً دفع إليه شعيرة وعذب حتى يعقد بين طرفها وليس بماعد وهذا مما يدل على أن الحديث عند عكرمة عن ابن عباس وعن أبي هريرة مما لا اختلاف لفظ الرواية عنه عنها والمراد بالتكلف نوع من التعذيب (قوله ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرون منه) في رواية عباد بن عباد وهم يفرون منه ولم يشك (قوله صب في أذنه الآنك يوم القيامة) في رواية عباد صب في أذنه الآنك (قوله ومن وفي رواية همام ومن استمع إلى حديث قوم ولا يعجبهم أن يستمع حديثهم أذيب في أذنه الآنك) (قوله ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها وليس بنافع) في رواية عباد وكذا في رواية همام ومن صور صورة عذب

وصحة لنا أيوب . وقال قتيبة حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة

يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافع فيها وهذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام أولها الكذب على
النام ثانيا الاستماع لحديث من لا يريد استماعه ثالثها التصوير وقد تقدم في أواخر اللباس من طريق الضر بن
انث عن ابن جابر حديث من صور صورة وتقدم شرحه هناك وأما الكذب على النمام فقال الطبري إنما
اشتهر فيه الوعيد مع أن الكذب في البقعة قد يكون أشد مفسدة منه إذ قد تكون شهادة في قتل واحد
أو أخذ مال لأن الكذب في النمام كذب على الله أنه أراه ما لم يره والكذب على الله أشد من الكذب
على المخلوقين لقوله تعالى وقول الأَشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الآية وإنما كان الكذب في النمام كذبا على الله
لحديث الرقما جزء من النبوة وما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى انتهى ملخصا وقد تقدم في باب قبل
باب ذكر أسلم وغفار شيء من هذا الكلام على حديث وثالة الآتي التنبه عليه في ثاني حديث الباب وقال الملب في
قوله كلف أن يعقد بين شعيرتين حجة للأشعرية في تجويزهم تكليف ما لا يطاق ومثله في قوله تعالى يوم يكشف عن
ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها أو حملوه
على أمور الدنيا وحلوا الآية والحديث المذكورين على أمور الآخرة انتهى ملخصا والمسئلة مشهورة فلا تطيل بها
والحق أن التكليف المذكور في قوله كلف أن يعقد ليس هو التكليف المصطلح وإنما هو كتابة عن التعذيب كما
تقدم وأما التكليف المستفاد من الأمر بالسجود فالأمر فيه على سبيل التعميز والتوبيخ لكونهم أمروا بالسجود في
الدنيا وهم قادرون على ذلك فامتروا فأمروا به حيث لا قدرة لهم عليه تعجيذا وتوبيحا وتعديبا وأما الاستماع
فتقدم التنبه عليه في الاستئذان في الكلام على حديث لا يتناجى اثنان دون ثالث وقد قد ذلك في حديث الباب لمن
يكون كاذبا لاستماعه فأخرج من يكون راضيا وأما من جهل ذلك فيمتنع حسما للمادة وأما الوعيد على ذلك بصب
الآنك في أدته فمن الأجزاء من جنس العمل والآتك بالمد وضم التون بعدها كاف الرصاص المذاب وقيل هو خالص
الرصاص وقال الداودي هو القصدير وقال ابن أبي جرة إنما سماه حلما ولم يسمه رؤيا لأنه ادعى أنه رأى ولم ير
شيئا فكان كاذبا والكذب إنما هو من الشيطان وقد قال إن الحلم من الشيطان كما مضى في حديث أبي قتادة وما كان
من الشيطان فهو غير حق فصدق بعض الحديث بعضا قال ومعنى العقد بين الشعيرتين أن يقتل أحدهما بالآخرى وهو
عما لا يمكن عادة قال ومناسبة الوعيد المذكور للكاذب في منامه وللصور أن الرؤيا خالق من خلق الله وهي صورة
مضمونة فأدخل بكذبه صورة لم تقع كما أدخل المصور في الوجود صورة ليست بحقيقية لأن الصورة الحقيقية هي
التي فيها الروح فكلف صاحب الصورة اللطيفة أمرا لطيفا وهو الاتصال المعبر عنه بالعقد بين الشعيرتين وكلف
صاحب الصورة الكثيفة أمرا شديدا وهو أن يتم ما خلقه بزعمه بنفخ الروح ووقع وعيد كل منهما بأنه يعذب حتى
يفعل ما كلف به وهو ليس بفعل فهو كناية عن تعذيب كل منهما على الدوام قال والحكمة في هذا الوعيد الشديد
أن الأول كذب على جنس النبوة وأن الثاني نازع الخالق في قدرته وقال في مستمع حديث من يكره استماعه يدخل
فيه من دخل منزله وأغلق بابَه وتحدث مع غيره فان قرينة حاله تدل على أنه لا يريد الاجتناب أن يستمع حديثه فمن
يسمع إليه يدخل في هذا الوعيد وهو كمن ينظر إليه من خل الباب فقد ورد الوعيد فيه ولأنهم لو فقوا عنه لكانت
هدرا قال ويستثنى من عموم من يكره استماع حديثه مع غيره جهرا وهناك من يكره أن يسمعه فلا يدخل
المستمع في هذا الوعيد لأن قرينة الحال وهي الجبر تقتضي عدم الكراهة فيسوغ الاستماع قال وفي الحديث أن من
خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر خروجه وفي تنبيهه على أن الحالم في ذلك لا يعذر بجمله وكذا من تأول فيه
تأويلا باطلا إذ لم يفرق في الخبرين من يعلم تحريم ذلك وبين من لا يعلمه كذا قال ومن اللطائف ما قال غيره إن
اختصاص الشعير بذلك لما في النمام من الشعور بما دل عليه فصلت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق (قوله وقال
قتيبة (البح) وقع لنا في نسخة قتيبة عن أبي عوانة رواية النسائي عنه من طريق علي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله

قوله من كذب في رؤياه، وقال شعبة عن أبي هاشم الرماني سمعت عكرمة قال أبو هريرة
قوله من صور ومن تحلم ومن استمع **حدثنا** اسحق حدثنا خالد عن خالد عن عكرمة عن
ابن عباس قال من استمع ومن تحلم ومن صور نحوه تابعه هشام عن عكرمة عن ابن
عباس قوله **حدثنا** علي بن مسلم حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله
ابن دينار مولى ابن عمر عن أبيه عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال من أقرى القرى أن
يرى عبثه ما لم تر **باب** إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها **حدثنا** سعيد بن

ابن زكريا بن حيريه من النسائي ولفظه عن أبي هريرة قال من كذب في رؤياه كلف أن يعقد بين طرفي شعيرة
ومن استمع الحديث ومن صور الحديث ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريق خلف بن هشام عن أبي عوانة
هذا السند كذلك موقوفاً وقد أخرج أحمد والنسائي من طريق همام عن قتادة الحديث بتامه مرفوعاً ولكن اقتصر
منه النسائي على قوله من صور «قوله وقال شعبة عن أبي هاشم الرماني» بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى بن
دينار ووقع في رولية المستمل والسرخصي عن أبي هشام وهو غلط «قوله قال أبو هريرة قوله من صور صورة
ومن تحلم ومن استمع» كذا في الأصل مختصراً اقتصر على أطراف الأحاديث الثلاثة وقد وقع لنا موصولاً في
مستخرج الاسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ العبدي عن أبيه عن شعبة عن أبي هاشم هذا السند فاقصر على
قوله عن أبي هريرة من تحلم ومن طريق محمد بن جعفر غدر عن شعبة فذكره كذلك ولفظه من تحلم كاذباً كلف أن
يعقد شعيرة «قوله حدثنا اسحق» هو ابن شاهين وخالد شيخه هو ابن عبد الله الطحان وخالد شيخه هو الخذاء
«قوله من استمع ومن تحلم ومن صور نحوه» قلت كذا اختصره وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق وهب بن
بقية عن خالد بن عبد الله فذكره هذا السند إلى ابن عباس عن النبي ﷺ فرضه ولفظه من استمع إلى حديث قوم وهم
له كارهون صب في أذنه الآك ومن تحلم كلف أن يعقد شعيرة يذب بها وليس بفعل ومن صور صورة عذب
حتى ينفخ فيها وليس بفعل ثم أخرجه الاسماعيلي من طريق وهيب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفي كلاهما
عن خالد الخذاء هذا السند مرفوعاً «قوله تابعه هشام» يعني ابن حسان عن عكرمة عن ابن عباس «قوله» يعني موقوفاً
الحديث الثاني «قوله حدثنا علي بن مسلم» هو الطوسي زيل بقدمات قبل البخاري ثلاث سنين وعبد الصمد هو ابن عبد
الوارث بن سعيد وقد أدركه البخاري بالسند ومات قبل أن يرحل البخاري وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الوارث
ابن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار يخلف فيه قال ابن المديني صلوق وقال يحيى بن
معين في حديثه عندي ضعف وقال الدارقطني خالف فيه البخاري الناس وليس بمتروك «قلت» عمدة البخاري فيه
كلام شيخه على وأما قول ابن معين فلم يفسره ولعله عن حديثاً معيناً مع ذلك فأخرج له البخاري شيئاً الأول
فيه متابع أو شاهد فاما المتابع فأخرجه أحمد من طريق حيوة عن أبي عثمان الوليد بن أبي الوليد المديني عن عبد الله بن دينار
به وأتم منه ولفظه أقرى القرى من ادعى إلى غير أبيه وأقرى القرى من أرى عنه مالم ير وذكر ثالثه وسنده صحيح
واما شاهده فمضى في مناقب قريش من حديث واثقه بن الاسقع بلفظ أن من أعظم القرى أن يدعى الرجل إلى
غير أبيه أو يرى عنه مالم ير وذكر فيه ثالثة غير الثالثة التي في حديث ابن معمر عند أحمد وقد تقدم بيان ذلك
هناك (قوله أن من أقرى القرى) أقرى أفضل تفضيل أى أعظم الكذبات والقرى بكسر الفاء والقصر جمع قرية
قال ابن بطلان القرية الكذبة العظيمة التي تمنع منها وقال الطبري فارى الرجل عينه وصفها بما ليس فيها قال
ونسبة الكذبات إلى الكذب للبالغة نحو قولهم ليل أليل (قوله أن يرى) بضم أوله وكسر الراء (قوله عنه مالم
تر كذا فيه) بمجذ الفاعل وأفراده ينووقع في بعض النسخ مالم ير بالثنية ومعنى نسبة الرواية إلى عينه مع أنها لم ير شيئاً أنه
أخبر عنها بالرؤية وهو كاذب وقد تقدم بيان كون هذا الكذب أعظم الأكاذيب في شرح الحديث الذي قبله **(باب**
إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها) كذا جمع في الترجمة بين لفظي الحديثين لكن في الترجمة فلا يخبر ولفظ

الرَّيْبِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ لَقَدْ كُنْتُ أَرَى الرُّؤْيَا
فَمَرَضَنِي حَتَّى سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ وَأَنَا كُنْتُ لَا أَرَى الرُّؤْيَا تُمْرَضُنِي حَتَّى سَمِعْتُ النَّبِيَّ
ﷺ يَقُولُ الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ اللَّهِ ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يُحِبُّ فَلَا يُحَدِّثْ بِهِ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ ،
وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ فَلْيَتَوَكَّلْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا ، وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَلِيَتَّقِلْ ثَلَاثًا وَلَا يُحَدِّثْ بِهَا
أَحَدًا فَإِنَّمَا لَنْ نَقْصُرُهُ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَزْمَةَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالْدَّرَاوَرْدِيُّ
عَنْ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :
إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الرُّؤْيَا يُحِبُّهَا فَإِنَّمَا مِنَ اللَّهِ فَلْيُحَمِّدِ اللَّهَ عَلَيْهَا وَلْيُحَدِّثْ بِهَا وَإِذَا رَأَى غَيْرَ
ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ فَإِنَّمَا مِنَ الشَّيْطَانِ فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ فَإِنَّمَا لَنْ نَقْصُرُهُ
بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الرُّؤْيَا لِأَوَّلٍ غَابِرٍ إِذَا لَمْ يُصِيبْ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ

الحديث فلا يحدث وهذا مقاربان وذكر فيه حديثين الاول (قوله عن عبد ربه بن سعيد) هو الانصاري أخو
يحيى وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عرف (قوله لقد كنت أرى الرؤيا فمرضني) عند مسلم في رواية سفيان
عن الزهري عن أبي سلمة كنت أرى الرؤيا أعزى منها غير اني لأزمل قال النووي معنى أعزى وهو بضم الهمة
وسكون المهملة وقح الراء أحمر الخوف من ظاهرها في ظني يقال عرى بضم أوله وكسر ثانيه مخففا يعرى بفتحتين
إذا أصابه عزاله بضم ثم فتح ومد وهو نقض الحى ومعنى لأزمل وهو بزاي وميم ثقيلة أنلف من برد الحى
ووقع مثله عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة ولكن قال القى منها شدة بدل أعزى منها وفي
رواية سفيان عن الزهري غير اني لأعاد وعند مسلم أيضا من رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن أبي سلمة ان
كنت لأرى الرؤيا أقمل على من جبل (قوله حتى سمعت أبا قتادة يقول وأنا كنت أرى الرؤيا) في رواية
المستطلى لأرى بزيادة اللام والاولى أولى (قوله فلا يحدث بها الا من يحب) قد تقدم ان الحكمة فيه انه اذا
حدث بالرؤيا الحسنة من لا يحب قد يفسرها بما لا يجب اما بنفها واما حسدا فقد تقع عن تلك الصفة أو بتعجل
لنفسه من ذلك حزنا ونكدًا فأمر بترك تحديث من لا يجب بسبب ذلك الحديث الثاني حديث أبي سعيد
(قوله حدثنا ابن أبي حازم والدارودي) تقدم في باب الرؤيا من الله ان اسم كل منهما عبد العزيز (قوله حدثنا
يزيد بن عبد الله) زاد في رواية المستطلى بن اسامة بن الهاد اللبني وقد تقدم شرح الحديث في الباب المشار اليه *
(**باب** من لم ير الرؤيا لأول عابر اذا لم يصب) كانه يشير الى حديث أنس قال قال رسول الله ﷺ فذكر
حديثا فيه والرؤيا لأول عابر وهو حديث ضعيف يزيد الرقاشي ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي وابن
ماجه بسند حسن وصححه الحاكم عن أبي رزین العقيلي رفعه الرؤيا على رجل طائر الم تعبر فاذا عبرت وقعت لفظ أبي
داود وفي رواية الترمذي سقطت وفي مرسل أن قلابة عند عبد الرزاق الرؤيا تقع على ما يعبر مثل ذلك مثل رجل
رفع رجله فهو يتظر متى يعضها وأخرجه الحاكم موصولا بذكر أنس وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن
عطاء كان يقال الرؤيا على ما أولت وعند الدارمي بسند حسن عن سليمان بن يسار عن عائشة قالت كانت امرأة
من أهل المدينة لها زوج تاجر مختلف يعنى في التجارة فانت رسول الله ﷺ فقالت ان زوجي غائب وتركني
حاملًا فرأيت في المنام ان سارية بنى انكسرت وانى ولدت غلاما أعور فقال خير يرجع زوجك ان شاء الله
صالحا وتلدن غلاما برا فذكرت ذلك لثلاثا فجات رسول الله ﷺ غائب فسالها فاخبرتني بالنام فقلت لئن

عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ظِلَّةً تَنْطَفُ السَّمَنُ

صَدَقَتْ رُؤْيَاكَ لِمَوْتِ زَوْجِكَ وَتَلَدِينَ غُلَامًا فَاجْرَأْ فَقَدِمَتْ تَبْكِي فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ مَهْ بِعَائِشَةَ إِذَا
عَبَرْتِمْ لِلسَّيْلِ الرُّؤْيَا فَاعْبُرِيهَا عَلَى خَيْرٍ فَإِنَّ الرُّؤْيَا تَكُونُ عَلَى مَا يَعْبرُهَا صَاحِبُهَا وَعِنْدَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ مَنْ مَرَّلَ
عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ قَالَ جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ إِنِّي رَأَيْتُ كَأَنَّ جَائِزِي بَقِيَ انْتَكَسَرَ وَكَانَ زَوْجِي
غَائِبًا فَقَالَ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ زَوْجَكَ فَرَجَعَ سَالِمًا الْحَدِيثُ وَلَكِنْ فِيهِ إِنْ أَبَا بَكْرٍ أَوْ عَمْرُوهُ الَّذِي عَبَرَهَا الرُّؤْيَا الْآخِرَةَ
وَلَيْسَ فِيهِ الْخَبَرُ الْآخِرُ الْمَرْفُوعُ فَاشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى تَخْصِصِ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانَ الْعَابِرُ مَعْصِيًا فِي تَعْبِيرِهِ وَأَخَذَهُ مِنْ
قَوْلِهِ ﷺ لَا يَبْرُكَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ أَصَبْتُ بَعْضًا وَاخْطَأْتُ بَعْضًا فَانْوَخِذْ مِنْهُ أَنْ الَّذِي اخْطَأَ فِيهِ لَوَيْتُهُ لَهُ
لَيْسَ الْكَانَ الَّذِي يَبْنِي لَهُ هُوَ التَّعْبِيرُ الصَّحِيحُ وَلَا عِبْرَةٌ بِالتَّعْبِيرِ الْأَوَّلِ قَالَ أَبُو عِيدٍ وَغَيْرُهُ مَعْنَى قَوْلِهِ الرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ
إِذَا كَانَ الْعَابِرُ الْأَوَّلُ عَالِمًا فَغَبَرَ فَاصْصَابَ وَجْهَ التَّعْبِيرِ وَالْأَفْهَى لِمَنْ أَصَابَ بَعْدَهُ إِذْ لَيْسَ الْمَدَارُ الْأَعْلَى بِإِصَابَةِ الصَّوَابِ
فِي تَعْبِيرِ الْمَنَامِ لِيَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى مَرَادِ اللَّهِ فِيهِ ضَرْبُهُ مِنَ الْمَثَلِ فَإِذَا أَصَابَ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْأَلَ غَيْرَهُ وَإِنْ
لَمْ يَصِبْ فَلْيَسْأَلِ الثَّانِي وَعَلَيْهِ أَنْ يَخْبَرَ بِمَا عِنْدَهُ وَبَيْنَ مَا جَهِلَ الْأَوَّلُ (قُلْتُ) وَهَذَا التَّأْوِيلُ لِإِسَاعِدِهِ حَدِيثَ أَبِي
رَزِينٍ أَنَّ الرُّؤْيَا إِذَا عَبَرَتْ وَقَعَتْ الْآنَ يَدْعِي تَخْصِصَ عَبَرَتْ بِأَنْ عَابَرَهَا يَكُونُ عَالِمًا مَعْصِيًا فَيَعْبُرُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي
الرُّؤْيَا الْمَكْرُوهَةِ وَلَا يَحْدُثُ بِهَا أَحَدٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي حُكْمِهِ هَذَا النَّهْيُ أَنَّهُ رُبَّمَا فُسِّرَ بِمَكْرُوهَاتِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا
مَعَ احْتِمَالٍ أَنْ تَكُونَ مَحْبُوبَةً فِي الْبَاطِنِ فَتَقَعُ عَلَى مَا فُسِّرَ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالرَّائِي فَلَهُ إِذَا قَصَّهَا عَلَى
أَحَدٍ فُسِّرَ هَلْ عَلَى الْمَكْرُوهِ أَنْ يَبَادِرَ فَيَسْأَلَ غَيْرَهُ مَنْ يَصِيبُ فَلَا يَتَحَمَّ وَقَوْعُ الْأَوَّلِ بَلْ يَقَعُ تَأْوِيلُ مَنْ أَصَابَ
فَإِنْ قَصَرَ الرَّائِي فَلَمْ يَسْأَلِ الثَّانِي وَقَعَتْ عَلَى مَا فُسِّرَ الْأَوَّلُ وَمَنْ أَدَبَ الْمَبْرَأَ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عَمْرِو بْنِ
أَبِي مَوْسَى فَإِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ رُؤْيَا فَقَصَّهَا عَلَى أَخِيهِ فَلْيَقُلْ خَيْرٌ لَنَا وَشَرٌّ لِعَدَائِنَا وَرَجَالَهُ قَاتَتْ وَلَكِنْ سَنَدُهُ
مَنْقُطٌ وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ فِي الدَّلَائِلِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ زَيْلِ الْجَنِيِّ بِكسر الزاى وَسُكُونِ الميمِ بَعْدَهَا لَمْ وَلَمْ
بِسْمِ فِي الرِّوَايَةِ وَسَمَاءُ أَوْ عَمْرُو فِي الْإِسْتِيعَابِ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ قَالَ هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ
شَيْئًا قَالَ ابْنُ زَيْلِ فَقُلْتُ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ خَيْرًا تَلَقَّاهُ وَشَرًّا تَتَوَقَّاهُ وَخَيْرٌ لَنَا وَشَرٌّ عَلَى أَعْدَائِنَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ أَقْصَصَ رُؤْيَاكَ الْحَدِيثَ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا وَذَكَرَ أئِمَّةُ التَّعْبِيرِ أَنَّ مَنْ أَدَبَ الرَّائِي أَنْ يَكُونَ صَادِقُ
اللَّهْجَةِ وَأَنْ يَنَامَ عَلَى وَضُوءٍ عَلَى جَنْبِ الْإِيمَانِ وَأَنْ يَقْرَأَ عِنْدَ نَوْمِهِ وَالشَّمْسَ وَاللَّيْلَ وَالتَّيْنِ وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ
وَيَقُولَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ سَيِّئِ الْأَحْلَامِ وَأَسْتَجِيرُ بِكَ مِنْ تَلَاعِبِ الشَّيْطَانِ فِي الْبِقِطَةِ وَالْمَنَامِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ
رُؤْيَا صَالِحَةً صَادِقَةً نَافِعَةً حَافِظَةً غَيْرَ مَنْسِيَةٍ اللَّهُمَّ ارْنِي فِي مَنَامِي مَا أَحْبَبَ وَمَنْ أَدْبَهُ أَنْ لَا يَقْصُرَ عَلَى امْرَأَةٍ وَلَا عَدُوٍّ
وَلَا جَاهِلٍ وَمَنْ أَدَبَ الْعَابِرَ أَنْ لَا يَعْبرَ بِهَا عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا وَلَا عِنْدَ الزُّوَالِ وَلَا فِي اللَّيْلِ (قَوْلُهُ) عَنْ
يُونُسَ (هُوَ) ابْنُ زَيْدٍ الْأَبْلَى وَلَمْ يَقَعْ لِي مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْلِ عَنْهُ الْآفِي الْبُخَارِيُّ وَقَدْ عَصَرَ عَلَى أَصْحَابِ الْمُسْتَخْرِجَاتِ
كَالْإِسْمَاعِيلِيِّ وَأَبِي نَعِيمٍ وَأَبِي عَوَانَةَ وَابْنِ أَبِي حَتْمَةَ فَخَرَجُوهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَسَعِيدِ بْنِ يَحْيَى ثَلَاثَتِهِمْ عَنْ يُونُسَ (قَوْلُهُ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ (فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ
أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ أَخْبَرَهُ (قَوْلُهُ) أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَحْدُثُ (كَذَا لَا كَثْرَ أَصْحَابِ الزَّهْرَى وَتَرَدَّدَ
الزَّيْدِيُّ هَلْ هُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَاخْتَلَفَ عَلَى سَفْيَانَ عَيْنَةً وَمَعْمَرٌ فَخَرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ
عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ كَانَ مَعْمَرٌ يَقُولُ أَحْيَانًا
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَحْيَانًا يَقُولُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهَكَذَا ثَبَتَ فِي مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ رِوَايَةُ إِسْحَاقَ الدَّبَرِيِّ وَأَخْرَجَهُ
أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الدَّهْلِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فَقَالَ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَحْدُثُ

وَالصَّلَ فَارَى النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ مِنْهَا فَالْمُسْتَكْرُ وَالْمُسْتَقِلُّ وَإِذَا سَبَبُ وَاصِلٌ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى
السَّمَاءِ فَارَاكَ أَخَذَتْ بِهِ قَتَلَتْ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ
فَعَلَا بِهِ ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَانْقَطَعَ ثُمَّ وَصَلَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا ابْنَ
وَالِدِي كَذَبْتَنِي فَأَعْبَرَهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اعْبُرْ قَالَ أَمَا الظُّلَّةُ فَلَا سَلَامَ، وَأَمَّا الَّذِي يَنْظِفُ
مِنَ الْمِلِّ وَالسَّمَنِ فَالْقُرْآنُ فَحَلَّوْهُ تَنْظِفُ فَالْمُسْتَكْرُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْمُسْتَقِلُّ، وَأَمَّا السَّبَبُ

وهكذا أخرجه البزار عن سلة بن شبيب عن عبد الرزاق وقال لانعلم أحدا قال عن عبيد الله عن ابن عباس عن
أبي هريرة الاعداء الرزاق عن معمر ورواه غير واحد فلم يذكروا أبا هريرة انتهى وأخرجه الذهلي في العلل عن اسحق
ابن ابراهيم بن راهويه عن عبد الرزاق فاقصر على ابن عباس ولم يذكر أبا هريرة وكذا قال أحد في مسنده قال
اسحق عن عبد الرزاق كان معمر يتقدمه حتى جاء زمعة بكتاب فيه عن الزهري كاذكرناه وكان لا يشك فيه بعد ذلك
وأخرجه مسلم من طريق الزبيدي أخبرني عن عبيد الله بن عباس أو أبا هريرة هكذا بالشك وأخرجه مسلم عن ابن أبي
عمير عن سفيان بن عيينة مثل رواية ونس وذكر الحيدى ان سفيان بن عيينة كان لا يذكر فيه ابن عباس قال فلما كان في آخر زمانه
أثبت فيه ابن عباس أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق الحيدى هكذا وقد مضى ذكر الاختلاف فيه على
الزهري مستوعبا حيث ذكره المصنف في باب الرؤيا بالليل وبالله التوفيق قال الذهلي الخفيف رواية الزبيدي
وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية يونس ومن تابعه وقد جزم بذلك في الإيمان والنور حيث قال وقال ابن
عباس قال النبي ﷺ لا بى بكر لا تقسم فجزم بأنه عن ابن عباس (قوله ان رجلا) لم أقف على اسمه ووقع عند
مسلم زيادة في أوله من طريق سليمان بن كثير عن الزهري ولفظه ان رسول الله ﷺ كان بما يقول لأصحابه من
رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها له فجاء رجل فقال قال القرطبي معنى قوله فليقصها ليذكر قصتها ويتبع جزئياتها حتى
لا يترك منها شيئا من قصص الاثر اذا اتبعه وأعبرها أى أفهرها ووقع بيان الوقت الذى وقع فيه ذلك في رواية
سفيان بن عيينة عند مسلم أيضا ولفظه جاء رجل الى النبي ﷺ منصرفه من احد وعلى هذا فهو من مراسيل الصحابة
سواء كان عن ابن عباس أو عن أى هريرة أو من رواية ابن عباس عن أى هريرة لان كلا منهما لم يكن في ذلك
الزمان بالمدينة أما ابن عباس فكان صغيرا مع أبويه بمكة فان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح وأحد
كانت في شوال في السنة الثالثة وأما أبو هريرة فأتى قدم المدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع (قوله انى رأيت)
كذا للاكثر وفي رواية ابن وهب انى أرى كأنه لقوة تحققة الرؤيا كانت بمثابة بين عينيه حتى كأنه يراها حينئذ (قوله
ظلة) ضم الظاء المعجمة أى سحابة لها ظل وظل ما أظل من سقيفة ونحوها يسمى ظلة قاله الخطابي وقال ابن فارس
الظلة أول شيء يظل زاد سليمان بن كثير في روايته عند الدارمي وأبي عوانة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند
ابن ماجه بين السماء والارض (قوله تنظف السمن والعسل) بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها ومعناه تقطر
بناف وطاء مضمومة ويجوز كسرهما يقال تنظف الماء اذا سال وقال ابن فارس ليلة طوف امطرت الى الصبح
(قوله فارى الناس يتكففون منها) أى يأخذون باكفهم في رواية ابن وهب بأيديهم قال الخليل تكفف بسط كفه
ليأخذ ووقع في رواية الترمذى من طريق معمر يستقون بمهمة ومثناة وقاف أى يأخذون في الاسقية قال القرطبي
يحتمل ان يكون معنى يتكففون يأخذون كفاينهم وهو أليق بقوله بعد ذلك فالمستكر والمستقل (قلت) وما أدري
كيف يجوز أخذ كفى من كفه ولا حاجة فيما احتج به لا سياتى (قوله فالمستكر والمستقل) أى الآخذ كثيرا
والآخذ قليلا ووقع في رواية سليمان بن كثير بنير ألف ولام فيهما وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد فن بين

الواصل من السماء إلى الأرض قال الحق الذي أنت عليه تأخذ به فيعلم الله ، ثم يأخذ به رجل من بعدك فيعلم به ، ثم يأخذ رجل آخر فيعلم به ، ثم يأخذ رجل آخر فينقطع به ثم يوصل له فيعلم به فأخبرني يارَسُولَ اللَّهِ بِأَيِّ أَنْتَ أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَبْتُ بَعْضًا وَأَخْطَأْتُ بَعْضًا ، قَالَ قَوَاهُ لِتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ ، قَالَ لَا تُنْقِصُنِي

مستكثر ومستقل وبين ذلك (قوله وإذا سبب) أي حبل (قوله واصل من الأرض إلى السماء) (في رواية ابن وهب وأرى سيبا واصل من السماء إلى الأرض وفي رواية سليمان بن كثير ورأيت لها سيبا واصلًا وفي رواية سفيان بن حسين وكان سيبا دل من السماء) (قوله فأراك أخذت به فعلوت) في رواية سليمان بن كثير فأعلاك الله (قوله ثم أخذ به) كذا للكثر ولبعضهم ثم أخذه زاد ابن وهب في روايته من بعد وفي رواية ابن عينة وابن حسين من بعدك في الموضعين (قوله فعلا به) زاد سليمان بن كثير فأعلاك الله وهكذا في رواية سفيان بن حسين في الموضعين وقوله ثم أخذ به رجل آخر فانقطع زاد ابن وهب ها به وفي رواية سفيان بن حسين ثم جاء رجل من بعدكم فأخذ به قطع به (قوله ثم وصل) في رواية ابن وهب فوصل له وفي رواية سليمان بن حسين قطع به ثم وصل له فانصل وفي رواية سفيان بن حسين ثم وصل له (قوله بأي أنت) زاد في رواية معمر وأمي (قوله والله لتدعني) بتشديد النون وفي رواية سليمان بن كثير ل (قوله فأعبرها) في رواية ابن وهب فلا عبرتها بزيادة التأكيد باللام والنون ونحوه في رواية معمر ومثله في رواية الزبيدي (قوله أعبرها) في رواية سفيان عند ابن ماجه عبرها بالتشديد وفي رواية سفيان بن حسين فأذن له زاد سليمان وكان من أعبر الناس للرؤيا بعد رسول الله ﷺ (قوله وأما الظلة فالإسلام) في رواية ابن وهب وكذا لمعمر والزبيدي فظلة الإسلام ورواية سفيان كرواية الليث وكذا سليمان بن كثير وهي التي يظهر ترجيحها (قوله فالقرآن حلاوته تنطف) في رواية ابن وهب حلاوته ولينه وكذا في رواية سفيان ومعمر وبينه سليمان بن كثير في روايته فقال وأما وأما العسل والسمن فالقرآن في حلاوة العسل ولين السمن (قوله فالمستكثر من القرآن والمستقل) زاد ابن وهب في روايته قبل هذا وأما ما يتكفف الناس من ذلك وفي رواية سفيان فالأخذ من القرآن كثيرا وقليلًا وفي رواية سليمان بن كثير فهم حلة القرآن (قوله وأما السبب الخ) في رواية سفيان بن حسين وأما السبب فما أنت عليه تعلم فيعلم الله (قوله ثم يأخذ به رجل) زاد سفيان بن حسين وابن وهب من بعدك زاد سفيان بن حسين على منهاجك (قوله ثم يأخذ به) في رواية سفيان بن حسين ثم يكون من بعد كما رجل يأخذ ماخذ كما (قوله ثم يأخذ به رجل) زاد ابن وهب آخر (قوله فيعلم به ثم يوصل له فيعلم به) زاد سفيان بن حسين فيعلم به (قوله فأخبرني يارَسُولَ اللَّهِ بِأَيِّ أَنْتَ أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ) في رواية سفيان هل أصبت يارَسُولَ اللَّهِ أَمْ أَخْطَأْتُ (قوله أصبت بعضًا وأخطأت بعضًا) في رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين أصبت وأخطأت (قوله قال فراهه) زاد ابن وهب يارَسُولَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّفَقَا لِتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ) في رواية ابن وهب مالا الذي أخطأت وفي رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه فقال أبو بكر أقسمت عليك يارَسُولَ اللَّهِ لِتُخْبِرَنِي بِالَّذِي أَصَبْتُ مِنَ الَّذِي أَخْطَأْتُ وفي رواية معمر مثله لكن قال مالا الذي أخطأت ولم يذكر الباقي (قوله قال لا تنقسم) في رواية ابن ماجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنقسم ياأبا بكر ومثله لمعمر لكن دون قوله ياأبا بكر وفي رواية سليمان بن كثير مالا الذي أصبت ومالا الذي أخطأت فإني إن يخبره قال الداودي قوله لا تنقسم أي لا تكرر يمينك فإني لا أخبرك وقال الملب توجه تعبير أبي بكر إن الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني إسرائيل وكذلك الإسلام بقي الأذى وينعم به المؤمن في الدنيا والآخرة وأما العسل فإن الله جملة شفاء للناس وقال تعالى إن القرآن شفاء لما في الصدور وقال انه شفاء ورحمة للمؤمنين وهر حلو على الاسماع كحلاوة العسل في المذاق وكذلك جاء في الحديث ان في السمن شفاء قال القاضي عياض وقد يكون عبر الظلة بذلك لما نطقت العسل والسمن اللذين عبرهما بالقرآن وذلك انما

كان عن الاسلام والشرعة والسبب في اللغة الجبل والعهد والميثاق والذين أخذوا به بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 واحدا بعد واحد هم الخلفاء الثلاثة وعثمان هو الذي انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصا قال المهلب وموضع الخطأ في
 قوله ثم وصل لان في الحديث ثم وصل ولم يذكر له « قلت » بل هذه اللفظة وهي قوله له وان سقطت من رواية
 الشيخ عند الاصيل وكريمة فهي ثابتة في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة وكذا في رواية السفي وهي ثابتة في رواية
 ابن وهب وغيره كلهم عن يونس عند مسلم وغيره وفي رواية معمر عند الترمذي وفي رواية سفيان بن عيينة عند
 النسائي وابن ماجه وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد وفي رواية سليمان بن كثير عند الدارمي وابي عوانة كلهم عن
 الزهري وسليمان بن كثير في روايته فوصل له فاقطع ثم بنى المهلب على ما توهمه فقال كان ينبغي لاني بكر ان يقف حيث
 وقعت الرواية لا يذكر الموصول له فان المعنى أن عثمان انقطع به الجبل ثم وصل لغيره أي وصلت الخلافة لغيره انتهى وقد
 عرفت أن لفظة له ثابتة في نفس الخبر فالمعنى على هذا أن عثمان كاد ينقطع عن الحاق بصاحبه بسبب ما وقع له من
 تلك القضايا التي أنكرها ضبر عنها باقطلاع الجبل ثم وقعت له الشهادة فاقطع بهم فغير عنه بأن الجبل وصل له
 فاقطع فالتحق بهم فلم يتم في تبين الخطأ في التعبير المذكور ما توهمه المهلب والعجب من القاضي عياض فانه قال
 في الاكمال قبل خطؤه في قوله فيوصل له وليس في الرواية إلا أنه وصل وليس فيها له ولذلك لم يوصل لعثمان وإنما
 وصلت الخلافة لعلي وموضع التعجب سكونه عن تعقب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة وهي له ثابتة في صحيح
 مسلم الذي يتكلم عليه ثم قال وقيل الخطأ هنا بمعنى الترك أي تركت بعضا لم تفسره وقال الاسماعيلي قيل السبب في
 قوله وأخطأت بعضا أن الرجل لما قص على النبي ﷺ رؤياه كان النبي ﷺ أحق بتعبيرها من غيره فلما طلب تعبيرها
 كان ذلك خطأ فقال أخطأت بعضا لهذا المعنى والمراد بقوله قيل ابن قتيبة فانه القائل لذلك فقال إنما أخطأ في مبادرته
 بتفسيرها قيل أن يأمره به وواقعه جماعة على ذلك وتعقبه النووي بما لغيره فقال هذا فاسد لأنه ﷺ قد أذن له في
 ذلك وقال أعبرها (قلت) مراد ابن قتيبة أنه لم يأذن له ابتداء بل يادر هو فسأل أن يأذن له في تعبيرها فأذن له فقال
 أخطأت في مبادرتك السؤال أن تتولى تعبيرها لا أنه أراد أخطأت في تعبيرك لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر
 لأنه خلاف ما يقدر السمع من جواب قوله هل أصبت فان الظاهر أنه أراد الاصابة والخطأ في تعبيره لا لكونه
 التمس التعبير ومن ثم قال ابن التين ومن بعده الأشبه بظاهر الحديث أن الخطأ في تأويل الرواية أي أخطأت في
 بعض تأويلك (قلت) ويؤيده توبخ البخاري حيث قال من لم ير الرواية لأول عار إذا لم يصب ونقل ابن التين
 عن أبي محمد بن أبي زيد وأبي محمد الاصيل والداودي نحو ما نقله الاسماعيلي ولعظمه أخطأ في سؤاله أن يعبرها وفي
 تعبيره لما بحضرة النبي ﷺ وقال ابن هبيرة إنما كان الخطأ لكونه أقدم ليعبر بها بحضرة النبي ﷺ ولو كان الخطأ
 في التعبير لم يقره عليه وأما قوله لا تقسم فعناه أنك إذا تفكرت فيها أخطأت به عليه قال والذي يظهر أن أبا بكر أراد
 أن يعبرها فيسمع رسول الله ﷺ ما يقوله فيعرف أبو بكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله ﷺ قال ابن التين
 وقيل أخطأ لكون المذكور في الرواية شيئين العمل والسمن ففسرهما بشيء واحد وكان ينبغي أن يفسرهما بالقرآن
 والسنة ذكر ذلك عن الطحاوي (قلت) وحكاها الخطيب عن أهل العلم بالتعبير وجزم به ابن العربي فقال قالوا هنا
 وهم أبو بكر فانه جعل السمن والعمل معنى واحدا وهما معنيان القرآن والسنة قال ويحتمل أن يكون السمن والعمل
 العلم والعمل ويحتمل أن يكونا الفهم والحفظ وأيد ابن الجوزي ما نسب للطحاوي ما أخرجه أحد عن عبد الله بن
 عمرو بن العاص قال رأيت فيما يرى النائم فان في إحدى أصبعي سمن وفي الأخرى عدلا فالتقيا فلما أصبحت
 ذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال قرأ الكتابين التوراة والفرقان فكان يقوهما (قلت) ففسر العمل بشيء والسمن
 بشيء قال النووي قيل إنما لم ير النبي ﷺ قسم أبي بكر لأن إبرار القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مفسدة ولا
 مشقة ظاهرة فان وجد ذلك فلا إبرار ولعل المفسدة في ذلك ما عله من سبب انقطاع السبب بمشأن وهو قوله
 هؤلاء الحروب والفن المترتبة عليه فكره ذكرها خوف شيوعها ويحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لو ذكر له السبب

لزم منه أن يؤمن بين الناس لمبادرته ويحتمل أن يكون خفوه في ترك تعيين الرجال المذكورين فلما برقعه لازم أن يعينهم ولم يؤمر بذلك إذ لو عينهم لكان نصا على خلافتهم وقد سبقت مشيئة الله أن الخلافة تكون على هذا الوجه فترك تعيينهم خشية أن يقع في ذلك مفسدة وقيل هو علم غيب فجاز أن يختص به ويخفى عن غيره وقيل المراد لقوله أخطأت وأصبت أن تعبير الرؤيا مرجحه الظن والظن يخطئ ويصيب وقيل لما أراد الاستبداد ولم يصبر حتى يفاد جاز منه ما يستفاد فكان المنع كالنأديب له على ذلك (قلت) وجميع ما تقدم من لفظ الخطأ والتوم والتأديب وغيرها إنما أحكيه عن قائله ولست راضيا باطلاله في حق الصديق وقيل الخطأ في خلع عثمان لأنه في المنام رأى أنه أخذ بالسبب فانقطع به وذلك يدل على اغتلاعه بنفسه وتفسير أبي بكر بأنه يأخذ به رجل فيقطع به ثم يوصل له وعثمان قد قتل قبرا ولم يخلع نفسه فالصواب أن يعمل وصله على ولاية غيره وقيل يحتمل أن يكون ترك إبرار القسم لما يدخل في الهوس لا سيما من الذي انقطع في يده السبب وإن كان وصل وقد اختلف في تفسير قوله فقطع فقل معناه قتل وأنكره القاضي أبو بكر بن العربي فقال ليس معنى قطع قتل إذ لو كان كذلك لشاركه عمر لكن قتل عمر لم يكن بسبب العلو بل بجهة عداوة خصومة وقتل عثمان كان من الجهة التي علاها وهي الولاية فلذلك جعل قتله قطعاً قال وقوله ثم وصل يعني بولاية علي فكان الجبل موصولاً ولكن لم يرفعه علواً كذا قال وقد تقدم البحث في ذلك ووقع في تنقيح الزركشي ما نصه والذي انقطع به ووصل له هو عمر لأنه لما قتل وصل له بأهل الشورى وبعثان كذا قال وهو مبني على أن المذكور في الخبر من الرجال بعد النبي ﷺ اثنان فقط وهو اختصار من بعض الرواة وإلا فعدد الجمهور ثلاثة وعلى ذلك شرح من تقدم ذكره والله أعلم قال ابن العربي وقوله أخطأت بعضا اختلف في تعيين الخطأ فقيل وجه الخطأ تسوره على التعبير من غير استئذان واحتمل النبي ﷺ مكانه من (قلت) تقدم البحث فيه قال وقيل أخطأ لقسمه عليه وقيل لجعله السمن والصل معنى واحداً وهما معنيان وأبدوه بأنه قال أخطأت بعضاً وأصبت بعضاً ولو كان الخطأ في التقديم في اليسار أو في اليمين لما قال ذلك لأنه ليس من الرؤيا وقال ابن الجوزي الإشارة في قوله أصبت وأخطأت لتعريف الرؤيا وقال ابن العربي بل هذا لا يلزم لأنه يصح أن يريد به أخطأت في بعض ما جرى وأصبت في البعض ثم قال ابن العربي وأخبرني أبي أنه قيل وجه الخطأ أن الصواب في التعبير أن الرسول هو الظلة والسمن والصل القرآن والسنة وقيل وجه الخطأ أنه جعل السبب الحق وعثمان لم ينقطع به الحق وإنما الحق أن الولاية كانت بالنبوة ثم صارت بالخلافة فاصطفت لأبي بكر ولعمر ثم انقطعت بعثمان لما كان ظن به ثم صحت برأيه فأعلاه الله ولحق بأصحابه قال وسألت بعض الشيوخ العارفين عن تعيين الوجه الذي أخطأ فيه أبو بكر فقال من الذي يعرفه ولئن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي ﷺ للتعيين خطأ فالتقدم بين يدي أبي بكر لتعيين خطئه أعظم وأعظم فالذي يقتضيه الدين والحزم الكف عن ذلك وقال الكرماني إنما أقدموا على تعيين ذلك مع كون النبي ﷺ لم يبينه لأنه كان يلزم من تعيينه مفسدة إذ ذاك فزال بعدد مع أن جميع ما ذكره إنما هو بطريق الاحتمال ولا يجزم في شيء من ذلك وفي الحديث من القواعد أن الرؤيا ليست لأول عابر كما تقدم تقريره لكن قال إبراهيم بن عبد الله الكرماني المعبر لا يغير الرؤيا عن وجهها عبارة عابر ولا غيره وكيف يستطيع مخلوق أن يغير ما كانت نسخه من أم الكتاب غير أنه يستحب لمن لم يتدرب في علم التأويل أن لا يتعرض لما سبق إليه من لا يشك في أمانته ودينه (قلت) وهذا مبني على تسليم أن المرائي تنسخ من أم الكتاب على وفق ما يعبرها العارف وما المانع أنها تنسخ على وفق ما يعبرها أول عابر وأنه لا يستحب إبرار القسم إذا كان فيه مفسدة وفيه أن من قال أقسم لا كفارة عليه لأن أبا بكر لم يرد على قوله أقسمت كذا قاله عياض ورده الزوي بأن الذي في جميع نسخ صحيح مسلم أنه قال فواته يا رسول الله لتحدثني وهذا صريح بين (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الإيمان والنور قال ابن التين فيه أن الأمر بإبرار القسم خاص بما يجوز الاطلاع عليه ومن ثم لم ير قدم أبي بكر لكونه سأل ما لا يجوز الاطلاع عليه لكل أحد (قلت) فيحتمل أن يكون منه ذلك

باب تبخير الرؤيا بعد صلاة الصبح **حدثني** مؤمل بن هشام أبو هشام جده ثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا عوف حدثنا أبو رجاء حدثنا سمره بن جندب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ مما يكثر أن يقول لأصحابه هل رأى أحد منكم من رؤيا قال قيقص عليه من شاء

لما سأله جهارا وأن يكون أعلم بذلك سرا وفيه الحث على تعليم علم الرؤيا وعلى تبخيرها وترك اغفال السؤال عنه وضميلها لما تشتمل عليه من الاطلاع على بعض الغيب وأسرار الكائنات قال ابن هيرة وفي السؤال من أبي بكر أولا وآخرا وجواب النبي ﷺ دلالة على انبساط أبي بكر معه وادلاله عليه وفيه أنه لا يعبر الرؤيا إلا عالم ناصح أمين حبيب وفيه أن العابر قد يخطئ. وقد يصيب وإن للعالم بالتعبير أن يسكت عن تبخير الرؤيا أو بعضها عند رجحان الكتمان على الذكر قال الملب ومجله اذا كان في ذلك عموم فاما لو كانت مخصوصة بواحد مثلا فلا بأس أن يخبره ليعد الصبر ويكون على أهبة من نزول الحادثة وفيه جواز اظهار العالم ما يحسن من العلم اذا خلصت نيته وأمن العجب وكلام العالم بالملم بحضرة من هو أعلم منه اذا اذن له في ذلك ضريحا أو ما قام مقامه ويؤخذ منه جواز مثله في الافاء والحكم وإن للتليذ أن يقسم على معمله إن يفيد الحكم (قوله **باب** تبخير الرؤيا بعد صلاة الصبح) فيه اشارة الى ضعف ما أخرجه عبدالرزاق عن معمر عن سعيد بن عبدالرحمن عن بعض علمائهم قال لا تقصص رؤياك على امرأة ولا تخبرها حتى تطلع الشمس وفيه اشارة الى الرد على من قال من أهل التعبير ان المستحب أن يكون تبخير الرؤيا من بعد طلوع الشمس الى الرابعة ومن العصر الى قبل المغرب فان الحديث دال على استحباب تبخيرها قبل طلوع الشمس ولا يخالف قولهم بكرامة تبخيرها في أوقات كرامة الصلاة قال الملب تبخير الرؤيا عند صلاة الصبح أولى من غيره من الأوقات لحفظ صاحبها لما تقرب عهده بها وقبل ما يعرض له نسيانها والحضور ذهن العابر وقلة تشغله بالفكرة فيما يتعلق بمعايشه ويعرف الرائي ما يعرض له بسبب رؤياه فيستبشر بالخير ويحذر من الشر ويتأهب لذلك وربما كان في الرؤيا تحذير عن معصية فيكف عنها وربما كانت انذارا للامر فيكون له موقفا قال فذه عدة فوائد لتبشير الرؤيا أول النهار انتهى ملخصاً (قوله حدثنا) في رواية غير أبي ذر حدثني (قوله مؤمل) بوزن محمد ميموز (ابن هشام أبو هشام) كذا لأبي ذر عن بعض مشايخه وقال الصواب أبو هشام وكذا هو عند غير أبي ذر وهو بمن وافقت كنيته اسم ابيه وكان صهر اسمعيل شيخه في هذا الحديث على ابنته ولم يخرج عنه البخاري عن غير اسمعيل وقد أخرج البخاري عنه هذا الحديث هنا تاما وأخرج في الصلاة قبل الجمعة وفي أحاديث الانبياء وفي التفسير عنه بهذا السند أطرافا وأخرجه ايضا تاما في اواخر كتاب الجنائز عن موسى بن اسمعيل عن جرير بن حازم عن ابي رجاء وأخرج في الصلاة وفي التهجيد وفي البيوع وفي بدء الخلق وفي الجهاد وفي أحاديث الانبياء وفي الأدب عنه منه بالسند المذكور أطرافا وأخرج مسلم قطعة من أوله من طريق جرير بن حازم وأخرجه احمد عن يزيد بن هرون عن جرير بن بتمامه وأخرج ايضا عن محمد بن جعفر غندر عنه عن عوف بن بتمامه (قوله حدثنا اسمعيل بن إبراهيم) هو الذي يقال له ابن علي وشيخه عوف هو الاعرابي وابو رجاء هو المطاردى واسمه عمران والسند كله بصريون (قوله كان رسول الله ﷺ يعني ما يكثر أن يقول لأصحابه) كذا لأبي ذر عن الكشميين وله عن غيره باسقاط يعني وكذا وقع عند الباقرين وفي رواية النسفي وكذا في رواية محمد بن جعفر مما يقول لأصحابه وقد تقدم في بدء الوحي ما نقل ابن مالك أنها بمعنى ما يكثر قال الطبري قوله ما يكثر خبر كان وما موصولة ويكثر صلته والضمير الراجع الى فاعل يقول وإن يقول فاعل يكثر وهل رأى أحد منكم هو المقول أي رسول الله ﷺ كاتنا من نفر الذين كثر منهم هذا القول فوضع موضع من تفخيا وتعظيما للجناب وتخبره كان رسول الله ﷺ يمجيد تبخير الرؤيا وكان له مشارك في ذلك منهم لأن الاكثر من هذا القول لا يصدر الا ممن تدرب فيه ووثق بأصابعه كقولك كان زيد من العلماء بالبحر

الله أَنْ يَقْصُرَ وَإِنَّهُ قَالَ ذَاتَ غَدَاةٍ إِنَّهُ أَنَا فِي اللَّيْلَةِ آتِيَانٍ وَإِنَّمَا ابْتِغَايَ وَإِنَّمَا قَالَا لِي اضْلُغِي
وَأَنَا انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا وَإِنَّا أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ وَإِذَا آخَرُ قَائِمٌ عَلَيْهِ بِصَخْرَةٍ وَإِذَا هُوَ

ومنه قول صاحبي السجن ليوسف عليه السلام: نبتا بتأويله أنا نراك من المحسنين أي من المجدين في عبارة الرؤيا
وعلى ذلك بما رأياه منه هذا من حيث البيان وأما من حيث النحو فيجوز أن يكون قوله هل رأي أحدكم رؤيا
مبتدا والخبر مقدم عليه على تأويل هذا القول بما يكثر رسول الله ﷺ أن يقوله ثم أشار إلى ترجيح الوجه الثاني
والمبادر هو الثاني وهو الذي اتفق عليه أكثر الشارحين (قوله فيقص) بضم أوله وفتح القاف (قوله ما شاء الله)
في رواية يزيد فيقص عليه من شاء الله وهو بفتح أوله وضم القاف وهي رواية النسخ وما في الرواية الأولى
للقصص ومن في الثانية للقصص ووقع في رواية جرير بن حازم فقال يوما فقال هل رأي أحد رؤيا فلما لا قال
لكن رأيت الليلة قال الطبري وجه الاستدراك أنه كان يجب أن يبرهنهم الرؤيا فلما قالوا رأينا شيئا كأنه قال أتم
مارأيت شيئا لكتفي رأيت وفي رواية أبي خلدة ففتح المعجمة وسكون اللام واسمه خالد بن دينار عن أبي رجاء عن
سمرة أن النبي ﷺ دخل المسجد يوما فقال هل رأي أحدكم رؤيا فليحدث بها فلم يحدث أحد بشيء فقال اني رأيت
رؤيا فاسمعوا مني أخرجه أبو عوانة (قوله وانه قال لسا ذات غداة) لفظ ذات زائد أو هو من إضافة
الشيء إلى اسمه وفي رواية جرير بن حازم عنه كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه وفي رواية يزيد بن هرون
عنه إذا صلى صلاة الغداة وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عند مسلم إذا صلى الصبح وبه تظهر مناسبة الترتيب وذكر ابن
أبي حاتم من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال صلى بنا رسول الله ﷺ يوما
صلاة الفجر فجلس الحديث بطوله نحو حديث سمرة والراوى له عن زيد ضعيف وأخرج أبو داود والنسائي من
حديث الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأي أحد الليلة رؤيا
وأخرج الطبراني بسند جيد عن أبي أمامة قال خرج علينا رسول الله ﷺ بعد صلاة الصبح فقال اني رأيت الليلة
رؤيا هي حق فاعقلوها فذكر حديثا فيه أشياء يشبه بعضها ما في حديث سمرة لكن يظهر من سياقه أنه حديث آخر
فان في أوله اناني رجل فأخذ يدي فاستبغى حتى اتى جبلا طويلا وعرا فقال لي ارقه قلت لا أستطيع فقال إني
سأسهله لك فجعلت كلما وضعت قدمي وضعتها على درجة حتى استويت على سواء الجبل ثم انطلقا فاذا نحن برجال
ونساء مشقة أشد انهم فقلت من هؤلاء قال الذين يقولون مالا يعلمون الحديث (قوله انه اناني الليلة) بالنصب (قوله
آتيان) في رواية هود عن عوف عند أبي شيبة اثنان وآتيان بالثك وفي رواية جرير رأيت رجلين آتياني وفي
حديث علي رأيت ملكين وسأني في آخر الحديث أنهما جبريل وميكائيل (قوله وانهما ابتغاني) بموحدة ثم
مشاة وبعد العين المهمة مثله كذا للآكثر وفي رواية الكشي بنون ثم موحدة ومعنى ابتغاني أرسلاني كذا
قال في الصحاح بعث وأبعثه أرسله يقال أبعثه إذا أثاره وأذهبه وقال ابن هيرة معنى ابتغاني ايقظاني ويحتمل
أن يكون رأي في المنام انهما ايقظاه فرأى ما رأى في المنام ووصفه بعد أن اتفق على أن منامه كاليقظة لكن لما
رأى مثلا كشفه التبريد على أنه كان مناما (قوله واني انطلقت معها) زاد جرير بن حازم في روايته إلى
إلى الأرض المقدسة وعند أحد إلى أرض فضاء أو أرض مستوية وفي حديث علي فاطمات إلى السماء وقولوا
أتينا على رجل مضطجع في رواية جرير مستلق على قفاه قوله وإذا آخر قائم عليه بصخرة في رواية جرير
بظهر أو صخرة وفي حديث علي فرقت على ذلك وأمامه آدمي ويد الملك صخرة يضرب بها هامة الأدمي (قوله
يهوى) بفتح أوله وكسر الواو أي يسقط يقال هوى بالفتح يهوى هويما سقط إلى أسفل وضبطه ابن التين بضم أوله
من الرباعي ويقال أهوى من بعد وهوى بفتح الواو من قرب (قوله بالصخرة رأسه فيلغ) بفتح أوله وسكون

يَهْوِي بِالصَّخْرَةِ لِرَأْسِهِ فَيَنْقُصُ رَأْسُهُ فَيَتَهَدُّ هَدُّ الْحَجَرِ مَا هُنَا فَيَتَبَعُ الْحَجَرُ فَيَأْخُذُهُ فَلَا
يَرْجِعُ إِلَيْهِ حَتَّى يَصْبَحَ رَأْسُهُ كَمَا كَانَ ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا قَعَلَ الْمَرَّةَ الْأُولَى قَالَ
قُلْتُ كُنْتُ سُبْحَانَ اللَّهِ مَا هَذَا؟ قَالَ قَالَا بِي انْطَلِقْ قَالَ فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُسْتَلْقٍ لِقَفَاهُ
وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِكُلُوبٍ مِنْ حَدِيدٍ وَإِذَا هُوَ يَأْتِي أَحَدَ شَيْئٍ وَجَنَهِ فَيُشْرِشِرُ شِدْقَهُ إِلَى
قَفَاهُ وَمَنْخَرَهُ إِلَى قَفَاهُ وَعَيْنَهُ إِلَى قَفَاهُ قَالَ وَرُبَّمَا قَالَ أَبُو رَجُلٍ فَيُشْرِشِرُ شِدْقَهُ إِلَى
الْآخِرِ فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا قَعَلَ بِالْجَانِبِ الْأَوَّلِ فَمَا يَفْرُغُ مِنْ ذَلِكَ الْجَانِبِ حَتَّى يَصْبَحَ ذَلِكَ الْجَانِبُ
كَمَا كَانَ ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ مِثْلَ مَا قَعَلَ الْمَرَّةَ الْأُولَى قَالَ قُلْتُ سُبْحَانَ اللَّهِ مَا هَذَا؟ قَالَ قَالَا
بِي انْطَلِقْ فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى مِثْلِ التَّنُورِ قَالَ فَأَحْسِبْ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فَإِذَا فِيهِ لَغَطٌ وَأَصْوَاتٌ

المثثة وفتح اللام بعدها عين معجمة أى يشدخه وقد وقع في رواية جرير فيشدخ والشدخ كسر الشىء الاجوف
وقوله فيتهدد الحجر فتح المثلين بينهما هاء ساكنة وفي رواية الكشميني فينادى بهمنين بدل الهامين وفي
رواية النسفي وكذا هو في رواية جرير بن حازم فيتهدها بها ثم همزة وكل بمعنى والمراد انه دفعه من علو الى
اسفل وتمدده اذا اعطى والهمزة تبدل من الهاء كثيرا وتداد اندحرج وهو بمعناه وقوله ههنا أى الى جهة الضارب
وقوله يتبع الحجر أى الذى رمي به «فياخذه» في رواية جرير فاذا ذهب لياخذه «قوله فلا يرجع اليه» أى
الى الذى شدخ راسه «قوله حتى يصبح راسه» في رواية جرير حتى يلثم وعند احمد عادر راسه كما كان وفي حديث
على فيقع دماغه جانبا وتقع الصخرة جانبا «قوله ثم يعود عليه» في رواية جرير فيعود اليه «قوله مثل ما فصل به
مرة الاولى» كذا لابي ذر والنسفي وغيرهما وكذا في رواية النضر بن شميل عن عوف عند ابي عوانة المرة
الاولى وهو المراد بالرواية الاخرى وفي رواية جرير فيصنع مثل ذلك قال ابن العربي جمعت العقوبة في راس هذه
الثومة عن الصلاة والنوم موضعه الرأس «قوله انطلق انطلق» كذا في المواضع كلها بالتكرير وسقط في بعضها
التكرار لبعضهم وامافى رواية جرير فليس فيها سبحان الله وفيها انطلق مرة واحدة «قوله فانطلقنا فأتينا على رجل
مستلق لقفاه» واذا آخر قائم عليه بكلوب من حديد تقدم في الجائز ضبط الكلوب وبيان الاختلاف فيه ووقع في
حديث على فاذا أنا بملك وامامه آدمي ويد الملك كلوب من حديد فيضعه في شدقه الايمن فيشقه الحديث «قوله فيشرشر
شدقه الى قفاه» أى يقطعه شقا والشدق جانب الفم وفي رواية جرير فيدخله في شقه فيشقه حتى يبلغ قفاه «قوله
ومنخره» كذا بالافراد وهو المناسب وفي رواية جرير ومنخره بالثنية «قوله قال وربما قال ابو رجاء فيشق»
أى بدل فيشرشر وهذه الزيادة ليست عند محمد بن جعفر «قوله ثم يتحول الى الجانب الآخر الخ» اختصره في
رواية جرير بن حازم ولفظه ثم يخرج به فدخله في شقه الآخر ويلثم هذا الشق فهو يفعل ذلك به قال ابن العربي
شرشرة شلق الكاذب انزال العقوبة بحمل المعصية وعلى هذا تجري العقوبة في الآخرة بخلاف الدنيا ووقت هذه
القصة مقدمة في رواية جرير على قصة الذى يشدخ راسه قال الكرماني الواو لا ترتب والاختلاف في كونه مستلقا
وفي الاخرى مضطجعا والآخر كان جالسا وفي الاخرى قائما يحمل على اختلاف حال كل منهما «قوله فأتينا على
مثل التنور» في رواية محمد بن جعفر مثل بناء التنور زاد جرير اعلاه ضيق واسفله واسع يوقد تحته نارا كذا فيه
بالصب ووقع في رواية احمد تنوقد تحته نار بالرفع وهى رواية ابي ذر وعليها اقصرى الحميدى في جمعه وهو
واضح وقال ابن مالك في كلامه على مواضع من البخارى يوقد تحته نارا بالصب على التمييز وأسند برقد الى ضمير

قَالَ قَاطِلُنَا فِيهِ قَاتِلًا فِيهِ رَجُلًا وَنِسَاءً عُرَاهُ وَإِذَا هُمْ بِأَتَيْهِمْ لَهْبٌ مِنْ أَسْفَلٍ سَنَهُمْ قَاتِلًا أَنَاهُمْ
 ذَلِكَ اللَّهْبُ ضَوْضُوا قَالَ قُلْتُ لَهْمَا مَا هُنَا؟ قَالَ قَالَا لِي انْطَلِقْ انْطَلِقْ قَالَ قَاطِلُنَا قَاتِلُنَا
 عَلَى نَهْرٍ حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ أَحْمَرُ مِثْلَ الدَّمِ ، وَإِذَا فِي النَّهْرِ رَجُلٌ سَابِحٌ يَسْتَبِحُ ، وَإِذَا
 عَلَى شَطِئِ النَّهْرِ رَجُلٌ قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ حِجَارَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَإِذَا ذَلِكَ السَّابِحُ يَسْتَبِحُ ، ثُمَّ يَأْتِي
 ذَلِكَ الَّذِي قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ الْحِجَارَةَ يَفْقَرُ لَهُ فَاهُ فَيُلْقِيهِمْ حَجَرًا فَيَنْطَلِقُ يَسْتَبِحُ ، ثُمَّ يَرْجِعُ
 إِلَيْهِ كَلُمًا رَجَعَ إِلَيْهِ فَقَرَّ لَهُ قَادُ فَأَلْقَمَهُ حَجَرًا قَالَ قُلْتُ لَهْمَا مَا هَذَا؟ قَالَ قَالَا لِي
 انْطَلِقْ انْطَلِقْ قَالَ قَاطِلُنَا قَاتِلُنَا عَلَى رَجُلٍ كَرِيهِ الْمَرْأَةِ كَأَكْرَهٍ مَا أَنْتَ رَأَى رَجُلًا مَرَأَةً
 وَإِذَا عِنْدَهُ نَارٌ يَحْتَبُهَا وَيَسْفِي حَوْلَهَا . قَالَ قُلْتُ لَهْمَا مَا هَذَا؟ قَالَ قَالَا لِي انْطَلِقْ انْطَلِقْ قَاطِلُنَا
 قَاتِلُنَا عَلَى رَوْضَةٍ مُعْتَمَةٍ فِيهَا مِنْ كُلِّ نَوْرِ الرِّيْعِ . وَإِذَا بَيْنَ ظَهْرِي الرَّوْضَةِ رَجُلٌ طَوِيلٌ لَا

عائد على الثقب كقولك مررت بامرأة يتضوع من أردانها طيبا والتقدير يتضوع طيب من أردانها فكانه قال توقد
 ناره تحته فيصح نصب ناراً على التمييز قال ويجوز أن يكون فاعل توقد موصولا بفتح فعذف وبقيت مكه دالة عليه
 لوضوح المعنى والتقدير توقد الذي تحته ناراً وهو على التمييز أيضاً وذكر لحذف الموصول في مثل هذه عدة شواهد
 (قوله فأحسب أنه كان يقول قاتلنا فيه لفظ وأصوات) في رواية جرير ثقب قد بنى بناء التثنية وفيه رجال ونساء
 (قوله وإدامهم بأنهم لهب من أسفل منهم قاتلنا ذلك اللهب ضوضوا) بغير همزة لا كثر وحكى الهمز آخر ضوضوا
 أصواتهم مختلفة ومنهم من سهل الهمزة قال في الهاية الضوضاء أصوات الناس ولظلم وكذا الضوضى بلاهاء
 مقصور وقال الحميدى المصدر بغير همز وفي رواية جرير فاذا اقتربت ارتفعوا حتى كادوا أن يخرجوا فاذا خدعت
 رجعوا وعند أحد فاذا أوقدت بدل اقتربت (قوله قاتلنا على نهر حسبت أنه كان يقول أحمر مثل الدم) في رواية
 جرير بن حازم على نهر من دم ولم يقل حسبت (قوله سابع يسبح) بفتح أوله وسكون الهملة بعدها موحدة مفتوحة
 ثم حاء مهملة أى يعم (قوله ثم يأتي ذلك الذى) فاعل يأتي هو السابح وذلك في موضع نصب على
 المفعولية (قوله فيفقر له فاه) بفتح أوله وسكون الفاء وفتح العين المعجمة بعدها راء أى يفتح وزنه ومعناه
 (قوله كلما رجع إليه) في رواية المستمل كما رجع إليه فقفر له فاه ووقع في رواية جرير ابن حازم قاتل
 الرجل الذى في النهر فاذا أراد أن يخرج رعى الرجل بحجر في فيه ورده حيث كان وجمع بين الروايتين
 أنه اذا أراد أن يخرج ففرقاه وأنه يلقيه الحجر يرميه إياه (قوله كرهى المرأة) بفتح الميم وسكون الراء
 وهمزة ممدودة بعدها هاء تأنيث قال ابن التين أصله المراءة تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت الفاء وزنه مفتحة
 (قوله كما كره ما أنتراه رجلاً امرأة) بفتح الميم أى فبح النظر (قوله وإذا عنده نار) في رواية يحيى بن سعيد
 القطان عن عوف عند الاسماعلى عند نار (قوله يحشها) بفتح أوله ويضم الحاء المهملة وتشديد الشين
 المعجمة من الثلاثى وحكى المطالع ضم أوله من الرباعى وفي رواية جرير بن حازم يحشها بسكون الحاء وضم
 الشين المعجمة المسكورة (قوله ويسعى حولها) في رواية جرير ويوقدها وهو تفسير يحشها قال الجوهري حششت
 النار أحشها حشاً أو قدتها وقال في التهذيب حششت النار بالحطب ضمنت ما تفرق من الحطب إلى النار وقال ابن
 العربى حش ناراً حركها (قولها قاتلنا على روضة معتمة) بضم الميم وسكون الهملة وكسر المثناة وتخفيف الميم
 بعدها هاء تأنيث ولبعضهم بفتح المثناة وتشديد الميم يقال اعتم البيت اذا اكتمل ونخلت عتبة طوبى وقال الداودى

أَكَادَرَى رَأْسَهُ طَوْلًا فِي السَّمَاءِ، وَإِذَا حَوْلَ الرَّجُلِ مِنْ أَكْثَرٍ وَلِذَا رَأَيْتَهُمْ قَطُ، قَالَ قُلْتُ
كَمَئَا هَذَا مَا هُوَ لَا قَالَ قَالًا لِي انْطَلِقْ انْطَلِقْ قَالَ وَنَظَلَقْنَا فَأَتَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ عَظِيمَةٍ لَمْ أَرَ
رَوْضَةً قَطُ أَكْظَمَ مِنْهَا وَلَا أَحْسَنَ قَالَ قَالًا لِي اِرْقُ فِيهَا قَالَ فَأَرْتَقِينَا فِيهَا فَأَتَيْنَا إِلَى مَدِينَةٍ مَبْنِيَةٍ بَلْبِنِ
ذَهَبٍ وَلَبِنِ فُضَّةٍ فَأَتَيْنَا بَابَ الْمَدِينَةِ فَاسْتَفْتَحْنَا فَمُشِحَ لَنَا قَدْ خَلَّانَا فَتَلَقَّانَا فِيهَا رِجَالُ شَطْرٍ
مِنْ خَلْقِهِمْ كَأَحْسَنَ مَا أَنْتَ رَأَى، وَبِشَطْرٍ كَأَفْتَحَ مَا أَنْتَ رَأَى، قَالَ قَالَا لَهُمْ اذْهَبُوا قَقْعُوا فِي ذَلِكَ
النَّهْرِ، قَالَ وَإِذَا نَهْرٌ مُعْتَرِضٌ يُجْزِي كَأَنَّ مَاءَهُ الْمُحَضُّ فِي الْبَيَاضِ قَدْ عَمُوا قَوَّعُوا فِيهِ ثُمَّ

اغتست الروضة غطاها الحصب وهذا كله على الرواية بتشديد الميم قال ابن التين ولا يظهر للخصيف وجه (قلت)
التي ظهر أنه من العنة وهو شدة الظلام فوصفها بشدة الحضرة كقوله تعالى مدهامتان وضبط ابن بطلان روضة
مقمة بكر العين المجمة وتشديد التون ثم نقل عن ابن دريد وأدغن ومغن إذا كثرت شجره وقال الخليل روضة
غناء كثيرة العشب وفي رواية جرير بن حازم روضة خضراء عظيمة (قوله من كل لون الربيع)
كذا لا كروفي رواية الكشميهني نور يفتح التون ويراد بدل لونه وهي رواية الضر بن شميل عند أبي عروانة النور بالفتح
الزهر (قوله وإذا بين ظهري الروضة) بفتح الراء وكسر الياء التحتانية ثنية ظهر وفي رواية يحيى بن سعيد بن يونس ظهراني
وهما بمعنى المراد وسطها (قوله رجل طويل) زاد النضر قائم (قوله لا أكاد أرى رأسه طولاً) بالنصب على التمييز
(قوله وإذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط) قال الطبري أصل هذا الكلام وإذا حول الرجل
ولدان ما رأيت ولدانا قط أكثر منهم ونظيره قوله بذلك لم أرو روضة قط أعظم منها ولما كان هذا التركيب يتضمن معنى
التي جازت زيادة من وصف التي تختص بالماضي المنفي وقال ابن مالك جاز استعمال قط في المبتدأ في هذه الرواية وهو جائز وغفل
أكثرهم عن ذلك فنصوه بالماضي المنفي (قلت) والذي وجه به الطبري حسن جدا ووجهه البرهان بأنه يجوز
أن يكون اكتفى بالماضي الذي يلزم التركيب إذ المعنى ما رأيتهم أكثر من ذلك أو التي مقدور سبق نظيره في قوله في
صلاة الصبح فصل بطول قيام رأيت قط (قوله قلت لها ما هؤلاء) في بعض الطرق ما هذا وعليها شرح الطبري (قوله
فأتينا إلى روضة عظيمة لم أرو روضة قط أعظم منها ولا أحسن قال قالا لى ارق فيها قال فارتقينا فيها) في رواية أحمد
والنسائي وأبي عروانة والاسماعيلي إلى دوحه بدل روضة الدوحة الشجرة الكبيرة وفيه فصعدا في في الشجرة وهي
التي تناسب الرق والصعود (قوله فأتينا إلى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة) اللبن بفتح اللام وكسر الموسدة
جمع لبنه وأصلها ما يبنى به من طين وفي رواية جرير بن حازم فادخلاني دارا لم أرقط أحسن منها فيها رجال
شيوخ وشباب ونساء وفتيان ثم أخرجاني منها فادخلاني دارا هي أحسن منها (قوله فتلقتاننا فيها رجال شطر من
خلقهم) بفتح الحاء وسكون اللام بعدها قاف أى هيئتهم وقوله شطر مبتدأ وكأحسن الخبر والكاف زائدة والجملة
صفة رجال وهذا الاطلاق يحتمل أن يكون المراد أن نصفهم حسن كله ونصفهم قبيح كله ويحتمل أن يكون كل
واحد منهم نصفه حسن ونصفه قبيح والثاني هو المراد ويؤيده قوله في صفته هؤلاء قوم خلطوا أى عمل كل
منهم عملا صالحا وخلطه بعمل سي (قوله قمعوا في ذلك النهر) بصيغة فعل الأمر بالوقوع والمراد أنهم يغمسون
فيه ليغسل تلك الصفة بهذا الماء الخاص (قوله نهر معترض) أى يجرى عرضا (قوله كان ماء المحض) بفتح الميم
وسكون المهملة بدل ماء معجمة هو اللبن الخالص عن الماء حلوا كان أو حامضا وقد بين جهة التشبيه بقوله من
البياض في رواية النسفي والاسماعيلي في البياض قال الطبري كأنهم سموا اللبن بالصفه ثم استعمل في كل صاف قال

رَجَعُوا إِلَيْنَا فَذَهَبَ ذَلِكَ السُّوءُ عَنْهُمْ قَصَارُوا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، قَالَ قَالَا لِي هَذِهِ جَنَّةُ عَدْنٍ
وهذه منزلك، قَالَ قَسِمَا بَصَرِي صَعْدًا فَإِذَا قَصَرُ مِثْلُ الرَّبَابَةِ الْبَيْضَاءِ، قَالَ قَالَا لِي هَذِهِ
مَنْزِلُكَ قَالَ قُلْتُ لَكُمَا بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمَا ذَرَانِي فَأَدْخَلَنِي قَالَا أَمَّا الْآنَ فَلَا وَأَنْتَ دَاخِلُهُ قَالَ
قُلْتُ لَكُمَا قَاتِي قَدْ رَأَيْتُ مِنْذُ اللَّيْلَةِ عَجَبًا، قَمَا هَذَا الَّذِي رَأَيْتُ؟ قَالَ قَالَا لِي أَمَّا إِنَّا سَتَجِيرُكَ،
أَمَّا الرَّجُلُ الْأَوَّلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يُبْلَغُ رَأْسُهُ بِالْحَجَرِ فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ
فَيَرْفُضُهُ وَيَتَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يُتَرَدَّرُ شِدْقُهُ إِلَى
قَفَاهُ وَمَنْخَرُهُ وَعَيْنُهُ إِلَى قَفَاهُ إِلَى قَفَاهُ فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَنْدُومُنِيَّتَهُ فَيَكْذِبُ الْكَذْبَةَ تَبْلُغُ الْآفَاقَ،

ويحتمل أن يراد بالماء المذكور غفو الله عنهم أو التوبة منهم كما في الحديث اغسل خطاياي بالماء والتلج والبرد (قوله)
ذهب ذلك السوء عنهم) أى صار القبيح كالشطرنج الحسن فذلك قال قصاروا في أحسن صورة (قوله قَالَا لِي هَذِهِ
عَدْن) يعنى المدينة (قوله قَسِمَا) بفتح السين المهملة وتخفيف الميم أى نظر الى فوق وقوله صعدا جنم المهملتين أى
ارتفع كثيرا وضبطه ابن التين بفتح العين واستبعد ضمها (قوله مثل الربابة) بفتح الراء وتخفيف الموحدين
المتوحدين وهى السحابة البيضاء ويقال لكل سحابة مفردة دون السحاب ولو لم تكن بيضاء وقال الخطابي الربابة
السحابة التى ركب بعضها على بعض وفى رواية جرير رفعت رأسى فإذا هو فى السحاب (قوله ذراني فأدخله قالا
أما الآن فلا وأنت داخله) فى رواية جرير بن حازم قلت دعانى أدخل منزلى قالا انه بقى لك عرلم لتسكلم ولو
استكلمته أتيت منزلك (قوله قَاتِي قَدْ رَأَيْتُ مِنْذُ اللَّيْلَةِ عَجَبًا) فاهذا الذى رأيت قال قالا لى (ما استعجبك)
فى رواية جرير قلت طوقنا بى الليلة وهى بموحدة وللمضمم بنون فأخبرانى عما رأيت قالا نعم (قوله فيرفضه)
بكسر الفاء ويقال بضمها قال ابن هبيرة رفض القرآن بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يوم أنه رأى فيه ما يوجب
رفضه فلما رفض أشرف الأشياء وهو القرآن عوقب فى أشرف أعضائه وهو الرأس (قوله ويتنام عن الصلاة
المكتوبة) هذا أوضح من رواية جرير بن حازم بلفظ عليه الله القرآن فام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالنهار فان
ظاهره أنه يعذب على ترك قراءة القرآن بالليل بخلاف روايه عوف فانه على ترك الصلاة المكتوبة ويحتمل أن
يكون التعذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل (قوله يندومنيته) أى يخرج منه مبكرا (قوله فيكذب
الكذبة تبلغ الآفاق) فى رواية جرير بن حازم فكذب يحدث بالكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق فيصنع به الى يوم القيامه
وفى رواية موسى بن اسمعيل فى أواخر الجنائز والرجل الذى رأيت يشق شدة فكذب قال ابن مالك لابد من جعل
الموصوف الذى هنا للمعين كالعام حتى جاز دخول الفاء فى خبره أى المراد هو وأمثاله كذا نقله الكرمانى ولفظ
ابن مالك فى هذا شاهد على أن الحكم قد يستحق بحزم العلة وذلك لأن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره الا اذا
كان شيئا بمن الشرطية فى العموم واستقبال ما يتم به المعنى نحو الذى يأتينى فكرم ولو كان المقصود بالذى معينا
زالت مشابهته بمن وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين نحو زيد
فكرم لم يجر فكذا الذى لا يجوز الذى يأتينى اذا قصدت به معينا لكن الذى يبقى عند قصد التعيين شبهه فى اللفظ
بالذى يأتينى عند قصد العموم فجاز دخول الفاء حملا للشيء على الشيء ونظيره قوله تعالى وما أصابكم يوم التتى
الجمعان فإذا ن الله فان مدلول ما معين ومدلول أصابكم ماض الا انه روعى فيه التشبيه القظى لشبه هذه الآية بقوله
تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم فأجرى ما فى مصاحبة الفاء مجرى واحدا انتهى قال الطيلى هذا كلام
متين لكن جواب الملكين تفصيل لتلك الرؤيا المتعددة المبهمة لابد من ذكر كلمة التفصيل وتقديرها فالجواب

وَأَمَّا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ الْمُرَّةُ الَّذِينَ فِي مِثْلِ بِنَاءِ التَّوْرِ فَأَنَّهُمُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَالزَّوْجَانِ ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي
 أَتَيْتَ عَلَيْهِ يَسْجُ فِي النَّهْرِ وَيُلْقِمُ الْحَجَرَ فَإِنَّهُ أَكَلَ الرِّبَا ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الْكَرْبَةُ الْمُرَّةُ الَّذِي عِنْدَ
 النَّارِ يَحْمِشُهَا وَيَسْفِي حَوْلَهَا فَإِنَّهُ مَالِكٌ خَازِنُ جَهَنَّمَ ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِي الرِّوَضَةِ فَإِنَّهُ
 إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَمَّا الْوِلْدَانُ الَّذِينَ حَوْلَهُ فَكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ قَالَ فَقَالَ بَعْضُ
 الْمُسْلِمِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ ، وَأَمَّا
 الْقَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا شَطْرًا مِنْهُمْ حَسَنًا وَشَطْرًا قَبِيحًا فَإِنَّهُمْ قَوْمٌ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ
 سَيِّئًا تَحَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

أما ثم قال والقاء في قوله فأولاد الناس جاز دخولها على الخبر لأن الجملة معطوفة على مدخول أما في قوله أما الرجل
 وقد تحذف القاء في بعض المحفوظات نظرا إلى أن أما لما حذفت حذف مقصاضها وكلاهما جاز وبالله التوفيق وقوله
 تحمل بالتخفيف الأكثر وبعضهم بالتشديد وإنما استحق التعذيب لما ينشأ عن تلك الكذب من الفساد وهو فيها
 عتار غير مكره ولا ملجأ قال ابن هيرة لما كان الكاذب يساعد أفقه وعينه لسانه على الكذب يترويع باطله
 وقت المشاركة بينهم في العقوبة (قوله في مثل بناء التور) في رواية جرير والذي رأيته في النسخ (قوله فأنهم الزناة)
 مناسبة المرعى لهم لاستحقاقهم أن يفضحوا لأن عادتهم أن يستروا في تلك الخلوة فمقربوا بالهتك والحكمة في
 إتيان العذاب من تحتهم كون جنابهم من أعضائهم السفلى (قوله فأنه أكل الربا) قال ابن هيرة إنما عوقب أكل
 الربا بساكن في النهر الأحمر والقامه الحجارة لأن أصل الزبا يجري في الذهب والذهب أحر وأما القام الملك له
 الحجر إشارة إلى أنه لا يبقى عنه شيئا وكذلك الربا فإن صاحبه يتخيل أن ماله يرداد والله من ورائه محقه (قوله الذي
 عند النار) في رواية الكشميني عنده النار (قوله خازن جهنم) إنما كان كربة الرؤية لأن في ذلك زيادة في عذاب
 أهل النار (قوله وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فأنه إبراهيم) في رواية جرير والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم
 وإنما اخص إبراهيم لأنه أبو المسلمين قال تعالى ملة أيكم إبراهيم وقال تعالى إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه
 الآية (وأما الولدان الذين حوله فكل مولود على الفطرة) في رواية النضر بن شميل ولد على الفطرة وهي أشبه
 بقوله في الرواية الأخرى وأولاد المشركين وفي رواية جرير فأولاد الناس لم أر ذلك إلا في هذه الطريقة ووقع في
 حديث أبي أمامة الذي نهت عليه في أول شرح هذا الحديث ثم انطلقنا فإذا نحن بجوار وغلمان يلعبون بين نهرين فقلت
 ما هؤلاء قال ندية المؤمنين (قوله فقال بعض المسلمين) لم أقف على اسمه (قوله وأولاد المشركين) تقدم البحث فيه
 مستوفى في أواخر الجناز وظاهره أنه عليه السلام (قوله بأولاد المسلمين في حكم الآخرة ولا يعارض قوله هم من آباءهم لأن ذلك حكم
 الدنيا) (قوله أما القوم الذين كانوا شطرا منهم حسن وشطرا منهم قبيح) كذا في الموضعين ينصب شطرا لغيره في ذكر شطري
 الموضعين بالرفع وحسنوا قبيحا بالنصب ولكل وجه وللنفس والاسماعيلي بالرفع في الجميع وعليه اقتصر الحميدى في جمعه
 وكان في هذه الرواية تامة والجملة حاله وزاد جرير بن حازم في روايته والدار الأولى التي دخلت دا. عامة المؤمنين
 وهذه الدار دار الشهداء وأنا جبريل وهذا ميكانيل وفي حديث أبي أمامة ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء أقبح
 شيء منظرًا وأنته ربحا كأنما ربحهم المراض قلت ما هؤلاء قال هؤلاء الزواني والزناة ثم انطلقنا فإذا نحن بموتى
 أشد شيء انتفاخا وأنته ربحا قلت ما هؤلاء قال هؤلاء موتى الكفار ثم انطلقنا فإذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر
 قلت ما هؤلاء قال هؤلاء موتى المسلمين ثم انطلقنا فإذا نحن برجال أحسن شيء وجها وأطيبه ربحا قلت ما هؤلاء

قال هؤلاء الصديقون والشهداء والصالحون الحديث وفي هذا الحديث من الفوائد ان الاسرار وقع مرارا بقطة ومنا
على أنحاء ثنى وفيه ان بعض العصاة يعذبون في البرازخ وفيه نوع من تخليص العلم وهو أن يجمع القضايا جملة ثم
يفسرهما على الولاء ليجتمع تصورهما في الذهن والتحذير من التوهم عن الصلاة المكتوبة وعن رفض القرآن لمن
يحفظه وعن الزنا وأهل الربا وتمعد الكذب وإن الذي له قصر في الجنة لا يقيم فيه وهو في الدنيا بل إذا مات جنى
التي والشيد وفيه الحث على طلب العلم واتباع من يلتزم منه ذلك وفيه فضل الشهداء وإن منازلهم في الجنة أرفع
المنازل ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أرفع درجة من إبراهيم عليه السلام لاحتمال أن أقامته هناك بسبب كفايته
الولدان ومنزله هو في المنزلة التي هي أعلى من منازل الشهداء كما تقدم في الاسراء انه رأى آدم في السماء الدنيا وإنما كان
كذلك لكونه يرى نسبه بنه من أهل الخير ومن أهل الشر فيضحك ويكي مع أن منزله هو في عليين فاذا كان يوم
القيامة استقر كل منهم في منزله وفيه ان من استوت حسناته وسيئاته يتجاوز الله عنهم اللهم تجاوز عنا برحمتك يا أرحم الراحمين
وفيه ان الاهتمام بأمر الرؤيا بالسؤال عنها وفضل تعبيرها واستحباب ذلك بعد صلاة الصبح لانه الوقت الذي يكون
فيه البال مجتمعاً وفيه استقبال الامام أصحابه بعد الصلاة اذا لم يكن بعداً وانية وأراد أن يعظمهم أو يفتيمهم أو
يحكم بينهم وفيه ان ترك استقبال القبلة للأقبال عليهم لا يكره بل يشرع كالخطيب قال الكرمانى مناسبة العقوبات
المذكورة في اللعنات ظاهرة الا الزناة قضوا خفاء ويأنه ان العرى فضيحة كالزنا والزاني من شأنه طلب الخلو
فناسب التورم ثم هو خائف حذر حال الفعل كان تحت النار وقال أيضاً الحكمة في الاقتصار على من ذكر من العصاة
دون غيرهم ان العقوبة تتعلق بالقول أو الفعل فالأول على وجود مالا ينفى منه أن يقال والثاني إما بدنى وإما مالى
فذكر لكل منهم مثال ينفى به على من عداه كما نبه بمن ذكر من أهل الثواب وانهم أربع درجات درجات النبي
ودرجات الأمة أعلاها الشهداء وثانيها من بلغ وثالثها من كان دون البلوغ انتهى ملخصاً (خاتمة) اشتمل كتاب
التعبير من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثاً الموصول منها اثنان وعمانون والبقية ما بين معلق ومتابعة
المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وسبعون طريقاً والبقية خالصة وافقه مسلم على تخريجها إلا حديث أبي سعيد اذا
رأى أحدكم الرؤيا يحجبها وحديث الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين وحديث عكرمة عن ابن عباس
وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث من تحلم ومن استمع ومن صور وحديث ابن عمر من أفرى
الفرى أن يرى عينه مالم ترو وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة
وافقه تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

(تم الجزء الثاني عشر ويليهِ الجزء الثالث عشر أوله كتاب الفتن)

(فهرست الجزء الثاني عشر من فتح الباري)

صفحة	صفحة
٤٤ باب من ادعى الى غير آيه	٢ (كتاب الفرائض)
٤٥ باب اذا ادعت المرأة ابنا	٣ باب تعليم الفرائض
٤٦ باب القاتل	٤ باب قول النبي ﷺ لا نورث ماتركناه
٤٧ (كتاب الحدود)	صدقة
٤٨ باب ما يحذر من الحدود	٧ باب قول النبي ﷺ من ترك ما لا فلاهله
باب الزنا وشرب الخمر	٨ باب ميراث الولد من آيه وامه
٥٢ باب ما جلد في ضرب شارب الخمر	١١ باب ميراث البنات
٥٣ باب من أمر بضرب الحد في البيت	١٢ باب ميراث ابن الابن اذا لم يكن ابن
٥٤ باب الضرب بالحديد والتعال	١٣ باب ميراث ابنة ابن مع ابنة
٦٢ باب ما يكره من لمن شارب الخمر وآه	١٤ باب ميراث الجسد مع الأب والأخوة
ليس بخارج من الملة	١٨ باب ميراث الزوج مع الولد وغيره
٦٧ باب السارق حتى يسرق	١٩ باب ميراث المرأة مع الزوج مع الولد وغيره
باب لمن السارق اذا لم يمس	باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة
٦٩ باب الحدود كفارة	٢٠ باب ميراث الأخوات والأخوة
٧٠ باب ظهر المؤمن حي	باب يستفتونك قل الله يفتيكم
٧١ باب اقامة الحدود والانتقام لحرمان الله	٢١ باب ابني عم أحدهما أخ للام والآخر
باب اقامة الحدود على الشرف والوضيع	زوج
٧٢ باب كراهية الشناعة في الحد اذا رفع الى	٢٣ باب ذوى الأرحام
السلطان	٢٤ باب ميراث الملاعة
٨٠ باب قول الله تعالى والسارق والسارقة	٢٥ باب الولد للفراش
فاقتطوا أيديهما وفي كم يقطع	٣٢ انما الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط
٩٠ باب نوبة السارق	٣٣ باب ميراث السائبة
٩١ (كتاب المحارمين من أهل الكفر والردة)	٣٤ باب اثم من تبرأ من مواله
٩٢ باب لم يحسم النبي ﷺ المحارمين الخ	٣٧ باب اذا أسلم على يديه
٩٣ باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى	٣٩ باب ما يرث النساء من الولاء
ماتوا	باب مولى القوم من أنفسهم
باب سمر النبي ﷺ أعين المحاربين	٤٠ باب ميراث الأسير
٩٤ باب فضل من ترك الفواحش	٤١ باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
٩٥ باب اثم الزناة	٤٢ باب ميراث العبد النصراني والمكاتب
٩٨ باب رجم المحسن	النصراني
١٠١ باب لا يرمم المجنون والمجنونة	٤٣ باب اثم من اتقى من ولده
١٠٦ باب للعاهر الحجر	باب من ادعى أخا أو ابن أخ

صفحة

- ١٠٧ باب الرجم في البلاط
 ١٠٨ باب الرجم بالمصل
 ١١٠ باب من أصاب ذنبا دون الحد فأنكر
 الإمام فلا عقوبة عليه إذا جاء مستغنيا
 ١١١ باب إذا أقر بالحد ولم يبين
 ١١٣ باب هل يقتول الإمام للمقر لمالك
 لست أو غمزت
 ... باب سؤال الإمام المقر هل أحسن
 ١١٤ باب الاعتراف بالزنا
 ١٢٠ باب رجم الحلي في الزنا إذا أحسن
 ١٣١ باب البكران يجلدان وتغيان
 ١٣٤ باب قتل أهل المعاصي والمختلين
 ١٣٥ باب من أمر غير الإمام بأقامة الحد
 غتاباً عنه
 ... باب قول الله تعالى ومن لم يستطع منكم طويلاً
 أن ينكح المحصنات المؤمنات الآية
 ١٣٦ باب إذا زنت الأمة
 ١٣٩ باب لا يرب على الأمة إذا زنت ولا تغى
 ١٤٠ باب أحكام أهل النعمة
 ١٤٥ باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره
 بالزنا عند الحاكم والناس الخ
 ١٤٦ باب من أدب أهله أو غير مدون السلطان
 ... باب من رأى مع امرأته رجلاً فقتله
 ١٤٧ باب ما جاء في التعريض
 ١٤٨ باب كم التعزير والأدب
 ١٥١ باب من أظهر الفاحشة والطلخ والتهمة
 بغير بينة
 ١٥٢ باب رمى المحصنات
 ١٥٥ باب قذف العبد
 ١٥٦ باب هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب
 الحد غتاباً عنه
 ١٥٧ (كتاب الديان)
 ١٦١ باب قول الله تعالى ومن أحيأها

صفحة

- ١٦٦ باب قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 كتب عليكم القصاص في القتل الآية
 ... باب سؤال القاتل حتى يقر والاقرار
 في الحدود
 ١٦٨ باب إذا قتل بحجر أو بمصا
 ١٦٩ باب قول الله تعالى أن النفس بالنفس
 والعين بالعين
 ١٧٢ باب من أقاد بالحجر
 ... باب من قتل له قاتل فهو بخير النظرين
 ١٧٧ باب من طلب دم امرئ بغير حق
 ١٧٨ باب العفو في الخطأ بعد الموت
 ... باب قول الله تعالى وما كان لمؤمن أن
 أن يقتل مؤمناً الا خطأ
 ١٧٩ باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به
 ١٨٠ باب قتل الرجل بالمرأة
 باب القصاص بين الرجال والنساء في
 الجراحات
 ١٨١ باب من أخذ حقه أو اقتصد دون السلطان
 ١٨٣ باب إذا مات في الزحام أو قتل به
 باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية
 ١٨٤ باب إذا عض رجلاً فوقعت ثنياه
 ١٨٨ باب السن بالسن
 ١٨٩ باب دية الأصابع
 ١٩٠ باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب
 ١٩٣ باب القسامة
 ٢٠٤ باب من أطلع في بيت قوم ففقؤا عينه
 فلا دية له
 ٢٠٧ باب العاقلة
 ٢١٢ باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد
 وعصبة الوالد لا على الولد
 ٢١٣ باب من استعان عبداً أو صيها
 ٢١٤ باب المعدن جبار والبر جبار
 ٢١٥ باب المعجاء جبار

- ٢١٨ باب اثم من قتل ذميا بغير جرم
 ٢١٩ باب لا يقتل المسلم بالكافر
 ٢٢١ باب اذا لم يهوديا عند الغضب
 ٢٢٢ (كتاب استقامة المرتدين والمعاندين وقهلم)
 ٢٢٢ باب اثم من اشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والآخرة
 ٢٢٤ باب حكم المرتد والمردة
 ٢٣٢ باب قتل من أبي قبول الفرائض وما يسبوا الى الردة
 ٢٣٦ باب اذا عرض الذمي أو غيره بسب النبي ﷺ ولم يصرح
 ٢٣٨ باب قتل الخوارج والملاحدين بدقامة الحجة عليهم وقول الله تعالى وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدام حتى بين لهم ما يتقون
 ٢٤٤ باب من ترك قال الخوارج للتأفان لا ينفر الناس عنه
 ٢٥٥ باب قول النبي ﷺ لا تقوم الساعة حتى تقتل قتان دعواهما واحدة
 ... باب ماجاء في التأولين
 ٢٦٢ (كتاب الاكراه)
 ٢٦٥ باب من اختار القتل والضرب والموت على الكفر
 ٢٦٧ باب في بيع المكره ونحوه في الحق وغيره
 ٢٦٨ باب لا يجوز نكاح المكره
 ٢٦٩ باب اذا أكره حتى وهب عبدا أو باعه لم يجز
 ٢٧٠ باب من الأكراه كره وكره
 ... باب اذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها
 ٢٧٢ باب عين الرجل لصاحبه انه أخوه اذا خاف عليه القتل أو نحوه

- ٢٧٤ (كتاب الحيل)
 ... باب ترك الحيل
 ٢٧٧ باب في الصلاة
 ... باب في الزكاة
 ٢٨٠ باب الحيلة في النكاح
 ٢٨٢ باب ما يكره من الاحتيال في البيع ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلال
 ... باب ما يكره من التاجش
 ٢٨٣ باب ما ينهى من الخداع في البيع
 ... باب ما ينهى عن الاحتيال للولي في القيمة المرغوبة وأن لا يكمل لها صداقها
 ٢٨٤ باب اذا غصب جارية فزعم أنها ماتت فتضى بقيمة الحارية الميتة
 ٢٨٥ باب في النكاح
 ٢٨٨ باب ما يكره من احتيال المراقع الزوج والضرائر وما نزل على النبي ﷺ في ذلك
 ٢٨٩ باب ما يكره من الاحتيال في القرار من الطاعون
 ٢٩٠ باب في الهبة والشفعة
 ٢٩٣ باب احتيال العامل لبيده له
 ٢٩٥ (كتاب التيمير)
 ٣٠٤ باب رؤيا الصالحين
 ٣١٠ باب الرؤيا من الله
 ٣١٤ باب الرؤيا للصالحه جزء من استغوار بعين جزاء من النبوة
 ٣١٥ باب المبشرات
 ٣١٦ باب رؤيا يوسف
 ٣١٨ باب رؤيا ابراهيم عليه السلام
 ٣١٩ باب التواطىء على الرؤيا
 ٣٢٠ باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك
 ٣٢٢ باب من رأى النبي ﷺ في المنام
 ٣٢٨ باب رؤيا الليل
 ٣٢٩ باب رؤيا النهار

صفحة

- ٣٣٠ باب رؤيا القساء
 ٣٣١ باب الحلم من الشيطان
 باب اللين
 ٣٣٢ باب اذا جرى اللبن أطرافه أو أغافيره
 باب التقيص في المنام
 ٣٣٣ باب جر التقيص في المنام
 ٣٣٤ باب المحضوف في المنام والروضة الخضراء
 ٣٣٥ باب كحف المرائق في المنام
 باب ثياب الحرير في المنام
 ٣٣٧ باب المفاتيح في اليد
 باب التطبيق بالبرودة والحلقة
 ٣٣٨ باب عمود القساط
 ٣٣٩ باب الاستيق ودخول الجنة في المنام
 ٣٤٠ باب القيد في المنام
 ٣٤٥ باب العين الجارية في المنام
 ٣٤٦ باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس
 ٣٤٨ باب نزع الذنوب والذنوب من البئر بضعف
 ٣٤٩ باب الاستراحة في المنام

صفحة

- باب القصر في المنام
 ٣٥٠ باب الوضوء في النوم
 ٣٥١ باب الطواف بالكعبة في المنام
 باب اذا أعطى فضله غيره في النوم
 باب الأمن وذهاب الروح في المنام
 ٣٥٣ باب الاخذ على اليمين في النوم
 باب القدح في النوم
 باب اذا طار الشيء في المنام
 ٣٥٤ باب اذا رأى بقرًا تنحر
 ٣٥٦ باب النسخ في المنام
 ٣٥٧ باب اذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة
 وأسكنه موضعًا آخر
 ٣٥٨ باب المرأة السوداء
 باب المرأة النائرة الرأس
 باب اذا هز سيفا في المنام
 ٣٥٩ باب من كذب في حبه
 ٣٦١ باب اذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها
 ٣٦٢ باب من لم ير الرؤيا لأول عاير اذا لم يصب
 ٣٦٨ باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح